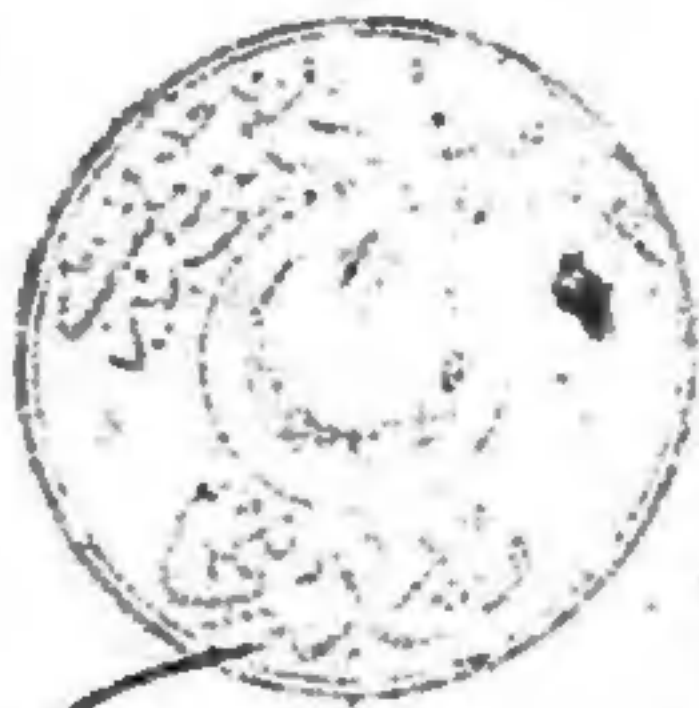


مرستیانیات الرابی عفو ربہ الرقیب
الی بکر بن عربش بکر الطیب عفی عنہ

شرح کشاف علو الاسعد الدین
التقازانی



TV

280
3-3

عفی
عنه
الطیب

Süleymaniye Kütüphanesi

Kisim: | Arma Zade
Hüseyin Paşa

Yeni No: 67

انه سوي به الوقت على حرف النداء سبحانه للاسم لكون التعويض في الله خاصة قبل
المراد ونظرة في حذف الهمزة دون التعويض بدليل انه اخذ ذكر التعويض من هذا
التتمثيل قلت وكذا ذكر حذف الهمزة قوله والاله من اسماء الاجناس الاله
انه كما جرت الاوامر في ذاته وصفاته فكذا في اللفظ الذي الاله عليه انه اسو الوجود
مشفق او غير مشفق علم او غير علم الى غير ذلك وكذا في شرح هذا المقام في كتاب
اعتراض غلة اعتراضات فاسدة منها انه جعل الاله بمعنى المعبود ثم قطع
بانه ليس بصفة وهذا تناقض ومنه انه مثل لقلبه الاله بالنعمة والنعمة لله
والكتاب ولقلبه الرحمن بالديران واليعوق والصديق مع ان هذه اعلام والاله
والرحمن ليس من الاعلام ومنها انه جعل الله ثبات من الاسماء الخاصة وتماز
من الاسماء العامة وبما مقابلهان ومنها انه جعل الاله بالنعمة مشقفا من الاله
والاله مشقفا من الاله بالنعمة مع تناسب الكل في المعنى والترتيب فيكون تحكما
ومنها انه استدل على كون الاله اسما بغير صفة بوجهين احدهما انك لا تقول
شيء الاله وتقول الاله واحد وهذا ممنوع اذ معنى الاله معبود بحق ولا خفا في صحة
قولنا شيء بحق وثانيهما ان الجمع ما يطلق على الله من الاسماء صفات سوي
الاله فلو جعلنا كل صفات اسم الموصوف بها موصوف بها وكلنا الموصوف
اعني الملازمة واستحال اللازم في جبر المانع اما الملازمة فلان الكلام في الاله بدليل
قوله لا تقول شيء الاله وتقول الاله واحد فيمكن ان يكون لكل صفات والاسم الموصوف
بها سواء الله بل لفظ شيء فانه يطلق على كل موجود فيجوز عليه جميع صفات الباري
وانما استحالة اللازم فلان وضع الالفاظ باختار الواضع فيجوز ان يضع لشيء
الفاظ الاله على ما فيه من المعاني ولا يضع لذاته المخصوصة اسما مخصوصا ثم يستعمل
وجود الصفات بدون ذات موصوفة بها وعدم الاسم الذي الاله على الشيء لا يستلزم
عدمه والجواب عن الاول انه لم يجعل الاله بمعنى المعبود واما قوله فانه قد يكون
صفة بل جعله اسما يقع على المعبود ثم غلبت على المعبود حق وهذا القدر لا يتعنى
الوضع وتحققه ان الاسم قد يوضع للشيء باعتبار بعض معانيه وادعاء من غير
ملاحظة خصوصية الذات حتى ان اعتبار الذات عند ملاحظة لا يكون الا لضرورة
ان المعنى لا يقتضي الاله بالذات وذلك صفة كالمعبود ولذلك فسر الصفة بما يدل
على ذات باعتبار معنى المقصود او على ذات بهم معنى معين والترنوا ذكر
الموصوف مع لفظ او تقدير اليقين الذات وقد يوضع للشيء بدون ملاحظة
ما فيه من المعاني كرجل وفسر اومع ملاحظة لبعض الاوصاف والمعاني كما قلنا
لشيء المكتوب والكتاب للجم الثاني وجميع اسماء الزمان والمكان والاله ونحو
ذلك مما لا يخفى وذلك اسم غير صفة ويستدل على ان المقصود هو المعنى والذات
بان الاول لا يوصف ويوصف به والثاني بالعكس لا خفا في ان الاله من قبل التما
او نعت الاستعمال الاله وفيد ولم يثبت شيء الاله فيكون اسما والمصنف يشير في

معبود
الاله

لتنبيه ذلك حيث يقول الامام اسم لمن يؤتم به ومكذا في الجميع فليقع على ان الثاني بالمراد
التمثيل في محبة الغلبة فيما له بعض الخصوص سواء انتهى الى حد الشخص كما في
الاعلام لا كما في الاله والرحمن والاطهران السنة من هذا القبيل اذ لا ضرورة في
جعله علم بل ليس فالله كان اسما للمعبود بحق وباطل ثم صار بالعلية اسما للمعبود
بحق والرحمن من صفته بمعنى كثر الرحمة ثم غلب على المبلغ في الدنيا والاخرة
او نحو ذلك وبالحكمة بحيث لا يقع على المخلوق اذ المخلوق قد يكون رجوا كما في
الاله اذ قل استعماله في الباطل وقد يكون مهورا كما في الرحمن حيث لا يطلق على الغير
اصلا فالله اسم للمعنوم كالمعبد والاله علم لذات متعين هو المعبود بالحق تعالى
وهذا الاعتبار كان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد لا لمعبود بحق الا ذلك الواحد
الحق فان قيل من اين علم ان الرحمن ليس يعلم قلت من جهة انه يقع صفة وان
معناه البالغ في الرحمة والانعقاد الذات لخصوص مراد فالله اسم الله تعالى وهذا
في غاية الظهور وعن الثالث ان معنى الغلبة ان يكون للاسم عموم فيعرض له حسب
الاستعمال خصوص اما الى حد الشخص فبمعنى علمنا كالنعم والصديق اولاف بغير اسما
غالبيا كالله او صفة غالبية كالرحمن ثم العموم قد يكون بحسب الاستعمال كالنعم
والصديق حيث استعماله في غير النعم وبذلك الشخص وقع يكون لمجرد القياس كالديران
واليعوق فان قضية القياس ان يطلق على كل ما يوصف بالدور والعوق لكن
لم يرد الاستعمال بذلك والله من ذلك القبيل لانه الاله يحذف الهمزة والتعويض
فمقتضى القياس صحة اطلاقه على المعبود بحق مطلقا كالله الاله لم يطلق الا على الواحد
الواجب تعالى وتقدس ولم يستعمل بمعنى المعنوم الكلي اصلا فهو من الاعلام الخاصة
بالنظر الى الاستدلال بمكذات قال وحاصله ان مثل زيد وعمرو من الاعلام الخاصة
ومثل النعم والصديق من العامة ومثل الزيد والديران والعوق من الخاصة باعتبار
ومن العامة باعتبار والله من هذا القبيل الظاهر انه لا اصطلاح عليه ولا حاجة اليه لان حكمه
بالغلبة انما هو على هذا الاسم من اول وضعه الى الان في مقابلته لفظ الرحمن وقد جعل
ولا في مطلق المعبود ثم في المعبود بحق ثم في الذات الخاص الواجب المعبود بالحق تعالى
وتقدس والاسم واحد وانما الحكم بالاختصاص فانما هو على لفظ الله يحذف الهمزة
فيمتاز لفظ الاله بدونه وقد صرح بذلك حيث قال واما الله يحذف الهمزة واما
الكون غلبة هذا الى حد العلم والعلية الاله لا اله الا الله يقول المعبود بالحق والمعبود
بحق بتعريف الحق وتكليمه فاما ايضا لادالة لقوله مخيض المعبود بالحق على انه من
الاعلام الخاصة بمعنى انه ليس من الاعلام العامة يرشد الى ذلك ما ذكر في سورة ابراهيم
ان الله لا يورث محرمي الاسماء الاعلام لغلبة واختصاصه بالمعبود الذي بحق له العبادة
كما غلب النعم على الزيد وعن الرابع انه كانه استوضح بدليل لا من تنبيه او بفتح
ان وضع الاله للمعبود مقدم على وضع الاله بالنعمة بمعنى عبد في قوله تعالى
استعبد فكم باشتافا مائة ردا على من زعم ان المصنف تعالى عن منقول من الاله

بجلايل النعم
معرفا او مكرا

الاسم الموصوف بها

الاله والنعمة
كذلك حاله عند

بالفتح الهة عبادة على ما في الصحيح بخلاف الاله بالكسري تحية فانه ليس معنى العباد
بل الامر بالعكس فقال الى استعاق الاله منه حيث بين ثبوت اصل معناه في الاله
دون ان تبين ثبوت معنى العبادة في الاله بمعنى تحية وعن الحامس ان الاله ليس
على الوجه الاول من الاستدلال فظاهر مما سبق حيث بينا الفرق بين الاله والمعبود
بحسب الدلالة والاستعمال واما عن الاعتراض على الوجه الثاني فهو ان سبني الكلام
على ان الله سوا الاله بخلاف الهة و التوفيق فان كان الاله وصفا كان الله ايضا
وصفا وان صار علما كما حسن العباس وكذا الكلام في الاشتقاق و قد يلزم ان
يكون جميع ما يُعَدُّ اسما لله تعالى ويحس عليه اوصافا ولا يكون له اسم يحس عليه تلك
الاوصاف لظهور ان الشيء ليس من اسماء الله تعالى وهذا خروج عن قانون الوضع
واستعمال الاله في الاله ومعنى الاستحالة قال يحتجوني اذ كان الله صفة وسائر
اسماء الله تعالى صفات لم يكن للباري تعالى اسم ولم يبق العرب شيئا من الاشياء
المعينة الاسمية ولم يسم خالق الاشياء ومبدعها هذا محال فانه وكذلك الستة
يعني في الاختصاص لبعض انواع مدلول الاصل لكن لا دليل منها على العلمانية
محمض بالمعبود بالحق دون ان يقول الحق كما في الاله اشارة الى ما بينهما من الفرق بالعلمانية
وبعد ما كان قوله على كتاب سيبويه قال السراقي كان كتاب سيبويه لشهرته
ومضاه عند النحويين فكان يقال بالنسبة قراء فلان الكتاب وبلغ نصف الكتاب
والشك ان كتاب سيبويه قوله ومن هذا الاسم اي الاله ذهب الى هدام قد استحوذ
الطين سيما في الثلاثي مثل ابل بالكسر ابالة اي تائق في رغبة الابل وحذفت لمصلحة
لما انة بالفتح عبد كانه لم يوجد في اللغة الاصلية واستعالات الاقدمين واتفق
الصحيح واكثر من الكتب هو ان الاله مشتق منه وسواوقن بالتواعد قوله اسم معنى
الاله واذا كان الله سوا الاله بخلاف الهة وان صار علما فحكمه في الاسمية والوصفية
والمقصود نفى ما ذهب اليه الجوسري وعجزه من ان الله في الاصل صفة كالحسن والعباس
ونما من كون الاله اسما للمعبود وقد عرفت الفرق بين الصفة ومن ما هو اسم للصفة كاله
والامام والرداء والازار وغير ذلك والغارف بحسب الاستعمال الانشائي وله
هل لهذا الاسم معنى الاله اشتقاق من شيء او قد بينا الاله بالكسرة اذ اخبره لكن فيه ريز
الى المقصود حيث بين ان في الاله معنى الاله دون العكس المشتق منه سوا الذي يعينه
في المشتقات اصل معناه مع خصوصيات وخصا هذا قد يقال ان السؤال عن الاشتقاق
الاكبر وسوي بعد جدا لا ينهم من اطلاق اللفظ ولا يكون محال للسؤال فان اختلف
في هذا الاسم انما وقع بحسب الاشتقاق الصفة والتشكيك بل اصل الاله وله ضعف كالحلة
كلام كثر من الاله اللغة وان قال به الجوسري ولو سلم فليكن الهة الاله ايضا كذلك
ولهذا كانت اشارة الى الاشتقاق الاكبر بطريق الجملة الا ان الغرضية حيث
قال ومن اجوبه قوله وعلمه قوله ان سبني الصيغتين لم يقل اللطيفين ليشير بان المواد
اعتبارا للتقدم في محرم الصيغة والهيئة دون المادة وجوبه الحروف كانه قال

علماء
بمعنى

الاسماء في اللغة

في الصورتين اللتين لهما مادة واحدة الاتري الى قوله وصيغة هذا الاسم وصيغة قوله
الاله لا يرد المتأد فان ولا يحتاج الى زيادة قيد الاتحاد في الحروف الاصول ولا الى
الحواش ما ترك لشهرته اولانه لم يقصد تعريف الاشتقاق بل بيان ما يحتاج اليه
في الدلالة في اشتقاق هذا الاسم قوله هل يفي لامه يعني لام الله دون الاله ومعنى
التي منها المغليط على ما موضحه الترفيق وقد احيى معنى ترك الالهة ومعنى الاله
المتخرج الواو والمراد السؤال عن تحيم لامه في الجملة والافتد اطبقوا على ان لا يفتح
عند كسر ما قبلها فان تبيل بعد الحاء باطباق جميع العرب عليه لا معنى بجعله وليلا
على انه متناوثة على كبر اهم قلب المراد العرب الذين نشأ منهم وسع بهم وقولهم
توارثوا الجدا برا عن كابر معناه كبر اسمهم عن كبر ذكره الجوسري وفي الاساس من
من كبرته فكبرته وانا كابر وبالحكمة موحا لمتوكل بايعته بآيد قال الشاعر
فقد اكرهوا افرأعن اول وتوارثوها كابر اغر كابر وهذه عبارة شائعة لا يتبدل
بحال الحال فما قيل ان كابر منقول ثان لورثه ومن وان جاورث متعبدا الى متعبد
مثل ورث اياه ما لا ذكره في الاساس قوله والرحمن فعلا ان فان قيل نعم متعبد
فكيف شق منه الصفة المشبهة ولا كذلك في غضب ومرض قلب المتعبد قد جعل
لازما وسئل الى فعل بالضم فيبين منه الصفة المشبهة ذكره المصنف في الغايين في فقه ورفيع
الاتري ان رفيع الدرجات معناه رفيع درجاته لارفع للدرجات وكذلك الرب
وغيره وليكن هذا على ذكر منك قوله وفي الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم
ومما اذكر في كتب اللغة ان الرحمن اذق من الرحيم وحاصله ان معنى الرحيم ذو الرحمة
ومعنى الرحمن كبر الرحمة جدا واستدل على ذلك بالاكتفاء حيث قالوا الرحمن الدنيا
والاخرة ورحيم الدنيا وبالقياس حيث وقع في الرحمن زيادة على الحروف الاصول
فوق ما وقعت في الرحيم واسم العربية يقولون ان الزيادة في البناء بعد الزيادة في المعنى
الحجج وخصه ونقض بحذر فانه ابلغ من حاذر واجب بان ذلك اكثر شي لا تكلي وان
ما ذكره في ان يعنى في البناء لا يقتض زيادة معنى بسبب خا لاخاف بالاغور
الجملة مثل ثمة وهم وبان ذلك فيما اذا كان اللغتان التلقاين في الاشتقاق
متحدتي النوع في المعنى كغوث وغرثان وصيد وصديان لا كحذر وحاذر للاختلاف
ومعنى الصفات الغالبة لكن لا الى حد العلمانية بدليل وقوعه صفة لا موصوفا
وكونه بارا المعنى دون الذات قوله كيف يقول الله الرحمن اوردته مكذا يقع الاسم
في التليب مجردا عن اللام فيظهر الانصاف وعدمه قوله قد شرط تقرير السؤال
ان شرط منع صرف فعلا ان صفة ان يكون مؤنثة على فعل وموشتف في رخن لاختصاصه
بالله فحج ان يكون متصرفا وتقرر اجواب انه كما استغنى بواسطة الاختصاص
العارض شرط عدم الانصاف وهو وجود فعل كذا كذا استغنى عن الانصاف وهو وجود
فعلا فان الذي وقع الاتفاق على انصافه هو الذي يكون مؤنثة على فعلا في رخن
بانتهاء الشرط بواسطة هذا الاختصاص لان معنى الاشتراط انه اذا اطلق على مؤنثة

بالله

لان هذا هو المعنى

نطق الافعال فعند الما كانت افعال العباد دخلت الله كانت جميع المحامد راجعة اليه وعند المعزلة
لما كانت تخلق العباد كانت المحامد عليها راجعة اليهم فلم يكن جميع المحامد لله تعالى
فساد ما قيل ان مثل هذه المصادر ثابت من باب النفع وساد مسنده والفعل المبني على
الحقيقة دون الاستغراق فلذا ما ينوب من باب ذلك لان كلام القولين يشترط ان يكون
اللام للاستغراق في الجملة وليس كذلك على ان في كل من الوجهين فسادا اخراما في الاول
فلانه صرح بان في قوله الحمد لله دلالة على اختصاص الحمد بالله واذا اختص جنس الحمد كان
كل حمد راجعا اليه ويكفي في ذلك كون الكل باقدا وتكمينه وتوفيقه والاستناد بالافعال
ولا يلزم رجوع اللزوم اليه بالافعال والتكمين من الضرور والبناء لان ذلك ليس بشيخ وتمام
الحقيقة في علم الكلام واما في الثاني فلان المصدر كاف في البناء عن الفعل والقيام مقامه هو
المودعي لمدلوله فلم لا يجوز في المصدر المعرفه الواقع موقعه الثابت عنه ان يكون تعريفه
باللام كزيادة معني هو الاستغراق كما ذكرت انه لا يشار الى الجنس مع خلق الفعل عن
ذلك فان قيل قد يقع في مواضع من كلامه جعل المعرف باللام للشمول والاحاطة ومعني
الاستغراق قلنا التحقيق في هذا المقام انه للتعريف والتعريف والاشارة الى نفس المسمى
ومولاهم الجنس والى حصته منه ومولاهم العهد ومثله علم الشخص والاول اما ان يقصد به الماهية
من حيث الوجود في ضمن الافراد ومع امان بوجود قرينة البعضية كما في قولنا ادخل السوف
واشترى اللحم وفي التنزيل واخاف ان ياكله الذئب ويسمى لام العهد الذهني ومثله النكرة في
الاشياء او لا يوجد قرينة البعضية ففي الخطابي يحل على العوم والاستغراق اخترازا
عن ترجيح احد المتساويين ومثله لفظ كل مضافا الى النكرة وفي المقام الاول على الاقل لانه
المتيقن من المعهود الذهني يكون المحذور وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء وهذا قالوا
هو في المعنى كالنكرة لكن بالنظر الى مدلول اللفظ لا سواء لما في المعرف من اعتبار الاشارة
واختصاص في الذهن بخلاف المنكر ولا يلزم من عدم اعتبار ذلك فيه خلوة عنه
للاعرابية التي هي اقوى اي من حيث انها محتلفة للدلالة على المعنى وان كانت البنية لارفة
اذ اخفا في ان الوضع والدلالة هو الاصل في الالفاظ وهيئاتها قوله ومنه قول صوفان
موصوفان ابن ابي عمير اريد رجل من قورش محمدا صلى الله عليه وسلم ورجل من موائد ريسم مالك
بن عوف قال ذلك حين استنشد يوسفيا بن هزلم المسلمين يوم حنين في قول القائل قتال
علبت والله هو اذن ومعني يرتب يكون مالكا في مثل سادة كان له سيد او يجوز ان
يكون وصفا بالمصدر يعني انه على الاول كان صفة مشبهة بعد جعل المقدس لازما بالنقل
الى فعل بالضم كما ذكرنا ولم يطلقوا الي لم يذكره بدون الاضافة الا في حق الله تعالى يعني
لفظ الرب بخلاف الجمع كالارباب كما يقال رب الارباب في التنزيل ارباب متفوقون
ولو اطلق الرب في حق غيره فليس سبيل النذرة وظهر القرينة كقول ابن خزيمة
وسواله رب والشهد على يوم الحوائرين والبداء بلاء كان قبل محمد الله رب العالمين
يريد ان العالم في الصفة هو العالم في الموصوف قوله والعالم اسم يعني انه مشتق من العلم
لكنه اسم لذوي العلم او لكل جنس يعلم بالخالق سواء كان من ذوي العلم او لا كالطابع لما يطبع

عالم كقولنا الانسان حيوان طائر الرجل حزين المرأة وسعي لا طمعه والطيمع والطمع

الجاريين

واختام لما يجتمع به يقال عالم الملك وعالم الانس وعالم الجن ولذا اعلم الافلاك وعالم النبات
عالم الحيوان وليس سما مجوع ماسوي الله تعالى حيث لا يكون له افراد بل اجزاء فيمنع جميع قوله
ان لم يمتع الافراد هو الاصل وان مع اللام بعد الشمول بل ربما يكون اشمل وتوجيه الجواب
انه لو لم يمتع الافراد لكان العلم انه اشارة الى هذا العالم المشامد بشهادة الوفاء او الى
الجنس والحقيقة على ما هو الظاهر عند عدم العهد فجمع ليشمل كل جنس يسمى بالعالم لانه لا عهد
وفي الجمع دلالة على ان القصد الى الافراد دون نفس الحقيقة والجنس وما يميزه بعض الاصوليين
من ان مثله يكون للجنس بسط الحقيقة فانما هو حيث لا يكون ولا يصح الاستغراق وهذا
كما قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وما يقال انه لو افرد
لما دل على ان ما هنا اجناسا مختلفة يشتملها الربوبية مجمع ليدل على ذلك كما قيل
كتاب الطهارات فيناه انه لما كان موضوعا باراء الاجناس فلما جمع افاد الدلالة
على عموم الاجناس بخلاف ما لو افرد فانه ربما يكون لغوم افراد جنس واحد لكنه انما
يستقيم اذا كان لفظ العالم يطلق على فرد من جنس المسمى به كزيد مثلا فان قيل
قد ذكرنا ان الاستغراق المفرد اشمل بنا على ان معنى استغراق الجمع شمول الجميع ومولانا في
فروج فرد او فردين قلنا ذلك انما يصح في مثل لارجل ولا رجل واما شمول الجمع للمعرف
باللام لكل فرد فما يسمى مفردة فما انفق عليه اية التعريف والاصول والنحو والكتاب
مشحون بذلك وقد سطرنا الكلام فيه في شرح النخلص وشمع فيه كلاما ان شاء الله ثم
قوله فهو اسم ذكره بالغا لكونه ناشئا مما سبق انه اسم لذوي العلم اما لما سوع فعلى
الاول بمعنى الوصفية وعلى الثاني كمال الشراطين وقدم السؤال الاول مع ان طلب فائدة
الجمع يتاخر عن صحة اسمها لسان المعاني والوقايد واجاب بانه جازم بجمعه بالواو
والنون وان كان شاذ المشابهة هذا الاسم الصفة من جهة المعنى ان فيه دلالة على معني
رايد على الذات موكونة يعلم او يعلم به وكأنه يتقرب للشرط الاخر لظهوره اما على التعريف
الاول فمحققا واما على الثاني فمفعليا قوله واما في حكمها فيعلم ان العلم يتناول
بالمسمى بهذا الاسم لتحقق مفهوم يتعد افراده فجمع قوله وملك موالا حينا لعلو
رتبه القاري رواية وفصاحه والفظ المقووشو عا في الكتاب واستفاضه ومعناه
شمولا واحاطة لظهور ان الملك اكثر تصرفا وحاطة وساسة واوفر تسلطا واستيلا
ورياسة من المالك ولا يتقدم في ذلك انه تعالى مالك الدواب والايام والوجوش
والطيور دون ملكها لان ذلك ليس من جهة عدم شمول جبايتها لذلك بل من جهة انه
انما يضاف عرفا الى ما فيه امتياز وامتثال وينفذ فيه التصرف بالامر والنهي قوله كما يدن
اي كما يضع يصنع بك وقوله دناهم في بيت الحجاسة جواب لما في البيت السابق
وقوله فلما صرح الشرف فاستمر وموعر يان صرح الشئ بمعنى الكشف وصرحه كشف عنه
والطهره والمعنى لما ظهر النور كل الظهور ولم يبق بيننا وبينهم سوى الضمير على الظلم الصريح
وتجاوزوا للاخذ بالانصاف الى استعمال الظلم جازيا ثم بمثل ما ابتدء به قوله

على تقدير كونه لا شعور

او

المقام
الاستدلال

قوله

ما هذه الاضافة اي اجنس من اجناس الاضافة والسؤال عن اضافة مالك يوم الدين
لان ملك يوم الدين من اضافة الصفة المشبهة الى موصوفها مثل رب العالمين لان التعبد
يجعل لازما ثم يبنى للصفة فيكون معنوية مثل ملك النور وكريم الزمان وحسن البلد
اللفظية الى فاعلها محسن النور محسوس اسم مفعول من الاجراء وقع كالاسم ظرف
ومحسوس الثاني مصدر له او اسم مكان وهذا الحال بيان لطريق الاتساع اذ معناه جعل
المفعول فيه بمنزلة المفعول به وموجاز حكمي حيث جعل الليلة مفعولا ويوم الدين مفعولا
وكذا الاضافة في ملك الليل والنهار حيث جعل الليل والنهار مفعولين فمفعول اضافة المصدر
الى الفاعل المجازي والكل بمعنى اللام والمفعول بان الاضافة قد يكون بمعنى في اخذ بالظاهرة الذي
عليه الحاجة دون التحقيق الذي عليه علماء البيان وهذا ما قال صدر الافاضل ان قولهم الاضافة
في ثبات العبد بمعنى في تدريس فلذا لم يجعل اضافة مالك الى يوم الدين بمعنى في ليكون
معنوية بلاضافة ومعناه مالك الاموكلية يعني ان الظرف وان اجري محسوس المفعول
فهو ظرف في المعنى والمفعول محذوف يشهد بعموم الحذف بلاقرينة خصوص وقوله تعالى
لمن الملك اليوم يعني ان الملك يومئذ كله لله لاسمك ولا مالك سواه ولم يحذف
في يا سارق الليل اذ لا غوم ولا قرينة خصوص وانما عمل اسم الفاعل هنا لاعتماده على حرف
النداء كما في قولك يا ضارب ازيد اذ كره صدر الافاضل واما اذا كانت الاضافة حتمية فلاضافا
في جواز العمل في الظرف فلذا قال معناه مالك الاسمكة في يوم الدين كما يقول مالك عبدك
او زمان مستمر فان قيل قد ذكر في قوله تعالى وجعل الليل نكاحا اذ قصد
باسم الفاعل ان ما مستمر كانت الاضافة لفظية قلت الاستمرار يحتوي على لازمة الماخضية
والآية والحال فتارة يعتبر جانب الماضي فيجعل الاضافة حتمية وتارة جانب الآتي
والحال فيجعل لفظية والتحويل على التواتر والمقامات وفيه زيادة بيان يذكر في
سورة الانعام قوله وهذا هو المعنى في مالك يوم الدين فان قيل التقيد بيوم الدين
ينافي الاستمرار لكونه صريحا في الاستقبال قلت معناه الثبات والاستمرار من غير اعتبار
حدوث في احد الازمنة ومثل هذا المعنى لا يمنع ان يعتبر بالمتبني الى يوم الدين كانه قيل
موتبات المالكين في يوم الدين ومثله لا يجعل عاملا او المراد انه جعل يوم الدين لتحقيق وقوعه
بمنزلة الواقع فيخص الماضي ثم يستعمل في المستقبل المشبهة في تحقق الوقوع فلا يكون اسم
فاعل بمعنى المستقبل ليكون عاملا بمعنى الماضي لكن مستغلا في معنى مجازي هو المستقبل المشبهة
بالماضي فان قيل ما ذكر في الاتساع وجعل الظرف محسوس المفعول به صريح في ان هذه اضافة
الصفة الى موصوفها فيكون لفظية قطعية قلت المراد اضافة الى ما هو مفعول من جهة المعنى
كما يقال مالك عميد امس انه اضافة الى المفعول اي الى ما يتعلق به يتعلق المملوكة حيث
لو كانت الصفة على شاطئ العمل كانت عاملة فيه قوله وهذه الاوصاف يعني انها
ليست باحتملة بين البيان واليهن بل مبنية على ما وضع اوله من اختصاص بحمد الله وكونه
الحقيق بالحمد دون ما سواه بمعنى ان منه المبدأ واليه العباد وبه البناء فلا يخفى بالحمد
ثم بين كيفية الحمد فاؤل الصفات الربوبية بالاخراج من العدم وافاضة الجوده وسائر

سرخاضا قضا

وہ ان کو بھی سمجھائی کہ ان کے لئے جو کچھ ہے وہ ان کے لئے ہے۔

مقوله ایاں بعد

الاسباب والآلات فكان ذكر الرب انك وثابتها المجازاة بالشواك والعقاب
انك ولم يكن من التكرار في شيء فتقوله على اختصاص محبته اي قصر المحبة عليه بدلالة
لام من كافي قوله الكريم في العوب سببها مع لام الاختصاص وصبراته للمجد وبه لا يحد
حقيق لا يحصى ولو عكس اصار المعنى انه بالمجد حقيق لا ينفك لكن كما ان المحد حقيق به فهو حقيق بالمجد
فلذا قال لم يكن احدا حق بالمجد منه بمعنى انه اخ من كل احد وان كان ظاهرا للعبادة لا يعني
المساواة الا ترى ان قوله لا افضل في البلد من زيد معناه انه افضل من كل احد ثم لا يخفى ان
حق العبادة ان يقال على اختصاصه بالمجد على ما سبق قوله اياضه من فصل المحققون بالتحليل
وسببويه والاخش والمأزلي والي علي وغيرهم على ان اياضه الا ان المحموم منهم على ان اللواحق
بعده حروف دالة على احوال الرجوع فلا يكون له محل والتحليل على انها اسما اصيف اليها انا
فيكون في محل الجرح وقال الزجاج واليسر في اياها اسم ظاهري واللواحق مضمرات اصيف اليها اياها
كان اياك تعبد بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياي بكالها اسما ولا تدر
فيها واخرون منهم ان الضمائر على اللواحق واياه وعامة لها بصيرة متصلة وكذا في
انت الناء ضمير وان دة عامة والى هذا ما لم يعض البصيرين ومذهب الفراء ان انت تحال
اسم والمحققون على ان الضمير هو ان واللواحق حروف وانما الكاف في اريك بمعنى اضرب
خوف بالاجماع على ما سيجي فلذا جعل المتيسر عليه دون اللواحق بان اذ لا اجماع قوله
فأياه وايا السواب اي فليخ نفسه عن التوضي للشواك وليخ الشواك عن التوضي له فهذا
وان كان شاذ من حيث الاضافة الى المظهر لكن فيه دلالة على ان بين ايا واللواحق اضافة
وقوله نفسي شاذ ريادة محبته وتضعيف قوله فتقوله قل في الله الآية فان قلت
لو كان التقييم في الاسباب للاختصاص كان مدلول الكلام انكار اختصاص الغير بالعبادة والرد
ومع لا يبعد انكار الشركة بل بما يفيد جوازها بنا على ما نقر عديم من ان النفي اذا دخل في
كلام فيه قيد توجه الى القيد خاصة وافاد شوت اصل الحكم قلت اذ انما يكون اذا اعتبر
القيد اول لام نفي واما اذا اعتبر النفي اول لاثم قيد فلا والتفويك على التذات فمنها اعتبر النفي
والانكاسم الاختصاص وكان اختصاص الغير بالانكار بمعنى ان المنكر هو الامور عبادة
الغير الا ترى ان قولنا ما زيد اضرب واما قلت هذا معناه ولكن ضربت غيره وقوله
غيري ولو كان النفي للاختصاص كان المعنى ولكن ضربته وعبس وقلته انا وغيري وان
قوله تعالى وما من مؤمنين لنا كيد النفي لا ينفى التاكيد وسمع لهذا زيادة تفصيل في ان
ان شاء الله تعالى والمعنى خصك بالعبادة اي جعلك منفردا بها لا يعبد
غيرك وهذا هو الاستعمال العربي ولو قيل يخص بالعبادة بك كان استعمالا غريبا
وهناك بقلب الحزة هاء كثر الهاء وفحش الفحاش والنيت على ما في الكتاب من قصبة
او لها محل من اذى استبرج حاضرة والوى يعاقب الجحام اعاصير اقصى غاية الخضوع جعل
للخضوع غايات واللفظ عاما فيها فصحت الاضافة من ايسر الالفاظ
في علم البيان لما دل السؤال على ثبوت الكلام واستبعاد اجاب بانه ليس مستبعدا
بل هو مشهور فيما بين علماء البيان له اسم معين وانواع متعددة وامثلة مشكورة وفوايد

هذا من العلم به
عبر المالك والمضي الى ان
في المالك بعد كون كل واحد
من المالك على كل واحد

سید کا

جته واراد بالبيان ما يقع العلوم الثلاثة على ما هو اصطلاحه في مواضع كثيرة اما الاسم فما هو
من اللغات الانسان يمينه ويساره واما الانواع فتعني باعتبار الاشكال من كل من الطرفين
الثلاثة اعني النظم والخطاب والغيبة الى الاخرين الا ان المصنف على ذكر الاشهر الاكثر ولها
الامثلة فكيف جذا ولم يذكر مثال اللغات من الغيبة الى الخطاب لان ما نحن فيه
واما النباذة فمن مطلق اللغات وهما ان يرجع احدهما الى المتكلم وموضع التفتن في الكلام
والتصرف فيه بوجه مختلف من غير اعتبار حاجب السامع واليكاني الى السامع وموضع
تنشيطه ولطف التعاضد فتقوله ولان الكلام عطف طرف مستغنى عن ذلك كائن على عادة
وكاين لان الكلام وفي جزئيات اللغات ما يباين ذكر المقام بخصوصية وهذا معنى
قوله وقد يخفى مواضعه من جلة فوائد هذا اللغات ان في تعليل العبادة له
والاستغناء منه بصيغة الخطاب اشعارا بان ذلك انما هو لانها تلك الصفات
المذكورة وعينه بها لما نترز عند من ان تعليل الحكم بالوصف مشعر بالعلية فكان التعليل
بلفظ ايان بمنزلة التعليل بلفظ المتبني تلك الصفات وهذا كما ذكره في فائدة اسم الاشارة
في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم وفي المستخرج ان فائدة اللغات السنية على ان القراءة
جب ان يكون عن تأمل وجوهر فلت بحيث جذا القاري من نفسه محجرا على الاقبال
على المنع يزاد ذلك المحرك بحسب اجزاء الصفات على المنع الى مقام الحضور والشهادة
حتى يعتد به كانه براه وبشاهدة ومخاطبة في الاجراء على اذنه قوله في ثلاثة ابيات
ظاهر في ان اللغات الاول في ليلك حيث نزل النظم الذي كان مقتضى الظاهر الى
الخطاب فاللغات عند مخالفة مقتضى الظاهر وتعاقر وهذا الذي هو الطرف الثالث
بعد التفتن عنه بطريق اخر وبعد ان يكون مقتضى الظاهر طريقا اخر وهذا الذي اختار
صاحب المنهاج ومنهم من يفتقر على الاول ومع لا اللغات في ليلك اذ لم يقع التفتن بطريق
النظم ومنهم من جازل بيان اللغات الثلاث بهذا المعنى في الالبات الثلثة فزعم ان
الاول في بات حيث استقل من الخطاب الى الغيبة والثاني في ذلك استغناء من الغيبة
الى الخطاب والثالث في جاني من الخطاب الى الكلام وبعضهم يذهب الى ان حروف الخطاب
ليست عبادة عما عجز عنه بالضمير السابق لجعل في جاء الى التفتن احدهما من الخطاب
السابق والاخر من الغيبة وكلاما فاسد وكلامه في مواضع مشربان ايجادا قسم التفتن
اعني مخاطبة الانسان نفسه كما في تطاول ليلك اللغات وسبالي اطلاق اللغات على
معنيين آخرين بالانتماء بنوع العزة وضم اليه اسم موضع واما الاثمد كبر ما في كبحه الخي
اخال من الحكم جال من ليلته لا يتعلق بيات العبادة والقوار وسو القدي الرطب الذي يلفظ
العين وقيل الرد قوله اياك يخص ينبغي ان يكون التفتن لجود الاستمات ليكون المعنى
لا يفيد غيرك اذ لو كان للاختصاص كان المعنى ولا يخص غيرك وليس هذا معنى اياك يفيد
وان كان ليلتي الشركة قوله من جهة اي من جهة ربهم فوجه السؤال ان الاعانة امر
مقصود يحتاج اليه في اداء العبادات فينبغي ان يقدم على العبادة الذي هو أقرب وتوسل
فاجاب بان تقيم الوسيلة على الحاجة اليه كونه اعون على الحاجة وعلى استحقاق الحاجة

اقصر

مستغنى

والشاهد

الاستغناء عن اللغات
او بعد ان يكون مقتضى الظاهر
بعد التفتن عنه بطريق اخر
بعد التفتن عنه بطريق اخر
بعد التفتن عنه بطريق اخر

ومعنى هذا الكلام على تقيم الاستغناء واما اذا اريد بها الاستغناء على اداء العبادة فوجه تقديم
بما مر وموافقا مقصودنا بالاشارة الى الاستغناء وان كان طلب المعونة على الشيء مقدما عليه
وقد يقال ان خبره حثه لما يتقرب به بمعنى ان الاستغناء يحتاج اليها من جهة العبادة اي
لاجلها فحسب حصيلها فتوجه السؤال بانه ينبغي ان يقدم الاستغناء لظهور ان طلب
الاعانة على الشيء يكون قبله فاجاب بان الوسيلة قبل الحاجة وفساده ظاهرا لما فيه
من جعل الشيء وسيلة الى الاعانة على تحصيله لا يقال بجعل بعض العبادات وسيلة الى الاعانة
على البعض لا يقول مع لا جمع بين المتقرب به والحاجة اليه من جهة الاستغناء
ليتناول كل مستعان فيه اي عليه ومما تقاربان والعموم مسندا من الاطلاق مع عدم
قرينة التقيد وامتناع الترجيح بلا مرجح وكذا الكلام في قوله واطلق الانبياء لتبشير كل انبياء
يعني على امتناع الترجيح وهذا ما يقال ان حذف المفعول قد يكون للتقيد قوله لتداول الكلام
اي لثنايه وانتظام حله حيث وقع اياك يفيد بياننا للجد واياك استعين طلبا
للاعانة على العبادة وامدنا بياننا للاعانة على الاعانة فلا حقت الجمل الاربع التي اشتملت
عليها الغاية وعلى هذا يكون الاطلاق لجود الاختصار لدلالة القوة لا يقال لتداول
يحصل بالتقيد ايضا لتولية الاستغناء على جوار العبادة لاننا نقول ليس من التلاخيص
والاخذ بالحجة في شيء قوله هدى اصله ان يتقدي بالي اوباللام سجن من كلامه ما يدل
على الوقوف من جهة المعنى بين المتقدي بنفسه والمتقدي بالحرف وبالحكمة فلا كلام في هدية
الطريق وهديته للطريق والى الطريق وقد يفرق بينهما بان الاول اذ هاب الى المقصد
والايقال ولذا نسبة الى الله خاصة ومعنى الثاني الدلالة وارة الطريق فيسند الى
الغنى مثل انك لتتدي الى صراط مستقيم والى القرآن مثل ان هذا القرآن يهدي للتي
هي اقوم قوله ومم ممتدون جال من الغاية على المحذوف المحذوري طلبهم الهداية دليل
استدائهم العبادة والاستغناء ووجه الاشكال انه لا معنى لطلب الحاصل ومنافاة
على ان المراد طريق الحق اي مله الاسلام واما اذا اريد الطريق الى سائر المطالب والكمال
فلا يحال ووجه الجواب ان الزيادة او الثبات امر غير حاصل فامدنا طلبك ولا حقا
في ان زيادة الهدى هدى فاللفظ على حقيقته واما على التثنية فالظاهر انه محذور الاطلاق
في المصاحح التي عجز ما يطبع المكلف او يكون اقرب الى الطاعة ولا يقضى الى الجاه والشبه
وفيه اشارة الى ان الهداية ليست خلق الهداية او زيادة كما هو ادعى اصل الهدى وصيغه
الاخر مشرول الى انها موضوعة لطلب الفعل سواء كان على سبيل الاستعلاء فاجاب
اوندب او التضرع عند دعا او التماس او التماس ولا يجاز في شيء من ذلك قوله
وقواء عبد الله موعود الاطلاق عبد الله بن مسعود قوله لانه يشترط السابلية اي
يتبع ابناء السبيل المخلية وقيل لانهم سترطون الطريق وكذا التمس يعني انهم يلتمهم او
بالعيسى لاجل الطاء يعني انها مستعيلة فيوافية الصاد لكونها من المستعيلة
بخلاف اليس فانها من المخفضة مع الجمع بينهما بعض الفعل كما قال للذين استضعفنا
مناقته مشهورة وموانه لم لا يجوز ان يكون اجاز والمجوز ردا لاس اجاز والمجوز فان لم

بناء

علم

الاعانة

فجده

مرقة المخرج مع ما جابه

اداء

مجمع

الاشارة الى المصنف

قوله

انها اسماء المصادرة لاسماء الافعال وان جعلها اسما للافعال ومنفردة معانيها فضرر
للسان ولهذا قال الزجاج ان ابي بن حنبل موضوع موضع الاستحابة كما ان موضوع موضع
التكوت الا انهم احتجوا الى الفرق بينهما وبين المصادرة المنصوبة لاسماء الافعال
فانما الافعال التي لا افعال لها ولا تصرف فيها حيث بنيت هذه واعتبرت تلك
امير طلب استحابة لقوله فزاد الله ما هبتا بعدا قدم للاهتمام وصدر البيت تباعدي فحل
اذ دعوت وروي بفتح وروي ثالثة وفتح اسم رجل قوله انه كالحتم يعني انه يمنع من الدعاء
فساد الحسنة كما ان الطابع على الكتاب يمنع فتا ظهور ما فيه على الغير قوله لا يقولها الا امام
الثابت بنا ويل الكلمة ويجوز بالانه القاعى يعني بقوله اهدنا قوله لم ينزل بالثابت لانه
سند الى مثلها يعني سورة تماثلها وليس في القرآن ايضا سورة اخرى يماثلها في التفصيل
وقوله قلت بل فيه حذف اي قال الله بل قلت بل وما شئت من امة الحديث ان الاجاديت
الواردة في فضائل السور موضوعه يعنون اكثرها اذ قد صرح هذا الحديث واكثره المفسرين اورده
في اويل السور ترغيبا وقال المصنف اوردها في اخرها لان الفضائل اوصاف متناهية
وعن الضعفاء وضعها رجل من اهل عبادان ترغيبا في قراءة القرآن وقد اعترف بذلك
في الكتاب بضم الكاف وتشديد التاء المكتوب وضعا ابتدائيا لانه موضع الكتاب اي
الكتبة جمع كاتب يفتح بها في الاساس موهج الحروف ويختصها ويختصها بغيرها من الحروف
مؤخرها يعقد فيه معانيه والباء للصلة واللام كما تقول الحبيب الذي يفتح على حذف المفعول
بلا واسطة والمعنى يفتح بها الحروف اي يعده وحملها على التخصيص اي تولى بها مخرجة سهو
لان ذلك انما هي المسببات لا الاسماء قوله المبسوطة المنشورة من بسط الشئ نشره يعني
انها مفردة متفرقة جمع فتركب منها الكلم ومنه البسيط في عرف الحكام لما يتقابل المركب قوله
يسمى به من التشبيه بمعنى ذكر الشئ بالاسم وقد يقال التشبيه بمعنى وضع الاسم كما في قوله وقد روي
في هذه التشبيه ولغطة غير افصح الهاء وانما كنت على تقدير الوقوف كما هو قانون الخط قوله
ومن الى المسببات حروف وحدان جمع واحد كركب وركبان والاسم في عدد حروفها يفتح
الى الثلثة على ما هو قانون الاسماء المتكلمة ليكون لها ابتداء ووسط وانها بمعنى ان الواقع لذلك
لا يعني ان المسمى لو لم يكن حرفا بل حرفين او الاسم لو لم يكن عددا ووجهه بل اثنين لم ينتج في
التشبيه طريق الى الدلالة على المسمى وانما هذه العبارة ولم يقل ومثلثة لانهم يفتنون بعد ان
مثل رايا تلامي ام لا وانما يفتنون فيما سيجي فذكر ان مجرد التعدد في حروف الاسماء كاف في
المقصود واما يقال انه لولا الثلثة لم ينتج الطريق بهذا الوجه وموان يكون المسمى صدر الاسم
لانه لما يقال غائبا حيث يكون الباقي بعد الصدر اكثر منه قوله فلم يفتنوها اي لم يتركوا
تلك الطريقة لذلك الدلالة ولم يجعلوا تلك التشبيه عقلا عطلا على الدلالة ومعنى هذه الدلالة
اي يكون المسمى بعينه او بعضه من الاسم كما في اسماء الحروف وكما في السبعة ونحوها والافني
كل اسم موضوع دلالة على المسمى قوله الا الالف يعني ما هو اسم للمدة كوسط قال واما ما هو اسم
للمدة كما يقال الف الوصل والالف واللام للتعريف ويحذف لك فهو كاسم الاسمي مصدر
بالمسمى والى مذهب المصنف حيث جعل الالف وما وقعت في اويل السور قوله وليتها

هنا
سورة البقرة

الاعمال اي قاربها الى تبادله ذاته اي مدلوله من غير اعتبار ما يبط اعليه من معاني الغا عليه وفي
والاضافة وفيه اشارة الى ان اطلاق اللفظ المفرد يكون لا يحيط بالمعنى ببال السامع وحضايه
عنده اذ كان عالما بالوضع قوله من ثابته ان كانت من التيقيض فالمعنى شئ من
ان ثابته انما ومن جعل الثابته غير الاثر اي شئ من اثارها فالاعظامه وان كانت للابتداء
اي شئ حاصل من ثابته انما فالتشبيها قوله انما لا جمع عقل فلاة عقل لا علم فيها ودابة
عقل لاسمها عليها ولما في انما لاسم معنى الفعل تعلق به من كاد وقع ما كاد وقفا على
وقع ضميرها جوف وقيل موصول اي زعم امثال الزعم الذي وقع قوله وذلك اي ابرها
البيان الصادق عليها حد الاسم دون الحرف فانه يوجد فيه علامات يخص الاسم وان
الموقوف بهم من اية اليوسفة صرحوا بانها اسما وسكت في الاشارة الى التعريف عن قيد
عدم الاقتران بالزمان لوضوحه وعدم الاشتباه والاختلاف فيه على ان قوله لا فصل
فيما يرجع الى التشبيه بين الداليتين رتبيا يشبه قوله وبالتخييم هو هنا امالة الالف
الى محجج الواو وقد جرى في غير الالف المتقلبة عن الواو كما سيجي في كتيبص قوله وجميع ما
للأسماء اي ما يخصها كالشبه والنسبة والنداء والافعال البشوت للاسماء لا يوجب
الاسمية قوله قال ابو علي فاذا كانوا اي الوب قد مالوا الى الالف من الحروف من البيان
دون التيقيض اذ الامالة من خواص الاسم والفعل لا يجري في الحرف الا نادرا على سبيل
الشبه والاحتياق يعني لا جلاء قبل الالف يملكون حرف الاء مع ان الحرف ليس من
شأنه الامالة فلان يملوا الاسم لذلك اولى قوله الاتري ان هذه الحروف يعني يا
وسين وامثالها اسما لما لفظ اي يصير ملفوظا ومعبرا عنه بتلك الحرف في الالف لفظ
القول ولغظه فضير لفظ لما وضير بها هذه الحروف التي هي اسما وما لفظ من الحروف
المبسوطة اعني المسببات التي تعبر عنها بتلك الاسماء وانما لم يجعل ضميرها لما لفظها لان
تلك الصفات ليست اسما لما لفظها في الجملة والاستشهاد في قوله اسما وفي جعلها
جزءا من الحروف دلالة على اطلاق الحروف عليها تاسعا ونحوها اذ كوا حروف وارادة
الكلمة ولا يجعل ضمير الاستشهاد في قوله الاسم الذي هو ياستين اسم للتورية لكن يظهر بان
فيه انه لو اراد هذا لم يكن لقوله الاتري ان هذه الحروف اسما لما لفظها معنى وانه لو قال
الاسم الذي هو يا وكان اولى الاء كان جاول ان يصح على تقدير كونها اسما السور اذ ياع
جزء من الاسم قوله من اي قبيل من اي قبيل العرب ام المسمى والعرب في الاصل صيغة اسم
منقول من اعرت الكلمة جعل اسم القس من اقسام الكلمة متقابل للمسمى وقد علم من قوله اذ
الاعراب ان هذه الاسماء عند دخول العوا مل معرفة بالمعنى الاول ولم يعلم انها عند تعدد
ساكنة الاعجاز من قسم العربات ام المسببات الاتري ان ابن الحاجب ذهب الى انها
وجميع الاسماء قبل التركيب من قبيل المسببات ولوسم ان العلم بان الاعراب يدركها
بشكركم العلم بانها قبل التركيب من العربات جاول بيان ذلك فصار مع ضرب من
الاحتجاج ودفع لشبهة البناء ولذلك قال بل من اسما معرفة بحرف الاضراب المشعر
بالتحقيق والتاكيد ونق المقابل وبالحجة فوق بين العرب بالمعنى المقابل للمسمى والعرب

سورة البقرة

ما دفع هذا ما لا لان كان المراد باللفظ
ملاذ لا على الاسم لانه يجري في الحروف
وان كان ملاذ وتكون كواكوا الفخ منه
الواقع بعد ما الى فوخ الواو قد كمن
كان الالف الواو الفع منقولة عن الواو
لن با ونام

لا بد من
معرفة
الاسماء
الاعراب

بمعنى الذي منه وادركه اعراب والقصد منها الى بيان الاول كذا في هذا وكيف من
 التركيب تشايح الاستعمال يقولون لا يحدوها حد وان وفلان يحدو والده بمعنى انه
 يحدو بغيره ويجري على طيقته فعدى بالباء لكن لا يوجد في كتب اللغة ما يوافق هذه استعمال
 ولا يظهر ان حد مصدر او ظرف او غيرهما وكذا في قولهم وزان هذا وزان ذاك نوع خفاء
 متجاجة اي معدة بتقدير غير مركبة تركيبا من تحت الحروف او المراد شبيه بها
 اذ هذه الاسماء تبيح الحروف اي بتقدير او تبيح الكلمة اي بتقدير وجودها في استعمالها
 اي هذه الاسماء في اي في التهيئ التي نسبت اشار الاخت ومثلها في النواحي
 على هذا المنهاج لانه للتقدير من التبيد قوله في حروف المعجم قال في الصحاح اليه النقط
 بالسواد وغيره كالنساء عليها نقطتان يقال عجت الحروف وانه يورف المعجم ومن الحروف
 النقطعة التي يخلص اكثر مما بالنقط من سائر حروف الهمزة ومعناه حروف الخط المعجم
 كسجد الجامع وناس يحلون المعجم يعني الاعمام مصدرا كما دخل اي من شان هذه الحروف
 ان يجمع وقد يقال معناه حروف الاعمام اي ازالة النجمة وذلك بالنقط وقد روى اي سبي
 ولتب كسره اي تبي في حده ما لا يصف في جانبه وحشة قوله كذا را جرد بفتح الباء اسم
 بلدة بنا رس من راء الكرد ودار الكرام تلك بناها وفي النسخة التي بخط المصنف دارا
 جرد بدون الالف بعد الدال قوله فشايع في الاعراب والحكاية قيل ينبغي ان يتبين
 الاعراب ولا يسلوغ الحكاية كسائر الاعلام المنقولة من المفردات او المركبات من غير
 ليست بينهما نسبة وانما الحكاية فيما وقع على النقط في تلك النقط مثل ضرب فعل ماض
 ومن حرف جاشعرا بانه لم ينقل عن الاصل بالحكمة او كانت جملة اما اذا جعل مثل ضرب
 بدون اعتبار الضمير اسم رجل فلا وجه للحكاية واجب بان ذلك في هذه الالفاظ خاصة
 اذا جعلت اعلاما للصور خاصة اما اذا جعل صاد مثلا علما لرجل والفايخ علما لسورة
 فلا حكاية وذلك لانها قد اشتهرت ساكنة الاعجاز وكذا استعمالها كذلك فكانها سقطت
 على تلك الهيئة تسيما وفيه شبه من ملاحظة الاصل من جهة ان سميها تسمى مركبة من حروف
 المبسوطة فعلمها مسج من قولك ضرب فعل ماض ومن حروف جاشعرا بانه لم ينقل عن الاصل
 من عسق لما فيها من قوله تعالى قل لا اله الا هو في الترتيب وقد كان من
 القزاة امره ابوه طيحه يوم الحمل ان يقدم القتال فتشدد رعيه بين رجليه وكان كلما حمل
 عليه رجل قال تشدك ثم جث على عليه العنق فشد فانشا واستيق قوام بايات به
 قليل الكري فيما يرى العين مسلم تشكك له بالرحم جيب فيجبه فخر صرعا للبدن والقسم
 على غير شي عجز ان ليس تابعا عليا ومن لا يتبع الحق يظلم يذكركم والرحم شيا
 فلهذا لم يمتثل بتقديم فلما رآه على صواب ترجع الى ان كان لنا صاحبنا فقد
 كثيرا فقول على غير شي متعلق بتشكك اي فرقت يعني بلا سبب من الاسباب وعليه
 ان استغناء من شي لعموم بالنفي او بدل والفتح للبناء والرحم شيا جواي طاعن من
 شجرة بالرحم طبعه وقيل اي مختلف فعل الاول معناه لود كركن في مثل ان طبعه
 بالرحم سلم وعلى الثاني قيل قيام الحرب وتروى الرماح دعي من ثمان في جواب

الاعراب والاعراب

مثل لك ثمان او عدي ثمان او يكتيك ثمان او نحو ذلك قوله اخجل بالركض المعيار
 فمعه الجملة منقول وجدنا على الحكاية والموجود في كتابهم اغير واخلك ثم ركضوها حتى
 اخجل بالركض المعيار يقال عار الفرس اذا جاء وذهب مينا وشما الامن فرجه ونشاطه
 واعنه انه وقد جعل من العارته وسوخطا ويروي المعيار بالعين المعجمة اي المضمر من
 اخجل فسلته قلنا محكما سميت الناس بالرفع مبتدأ خبر يتبعون من استجبت فلانا انيته طلب
 ميروقه والجملة منقول سميت على الحكاية وصيغ اسم ناقة ذي الرمة وبلال بن رباح
 بردة بن ابى موسى الاشعري قاضي بصره وكان جوادا ايضا قوله تتادوا بالرجل
 موبالرفع مبتدأ خبر غدا ليقولك النبال يوم الجمعة اي فيه وروي منصوبا على مصدر
 او مفعول به والظرف متعلق به واما على رواية اخرى فلا حكاية قوله من زيدا ريد
 من زيد والرفع مقدر لا شغل الاخر بالاعراب المحكي لامن اي عن هذا السؤال
 وان لن ماسوام فادخل لاني كلام التاييل وحكاية على حاله قوله فمأوجه يعني قد ذكر
 انه يسوغ في مثله الاعراب والحكاية وحكاية الاعراب التركيب ولا تركيب وحق الحكاية
 السكون ولا يكون فاجاب باحتمال الاوين وبين وجهيهما ثم قال لم لا يحل على التعم
 يحذف الحروف فاجاب بانه يتلزم اجتماع التبيين على مقسم عليه واحد وهو
 مستكره للارت من قبله الله ناصح قوله ومن قلبه لي في الطباه السوخي اعادة
 من الموصوفة ههنا كاعادة الذي في قوله اما والذي اكل واضحك والذي امان
 واجيا والذي امره الاخر ومن قبل الملك القرم وابن الحمام وكون النكرة المعادة
 غير الاول بالذات ليس يلزم ومما الذي في السماء الله وفي الارض اله والمعنى انا اجد
 وانضج بقلبي وقلة نافرغني بمرارة طي بوقض ويخرج من سخ سخوا عرض قلبه ايضا ناصح
 لي بمرارة الطي الذي يمر من ميا سرك الى ميا منك واليوب يلقين به وينشام لبار
 ومو الذي يمر من ميا سرك الى ميا منك ومذا يعني قوط الساج ما ولاك ميا منه
 من طي او طائر او غيره مما والبارع ما ولاك ميا سرة وفي المثل من لي بالساج بقدا لبارع
 وقيل بل ينشام بالساج فالمعنى ان قلبه لا ينضج ومن الوب ان الطبا استعارة للفسا
 والمعنى ان قلبه لا ياصح في جهنم قوله فذا ان امانة الله اوله اذا ما انجز تاديه
 يعني ان هذا هو الذي حق ان سمي تزيلا لاسم المتعارف من انجز المكسور في المرفة
 ونحو ما ان القرآن والعلم حاصل كلامه ان مثل صاد وقاف ونون فمن قرا بالفتح
 لوجعل منصوبا على حذف حروف الجر واعمال فعل القسم لزم العدول عن الوجه المستحسن
 الى الوجه المستكره بلا ضرورة اما اول فلان المعنى على شتر آل القيمين على مقسم عليه واحد
 فلا بد من حرف التشريك انما يجوز اذا كان قد انقضت منه بالاول على شي كقولك
 بالله لافلين كذا بالله لافلين اليوم واما اذا كان القسم الاول متوقفا الى ما نوجه اليه
 القسم الثاني كقولك وخفك وخي زيد لافلين فحليل الواو الثانية للقسم دون
 العطف ليس يعوي لما فيه من قصد التشريك بلا دلالة عليه لكن لا يخفى انه ليس بمنفع
 بل جاز على استكره واما لينا فلانه قد يقع في مثل هذا الموقع الغاء وتم لقوله تعالى والصافات

الاعراب والاعراب

تدل على ان هذا هو الذي
 قاله الله تعالى في سورة
 القصص

صفا فالزاجات زجرا وكقوله يحوي ثم حيوتك لافعين من غير تفاوت الانجب طاعية
 الغاء وثم من الزيادة على معنى واو العطف فكما ان الغاء وثم للعطف فكذا الواو
 لكن ما بعد الواو منها مجرور وما قبلها منصوب فلا يكون عاطفة فتعين القسم ولزم
 الاستكراه فلم يصح الحيل على حذف حرف الجر وعمال فعل القسم فلذا حيل على نصب
 باضمار اذ لم يقيد بالعطف على التوهم بعين ان هذا الاسم قد يقع مجرورا باضمار
 حرف القسم فجعل كانه مجرور وعطف عليه المجرور وسبب ان لم يتطابق لان هذا اشتد
 استكراهها لان التوهم انما يقع فيما يتوابع كشيء كزيادة البناء في خبر ليس مثلا ولا كذا
 اضمارا كانه في نفسه ضعيف قليل فكيف يعطف على توهمه فان قيل لو جعل الواو
 في مثل هذا الموضع للعطف لزم في مثل قوله تعالى والليل اذا بغى والنهار اذا حيل
 العطف على معوي عاملين مختلفين لان الليل مجرور بالواو اذ منصوب بفعل
 القسم واذا لم يرد الوقت دون الاستقبال فلا يلزم بتقدير فعل القسم وسو حال بزمان
 الاستقبال قلنا اجاب المصنف عنه بان الواو لما نابت عن الباء وفعل القسم حيث
 لم يجر معها ذكر الفعل صارت كانهما في العاملة نصبا وختضا فكان العطف على
 معوي عاملا واحدا مثل ان زيدا قائم وعمر قائم واغرض عليه بوجهين احدهما
 ان هذا ينقص بما اذا صرح بحرف القسم وفعله كقوله تعالى فلا اقسم بالجنس الجوار
 الكنى والليل اذا عسى والضح اذا تنفس فان الضمير معطوف على مجرور الباء
 واذا تنفس على منصوب الفعل وسبب انما يلزم بتقدير القسم بالظرف وليس كذلك
 بل هو مطلق وجواب ابن الحاجب بجعل الظرف حالا من الليل لا بدفع الفاعل
 لان الحال ايضا قيد للفعل بل يزيد لان الحال في المعنى حكم على صاحبه فيلزم الاجاز
 بظرف الزمان عن غير الحدث مثل الليل في وقت الغيثان والوجه ما ذكره
 صاحب اللباب ان اذا اسم بدل من الليل كما يقول اذا يقوم زيد اذا بقدر عمره ومعنى
 وقت قيام زيد وقت يقوم عمرو او متعلق بمضاف محذوف بتقدير قبل الليل اي
 وعطلة الليل وقيل غيثان الليل وهو قليل الجروي جدا انما افترق هذه
 الاشياء اشارة الى انه ليس في العطف اجتماع الضمير بل القسم واحد والعقد
 في المقسم به قوله والواو الاخرة واو قسم حال عام لها بقول وقوله لا يجوز بدل وان
 لقوله لا تعوي وقوله من امة هذه كما ذكرت او خذ هذا ولو كان اشارة الى الواو
 بدلا او صفة لكان المناسبات هذه للام الواو الاخرة قوله حتى يستتب اي يتم
 من التباب ومو الهلاك قال في الاساس والتباب يلتمس التمام ثم ما شئت اليه
 من عدم الجمع بين القسمين قوله وبعضه ما روي لانه اذا كان منصوبا باضمار
 اذ كذا ذكرت لم يكن مقننا به قوله ووجهها ما ذكرت اذ لا وجه لجعل الكسرة عارضة
 وجعل الاسم متصرفا بنا على كونه ثلاثا ساكن الوسط لانه لا بدع من التنوين قوله
 فيعولت يعني لما كانت استيعال هذه الاسامي موقوفة ساكنة الاعجاز اشبهت
 المبنيات التي يجمع في اخرها ساكنان فمن قراءه صاد وقاف بالفتح حرك بالفتح للتحفة

كالان ومن قرا بالكر حرك بالكر على ما وصل حركه الساكن كقوله مل يسوع لي من الحكمة
 اي ذكرك على طريق الحكاية من غير حركه في الاقوسا وكانت مما يتأتى فيه الاعراب كصاد
 وقاف وطاب من اولى ما فيها الحكاية مثل الم وطبيع فان ذكر بعد ما مجرور الواو مثل
 م والكتاب المبين اي اما مجرورة باضمار حرف القسم او منصوبة باضمار اذ كذا حذف حرف الجر وعمال فعل
 القسم ليل يلزم اجتماع القسمين وان لم يذكر جازا جازا باضمار الجار والنصب بحذفه كما في قوله عليه السلام
 م لا يصرون وقد يحض هذا التسويع بما يكون بعده قسم او ما يصلح جوابا للقسم بخلاف مثل م تبارك
 الكتاب والم ذلك الكتاب اذ لا قرينة على القسم ومنهم من عم بعبارة على ان لينة امنا قد عطف
 عليه قسم اذ كذا جواب ولذا قال ابن عباس رضي الله عنه قسم الله بهذه الحروف وذكر في الفائق
 ان م لا يصرون منصوب بفعل مضمر اي قولوا م كانه قيل كما ذكرنا ان اقلنا هذه الكلمة فقال
 لا يصرون او قسم على حذف المضاف اي وربهم ومنزل م وعليه كل قول على كرم الله وجهه
 يا هيبص يا م عشق وقوله وان تقدر عطف على ذلك قوله كان المعنى في ذلك الاستحار
 وجه الاستحار ان مثل هذه الاعلام لا يخلو عن ملاحظة المعنى الاصل كاحول الفقه مثلا اذ ايل
 على فانه يشعرون بنسب الاحكام الشرعية بملاحظة المعنى الاضافي واعتباره لظهور ان هذه التسمية
 لم يقع الا كذلك وهذا العلم كذلك فكذا التسمية السور بهذه الكلم العربية التي سببها انما جرد
 المستوطنة التي منها تركب هذه الكلم وعليها دلالة هذه الكلم ولا سيما لها الامانة في شئ من
 اللغات تشريعا في التوراة التي انما سميت بهذه الاسم بهذا الاعتبار كذلك وليس التذات بالجمع
 السور فيكون كذلك بخلاف ما اذا سمي بها رجل مثلا فانه لا اشعار لتعقد المعنى الاصل فيه
 قوله فاما بالها يعني لما كانت هذه الالفاظ التي جعلت اسماء السور من الاسامي للحروف
 لا المسماة التي هي نفس الحروف وقاعدة الخط ان يكتب اللفظ على صورته فلم خولفت هذه
 القاعدة فصرح بالها لالفاظ وصرح باسمائها للحروف وصرح بتجويد الحروف يعني عدوت او للكلم
 يعني عدوت حروفها وكنت كناية عن الحروف مثل اب ت وان لفظ متعلقين بالتب
 اي بان يقال الت الف بانها وعمل جواب لما وقد استدل الجار والمجرور بعد وايضا يعني لما شئت
 في هذا الفذاج ان المراد من اللفظ بالاسامي او ثمر في الكناية ما هو اجزوا خف ومصور المسماة
 ووجه عدم الاستنباه امور ثلثة الاول الشهرة الثاني عدم الغاية في التلفظ بها من غير ان يكون
 على طريقة تقدير الحروف باسمائها الثالث كون بعضها بحيث لا يخطئ بالاجد غير موزون
 الذي موالي ذلك البعض عليه وموان تلفظ بالاسم مثل ص وق ون اذ لو كان في مثلا
 امر الكسرة بالها لقوله وان الالفاظ عطف على شهرة فوقع ان المنوخة مع انها وصرحها
 في موقع اسم ان المسورة بها اي تلك العواخ والالفاظ المتنوعة غير متجهة الى غير موزون
 باسمائها كما ترى قوله اذا تجيت ضرب لا تخطي بطايل اي لا يخطئ في الصياح لم يعلم بطايل
 اي لم يستفد منه كناية فائدة ولا ينكسر الامع الجرد وفي الاساس ما حلت بطايل منه اي بعبارة
 وقوله لا يخطئ صفة مفردة او ضارة او ضارة وموزون للبعض المفرد وصرح عليه لما ومنت خزان قوله
 وقد اتفقت جواب آخر والخط من تصور اللفظ بحروف مجاينة والها وفي الاصل قراءة الحروف
 نقل الى تصويرها وقوله سنة اي طريقة لا يخالف حتى نقل كثير من السلف حصة الخالفة فان

معنى قوله لا اول سورة صاد
 اسم يسمى به في حرك اذا
 بجته

مثل لسؤال الكفاية وجه اختصاص يكون هذه الالفاظ اسما السور قلنت نعم من جهة ان الاسم
 هو الاسم خاصة بخلاف ما اذا قصد بقدر الحروف فانه لا يبعد كيتها بغير الحروف فقول
 مكدرا اي على الهيئة التي وردت ومثورة بدل وبيان لذلك وفتح العضا كناية عن
 التثنية واصله ان العضا قرعت لدى الحلم وموعا من الطرب وكان من حكماء العرب
 لا يبعد بغيره فلما طعن في السن انكر من عتله شيئا فقال لبيبة انه قد كثر من سني وعوض
 لي فهو فاذا رآني توني فوجت من كلامي واخذت في غيره فاقرعوا الى العضا لا يسوي وقد
 اسند الى الجار والمجرور قول عن اخوهم عبارة عن السمول والاستيعاب والمغني
 عجماد راعن اخوهم لا يتجاوز اعنه لان معنى تجاوز عنه عفا واما معنى التغذي المجاوزة
 فهو تغذي بنفسه ولا عن اخوهم الى قولهم لانه من دون عن تغذرتهم بالضم اي قد رتهم
 دونه اي عند هذا المنكرو وفي اديه مكان منه ومجرتهم بالضم واكثر عجمهم وزعموا الجار ورواها
 المجاوزة والمكالمه ومع الجواض باعادة المسند اليه لان كذا بيان الحال اراهم والاوه
 كمال قدرتهم التسايل التماز واصله في السجل وطلب المغالبة والمتهالك على شيء الجرحين
 عليه جدا حتى كانه يظهر من نفسه الهلاك فيه وافتن في خطته جابا لافاين والقصد جمع
 من الشوق في الاستاس امله من القصد وموافق السمين المكفر الذي يقصد اي كذا في الجمع
 من قصبة لسمه فتموه به كما يستعار السمين للكلام الجزل والغث للذي منه وقيل القصد فعل
 يعني ميقول لان الشاعر قصد الخجيرة وسقي والرفض ضرب من الشوق وشق الغبار كناية عن الرضول
 والسبق وهذا القول مستأخره بمنزل والسكر للشناس والكمال ومن القوة حال مقدم على الجور
 والعيال معنى الفعل وجه اجتناب هذا القول انه اوفق لطايف القرآن واحضارائه مع نفا
 الالفاظ على اصل وضعها وعدم النقل توجه الاشراك الى معاني علمية ليس القصد منها الا الى
 التميز وان التسمية باسمي الحروف وحكاية الاعلام بعد الوقوع في الترتيب من غير ان يظهر
 الاعراب خلاف الظاهر واطباق الاكثرين عليه ما اول كما ينبغي وبالحكمة موقيل فلا دليل عليه
 فهو ما استواء فاعل لم يتجاوز ومجوع اسمين مفعوله والحكمة فيه مبتدأ او حقيقة اشارة
 الى ما سيجي من انها جميل اسما للسور على سبيل المجاز لم يشابهتها الاعلام قوله ان صيغة الاسم
 والمسمى واجدا وذلك لان الاسم منها هو من المسمى والجواز لا يغير الكل لان الكلمة مثلا
 اسم جميع الاحاد ومناول لكل فرد مع اعباره فلو كان الواحد غير هال صار غيره لانه
 من العشرة وان يكون العشرة بدونه وكذا اليد من زيد وكون الاسم نفس المسمى فاحد سواء
 اريد اسم او مدلوله كزيد مثلا وسجي الجواب قوله فان اعترضت عليه اني على امر الوجه
 الثاني بانه اي القول بانها اسما السور مشهور مقبول عند الجمهور قوله غير مركبة حال
 ومثورة بدل منه وبيان اي فاما التسمية بثلاثة اسما فصا عد احال كونها غير مركبة فلا
 استنكار فيها قوله وناهيك اي حسيك وكافيك واصله من الهني كانه نهان من
 طلب دليل سواء قوسه والمولف غير المفرد اي ليس عليه ضرورة تضاد وصن الثالث
 والازاد ولا يتدفع فيه جعل الغير اسما لشي لا يصدق على الجرح مثلا وما ذكر من ان الواحد لو كان
 غير العشرة لكان غير نفسه غلط ظاهرا لان مغايرة الشيء لشي لا يتلزم مغايرة لكل جزء

من حيث انها دل على ان القرآن
 من حسن كلامهم وهم عروا عن
 معارضة

في الجواز

في جوابه فان قيل ميب ان في الشيء غيره لكنه مقدم عليه واسم الشيء متاخر عنه في الشيء
 لا يكون اسما لشيء في لازيمها اجيب بان المتقدم ذات الجرح لا وصف الاسمية المتأخر
 وصف الاسمية فلا اشكال وفيه نظر لانه لما وقع جرح من حيث انه اسم للسورة على ما هو المخصوص
 فالوجه من حرم تافا الاسم بحسب الوجود اليقيني في مستغلا بوجه من الاعراب اي الاشارة
 بالغير من غير نظر الى ما يليه من الكلام المجوزا لوجوب ان الثاني والثالث مع تباينهما مشكلا
 في الاشارة الى اماره الاعجاز الا ان الاول بالشيء الى حال الكلام المتزل والثاني بالشيء
 الى حال المسكنة المتزل عليه على ما سيجي في قوله تعالى فانوا بسورة من مثله ان الضمير لما نزلنا الوعد
 واعرض بانه يمكن تعليل النطق باسمي الحروف ولو سماع من صبي في قصر من فن ان الاعراب
 واما اماره الاعجاز واجيب بانه وان افطن لكن صدور عن الاعمى الذي علم واشهر انه لم يعلم شيئا
 قط مستغرب وقد جاب بان المستغرب ليس مجرد النطق بها بل مع كيفية المشار اليها بتو له
 واعلم انك اذا ناملت فانه مسوق جوابا عن هذا الاعتراض وفيه نظر فاما اول فلان كلام
 المصنف صريح في ان المستغرب نفس التكلم باسمي الحروف مع استهارة عدم الاخذ والتعلم
 واما ثانيا فلان كون النطق بها مع اليقينية المخصوصة مما لا سطق له من خاف العلماء الا
 واجدا بعد واجد بل ربما لم يحط بالزمن المصنف ومن اخذه موثقة ببال اجدهن الشايعين
 فكيف يكون اول ما يتوعد الاسماع مستغلا بوجه من الاعراب ويندفع من امارات الاعجاز واما
 ثالثا فلان المقصود ببيان وجه وقوع هذه الالفاظ بالنظر الى كل سورة لظهور ان ليس ذلك
 بالنظر الى جميع القرآن اولى ما يفرع الاسماع والابا بالنظر الى كل سورة نزلت وما ذكرتم انما
 يظهر بعد نزول تمام القرآن والتأمل جميع النواحي واما رابعا فلان قوله واعلم الى اخره
 مسوق لزيادة محقق وتقرير ونقطة بلوجه الثاني الذي يستحسنه المصنف رحمه
 الاثرى انه جعل بقية المقدمات ان الله تعالى كانه عدد على الارب الالفاظ التي منها تركيب كل اسم
 بتلك الزاوية وتبينها على ان المتحدى به ثولت منها لا غير قوله وجدها نصف اسمي حروف
 المعجم اربعة عشر سواء يعني ان عدد حروف المعجم تسعة وعشرون وعددا سميها ثمانية وعشرون
 لان الالف اسم للثة التي في وسط حروف جاء والهمزة التي في اولها دليل قول الالف
 واللام للتوقيف واليف التوصل بسقط في الرفع وقول الالف على حرفين لينة وتجرئة فاللينة
 تسمى القاء والمجرئة تسمى همزة والهمزة اسم مستحدث لا اصل وبالحكمة انما يذكر في التبرج الالف لا
 الهمزة فاربعة عشر نصف الاسامي على السوية وبالتحقيق بخلاف جعل الثلثة نصف المستغلة
 التي من سبعة فانه على الترتيب قوله وكذا في حروف القلعة وكلام المصنف واضح في
 هذا المعنى بحيث لا ينبغي ان يذهب الهمم الى ان الاربعة عشر ليست نصف الاسامي لان الحروف
 تسعة وعشرون وان يقال ان هذا ايضا على الترتيب وسواء صفه لاربعة عشر لالنصف
 او انه جعل الهمزة والالف تارة وحفا واحدا كما سوزا في البعض وتارة حرفين كما سوزا في
 وما يتا له انه عدد الالف بمالم ثبات فيه تضدير الاسم بالمسمى فذل على انه اسم للثة خاصة لانه
 اذا جعل اسم الهمزة فالمسمى صدر الاسم فقد عرفت جوابه بان ذلك باعتبار واحد المعنيين وما ذكر
 منها فهو باعتبار الاشتراك ثم لا يخفى ان المراد باجناس الجرح في المشكلة من النواحي على انصافها

من حيث انها دل على ان القرآن
 من حسن كلامهم وهم عروا عن
 معارضة

من حيث انها دل على ان القرآن
 من حسن كلامهم وهم عروا عن
 معارضة

من حيث انها دل على ان القرآن
 من حسن كلامهم وهم عروا عن
 معارضة

اكثر الاجناس لانها مشتقة من حروف الذلاقة وهي ستة اعني ت ث ج د ذ على اربعة من المصنعة وهي
ما عدا ثلثة وعشر من على عشرة وان المراد بنفس هذه الاجناس المتميزة باعتبار المعنى الذي من
في موضعها فلا يتبدل فيما ذكر كون هذه الاسامي والاصطلاحات مستحدثة لم يكن في زمن النبي
فضلا عن انشاء انشاء اللغات وحول وهي الالف واللام راعي في هذا التفسير ترتيب السور
وانما في ترتيب السور التي في فوائدها الالف واللام متدكر او لا ما هو المسمى ستة ثم ما فيه مع الم
عرف آخر كالمصاد في الاعراف والراء في الرعد ثم ما هو الر على الترتيب الا انه قد تم ابراهيم
على هود ويوسف لما لا يخفى فيه ومن الشديدة ايضا الالف منها اسم للفرقة لان الشديدة
هي حروف اجدت طبقا وليس المنة منها وارا بالرخوة ماعدا الشديدة بحيث يتقنا ول
ما بين الشديدة والرخوة اشبع حروف لم يرو عنها خلاف ما في المنفصل فالتمة من الرخوة
ولم بعد الالف في النصف المذكور منها فيه بعد الالف في النصف الشديدة وبعد عدها
في نصف الرخوة على انه يريد بها الفرقة خاصة دون المدة مكتوبة اي مغلوبة في الكثرة بالتحسين
ذكرت من كثرته فكثر تداعي غلبته في الكثرة فهو مكتور وقوله سبحانه الذي اغراض من الخيال
وعامله اعني رايته وقوله فكان الله يتلوه لما تاقها من المقدمات والالفاظ التي منها تراكب
كلامهم من الحروف التي تتركب الكلم وتغيرها فذوق بالالفاظ التي من سائرهما والمعنى انه
كان قد عدده عليهم هذه الاسامي التي قامت مقام الكل جميع الحروف تنكسالم على ما ذكرنا
في تقرير الوجه الثاني وقوله لما تكاثرت وتوهمها فيها اي في تراكيب الكلم بعين انهما لما كا
من بين ما هو الاكثر وقوعا في التراكيب اكثر وقوعا مما عداها جاء تا مكررين لفظا
ومعنى في معظم هذه الفروع اي العدد الكثير منها وهي ثلثة عشر سورة وثانيه الضمير
باعتبار الجراو بمعنى المعظم وليس المراد بالمعظم الاكثر لان ثلثة عشر لا يكون الاكثر من سبعة وعشرين
والكثر بالنظر الى المجموع فلا يبرو اما بالنسبة الى كل واحد من حلة المعظم فكما في تكرار الفاظه
في كل دكة من الصلوة بره فضلا عده يعني لما كان الغرض التنكيك والالزام والابحاط
وتجربك النظر فلم بعدد حلة الحروف باستايرها في اويل القرآن فاجاب بان عاده
التبعية اما مع تكرير اللفظ كما في سورة البقرة وال عمران مثلا او بدونه كما في الم وهم وغير ذلك
اوصل اي استدل ايضا لا الى الغرض واقر اي استدل او اقر اي تغريه اي للغرض وضميرها الحروف
وتجده للثبته وكذلك كل تكرير جاء في القرآن فالغرض منه يمكن المعنى الذي كرر في التنويع
سواء كان مع اتحاد اللفظ او بدونه كما في هذا جاء على نبوة واحدة فان قيل
ان اراد الالفاظ التي عدهت باستايرها اعني الحروف التي منها تراكب الكلم فلا معنى
لقوله ولم اختلف اعداد حروفها وان اراد الاسامي المملوطة في الفروع فليس صهي مثلا
على حرف بل ثلثة احرف وعلى هذا القياس فلما اراد الاول واعداد الحروف بالنظر
الى المجموع فمنها ما هو معروف ومنها ما هو اكثر والكثرة الى الحجة كما ان الابنية يكون على حرفين
كما في الحروف والاسماء الغير المتكئة متمية الى خمسة قوله لم تجاوز حروفه لان او حال اي
اي لم تجاوز الابنية كونها على خمسة احرف اية اي اية طريقه شكلها الرجل ومطوف
متعلق بحاصل وحصول التمييز اعم من ان يكون من جميع فاعدا او بعضه او نقول التمييز

من الحروف التي تتركب الكلم

منها

قوله

عن الكل حاصل بالنظر الى الوضع العلي ثم تعرض اشتباه باعتبار اشتراك الاسم في
وكهيعص ذكر او لا ما يتعلق بالم ثم بالراء ثم بالطاء والسين ثم بح ثم ذكر ما هو على الانفراد
قوله من انما من الكوفتين كانه الزوايه الصحيحه والا فقدر دوي انها عديم في السور كلها ايا
وقيل في عمران ليس باية وحيت يقول بعد اولم بعد كان له فيه كلاما وجب استبعاد
عديم مثل كلمة آية طلب له نظير افا وورد ما هو كلمة وآية اثنا فافا وكون الفاعلين بالنفس
في بعض البنية دون البعض هم البعض لا ينافي ما سبق من السؤال عن حال القرآن والقرآن
على الاطلاق بقوله ما بالهم عدا واما وقف التام الوقت قطع الكلمة عما بعدها
فان كان على كلام مفيد فحين ثم ان كان لما بعده يغلنى بما قبله فهو الكافي ولا هو التام
وحيت استغلا لها فيما اذا جعلت بمنزلة الاصوات او مجردا عنها اخبار ابتداء لانها على تقدير
القيم تغلنى بالحواب فلا يستغل وكذا على تقدير كونها مع شئ مما بعدها خبر متبدا بخذوف
واما النص بتقدير اذ كرا والقيم بتقدير جواب ليس في الكلام فليس من مذهبه والمراد
الحصر بالنسبة الى ما يذهب اليه من الوجوه هل هذه الفروع محيل من الاعراب بين اول
ان الالفاظ المتخفي بها اسماء لا حروف وانها من قبيل الموبات دون المبنيات وان
سكون او اخر ما لعدم الاعراب بالفعيل بناء على عدم العاقل ثم بين وجه وقوعها
فروع السور مع ما يتعلق بذلك من الفروع والخصائص ثم بتوية الوجه الثاني وبخفيته
ثم حكمها في كونها اية اوليت بآية ثم حكمها في الوقف عليها وما هو يذكر حكمها في باب
الاعراب وبما نه انها ان لم يحيل اسماء للسور بل مريدة على نط التعديد فلا يحل لها
من الاعراب لعدم المنقضى والعاقل كما في قولنا دار غلام جاره وان جعلت اسما للسور
وقد وقعت في الترتيب وبعد الاعراب اللفظي لما في او اخرها من السكون المحكي وجب
ان يتغير لها اعراب يحتمل ان يكون الرفع على الانشاء اي المبتدأة او الجربة او النص او الجربة
على حذف حرف القسم او اضماره مع تفصيل سبقت الاشارة اليه واقصر على الاشهر الاعراب
والا يحتمل النص باضمار اذ كرا ثم كلمة طامر في جريان الوجوه الثلاثة في جميع السور وان
كان في بعضها ضعف ويحتمل التوزيع والتفصيل على ما مر بتدوين ذلك اعتمادا على فهم
من شرع في كتابه فان قلت هذا السؤال عن اصله مشدرك لانه استفسار بعد البيان
اذ قد سبق انها مبدئية بضما او جرافت كان ذلك في قراءة صاد وقاف ونون
بالفتح او الكسرة على تقدير كونها اسماء للسور واما الفروع على الاطلاق فلم يذكرها سبق
من تحت اعرابها الا لتتوهم ارادة معنى القسم واضمار حرف القسم فيما عطف عليه محذور
مثل ع والكتاب المبين فينظر قوله وقعت الاشارة لما وقع هذا في جواب لم تحت
كان المعنى لانه وقعت الاشارة فلذا عطف عليه قوله ولانه لما وصل ويرد عليه
ان ذلك قبل الارسال كذلك والجواب انه لا يريد بالمرسل اليه البنى بل من وصل اليه
اللفظ جال الامجاد بمنزلة التام مع الكلام وانما افر القول بكونه اشارة الى الكتاب
الموعود لانه غير متنازع عند ولا يقتضي الترتيب ان يقال لانه اشارة الى الموعود
فهو في حكم البعيد فطامر قوله وعدوا يشعربانه الموعود على لسان موسى وعيسى عليهما السلام

من الحروف التي تتركب الكلم

وقيل متولى عليك قولاً بغيره وانما جازاً لشارة بذلك مع انه ليس بموجود فضلاً عن المحسوس
لانه جليل بمنزلة المحسوس اشارة الى صدق الوعد ولان لفظ ذلك شاع فيما بين المتكلمين
والمتكلمين من هذا المختصين من النجاة على ان اشارة الى المحسوس انما يلزم اذ لم يكن اشارة
اليه مذكوراً فيه صفة له حتى قالوا انه اسم منهم محب ازالة ايهامه بالاشارة الى الحقيقة باسم جنس
وبعد وانما جاز الاجازة عن السورة بالكتاب لانه اريد بها الكتاب او بالكتاب البعض مجازاً
وفي المنهاج ان التصديق في تعظيم المشار اليه وبعد درجة الا ان ما ذكره المصنف اقرب
الى الحقيقة واوحي في المراد منه فان جعلته أي الكتاب خبر ذلك كان ذلك في معنى
الكتاب وتسمى ذلك بسمي الكتاب فجازاً اجزاء حكم الكتاب وموجز على ذلك كان ذلك
وسمياً، كما اجزى حكم الخبر على المتدأ في التائيث في قولهم من كانت امك فان الصفة
عابدة الى لفظ من ومؤكد لانه انما بالنظر الى امك وهذا ما يقال ان من يذكر ابي نظر الى
اللفظ ويؤتى ابي نظر الى ما هو عبارة عنه فلا يرد الاعتراض بان من اذا كان عبارة عن
مؤتى جازان يذكر ويؤتى من غير نظر الى الخبر على انه لا تضيق في الاعتبارات ويكفي
في التمثيل الصحيحة في الجملة. ثبتت نغمة اشارة صرف لكونه ثلاثاً سائل الوسط وروي
عن عبيد بن عمير عن زكريا بن عاب والمعنى بذلك الشخص والاشارة الى العباد وقبله
عوجاً نحو النعم ومنه الدار ما دام يحسن من نوي واحجار لغزاري ونحو لاهين بها والدم
والعيش لم يتم بامرار موا الكتاب الكامل يعني ان اللام للجنس لعدم العهد وشبهه بغيره
فيحل على الحال ليعبر عن وجه التعبير عن خبر الكامل عليه خبر الجنس بان النافض كان
خارج عن الجنس يتولى وانه الذي تسأل اي شخص ان يسمى كتاباً ثم اوضح ذلك زيادة ايضاح
حيث وقع التصريح بكنية الجنس للكامل فتال وكما قال من القوم كل القوم فانه صريح في انهم
تمام جنس القوم بحث لا تشذبه فرد عما يطلق عليه القوم واوله وان الذي جازت بغير
دماهم اي وان الذين جازت ملكك ولفظ موضع قريب من البصرة والاستنبال بالمعنى
الذي ذكره مذكور في الاساس وانما في كتابك اللغة فيها اخذ الاسماء واكملها
وتاليها ظاهراً وموان لم ان كان اسماً للسورة فهو متبداً اي تنزل الم تنزل الكتاب وان كان
على سبيل التعدي فتنزل الكتاب متبداً خبره لا ريب فيه او متبدي ولا ريب فيه اعرض
لانه لا ريب مصدر راسي يعني في الاصل والافو في مثل هذه المواضع بمعنى الشك والتمني
وحقيقته المصدر من المبنى للفيول قوله دع ما ريبك الزبانية في الكتب المشهورة فان
الصدق طابنته والكتب رتبة ومعناه ظاهر واما على ما رواه المصنف فلما كان ظاهراً
الشك والريبة واحداً احتاج الى تأجيل الكلام مبتداً والمعنى ان كون الامر شكوكاً
كما ان الظاهريته من علامات كونه صدقاً حقيقياً حاققت اي ملئوى بمعنى القوم لاربه
اي لا تغفل ولا تحركه وكان ذلك في الاجرام بوجه ما نفي ان احد الارباب فيه فصل
لازائده وليس بشئ ولا ريب لمن نظر الى السؤال ان فاعل نفي صفة الرب اي ما نفي الرب
يعني ان احد الارباب على ما سبيل الاستغراق بل يعني انه عند التأمل والنظر الصحيح
ليس محلاً للرب ومنظنه لبوته اي ليس بما ينبغي ويناسب ان يزناب فيه كما اذا انكر

فمن لا يدين من عادات النفس اذا جرت الاعراض في الدنيا

لم يجر

الرجل او ان يقول ليس هذا محلاً لانكار معنى لا ينبغي ان يكثر الا يرد ما يقال انه قد تحقق
فيه الرب فكيف يصح انه ليس بمنزلة الرب هذا ولكن في قوله وانما المتكلم كونه متعللاً
للرب بعض نبوة من اسناد نفي الى صفة الرب ومعنى قوله ان يقع فيه ان يطعن في
الاستغراق بالكتاب فما بعد ما نفيه لا يجيبه اي لم ينف ثبوت الرب
منهم بل رددتم الى ازالة ما نفي لم من الرب لانه لا يرد ما نفي بل ما لم يكن
التصديق الى نفي الرب بل الى نفي كونه متعللاً للرب كان ذكر الطرف الذي تنسب اليه
الرب انتم فكان ينبغي ان يندم فاجاب بانه لو قدم لا فاد معنى هو بعيد عن المرام غير
الائق بالمقام وموان الرب انما هو في كتاب اخر الا في الكتاب وهذا المعنى غير لائق
بالمقام سواء استقام او لم يستقام لان المقصود نفي كونه محلاً للرب واثبات كونه
لغاً وصديقاً لا نفي للرب عنه والنبأ في كتاب اخر ومذاً غير ما يقال انه لو قدم الطرف
لا فاد ثبوت الرب في سائر الكتب السماوية وهو باطل فليتناقل ولو اولى الظ
الا حسن رفع الطرف اي لو جعل الطرف بل حرف النفي اي بعينه بلا فصل كما ان الملاءم
حرف النفي معناه ذلك قوله لانه حق العبارة ان كتاباً اخر فيه الرب لا اياه اي الزمان
او في كتاب اخر الرب لا فيه فليتناقل ان المشهورة بوجوب الاستغراق اعلم ان
النكرة في الاثبات للبعضية ويحتمل الاستغراق اجتماعاً لا مرجوحاً كما في قوله تعالى عليت نفس
بمعنى كل نفس ولما كان قد قدم الى جميل النفي والاثبات في طرفي التقيض جعلوا النكرة في الاستغراق
ويحتمل عدمه اجتماعاً لا مرجوحاً كما في قوله لا رجل في الدار بل رجلان جميل النفي عابداً الى وصف
الغزوية خصوصاً واما اذا كانت مع من الاستغراق لفظاً نحو من رجل في الدار او تقديرها نحو
لا رجل في الدار فمن نص في الاستغراق لا يحتمل عدمه لكونه لنفي الجنس بالكنية ثم يبدأ بسقوط
ما يقال ان مدلول النكرة فرد منهم وبينه مع بني الماهية مقسماً وبان وموالدالة
الموصلة الى النغية اي المط واستدل على اعتبار الوصول الى المط في مفهوم الهدى مثلاً
اوجه الاول ان الضلال يقع في مقابلته استعجلاً وعدم الوصول الى المط معتبر في الضلال
فوجب انما هو الوصول في مفهوم الهدى ليصح المقابل الثاني ان الانسان يمدح بكونه مهدياً
ومعقول ان من دل على المط لم يستحق المدح عالم يصل بل لول يصل وربما استحق الذم
الثالث ان اهتدي مطاوع هدي يقال هديته فاهتدي مثل جمعية فاجتمع والمطاوعة
حصول الاثر عن تعين الفعل المتعدي بمعوله فالمطاوع لا يخالف الاصل الا في
انه تاتر والاصل تاتر والوصول معتبر في الاهتداء فكذا في الهدى فتتولد دليل وقوع
الضلاله في معنى لان الضلال يقع في مقابلته فلذا عطف عليه ويقال بمعنى ولا يقال
وقوله ولا ان اهتدي واعترض على الاول بان المقابل بالضللال هو الهدى بمعنى الاهتداء
على ما ذكر في كتاب اللغة ورد بان لا فرق الا بالزوم والتعدي لانه مطاوعة وسئل
الثاني بان الممكن من الوصول الى المط ايضا فضيلة يستحق المدح وبان المراد بالمهدي
في مقام المدح هو المشتبه بالهداية حتى ان لم يبين ولم يهتد فكان له يحصل الهداية
ورد بان الممكن من الوصول الى المط مع عدم الوصول يتبين وبان الاصل في الاطلاق الحقيقة

مذاخر

الوصف

هذا هو اللفظ الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ

هذا هو اللفظ الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ
الذي هو اللفظ الذي هو اللفظ

وعلى الثالث بانه مستوفى بمثل اوجه فلم يأت بمرور بعد تسليم المطاوعة بانه نادر وانما هو على
الغالب وبان جيبته الامر لا يحصل الا بالاعتبار بما لم يمنع مانع ومنها لزوم الجبر واستوفى
الاختيار مانع وعوضت الوجوه بقوله تعالى واما تعود ههنا فاستحوذ على الهدى
واجب بانه مجاز عن افاضة اسباب الهداية ورد بان الاصل الحقيقة فلم يقل
هدى للمعتقين حاصل الزوال ان في مدعي للمعتقين على ما ذكر اجمال التواضع وحصل
الحاصل وحاصل الجواب يحذف الهدى او المعتقين عن الظاهر بان نزاد بالهدى زيادة
الهدى الى مطالب آخر والفت على ما كان حاصله او بالمعتقين الصابرين الى التوفيق فان قيل
هذا في الطلب مثل اعداء واعوان الله طامه لانه لا يستقبل واما في الاخبار مثل هذا هدى
او ما دلت على المهتدي مجوز ان يكون تلك الهداية التي بها حصل الاستدعاء من غير محذور
قلت المتبادر الى الفهم من تعلق الفعل بشئ مواتف ذلك المتعلق بما عر عنه عند
اعتبار التعلق حتى يقال فيه شفاء للمريض ومرض للصحى ومدى للضال واخذال للمهتدي
ولو عيسى لم يصح الابتداء بل واذا اراد الهداية التي بها حصل هذا الهداء فانما يعبر عن
المتعلق بما يكون عليه حال اعتبار تعلق الهداية بقتال مواتية زيد مثلاً والضال ولهذا
يقول ان المعتق في المجاز باعتبار المال والمشارفة حال اعتبار زاحل لاجل الحكم فغصير الحذر
مجاز وان صار عند الاخبار مجازاً لانه حال تعلق العيصية ليس بجبر وكذا عَصَ العَصِي
ايضا مجاز واما الحقيقة عَصَ العيب ثم هذا النوع من المجاز قد يكون بطريق المحو
بان يحصل الانصاف بالمعنى الخفي عيب تعلق الحكم بلا تراخ كمثل الثقل ومرض المريض
وقد يكون بطريق المصير بان يكون شابه المصير الى ذلك ولو بعد حين كما في قوله تعالى
ولا يلدوا الا فاجراً كفاراً فان انضاف المولود بذلك متراف عن تعلق الولادة به
ولهذا افصله عن الامثلة السابقة فهنا قيل تنزيح على الوجه الثاني واستكشاف عن سبب
العدول عن الحقيقة الى المجاز والجواب ان السبب اوان احديهما الاختصار وثانيهما
تقدير السورة الشريفة بذكر اولياء الله الاعلى قول من يحمل السقم من بعد في بطن امه
والشئ من شئ في بطن امه وبمسألة موافاة الاشعور فقوله على الطريقة التي ذكرها يسمي
طريق المشارفة وقوله وايضا قد جعل عطف على فاخضر وتسمية الترة وال عمران
بالزمره او من الى المنهتين مما نطق به الحديث وجعل الترة سائر القرآن لانه لا يعظم
سورة وارفعها كالسنام من اعضاء الابل واول المثاني لانه اول السبع المثاني
التي تلي فيها صفات المؤمنين والكفار والغصص وغير ذلك وبسبب الترة وال عمران
وسورة النساء والمائدة والانعام والاعراف وبسبب تذكير لفظ اول بالنظر الى ان
موصوفه المثني اي مثني مو اول المثاني بخلاف اول الزهراوين قوله من وجاها
اي بسبب وجع في جوفها وضرب اصابعه الى الاخر وتسميه بضم الجاء لانه لو اوجد من
النفوس والذات وتسميه بضم الجاء قوله واختلف في الصغار انه هل يجب في اللفظ
اجتنابها وقيل الصحيح انه اي المسمى لا يمتد لها اي لا يعبر فيه اجتناب الصغار فقل معناه
من جنتب الكبار لا من جنتب ما يستحق العقوبة من الكبار والصغار لكن يتناول

منه
المراد

قوله

قوله وهو موافاة الاشعور
مستوفى فانه موافاة الاشعور
وافيا واستوفاه كذا في الصحاح

ان هو هو
اللفظ الذي هو اللفظ

الامر على الصغار قطعاً لانه كثر لما نذر من انه لا صغيرة مع الاضرار كالاكبر مع الاستغفار
وقيل يطلق اشارة الى الفرق بين النقي والمؤمن عند من شرط في الايمان الاعمال
واما عند من لا يفرق فالفرق ظاهر والعاميل في معنى الاشارة وكانه قبل اشارة الى حال كونه
فيكون هو في التحقيق حاله عن الضمير في اليه وتجدد العامل في الحال وذو الحال باعتبار المنصوب
المحل من المحذور وان العيل في الجار والمجور على في الجور على ما سبق وما نقل عن المصنف في قوله
تعالى هذا بابل شيان التقدير بانه عليه سحابة او شبه اليه تحقيق وتوضيح لما في حرف التنبه
او اسم الاشارة من معنى الفعل لاذهاب الى ان العامل محذوف حتى يغرض عليه في العاميل
محذوف حتى يعبر عن حال العاميل لا يكون ما في حرف التنبه واسم الاشارة من معنى
الفعل او الطرف اي العامل في الطرف الذي هو مؤخر لاربع فيكون حاله من محذور
فيه والغرض بيان المخيلات بحسب طامه اللفظ والافهام من جهة المعنى ليس بديل بل محذوف المعنى
لتوضيح النقي الى القيد والذي هو موارس يخبر عن ان الادخل في البلاغة والاوفق برعايتنا
المعنى واعتبار الدلالات العقلية ان يعرض عن هذه الحال من الاعراب التي هي مجرد مخيلات
اللفظ صغى اي جانباً او اعراضاً على انه طرف او مصدر والمتفرد الاعراض عن جملة ذلك
وتعاصيه والا فالذي اختاره بعض ما سلف وقوله هكذا اي هذا النوع من التناهي
على انه الكلام المخذي به اما على تقدير كونها للتقدير والاباط فطامه واما على تقدير كونها
اسماء للشور فلما سبق من ان في ذلك اشعاراً بان القرآن ليس الا كلمة عربية معروفة للرب
من سميات هذه الالفاظ ثم لم يحل عطف على من بها مناسفة وكل واحد متعلق
بالنقي اي اشتمل كل فني الاولي الحذف اي حذف المستند والرمز الى الغرض الذي هو المجاز على
ما قررنا حسناً غير تام فان قيل اذ كان الذين يؤمنون مدحاً منصوباً او مرفوعاً
ففي جملة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها من جهة الاعراب فينبغي ان يكون الوقف على المعنى
تاماً قلنا موافاة بعض وصف لما قبله فكانه تابع له في الاعراب قال ابو علي اذا ذكرت صفات
للدخ او ابيهم وخوليف في بعضها الاعراب فقد خوليف للافتان وبسبب نحو ذلك قطعاً والتنبه
على شدة هذا الاتصال يلزم من حذف الفعل والمستند في النص او الرفع على المدح ليلكون في
صورة متعلقين من متعلقات ما قبله فلو اعترض بانه اذا كان الذي مبتدأ جرة اولئك
على هدي ينبغي ان يكون الوقف غير تام لان المصنف وان تمامه ههنا متقطعة فقد ذكرها
سبحي ان هذا الكلام سبيله الاستيناف وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراج له في حكم المتعقبات
وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه لكان شيئاً فان قلت
ما وجه دلالة مثل هذا النص او الرفع على ما يقصد به من المدح او الذم او الترم قلنا ان في الاشارة
نحو اللفظ الاعراب وتغيره للمالوف زيادة بلبه وانقاط للتابع وتحويل من رغبته في الاستماع
وذلك يحتمل مع الزام حذف الفعل او المبتدأ اول دليل على الاستتمام التام بالمدح او الذم وذلك يكون
لمدح او ذم او نحو ذلك فيما يقينه المقام وقال ابن مالك انظر لم حذف الفعل اشعاراً بانه
لاشء المدح كالمنادي ثم التزم في الرفع حذف المبتدأ لحي الوجهان على شتم واحد

قوله

اواردة في موقع البذل من ما استعمل في قوله ما هذه الصفة وما نافع قول له احوال وهو ان
 بقوله يفيد فانه حال وصير فانه يعود الى الواردة بيانا او الى المتعين تباين اللفظة والكلمة
 وغير الاسلوب في قوله ام جاءت تلبيها على فله الصفة المادحة كما يقال في السجود قد عجز
 الشناء والتعظيم وقوله مجدا مفعول له جعله فعلا للصفة مجازا ^{بجمل ان يرد على}
 طريق البيان ان المتعني من معنى تعاطى ما استحق به العقوبة من فعل وترك اي فعل
 معصية او ترك طاعة وحاصله انه الذي بفعل الحسنات وترك السيئات ومع ان جعل
 الايمان بالغيب وانام الصلوة وانباء الزكوة كناتية عن جميع الحسنات وترك جميع السيئات
 على ما قرره المصنف رحمه الله فالصفة كاشفة لكون مفهومها مفهوم الموصوف مع زيادة
 بيان والا فالصفة ما دخل لا لانهما على شرف المعاني الفاصلة الداخلة في مفهوم الموصوف
 وقد يراد بالمتعني من غيب المعاصي اي فعل النجاسات والمنهيات سواء عملت الاوامر وباتت
 بالحسنات ام لا واما فالصفة مختصة كزبد النجاسة لا لانهما على بعض الاحوال الحارضة عن مفهوم
 الموصوف فان قيل اجنب المعاصي لا يتصور بدون فعل الطاعات لان ترك الطاعة
 معصية قال الله تعالى لا يعصون الله ما امرهم قلت مبني هذا الكلام على ان المعصية فعل ماض
 عنه وان التزم ليس بفعل ^{انما} الحسنات جعل الايمان انما اذا احسن بدونه
 بخلاف الصلوة للعبادات البدنية والصدقة للمالية فانها وان كانتا اصلين لها لكن لا يتوقف
 صحتهما على صحتهما فلذلك جعلهما اميرهما اذ قد سفي الشيء بدون الام وقوله وما العباد
 الشا سدد ولم يتبع العباد ان لانه في الاصل مصدر يقال عبادت المكابيل والموازين عبادا اي عبادتها
 ثم فعل الى ما تعابى به وتغيرت الى الدليل الذي به يعرف صحة من صباه ^{كما يعرفون عنوان}
 الكتاب ظاهرة الذي يدل على باطله اجمالا وكذلك علوانه وفي اشتقاقها كلام طويل والاشارة على
 انها من غزو وعلوانه عنونت الكتاب وعلوانه والذي عطف على ما هو ان يتبين بشد النون
 لا دغمان نون الاصل في نون مجاعة النسياء ^{من الانصاح} عن فعل ما يتبين خصصنا بالذكر ^{وقرنا}
 بالايمان وجعلنا عبرة لذكر الكل ^{اظهارا} لانا ما لها لارتقاء عما وزادتها وذلك من جهة انه
 لما كان الوض من الصفة المادحة اظهارا كمال الموصوف وفضل تنظيمه والبناء كان المناسب ذكر صفة
 لها زيادة اثر في هذا المعنى بالنسبة الى ما سواها ومبنيها بحيث ومكون الذين يؤمنون صفة
 او نصا على المدح او رفعا انما يحسن اذ جعل المتعني على حقيقة دون المباشرة اذ لا شيء من الايمان
 واقام الصلوة وانباء الزكوة حاصل للضالين الصابرين الى التقوي ^{وحقيقة} امه
 التلذيب فذكرهم من ظاهرها هذا الكلام ان الايمان بمعنى التقديس مجاز لغوي والحق انه حقيقة
 يشترك في الاساس وقده منها الى زيادة التحقيق والتدقيق في الوضع واللغة على ما هو دأبه
 يعني ان الامن متبع الى مفعول واحد فاذا نقل الى باب الافعال صار متبعيا الى مفعولين
 فنقول آمنتم زيدا عروا بمعنى جعلته آمنا منه ثم نقل الى معنى التقديس ووضع له لغة ثم اذا
 صدقت زيدا فقد اعترفت به فدي بالباء على تضمن معنى الاغتراف وحقيقة التضمن ان
 باليعمل معناه الحقيقي مع فعل اخر يباينه ومولف في كلام التوب حتى قال ابن جنى لو جئت تضمينا

التوب لاجتماع محلات فان قيل الفعل المذكور ان كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الاخر
 وان كان في معنى الفعل الاخر فلا دلالة على معناه الحقيقي وان كان فيهما جميعا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
 قلت مو في معناه الحقيقي مع حذف جال ما خوذ من الفعل الاخر بمعية القرينة اللغوية
 فتكونا اجد اليك فلانا معناه اجد منهيا اليك جمل وتقلب كمنية على كذا معناه ناديا
 على كذا وقد يظن كاشعوبه قوله اي يعترفون به ولا بد من اعتبار احوال اي يعترفون به بمؤمنين
 والا كان مجازا محضا لا تضمينا واما يقال ان ذكر صلته المتزول يدل على زيادة الفضل اليه
 فجعله اصلا والمذكور حالا ونسبا اولي وجاب بان ذكر صلته دلالة على اعتبارها في المحلة
 لاعلى زيادة الفضل اليه فجعله اصلا والمذكور حالا ونسبا اولي وجاب بان ذكر صلته
 دلالة على اعتبارها في المحلة لاعلى زيادة الفضل اليه اذ لا دلالة بدونه فيعين جعل الاصل
 اصلا والتمتع حالا ^{اصحاب} عبد الله لما كان المراد به ابن مسعود كان الانسان يقول
 فقال عبد الله وكان فضدا الاضحا والابضاح ^{يسمى} المظان صح نفع الحق الموضع
 وقد يروي بالكراسم فاعل مجوزا والتدليل باعتبار المكان واما ان يكون عطف على
 اما شبيهة يعني ان جعل الغيب بمعنى الغائب اذ لا اجل لشيء القاعل بالمصدر كالعلة
 واما لكون الغيب فعلا بمعنى القاعل ^{اعلمناه} نفع الميم اي جعلنا اللطيف
 اخبر عالمين به بدليل سمعي وعقلي ^{ان} يعتقد الحق اي يربط الفلت بحيث
 يحصل المعنى المسمى في الفارسية بكز ويدر وفي العربية بالنظير ^{ومن اجل} الشهادة
 اي تركها فصدائع التمكن منها فهو كافر يعني الكافر المجاهر والافالماتق كافر بلا نزاع
 بخلاف الفاسق فانه وان لم يكن مؤمنا عند المعركة فليس كافرا ايضا وفاقا وهذا غير
 مانع من السلف ان الايمان اقربا للتيان ونصدق باحسان وعلل الاركان لان مرادهم
 الايمان الكامل لا طائفة على ان تركت الليق لا يخرج عن الايمان ونعم تحقيق مباحث الايمان
 يطلب من كتب الكلام فانه من مهمات الاسلام وواستوفينا في شرح المقاصد
 ومعنى اقامة الصلوة في افعال من القيام وله معان واستدلالات بناسبت اعتبارها في
 الصلوة وقد ذكرنا اعتبارها اربعة اوجه وجه الاول منها استعارة تنبيه حيث جعل
 تنويه الصلوة على ما ينبغي بمثل اقامة القد اي تقويمه وجعله مرغوبا فيها فان اقامة
 السوق بمعنى جعلها نافعة غير كاسدة وان كانت في الاصل مجازا فقد صارت بمنزلة الحقيقة
 فاستعارة للمحافظة على الصلوة لاشتمال كل منها على جعل متعلقة بحيث يتوجه اليه الرغبات
 ووجه الاخر ان التوبة لاداء الصلوة بمنزلة القيام بالامر وان القيام جزء من الصلوة
 فعلا لاقامة اي فعل القيام عن اداء الصلوة تنبيه لكل باسم جزية كما يعبر عنه بالفتوى
 والركوع والسجود وانت خبير بان المأمور من اطلاق اقامة الصلوة ليس الا اداها واقعا
 في الخارج من غير اشعار بما اعتبر به من القيام على الوجه المذكور فضلا عما ذكر في الوجه الثاني
 من التنبيه القرينة الذي قلنا مخطا بالبال ولا يظهر وجهه لابعدا مثل واقرنا الثالث
 فلا يشترك في توجه التجوز والعلاقة فيه مع ان المخلو والشعر من غير قنور وتعاذ انما هو
 القيام بالامر لا اقامته وجعله قائما غير قاعد والقول بان معنى القيام بالامر اقامته

هذا القول للمصنف رحمه الله تعالى

هذا القول للمصنف رحمه الله تعالى

قوله لا اعوجاج فيه
 او جعل المداوم على الصلوة
 منزلة انفاق حقوق
 وجعلها ص

بادني طيب فلم يذهب عن رايه اياها كذا في الاساس كحل ان يراد وصف الاولين بتوجه السؤال
اولا بان لم اعبد الموصول اعني الذين ولم يكنف بعطف ثم يحتاج الى بيان وجه صحة توطئة
العاطف مع اتحاد ذات المعطوف والمعطوف عليه والجواب عن الاول انه للدلالة
على منزلة تلك الصفات حتى كان الموصوف بها غير الموصوف بما سبق
تقطعت صفة التقوي مشتملة على الرمزتين سواء جعلت الذين يؤمنون بالغيب منقطعاً
عن المنقوس او موصولاً به واما عطف والذين يؤمنون بما انزل اليك على المتقين
فانما يصح على نذر الوصل دون الانقطاع فليتناحل تعليلاً للوجود يعني ان الوجه
في التعبير عن الماضي والاي بلفظ الماضي اما يغيب حاصله الوجود على ما لم يحصل واما جعل
المرتب بمنزلة المخفف فالاول مجاز باعتبار تسمية الكل باسم الجز والناهي استيفاء
باعتبار تسمية غير المخفف بالمخفف فيرد على الوجهين اولاً انه كجمع بين الحقيقة والمجاز ولا
ينصو معنى مجازي يقع المعنى الحقيقي والمجازي ليكون من عموم المجاز والجواب ان الجمع هو
ان يراد باللفظ معناه الحقيقي والمجازي على ان كلاهما مراد باللفظ وهذا اريد
المعنى الذي بعض اجزائه من افراد الحقيقة دون البعض ثانياً ان وجوب اشمال الايمان
على السالف والمرتب لاشماله في الاخبار عنهم في ذلك الوقت بانهم يؤمنون بالنقل السالف
اذ الايمان بالمرتب انما يكون عند حقيقته وان اريد الايمان بان كل ما ينزل فهو حق فهذا
حاصل لان من غير حاجة الى اعتبار تحقق نزوله والجواب انه لما حجب ذلك حجب
مقام الاخبار عنهم بانهم يؤمنون بكل ما حجب الايمان به ان يتعرض لذلك سيما وقد اورد
يؤمنون بلفظ الصارح المبني عن الاستمرار وعدم الاقتصار على الماضي وهذا ظاهر
اذ اريد بالذين يؤمنون مطلق المؤمنين واما اذ اريد الذين آمنوا من اصل الكتاب
فلا يخفى عن تكلف ثم انه مقتضى الاشكال في قوله تعالى انا سمعنا كتابا انزل الاله فان السماع
لم يتحقق الا بما تحقق انزاله بالحقيقة فكيف يكون سبيله يسيراً ما ذكر من جعل غير المتحقق بمنزلة
المتحقق غاية الامر ان الكتاب اسم للمجموع يجب ان يراد به البعض او بكل على المعنوية الكتاب
الصديق على الكل وعلى البعض فاشارة الى دفع ذلك بتوطئة ونظرة فذلك كل ما خطت به
فلان لم يصحح بمعنى ان المراد في مثل هذا الكلام يكون هو الكل من الماضي الال جميعاً الا ان
فقط فوجب التأويل في هذا اللفظ ايضا بمعنى ان الكتاب كانه قد نزل كلمة وسموه فالتجوز
في اتباع السماع على الكتاب المراد به الكل مع انه لم يسمع البعض ثم لا يخفى ان اعتبار التعليل
في انا وانت فليتنا انما يكون اذا اعتبروا لاعتن الذي مع المتكلم بطريق الخطاب الغيبية بخلاف
ما اذا قلنا ابتداء نحن فليتنا مع ان المتكلم واحد ليس الا كذا جعل الا فرادى متكلماً ولم يل
اجابة من التعليل بقوله ولانه ابي القزوان عطف على تعليلها وقوله جعل ابي القزوان
التأويل بعضه فقط مشتملاً بالتأويل كلمة وقوله واستنى عطف على قد نزل وقوله يكون
عليه عدم ارادة الماضي فقط وفي تقديم الامر يعني ان تقديم الظروف للقص عليه
كما في قوله تعالى لا اله الا الله تحشرون وتقدم المسند اليه سيما الضمير وبنا الفعل عليه
ايضا للقص عليه كما في قوله انا سيعيت في جاتك ومعنى القص افادة تعلق شيء بشي

الصلوة

القول

مع نفيه عن غيره يعني انهم يقولون بحقيقة الاخرة لا بما هو على خلاف حقيقتها كما يزعم اليهود
وان الايمان بالاخرة مقتضو عليهم لا يتجاوزهم الى العمل الكتاب الذين لم يؤمنوا بالقرآن
فان كلامهم صادر عن وهم ورسنة لا عن علم وتبين فلو من هذين القصرين التوضيح بأسل
الكتاب وبما هم عليه من الاخرة اعني اما في الكلام من عرض وجانب الى الدلالة على ان
ما يزعمونه اليقين ليس يقين بل محض جهالة وان ما يعتقدونه الاخرة ليس بحقيقة بل وهم
لاحقيقة له واما اليقين ما عليه المؤمنين والاخرة ما هم يعتقدونه
اي معناه الاجناس فاعل من اخر بمعنى تاخر وان لم يستعمل كما ان الاخر بفتح الخاء افضل منه
والاول افضل اصله اول قبلت الحقة واو افادت في الواو الاول وفي صفة عالية على تلك
الدار كما دللتنا على هذه ولهذا قل ذكر الموصوف معهم مثل الدار الاخرة والدار الدنيا
وقد مجرياً مع تلك الغلبة مجري الاسماء نزل موصوفهما حتى كانا بينهما التماثل في الصفات
بحسب الموقف اصله جت بالضم اي صار محبوباً فادعت بالاسكان او ستل الضمة
وكلاماً رواية واللام للقسمة ولم يوت بعد مجريه مجري فعل المدح كما يقال والله لم الرجل
يصنها بالكرم لان المراد الاضائة بوقد ما رتقى بقرينه المقام والاستيفاء السامع فمابين
اليوب والوقود صبح بالضم لانه مصدر واما بالفتح فاسم لما يتوقد به والا اي وان لم يكن
الذين يؤمنون بالغيب استند ابل صفة ونصاً او رفعا على المدح فلا محل لها بمعنى على يد
عطف والذين يؤمنون بما انزل اليك المتقين او الذين يؤمنون بالغيب كما مر واما
على نذر اجراء الموصول الاول على المتقين ورفع الثاني على الانبياء كما سجد فلها محل كون
اولئك على هدي خلة المبتدأ المذكور فيما سبق واما كررها ليعني عليه قوله والا فلا محل
استوجوبها من الله اما عندنا فمعنى الاستحقاق والملائكة في مجاري العبادات واما
عندهم فمعنى الكرم في موجب الحكمة حتى لو لم يفعل لاستحقاق الذم لخالفة الحكمة وان
جعلته تابعاً للمؤمنين اي صفة او نصاً او رفعا على المدح وقع الاستيفاء على اولئك وهذا
مجرد احتمال لظهور ان ليس لهذا السؤال اعني ما للمستقلين بهذه الصفات قد احتضوا بالهدى
ازيادة توجيهه ولا الجواب بان اختصاصهم بالنور غير مستبعد كونه فائدة وزيادة بيان بل هو
اعادة للدعوى ثم تقدير كلامه مشرباً ان في قوله هدي للمؤمنين اختصاصاً وذلك بدلالة اللام
وكذا في قوله اولئك على هدي وذلك بتعليل الحكم بالوصف اذ المعنى اولئك الموصوف
بالصفات المذكورة على هدي فينبغي الحكم على الوصف فينبغي بتفانيه واعلم ان هذا النوع
من الاستيفاء يعني ان النوع المشتمل على إعادة ما عنه الحديث جواباً عن سؤال سبيل الحكم
بخلاف النوع الذي لا يكون كذلك لقوله قال لي كيف انت قلت عليل سهر ديم وخن
طويل فان قلت الاعادة باسم الاشارة من اي قبلي هذا النوع قلت الظاهر انه من قبيل
الاعادة بالصفة لانه اشارة الى الموصوف بالصفات لا الى نفس الذات فالاستيفاء منها
سواء وقع على الذين يؤمنون او على اولئك واراد على الوجه الاحسن لكن الثاني لا يزيد على إعادة
الدعوى وقوله باعادة اسمه وباعادة صفة معناه باعادة ذكر من استوفى عنه الحديث باسمه
او بصفته نعم هذا ايضا مجرد نحو روي رايها جاب المعنى فلذا شرط ان يكون اختصاصهم

على

ذكر

بالهدي والفلاح على ما يتبين أيضاً بالهدي والفلاح عن اهل الكتاب الذين لم يؤمنوا
بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم وظنوا انهم على مدي وان لم فلاحاً وانما شرط ذلك ليكون المين
ان الكتاب مدي للمذكورين وليس مدي لمن عداهم وانما اذا لم يحبل للتوبيخ بل لمجرد التضييع
اختصاص المذكورين بالهدي والفلاح فاما ان يكون المراد بالموصول الثاني هو المراد بالموصول
اول فيكون من اثار اهل البيت فانما ان يكون غير فيكون الكلام الاول بيان ان
اسباب مدي جماعة والكلام الثاني ان جماعة اخرى محتضون بالهدي والفلاح ومثل هذا لا
يحال فيه للعطف عند البلغاء ومجرد كون ما انزل اليك هو ذلك الهدي الباق لا يصح
العطف فضلاً عن مجيئه فان قلت على تقدير التوبيخ ايضاً ينبغي ان لا يعطف لتباعد
في الوضو لاسلوب قلت بل مما مناسبتان غاية التشابح لما سبق من ان المعنى على تقدير
التوبيخ ان الكتاب هدي للمتقين وليس هدي لمن عداهم وهذا معنى ما قال صاحب الفلاح
ان الجملة تراها من مستتبعات هدي للمتقين وهذا خلاف ان الذين كروا حيث لم يعطف اذ
الجملة الاولى في الوضو والاسلوب ولا الثانية في التوبيخ وانما جعل الواو اغرة صفة فيجوز
وفي اسم الاشارة هذا الايدان ثابت على جميع الوجوه السالفة لا يختص بما اذا كان الاستشهاد
على اولئك كما توهم وذلك لان اسم الاشارة اشارته الى الذات للملاحظة تلك الصفات كانت
قبل ذلك المشار اليه المتغير تلك الصفات بخلاف مجرد الضمير فانه كناية عن ذات الموصوف
وان كان مع الصفات ذهناً وخارجاً وهذا كان في اياك فبعد ما لم يكن في اياه كما قررنا
ومعه صلوك يساوره ويعض على الاحداث والذمة مقدم في طلبات لا تربي المحض ترجمه ولا
ان بالها عند معناه اذا ما راى يوم مكارم اعرضت عن كبريائه من ربه او نبله ومجده وداخلت
عصب الصبره مخدماً واحداً مع قاتل وبجامة عدا في كبحاً وطرفاً وبغش اذا ما كان يوم كبرته صدق القول
وهو محتضب دما اذا الحرب اشد باجدها وشررت وولي هذا ان تقوم اقدم معلماً قد لك ان يهلك
مخشي نياؤه وان عاش لم يعد صعباً من عماله كذا كذا تعجب يقال عند استعظام الشئ واستحسانه الصلوك
التغير والمراد بصاحب البيت العرب متلصصين يساورهم نوايب غمرة وقصده على الاحداث متعلق بمخشي
او بمقدماً والمعنى ان ذلك لا يستغنى عن الاقدام مع كونه الشاغل التام في طلبات بدل من جملته
او صفة ارفع على المذبح او نصب الخوض الجوع ترجمه شدة شعبة معقول عدا عشت نلرت ثم عشت
عطف بحجة التناء الى بعد ما بين القصد والتضيق او نبله عطف ما ولان غناد الحيارب اجد بها
فلما جمع بينهما ومجده عطف على مدلول ما سبق من اجد المذكورين شطط السيف طرائقه التي في
الغضب القاطع والظفرية المضروبة بالسيف والتناء للنقل من الوصف الى الاسمة والحزم بالحكا
والزال المعجني القاطع الاضاح مع حنو وهو ما فيه اعوجاج من التغير السرم وغيره ما قار بالناف
واما عطف ظهر البعير عدا دناي مفعول تروى افودة لان الكل عدا واحد للحيارب وطرفاً عطف على
اول المفعولين جيلة عدا افر على جرة ومروا بكلمة الكرم من الجبل المعلوم المعلم شهر الصفة من السوية
العلامة او الموصول للزعمي بحيث لا يركب الا للحرب الهدان الاتحق الثقل ومعنى الاستعلاء ومثل العيشل
وتصور بكنه من الهدي يعني ان منزه الاستعارة تتبعته عملاً اما التبعية فلما يراها اولاً في متعلق
معنى الحرف وكسبتها في الحرف واما التمثيل فكل من كل من كل في التشبيه حاله منعه من عدا مور لانه يثبت

الاسماء بالاشارة اليها فان كان في

الاسماء بالاشارة اليها فان كان في

مستور

الاسماء بالاشارة اليها فان كان في

تولمه

حالم في انصافهم بالهدي على سبيل التمكن والاستقرار بحال من عمل الشئ وركبه فيكون الصفة منه لـ
المركوب وقد صرحوا بذلك التشبيه اما في صورة التشبيه كقولهم جعل الغواية مركباً فانه منه لـ
قولك الغواية مركب اي مثل المركب واما في صورة الاستعارة كقولهم اتقوا غارب الهوى حيث
جعل الهوى بطلية استعارة بالكناية واثبت له الغارب تحديلاً وذكر الافعال وشيخاً وهذا ظاهر
وانما الحياء في امثال الجمل فاعل شئ لان معناه ان الجمل مطمئنة وموسمية الاصح انه استعارة تبعية
شبه الانصاف بالجميل استعاره عليه بامتطاء المطية فذكر المشبه به واريد المشبه ثم اعتدله
في التمثيل وجعل المفعول اعني الجمل قرينه لا يقال هذه استعارة تبعية في الحرف حيث شبه
انصافهم بالهدي على سبيل التمكن الثبات باستعلاء الزاكن المركوب فاستعيره الحرف الموضع
للاستعلاء كاشته استعلاء المصلوب على جذع النخلة واستعاره فيه باستقرار المطوف في
الطوف فاستعيره الحرف الموضع للطرفية في قوله تعالى حكاية ولا صلبنكم في جذوع النخل ولا
حاجة الى اعتبار التمثيل وشبه الحالة بالحالة لانا نقول ليس مقصود المصنف بالمثل تشبيه الحال
بالحال الاما ذكرتم لان يكون من قبيل اراكم تقدم رجلاً وبخروا في حيث لا استعارة في شئ من المفعول
اي نحوه لا حاجة الى كلمة اي والمقصود ان من يهضم صفة هدي فوس باللفظ والتوفيق
لا كما صورا في الجماعة اي يحلق الهدي فيهم كنهه كنهه اي غايته وكنهه الشئ وقية وفي الاما كس
قد رثي مثله وفلان يقارن اي يطلب متساوياً ومذاشني لا تقا در قدره قال الهدي
مواوواش خويلدين مرة يرل خالدين وفيه ولقد وقعت جواب القسم والخطاب للبطير وتذكركم
للتعظيم ولذلك استعظم البطير الواقعة عليه حيث اقم بها بل ياتها قصد الى زيادة التعظيم
والمرتبة القيمة وبالنظر الى كنهه البطير قد توهم ان اي منها جمع على السندود وتقطنة بالاضافة
ولا حاجة اليه الشوفي ذوان الهدي ليس هكذا ليعر الى البطير المرتبة هدوة على خالده لعل على علم بحم
فلا واني لا ياكل البطير مثله شبه امسى لابن من السمل برفع البطير المرتبة على انه فاعل فاعل فاعل
لقد علقن اي لقد علقن البطير بعنه وبغيره انما يحسب المرتبة فالامر كذلك وانما يجب
الرواية عن العزاء فمضى بعض الكتب كما ذكره المصنف وفي كنهه منها ان لاعنه مع الراء واللام قوله
كانت في موقع المصدر لقوله مائته والغاء في هي زائدة والاثرة بفتح الهزة والتاء التقدم والا
اسم من استتر بالشي استنبه وقوله في عزم متعلق بحملت او بالطرف الواقع موقع المفعول
اعني بالثبته ومشي الاصل الموضع الذي يثبت اليه اي يرجع مرة بعد اخرى ونبال للمثل ثبته
لان اهله يتصرفون في امرهم ثم يتوون اليه معنى على حياها على افرادها واستقلالها اصله
جوال بمعنى حول الشئ وتعدت جباله وبحياله اي ما زانه قد اختلف الجرحان يعني على
هدي والمثلون يعني ان بينهما ما زان في التفضل والوجود اذ الهدي حاصل في الدنيا وانما الفلاح
في الآخرة مع ما بينهما من المناسبة فالحالان متوسطان بين كمال الاتصال وكان لا انقطاع
فلذا جاء الكلام مع العاطف وهذا بخلاف كالاغنام والعاقلون فانها شئ واحد يجب
المقصور والمال وان تغردا بحج اللفظ والمنهوم تحت صج اطلاق المقيدين ونايذته
الدلالة ذكر الضمير الفصل ثلث نوايد الاولى الاولى الدلالة على ان ما بعده جبر لا يعب لانه
انما يتوسط بين المسند والمحمول لا بين الموصوف والصفة وهذا الاعتبار سمي ضمير الفصل الثانية

الاسماء بالاشارة اليها فان كان في

فني

تأكيد الحكيم لما فيه من زيادة الربط حتى قال الحكيم ابو نصر الفارابي ان معنى قولنا زيد موالعادل زيد
كعادته وما قبله لنا كيد المسند اليه لانه علة زيد نفسه القادح ليس شئ الثاني اعادة
قصر المسند على المسند اليه بشهادة الاستعمال مثل ان الله موالعادل كنت انت الرقيب عليهم
ويحذف ذلك وهذا انما تم اذ انكثت الفرض في مثل كان زيد موانض من عودتها الخفية بكرة
ولا فتعرف الخبر بلام الجحش بغير فصره على المبتدأ وان لم يكن هناك خبره فصل مثل زيد الابه
واو الشجاع وتعرف المبتدأ بلام الجحش بغير فصره على الخبر وان كان مع خبره الفصل كقولك
الكرم موالعادل والدين موالعادل والدين موالعادل والدين موالعادل والدين موالعادل والدين موالعادل
ولا دين الا للضعف وكلامه في الثاني مشعر بان مثل هذا التركيب يفيد قصر المبتدأ على الخبر
سواء كان الميعوف باللام مبتدأ او خبرا فتدبر بان معنى قوله فان الله موالعادل ان جالب
الحوادث موالعادل لا يغير فوضع الامر موضع جالب الحوادث كما يقول ان ايا حنيقة ابو يوسف
يريد ان النهاية في الفقه ابو يوسف لا يغير فيضع ايا حنيقة موضع ذلك لشهرة بالناشي في
عليه كما شتهر الامر عندهم بجلب الحوادث وان معنى قوله فان الله موالعادل ان جالب
للحوادث لا يغير الجالب رد الاعتقاد ان الله ليس من جملتها في شئ وان جالبها الامر
كما لو قلت ان ابا يوسف ابو حنيقة كان المعنى انه النهاية في الفقه لا المتناظر والاظهار ان
قولنا الله الجالب للحوادث لا يفيد الا قصر جلب الحوادث عليه مثل قولنا الجالب للحوادث
مولعادل على ما قال صاحب المغناج ان قولنا المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاما مبتدأ
الانطلاق على زيد وكأثره في الكلام السابق ومعنى التعريف في المنطقين يعني مجوزان
يكون للعهد ومعناه ظاهرا ان السابق الي كثير من الاتهام ان قوله فاستخرج من هو
فقتل زيد النابت ليس يتقيد بالمتناهي مع السابق زيد حتى لو اقتص على ذكر زيد كان خبرا
لا مبتدأ لانك قد عرفت ان انسانا قد باب وانت كالجالب ان يحكم عليه بانه زيد او عمرو
او غيرهما فان قيل من السابق في معنى زيد النابت ام عمرو ام غيرهما فينبغي ان يجاب بزيد السا
سديم زيد ليكون على وفق السؤال ولان ذكر المسئول عنه اتم قلت ستقضى بقوله قام زيد
في جواب من قام قال الله تعالى وليس بالهم من خلق السموات والارض لينزلن جنتين العيش
العليين وكذلك مجيبها الذي انشأ ما في جواب من يحي العظام واورده الشيخ عبد القادر في دلائل
الاعجاز كلاما يؤيد اوله كلام المصنف واخره كلام المفسر وذلك انه قال انك في قولك زيد
منطلق وزيد المنطلق ثبت بفعل الانطلاق لزيد لكن ثبت في الاول فعلا مالم يسمع السامع من
اصله انه كان وفي الثانية فعلا قد علم السامع انه كان ولكنه لم يعلم لزيد فاذا لم يعلم انه
كان من انسان انطلق مخصوص وجوز ان يكون ذلك من زيد ثم قيل لك زيد المنطلق
انقلب الى الجواز وجوبا وزال الشك وحصل القطع بانه كان من زيد ثم اذا قلنا بانه هذا
الوجوب قيل زيد المنطلق فلماذا جاز زيد منطلق وعمودون زيد المنطلق وعمولات
الانطلاق المخصوص الذي كان من زيد ينبغي ان ثبت لعمرو ولو كان ذلك منهما جميعا كان
ينبغي ان يقال زيد وعمروهما المنطلقان واذا قيل المنطلق زيد فالمعنى على انك رايت
انسانا ينطلق بالبعد منك فلم تثبت ولم تعلم ازيد موالعادل فقال لك صاحب المنطق

اوله

زيد اي هذا الشخص الذي نراه من بعد مؤزير وقد شاهد لابس ساج وقد كنت تعرفه فنتبينه
فيقال لك اللابس الرباع صاحبك الذي كان معك في وقت كذا فيكون العرض
ابيات انه ذلك الشخص المعهود لا اثبات للابس الرباع لانه شاهد او على انهم
يشيرون بالمعنى الثاني لتعرف المنطقين واطبق الناظر في هذا الكتاب على انه يرب
بذلك تعريف الجحش بعين الحقيقة المعنى بالبعد الذي ثم منهم من زعم انه لقصر المسند
على الخبر نظرا الى قوله لا يبعدون تلك الحقيقة على غير ما يحتمل ونذكر في مثل زيد الابه
وعمر الشجاع ومنهم من ذهب الى ان قوله لا يبعدون تلك الحقيقة ليس يتقيد اذ ليس المتقول
نفس حقيقة المعطى ومنهم من ذهب الى انه لقصر المسند على المسند اليه فصره على زيد
البعيد فافراد وينبغي ان يعلم انه اشارة الى معنى آخر لتعرف الخبر اورد الشيخ في دلائل الاعجاز
بعد ما ذكر العهد الجحش بعين حقيقة حيث قال اعلم ان الجحش الموعوف باللام معنى اخذ قيفا
يكون المتنازل عنده كما يقال يعرف ويكره ذلك قولك موالعادل الجحش لا يسهل الى معنى علم
انه كان ولم يعلم من كان كما في زيد المنطلق ولا يري ان يفهم معنى عليه على انه لم يحصل
ليغيره على الكمال كما في زيد موالعادل ولا ان يقول انه ظاهر انه بهذه الصفة كما في قولك ووالدك
العبد ولكنك يريد ان يقول لصاحبك مثل سمعت بالسطل الحامي وهل حصلت معنى هذه
الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحي ان يقال ذلك له وفيه فان كنت فعلة علما
ونصورة حتى يصوره فعليك بصاحبك واشد به يدك فهو صانعك وعنده بعينك
وطريقته طريقته قولك مثل سمعت بالاسد مل يعرف ما سوفان كنت تعرفه فزيد هو هو
بعينه ثم بالغ في توضيح هذا المعنى فكشفه اشفه وقال هذا كله على معنى الوهم والتقدير وان
نصوره في خاطره شيئا لم يره ولم يعلم ثم جرحه بحجوى ما علمه وليس على ما علمه على هذا الضرب
المؤمن من النعم فانه يعني كثر على انك بقدر شيئا في ومالك ثم تغير عنه بالذي كثره اخوك
الذي ارتدعه لمسلمه جحش وان تعقب الى السيف بعقب عمر من مثل عمر قايلا ومالك
او عمنه على طرق متعلقين بذكر ووجه التنبه على الاختصاص بتوسط الفصل وتعريف
المنطقين بلام العهد ظاهرا واما بالمعنى الاخر فلا يتم لا يبعدون الحقيقة فضلا عن الحصر
والاختصاص واما اسم الاشارة فلما مر من كونه بكرة التعليل بالوصف والجواب ان المراد
كمال الهدى والفلاح على معنى السبق يقال فحلت الارض شققها ومنه الفلاحة الجحش
والجديد بالجديد بفتح الي شق وينقطع فني على اثره في الاساس منه وقبيلته وقبيلته
على اثره اذا التبعه اياه وكذا عقبه حيث على عقبه وعقبته بالشئ حيث بالشئ على عقبه
فين الجحش تبين في العرض والاسلوب موالعادل والطريق اما التباين في الغرض نظام
اذ العرض من الاول بيان ان الكتاب بالغ في الهداية جد الكمال بقرير الشئ الرب عنه وحقيقا
لكونه ذلك الكتاب الكامل ومن الثابت وصف الكفار بانه لا يجدى عليهم الاطاف ولا يؤثر
فيهم الاذمار واما في الاسلوب فلان طريق الاول الحكم على الكتاب بحجة كجذوة المبتدأ
موصول بجرحه ذكر المنطقين واحوال المؤمنين وطريق الثانية الحكم على الكافرين بقصدا
بحجة تامة مصدره بان المشورة بالخذ في فن افرغ في قبيل كان الاولي موقوفة لوصف الكتاب

منه

اراد به ان يصل اليه رحمه الله

قوله

الآخر

قوله

بانه هدى للفتن كذلک الثانية مسوقة لوصفه بانه ليس هدى لا ضد ادم قلنا الحكم على الكفار بان وجود الحكم وعدمه سواء عليهم لا يقتضي ان يكون كون الكتاب بهذه المثابة غرضاً مستقلاً الكلام على ان الوض من وصف الكلام في هذا المقام بحجج شانه وذلك في الاشغال به دون
بعم الاشغال فهو في الحقيقة كالجاري عليه يعني ان الذين يؤمنون بالغيب اذا جعل
مبدأ اجزاه اوليك على مدي وكان كلاماً مبتدأ في اللفظ غير تابع لشيء لكنه في المعنى تابع
للمعنيين لانها جملة استنباطه واقعة متوقعه الجواب عن سؤال فاشي عن قوله هدى للفتن
فيكون في حكم المسقين لان الجواب مبني على السؤال فالسؤال مبني على منشاءه ومع لا يبقى
فوق بين كون الذين يؤمنون كلاماً مبتدأ وبين كونه موصوفاً بالمسقين صفة له مجزواً
او مدحاً منصوباً او مرفوعاً وكما لا مجال للعطف على تقدير الاتصال فكذلك على تقدير
الانقطاع والابتداء فان قيل بل فيلزم ان لا يصح العطف على الجملة الاستنباطية اصلاً
قلنا نعم اذ لم يكن الجملة التي يشأ عنها السؤال صاحبة للعطف عليها ولم يكن الواقع
موقع الاستنباط من المعطوف والمعطوف عليه جميعاً فان قيل هذا الشكل بما اذا جعل
والذين يؤمنون بما انزل اليك مبتدأ آخره اوليك على هدى حيث جاز بالعطف
وصلحت لعطف جملة ان الذين كفروا عليها قلنا قد سبق ان جملة والذين تفريجه صاحبة
للعطف بخلاف جملة ان الذين ولذا صدرت بان المشورة بالاذن في كلام اخر على ان ذلك
وجده مخرج ثم تقرير جواب الكتاب مع وضوحه قد ضي على البعض حتى قالوا المراد ان قوله
الذين يؤمنون الى اخره استنباط جواباً عن سؤال وقوله ان الذين كفروا لا تصلح جواباً عن
ذلك السؤال فلا يصلح عطفه عليه ومذاهب ان ليس كلام المصنف ليس مستقيم لانه اذا قيل ما بال
المتبين مخصصين يكون ذلك كتاب مدي لم دون من سوام انتظم غاية الانتظام ان يقال
لان المؤمنين الموصوفين بتلك الصفات احق بذلك والكافرين الموصوفين لا يستحقون ذلك
ويستوي عليهم وجوده وعدمه ومن منها ذهب بعضهم الى ان ترك العطف منها كمال
الاتصال والاحاد في الوض وبعضهم الى انه استنباط جواب سؤال وهو ما بال غير مسموح
الكتاب هدى لم ولم يتفقوا به يعني ان ذلك لا يحضرهم بالكتابة واصرارهم وطلاقات
استعدادهم وشر من هذا الايلام ما ذكره المصنف والقول بما قاله والتعريف
في الذين كفروا يريد ان تعريف الذي كثر في ذي اللام قد يكون للهدى وقد يكون للفتن
وكما ان الجمع الموقوف بلام الجنس قد يقصد به جنس المجموع الى ان يجاوبه فيستوفى وقد يقصد به
الجنس الثلاثة فذلك الذي وكما ان الاصل في الموقوف بلام الجنس الاستيفاء ما لم نعلم قريته
البعضية فذلك في الذين ومنها الاخبار عنهم باستنواء الانذار وتركه قريته دال على ان المراد
بالذين كفروا المصرون منهم دون الذين يحرس عليهم اللطاف ويؤثرهم الانذار ومن الذين
آمنوا من الكتاب كما ان الحكم بالترخيص ثلاثة قرو في قوله تعالى والطلاقات تنقض بانفسهن
ثلاثة قرو يدل على ان المراد من دوات الافراء خاصة فقوله وان يراد عطف على ان يكون
على طريق البيان وقريته العهد ان مولا اعلام الكفر والمشهورون بحيث يتبادر الذهن
ايهم عند الاطلاق وقوله مسا ولا كل من صم وغيرهم يعني حجب دلالة اللفظ من غير نظير

اداره صاحب المصنف
هو الثاني في الفعل
الاول في الكلام لا في الفعل

بانه هدى للفتن كذلک الثانية مسوقة لوصفه بانه ليس هدى لا ضد ادم قلنا الحكم على الكفار بان وجود الحكم وعدمه سواء عليهم لا يقتضي ان يكون كون الكتاب بهذه المثابة غرضاً مستقلاً الكلام على ان الوض من وصف الكلام في هذا المقام بحجج شانه وذلك في الاشغال به دون

المسوق له الكلام كانه قيل المستويان علمك فيه حتى استغلت مستوفى عدم التأثر كانه
رتبه انذرهم ام لا فقبل له ذلك وقد قال ان المراد ان المستويين في صحة الوقوع مستويان
في عدم النفع لكن كما ذكرنا اليق يقولون جردنا المعنى الاستواء منسجعا عنهما معنى الاستغناء
فوجب ان يكون ذلك مولا استغناء الذي كان مع الاستغناء وهو الاستواء في علم المستغنى
والا يكن ذلك مجزعا عن مجرد الاستغناء فما ذكرنا اقرب الى الحقيقة ثم التحقيق ان الواقع
موقع الفاعل والمبتدأ موكبوع الحروف والفعل قال ابو علي انما جعل الفعلان مع الحرفين
في ما قبل اسمين بينهما او لمعطى لان ما بعد حمزة الاستغناء وما بعد عطفتها مستويان في
علم المستغنى لاننا نقول امت ام تعذت اذا استوى قيام الحافظ في فاعله فيطلب
هذه السؤال التعيين لما كان الكلام استغناء عن المستوفى اقيمت حمزة الاستغناء وعذلتها
مع ما بعدهما مقام المستويين وما قايما مك وقعودك كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص
في انا افعل كذا ايها الرجل مجاميع الاختصاص وذهب بعض الجوين الى ان سوا في مثل هذا المقام
جزء مبتدأ محذوف اي الامر ان سوا على وان الهزة فيما بعد ما بين الامرين والفعلان في معنى
الشرط والحكمة الاستيمية اعني الامر ان سوا مذكور دالة على الجزاء اي اقيمت او فعدت فالامرات
سواء على ولذلك استحسن الاخفش ان يقع بعد الهزة سوي الماضي وذلك لانه يصير في المستقبل
واقادة الماضي معنى المستقبل دل على ارادة معنى الشرط وانما افادت الهزة فائدة ان الشرطية مجاميع
استغناء فيما لم يقق حصوله وجعلت ام بمعنى او لا شتر الكما في اقادة الايجد الامرين
ويشترك ال ان سوا منها في موقع جزاء الشرط ان قولنا سئل اقيمت ام تعذت قولنا ولا ابالي
اقيمت ام تعذت وايد ولا ابالي ليس خبر المبتدأ بل المعنى ان امت او فعدت فلا ابالي بهما واختص
استعمال الهزة في هذا المعنى بما بعد سوا ولا ابالي وبما يؤدي مؤداهما لان المراد التسوية
في الشرط بين امرين فلا بد فيما يقع موقع الجزاء من معنى الاستغناء قضاء حتى المناهضة
ولهذا الزم تكرار الشرط ولم يصح لا ابالي اقام زيد فعمل هذا يكون خبرا من الحجة الشرطية والمعنى
ان الذي كثر وان انذر اولم نذر سوا عليهم ومعنى الاستواء الذي جردنا له
هو استواء ما في علم المستغنى عدا استغناء في الاستغناء ومنها قد ثبت الاستغناء
وبقي الاستواء في العلم بعلم غير معين صح بخط المصنف رحمه الله بكتريا اسم فاعل
اي بعلم لا يعيد التعيين ثم انك تطلب الاستغناء التعيين ومجذبه اي حذف
الاستغناء والقاء قوله الظاهر ان خبره كونه ايضا يحذف الاستغناء حتى يكون القراءة
عليهم انذرهم نفع الامر وانذرهم نفع الهزة لكن لما لم يوجد هذه القراءة ولم يكن هذا
مثلا فذوق نفع الدال وسكون الفاء دسب المحذور على ان خبره كونه الحرف الاغنى الهزة
الثانية ليكون القراءة عليهم نذرهم نفع الميم وسكون النون من غير حمزة اصلا لكن هذه القراءة
ايضا مما لا يوجد ولا العبارة يدل عليه مولا عن الجمع بين الساكنين على غير حده جعل
التخفيف على طريق الشذوذ مثل لاهلاك المرتفع وسالت مزيل بالالف وكلامه في
مثل هذه المقامات ليس طبعيا في القراءات بل في الرواة والحكمة قبلها اغترضا
سواء يوتى في مثا الكلام او بين كلامين متصلين معنى جملة او اكثر لا محل لها من الاعراب

وام

بنع المم

لكنه سوى دفع الابهام وجوز بعضهم كونه لدفع الابهام بعضهم كونه في آخر الكلام ولما اشترط
كونه للنا ليدفع الابهام بسم الله لا يخفى ان جعل لا يؤمنون بيانا للاستواء اولي من جعل خبر الفعل
جذواه وانما يكون محله الرفع وانما ذكره انما هو على تقدير كون سوا عليهم انذرهم جملتهم
وخبر لا يصنع مع الفاعل وانما على هذا التقدير فلم يقين موقع لا يؤمنون وانما محل ختم الله فالظاهر
ايضا بيان وتأكيده الختم والكتم اخوان اي في العيني واللام واصل المعنى وان افترق معناه
فما من وجه لا تخم ولا تغشيه رد لما يدعي اليه بعض المنسبين يعني انه ليس بحقيقة بل مجاز ليس
لما من كل بل مبني على المبالغة في التشبيه وهو الذي يسمى المبالغة في الاستعارة والمصنف يسميه
انبا على التشبيه عند الفاعل وكثير من القدماء الى الاستعارة والتشبيه كما قال في قوله تعالى
واعظموا محجل الله مجوز ان يكون غشيا وان يكون استعارة ويعنون بالتشبيه ما يكون وجه التشبيه
فيه متزعا من عدة امور وبالا استعارة ما يكون بخلاف ذلك فتقول من باب المجاز يعني المجاز
الذي علاقته المشابهة ليقع حصه في النوعين على ما يستضي طامر العبارة اما وجه الاستعارة
فهو ان يشبه عدم تنوذا الحق في القلوب وتحمس هو الاستماع عن قبوله بالحق عليها اي يكونا محتوما عليها
على ما ينبغي عنه قوله كانهما مستوفى منها بالحق وتشته عدم اجتهاد الاضمار للآيات والادلة بالتشبيه
عليها اي كونها معطاة عليها كل منهما تشبه معقول لمجسوس والجامع الاشكال على اشياء القبول لما منع
ثم استعمل لفظ التشبيه في التشبيه واشتق من الختم المجازي صيغة الماضي فيكون الاستعارة في ختم
بصريحه تشبيه وفي غشاة في صريحه اصلية واما وجه التشبيه فهو ان تشبه حال القلوب والاستماع
والابصار بحال اساء مخلوقة للاستماع بهما مع المنع عن ذلك بطريق الختم والتعطية ثم يستعمل في التشبيه
اللفظ الدال على التشبيه والجامع عدم الاستماع بما حلت للاستماع بهما بناء على ما منع عارض الهزة
وبلا صفة مع التكليف بالاستماع وهو كما ترى امر عقل مركب من عدة امور وقد تنوعت من طامر عبارة
الكتاب ان التشبيه هو القلوب والاستماع ومن هنا ذهب بعضهم في الوجه الاول الى ان القلوب
استعارة بالكناية والختم تحيل في بعضهم في الوجه الثاني ولا يخفى على من له قدم في علم البيان ان الوجه
ما ذكرنا وان قوله بحيل القلوب الى هزة بمنزلة قولك بحيل الحبال لكونها والنزاع على كذا كانهما نا طغية به
وان يمارته ظاهرة في ان الختم والتعطية مجاز مع لود هبة الى مذهب الشكالي في رد الاستعارة
البنية الى الاستعارة بالكناية فذلك بحث اخر ونعم ما قال بعض أهل التدقيق انه اذا كان الغرض
الاصلي والواضح المحل تشبيه المصدر وذكر المتعلقات بالعرض التبع فالاستعارة بتعينة كما في قوله
يقري الربيع رياض الحزن مرهقة اذا سري النوم في الاجناس ايقاظا فان تشبيه تحت الاصل
انما هو في ما بين منوب الربيع والقوى لا فيما بين الربيع والضيف او الايقاظ والطعام واذا كان
في المتعلق وذكر الفعل تبع كما في قوله تعالى ينقضون عهد الله فاستعارة بالكناية لشيوع تشبيه
بالعهد وان كان الامر ان على السواء كما في نطق الحبال المحل اذ كل من تشبيه الدلالة بالنطق بالحبال بالانبا
جس و قد جعل بعض المارئين الظاهر ان هذا تأييد وتأكيده للاستعارة حيث استغناء
الختم للحياسة اللسان كما استعمل ما هو كالحبسة القلوب والاستماع فكان الالبس تدعيم على ذكر التشبيه
كما تقول المراد بالحس ما يحل ان يكون باعتبار مجرد مدلولها وان يكون باعتبار ما يتضمنها من
الحالة المحصورة على ما يشعر به البيت الثاني فيمثل التشبيه ايضا فلم اسند الختم الى الله يعني ان الختم

ولا تحقق عطفا على عدم
الاشبه تحقق توجاه

اذا كان استعارة لا متناع قبول الحق او تمثلا بحال القلوب بحال اشياء اخرى مما بينهما وبين
الاستعارة فاستداه الى الله تعالى بانه المانع من قبول الحق والظن بالحق استعارة لا متناع
وبالحجة المحدث لتلك الصفة او بالحال وذلك بفتح البصر استعارة الى الله تعالى وتقرر الجواب
ان المقصود من هذا الكلام وصف القلوب بانها كالختم عليها في عدم نفوذ الحق فيها وعدم
الاستعانة بها في الاعراض الدينية اما تقريرها وبيانها من الله تعالى او حكاية عن الكثرة التي في
الوجه الخامس وهذا ما اشارنا اليه من ان التلبس بالحق المبني للقاء على وبالحجة في استناد ذلك الختم
المجازي الى الله وجوه الاول انه كناية ايمانه عن شرط يمكن الصفة المعبر عنها بالحق فهم لان هذا المعنى
معلوم لكون الفعل مخلوقا لله تعالى كما يقال فلان محب لعل على السر كناية عن شرط يمكن الصفة فيعقد
مدلول اللفظ لا يتعلق به الاثبات والنفي بل يستلزمه ان يكون له كناية عن الصفة قد شرط في
الكناية امكن المعنى الحقيقي وقد لا يشترط كما يستلزم عليه وقد صرح بالتنصيص في قوله تعالى ولا ينظر
اليهم يوم القيمة حيث قال اصله فيمن يجوز عليه النظر كناية ثم جاء فيمن لا يجوز عليه النظر مجاز والمعنى
الايمان مجازا وشبه ان يكون مثله من مجاز الكناية يسمى مجازا وكناية بالاعتبار من الشائبة
ان الحجة بنمازها وعلى حالها استعارة تمثيلية شئت جازم بحال قلوب محففة او متدرة ضم الله عليها
اي جعلها عديبه الاستعارة بالآيات ثم ذكر الحجة الدالة على المشبه بها كما في قوله اراكم تقدم رجلا وتوخر
اخرى فكما ان ليس هناك من المحاط بقديم وتاخر للرجل فكذلك ليس هناك من الله تعالى منع عن قبول
الحق غاية الامران الختم منها كالوعيد في الكلام المذكور عن التقدم والتأخر والرجل لفظ
مجازي الثالث ان الاستناد مجازي من باب استناد الفعل الى السبب كما في قوله من الائمة الدينية
فانما هي ابي المانع من قبول الحق موالي شيطان او الكاذب فيه لكنه لما كان تمكين الله واداره اياه
استداليه فيكون بمنزلة احضار الاربع في كون المسند والاستناد مجازيين الرابع ان لا يكون
الختم مجازا عن الاجزاء الى الكيفية والمنع عن قبول الحق حتى يمنع استداه الى الله تعالى بل عن ترك
الفكر والاجزاء الى الايمان ومع يفتح استداه الى الله تعالى حقيقة ثم ليس المقصود من هذا الكلام اعني
ترك الله تعالى انما عزم الى الايمان مدلوله المحقق بل موكلاته عن تنبيههم في الكفر والضلال اذ
ينفصل منه الى ان مقتضى حالهم الاجزاء لولا ما منع ابتداء التكليف على الاختيار ومنه الى الآيات
والنذر لا يغني عنهم والاعطاف لا تحدي عليهم ومنه الى اصرارهم على الكفر وتنبيههم في الضلال هذا
مواظمة من كلامه ونصحه عنه قوله عز عن ترك الفتن والاجزاء بالختم وقد قال المراد ان الختم
المستعار مجاز عن ترك الفتن لعل في الضرر بينهما فهو مجاز بمقتضى وليس الختم استعارة
على تشبه ترك الفتن بالجامع المنع اذ الختم احدث ما منع محسوس وهذا ترك رفع مانع معقول واستعارة
الاجزاء للعدم بعبد فلهذا جعل الختم او الاجزاء عن احدث هه في القلب يمنع عن خلوص
الحق فيه لانه عدم نفوذ الحق فيه كما هو ظاهر كلامه ونحن لا نؤذي بعد اجعل الختم مبيدا للفعل
مجازا عن منع قبول الحق او عن ترك الفكر ومبيدا للمفعول عن عدم نفوذ الحق الخامس
ان يكون حكاية لكلام الكثرة لا لبيانهم فان قولهم قلوبنا في كنهه مما ندعونا اليه وفي ذاتنا
وقومنا بيننا وبيدك محراب مومنين حتم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة وكوننا
القصص من هذه الحكاية الى انهم لا يعرفون الا بالذوق السليم وكون استناد الختم الى الله تعالى

جاء
جاء
الاستعانة
خلقها
جاء

السر
شرط

الجل

ان

فيه

عند استناد الى ما مر عند المتكلم معلوم من حال الكثرة وانما ان الختم على هذا حقيقة او مجاز فنبه
بردد ذكر في قوله تعالى وقالوا فلونا غلف اراوا انها في اعطية جيلة ونقطة وفي قوله
وقالوا فلونا في كنه الآيات انها تمثلات لنفوسهم عن الحق هذا حاصل الوجه على ما تبينه
النظر الصائب من ارباب البيان وانما غير الاستلزام في الوجه الرابع حيث لم يتل وجوز لبعيد
الكلام لم يطول سياحت الاستناد المجازي ولا ينبغي الوجوه السابقة على كون الختم مجازا عن
المنع من قبول الحق بخلاف الاجرين وانما اطلب في هذا المقام كونه اول ما ورد من استناد الختم
عند الله تعالى ولا يخفى على المصنف بعد الثلاثة الاخيرة فان الاول منها ينص صراحة استناد
جميع انواع الكفر والمعاصي بل جميع افعال الاجسام الى الله تعالى فان قيل قد جاز ذلك عندكم
بطريق الحقيقة فليجوز عندنا بطريق المجاز قلت الفعل انما يستند حقيقة الى من قام به لا الى من خلقه
واوجده والله تعالى خلق للافعال لا لمحل لها فالكافر والجاهل انما يفتح حقيقة لمن قام به الكفر
والجلوس لمن خلقهما كالاسود والابيض لمن قام به السواد والبياض وان كانا خلقا لله تعالى
والثاني مما لا ريب عليه والثالث مما ياباه اسوق الكلام ونظيره اذ القصد به انما هو الى استمرار
الكلام السابق وتأكيده مذكورين يقول بان الختم لا يستند اليه لكن لان الختم بالفتنة الى خلقه وبخاذه
والصدور عنه وانما الختم في قيامه بالعبد وكسبه وصرف قدرته وادائه سواء جعل له ارجل
ساقا او جعل له ارجل لم يخلق الله بطريق جوي العيادة عتيقة ردة العبد وادائه وقوله
بانه يجوز ان يكون في الاقدار والتبليغ حكمه ومصلحة فلا تمنع ليس بواجب مجاز ان يكون الحاق
والاجزاء كذلك وقد بسطنا الكلام فيه في شرح المقاصد وبالحجة فالاصل في الاستناد الحقيقة
ما لم يصرف عنها صارف ولا صارف يدل على المنع من قبول الحق ناطق الى ختم الله على قلوبهم
وقوله والتوصل الى وعلى المنع من التوصل الى الحق ناطق الى ختم الله على سمعهم والله تعالى عن
فعل التبع استدلال عليه بعقل موطنه والسمعي وفيه بحث لان كونه غير طاهر وغير امر بالفتنة
وحج ذلك مما نطق به المنع بل لا يدل على انه لا يفعل الفتن اصلا والحوار ان ذلك ليس
الافتح فينبغي كل قبح او المراد النص على تنبيه ذاته عن المنع من قبول الحق لانه طاهر وقيل للفتنة
اوله اذ لم يامر بالفتنة فلان لا يفعل الفتن اي التبع اولي ما خيل اليك وهو
ان الله يمنع من قبول الحق يعني ان الآيات وردت لاظهار سماحة حاله واستحقاقه العذاب
العظيم بذلك فكيف يتصور استناد احدث ذلك فيهم الى الله تعالى في نفس هذه الآيات
طارت به العتاة في الصحاح من الذاتية واصلا طار بغير عتوة الاسم محمول الجسيم
وقال الخليل اسم ملك والثاني في اللفظ العتاة قال الازمري اخبرني المنك عن المنفصل
عن ابن الكلبي كان بارض الموضع جبل يقال له دج يصعد في السماء ميل وكان بياض طائر كاعظم
ما يكون لها عتق طويل من اجس الطير فيها من كل لون وكانت تسكن على الطير فياكله فنقصت
على صبي فذهبت به فميت عتاه معرب لانها لم يرب بكل ما اختطفته ثم انصت على جارتها قد
ترعوت وضممتها الى جناحين لها صغر من سوي جناحيها الكسرت ثم ذهبت لها فاشكوا اليهم
حنظلة بن صفوان فدعا عليها فماتت فصرتها العرب مثلا في اشعارها الاغنام في الصحاح
الاعتم الذين لا ينفع شيئا والجمع عتاه في الاساس مواعظهم وقوم عتاه واعتم وبقيت على تلبس اغنامهم

عندنا

في

فابصر

وله

اعظام

والعقبة العجة في المنطق من العزم وهو الاخذ بالنفس مثل شبه ان يكون الاغنام جمع عظم جمع اعظم كاعزال
جمع عزل جمع اعزل وقيل الاغنام الحاصل الذي لا يقدر شيئا وقوله وليس عطف على كذا مثلث
ومنه يحذفها لغوهم ومواري يحتم او اساده لغيره ان اريد بغير اسم الله وليس كغيره وان
لغيره فلفظ اسم في قوله الى اسم الله مقتضى للتأديب بلاسل الفاعل اقصر على ذكر الملائكة التي
يصح الاسناد اليها بخلاف المفعول معه والحوال والتميز والمراد بالفاعل في قوله بلاسل الفاعل ان يكون
وغير ذلك موافق لعل النحوي اعني اللفظ الذي اسند اليه الفعل وكذا البواني وفي قوله فاساده الى
الفاعل حقيقة ما يكون محلا للفعل والمفعول وصفاله فاعلم به كالفاعل في المبني للفاعل والمفعول
في المبني للمفعول فان في قولنا ضرب زيد والفاعل للضاربة زيد وللضاربة عروفا لاسناد
في ضرب عروفا للمفعول يكون حقيقة كونه اسنادا الى الفاعل وفي نحو فاعلم السبل للمفعول
يكون مجازا لكونه الى غير الفاعل وهو الزاوي لانه المنصف بالمنفعة وكذا في رضى العيشة منبها
للفاعل لانه الى غير الفاعل اذ الرضى لصاحب العيشة مع ان الاسناد في جميع ذلك بل في جميع صور
الاسناد المجازي الى الفاعل النحوي على طريق المجاز المستعملة في قوله فاعلم الاستعارة
الاصطلاحية وذلك انه استعمل الاسناد من الفاعل الحقيقي لغيره بعلaque المشابهة في ملابسة
الفعل كاستعمال اسم الاسد للفرس الشجاع لمثابهته الاسد في الجرأة فيكون الاسناد استعارة
والفاعل مستعارا منه وغير الفاعل مستعارا له كمن لا يخفى ان المجاز المستعملة في لفظ استعمل
في غير ما وضع له والاسناد ليس كذلك وليس ايضا المستعارة من الفعل لانه قد يكون حقيقة كما في
انبت الربيع وقد يكون مجازا كما في ربيع المنام بمعنى صلي وقد يكون استعارة كما في ارض
الربيع وختم الله بمعنى من قول الحق فالوجه ان يقال المراد انه يستعمل الفعل الى غير الفاعل بناء
على المشابهة كما هو مظهر في المجاز المستعملة في لفظ الاستعارة الى غير الموضوع له بناء على
المشابهة وليس المراد ان المجاز في الاسناد استعارة اصطلاحية اعني استعمال لفظ المشبه في المشبه
صحيح بذلك الشيخ عبد القادر وقال سببه الربيع الفاعل القادر في تعلق الفعل ليس بالمشبه
الذي يتجدد في الكلام ونادى بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راها ما المشكل
حتى اعطى الربيع حكم القادر المحذور في اسناد الفعل اليه كما يقال شئت ما ليس في دفع به المبدأ
المجوز ونحوه في كلام المنصف ايضا جعل المجاز الحكمي مقابلا للمجاز التسمي استعارة فان قلت لعل
اراد به الاستعارة بالكناية على ما مر اه صا حبت المنافع قلت لا يجوز ذلك لان الاستعارة
لا يكون في الاسناد فنه على ما مر في بل في المسند اليه حيث اريد به الفاعل الحقيقي اذ عا بقر
نسبه المسند الذي هو من خواص الفاعل الحقيقي او قد يرد به ذلك حصرا للمجاز في النحوي وجعل
الفعل راجعا اليه مثلا الى زيادة الضبط سقيل الاقسام وكلام المنصف من هذا امر احل
وفي هذا المقام زيادة تفصيل يطلب من شرح النحويين دليل دال على ان يكون
من اذاله اهاته وذال بغيره ذبلا وهذا في التمثيل من شواهد لان كون الشايع منازك
بمعنى المصدر وحل نظر وفاته ضوئ من التي يشك في معناها فثبت باليدى بتفصيلها
من الباعث على الصنف جعلت كأنها مضطت نفسها وكذا الكلام في ما قد حلوب وماء شروب
وطريق ذكره المضطت ليد كأنها الى ان يكون فيل بمعنى فاعل على ما هو المتعارف للمعنى

معم

بدك

على الغرائبية اذ اورد عاني القدر من تعبها في لائس ان الكبت واوله فلاتا ليني
واشالي ما خلقت وفي المصليات انه لعوف ابن الاخرس واوله فلاتا ليني واشالي عن
خلقتي اي خلقتي وطبيعتي في ثمان شدة الخط قال الاصمعي كانوا في الجذب اذا استعارة واحد مع
قدرا من منها بعض ما طبع وسمي ذلك عاني القدر لانه كان لا يجد ما ملها مقدار بل كان ياتى
عقوا ومذا طامر فيها ذمت اليه الامام المرزوقي من ان عاني القدر مفعول منصوب باسكان التاء
ميشل اعطى القوس بارها وجاز التميم مع اشياء الاعراب فيها الوجود القرينة المعنوية بل حب
لما في الفاعل من الضمة العايدة الى متعلق المفعول والمنصف كانه يمنع وجود القرينة نظر الى
التجوز ولا يترك استكان المنصوب لكونه خلاف الاصل مجمل عاني القدر فاعلا على سبيل المجاز
لان عاني القدر اي ما يجب ان يبقى فيها ورد القدر مرة سبب مانع للمستعمل استعارة منها ضمة
منه فاستدرك الورد اليه اسناد الفعل الى سببه فعلى هذا ينبغي ان يقال كانوا في الجذب لا يستعملون
القدر تغادبا عن بدل العاني وانما في القدر مغادرا عليه رباب المعاني وقد يتوهم ان عاني
القدر هو الكفيف وان المستعمل اذا جاء قرأ القدر منصوبه للمنصف امتنع عن الاستعارة او
ان العاني من البقية التي انما المالك في قدره وانتهت المستعمل من المعاني او لان المستعمل
يشترها ويقع بها فلا يستعملها اللطاف المحصلة اللطف ما تخار الكلف عنده فعل
الطاعة او ترك المعصية فان فائدة ذلك بالفعل فهو اللطيف المحصل ويسمى الاول توفيقا والثاني
عصمة والآخر اللطف المحصل ويسمى الاول توفيقا والثاني عصمة والآخر اللطف المحبوب
ومما في هذا التفسير هذا الغرض من العادة والثابت باعتبار الجرح لم يكن الذين كفروا انهم بالكفرة
من اصل الكتاب وحكاية لما كانوا يقولون قبل البينة لا تنفك عن دينك ولا تنكره حتى يغيب النبي
الموعود في التورية والابحار على خطوطها في حكم الختم قبل لما كانوا اذروا كلها من جميع الجوانب جعل المانع الختم
الذي يمنع من جميع الجهات ولما كان البصر من جهة المفاصلة خضع المانع عنه بما يكون كذلك لظهوره
الغشاء يكون بين الرائي والمرئي يفعلون ذلك بمعنى ان جواره مطرد غشا من اللبس كذا ععد
لح الاصل والمرجح الاختصار والاشارة الى انه لا ينوع لاني ذاته ولا باعتبار مدركه كانه خلاف
البصر فطلب تسويع مدركات كل منهما واعتبارات البصائر دلالة رابعة كما ان العادة طبيعة
خامسة نور العين اي القوة التي بها الابصار كما ان البصيرة القوة التي بها التعلقات
والقول بانها جوارح مخلوقة فان لذلك قول بالظن والحين استعمال كان فيه شايع عن غير
قصد التشبيه ومعنى الجوارح انما ذهبا الى ان القوى صور نوعية لا اعراض والظاهر
انه لم يقصد سوى انه جسم لطيف نوراني بالمر والنصب قراءة النص مطلقا يحتاج
الى اختيار فعل مثل جعل من العيش موصدا لا عيش وهو الذي لا يصبر بالليل ويصبر
بالنهار ومنه العذب ماء عذب بفتح الغاء وفتح بكسر على القلب اي على جعل العيش موضع
الغاء والغاء موضع العين فيكون وزن نوات عقال ومعنى التذكير بربادة للنعنة
والعذاب لما وصيف بالعظيم كان المعنى نوع عظيم منه فليس التقيد الى تنكيه للتعظيم وذكر
التعظيم دون العيش وان كانوا من اصل الطبيعة اشارة الى ان ذلك من شواهدهم وشومهم امرهم
ثم بالذين يحضوا الكفر هذا على تقدير كون الذين كفروا للجنس شكل سوا اعتمروا

معم

نق

لكل واحد من المصنفين فانه يتبين ان المصنفين على التناق وبالحكمة فلا دلالة على انهم يحضون الكفر طامرا
وباطنا قلوبا والسنة واجيب بانه لا دلالة لقوله ثم شي بالذين يحضون على انه ذكر للماحضين
خاصة بل المراد ان اشارة الى جمع مخصوص من الماحضين او الجنس الداخل فيه الماحضون دخول
اوليا لتبين انهم من اطلاق الكافرين وقد حجاب بانه لما حصى البعض منهم باقتفاء
علم ان الباقيين هم الماحضون وضعف ظاهر لانه لا يدل على اختصاص المذكور بالماضين عما
انه حكم على الجنس حكم بقول الغريقين ثم على البعض منهم حكم خاص كما يقال بنو فلان كلهم علماء
ونهم فنهنا فانه لا يكون الاول ذكر الغير فنهنا باخصوص وقصة المناقضين يعني ان
ذلك من عطف مجموع الكلام المسوق لعرض على مجموع قبله مسوق لغرض اخر لا يشترط فيه الاتساق
العرضي ولا يتكلف بحجة من هذا مناسبتة مع جملة من قال ولا بد باسما الى احد المجموعتين على
ما لا يناسب المذكور في مجموع الاخر كما قيل لوقه في الوقفة الالوه الزيد بالربط قال حديثك
اشهر عندنا من الوقفة بحسب طيبان شهورا للطعم ويقال لوقه بطرح الغرة ووقف الطعام لينة
وفي الحديث ولا اكل الا ما كوفي و لا ياكل الا الملقوق ولا يشرب الا المروق لذاتي الاساس
في الغرة مع اللام ولم يذكر في اللام مع الواو شيئا مع القاف فظهر انه جعل لوق الطعام من لوقه
عفيف الوقفة كاللزم لانه قد جاء الاناس لامنيا لان الزنة على الاصول فيما يرجع الى الدلالة
على الاصل الزائد واما فيما يرجع الى بيان ترتيب الجوزف فالزنة على الفروع كما يقال في
ابن عسلى وفي استنباط النعناع على راي قوله كذا في قوله بالضم اسم جمع وبالكسر جمع رجل كسر الحاء
وسمى الانبي من ولد الضان وكل الذكر والخلة يقع عليها وقد يقال للرجل بالضم انه جمع انا جوازا
واما الفلت الكفر فنهنا ولما توس جواب عما يقال ان ناسا من النور ومو كركر يدل
التصغير على توس فان قيل ذكر في المفضل ان ما حذف منه شيء ان بنى على ما يتاى منه مثان
المصغر اريد الى اصله كقولهم في ميت وهار وناس ميت وهو يورس قلنا كونه على خلاف المكية
لا ينافي كونه على خلاف القياس والمنقود انه لو كان على وفق اصل الملة كان على انفس شديد الباء
والتمثيل بانبيات تصغير انسان والقباس انفسين ووركل تصغير رجل والقباس رجل معناه
انه لما جاز محالة المكي مع محالة القياس فلان يجوز مع مواقفه اولى وقد يقال محالة القياس
في تلك الالف واواسع انها نالته لانها لينة ليس بشي لانها كالف صارت صورة ولان قلبها واواسع
اول من الباء لاجتماع اليائين ولا م التويف فيه اي في الناس للجنس قد يقال انه لا ينشور
لمشكلة هذه الاخبار فائدة والجواب بانه لا اخبار للمعضية او للتوحي واستيعظام ان يحصى بعض
من الناس بمثل تلك الصفات فانها تاتي الانسانية بحيث كان لا ينبغي ان لا بعد المتصف
بها من جنس الناس ضعيف فان مثل هذا التركيب سابع ذائع في مواضع لاساني منها مثل هذه
الاخبارات ولا ينضد فيها الا الاخبار بان من هذا الجنس طائفة يتصف بكذا اذا لوجه ان جعل
مضون الجار والمجور مبتدأ مبعي وبعض الناس او بعض من الناس من كذا وكذا فيكون
مناط النابذة تلك الاوصاف وفي قول الحماسي منهم ليوب لاثرام وبعضهم
عما تشتت وضم جيل الحاطب تاليس بما ذكرنا حيث وقع فربما منهم ومن بعضهم كذا الاخبار
ودفع الظرف موقع المبتدأ ليس مستفيد لقوله تعالى ومنا دون ذلك ومنا الاله

ومنا

قوله

دفع

ومنا الاله
ومنا الاله

منا الاله مقام لكن وقوع الاستعمال على ان من الناس رجلا كذا وكذا اشياء مدله
ومجوز ان يكون العهد من مولا المصنفين على الكفر بقوم المصنفين على التناق والمعهود قد
مذكور اللفظ آخر واعتبار آخر والى هذا يشبه بقوله ونظير موقعه اي موقع الناس موقع القوم
ومن في من يقول موصوفة فان قيل باوجه هذا التخصيص ولم لا يجوز ان يكون
موصوفة على تقدير الجنس موصوفة على تقدير العهد قلت مبناه على المناسبة والاستعمال
اما المناسبة فلان الجنس لا يماهه بنا سبب الموصوفة لتكرما والعهد لعينه بنا سبب
الموصوفة لتفرها كما ذكر الامام المروزي في قوله ولكن عرفت من مواله صيانة
كما كنت التي تنيك اذا ما مطلق ان الاجود ان يكون ما موصوفة لا موصولة اي عرفت
صيانة لبقية صيانة كنت اكارما قبل ذلك واتا الاستعمال فلان الشايع في مثل هذا
المقام هو التكرار الموصوفة اذا جعل بعضا من الجنس كقوله تعالى من المؤمنين رجال صدقوا
الاية والموصول مع الصلة اذا كان بعضا من الموهود كقوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي
الاية والقولان ينسب بعضه بعضا وقد يقال ان العلم بالجنس لا يستلزم العلم باعضائه فيكون
باقية على التكرار فيكون المعبر بها عن البعض بكرة موصوفة وعهدية الكل يستلزم عهدية البعض
فيكون موصولة وهذا ايضا بعد تلبه انما يتم بما ذكرنا من وجه المناسبة ولا فلا امتناع
في ان يعبر عن الجنس بلفظ التكرار لعدم الفصل في تعينه وفي ان يتعين بعض من الجنس الشايع
فيكون موصوفة كيف يكون يعني كيف يصح جعل اللام في الناس للعهد والمعهود
مع الكفرة المضمون الذين ختم الله على قلوبهم والمنافقون كلهم ليسوا كذلك ومنهم الذين
يخلصون الايمان فلا يصح جعل كلهم بعضا من الكفرة المصنفين وما يقال ان المناقضين
ليسوا من اهل الحق اصلا نظام الفساد وقد يقال ان المناقضين غير من اخر عنهم فيما سبق بالحكم
على قلوبهم لانهم الذين يحضون الكفر طامرا وباطنا على ما سبق بقرينة والمنافقون ليسوا بعضا
من اوليك وتقريرا جواب ان الكافرين جنس يتناول انواع الكفرة المتميزة بالخصوص
والناس على تقدير العهد اشارة الى ذلك الجنس لا الى المصنفين المخصوصين بواسطة
الاخبار عنهم باستواء الانذار وعذبه ولا الى المخلص الذين كفروا طامرا وباطنا على ما بينت
الى الكلام بعد امتياز المتقين فاحاصل ان الكافرين منهم من يحض الكفر طامرا وباطنا ومنهم
من امن بلبانه دون قلبه فان قيل اريد بالانواع المتباين للمنافقين المقصود قياسا
لان المصراع وان اريد الماحضون فلا دلالة للكلام عليه قلت بين المصراع والمنافقين عموم
وخصوص من وجه على ما لا يخفى هذا الاعتبار جفلا نزع من جنس الكافر وقد من قبل سبق
دلالة الجنوم على قلوبهم على الماحضين وشو عها طامرا ثم لا يخفى ان مبني هذا الكلام على كون
الذين كفروا بالجنس ائاما على تقدير كونه للعهد فندنيان انه ذكر الكافرين الموهودون فنهنا
ذكر جنس الكافرين مع قيد اخصيص فيكون الناس اشارة الى الجنس ومن اخصيص مبتدأ
وان كان بعيدا جدا لكن لا يرد منه على تقدير الجنب ايضا اذا جعل النوع المتباين للمنافقين مع

معلوم

اي

ومنا

مدلول صاحب الكشف

ان

لاجل الكثرة المارة ذكرهم مع المصنفون المحدثون على قلوبهم لما سبق فالاشارة بالناس اليهم والى غيرهم
جميعا اعني جنس الكثرة لا يكون الا بهذا الاعتبار او باعتبار حذف المضاف ابي ومن جنسهم
وقد تقرر الجواب بان المراد بالمتألفين ايضا المصنفون على التناقيد بدليل ما ذكر في الايات
من التثبيدات سيما قوله ذمت الله بنورهم وتوكلهم في ظلمات لا يبصرون صم بكم عيونهم لا تسمعون
وقد صرح المصنف بانهم من اصل الطبع فهم بعض من جنس الكثرة المحتوم على قلوبهم وانهم على
الغلوب بحيث لا يحصل الايمان بالفعل الا في التمكن من الهدى بحسب الفطرة على ما ذكرنا
عليه قوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى الا ان هذا لا يوافق تقرر الجواب
فان قيل اذا كان الذين كفروا بعد الاجراء عنهم باستواء الانذار وعدمهم المصنف المحتوم
على قلوبهم كما ذكرتم لم يكن في الكلام استيعاب لا قسام الناس من المؤمنين والمأخضين بالكفر
والمناقبين بخروج الكفار البقية المحتوم على قلوبهم من القسام وقد صرح المصنفون بالاستيعاب
واشار المصنف اليه قلنا لو سلم الاستيعاب ثباتا لانه لا ينافي مع اعتبار خصوص الاجراء
مذاغاية بغير الكلام في هذا المقام وبالنظر في اربعة مواضع يظهر انه بعد موضع ايهام واستنهام
الاول بجوز كون الذين كفروا بالجنس متاوالا للمصنف وغيره الثاني التبرع بان الله تعالى
يد اب المؤمنين وثني بالمأخضين وثالث المتألفين الثالث تخصيص المتألفين بالمصنفين
على التناقيد على تقدير كون الناس للهدى الرابع جوابه عن سؤال جعل المتألفين من الكثرة
المحتوم على قلوبهم بان مذهبنا من جنس الكثرة تمايزا بين عبارات ياتي النوعية الى تحصيلها
والايات ابي لا يمنع تحت الجنسية في الزعارة في الاساس رجل ذاع حقيقه فخر وقبحه عار
وعود ذعر لير افرخان وفي الصبح الزعر بالتحريك الفناد مصدر زعر العود بالكسر زعير
فهو زعري وفي لسان الدخان ومنه اخذت الزعارة وفي الفسق والحديث وكفرامو حبا
في الناس كسا وموجله وهما وان اخذت موجه حديثان ومن خلف موقدام وهذا الوجه منها
لاما في الصبح شي موجه اذا جعل على حته واجزه لا يختلف احراز والايمان بقوة والكثرة
وتكثفه ايا طوابه من كل جانب يعني او موالاهم امنوا بالمبدأ والمعاد على ما علم عليه
وذلك الايمان كله كليف طابق من قواعدهم انهم يقدّمون الذين شانه امم ومهم
بشانه اعني بقولهم امنوا بقديم الفعل كلام في شأن الفعل وانه صادر عنهم بحيث قوله
وامم بمؤمنين كلام في شأن الفاعل وانه بحيث لم يصدر عنه الفعل حتى ان تقديم الضمير
والاياه يحرف النفي بما يفيد اختصاصه بين الفعل كما سنذكر في قوله تعالى وما انت علينا
بغيره واشتاله فكيف ما كان لا يكون الجملة الاسمية المشتملة على الاء الضمير حرف النفي
مطابقا لمتنصي الجان في رد كلامهم والجواب ان هذا ليس من التقديم لا فائدة الاختصاص
او جعل الكلام في شأن الفاعل انه كذا وليس كذا بل من باب العدول الى المحللة
الاسمية لرد كلامهم بابلع وجه والده كما في قوله تعالى يريدون ان يخرجوا من النار
وما هم بخارجين منها على ما ينبغي انه ليس للاختصاص عذره كانه قيل انهم ليسوا في
شق من الايمان ولا يصدق هذا الوصف عليهم الله لا يقال الاسمية تدل على
التيات فنيقها يفيد نفي الثبات لاثبات النفي وما كونه لانا نقول ذلك اذا اعتبر

نوعه
دخولها

اشات بطريق التاكيد والادام ونحو ذلك ثم نفي مذهبنا اعني النفي اولاهم كذا وجعل بحيث يفيد
ادامه وام وذلك كما انما من انما يعين في حاجتك لاختصاص النفي لا النفي باختصاصه وبالجمل فوق
بين تفيد النفي ونفي التثبيد وفيه حال من فاعل والضمير له لثاخرة على التثبيد
الادام باليوم لا في يومه على هذا الوقت الذي ليس محدود وسو وقت الاخرة من حيث ينقطع وقت
الذي لا يجوز ان يراد آخر الاوقات المحدودة ونحو وقت النور وكما ان في قول الحق وان النار
ولقد ذللك بوقت محدود وان يوم موعده الى موعده ليس يقال ومثت الشئ امه وقع في
خطي واولم يغيثي وومينه وصيغه المفاعلة يقتضي ان المتألفين يجذعونهم الله والله يجذعهم
وكذا حالهم مع المؤمنين ولا خفا في ان جذعهم الله تعالى بان يوقفوا في علمه تعالى خلاف ما يزعمون
من المكروه بحال وان خدع الله تعالى ايمانهم بان توقع في قلوبهم خلاف ما يريد لغواهم نصيبهم بالمكروه
يقع وان حاله تعالى مع المتألفين لم يكن حقيقة هذا المعنى بل كان غاية الكرم ومجازاة ما افرأوا على
الاستهم من كذا الاسلام وكذا المسلمون لم يقصدوا ان خدعهم وقد اخذ عواين مجازا وامهم فلهذا
توجه النزول فاجاب بالوجه الرابع فيحصل الاول ان المراد بالخداع المعاملة الشبيهة فيكون
استيعارة متعينة غشلية والثاني ان المراد حقيقة الخداع بزمهم القاسد كانه قيل بزمعون انهم
يجذعون الله والله يجذعهم والثالث ان المراد بخدع الله خدع الرسول فالجواز في التحسين يكون
في الهيئة التركيبية والهيئة الاتباعية على ما اتفق اليه آخر كلامه لاني لفظ الله واطلاقه على الرسول
كما يتوهم من ظاهر صدر الكلام للاطابق على ان لفظ الله تعالى لا يطلق على غيره لاحقيقة ولا مجازا
والرابع ان المراد يجذعون الذين آمنوا ذكر الله مجرد التوطية والتثبيد لا التعليل الخدع به وخادع
في الوجوه الاخيرين يعني خدع اذ لا خدع من الرسول والمؤمنين ولا وجه لكونه حقيقة من اجد
الجابنين مجازا من الجباب الا فر مع اجاز اللفظ ووجه العدول عن خدع الى خادع قصد المبالغة
لان المفاعلة في الاصل المعاملة والفاعل مني غلب في الفعل ازاد اجتهاده فيه وقوة الداليع
ال تحصيله بخاء المفعول واقتوي واستطوا على صيغة الاعراب استغفروا بعض اطلبوا العطاء
ومن قرئ من حال من كل مخدع وتما ان الكرم اذا خادعته انخدعوا وقديروا بالغاء تمام بيته
مكذبا لا خيرا في الحب لا يرضى مواضلة فاستمطروا من قرئ كل مخدع حال فيه اذا خادعته بها عن ماله
ومرو في العقل والورع قوله ان الجلم وذو الاسلام تحلب اي خدع خلبه واخذله خدعه واول البيت
تلك العانة التي علمتها عرضا اي اجتهادها من غير قصد وردية بل باخداع على ما صواب الجلم والمسلم
يقال على بالمرأة اذا اجتهادها وكذا علمتها على بناء المبني للمعقول استطامرون بالايمان
كانه اراد يظهره والتطامر في الاصل التعاون فاجروا احكامهم اي احكام المؤمنين
على المتألفين امتثال الامر الله تعالى في شأنهم وذلك كالنوارت واعطاء الشهم من المغنم
ونحو ذلك وفائدة هذه الطريقة اي طريق استناد الفعل الى شئ والمقصود استناده الى
ما عطف عليه قوة اختصاص المعطوف بالمعطوف عليه من جهة الدلالة على انه صادر من النفس
بحيث يصح ان سيدا وصفا وفعالية واجواله الى الشئ الاول قصدا كانه بمنزلة ولا ذلك
الابدال ميل اعجبي ليدركه لاشعاره بان المقصود بالتثبيد من التثبات فقط بخلاف العطف
فان التابع مقصود مع المتبوع وقوله ولما كان المؤمنون من الله مكان سلك بهم هذا

ليس

نوافذ

لفظ

باب

اشات

المسلك بيني في ان المراد بالاختصاص ما ذكرنا لا ما ينقسم من ان قولنا العجيب في هذا اذا العجيب كرمه
نرم ان كرمه شاع فيه بحيث صار شخصه معجبا باعجاب كرمه ثم اذ قلت كرمه على طريق الابدال لا الاختصاص
واذا كان الابدال واذا اذ قلت العاطف قلت وكرمه فقد اذنت بالمغايرة كما في عطف جبريل
على الملائكة وعولب في ازالة الابهام على شهادة العقل فانما قوة الاختصاص صرحا
ومثله والله ورسوله احق ان يرصوه وحده الصبر لانه على ان المقصود ارضاء الرسول وانما ذكر
الله لا فائدة قوة الاختصاص الرسول به وكونه بمكان منه وكذا يردون الله ورسوله فانهم لا يردون
صقينة الرسول وحده وانما قولهم علمت زيدا فاضلا فليس مثل ذلك لكنه نظيره من الوجه
الذي ذكره مبناه على ان حسب النقص ومناط الفائدة هو الجبر حتى اذ رجينا الى جانب المعنى
وقطعنا النظر عن ان علمت في الاستعمال فيغير الى معقولين كان المعنى علمت فعل زيدا وكان
المعقول موصوفون الجبر هل للاقتصاص تخادعت على واحد بان لا يكون من الجانب الاخر
خضع رمدا حقيقين ويتم للوجهين الاخرين حيث اقتصر على خضعهم للرسول او للمؤمنين اذ لا يمكن
ان يجعل الفعل الواحد بعضه حقيقة وبعضه مجازا ويحتمل اجاوزه في الوجهين الاولين ايضا حتى للحيث
الاعتبار خضع الله تعالى او المؤمنين اياهم وتاويله من عولب فيه فاعله اي عولب وجرى
بمنه وبين صاحبه مجازة ومقابلة وما رفقهم اي نعمهم في الأساس ستر فقهه فافقه بكذا
فخصني وارفعني به استغيت به وبالي فيه مرفق وسهم عالي في سدا رفق واخذ المكاس الرفق
وفي التخيال ما رفق ومنع اي سهل المطلب ثم كانوا اي عن اي شيء صدر وباليه سبب
كانه وقوله مشاركتهم واعاوم واصطناهم مصادر مضافة الى المفعول والضمائر للمنافقين
وكذا اضبطوا لهم بالتشديد واختلاطهم وضرب قوتون ويصطفون وكرامهم واليهم واعطاهم وبهم
للمؤمنين وطرقتون من طرقه طرقا ثانيا والثبات للتعدية لاسن طرقا يخص معنى ضرب
لاذ لا يكون له مفعول وفائدة جامعة بالعداوة فلو اظهر عليهم جوابه بخلافه ويطبقوا
على ان ضمير عليهم للمؤمنين والعدول عن الام الى الله على الظهور المكشوف الذي لا يدع ولا ينجس
ذلك كيف والكلام في المنافقين وضمير لا يصلوا لهم فالحق ان هذا من قبيل انشيت عليه سببه
وهكث عليه ستره وعلى بعضين معنى الاطلاع وترك السكينة فلو لم يستر على المنافقين والطلع
على عالم المؤمنين لما كان اصلي المراد بقوله وما يجدعون الا انفسهم قد خفي معنى هذا
الكلام حيث توهم بعضهم ان انفسهم منها تخبر لا مفعول فلذا احتاج الى الاستغناء او البيان بوجه
الاول ان الحادثة استغارة للمعاملة الشبهة بالخداع ومعنى قصه على انفسهم ان ضرورة لا يرجع اليهم
على ما سوتقانون المجاز باعتبار المال والانهاء ففي الكلام مجاز على المجاز ان في المراد حقيقة
الحادثة بما يجري بين الرجل ونفسه من غيبة كل واحد منهما صاحبه الا باطل ومحدثه بالا كاذب
الثالث ان المراد ما يجدعون فلا يحتاج الى اعتبار الخدع من جانب النفس ولا الى جعله مجازا
ولا يخفى على الناظر في هذه البيانات ان الاول منها يشترط وجه السؤال انه كيف يضره
الخداع على انفسهم مع اشارة اول الله تعالى للمؤمنين والثالث بان الحادثة لا يكون الا بين اثنين
كيف يتصور خداعهم انفسهم ولا تخشيتهم ثم انه لم يشترط بيان خداعهم ذواتهم لانه لم تفسر منها
ان المراد بانفسهم منها ذواتهم ام قلوبهم وودائعهم وادابهم وحين بين ذلك قال المعنى لخداعهم

رفقهم
خداعهم

ذواتهم ان الخداع لا يخفى بهم لا يعود الى غيرهم ومبناه على كون الحادثة مجازا في المعاملة الشبهة
بالخداع وانما اذا كان المراد حقيقة الحادثة او يكون مجادعون بمعنى يجدعون فالمراد بالانفس
القلوب والدواعي وقد يقال يجوز ان يراد الذوات على طريق التخييد كما في مخاطبة انسان
نفسه في الخداع لا يكون ما يذكره من معنى الخداع بعد تفسر الانفس لمرارا محضا بل هو توضيح قال قلت
ما ذكرتم في هذا المقام يتضح ويتم وتوضح لما يدعي اليه القوم وتبصير النظر الظاهر فهل عندكم
حقيقة الكلام قلنا اما السؤال فليس استغارة عن المراد بقوله تعالى الخداعون الا انفسهم
يقوله يجدعون الله والذين امنوا امرو ذلك الخداع الاول او خداع افوازيه يابن انفس
او مقصود على واحد وانما الجواب فهو انه يجوز ان يكون اشارة الى الخداع الاول المستعار للمعاملة
الشبهة بالخداع ويكون الكلام مجازا او على كناية عن اقتصاص ضرر ما على انفسهم واليه الاشارة
بقوله وما يعاملون تلك المعاملة ويجوز ان يكون خداعا افوازيه يابن انفسهم وبين انفسهم من
الجانبيين بمعنى انهم في تلك المعاملة مع المؤمنين يؤمنون انفسهم الا باطل وانفسهم يؤمنون كما في
بانه يتوزع على ذلك الامر واغراض ويكون كذا وكذا ويجوز ان يراد وما يجدعون فلا يخفى
الى اعتبار الخدع من جانب الانفس ثم لما بين المراد بالانفس بين ان اراد الذوات يعني التجوز او
الكناية عن حقوق الضرر وان اراد الدواعي فلا تعين والى ما ذكرنا اشارة بقوله وم في ذلك
فليتأمل على لفظ ما لم يتم فاعله فقلون انفسهم فمما لم يجوز تعريف التميز نصا على خداع
الخداع اي عن انفسهم ثم قيل للقلب يعني اللحم الصوري لان ذان الحيوان به يكون
وكذلك النفس يعني الروح الحيواني او الانسان على ما بين في موضعه يعني يقال له النفس
لان الذات به وظاهر هذا الكلام انه فيما عدا الذات مجاز ومذاطام في الدم والماء والراي
ومعنى عين الرجل صابته العين وحدها صبت صدها وحقيقة نفس متبدا جزءه اصبت وكذا قوله
وقولهم مبتداه كأنهم ارادوا واذا امتنعين بقولهم ووجه التجوز بالنفس عن الراي على الاول
الاطلاق اسم السبب على الثاني اطلاق المشبهة على المشبهة والمعنى اي معنى لا يشعرون بمعنى
انه ابلغ وانبت من لا يعبرون فالحقيقة ان يراد الام كون الام مرضا من اظهر المضاي
عند اسهل اللغة والعرف وانما لونه عرضا للمرض من تدقيقات اطباء على ان شعاعا في المرض
شابع فيها بينهم ايضا كقولهم الضداع الم في اعضاء الراس ثم لا يخفى ان ليس المراد في الآية حقيقة
المرض فلذا قال والمراد به مذهب ما في قلوبهم مما موافقه ونقصان في الادراك لسوء الاعتقاد وكثير
او في الهيات الغيبية كالنفس والحسد او الا نفعالية كالغضب والحسن فقوله ويراد مرفوع عطفها
لهذه الجملة على جملة قوله والمراد به الى اخوه لانصوب عطفها على يستعار لان هذا ايضا من جملة
الاستعارات وانما لغة الاسلوب ولم يتبدل من الضعف والحسن لطول الفصل واختصاص هذا
بالغرض والحدوث بعد قوة الاسلام وشركة المسلمين ولذا قال في الاولين ما في قلوبهم وفي
قوله ما تداخل قلوبهم وقوله لان صدورهم علمه بثبوت العقل والحسد ومناسبه ان مراد الخداع
ان قلوبهم علمه بتداخل الضعف والحسن قلوبهم ومناسبه ان يراد ذلك وقوله اما الثقة طبعهم
بحولهم علمه كون قلوبهم قوية او لا وقوله تعالى في غلظ القدر عليا وغلظتمه وبناس ذلك ان
يحمل محققون بمعنى محققون على ما هو اصل البعد والتميز وقد شاع جيل الخداع كالتار والجاد

وتعظيم

الرجل

في الاضاق لكن لقصد تعبيرهم ذنبوا الى الله من حرف الباء اذا سمعوا حين سمعوا له ضرب وفلان يحرق عليه
الاسم اي يسمون بعضنا ببعض فيقول بالحرف بالبدن كناية عن شدة الغيظ والادام الاضاق
مع ادم من ادم على الشئ عضة وناهيك من ان الى الوض من ايراد القصة اثبات الحجة
والبعضاء للمنافقين بناء على رؤوف الماداة وثبوت السبب لظهور اسم الله في الماداة اشمالا
المقصد على مجازة من الى بالكفر وتصريح الفعليان هذه القصة كانت قبل السلام واما القول
بان ما اوردته المصنف يحتمل ان يكون قصة اخرى فمن ضيق العطن والمكابرة فيما جاوز الظن
واشبه العلوم العادية والقصة ما روي استامد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد دفعه على حماره فغرد
سعد بن عباد بن قيس وقصة بدر فصارا حتى مررا مجلس فيه عبد الله بن ابي سؤل قبل السلام
وفي المجلس اظلام المسلمين والمشركين واليهود وفي المجلس عبد الله بن رواحة روى فلما غشت المجلس
عجا حجة الدابة فمر عبد الله بن ابي برداة وقال لا تغروا علينا فسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فذل ودعاهم
الى الله تعالى وقرأ عليهم القرآن فقال عبد الله بن ابي انما الراهية لا احسن ما تقول ان كان حقا
فلما بؤ ذنابهم يحسنا والرجع الى رطلك لمن جاك فاقصص عليه فقال عبد الله بن رواحة
يا رسول الله فاعفنا به في مجالسنا فانا محب ذلك ونسأت المسلمون والمشركون واليهود حتى
كادوا يقتلون فلم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يحضهم حتى سكنوا فصار حتى دخل على سعد بن عباد
فقال يا سعد لم تسرع الي ما قال ابو حبيب يزيد عبد الله بن ابي فقال يا رسول الله اعف عنه الى
اخر القصة فقوله وكذا اصطلاح بنفي ان يكون بدون اللام لكونه في موضع الحال وفي رواية الثاني
الحجة بدون النصف والمراد بها المدينة يقال هذه بحرينا اي ارضنا وبلدنا واصلا بحجة من الارض
يبتغي بي يبتسط لا يبتع والعضاة العامة غصته غمته جعل التبعص كناية عن التوبيخ لان القيام بحال
الورث بذكر ابي لم يقدروا على افساعه والصبر عليه التغطية فكانه اعترض في حلقه بعض كما يقص
الشارب بالماء ومعنى زيادة الله قدس المرض بالكفر والحسد والضعف وقد جاز اسناد
زيادة الاجر من الى الله تعالى حقيقة بخلاف الاول لكونه قسما فلذا جعله مجازا وقوله ازادوا
حسدا وازادوا دبا فلوهم ضعفا رتبنا بين الاسناد مجازا على التقدير واما اذا زيد زيادة
المرض الطبع فالجواز في المسند والاسناد مثله في ختم الله والطبع مخرج وقيل بل اعلم اذا الختم
انما يكون في الكفر الاصل والطبع هو الدين الذي يكون في المعاصي ايضا ولكنه مرضا لمعيار الاول
ضرورة مغايرة المزيد للمزيد عليه والزيادة محي لازما ومتعددا الى مفعولين والازد بزيادة
الا انه لا يستعمل معدي الى مفعولين فالمقصود في ازادوا الكفرا وازادوا حسدا ان كان مفعولا لافا
حقيقة مع المناقون وان كان مفعولا للفعل لازما فالمعنى انه ليس من ادم من يزيد مرضا على ما هو
نابي الشيخ انه لا يندم في الاسناد ان يكون للفعل فاعل يكون الاسناد حقيقة مثل يزيدك وجهه
حسنا وقد حكنا في ذلك في شرح النخس لكن قوله ازادوا بدل على ان المقصود مفعول لا تميز
لحمية منهم ضرب جميع اوله وخيل فذلت لم يحكم والمراد بايجل النورس ودلت دنوت
وندمت واليا في خيل التعبدية ووصف الضرب بالوجع في عذاب الهم اذا الهم والوجع حقيقة
موالعذب والمضروب وظاهر كلام المصنف ليختم اسناد الى المصدر مثل جرحه لكن
لا يخفى انه ليس مصدر الفعل المستند وانما كان كذلك بوقيل الم ايم وجمع وضع من مناهة وكلف

ما كان

المجازي

فيقال العذاب هو الام القادح والضرب اعنى المضروبة هو الوجع وقيل كناية عن ان الاسناد
المجازي لا يقتصر عنده على ما ذكره او لا من الاسناد الى المصدر ذلك النعل او زمانه او مكانه
او سبه اذ قد ذكر في قوله تعالى فيا ربحت تجارتهم ان الاسناد المجازي هو اسناد الفعل
الى ماله وليس بالفعل الحقيق كبدل الشجاعة بالمشركين والعذاب والضرب بالقوم في عذاب
اليهم وضرب الجميع والحياب باهله في يوم يقوم الحساب والكتاب بصاحبه في الكتاب الحكيم
وامثال ذلك وانما ذهب الى المجازة مع ما قيل ان الاليم بمعنى المولم كالسبع بمعنى المسبح
فانه ليس ثبت على ما سيجي في بديع السموات والام للمولم على لفظ اسم المفعول
وفيه رمز يعني ان في جعل عذاب المنافقين الذين هم اخبت الكفرة مرتبا على كذبهم اشارة
خفية الى تيج الكذب حيث خص بالذكر مع كثرة جهات استحقاقهم للعذاب وفيه ايضا تحصيل
ان العذاب يحتمل من جهة الكذب نظرا الى طامة العارضة للعرضة للكذب من جهات واما قال
تخييل لان السامع ان جهات يحرق العذاب كثرة اذ اما الكذب وان الغرض من كونه الرمز الى
قبحه وجاؤه والكذب الاجازة بالشئ اي الاعلام بالنسبة على خلاف الوجه الذي هي متحققة
ومثلية بمعنى ان كل شئين بينهما نسبة ثبوتية او نسبية فالاعلام بالنسبة الثبوتية على طريق
الاثبات وبالسببية على طريق التلصص وعلى خلاف ذلك كذب وقولهم انما اخبار
باحداثهم الايمان فيما مضى لانشاء الايمان بهذا الكلام ولو سلم فتضمن اخبارا بصدوره عنهم
وليس كذلك لقديم تصديق القلب بمعنى الاذعان والقبول فيكون كذبا وانما حكمه بان الكذب
تيسر كله فان اراد سمعا فمما وطاعته وان اراد عقلا فلا دليل عليه وقد تعين بعضه دم بحسن
ثلاث كذبات هي الى يحكم ويل فاعلم كبريم والثالثة هي اذني لارة حين اراد ان
يفصها الظالم الذي كان من طريقه الساسة التوض لذوات الازواج دون غير من فقتيل هي
قوله مذاني الكوكب ونيل الكذبات الثلاث قوله ثلاث مرات مذارى وبالحكمة فاطلات
الكذب بطريق الاستعارة لمشابهة الكذب من حيث كونه في الظاهر اخبارا بغير مطابقة للواقع
لكنها في التحقيق تزييفات وسوان يشار بالكلام الى جانب والوض من جانب آخر فالغرض
من قوله ان يقيم انه سيقم لما علم بامارة النجوم او انه سيقم لما يحرم الغيظ والحق باعدام النجوم الهة
ومن قوله بل فعله كبريم الثانية على ان لم يقدروا على دفع المضرة على نفسه كيف يتدبر على دفع
المضرة عن غيره فكيف يصلح الحما ومن هذه احدى الاخوة في الدين فخلصا من يد الظالم ومن هذا
الحكاية او الغرض والتقدير مبيها على خطايهم وارشاد الى انه لا يصلح للالهية لقيام دليل الحدوث
وتوبي كذبون بالتشديد على انه للتعبية بمعنى كذبون النبي اي يحملونه كاذبا بمعنى تصفونه
بذلك ويعتقدونه كذلك او للمناخلة اي الزيادة في الكففة بمعنى كذبون كذبا عظيما وللتكثير اي
الزيادة في الكثرة من جهة كثرة الفاعلين او على انه من كذب الوحي اذ اوقف وتزد وتوحد
عن الذي للتعبية كانه يكذب ربه وظنه فيفترده بان السمع وبين الصبح وفي المشايخ قد قيل الصبح
لذي عشرين وتخلص الثوب بعد الغسل وتخلص كله بمعنى ان يرد وانضم بعض الى هذه ان هب
وتزد والاول اوجه لاذن قرب ولتقدير نسبة للعذاب ويكون اشارة الى قبح العناد ووجوب
الاعتذار عنه كالكذب ولما يلزم تحلل البيان او لا يستثنى في فيما بين اجزاء الصلة او صفة الصفة وقد يقال

في الحقيقة

بابه

كف

روي

سنى

فيقال

بل انما وجه ليكون الايات على سنن بعيد قبايهم وبغير انصافهم بالاولا صاف المذكورة قضا
واستغلا لا يدل على ان العذاب لا يخفى بهم من اجل كذبهم الذي سواد في حالهم في الكفر والتعاق
فكيف يباروا الاخوان فان قيل فالعطف على الاستيناف اعني من الناس من يقول او في يادته هذه
المعاني فلم لا يعتد به قلت لانه لا يبعد دخول هذه الاحوال في ذكر المناهضين وبيان فضتهم حالهم
ولا يخفى عود الضمائر اليهم عند من لم يعرفه باساليب الكلام والقصد في الخشع هلم
العين وفي الصحاح هاج الشيء هيج واهيج اي قاردها حيرة يتعدي لا يبعد في الاستيناف
ان يحل منها على غير المنعدي لان المنعدي انفساد وقوله لان في ذلك تعليل لاطلاق الفساد
على مع الجروب وجوب الفساد سميت بذلك لانهم جردوا عنها الاتوف وصلوا الاذان ونحو ذلك
فكان فساد المناهضين اي الفساد الناشئ من جهتهم هذا والاحسن انفسادهم لان مقابلتهم في الكفار
ومعادتهم ايام على المسلمين افساد لافساد ولا تهم انما اظهروا عن الافساد حقيقة الا فساد جعل في
فساد اولم يكن ضيعهم ذلك بل مؤدبا اليه في الكلام على الجواز باعتبار المال والانتها اي لا يفعلوا
ما يؤدى الى الفساد وليس معنى الافساد الاثبات بالفساد فعليه ليقع على الكلام على الحقيقة وب
على الكلام على ما ذكره دون بغير الملة وتحريف الكتاب ودعوة الكفار في الترابي لغير المسلمين
على ما قيل زيادة بيان لقاعدة في الارض ومعنى انما نحن مضطرون يعني انه قصر افراد لان انهم
عن الافساد يشعرون بانهم افساد او تنفوا ذلك باذعانهم مقصودون على الاصلاح من غير
شبهة افساد واثره انما دلالة على ذلك طامة بين لا ينبغي ان يشك فيه فوالله عليهم ذلك
بقوله الا انهم هم المنفردون فصر قلبهم مقصودون على الافساد لا يستطيعون في جملة المسلمين
اصلاح المبالغة بالاستيناف المقصود به تلمين الحكم في ذنوبهم مع فصل عن حصوله بعد
التوالي والطلب بالتاكيد بحرف التنبيه والتحقيق المقصود به التمسك بالحكم وتقديره عنده
بحث الاحمال فيه للترتبة وتبريق الخبر المفيد للحصر وتوسط الفصل المؤكدة لذلك وقوله
ولكن لا يشعرون الدال على ان كونهم معدين مما ظهر ظهور المحسوس لكن لا احساس لهم لبدروه
بقى منها بحث وسوان ضيق الفصل انما يبعد نظر المسند على المسند اليه كذا سبق وكذا تعريف الخبر
على ما ذكره صاحب المغناة وشهد به الاستعمال مثل ان الله هو الرزاق اي لا رزاق سواه
فكيف يدل انهم هم المنفردون على انهم مقصودون على افساد الافساد لا يتجاوز الى الاصلاح وحجبا
ما سبق انه اذا كان في الكلام ما يفيد القصر فصر الفصل انما يفيد تالفة سواء كان على قصر
المسند على المسند اليه او بالعكس وقد ذكر في التانيق ان تعريف المسند يفيد قصر المسند اليه على المسند
وان المعنى ان الله هو الرزاق اي الحالب للحوادث اعني الحالب فيكون المعنى منها انهم المنفردون
لا المصلحون فالوجه ان يقال تعريف الخبر قد يكون لقصر المسند اليه وقد يكون لقصر المسند
بحسب المقام او يقال معنى التعريف منها مثله في قوله تعالى اولئك هم المشركون على معنى انه
ان حصلت صفة المشركين وحققوا امامهم ونصروا ابصارهم الحقيقة فالمنافقون هم لا يفدون
تلك الحقيقة والامر له بريدان الملة للاستنباط بطريق الانكار للنفي والكار للنفي ب
توة تحقيق الاثبات لكن بعد ان كانت صارت كلمة بنية يدخل على ما لا يدخل عليه كلمة لا لئلا لان
زيدا نام ولا تقول لا وكذا الكلام في انما والاكتفاء في علمنا فان موضوعا لا تتركها

ولله
ان

بمثل ما يتلقى به النعم يعني ان النعم وذلك لما ركنها النعم في كونها للناكيد وانما يقع في مقدمات النعم
كوتها للناكيد مثله وطليعة الجيش منقصة وما يطلى قبله اما والذي لا يعلم الغيب غير
ويحس البطام البيض من ريم جوابه لقد كنت اخبارا طادي احشا محاذرة من ان يقال لم وتوله
اما والذي اكل واصحك والذي امانت واجبا والذي امره الامر جوابه لقد تركتني احسد الوخش
ان اري النعم منها لا يروها الذعر او من اي المؤمنين المناهضين في النصيحة من
النهي عن الافساد والامر بالايمان هم المؤمنون وتجليه عما لا ينبغي وتجليه بما ينبغي وفيه اشار
الى ان الغايل الامر بالايمان هم المؤمنون لا المناهضون بعضهم لبعض فيما بينهم على ما ذكر في بعض
التفسير لكن ينبغي ان يكون قولهم انهم كما آمن السفهاء مقولا فيما بينهم لاني وجوه المؤمنين والا
لكنوا محامرين للمناهضين وطام قوله فكان من جوابهم ان سمنوم اي بسوم الى السعة وضمن
النسبة الى الجمل لما في السعة من الجمل على ما سيجي من ان السعة جمل رعا يشتر بان القول كان
في وجوه المؤمنين فتأكد الاشكال اسناد الفعل الى الفعل اطلاق الفعل على الفعل
مع الضم المتصل يتابع في عباراتهم وبأجمل الاسناد الى غير الاسم محتج وماتوا واعترض بعض الحاجة
هذه التهمة فذمت الى ان الفعل اعني قد مسدال ضم مصدره او الى هم لال آمنوا ولا تفسدوا
والجواب ان المجتمع هو الاسناد الى معنى الفعل معترضة مجرد لفظه واما الى مجرد لفظه مثل
ضرب مؤلف من ثلاثة اوف او اللفظ باعتبار الدلالة على المعنى مثل سئل لهم سنوا فلا مانع
لانه في الحقيقة اسناد الى الاسم على ما سبق بحقيقة فان قيل قد اطلقوا على انه انما يسند الى
الاسم دون الفعل وما من اقسام اللفظ دون المعنى فينبغي ان يمتنع الاسناد الى اللفظ الذي هو الفعل
قلت المقصود ما ذكره على قرنا وكجمل ان يراد بمعنى الفعل الكلمة التي هي فعل كقصر المشيول
في الحديث مع الزمان الذي هو علم له فليست كما قيل بحجة بعد القول في معنى المفعول المطلق
ككونها في معنى هذا القول وهو يجوز ان يكون المسند اليه مواجرا والمجور راعين له دون قلب
الصحيح ان القول متعدي وان الحكمي بعده مفعول به لانه مقول ويعمل القول موقوف عليه
واطلاق القول عليه من قبل ضرب الاميراي مضروبه والغلط انما نشأ من هذا رعوامطة
الذنب يعني ان الوارد بعيد الزعم وما سبق منه كلام غير موقوف لان الزعم هو القول غير متين
وثبت لانهم اي عبد الله واشياء عن جملة المناهضين يكون معهودين وعدم واما
رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون فمعهودون على الاطلاق او الجحش الموقن بلايم
الجحش قد يقصد به بعض الافراد من غير اعتبار وصف فيه كافي ولقد امر على النبي وقد يقصد به
بعض الافراد باعتبار وصف الحال كما في ذلك الكتاب وقد يقصد به الجحش بالامر كما في قوله
ان الان لاني خسر الاول قليل الجدوي جدا لا يصار اليه الا عند تغذرا لاخير من فلذا افسد
الناس بالكاملين في الانسابة او عنهم الناس الحقيقة خشي كان من عدم في عداذ البهائم
ولا يخفى ان هذا انما هو على تقدير كون هذا القول مقول المؤمنين كما ذكره المصنف للمناهضين
بعضهم لبعض في معنى الانكار اي لا يكون ذلك الى الناس اي المعهودين او الكاملين على ما ذكره
هذا عهد بلفظ آخر وباعتبار آخر ويجوز ان يكون الجحش اي جحش السفهاء بوصف الجحبة على ما سيجي في
الاصوليين من بطلان الحقيقة ويعين الجحشية او جحش السفهاء بوصف الجحبة على ما سيجي في

المرحى

القول

اسنوا

فقد نزل

وسنطوي تحذري بحسب اللفظ الشفهاً الجاردي اي الذين جري ذكرهم من الناس اليهوديين او الكايلين
او الذين من عندهم في حكم العدم لان جنس السجبة اعم من ذلك بحيث لانه اللفظ على زعم المشايخين
متعلق بينطوي لانه اي الجاردي ذكرهم عندهم اي عند المشايخين اهلنا في السجبة استكروا عدونا
لكيلا المراجع يشهد ان يكون جمع مرجح صيغة مبالغة من الرجاء في الناس نحل مرجح وموافقا ل
الحمل وموافقا لرجح العقل وفي عمدة رجاء وفي حله شجاع ومم مرجح والسطه مصدر وسقط القوم
اسطهم اي توسطهم وفلان وسبط قومه اي وسطهم نسباً وارفعهم محلاً فدعوهم سبطاً يعني على تقدير
العهد والجنس وارادوا الي لانهم ارادوا بالاستعفاء وعلى تقدير العهد والتفصيل من الفاصلة كالنقبة
من العافية وقوله وما كان قايماً عطف على جملتهم وليس منبذاً جزمه هو كما لحسب بل ذلك نتيجة
ما سبقه من الكلام متافق هذه الآية اعني قوله واذا القوا الذين آمنوا الى اعداء قوتهم
تكراره نظراً الى مجرد الشرطية حتى لا يظن بانها مطلقا بل ان قوله واذا خلوا الى شياطينهم فالو عطف
على هذه الشرطية حتى انما بمنزلة كلام واحد وسوق قضية واحدة ولست شرطية مستقلة معطوفة
على ما سبق مسوقة سورة الشرطيتين السابقين التكذب تكلف الكذب وقوله فاذا قاتل قومه عطف
على الفعل الذي يقضيه المصادري من ان يكذبوا لهم واستنزهوا بهم فاذا قاتل قومه الى خدماً دينهم
الذين اعيوا اهلهم خشا صدقهم ما في ضمائرهم من صدقته المحدث وفي المثل صدق مسك
يقال لقينة ولاقينة اذا استقبلت حق الكلام فتقول على لفظ الخطاب او استقبلت بضم الناء اي
المنقبة وذلك انه اذا اردت تعبير الفعل المسند الي ضمير المسك بأن اتي بكلمة اي كان ما بعد ما كسبه
لما قبلها فجب تطاهاها ويجوز في صدر الكلام تقول على الخطاب ويقال على البناء للمفعول
وان اتي بكلمة اذا كان صدر الكلام في موقع الجزاء فوجب ان يكون ما بعد اذ على لفظ الخطاب اي
اذا استقبلت تقول لقينة ولاستقيم اذا استقبلت يقال الا اذا قدر ان القائل هو مخاطب
كقوله عبارة قلعة موجاري لما في بالتشديد اي مقابلة مراد في التخفيف اذا تعادل الرواقان
كان رواق بيتي مقدمته الى رواق بيتك واذا هو السحره يعني ان تعديته بالي على
تضمين معنى الانهاء كما في احد اليك فلانا اي اني عمده اليك وهذا بيان للمعنى واما السحره
فمنها منهي اليهم واحده منها اليك على ما هو القانون لمن كان مخاطبهم وجه السؤال
ان قومه المؤمنين كلام مع المنكر وقد ترك التاكيد وقوله بشياطينهم اناسهم كلام مع غير المنكر
وقد اكد بان واسمته المحلة مع ان مقتضى البلاغة عكس ذلك والحواسك ان ترك التاكيد كما يكون
لعدم الامكان فيكون لعدم الباعث والمخرج من جهة المشكك وعدم الرواج والقبول من جهة
السامع وكذلك التاكيد كما يكون لازمة التشكك ونفي الاكراه فقد يكون لصدق الرغبة
وفوق النشاط من المشكك ونيل الرواج والقبول من السامع فلذا جاء بالحكمة الفعلية من غير تاكيد
وانما جعل بالاستمته بان اوجيدون جمع اوجدي باحياق يا الله التثنية للتاكيد كاعري
وفلان يشق عبارة اي لا يدرك ولا يطغى واصلة في حل الشك اخذته ارحمة اذا ارباخ للذي
اي مال اليه واجبه اقام بين ظهر القوم وبين ظهر انهم اي بينهم والقيام الاظهور وهو جمع ظهر على
ان اقامتهم منهم على سبيل الاستظهار والاستناد اليهم ثم ربيت الالف والتون على ظهر عقد التثنية
للتاكيد وكان معنى التثنية ان ظهر قدامه واخبراه فهو مكتوف من جانبهم كثره استمته

مؤكد
مؤكد

بين القوم مطلقاً وان لم يكن مكتوفاً والمعنى انهم ليسوا في دعاء الثبات والرسوخ في الاسلام
ويجوز ذلك مما يكون جديراً بالكلام القوي الوليد بدلالة ما ذكره في خطبوا به اخوانهم من كونه
منطقه للتحقيق ومثله للتوكيد الا نري يعني ان التاكيد في قولهم انا امت لصدق الرغبة
وفوق الثبات وكونه راجحاً مقبولا وانا مخاطبة مبتدأ والعائد في الجرح محذوف
اي لم يبق احدهما فيهما وفيما اخبر واستعمل بصدق رغبة فلا بد من تاويل والظرف اعني على
صدق جبر التثنية الذي موم وما قالوه من ذلك اي من الثبات والتزاد والبيد وقوله
كان اي ما قالوه ومخاطبة اخوانهم على تاويل الخطاب منطق للتحقيق اي موضوعه ومالفة
الذي يظن كونه فيه ومنه للتاكيد اي موضوعه الذي يتحقق ثبوته فيه مفعله من معنى ان
التاكيد به قال ابو زيد انه ليس من ذلك اي محله وكل شيء ذلك على شيء هو منه له وفي الاساس
فلا يمينه للجزء ومعناه اي موضع لان يقال فيه انه لا يجوز وعسى ان يفعل جزاً مؤنابله
ولما لم يكن ظاهراً كونه مستنزه عن تكرار وتقرير الموافقة الشياطين على الثبات على اليهودية
اخذ منه لازماً جليلاً باعتبارها تقريراً وتاكيداً ومثله انهم ردوا للاسلام فيكون اشياء وقبولها
فيكون تاكيداً وعكس صاحب المصنف فاخذ من الاول لازماً مواتاً قومه اصحاب محمد الامان
فيكون الاستنوا بهم والاستخفاف بدينهم تقريراً لذلك واما البذل فلا يحتاج الى اخذ اللازم
في احد الجانبين ولكن يصادق الثابت على الباطل والمستنزه باحث من كون النبال او
في المقصود لما في الاول من بعض القصور حيث يؤمنون المسلمون في بعض الامور ثم الظاهر
انه بمنزلة بدل الكل وارباب البيان لا يقولون بذلك في الجملة التي لا محل لها ويعنون بما لا محل
له مما لا يكون جزاً او صفة او حالاً وان كان في موضع المفعول للقول فلذا كان الوجه هو الاستيناف
لظهور منطق السؤال فلف بالفتح اعيت ويعيب معناه ازال التواب يعني انه محارز
عما هو بمنزلة الغاية للاستنوا فيكون من اطلاق السبب على السبب نظراً الى التصور وبالعكس
نظراً الى الوجود او مستغارة حيث اطلق الاستنوا على ما يشبه صورته صورة الاستنوا او مو
مشاكله وتسمية لجزء الشيء باسمه ومؤكد في الكلام الا انه مشكك من جهة المعنى وتسميه له بيانه
موضع او فان قلت هذا الكلام ليس من التكم في شيء فامعني قوله وقد كثر التكم في كلام الله
تعالى تحت معناه ان التكم بالكثرة فكثير في كلام الله تعالى والمقصود منه بحجج الله
ومذاهم فاضر منها بان الله تعالى تكلم بهم هذا المعنى وهذا الغرض يعني انه كان تكلمهم في تلك
المواقع الغرض التحقيق والامانة فكذلك اطلق منها لفظ الاستنوا واراد ذلك المعنى
عوضه الذي يرميه اي يعقده ولا يخفى لطف موقعه لكن الانب ان يجعل مقصود المستنوي
مواكفة والرائية لا طلب ذلك والباء في من هو انبني ان يجعل متعلقات بما تضمنه الكلام من
الابصار والاصاق اذ يقال ارزى به ورزى علمه وارذراه ومواي الظاهر
او اجراء احكام المسلمين عليهم والمبطن بالشئ ما يكون فيه ذلك الشئ من مطب التثنية جعلت
له بطلانه مواكفة في غاية الجلالة والفضيلة حيث دل على غاية شانهما اتركوا
ونعاطفه على الغلوب والاسماع بحث نوجه للسامع ان يقول الذين شأنهم ذلك مام صبرهم
وعيش حالم وكيف معاملة الله تعالى ايام يعني ليس ترك العطف لجرد دفع ان يوم عطفه

مفاد ان هذا الكلام قد مر في كتابي
اذا اريدت ان تتركوا ما في كتابي
عند ان تتركوا ما في كتابي

الفعيل ثم يوضحه النفي مثل ما رجحت تجارهم بل الثباوت فانه ليس من المجاز في شيء مثلاً اذا قيل ما صام
نهاره يعني انظر وما نام ليلة يعني سهر فهو مجاز بخلاف ما صام النهار وما هام الليل فهذا اللفظ
الصوم عن النهار والنوم عن الليل وحاصله ورجعه الى ما ذكرنا فيما سبق من الفرق بين
النفي والنفي النقيض مثل ما ضربتك كرميا اي تركت الضرب كرميا له وما ضربته ناديا بل ما نادت
ولهذا يجعلون النفي مع الفعيل في معنى فعل مثبت موضح النفي كجعل عدم الرجوع في معنى تخلف
حتى صرح ابن الجاحب بان العاقل في مثل هو النفي لا الفعيل والجاويل ان في قايين سناد
الفعيل وسناد نفي الفعيل فان اعتد اسناد الفعيل ثم نفي الحقيقة وان نفي الفعيل ثم اسند
فجاز وموان يسند لقبه للاسناد المجازي اعم مما سبق طامرا وان حاولت ادراج مثل
مذاهب جعلنا مناسا الاسناد الى السبب فان المجازة سبب للرجح لكن المصنف لم يقتضه مجرول
الناقل المجازي بالغا على الحقيقة ولما كان مقتضى هذا التفسير ان يصرح بعد كل مجازا لكونه
مقتضيا بالراجح اعني البامع وقد ذكر على بن عيسى امام ائمة الشيعة بعد اذ انه لا يصح اجاب
بانه يصح اذا علمت الغزبية على ان العبد راس المال كما يراه المجازات او لا يشترط السماع في افراد
المجاز مذهب الصنف البديعة اي الغزبية المستحقة التي بعد الكلام زيادة دون وبها
والجواز كمال علو وسناوي يسمي ترشيحا من رشح الاحكام وليما باللبس القليل بحله في في شيئا بعد
الى ان يقرى لعل المض وعلان يرشح للوزارة اي يرشح ويوهل لها كذا في الصحاح وفي الاست
فعلان يرشح للوزارة اصله ترشح الظبية وليما يعوده المسمى في رشح وعلان غزال رشح ورشح
اذا مشى وترامعنا عديم ان نقرن بالمجاز صفة او نقرن كلام بلام المعنى الخفية والكثير ما يكون في
الاستعارة كقولك جاورت بجرا اسلاط امواجه وقد يكون في المجاز المرسل كقولك اليد الطولى
اي القدرة الكاملة وقد ذكرنا في شرح التلخيص من اس الكلام في ان اللفظ الدال على الترخيص حقيقة
او مجاز وفي الفرق بينه وبين الاستعارة التحليلية اذ في كل منهما لوازم الاستعارة وملايماته
واما استنباطه بالاستعارة بالكناية فلا يخطر ببال من لم يمسكه من علم البيان لكن ينبغي ان يكون
مختصا عند ان الترخيص انما يكون بعد تمام الاستعارة بالقرينة في الصريح وبالحقيقة في الكناية
وانه قد يكون مجازا عن شيء كالوكر والنيق فيما ينبغي وقد لا يكون كالحطل والحبل النور والاطم
الاسواج وذلك يجوز قول الوكر كان اذ في قلبه خطا وان مبرح في ان المجاز المرسل انما هو في
الكلام من غير ان يقال جافى رخل كان اذ في قلبه خطا وان يكون المجاز استعارة واثبات الاذن
والحطل ترشيحا يقال اذ في خطا اي مترخيه طويلا ورجح خطل مضطرب وهم حطل يذهب
مينا وسنا لا يقصد تصديق وهما بحث وموان مقتضى قانون البيان ان القلب استعارة
بالكناية والاذنان استعارة تحبيل والحطل ترشح ونحقيقه انه استعارة لقلب البلبل لا محار
بل كناية حيث سكت عن ذكر المستعار بذكر شيء من لوازمه حكم الوكر وتبادر اليهم وسوا الاذنان
ثم قرن به ما لا يلام اذن المجاز من الحطل وكلام المصنف رحمه طامر في ان المشبه بالمجاز هو البلبل
لا فله وان اثبات الاذن ترشح وقد عرفت انه لا ترشح بقل تمام الاستعارة والحوادث
عمر الاول بان العقد الى جيله كالمجاز واثبات الاذن له كالمجاز لكن اضيف الاذنان
الى قلبه لكون محل الهم والذكاء وقصور القلب والاذن موالف فكانه قال كان اذ فيه ولما

هنا
اعبره

اثبات

جبل القلب مجازا عن الشخص فلا يحسن مع الاضافة وعن الثاني ان قوله فادعوا القلب ليس ظاهرا
الى قوله ثم رشحوا بل الى قوله جيلوه كالمجاز تحبيل الاستعارة بالكناية تحبيل اللوازم والآراء
وقوله وادعوا اليها الحطل بغير التثنية رويما تختبى البلاء فان قيل وما الكلمة التي
سبقت متاق المجاز قلنا من لفظ المجاز المذكور كناية لاصحها على ما سنفرد من مدح
المصنف في الاستعارة بالكناية اول لفظ الاذن فانه وان لم يكن عند المحققين مجازا لمعنى
كونه مستعملا في غير الموضوع له لعلة كذا كما يدعي اليه صاحب المتاع من اذاع صورة وتبينه
لكونه موقوف متاق المجاز لمعنى استعارة حيث لا ثبوت لمعناه الحقيقية فان قيل لفظ كان
صريح في التشبيه فلا يكون مناك استعارة يعني جعل البلبل مجازا قلت موع انه لم يستعمل
منه لقصده التشبيه بل مثله في قولك كان زيدا رالك لم يدخل فيما هو استعارة اعني جعل البلبل
مجازا بل في اثبات الاوصاف الملازمة كما يكون بطريق التحم فقد يكون بطريق الظن
والادعاء والتشبيه وانما جعل في التشبيه بطريق التحم للتحقيق مما لا يوجد في كلامهم
ولما رأت النسيئة للسبب ان دابة اي الوكر للشعر الاسود وذكر الوكر والتعويض
اي اخذ العنق شرح وعش الطائر موضع الذي ما حده من فقايق العبدان وغيره ما للتفخيم وهو
في انسان الشعر واذا كان في جدار او جبل او نحو مما فهو وكر وكذا واذا كان في الارض فهو الحوص او وكر
كذا في الصحاح ومعنى غلب وجاشق الوكر ان استعارة الحجة والركس او للفقيرين ليغني
جائني الراس والتعشيش الحول والنزول فقد عرفت ان الترخيص قد يكون كذلك وقوله
شبه الشيب بالفسر يرشد الى فساد ما قيل ان قوله جيلوه كالمجاز اعتراف بانه شيء كما ينبغي
لفظ كان الاستعارة فلكم جمع فائلك وسواي في الماضي ومعنى البيت الاول انها لا يحيط
حد الاذلال فان الكريم يدل ادلا لا يطيقا في الناس من قطع الرجل يمينه من قطع البرقع وسو قوله
في قاصية وقصع الشيطان في قناه ساخنة وعصب منق الربوع وانفق دخل في بافائه و
وامن دخل فيها وينفقه اخوته منها فليلا نحارم اشارة الى ان هذا هو الغرض الذي
يبحث ان يعود الترخيص اليه والا استعارة الاسند لصورة المنقوشة ما معنى قوله
يعني ما يجمع بين عدم ربح تخادتهم وعدم امتدائهم بالواو وترتبطا على اشياء الضلالة بالهوى
بالفان مع ان عدم الامتداع تكرار وملائم للاستعارة على ما مرشان التحديد لا للمستعارة على
ما مرشان الترخيص والحجب انهم لما اضعوا راس المال الذي هو الهوى حيث اخذ الضلالة
التي هي عدم الابدل منه مستقيمة ويقوم مقامه تنوع على ذلك عدم التصافه باضافة الهم امتدائهم
بطريق المجاز فيعود هذا سميت مثلا ايضا الى الترخيص ثم قيل للقول السائر
اي الفناشي الممثل موضع ضربه بموضع درود وهذا معنى قولهم الاستعارة التمثيلية منه فشي
استعارة والمراد بالمورد الحالة الاصلية التي ورد فيها الكلام وبالمضرب الحالة المشبه
بها وظاهر قوله ومن جوفه عليه وعي من التغيير ان الحافظة على الامثال وعدم تغييرها
من جهة اشتغالها على عزابه من بعض الوجوه والاعمال ان ذلك من جهة ان الممثل استعارة
فيجب ان يكون هو اللفظ الدال على المشبه بقوله ما معنى شملهم يعني قد ذكرت ان معناه
الشبه والقول السائر الاضافي ان يضاف اليه ما نحن فيه فاما معناه وهو موهوم وما لا

هذا انما هو
الخطا في
الاستعارة

جاء في
الاستعارة

الاستعارة

اضطرب

استبدال
الاستعارة

وعدم

الاستعارة
الاستعارة

الذي صدق عليه ذلك في جانب المشبه والمشبّه به فاجاب بما انفرد الامرين صرحا ومثبا
اذا كان لها شأن متعلق بقوله قد استعبر وذلك لان لفظ كان لقوة دلالة على الضمي
لا يصح مستقبلا بدخول كلمة ان مع عراقيهما في الشرطية والاستقبال فكيف بدخول اذا منع
تطغنه في ذلك على ان يقال ان مثلاً انك اذا اخبرك بمحذ لمعنى الظرفية موكب على معنى
الاستقبال معينه نظراً في الخبر متعلق بقاوا اي يستعملون هذا اللفظ في الخبر والشرعية
البحر ان كيف مثلت الجاهل بالواحد لا خفا في انه لا يتوجه هذا السؤال بعد ما ذكره
ان المثل استعارة للحالة العجيبة التي ان يحال الذي استوقد ناراً ولهذا قال افران المتأخرين
ودوامهم لم يستهوا بذات المستوقد حتى يلزم تشبيه الجاهل بالواحد لكنه اجاب بما يليق بالقرينة
على تقدير توجه السؤال وذلك ان يجعل الذي بمعنى الذين على طريق الحذف والتخفيف او جعل
الجنس فلا يحذف بالواحد ليلزم المحذورا ويجعل موصوفه لفظاً مضافاً الى معنى الجماعة
كالحج والفرج ويرد على الاول انه يلزم جمع الضمير في استوقد كما في قوله تعالى وخصمه كالذي خاضوا
واجاب انه صح ذلك بالنظر الى طام اللفظ لكونه في صورة المفرد او بان ينفذ موصوف
مفرد اللفظ كالحج والفرج ويكون افراد الضمير بالنظر اليه وان كان عابداً الى الموصول الذي مؤ
جمع اعني تخفف الذين وكلانما ضعيف اما الاول فلا شلزامه جواز مررت بالرجال فقام
لكون اللام في صورة المفرد بل تخفف الذين كالذي معينه عند المصنف واما الثاني فلا انه
اذا كان الموصوف مثل الحج والفرج فجعل الذي تخفيف الذين مما لا يقوله عاقل ملتبس من كلف في
جمع الجنس واجرى افراد الضمير من غير حاجة اصلاً وقد دفع الاول ما ذكره المصنف من الفرق بين
الذين والعاين حيث يجوز اقامة الذي مقام الذين دون القيام مقام العاين وليس لشي
لان ذلك في انه يجوز حذف علامة الجمع في الذين ولا يجوز في العاين ولا في انه لا يجوز افراد القيام
واعتبار جهة المفرد بغير نظر الى ان اللام في صورة المفرد وان كان في معنى الجمع واجاب صلي
انه لا بد من فرق بين الفعل والصفة اذا وصل بهما موصول في صورة المفرد مع انه تخفيف
الجمع وبمعناه حيث جاز افراد الضمير في الفعل ولم يحز في الصفة وما ذكره المصنف
بيان انه يجوز وضع الذي موضع الذين كحذف العلامة ولا يجوز وضع القيام موضع العاين
حذف العلامة وذلك من جهة احد منسباً في جانب ذي العلامة وانه يحق التخفيف
لشدة الاحتياج اليه وكثرة استعماله وكونه طويل الذيل بصلته ولا كذلك الصفة وانما
في جانب العلامة وموان اليا والنون في الذين ليست في قوة الدلالة على معنى الجمعية
بمثلة اليا والنون في الجمع حتى يمتنع حذوها بدليل ان الواحد والجمع سواء كان في
شائر الموصولات كمن فافلونا فتمت من السواء ويمكن اجاب بان اللام وان كان
اسماً موصولاً كالذي لكنه في صورة حرف التعريف حتى ذهب المازني الى انه حرف
اجريت مجراه في وجوب مطابقة الصفة بعده للموصوف به وكذلك الذي لجاز افراد
الضمير في صلته نظر الى طام اللفظ ولا حجة بجور عطفنا على القيام اي ولم يحز
وضع نحو القيام من الصفات موضع صفة الجمع من تلك الصفة وقوله وكذا عطفنا على كونه
وذلك عادة اللام لزيادة اشتغال واحكامها بخلاف كونه مستقلاً بصلته وحسنه

والذي هو عالم الجاهل بالواحد

بجواز حذف الواو في قوله

هنا

خبر ان والتعريف ان الذي لما استحق التخفيف في هذا النوع من التخفيف في صيغة جمع ولم يحز في جمع
الصفات ويجوز ان يكون المراد بالذي في قوله ان الذي هذا القسم من الموصولات مفردا كان او غيره
نمكوه او مقصوده فعلاً لذكر الدال واللام لكونه والخاص بك حذف ما سوى اللام فقام
كلامه بان يجمع في المنفصل ان اللام في الذي حرف تعريف وان اللام التي بعد من الموصولات
من تلك اللام التي كانت التي الا انها بعد اسمها لا حرفاً لانها بمنزلة الذي لكونه تخفيفاً له قال
في الصحاح الذي اصله ليس فا دخلت عليه الالف واللام ولا يجوز ان نزاعه لتسكو وكثير من التخفيف
بكاله اسم موضوع مفرد به ليعظم قوله الذي وضع فصلة الى وصف المعارف بالنحل بعضهم
على ان الموصول مولدى واللام مزيد لتخفيف اللفظ حتى لا يكون الموصوف الموصوف بكونه توصف
بالنكرة وجعلت لازمة لانها لو ادخلت بآزده رعت افرى لا وسم انها للتعريف ثم الجمهور
على ان اللام التي من الموصولات ليست منقوصة الذي بل اسم موضوع براسه التزم دخوله الاسم
لكونه في صورة حرف التعريف وظاهر اعرابه في ذلك فهو اسم في صورة حرف وصلته فقل في
صورة الاسم وذواتهم بغير التاء قال في الصحاح مررت بشوة ذوات مال ورايت بشوة
ذوات مال وما ذوات مال بحال بغير منها التاء كما تكرر في مسلمات لان اصلها ها لانك لو فقت
عليها في الواحدة لعلت ذاه بالها ولكن لما وصلت بما بعد ما صارت ثاغى بعضهم ان اصل
ذات ذوات كفوا لقولهم في المبتنى ذواتا فحذفت اليين لكثرة الاستعمال وقال الخليل لان
ذو فعل بالكون واللام محذوفة في جميع منصرفات ذواتا في ذوات وذواتا قال في المغرب
ذو يقبض موصوفاً مضاعفاً اليه بخور رجل ذو مال ومؤنثة امرأة ذات مال هذا اصل هذه الكلمة
ثم اقتطعوا عنها مقتضيات اجزائها بحرفي الاسماء المستقلة مع الواو ذات مؤنثة وذات مؤنثة
ويستوي اليها كما هي من غير تغيير علامة التانيث فعلاً للصفات الذاتية واستعملوا باليقيس
والشئ والشارح جوهرياً يبدل بطلق عليه لفظه وبيان اشتقاقه واما التخفيف ان ما
ذكر ذوات او عرصات وان النار التي تحت العلك مل من كذا لك فليس من طبيعة
الصفة وكذا افران النور والصفوة بحرفي واحد او اطلاق الصوة على النور شائع وان كان قد منع
بينهما فرق في بعض الاستعمالات وفي توفقات الحكما حيث يقولون الصوة بالكون للشئ
من ذاته كالشمس والنور من غيره كما للفر كما ان الشعاع يترق يكون للشئ من ذاته كما في
الشمس والبرق من غيره كما في المرأة تم جعل النور صواء لا ياتي في ما سيجي من ان في الضوء
زيادة ضرورة صدق النور على النور الكامل صدق الاعم على الاخص جعل النور مشتقاً
من النار والنار من نار بنور وبها على قضية المناسبة وهي ان الحركة والاضطراب يظهر
في النار او لا وبذلك وفي النور ثابته وبالعوض معنى حركة النور مع انه من الاعراض الاسكال
عليها محال مركبة في النور بعبية حركته واخلافه زوايا وبنات في موافقه بحسب اختلاف
النير واهات منها امام عدي وواجوله معقول به اي جعلته النار مضياً ولا زمامتها
اي ما حوله وما موصولة اي اصاب الاماكن التي حول المستوقد او الى النار وما حوله ظرف
في موضع الصلة وما موصولة عبارة عن الامكنة والموصول مع الصلة معقول فيه وكان هو
قريبه ان النار لا يوجد فيها حوله مستقيد

في

في

قوله

الذي

في الاصل

سكان

داوم

والله اعلم بالصواب

انما رحوه بغيره لاشراق النار نفسها استنادا للفعيل الى السبب فان النار سبب لاشراق النار
المستوفى ومعناه ان اشراق النار في السبب انما يتحقق حيث يكون ذلك السبب في البيت بمعنى اشراق
النار التي يضيئ من الحادث في الهواء البيت وحينئذ انتشار الضوء على المقابلات وبرود على الاخرى
انما لا بد من في لانهما جواز واحد منهما من لفظه مكان محله على الظروف الكائنة بالمكان
ولا كثره في الموصول المعبر عن المكان بل بتفصيل جدا ويجب ان يكون من قبيل غسل الطريق
التفصيل وتبليغه اي ترتيب جوف حول للدوران والاطافة طاف به وطاف واستنطاق
واحد يقول حال الشيء واستحال اي تغير حال عن التمدد انما حال محول الى مكان آخر
وحال الانسان عوارضه التي تتغير عليه واحواله الاسم من حال عليه بدنية كالحول الاسم من جات
اردته والحال بالفتح الجيلة والاستحالة الخروج عن الاستقامة وانما جاز جوده يعني لا بد من
من قريته تجوزه ومن داع رجع اذ المذكور مواصل اما الاول فهو ان الغرض التمثيل بيان حاله واهم غيب
ادنى اضافة واستنطاق بطامر الاسلام واقعون في ظلمة وعقاب سمره وكله لما يعطيني
جوابا والجيلة اعني ذمت الله بنورهم لا يصلح لذلك طامر لما فيها من الموانع المنعقة الى التناول
عن الظاهر فيكون دلالة الاستحالة مضمونا على ما المقصود اي حدثت النار فبقي المستوفى خائبا متغيرا
خائبا متغيرا وخوذا ذلك المصنف ذكر الضمائر بلفظ الجمع نظر الى ان ابقاء النار في القالب
يكون للجماعة واما الثاني فهو ان في الحذف ايجازا وتوصلا لتفصيل اللفظ الى كونه المعنى بالغة في
حال المستوفى من جهة الاشارة الى انه بحث لا يحيط به العبارة وليس المراد محاور المصنف
ان الجواب متضمن وانما الغرض التنبية على خفيه معنى استنطاق الكلام طوله واستداده ففي لفظ اللغة
استطالوا عليه تطاوتوا واستطال الشيء طال وقد استعمل في المفصل في بحث الموصول متعديا حيث
قال ولا استطالتم اياه بصلته بمعنى عده طويلا والمراد الطول بالفتنة الى ان لم يعتبر الحذف والافليس
في هذا الكلام زيادة طول ولا خفاء ان جعل الاستطال في وجه تزييح الحذف اول من جعله في وجه
الاجاز وان جاز ان يذكر في كل منهما امرين وقوله للذال عليه اي على الحذف او الحذف علة لاس
الالباس وكان الحذف عطف على انما جاز لاعلى جاز عند من لم يعرفه باساليب الكلام مع الاعراب
اي البيان والكشف بما هو ابلغ درجات من اللفظ جعيل مصدر بمعنى اللفظ استبان الحذف واذا
كان الحذف المبلغ كانت المبالغة في التشبيه المستلزمة للمبالغة في التشبيه اكثر وكان هذا التمثيل
بالتمثيل الا ان معنى قوله او كصيب الى اخره اوفق لما فيه من المبالغات سيما والاستنباط المذكور
من جهة المعنى اذ كل المعنى في ذلك فيحصل غاية المبالغة والموافقة يكون كلاما متشابها
جوابا للسؤال عن وجه التشبه فان اشتراك حال المبالغة في المعاني الاعني في حال المستوفى
ليس طامر وفي قوله حال المستوفى الذي طبقت ناره اشارة الى ان قوله فلما اضاءت عطف على الجدة
اعني استوفى فيكون التشبيه المستوفى الموصوف مضمون الشرطية اعني لما جاز جوابه قوله او يكون
بدل المعنى ان اومر بشاره المقصود الذي هو بيان حال المنافق وبطله حال المستوفى لانه على اعتبار
اوصاف في جانب المنافق مثل ما اعني في جانب المستوفى لان قوله وتركم في طلمات الى قوله
ثم يرجعون من جملة هذا البيان وقوله وتركم في معنى كان طم نور فال وبنو متحيزين
ومحزون على في قوله على سبيل البيان لانه لا يبيح الا ببيان الاصل والشرع

اطار

ادراج

كاله

والله اعلم بالصواب

وجعل السابق في حكم المطروح وحاصله ان كل ما دل عليه في جانب التشبيه بطريق الحذف والتعويل على
دلالة العقل دل عليه في جانب التشبيه بطريق الذكر والتفصيل قد رجع الضمير في هذا الوجه لما كان
ذمير بنورهم على تقدير كونه جواب لما من جملة احوال المستوفى كونه داخل في الضمير وكان فيه مواضع
من جهة اللفظ والمعنى احتياج الى زيادة بيان في ذلك بخلاف ما اذا كان استيفاء او بدلا واثار هذا
الوجه ان اخاره من كونه جواب لما محذوف لقوة وكون الكلام في مضار الوجه لا فاعني كون ذهبت
بنورهم ثابتا بالتشبيه اليه وان كان اول الوجهين وتوحيد في قوله خصة بالذات لانه اقرب الى
ضمير نورهم والضمير به لكونه في كلام واحد واشبه به من جهة كونهما بارزين وكان ايجاز الى ازاله ما بينهما عن علم
الناس بخلاف غير استوفى فقد اطلق ما الله يشير الى ان الاستناد مجازي لكونه السبب في الريح والمطر
وانه من قبل قد منى بذلك قوله فلان وان من ان التذم للاقدام لقوله فلما اضاءت يشربان
هذا السؤال ايضا على تقدير كون ذمير بنورهم جواب لما فلم وصفت متفرقة على ما ذكرتم الزيادة
فاجاب بانه على طريقة قولهم للباطل صولة ثم يصحل يعني يظهر بغيره وهذا اذ لم يحطهم
وخبر جهم الوجود شوكه في السهل واليزود الطفرة والطاع من طلع الشمس ركضه في عذو
رافعا بصره فوطاع كذا في الناس وفي الصحاح رجل طاع شرف وطعت المرأة مثل تحت في طامح يطع
الى الرجال فهو ابلغ من الاقصاب لما فيه من الاخذ والاستئصال ترك ظلمه لانه اذا انتم من كان لم
يعيد اليه خصوصاً صفة التي التفرقة وقلة الالف فيه كذا في لفظ المصنف فلهذا السماع يشبهه
ما بين فله راسه والمصم وروي يعصم حسن بيانه والمعصم الجوزة الشاه التي اعدت للذبح
ناشئة تناوذا قصبة بالكر اكلمه بمقدم اسنانه المعصم موضع النور من الشاه البيت نص في كونه ترك
بمعنى صبر لان جواز السماع معروفة لا يحتمل الحال بخلاف الاله يجوز ان يكون ترك بمعنى طرح وفي طلمات
ولا بصرون حالين مترادفين او متداخلين والظلمة عدم النور ذلك فيما سبق بطريق جملة
حالية حقيقة وتوضيحا لكون ذمير النور المبلغ من ذمير الضمير ومما سبق بقدره ولما جازي
عدم النور على اطلاقه لكان بين النور والظلمة تقابل الاجاب والسلب الا ان الحكماء يقولون هو عدم
النور عما من شأنه فيبينها تقابل العدم والمملكة وعذب بعض المتكلمين هو عرض بيان في النور فيبينها تقابل
النظام والتسكات مذكورة في موضع قال في الاتساق ومن الجاز ما ظلمك ان يفعل كذا ما منعك
ومن الظلمة لانها لا بد البصر ويمنع من النور وهذا بعيد جدا كان الفعل غير متعدي ناظر الى قوله
من قبل المتروك يعني جعل الفعل متعديا لغير المتعدي كما لا يخفى غير مستند في اصله فيكون
تركهم في طلمات البصرون بمثلة وندرم في طغيانهم معهود لفظا ومعنى ولذا لم يمتدحهم في طغيانهم
يعهود على ما في هذا المقام ثم شبهت حالهم بحال المستوفى اي في اي معنى فضاء اشتراك التشبيه
والمشبه حال المنافقين وحال المستوفى هذا صريح في ان السؤال عن وجه التشبه وان المشبه حال
المنافقين والمشبه به حال المستوفى وقد كور ذلك فيما سبق حيث قال كان قال حاله البهينة
التي ان كمال المستوفى وقد شبهت قصته بقصة المستوفى والحوار ان وجه التشبه هو انهم
المنافقين والمستوفى والمنافقون جميعا وقعوا عقيب مباشرة اسباب المطلوب وملاحظة خيال
المحجوب في الجحيم والنجس والخبث فغير عن الاول بالاضافة وعن الثاني بالظلمة في الضمير ان
الطرف في الاضافة والظلمة هذا المعنى هذا ما قيل ان اريد الاضافة حقيقة لم يشترك فيها

الضمير في قوله على فاعني لما ذكرتم
مع صفته وسمعه فاعني لما ذكرتم
الضمير في قوله على فاعني لما ذكرتم

قوله

قوله

المنافقون او مجازا لم يشترك فيها اتما وبشهادة ما ذكر عطف قوله ونورطوا في حيرة على قوله خطوطه
في مكان ظلمة او تفسيرا الى انه ينبغي في مثل جانب الضوء والتحقيق ان هذا من قبيل ما يتبع في ذكر مكان
وجه الشبهة ما يتبعه كما يقال هذا الكلام كالغسل في الحلاوة قصدا بالحلاوة الى ان هذا الذي هو
مبطل الطبع فكذا المنفرد منها انهم وقعوا بعد لازم الظلمة ثم مثال عن لازم الاضائة في حال المناق
ما هو فان لازم الظلمة واضح كثر فاجاب بانه الاستماع بالكلمة المجردة على استقامتهم من مبالغتهم
عن المحاربة ومن الاحسان اليهم واعطاهم الخطوط من المعاني فكانه قبل حاله كحال المستوفين
انهم غلبت المتعاضد بالاضائة وقبوا في ظلمة التناقض الغضبي الى السخط والغياب السدود وطلعت
الانضاج من المؤمنين بالاطلاع على اسرارهم او ظلمة الطبع الحاصل من زياد الدين الحاصل بسبب العلم
على التناقض وسدوا وجهه بدليل قولهم من علم غيهم لا يرجعون فان هذا من خواص اسرار الطبع والظلمة
ان سوال وجه الشبهة واضائة حال المناقض على تقدير كونهم نورهم جواب لما ذكره على تقدير
استيفاء ما اورد لا يكون بيان الوجه الشبهة وكذا التفسير الاخر مبنى على ذلك لان قوله بمثل الظلمة التي
اشتهر بها مذنب الله بنورهم ونزله اياهم في الظلمات مشروبان ذم الله بنورهم ونزله في ظلمات
من احوال المستوفين وانما ما ذكر من كون ملكهم النار المنطقية والتهويل واعلم ان كلامه في هذا المقام
يصرح باذات بان هذا تشبيه الحال بالحال وتبديرا الى اعتبار التشبيه في المفردات كالتبعية الاستماع
بالاضائة او الطهرى بالنار والمناقض بالمستوفين والاهارة الايمان بالاضائة وانقطاع استماعه
بارطفا التارثم قال بعد تفسير التشبيه الصحيح ان التشبيه من التمثيلات المركبة دون المعرفة ومن التاخرين
في هذا الكتاب من زعم ان قوله في مثل حال المناقض حال المستوفين سؤال عن المشبه دون وجه
التشبيه في اي حال من احوالهم وقع التشبيه حال المستوفين وذلك لان هذا التشبيه ان كان مغفرا
فوجه ظاهر لا يحتاج الى البيان فضلا عن الاستفسار وان كان مركبا فهو ليس باذات المصنف بل وضع
الطبع اى في مطلوبهم بسبب تشابه اسبابهم الغريب مع بقاء الجحيمان والجليل بغير اسباب
كافي للمناقض ومنهم من قال هذا التشبيه ليس مقترنا ولا مركبا وانما يكون كذلك لو كان تشبيها
شيا وليس كذلك بل هو تشبيه شىء من خواص المناقضين شىء من خواص المستوفين وجه الشبهة الاضائة
والظلمة اى كما ان حال المستوفين باضائة وظلمة فكذلك حال المناقضين ووقع الاسم في احديهما
بالحقيقة وفي الاخر مجازا لا يندرج في اشتراك الاسم واقول لا معنى للتشبيه المركب الا ان يبرع البنية
من امور متقدمة فتشبه بغيره افرى كذلك فيقع في كل من الطرفين عدة امور ربما يكون التشبيه
فيما بينهما ظاهرا لكن لا ينفك الله بل الى الجهة الحاصلة من المجموع كما في قوله وكان اجرام النجوم لو امتعا
درزخن على سباط اذرق ويكون التشبيه مركبا الا اننى ان المصنف يقول تشبه حال اليهود بحال
الجار وحال الدنيا بحال الماء وانما حديث كون وجه الشبهة وسواس الاضائة والظلمة على الوجه
الذي ذكر فلا يندفع على الحكاية لعلنا البيان ومن لا يريدون على النسخ والعلل كانت حواسهم
شروع في تشبيه قوله تعالى هم كرمي وهذه من احوال المناقضين خاصة دون المستوفين اجاب عن
الله بنورهم جواب لما اورد بمثل وسوق كلامه يشترط ان الناطقة من جملة اجواس وكانه تغليب للافة
ايقال ان الزرع على عالم ليس عليه اى اصابته انه هو موقف النبي بالجمع بينه والمراد بها
القوى التي ربت على المشاعر واللات الشديدة في سائر عيولها المشاعر والمشاغرة واد نوالها يستعمل

فصل في هذا التفسير خاصة وقيل ان هذا الكلام لا يصح بان يذكر الدار في هذا الفصل العظيم والتهويل

واضعوا اليه وعزى اسم بغير تحقيق معنى الاموال والعقود والاعراض وموافيل صفه واسم فعل
تفصيل ما فيه واعلمه وجده اسم واعلمه كيف طريقته يعني قد وقعت منك اشارة الى
ان من هذا الكلام على التشبيه فمن اى اسلوب هو في علم البيان فاجاب بانه من اسلوب
عمل التشبيه على المشبه بحدف اداة التشبيه ووجهه ثم ذكر انهما اخذ المحققين بتمثيلها بليغ
نظائر الظاهر جمل المشبه الاستيعادة والاستيعادة انما يطلق حيث تطوى ذكر المشبه
بالكناية بان لا يكون مذكورا ولا في حكم المذكور ويجوز ان اسديزم ويكون الكلام طواعنه صاحبها
لان راد باسم المشبه به معناه الحقيقي كالسبع والجازي كالرجل النجاع لولا القرينة الحالانية
او المعالانية الدالة على ان المراد هو معنى الجازي ويكون الكلام على تقدير عدم القرينة صالحا لاجازة
المعنى المجازي محل نظر ويمكن الجواب بانه مبنى على دخول الشبهة في جنس التشبيه حتى كانه من قوله
يصلح لفظه كما يصلح لافراد الحقيقة واشترط ان القرينة انما هي صورة الالة المعنى الحقيقي وقد
يقال المراد الصلح في الجملة بان نصف القرينة ورد بانه مع القرينة يصلح للجنس ايضا بان يشترك
القرينة فلا حاجة الى اشتراط نفس القرينة فان تمثيل ما ذكره انما يصح في الاستيعادة النسخة دون
المكثبة كاطفا المشبه فان المستعار له هو المشبه وقد ذكرت قلت ستطلع في قوله تعالى
ننقضون عهد الله من غير الحسنة لافراد الكناية ان ذكر المشبه ممتدا ذكر المشبه ممتدا ذكر المشبه
بطريق الكناية اذ المعنى في الكناية هو المعنى عنه لا المعنى به فالمستعار لفظ الشبه ومنهم من يقف
على مذهبه فاجاب بان الكلام انما هو على تقدير ذكر المشبه به والاستيعادة ح لا يكون الاشارة
ولا بد منها من طي ذكر المشبه وقد جات الاستيعادة لما كان هذا الكلام قبل بيان ان
ما في الآية استيعادة بحري من التشبيه ضرورة وربما لا ينكسر فاقبل الاستيعادة في الصفا
والاقوال بغيره ومن كما يحوي فيهما بحري في الجوف فلم اقتصر عليهما دونهما قلت لانها
لا بحري فيها هذه الطريقة اعني التبريح بالمشبه والمشتبه به مذكورا لفظ الجوف ومعنى الاسلام
كشف وقوى بمنزلة جسم له كناية ومعنى ايضا الحق فهو بمنزلة الشمس سائل السلاج
من شوك السلاج ومن بمنزلة ابن سرجه السلاج والاصل شاك فقد حذف العين فيقال
سائل السلاج بعض الكاف وقد قلبت الموضع اللام وعمل فيقال سائل السلاج بعض الكاف
ومقدف بمنزلة الام كانه قد فذف بالهم وقيل هو في في الوقائع والجحروب كمنه اللد جمع ليدوه ومنه
السلاج على رقبته لم تقلم تنقطع يعني لا يبره ضعف من قولهم فلان مقنوم الظواي ضعيف ومنه
اى من اجل ان الاستيعادة مبنية على طي ذكر المشبه وترى المتعلقين اى الذين ياتون بالعلقين هو
الامر العجيب يتناسون التشبيه لان المذكور له مودر الطرفين فاذا طوى احداهما ياتي الحكم
تناسبه وقد يتناسا مع التبريح بالطرفين كما في قوله من الشمس سكنها في السماء فقولوا
عزاجيد فلن تستطيع اليها الصعود ولن تستطيع اليك الصعود لا فتمت تمام الصعود نفسه
منبها على الفروع المستعار في البيت الذي قبله ومما زال يفرغ تلك الغيل مع البهم مرتدا بالقاء
وكذا في بيت المصنف والبيت مستعاران للرجل الجواد والرجل النجاع ووضعهما بالمسبيل
الى المسبيل المسبيل اى الى السبيل تسمى التشبيه وكذا النسخ عن ان يظن ان في مرأله اى ثوبه
عزاجيد وقد يتوهم من ذكر المشبه بالضم الجواد في مرأله ان البيت من قبيل التشبيه دون

انما قيل ان كل لفظ على المعنى
انما قيل ان كل لفظ على المعنى
انما قيل ان كل لفظ على المعنى

وهو مدرك بطريق الكناية
وهو مدرك بطريق الكناية
وهو مدرك بطريق الكناية

بكرة باسم
بكرة باسم
بكرة باسم

استعار لفظ التشبيه على
استعار لفظ التشبيه على
استعار لفظ التشبيه على

من السماء دلالة على انه مطبق لا ينحصر سماء دون سماء وفيه ان السحاب من السماء للاتفاق على انه
من السماء او البحر من غير قول احد بان البعض من هذا وبعض من ذلك على الاتفاق على الاتفاق
على جواز ذلك بخلاف ما اذا لم يمتد كما اذا قلت ابتداء فيه ظلمات فانه يختلف فيه نسبته
مرفوعا بالنظر بل بالابتداء من ارتفاعا ويعني ان الرعد من الارتفاع كما ان البرق من
الارتفاع ولو قال من الرعدة لكان انتب الاله لاسالي بحيل الجرد من المزد كالوجه من المواضع
الى الحاق الاخرى بالاخر في المعنى الذي يتناسب اللفظان فيه فاذا كان جواب امنا
ومطلبا محتملا بدله من مضمونه حال من ظلمات لما في امنا من معنى النمل وظلمة فاعلم مضمونه كما يقول
جاني زيد راكب غلامه وانما لم يقل فظلمة محتملة ونظمت وظلمة الليل لان ظلمة الليل ليست في السحاب
بل بالعكس فاشارة الى انها مبنيتهما باعتبار الظاهر اليهما يحصل في السحاب على استعارة كلمة
في التلبس الذي يشبه الكل وكذا في المطر حيث قال مع الظلمة الليل والوضوح انما كانت
ظلمات في الصيب على ما هو اقل الجمع وظلمة الليل مستفادة من قوله تعالى كلما اضاء لهم مشوا فيه
الاية كيف يكون المطر في الاريد بالصيب المطر فامعنى ظرئته للرعد والبرق ونما
ليسا في المطر بل في السحاب فاجاب بانها لما كانا في على المطر والموضع الذي ينصب منه
المطر وهو السحاب جعلا كانهما في بطريق استعارة كلمة في التلبس المحض من التلبس
الظرفية الحقيقية كقولنا فلان في البلد تشبها للكون في بعض اجزائه بالكون فيه فلهذا لا باعتبار
كون المراد من البلد جوده الذي فيه فلان ومنهم من ذهب الى هذا وزعم ان الاعلى والمصب جزء
من المطر وليس بذلك ومنهم من جعله من اطلاق احد المجاورين على الاخر كما قالوا ان الاعلى المصب
سحاب والتمثيل بقوله فلان في البلد المطر والتلبس المجاورة وردانه يكون المعنى وان في السحاب
رعدا وبرقا فلما في المطر على ما هو المطلق فان قيل يكون المراد بالصيب المطر ويصير السحاب
المجاور له على طريق التميز فقلت افلا يكون ظلمة النكاف وظلمة اضلال النمام الا ان يتغير وفيه
رعد وبرق وبراد بالبرق الاول المطر وبالشباب السحاب الملائق ونشأ هذه التفسيرات
التي هي عن اعتبار التميز في كلمة في فان قلت الظلمة والرعد والصوب والبرق اي النار واللعان
كلها اعراض واليعوض لا يمكن في المكان الاسود توسع من غير فرق بين المطر والسحاب وبين الظلمة
والرعد غاية ما في الباب ان وجه التلبس يكون في البعض اوضح كالرعد بالنسبة الى السحاب
قلت معنى الظرفية التي تبعد ما كلمة في اعم من ان يكون على وجه التمكن في المكان كالجسم في الجدار
او على وجه التحول في المحل كاليعوض في الموضوع او على وجه الاختصاص بالزمان كالضرب في وقت
كذا فظلمة السحمة والتطيق جازلة في السحاب حقيقة بخلاف ظلمة الليل وكذا فليكن الجسم الذي
يقوم به صوت الرعد وبرق البرق جازلا في حقيقة السحاب لاني المطر من ثمنها اجتمع الى
التأويل وما هو منه اي ما فلان في شي من البلد الا في غير شيفله من فلان ما عارض
العارض السحاب يعترض في الاقنى ولطف المرأة فظلمة الحنف واستلث به والبرق وهو
والاجتيال ترشحا يعني نفس العيون المسموع والنازلة الميرة جيلهما من
الاجيال بالنسبة احسن طباقا لقوله العيان والارغام مصدر اعدت السماء صارت ذات
رعد وكذا الابرار لاصدر اعدت العيون وابرقا اصابعهم رعد وبرق سمون البيت من مودة الحبان

من السحاب
الذي هو
الذي هو
الذي هو

من السحاب
الذي هو
الذي هو
الذي هو

اولها استأثرت رسم الدار امثال وفيها اولها جرد حول قواهم وقواهم جارية الكرم المنفل برودي
هتو دمشق والبرص نه عشبت منه والصفيق النعل من انا الى انا للصفيق الرجيق صفوة الجرد
فلم يتراب الخالص الذي لا غش فيه وفي الاساس مسكر رص لا غش فيه خشب رص لا شوب فيه
السلس السلس الاعداد ونقدية ورد يعلى مع ذكر المعقول على النضمين من النزول كانه قال
ورد الرقص طاز لا عليهم صفاهم والا فاستعمال ورد الماء وورد او وورد البلد وورد للبلد
عليه الكتاب وصل اليه والباقي امارحق للمصاحبة والف للثابت فذكر الضمير في صفق ليعود
الى المضاف المحذوف اي برودي كجج الضمير في ادم فاليون ولوروعى حال اللفظ في مقام
المضاف لانت مبرنا وافردته فكيف حالهم مع مثل ذلك الرعد فاعلم ان السحاب من
الصواعق باق كونه الكلام جوابا للسؤال عن حالهم مع الرعد قلت الصاعقة قصبة رعد
اي شدة صوته بتزل معينا نقطة من ياد فكانه قيل يحيلون اصابعهم في اذانهم من اجل شدة صوته
الرعد والصاعق شدة من النار معها من العجبة من شهوة اللبس حتى لا يبصر عنه اي من اهلها
يعني انها الباعث وذلك ان من منها يغنيها الام في المعقول له فقد يكون غاية لغرض
حصوله وقد يكون باعثا ليقدم وجوده ثم طفت عطفا على سقطت وفيه بيان الحوة باوراق
النصف كونه الجود بالانقضاء على النصف انت املكته وخرموسه ضعفا اي مغيضا عليه
لمنه الميت قوله سواني التصرف في الاشفاق منه والثناء عليه انه نقي على كل منها كونه
ويشيق وان لم نسا وبابا عد لصنعه على اسبه وجميع راسه ضربه ببسطة لغة وصفت ذلك صاغ
والصنعة بكلمة الجود يقال رجل يحكم الميم اذا كان من عادته ان يحكم بكلامه ويكون الصاعقة صفة
للصنعة والزرعد او صعد له انما هو صفت الاصل والافوا من ما ذكر وعلى كل تقدير لا شدة ورد
في جميعا على صواعق واعقور عوراء الكرم اذخاره واعرض عن شتم اللين كزما اعقور عوراء
الكلمة القتيحة اذخاره مفعول له موقوف على الاضافة كجذ الموت ميقا قب صفة عرض
اي موعرض مقابل الحيوة معاقب لها نسكا بقوله تعالى خلق الموت والحياة واجيب
بان المعنى قدور ولو سلم بالمعنى خلق بجمع الحيوة وجمع الموت فلو سلم فاعدام الملكات
مخلوقة لما لها من شبهة التحيى واجاط الله بالكافرين بحا تشبها بحال قدرته الكاملة
التي لا يتوكلها المقدور الله الا باحاطة المحيط بالحياط بحيث لا يكون الاستعارة بعبارة جارية
في الاحاطة وهذا لا يتأني كونهما تشبها لما في الطرفين من اعتبار التركيب وانما كونهما
متمثلا للمعنى تشبها حاله تعالى مع الكفار بحال المحيط مع الحياط بحيث يكون المفردات على
حقيقتها كما في اراك مقدم رجلا ونور فاعزى فيمنه نظر ومنه الحلة اعراض من
ان لنا واوعتراضية لا عاطفة ولا جالبية وان الاعراض قد يكون في آخر الكلام كقوله تعالى
ثم اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون وذلك لان كلام العجل التلث اخص بحيلون وكذا
وكلاما استحقاق من الاول ورعد الاقرين وبرق فيكون والله محيط بالكافرين
في آخر الكلام والتكلم في الاعراض السية على ان الحذر من الموت لا يبعد وفي وضع الظاهر
اعني الكافرين موضع المضمر عليه على ان ذوي الصيب لغوة يحتمون الشدة ليكون المبلغ
تمامي قوله تعالى لمثل ربح فيها صرا صابت حوت قوم ظلموا انفسهم وقيل هذا الاعراض من كلمة

برودي

قوله

عليه

منه

منه

الذي

الى قوله يعني قد ذكرنا ان الخطاب لفرق المكلفين بلغنا على انه مخض عن كنهه واعتض بان سورة
المعزة مدنية صلو فكيف يكون هذه الآية مكتبة ولو سلم مكتبة لا يوجب اختصار الخطاب على
مشركي مكة ان كونها مدنية لا يوجب اختصارها لغير مدنية والحواس ان مدلول ما قبل
ان كل حكم وخطاب يفرق فيه ما بينها الناس فهو كل سورة نزلت الآية بمكة او بالمدينة وبه يتم ما ذكر
صوت خبر آخر او يدل على تنقيحها بالصوت بعد التفسير بحرف اشارة الى ان هذا الخط كان
مصدرا بطبع هذا التوجه ثم وضع وكذا الكلام في بعض اسماء الافعال والبشافي لانه وعن صفة متصف
يقال هتفوت اي صاح به وموافق حال واسمع به عطف عليه بقدر القول يعني انه ليس
ببعيد ولا غير عالم ولا بعيد النداء بغيرين لثبانه وفي الصحاح استقصه عده متفقا واستبقه عده بعيدا
ومضما اي كسر ان يقول للاقتصار والاستبعاد ومع فوطتها لك حال من بعض الضمائر العائدة الى الذي
يعني ان المنفرد الى الله تعالى يستعمل في دعائه الخوف الموضوع لنداء البعيد اشارة الى بعد الموصي
بين المدعو والداي على استجابة دعائه والاستماع لندائه كالاغناء التام بشأن الخطاب بهما
ولانه يورث بزيادة اجتهاد في طلب الاقبال والاذن للانهما وهذا المعنى لم يكن كنهه المعاني
السابقة بل ربما لا يحسن الا في نداء الباري تعالى فلذا لم يعد في انشائها بل في جواب سؤال على حدة
واي وصلته وذلك لانهم استعملوا اجتماع التي التثنية فحازوا ان يصفوا لبيها باسمهم
يحتاج الى ما يزيل ابهامه نصير المتبادر في متغير المايتية معلوم الذات فوجدوا ذلك الاسم اما اذا قطع عن
الاضافة واسم الاشارة حيث وضعها به من شرط ازالة ابهامها الا ان اسم الاشارة قد يراد
ابهامه بالاشارة احسنة فلا يحتاج الى الوصف بخلاف اي فكان ادخل في الابهام فلذا اجازنا هذا
ولم نجري اي بل نرم ان يرد فيه ما يزيل ابهامه وذلك اسم الخمس لانه الدال على تعيين المايتية ويجري
بحواه الذي وصفه ومجوعه وموشها وقد جرى مجراه اسم الاشارة الموصوف بذي اللام نحو يا ايها
الرجل وقوله صبح ان يتضح المقصود بالنداء تنبيه على ان ذلك الاسم المزيل للابهام هو المقصود بالنداء
وهذا الترم رغبة وقوله الا ان يا اشارة الى ان وصفه لازم بخلاف ما يروى من قوله مكافئة
اي مكانة حرف النداء وذلك لان النداء والنداء في واحد وقوله وقوعها عطف على مقاصد
ومنه من التايد الشافية للاولى المقاصد والمكانة يعني ان الاسم ليس بخلق عن مضاف اليه او تنوين
قائم مقامه نحو يا مدعو او يا مسكوكا وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين انما يصح بدلالة من فاعله
غير مبهمة مثل نفعنا بعضهم فوق بعض والقصد منها الابهام وكله التنبيه يناسب النداء فجعلت
عوضا عن المضاف اليه ما لم يكن في غيره في موضع المصدر ومما ترصو له او موصوفة اي
الكثرة التي لم يكن واكثره لم يكن في غيره فالاسناد مجازي ويحتمل ان يكون بدلالة الطريقة اي الطريقة
التي لم يكن فالاسناد حقيق ولا وجه لعلها مصدرية لان كل ما نادى بتبليغ لما على استغفال
اي انما يكون النداء تلك الكثرة المعطلة بالاستغفال لمناسبة مقتضى الحال وقوله له اي لاجله وقوله
انور خزان فلو اني فعلت البيت لابي تمام وقبله نعمة الله فيك لا اسأل الله اليها في سوي
ان نذوما وقوله كنت كمن يسأل على حذيف المضاف اليه كاسيل من سائل لمن ظاهرة تنبيه
السائل للسئول والاضطرارة لاجابة الى ذلك لانه تمثيل كقولك وما الناس الا كالذباب والذباب
واما الكفار فمن توجه الخطاب الى الكفار خاصة ولا يشارك المؤمنين في حاصل السؤال

عند صدق النداء كالحج
الارض
في الظاهر وكذا لبيم والاحسن ذلك الخلف الذي يزيل الابهام ويبين الظاهر
ان ما ذكرته

فلكونها
وفيها
ثبت

هذا الخطاب لا يجوز ان يتوجه الى المؤمنين والكافرين جميعا ولا الى الكفار خاصة لان المؤمنين
لا يتصور احرام بالعبادة لكونه طلبا للحاصل والكافرين لم يتبع منهم العبادة لانفسا طلبا
فيكون طلبا للتمتع والمراد بالعبادة الخواص التي عليها المؤمنون سيما بتعبه المعيرة
التي ليس بان الطاعات من جملة الايمان لا يقال المؤمن غير ملتزم بجميع العبادات
يصح منه العبادة في الجملة ولا في خاصة واحدة بل يصح طلب عبادة بالخصوص كصلوة الظهر
مثلا لم يصلها والحواس انه يصح طلب العبادة من المؤمنين لبعض زيادتها والتوجه
اليها بالكلية والثبات عليها ومن الكافرين بعض يحصل شرايطها الايمان بها على
ما تقرر عندهم من الامر بالشئ امرها بالعبادة فان قيل هذا جيد لكن قوله على مشركي مكة كانوا
يعرفون الله تعالى ويعترفون به بان هذا المعنى لان هذا القدر من الشرط كان حاصلا لهم
فليجوز اليه تمام الشرط وهو التذوق والافراز بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم ليعبدوا الله تعالى فان قيل
يجوز ان يكون يريد بالعبادة اعم من فعل القلب كالايان ومن افعال الجوارح كالطاعات
قلنا في كل من السؤال والحواس ما لا يلائم هذا المعنى وموقوله واما الكفار الى اخره
واما عبادة الكفار الى قوة منا ولا شئنا يعني ان لبطع عبادة حقيقة في طلب العبادة فغنى طلب
ازديادها اما ان يكون حقيقة فيلزم استعمال المشترك في معنيين او مجازا فيلزم الجمع بين
احقيقته والمجاز والحواس ان ازدياد العبادة من افراد العبادة واستعمال اللفظ في
افراد معناه لا يكون استعمالا في معنيين وحاصله ان معنى عبادة واطلب العبادة في
المستقبل سواء كانت ابتداء عبادة كما في حق الكفار او عبادة بعد عبادة كما في حق
المؤمنين وليس منها اشتراك والمجاز كما تقول لك كن والمتحرك نحو كاطلبا للحركة منها
الا انها من الساكن ابتداء الحركة ومن المتحرك ازديادها واستمرارها لان الحركة بعد السكون
حدوث بعد الحركة دوام وكل ما المراد به لا خفا في قولنا للعباد عظموا اسديكم امرهم
بتعظيم من يعتقدون انه سيدهم فقوله يا ايها الناس ان كان خطابا لجميع الفرق فالمراد بركم
مو الله تعالى لانه المنفرد على ربوبية فيما بينهم فيكون الذي خلقكم صفة ما دونه وان كان خطابا
للمشركين فيحتمل ان يكون مو الله تعالى ويكون الصفة ما دونه لانهم يعتقدون انه رب الارباب
وان الهمم بعبادة غيره تعالى وان يكون المراد ما لكم والحكم ونحو ذلك مما يصدق على الله
الحق وعلى الحق الباطل فيكون الصفة محضه الا ان اطلاق الرب على غير الله تعالى
كان شائعا متعارفا فيما بينهم حتى ان السجدة لما قالوا انما رب العالمين فبقوا الاضافا
بقولهم رب موسى ومارون والخصيص والتوضيح هو الاصل في الصفة فهذا كان هذا الوجه
اوضح واوضح اتم الموصول الثاني من الاول وصلته تاكيدا لبعيد التاكيد للفظي الا
بإعادة اللفظ الاول ومع ذلك قد صرحوا بامتناعه قبل الصلة وان اراد التاكيد من جهة
المعنى عاد المحذور واجتنب الى بيان وجه اجتماع الموصولين الا انهم لم يذموا في مثل
قول الشاعر قصيدة امثال كعصف ما كزل الا ان الكاف تاكيد بل مزيدة فالاولى ان يقال
منه ان كلمة من مزيدة على ما ترمز ميب الكسائي او موصولة او موصوفة واقعة موضع خبر متبدا
محذوف والجملة صلة الذين اي الذين هم من قبلكم واما ما قبل من المص من ان الموصول

اعمال م
كما قال المصنف
الكل من هذا
في الجملة
الام
من المنة والافوار لا يمكن
لصحة العبادات من الصلوة
والصوم ونحوها فليس كغيره
اراد ان هذا القدر
اعبدوا

لذلك فان قيل عند احتياجنا لا يصح تغيير ما معنى الارادة لا نختار انما وقع المراد بالانجيل عند
من ينفع قيل الله بالعرض مما يصنعون بل قيل الواقعة في كلام الله تعالى عند امتناع عملها على
نزع العباد قلنا بطلانها للطلب هو لا يستلزم وقوع المطلوب على ما تقدم في الكلام لان الطلب
غير الارادة على ان منع الفعل بالعرض العائد الى العباد بعيدا جدا عما افقده لئلا من النصوص
ومعناه ان يقول لعبدك والتمثيل ان جزا الاثقال اصعب من حمل فريضة الكتب كما ان تقوي من
نفس العبادة والاخذ لا ينق الا صعب الغيب على فعل الاستهيل واعون على تحصيله من الاخذ
لنفس ذلك الشيء فانه ربما يشق عليه خلاف ما اذا اخذه فلا يصعب فالصعب سهل عند العمل الا يصعب
اجبا قادرا من المخلوق للانقاء لا يكون لاجبا قادرا ومن كون ظنهم كذلك ساقية اصول
الينم ان شئنا لا يكون نعمة في حقهم الا بعد ذلك ووجه حصر السببية فيه ان التمكن من
الفعل لا يكون الا به وان كان للفعل اسباب اقوى وشروط وقوله ما سواه اي ميثاء منصوب
عطف على خلق السماء لكن من قبيل عطفها ببناء وما باردا الى لم اذكر ما سواه لاقدم منها الى من المظلة
ومن السماء عليها اي على المظلة ومن الارض وبعدة الى لطلبه حتى عرفت تلازم الشكواي بالشك الملائم
فعيا على الانداء يعني انه جبر مبتدأ محذوف على ما شئت ان الرفع على المدح وقد سبق جمعة
في الذين يؤمنون بالغيب بل كما في من الطين واللبس والشعر وغير ذلك او العية مثل تخم
والخشب من الصوق والوبر والطراف من الاذن ما معنى اخراج الثمرات بالماء يعني ان السابغ استعمال
الماء السببية فيما يرجع الى الناعل ومن فيما يرجع الى الماء فاجاب بان مصب
الغرض منها هو حال الماء لان الكلام فيه فالمعنى على افادة جعله في الارزاق والثرات لا على افادة ان
جعل الثمرات كان سببية مدرجا حال من فاعل انشاء الاشياء وحكما انهم لا يكونون غير مفعول
يحدث ومن في الثمرات للتبعية اما او لا فلهذا افقده للآيات الواردة في هذا المعنى لقوله تعالى
فاخرجنا من كل الثمرات اذ ارجع للبيان لانه لا ذكر لشيء منهم بخلاف البيان ولان الجمع لسحاب
يقال صبوق الى بلد مبتدأ ليس كل الثمرات بل بعضها ولاضافا في انه اذا كان الخرج ليجار يقال بعض الثمرات
منخرج الماء المثل الذي لا يكون الا من سحاب صبوق الى بلد مبتدأ بطر الاول وكقوله تعالى فاخرجنا
ثمرات فان التكريرا في جمع الفعلة بعد البعضية على ما هو الظاهر ولما تأنيبا فلهذا التناق في السببية
اعني ماء ورزقا فان الخرج ببعض الماء لاجل بعض الرزق لا كله والخرج بماء السماء ببعض
الثمرات لا كلها والمفعول من الثمرات بعض الارزاق لا كلها اذ رت ماء في السماء لم يتولد بعد و
ثمرة لم يخرج ورت رزق ليس من الثمر ولا يخفى ان هذا التفسير لا ينافي ما ذكر في سورة الزمر
ان جميع مياه الارض من السماء واذا كان من التبعية كان من الثمرات مفعولا به اي بعض الثمرات
وحقيقة شئنا من الثمرات لان من رزق لا اسم وكان رزقا مستوعلا في معناه المصدر في واقع
موقع المفعول له ولكم مفعول رزقا على انه يعني الرزق مفعولا به لاجل وكلمة فعله
ومن الثمرات حال منه اي اخرج موزونا من الثمرات مع لا يكون الثمرات على الاستغراق بل المراد علم
الكثرة منها على ما اشار اليه في السؤال بانه لم اوثر الثمرات جمع فلهذا على الفرد الثمار واجاب
بان الثمرات جمع الثمرة التي في معنى الكثرة لا الوحدة وهي واقعة موقوع جمع الكثرة كما في قوله تعالى لم تزلوا
من جنات لانكم للتكرير كما يقع جمع الكثرة موقوع جمع الفعلة مثل ثلثه فلهذا فان ميز الثلاثة لا يكون لاجل

اصح

سببا

المراد

الحصول

من الثمرات والامر بالمعروف والنهي عن المنكر

قلنا هذا ونحن ان جمع الصحيح انما يكون للعلم اذ الم يعرف باللام وكلما الجديرة فصيحة المعروفة التي
مطلعا بكونت شدة عدوة يمينه وعدت عدو معارف لم يدع وكل قصده هي كلمات متلاحقة ومعنى
ينع اخرج غاية الخرج فلا يمنع بعد ذلك فهو حكم ومعنى لم يدع لم يكت ولم يفت واسم الشاخر
الحجارة فصرفوها تقطعا ومدحا بم يتعلق فلا يجعلوا اي باي شئ يرتبط من مضمون بيان
سبق على اي معنى يرتب وفي الجواب وجوه الاول ان يتعلق باعبد واعلى معنى انتم ما مود
بعبادة ربكم وموثنق منكم العبادة فلا تتركوا به ليكون عبادةكم على صل واناس فان جعل العبادة
واناسها من التوحيد وهذا الوجه الاول من جعله عطف على الامر لان الانسب مع موالوا كما في قوله تعالى
اعبدوا الله ولا تشركوا واما جعله نفيًا منصوبا باضمار ان كما في زرني فاكرك فلا يشوبه كماله صنف
بل نياياه لان تقدير اصاله التوحيد للعبادة باي كونه العبادة سببا له على ما هو شرط انصاف
المضارع بعد الاشياء التثنية الثاني ان يتعلق بل قيل فينصب باضمار ان على تشبيه لعل يثبت
والمعنى ظنكم في صورة من يرتب منه القوي اي الخوف من العقاب ليكون ذلك سببا للعلم بانه الحكم
فقوله لكي تنفوا ما سبق من استعارة لعل ويجا فوا عطف تفسير الثالث ان يتعلق بالذي جعل
اذا كان جبر مبتدأ محذوف على ان يكون نبيًا مرسيا على مضمون الجملة اي موال الذي نصب لاوله
التوحيد فلا تشركوا ولا يستقيم على تقدير كونه نبيًا بتدبير اعني اذ ليس لثقلنا اذ انبت اعني انفس
الذي جعل فلا تشركوا اعني بعدد اياه ولا على تقدير كونه وصفا وموظا ومنهم من ياتي بهذا على تقدير
الرفع على المدح ايضا لانه في معنى النصب وما ولد في كونه من تيمنه اعبدا وابل المراد ان يتعلق به
اذا جعل جبر مبتدأ لا على طريق الرفع على المدح وفيه نظر ثم لا يخفى على من ادنى نظر في الكتاب
اذ ليس المراد بتعلقه بالذي جعلكم على تقدير كونه رفعا بالابتداء ان الذي جعل جبر مبتدأ محذوف فلا يجعلوا
على ما قبل مفعول فيه والفاء لنفخ المبتداء نفس الشرط ثم لوجيل هذا وجرا ابعاد لكان شيئا كذا ركب جوا
انما يجعلون جليل منها من داخل المبتداء والخبر والمعنى يجعلون تيمنا دال وسو يصح
نذا من هو ذولي فتولا الى حال من يدعي مضمونا الى ومفسسا والذيد الهند اشبهت
جاءه يشتر انما استعارة مشبهة بتملكه بان جعلوا اي بالاستعارة بانهم جعلوا والذال على
ذلك وقط استعمل في المستقبل مجزا وتناجيا وفي الصحاح وانه اذله وفي الحديث الكيس من دان
نفسه جعل لما بعد الموت وانه جازاه وانه ملكه وانه له اطاعة وفي الاسكس انون نادوا له
وقد بين الملك وملك مدين وهذا المناسب في البيت وتسمم الدم فيصتموا فرتهم فينفر قوافل ان يصطلي
كنية عن علو رتبته اي بالاجال ناره ليضطلي بها لما خرج جوابه عطف وتعليق الطريق لارشاد
الى النظر في الانفس بقوله جعلكم وفي الافاق يدرك خلق السماء والارض وما بينهما وخرجهم ان من اشرك
استادة الى قوله وانتم تعملون وكما بعد عطف طاوله بالكبر وغالبه وعطى على الشيء شتره والاصل عطاء
وضمير عليه لمن انكر والعيادة الى ما الموصولة محذوف اي انتم به بارشادهم متعلقين بارام
مره قدره وذاته جبرية وضيمر حبيبه وجلدية لمجد صل الله عليه وسلم وقد سلك في تقدير انباء النبوة
طريق انباء الوحداية وهو محاذه جمع محزون قوله من اصاب الخرابي هذا المقام من المواقف
المناسبة لاغناء التزول التدبيري واستعمال لفظ التنزيل لان ذلك كان اصداس باب طعنه وبيانهم
في القرآن وقال الذين كفروا لا انزل هذا القرآن جملة واحدة فبيل لهم ان كنتم في ريب مما نزلنا

استعده

المراد

على التدرج منجما منفصلا الى السور والآيات فان سورة من سورة ومحم من محمية فان شئ من ان شئ
القرآن مجله ومحمي بها من عند الله خبر كان ومحا فخر آخر وسكنا حال ومحم ما يدل منه سورة
بعد سورة بيان له على حسب التوازي بالفتح أي قدر ما وكذا الحوادث ان يتساويا ويظهر ما في
الانسان لا لغا له مصدر ومعنى الكفاية وممكنة في معنى الكافي وفي الصبح كل شئ متساوي شيئا
يكون مثله فهو كافي له مع فاحا فالوجود شيئا عطف عليه معنى مدرجا حاسا معني اي بقدر ما ظهر
على وجهه وسويح السنين قال الجوهري عن ابي عمرو ودرج ما سكن في ضرورة الشعر ومكذا وقع في
الفتح وفي كل موضع لا يكون فيه مع حرف الجر وانما حركت معنى كفاك فشيء آخر وتو لا معنى لان لم
تكون لقوله على ما يرى وفي الصبح المثل بالتحريك العودة ومات الشئ عطية وسلم
زيد اي قربه واحضره والسورة الطائفة من القرآن بقدر تفسيره سورة القرآن
والا فالسورة اعم بدليل باستق ان من سور الانجيل سورة الامثال وما سجي ان يبار ما اوحى
الله الى انبيائه سورة مترجمة السور معنى المترجم المساء باسم سورة الفاتحة وسورة البقرة وبه
يقع الاجتزاء عن عدة آيات من سورة كالتحريك والجزء ولا يراد مثل الكبريت لانه مجرد اضافته لا يسميه
وتلقى قوله التي اقلت ثلاث آيات تليها على ان قيل انما اتلف منه السورة ثلاث آيات لا في التوفيق
اذ لا يصدق على شئ من السور انما طائفة مترجمة اقلها ثلاث آيات وفيه ناسل لانها طائفة
من القرآن مجردة محوطة على جملتها اي على انفرادها كالبلد المستور قيل عليه انها لا يكون تسمية
سورة المدنية بمعنى حياطة واجيب بان المراد ان السورة بمعنى الحياطة جعلت بمعنى في السورة وموجودة
كل تربي بالحياطة المحوطة نقلت الى طائفة مخصوصة المحوطة وانما يقال ان ذلك باعتبار اشتغال السور
على اجزائها من الآيات والحيل استعمال البلد على الحلات والشبوت فليس يتغير الكتاب حيث اعتبر
بها الحياطة دون المحوطة بل هو الثاني لا يقال لا يفرق استبدال العيون من العلم والفوائد بالحيل
والآيات وليربط مرات وقد سما بالزاد والزال المهلين رجلا من بني شد قال في الاستاس
منه ارض لا يظن ثمراتها اي كثيرة الثمار محصت ثم استندت البيت وقال اي موجبات لزول
وقد يقال موكنة عن العبد بمعنى ان الغراب لا يصل الى الرها حتى يطار او ان الاشارة لا يصل الى غرابها
حتى يطار مع انه يطير باذن ربه بيان واحد اي واحد والظاهر ان فيه كان ومنه للغراب اي
كان على تقدير الختم ثم الاخذة بقطا لنفسه منه على تقدير الاستمرار على تمام الكتاب من غير ختم
بشئ ثم اخذ في شئ او انما ساطا للآخرة والاخذ منه لكن في عطفه على العطفه وبعث على الدرس
بعض سورة عن ذلك وتبيل الضمان للخم او القراءة بنا وبل ان يقرأ البعد في الاصل بعض
الذي يثبت في السكة مغرب بريد ثم على الحقيقة لان يقال البعد كانت محذوفة الايات تسمى المتباعدة
التي بين السكتين وبين فرسخان السكة الموضع الذي يسكنه المرتبون كذا في الثاني نفس ذلك منه اي خرج
بعض الكربة في الاستاس حذف القرآن اتم قرأه وتطوعا من حذف السكتين الشئ وحذفنا عظم في
اعيننا سبب لاحتى الاشكال بان يورد في كل ما من متباينة فيكون المعاني متباينة والطوا
النظم متجاوبه ويجوز ان يتعلّق بقوله فانوا الضمير للعبد قد اشترطت مسائل تخصيص
وموانم لا يجوز على هذا التقدير ايضا ان يكون الضمير لما نزلنا كما جاز على تقدير كون من مثله سورة
والجواب ان هذا المرجح باعتبار الماء في به والذوق شامدا بان تعلق من مثله بالاقيان يقتضي

لان السورة
سورة من السور
اصلا

الامانة

بيان

المنوع

الوجه

غرابها

قوله

وقطعة

وجود المثل ورجوع الجوال ان يولي منه بشئ ومثل النبي عليه السلام في البشرية والعربية موجود
مثل القرآن في البلاغة والفصاحة وانما اذا كان صفة للشئ فالحج فزعه مولانا بالنبوة
الموصوفة ولا يقتض وجود المثل بل بما يقتضى شفاء حيث تعلق به امر التخرج واصله
ان قولنا انت من مثل الجماعة يتبعض وجود المثل بخلاف قولنا انت من مثل الجماعة
وقد جاب بوجه الاول انما انما تعلق بقاء تعلق للابتداء قطعيا اذ لا يمكن تيسر ولا سبيل
الى البضعية لانه لا معنى لبيان البعض ولا محال لتقدير الباء مع من كيف وقد ذكر المثال به صرحا
ومو السورة واذ كانت من الابتداء يعني كون الضمير للعبد لانه المبتدأ للآيات لا مثل القرآن
وفيه نظر لان المبتدأ الذي يقتض من الابتداء ليس من العاقل حتى يحذف الايتان بالكلام في الكلام
على انك اذا تأملت فالتكلم ليس من الايتان بالكلام منه بل الكلام نفسه بل معناه ان تنصل به
الامر الذي اعتبره امتداد حقيقة او تومما كالنصرة للخروج والقرآن للآيات بسورة منه ومنه ما دفع
ما يقال ان المبتدأ من المبتدأ العاقل او المبادي والقبلي اوجهه ليس بها ولا يتضح شئ من ذلك
فيما نحن فيه على ان كون مثل القرآن مبدأ مبدأ للآيات بالسورة ليس بعد من كون مثل العبد
مبدأ مبدأ للآيات انما اذا كان الضمير لما نزلنا ومن صلا فارتا كان المعنى فانما السورة من مثله
لميضا بسورة فكان مما ذلك المنزل هو المطلوب لا ما له سورة واحدة منه بسورة من هذا
وظاهر ان المقصود خلافه كما عطف به الاي لاخر وفيه نظر لان اضافته المثل الى المنزل لا يقتضي
بعده موصوفه منزلا لا تربي انما اذا جعل صفة سورة لم يكن المعنى سورة من مثل مثل القرآن بل
من كلام وكيف يتوهم ذلك المقصود يحجز عن ان ياتوا من عدا انقسم بكلام مثل القرآن ولو سلم
فما ادعاه من لزوم خلاف المقصود غير من اولاميين الثالث انما اذا كانت صلا فانما كان
المعنى فانما من عند المثل كما يقال يتوهم زيد بكتاب اي من عذره ولا يفتح ايضا من عند مثل القرآن
بخلاف مثل العبد ومنه ايضا يتبين الفساد ولا قصد الى مثل اي ليس المقصد الى ان سالك
مثلا محققا بطلب الايتان بسورة منه كما اذا قيل ليتوا بمثل مثل اي حبيبة وضالعة ويزاد ابو
بل المراد بالممثل ما هو على صفة القرآن كما لا البلاغة او من مو مثل محمد صلى الله عليه وسلم في كونه
عززا مائيا ومو وان كان محققا لكن ليس المقصد مبدأ التشبيه بقول القمعي في محو مبدأ المعنى لاني
كون لفظ المثل مخا او كناية والادغم البعد فحله القمعي على الفرس الادغم وهو الذي في لونه
فيمنه اي سواد وعطف عليه الاشتمال اي الذي خالطه باض فابرز وعنده في موضع الزعد
وروي انه يحيد فقال لان يكون حديد الرضلي من ان يكون بليد الجمل الحديد ايضا على غير اراد
الحجاج بسلامة الترتيب اي ربطا لطراف النظم بعضها ببعض وحصل لكل في قوة
ورد اخوه الى اوله ومنها انما يحسن ترتيب الجزاء على الشرط اذا كان الضمير للمنزل كما الذي نوص
الآيات فيه فقد وانما استفهام جيله للعبد ايضا مذكور في الشرط وان كان ضمنا وانما لو كان
السورة مثلا على هذا التقدير فانما يعلم من سوق الكلام على ما اشار اليه بقوله فمما الى به هذا
الواحد ولا ان هذا التقدير هو الملائم لقوله وادعوا شهداكم من دون الله انما اذا
اقيد دعوة الشهاد لا استطاعوا بهم في المعارضة حقيقة او تمكينا فظاهر ان هذا الملائم امر من
بالآيات مثل القرآن الايتان بسورة من شروا جدي على اي لان الايتان بالسورة بمعاونه

لان السورة
سورة من السور
اصلا

الامانة

بيان

المنوع

الكلام

الكاتب

موضع

لانه

هذا هو الفصل العاشر
في بيان ما لا يخلو من
البيان في قوله تعالى
والمؤمنون يوقنون

ما معنى انشاء الله يعني ان انشاء النار واجب على الاطلاق من غير تشييد بشرط تعليل بل
فما معنى نزوله على الشرط المذكور وقد يقال معناه ان من حق الشرط ان يكون سببا للجزاء ولا يخلو
وليس عدم الايمان بالسورة سببا لانشاء النار ولا ملزوما فكيف وقع جزاء له والواجب ان
انشاء النار كناية عن ترك العباد وموتهم بعد القدرة على الايمان بالسورة ومصلحة ومدة
الكفاية مع انها في نفسها من سبب الباطنة والمبع من التصريح بعد اخر من احكامها الاجاز حيث طويت
ذكر الوسايط اعني قولنا اذ لم يبقوا اقد صبح عندكم صدق واذا صبح كان لزوم العباد وترك الايمان
والايمان سببا لاستحقاق العقاب بالنار فان تركوا ذلك اتقوا النار وليس المراد ان من ترك
واضارا للشرط او جزاء بل ان المعنى على ذلك والى هذا ما مر من قول ابن ابراهيم الكاشي معنى اللفظ
ومعنى معناه وثانيهما هو ان ثبات العباد باقامة النار مقامه بناء على ثباته بقاء النار مناسب
ترك العباد وابرار ترك العباد في سورة انشاء النار في العبارة اختصارا وصيغة مناسبة لترك العباد وبيع
قوله لان انشاء النار لمصلحة وصيغة ترك العباد من حيث انه ابي ترك العباد من شأجه ابي شأجه انشاء النار
اشعار بان هذا غير الملزوم عن اللازم واعتراض بانه ينبغي ان يكون مجازا عن ترك العباد على اختصار
صاحب المنعاج الكاشي اذ مبنا على التفسير باللازم شافيع في كلام المصنف ومبنى الفرق بينهما وبين المجاز
عنده على ارادة المعنى الحقيقي وعدمها على ما ينبغي في قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به الآية وفي قوله
تعالى لا ينظر اليهم يوم القيامة واما التفرقة بان التفسير باللازم عن الملزوم كناية وعلمه مجازا فافان
سي لصاحب المنعاج وقد ورد عليه ما ورد فاصطخر الاحوال ان المجاز كما يكون باطلاق الملزوم على
اللازم في رغبنا العنت اي السبب اللازم له فقد يكون باطلاق اللازم على الملزوم كما في اسطر التماس
نبأنا اي غيبنا ملزوما له الا انه لا يكون الا في اللازم المتساوي فيرجع الى اطلاق الملزوم على اللازم وانت
خير بان هذا مجاز في كناية ايضا اذ اللازم من حيث انه لازم قد يكون اعم ولادالة للاعم على الاخص
سالم بحيل في جد المتأولة ولو بدلالة الحال وفريه المقام وهذا يدفع ما يورد من انه قد يستقل
من الاعم الى الاخص في بعض الاحوال ومعونه القرائن وان الملزوم ايضا قد يكون اعم حيث جوز
صاحب المنعاج كون اللازم اخص بناء على احد اللزوم اعم من الكل والجويزي وقد جاب عن الاعتراض
بان انشاء الفرق بين الكناية والمجاز على الاستعمال من اللازم الى الملزوم وبالعكس انما يكون حيث
لا يكون الملازمة مساوية واما اذا كانت فبنى الفرق على ارادة الحقيقة وعدمها وهي حقيقة لا يورده
مهما متساوية على ما يشهر به كلام المصنف لان الملازمة يكون من الجانبيين ولانه كما اذا وجد السبب
وجد للسبب كذلك اذا وجد السبب وجد السبب وفيه نظر اما اولها انما اشترط اليه من انه لا انفصال
من انعام الابد جلية ساويا ولو بالقرينة واما ثانيا فلان كون الملازمة من الجانبيين لا يقتضي ان
لا يوجد الشيء الذي يصدق عليه التصديق بدون ذلك الشيء الملتصق ولان السببية لا يقتضي ان
لا يوجد ذلك الشيء الذي هو السبب لسبب آخر ومما يجب اليه انه لا يعنون باللزوم في هذا المقام
استناع الانشكال غفلا او عاودة بل يحيلون ما سويتم له النابع والارديف وشو معنى التصديق
والضم لا زما وما سويتم له المستوع والمردوف ملزوما قوله بسمه بالمصدر يعني يجوز ان يكون الوجود
مجازا انما يكون قد به كافي قوله فلان يجوز ان يكون على حقيقة والمجاز في الاسناد
كافي قوله صبح المصباح السبب اي الزين الجيد حيث خيلت حيوة لكونها لا يتحقق الا بالسبب

على الملزوم والواجب
ان يخلو الكتاب عن
السبب الملزوم عن
اللازم

المصور

كلامه

كانها نفس السبب فصيح الاسناد ذكر الشيخ عبد القادر في قولنا فانما هي اقبال وادبار لا مجاز في شيء
من الطرفين وانما المجاز في الاسناد نفسه حيث جعل كانها تجتمعت من الاقبال والادبار ولو قلنا
المراد ذات اقبال وادبار خرجنا الى شيء معقول وكلام عام مردوول ويحتمل هذا النوع من الاسناد
بغير بعض النماطين في هذا المقام في الفرق بين الوهمين فقبل الفرق ان الثاني بعيدا عن الاول
حتى يجوز ان يكون هناك وقودا اخر وقيل الفرق ان الوهم جليل في الاول نفس النام والمجازة
وفي الثاني مغايرتها حاصلها وقوله كان نفس السبب حيوة اي محمول على حيوة وانما قال كذلك
ينبغي ان الحياة وقيل معناه الان النصف وقع في السبب حيث لم يعل بالسبب فكان البيان فيه متوج
المقصود الا ان تلك الآية تزلت بملء اعراض منها بوجه الاول ان سورة النجم مدنية بلاطلا
من غير استثناء شيء من الآيات الثاني ان هذه الآية من جملة ما نزلت فيها يا ايها الناس استغفروا
ان مكى الثالث ان الصفه ايضا يجب ان يكون معلومة الانساب الى الموصوف كالصلة والان كان
جرا ولذا قالوا ان الصفات قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف والحوادث
عن الاول انه يجوز ان يكون تلك الآية من سورة النجم مكتبة وتصرحه بذلك يدل على عدم الوفاق
انه يجوز ان يكون تلك الآية من سورة النجم مكتبة في جميع السورة وعن الثاني ما سبق رواية عن
علمه والجمهور على ان سورة البقرة مدنية وعن الثالث ان المراد ان الكفاية التي علمت تلك الآية التي
خوطب بها المؤمنون القارئون بصفه النار سمع من النبي صلى الله عليه وسلم فغيروا منها نار اموصوة
هذه الصفه فجعلت تلك الجملة صلة في هذه الآية التي خوطب بها الكفار ومن حق الصفه والصلة
ان يكون معلومة للحا طيب لا لكل سميع لا تنفذ الايات على حجة استغفار من جعل
المستد ما هو في موقع الموقوف بلام الجنب مثل المنطوق زيد والكرم التقوى واما انما اعلم مثل السنوي الكرم
فلا خفاء في انك كاش المعنى اي لا غير الكرم بخلاف زيد المنطوق ينبغي ان يكون كصر الزيد على الانطلاق
وقد علمنا لا يخافه الى صفه اخرى كما ذكرنا في الله مؤذم ان المعنى انما الجانبي للحوادث لا غير الجانبي
بخلاف الذي مؤذم فان معناه ان الجانبي للحوادث مؤلا غير والظاهر انه يخلف باختلاف المقامات
وان لا كنه حصر ما يكون فيه عموم وجسدية سواء قدم او اخر مثل زيد الرجل والرجل زيد واذا استويا
فالمعنى المحصور على الجنب مثل الكرم التقوى والسقوي الكرم والعالم المتق والمشتق العالم
وشدة ذلك ما اتي في قوله ما واشتغالها صحح الجوزي وغيره بالقصر في الاتساع في كثر التارة كذا وكذا
ومما ذكره الشارح في النار بالذكوة ومن يابذلي به يقع في النسخ متعبدة بالمد لكن لا يعرض له
ولا التعداد المصدر على ما فهم البعض قوله يدل على ذلك اي على نوعه ان الجنب تكبر ما في الآيات
فانه معلوم ان المتوعد بها انما راجع وقد تكررت ووصفت بصفتين مختلفتين ومثل هذا ينبغي
بالامتنان وان لم يكن قطعيا بناء على احتمال ان يكون للامتياز عن نيران الدنيا او للتحويل ثم وقيل
ان وصف النار التي يملأ بها النار لا يصلحها الا الاشقي الذي كذب وتولى مع ان فيها نار افضلها الفسا
وغير العاين من القوة يدل على التنوع لكان قويا واعزاقا في حشرهم بالحق والمهمل
من الحيرة وفي الاتساع عرف الراقى النزع ومنه الاغواق في القول وغيره ومثلها لغة واخوت
الكاشي ملاما وقيل انها مجازة الكرم اورد ذلك في سورة النجم مثلا عن ابي سفيان
والمراد بالخصيص منها السعيد لا عموم ولا وقود بكل مجازة وانما المراد الجنب قد دل عليه قوله

هذا هو الفصل العاشر

فانه لا يخلو من
على ندوة تعلينا عن العاين
يدل على ان مثل زيد المتكلم

الايتس

على الصحيح والاشبه عند البعض نعم اذا لم يوجد قربة التعبد بنصف الكل او الاقل بالحكمة
 فالمراد منها جميع ما يجب بالنظر الى كل مكلف ويلحق بحاله مختلف باختلاف احوال المكلف من
 الغنى والعسر والسفر والاقامة والصحة والمرض وغير ذلك فوجب الزكوة والنجح على واحد دون
 آخر ويجب على واحد اتمام الصلوة او بنحو الصوم دون آخر فتقوله الصحيح للشيخ صفة
 للاعمال كاشفة عن معنى الصالحات والمواجب جمع موجب موضع الوجوب والاضافة الى التكليف
 للملابسة او المراد مواضع لزوم التكليف قال الزمخشري كان عيني في غروب غيلة
 من التواضع يتقرب بها الى الرب الدلو العظيمة ناقة تنقله من منزله الى منزله مرتين على العمل التواضع
 الابل التي تسقى بها السحق جمع سحق وسو الطويل من الخيل ولا يخفى ما في اشارة الغروب وتيقنها المنفعة
 عن دوام الاشكاب تعاقبها مجيا وذهابا وذكر المدللة التي تخرج الدلو على كمال الصعوبة التي
 تشيل شربها من الماء من جوارب الغروب وتوثرها من النواصب المستندة على هذا الوصف المتقدمة
 عليه وذكر الحجة الملققة الاشجار والخيل المستندة للشيء الطويل منها الصاعدة في
 الهواء من المبالغات وجعل عيني في الغروب دون ان يجعلها عيني كناية لطيفة كان ما يصف
 من الغروب ينصب من العيش على نهج الاسماء الغالبة يعني ان شغل ذلك يكمل الاستغناء
 انما يكون للموجودات المحفزة الانارة كالساعة وانما شبهتها بالنبي والرسول والكتاب
 اشارة الى انها لم يصرف عنها ما لها قد شكر وقد تعرف وقد جمع بها اسماء الاشارة مثل
 تلك الحجة ووجه كونها ان اطلاقها ينصرف الى العيش وان كان المفهوم كلنا وانما غلبه الكتاب
 مع اللام في عرف الاصول على كتاب الله تعالى وفي عرف العربية على كتاب كعبه من قبل الاعلام
 ان المحط ما المكلف قال الامام الرازي القول بالاجباط باطل لان من ان
 بالايان والعمل الصالح استحق الثواب الدائم فاذا كثر بعده استحق العذاب الدائم ولا يجوز وجود
 جميعا ولا اندفاع احدهما بالآخر اذ ليس زوال الباقي نظرا بان الطاري اولى من اندفاع الطاري
 لقيام الباقي وانما لا يجب عقلا ثواب المطنع ولا عذاب العاصي واجب يمنع عدم الاولوية
 فان الطاري اذا وجد انتفع بعدم الوجود ضرورة اختراع الوجود والعدم ووجوده يستلزم عدم
 الباقي اعني عدم الوجود وهو ليس محال وبانه منقوض باستغناء الشيء بطريانه منه كقولك
 بالسكون والسياسة المتوادر وايضا الاجباط مما لطف به الكتاب فكيف يكون باطلا ومهنا
 زيادة تخفى بطلب من شرح المفاهيم والنفارة محضه عن ترواها لا خفاية
 ان كون الاشراط كالتداخل بحب الذرات لا يتأتى بدون هذا الاختصاص اذ لو قبل بشيئين
 الموصوفين والصفة وغيرهم مثلا لم يلزم الاشراط كالمذكور كما ترى الاشياء بالانانية
 من تشبه الحال بالحال والاهلية بالاهلية فلم يلزم ان يقال كما ترى الانهار بالجارية ثم لا خفاية
 ان الانهار اما تجرى من تحت الاشجار فيكون على حذف المضاف ان جعلت الحجة من الارض التي
 فيها الاشجار ولا يغفل من قوله الحجة البستان من الخيل والشجر انما يغفل الاشجار الملتصقة بالارض
 التي فيها تلك المجموع الشجر الاخضر والاشجار المستطيل وانه اعجب الارض الواسع الخلف
 يقال اخذت الاربعية اذا ارتاع للذي اى نشط وابهر وبهر اى شره لما جاء الله
 تعالى جواب لولا ولا مستغنى عن جمع في كثير من النسخ ولا يستقيم اذ يصير المعنى لما كان الماء الجارية

الى

من النعمة جاء ذكر الحيات المستوعبة وفي نسخة زين المشايخ الشيعية مستوعبا وهذا اللفظ المقصود
 من افاضة لزوم المشفوعة فلما استغنى عن قوله شوقين الى آخره حاله من الذكرين اى لما
 جاء ذكرهما مستوعبا هذا النوع من المشفوعة وعلى هذه الكيفية وممكن الذكرين شوقين
 على نهج الشوقين الملازمين واللفظ العالي اى العيشة التي تنكلم بها التفصيل على
 النهج المنع وقد يراد به الجمع كما في قوله تعالى في جنات ونهر وهو يترادف لكثير اى كثرة الماء وا
 النهراتج وانهرت من الغيرة وشعته وللنهر قضاء يلحق فيه الكائنات وانهرت الدم
 اسلفه بكثرة بطائم الطيرق اشياء الى كل اى نظام السائلة في الطريق وميد عليه بيان
 الى الزمان اى صيد على هذا القوس الصيد في يومين فالعنى على الطريقة لكن لما جعل الزمان
 مصدرا كان الاسناد مجازا بالضرورة وانما يعرف الانهار بعين يجوز ان يكون
 اشارة الى جنس الحمر من النهر فوق الثلاثة من غير معنى العموم والاستغناء او تقريرا لاسما قايما
 مقام الترتيب الاضافى لان يكون اللام عوضا من المضاف اليه كما رآه الكوفيون لانه قد ذكر
 في قوله تعالى فان الخمر من الماء اى ان المعنى من ماواه وركت الاضافة وليست اللام بدلا
 من الاضافة وانما معناها الدلالة على انه اريد ماوى معين وكذا فى وشغل الرأس شيئا اى
 الرأس الكفاة بعمل الخطاب بمعنى من جهة جعله جوارح اى وعطية على من العظم منى فظهر
 ان المعنى على الاضافة وصح ان التعريف باللام بدل من تعريف الاضافة من غير ان يكون اللام
 بدلا عن المضاف اليه او يكون للتعريف اشارة الى ما في قوله تعالى انها من ماء الا انه
 لو ثبت كسفتها في الذكر ومع ذلك فلا يحسن بعد مثل هذا العهد او جزمته بخلاف
 اى م اومى لثانها لعدم العائد وان اريد ان الحجة جزم من شأنه فلا يكون المحذوف لثانها
 شأنها بل من معنى النقصه والشان ومنها بحث وموان الحجة المحذوفة المبتدأ اما ان يحصل
 صفة او استغناء فاغتنار الضمير لغو وانما ان يكون كلاما مستندا غير صفة ولا استغناء فليكن
 بدون اعتبار المحذوف كذلك ما توقع من تارة من قواعد النحو انه لا يجوز تعليق حرف
 جر بمعنى واحد بفعل واحد حيث يصح البدل مثل حوت يزيد عمر ونحو خلاف موزت يزيد
 بارض كذا لان الثانية للطرفنة وقد يتوهم ان الامة من هذا القبيل لاس في الموضعين لابتداء
 النبا فلا يبقى للثانية موقع فلذا احتج المصنف في دفع ذلك الى زيادة بيان ونحوه مثلا
 ولا وتر بلا بيان ونحوه لثانها ومعنى النذر بل حط الكلام درجة درجة حيث اعتبر الفعل
 او لامطلقا ثم مقيدا بالقيد الاول ثم اعتبر ذلك المقيد مقيدا بالقيد الثاني وبالغ في توضيحه
 بتدوير السؤال ثم اجاب ومعنى النحر التذويب واحدا خلاصته وانما رما بمنزلة جعل الشيء
 حرا اى خالصا وحاصل الجواب ان الطرفين لم يتعلقا بفعل واحد بل يتعلق الاول بالطلق
 والثاني بالمقيد ولو سلم فليس يحرفان بمعنى واحد بل الاول لابتداء الغاية والثاني للبيان
 ومنذ ان الوجه الثاني من التفسير فعلى الاول المراد بالتميز النوع لا الفرد اذ لا معنى لابتداء الزمان
 من البستان من تمايز واحدة مثلا فانه بوجوب ان يكون المزدوق قطعه منها ليكون من
 لا ابتداء دون البيان وعلى الثاني يجوز ان يراد النوع والفرد اى موزوقا من نوع من الفرة
 ليوفد من النوع ورزقا على الوجهين ثانيا متغول رزقا ومن ثمرة على الاول لغو وعلى الثاني

من النعمة جاء ذكر الحيات المستوعبة وفي نسخة زين المشايخ الشيعية مستوعبا وهذا اللفظ المقصود من افاضة لزوم المشفوعة فلما استغنى عن قوله شوقين الى آخره حاله من الذكرين اى لما جاء ذكرهما مستوعبا هذا النوع من المشفوعة وعلى هذه الكيفية وممكن الذكرين شوقين على نهج الشوقين الملازمين واللفظ العالي اى العيشة التي تنكلم بها التفصيل على النهج المنع وقد يراد به الجمع كما في قوله تعالى في جنات ونهر وهو يترادف لكثير اى كثرة الماء وان النهراتج وانهرت من الغيرة وشعته وللنهر قضاء يلحق فيه الكائنات وانهرت الدم اسلفه بكثرة بطائم الطيرق اشياء الى كل اى نظام السائلة في الطريق وميد عليه بيان الى الزمان اى صيد على هذا القوس الصيد في يومين فالعنى على الطريقة لكن لما جعل الزمان مصدرا كان الاسناد مجازا بالضرورة وانما يعرف الانهار بعين يجوز ان يكون اشارة الى جنس الحمر من النهر فوق الثلاثة من غير معنى العموم والاستغناء او تقريرا لاسما قايما مقام الترتيب الاضافى لان يكون اللام عوضا من المضاف اليه كما رآه الكوفيون لانه قد ذكر في قوله تعالى فان الخمر من الماء اى ان المعنى من ماواه وركت الاضافة وليست اللام بدلا من الاضافة وانما معناها الدلالة على انه اريد ماوى معين وكذا فى وشغل الرأس شيئا اى الرأس الكفاة بعمل الخطاب بمعنى من جهة جعله جوارح اى وعطية على من العظم منى فظهر ان المعنى على الاضافة وصح ان التعريف باللام بدل من تعريف الاضافة من غير ان يكون اللام بدلا عن المضاف اليه او يكون للتعريف اشارة الى ما في قوله تعالى انها من ماء الا انه لو ثبت كسفتها في الذكر ومع ذلك فلا يحسن بعد مثل هذا العهد او جزمته بخلاف

حيث

للعلم بهام

حال مرزوقا وانما يحيل من مهننا للتعويض لان الابتداء والتبني اصل البعيل عنه الا بقوله كافي
 قوله تعالى فاجمع به من الثمرات رزقا بلفظ الجمع مفرقة وتبكيه رزقا على ما سبق ومنها الجوز
 ثمرة مفرقة على انها لو جعلت للتبني كانت في موقع المعقول ولزم كون رزقا مفعولا مطلقا
 لا يند الا انشا كيد الله الا ان بقيد رزقا اي رزقا من ثمره اي كائنا بعض ثمره على انه صفة
 قدمت مضاررت طالا وكون من التبعية هذه الجملية محل تأمل وانما جعل هذا البيان على نهج
 رابت منك اسدا لم يفس على ان من الثانية عنده راجحة الى الابتداء الغاية فلا بد من اعتبار التوحيد
 بان يتوزع من الحاطب اسد ومن الثمرة رزق وعلى هذا لا يبعد ان يكون الطرف الثاني انشا
 لغوا اي رزقا متوزعا محو جاز من ثمره والمعنى انها فسر رزق ثم ان المصنف قد بالغ في الوجه
 الاول في يضحى تعلق الطرفين برزقا وتوضيح بحيث لا يحتاج الى الابدال ولا يلزم ما مفعولة
 من تعلق الجملتين المتحدتين بتفصيل واحد ومع ذلك فلم يبعد ودمت بعض الناطقين الى ان
 يجوز ان يكون جارا لاس رزقا مقدما ومن ثمره بدل منه بتبديده بصفه محذوفة اي منها ويكون
 من ثمره جارا ومنها لغوا وبالجملة لا يخلو ان لغوين مستعملين اذ لا يعمل فعل في طرفين محذوفين
 من غير ابدال او نزح تبعية هذا احتل الذي رزقا انما احتاج الى ذلك لان هذا اذا
 لم يذكر معه الوصف كان اشارة الى المحسوس كحاضر وموالات الجزاء لا المادية الكلية ولذا
 قال كيف يكون ذات الحاضر عديم وانما اذا قبل هذا النوع كذا فلم يلزم ذلك
 انطوى تحت ذكر ما رزقوه في الدارين لان المبدأ اعني هذا اشارة الى المرزوق في الآخرة
 والجرا على الذي رزقنا الى المرزوق في الدنيا وما يتحدان جبا فافرد الضم العائد اليهما نظرا
 الى الوحدة التجمعية وضع جيل متشابهها جارا لا عنه نظرا الى التعدد النوعي وانما دفع انكشاف
 التذاف بين افراد الغنى وابقاع متشابهها جارا لا عنه والتشبيه بقوله تعالى فانه اولي بها انه سبي
 الضمير في ههنا مع ان المرجع المذكور احد الارض اعني قوله عينا او فقيرا وان الضمير في الشرط
 اعني قوله ان يكن مفرد نظرا الى ما دل عليه الكلام من تعدد الجنتين سماعي والمعنى ان يكن المشهود
 عليه عينا او فقيرا فلا ينفك من الشهادة على الاقرباء غنام او فقيرهم فانه اولي بها جنت
 الغنى والفقير فذلك افراد الضمير لئلا يتوهم ان اولوته الله تعالى بالنسبة الى ذات المشهود عليه
 فنه على انها باعتبار الوصفين ليعم المشهود عليه وغيره فنبها نحن فيه ظاهر الضمير مع ان
 المرجع اشارة وفي السطر ثنى الضمير مع ان ظاهر الموضع واحد وقد عترض بان الما في به في الاخر
 ليس هو المرزوق في الدنيا والاخرة بل في الاخرة فقط والجواب انه لا دلالة لفعله وانما
 تشابهها على ان الايتان في الاخرة خاضعة بل يجوز ان يرد وانما في الدارين ومنهم من التزم كونه
 في الاخرة فاجاب اولابا بان معنى عود الضمير الى المرزوق في الدنيا والاخرة انه يعود الى الجنتين
 الصالح ليتناول كل منهما لا المبتدئ بها فانه يكون احص من كل منهما فلا بد من سؤال الثانية
 والايتان يا جنت حصيل في ضمن الايتان باني نوع كان ضرورة امتناع وجود النوع بدون
 الجنتين وانما بان الايتان بالوعين لا يستلزم اجتماعهما في الجوز في زمان واحد فنه انه في
 بهما في الاخرة نظر الى ان الايتان بالنوع الاخر وذلك في الاخرة لان الايتان في
 بالملوف ايس هذا جيل لم يضم اليه قوسه واذا راي ما لم ياله نفعه طبعه فان بطلانه

الطرس

لم

ثم

ظاهره وكل جدير لذة والحديث المعاد مثل في الكرامة بيت الشئ علمنا وكذلك تخففه
 وقد كان لا يمين والسكن بالسكون اصل الدار والتبني ثم السدر والفلك فلكه المغزل سميت
 بذلك لاستدارتها والفلال جمع فله ومي اناه للوب كالحجة الكيفية وفي الاساس عذرة قله
 من للال مجوهي ما افله الطل من جرة او نحو ما وفي الصحاح مجواسم بل مدكر مصروف الضمير
 المسعود ونحوه ان يرجع جواب آخر عن سوال مرجع الضمير والرازي هو المذكور في قوله
 تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا والمعنى انوا المرزوقون انجمنه منشأ به الافراد والتبني
 الاول هو الكائل المعذبه اذ ينوت على الثاني الاعراض المذكورة لنشأ به ثم في الدنيا
 والآخرة وقتا من قبل على الطلاقة واليوم الدال عليه كلما اذ لا يصح ذلك في المرة الاولى
 اذ لم يرد رزقا قبلها في الجنة على ما مر المراد في هذا التفسير ويصح عنه لفظ الكتاب
 وحسن موقع الاستيفاء المبني على السؤال المذكور معترضة للتفسير هذا على
 نحو الاخرة اخص في آخر الكلام والاكثرون يستونه بنسب الدرس والطبع والوصح ومعنى يطهر
 عما ذكرنا من هذه عن ذلك كبراه عنه بحيث لا يفرغ من لظن لا التطهير الشرعي بمعنى ازالة
 النجس الحسني والحكمي كافي العمل عن كحس ليلزم الجمع بين الحقيقة والحجاز في اطلاق
 التطهير تشبيه الدرس والطبع بالاقدار والاحداث واذا العذارى جواب
 اذ اقول دارت بارزاق الغناه معاني يدي من نع العسار الخلة كشي بصير الابكار مع
 فوطحياتهن ونفوسهن على دخال النار حتى يصيرت كقباغ لهن وعدم صبرهن الى طبع
 الطعام والعاخرة في الرما د الحار قد ما يتعلق به من الدم عن اشداد النحيط العائن قلاع
 المسير لان الجوز ينفك عندهما وتملك الفتحة الفطرية من الكسار العسار النوق الجواهل
 التي اتي كلهن بام عشرة اشهر والجملة من الابل الحنان اي اذ اشدد النحيط دارت الفداق في المسير
 يدي لاقامة ارض اوق الطلاب من اسيرة النوق السمان الكبار الجواهل التي قرب وضع حملها
 وكل ذلك يضر بها وتنقش فيها ولا يخفى ما في البيت من جوه البلاغة مطهرة
 بتشديد الطاء والهاء والفعل اظهير اذ غم التاء في الطاء وفي هجرة الوصل والمصدر
 اظهره تفتح الطاء وضم الهاء المشدودين والاصل نظيرة ادعت فزبدت ممزة الوصل
 من الخلة الثبات الدائم لما كان هذا حيث لغويا لم يكن اشارة الى البطل والاستعمال
 اما التملك بالآية فظاهر واما بالبيت فلانه لما امكن ان يعم الالجملة الذي لا يجمعهم ولا وجل
 واراد بذلك الرجوع عماد اللطال لطيب صا جاي يعني طيب اظهير علم انه نفي الطيب والنعمة
 عن ان يصف بالدوام ولهذا اورد في الاستشهاد البيت الاول ايضا رعاية ما يقال انه يجوز
 ان يكون مشتركا بين الملكت الطويل بدليل قولهم سجن فخلد ونحو ذلك او جعل الدوام
 من ايراد الملكت الطويل فانه اعم من ان يكون بصفة الدوام واستعمال اللفظ في احد معنييه
 او بعض افراد معناه تشابه والاستزاد وان كان خلاف الاصل كثر واد والاشتمال
 شامد ومن العجائب قال في الاستاس خلد بالمكان واخذ اطال به الالافاة وما في الدار
 الا هو خالده ومن الثاني قال في الصحاح لبقاريا بعيدا رويس الاطال وانما صا حاكمة
 حجة فمن لم يعيشه طاب وحض الصباغ لانه وقت الغار افعو المكاراة والمصروفين العصور والحيل

مير

اصله يطهر

الماضي والوجل الخوف سيقف هذه الآية يعني قوله ان الله لا يخفى ال آخر ما يتعلق به
والمراد بالتفصيل التفتيش مطلقا سواء كان في المود أو المركب على وجه الاستقارة أو غير ما من
قل متعلق بليس على معنى ان عدم كون ما استنكره اجملة مؤثما لا استنكارا من جهة ذكر
لا حال جبر كانت وصيغتها وجعلت وطها للاله ولم يستنكر جواب لما واخذ على شانه قدور
وقاسس وليان ان المؤمنين عطف على لبيان ما استنكره اجملة وان الكفار عطف على ان
المؤمنين وجنان محذوف اى عالم بخلاف ذلك وكذا ان ذلك عطف على وعصمهم على بصائرهم
اى ايجادهم بصائرهم ثم انما عطف على صفة وعصمته على عقولهم ليس في هذا الكلام قلب
ولا ابدال لقوله على بصائرهم من المنسوب في عصمهم على انهم ولا يخفى حسن ما في هذا الكلام من التفسير
الاجالى لمضمون الايات ولطف ما فيه من الاشارات واجناس الارض جمع غشيش بالتحريك
وموما يعاد من الطير ونحوه والخبرات صفات دواب الارض واجد ما حشرة بالتحريك والحواس جمع
هامة قالت الجوف من ولا يقع هذا الارض الاعلى الخوف من اجناس الارض وهذه مبتدأ خبر
امثال العرب وبين انهم حال او خيرا وكذا مسرة نصبا ورفعاً وكذا قد غفلوا ولا يخفى لطف
الاشارة بهذه والدلالة على غاية شوقنا وظهور ما وعلى عبادة الكثرة المستكنين
اجمع من رزة من صفات النمل جمع وقد فرق بين سفين واجراء من الدباب يقع على ان الملك جوف
الاستد وكما دلت آت استمع من تروا بزم الرب انه يسمع الشمس الخفى من وقع مناسم الليل على مية
سبع ليل يسلون في العطن ويقعد الطريق فاذا رآته اللصوص لا شك ان الفاقة اقبلت
احد من جادة ابرد من حر الرجل صا به البرد ومن لا يظفر في الشتاء لعله صبر ما على البرد اكل
من السوس مود في يقع في الطون والطعام الزدان يفتح الزا ومنحما حب من خياط البرضت
المثل في الجبل للعضنة وانه موصوفه بليس وان الملايكه حين توفته عندون بينه وبينه كما بينه
الزوان من البر وبالحال لمن يقول بالبر ولا يعمل به كالمخلخل يخرج المخلول الخنا وبذلك الخالة
وحجة الخردل للهدى يزيد ويربو ويصاعف اجرة وبالحصاء للغلوب الفاسنة وبالارضة
والذود للاذخار في الدنيا لا عذ الله لبعض انه يعرض له الافاق من الارضة وخوما وبالزما لمعاولة
السفراء لما في انادتها من البضار لا يغنى لا يخفى لا يبقى لمتنك اى ليسك دليل عند العلم
لكونه من القطعيات ولا تشب بامارة بعيد الظن ولا بانواع يفتن النائل لغفلة من طائفة
او سمات او مشهورات في الجملة يعني ان عاوة اليهود ان يرضى بفتح الواضحة اى بلفظه وقيل
وبالكارة والمغالطة اى السطة والمشاغبة لبحره عن البرهان والحطاة واحدا الحسن
تعبه والكسار تفسير للفظ الحيا ونوع يند على معناه الوجدان الغنى عن الترميم
وخوف ما نقات ليس يلزم ان يكون بصدور ذلك عنه بل يجوز ترميمه كما سخر الارفا وصفا
الغلوب في حضور اصل الاحتشام اذا اعتلت هذه الاعضاء يعنى النسا بفتح
النون والضم عرق يخرج من الورك فيستعمل العجيين ثم هو العروب ومن مرض عرق النسا
والخشا وموما انضمت عليه الضلع والجمع احتشا وامرأة ضامرة الخشا اى الخاضرة والعرض
ومر عظم مستدق ملتقى بالذراع موحا على سبيل التمثيل اى الاستعانة بتمثله
وبين التفسير في المصدر بينهما على انها استنارة بتعبية وبه ظهر ان الاستعانة في الاستعانة

قوله الغافل
الطير

على
من

التمثيل قد يكون لفظا موزنا والا على معنى مركب فان قيل مبالاة اثبات الاستعانة لله
كما في الحديث يحتاج الى تاويل وانما فيه كما في الآية فلا يحتاج الى ذلك كما في قوله الله ليس
بحور ولا عرض وقوله تعالى لا تأخذه سنة ولا نوم ولم يولد ولم يولد ولم يولد ولم يولد ولم يولد ولم يولد
جبل لا يخفى من تمثيل التمثيل والمغالطة اعني المشاكلة قلت اذ انت مثل ذلك
على الاطلاق بمعنى انها ليست من شانه وانه لا ينصف كما في الامثلة التي ذكرتم لم يخف الى تاويل
كما ان قيل لم يولد ذكر اولم ياخذ نوم في هذه الليلة وليس عرض قار الذات
ان يقع بمعنى ان المشاكلة في غير الاستقارة لكن طامرا لليس حقيقة ووجه التحويل ليس
والدواعل موقوف بدم وطراز عجيب طامر كلامهم ان محذور وقوع مدلول هذا اللفظ في مقابلته
ذاك جهة التحويل والحواس على ما قال فالذي سوغ الى قوله لا يمنع تحيلها ولا خفا في انه يمكن
بعض الصور المشاكلة باعتبار استقارة بان شبه انما هو استقارة عن الحفظ وثانيهما
على الذكرة يحصل الشرح لكن الكلام في مطلق المشاكلة سيما مثل قوله اطعموا الى حبة ومقصدا
من مبلغ الافنا الاخلاط وينال موافقا الناس اذ لم يعلم من موافقنا
ابلاغ الكل كما بينا من كان اى اثر او لامن محذورة ثم بينت المنزل حوالى داره
انك لسط الشهادة اى برسلها على طول من غير تامل وتذير بل تارة الشرح لفضل فقال انما
لم يحده عن اى لم يمنع ولم تنبض بل انما اثنى بها عالم بكيفية الحال وهذا النوع من المشاكلة ابدع
واعجب اذ ليس بغيره عن الشى بلفظ غيره لو فوعه في صحبة ذلك الغير بل في صحبة ضده وقول
سرح لله بلادك على طرفة قوله لله انت والله درك نجا ودعا واستخانا وقوله
قد استعبره رجوع الى زيادة توضيح وتعيم لا التمثيل وتاويل به بعد توسط امور المشاكلة الخفى
الماء على لغة السجى الخفى بفتح الباء لكثرة الاستعمال السبب الادم المدبوع بالعتوط
استقارة لمشاورة الابل واراد باننا من الورق الممثل الذي على خافاة الورق ونصف الابل
وكثرة الماء والكلاء عندنا وانما لا يثرب عطفنا لكن حيا من الماء وحث موضع
عليها اعتماد موقوف قوله للميل الاعتماد والقرع اعتماد وجركة لالة نحو المضروب حاصل
صفه وانجاده واضطرار الحام اتحاد لينة بخلاف صفة المقصود بيان المناسبة بين هذه الحال
ومن ثمة الضرب الذي هو الاعتماد المحض من استعمال الالة وما منه اهتمام جعلها
مناسبة الصلة وفي المنصل منها من عرفت الصلة مثلها في فمناقصه وكأنه مال منها الى انته
اعلم على ما مر من البعض ففهم مثلا ما مثلا ان مثل وسفر على الالهام الخفاة مثل اعطيتنا ما والحجامة
مثل المراساة اذ لم يجعل مصدره والنوعية مثل اضربه ضربا ما وفي الجملة نؤكد ما افادة نكير الاسم
فيلها ومن يابذة الصلة بقوله للتاكيد لتلاوتهم انما الخدج صيانة الكلام الفصح عنه ومن كونه صلة
انما لا يتغير بها اصل المعنى وبشكل بعض الحروف المقيدة للتاكيد مثل ان واللام حيث لا يقد صلة وان
اشترط عدم العمل باللفظ حيث لم يعمل بزيادة بعض الحروف الحارة حيث علمت وتكون
حروف الصلة لرسن اللفظ وزيادة فصاحتها حقا والنية الظاهر ان خفايحتنى
ما الالهامية والبقية معنى الصلة وهذا طامر وانما الاول فوجه ان التوسع يدل على ان مثل اى بها حقا
اى طامرا طامر المشكك فيكون حقا وقيل كلامنا معنى الصلة والتاكيد اى ضرب المشكك بواقع

التمثيل قد يكون لفظا موزنا والا على معنى مركب فان قيل مبالاة اثبات الاستعانة لله
كما في الحديث يحتاج الى تاويل وانما فيه كما في الآية فلا يحتاج الى ذلك كما في قوله الله ليس
بحور ولا عرض وقوله تعالى لا تأخذه سنة ولا نوم ولم يولد ولم يولد ولم يولد ولم يولد ولم يولد ولم يولد

طبع

من
واقف

او حق فاستعملوا الضرب او الاستعملوا ليعتقوا بلا سبب وبما لا يدركه عطف على الجرح
نظرا الى تغير المتكلمين يعني لان يقول موكا الجرح الذي يحس او كما لا يدركه لغاية الصفه الا الله
وحده او باعتبار ان الماد بالاشي اصغر منه بحسب الوجود وهذا وان كان منتزعا عن الشارح الجرح
لكن لا يوجد في الخارج موجود اصغر منه فلا بد ان احد قسميه اصغر منه وقوله او بالمعذور عطف
على بالاشي واقل من الاش في العود من الماشي قد سبق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق ان لا يصدق
ظهر اعزاه فيما بعده وعن المصنف انها زائدة وشي محذور لمن والمعنى فلان في حساب الاشياء
كأقل شي او غير زائدة اي اقل من التقي معنى انه لا يصدق اليه ولعلهم هذا المعنى وهو جعل الشيء
منزلة العدم قوله بما يدعون ما نافية ومن زائدة وشي مفعول مدعون وقيل بالانتفاء
ومن بانية فلا المام وهذه القراءة يعني قراءة رفع بعوضه بسبب الوجود ومنه الضميمة وخلص
البانية يقال فلان المصنف السبب والعوض من خلصت بدوينة او مفعول للضرب
لا خفا في انه لا يعني لقولنا ضرب بعوضه الا بضم مثله اليه فتشبهت لمدامعولا ومثلا
حالا بعد حلا وتوهم كونه جالا موطنة عطف طاميرا فان مثلا مفعول المضور وانما لا يصدق ان لا يصدق
بعوضه حالا ومثلا اصغره مثل انزلناه قرانا عربيا وقوله واستصا من غير ان لا يصدق ان لا يصدق
مثلا موالثاني وبعوضه موالا اول وصح التنكير حصول الفائدة اذا قصد بها الى اصغر صغير
وابوضا منه هو الكلمة التي يضرب دفعا لادى البعوض فاضافة من اليه للبيان وقيل بالمعوض
لدوره بالتمسار اولاجتماع الى الدمار من اذاه والبعض القطع والخوس من الخس ومكس من
ولا يستعمل الا في الوجه فقال عطف على قد جزم موالا بالي مفعول يقول فضلا عن الدرم اي سفي
عدم مبالاة محل نصف جزم عن عدم مبالاة محل الدرم والدرميين اي ابي العدم الثاني بالكلمة
ونفي العدم الاول يريد استبعاد مبالاة محل النصف واستحالة مبالاة محل الدرم
من الصدر لا واحد الشوك الذي هو العن قال الكس شكت الرجل اشوكه اذا دخلت شوكه في جسده
وشيك موعلى لم يسم فاعلمه يشك شوكا واما حرف فيه معنى الشرط يعني ليس اسم على
ما يتوهم من قوله اما زيد فمطلق معناه هما ليس من شي مع شوبوع العبارة عنه بالكلمة دون الحرف
ثم لبت من حرف شرط بل منها معنى الشرط ونبه بقوله وكذلك كرمها الفاء على ما يعلم من تضمنها
معنى الشرط وسره انه جازم لولا الدلالة على ان الواقع بعده مما يتعلق به شي من الجملة فصوله في وضع
المزوم اعنى الشرط ولما يتعلق به في موقع اللازم اعنى الجراء فدل على لزوم الحكم وانه كان انبه ولا يحل
والى هذا اشارة بيان فائدة وذكر ان الحجاب في تحقيق معانيها ووجه تقديم ما في خبر الفاء عليها
انها انفصل ما في نفي الحكم من اقسام متعددة فتدبر الاقسام وقد يذكر قسم من اقسامها
كقوله تعالى واما الذين في ظلماتهم زبغ والنزوا اذوف النعل بعد ما جرح على طريقته واحدة كما انزوا
جذوف متعلق الطرف اذا وقع خرا مثل يد في الدار لان المعنى هما ليس من شي وبذلك كرم شي والتموا
ان يقع بينهما وبين خبرها ما يكون كالبعوض من النعل المحذوف ثم اختلغوا فيما يتعلق ذلك
الواقع والصحة انه احد اجزاء الجملة الواقعة بعد الفاء فقدم عليها لغرض العوضيه وذلك لان صوغها
لغرض الاشارة وما ذكر بعدها احد الانواع المتعددة وذكره باعتبار ما يتعلق به من الجملة الواقعة
بعو الفاء والغرض من التقديم الدلالة على انه من انواع المواد متفصل جليسه وكان قياسه ان يقال

هذا هو الوجه في قوله
او كما لا يدركه لغاية الصفه
الا الله وحده

المعنى هو
البعوض من الخس
مكس من الخس
شاكه

لا

موقوف على الانداء لان الغرض الحكم عليه بحسب ما بعد الفاء لكنهم خالفوا الانداء انما من اول
الامر بان تفصيله باعتبار الصفه التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا او ظرفا
او مصدرا او غير ذلك الاتري انك تفرق بين يوم الجمعة في قولك يوم الجمعة ضربت فيه وقولك
ضربت في يوم الجمعة وان كان في الموضعين مفعولا بانه ذكر في الاول اليد على انه حكم عليه
ولما كان الحكم بوقوع الضرب فيه علم ان الضرب واقع فيه وفي الثاني ذكر اليد على انه الذي وقع
الضرب فيه من اول الامر فلما كان كذلك ففقدان يكون الواقع بعد انما من اول الامر على حسب
ما هو عليه في جملة ولزم ان يكون على معناه واعزاه الذي كان له وبطل القول بكونه مفعولا للفعل
المحذوف مطلقا او بشرط ان لا يكون ميناك مانع وبش وجه ما قيل ان لها خاتمة في يصح
التقديم لما سبق تقديمه وحاصله الفية على ان الواقع بعد ما هو المفعول بالتفصيل والتخصيص من سبب
في الجملة الواقعة بعد الفاء مدى اولى محبة ومجته احضرها وادى الى حال فلان الى الحكم
رفعه ووجه الثاني انه لم يزل التعليل بوجود شي ما لان معنى هما ليس ان يقع هذا اذ كان
ما لا يحصى او مادامت الدنيا يقع فيها شي فيكون المعنى ان قيام زيد ثابت اليه وعلى كل حال
واجبت فلانا وجدة محذورا وحاورته واجدت حواره التقى رفع الصوت بذكر الموت ونفي عليه
مفعول شمره بها وينزل اغفلت الشئ اذا تركته على ذكر منك وعنا دم عطف على اغفاله وحسن
الكلمة بالحجة وصفت لها بوصف صاحبها فهو اي على تقدير كون ذا السما موصولا
مستند اخره الموصول مع الصلة باطلاق النجاة وان كان المستند انكرة والمجر موصولة وقد حذروا
عكس ذلك يعني فيما اذا اتفق السائل والمجيب على النفل وكان السؤال عن المتعلق بخلاف مثل
قوله تعالى واذا قيل لهم ما ذا انزل ربكم قالوا الا ساطر الاولين فلا يصح تقدير النفل
بالزنج والنصب فان قيل فيكون احدى القرائين على غير الاصول فلما قيل ان يكون احدى القرائين
على تقدير والاخرى على تقدير اخر او لما يلزم ما ذكر لو كانت القرائتان على تقدير واحد وموليس يلزم
فقوله على التقديرين في هذا السؤال الارادة معنى امر لا يقوم بنفسه بل بالذات وخروج
بقوله بوجوب الى اخره العلم والقدرة وغيرهما من زعم المعية ان لبت في مثل هذه الموقر ما كان يقول
بزيادة الصفات وتغيير هذا القول الى الجبالي ومولا يقول بزيادة الصفات واجيب
بانه يقول انه يقال بزيادة بارادة حادثة موجودة لاني محيل اما القول الثاني واليه ذهب البعض
والصريح وغيرهما ان معنى الزيادة لا يقال له فعلها عالمها وما يفيض المصلحة ولا فاعيا لغيره انه امر بها
وطلبها لاضافه في ان الطلب امر زائد على العلم وبالحجة فلا يكون مراد اللغزاج للافاق على انه ليس
لمريد لها واما عند التلازمة فاراد به العلم بالنظام على الوجه الاكل ويسمونه العنانية
يا تحيا بالالف بدلا عن يا الاضافة والمعنى يا عيسى احضر لعبد الله من عمرو العاص قالت ذلك
حين اتي بوجوب بعض الضمائر في الاغتال وايضا مثالا متبر او حالا من مزايشه بانه انا او خاله
المثل الى ضرب المثل على ما هو في الضمير في انه الحق ولما افرق بين مرجع الضمير الى هذا المقام
لانه جازم تفسير العنانية الالية او لا يعني كلمة اما واخى وماذا والارادة ثم استعمل ما يتعلق بالاعراب
ومثلا نصب على التميز فذكر في الكلام التميز عن الضمير وقد يكون عن اسم الاشارة وما هنا

الرفع

قوله الذي
اي هذا الذي
اساطير الاولين

تعالى

بمنها من جهة انه لم يتبع اصافهما وذلك اذا كانا منهيين للغير المقصود بهما مثل ياله رجلا
وبالهاقته وماك من كليل ونعم رجلا واشباه ذلك والعاميل هو الضمير واسم الاشارة فقد جوزوا
العاميل كما في سائر الاسماء الجارية الميمنة النامة بالسكون ونحوه وانما اذا كان الموضع
اليه معلوما كما في قولنا جاءني رجل فلله ذرة رجلا وبالك في الخطاب لمعني وقيل
الله عز وجل اومن قاييل ولقيت زيدا قائلة الله تعالى او انتع هذا شيئا فالتبر عن النسبة ومن
المستوب اليه كما في قولك كني بزيد رجلا وبذلك ان الشاب معيشته وامثال ذلك ومعلوم
ان مداني الالية اشارة الى المشي وفيما اورده من المشايخ الى الجواب والصلاح فالتبر فيها
ومن سببه التبر والافكار الى المشي والى او على الحال من اسم الاشارة بان يكون موزا الحال
وانما العاميل هو الفعل كما في قولك لقيت مضافا اشارة الى زيد ولا حاجة الى جعل العاميل
اسم الاشارة وذو الحال الضمير المحرور الي الذي يشبه مثلا وعلى هذا فالتمثيل بقوله تعالى هذه ناقة
الذكر اية في محروان الحال اسم جامد ولا في الالية العاميل في الحال اسم الاشارة مثل هذا بعلي شيا
جاء مجرى التفسير مزا كما ذكر في سورة محمد في قوله تعالى ذلك بان الله يقول الذين
آمنوا وان الكافرين لا مولى لهم بعد قوله تعالى ان الذين كفروا الى قوة الذين آمنوا الى فوه ان
مثل هذا الكلام سمي على البيان بالتعبير ولا خفا في ان المراد التفسير لبعض ما يحتاج الى البيان من
تعلقات الخطيبين مثل بقره صد الكافرين عن سبيل الله وكثرة على سيات المؤمنين ومنه
ما اشار اليه بقوله وان فريقا من العالمين الى قول الكلام عطفنا على التبر او على جاز بقدر صراف
ان بيان اي فريق ولا وجه لفظه على المحل لا يتكلف الناس كابل شيئا بل المنة
ان المسيح المزمع من الناس نادر كالحب من الابل لا يوجد فيما بين الكثرة منها قال الازهر
الراجل في السير القوي على الاسفار والاعمال التام الحلق يطلق على الذكر والانثى والى اللب اللفظ
قوله وجدت الناس من حديث الى الذرداء وفي الصحاح خبر الش اخبره خبرا بالضم وخبره
بالكسر بلونه واحبته في الاتساع خبرته واستخرته فاجرت وتبيلة وتعلد ببعضه والحزم من كذا على
جواب الامر الذي وقع موقعه بالي مفعولي وجدت بتقدير القول اي وجدت الناس من كذا لاني جيتهم
مذا ومفعول اخر محذوف اي خبره والها في قوله هاء التثنية او ضمير فورد نظرا الى ان كل احد
وقال المبدئي يجوز رفع الناس على الحكمة ومن نصبة فقد نصبة تاخروا وجدت بمعنى عرفته
اي وجدت الامر كذلك بمعنى عرفت هذه القضية وحققها وقال ابو عبيدة الامر في معنى الجرائد او التبريم
قلتهم اهل الهذلي كثير يعني وصفتهم بالكثرة لكثرة في انفسهم حيث لا يكاد يحصى عددهم
واما اذا وصفوا باللفظ فذلك بالقياس الى اهل الضلال والحقيقة ان كلاما من القلة والكثرة قد اعتبر
بحسب الاضافة وانما الوجه الثاني مقفورة انه وان فرض علمهم في انفسهم ايضا فذلك من حيث الصورة
نقطة وانما من حيث المعنى والحقيقة فهم كثر جدا لقيام الواحد مقام الاثنين عزم هذا على تقدير
تبليغ قلتهم في انفسهم فيكون مثل ما في البيت حيث وصف الكرم بالقلة في انفسهم نظرا الى الظاهر
والصورة وبالكثرة من جهة المعنى والحقيقة وغير الكرم بالعكس وهذا في غاية الوضوح والبيان

زيد
زيد

اليه

سبل

اللات واللات

لان تمام ومواتا مرتبطا بما قبله اعني قوله قالوا ليتك على اسم فقلت لهم من قلعة الغنى سوقه الا شر
من جهة جعل الكفا على اسم الاحسن من انار الكرم او متضبط واحد في اخر من الكلام من غير متاسبة
كما هو ذاب شيئا الجاهلية والكفر وكثيرا ما يجري ابوتهم على طريقتهم اسناد الفعل
الى السبب لاضاف في ان التبرع ذكر السبب حيث قال به بالي هذا التبرع والى الله الان يقال انه
تعالى سبب من جهة ضرب المشي الذي هو السبب القريب لكن سقى ان مداني الضلال وانما الكلام
في الضلال ان فاعله لا يقتض ما ذاب الجواب ما ذكره الشيخ عبد الفار في مثل اقدمين بل ذلك
حق في على فلان ان ليس من اقدم بل قدوم وقد فصلنا ذلك في شرح التلخيص فامرنا
تبرل على لفظ المضارع قيل مومع ان الحدوث قبله او تزيده منزلة المصدر بدل من الضمير في ميا
اي بالسله وقيل ابرار في صورة الحجر والانه على مرغة الامثال اي ليتل فواستأثرت
يذهب في محرو وعوردا غايبرا يصف نوما مقيسات في مشيها حازت عن الطريق المستقيم وعوردا
عطف على محرو في محرو قال ابن اللبني لم يبع قط في كلام الجاهلية ولا في اشعارهم فاسق ومذموم
وانه كلام غريب الفاسق في الشريعة يعني انه يقال لم يرتكب الكثرة من جهة عروجه عن
طاعة الله تعالى وتغيير الكثرة في كتب الكلام ويدخل فيها الاصرار على الصيغة وقيل للماردي الشديد
العتوس الكثرة من جهة عروجه عن الاعتدال في ذلك الباطل ووضح معنى كونه من المتبرئين غايبة
الابصار ليلا يتوهم في المراهنة لا يكون في الحق ولا في النار على ما سبق الى بعض الاوصاف بل موعظه
تخلد في النار وليس معنى حله هذا الحق عرفة هذا التبرع بل يترك هذه المترلة واطهر هذا الاسم
واخبر انه ليس بمومن ولا كافر ولا منافق قال الشريف المروفي في كتاب النور والدر كان اصل
مولى بن محروم وقيل بن ساسم ولقب بالقرالي لانه كان يجلس في القرايين عند رضيعهم منهم وكان يرويه
سنة ثمان مائة سنة احدى وثلاثين ومائة ومجيب اماما شرع عبد الله بن محمد بن الحسين وهم واحد
قال واصل موال من ظهر المترلة بين المترلين لان الناس كانوا في اسما اصل الكثرة من اجل
الصلة على قول فاجزاج يسمونهم بالكفر والشرك والمرحمة بالايان والحسن البصري واتساع
بالنفاق فاطهر اصل القول بانهم متناق غير مؤمنين ولا كفار ولا منافقين ووضح بان الامنة
انقوا على اسم العشق وروا عدها من الايمان والكفر والنفاق فقال عمرو بن عبيد القول للبي
وان هذا قلت مذهب الحسن في هذا الباب فقيل سمو المعترلة في ذلك وقيل لان قتادة
مجلس الحسن بغيره وقع ببله وبين عمرو موع فاعزل عمرو منزل قتادة واجتمع عليه جماعة
من اصحاب الحسن وكان قتادة يقول اذا جلس مجلس ما فعلت المعترلة وقال عبد القاهر البغدادي
لان الحسن طرد عن مجلسه حين قال بالمترلة بين المترلين وطلو والناد مع الخروج عن الكفر فاعزل عنه
الى اسادة من سوري مسجد البصرة واطهر دعته فقال الناس انه اعزل الامنة فلفظا الى الشطاط
كانه خلع عذاره من ابن ساع استعمال التنض بريد بيان الاستعارة بالكناية وما يكون
قربة عليها وقد انقوا على ان مثل الطمار المنية وبلا الشمال استعارة بالكناية واستعار بجيلة
لكن اضطرب كلامهم في تحقيق الاستعارتين وفي ان قربة الاستعارة بالكناية مل يلزم ان يكون
عينية البتة وان شغل لفظ الاطمار واليد مل مستعمل في معنى مجازي ام لا وهذا البحث مع ما بينه
من الاضغاث وما عليه من الاغراض مذكور في شيوخنا فيحتاج الى التماس والاشبه بل الاصول

في

انتفاء احوال تابع لانتفاء الذات اذا انكر ان يكون كذا لم يرد على ما يشترط كلف
منها لانكار احوال على العدم اما لان وضعها العدم احوال اولان توجه الانكار والتمسك الى مطلق
احال وجبتهما بوجوب العدم اولان وجب احوال على ذلك بمعنى المتكامل لوجود الصادق اللازم
وذكر صاحب المنهاج ان الكفر مزبذ اختص بالعلم بالصانع والاحكام فاما معنى منها في حال
العلم بالله فكيف دون انه في حال الجهل والاحكام في حال العلم بالمتكامل الفعيلة الواقعة حالا واليدية تنص
ان يكون للشيء قبل علمه بان له صانعا متقنا بالعلم والقدرة وبما وصفه الكمال وعلمه بان له
هذا الصانع صارف قوي عن الكفر وهذا الصانع صارف قوي عن الكفر من جهة توجب وجوب
والانكار وتوجب فيكون سوق الآية لذلك وقيل هذا اولى لان كيف في مثل هذا الموقع سوا حال
الفاعل عند مباشرة الفعل لان حال الفعل نفسه مما هو عليه في السابق له والردف الاتري ان معنى
كيف يحى زيد اراك ام ماشيا واحجاب ان مراد المصنف ايضا هذا وهو انما في حال الكفر ولا ياتي
كونه تابعا لانزى الى ما ذكره في السؤال الاخير من سبغنا ذالقه المعنى وهو على حال كلف دون حال
علم هذه القضية ثم جوابه بان هذا السؤال لانكار الذات بانكار احوال لا لاكتفاء عن احوال بل يشابه
القطع باثبات احوال فان قلت سوق كلامه يشترط انكار الكفر بانه لا يكون كالطيران في كيف
يطير بغير جناح قلت مراده ايضا انه لا ينبغي ان يكون بل ينبغي ان لا يكون بقوة الصارف عنه
كما لا يكون الحيات لا تسخر لها في نفسها ولهذا اضاف الى الانكار التجب لكن غاية السوق على ما ذكر
ويستقيم لا زكاي بل المعنى انه ينبغي ان لا يكون وجوده منطوقا وتوجب وانكارا وتجب وتجب
على ما يشترط سوق كلام المصنف فلهذا كان جرح لم يدخل الواو على كتم امواتا بمعنى لم يمت
مذاقيا وتجب الجملة الفعلية الماضية حال لا يحتاج الى قبل الواو والجملة منها كالواو العاطفة منها
اذا قد عطف بمضارع الكلام المشتمل على عمل مختلف على جملة قبلها كما ذكرنا في قوله وبشر الذين
آمنوا حتى يكون فعلا جازما وقت وجود ما هو حال عند اشارة الى ان المعنى في احوال المقارنة
لزمان وقوع الفاعل لا الحاضر الذي هو زمان التكلم للقطع بغير قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد
وسمى زيد بركب لفظة المقارنة والحضور جهنم داخرين فان قيل فبعضي ان لا يشترط في
الماضي قد وان لا يشترط في المضارع التجرد عن حرف الاستقبال وان يصححت وقام الامر
بدون اصنافه فدوسمى زيد بركب لفظة المقارنة والحضور وقت الفعل على ان قد انما ينبغي
التقريب الى احوال الذي هو زمان التكلم لا زمان وقوع الفاعل بل زمان تبين التباعد كما في قولك ساء
زيد قبل هذا وهو بل مؤخر فذكرت قلت اشراط العمل بعد ليعتبر بالحضور حال وقوع الفاعل
من جهة كونها في الاصل للمقارنة الى الحاضر في الجملة فان الماضي لا يستعمل بالماضي لا ينبغي
المقارنة وان كان الفاعل ايضا ماضيا بل ربما يؤمن انه ماض بالشيء اليه سابق عليه وشروط
التجرد عن علم الاستقبال لمثل ذلك وليكون مما لا يصلح للحاضر فليتأمل على اي
حال نكثرون استبعاد بان بله كيف اذا وقع بعده كلام تام فهو في محل نصب على احوال
ولهذا جاب باحوال مثل راكبا في جواب كيف جاء زيد وسئل منه احوال مثل كيف جاء راكبا
ام ماشيا بخلاف مثل كيف زيد فانه جازي على حال هو وجوابه صحيح او سقيم واليدل ايجاز اسم
ثم فيه اشارة الى انه انما يصدق الظروف كونه في معنى الجار والمجرور حتى انه في مثل كيف زيد ظرف

سأل

وقال في كتابه

بالمعنى

وم

رفع خبر مثل ابن زيد ومتى السائل لا اسم مرفوع المحل على ما يزعم بعض النحاة كقول آل
في جمع قبيل وقد جمع على احوال ايضا اما الاقوال فلا اشتقاق البتة من القول كالميت الميت
واما الاقوال فلا سنانة من العمل نائبا على ما صرح به في صورة الزحان حيث قال لانهم يتكلمون
وكلامهم مجوزي يشترط ان كليهما من الواو الا ان من قال الاقوال لم ينظر الى الاصل بل الى مجرد لفظة
فيل السيف ويجوز ان يكون استعارة لا خفا في انه من قبيل سم صم كم فقتيبة استعارة
تساج او ذهاب الى ما عليه البعض واحكامنا لاننا لم نلحظ الموت عدم الحيوة عما من شأنه بل عدم الحيوة
مطلقا ولو سلم فالمعنى كتم كالاموات والسؤال في مثل شئنا اثنين اطره لظهور ان الامانة
ازالة الحيوة وقد اطلقت بالنظر الى الامانة الاولى على الجار والجار الذي لا حيوة فيه والجواب
ان الامانة لا يستلزم ان يكون بغير من الحيوة الى الموت كما يقال وسع الذر وفطر الثوب لمعنى اوجه
كذلك ثم الطلاق الموت على حاله الجارية انا حقيقته فلا اشكال واما استعارة فليعلم الجمع بين الجار
والحقيقة بالنظر الى الامانة الثانية براديه الاحياء في القبر ليقابل ان يقول لم لا يجوز ان يرد
مطلق الاحياء بعد الامانة على ما في الاحياء في القبر والشور فان الفعل وان لم يدل على العدم فلا يلزم
ان يكون الموت غايته الاموات الا حاشا لشدة ارتباطها وانصافها في الانقطاع عما في الدنيا او كون
القبول منزل من منازل الآخرة غيرهما لفظ واحد ولا يرد السؤال بانه لم يزل ذراحي الاحياء
وان الاحياء آتت فقلت فلم قال امتنا اثنين واجيئتنا اثنين فلهذا لم يمت على ما علم راح
احياء القبر عن الموت واما نرا في المصير الى الجحيم عن الشور فلانه انما يكون في الجنة والنار قوله
واما الاستعارة الدني فالنظر يعني ما يتبادر الى النظر ويحصل به من معرفة هذا بالنظر في عجائب
الصنع ومعرفة المعاد بالنظر فيما فيه من التذكير بالآخرة وشواها باعتبار اشتغاله على حساب
الانس فانها المودع بغير الحجة ونفقاتها من جهة اشتغاله على حساب الوحشة التي هي المودع
عذاب النار فمضمر فيه واستعماله لما في الارض وما فيه عطف على مجرور فيه من غير اعاده احوال
وضمير ما فيه الثاني يحتمل ان يكون لما في الارض وان يكون لما فيه الاول من غير ان يرد
فيما بين ذلك اي في تضاعيف الغصد الى السماء على ما صرح به فيما يرد وذكر ذلك كحقيقة
لمعنى الاستعارة فان هذا المبتدأ قولك من غير ان يمت في تحقيق الغصد الجسماني وجعل ذلك
اشارة الى خلق ما في الارض وهم لكن ما ذكر من سؤال مناقضة ثم لهذا الغرض يؤمن ان المعنى
ما بين خلق ما في الارض والغصد الى السماء لكن قد دفعه بقوله على انه لو كان بمعنى الترافى الى الآخرة
واشار الى ان ما ذكره او لا من الجواب انما هو على سبيل الغرض والتقدير لتوجه السؤال
والمراد بالسما جهات العلويات والجهات العلوية والسفلية والايام السيرة والاربع
قبل خلق السماء والارض مبني على التقدير والتمثيل والواقع على سائر الايات فيه كلام اخف الارض
باعتبارها على تسمية السماء بالجهات العلوية بعد ما في الاسماء بالنقص اليها بمشيئة واراذه وهذا
لا يقتضي بقاء الرخود ولم يجعل ضمير ضمير عايد اليها باعتبار كونها حارة عن الجهات
بل جعلها من جهة السبع سموات مثل ربه رطلا ونم رجلا وبالله فتنه وبالله ابعد وبالله
ومو كثر في كلامهم وفيه من التسخير والتسويق والانهام ثم التغير والتكليف في النفس ومحو ذلك
عما لا ينبغي ولهذا جعله العزيز المظفر عليه وذن ان يجعل الضمير للسماء كونه في معنى الجحيم

قد

لكن

او كونهما جمع سماوي قال المجتهد لم يثبت كونهما في عود ضمير الجمع الموصوف اليه مع فوا
ما في الانهزام ثم التفسير فنم خلقتم بشر الى ان الحجة اعترض بقوله ما يستحق انهما من سمته
بيان خلق الارض والسماء ولهذا قدم هذا الكلام على سؤال التناقض ليكون السؤال بعيد تمام
تفسير الآية لم يلزم ما اعترضت فان قيل يلزم ان لا يكون فيما بين خلق ما في الارض والنفس
الى السماء في ثبات قلت هذا ايضا ليس بلازم يجوز ان يكون في شأن آخر غير ذلك في تسمية
الاستواء بما ذكره رجل ثم على التراخي في الوقت لا يستلزم ان يكون بين خلق ما في الارض
والنفس الى خلق السماء زمانا متشدا وان لا يكون في انشاء النفس خلف آخر ولا يدل ان لا يكون
فيما بين خلق ما في الارض والنفس الى خلق السماء خلق شي آخر على ما فهم اما انما خفض
هذا السؤال بتوضيحه على ما فرض من محل ثم على التراخي في الوقت لكن جوابه بان تقدم خلق جرم الارض
على خلق السماء لا ينافي في ما فرضه من ان لا يكون على ما ينبغي لان ثم يدل على خلق السماء عن خلق
ما في الارض من عجائب الصنع حتى اسباب اللذات والالام وانواع الحيوانات حتى الهوام على ما ذكر
لا عن مجرد خلق جرم الارض سيذكر في حق السجدة ما يدل على ان افعالها في السماء عن خلق الارض و
جميعا حتى قيل ان خلق الارض وما فيها في اربعة ايام ثم خلق السماء وما فيها في يومين وكثير ذلك
في الروايات فلا ينبغي على تراخي الترتيب الا ان يكون على رواية كون ايجاد السماء مقدما على ايجاد
الارض فضلا عن وجود ما على ما روي عن خال والوجه ان محام حول تاويل قوله والارض بعد ذلك
وجا ما على ما ينبغي ان شاء الله تعالى كهيئة الغيوم سوا الحجر هذا الكلف يذكر ويثبت وجوبها
اظهار واذا نصب باظهار اذ كثر تدرج المقام حيث لم يذكر له عامل ولم يأت به شيء سوى
ذلك مع كثرة استنباط المعنى فان قيل من من الظروف فكيف يقع مفعول لاه قلب انه جود
كونه استمرا جودا باضافة الظروف اليه مثل يومئذ وساعتيد ونحو ذلك اذ جاز الله ونحو ذلك اذ جاز الله
بكونه مفعولا به مثل ان ذكر ارض ما يتكبره ولم يجوز وارفعه على العاقله لبعدها عن الظروف
التي لم تكن في الغالب ومنهم من ياتي بالمفعولية ايضا اذ لا يوجد في الكلام من قبل هذا على اذكر الحجة
يوم كذا انهم الاحسن ان يحل هذا الامر عطف على محذوف قبله اي انشاء النعمة في خلق الارض والسماء
واذكر وما على تقدير انضابه تعالى الى طرف والجملة بما فيها عطف على ما قبلها عطف النقص
على النقص من غير التفات الى ما فيه من محض انشاء او اجزاء او هذا جعل الوجه الاول في الجمع
جمع ملائكة ظاهر كلامه ان العزة زائدة وان استغناء من ملك لما فيه من معنى
الشدة والقوة كافي الملك والمالك وملكت العين شدة وعجبه ومنهم من يحل من اللوك والالوك
بمعنى الرسالة فيكون اليم زائدة وفيما بين السماء والارض قلت الاصل بالذات على انه موصوف
الرسالة او مصدر بمعنى المفعول ومنهم من يثبت لاه اطلاقا قلب لكن ليس بشيء وراكف
التاء في ملائكة لتأنيث الجمع معناه ان كذا تأنيث الجماعه وعبارة المفصل ان كذا في الجمع
ونظرة العشائره والصفات والمعن خليفه منكم يشتر بان الخطاب للملائكة الارض
والانظر انه لكل فلان ارجح بعضهم الوجه الثاني والجواب ان على طريقه قوله لم ينوا فلان قلوا
زيدا او انما قلنا البيض منهم فالحطاب لم لاهم كانوا سكان الارض بالنظر الى البعض انما اختار
الوجه الاول لدلالة قوله تعالى قالوا احمل فيها من سدنها ويسفل الدماء فان ذلك

الارض طمعه الفساد وان الارض اصل والسماء خليفه التي زعمها الافلايم

في حق الذرية خاصة والاففض طامه العبارة موثباتي وهذه الاستشهاد بقوله تعالى انا جعلناك
خليفة في الارض على ان داود صلى الله عليه وسلم خليفة من الله لادم اوشى اخو انا فرغ سؤال
الافراد على الوجه الاول خاصة لان الخلافة من سكنى الارض انما هو لادم وذريته لانه وحده فان
قلت وكذا الخلافة في الحكم بعم كل بني قلت نعم الا ان المقصود باخبار الملائكة واعلامهم
مؤخلافة ادم بخلاف الاخبار التي في الارض وانما اجوابه عن سؤال الافراد فوجهان الاول
ان المراد بالخليفة ادم وحده والمعن على جعله مع ذريته خلقا في الارض استغناء بذكر من هو
الاصل عن بني نوح عليه ويلقب عنه وكانه قال خليفة وخلفاؤه ذريته كما يقول الخلافة
في قریش اي فيه وفي اولاده بالنظر الى الاصل وان صار قریش مثلا استغناء للملائكة ولم ينص
الخليفة عبارة عن الكل والثاني ان المراد بالخليفة الكل باعتبار موصوف مفرد اللفظ
مجموع المعنى اي من خلقكم او خلق خلقكم وهذا في الاصل قبل كونهم متعلقين بتوفاو الضمير
لا ادم وذريته وكذا اضمير استخارهم صيغته لم يأت للملائكة مفعول له للمحذوف في صدر الجواب
اي اخرهم لساوا واما جوابا صيغته لم يأت فيجب اذا انكار لا يتصور من الملائكة
وتحل خلق اي علموا ان جنس المخلوق المعصوم هم الملائكة وكل جنس متوهم من اجناس المخلوقين
ليس كذلك بل قد يكون منهم المعصوم وغيره ولا يخفى انه يعود السؤال بانه من ان ثبت ذلك في
علمه وانما حال من متوهم بقلب السبح النعبد تعدي بنفسي وباللام وكذلك انتدب في اللام في
لك في المعنى متعلقين بالنعبد وكذلك الحال غنى محذوف وفائدة الجمع بين التسميح والتعديس
وان كان ظاهر كلام المصنف مرادهما ان التسميح بالطاعات والعبادات والتعديس بالمعاصيات
والاعتقادات يعنون محذوف وجود المانع فيهم او المرجح فيها وذلك انهم في قوام لان القوى
الشهوانية التي يملكونها من القوة العقلية فينبغي ان لا يتعدى على ذلك كقولهم
ان يعلموا ان اراد ان شأنهم ان يعلموا ذلك ولو ايقن من الملائكة من القوة العقلية فليس
بكاف في ترك التسميح وموظفهم وان اراد انهم كانوا يعلمون ذلك فليس معلوم ولا العبارة دالة
على ذلك ولذا ذكر الجواب الظاهر وموانه قد تبين لم بعض الحكم والمصالح على وجه يرد كونه
اصل النوايد فقولهم وعلم عطف على قال وقيل على محذوف يكون المجموع بمثابة السمع لا يعلمون
والآية عليه وقوله قال استئناف وكذا قالوا اذ لم يحل عامل في اذ واستئناف
ادم يعني ان جعلهم هذه الاسماء العجيبة مشتقة من المصادر والالفاظ العربية ليس بمتبع وانما
انه يجوز ان يحوي الاستئناف في سائر اللغات وان يوافق لغاتهم لغة العرب في ما خذ هذه
الاستنفاقات او ان ادم كان يتكلم بالعربية فذلك بحث آخر انما الرد بان الاعلام النقصية
بمعنى غير الغالب والمنقولة لا معنى للاستنفاقات فليس معلوم لانه اذ بين بين اللطيفين تيات
في المعنى والتركيب فهو من الاستئناف وكذا الرد بان ادم كان في غاية الجمال والادب والادب
لا ياسب ذلك واقرب امره ان يكون على فاعل اشارة الى رد ما ذكره
الجورمى وغيره انه افضل واصل ادم بهزتين قلت الثانية الفا ومخرج كونه على فاعل
انتقام على انه لوجع فاو ادم بالواو واعتذر الجورمى بانه لما لم يكن الهوة اصل في التاء معروفة
جعلت الغالب عليها الواو وانما ادم من الانسان لمعنى الاسم فافعل وجميعه وديان

كان لا يعلم حكما وشا رطاف من كلف وتدرج الامور في ذلك الموضع

بش

اي اسما، المستمات لما احتاج الى اعتبار هذا الحذف لتتحقق مرجع الضمير عندهم
ومعظم انبؤني باسماء متولاه ولم يحجب الحذف مضافا الى سميات ليستعلم تعليل الاسماء
بالاسماء، فيما ذكر بعد التعليم وظاهر كلامه ان اللام عوض من المضاف اليه كما هو مذهب
الكوفيين وقد بقي ذلك في قوله تعالى ان يحكم من المأوي ولم يقبل به في اشتغال الراس شيئا
فوجب ان يحل على ما ذكرنا في جنات تجري من تحتها الانهار وان كان ظاهرا بغيره على خلاف
او يقال ليس كل ما يذكر من المحلات مختارا عنده وفيما ذكرنا اشارة الى الرد على من علم ان اللام
مؤلفه وان عود ضمير عندهم الى الاسماء باعتبار انها المستمات والمشهور فيها بين الاكثرين
ان اختلاف في اسم لان تلك كانت الفريضة بشعر بذلك لان الغالبين بان الاسم غير المتع
تملكوا بقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها ثم عرضهم وقوله تولى اسم ربك اي ذاته وقوله
تعالى ما يعبدون من دونه الاسماء الى غير ذلك والى بين غيره من تلك الاشياء قوله تعالى فله الاسماء
الحسنى مع القطع بوحدة الذات وبان لفظ الاسم مستعمل بالاسم دون الفعل او الحرف فهذه الام
والمتسمى اجد الان ما ذكره من التفصيل موانع من الاسم ما نفوس المتسمى كقولك الله فانه يذك
على الوجود اي الذات ومنه ما هو غيره كالحال والرازق ويحذف ذلك مما يدل على فعل ومنه
ما لا يتلوا اسم ولا غيره كالعالم والفاروق وكل ما يدل على الصفات القديمة يشوبان الكلام ليس
في اسم بل في مدلوله مثل الانسان والفارس والاسم والفعل وكذا قولهم ان اسما، الله تعالى
متعددة فكيف يكون نفس الذات فان قيل فقد ظهر ان الخلاف في الاسماء التي من علمتها لفظ
الاسم وظاهر انها اصوات وروى من الاعراض الزائدة فكيف ينشأ مدلولها من
التي هي الاعيان والمعاني وان اريد بالاسم المدلول فلا خفا في ان نفس المتسمى من غير ان يتصور خلا
بل فائدة لانه بقرينة قولك ذات الشئ ذاته قلت الاسم الواقع في الكلام قد يراى بنفس لفظه
كما يقال زيد مؤثرب وضرب فعل ماض ومن حرف قد يراى مدعى كقولنا زيد كاتب ومع فقد
يراد نفس ما بين المتسمى مثل الانسان ونوع الحيوان جنس وقد يراى فرد منه مثل خاني انسان ور
حيوانا وقد يراى جزءا كالناطق او عارض لها كالضاحك فلا سبعا ان يقع اختلاف واختلاف
في ان اسم الشئ نفس متحدة او غيره وما اورد في بعض المواضع من الكلام في لفظ الاسم لا ينافي
ذلك لانه ايضا اسم من الاسماء وللنكاحات ايضا ينزل على هذا وقد بينا ذلك في شروحه
المفاهيم وعلمه احوالنا وما يتعلق بها يشير الى ما وان قدرا المضاف اليه وجعلنا
الاسماء غير المستمات لا يقول بان ما علمه آدم وعلم وعجز عنه الملايكه والتمنا ثم آدم على سبيل
التسليم موجوز الالفاظ واللغات من غير علم بخفا في السميات واهوالها ومنها انها
لظهور ان العضلة والحال انما هي في ذلك وبان هذا من حيث حمل الاسم نفس المتسمى او جعل
الكلام على حذف المضاف اي سميات الاسماء لكن يرد عليه انه لا دلالة في الكلام على ذلك على
مقدور حذف المضاف اليه والحوادث ان الاحوال والمنافع ايضا من جملة السميات التي عليه
اسماء بدون معرفتها على وجه يمتاز عما عداها وهذا كاف على سبيل البيك في
الاسماء كلها وكذا عليه ولكنه حتى اسكنه ولكنه قوعه على الامر والزمن حتى عيى الجواب
ان كنتم صادقين يعني فيما زعمتم من اني استخلف من غالب الالاف وسفك الدماء غير

مطلب
وراجعنا اسم والمسلمين

ان يكون فيه ما يصلح لان يستخلف لان ذلك انما يصلح ما يصح من الاستخلاف اذ لم يكن معية
التحقيق ومنازع راجح على هذه المصلحة ومصالح زائدة على هذه المصلحة فان قلت هذا انما
ما سبق من انهم عرفوا ذلك باختيار الله او من جهة اللوح او نحوه ذلك فانه صريح في كونهم صادقين
قلنا المراد بذلك مجرد كون بني آدم من بعد رعينم الفساد والعقل فان قلت فما وجه سلب
الامر بالانابة بهذا الشرط وما معنى ان كنتم صادقين في ما زعمتم من خلوصهم عن المنافع والاسباب
الضاحية للاستحقاق فقد اوعى العلم بكيفية حيليات الامور فالغيبون بهذه الاسماء فانها ليست
في ذلك ظن ولا بقوة مدعي التوكلين ادب كثير من المغررين على ان المعنى ان كنتم صادقين يعني
لا اخلق خلفا الا انتم اعلم منه وافضل الا انه لا دلالة في الكلام عليه فتقوله اراده مقبول لانه
لما نزل عليه الكلام وان فيمن استخلف فضيلة العلم الذي هو اجل النفاذ وفيه من الدلالة على شرف
العلم وجلاله وقوله وانما اوتيت على الاعمال وسائر الكلمات لا يخفى وقوله ارادتم وبن متوجهان الى
بعض ما اجل توجهه الاول الى حذف موجزهم بعيد على وجه اسط واسم حيث تقرر للتواصل
وان كان مما لا يعلمون او جروا مثل اللهم الا اذا خضت بما خضت من مصالح الاستخلاف على ما مر فيكون
هذا اشمل ولكل والمعنى عارض مستماتهم بمعنى في قراة عبد الله او سبما ينابيع في قراة
اي وانما اعتبر حذف المضاف لان الغرض لا يصلح في الاسماء وكذا ان اراد الغرض المعقب بقوله فتعال
المشغول باسماء متولاه والافعل منه منع ظاهر مجاز عن بروض الاسماء ويحال عن معانيها وانما جعل
الضمير للسميات المحذوف من قوله وعلم آدم الاسماء لان اعتبار ذلك المحذوف انما كان لاجل
ضمير عندهم وانما على تقدير عرضها او عرضهم فيصح عود الضمير الى الاسماء فلا يعجز حذف السميات
مضافا اليه بل سميها مضافا اليها يكون نزعا للحذف قبل الوصول الى الملهة فليتنامل
استثناء متصل لانه الاصل والمنافع وموعدم دخوله في الملايكه من دفعه بالتغليب ويدل عليه
قوله تعالى ما منعك ان اسجد اذا امرتك والظاهر ان الامر بجميع الملايكه لا الارضين خاصة ووجه
الانقطاع انه ليس لك فلا يتناول اسم الملايكه لكن ذكر الالاء والاسماء كما يدل عليه ما مر من الوحدة
وان لم يتناول لفظ الملايكه فذلك ان بعض ان الحجة تدل للتغليب كما يصح البناء في
قوله فمضى عن ان فوجه عن الطاعة والنفاء امر السجود كان بسبب كونه من جنس الجن
والسكنى من السلوك يعني ان اسكن امر السكنى بمعنى ايجاد المسكن لان السلوك بمعنى
ترك الحركة ولذا يذكر متعلقه بدون في الا ان مرجع السكنى الى السلوك وتاكيد ضمير سكنى ثبات ليلاليزم
الغطف على المرفوع الفضل بلا فصل متمتع في نصيح وصحة امر الغائب بصيغة افعل للتغليب
انا وزيد فعلا واسما على اسكننا للاشعار بالاصالة والتبعية اي كلا وعدا يتقار
عيسى وزيد اي اسكن وفلان في رعد من العيش وزيد بالكر رعدا وحيث كان المبهم
جعله للاسم وخشعة بالعلوم بقربيه العوم وعدم المرجح ولم يجعله متعلقا باسكن مع انه اظهر من
جهة المعنى المرفوع الناصل من شجرة واحدة الظاهر اللائق بمقام التوسعة الوحدة الشخصية
ويعمل النوعية وكيف ما كان فاللام في وصف اسم الاشارة للجنس وقيل للبعد ومن الغاية
للحصر انما صفت الحصر ولم سبق محصورة يقال فالتى كذا السبقني به وذهب به عن حاربه
حتى في وفي الصحاح القوة الفوات مصدر فالتى فالتى انما كانت الحصر بمعنى لم يدر له الحصر

قوله

بانه

فانما هو من كلامهم

المراد

على الدوام قال في كتابه
لعله صوابه ووجهه على ان
فمن سخطهم

سكون

كلامه

بمعنى لم يدرك الحذر واليقظة جمع من الناس كيقظون ما بين الحشمة واليمن والذين سوان كلمة منهم
منوا بذلك لان ابا القيس لما غرهم قال ما اكثر من ربه ومن الضنوت وظلم في غضب قوله منون
اكل وعش شرب جدره عشون وسما حول قبة الادم كثره الدسم والمعنى يصدر تباينهم في السن عن الاكل
والشرب وكذا معنى قما فعلته عن امرى ما اصدرت فعله عن امرى وما يقال ان في التفسير يورث الفعل
المضن على طريق احوال ليس بالازم ان كان الضمير عنها للشيء اذ لو كان المحققه لكان الاوجه
قبل الاول ال او معه فلا يصلح العطف بالفاء الاتي اذ قيل وهذا دليل على ان يكون
الضمير المحقق على تعيين الواسو مع التبعيد والازالة لانها دليل على خطاها خاصة مع ان ال
الكل وقوله والدليل عليه معنى على ان الامر كذلك ومن الآية ذلك اذ القصة واحدة وامبساطا
لازم وحوا وبعضكم لبعض عطفكم فيما بين الذرية مع كونه حالاً من ضمير امبساطا ويدل على ان المراد
التعادي والتباين فيهما وبين اليمين بل فيما بين اعم قوله تعالى فمن تبع منكم الى اخوة حيث
فيهم الى المؤمنين والكافرين ومن ما لكل من التبعين من الجزاء الى يوم القيمة لا تعلق
بالظرف الواقع جزاء عن شتمه ومنازع والاستقرار ثابت الى يوم القيمة لكان القبر وقيل الى الموت
نظراً الى تعلقه بمنازع اذ لا تتم بعد الموت ومن جعله على تقدير التفسير يوم القيمة ايضا متعلق بمنازع
جعل ابتداء القيمة من الموت لان حيات فقد قامت قيامته او جعل مقدمات الشيء من عمله ولا يخفى
ان التفسير بين واحد وجعل السكنى في القبر متعلقاً بالارض وهذا القرب معنى على الكلام
استقبالاً في الاساس بلغة استقبلته وتلقته من لفته الشيء فلفظية وانما لم يحكم من هذا مع طوره
حيث استعمل من توب عليه الاخذ والقبول والعيل وسائر ما يدخل في استقبال الرجل اهله واجبابه
فعل من يكون من ربه حالاً من كلمات ارجع انت اسم فاعل اضيق الى المفعول
وانت فاعله لا عتاده على الاستفهام وان شئت فقل فمتداً واما نسخة زكي المتأخر ارجع بتقدير
الياء مجملها على استحسان الفاعل اقرب من ان جعل راجعاً مضافاً الى ياء المتكلم واقعا جازت اي
انت راجعون في كافي قوله تعالى والافارجون يا الله محذوف على النسخين بوقوع الجملة الاستثنائية
جزاء الشرط محذوف بحث للتأكد ولما بناط به فان فعل على الاول فلم قدم ذكر لفظي الكلام
عليه وعلى الثاني ان ما ذكر لا يصلح عليه التكرار اذ الممكن ان يتباطى الزيادة بالاول من غير تكرار
اما الاول فلنظراً الى اهتمام بصلاح حاله وفراغ باله والاضمار بقوله توبته والتجاوز عن صفوته وانه
ما عسى تبيح الملايكة فيما راعوا في حقه وقد فضله عليهم وامرهم بالتجود له واما الثاني فليكون
بيان حال فرقي المؤمنين والكافرين كالمذكور فصار حيث استوفى ذكر كلامه بالهبط لغرض عليه
الاستدعاء بالتكليف وفي الكلام اشارة الى الرد على من ان المهيوط الاول من الجنة الى السماء والثاني
من السماء الى الارض كيف وقد جعل الاستدعاء في الارض والتمتع حالاً من الاول وان كانت حالاً متقدمة
بدليل قوله يعني جعل متابعه الهدى في مقابلة الكفر والتكذيب بالآيات المتكررة
على لسان الرسل فيكون متابعه الهدى عبارة عن الايمان والتصدق بتلك الآيات وهذا
تمثيل لما ذكره في بعض كلامه ان في قوله فاما يا ايها الذين آمنوا فليست بالرسول والكتاب
ليس واجب فتناً يا ايها الكتاب والرسول لم آيات فالايان بالله وصنائه وتوحيده وجب
لوجود العقل ونصب الادلة فلم يكن طريق العقل كافياً لكان اتيان الكتاب واجتباؤه لم يكن يعجز

الامر

واحد

يو

فمثل

هو

نظر

في الكلام من قوله تعالى

شبه

الايمان بكلمة التثنية فلما اتى بنا اذن انه ليس بواجب فثبت للوجوب طريق العقل اما على اصله
ومواءمة لا وجوب على انه فوجه كلمة ان ظاهراً اذ لا قطع بالوقوع بل ان شامدى وان شئت ترك لكن
لما علم من مضله ورجحت اكد كلمة ان بما والفعل بالنون اتماء الى المحال فوجه الوقوع والكلمة لا يجوز
على الانبياء المذكور في كتب الكلام انه لا يجوز عليهم الكفر ونقد الكذب في التبليغ ولم يعرف ذلك
مخالفاً ولما عجز الكفر فالكلام لا يمنع عداً عند المحذوراً سمعاً عذراً وعقلاً عند المعقولة ولا يجوز سهاؤاً
عند الكثرين والصغار ولا يجوز سهاؤاً بالاتفاق الا ما يوجب الحجة كسرقه لقمه والتطعيف بحج وكذا
عند اعذار الجور خلافاً للحناني لكن بشرط في العهد والسرمان بغيره اعليه فيقتضوا عنه هذا
بعد الوحي واما قبل الوحي فلا يمنع الكتاب خلافاً لاكثر المعقولة والمعتدل لم يفسد منها ان
كان عداً او سهاؤاً وقبل الوحي وبعد ما كانت الاصفية مؤثرة باعمال قبل خضتها
بالذكر لانه لم يكن في الجنة الاعمال البدنية والتكاليف الشرعية سوى المنع عن اكل الشجرة ونحو
الى ان هذه الصغرة كانت مكملة لمحو حساب الكتاب وكيف وقد اتم اليها اعمال التثنية
لكن حجت عليها المؤخرة فليطمان لسان الانبياء وانهم من الله تعالى بحج لا يملك عنهم نزل الاول
فكيف ترك المأمور به فكان في ذلك لطف لهم بالاجرة عن المعايضة وللايمان بان الانبياء منع
محاذيرهم واحدون بذلك فكيف يحال من انهم في المعاصي فلا يكون هذا ظاهراً ومحمداً
بل عداً لمصلحة حسنة وقربت من هذا ما يقال انها كانت كاشفة صغرة عن سبيل لكن عوت عليها
لتركه التحفظ وفرط الاحتياط ولهذا نسبت الى العوانة والعصيان وسبيل العهد ويجوز
وفي هذا جرح لم يوجب للنعم فكيف بدخلها في خطايا ما توضح لمن لا يقول بخلو واصحاب
الكتاب في النار على لغة مدبل هي ان يترك الالباب المغشورة بيا ويدغم في باب الاضافة
ليكون قبلها اخت الكثرة وقوله فلا خوف عليهم بالغنى في جبروت لقب له كونه
علماً تنفرد به بلا حيلة الاصل اي صفوة الله او عبد الله فكذا امثل عبد الله عليه السلام على اذا فخره الاشعار
بانه عبد الله شرفياً واراد به النعم به على بايهم وعليهم فيه جمع بين الحقيقة والمجاز حيث
جعل قوله عليهم سرادابهم عليهم وعلى بايهم فيمنى ان يجعل على حذف او اعتبار معنى جامع
بان جعل الخطاب لجميع بني اسرائيل الحاضرين والغائبين ما انعم به اشارة الى حذف العباد الى
الموصول جماعه عليهم في مواضع من كتاب الله ومن التوفيق عطف على من فرعون ومن التوفيق
على من الانجاء والتوفيق على العفو والعهد يضاف الى المعاصي والمعاملة لانه سببه
بينهما بمنزلة مصدر يضاف تارة الى الفاعل وتارة الى المفعول ولا خفا في ان الفاعل الموصوف
فان اضيف الى الموصوف مثل اوفيت بعهدي ومن اوفى بعهدي فهو موصوف الى الفاعل واذا اضيف
الى غيره مثل اوفيت بعهدي فالى المفعول ففي اوفى بعهدي واوفى بعهدي يكون الاضافة
الى المفعول فلذا قال بما عاهدتموني عليه ومروا طاعة وما عاهدكم عليه ومروا طاعة ولا يستقيم
غير هذا اذ لا معنى لقولك اوفى انت بما عاهدك عليه غيرك فيما بينهم من ان المذكور في الكتاب
سبب على رعاية الاول او الاثنى ليس بشئ وقوله لكونه ومن اوفى بالآيات التثنية امثلة لآخرة
العهد الى الله تعالى اضافة الميولية ليحل عليه او فوا بعهدي لاستشادات في ان المراد بالعهد الايمان
والطاعة ومثوا وكذا في الاحتصاص قد عرفت ان مثل زيد اضربت بيد الاحتصاص فاذا قيل

الامر

شمرى

وقيل الضمير فيهما لما معكم عطف على اول كلامه المبني على كون الضمير لما انزلت وما ذكر من انهم اذا كانوا
بما بعدهم فقد كفروا به انما لم لو كان كفروا به انه كذب كله وانما اذا كفروا بكونه كلام الله واعتدوا
ان فيه الصادق والكاذب فلا ولذا كان هذا الوجه موجها وقد يتوهم انه جواب ثالث مبرر
الاشكال المعنوي وليس بذلك لانهم لم يكونوا اول كافر بالتوراة هذا المعنى بل المشركون قبلهم
وانما وقع لهم ذلك بعد الكفر بالقرآن والاشبهة استعارة حقيقة مبنية على تشبيه
استبدال الرياسة التي كانت لهم بايات الله تعالى في موت في الفعل بالنتيجة كما في الآية والنسب
الآله وقع الضمير عن المشركين بلفظ التثنية خلاف ما في الاستعارة الحقيقية فلذا جعله قرينة الاستعارة
فقال والاولى وان لم يكن الاشارة لاستعارة الاستبدال لم يستقيم لان الفرض لا يصلح مشتري وانما
مؤشتر به في الاستبدال الحقيقي ولما في هذا الكلام من نوع خفاء مترك كثيرا نظائره في الكتاب
ان المراد ان هذه استعارة لفظية كاطلاق المرسى على الالف لما انه استبدال مخصوص استعمل
في مطلق الاستبدال لا معنوية مبنية على التشبيه اذ في بيع الرياسة من مقابلته الشري والايات في مقابلته
التثنية على عكس ما في الآية والمبطل بقوله تعالى واشترى الضلالة بالهدى والبشرى في بحر الاشياء
على الاستبدال ويجوز ان يكون الفيل في التشبيه كما في قوله تعالى انما البيع مثل الربوا ورواه على
تقدير التشبيه لا يكون منها الا تشبيه الاستبدال بالرياسة بالايات بالاستعارة وتشبيه الرياسة للرياسة
الآية عنده مرغوبة بالمشتري وتشبيه الايات كونه سببا في نيل الرياسة بالتمسك ولم يقع قلب
في شي من التشبيهات الثلاث لان معناه ان جعل المشبه بغيرها وبالعكس فان قلت فعلى ما ذكرتم
لم عبر عن الرياسة بلفظ التثنية قلت للاشارة الى انها لم ينفى ان يكون وسيلة مبتدلة متروكة
في نيل المار ب المرغوبة مطلقا ببدل ما هو اعز الاشياء اعني الايات المضافة الى الاصل لا يدل واعراب
وكمال وفيه تدريج وجعل قوي حيث جعلوا الاشراف لكل وسيلة الى الاصل لا يدل واعراب
لطيف حيث جعل المشتري مضافا لفظ التثنية عليه ثم جعل التثنية مشتري بالتبعية بدلا
لما جعل مضافا لدخول الساء عليه فاني شرب اوله فان برعيتي كيف جعلت ابي
انضاف على الناس فيما بينهم وقد يتوهم ان جعل منها افضل التفضيل فيزي بالنتصبة والمعنى
اجعل الناس كما توهم ان الزعم منها المعنى القول وقد ذكر بعد ما اجلة ولا يكون زعم الامر
افعال القلوب او المعنى كلف ومصدره الزعامة او المعنى كذب ويطمع
يقال ليس الحق بالباطل من باب ضرب ارب خطه ولبت عليه الامر ولبت له التثنية والتبعية عليه
الامور وفي كونه ليس بلبت بالضم اذ لم يكن واصحا فالسواء على الاول صلة وعلى الثاني للاستعارة
اي لا يجعل الحق ملتصقا بغيره واضحا بسبب الظاهر وقول الجوزي لبت عليه الامر خطه يشوبه
راجع الى الاول الا انه نزل ذكر المخطوطة وقد ترجح الاول بانه اطهر واكثر وضوحا وبان جعل
وجود الباطل سببا لالباس الحق ليس اول من الباطل وهو باطل والواو مع الجمع والتثنية
لا يكتفى من الباطل كتمان الحق والفضال انه ينبغي عليهم سوء فعلهم الذي موافق من امرين كل
منهما مستعمل بالجمع وجوب الانتفاء عنه ثم اخبر بان التثنية على الجمع بين شيئين انما اخذ من
افترافهما في الجملة وليس الحق بالباطل مع كتمان الحق ليس كذلك فاجاب بان السلام انما موافق
مدلولي القطين على الاطلاق وانما كتمان التثنية واطلقت عليه في هذا الموضع فامران كتمان قد نظر

الاشياء
مجهود
قل
فيل

المعنى هو
صاحب الكفر

الاشياء
مجهود

الاشياء
مجهود

الاشياء
مجهود

الاشياء
مجهود

الاشياء
مجهود

الاشياء
مجهود

الاشياء
مجهود

الاشياء
مجهود

الاشياء
مجهود

اذ المراد بلبس الحق بالباطل زيادتهم في التورية ما ليس منها وكتمان الحق اخفاء بعض ما فيها البعض
ومحو عنها او غيبة وتبدل الى خلاف ما هو عليه واعادة صريح لفظ الحق دون صيغته ربما يشوب
بذلك ونحو الاعتراض على الوجه الثاني اعني كون الباطل للاستعانة اظهر والجواب
تمام على الوجهين لما سبق ان المراد بجعل الحق ملتصقا بالباطل موافقا لكتبتهم في التورية
ما ليس منها فتقوله بالباطل في تفسير الجمع وفي تفسير السوال والجواب لا ينبغي ان يجعل على
الصلة بل على ما يجمل الوجهين يعني كما تقدم في ان المضارع مع الواو معني كائين
اي في موقع الحال على حذف المتبدي وانتم كتمون وفيه تأكيد لذكر في الجواب فان الحال يكون
قيدا في العمل مقيدا لغيره اذ اذا كانت مؤكدة وسوتج ايراد الحال للتعين انتهى
لزيادة تتبع عالم وكان الاول ان يقال في حال علمك بذلك وتوجه لفظ التثنية بقوله لان جعل
بالجمع ربما عذر راكم في الاستظام وان ارد ان علمهم تعلق بظاهر فعلهم بكونهم لا بغير كائن وان كان
فقد ان العلم بغيره من الظهور بحيث يستغنى عن الذكر وانما الاحتجاج اليه علمكم بما لكم وبينه التبريد
ما لا يخفى وضيق راكم للتعين والعايد الى الجمل مجزوف يعني صلوة المسلمين يريد ان اللام
في الصلوة والزكاة والزكاة في الاشارة الى العمل بالمعنى ويجوز ان يكون الجمل في اللام
ان صلوة غير المسلمين ليست بصلوة وفي الآية طالع على ان الكفار يحاطون بالفرق والفتايل
بوجوب الجماعة ان تمسك بالوجه الاجرة والجواب انه لم يمنع عما كانوا عليه من عادة الانفراد فيكون كونها
سنة مؤكدة يمنع من اعتقاد تركها ومقابل على الاضمار الغيرة للتقوية المقترنة عندكم
يقال ليجل على الاضمار والاكفاء عليه والتثنية وكلاهما مضاف منها وفي قوله تعالى
انك قلت للناس اتخذوني بقرب بالمعنى الاول اي مقربا منه لم يقل في ذلك وفي قوله تعالى اهل ثوب
الكفار بالمعنى الثاني وثبتا في كل خبري يطفى عليه ولم يرد منها انهم يامرون بكل
خرو قوهم المؤذن اذا قال الصلوة خير من النوم صدقت وبررت معناه انك يا محمد الكفر
بورد والذي بالكفر خلاف الحقوقي في مسية صدق وترجعه الى طاعة ويرجعه ويرمينا للفعل
والمنقول وحج مبرور لا يخالفه شي من الانام من ترالله محجة اطلقوا على الناس من سبل
ونادي اصحاب الاعراف وحاشي فلان الى كذا اذا قصده وانت مولى عنه
المنشآت اشارة الى ان يفتون استعارة بعبية مبنية على تشبيه تركهم انفسهم عن الجحيم بالنسبة
في الغفلة والاممال لان سبيل الرجل منه محال تخرج عظم وجهه ما اشار اليه
في انشاء التفسير فان قيل هذا قوي دليل على ان فتح هذه الاشياء عقل قلنا بل على انه شرعي
حيث رتب التوبيخ على ما صدر عنهم بعد تلاوة الكتاب وان تصد اعطفت على الجمع
بياننا وفيه اشارة الى ان الانب على هذا التقدير ان يديم ذكر الصلوة الا انه افرد لانه على ان
الصبر عليها على الوجه اشق وبالامر برعايته اخفى ليس المراد بالجمع منها المفردة وانما حصل
على سبيل الصبر بكونه على الصلوة بتقوية المقام وورد الامر بالاصطبار عليها ومعنى يح فيها
وتيات والاكثر من المذكورات ليست من واجبات الصلوة ومعنى الاضمار من المكان صيغتها
على كبره فيها وضيقه للصلاة بالنظر الى الجحيم ان تصاب من جعله ضمير لهما تفسير ما بعده
بمعنى انتصابا للسوال من الجحيم كائن بقدرهما ومنه قوله تعالى حيث امر الاصل

فبها

بانه

فبها

سبب

الاشياء

الاشياء

الاشياء

الاشياء

الاشياء

الاشياء

الاشياء

الاشياء

الاشياء

على الصلوة على ان الامر بالاصل بالصلوة وما يشترط بالصلوة فيكون في الآية المرجع
بين الصلوة والصلوة عليها . فتم علم معقول عن قائم وسوكنه العطاء . فمن لم من المال
اذا اعطاه دفعة من المال حدة وفي الاستاكس رطل ثم معطاه وقبل بعينه ان العباس ما قيل لك
قيم الا انك فتم استشهد بمرقد وشده بها موقوفه غالبه . احيال فيها الجلس بعينه بعد
تمام الركعتين . وان يستعان ليس علمنا على ان يرا دبل على الصلوة فغيره اي يجوز ان يرا د
الاستعانة بالصلوة والدعاء . وصبر دفعه الله اي في دفعه للبلايا . ويجوز ان يكون مجمع
الامر فنه اشارته الى ان خطاب استعينو ايضا لمنى اسرائل على ما موطاة النظر لا للسلطة
لما فيمن ملكك النظر كذا ذكره الاسم الرازي . اي يتوقعون لقائنا به لانواع في ملكه
الله على الحقيقة لكن العالمين يجوز الزوية يجعلونها مجازا عنها حيث لا مانع كما في حق الكفار وفيه
واما من لم يجوز الزوية فيفسر ما يبان ان المتام كلفا . الثواب خاصة او اجزاء . مطلقا او العلم
المحقق كالمشاهدة والمعاينة فان قيل النظر على التوقف والطمع فيمن ملاقاته لقاء الثواب
وسيل ما عند الله من الكرامة لظهور ان لا قطع بذلك وان قيل على اليقين او قوي بعلمه
يدل بظنون فبما ملاقاته اجزاء فان هذا ينبغي ان يكون متطوعا به عند المؤمن لان الرد
في يوم اجزاء . كقولنا يصلح ان تذكر في معرض المذبح كما في هذا المتام فتقول . ولذلك اي يستعمل اللقاء
بلقاء اجزاء . وهو مما يجب ان يكون معلقا ما موقوف عليه لا موقوفنا بغيره . فبما في التوقف
يجوز ان الوجوب لتفتحه بلفظ اجزاء . فتم بظنون منها يتبعون المتواضع لكن لا يخفى ان الرجوع الى
الله المسفر بالزوايا والمصطفى اجزاء . او بظنون بغيره بلفظ اجزاء . مما لا يمكن فيه الظن
بل يجب القطع بغيره . فله وانهم اليه راجعون على انهم ملاقاتهم بوجوب تفتحه الظن باليقين
الانهم الا ان يقدروا على عامل اي يعلمون مع اختلاف الظاهر بغيره اي يستعمل بغيره
ومن ثم ان من اجل ان الصلوة لا يكون شانه على الخاشعين الموصوفين وحيث يتبادر في موضع
آخروا ما اخبرنا الا قد عن سالم بن الجعد انه قال قال رجل من فرائد يلقى صليبا متوحشا
فكانهم عابوا عليه ذلك فت قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الصلوة يا بلال ما وحيها
اي اذن بالصلوة . سترج باذانها من شغل القلب . وقيل كان اشتغاله بالصلوة راحة له فانه كان
يقعد غير ما من الاعمال الدينية لعبا . وكان سترج بالصلوة لما فيه من مباحاة الله تعالى وهذا هو
وسمين راحة فاستراح . وانما على رواية المصنف فيمن روجبا راحا بالاذن والاعانة بيقان روحه
اي ارايه ذكره في ديوان اللغة . **قوله** على الخاشعين الناس يعني ليس المراد بالعالمين جميع
نقالي ليلزم تفصيلهم على الملايكة والجميع الناس يلزم بعضهم على ثبوتها واستدقوتها في بعض
المواضع . يعال في زمانهم ووجهه ان العالم اسم لكل موجود سواء افعال على الوجود بالفعل فلا يتناول
من مضى او من وجد بعد من على انه لو لم العوالم في العالمين فلا دلالة على التفضيل من كل جهة عموما
ولان جهة القرب والكمالة عند الله خصوصا وانما اعاد النداء والامر بذكر الله كونه اخذا
في تعديدهم على التفضيل . **قوله** لا يجوز لا يقض منه جزية اصل الزكاة لانها تقض عنهم
وفي صحيح البخاري قال ابو زرقة بن عمار قال يا رسول الله اني نسيت شاق قبل الصلوة وعرفت
ان اليوم يوم اكل كسرب و احييت ان يكون شاق اول ما يذبح في بيتي فذبحت شاتي وتغذيت

البشيرة

روى

بغيره تعالى

عجلة راحة

ان الصلوة قال فلانك شاة لم قال يا رسول الله قال عذنا عذنا فاجد من احب اليك من
افقير عن قال نعم ولن تجزي عن احد بعدك اي لا يودي عنه الواجب ولا يقضي بغيره النون
وتخفيف الياء والجمع من الغنم ارب سنة وقيل ان ثمانية اشهر وسو لا يجزي الا في الاصل لانه يتردد
ولم يخف خلاف المعروف لما كان يجوز استعينا به اجمل شيئا ان يكون منقوعا لا وان يكون مصدرا بخلاف
اجزاء عنه بالزكاة يعني غني فانه لا يتم فلا يكون شيئا . الاممصدرا وانما اجزاء اي بمعنى كفايا فلا ينافي
منها **قوله** لا يجوز ان يقبل عذرا بخمسة بار وظليل في الاستاكس الجواز اليه يومهم زواجا وتردوها
فيل من الا تقدير . يقبل ليكون ناصبا لموصوف اجزاء اي اجزاء ان يقبل فيه ولا الى تفضيل من
الطبي واجد رافيل من جدر بالضم وانت جدير بكذا اي خليف فان قلت اي حاجة الى اعتبار الضمير
في ان يقبل قلت لا لربط المعنوي والا فالمستمكن في اجزاء عايد الى موصوفه المقدد وقد يتوهم ان الضمير
في اجزاء وانما فاعله ان يقبل فلا بد من تقدير العايد الى الموصوف لكن اعمال افضل في الاسم الظاهر في
هذا الموضع خارج عن القاعدة **قوله** ومنهم من يترك اي يدور في الخيف قال السيد الجوزي في ما يلبه
فقد حذف العايد المحذور مع اجزاء كما في هذه الآية واختلف الجوزي في هذا الخوف فتا الكتاب
لا يجوز الا ان يكون قد حذف اجزاء او لا ثم العايد ثانيا وقال بعضهم لا يجوز الا ان يكون المحذوف مجزا
والجوزي راعيا وقال اكثر اصل العزبة منهم سبويه والاحمد بن حنبل يجوز الامر ان لا يقبل عن ان يكون المحذوف
قد حذف او لا فيحصل الظرف منقوعا له كما قال الشاعر ويوم يهدناه م حذف العايد فالاصل لا يجوز
فيه الاجزائية ثم لا يجوزي ثم قال الشيخ الحنفى حذف العايد من الصلوة ثم من الصفة ثم من الخبر حتى انه ضعيف بل
في السعة لان المحذوف التي تقع جذا عن المبتدأ حدث عنه واجنبية منه فالعايد منها تعلل به لكنهم
شبهوا بما جعله الصفة كما شبهوا جعله الصفة محذوف الصلوة حيث كانت الصلوة موصوف كما ان
ان الصلوة توضح الموصول الا ان الموصول يلزم ان يوصل والموصوف لا يلزم ان يوصف وانما حسن
وكثر في الصلوة لانها كبعض اجزاء الكلمة فاذا قلت الذي بعينه الله فقد نزلت الذي والصلوة فاعلمه
ومفعوله منزلة اسم مفعول فافترقوا والتخفيف محذوف بعض الاربعة وكان المنقول اولي لكونه فضلا قد ورد
حذفه في غير الصلوة كمنه احتسا ومن حذف العايد الموصوف من الصفة قول الخريز بن بكدة التثني
من مقطوعه بضم الطف عتاب واحسنه قالها وقد فرغ الى الشام فكتب الى بني عمة فاجابوه وعلموا بالبلغ
فانتمى وقول بني عمة فقد حسن العتاب وسئل هل كان في ذنب الهمم منه انتمى ثم ما طول العدم مال
اصابوا بتمزيك لا بدوم له وحال وفيه من غير ثقلات تعديس ديم لهم وودي على حال اذا استشهدوا
وغابوا وانما قال امثال اصابوا لان الغنى في الخبر الناس بغير الاخوان على الاخوان فخر ذلك ما قال
ابو الهول في صديق له اشكر فلما حذره كما يحب لمن كانت الدنيا انا شكك شدة فاصبح منها بعيد
اخا به لئلا تكشف الابواب فيمن ظاهرا من اللوم كانت تحت ثوب من الغنى ومعه الحديث اي
قما ورد فيه العدل بمعنى الغنية ما روي عن النبي هرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من تقبل
صوف الكلام ليشتبه به قلوب الناس لم يقبل الله تعالى منه يوم القيامة وقالوا لا عدل الكلام ما يشكك
الناس فيه من الزيادة وراء الحاجة والاستبانة افعال من سبي كانه يفتي بخلوب الناس و
امرأه وسميت القوبة صرفا لانها تصرف من الحالة الذميمة الى الحالة الحميدة ومارواة المصنف
تعلل بالمعنى او رواية اخرى **قوله** هل فيه دليل على ان الشاة لا تقبل للخصاة خص الشوال

المقام

حاجه

الى

الهمم

منها

الان

وتمت ترجمته اليها

بذلك لانه المتنازع خلاف قبول الشفاعة للطالبين في زيادة الثواب وعدم القبول للشفاعة لاصلها فانه
وافق ولم يقصر في الاستدلال على انه تعالى ان يقبل من غير شفاعة لانه ربما يدفع بالاختصاص بعض
او بعض الشفاعة فيبين انه عايد الى ما سبقه من العزم في السعي والشفاعة فيه اعني العبد الذي
الواجب الذي وقع الاخلال به بان نزل ما لم يزل فيه او فعل ما لم يزل فيه او لم يزل فيه العبدان سخطا
منها للخاصية وموظاير او الشافعة لان شفاعة انما هي للعاصية وسواها كان شيئا منعولا به وهو
ظاهر او منعولا مطلقا لان التصريح بتعميم نفي العبد بقدر عزمه في العبد كالمقول قطعاً كما يقول فلان لا يجوز
وكون المخاطب بهذا الكلام مع الكفاي او يكون الآية نازلة فيه بالذوق شيئا من العبادات المتناهية ومن
اللفظ والحوادث ان في مراقب القياس كونه في زمانها سعة ولا دلالة في الكلام على عزم الموقف والاقوا
ولو سلم فقد خضع شي بالواجب من قبل او نزل وشفاعة بالشفاعة للكفاية والكل الكفاية حيث
للمؤمن في زيادة الثواب مع قبول اللفظ اياها نظر الى ان الشفاعة في اليوم الذي خضع منه البعض ظني بالانتفاء
فجوز تخصيصه بالاجابات الواردة في الشفاعة لاصل الكفاية وذكر في بعض النسخ ان اجاب القاضي بان
النصرة منع مع قوة فلا يلزم من نفي النصرة في من يتعمد على طريقه وفيه ان الاستدلال بقوله لا يقبل
منها شفاعة لا يقتضيه ولا يصحرون ويحس لا يجد في نفسه القاضي اليساوي سوى ان الآية تخص
بالكفاية والايات والاجابات الواردة في الشفاعة لاصل الكفاية ويؤيد ان الخطاب مهم والاية تتر
فيهم رد الما زعم اليهود ان اباهم شفع لهم فلو وجوز ان يرجع الى النفس لا ولي شير الى ان الحنا
مروا ان يرجع الى النفس الثانية العاصية بسلام قوله ولم يقبلون فان الضمير فيها للنفس العاصية وكذا في قوله
منها عدل على الاطراف ولنا في ما ذكره في مواضع اخرى ولا يقبل منها عدل ولا شفاعة شفاعة ولا حيث
اريد هذا المعنى اضعف الشفاعة لئلا يفتقر الشفاعة الى ما يقبل منها عدل ولا شفاعة شفاعة ولا حيث
ان المقصود ان يدفع العذاب احد عن احد فمضى جميع ما يتصور في ذلك من الطرق اعني الاعطاء لنفس
ايحى فلو جازاه وبذلك وسوا الغدوة او ترك الاعطاء مع اللطف ومولت شفاعة او القدر ومولت شفاعة لم يلزم
في الذكر الترتيب وغيره في طريق النصرة بالسلوب حيث لم ينزل لاسي الى النفس المجازاة بغير ما هي المجزية
اشارة الى ان هذا الطريق مستحيل بحيث لا يصح ان يسند الى احد وانه لا خلاص لهم بهذا الطريق البتة
ولا محالة لما في تقديم المستند اليه من تعوي الحكم مردود بان المقصود بسوق الآية في اندفاع العذاب عدم
الخلاص لانه المناسيب لوجوب الانتفاء وانما انفي الادفع بالعرض مع ان عود ضمير لا يؤخذ منها عدم
النفس الثانية في غاية الظهور وان لم يزل لا يصحرون على ذلك فكيف لو قيل ان القول بعدم
القبول انما يكون حقيقة من الشفاعة لا المشفوع له لان شيئا وصيرت في ذلك لمحت ومنها النفس الاصل
وضميرها وعليها الثانية العاصية وفي قوله ولو اعطيت اشارة الى ان الكلام في الضمير اعني القبول
منها ولا يؤخذ منها وان اقتصر في السؤال على الاول فوالله يعني ما دلل على النفس المكفرة
اشارة الى ان ليس الضمير عايد الى النفس المكفرة من حيث كونها العو بها بالنفي في معنى الكثرة على ما بين
في بعض عبارات بل الى ما يدل عليه من النفس الكثرة حتى ان هذا يكون من قبل ما تقدم ذكره
معنى بدالة لفظ آخر بخلاف مثل فاحكم من احدى جازين فان الضمير عايد الى لفظ واحد لانه
في معنى الجماعة ثم استشرنا لما عايد الضمير الى النفوس كان المناسيب من الثالث لانه بالذكري فاجاب
باننا ويل النفوس بالعباد او الاناس كما يقول ثلاثة النفس بالساد مع تايث النفس لا ويل الانس

سبله

الامتناع

مع السمع وان قال العبد

عامة الناس المذكورة في حديث كونا ما هو بالانفس الكثرة

بالاشخاص او الرجال **قوله** ولذلك يصفر باعيل يعني ان لم يسمع في تصفيه الا اميل وان كان التقيد
ال تخيير من له خطا وتقبله لهم ثم خضع باولي الخطا يعني انه جري فيه خصيصا من حيث الاضطرار الى السداد
واخترت ويجوز ذلك فلا يقال ان مقتضى الاسلام والبيت والى التجارة ويجوز ذلك كما ثبت لاصلها
ولا يخاف من العتلاء الا ان من له خطا في امر الدين والدنيا كالنسي او الدنيا فقط كان يزعمون
وقد هو كيري من علم الجحش والناصح الصوف لكن جمعة باعتبار الافراد مثل الزراعة والنبات والاك
يدل على انه علم تخفي من به كل من ملك ذلك وصفا انداشا ومن اصل الرجل خاصته وقرابته واهل البيت
سكانه واهل الاسلام المسلمون ويجوز ذلك ومن خصه بالال القرابة بتابعها والاس القرابة كان لها
تابع اولم يكن وقالك الكتابي اصل ال اول ويحق اعوانا فصحا يقول اوله وفي تلخ
بعضهم يريد نفسه وكذا في كل بيت ينسب اليه البعض ونحو الاجاديت جمع تلخ بالطف منها وملخ
والنفس ما يخلق من اوله من رأسه خلقه وقال النوا من قبله ويؤتى يقال رجل ما شئ مثل مال
اي خفيف طباشير والكلمة فيقول من الكلم وموخرج وفي الاساس نفوس النبات قوب وطال العظم
از شدة والجفت وضججه معلوم ومذا كناية عن الجحش وبه النقص والقوة ومذام وصو حبه وشهرته
قد خضع حتى قيل انه كناية عن خلق العائنه يسعونكم سوا العذاب اي يطالبونه لكم في الصحاح
يقتل الشئ طلبة لك وفي الاساس بعض النسخ اطلبها او سميت الملائكة المعانة اذ تها وعرفها بعلها
وسميت خسفا والاصل سلم الباع السلعة اذا عرضها للبيع وذكرتها وماها المسمى واسماها طلبها
وعاذا كونا طهر المقصود من غير تكلف نصيب الحيل والتكليف **قوله** كانه فيجرب كان الله جاحدا
جعل هذا الاخذ الا فطع فيجربا بالاضافة الى ما سواه من العذاب يعني ان الكل فيجرب في نفسه لانه جاحدا
بالاضافة الى البتة في كانه ليس فيجرب بالنسبة اليه وقدر يوي كانه فيجرب بلفظ المصدر اي كان هذا الاستد
فيج العذاب بالاضافة بمعنى ان انصافه بالفتح انما هو باعتبار كونه الاصل والعهدة بين القبح
يذكر بان بيان لقوله بسوءكم ومو جاحل او سديف اذ نجيناكم عطف على معنى
نضامون اي يضامون قولهم قول اسلامهم القدر بذلك او قول المشركين الملائكة بنات الله وايما كان
فاحكم بيان الجحش ذلك قولهم بافواههم اي يقولون لا انزل في القلب كونه تقيدا محصا للاستد الى
شئ او قولنا لا يظلم الظالم لا يظلم في عيشه **قوله** والبلاء مو الاختيار ويكون بالشدة لغيره وان يكون
بحسبه وما يحذر يشكر وان يكون بوجه وكلاما محتمل هاهنا محتمل احتمال المشارة اليه ان يكون صدق نجيناكم
يخبر بسوءكم ويذكر بحسن وسخيتون والاول اظهر والى بقوله من بكر واوفى لتمام تعيد بسوءكم
قوله فانه اوجه او لها الاستعانة والتشبيه بالالة فيكون استعانة بعبية في معنى الاستعانة وتايها
السببية الباعية لانه اللام ونال الشا المصاحبة فيكون نظير سخر كما في قول ال طبيب
كان خيولنا كانت قد ما شقي في محوهم احملا فترت غير ناعمة عليهم يدوسها الحجام والرشا صفت
بانها القتل الجورب لا تنفر من القتل وانها كرام كانت تبق الحلب اذ الورب انما استقى الحيا خاصة
والربيع عظم الصدور واجدما تربية **قوله** فويل بعصاك في الاساس قال عبدة اموس بها وقال براسه
اشارة وقال الحياطة مسقط قال وبالحمل ما لم يستعمل القول في غير الكلام فيقول قال بيده اس اخذ
وقال برجله اي شئ والوي جمع كوة بالفتح ليدرة ويذوب وبالضم جمع كوة بالضم والسلم في كبت
معدى بالياء لا بنفسه **قوله** وقيل اي ما قال اربعين ليلة وخصص الليل بالذكر مع ان الميتا

لما البقاء

تافوت

بالكسر

وذا عطف على الكلام ينسب ويصون بنى على الحالت
مع اولاد علي بن ابي طالب بن سام بن نوح
ويشهد بان يكون مثل فوجون

ذو النعديّة وعشر في الحجّة بآياتها وليا لها لان غور الشهود يكون بالليالي حين تربي الهلال
وقري واعدا ولما لم يزل في المواعدة ان يكون من الجائنين بينهما بان الله تعالى وعدة الوحي وموسى
وعند النعمى للينفات الى الطور وكثيرا ما يسلك المصنف هذه الطريقة اعني جعل متعلق المتاعلة بالشيء
الكل من الاشياء وكثيرا ما يسلك هذه الطريقة فاعني ليدل بقوله فاعني ان المواعدة لم تقع فيها وانما
الكلام في المناجاة في انما كانت فيها كلها او في انما او في العشر الاخير منها او بعد انقضاءها على ما ذكر
في سورة الاعراف وحاصل الاشكال ان اربعين ليلة انما مفعول به لا سبيل الى الاول لان المواعدة
لم تقع فيها ولا الى الثاني انما يبدون بتدبير المضاف فلا بد لاثنتين المواعدة نفس الزمان وانما مع المضاف
فلا بد انما ان يقدرا الامران ولم يحد في الوحي بتدبير مضافين محذوفين شيئا واحدا مثل ليلتين في الوحي
او بتدبير واحد منهما ليس بمتعلق بالمواعدة بل بالوحي موعود من الله تعالى لان موسى والحجج بالبعث
وانما يصح ذلك في قراءة وعدنا اي وعدنا موسى وفي اربعين ليلة واجبت بوجهين احدهما انه على
حذف مضاف يكون من الجائنين ونسلك الى ما هاهنا الامرين اي وعدناه ملاقاتا اربعين وانما يكون
من الله لاجل الوحي ومن موسى لاجل الاستماع فانيهما الله على اختيار التمسك في الفعل يعني نكحنا الى
فعلين متعلقين بكل منهما واحد من الامرين اي وعدنا نحن وحي اربعين وعدنا موسى بوجهين احدهما يقول
بايع الزيدان عرا لمعني باع زيد من عمرو وباع صاحبه ايضا من عمرو وان لم يكن هناك معاينة صدرت عنها
واعترضا من ان الملاقات ليس معنى واحدا يصح من الجائنين ولو سلم فيعبر الكلام في تعليلها بآيتين
كما ذكره من كون المواعدة هو الوحي والحجج والاستماع وما ورد من نظير التمسك في التمسك فان
انما التمسك بآيتين زيدا وعمرا وباع زيد الاخرى وكما تقول ضرب الزيدان عمرو والكلام في ان متعلقا على
ومفعول على ان الصادق من كل منهما شأنا او مثل بايع زيد وعمرا وبان يقع زيد شيئا وعمرا شيئا او ليس ذلك
بل معاينة ان يصدر عنهما دفعة واحدة لمشاركة في البيع والشراء باي بيع واحد وشترين اخر واجب
بان المراد الملاقات وسلاكة الوحي اولى به وبين ما ثبت عدة من الآثار واستماع الكلام ونحو ذلك في تعليلها
بان يقع في خبرها او ما هو متعلق بها الخ اي بعد الانقضاء من غير نزاع وما ذكره من كون المواعدة هو الوحي والحجج
او الاستماع اخذ بالحاصل لا بيان للاعقاب وما ذكرنا راجع الى الحقيقة او تقريرا بما ذكره من منافاة
واهيّة مع حديث تلك الفعل والبطون بايع الزيدان عمرو ليس في ذلك حجاب بان اربعين مفعول في حقيقة
او بتدبير او المفعول به منزول اي يري بينه وبين موسى مواعدة متعلقة بالاربعين بان يقع في خبرها حقيقة
او بتدبير او ما لا ينافي ان يكون المواعدة من كل منهما شأنا اخر وذلك ان المواعدة لا تقضي الا اولا واحدا
مشتركا بين الطرفين اعني على المفعول الاول مثل وعدت زيدا فقال او ليس بكل واحد منهما متعلق
بالطرفين مثل اعدته الارام واعدت القبول والبيع الاختصار على وعدته الارام لان المواعدة تقتضي
المنعقد من الوعد والمعاينة استكمال اخر شايخ ومو ان يكون من احد الطرفين فصل من الطرف الاخر
مقابلته مثل بايعت زيدا على ان يبيع البيع ومنه الشراء فيصلي هذا يصح ان يكون التدبير واعدا موسى
الوحي والحجج ويكون هذا شكلا من غير تدبير مضاف ولا ورود اشكال في كيفية جعل الملاقات وتعليلها
بآيتين وفيه نظر اما او لا فلا ان المواعدة لم تقع في الاربعين بحقيقة ولا بتدبير ابل بعد ما وانما انما
فلا ان الاشكال ليس الا في ان كيف يصح واعدا الارام فواعدت القبول من غير ان يكون في الاول
منه وعد في الثاني نكح فان المعاينة تقتضي المشاركة في اصل الفعل في كل واحد من افراد الاستيعال

انما هو المواعدة

على
تدبير

فلا

بل انما صرح وعدته الارام ووعدت القبول ولو اراد بعد كان فاعل بعني فاعل الكلام انما هو على تقدير
ان يكون فاعل على اصله ومع الاقضية الوقت بين واعدا وعده في المثال المذكور الاتري انك تقول
في خادعت خذ عان خذ منك وخذ منه ولا تقول خذ عيانا وانما ثالثا فلا ان اذا قدر واعدا
الوحي بعد الاشكال في انه كيف يصح ذلك ودفع الباب على ان يكون لاجل الطرفين من الاقضية
مثال جاذبة الشوب ومنك جذب الشوب ومنه جذب شيئا واحدا في الشوب والعنان ومنك جذب الشوب
ومنه جذب العنان وان اردنا ان المعنى على ما من غير تدبير للمفعول هو الوجه الاول بعينه ولا كلام في صحة
لولا قيم ما في الكلام اليه جعل اربعين طرفا وانما مثل بايعت زيد على المباشرة مشاركة ومقابلته
في امر البيع والشراء مشتركة بينهما فيصير معاينة بالعارضة فريد وفردت كردن ومنه مفعول واحد
بمشاركة المعاينة والمضاربة والمزارة ونحو ذلك واشتراك في مبايعات فان فاعل في معاينة
لا يقتضي ان الا بال فاعل على مجرد الشراء والاجتماع في اصل الفعل وفي فاعل حيث الاستناد
الى احد ما والاتباع على اخر ولهذا كان من سبب النعديّة فان قلت فطال الكلام فاحقيقة الكلام
قلت ان اربعين ليلة في وقوع المفعول به باعتبار ما يتعلق بهما من الاحوال والافعال الصالحة
لتعليق الوعد به ويكون من الطرفين وعد متعلق به الا انه من الله الوحي وتسريل التوراة ومن موسى
الحجج والاستماع والفعل وكذا الكلام في كل موضع من اختلاف الطرفين في باب المعاينة وانما ان يكون
المفعول الثاني مثل جاذبة الشوب وفادعة الحديث ويراد بتعليق الفعل في كل من الطرفين شيئا
اخر او بطلان فاعل واد من طرف اصل الفعل من طرف مقابل فانا برى من وعدته
من بوضعية يعني ان الضمير لموسى والمضاف محذوف الامر العظيم استيعاده من الاشياء في ذلك
مع قرب المشار اليه اذ ان شكرا جادا بالحاصل من سببارة لعل وعدنا لا يقع ذلك لان ارادة سطر
الوقوع ولم يقع فعمل على كيشكروا واد على كونهم في صورة من بوجه من الشكر وان لم يتعلق به الارادة
او التورية والبرهان عطف على قوله الجامع بين كونه كناية بامنة لا وقرنا ما بين كمال
التقارب بحسب الاوصاف يحتمل التعارض بحسب الذات ووصف الاتزال على من انبأ به في سوال التوفيق
بالام في الكتاب والفرقان في هذه الآلة والفرقان خاصة في قوله الفرقان وفيه ذكر الوجوب
ان اسم الكتاب والفرقان قد جاز ومموداض كاد ملحق بالاعلام في حق كل مني بخلاف اسم الضياء
والفرقان او الشرع عطف على البرهان وهو الوجه ان يستدل الرجل بنه وانما حيلة
في مثل بعضهم بعضا بنحو حيث جعل المفعول نفس القابل لما يليها من التعلق والاتحاد في الاعتقاد
وقوله وقيل ان تفسيره جليل لهذا الضياء شبهة مما عطف الارض كالدهان والاحتمال ان يجمع ارجل
ظهور وساقية او بدمه والاسم الحيوة وقد ثبت ان الجوة لما جئ به والشيء ارجع شفه بالفتح وبالسكينة
العظيم والشهوة ايضا حذو البيت فبما الشعار عن السيوف اذا كانت سيوفهم السكاكين العظام
انما الاول للسببية لا غير اي للعطف على ما قال ابن الحاجب في قوله الذي يطير
فيعطف زيد الذباب الفاء انما هي بها السببية للعطف ولو اراد انها ليست لجر العطف
مع الشبهة لم يعمد في الجواب عن وجوب الضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه على انه لا ضرورة منها
في عطف الامر على الاخبار او على انك لم تعلم بعني ان مدة للسببية وهي لا في كونها من مفعول موسى كانه
قال او لم تعلم فربوا الثانية للعطف والثالثة للعطف بحمل وجهين احدهما ان يكون جزءا

تدبير

نعم

نعم

نعم

الحرف الخ

المقام

تدبير

نعم

كتمان والغزو والهدى ضرب من نبات مصر وقيل هو الذي يدق الذئب يرقعه
اصطفا مصرا على ارادة القول اي قد عاموس فاستخنا وقتلنا امينوا اسماء الموضع قد يعبر من
الكناية فيذكر وقد يعبر من حيث الارضية فنوت ومصران جليل علما فانما باعتبار كونه بلدة قديم
مع وجود العمليته والتأنيث لتكون الوسط واما باعتبار كونه بلدة فلان تأنيث وان جليل اسم جليل
فلا سلب وسوارق بقوله تعالى او دخلوا الارض المقدسة يعني الشام وان جليل محرم مصرام بغير
الضرب لعدم الاعتداد بالجمع لوجود التوثيق والتصرف او لعدم التأنيث قال الجوهري مصر
المدينة المرفوعة بذكر وبوت عن ابن السراج والمصر واحد الامصار او الصفت عطف على
جعلت يعني ان في اللغة استعارة بالكناية حيث شبهت بالقيمة او بالطين وضربت استعارة بعبية
بحقيقة لمعن الاحاطة والنموت لم او اللزوم او اللصوق بهم ولا تخيلهم ومذا كما مر في بعض العهد على الوجهين
فالكلام عن كونهم اذلاء مصاغرين مما يقال المراد ان الاستعارة اما في اللفظ شيئا بالقيمة في كونه واثبات
الضرب خيل واما في الفعل اعني ضربت شيئا لا يضاق الذلة وزودها بغير الطين على الحياطة فيكون
نظره بعبية مما لا يرضيه علما البيان لرب الشئ يركب بالقيم لرب وطين لرب واللازب الثابت
وجه ومنه جاز الشئ ضربه لازب والمرفوعة سواء اصحاح الفقد من رفع الرجل باللفظ بالرفع فلا ومنه
الزب وبالفلان فلان صار كقولنا والحلقة مصدر حلق فلان بالضم صار خليقا به
بغير الخي الطام من اللام للجنس والمعنى انه باطل محض مظهر في اعتقادهم ايضا كما في الواقع ونفي المحسن
تتميد العزم كالنكرة في قوله بغير حق على ما في ال عمران وقد حصل اللام للبعد اشارة الى ما عزم من الخي
الذي يرون به ويعتقدونه ذلك تكرر للاشارة فعدا الى بيان آخر وصرح بقوله
مع كقولهم ليدعوا من هذا الضرب عن السب الاول بل كل منهما سبب بالاستفلال ولذا اعاد اللفظ
ولم يعطف احد السببين على الاخر اذ ربما يتوهم ان السبب اجتماع الامر من وباحلته فالسبب الاول هو الكفر
وبجوز ان يشار بذلك الثاني الى السبب السابق وهو الكفر ويكون البناء في بناء عصبية السببية فيكون
بيانا للسبب باللفظ في وجوب اجتناب المعصية والاعتدال بينهما تفصيلا الى الكفر بالآيات
والقتل للانبيا وسما من شيع التنازع او للمصاحبة اى ذلك الكفر والقتل كائنا مع العقاب
ولا اعتداه وقد كان كاملا في السنة فكيف وقد انضم اليه ذلك بالسنة من عبية
مواطاة قبيد ذلك ليدخل في عداد الكفرة ويتضمنهم فيصح الابدال والاخبار بان من آمن ثم
ايما خالفا فلذلك اياها مع نفي ان الصواب وهو لان الضمة للفظ وفي الصحاح جمع نصرته
ايضا قال فلان ما فرقت راسها كما يحدث نهره لم تحت افروم فلان نظرا الى الخطيئة
الاساس سجدة البقرة وسجد طاعن راسه لرايه ومكذا عن الى يمدوا سجدا الرجل طاعنا راسه والحق
فراسها في البيت من نوع فاعل السجدة تنف الى الشئ مال اليه وحقق اسلم يصف اناسا جدا جدا
عقبة الاخرى واليتاني مضرا الى اللبا لفة وذلك لادالة على انه منسوب الى ذلك عرتوبه
لا محذور موصوف بالحجة وفي الصحاح لم يستعمل مضرا الى الالباء عن النسبة وتيقن ان قوله بالثام يليب
ايها الضاربي والنصير لا موبد البعض لان من حقيقة من هؤلاء الكفرة بعض
منهم فان قيل كيف يكون الميؤن الخالص بعضا من المنافقين والكاذبين المجاهدين قلنا
المراد ان هذه الذوات بعض من تلك ولا يلزم بعد احداث الايمان ان يصدق عليهم ذلك الوصف

كناية

صار

مس

كلمة

ان صلته

والفاء لتضمن معنى الشرط سواء جعل من آمن بدلا او مقبولا ذلك لان اسم ان و
المعطوف عليه لا يتضمن معنى الشرط لعدم السببية للاختلاف في التضمن في البدل الذي هو المعصية و
ما ذكر من كون من مبتدأ وجوه فليعلم يشعر بان جعلها موصولة اذ الشرطية خبرها الشرط مع الجزاء
لا الجزاء وحده واذا جعل من مبتدأ فجزاؤا الضمير وجهه نظرا الى اللفظ والمعنى وكان ينبغي ان
يبين وجهه فيكون هذا الية وما قبلها من ضرب الذلة في اثبات تحديد النعم اسطراذا
من المصارف مع امر ومو القبل وكل امر شاق وكانه جعل لهم بعد هذا القسط لا مجاز قبول واذا كان
اختيارا لم كان ينبغي ان يكون المعنى السالفة مثل هذا الايمان في رجاء منكم يعني ان يعلق
لعل يخذوا واذا كروا فالتزج على حقيقته لكونه من العباد وان تعلق بالقول بالخذوف
فما رعن المرادة على ما من لا سقالة حقيقته على انه تعالى يجوز على هذا ان سقالات الخوف
التي تروى عن عذو على ان يكون قيد للطلب المطلوب و انظروا كانه يريد ان
لذكر معنى يشتركا فيه ذكر اللسان وذكر القلب او يشير الى انه يخل ان يكون من ذكر اللسان
او ذكر القلب **قوله** مصدر سبقت ليعلم ان اعتداهم كان في ذلك خلا في ما قيل واعتدوا
في يوم السبت فاما في بيت صوت من باب التنازع وجعل كان زائدا او فيها ضمير
لا يؤدى المقصود شرعا انما ظاهرة على وجه الماء وفي الصحاح جيتان شئع اى
شارعات من غمر الماء الى الجدل بالضم اى النهر التي يكون في موضع كثير الكلاء وشرعوا اليها
الجدال قيل اظهروا من شئع من الذين كذا بين وما نحن بعدد وجعل جعلوا الجدال كاشعا
المنقلى اليه وليس من اللغة ولا حسن اشروعوا من شئع اليها بزيادة الطريق واسرعه وشئع
القول اذا كان بابه على طريق فايد خاصين خبر اخر اذ لو كان صفه في ذلك السببية
من المزمع لما بين يد يها وما قبلها على اشتراطها للزمان واقامة ما وقع من محققا
المشايخ في مقام العظة والكبرياء ومعنى لمن قبلها السابقون الذين مضوا وكان في كتبهم انه يكون
لكل المسح فاعتبروا بها وصح الغلاة جعلها نكالا للفرقة جميعا انما تحقق بعد القول والسبح
وجوز ان يراد بما بين يديها كضوء المسحة من المعاصرين لان اللفظ يبين عن القرب و
كون الجهة من يديه لجهة من اضيف اليه اليد واللام على العبريين لليلة وجوز ان يكون للعدل
جوز ان يعللها والكالا معنى العقوبة لانه العبرة اى جعلنا المسحة والمتاحزة عنها يعنى السيفات
البالية انا رها والافلاذب من بعد المسحة والخاصة ان المراد ما يكون بعد المسحة محسب
النبات والبعث لا الصمد والحدوب ولا تخفى ان قوله وهو عظة للمؤمنين لا يلائم هذا
المعنى فلذا لم يرضه فقله بنواحيه الصواب بنوعه كانه ساير كتب التفسير
وكما قال بعد ذلك فقله فلا في وثلا في لابن عه وفيهم من لم يجوز السهو على المصنف فيغير
الكتاب الى فقل ابنه بنواحيه ليرثوا السبح ويدفعه ما ذكره احد القصة ولم نورث قابل بعد
ذلك لانهم لم يتفكروا الموت فقل صبر يروى للابن ويكون قتل الابن بعد موت الشيخ
ورد بانه لا معنى لذكر السبح في اجتمعت القصة انه كان رجل موصوفه بنوعه
ليروى وقيل المعنى قتل ابن الشيخ بنواحيه ليرثوا السبح اذا مات ويدفعه فضله
ليورث قاتل بعد ذلك وانهم جاؤا طالبا ليدفنوا بدينه

فبشر

موت

الاول فنادى بها ان اناضل الناس
لان الظهور غير مناسب

سينم

طلب

عندما لا يظن فيهم المشقة
على الخفة

قبل

المراد من قوله
المراد من قوله

اشارة الى ان التحديد كالمفعول من المبتدأ والخبر كجمل وصير فوضع
 المصدر جنرا عن الجماعة فاحتاج الى التاويل بالحذف او التجوز في المعرود او في الحكم
 فوضع مثل هذا في مقام التبليغ والارشاد والجواب عما رغب اليه من
 الغرضه فخله في مقام الاحتمار والتفكير في خبرهم بعذاب الله فوضع
 سوال عن حالها وضعها لان ما يكون طلبا لسوالمعنى من المبتدأ عن مدلول الاسم وهو حقيقة
 المسمى او وصفه مثل ما زيد وجوابه الفاعل او المفعول او المفعول به على ما سيجي في مواضع
 من هذا الكتاب وصرح به في الغياح والحق لان معلوما في تعيين الثالث ووجه السؤال
 انهم سمعوا للبقرة صفة ليست من شأن جنس البقرة وهي ان يحس الموتى بضرب بعض منها
 فنجسوا وسألوا عن حالها وضعها اما اذا اريد بقرة من جنس البقرة على ما احتار المصنف
 فلما كان النجس وتوهم مدلول ان مثل هذه البقرة لا تكون الا محبنة وقد يتوهم في بعض
 المذاهب ان كلمة ما انما يكون سوالمعنى عن الاسم او الحقيقة وان السؤال عن الصفة انما يكون
 بكتفي او اتى فزعوا ان ما همنا اقيمت مقام كذا او اتى اياها في هذه البقرة كانهما نوع او فرد
 محض من لها اوصاف خارجة عما عليه جنس البقرة فحذف بالضم ويدل به بالفتح
 اسم الله وكانت سودا حبيبية بحوالها من مرداس السلي ويصفها اعطاه الضيف بالهمز
 والحداد والغارض اسم المسنة ولذا لم يوت بالياء وانما تشاق وتقوم والمضى بالتحريك
 الداه من الحديث والمسنة قال الطبري في تفسيره كذا عهد من قدامه وهي كذا كالمادة
 منبر خذت حسان مواضع الثقب الى عالي غرات الوشم صارت البقرة
 مثل ثقب في الكواكب في النجوم بين ايكبار وغروب النجبة اللون والوجه اراد بالا عالي ما فوق
 النكبين مما يظهر للشمس فاذا احسنت فخيرها اول غروب الشمس كانه من الضياء اي وقبلة
 الخضر والبرق جمع بقرة ومن كل حلقة من سوار وخلق من محو ما وجوب الخيال كانه عن
 سمن السافي واراد بالمثل ما يستمر الغنى من شللك الثوب خطه وطوله كناية عن طول
 الخلق والاعمال الكوفة اللينة والعوادى او ايل الوحش اراد تشبيهه اعان فتن باعنان
 الطبا وقد عرفت صارت عوانا كما جعلوا فعل نايبا يعني يجوز ان يكون باسم الامانة
 عن اسما كنبوة باعتبار كونهما ذوا بها ذكر وما تقدم كما يكون عن افعال متعددة شائعة
 بلخط فعل وقد يتوهم في مثال واحد وقد يقع منه في الظاهر الا انه في اسم الاشارة اكثر
 واشهر فحل الضمير متغيرا عليه لا مستقر في ذلك ولها قال في روية اردت ذاك واراد به
 بلخط ويكن على عادة العرب تحجيرا وتقييها وفي الاساس من موح طبع وفرض موح
 وفي لونه توليع وهو استطالة البطن وقال الاصمعي اذا كان له الدابة ضروب
 من اللون ان من غير بليق فذلك التوليع ووقع جعله مخطا وقيل يرد بان مثل افراس
 الابن اي افراس طول الطهور والاعناق مثل جبال الغنم والفرس جسد
 منه اي من وضع اسم الاشارة مع افراس وتذكير موضع المعرود مع تذكيره موضع
 الموت وفي نسخة شابه بعض هزم من عطفه تحوكل من نشاطه وكذا ذلك من بعض
 الحفاء فكل معناه والذي حسن هذا الكلام من رويته وهو بعشر الصبر باسم الاشارة

بسم الله الرحمن الرحيم

الاعراب

المرساة

البيضاء

النافع

المرساة

البيضاء

النافع

المرساة

البيضاء

النافع

مثل

بمعنى ان تقنية اسماء الاشارة والموصولة وجهها ليست على قانون اسماء الاشارة
 بان يلحق باو احدها الف وتون وواو وتون بل يوضع صم مخصوصة وكذا يتوهم
 نفس بالحق التاء فجزئها لم يجوز في اسماء الاشارة ويداد بالمعزة منها ما يرد بالتثنية
 والمجوع وبالمذكور ما يرد بالمؤنث ولذا اجاز التثنية بلفظ الذي عن الجمع وان كان لنا وبل
 كما سبق في قوله اي ما يورونه فديتوهم ان المولى انه مثل لا يتوهم نفس عن نفس
 في حذف الجار والمجرور ووجهه او تدريج او انه من مثل التدريج حيث حذف الياء واول
 في الضمير والظاهر من العبارة انه من مثل حذف المنصوب من اول المرساة لان حذف
 الجار قد ساع في هذا الفعل وكذا استعمال امرته كذا حتى لحقت بالاحوال المتعددة ما يحول
 وصار ما يورونه في تدريس يورونه ولذا اجعل يورونه به هو المعنى دون التدريس
 واما جعل ما حصر به والمصدر بمعنى المفعول اي الامور يعني الامور به فقليل جدا وانما
 كثر في صيغة المصدر الوارث من السورب الصفح من الورس ثلث اصغر يصيب به وكذا كل ما
 وقع في موضع معناه الشدة في ذلك الوقت كانه من مثل الغراب والهيكل اصل الهمزة
 استعمل في السبا من المشقة وتدرج كانه ذرع عليه الحمة اي ذروا المدهام في الال اصل السورب
 السواد يوصف به الخفة لانه كما لها وال ورق من الال بل ما لونه لون الرما ووالر مكنة
 ورقه في سواد وخطباني حاسوب ال الخطبان وهو الخطل اي صار ثقب عطوط خضر
 والقران الوعران اي فليتم نعم تؤكد الصفراء ذمى توهم ان المراد هنا الصفراء
 الصانع لكن الظاهر ان مثل اصفر فاق وصفه فاقعة من باب الصفة للتاكيد في
 السؤال ان فاقع منها لم يقع صفة مؤكدة بل خبرا معقدا ما على المبتدأ فاجاب عن ثبوت
 سببية ولو انها فاعل لا مبتدأ لانه من مخالفة الاصل بله واع فلو كان صفرا فاقعة
 وصفرا فاقع لونها سوارى كونه من باب الوصف للتاكيد وان كان الثاني اوكد
 من جهة جعل الفروع الذي هو من صفات الال صفر صفة الصفح بناء على ان لون
 الصفراء في الواقع الصفح وان لم يره باللفظ الا مدلوله اعني مطلق اللون
 وهذا الال غير رها من قبيل جد جرح وحق جرحه وهذا معنى قوله اللون اسم للبيضة
 وفيه صفر يعني ان البيضة التي اطلق عليها الاسم هي من الصفح فصارت المعنى انها شديدة
 الصفرة منوها لان الفاقع عبارة عن شديد الصفرة ووجه الباطنة ان صفة الشيء كانهما
 صارت من الكمال بحيث شهما صفاته التي من جملتها ذلك وما ذكرنا سقط مانعا لان المراد
 بلونها صفرا فان اطلاق العام على الخاص حجاز ولا اصل عدمه في قوله لونها صفرا
 الظاهر انه ليس من كلام علي رضي الله عنه بل تعليل لما روي عنه في قوله لونها صفرا
 يعني قد جاز في الال بل ان يقال فاقع صفرا ويراد سوادا لان سوادا ما تحلوه صفرا وليس
 معنى الفاقع الال شديد الصفرة فيجوز ان يطلق ويراد الشديد السواد فيهم في الال بل
 صفرا فاقعة بمعنى سوادا شديدا السواد فاستعار منها للبقرة وتعمل سائر من جهة
 البريق ولما كان اثر الصفرة وان كان السواد في نفسه مما يورث الهم والحاصل انه
 سواد خاص له اخص التركيب الال بل التي تشار عليها لا ورا حله من لفظه وانما هو

الاصح

رواها في نسخة
يوجد في نسخة
بمن نسخة

والجاء

الواجبة والتشبيهة في الوصف بالسواد وكذا البعض من الزبيب اصغرا واولا يدخ ذلك و
على الصغر على الوصف بالصغرة وجعل كالزبيب فاعني الاول ولا يعني انها صغرة واولا وواسعة
احتمال بعيد لا محسن الا بالعاطف اي واولا دهان **ب** تكرير للسوال يعني من جهة كونه
سوالا عن حالها وصفها والافند اسوالا عن حال البقرة الموصوفة بالوصف الاول وطلب
زيادة البيانات ووجه كونه في الموضوعين سؤالا عن حال البقرة مع انه في موقع المعنى الثاني
ان المعنى يبين لنا جواب هذا السوال **ب** لو اعترضوا من اعترضت الشيء اخذت من
عرضه وجانبه وفي الحديث ذلك على منع السوال عما ليس محلا للسوال وان سؤالا كان
كذلك وان الامور **ا** مخرج بقرة مطلقا وانما نسخ الى ذبح المعينة بسؤالا وهذا
يسعد ايراد الحديث انما في واما سؤالا عمر رضي الله عنه في شأن الحرفا فان كان الله مستكشفا في
الا ستر ساد حيث ساد هذا كره العناد والمنع في حال السكر من الصلوة وذو الناحية
مؤجدين على من الحسن رضي الله عنه الحروف بالباقة لتبقره في العلم اي يتجوز ويوسعه
ولا يخفى حسن العدول في هذا المقام عن لغة المشهور وانما جاء بالذكور نظرا الى اللفظ
وان كان الباقى اسما لجماعة البقرة بل مع زعمائها على ما ذكر في الصحاح ومن خرافا ان البقرة تسابى على
اعط المضارع مخفيا بفتح التاء او مسددا بادغامها فلنظر الى المعنى اعني الكثرة الجنسية
لعم يستثنوا كما بينت في البقرة يؤيد كون المعنى انما هو دون الى البقرة وكلمة ان شاء الله تسمى
في شيا يصير بها الكلام عن الجزم وعن النبوت في الحال من حيث التعلق بما لا يعلم الا الله
واحد **ب** كناية عن المبالغة في التأييد الذي هو احرازه وكانت **ب** والله ولي المتقين
فان ينبغي ان يبين ما هي من الآيات وقد اسارا الى انها بدعي غروكا لها اسم على صرح به النجاشي
لكن كونهما في حروف الحرفا عرا بها فيما بعدها ويحتمل ان يكون حرفا كما يجعله على غيره
مثل لو كان فيها آية لما الله لعنسد تاسع الى فاعني باسئنها واما الثانية فحرف زيدت لتأكيد
النفي والتأكيد لا يثبت في الزيادة كما مر على انه يفيد التصريح لعدم النفي اذ يدورها على اللفظ
على نفي الاجتماع ولذا يسمى **ب** المذكور للنفي وخرج بان التعليل صحت في قولنا اسارة الى ان هو
يشعر بنفي كونه صفة للنوع ونفي العطف عليه لا المزدوج لتأكيد النفي وفيه وقع ما ذهب اليه
البعض من كون نفي نصبا على الحال كما وقع في تفسير الكواشي وقرأ عبد الرحمن عبد الله بن عبد
بن ربيعة السلمي الله في احدا علم التابيعين وثم اتيه حجب علقا رضى الله عنه وسمع في الاول
بفتح الله على ان لا لنفي الجنس والجزم دون والجملة صفة في قول كناية عن نفي البذل عنه كما يقال
الدليل حيث هو كناية عن اثبات الدليل له والدليل بالكسر ضد الصعوبة وهو اللين واللين
وبالنسبة ضد الجزم **ب** من استقى في الصحاح سقيته لنفسه واسقيته كما شئته
وارضه **ب** او فخر الطير من اعترق الخمر تركت جزها سنة واعبر البعير
نذكر البعير على طير يثني يدخ افعال من نبال السيف والولية البروة عة يعني انها لا يثبت
على طير كثره البعير ونذكر اشباع الما في ربه للفرور **ب** اي فحصله اعني
انها الفا الغنيمة بالعاطفة على حمود في مثل فخرها فانجرت حتى يكبر بفتح
الباء من كبر بالكسر اي اسن واما كبر بالضم مخاضه علم فسبت اي صارت الجوز شابة

والنفي الى الابد

عمر

الممثل بفتح الميم الجلد وكانوا طلبوا جعل جزكا في فعله ما حيا بغير قدما يا باه النجاة كنه و افخ
في التزليل مثل ان كان يقيصه قد من قبل فلا وجه للمعنى في الا ساس قد من شق الشباب اي من غرضها
ولا تخترق **ب** رجع منسوخا لا محظوظا ولا خلا في ان ظاهر اللفظ في اول الا مر بقر مطلقا بهمة
ولا في ان الا مثال في اخر الا مر انا وقع بذبح بقر موصوفة معينة حتى لو ذبحوا غير عالم لكن
مطابقا لكن اصله ان ان المراد اما مورب في اول الا مر مو البقرة المعينة واخر السان
عن وقت الخطاب او الجبهة ولحقها التعتير الى المعينة بسبب لنا طبع في امثالهم وكثرة سؤالا لهم
واسكتسا فم قد ذهب بعض الى الاول مسكبا في الضمان في الاجابة اعني انها بقر كذا وكذا
للمعينة قطعاً كذا في السوال فطحا للمطابق والسوال انما هو عن البقرة اما مورب بقرها فكون
في المعينة وهو مد فوع بانهم لما نجحوا من بقر معينة يضرب بعضها ميت فبقي قطعاً بالمعينة
خارجة عما عليه صفة الجنس فسا لواعن حالها وصفها فومعت الضمان بالمعينة بفتحهم واعتقادهم
فمعينها الله تعالى كالتشديد عليهم وان لم يكن المراد من اول الامر في المعينة واختار
المصنف ان الامور بها او بما بقرة مبهمة غير مخصوصة بحيث يحصل الا مثال بذبح ان
بقرة فكون مسكبا بظاهر اللفظ ويحول عليه السلام لو اعترضوا ادنى بقرة فمحوها
لقتلهم وروى مثله عن ابن عباس وموريس المفسر من وبه شعر قوله تعالى فاعلوا
ما يؤمرون فليسان اللون وكو بها مسلمة غير مذلة فتوجه السوال بان لا كان الامر
اولا بذبح بقر ما رخص باننا بذبح البقرة المعينة بحيث يمكن الا مثال الا بذبحها مما فعل
الامر الاول المطلق فاجا **ب** باننا صا منسوخا حيث ارفع حكمه الذي هو اذ
فرد كان من حسن البقرة ويخيرهم في ذلك وما كان من مسكات القايلين كذا في الامور
بها اول المعينة انه دل السياق ووقع الاتفاق على انه لم يرد امر منجده غير الاول
لكون امثالهم وانما الا مثال بالامر الاول فلزم ان لا يكون منسوخا وان لا يكون
امر اندخ المعينة بظهور ان الا مثال ان يقع الا بذبح المعينة اجا **ب** بان لا محفل
نسخ الامر الاول واسأل الحكم الى الخصوصية بتبني على ارتفاع حكمه بالكلمة حتى يحتاج
اجاب الخصوصية الى امر مجرد بل على انه كان متساو لها ويعرفها معنى حصول الا مثال
بانها مرفوعة فان رفع حكمه في حق ما عداها ونفي الا مثال بذبحها خاصة وكان ذبحها اتسالا
به امر الاول ولم يكن هذا متباغيا لنسخ الامر الاول في الجملة ولا موجبا لكون المراد به اول
ذبح المعينة ولا مخفى ان معنى التساوي والتخصيص في عبارة الكتاب بس الا طلاق في والسعد
كما يقال ان الصفة تخص في الكراش وتوضع في المعارف لا العدم والعدم والقهر
على البعض كما هو موضح في حوال وقد يقال ان معنى قوله على ان الخطاب ان ذلك ليس
بنسخ لان ذبح البقرة المخصوصة ذبح للبقر المطلقة وامثال الا امر الاول فلا يكون
نسخا ليس لمستفاد ان حصول الا مثال بها لا نسخ النسخ في حق البقر
فان راعى فاحصا فمخفى انما يجوز ان الا خلا في ولا حصام او كناية عنه لكون
معناه المختص اعني بذبحه وفيه وجوب الاول ان البعض منكم بطرح مثلها على
البعض فكل من الغرضين طارح ومطرح فكل منهما من صف انه مطرح عليه

البقرة



من

يدفع الآخر من حيث انه طارح الثاني ان طرح القلب في نفسه دفع له وكل من الطارحين داخ فطارحها
بدافع من غير احتياج الى ان يجبر بعد الطارح دفع المطروح عليه ونفسه نظر لان هذا لا يكون
تدافعا لان معناه دفع كل منها الا حولا دفع كل منها العمل مثلا وانما يصح مثل هذا في المتعدي
مثل طارحنا الكلام وطارحنا الثالث ان كلا من العديتين يدفع الاخر عن البراءة لا التهمة
فكل منهما ادفع ومدفوع ومدفعي التدافع فطرحا محال بدلالة العدول الى الجلة
المسمية قدحكي يعني كاجا وحكاية الحال الماضية كذا كحكاية المستقبل الماضي
عنها مو اصل الدنيا والعرض وفد العصور وما لان من العظم والبضعة قطع لم
والعني فضر به في بخر ان حذف صوبه المعطوف على شايح مقرر في الغاء العضية
في فجي وهرنا فدجا اذ حذف الغاء العضية مع المعطوف بها بدلالة قول كذا كحكي الله المودعي
مع الاشياء الى ان حيوة القليل كانت المحض خلق الله من غير تاثير للضرر بالبعث
اما ان يكون خطابا معهم وضمير يريكم ولعلكم هولاء لا عرف الخطاب وكذا فان خطابه من سلك الكلام
الى الالهيات امر عظيم يجب ان يخاطب به كل من تاتي له ان يخاطب واجتبه الى تقدير العقل
غير بقط الكلام بما فيه وينظم خلافا لانه ان الخطاب يملك في السبع في زمن رسول الله
صلي الله عليه وسلم فانه ينظم بدونه بل معه يخرج عن الاسطام وتاويل يعقلون يعلمون على
فصيه عقولكم مبني على انكم انتم تعلمون متفق لانه صورة المدح ولكن جعلوا العدم الجري
موجب العقل كما انهم يعلمون ولو قدر لهم له معقول ولم يقدروا منزلة اللازم لم يقدروا
يخرج هذا التاويل في انفس ان يوحى تفسير لعلمكم تعقلون عن قوله واما ان يكون
خطابا للتكليم وقوله وان من قدر يفتح ان يكون معطوفا على عقولكم على انه قادر يعرف
بالتامل وينفع السم عطف على اللطف لم وكذا كل الدلالة وبجملتها هذا وما ن
ان من حقولا محني وجهه يفسر عن ذلك على التفسير عليهم ومن كلام الحكماء بيان لا يعلم او
العقول احتار الا ينق الا حسن والتعاليها من الا والصنع الضلعف قوله وان الربادة
عطف على ان من حق يعني ان في التفسير عليهم للتشديد ببيان ان الزيادة في الخطاب نسخ
له حيث صار الخطاب الدال على الخير واجرا اى بقدره كانت مرفوعة الحكم في حق ما عدا الله المحصورة
وهذا اظهر في الله ان الله ممتدوخ البنية كما في ناوليس مراد المحقق فيما سبق انه يمتثل لمن
يكون مستوحا ان هذا النسخ واقع قبل العقل واما قيل امكان العقل فلا يجوز لانه هو
الي البند او ظهوره اى عز الراى الا في حيث لم يرتب عليه فائدة اهل وقد جاب بان
السلام يعزى القلب عند الامكان ودخل الوقت فائدة ويعلم عطف على
قوله لا في خذ لا يحفل ان يتولد منها حيوة فيه تسامح لان على تقدير
تاثير السبب وصحة التولد لا يكون تولد الحيوة من الموت بل من حيا الى حيا
وضرب به وكان حيا ان يكون العقل علمه مواجدا متوحد
مع ان ليس حق العضة على تقدير ان يصح على ترسها ان تقدم ذكر الحرب بعجز العدة على
الامر بذهبها بل بالعكس والجواب ان ليس المحني تقدم ذكر العقل وذكر الحرب ولا
اللفظ موجب لذلك لان في كلامه زيد وعمر ولا يجب محي كلام زيد لهذا

في قول الكلام

فكان الشد بسان جوار النجم قبل الفعل

وعلام ان يكون المحني تقدم ما في الآية من ذكر مجموع الامرين لكن على الوجه الذي هو حق الترتيب
معوا ان يكون العقل ثم الامر بالدفع والمضرب على ما اشار اليه بقوله وان تعالى
انما قصر بعدد ما وجد منهم من الجبابرة وهذا لم ينل في تعديد ما انعم الله تعالى عليهم
على ما ذكرنا فليس ذلك عطف على تقديرهم لا على ما سطره ويزك المسارعة
امرا حرا سعلق به التفرع على قتل النفس اذ لا معنى للتفرع على الجاة العظيمة ان وصلت
بها في لكتة او على حذف الباء ودلالة اى للدلالة بضمير معلق بوصلت تعلق الاله لا سعلق
به بالاولى معلق الصلة وحتى يبين غايته اربعة النكتة بعد الاستئناف انما فصلا
ومن ربط الثانية بالاولى بضمير التفرع ومن صرح اسمها انما قصه واحدة
ومعنى استبعاد القسوة معنى انها ينبغي ان لا تقع لوجود اسباب وقوع الضد كما في
قوله تعالى ثم انتم تخرزون لا معنى بعد المرتبة كما في قوله تعالى ان كان من الذين امنوا و
لقد قست اسفار نبعية تشيلية تشبيها بحال القلوب استعارة والقسوة قرينة فانه
ما حسن بل يستقيم فكل يعضون عهد الله فهو كالجمل او اذن وذلك لان اسفار الجمل
اصل والنفس تبع على ما هو الواجب في الاستعارة بالكناية وفيما نحن فيه امر بالعكس كما
في تعري الرياح الرياض وبالجلة فالاستعارة وقعت في الحال والنعيب تصدح الشمس في الذات
فلا وجه لا يقال ان ظاهر الكلام كون التشبيه فرع الاستعارة والامر بالعكس وان قوله
من عرف حالها سبها بالجارية اسارة الى دفع ذلك معنى ان النفس قريب على عرفانها
وانه حائل على التشبيه المودعي الى الاستعارة مثل الجارية جعل الكناية سماء
لحسن عطف اشد عليه ولا يكون من عطف المعنى على الجملة الطرفية وان كان صحيحا
نصب الدلالة اي بفتحها لكون الامر مجرورا وكذا في كل موضع نص في الرفع او النصب او الجزم
او الجزم الى حرف من القطع يراى نفس الحركة او السكون واما الاعراب فاما نص في الى
الكلمة والمعنى تاويل كلمة الشكل الواقعة في كلام علام العيوب على الوجهين
السابقين اعني حذف المضاف وبدونه بطريق اللف والنسب معنى ان معناه على تقدير
حذف المضاف اى من عرف حالها سبها باحد السبل وعلى تقدير عدم الحذف ان من
عرفها صايد رعيه احد الامرين اما التشبيه بالجارية او القول بانها اشد وليس ههنا
قيل من المنكسر وما من السامع وليس المراد ان او ههنا الشكل بالنسبة الى السامع ليرد
المعترض بان اللفظ انما وضعت ليعبر بها المنكسر على غيره لم يفسر اشد
قسوة كما في شدة شدة بالضم فوضه سواد وجه العدول عن الالف حصر
لا الى طول فاجا بانه اذ على شدة القسوة لدلالة عليها بجوهر اللفظ
الموضوع لها مع هيبة موضوع للتشديد فيها وفي ذلك من الاما الى المعنى بيان
الزيادة ما لا يخفى ان ذكرني نفس اشد قسوة وجها اخر لا يوجب عليه السوا الى
ومعوا ان لا يفسد اشراك القلوب والحجاة في القسوة في يفضل القلوب فيها بل
اشراك قسوة ههنا في الشدة في يفضل شدة القلوب ووضهها كذا اشد وازيد وانما
اختار الوجه الاول لكونه السبب لقوله ان السبب فلو كان من بعد ذلك ولكن في شدة

معنى

ان

تخص

الذي ليس يعنى الاستواء

معنى يس من لا يستأمن

في عدم الاعتراف والاعتراف بالقسوة
والاعتراف بحدية الكثرة وحسن التفرع
والنعيب بقوله في كناية
بالكناية

وانه اكثر استعماله في التوصل وقد يرجح الثاني بان الله قد جعل على القلوب دون القسوة فلا
 يفيد ان قسوة قلوبها اشد بل انها اشد قسوة وبان في التوصل عدولا عن الظاهر من جهة ان اشد
 مثلا لم يوضع الا للزيادة في السدة ولم يقصد بل قصد السدة والزيادة فيما جعل لغيره
 كالقسوة وقسوة القلوب زائدة وشد ينفذ بالنسبة الى الجحان لا ازيد واشد واجبت
 عن الاول بان التميز فاعلى في المعنى فتولينا قلوبهم اشد قسوة في معنى قسوة قلوبهم اشد
 من غير تفاوت الى بما يعطيه ظاهر اسناد اشد الى قلوبهم من المبالغة على ما قرر في موضع
 وعن الثاني بان مثل السدة والزيادة من المعاني النسبية التي تجعل السدة والضعف كل زائد
 ازيد بالنسبة لما دونه في الجملة فافترغ التوصل لفظ اشد ونحوه لكونه على صيغة المعصّل
 ويشعر به من اول الامر وان من الجحان بيان وتقرير من جهة المعنى والما
 بحسب اللفظ فخطف على جملة هي كالجحان او اشد يتدفق منها الماء الكثير اشجار
 بان التجر والى بها كمالها جاز والكثرة مستغادة من صيغة الجمع ولفظ النهر وهو
 الجحش الداسع والخشبة مجاز عن النقيض والى اطلاقها اسم المزموم على اللانم
 وح فالظاهر تعلق من شبه الله بالخال السابعة ولم يحملها على الحقيقة باعتبار خلق العقل
 والحيوة في الجحان اما لان النقص واعند الى المزاج شرط في الحيوة عند هم واما لان الصب
 والخشبة على تقدير خلق العقل والحيوة لا يصح بيانا لكون الجحان في نفسها اقل قسوة ثم مبني
 كلامه على عدم التباين او التفاوت بين الامور والارادة وتوليد قلوبهم انما يمنع عن تقدير
 الامور بطريق القصد والاختيار ولا يمنع عما يرد بهما على طريق القصد والاختيار
 كانه الجحان وعلى هذا لا يتم ما ذكره فالما والى حمل الكلام على الحقيقة ان محذورا
 الى ان لا يخفى ان يؤمنوا مستعمل في معناه الشرعي من غير ان يحتاج الى ذكر متعلق له و
 اللام للتعليق او لا اعتبار معنى الاستيلاء الى محذورا الى ان يؤمنوا مستعمل في معناه
 الى ساس اجابة الى كذا واستجابة واستجاب لم ولم يحملها على الصلة كانه واما انت بمعنى
 لنا الا مصدق لم من مثله ما يوجد في الفعل ولذا حمل فامن له لو ط على معنى احد
 الى ان لا يحمل دعواه ابراهيم واستجابة له فلم سابقة في ذلك لان اسلافهم كانوا
 كذلك كيف يلحق من المخلوق الى ان وترك التحريف بمعنى اليهود بان لغير يومين
 وبنيته على انه جنس اليهود ليجمع جعل السالطين فترقا منهم وان كان اعداء الى ان لا يصبر
 الى من الحاصرين وقيل كان قد مضى ان سماع كلام الله تعالى على الاول في قوله
 كما يسمع كل احد منا القرآن وعلى الثاني من الله تعالى بلا واسطة كما سمعه موسى والخرنوب
 الاول المتغير وعلى الثاني الزيادة فيه افتراء ولا يخفى ان فيما افتراء ساء هذا على ساءه
 حيث عطلوا الى ما سطاغة والنهي بالمشية وهما لا يتقابلان وكانهم ارادوا بالامر
 غير الوجوب على معنى افعلوا ان شئتم وان شئتم فلا تفعلوا ولما قيل ان قولك على الوجه الاول
 المحذور لا حاجة الى جعل ضمير يؤمنوا المطلق اليهود وجعل السامعين المحرفين من السامعين
 قال فما نفهم جعل ضمير يؤمنوا الجنس اليهود كانه ان يؤمنوا او يرضوا
 قالوا باننا فبين منهم او اغير هذا في المصافي لقيام القرينة ولم يجعل الشرطية عطفا

ضمير

على اسعدت هذه الملافة والمقاولة والتحزب الى المناق في غير المناق لم يكن
 محض الطريق السامعين المحرفين فلم يصح جعل الضمير لهم ولا يخفى ان ضمير فالوا
 للعض الذين لم ينافقوا اذ كان على البعض الذي يوافق على غير المناق في حسن
 ووافق بمراعاة النظم حيث وقع فاعل فعل السطر والجز او ساء واحدا ثم حذر ان
 يكون ضمير فالوا للعض الذين نافقوا وهو رؤساء اليهود يقولون ذلك لا يتابعهم و
 بقاياهم الذين لم ينافقوا قصد اظهار البصيرة في اليهودية تفاقم اليهود ايضا و
 المستفهم في انهم يؤمنون على الاول للعقاب والى كذا على ما كان يصدر عن المناق من
 التحذير بمعنى ان لا ينبغي ان يقع ذلك وعلى الثاني لا نكار ان يصدر عن العقاب بحدوث
 فيما يستعمل من الزمان بمعنى لا ينبغي ان يقع وهو علم الله والى العقاب والثاني للمؤمنين
 لمحقوا عليكم انفسكم لقوله ليحاجوا لم ينسبها على انه ليس بقصد المشاركة وقوله
 بما انزل ربكم انفسكم للضمير به وقوله في كتابه انفسكم للضمير به لقوله عند الله وقد
 اوضحه بان كماله قولا مدون في كتاب الله كذا او عند الله كذا او احدا لان معناه في حكم الله
 على ما وقع بعض النفاذ لان اليهود يعلمون انهم يوم القيامة مجرمون سواء جحدوا
 او لم يحدوا ويوجه على ما ذكره الله له وجه الجمع من قوله به اي بما فتح الله عليهم وقوله عند الله
 الى ان يجعل الثاني بدلا عن الاول او طرفا مستقرا لمحي ليحاجوا كما قلتم حال كونه في كتابكم
 وهل هو تمام خبر من المصنف فيه كلام ومنهم اصوب عطف على الجملة الخالصة
 اعني وقد كان فترق بمعنى ان بعض عالمون فعادون وبعض جاهلون معاودون
 بمعنى كتاب الله اول ليلة تمام معنى داود الزبور على رسل الى
 على تودة وهنقه بذكر قصة عثمان وقوله ليلة سخي ان يكون بالاضافة وهما الضمير
 له ساء الوعد على طر السخ بعرف ذلك بالناس على ويورد ان ابن البارى اسد تمامه
 واضح لان تمام المقادير لم يرد احدوها بناس الضمير والمقادير كان اصله المقادير
 في الاساس الامور بحري تدبر الله ومقامه وشده وادار ومقادير فان
 في الا من منسوب الى اجبة العرب الذين لا يكتبون ولا يقرأون او الى الام
 بمعنى انه كاد لوقته ام اسمهم فلما معناه انه لا يقرأ من الكتاب ولا يعلم الخط واما
 على سبيل الاجازة من الغير فكثيرا ما نرى من غير علم بالمعاني ولا تصور الحروف و
 ربما فهم من ظاهرها كالمصنف الام من لا يحسن الكتاب والقراءة ولا يعرفون ما
 ان كتبوا يقرأون الجملة وكذا في المحل في يورد ويحج ما غره واما الغاري
 فتدبر ترتب الكلمات بصورها المسوعة والكثيرة ان كان كائنا وبالمسوعة
 فقط ان كان اميا وفي بعض النسخ يورد ان ثمة الضمير معنى ان المحل في ايضا يورد
 كلامه بعد كلمة وهذا الوجه كلفا والله قول معنى الى امان من
 الى استثناء المنقطع لان ما هو عليه من الباطل او سمعه من الا كاذب ليس من
 اللاب وكذا ما يوردون بلقاء من علمهم من الضمير والى اخره اوله نفس
 من جنس العلم والمعنى لكنهم يعلمون ويعتقدون به جمل او يظنون به فاعلموا

خلاصة

معنى الكلام على ان المقصود المحذور
 على الاجابة عليهم في الا
 لان الاخره ويوم القيمة ومال
 رافقه الضمير الى الله تعالى

انما
 في قوله تعالى
 انما كان
 في قوله تعالى
 انما كان

ونتم على انهم في الضلال سواء عرفت بين ان العلماء يعملون ويقولون على خلاف
ما يعملون والعدام تغلب ونتم ولا يتحققون ومن مبان التاكيد مع مجرمين قولهم
اصاب المحزن من التوشى اشعار بان ما في مماثلته من موصولة وكذا في ما كتبت
لكن المصدرية ارجح لفظا ومن تعدي ان اتخذه ان نتم اتخذه اذ ليس المعنى على
المستقبل فان قلت فلا يصح جعل فلان خلفا لله عز وجل متناع السببية والترتب لانه
لن يمحض المستقبالي قلت ذلك ليس بله زم في الغاء الضميمة فقد جئت اذ اسانا ولو سلم
فقد ثبت على ايجاد العهد الحكيم لانه لا خلف العهد فيما يستقبل من الزمان قط كما في قوله تعالى
وما لكم من نعمة من الله على سبيل العقاب ان اتخذه ان نتم اتخذه اذ ليس المعنى على
استنفاء الا مرين في علم المستنهم وكذا في السؤال عن التعيين وذلك لان علم المستنهم وهو التي
صلى الله عليه وسلم حاصل بان المحقق وهو احد المرين وهو الاقوال وفي بعض النسخ اهدى
معنى احد المرين على التعيين وقوله ويجوز ان يكون في معنى وايا ان يكون منقطع عطف على
اما ان يكون محاذ له وعلى تعدي اللفظ فانه مستغنى في اتخذه ان نتم لانكار وفي القولون
للتعدي معنى المحقق والتعريف وان شئت فسمي الجمل على القول انما كان
بغير حرف النفي وهو الحسن الا ايا ما معدودة معنى انه لا يقتصر عليها لا معنى كما قلنا ولها
والتعدي في جازحه فان قلنا على هذا يكون معناه الحسن الدائم اثرا من غير احتياج
الى التلخيص قلت لا بل هو مجوز ان يكون ممتدا ايا ما كثيرة غير محصورة فوق ما ارادوا
بالمعدودة من المرين او السبعة فلا بد للتأيد من دليل يعني كثيرة سائر
الفاطمة الصغيرة لا يوجب الخلود وفاقا ونفس الحاطة بعدم النقص والخروج من
الكثيرة بالنوبة لان ذلك كاف في الخلود وعندنا المراد الحاطة بجميع الجوانب من
القلب واللسان والجوارح وهو معنى الكفر لما اراد ان ذاك المعنى بلغة
مبلغ الرجال ولم يعرف ما كان ينبغي ان يعرفه وضمير عنها وبها الخطئة وانه للشان وكل انه
مستدركا فالعابد في الجرم لو لم يعل عليه بقوله في كونه عابدا الى الخطئة انتهى عنه فيها اي
في المابة ومعنا بلغ فان قلنا ما ذكر انما يصح لو كان الاختار لفظ الماضي
قلت وكذلك بالحال ولا بد من اعادة القول ليحصل الارتباط بما قبله
فان قلنا لا وجه لتوسيط هذا الكلام بين التلخيص على كون لا تعدي ونعني انتهى
توهم ان معنى قوله وبديل عليه ايضا ان المعنى انه يدل على تعدي القول وارادته قلت
فقد ذكره غيب قراءة النبي لانه لا محيص لما عن اعادة التلخيص وكان الصريح وان كان المراد
لزم تعدي القول على القرائين وقوله بالوالدين مستدركه اما ان
تقدّر قدم هذا الكلام على الوجوه الاخرى لا تعدي وان لا تضعفة عند ولنا ذكر ما
لفظ قبل نحاول تمام الكلام في المعطوف والمعطوف عليه على الوجه المتعارف
ويعمل وجهه في قوله عبيد الله ولذا صرح وقال ويعمل ان لا تعديا وذلك لظهور ان
قراءة العامة لا يعمل ان المحض فعل هذا لانه هذه القراءة على كون لا تعدي ونعني
ان لا تعديا وحذف وضع الفعل يكون على احد وجهي بل على احد الضماني الوجه الثاني

نحو الفاعل ان خطية اي وقوله في الخطية الخطية جزء وكذا في كل ان خطية

انهم

القول

الله على تعدي كون ان مع المعطوف لا عن المتبقي ان يكون ان ناصبة والفعل مضوي وان
يكون مصدرية والفعل مضوي فان المصنف كثيرا ما جعل ان مع الا حروا في تاويل المصدر و
بما ذكره ههنا يعلم ان لا تعديا في قراءة العامة اذ كان في معنى ان لا تعديا كان بدله عن
المضوي ويعمل ان يكون على حذف حرف الجر وحسبي على المصدر وجعل الزحاح
حيث منع هذه القراءة وحما منه ان جسي ما قبله حسن بلا يستعمل بدون الله
ثم توليتم على طريق قوله في ذكر بني اسرائيل انما وقع بطريق الخيبة والخطايا
انما هي في جنس الفعل لا يعمل ذلك اي السفل والاذخرا جعل غير الرجل نفسه
انما في لا يخرجون انفسكم منكم وما في لا تسفك في ذلك لا والفعل بان فعل الغير منزلة
فعل النفس لثرب العصاص يمكن اعتبار ضم في الاخراج لما لم ينف من العار والصفار
على اقدار اسلامك يشعر بان في الوجه المختار الا قوله انما كانا من سلم
لكن استبدت اليهم كدتم على طريقهم ومصلين بهم اصله ودينا وما في قوله ثم اتبع هؤلاء
الى اخره فلفظ الخطاب للماضي والاشارة اليهم ههنا وضع استبعاد الفعل والاعلان
شتم وان كان المتبقي والاذخرا والشهادة من اسلامك لا ذكر بان من الا نصال والاحكام
ودله قد لم ثم اتبع هؤلاء على اعتبار النفايز انما جاءت من قبل البيان بقوله يعملون
انفسكم اسان الى ان لا يسفك في دماكم وقوله لم يخرجون فرعا منكم اسان الى بعض
لا يخرجون انفسكم ولكونهم في موضع البيان لا يستلزم على زيادة ايضا
رجعت تعني اعتبار النفايز بهما بدلا له الكلام كاصح وفي قوله رجعت غير الوجه الذي
خرجت به تعالى ذلك لاذخرا الى البلد او الدار لوصف اخفقه نزع سقاء العجم وكذا في
نفايز انما وما ذاك الا محسب الوصف وكذا في بعض قبل اخذ الله علم ارضه
عنده ترك الفعل وترك الاخراج وترك المظاهير وديار اسانهم فاعرضوا عن كل ما
امروا به الا العذار فاعلم مع خلقه في معقول ليعلم مذكور وهو في رتبة
والنظر فيسلبان من اليهود والاسوس والحرج من المشركين وكان من الاسوس والحرج
مخاربات مخالف الاسوس في رتبة والحرج النظر ليعلم من (ن) لكن من اليهود
نما صيات وقيل وانما كانا ليعلمون جميعين مع خلقهم اذ اجابوا معا بل اعدائهم
وجيز ديارهم واخرجهم من التلخيص وضمير جمع الجمع الغرض
لان عصيانهم اسد حيث كثر البعض من كتابه ايضا وهذا اسان الى ان ليس امر له
باسد العذاب اسد من عذاب الدنيا بل اسد انواع العذاب لانه المعصية من الاقامة
ولا يضر مع احد اسان الى ان المعصية في ذلك لا يضر من ليس للمحرط للمعصية وثان
الفاصل وقفا ههنا اي ابيهم ذلك الشيء الذي وقلت الباء اي جعلنا يا بعلنا
المفعول بلا واسطة واصل الكلام مع فقينا مع سعي بالوسيل فترك المفعول واخرج لفظ من
بعد معناه قال في الاساس نفسه به وجعلت به على انما اذا اجمع مع اتبعه اياه
الكثر من الوصل بدلا له الجمع المعروف مع القطع بعدم الا سغراق قبل كانا
او جهة الله في فعل سبعين الفا الا اجمع كانا على وبن موسى علمه السلهح فجا عيسى

الاساس

عليه السلام ناسخا لشرخته فلذا احضر بالذكر والسوع مخناه الصيد
 حريمه صليل احوال الجبي بنوحه الذين من الوحال الذي بكر زياره والمريم من النساء
 التي يجب محاربتها الوحال لعطه عن مستحق من رايهم اذا فارقت كثر ولا يستحق الاله
 التي تكون مفحلا لا مفحلا ولا الماده اعني مريم والصعيد للصلب السيد موضوع للشي
 ثقت والجمهور على ان مريم في الاصل اعجب فلا يعقل استغفار وعلى العذيرين سبي به يقع العرف
 بسبب اول سباب واطراف البيت فاسم جنس فلذا استغفار والصلب الضال هذا استد الى عدم
 جازا وهو النظم وغلب اسم واد وكان من صفه العرف اعبر اننا نشأ وبالروح
 المقدسة يعني ان العقيد بهذه المضافه الى تلبس الوصفه ولا محاله تكون اضافه معنوية بدون
 اللاح فلذا يكون العلم ما ولا يواحد من المسمين به على ما قرر في مقدر الحرام وكبح ولا حاجة
 بل لا صحة لما يقال ان مثلي في الاصل وصف بالمصدر مبالغة كرجل عدل ان اضاف المصدر في
 الى الصفه وتوالت فوصفه بيان وتفسير لعدم في ال وروح منه وثالث الصريح وصفها و
 تذكيره في وصفه مع كونه عابدا الى الروح ميني على ان المراد باله قول الرفع الاله فثالثه والثالث
 عيسى نفسه وتوالت فكر اتمه لا نه لم يصفه متعلق بوصفها بالقدس ومبي الثاني على ان مريم
 لم يخص وتوالت وتل بغير سئل على قوله بالروح المقدسه والمعنى سروج في تفسير
 اخطاها كم يعني ان الفاعل عطف على الكلام السابق اعني ولقد اثبتا موسى الكتاب الى اخره وقد
 عبر عنه المصنف بقوله ولقد اثبتا يا بني اسرائيل انماكم ما اثبتاكم والعزة متوسطه بين
 المعطوف والمعطوف عليه للتوبيخ والتعجب بالنظر الى ما دخلت في فيه اعني المعطوف بالمعنى
 للتوبيخ والتعجب من توثيق مثل هذا العقل على ما سبق في جود ان يكون عطف على محذوف
 بعد التبرع على ما هو المسايح فيما بين التوبيخين في مثل هذا الكلام استبعاد المتوسط التبرع
 بين المعطوف والمعطوف عليه انما هو الحق الصدارة والمعتد الذي هو فعلهم ما فعلهم
 يجوز ان يكون عابدا عن ذكر بعد انما وتكون العطف للتفسير وان يكون غيره مثل التبرع
 النعمه وانتم الاموي تكون الحقيقة التعقيب ولذا لم يحسن على ما سئل في تفسير
 المعروفين ومعنى تعادى سا حصى من عاده اللسعه اذا اثبتا لعداد والعداد احياء الوجع
 لوف معلوم كانه محاسب صاحبه انما الافاقه فاذا اتم العداد اصابه وعداد السلم سعيه
 انما مادام بها قبل هو في عذره والامر عرق مستطيل في العلب اذا مات انقطع صاحبه و
 الظلام على حدق المضايق الى عادته اكله حشر مخناه جزر المشركه اعني هم و
 علفه بغير مخدم او حال نعم الذين علفوا هذا ليس بلام من الرد عليهم
 لا نعم ادعوا عدم ملكهم من يقول الحق فرد الله عليهم بان ليس الامر كذلك بل انما لعلم الله
 وقد اتم سبب انهم صرفوا العذرة والالهة فخلق الله في قلوبهم ولو صرفهم الى الاله كان
 والهدى لخلقها على ما جرت به عادته نعم كاذبون فيما ادعوا من عدم الاله سخطا عنه فاب
 لم تراع في قدره العبد وانما النزاع في ما يبرها وما يقال ان ادعاء عدم الاله سخطا عنه
 اذا كان علق الله تعالى كان فعله له لا لم وتصدق ادعوا من عدم الاله سخطا عنه
 بين الفعل وحلفه ونعم ان من خلق الكفر ملكه يكون مصعبا وذلك جهالة عظيمة

ادخل في الصفه اعني في صفه

عطف

دلالة

وما يزيد لتأكيد معنى العلة لا فائدة لاث ما في جزها لا يتقدمها ولا نه وان
 كانت معنى لا يومنون فلما فضلا عن الكثر لكن ر بما يومن سببا لعدم
 انهم لم يومنون فلما بل كثر او اما المصدر بته فلا محال لها وانما لم يحمل فلما
 من صفه الحساب كانه فلما ما شكر و لا نه لم يومنوا فطبع اذا كانت
 العلة معنى العدم فهو محتمل وفصل علفا فلهذا عن تفسير
 فلما ما يومنون السبع بعد تفسيرها م الاله على الوجه المرضي لا يخالف
 يعني فيما يتعلق بالبنوة وما يدل عليها من العلامات ونحو ذلك مما وافق فيه العدوان
 النورية وقد وصف كتاب بقوله جن عند الله هذا صحيح في مقام وضع
 السؤال وان الاله لا يستعجده ولا يضره افعال كونه الطريق لعنوا متعلقا بما هم فاعرف
 اذا جعل الطريق مستغفرا فجعل الحال من جنوه اقرب فلما بل بعد المعنى بالحال
 النسب وجواب لا محذور في اشارة الى ضعف ما يقال ان قوله فلما هم
 ما عرفوا جواب لما اذ لم يجز في نصيب الكلام جواب لما الاله فلما ما ضا بدون الغاء
 واما ما يقال ان ما انما نه بكر الاله والى والى لا سقار بان مجبه كانت عيبا استعياهم
 به فليس بجواب لما عرفوا حاصل الكتاب وكانوا من قبل يستغفرون حال مما قبله و
 استغفار النظم لما بين الكتاب والى المسجع به من الاتصال حتى ان الاله استغفاره به
 استغفار والمخصوص بالذم ان كفروا هذا انما يصح لو قال كفروا بلعطف الماضي لظهور
 ان ما باعوا به انفسهم واستغفروا في الماضي ليس من ان كفروا في المستقبل
 عسدا وطلبا فيه بان هم التعجب عن الحسد بالنعم ومعد في الاصل الطلب ويجوز
 ان يكون من النعم معنى الظلم ومعد الى بغا عليه استغفروا وقال الفاضل على ان
 كفروا ادون اشكروا لفضل نعمي ان المخصوص بالذم وان لم يكن اجنبيا بالسنة
 الى فعل الذم وقا عليه لكن لم فعلا في انه اجنبى بالسنة الى الفعل الذي وصف به
 الفاعل والقول بان المعنى على ذم ما باعوا به انفسهم او كفروا عسدا الحكم مصادرا
 افعالا على الاله سبحانه العطف بالفاء على كفروا الى سافه وفيه دلالة على نص
 الجرمة بقوله بغا فصح استحقاق براد في العصب وقول بعضه حال وعلى غصبه
 مطلق اي عز موبد بعليم او على غير هذا لفظ ما عاين فدل على
 كل كتاب وجعل كفروا حال اما على حدق الحسد او يجوز ان يكون في الحصار مع كثرة
 ولم يجعله عطفا على قائلوا بقصد الاختصار والاسمى ان كان الحال ادخله ردقنا لهم
 اي قالوا ذلك مغارنا لبيهاه على بطلانه وحوله وهو الحق حال ما وراوه ورونا
 الجزل زيادة النوع والجهل معنى انه خاصة هو الحق الذي يعارب بصدق كتابهم و
 لولا الحال اعني مصدق لم يستغ الحصر لانه في مقام كتابهم ومواضا حق
 في اعترض عليهم فان في المدعون هم اليهود المعاصرون والى بلون الاله لبيها
 من قبل مع الاصحى على ان بعد الاضاح بقوله من قبل لا يستغفركم فليس هو
 حكاية للحال الاضاح كانه قبل فلم كتم تعللوت ومعنى يومن بما انزل علينا جنس

صدا وكر الكثر لا على ذم ما جرحوا به انفسهم

ولهذا اخذ الوجه الاول في وجه استحقاق برادو العطف

اليهود من الحاصرين والمأصنين قايماهم ايماهم وفعلهم فعلهم قالوا عتراض عليهم
اعتراض عليهم وقد جاب بان المعنى فلم يرضوا لتعلم الا ان يعلق من قبل
سعلوا بعض بعوده عنه مجرد ان يكون حاله لو جعل اتخذ من قبل
اتخذ فانما معنى مستغنى وعلم ما به الحال ظاهر وان جعل معنى عديم العمل على
ما ذكره المصنف وجعله اتخذ بعوده معبودا فزيادة التوهم والتعجب وانما
الا عراض فزيادة ظاهر حيث لم يند ظلمهم بكونه في العبادات بل مطلقا وعلى
سبيل العادة وانما قد في الحال لم يحسن تشديد الفعل به وارتباطه بالعمل فان الحال
يجب ان يكون منزلة البيع للعمل ومبنى كلامه على ما عرفت من انه لا محصل الا عراض
بأنها الكلام او ما بين الكلام بين المصطلحين وكذا في الطور او حديثه وما ينطبق
به حيث قال اوله واذا اخذنا مناسككم ورفعتنا فكم الطور عذوا ما اسلكم بعوده
واذا كروا ما منه الى اخذ وحيث كان اذ كروا ما منه اسمعوا وكان في قوله
قالوا اسمعوا وعصينا وزيادة التي ليست في الآية الاولى في قوله واسمعوهم
فقد بهم العمل كلف طابق يعني ان جواب اسمعوا اما سمعوا واما لم يسمع
من غير ذلك شي اخر فاجاب بان هذا انما يكون اذا اوردوا بطلان السماع و
هنا قد اوردوا بطلان مقتضى ما جابوا بغيره باعبار انباء العبد فهو مطابق
اي نداء لهم بعودته على حذف الحذف وانه من قولهم اسرب العيش العذب
اذا اذ اخل الصبح اجزاه نداء اخل الماء اعضا السارب كانه جعل ساريا ما
وفي حذف الحذف واسناد اسرب الى انفسهم من المبالغة ما لا يخفى كانهم اسرودوا
محملهم العمل نفسه ثم ذكر العلوب على طريق البيان للكتاب لا على طريق ان يكون
في المشبهة كالوزكرت بطريق البدل بل ان يرى ان في قوله تعالى باكلوا
في بطونهم بازا لا تصد الا كل الى البطن فهنا وان صح اسناد اسرب الى العلوب لكن
ذكرت بطونهم ما لا تصد واصنافه الاموال ايماهم يعني اسناده اليهم
وكذلك اضافته الى ما ان البهم اما الثاني فظاهر كان في قولهم ان رسولكم الذي ارسل اليكم
محمدا او اسرودوا وذلك لم يعل ان مثل هذا لا يعلق ان يسمى ايماهم بالاصحاب
البيكم والاسرودوا سواء جعل باسمه بمعنى يدعوا اليه اوله وسواء قصد الا اسناد
الى السبب الساعى جازا كما قد يوقع اوله كما هو الحق وتسلكت في ايماهم
لا سيما في الشكل على المسك على ما هو اصله ان والا وكل ان يحمل على التوضيح والتعدي كما ذكر
في مواضع اذ لم يعمد استعجال ان الشكل السامع
من الدار لا من الخارج مع الطرف اعني كمن لم يجوز الحال عن اسم كان تبا
على انه ليس نفعه على جعلها حال من الجهر المستكن في كل مكان الا ان يطرأه فاعل
اذا قد اسند اليه الفعل على طريقه العباد به وان لم يكن قايما به ولذا لم يحدده في
المحتمل باللفظ على واحد من ذلك من قال ان الله لا يهدي القوم الضالين
الفا على صفة وذلك لان الفاعل هو الله تعالى فاعلم ان الله تعالى لا يهدي القوم الضالين

والله اعلم بالصواب
ايماهم ويدعوا اليه
ايماهم ويدعوا اليه
ايماهم ويدعوا اليه

لما فعل واما الاستدلال على فاعلية بان كان مستند الى ثبوت قيام زيد والنفوت
مستند الى قيام والقيام الى زيد فكون كان مستند الى زيد بالواسطه من واحد
زيد عنه فكون فاعلا اذ لا معنى للفاعل سوى ما اسند اليه الفعل فاعلم عليه
فحينئذ نرى ان الامم اب المستند الى المستند الى الشئ مستند الى ذلك الشئ بالمعنى
المعتبر عند النجاة الا يرى ان زيد في المعنى قيام زيد ليس فاعلا المعنى ولا
مستندا اليه له فان قلت فاعلا جعل فاعله جبر كالمب وكل من فاعله فاعله فاعله كان
او خالصه قدم لا عتبار كذا في قوله تعالى ولم يكن له كفوة احد فاعلم ان العمل على
المستغنى اوله وتحلل الطرف اعني عند بين الامم والجبر لا يحسن وكذا ان يدعى لم على
خالصة واما عند اسم فاعله كان او جبره في قوله الجبر ان كان الجبر اسم فاعله كان
وان كان لا حصا من فاعله الحال التاكيد والتبيين عن المصدر من
ما جئ به هذا من العشق المبشور المشهور ومن وقع ابو بكر وعمر وعثمان وعليه وكلهم
والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابى وقاص وسعيد بن زيد وابو عبد
الجراح ثمن الصفتين يعني صفة وصف الحدوث في عدالة ثوب رضى بليس تحت الدرع
سقوط على الموت ان يكون عالما باسما به وسقوط الموت عليه ان يفاخيه الموت على
فاته اي جازمه وشوق الى الموت صفتين موضع كان فيه حرب على رضى الله عنه و
معاوية وقوله ولين ينفذه ليس تفسيره للمعنى بل هو على تفسير
ما قد مضى ايهم بل اجابة فائدة بعد تفسير الآية فان قلت المعنى
من اعمال الغلب فان قلت هذا اعادة للسؤال الاول بعينه من غير حذف
في الجواب نعم الله رضى ناء على ان التمني على الغلب فلا يطلع عليه فلا تغفل فعدم
الفعل لذلك لا لعدم عن اصله فاعلم ان ابن علف معناه ان السؤال باق
واجاب بان التمني فعل اللسان دون الغلب والى ما وقع به المبالغة والمبالغة
في العلم لان ذلك في افعال الغلب محال واليه الاشارة بقوله ومحال ان يقع
التمنى في ما في الغالب فيقال بخلافه اي باربع ونازع الغلبة وليس
المبالغة فيها اظهار التحيز والرجح فاعلم على ما وقع في قوله تعالى ولا حاتبة
الى جعل معنى طلب دفع المحجن للبرزخ اراوة قال ولا لم عليه اصلا وقوله وليت
كله التمني عطف عليه ما ذكر من الدليل لزيادة التماس والتعجب لان المعنى انها اداة
للفعل الذي هو التمني ولا حاتبة في انها ليست اداة لفعل الغلب وهذا كما يقال التمني
كله ان سفعها لم فعل كل التمني وهو جعل عطف على فعل القول اي حال التمني
وقالوا ليت كلمة التمني وليس يذاكر وانما اخرج الى ابيات المقدمة لان السبايل
في مقام التمني فاجاب على تعدد القول ان كون التمني فعل الغلب بانهم لو غلبوا
لقالوا ولو قالوا الفعل والملا رضى في بيان واليه الاشارة بقوله ولو كان التمني
بالعلوب والحاصل ان التمني اما فعل اللسان او فعل الغلب واما ما كان بلفظ الدعوى
ومعناه فان قلت اصل السؤال عن قوله لان الله تعالى اجزى ما هم في نفسه

التمنى في ما في الغالب

الله

ابداً ولهم به دليله فلو ان القصد الى اثبات انه اختارها وفي عن الغيب لثبت كونه مجزاً
فبدل على انه كلام الله تعالى فكيف ثبت صدقه كونه كلام الله وهل يكون هذا الا مصادرة
نعم بوجه ان يقال عدم تعلل عيسى المحدث الى الله لان الله لا يدل على عدم تخلف ابداء ولا شخص سوى
ان تكون الخطاب مع المحاورين وقد انقضوا ولم يبقوا من بعدهم عليه انه لا يحسنه سعاد
ما ادر بكم انهم لم يبقوا بل المناصب كلها كما قال في ابن علقمة انهم لم يبقوا
من الا فتر اهل المعزبات والمخربات لان الاشياء التي قالوا بها ولم يصدقوا فيها ليست
هي الا فتر اهل التوراة وتحتها وجعلوا مع اعرص بنصب اعرص لان لفظ مع حكايته
للصبر المتصل المصروف من لفظ مع صيغته المصروف من لفظ مع صيغته المصروف من لفظ مع
معين لان معنى اعرص الناس اعرص من الناس فيه بحث والى اعرص
من تاج الناس فانه بعض من المصافى اليه يخلو من الا يورى الى صحة قوله زيد افضل من
الحسن ولا يصح افضل الحسن ويجوز ان يورى المعطوف في هذا الوجه مع
اخر من المخذوف والمعطوف عليه اعرص المذكور وفي الوجه الاول المعطوف في الخارج و
المجرور والمعطوف عليه الحار والمجرور والمذكور عليه بالاضافة لانهم كانوا
يعلمون بان لا شر اكبر في اصل اعرص متعلق بعدله زاد الا صرح الى البيان اصل
عرص المكرس وزيادة عرص اليهود على عرص النجوس كلام مستد بان
لست عرص اليهود لانهم اكرهوا بالمكرس والى ان يكون لهذا الكلام ربط غامض وعلى هذا
فقد اذعن غير مستداه مخدوف في اربع مقامات صفته التي هي بوجه اجمع فقد اظهرنا في مثل و
مبادون ذلك وماضيا الى ان مقام معلوم على ان الطريق الثاني في موضع التمسك على حدق
الموصوف والاول جزم مع ان العكس اوفق بالمعنى وفصل التفسير كما دل عليه يعتر في
الوجهين الاولين ضعف من جهة الفصل بالجزء وفي اولها من جهة فلم الغالب في البطل
بوجه اجمع ما موضع سوال على الوجه المختار ومعلوم ان لا يكون من الذين كلاما
مستداه وسوال كنهه انما لو يعبر بوجه على الوجهين يعني ان بعض الفلاس يجب المعنى
ان يعبر بكونه معقول بوجه ولذا ذهب بعض النحاة الى ان بوجه مصدرية تتركب ان
الا انها لا تصب فاجاب بانه حكايته لودله الا حد كانه قبل بوجه اجمع فابله لو اخرج
معنى الا انه نظر الى ان لفظ اعرص غاب فذكرت الحكايات بلفظ الغيبة كما سئل حلف
لنعلن مقام لا فعلين يخلو في ماله ان يصريح القول فذلك موضع محذور اسدها اي
اسد مرات المعاداة وعلى ما مسكتها حال من غير لبعيته مدراس اليهود موضع مدراسهم
التورية في سالم ظاهر وفي بعض النسخ في سالوه اي سال اليهود عن افعالهم بما احاط
وجوب ظلم مع ما كانوا اكثر من الجحير لان الكفر ينجي الجمل والبلادة والحقار
مثلها وحل لان صاحب تعلية وقال المداين قولهم الغرض من ما يورحل من عاد
تعالى له ما من مولى كان له وارادوا له ميرة يوم في عرض اربعة فراعن الكون بلك
العرب احصى منه مجموع بنوه يتصيدون فاصابهم صاعقة هلكوا وكفروا وقال
لا اعيد من فعل هذا ودعا قومه الى الكفر من عصاه فملكه الله واخر بواو

من

ان

دور

فخر به المثل يجوز ان يكون الحبيب عبارة عنه وعن الغوم الذين كفروا اي
معه اياك يعني ان معنى التبريل المستند الى جبريل مع التحفظ والتعظيم كانه جعله نازلاً
بالقلب حالاً فيه والى المثل في حقيقته هو الله تعالى كلف استقام يعني من شأن
الشرط والجزاء الى اتصال بطريق السببية والذوم في الجمل فاجاب بان الجزء محدود في مسيب
عن المذكور اي من كان عدو الجبريل فلا وجه له دانه او فلها وجه والظن من المتقدم وجه
قال من الكتاب وحاصلاً ان قوله ان المصدق للتابع من حيث انه بوجوب صحة كتابه
في معتم له وجه للفرق بينهما ومحاذاته مولها ومن حيث انه بوجوب صدق القرآن ولو افترق الكتاب
الجارم الى ما ذكره من اثنان بالاحتمال فيكون وهو سبب لمعاداة اتم فان في التفسير ايضا لا يبعد
سبب مضمون الشرط لمضمون الجزء فلو حمل على سببه لا جبار لمضمون الجزء كلف قوله
تعالى وما كنتم من نعمة فمن الله وقد اسرنا الى ذلك وقيل المتغير من كان عدو الجبريل فليمت غبطا
فانه نزل على فليكن وان عداوة الملك بكونه كافر يعني دلالة الكلام على ذلك ان الخبر او
مترتب لمعاداة كل واحد مما ذكر في الشرط لا بالجموع ومع ان في هذه حكمة فيه
مستد بان لفظ الكلام وعاقبه وجه الدلالة على ذلك ان مجررها المعاداة ظاهرة
محلولة فليكن على الكفاية لتكرار الغاية وقيل هو تفسير اذ لا معنى للمعاداة من الله الى المخاض
واسعدت السنة من تأكيد الجمل الالهيه ولا فقاء في ثبوت المعاداة قبل العقاب فله نعم
ما ذكر الا اذا اريد بالعقاب ارادته والاهـ والاحسن ان يكون اسات الى اهل
الكتاب الا ان ذلك فيهم وطرفها كلام في شأنهم والوصف بالقرن الباق محال الوار
للعطف على مخدوف اذ لا محال للوجه الآخر وهو العطف على الكلام السابق وهو
الفرع تعرض لتعلق بالمعطوف خاصة ولم يحمل قراءة اسكان الوار على كونها عاطفة اسكان
الهاء في ومعلوم ان لم يثبت مثل ذلك في الوار العاطفة بل حملت على انها اوال عاطفة للفعل
بعدها اعني بنى المعند بالطرف في قوله اعني كلما عاهدوا عهدا على صلح الموصول الذي هو
الا سلام في الفاسق من حمله الى جانب المعنى كانه فعل الى الذين مسغوا وان لم يصح ابداء
وقوع صريح الفعل بعد اللام سيما مع تعدد معوله واسار الى معنى خلا وتعلفه بنده وبعوله
بعضوا عهد الله مرارا كثيرة واو في مثل هذا الموضع عند نسخا وحي الا حزين في الوضوح
مع ان الثاني ابعد واليق بان لا يقع فيحمل على انها معني بل وقد اسما النيات وشهد بها
الا استعمال وذلك عليها هي الغرض اعني قوله بل اكرم لا يؤمنون بوقا الى الا علف
قالا علف وقوله او تعضوا بصر للعطف وينبغي على ان مرجعه الى علف الفعل على
الفعلية من غير نظر الى بعض الفا على والا ففعل بندي ليس ضم الموصول بل فرقت منهم
بعد ما لم يمت بلفظه يعني ان البند وراه النظر بمعنى سائمه الا حد في الجمل
وهذا في حق التورية ظاهر وانما المحاور في المراك وفي حق القرآن بالعكس ففعل احد
بمؤنوم التوقي بالقتول وتذكر التورية ومو الكفر بمحمد عليه السلام لا يدل على
مثل خبر اخر لان اي كانهم لا يعلمون انهم عالمون به من غير مثل ودل على رضاه عليهم وضع
الظاهر موضع المصروف قال من الذين اوتوا الكتاب دون منهم والسحوة بواو

هذا

المعاداة

استكت

والثاني مصدر
ان يوصفهم وما يتبعهم به بيان ما هو اصلهم وان لا يقتربوا عطف على التفسير كما قد اخطا
في هذه التوضيحات وانما ذكر التوضيحات لفظ ام المقطع بمعنى بل والتميز لا كما ربي ما يخطئ
في النبي حتى كانهم كانوا بصله الا رادة فنهوا عن الالوة فضلا عن السدال يعني ان من شأن
العاطل ان لا يصدق الا رادة ذلك من حيث كاسيل لفظ المبني للمفعول ترشح لهذا المعنى
بمعنى ان من سأل مثل هذا السؤال جفت يان بمان عن ذكر المثال والا فالجواب ان
نسبة سوالهم بسؤال غيره او سوال بنيان سوال موسى عليه السلام على المصدر المبني للمفعول
ثم ذيل الكلام لمفعوله ومن يفتد الكثر بالان كان وخسر ترك التبع الى الا قرا لم يترتب كما فعل
من الكلام في هذا او لا نسب ما لشعوبه عبات الكتاب وموان فاقصوده وما في موضع
المفعول ليس ان يكون اي كالا شيئا الذي سألها موسى وذلك لان الله نكاه رعليه انما هو لغسا
المعرجات وكونهما في العاقبة وبالاعليم وما اشرفنا اليه من كونها مصورية في موضع المفعول
الطلق هو المذكور في تفسير الكواشي
واما ان يعلق عطف على احد هما ان
تعلق مثل مع المعنى ووجه التعلق محسنا ان يكون في مسبقا صفة له ام حسنا كائنا من
عند انفسهم بمعنى متساويا متساويا منها لكون محسنا والاحسنة لا يكون الا من عند انفسهم
وبمعنى ان يكون لكون الود يفتد من عند انفسهم وفول ولغيرهم ذلك من عند انفسهم
كحقيق لذلك لا يتبع على انه مستقر صفة محذوف في كمال في حجب من المصحة
يصير على اسان الى في الصفات وان ليس معنى السمع والبصر في حجب تعالى سوى تعلق
بما ذات معلومات خاصة
فلن بين المعدلين لما في
اللفظ بطريق الجمع ان كانا سب ان يكون المتمرك ذلك لان راد السامع مفعول كل فريق الى
صاحبه فيما لو كان الا مران فقولين وكلمة اوله بعد الا مفعول احدها مرين والجواب
ان يقول المجموع في كمال فقول الوقتين بل وقول احدهما لكن يفتد هذا بالعين وبعضهم
ذكي بالعين
متعلقا بالاعرف فالا عراض يكون بين كلامين متصلين وكانه استصحف وج حذف
المصاف فاحص عن سائر ان كمال الجمل اعراضه اذ لا فرق بين الوجهين في احتمال الاستيفاء
وعدمه
وان كان قول عطف على اهدم بعد مضائق اي سائر ان كل قوله
اذ المعنى ودال على ان كل قول وجه الدلالة انه الوجه اقامه البرهان وجعل الصدق
متمزلة المزوم له
وان يكون من اسلم فاعله عطف على ان يكون في بل راد اوله
حقا في ان على هذا الوجه ايضا بل راد لعلهم
ولا شيء جعل متمزلة اسلم واحد فاعله حرف الكرو والسنف لا بمعنى غير كما في قوله تعالى لا فارح
واطله في لفظ التبع على الجمال جنى على تغييره بما يصح ان يعلم ويحرف عنه وهو المفعول
عن سببه وقد سبق اما قد علم ان المفعول المبني في محله في التفسير وذكر في قوله
اي مثل ذلك يريد ان يكون مفعول مطلق ولا علم عند
اسان الى انهم لا يعلمون من ذلك المفعول وانه لا هل كل دين سائر وتفسير لعلهم

علمه لهم

مصدره

ان يخرج من الجهر

قال الجليل ومثل كل ذلك صفة المصدر ومثل قولهم مفعول لا يعلمون او كذلك مستدار ومثل
قولهم مصدر لا يعلمون ومثل قولهم مفعول لا يعلمون
ويجوز ان يحذف حرف الجر في الجوز المساس من معناه
السوى ومعناه منه وغنه واذا جعل ان يذكر مفعوله لا فالمفعول الثاني محذوف اي الجاهل لما او
الفساد فيها او محذوف في قول بل الا في اي منع الناس من مساجد الله وليس بعدد الكراهة
من جهة ان يكون فاعله المفعول المحلل لغيره فاعله المفعول لا في حجب ان وان يدون
ذلك بل من جهة ان المفعول له اما غايته قصد بالاعمال فمفعوله او باعته يكون على الله فاعله على العمل
والذكية المستغنى ليس واحد منها واما الباعث كراهة الذكر فمفعول ان ذكر الالهة او الكراهة
في امثال هذه المواضع بيان للمعنى لا محقق انها على حذف المضاف فان في الالهي المشرى اطلع من
منع مساجد الله احسب بان الامانة من ذكر الله السامع في جواب المساجد لا يكون الا كما في
مبالغا في الكفر لا اطلع منه في الناس او المراد من قوله لا يعلمون ان الكلام فيهم لكن يحمل على عموم
الاحكام لا من ولا محض المانع الذين فيهم نزلت الالهة كاحرف معوم المساجد مع نزل الالهة في
مسجد خاص
والمعنى لما كان في دفع ما يتوهم من ان الكلام في اختياره لا يدخل
الافعالين لكنهم يدخلون بمعنى ان الواجب ذلك لكنهم تركوا الواجب طمحا ولو لا ظلمهم لا نوابه
او ان حكم الله تعالى انهم يصرون بحسب لا بدخلون الا خافين ولو بعد حين او ان اللفظ وان
كان في صورة الخبر فهو في معنى النبي عن كمال الكفرة من الودول والحلمة شهم ومن المسجد الحرام
فيكون جهة للسما في رضى ولذا اخرج هذا الوجه عن سائر الا حله في في جواز وقولهم لكن لا
معنى ان الجبار انما يفتد بغيرهم عن الودول كما في قوله تعالى وما كان لكم ان تؤدوا الا لله فيكون
عن التملك والحلمة وموجاهل الوجه المقول وتحمل ان يكون معناه ان ذلك هو الحق المتأخر
لولا ظلمهم وانما لم يثبت لظلمهم
اي في ضربا من انكم السلطان في عقوبه وابلغ اليه تعالى
البعث الى ذلك ان في فعلت به ما بلغ به المذوي والمكروه البليغ
ومعنى صيغ في ان
القياس خوف وصوم وانما احصى على قلب الواو لغيرها من الخوف
ففي اي
حكاية بمعنى ان ابن طرف لا مفعول به مفعول تولوا محذوف ولا دلالة للكلام على جواز
التوجه الى اي جهة كانت ومن جعل الالهة نازلة في صلوة المسافر الى اي جهة كانت او جعلها على
التولية للدعاء والذكور دون الصلوة لم يفتد بالتولية مفعول لكن لا معنى في طرفه انما كثر
معنى ولا وجه لطلب على الجهة المتوجه اليها بمعنى اي جهة تولوا وجوه حكم على ان يكون مفعول به
اذ هو لا زم الطرفية هذا ولكن قد شاع في الا استعمال انما تولوا بمعنى اي جهة تولوا
يريد الذي في قوله تعالى ان الضمير عن سبق ذكره من الضمير واليه و
المشركين الذين لا يعلمون اي كل ما في السموات يعني ليس المضاف المحذوف هو واحد اي كل
واحد على ما هو الشائع في كل اذ كان مفعولا لا فاعله بنا سببه فاعله ان يلفظ الجمع بلها في
السموات ولا رضى فيها بقرينة سبق الذكر والبعض منه مخصوصا اي من جعلوه والدلالة
على مجتمعة الكمال في اصل القنوت على الا والالتفات لا من الكون وعلى الثاني ان الالتفات
لا من المكلف
كف جاء بما الذي لغير اولي العلم من الممارك ان السؤال انما
توجه على الوجه الا قول حيث جعل فانفق جرائن كاي في السموات والا رضى ودين كل من

في

اسمهم

الترك

الكفرة

جعلوا ولدا والجدات لا ينطبق عليه اذ لم يقع ما يجازي عن ذوى العلم خاصة كما يشعر به التمثل
 بعد له سبحانه ما يتحرك لنا والنفس على الكثرة بقوله وكانه جاء بما دون من محقق
 لشأنه ووجه النفس انه بنى السؤال على الوجه الاول لانه المفعول عليه ووجه تطبيق
 الجواز انه عن عن العلة وغيره بلفظ ما محقق لشأن العلة والذين جعلوا ولدا
 لله تعالى كما جبر عن الملايكة في مثل هذا المعام بلفظ الجنة المبني عن التستور والخفاء فكان هذا
 من قبيل ما يتحرك لنا حيث عبر عن ذى العلم خاصة بلفظ ما الدال على اتمام الوصف بعظمها
 لشأنه على سبيل تفصيل الحاصل ان اطلاق ما على اول العلم في ضمن الموصوفات لعصبة
 الالهام والتحقير كاطلاقه على ذى العلم خاصة تلك الالهية لعصبة الالهام والعظيم
 فان قيل فليكن هذا يكون وجه الاستبعاد بوجوه الاطلاق على ذى العلم خاصة في تلك
 الالهية لعصبة الالهام والعظيم على اول العلم سواء كان مع قوله فانه ان لم يكن فلا معنى
 لذكره فليست معناه كيف غلب غير العلة والى لفظ مانع لعصبة العلة في نفس هذا
 الكلام حيث جمع المحذورين في قوله في الجبر لعصبة العلة وعلى الاصل وعكسه لكنه
 انحصر وهذا ما يقال ان له ما في السموات والارض اشار الى تمام الالهية والعلة
 بمنزلة الجواز ان كل له قانته ان الى تمام العجوبة والحداد فانه بمنزلة العلة واما
 تعدد السمع ان بانه كيف جاء بما لا ذى العلم وفيه مانع هو ترك الكنا سببه مع مانع افرق
 قوله فانه ثبت اذ فيه ترك المطابقة فلا يساعد لفظ الكنا ب وقد يقال السؤال انما يرد
 على الوجه الثاني حيث لا يريد ما في السموات والارض من جعله ولدا وليس شئ اذ ليس في
 تلك ما يشعر بان المراد ما في السموات والارض من جعله ولدا وكذا من الحذف
 المعذور من جعله لا ينفي ذلك فليست برف فان قيل قد سبق ان مانع العلة و
 غير مع فكيف ثبت القدر بانه لغير العلة فليست سمي ان ذلك انما معنى موضع الالهام
 وانه اذا وقع التميز في مقام من يرفع البرجل في الالهام ساس علم بربط طريق
 ذلك وسمي من صفات الحداد وسرع العلة في نظري من اضافة الصفة
 قد تقرر في سبيل التبيين ان الصفة اذا اضيفت الى الفاعل كان فيها حيز جوهري الى
 الموصوف فلا يصح الاضافة الى الفاعل الا ان تصاف بمثل حسن الوجه حيث يصح اضافة
 البرجل بحسن وجهه كقوله في حسن الجارية وانما يصح زيد كقوله لا تصاف به ما يتعد به
 فعل هذا لا يصح بدع السموات لا متناع اتصافه بذلك الاله لا اريد ان يمدح لهما واذ ان
 صحيح الا ان في حال انه معنى المبدع في هذه المعنى بل انه جعل بمعنى المفعول كالسمع
 بمعنى السمع فلذا اعترض المصنف بانه لا يثبت لذلك ولا استغنى في البتة لان دعا
 السوفى كما دعا العاقل حارم وسيمعا لوجده فليست كونه سمعا ما وقع على الداعي
 اسم السمع كونه سببا فيه كقوله اذا ردعا في القدر من استغنى بها على ان الساب
 لا يصح التماس عليه ان ثبت والسمو من بعد كبر وركاب اسم اخيه والداعي
 بمعنى داعي السوفى فاعل الطريق التمثل على الاله سمعا ويزيد في حال الوصف على
 زيادة الاله كما في اللغ

يرفع السموات والارض اذا فقه
 امرافا فانه يقول ان فيكون

وتمثل من عطف الخاص على العام لعصبة البيان ووجهه انه شبهت الخلق الى ان يصور
 من تعلق ارادته تعالى بشئ من المكنونات وسرعة ايجاد اياه من غير امتناع
 ولا توقف بحاله امر الاله من الذي الواحد بصره في الامور والطبع الذي لا توقف
 في الامتثال فاطلاق على هذه الحالة ما كان يستعمل في تلك من غير ان يكون هناك قول او امر
 وهكذا ينبغي ان يكون حاله فهو بالاحالة والصور في نظرها بظهورها بحالة ان يكون من امر
 امر للبطن بالجوهر والصور في الظهور بان يقول له الحق فتمثل وخلق تمام الالف قدما فاض
 بالغنى المحقق ^{البنفس بكمس النون هي التي ينسج عريضة للتصديق}
 العدم بالحق المضى والا خدام مضى قد ما لا يتقن والغنى المحقق المحل المكرم عند لاهل المكرم
 لا توفى ولا يركب وفي الاله ساس احق العزس وغيره اذ الحق بطبعه يصلي حرا
 قال كالفق المحقق وفي الصالح احق سنام البعراى ضروري والحاسن الاله بل الضر
 الواحد المحقق وقد يقال المحقق المحذور من ضمن عليه اشتد عبطه واحقة غيره وهو
 ومع ما ذكر المصنف من حمل الكلام على التمثل هو المحذور عليه عند الجمهور وذهب
 بعضهم الى انه حقيقة وقد جرت السنة الالهية بانه يكون الاله شأنا بكمه كن ويكون الامور
 هو الخاص في العلم والامور به الدخول في الوجود واما القول بانه استعارة حقيقة
 من غير اشارة الى سمة حاله اعشاره ما حوز من عدة امور بل هو ليس به حال
 يقال فلا يخفى صفة اذ لا بد من المشيئة من اعشاره تعالى الالهة تكون الشئ وسمي
 حصوله بانه توفيق وامتناع وفي المشيئة به من تعلق قول الاله امر الكرام والافعال العرف
 وسرعة امتثال الامور وحصول الامور به ^{الكل بهذا الى قوله واذا قضى}
 امرا فانما يقول له كن فتكون استبعاد الولا دة المدلول عليه بقوله سبحانه
 استكبارا اي قالوا له لا نظما الله استبعادا وقالوا لولا يا نبيا انه جبر او انكارا
 واستهانة ^{بعضه من توفيقه في معنى لغوهم تقوم بوقوفه انما ناصد}
 عن الاله في يكون اذ عانا وقوله لا يكون ايماننا لان مجرولنا تعالى بدون اذعان
 وقبول بل مع اياه واستكبار ليس بايمان بل كانه ليس بايمانا بمعنى انهم سمعوا انما الله
 اياه واجبة القول لكن ما يدعوننا عما دواستكبارا فقله شأن الى هذا المعنى زاد
 قد لا تصاف وتمام محقق هذا الكلام في شرح المفاهيم تحت الالهام
 ما فعل ابو اي ما فعل لي والى اي شئ انتهى امرهما ان المستغنى على لفظ اسم المفعول وان
 بلحق اي بالعبه ولم يصغر على ما يشعر به كلامه ان ^{حكى الله عز وجل حتى ليس قوله تعالى}
 ولن يرضى استغارا جبار من الله تعالى بعدم رضاه بل حكاية عنهم انهم قالوا ذلك بطريق
 التكلم لفظا بقوله ان هدي الله على طريقه الجواب عن دعائهم ^{بمعنى اهدى}
 الله تعالى لانه عليه ضمير الفصل وصرح الخبر باللام والاطلاق الذي المناسب للكمال
 الذي هو الذي الحق ونفسه المحقق الذي يصلح لاطلاق اللفظ والوجه الذي هو كمال
 الذي ووجه كونه هذا الكلام جوابا عن دعائهم انهم كانوا ادعوا ان ملهم حتى
 الذي لا هدي سواها فقلب عليهم العوض ^{اي من الذين المعلوم}

مستحق على
 اسم الله على

لا الذي اوجبه اليه بعد المعلوم ان العلم نفسه
 وان كان اسما ظاهرا ينفرد المحصر مثل الله يستلزم به
 ان الحيز انما يكون في حيز واحد واستبعاد
 عليه شيء وجا **ص** انه شبيه بالاختيار بناء على الاختيار وقد يقال انه مجاز باعتبار
 الخلق في الفعل على اداة ما بعد الغاية فتم وهذا اما قال الرب ان الله تبارك وتعالى
 امر من يوق ما يجعل من حاله وطهر وجهه ثم ورد انه يخلق في ما قصد الا مر ان ورد ما قصد
 اعدما فانه انبى الى الله تعالى فهو الا مر الثاني وكانهم لم يجعلوه من ابتلاء الله كلفا اذا
 اصابه بما يكرهه ويسوق عليه اما لان جعل الا واما عن النواحي على المكان وعددها من
 ابتلاء ليس مما سجد واما ان الله ايضا اختيارا فانه قد يكون في الخير وقد يكون بالشر واما
 قراءة ابن عباس رضي الله عنهما فاما جعلها ايضا على المجاز لان الله تبارك وتعالى وان صحت
 قول العبد كن لا يصح اولا محسن تعلمت بالرب
 اي يجعله مضافا اليه لم واذن في الغاية اليه مع عوده الى المفعول المتأخر بعد المفعول والعقد
 من هذا السؤال بقوله المسئلة والمفعول بالانتم ليس مما يشال المسكن في فاقم يجب ان
 يعود الى وقع مفعول ابتلى لان الفعل الواقع في مقابلة المفعول يجب ان يكون فعل المختار اسم
 مفعول **و** بعضه اي بعضه نفسا اتمام الكلمات باعطاء ما طلب من غير بعضه
 متاثر بالمتطلبات المذكورة التي اعطاها الله تعالى واستجابها وتسمى اي بعضه كون
 المستكن لله تعالى لا نه لما كان السؤال من ابراهيم كان اتمام اي الاعطاء من الله تعالى
 محو واذكر الظاهر انه مفعول به الا ان يقال المراد واذكر الحادث اذا
 قال وقع فالقول بان مفعول اذكر يكون مجوزا لولم على الا قال اي على تقدير ان يكون عاملا
 اذ مضى اسوا كان اذكر او غيره وعلى الثاني اي على تقدير ان يكون العامل قال اي جاعل
 فانه يكون مفعولا جاعلا والواو داخله على قال عطفا على قبل عطفا على الفصحة على المساء
 اليها اجمالا بقوله يابني اسرائيل اذكروا
 هو على الوجه الا قال وعلى قراءة العادة وكذا الاستيناف ايضا انما هو عليها وقد يقال ان
 جواز البينات يتأتى على الوجه الثاني ايضا فانه مجوز في قولك اعطاء حين اكرمه ان يكون
 اعطاه بيا ناكرا لكرامته كلفا فذلك قال له اني جاعلك حين ابتلاء وهذا وان كان له وجه
 استقامة من جهة المحنى لكن لا نفس به موقع قال سوي ان يكون جلي معطوفه فلا يكون
 وجه آخر فيلتامل فيراد بالكلمات ما ذكر من الامور المتحقق بعدوها الجوز
 بان جاعلك للناس اما ما فيها واحد لكن في دخول الامور الاربعة في حيز قال فناء لا مخفي
 العز في مد نفوس شعرا لراس في الجانبين والاسم اذ استعمال الحد يد
 خلق العانة عشر في براءة بان يفتح الى السعة المذكورة الا بما ان المشار اليه بقوله
 لا قوله والذكرين الله كثيرا والذكرات وبشر المؤمنين او قوله ان الله اشترى من المؤمنين وعشر في الاضراب من قوله ان
 وعشر في المؤمنين وسائر سائر المسلمين والمستلمات الى قوله والذين هم على صلواتهم كما قطعون وفي شال سائل من قوله
 وقوله المؤمنين الذين هم على صلواتهم دايم ان قوله والذين هم على صلواتهم كما قطعون فان قيل المذكور
 فاسعون ص

قوله
 فانه العانة
 الطيبي

في السورتين اربعة عشر وست في المؤمنين وثمانية في شال سائل واذا اسقط
 المكر جعل الدائم على الصلوات مع الحافظون عليها والذين هم على صلواتهم معلوم غير
 الفاعلين للزكاة لشموله ما يصل به المقاتلون والاباء حتى يرجع طرف السورتين
 لا عشر لم يحقق في كل من براءة والا حزاب عشر لتكرر المؤمنين فلك
 يجوز ان يجعل الدائم ايضا غير الحافظين او جعل الراعون لله امانات
 والعهد انفس لتحقيق في السورتين احد عشر وفي براءة والا حزاب
 تسع عشر قصير المجموع ثلثين لكن لا ينبغي في كل من براءة والا حزاب
 عشر **و** العرف ان الوفاء بعرفة على رتبة المله اي اسم الله فان فاعلا
 في قوله المله كلام زار وغير ذلك عطف على الكافي فيه ان الجار والمجرور
 لا يصلح مضافا اليه كلف عطف عليه وان العطف على الضمير كيف كان دون اعادة
 الجار وانه كلف جاركون المعطوف معقول قابل والمعطوف عليه معقول قابل احر
 تدفع الا وليس بان الاضافة اللفظية تقدير الفصل ومن ذرني في محض
 بعض ذرني فكأنه قال وجا على بعض ذرني وموالصم وانما لك بانه لعطف
 السكتين كما يقال لك ساكر كل معقول وزيدا اي ويكرم زيد اريد بنفسه ذلك
 ولم يجعل تقدير امرهم واجعل بعض ذرني احشرا عن صوت الممر
 ودلالة على انه كان واقعا كايمن البتة برما من الظلم كانه يريد
 ان الله تعالى قد استجاب دعاؤه وانه اراد البعض الذي البري من الظلم
 ووجه دلالة الآية على ان الظالم لا يصلح الا ما حقه والحرمة ابتداء ظاهروا ما انه
 لا يصلح لذلك بحيث يحول بطر بان الظلم فلا وبني كلاء على ان العشق نفع
 من الظلم وما ذكر من عدم جواز حكمه وشهادته وغير ذلك خلاف ما ذكر من
 في الفقه والروايتي هو ابو جعفر المصنوع رثاني خلقا بنى العباس لعن نفسك لانه
 زادوا ثغره في الجراح واليا ولا يساع كالصيا ربع فقل انه اراد انما حشمتهم في
 على الضم فاعلى واحشمتهم ومات في الحسن وفصل انه سفاة اسم لا نه كان
 مفتي بامامهم ومحمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي رضي الله عنه
 وحسب اللذان ادعيا الى ما حقه زمن الذواشي واما زيد بن علي بن الحسن بن
 علي رضي الله عنه فانما ادعى الخلافة في زمن هيب بن عبد الملك بن مروان
 حكاه قبل الروايتي من جعله امير الكوفة في بني حنيفة يوسف بن عمر النخعي عليه
 ما سخط وعاش ابو حشمتهم رحمه الله كان مفتي بالخروج مع زيد بن علي رضي الله عنه
 على من هو لهن متغلب سبيهم بالرواية وبني فان هيبا ما انصار هذه القتل
 فاعلى مرفوع معطوف على او يفتي بعض ان الرايون يتولون اليه
 با عيانهم وانفسهم او با سائلهم واسباهم ومن تعود معام الفصح لظهور ان
 الرايون ربما لا يتوب بل قلما يتوب لكن مع اسناد النوف الى الكل لا يحل
 في الا سلاح وفصل في المعنى والناس من الحسن ولا دلالة على ان كل من
 اللام في

والرواية

كانه

على ان
 في السورتين اربعة عشر وست في المؤمنين وثمانية في شال سائل

او ثبت ملكا له عانا وثالثا
 في باب اذنب انما راعى

فصله عن التوب فاشكال ان المراد بالاعيان الا شرافي جملة الناس على الكافرين او
 ان المراد بالتوب التصدق على ما هو مقتضى الديانة تعسف وتكلف
 كنه له حراما فان حصل هذا القدر كاف فيما قصد من كون آمنا معنى موضع
 آمن فاما معنى وضع وتكلف الناس من جوارح اليه فليس بواجب بل هو كونه آمنا
 كانه قال لا ناهله ليسكنون فانه فلا يحطون ولا نالنا يا وحي اليه فلا تعرض له
 وهذا ظهر المعطوف عليه لا خفا وفي ان وصف الحرم بكونه آمنا اسم فاعلى مجاز لا
 الامن هو الساكن والمكثي وكذا اذا جعل ما في الآية اعني واحنا على لفظ المصدر
 معنى اسم الفاعل او جعل البيت لفظ الاله من عند كانه الامن نفسه مثل فاما في اقبال
 وادبارا ما اذا جعل على حذف المضاف الى موضع احسن فلا مجاز
 مثابه لكل معنى انه وان كان واحدا بالذات متدرجا باعتبار الاضافات
 دون الوجوب بدليل الالة الدالة على جوهر الصلوة والقول شطو المسجد الحرام
 في مكان اتفق من غير تفرقة بين المكثوبة وغيرها ويزجر في الاله بعد
 سواله عن رضى الله عنه بما يشعر بوجوب ان يغتسل بالصلوة فيه لكن الاجماع قد
 او يقول وجب ان يوتركون الصلوة فيه اصب على ما يشعر به لفظ التبرك والعصل
 ورحل اي اسرع والسموط حرى مرة الى غايته ومشي الى بلاد سرية
 والمقام موضع القيام وقد قام ابراهيم عليه السلام على الحجر حقيقة وفي ذلك الموضع
 قد سعا فكل منها مقام ابراهيم وقد صار علما للموضع وعن عمر رضى الله
 عنه قال ذلك لما وقع سيل الخفاف وقلع الحجر من مكانه حرميا الى اسفل مكة وعرف
 ذلك المطلب بن ابي ودادة خاصة لانه قد فرغ من دكان الحجر الى البيت بحيث
 كان محفوظا عند فاني به وقويست في امر عمر رضى الله عنه بصواب سيقه من
 السبل من المسجد وموالاته الا ان
 الحزم مقام ومسكن حيث اسكن فيه معنى الا حراسا اداء العبادات فيه
 لمن تيسر او وجوب التوجه اليه لا فاني كما في قرأه وانجد واللفظ الحاض فانه ليس
 معنى ان الناس كانوا يصلون فيه بل اليه بان ظهرا او اى ظهرا يعنى ان
 كله ان مصدر رية او معيشة وعمل ان المصدر به موصولة بالامر والنهي مما لم يقل
 به موصولة المحذور على ان حملها لا يكون الا خبرية كوصولات الاله سماء
 او المحكفين ثاب على الشئ اي اقام حواطيا وكل من الجوار والمحكف
 مقع موافق واما جعل معنى الواقفين فكانه من عكفوا حول الشئ استنداد او الاله
 فالعكف انما يكون معنى الوقف المتقدى يقال عكفتم اي جلستم ووقفتم ومنه قوله
 تعالى والهدى معك فاما
 المستعمل نفس الاله من وعلى التايين يجوز ان يكون البلدة ايضا مسولة وسيجي لهذا زيادة
 بيان في قوله واجعل هذا البلد آمنا سورة ابراهيم واحنا محتمل ان يكون من باب التوسيع
 كلامه بن واما وعشتم راضية فمن جعلها معنى ذات رضى لا معنى رضى استنادا للنسب

للمفعول الى الفاعل وان يكون اسنادا الى المكان مجازا كما في بل ياتي الى الزمان
 عطفا على امن عطفا على معنى كانه قال قل وارزق من كثر ايضا فانه
 مجمل وما ذكر من ان المعنى وارزق لفظ التكميل فهو للمعنى لا بعدو المعطوف والذى
 يعطيه النظر الصواب ان يكون هذا عطفا على محذوف اي ارزق من امن ومن كثر
 لفظ الجبر واجلني اما ما وبعض ذرني لفظ الاله من يحصل الناس فكل المعطوف
 والزايا المعجم الاله الام الاول لغو له
 والمعطوف عليه مفعول واحد
 في المفعول الثاني والباقي في الاول
 فاضطره فالنزه معوني في التزليل في اضطره والاه عند اربانه ذكر
 بالغا واما الى انه من مواضع الفاء وليس شئ في الاله ساس لزهذا بهذا فاني له و
 الصق ومن الجواز لانه الى كذا اضطره اليه وهذا نظير ان ما ذكر في التبار تكلف
 لا حاجة اليه في حال ضم ابراهيم قال ان من ضمي وحسن اعادة قال لظول الكلام
 ولا يقال من دعا رضى الى دعا اخرين ويحتمل ان يكون ضمير قال لله اي فانه يا قار
 بار ارق خطا بالنفس على طريق التبريد ولم يلفظ اليه المصنف ليعبد
 سقر رضى السنين واحد الاله سقر وحي ووفى الاله فان التي نبت عليها الشجر
 مكانه حال كانه قال اذا كان موضع
 من قبل الاله كما في ذكر له موصوف ولا نذر
 بعد ذلك معنى انه مصدر محذوف الزائد في موضع المفعول المطلق المحذوف على ما صرح
 به في المفصل في موضع المفعول به على ما ذهب اليه البعض وشعر به عبارة القيا بوما
 قال المراد انه مصدر لان يحدك اي اشان الله ان يحدك يحدك مما لا تعاك
 به ولا له عليه بل ان يحدك تفسير يحدك والمعنى يحدك الله بعدد ما يسال له
 ان يحدك والتحديد الحافظ او ان يحدك كما ان عمر الله بعناه عمر الله تقيرا اي
 سالته ان يحدك بحدك وحقيقته عمر بحدك اعطيتك عمر اول تصور هذا من الخلو في
 فاستعمل في معنى سالت الله ان يحدك فلما ضمن معنى السؤال عدى الى المفعول اخره عن
 اسم الله وكذا فحدك اي جعلك فاعدا ثابا ولم يستعمل ضدته سالت الله ان يحدك
 اي يحدك بتعدد اي افع المصذر مقام الفعل مضى الى المفعول كما ذكره المصنف بان
 رضى الاله ساس الناس عليها انت الضم ذهابا الى
 للمعنى فلا بعدو لفظ
 القاعدة وذكر الوجه الثاني في محققا لدفع العواعد او الطاهر من رضى الشئ جعله
 غايلا من تعاد الاله ساس لا يرتفع بل هو محال ووجه جمع العواعد في السال والى الثاني طاهر
 لكونه المسماة ان الصغرى من اللين والطين وكل صف من ذلك سابق في الجدار واما
 في الاله ويلين الاله من جبا عباد الاله كل كان كل جزء من الاله ساس او من ههنا
 يثبت اساس والثاعدة على الاله من فعدت الاله اذا حمت اي صار وطيا معنى
 بالحق
 من زمره صحيح التفات لضم الداء والجمع والراء وبالوال المحجمة
 يحدك على لفظ المبني للمفعول من براهه محم ورجح جرد لا تخالطه شئ من الكمال

منك الا كل ذنبي لا يا كل السكك وتشر ب اللبس لا لكن الككل للسكك فحارنا الشرب اللبس ان ليس الكك
المقصود التي عن الموت في غير حال الا سلام له ان الموت ليس بعد و ربح انه كان البتة و
العبد وسوا الكك ن على حال في حال الا سلام مفرد و ربحا الكلام الى النبي عن الا نصا في العبد
و البتات عليه عند حدود العبد الضرر من الماين الخبيين من الا نصا في الا رباط والمجهر
على انه كانت وان كان محتمل العجز ونفوس الككته بان طلب الصانع النفس عن فعل غير حال ترو
و يلزمه طلب الا صناع عن كونهما على غير ملكي الحال عند الفعل ليس على ما ينبغي لان امر الكك ليس
بالعكس وكذا تقريرها بان حكا ككته في ذات عن نفي الحال كما ان قوله تعالى كيف تكفرون
ككته في الحال عن نفي الذات وذلك لان نفي الفعل المعبد بالمال ليس نفي الذات بل كما يدعي كونه
نفي الحال فان حصل اذا كان النفي في الكلام المعبد راجعا الى العبد كان مدلول الكلام هو النبي
عن كونه على غير حال الا سلام عند الموت ولا حاجة الى ما ذكر من العبد ما في الا نصا
فلما اذا كان الفعل مفرد و ربحا لا يخفى الا ب ككته فاما النبي هو الفعل في غير حال الركوب
حتى حصل الا قتال ترك الفعل بالكلية وبالا ن في حال الركوب و ههنا الفعل ليس
عن النبي البتة لعدم الككته وانما الككته هو الككته في حال الركوب ولا حصل الا قتال
الا بالكون عليها و لهذا الوجه ههنا سوال الا سككته في عن الككته في اذ حال حرف النبي على
الفعل مع انه ليس مبنى عنه ولم توجه في مثل لا محلي الا و انت راكبا ثم قصد النبي عن
العجز راجلا و حاصل الجواب ان الككته في الدلالة على كون الفعل مبنيا بالنبي الذي
حقيق ان لا يقع ولو وقع كان غير له العدم كما ان الا محتمل هذا الفعل في مت و انت
بمنه يبين على كونه غير له كما هو الذي حقه ان يقع في ارجح المقطعة و معنى
بل الا خراب عن الككته الا قول لا معنى لغيره والكم بطلان في بل معنى الا حذفا مورا
و هو الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بان كانت بعض معجزاته و هو اجاب عن احوال
الا نبي و الساتعين من غير السماع من اجد ولا قراه من كتاب و معنى المخرج الا نكار معنى
ما لكن ان ما ككته حار من ذلك و ما ككته ههنا في ملك الا سوال ولا سمع ذلك المعال و اما
حصل كك العلم به من طرفي الوجه فالخطاب للمؤمنين و فعل الخطاب باليهود حيث زعموا
انه ما مات نبي الا على اليهودية و قالوا النبي عليه السلام اني تعلم ان يعقوب يوم مات
و قى نبيه باليهود و ههنا المصنف بانهم لو شهدوا ذلك الوقت و سمعوا وصية يعقوب
نظروا كونه على الا سلام و وصية يعقوب بذلك فكيف يقال ان في مقام الرض عليه
والا نكار لما ككته الككته حار من حين وصي يعقوب كما نفي دعوى كك بل سمع ان تعالى
الكك حار من حين وصي يعقوب كما نفي في دعوى كك بل سمع ان تعالى الكك حار من حين
وصي باليهود و ما محقق دعوى كك سلام بعد كك من يوم زيدا ما ككته الكك حار
حين شرب او قتل او ذنبي ولا يقول حين صام و صلي او زكي و قد جاب يوهديس
اخذما ان الا سلام و كونه للتقرير ان ام ككته او كك حار من حين وصي يعقوب
الا سلام و التوحيد و انت عالمون بذلك كما لكم يدعو عليه اليهود و ما نفي
ان يتم الا نكار عند قوله ما بعد و ان يكون في قوله فاكوا نعقد ما في هذا

في حال نفي الذات

في

انه غايه لاد اخلا في حركه الكك ان ما ككته شهدا حين قال لنبته ما بعد و من بعد و حين
جره فمضم الا سلام و اليهودية و ما يتعلق بذلك فكيف يدعو اليهودية و ان الا نبي و
كانوا عليها و يعقوب و وصي بها في بين بطلان دعواهم و توجه اليه عليه السلام
فكوا يعبد الكك ولا يلزم من كونه استنبا ان يدخل في جز الا سلام ليجل ما ذكرنا
و هذا كما تقول احضرت اليوم مجلس الدرس حين قال الا ستاذ ككته ما موضح
فعله اذ قال لنبته و قصد قطع الا سلام عن ذلك في كان سائلا قال ما ذا قال الا صحاب
صعدوا قالوا في موضع الدل ولا يجوز ان يكون متعلقا بقولوا بعد له خذ له
السطح و اخلل الاربعة في قال له الا كان الخطاب لليهود فالوجه ان يكون مضمنا محذوف
المحذوف عليه اي انه عاون على الا نبي و اليهودية في ارجح يعلمون كونه على الا سلام
و التوحيد من جهة اخرى اقل ككته اياكم مجلس و صي يعقوب و اعلماهم اياكم
فردنا فترنا و ليس الا سلام عن حقيقة حتى تعرض بان ككته الا من مضمنا مع التحقيق بل
على سبيل الغرض و المعنى ان اجابهم و افرارهم قصد الى بيكهم و البراهم لقطع
بالنبي عن الا من اني حضور اسلام في وقت نفي ككته من يهودية انبياهم فان
فعل الا سلام الذي عليه يعقوب و يوهديس في الا دعان و العبد الا سلام
له تعالى و محقق ككته الصدق نبي صلى الله عليه وسلم فالتوحيد و الا سلام هذا ككته
الا نفي اليهودية يلزم من نفيها انما و ههنا فلا لا توحيد لم ككته عن غير من الله
ولا اسلام لعنا دعوهم و استكبارهم و نفيهم عن نفي ككته من الا سلام سيما بكونه نبي
مجد عليه السلام
نظروا ككته اياهم هذا المعنى فان الا نفي ككته مضمونا ان موت الا نبي و كان على الا سلام
منا فم ككته لم يمت نبي الا على اليهودية و ليس ككته من الا نبي نفي اليهودية
على ما يعطيه الا سلام الا نكار في ككته الا نفي بان يهودية في نفي ككته لا سبيل
العلم بموت الا نبي عليه السلام على الا سلام فكيف يكون نبي يهودية مع انما فافا
لذلك و ما عاين اي يصح اطلاق قه على ذي العقل و غيره عند الا سلام سواء
كانه الا سلام او غيره و لو اعلم ان النبي من ذوي العقل و العلم في من و ما
فخص من ذوي العلم و ما غيره و ههنا لا عيا رتال ان ما لغير العقل و استدلال
على اطلاق ما على ذوي العقل باطلاق اهل العروبة على قولهم من لا عقل من غير
مخز في ذلك حتى لو قيل من لا عقل من غير مخز في ذلك كان لغوا من الكلام غير
الا نفي ان لا عقل عاقل فان ذلك ككته يجب ان يفرق بما و من لان ما عقل معلوم
انه من ذوي العلم فلكي نفي ككته بعد اعيان و اعيان عن العقل و اما الحصول لنفسه
فوجب ان يعتبر من ككته في النقص في موضع التفسير بالنسبة الى من لا يعلم مدلول
من و ليعق و صفة العقل بعد اعيان فلكي نفي ككته و يجوز ان يقال قد
تقرر ان ما نفي سوال عن موهود الا سلام و عن ما جهة المسي و عن العوصف في
الا نفي يجوز ان يحمل على الا خبر و جعله عابدا الى ككته في ان كل شخص باعتبار ما له

والنفس لغيره

الله او غيره ما ذكر في قوله فقلوا انما بالله الى اخره تاويل المذكور او للقران او لمحمد صلى الله
 عليه وسلم فسلككم الله العيزان معقولات تقول كفاه مؤنثه وظهر
 عليه اي عليه واظهره الله وذلك ان السنين على التاكيد من جهة كونها في غير ما كان في سبويه
 من افعال في سافل
 مصدر موكد بنفسه كونه مضروب على لا محتمل
 غيره وهي انما بالله فلهذا يجب حذف في عامه اي صنعها الله صنعتها معنى ظهرنا بطهره وظهر
 من قبيل المسالك اعني البعير عن الشيء ليعطيه لوقوعه في صحة طريق المعاني مثل فعل
 ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسي لو كان كما هو في هذا المعام وقد يحتمل ان مثل اعزس
 كما يعزس ذلك في سائر الال رجل يصطنع الكلام لنفسه واسرار في تقرير المسالك على قدر
 ان يكون خطاب قوله (الكا فز من قوله) امر المسكون بان يقولوا انهم قولوا انما وصبركم
 وان كان مقتضى ظاهر العبارة للمضاري لكن الال وجه الالين بالمعام ان جعل المضاري في النعمه
 جمعا واصفا صر العن في المعجزة بالمضاري لا في صحة اعتنا والمسالك في ايمان التوفيق
 لان ذلك الفعل كاي فيما بينهم في الجملة والى من المسالك على قدر موكد الخطا
 للمؤمن بقوله او فقلوا المسكون عطف على ان يقولوا ام اي امر المسكون بان يقول
 المسكون بوضع الخطاب موضع المعجزة خوف الال بكس وقيل يجوز استعارة
 الال من غير اعتبار المسالك كونه حلية بل من اوطاها ان عجله او مداخله في قلبه
 كما هو حال الضيق مع التوب فان قلنا خطاب قل بل يسر النبي صلى الله عليه وسلم
 فله ولا له على ان المسلمين احرارا بان يقولوا للكا فز من قوله انما قلنا فقلنا نعم الا ان
 يتناول به خطاب النبي صلى الله عليه وسلم وهم المؤمنون بدليل انه في جواب قالوا كونوا هودا
 او نصاري ولذا قد ريل يكون بل تسع بغير الجاعة وقولوا انما على قوله موكد خطا
 للكا فز من داخل في جيز المعجزة لا حرقا وان شك العطف على كونه او تليق الال في
 جبر احاشاء فصح ما ذكره واما على قدر موكد خطا باللو من قول حسن ان يكون
 قد لولا انما بمنزلة البدل والبيان بقوله قل بل جاز ابراهيم لا اذلا في خرمعوليه فصح
 انهم احرارا بان يقولوا لا تفصح بقوله انما وصحبا وهذا العطف
 بما قبل ان يصحبه الله اي دين الله او نظره الله التي وطرا ليس عليها بدل من ما ابراهيم
 او نصب على الاغراء مثل اذك اكل اي الذم لان في كل منهما فضلا عن المعطوف
 والمعطوف عليه اعني قلنا انما ونحن له عابدين بالاجني الذي لا يمتنع بالعلق به
 الجملان اذ لم يدخل البدل ولا الاغراء وفي جيز قولوا بل الال قول من جيزا على
 ابراهيم والاني مستقل بمنزلة البيان والتاكيد لعله قد لولا في هذا اقل لسط الطالع
 واخراج له عن الالين مع ان في الال بدل شتا (في مع العطف من البدل والمبدل منه
 بما لا يتعلق بها فان قلت لا محتمل عطف على انما بل على فعل الال غراي
 بقدر الفعل اي التماس صنع الله وقولوا عن له عابدين بولوسم في ما ذكره ايضا
 فضل من المعطوف والمعطوف عليه وكذا بين الموكد والتاكيد بالاجني لان قوله
 فان امتد وقوله فسلككم الله العيزان في معنى في قوله فقلوا فقلنا لا وجه لارتكاب

انما وصحبا ولا يلزم انهم احرارا بان يقولوا

الاضمار بل دليل مع ظهور الوجه الصحيح وما ذكر من الفصل وانما يتعلق بقوله العطا
 فتدعلق به معنى فلا فكل المنطق اذ اذالت هذا م قصدوها فان
 القول ما كانت هذا من الال ما كانت الجارية بحري الال قال معنى ان العمل لم يفرغ لسان
 الال فخصص مع انه الظاهر ان الال اعانها الال اعانكم وبالعكس واصطفا به النبي
 عليه السلام يدل على هذا قوله وما انزل اليها شيئا وقوله ومن اطلع منكم فخرنا
 بكم انتم شهادة الله بنبوة محمد عليه السلام لا حقا مع قوله في ذلك اي
 حسا وول وما لم يفرغ من جملته من اركه من سنا اخذ وانما بالاسم
 اي كل من الال من منكر ينبغي ان لا يكون والال فالعلم حاصل بتبوت الامر من وكذا اذا
 جعلت معطوفة واما على قراءة ام يقولون يا رب العزيم ولا يكون ام الال مقطوعة لما فيه
 من الاضمار عن الخطاب في الحيا جونا كتم شيئا علة من الله بر يد
 ان الال من كل ما صنعته شهادة اي شهادة كانه من الله معنى واصلي منه كانه
 عند من كتم معنى حقيقة عند معلوم له كانه شهادة الله والمخبر الال من اهل
 الكتاب لا كتم كتموا الشهادة على التحقيق اولا اطلع من المسلمين لو كتموها على سبيل
 تعرض والتفكير فالعمل المخبر في الاول على اصلي وفي الثاني للتوفيق لمن كتم
 منه الكتمان كما في قوله تعالى لئن اشركتن لكرهين بان لم يكن العاقلين
 هم اليهود لولا انك لم على قوله ولذا قوله لخصم بالنسبة الى الكتمان فعلى واما في
 المكرين فيمن انهم بطريق الحكمة كمالهم وان الجواب فابننا
 وما قبلها محتملها فابن واحد ومن ما توجه الحكم على الضمير للقرآن
 واسم على الحكمة والكلمة بيان استقامته وقته بطل ان حسيبه لا يتعلق
 الال بما وجب في الحكمه لكن بانه بقوله من توحيهم ما في هذا المعنى لال هذا اية
 الله لمن يشاء هدايته من اهل الارض ليس الى التوجه الذي هو فعل الله
 بل الى التوجه الذي هو فعلهم وقيل الضمير للهداية المبدول عليها بقوله
 يهدي لكن بيان الهداية الى الصراط يوجه الى بلف الكودس بان والكعبين
 التوجه بعض ان بقوله الصراط موبد الكودس لو الكعبين وليس كذلك واجيب
 عن الاول بان معنى الهداية الى التوجه بان ان الواجب من التوجه وقته
 بطريق التوجه مع ما ذكر من الال فضا فان كان على علم لا بعض البيان
 فيما بين اجراء المجلس اي ومثل ذلك الجعل بر بدلان ذلك انما
 الال مصدر الفعل المذكور بعد الال فعل اخر قصد بسبب هذا الجعل به على
 ما توهم من ان المخي ومثل جعل الكعبين فلهذا كمالا امه وبسطا ولا
 محققا كما قال الكافي مع انما بالال زعم لا كما دون تركونه في لغة العرب
 وعوضه هكذا ينبغي ان كتم هذا المعام اجبارا غير مطلق
 الا شرار وجد بقوله الحصار اسم من الحصار والوسط بالجوهر اسم من الجوهر
 ما من الجواب كركن الدارين والتاكيد في ما من الال ما من الكعبين

نوصي

ثم اخذ في الاشارة
 سيقول السفهاء

ولا يتبع الا طرفا معقول جلست في وسط الدار بالفتح وجلس في وسط الدار بالسكون
والا يتطاول الا غطا، بلغة اهل اليمن والشيخ ما من الكاهل الى الظهر واعبر للغارسي
بذلك موضع خلع القرب والطائي ابو تمام نصف خراب طلع بابل الخمر الذي كان
على طرفه من حرج في ايام الخضر واسم القلعة بريد نال الى المحرم الشطآن
مع شطآن تعال معو وسط في حرج وسط وسط في حرج الكان او سطح نسبا و
ارفع في حرج ومن في الاصل مصدر وسط الفتح حصلت في وسطه ومنه الا وسط
والوسط في حرج او عدو لا عطف على حيار او حرج بر لاعة في حرج الوصف يعني
انه لا جعل وصفا وعرض له ذلك روي حجاب الوصف العارضة والحجب النكاحا فهو
حكم الصفات وهذا ما قال في العاقل الحجب ناء التثنية بالفتح لا سعاله عن الا سمته
الى الوصفه وذلك قوله فكيف اذا جئت الله فان في ذلك ما ذكر في
تفسيره من ان سيد كل امة بينهم وصولا الى الله الذي لا يورث الله تعالى ولا
يطابق القصة ولا يوافق ما ذكر في هذه الا انه طبعها من جهة ان جعلها
على الامم الكاذبة من جهة بعد الله من سيد عليهم في الكبر والى التليغ اعني امة
محمد عليه السلام ومنها وانه لم يبعها عنهم بها كمالها في سعادته الا انه
على الناس فانها عليهم حيث انكروا بلسان الله بقا فلا يخاف الى الله ولا اذا اراد
السماوة في الدنيا على ما اشار الله تعالى وقيل عطف على ما روي فانها تكون في السبب
الى الحكم من عليهم واما سعادته التي بعد الله الى ما فهم لا عليهم والجوارح الى على
بما هيست كما في قوله سيد على الحكم بل لخص معنى الحكم في الاكلع اساسا الى اب
النزك والجديل انما يكون عن خبرة وحرارة لا حلال وفي الا حجة
احصا صم اي نفوذ ذلك كانه قبل سديا بالتعديل عليكم لا على غيركم من الامم
فلا تاتي كونه سيدا على سيد الامم بالتعديل ولا على الامم الكاذبة بغير التعديل
انما من ياتي معقول جعل معنى بتقدير يوصف في انتم من جهة اني اجمعه
النبي واما جعلها صفة للعلم الكون على ان المعقول الثاني مخدوع اي جعلها للعلم
التي كت عليها فانه لا يتبين ايدا ولا قرينة عليه مع ما في حذف احد معقول بالعلم
من الظاهر العلم الثاني فبسط من تتبع هذا الكون في علمه لم يزل يتقلب
لان المعقل سبع في الجمل ولو اراد من سبع بعد هذا الجمل في حرج هذا الثاني
ويجوز ان يكون فعلى الاول التي كت عليها من الكعبة والعلوم في الاول
وعلى الثاني التي كت عليها من الكعبين والعلوم في العلم في هذا
الوقت او فيما مضى من الوقت لله وبيد احد الصنفين للنبي صلى الله
عليه وسلم واللا من لبيت المقدس ولا يمكن ان يكونا كدنه لا بها بين حرج بيت
المقدس كنف قال ليعلم معنى انه يسبح وحد العلم في الحجب والعلوم
ان لا جواب نوصف بلغة حاصل الاول ان المراد علم معتد بالحدس فالحديث
واحد الى القصد وحاصل الثاني في هذا اسناد فخل بعض حواشي الملك الله تعالى

لله ان

على كرامه التوب والا خصاص وفي قوله وانما اسند الى لغة له بلغة على ان ذلك ليس
باعتبار هذا المختار من جهة وحاصل الثالث القبول باطلا في السبب اعني العلم على
المسبب اعني الخبر فان قيل ان اراد النبي في الوجه اعني هو حاصل قبل الحجب بل
اعني الوجه العقل فحاصل في علم الله تعالى بل عينة وغير مسبب عن علم الله في علم الخلق
فكيف يعرف علم الله المتعبر في علم الخلق احسب بان المراد له قوله ولا عفا وفي انه لا
يكون ان بعد الوجه وذكر في موضع آخر وجها رابعا وهو التمثيل اي فعلنا ذلك فعل
من يريد ان يعلم الله في الفارقة من ان المحقق والناقص بينهما
من المكشوف على ما وضع في تفسير الكرامتي الله على الناس فيسره هذا ان
المراد به من نسخ في قوله من تعلل على ما مر ولما اضرايا كماله تعالى على ان
ويجوز ان يكون معنى ان عدم اصاحته الا ان كان كماله عن عدم خبر
التعديل كونه اصاحته الا ان من روى في بعض النسخ ان علم الله تعالى وقيل المراد
بالا ان صلواتهم بخيرا في اي تواب كماله على من اي طالب رضى الله عنه سماه
به رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذات يوم على فاطمة رضى الله عنها فقال ابن عباس علي عليه السلام
في ذلك مصطفي من محمد فوجد قد سقط الرداء عن ظهره وحلض الثياب الى جعل
عليه السلام في حرج الثياب عن ظهره وقيل اجلس ابا تواب ولما كمل من اصحابه
منه وان كان اعداء بقصدون بذلك الخطر منه ومعنى العلم المتعبر في
يعني على الغرائس لا انه لم يذكر له الا معقول واحد وهو من الموصول ويجوز ان يكون
من استغفار به واصحة موضع المكشوف وقع موقع الخبر كونه العلم من المكشوف الى
معقولين متعلقا بالاسفهاج ومن تعلل حال من فاعل نسخ اي ضمير اسفهاج كانه قد
ومن ان يورس ما العوارض الرد وهذا يدفع ما ذكر ابو البقاء من انه لا يجوز
ان يكون من حرج اسفهاج في انه يلزم الخلق ولا سقي لعدو من تعلل متعلق له
معنى تعللته سبع ولا وجه لتعللته سبع لان ما بعد الاسفهاج لا سعلق كما قيل
فان قيل لا فرق بين علم حذف الحكم فليس مجموع بل مخو في الكلام ليس غيره على
المعشور الى الامم اذ على تقدير الموصول ايضا يتوالت من معنى محمدا فان
فيل كيف يكون العلم بمعنى المعرفة والله تعالى لا يوصف بها فليس ذلك
لستوعها فيما يكون مسبوقا بالعدم وليس العلم الذي بمعنى المخوف كذلك اذ
المراد به الله وراك الذي لا يتعدى الى معقولين ووجهها ان يكون
كان مزينة قد ناقش في كون كانه في قول الفرزدق فكيف لظا حرجت يد ارفع
وجوز ان لما كانا فوا كرام مزينة مع اسمها لحد ان يكون بافصه اعراضا او
صنفه للدلالة على الحفي والخز مخدوعا او معدما اعني لما ولو سلم فان اراد ان كانت
مع اسمها مزينة كانت كبيرة جبرائلا مستدرا وان الحففة واقعة بل علمه وضمها حارج
عن العباس والاسفهاج وان اراد ان كانت وهدها مزينة والضمير باقي على الوضع
بالا تد او فلا وجه له وانما استلكنه في غاية ما يتجمل انما لما وقع بعد كانت وكان

متر

استاء لمن امن منه ان افرا عن حكم الله ان لمن افرا ما علم من الحق وامن به او لمن لم
يعلم فلم يصبر منه الكثر ان لا تصاب به سائفة العلم فاضن الكثر ان ثوبه منه ووث
الفرع من الاخر من مكله او في قوله لو لم يكن العلم بالحق والاعراض بان اليها
لا بد من ان الدين مع خونه فكيف يصح ان افرا مع مدقوع بان احضار من حكم الموضع
لا تافى عموم الذين اتباع الكتاب وسأولهم حب ولا كنه اللفظ للعارضة من
وهذا كما ذكر في قوله ان الذين كفروا ساء عليهم فلست بدو قوس منه ما بان ان
مخفي ما يعرفون انه يوصفهم العرفان استاء و العمل البعض الى الكل لا حصله علم
وارتبا علم وفيه وجهان اي في ان كان الحق حيا جزه من ركن
او على قدر كونه جز السداد الله مع النفس كما في ذلك الكتاب وحضاه ان ما جاءه
من العلم او ما تكلمونه مع الحق لا ما يدعون ويؤمنون ولا مخفي ولا للبعد واما
على قدر كونه سدادا فالله يحتمل ان يكون للعهد انسان الى الحق الذي جاء به العلم
السلوك او الحق الذي تكلمه الفرع من اهل الكتاب والجميع يكون الحق كما في
الحمد والكرم في الغرب والنسب الى الاله باء ولا له على المحر لوقوع الحق عليه
بعض الحش من غير قسمة الغضبه وما يحجب النفس له ان ما ذكر في بيان التوحيد
والحش بقدر حاصل اجماع لا تعدر بوضع من ان الكلال فلا يوضع ان
مع الا قول قدق سداد ولا في الثاني قدق جرم متعلق من ركن موصول به
وان يكون حاله اي موكله سداد الحق بنا فلا يكون من
يؤمن ان كان الخطاب عاما فطامر ان لا سفي لا حد ان شك وان كان للرسول عليه
السلام فلعقد النيات على التعقيد ونفي الامة عن الا مقرا وبالطغ وجه مخفي ان من
كانت امة نك كان احتراؤه احتراؤك موصولها يعني ان ضمير موصول
ان يكون لكل والمفعول المحذوف وجهه وان يكون به والمفعول المحذوف ضميرا
عاما الى كل وهذا معنى قوله اي الله حولها اياه واصار الله قول لظهور ما لم يجمع
واما على قراءة الا ضا فمضمر موعدا الى الله قطع لفظ لا ذكر للغير والله
مرتبة في المفعول لقدمه على العامل كما في لزيد ضربت مع كون العامل اسم فاعل
كما في قوله لزيد ضارب فلاح حسبان وتثل بالمفعول لا في لزيد اجاز فمضمر في اسم
الفاعل او في فمضمر في مواضع ما نحن فيه بعينه وموقوف لزيد او بوجه ضارب
فان قيل العامل في الجمال الكواخي والمبطل مستعمل بالضمير فكيف يعمل في
المفعول فليس العامل محذوف والذكر في تفسيره اي لكل وجهه الله حول موله
ولزيد اوجه ضارب والمفعول الا محذوف اي اهلها ولا حاجة الى ما قبل ان
الضمير للمصدر اي قول التولية وضارب الغرب او ان لكل وجهه انما هو المفعول
الا قول محذوف المضاف الى لكل صاحب وجهه وضمير موله هو المفعول الثاني
والاولو بطرس بقية على الوجه من لكن لا يخفى ان لو اراد هذا كان سفي ان
يشير الى المضاف المحذوف ولما قال ان الا ضا في اي ضمير المصدر لا يكون

الامام

الله عز وجل ان سماعه وان جبري المفعول به ولا سبيل اليه عند ذكر المفعول به فليس
يشي الا انه يقتضي ما على السبب بالمفعول الى مفعول ليس كما في الا ضا في اي ضمير المصدر
الليل اهل الدار وفهم وفيها اي وكل من تلك الجهة وتكون ذكر الفاعل اعني
الله لا يكون له فعل ما وان الاضاح ليس فيه وان بالواو وقد قصد الى جعل العلم حال
والحسن بذكرها ليكون انفسا او قوس والمعن كل امة بان مخفي الله على بعد
كل من كل ضمير لكل من اهل الله بان في ذكر ان هذا معنى لفرع منه كل لكل
واحد من امة محمد وعلى الوجهين فالجواب مع امر العلم وعينه وان كان
بكم مع الا بيان بجزا او من موافق وجهه في ان كان الضمير الحق في كل مثل او
بكل من دخل وعمل قد بان من ربح وصور ان يكون الخيرات اساسا الى اليها
المسألة للكعبة بمعنى ان الا فضل بحر من التوجه الى عين الكعبة ومنها ان لا يمكن
معنى بكم مع الا بجزا من ذلك عن صلوة اتم مع اصيل في عهدها في حكم خيرة الجهة كانهما كل
مسألة لعين الكعبة في مسجد الحرام لم يمدلول استغوا ليس الا طلب السابق في
دولة على سبق غير من جهة اتم ما امر واسبق بعض بعضا فستفهم غير موصلا
ومن حيث خرجت قول قد جردوا اعمال ما بعد الفاعل في حكم
فيلب من حيث متعلقا بول كن لا قطع الا اجتماع الخرض فالوجه انه متعلق بمحذوف
عطف عليه قول ان افعال امرته به قول ويجوز ان جعل من حيث خرجت في معنى السوط
اي اني كنت ووجهه فاقبالا بجزا وهذا الكسر بمعنى بذكر الله عز وجل الله
سوط المجد حيث ذكر ذلك مرات للناكيد الذي لعنتم المصالح للناكيد ولا فائدة
ما رتب على كل من فعل الا في بكم في النبي عليه السلام باجابه دعائه واعطاه
منه ما كان بوضاه وبرا به في امر الكل بالاعمال والاعمال اعدائه وضربه
رحا ثم فيما كان لا يمتنع من اتباع اهل الله وبالله انه عدم بقاء الحال بحسب
السفر والحضر والمخرج كقصة الامام نور والوعيد على من تركه وفي تفسيره الضمير
لهذا لما جرد به نفسه على وجه بكم مع عوده الى التولية التي يدل عليها قول
والمعالي لم يرفع امة ما قبل الخطاب وبعيد الحكم بما رتب عليه من الحكم والمصالح
اي الفصل اي التولية بموافقة البند او في كل ان الفهم بان
لانها من الحكم الذي كان هو التابيد والبدا في ظهور غير الوالي الا في قوله المذموم
اسماء من السالك يعني به العدل لا في المحمدي في كلامه عز وجل
فيكون محذورا وختم المص على الا سفي وروى كلامه الى ان الله عز وجل
للعهد وان حكم النبي متعلق بكل من جميع لا لكل جمع وانه يعود النبي لا لغيره
الجمع وان حكمه اسم كان ولما للناس جزوا ما عليكم فمحمدي ان متعلق بالطرف
اعني للناس وان يكون حكمه من الحكم على انه في الاصل صفة
يحيى المعاند من حيث لم يات بما لا ينبغي له ايضا فجمع اي افعلو التولية لعل
يكون للمبغضين من اليهود حكم بانفسهم كلف لم يحول الى الكعبة كما هو مذکور

مطلوب

راي

ان باشر والحيث والديوان اي باشر الحيث والديوان سدا ولكن في كون اللعنة على
معدنها المصدر من حيث لا يروى الا الدلالة على ان لا يكون له من المصدر
اسببه ولهذا لم يكن عليه ان يعنى في حسن عليه لعنة الله
عطف على مجموع قوله من ذلك نظر الى ان لا يكون له من المصدر
الانظار في ان لا يكون له من المصدر ونظرت اليه ونظرت اليه
نظروا من موافق ما نظر الى ذلك ان لا يكون له من المصدر
صدق ابو حرف في ان لا يكون له من المصدر
السبب في وسلبها من المسكن ما ليس في قوله سبب سبب
الغرض بالسبب في قوله ان لا يكون له من المصدر
الان لا يكون له من المصدر ان لا يكون له من المصدر
المقصود بالسبب في قوله ان لا يكون له من المصدر
محموله العاقل في قوله ان لا يكون له من المصدر
ايها فان كانت في قوله ان لا يكون له من المصدر
انما وفقت السبب في قوله ان لا يكون له من المصدر
منه لكن بعد بعضه ونقصه في قوله ان لا يكون له من المصدر
ان لا يكون له من المصدر ان لا يكون له من المصدر
وفيها تقرير للتوحيد في قوله ان لا يكون له من المصدر
الكل في المعصية وسائر القبايل ليست في قوله ان لا يكون له من المصدر
والعاقل عليه وما يرجع الى الوجوه والسبب في قوله ان لا يكون له من المصدر
في علوم اخر او يقع الكسب في قوله ان لا يكون له من المصدر
سبب في قوله ان لا يكون له من المصدر
انزل الى اجبا في قوله ان لا يكون له من المصدر
الما من السماء والارض في قوله ان لا يكون له من المصدر
احياء في قوله ان لا يكون له من المصدر
انما في قوله ان لا يكون له من المصدر
بوصونه في قوله ان لا يكون له من المصدر
انما في قوله ان لا يكون له من المصدر
عطف في قوله ان لا يكون له من المصدر
عليه في قوله ان لا يكون له من المصدر
الى قوله ان لا يكون له من المصدر
ووجه السبب في قوله ان لا يكون له من المصدر
عليها امر السبب في قوله ان لا يكون له من المصدر

حرف

في

و هو معنى البت وجعل الـ دل مو الطاهر لدلالة على كون انزال الماء ونسب المطر الى الله
واستغنا به عن قدر الجار وانجرور عن السكف في من الدلالة على كل دابة لكن الحق انها
تعميم بالنظر الى ما لكل من الا فراد الخدنة الثانية في علم الله تعالى بل الى ما نزع المصنف
من ان في السماء انضادة وان كان في علم الله تعالى
الصبا من التي تب من مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار والديور نفاها والشمس
هي التي تب من جانب العطف والمغرب نفاها والعصم ما لا يبلغ سحر اوله من مطر
واللوايح في مطلع السدود ومن التي يبلغ الى سحر
من فيه والسبب في قوله ان لا يكون له من المصدر
حفظها في قوله ان لا يكون له من المصدر
من الاضاح في قوله ان لا يكون له من المصدر
ولا محله انما اذا على قصد التكميل واعا في قوله ان لا يكون له من المصدر
من وصفها في قوله ان لا يكون له من المصدر
ان التبريد في قوله ان لا يكون له من المصدر
الكون من من جبهه في قوله ان لا يكون له من المصدر
اضيف الى المعقول لدلالة على ان لا يكون له من المصدر
عما قال في قوله ان لا يكون له من المصدر
المعنى في قوله ان لا يكون له من المصدر
مضاهي في قوله ان لا يكون له من المصدر
انما في قوله ان لا يكون له من المصدر
من المحمود في قوله ان لا يكون له من المصدر
محبوبه في قوله ان لا يكون له من المصدر
الجوع في قوله ان لا يكون له من المصدر
ظلمة في قوله ان لا يكون له من المصدر
من قطع العذاب في قوله ان لا يكون له من المصدر
بالخلا في قوله ان لا يكون له من المصدر
مفعولين في قوله ان لا يكون له من المصدر
مفعولين في قوله ان لا يكون له من المصدر
ان في قوله ان لا يكون له من المصدر
كون في قوله ان لا يكون له من المصدر
الصورة في قوله ان لا يكون له من المصدر
عطف في قوله ان لا يكون له من المصدر
ظلمة في قوله ان لا يكون له من المصدر

المعنى في قوله ان لا يكون له من المصدر
ادعاء في قوله ان لا يكون له من المصدر
الان في قوله ان لا يكون له من المصدر

المعنى في قوله ان لا يكون له من المصدر
ادعاء في قوله ان لا يكون له من المصدر
الان في قوله ان لا يكون له من المصدر

من الموقر وان القوي لله معناه في موقع يدل ان شئ من العذاب في جعله غير المساهد
من المبالغة ما لا يحق وفي كل موضع تعرض السمع للحوادث في اي ارباب اعظم
لان الحق لله معناه وان شئ من العذاب للكافرين وفيه فضل الجواب ومصلحة بين
البدل الذي معناه في اوله او الحمد لله
الى ابدال لفظ العذاب من ان يكون العذاب وتسمى فيه كبر فائدة ولا ت
الحق بالاسعاطع والاسعاطع معناه في حال روية العذاب لا يبو
نفسه وانما يعطى ما ينبغي من الوصل والاسعاطع يستعمل في ذلك لا يعطى
المعنى في وقته فلا جعل عطا على قولنا على رادنا ان الظاهر لا خلاف في ان صبر
يعطى في الاوقات للبعوث عن والاسعاطع صبر كصبر راد العذاب ولا وجه
لجعل المخرج الى ان على العطف ومعنى الباء في اسم السمع اي سبب كونه او الجائز
اي حليته مع منصفه وكله مع على هذا اذ لا وعد الكفول تعالى لقد قطع بينكم في قوله
الرفع والصوت جميعا فلا يعاد في حاصل المعنى ان لا يكون سائر المعنى
واما محب اللفظ فان لا يكون في موضع الرفع فاعلا يحذف في اي لوبس وبشر
ان المحر عطف عليه وانما معناه في ان البرد في ان لا يحذف في اي لوبس وبشر
بصبر عليهم لا يسمي في جعل ناعل وهدل هائل وذيل ذابل واما على قوله مجاهد
معناه اشكال لان البناء اذ اجبروا في الاخر في كذا المعنى معنى بل ينبغي ان
يكون هذا من استوعب على اصل ان جفته ان يعبر ان قال الذين استوعبوا على
البناء للمفعول واخر صواب بان هذا يكون ثانيا لذل بعد جدد الالف وفيه
نظر مثل ذلك في راحة انسان الى صدر هذا المعنى على ما مر
وكذلك جعلناكم امة واحدة واخبر المحدث بحجج اعني الماد لئلا يخاف في تكرار الالف
التي تابل وهذا راد ان من سببوا اربابا وادارة واقام واجامه وكذا في كل
في ذلك على قوة امر مع معني ان بعد في المستند اليه سيما في الكاف
صبر اسما لاداء في حرف النفي كسر اما كذا في الاخصاص وحصر النفي بل في
حرف النفي مثل وما انت علينا بعز و ما انا مطا رب الذين احسنوا وتحذرو
وفد كذا في يخرج النفي لاداء في ناسب الاخصاص المعجم كما في الله واللب
فانه ليس المعجم معناه في نداء في ان الكا مع امر غير مع على البركة ولا قوله
بل الله في المعجم اذ لا في عالم جبريات عليه العطف واللب كما في لا يخرجون مني
النار اليه وكذا امر له الساعر كحفي انهم تعوذوا في كرام الخلل في عاتقه من مستختر
لكون ذلك مطمح بطرح ومر في عود في ان البركة او انجزه العز يد لك وان
كان كلا مما صح في من جهة المعنى اما في البس فادعاء واما في الله في المطر اي
مقابل هو الا في الكفوة من اصحاب الكبار الذين ليسوا بكفار وسواء اخلق عليهم
اسم المومن كما معناه في اوله كما معناه في العزلة وقد دل على ذلك قوله
والذين احسنوا الله سبحانه اي صدقوا وهدوا شرف ما تعالى انه لا يصح المحصر

والمعنى في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين

اما بالنسبة الى معني من سوي الكفر المكنوعين والبناء فطام واما بالنسبة الى المعاني فلهذا
مقابل المعنى الذي ليسوا كذا وان اريد بهم المكنوعون فانما مقابل النفي الذين ليسوا بكنوعين
وان جعل مقابل المعنى في اصحاب الكبار ليسوا بكنوعين عند المعزلة وكذا ما تعالى ان
مع ليس المقصود في هذا الا خصا صر وانما لا يصح بعد في اخره لئلا يكله ما لله اسم ولا في
لوقد رخصا ودم لا فائدة الا خصا صر لان على ما لا خلاف في صرح دخول الباء في ارفع جنرا
الا عرفت من الكلمات مع يفسون اللين كل طرفا وادعوا في ذلك كمالا
في الا ساس فرست لم فاشا وفرشته اياه وافرشته في حين روي يفسون بضم الباء و
فيها نصف قد مع بان من داهم اعد له الخيول للركوب اغاثة لمن يستغيث اي محلول
البدن فاشا نظير كل رجل وناية وكل فحل كذا في سباع في عدد على كسار في فالطرح
نايت الطر العرس المستعد للرب والعرو وفضل المشي للمني والاحد اللين الشعر بن عزلاء
وفاقه والمخالي مع مخلة ومن السهم سمي به بعد ما قدر عليه ويروي المعالي بضم
الجمع معني فرسا اضر حاربهم طاموا من كل شبهة لان الظاهر من من الحرفة قد دل
عليه الله في وقد يفسر بالاستيعاب الشهوة المستقيمة ورد بان ما ليس كذا لكان اما حله في تلك شبهة
فانه يفسر بغيره في قوله تعالى في بعد الله في
حله لا حاله اذ لو كان مفعولا من ذلك لكان من النقص في موقع المفعول ان يكون
بعض المعنى ما في ان رضى فان في كل لم لا يجوز ان يكون حاله من حله لا قدم عليه ليكره
فلان لا يكون النقص في طرفا مستغنى اذ يكون اللغو حاله محالة تقول به النجاة وفيه
فعله لان كل ما في الا نفي ليس بما كوله اسعاطع بان لزوم النقص في اي هو على تقدير
والا انها لا يجوز ان يكون للبعوث وانما اخر كذا من عن تفسيره بقوله السمع امر لكل
الحكمة والشبهة كانتا على الولو والواو المحفوظة قد عرفت من في مثل اقتت
ووجوه شبهة في شعور ان اسعاطع بعينه وسمعها الوضو الى انهم عزلة
الما حورين كما بين ان من من اكلا تسمى والاول في وجبي الكلام على ان في الا حور
الحو والما حور الا شعله لا نافي ان لا يكون له سلطان اي غلبة وعلو واستلا
وعلى بان عبادي لعموم الكل بدليل اسبنا الغاوين فعدل بالخطاب
عنهم وذكر في اللفظ العينة لئلا في خبر من على صله لهم وانهما احصا بان عرض
عنهم ويصرف عن خطابهم فيخطب جهلهم فان دفع ما توهم من ان يكون الالف في الواو
على الخطاب اسبنا باننداء على صله كذا في
الضمير للبا نفي على طريقة الالفات يكون امر له بالاسك الذين تعالى لهم هذا
الفعل بمعنى وفعل المكنوعين وفعل الهوى ولو كان امر له ان في مرجع صبر لم
يكنه افعال تعالى وفعل مع المكنوعين بالواو والفسا معني وجدنا
هذا مستغنى عن الدليل ولكن لم معني لفر
اي لا يسمي ان يكون وقد دل على فعل بعينه في قوله بل نسمي ما الفسا فبني
ان يكون معني اليبوعين اليبوعين بانهم وطريق معا وجد وضع عليه

البدن

المستمر

تطية

برائة

يعني ان الالتي مع استواء حال المتبوع في الفعل والاهتداء وعدمها باطل منكم انما
 يصح ذلك لو علم عقله واهتداه وهذا ليس بتقليد بل اتباع للدليل كما في حقها بالسنه
 الى من علم صدقته ولا بد من تقدير فضا في ان النسبه وان كان مركبا على
 ما ينبغي عليه لفظ الحمل ويدل عليه بغير وجه النسبه لا فخرها مثلا على نسبته المفرد اب
 بالمفرد استاذ الطرفين لكن لا فخرها في ان الكنايه بنسبه يفضي اضافته الحمل الى الحان والعصه
 في الطرفين الى الكنايه بنسبه الواقع اهدما موضع الاخر وان لم يكن المقصود الا صلي بسمه
 به فليكن كمال الذي استوفى ناديا ولا يحسن كمال ناسي الذي في جملوه النورته كمال الجار
 ولا يحسن كمال الاسفار وهذا اندفع ما قال لم لا يجوز ان يكون النسبه مركبا عن موقوف
 عليه محتاج الى تقدير المضاعف في انه صريح في الوجه الرابع الذي وقع فيه النسبه باضافه
 الحمل الى الرابع على ما ذكرنا يكون العاده في الالعمال والمعارف في الالافعال وفي قوله
 لم سبق الوهم بما لفته ليست في لم سبق النعم وانما قال في مسله الحكم وان اكل لما في
 الحقيقه وقال انه كذا وفي مسله الدانه وان سماه الله دانه لان هذه النسبه تحتمل ان
 تكون من جهة الحقيقه الثبوتيه وان تكون من جهة النسبه بذوات الالادع ان جني
 السؤال على الحسم والدم بلعوم على ما هو البايح عند عدم العهد ولا معنى ان الحان
 النسبه بالهيم في الحكم بدلا في المضاد في جعله دلاله في ذكر الحكم لولا يصح النسبه و
 الوصفية في سيم البطلان يمكن
 انه جعل في البطن ثمانية على الالكل منزله ما لو قيل جعل الالكل في البطن او في بعض البطن فهو
 طرف متعلق بالكل لا حال معدوم على ما في تفسير الكواشي
 نوسم ان النجوز في اتباع الالكل على النابا على وقوعه على بيليس بها لكن قد صرح اخر
 بان النجوز في المتعلق جيت جعل الكافي مجازا عن ثمة ومعنى قوله اكلت وما الال
 ارسل بصره بعيد هو في الغرض طيبه البشر كركب اكلت ديه ان احو فكل بصره انزوها
 عليك طوبى العنق طيبه الراحم ووجه الخلاف بذلك ان لكل الدونه عديم وانه تنقص قيل
 اعزته لا يحكم الله تعرض لما يلب بالنصوص ان الله تعالى ساهم والسؤال
 كلامه على من الكلام على التعريض بعدم الكايم او على التعريض عن اذلالهم والالاتباع
 منهم او على نوع من الكلام هو الكلام كما يحبون فيكون على الالولين كانه وعمل الناس
 نصير كما
 ما استمعها فيه وحلت على الفعل المتعدي بالانتم في قصد التوبع وبجزم قال
 وهذا ان يكون اصبره بمعنى صبره اي جعل صابرا هو اصل بجي افعلي الذي في ما افعلي
 يعني انه ايضا للمعدومه الالانه يتابع في كل جعل حان في افعلي المعدومه وانه اذا كان اصل الفعل
 معدوما فهو لا تعدى الالالى معقول واخذ من باب الضمير حتى ذهب اهل الحقيقه الى انه
 سئل الى فعلي ما لضع في افعلي وانما ذكر ذلك بغيرها وما لضع وانما لضع لضع
 اصبره بمعنى جعل صابرا اذ لا يوجد في كتب اللغة الالاعني وجب صابرا والذي
 سبق الى افعالنا طر من في الكتاب معدوم ان امره اي من صيرج هو اصل معنى فعل النعم

اولا من قدر الحان في جانب النسبه وشمس الدرس من الالامبار في حان النسبه
 وان الوجه المرجح بالحكم الالاعني واضافه الالاتباع الالامبار في الدرس اظهر وان كان
 في حال مثل واعين الالابا في الالاعني واضافه الالاتباع الالامبار في الدرس اظهر وان كان
 في الوجه الرابع الالابا في الالاعني واضافه الالاتباع الالامبار في الدرس اظهر وان كان
 في الوجه الخامس الالابا في الالاعني واضافه الالاتباع الالامبار في الدرس اظهر وان كان

في جميع الحديث انما لم تعادله لثبوتها في جميع المذكور الالامبار كسكون ومع هذا ليس في موضع الجرح من
 هذا النوع من ثبوت التمكن كما بالاهج والاضافه واحتمل المصنف انه صرح في ابعده الالاعني
 بالثبات اما لفظه فان هذا التام ليست للثبات وهو ظاهر وانما قد يراد بان اخصا جهل
 المعنى بانه تقدير النابا كونه بمنزله الجمع بين حان من ان كانت كسب ليست للثبات واحتمل
 بالثبات نعمت تقدير النابا وهذا التام بمنزله النعام لا يطرده بل لا تعال وفي قوله كان
 سعاد انما في الالالاهج وان كان على الحديث جعله ثمانية تقدير النابا وعلى هذا لو
 جعل حمل بنت او حصيلات علمه لاهراة وجب حرفه لا يساع تقدير النابا وما ذكره ابن الجاب
 من ان هذا البعض ان يكون سلمات على امرأه غير موقوف حان في عرفات بسنن في ما
 ذكر من امشاع تقدير النابا لا ينافي كون الالاهج موقفا بحسب الالاسموان من وقت عرفات
 في اقصت منها لان ما الجمع وان لم يكن محض الثبات على ما هو المعنى في منع العرفه لكنها
 للثبات في الحمل وقالوا سميت اسما الالذكر وان وجه سميتها باللفظ المبني
 عن المعرفه كونه لسن تعرض عند البعد وتوسل في ذلك بوجوب كونه من الالاعني
 لان جوده القياس والجدول كلف بل لا بد ان يوجد في الالاسموان لفظ عرفات في عرفه
 جمع عارف وفي يوجد كذا كذا بانه من الالاهج امره مع الحكم بانه لا يوجد عرفه الالاعني عارف
 في هذا الالاهج ما ذكر من انه سميت كما ذكرنا لان معناه مع قيل لفرحات في انه لا
 له استعمال الالاهج العلميه ولذا سبق ان جعلي قوله الالان يكون مع عارف استسناد ومن
 قوله ومن الالاهج امره مع العلم على ما سبق وعن النبي عليه السلام ما بعد لما
 ذكر من وجوب الوقوف برفه كذا في الالاهج في ولا لانه والحديث على ذلك نوع فخر
 فلذا قال وقيل ولكن بانه اما في الحديث فبانه لا يعني لكون الحرفه سوي انه الوقوف
 بها فوجوب وجوبه وانما في الالاهج فبانه ذكر الالاهج فاضه تكلمه اذ كذا له على الفطر وهو نه
 حكم السرع الوجوب بانه قال الالاهج فاضه واجته عليكم فاذا الالاهج بها فاذا كذا والالاهج
 انها تنقص بانه الكون والالاسرار بوفات لكون حياها منها وهو معنى الوقوف
 بها والحضور فيها وقد بين بوجوده الالاهج انه يدل على ان الذكر له فاضه واجبه
 وموقوف على الالاهج ومعنى الوقوف وقال انه الالاهج الالاهج الالاهج الالاهج الالاهج
 هو بان وجوب الذكر عند كذا قول لاف حصل لكل ما في ذلك وهو كذا عند وجوب
 القيد بل الوقوف عند حصول القيد وجمعه ان الالاهج فاضه عند الوقوف الالاهج
 كما لو قيل ايضا بذلك كانه عند الالاهج فاضه ان في الالاهج فاضه الالاهج فاضه الالاهج
 لم يكن افاضل من حيث افاض الالاهج الالاهج الالاهج الالاهج الالاهج الالاهج الالاهج
 قوله من فرض يدل على ثبوت الالاهج فاضه على الحان غيرهما وبما في وجهه
 وجوبه المعنى لوجوب الوقوف في انما خبر بان كذا من الالاهج الالاهج الالاهج الالاهج
 لفظ الكتاب والمعدوم موضع كانه اهل الجاهله بوجوه في علمه التام المارح كل
 طرف من ضيق من جليلين العكس فلكم اخر الدليل وجعل الالاهج تعرفات
 ما روي جابر فانه يدل على انه ايا ان المشعر الحراج كان بعد الذكر من المروفة

وهذه

مجمع

عاده

والله اعلم بالصواب

وبعض منه يعني بعضان في العاني أو المعتمد عنه لا يعنف بعض النعمت عن غيره وعليه ترك
 العبد في حرم العفو مبناه على ان قوله تعالى فمن صدق به فهو كفارة له ليس
 في الشرية اذ صيرها حصة لا دلالة
 السامعي لغير الله عنه واما عندنا في حصة الله فبالواجب العاصم والذمة بدل صدق
 يكون الا برضا القائل وكان الحكم في هذه الآية محيرا في هذه الآية معونة في الحكم
 بحيث لا يضمن احد من الناس الا نفي ان المصنوع صرح في ايجاب العاصم على العبد
 في حرم العفو من حرم عطاها لانه لا يصلح ما لا يشرع له بل هو مطلق
 بنحوه يعني ان لا يبدل ما هو له من ذلك
 من بناء فغيره وموصوفه مشبهه اسند الى العذاب مجازا وقول فإذ قد بدل على
 ان العذاب في الدنيا كلام فصيح اي كامل في العصاة وعلى الطاعة في الدنيا
 لا سيما على الغرامة التي من تلك الدنيا وكذا في على غاية المطابقة لمقتضى
 الحكم الذي هو العاصم من اي سرية وهو فرع العلم بغيره على
 لا بداع ولا نه لولا ان علمه لخصه بالحبوة بالرداء وحصة كلب مشهور
 وحبوب والبسوس قبل في السبع ووجه عظم الجبوة يكون في علمه بما هو القابل
 بالمعتدل ووجهه كما لا يعلمون في الغنة القائمة بين وجهه قبل غير القابل وتوعدتها
 كونهما صوب من قصد العمل والشرع ومن قصد فذلك وارتفع عنه
 له حصل احصا من بالا لانه الحكم بالعصا والحق فخطه على حدقه والهم وان كان
 ما للسكن فيه حرمه لانه في اي من الدواعي لانه المتعارفين عند ذلك طلاق
 وذكره فعلا الذي هو كونه في الحق الفاء للعاصم وكون المصدر
 في بعض ان مع الفعل وهذا وجه حسن المذكور واحتياجه والاف فوجا مرتبة الموت
 الجز الخفيف من فضل واما ذكر الضم في قوله بعد ما سمع فوجان محكا في الحث
 الساطع ان يوصي فثبت بآية الموارث اعترض بان انه الموارث
 من الوصية بل بكونها بعد من بعد وصيته بوجهها او من الحديث لا يخرج
 بالسلف بالقبول ان عن كونه جز واحد لصلح ما شئ والقول بان المولى للشيء مجموع الله
 والمحدث بمعنى ان الشيء ثبت بالحديث والآية من ما ذكر فيه من اعطاء كل ذي حق
 حقه ذلك في الطاهر وان كان له وجه صحيح على اصول الحنفية حسب ما جعلت بدل
 هذا الحديث في حكم الموارث وسموه في المشهور ويجوزون به الزاوية على الكليات
 ونسجه وانما هو ان الوصية للموارث المحدث عليه بقوله الموارث والذين
 كانت واجبه حكم هذه الآية من غير تعيين لا بصياحهم فلما نزلت آية الموارث
 ما لا يوصي بالقبول لا بصياحهم منها بصفة التي ملق ان الى له منه هذا الوصية
 التي كانت واجبه لكل كانت قبل ان يبعث الله ادم في نفسه بل الوصية ولم يوصها التكم
 مقام الموارث مقام الوصية وكان هذا معنى لشيء وجوب الوصية بالآية
 الموارث على ما اشهر فيها بينهم لا ان منها دلالة على ذلك الحكم ولهذا تعرضوا

كل ما ذكره في قوله تعالى في سورة الانعام ياخذوا ما قسمنا الحسن
 مولا فاصحاب الاكس العفو الصريح في ان ذلك في التوراة ص

حمايه

للحديث ويكفي في قوله تعالى ان لا يوصيكم الله في ما تركتم منكم في الاية التي ليس
 بوارث وفيه خلاف في موضع ذهب اليه وجوب الوصية لمكانه نزاع ان آية الموارث
 بحسن الاقرب من بيان وبالحكم ففعلنا ان المصنف الى ظهور الاية عن ارض وصف
 الشيء بقوله وقيل لم يفسح الى الف والى جعل آية الوصية على ايجاب الموارث الى جعل
 انه الموارث ما لا يوصيكم الله وقيل ما هي على الف لانه الموارث الى الف يعني ليس
 مجرد عدم النسخ وبثوث لا تفسد وحكمها بل حوداها حكم واحد فظهر ان الموارث من
 لم يزدوا عليها وذكر المصنف في
 العفو ولا يفي ونسب على القولين لا الاخر وضمير كان لا يوصيكم الله
 الا وصيا بيان من غير وفو استاذ البديع عطف على الاية يعني ان غير الوصية
 يعود الى مفعول بذكره ومما لا يوصيكم الله المحدث في الوصية اصنافه الى مع الله فطر الى
 الوصية ويعود الى التمدد الى المحدث في الفاعل والذات من مدلوله مظهر وضع
 موضع المصنف بكونه موصي العايد من الجز الى جعل الجز موارثا او جعله واثبت جعل
 مجموع السوط والجز او فاقب من قوله كافي
 لا معنى لغيره من الجمل والاف فيهما بعد الوقوع فلهذا اذ جعلوا ان الخوف
 في مثل هذا الموقوف فيجعل فيما يترك من الوقوع والنظر الغائب وان سببت
 حث العلم فان الكتب التوقع وان لم يترك الجز في ما فيه في الجز فيهما مع استعمال
 فيما لا يخرج كوقفه اظهر والكر
 في الآية واما انتم بالتشديد فمما ينبغي ان لا يوصيكم الله على افعاله او فعه
 الفاء بتركه العطف للعبارة القديمة والحق فخطه عليها فانها بقوله القلب او لا تكلم
 بحسبوا ان المعاصي بكسر القوة الشهوية على ما هو معنى الاية لانه لو احكم بنظره
 في تركهم وعودون من حملهم لترككم بلسانهم وروكم في شعارهم فهدوا بالحق
 عن السبب بالانقياء والتزوي بزييم والاسطاع في سلكهم وليس من الكائن في سبب
 المطلق كلف المعنى على الحل والوجه رضى عروى الا سبب مع انقياء والمسيور
 فاقب الصوم لم وجاه وتمام الحديث ما روى عن عبد الله انه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ما يحضر السبب من اسطاع حكم الله عليه فلهذا في فانه اخفى
 واحسن للفرق وبين اسطاع فعله بالصوم فانه له وجاه
 معناه عطف على قوله يعني ان الصوم وكذا قوله وقيل كتب عليكم ما سبب على
 الاول في مجرى العروضة وعلى الثاني في الكمية وعلى الثالث في النقص وفوسم
 فصل كان وفوسم عطف على قوله فاصابهم فوات في بعض المحدث الى سبب
 يعني فدا حلفه سبب غير اثنين الى فوسم واما قوله وقيل الايام المحددة ان
 فالظاهر ان عطف على قوله وهو شره فان فلا يصح لانه يخص العوض الثاني اعلى
 كون القصد الى التمسك في علمه الايام لانه لا يترك ذلك في السالفه عدم سبعة
 ولبس على ما هو عليه ما يفسد او مع لانه ايام من كل شهر اعني ايام البيض

ولم

وذكر

نفسه

العلم ان يولد بعد ذلك ما كان كونه اياها فليست متعارفة لا نفس العلم الفاعل يكون العلم
 المحدثات غير رخصان بانها لو كانت تفهم لما كان لكونها ذكر المرض والمسافر وجه
 واجبت بانها رخصان اولها كان على الخبر سنة وسن الغدنة مخبر غير الح
 الا يجب على النحس ان يرد ذكر ما فيها على ان يحبر ما على لم يطرا عليه غير
 مع نسخ شهر رمضان اني بوضيعة صوم بدل من صومها
 ومنه انما جعل للعلم وضيق العلم وهذا ان نص من غير تخطي
 اياها بالصباح نسا وعلى نحو من عمل المصدر في الطرف مع كمال الفاعل وان لم يحبر
 في غيره واما ان عند ان بان منها على كونها كلف في موضع الحال من الصباح للعلم
 موضع المصدر فكيف فليس معمول لان ما كان كلف مصدره والمخبر مثل لسانه على
 من تملك وظاهر انه يصح حالا عن الصباح الا مكلف ولو سلم فالمراد بالاجنبى مال
 يكون من معموله في ذلك العامل والى ان ليس معموله في الحال وان الكثر يخرج
 التعلق المعتبر في المصدر ايضا كذا كذا نظر الى كونهما من جهة مالت عقل واحد وكون
 المصدر من صفات الفاعل كما ان الحال من صفات ذى الحال ولو سلم فقد
 تعلمك سكون ليس من جملة الحال بل متعلق بكلف عليك معنى لكن بعد اعطى طرفي
 الا سحران يكون فاصلا بالاجنبى
 على استعانة بوجهه بوجهه بوجهه بالسفر باستعانة والركب واعطاه ثم على
 امر كواب تعرف فيه كلف لسانه والى فخرج الطرف الى بدل الا على معنى الكواب
 والحصول اني كانا على سفر معتد به وبعد سفره والدلالة على هذه المعاني او
 على سفره على مبادىء وما يجب التمسك به انه لو افقر في الطرف المستقر كانت اد
 كما من فهم من التاج معنى حصل ويب والطرف بالنسبة اليه ليعول التافض
 والى ان الطرف في موضع الخبر مصدر كان اخره وتبديل المصدر ان
 مكثوب عليها خبر مبداء محذوف في اني مكثوب عليها افطارا وصومها والى
 فالواجب مكثوب بان الا تبا ويل
 ان البعض من الفاعل ليس بفعل مع كل مرض او كل مرض مع او في موضع الخبر
 وكل مرض مع كل فاعل ان البعض من الناس من فاعل هذا الفعل والتعليل بانه
 لم يحضر مرضا وكون مرضه من على ما مرر ان ان الا طلاق في بعد السبوع
 خذنا عن ترجم احد المتأخرين
 والطرف ربما يرد الوجه الثاني وخبر يزيد للمرض وفيه للصوم والى خبر
 مجمل للصوم والى خبر المرض والى خبر نص على المصدر اني المكثوب بها
 والمثور من مذهب السامعي رضي الله عنه ان الصوم احب فاعلم سفره والتحمل
 به اعتبار العسر بقوله تعالى يريد الله بكم اليسر انه ذكر في موضع التعليل للمرضى
 ولا بد من اعتبار عسر بعد نفسه بالافطار ولكن يسكل بالسفر حيث تقع على الطلاق
 والمحدث ان العسر في معنى محله في المرض فادبر الحكم على بعض السفر والمحدث

فان قيل كقول الناحي متصلا فلا اتصال في الصلاة لادخل على الاتصال في الصلاة

كل سفر جعل الشارع سفره وبني عليه الاحكام سواء استعمل على نفسه من حرا او برعا وقله
 زاد وراح على وخوفه كل اول
 البغية ان المتواتر المتابع عن الاحكام وانما الجز انجب بعضه بعضا ومن الجز من
 شبهه لكن ذكر في الصحيح ان موافق الصوم ان يصوم يوما ويصوم يوما او يومين
 وبان به وثراولا يرد له به المواصلة لانه من التواتر فالمراد بالخبر من الا بيا
 هذه الطريقة ومن التواتر كلف لسانه واما المواصلة فامرها طاهر فاعني ذلك اي
 بكونه عن موافقها عن العرف بالافاضة مع ما فيه من الوفاق وقد سبق ان ليس
 المراد ان التواتر عوض عن المصافح اليه فاحصل السؤال ان ليس المعنى على مطلق
 عن من اياهم اقول عن اياهم الا فطاروا الشكر لا يدل على ذلك فاجاب بان بدل
 من فيعمل وتفضل لولا كان من فعل وتفضل لكان بالواو
 ووجه البيا كما ان يرد لو كان من فعل على ما وقع في المعصية لكان يرد لانه واو
 ولهذا لما اوردت من المسامحة علمه اذ عن له وقال اغوا اني عبد الله وكذا اودار
 فعال ولو كان فعال لقليل دوار وذكر المرزوقي انه جعل وجا وباليا بطرا الى
 الديار
 ووجه وجهان اي فيما قرأه ابن عباس وتعل عنه حاصل الوجه
 الاول بطعونه لان معناه تكلفه لانه الصوم في نفسه تكلف والمطهر تعلق
 به اذ لا تكلف في الطاعة وحاصل الوجه الثاني لا يطعونه لان معناه تكلفونه
 او تكلفونه على جهدهم ومنفعة احد من التكلف معنى المنفعة وبلغ الحد والطاقه
 صكون ان اكله السبوع والى الجائز مكنون الا انه غير مستوفى لان حكمه هو الا وطار
 والغدنة ثم قال ويجوز ان يكون هذا معنى التواتر المعهود اعني بطعونه اي
 يعيونه جاهد من غايته جدهم وطافهم ونهاته وسبحه ولا يكون مستوفى فالنطوع
 خزان يريد ان جزا في قوله فمن تطوع خيرا مصدر جرت بارحل فالت خاير
 فالب الشاء فالكاتب في خبرنا من والى كما في سرنا شرار وفي قوله هو خير له
 اسم لفصل معنى ان يذبحا وخبره من المطوع او جزا المصدر مع قوله او الخير عطى
 على التطوع وبوقد سمع لكاتب على الجزا ان الجزا يعطى الجزا ان كان بها ذاك
 في موضع حيث قصد تفسيره ومعنى تطوع بالسبي تبرع به وطوع له تكلف به
 الخطا عتبه حتى استطيعه فخر نص على ان تراجع الحافض
 الرخصاء قد تواتر ان المراد ان اشتقاق رخص من الرخصاء لانه الظاهر والاشهر
 في معنى الا حرا في كلف الا كما ساس يدل على ان معنى رخص الرجل من
 الرخصاء قال الرخصاء الحجة التي استند وقع السمن تحت وقد رخصت رخصا
 وارضى رخصته ورضى الرجل اجزاف قد شبه الرخصاء
 علما ان مجموع المصافح والمصافح اليه لا يحسن اضافة شهر الله كما ان يحسن
 السان زيد وهذا لم يجمع شهر رجب وشهر رمضان سبعا وبان لم يجمع فعدا ليعقوا
 على ان العلم في ذلك انه اشهر مجموع المصافح والمصافح اليه شهر رخصان

عليها

حامدين لم في تقرير النفس طرف استغناء محل الفعل المذكور حاله مثل المحدثه مبكرين
ليكون ما يتعلق به الجار والمجرور مذكورا فاضدادا وعكسه مثل ليكره الله حامدين
وانه لا تعلق بين الفعل والفاعل في الجملة ووجهه ان الفعل ليس من العكس
لأن الجار انما يستحسن ويطلب لما فيه من النفع ووجهه ان لا يكون له
الكل زيدا اي اني اليك حمد والاف ان شكروا هذا حاصل استعانة الفعل
على ما ورد في نص قوله ليكرهوا وليكرهوا ليكرهوا والاول اوجه
لأنه من اللفظ اللطيف المسلك مع الخلق عا في الوجه الثاني من زيادة اللفظ في نفس
في الكلام ما حسن ان يتعلق به فذلك لتعليم ما يعلون وما في الثالث من الاستعانة
لان زيادة الله في فعله لا راحة لقصده التاكيد كما في الآية من معنى الله راحة
في مثل جيتل لا كراكل انما حسن لوانه يلبس ووجهه العطف على المبرع المحمل عن
العصر الاقرب واركان وقوع الفضل فليس وجعل لعلكم تكونون في موقع المفعول
اي بريد لعلكم تكونون من نفع الله لا تخفى ان ما ذكر من اللفظ
انما يصح على هذا التفسير دون غيره سكر النظر والاعمال له انه بعيد بل لا دليل
فلذا جعل موجه جازي ليعلم ان القرب حقيقة في القرب انما كان
وقد استعمله هنا في الحال السببية بحال من قرب مكانه مع اعتبار عن امور يكون
لفظ قريب استعانة بغيره فاذاد على عطف على قرب صاحبه
رواية الكتاب بالنصب على جواب الاستفهام والظاهر ان اللفظ في كتاب الحديث
اي ان كان قريبا فمضى بنا صفة كلفظ النكاح فانه اقرب من غيره
في ما سار رقت في كلامه وارقت وبوقت افش وحرج مما يجب ان يكون
عنه من ذكر النكاح ورفق الى امراته افضى اليها الى هذا ان يقول فيكون
به عن الجماع عطف على قوله مواله فصاح ولم يجعل مجازا لعدم المانع عن
المعنى الاصلية وهذا ما قاله الا في ذلك رقت بمعنى جامع اللفظ على سبيل
وعلى هذا ينبغي ان يحمل ما ذكره في قوله رقت انما هو اللفظ في الجماع واصلا
الغرض وما ذكره في الجماع في قوله تعالى فلا رقت له جماع ولا كلمة من اسبابه
وما ذكره في ما سار من انه قبل الرقت بالجماع وما للسار المواعيد
للجماع وما لعين العجز للجماع وحين يعين العجز حيا مشيا سهلا
وهن الكلاخ اخفاؤه وحين الابداع والاختلاف ما يكون من صحتها ان
يصدق الطرائف عنده حيث رقت على الوصول وليس باسم احرارة الرقت بوجوب
نفع الرادة على ان النكاح لا يستفهم وسكونها من اللفظ انما هو الرقت ما كان
عند النساء اي العقل الذي يجوز معها عند الجماع ودلالة على معنى النكاح من جهة
انه اللفظ في ما يجب ان يكون عنه ووجه السؤال انه لا تكون النكاح بل لفظ
الجماع الى النكاحية كان ينبغي ان لا يكون هذا اللفظ فاجاب بانه لم يصد
استعمال ما صدر عنهم قبل اللفظ حتى لو كان لفظ اول على اللفظ منه لكان مناسباً

مورد

وان كان المقام مقام الالباهة لا يربى الى قوله تعالى علم الله انكم تحبون انفسكم وكذا
في قوله تعالى رقت بغير ايم عما هو اجتهد في الخلفه معنى اللفظ فان فقل
لا يجعل من اللفظ الا مركبا عنه عن اللفظ كما سكر الله كلامه في اللفظ
لان المعصوم موال الجماع واللفظ ايضا كما يتبين من
منها فالنكاح ليس النكاح عليه ان على صاحبه لا على كل واحد كما توسع والنكاح ليس النكاح
وان كان سببه بالنكاح كمن يعتقد ان وجه السبب موال النكاح كما قيل ان
كل منهما ستران فزعم المهور الضخم ايضا من نكاحها حال شفاها لم يثبت وثبت
ايضا ان النكاح استعانة وليس على حد في لفظه السببية كما موارى اللفظ كمن
وقد كان ان الظاهر ان عليه متعلق به كما في اسد على لفظه راحة على
فما في الشهوة وجهها الظاهر ان العجز للشهوة كمن المعنى على جعله لفظ الشهوة
لان في الطرائف نظر الى كون اللفظ في النكاح او كون الخطاب لجامي كانت
بهم الجواب لا انما في ضمير اللفظ لا يعود الى ما يعود اليه وهو هذا الكلام اي
انه واره في الجواب والعجز في حق من منهن فبنا سبب الحمل عليه ووجه الدلالة
ان العجز تدرك للنكاح فانه مرتبط بالنكاح كما في نكاح عن العجز المحمل
الذي انما ان الى وجه العجز كما دون نكاح من العجز الى طوله نفسها بمعنى ان يكون
ان حراة التي كتبها الله لعلكم بل باعتبار الحملية بمنزلة ان يكون المحمل الذي كتبها لعلكم
من بدع النكاح بربوبه ما لا يكون روي عن النكاح وان مناسا على النكاح
وما اشترى من اللغات ولم يجعل هذا من علمها نكاحا على ان الكلام في نكاح النكاح
وجها لعل العجز
العجز الكاذب فانه ليس منتهى الليل والعجز بالخير بل بغيره الليل ونكاح الطلعة احر
الليل والجمع انما بين والعدو في نكاحه بحد الطلعة واصحابها وفي لفظه عزم الصور
وجعل احده ط الطلعة والصورة كما بين طلوع العجز الى الاسفار وانما النكاح
بمعنى امتهن روي عنه نوره لان بيان احد ما بيان النكاح
يحمل ان يريد النكاح بالخط الاسود بان المراد به سوله الليل لكون
استعانة صحبه حذو نكاحها بغيره خارجا الى القيد وان يريد انما بيان
له بمنزلة ان نكاح الخط الاسود من العجز من كانه ذكر معه هذا اللفظ
مخرج الى السببية كما لحيط اللفظ وهذا السبب وهو احبها صاحب الجماع
وبه شعر كلام المصنف وقد عرفت ان مثل قوله تعالى وما يستوي النهران الا انه
بشيء الا معان مع انه لا ذكر للسبب احده ولا معاني حكم المذكور بمعنى
اللفظ في اللفظ في صحة التركيب كما في اسد على وضع نكاح لفظه في كل استعانة
ولا تعلق على حذف السببية لا ما يقول لا بل فيها دالة على ان المراد هو
السبب وقرن بين هذا وبين الدلالة لعل على ان في الكلام م محذوف ومقدرا
مواضع السبب هو ان كان جواز احسن الكلام م توقف صحة التركيب عليه اول

مألف

فليأمل
 ما دل ما يبد من العجز مكنون المعنى حال كون الخط الال بعض بعض العجز اس جرد منه على جرد من غير
 انما ن معناه حال كون ما العجز فيحتاج الى ما يدل ان جعل العجز اسما للمجموع السامع
 المحترض وعلى العجز من تحت سط من الخط الال سوء ليس حصله
 انما هو في الحال باجتناب ما هو من حركات العاصم مثل حررت سدر اكن
 بل انما كحقيقته هو بيان الخط الال بعض والى سوء جميعا الال بعض وجه من هذا
 ما كان في المعنى الخط الال بعض والى سوء بعد ان في باب النسبة عتت لنا قوله
 من العجز وحده وان كان لنا من باب الال سماعان فادار دوت
 من ذلك ما يرجع اليها وما ذكر في القياس من ان يجوز ان يزد اسد او لسي منه اسد
 نسبة لكن في كون من السامع هو كذا
 في الال سماعان من له عا كونه في النسبة نفس النسبة به لا او
 عاير الال سماعان وهذا الوقت كما نقضه المعاج من سان كان السامع وهو كان
 وبه يعود الى هذا وهو اسان الى ذكر الخط الال بعض والى سوء يدل قوله
 ولما ذكر من العجز لم يعلم ان الخطين مستعاران وكذا اجبر يكون وهذا الكلام
 سماعا اسد الى كون الخطين من باب النسبة ووجه كونها نسبتها بليغا حذف
 الال سماعان ووجه النسبة كما في زبد اسد اي دخل في النسبة بليغا وحذف من الال سماعان
 العمود الشرط فكيف السامع الى الال سماعان او الخط والخط والخط والخط
 صلي اسد به وطى البعير ذراع في وسط الذراع وعرض الوسا دة هو
 رما الى عرض القفا وهو يجمع الى الال سماعان وفطر العنق والنسيان الال سماعان
 بلرة الوطوبان في الال سماعان وان كان من ان الخفة واللام في بعضهما من العا دة
 وعرضه نسبة الى العرض ومعنى غلظته عن السان وهو له عن قول من العجز
 او عن كونه ما بالخط الال بعض لا حمال ان يكون ما بالسامع ولا تخفى ما
 في الال سماعان مع التمام بعض المذمومات وقال انها كود في
 فاحمل العرب وها دم المضيف وكون الممران في السان كناية اخري عن الال سماعان
 والمض ش زبد تناثر سعن والخبر والحسب الغزير الطير الطير الطير الطير
 وائق اصلي قراط كدنا بر اصلي ونا ريد ليل الجمع والخصام سار به اما لا نه معن في
 العا بعض على شفته وسار به واما لا نه سار به بالمد كل من كالمسح من
 الحق صلا نهم منه الممر له يعني ان ما اريد به من الال سماعان او
 النسبة ليس بمفهوم وما نهم منه من حقيقته الخط ليس عا له فالنسبة ان
 يدلف ساقص كخط والحقيقة ان يدلف الخط نفسه فلا استعارات
 النسبة ليس كحقيقته معني الال سماعان في الموضوع له على ما شومع
 فلم يصح عند هذا الال سماعان صحته عند اعم الحديث كالتحادي ومسلم
 ويعد على فعله ليس اسد بل ان النوع كانوا افضل السان لمين

الكلام
 العذر

بعدم

ولما ص ان في صف البراءة ما غير البيان عن وقت الحاجة ولا خلاف في انما سمع عند ذلك
 تكلف الحال وانما الخلا في في التاخير عن وقت الخطاب وما ذكر من العا دة انما ساقى
 فيه وقد جاء **بسم** كحق الحاجة قبل او ان الصوم العوض ولعل اول السان الطاهر
 لا فعلوا ما فعلوا في غير العوض او من انشاء ذلك في الحال لعل عند ذكر الصوم
 والى قطار والليل والنهار ان ليس كذكر الخطين المعصين كبر العجز الال سماعان
 حقيقته لا يند في اليها الال واحد واحد من اول الال سماعان الطاهر
 بعد ذلك تغيير اللغو على سائر اول الال سماعان الال سماعان الخط كات
 حيا زاضار حقيقته كونه منسبها به حقيقته ولا يعرف له جهة اخضاع على الال سماعان
 كون اسم المنسب عند حذف الال سماعان حقيقته كونه ما عر في قوله تعالى صبح كرم ومن
 بحمل حقيقته ههنا لا بد ان يند حقا في اي حتى ينش كرم سبب الخط الال بعض من
 العجز كذا يند الال سماعان في قول زبد اسد لصح الحمل او يجعل الخط من العجز كذا يند
 العجز على ما ذكر في السامع عند العا دة في ما يسمي اجبال وادبار كذا يند ان يجعل زبد
 اسد محازا لعل السامع من امر الجاز والى سماعان الال سماعان دليل اما الدليل انه على
 حوا ان النسبة ماله ان يكون في التاخير في فاذا انشئ الصوم بعد من العجز حصلت
 النسبة بعد حضي جز من النهار الى الال سماعان النسبة بالعبادة وكان وجوب
 ذلك وجوب النسبة بالنهار الال سماعان حاز بالليل اجبالا بالنسبة وصار افضل
 لافيه من المسارحة ولا خذ بالخطاط قال ابو الحسن النسي ان ابا جعفر
 المحازي السمرقندي هو الذي استدل بالافيه على الوجه المذكور لكن للحض ان
 نقول امر الله تعالى بالصوم بعد العجز وهو اسد للكون في الشرط ولا يصح
 لما امر بالصوم الشرعي غيب اخر جز ومن الليل فصيله وما ذاك الال سماعان
 وجوده في اول جز من اجزاء النهار حقيقته بان يند بامامه بان يحصل
 في الليل ويجعل ما فيه الال سماعان **فقد** انما راد في قول نقول الال سماعان
 انما ان النسبة بالعبادة على ان الصوم وان كان اسما للكون لكن اي حمة الال سماعان
 ثم نأما كماله على ما ذكره المصنف في دا عا الحج وذكر بالركعة والسرابط وندا
 سدرع ايضا ما قال ان نأخر المجموع لا سدرع نأخر كل جز والى وضع الثاني نقول
 بعد من الغرض على ما ابا في الال سماعان في الال سماعان في الال سماعان على
 انه لا يكون الال سماعان في الجز الثاني ومن ذلك على ان النسبة بالليل لا يكون الال سماعان
 العجز لان النسبة انما يقطع بصله وقد يند بان كل في التاخير وجوب
 الحقيقة وليس في الال سماعان الصوم عيب بعض الال سماعان وليس العجز
 من غير سماعان **فقد** انما راد في الال سماعان في الال سماعان في الال سماعان
 فليأمل انما راد في الال سماعان في الال سماعان في الال سماعان في الال سماعان
 في الال سماعان في الال سماعان في الال سماعان في الال سماعان في الال سماعان
 في الال سماعان في الال سماعان في الال سماعان في الال سماعان في الال سماعان

الكل

في قوله تعالى فاصحابكم لم يشكوا من شيء قطوع والاعراف على ان المعنى بعد ذلك
 العجيب لا اشداد او ابا حقه ذلك لان الامور اعطيت على كل ما فيها من الغاية
 كما لو قيل فاصحابكم الى نوع كذا ان لم يشكوا من شيء ان وجوب الصوم لو كان عيب
 العجز لزم ان لا يجب في الجزاء الا في من التهاون وهو خلاف في الجماع والدفع انه
 ليس الا بعد انقضاء الليل وموليس الا بدخول اول جزء من النهار غير
 مسموح بل الا في بعض الدخول فيحصل به لكن لا يعلم الا بالدخول وقرئ من
 محقق النبي والعلم بتحقيقه بل الدفع ان الوجوب بعد شمس العجز وذلك في الجزاء
 الا في نوع قد بينا في ان الجماع الصوم هو ان كان في تمامه بل يعلم وبصره
 تاما وذلك بعضه في نوع السروع ولا وجوب الا في مساكين قبل بين العجز فيصعب
 بعد حيد بالية فلو ان في الا في ذلك على وجوب البينة بالليل وقد نوبت في كونه
 لا معنى لنبه العقل الا قصد وهو مفسد البينة في نفسه نظرا الى الدلالة على
 عدم اذ تاجر العقل فلا في الجماع الى بين العجز بعض العقل في بعد
 لكن هذه الدلالة ليست في الجماع الصيام وان جعلنا في التراجيح والجماع عيان
 عن الا في ان به تاما في الجماع الصيام بالانوار وهو ان في الجماع على نوع وضع
 الوصال وهو ان يصوم يومين من غير ان يفطر بالليل فلا في الجماع الصيام المشي
 بالليل وذلك نظرا بان صدق وهو الا في خطا ومبناه على انه الليل غايته الصيام
 والى متعلق به وهو ظاهر لا في الجماع والى في الدلالة في الثلاث من احكامها المتما
 قال فالله والى بالجماع كانه او حيازا لا فيه من ذلك
 الشرش من ربه وروى هذا النبي عقيب الا في الجماع وفي النبي على
 اللغوي من غير قصد الى كونه او حيازا فدخل في الجماع وغيره من المبشرات
 انزل واما لا اريد به الجماع مع هذا الحسن مع ان نزال كونه في معنى الجماع
 وقالوا انه دليل وجوب الفرض على كل من رما بدعي ذلك لانه على ان لا عكاف
 قد يكون في غير المسجد والى كان للتقيد فائدة وانما الخفاء في وجه الدلالة و
 هو ان المبشرين وادع في الا عكاف اجماعا فلو لم يكن ذلك في المساجد لكانت
 ان الا عكاف في المسجد لزم احصاء من وجب المبشرين باعكاف
 يكون في المسجد وهو باطل وفاقا ومعبان افرغ في بان التعليل بدل على ان لا
 مدخل في علم الحكم فالحكم المتعلق به اما عكاف او وجوب المبشرين في
 والثاني من جملة اجماعنا في الا في واما الدلالة على انه لا تغرد بالاعكاف
 مسجد دون مسجد فظاهر في غير المبشرين في عكاف في المساجد كلها وفاقا
 سعيد بن المسيب لا يجوز الا في مسجد المدينة ومولفينا في المسجد الواحد ولا هو
 لا يترجم عليه السلك في وضع بعض العلماء اليها المسجد الا في بعض النوا
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا حال الا الى ثلثة مساجد والقول بان لا يجوز
 الا في مسجد جامع محلي في المسجد والى المندرجة في العاتية لا يخالف في جمع

في قوله

في قوله تعالى فاصحابكم لم يشكوا من شيء قطوع والاعراف على ان المعنى بعد ذلك
 العجيب لا اشداد او ابا حقه ذلك لان الامور اعطيت على كل ما فيها من الغاية
 كما لو قيل فاصحابكم الى نوع كذا ان لم يشكوا من شيء ان وجوب الصوم لو كان عيب
 العجز لزم ان لا يجب في الجزاء الا في من التهاون وهو خلاف في الجماع والدفع انه
 ليس الا بعد انقضاء الليل وموليس الا بدخول اول جزء من النهار غير
 مسموح بل الا في بعض الدخول فيحصل به لكن لا يعلم الا بالدخول وقرئ من
 محقق النبي والعلم بتحقيقه بل الدفع ان الوجوب بعد شمس العجز وذلك في الجزاء
 الا في نوع قد بينا في ان الجماع الصوم هو ان كان في تمامه بل يعلم وبصره
 تاما وذلك بعضه في نوع السروع ولا وجوب الا في مساكين قبل بين العجز فيصعب
 بعد حيد بالية فلو ان في الا في ذلك على وجوب البينة بالليل وقد نوبت في كونه
 لا معنى لنبه العقل الا قصد وهو مفسد البينة في نفسه نظرا الى الدلالة على
 عدم اذ تاجر العقل فلا في الجماع الى بين العجز بعض العقل في بعد
 لكن هذه الدلالة ليست في الجماع الصيام وان جعلنا في التراجيح والجماع عيان
 عن الا في ان به تاما في الجماع الصيام بالانوار وهو ان في الجماع على نوع وضع
 الوصال وهو ان يصوم يومين من غير ان يفطر بالليل فلا في الجماع الصيام المشي
 بالليل وذلك نظرا بان صدق وهو الا في خطا ومبناه على انه الليل غايته الصيام
 والى متعلق به وهو ظاهر لا في الجماع والى في الدلالة في الثلاث من احكامها المتما
 قال فالله والى بالجماع كانه او حيازا لا فيه من ذلك
 الشرش من ربه وروى هذا النبي عقيب الا في الجماع وفي النبي على
 اللغوي من غير قصد الى كونه او حيازا فدخل في الجماع وغيره من المبشرات
 انزل واما لا اريد به الجماع مع هذا الحسن مع ان نزال كونه في معنى الجماع
 وقالوا انه دليل وجوب الفرض على كل من رما بدعي ذلك لانه على ان لا عكاف
 قد يكون في غير المسجد والى كان للتقيد فائدة وانما الخفاء في وجه الدلالة و
 هو ان المبشرين وادع في الا عكاف اجماعا فلو لم يكن ذلك في المساجد لكانت
 ان الا عكاف في المسجد لزم احصاء من وجب المبشرين باعكاف
 يكون في المسجد وهو باطل وفاقا ومعبان افرغ في بان التعليل بدل على ان لا
 مدخل في علم الحكم فالحكم المتعلق به اما عكاف او وجوب المبشرين في
 والثاني من جملة اجماعنا في الا في واما الدلالة على انه لا تغرد بالاعكاف
 مسجد دون مسجد فظاهر في غير المبشرين في عكاف في المساجد كلها وفاقا
 سعيد بن المسيب لا يجوز الا في مسجد المدينة ومولفينا في المسجد الواحد ولا هو
 لا يترجم عليه السلك في وضع بعض العلماء اليها المسجد الا في بعض النوا
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا حال الا الى ثلثة مساجد والقول بان لا يجوز
 الا في مسجد جامع محلي في المسجد والى المندرجة في العاتية لا يخالف في جمع

كان

لا في قوله

البشر

من لم يرد بها ما عمن ذلك ومن ان لم يرد من البر في شي واصل ان الصايد قصد حصيدا بعينه
 معرض له حصيدا اخر فطره لا عن قصد ومقتضى في امر او يميل لتعظيم في السؤال حيث
 سألوا عما لا يهمهم ولا يمتنع بحالهم وتركوا ما يهمهم من السؤال او من افعال البر يعني انهم
 تركوا كل ما كان تركوا باب السب فدخل من طهره فتركوا عن ذلك وادروا ما لم يردوا
 ان كل فعل من قولهم من قولهم بان من باب السلب الجلب ويبدو تلقى السائل بعرفه فطالب
 فطره من سواله من لم يرد غير ما عليه ان بعد السؤال الله تعالى في ذلك مع كرمه ومنه
 من زاد بصيرة فقال هو بيان لسبب الازعاج عن جواب السؤال الى سلوك
 طريق السلب الحكيم يعني ان ذلك السؤال لم يكره لثقله في حاله ومهما نهي ان
 الحكم لهم السؤال عن وقائعهم مثل هذه العقبة التي يحسبونها ثباتا ومنه من زاد وهو
 غايته في التفتق فقال لما كان جواب السؤال الى عن الله تعالى في ذلك سلوك الحكيم حيث
 سألوا عن السبب واجيبوا بالحكمة والثبات لان فيه التبيين على بعدى موضع السؤال
 هو بقاء وليس ما عمن فيه من البر لان السائل عن الله تعالى في ذلك لا يمتنع في كل
 اذا لم يكن بقاء في افعاله وافعاله قاله في افعاله وترك العرض لجان سواله فسد
 قيل دعوا السؤال والظن او قيل هو بقاء ما عمن فيه ليس في كل موضع المقصود ان
 بيان الجاهل من الله عز وجل وقد انشأ في الكلام اليه وان لا ازيد على العجب سمعوا اني
 اقول ان ذلك لم يرد ما بال الله ان يرد وقفا في يرد على انه سأل عن السبب
 والاعمال دون الغاية والحكمة في ان ذلك لم يرد في المصنف على وجه انه في ذلك وجه قوله
 كما في قوله لم يرد سمعوا اني عن الله تعالى وعن الحكمة في مصنفها في ما بها الى قوله وثوبه المرد
 وجوب توطئة النفس على ان جميع افعال الله عليه وصواب حتى لا يبال في الله
 السؤال من الاية بها عفا رقة السكوت الى خدا ما على انه في السؤال الى عن الحكيم المصنف
 وعمل الجواب هو ان الله تعالى من غير عذر وان الى السلب الحكيم على ما فهم
 السكاك في ان وجه لسكوت المصنف ههنا عن سواله ليعينه مطالب الجواب للسؤال
 والجواب عنه بان فيه بقاء في افعاله على الله تعالى في قوله تعالى
 وبيان ان ذلك ما اذا انفق في الآية وكيف لم يرد منه ههنا ان الله تعالى في هذا المصنف
 الا فقال على ما ذكرنا هو وبعده انهم لما اجيبوا عن سوال الحكيم في الله تعالى
 الحكيم قبل ثم دعوا السؤال عن الحكيم والمصلحة في افعال الله تعالى في افعاله انها
 كلها على وجهها وانظر وان في فعل واحد من افعاله يحسبونها بقاء وليس من البر
 في من فان بعد الحق بحالهم واليق بان يردوا اليه اذ كان في هذا الكلام ارسا
 الى وجه عطف واداء البيوت من ايدى اربابها ومما يرد على من جوابه وليس البر
 ومما جاز ان كان في افعال الله تعالى في افعاله وانظر وان في فعل واحد من البيوت
 من ايدى اربابها هذا اذا كان في فعل واحد من العطف والافعال في المعنى قبل
 من جوابه وفيه ليس البر وقيل وانما البيوت فلا اشكال
 سألوا عن الحكيم لم يرد ما عمن فيه من البر في شي واصل ان الصايد قصد حصيدا بعينه

الصلوة

الجنود

حقا

من الجاهل نفسا الذي لم يرد ما عمن فيه من البر في شي واصل ان الصايد قصد حصيدا بعينه
 المحاضر في الجاهل نفسا الذي لم يرد ما عمن فيه من البر في شي واصل ان الصايد قصد حصيدا بعينه
 والصبي ان لو بالذين يصادونكم ويقصدون قتلهم في كل حال في مثل السموم
 يكون منفسوخا في حكمه معونة اي لا ينافي له المجاز من كرمه قوله اقلوا المشركين كما فيه
 صاير من كانوا اوحى خزين وفورهم وقيل لما صعد المشركون كان له وجه رابع وهو ان
 المرد بالذين ينافونكم من تصدي من المشركين للفعال في الحرم وفي الشهر الحرام وهو ان
 لما قتلوا خاف المسلمون فيبغون ان يكون نزل ما لا عطف عليه او عطف ما لا عطف
 على وجه يكون نزل ما لا عطف عليه ولا بعدد
 الى وجه الرابع وسأل من يقع الى بعض ما سبق
 مصدر وجوب الشئ يقال طلبناه فنفقناه في مكان كذا اي ادرناه ونفقت العلم اسرع
 اضرة وعلاهم نقف ونقف بالسر والسكون ونقف بالحق تعاليم نفس الى طوره الى من النفقة
 ليس صاير الى الحاجة
 جعل الله حرام بعض ان الحكم في هذا الحرام بان
 الغنم اسد من القتل اشار الى ان اول فرع من الفرع سدد على الانسان حيث
 ينفي فيه الموت خلاصا عن الاشد وليس المراد ان الغنم للعهد وان سائر الخدم
 سائر الخدم قد ذكر ان المراد به السلب والذين نزل بالانسان العذب به من غير تعيين وخصص
 ومما في ذلك اوله (سائر الخدم) الى ان قوله وانفقت اسد من القتل يتعلق بقوله
 اخرجهم من حيث اخرجكم في ذكر وجه اخر منسبا على حلقه لقوله اخرجهم من حيث اخرجكم
 ثم وجه اخر منسب بالمقام
 ونفقت اسد من القتل الى ان قوله وانفقت اسد من القتل يتعلق بقوله
 انفسية الى ذهاب ما لا والحال اسد من سلك اياهم في الحرم او من سلك اياهم على
 بعدد الوقوع في ما لا والحال اسد من سلك اياهم في الحرم او من سلك اياهم على
 بعضهم كوقوعهم فيهم حيث هم القصر العايد اليهم من غير قصد بالنفس مع ان القتل
 يكون الا في بعض خاصة اما بالنظر الى غير الغنم وكلم المشركين فلا يرد ليس المراد ان
 قتلهم جميعا فخص بعضهم وخصهم لجمع الترتيب والتمثيل بقتلهم فدخلوا وان ينفقوا بالتمثيل
 ظاهر في اعتبار ذلك في العاقل والمفوض ليعا في المخرج مما لم يجد مما في الظاهر ان
 حاجة الى هذا اليه ويل في قوله لا تعاليمهم
 النعم بالنسي وسقط عطف ويكون الدين لله وفرض الله تعالى في الموضوعين بالانها وعن
 الشرك بقرينة الحرام وضع اليه الفاعل في الا اول دون الثاني في جوبا على بعض سبق العلاج
 فلا عدوان الا على الظاهر في موضع الجزم من لا قوة الا بالله اي لا عدوان
 كائن ونابت على وجه الا على الظاهر في ذلك كان في بره على السرطانية ان الله
 نوع عفا اذ كان الظاهر ان نال فلا عدوان عليهم ذكره لانه لم يمان الله في قوله
 كانه عن النبي عن العدو وان على الميمن ان العدو وان يختص بالظالمين والمكذوبين
 ليسوا بالظالمين فلا بعدوا عليهم الثاني ان الله من قبيل المساكين وتسميتهم بقرابة العدو ان

والشعق وجه اخر قد ان
 صدر وجوب الشئ يقال طلبناه فنفقناه في مكان كذا اي ادرناه ونفقت العلم اسرع
 اضرة وعلاهم نقف ونقف بالسر والسكون ونقف بالحق تعاليم نفس الى طوره الى من النفقة
 ليس صاير الى الحاجة
 جعل الله حرام بعض ان الحكم في هذا الحرام بان
 الغنم اسد من القتل اشار الى ان اول فرع من الفرع سدد على الانسان حيث
 ينفي فيه الموت خلاصا عن الاشد وليس المراد ان الغنم للعهد وان سائر الخدم
 سائر الخدم قد ذكر ان المراد به السلب والذين نزل بالانسان العذب به من غير تعيين وخصص
 ومما في ذلك اوله (سائر الخدم) الى ان قوله وانفقت اسد من القتل يتعلق بقوله
 اخرجهم من حيث اخرجكم في ذكر وجه اخر منسبا على حلقه لقوله اخرجهم من حيث اخرجكم
 ثم وجه اخر منسب بالمقام
 ونفقت اسد من القتل الى ان قوله وانفقت اسد من القتل يتعلق بقوله
 انفسية الى ذهاب ما لا والحال اسد من سلك اياهم في الحرم او من سلك اياهم على
 بعدد الوقوع في ما لا والحال اسد من سلك اياهم في الحرم او من سلك اياهم على
 بعضهم كوقوعهم فيهم حيث هم القصر العايد اليهم من غير قصد بالنفس مع ان القتل
 يكون الا في بعض خاصة اما بالنظر الى غير الغنم وكلم المشركين فلا يرد ليس المراد ان
 قتلهم جميعا فخص بعضهم وخصهم لجمع الترتيب والتمثيل بقتلهم فدخلوا وان ينفقوا بالتمثيل
 ظاهر في اعتبار ذلك في العاقل والمفوض ليعا في المخرج مما لم يجد مما في الظاهر ان
 حاجة الى هذا اليه ويل في قوله لا تعاليمهم

البرهان

في ان صدر القتل على جميعهم

في ان صدر القتل على جميعهم

الشهر المشافى يكون العام الاول ثلثة عشر شهرا او العام الثاني كالأول من غير الغاء وكذلك
 الثالث مع الرابع فستكون جميعه في كل خمس وعشرين شهرا الى الشهر الذي يبار منه لان كل عامين
 خمسة وعشرين شهرا وما ذكر في سورة براءة من انه يخرج حرمة الجرم الى صغر كراهة
 ملكه انه اشهر له فمروا فيها لان مقتضى ما كان مع القيان مع المذكور في كبر من كتب الا حقه
 وبما ذكر في قوله تعالى لا تجدونه عاوا وحرمة عاوا واستدل اجيب بان نورا
 فذكر بناء على ان امر الجدة الى والمراد بالامر ان يكون في الشهر من الرقة والعنف في
 وقتها وان لم يذكر عطف على قوله عليه السلام قوله وان استعملوا عطفا على الجزاء قوله
 او جعل عطف على الملة التي الجرم فيها حب تعزير بان يتركها الجرم ما يابل الشرور الساكنة
 وان يتركه مطلق ضبط النفس عن ارتكاب المنهي عنه والنجاة على ما هو مقتضى السوء وهو
 وفيه عطف على جرم الكلام حسا والبال على ان المراد بزيادة التعذيب على قوله وبصر
 وقوله يعني ان قصص السلب مستفاد من تخصص الخطاب باول الا بباب وانما الساع
 الحاح كالحكم والادراك بين والبال من وجع على الا رض ان ذوق ولعل الدليل والنجاة
 من ذوقه وانما على الجرم وبكره في هذا الوجه ان همه الجرم بما تجردوا ومنعوا وبان
 الا ثم ذكر في سب الزول لانه اوجه في بيان الساع ان الساع حار في كل
 شاعله عن العباد اذ افا عن الغرض فطاهر وانما عن التعذيب لانه في نزاع عذبه في كل
 مباحا معنى استواء الطوفان في ان تنصوا بان لا عذب ذكر بعد تفسير للفظ
 وسبب الزول والطرف متعلق بحاج او بالظرف الواقع في نفس اعني عليكم
 في قرآن ومع الدال وسكون الثاني اسم ولد والخزيش نحو الخدين لعل تحاربت الكلام و
 السنا من في بعضها بعضا وحراس البعيد ان يضرب في جديده يربح في السيرة
 والمحقق عصا معوج الداس كالصولي ان وجدت ان بكره في انما عن الثاني ان
 النبي عليه السلام الى فزع وهو يضرب بعزه مخمخه وتزع اسم جيل بالمدد لانه ولعل
 صيب في قرآن انما موهبت اخرى مسيرة الى بدر ليس فيه تضرب بعزه حصونا في
 الحديث افاضوا وفاضوا من مصيهم السيار وروضة مصوبة ان خطرهم كذا في
 الا ساس ويدل على اعتبار معنى الصيب ما ذكر في الصحاح ان الهضبة المظنة العظيمة
 العظيمة ما تالان هضبة اني الحديث من هضبة اعني نزولوا من الهضبة ومن الحمل
 المنبسط على وجه الارض لان في الزول من العلوا سرا عالا على فاحرا في اللغة
 سمى مع مثل لوريات اسم يلقب بالساح لانه يمشي اليها الخمر في انه لا واحد
 له اذ لم يوحده اذ عرفت ان الغالب هو واحد له صفة وقول السالك نزل
 عرفت منه بولده وليس يعرف من بعض فليس في قوله فخرجت عرفت بولده لها
 واحد ليس به اما كن متعلقا كل منها عرفت محنت على عرفت في كل م في اسما الى
 سونا وان كل سنة من بعض العرب عديم اللين في مثل هذه اذ عات بالبع
 وريث لوريات كسر الباء من عن يمين وانما الكلام في الجرم في عديمه وعبد
 البعض غير مغرق للعلمية والساسة والنو من الجبال الى كسرتي معني به لعله

انتم

عالم

على ان يكون ما استقامت نلت الى التعجب وانث جند بان هذا طلق ما ذهب اليه سيوف
 من كون ما ذكره معنى شيء والا ففمن من كونها موصولة وانما ذهب اليه سرقة وليس
 مذهب المصنف فلا يحسن اطلاق القول به الا ان يجعل هذا اطلاق في خبر قبل
 ان يحد ذلك العذاب يعني يجوز ان يكون ذلك اسان الى العذاب والكتاب
 لبعض المتعلقين في اليهود القائلون بان بعض من هذا الجنس حق كالنور
 والبعض باطل كالظلمة وان يكون اسان الى كذا اليهود والكتاب للمعروف اعني القرآن
 والمجملون مع المشركون حيث اخرجوا من مكة فمروا وموطأه واما على الاول
 فالاعطاف عايد الى جنس الكتاب حيث جعلوه تسنين ووصف النعم به نحو زعم السبي
 مع الوجوه راجعة الى الخاب الذين هو العبد اعني وان الذين الى اخره انما دخل فيه
 للام نفسه فليس من ذلك اسان الى المشركين وهو لا الى اليهود الذين فهم الكلام
 وذلك اسان الى وجه توجيه هذا الخطاب الى اهل الكتاب وقيل كثر عطف على قوله
 الخطاب لاهل الكتاب يعني انه ليس خاصا بهم بل المسلمين ايضا وعلى الاول فكل البر
 على اطلاقه والخبر اعني ان تولوا على تعذيب في لا ثم لم ينعوا ان حسن البر ذلك بل فيه
 سقي وعلى الثاني عمل البر على الكمال الذي كمال البر كما والخبر على تعذيب في ان
 تولوا والبحث عن ذلك والبراع فيه لانت المسلمين لا ينعون ان في نفس تولوا
 المتفرق والمغرب ما يخص معنى بل في ثبات ذلك والبحث عنه ووجه من الكبر
 بالكلية فحين العمل على الكمال على اذ حال الباء وعلى الجزاء على الوجه الثاني
 طاهر واما على الاول في قال طهر ان يجعل الطرف في غيرا او كما قالت يعني قوله
 المي في الا سواد من غير اعتبار في الخصا في ولا جعل المعبر حازا عن الصفة
 فيجعل المحدث كانه محسد من البرى جعلت الناقية حتمية من الا قال والادبار
 اذ لو اريدت افعال او خلية لم يكن ثبات في نظر السلفا وهذا قال الشيخ عبد
 القاهر لو قلنا المراد بها ذات افعال والادبار له صفة في الشعر على انفسها
 وخرجا الى من جعله في كلام عام في قول واللفظ للخصا في يروي احادها صحرا
 وما تعجز على ان يوطئ به لها جنسان اصغار والى ترتيب ما لو تف حتى لا اذكرت
 فاني من افعال ولقد بار يوما باجمع من عين فارقي صخر وللدهر اجملا واما ار
 العجول من الا بل لانه في التي قدوت ولدها وانما على تعذيب والبرجل للحوار
 نحن كما في بعض عليه الناقية يعني لست الناقية التي فيها صغرها وعادها و
 طول عيونها باشد جزعا في يوم من الا ياح من يوم فارض صخر وعني وصف
 الخبيث بالاصغار والادبار لانه يارب بصغر وصغف وبارك بكرو في
 وعن ابيرو هذا على سبيل الغرض والعبور والعقد فيه التمس على ان المعنى
 على العصفه والكتاب حبس الكف على تعذيب كون الكتاب في ذلك بان
 انه نزل الكتاب للخص او لغيره ان على تعذيب كون القرآن لتلاوه في الكلام
 ان يوتيه الحديث في جواب من قال ان الصدقة اعطى اجرا لكل الرواية

قوله

فيهم

مع

في البخاري ومسلم ان يصدق والراوي ابو بصير رضي الله عنه من حينما قيل ان ابن مسعود رضي الله
 عنه فسر الله تعالى على جبهته هذا ^{في الدعاء الكاشف في الصحاح الكاشف الذي يفرح بالحق}
 يغيب كسبه ثم بالعداوة وكان يحكي عن ذي الاسنان كسبه ابو بصير رضي الله عنه وكما يحكي
 والمراد بالعداوة صهيح سواء على الله تعالى او على غيره لانه لا يصدق الكلام ولا يحكي
 الزكوة على ان المراد بالخير والصدقة وانما لا يغيب وجهه لانه لا يصدق
 ان في رضي الله عنه المسكين من لا يملك موقعا من حاجته ولا يكفيه ليعول تعالى (ما
 السعفة فكما نت لما كفيتم يعولون في البحر المسافر المعظم طاهر لفظ
 اسم الله على كانه انقطع عن سفره او رفقته لكن الحق المنقطع به على لفظ اسم المفعول
 والعدو بالياء في الاساس انقطع به لانه ان كان سبيلا فانقطع به السرحون وطبوعه
 به وفي الصحاح انقطع به فهو منقطع به اذا عجز عن سفره من نفعه ذهب او دامت
 اهل دفعه واعب او اناه امره بعد ان يترك وجهه
 به لانه بعد من رغب بعد من رغب سائق ورغب انتم سبق وجهه والبرعاف
 الدم السائق والسائق المستطعم الظاهر انه السائل للطعام غنا كان او فقرا وقيل
 امره الفقراء وقيل المساكين الذين سألوا في دعوى حاجتهم يسألهم واراد كما سبق المساكين
 الذين لا سألوا في دعوى حاجتهم بحالهم واستقام التاكيد بقوله وان جاء على ظريره
 من قبل انه في الغالب يكون غنا طاهر والراجل الفقير الحق بان يكون له حق
 ويحتمل ان يكون ذلك من مصاديق الزكوة يعني لا يكون من الصدقات او الزكوة لانه
 قوله وان الزكوة تكثر اربابا الى بيان مصاديقها التي هي اعم واكثر لولا ما على ان يكون
 السائلين اشارت الى الفقراء وسطرط في ذي القربى واليتامى والفقراء واليتامى
 ذكر البعض وذكر ما ليس من المعصيات ولكن اوجب حقا سوى الزكوة ان يمسك بهذا
 الا انه بقوله تعالى وفي اموالهم حق للمساكين والمحروم وبالله حاديت الوراثة في ذلك
 بالا حقا على وجوده وفي حقه المصطرين وان حكى عن سائر الزكوة وجوده بكل صدق
 والحكم بانه ليس في اموالهم حق سوى الزكوة فان المراد بالواجبات المقدونة وهو
 مذموم ما كان في الشافعي هذا ومع محض لا يوجد في كتب المذهبين بل في كتابي المذهبين
 ما لا شيء وما قيل ان انما الكل يجوز ان يكون ما يغني البعض فاذا لم يعد العمل الحرة
 ما بعد لم يعد ذلك بالجميع ليس بشيء لان كل من لا شيء خرج في كل من لا شيء ولو سلم تخيل
 لا يكون من كل العاقل غير له ان يعدل لا يعمل الحرة بالعباد والذكور بالذكور ولا شيء
 بالانثى مع روي عن مالك انه اذا قيل الذكر بالانثى فعلى اهل الاثني عشر اربابا فلو
 المراد ان الذكر لا يعمل بالانثى سواء وجد او عند الامين نساء على ما روي عن مالك
 وكان محله احداهما بقوله الله وجه الدلالة انها ساقية وتفسر بقوله تعالى
 النفس بالنفس فدل على اعتبار المرافعة وهو في العوض لا انها لم يفرقها
 يدل على ان غير الانثى لا يعمل بالانثى اما لانه في العوض لا بالجميع انما هو على تقدير
 ان لا ينظر للتفريق فانه وجه الفاعل ان لا يكون له ان لا يكون له ان لا يكون له

هذا هو الوجه الذي عليه
 في المذهبين

عنه سواء كان العطف يتم او بالفاء او بالواو وليس شئ لان المراد ان في اسعار ا
 بذلك ودلالة عليه من حيث كونها في العمل للبعد والزمان ولا كذلك الفاء والواو
 والواو والهمزة في قوله على يد الله العمل مع ربه ان هذا انما يطبق المثال لوارده
 انفسا الى جنب من غير تعيين عرفات او اريد في المثال احسن الى الحسن الكرامة
 واما لفظ الجوزي اليك على الله طلاق في قوله تعالى فاذا قضيت يدك على وجه
 الا فاض من عرفات فله فطامع الله ان هذا لا يضر بالمعصية وهو المطابق
 في موقعه وفي الدلالة على تفاوت ما بين العطفين وذو حجب بعضه الى ان المراد في بعض
 عطف على فاذا ذكره والله قضى الى التعاقب بينهما وبين ما يتعلق بالذكر والاعتناء
 انه كونه في جنس شرط الذي هو موافق لافضه وهو حاصل ما ذكرناه وحصل انما الى
 وجه كونه في على اصلها وهو ان يكون المراد باليس المعهود ومع الجنس فلهذا
 امر اياها فاض من عرفات المراد لغيره الى ما بعد الا فاضه من عرفات وفي قوله بعد
 الا فاض من عرفات دون ان يقول بعد الذكر بالمتعدي اسعار بان عطف على
 انفسا من عرفات انه لول عليه بقوله فاذا قضيت لا على اذكر والله كنه محمل
 على الا فاضه بالحاصل مما قطع على ما هو الظاهر من عطف الا على الا فاضه فان قيل
 لا حاجة في هذا المعنى الى قول اليك على الحسن لجواز ان يكون في انفسا من حيث
 افاض اليك الله وهو امر قد وقع في الطاهر من قوله من حيث افاض اليك الله
 من حيث افاض الله من حيث افاض الله من حيث افاض الله من حيث افاض الله
 به عن ابيه ووجه في على هذه القرارة غير مبين وبما انما انما بعد ما قيل فاضه
 من عرفات وانما لم ينعها لان معني في انفسا لا يحالها عنها لكونه سر عاقلها
 فاذا فرغ من ان معني قضيت اليك اوتيه واتمهم وانما سكت عن فاضه وهو
 النسيان اي العيان فاذا ذكر الله فاضه مسجود من قوله كذا كذا
 انما كذا في موقع المصدر ان ذكر اسئل ذكر كذا اياكم والى باع عيان عن
 الوفاة والحروب عطف على ما اصنف اليه الذكر اعرض بانه عطف
 على المصدر المحرور دون اعادة الجار وجد من في قوله تعالى نسا لونه به والى
 والى بوجه الا ذلك لما المنع فيما لا كان الجار عاقل لان اتصاله اشد
 ولذا اجاز الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الجملة ولم يجر من الحق ويجوز الثاني
 ان الجار وجهه في حكم المفضل بكونه فاعل المصدر الثالث ان المراد العطف من
 حيث المعنى واما بحسب اللفظ فهو على حذف مضاف في معطوف على الذكر اي او ذكر
 وقدم اشد ذكره والكل صيغة على ان ذكره اخص بعقل المذكور يعني ان لا فعلا
 المعطوفه اضافات بين الفاعل والمفعول فالذكر مذكور من حيث الا حكاية
 الى الفاعل واكرهه ومن حيث الا حكاية الى المفعول مذكور من حيث الا حكاية
 ان المصدر مضاف عن ان مع الفعل والفعل قد مر من قبلنا لفظا على ان
 ذكره او ذكره وقد مر من قبلنا المفعول ان ذكره او ذكره والحق على

مراده ان

قوله

قوله

۱۳۳۳

بأصناف صوابه سرمد عن معروف كان في بعض النسخ
 انه هذا البني كانه عن ذي اليمر
 ابو حنيفة في الاخر
 واما قوله فاعلم بالمدية في ترك

معنى الدليل كما عطف بالشك 2 انما يعتبر بالشك الذي هو مقتضى في الدليل عن الشك الذي
هو العطف اطلاقا في 3 مع المسبب على السبب والخاصة ان جعل كناية الدليل وهو عطف
المرجى زاعن العطف كما جعل صريح الدليل وهو عطف النكاح فجازا عنه وانما لم يجعل
الستر من اوله الا مرجحا زاعن العطف لعدم الحلافة ولا مجازا عن الدليل ليكون
اطلافا على العطف من مجاز المجاز بل جعل من مجاز الكناية لانه لا مانع من اطلاق
الموصوف له بل تواعدوهن معنى ان الله ان يقولوا ان اجري على
طامره فني موقع المعقول ان الله مواعده من قول معروف فان
كان على حد في الباء فني موقع المعقول به بواسطة ان لا يواعدوهن بطريق
الا بطريق الترخيص ولو جعل استثناء مقطوعا من سر موقع المعقول
به بل بواسطة مثل سر او كان المعنى لا يواعدوهن الا الترخيص وليس مستقيم
لان الترخيص طريق المواعده لا المواعده بنفسه وقيل معناه
نكاح ان يكون عطف من حيث المعنى على قوله لم يجز به عن النكاح معنى بان
الستر عن الجماع وقد اتي على كناية من غير ان يجعل مجازا عن العطف والاستثناء
على هذا يحتمل الوجهين ان الله هو اعدت معروفه او الا بطريق لا تحسن فيه ولو
بطريق الكناية المشهوره مثل اللبس والعشيان وقوله لا تواعدوهن سوا ان
في الستر عطف على قوله الستر وقع كناية عن النكاح وسببا على هذا في موقع الترخيص او
الخلا معنى ما ترون المصدر اي وعدا سدا او بطريق على ما هو ظاهر لفظ الكناية والموا اعدت
المفيدة به كناية عما يستحق النصيب به والا سببا مفرغ على احد الوجهين السابقين ولا
وجه للمقطع نظرا لما قل وقال الوجهين الا جازين واحد الا ان الكناية على الا قل في
نفس الستر وعلى الثاني في المواعده في الستر ومعناه لا يواعدوا ان تقصدوا
قصد اجارا لا يرد معه نهي عن العزم ليكون ابلغ في منع الفعل وقد ان
لان العزم انما يكون على الفعل كالعقد لا على نفس العقد وقيل معناه لا
تقطعوا عقدها معنى لا يرموه ولا يقدموه عليه فيكون في النهي عن نفس
العقل لا عن قصد وبهذا يتعارض الوجه الا قل والا في العزم بمعنى العقد
ايضا معنى العطف كما يقال هذا امر معزوم عليه ومقطوع به واستدل
على كون العزم معنى العقد ايضا معنى العطف بالحدس الذي يرد في
اجدها لفظ العزم والا فليس لفظ البت وهو العطف ولا معنى ان ليس معنى البت
وقطعه الا الجزم به قطع التردد عنه ولو كان العزم بمعنى العطف الذي هو العقل لكان
كله في هذا القائل على معنى لا يقطعوا عهده لكان الزوج المتوفى بالكلية بحيث
يعودون عليها عودا اخر ولم يمتح الى تقديرها كصافي
فسر الكتاب بالعدن المفروضة بمعنى بلوغها الا جلي انقطاعها كالا بسا
بلوغ اخر فدمه المقدن ان يقرضوا ذكره وان او ينفق المصاير

كناية

او

ولا ترموه

قوله

لم

اذا كان معنى الا ان وصل معنى الى ان وعبر عنه المحقق حتى وان كان في طر
النسب باظهار ان او ينفق او بالحق في باب امر المهر منقذ من عدم الجماع الا
ان سموا المهر فيجب فيصير معنى الا سببا او الفاعلة وال هذا انما ينعقد له
وذلك ان اخرج فرض المهر عن عدم الجماع او جعل كناية له ان المطلقة غير المدخول
نصف المسمى ان سمي المهر والا فلا مهر لان مهر المثل لا يصف فان لم يلم يجعل
او عطفه ليعرضوا على مسوومن ويكون المعنى ما لم يكن الميسين ولا فرض المهر
لا تقرضن ان اوتي سباق النكاح بعد الجماع احسن بان العطف يوم بعد جماعه
حرف النفي ان او لم يقرضوا فمقدان شرط عدم وجوب المهر احد النفيين لا نفي
احد الا حرفين اعني نفي كل وليس كذلك وفيه نظر لان محل الرفع هو اللفظ
وسا وجعلها ناصبه او عطفه لمدحها له وكالا ومعنى يقرضها بها ناصبه وكذا
في تقدير كونها جاطفة على المعنى المجزوم بل ويمكن للدار بان عدم اوتي سباق
النفي ما فيه نوع ضا حتى ذهبوا في نحو ولا تقطع منه انما او كفورا الى ما وبلا
وقد امكن ههنا وجه سابع للاستنباط منه فمحل الكلام عليه على ان مساق فيه له
وان ظفتموهن من قبل ان لمسوومن وقد فرضت لمن فرضت نصف ما فرضت
النسب بان يكون بعد الجماع بانه لا مهر اذا كان العقد في قبل الميسين الا ان
يوجد او الى ان يوجد نسبه المهر ليس فاذا كان ذلك حين وجبت النسبه فالواجب
نصف المسمى على قوله قبل لا مهر ما لم يوجد مني من الا حرفين فان المساق في ان
نعال فان وجد هذا فالحكم كذا او ذاك كذا ولكن المنفعة اساس الى ان قوله
وتتعدوهن عطف على ما هو في موقع الجزاء اي اذا اطلق يدون الميسين والغرض
فلا مهر لمن وسعدوهن معنى ان الحكم هذا وذاك فلا يصير عطف الا نشاء على
ان خبار ايات جناح النفي لم معنى كونه ايجاب المهر لا كونه النصف
بمعنى من نصف معلق بالطرف اي نصف لها دائما من نصف مهر
المثل ومن المنفعة ما بعد اقل وليس الغاء للزيف على جرح الا ان يكون مهرها
اقل بل على مجموع قوله المنفعة كذا الا ان يكون كذا المجموع من اوسع الدليل اسع
حاله وصاروا اسعة وغنى والمعتز المخل من اقتضاها انفسه وهو الذي
يخفف به يعني في اضافة القدر الى المجموع او المعين يلى عن اختصاصه به ولا معنى
لهذا الا خصا من سوس ان يطعمه ولا منبه المتعدي الى الكل على السواء
ولا ان هذا اي لغز المذموم الذي لم يسم لما هو لكن بظاهر قوله
او حق ذلك يحتمل ان يكون
والاطلاق متاع يدل على الجموع كما سمي
عطف على واجبا معنى انه في مجموع النصف على ان يكون معنى واجبا او معنى المصدر
لفعل محذوف واجبا معنى وان يكون عطفا على ضمه معنى انه مصدر جعل محذوف
لا ضمه لمتاعا وسماح اساس الى ان اسم المتاع على لا يكون معنى
المستغنى الا بتأويل ولو في الصلة التي قالوا انها فعل في صورة الامح

المحتاج

ومن مذهب السلف رحمه الله في عدم القوم في الصلوة
 استطاعت شئ او تركه له اعطاء زيادة وانما هو فضل
 وصحبه عند المرات فان قلنا حب ان يحج الله في كل سنة العطف على المسكين لم يرفع
 تركه الواجب ومنها الزيادة عليه من حجة اشترى فيها ان ليس معها اعطاء النصف
 من فعل الزوج نصف المهر ان يحج المرأة فلا شيء او يكون الزوج في كل نصف من
 الكلام في ان الاستسقاء متصل او متقطع دفع حرجين من حكاية الله والى
 ان يحجوا ان الله الى الزوج المهر في السنة في ولا يسهو نفسوا العطف والى عليه
 الدليل كلف المرأة استغنى في الله ودفع بل اقضاء الله لا نسوا ان
 لا يناسوا في ان ينفقوا مما وجب لغيره او يريدها على وجب عليه وان يحجوا بالياء
 اي الذي يبدى عقدة السكاح بكرهوا او على اصل تحريك الساكن
 يوم الا حجاب مع طوائف من الكفار من قبل شئ اجلها بالمدنية فاعمل
 النبي عليه السلام والمسلمون بحجهم الحنف في فاتهم صلوة العصر وكفا سليمان عليه السلام
 شغلته قبل كان يعرفه عليه فقامت صلوة العصر فظن على الخيل سبي بالسوق والاعان
 ولعل الحديث صلوة يدون في الامام وما روي عن حفصة وعائشة رضي الله عنهما يكون
 من التراتب السابقة فيصل تاييدا للروايات فيبسط يمينه العاق وحجتي وتزاور ان
 صلوة النهار تسع ركعة او اربع كالظهر والعصر وهذه اعني المغرب ثلث متوسطة بينها
 العصر والاضاءة تغرب عن الثلث حلة في البحر فانها انك في الظهر والعصر فانها حلة في
 سمن مكنو في المغرب افضل في الصلوة ان الله تعالى ان الله متعلق بقوموا
 وان المراه به قيام الصلوة وما ذكر عكرمة من كونه مديا بها عن التكلم في الصلوة نظير
 غابة الظهور اذا جعل الله متعلقا بها بين وما ذكر بما هذا ان الله ذكر الله ينفذ
 يكون في جميع الاغصان وما روي اخر ان زيادة تفصيل لذلك فصلوا داخلين
 المقيد بالشرط مع المذكور من الصلوة وبالا او ركبا ما لم يكن الوقوف
 ينفذ ان يكون في موضع الدليل من حال المشي والمسا فانه لا ينفذ اذا كان
 ما كان في الذكر اما الصلوة واما مطلق الشكر والعبادة معناه على الا قول صلوا على
 الوجه الذي عليكم في الصلوة حال الا من وعلى التايها شكر والله كما احسن اليكم وانتم عليكم
 يعني في تمام ذلك واداء حقه وكشف صلوة ان عطف على من الشرايع كانه يابا لا وحال
 عنه ولا ينفذ ليس كذلك فاجوبه ان يندبر ويحلمكم او ويحلمكم على ان يكون ما شئ
 المقدر مصدره لا موصولة كما في المذكور تدبر سدا جرة ووصيه
 وهذا امر ووع في تفسير قوله الذين تتوفون اليه وفيه قراءة بالنصب عطف على ضمير قراء
 ووصية بالرفع ولا تخفى انه لا يدخل في قاعة انما انت سير البرودا لم تقع بعد
 ادعى في فالمنسب به في حجب المخرج الجبر ويسير جبر وقراء انما ضاع مكان وصية
 وروى في تايها ليعقبن المبتدأ معنى السوط واعرابه كاعراب وصية ولو جعل وصية
 او ضاع مبتدأ محذوف في الصفة ولا زواجه خبره اي وصية ختم كانه لا زواجه

المعرف

فان كان

لم يبعد دعنا في قراءة غير اي نصب بوصية على حذف الجار اي جميع ان كانت
 وصية دفعا لنصبها بعد الزم واما ان نصب بوصية فاعمل للفعل لان الحذف غير
 لازم وانما الحذف في اللازم واما ان يكون ضاع في قراءة اي الا مرفوعا كان عاملا في ضاعا
 لانه حينئذ معنى المصدر كالمسلك والكلام لا ينفذ كما يشع به فان قلنا كان نصب
 جد الساكنين بالجد مع العطف بالجزء الجزء في الاصل كان معوله للموضع المعقول
 كما تقول عدالي فجاز كذلك وكذا كل مصدر متعلقه جزا عنه مثل الضرب ليزيد بلسانك والعام
 في الدار فيما الى ساعة ومعك غير اخرج مصدر فوكد قبل ان الوصية بان
 ينفذ حوله بدل على ان ينفذ في غير اخرج في تركه لانه كان قبل لا يخرج من غير اخرج
 التمثيل بهذا القول فاما بعد من التاكيد معنى له فمفوض هذا القول بحمل ان
 يكون ذلك في ما فعله المتأخر وان يكون وقاية فغير ما تقول دفع كونه على وقاية وهو
 بالحققة صفة مصدر اي ادخل حوله غير ما بعدل والعام في ادخل واما ان يكون
 العاقل في الفعل ومفوض المصدر معولا في قوله من التثنية مثل ما خرجت من خروج معنى
 انشئ الخروج انما دفع في الجهد فالوجه ان الوصية بالتمتع بحمل الا خراج و عدم
 دفع الا خراج لكن الفعل المحذوف لا يستغنى الا متغيا مثل لا يخرج
 بل ان من قضاها بدل استمال وقيل على حذف المضاف اي ضاع غير اخرج
 والمضي بان لم يوصى له على جميع الوجوه من الا عرابين قوله قبل ان مختصرا ودفع
 كما شويع من ان في الكلام اثبات الوصية بعد الوفاة يعني ان الذين يتوفون على
 المشاهدة والمكره بالوصية الوصية قبل الموت وفسر المتاع اي التمتع بالمال فاني عليه ما
 على تقدير الحال فطامروا على تقدير التاكيد والبدل ولا ان عدم الا خراج ولا نفقة
 يكون بضمها لا يمتنع وكان ذلك اي وجوب الا نفقا والساكنين
 مساكين بحيث لا يجوز تزويج حوله كما حله في يد الله سلام في نسخ مذهب الجاهل الباطل
 هذه الآية بعد لم تعال ترخص بانفسهم اربعة اشهر وعشر اثنى عشر وقل بل سحبت
 الزيادة على اربعة اشهر وعشر وثقت في بالنسبة الى قول وبني الحلة في على ان نسخ
 هل يكون نسخا للكل لشكل هذا كما قال في ان هذا الترتيب كان ثباتا في النوع وفي سماء
 الدنيا قبل الترتيب فمعه نسخ المتأخر بالمعتمد والجد ان المتأخر في ذلك الترتيب
 ايضا لا ينفذ بل يكون مضافا في الورود واما نسخ النفقة بالارث فمبني على ان مفهوم
 نفقة فلهن اثني مائة ان لمن ذلك لا ينفذ في انها هل سحبت الكسبي من
 العدة فقبل لا لغزوة ماله للعداثة وقيل مع لقوله عليه السلام اكثري في سبيل حنفي
 مبلغ التكاليف اجمل يعني البت الذي كانت من ساكنة فيه ولم يكن لها
 كان ينسخ ان ينفذ قوله فان خرج من الخراج من العدة بالانفصال المحل ام الخراج من
 البت من غير اخرج الورثة كيف نسخ الآية المقيد من حق السؤال ان
 تكون غيب قوله في نسخ الآية لانه اجب الى التراجع من تفسير ما لا
 عن المظان ما يجب المتعنى يعني نفرا الى طاهر العطف وان كان محالغا لا هو المذهب

صل

وان كان قدما في السورة كمنى في الحج والعمرة
 وان كان قدما في السورة كمنى في الحج والعمرة

نسخ

نسخ

عندما يسمي الله سبحانه وتعالى ما وافق مذهبه وجعل الشئ اعم من الواجب
والمتجيب ليس من استعجال المتحرك في معيظه او الجمع بين الحقيقة والجاز اذا ليس
هنا صيغة امر وما تبار ان اللام في المطلق والعمد والكرير للالكيد بعيد جدا وكذا
القول بتخصيص هذا العام بالآلة السابقة الواردة في المطلق قبل المسبب وفرض الامر لا ينافي
على ان افراده بعض افراده العام حكمه يدل على كون البعض الاخر محله وان يخصص
المستوفى بالمفهوم جازم
الامر بتقريره ان على افراده ان يفراد ما دخل الشئ و
سماح قضيه عزله بوجه النظرية كوزا او العلمة وموطاه ووجه الروية بالان
كانت معنى الا مصادرها اعتبارا من النظرية وان كان افرادها بالعلمة فلتخص على
معنى الامر بغيره على انهم والادوية عموم الخطاب ولا له على شئ من القصة وشئ
محتب بغيره لكل احد ان يحجب منها كانه حقيق بان يحل على افراده من شئ وان
يرهم ولم يسمع بتخصيصه وان لم يكن من اهل الكتاب واهل الاخبار والولس وحقيق
جاء هذا التفسير الكلاخ مجرى المثال انه شبهه جازم من امر عن راءه في انه يثبت ان
لا تحجب عليه هذه القصة وانما يثبت ان يحجب منها في احوال الكلام معه كما يحجب
من راعه وسمع قضيه فصار الى العجب واستمر في ذلك
مر عليه وبه اجازة فوقفنا اسم من راءه قبل الشدة فان ما يثابتنا في الجاهل والحق
الشدق والاصح حاله في المذهب وقد يقال ان شدة في اخذنا في
ومع الوفاء مع كثرة مع التفكير في دل على الكثرة ومن يدع الرافضين لفظا ومعنى
وروانة وانما جازم ان ما يثابتنا على عبارة قابل لم يسمع منه في اللام على
ان مذهب كانت مشبهها بالمثل امر واحد من امر مطاع لا يتوقف في احكامه فيكون
دفعه وخارجا عن العادة في موت الجماعات
وتعكر واذا لم يسمع ان سبيل الله وان الموت الا لرحمته ان لا يكون على ان الموت كما سن
لا حاله فاذ ان ترتب عليه لم يذكر في الدنيا ورتبه في الامم
معنى ان الناس على التوهم وفي الوجه الثاني للذين اصابهم الله في احياء مع التوهم في السابعة
من اهل الجاهل فكل من من وراء ان يسوقه جنب ساء وحق ساء
انه قبل التعذر في العمل الذي يطلب به لو اجمعت عليها باعطاء العين ليقضي وطلب به
ومع حقيقته الا فراض والعرض قد يطلق المعناه ومعنى نفس ذلك الى ان المعطى فلهذا
فرض ما يجاهد التي هي في صروف التوهم فيكون معقولا مطلقا بالتعقيد فيكون معقولا به
ان هذا الذي يجاهد في سبيل الله فما جاهد حسنة او يفتق بغيره في سبيل الله طلبا
للعدا الكبر ولا يحق ان على التوهم على الحقيقة والافراض على الا نفاق او
وقد نزلت الآية في اهل الاحد له حتى يصدق بحقيقة له لكنه يجوز الحمل على الجاهل ويكون
ما قبله وما بعد حدث الجاهل والعمال
كثيره وفي الرفع كلف
نوسع على عبادته تغييرا لفظيا لبعض ولا وجه لعكس
الترتيب سوى التنبه على انه المعصوم في هذا العام وانما ذكر البعض للمقابل وانما

من راعه وسمع قضيه فصار الى العجب واستمر في ذلك

المراد

من

كالمال القدر والادب ان يولد بما وسع عليكم اعم من ان موال والقدس لسطح على
الانصاف والجماد وذكر المراجع اليه ولا لمة على انه شئ في الدنيا والا حق
هل ان حركة التوقفه صريح في ان الاستصحاب عن المتوقف على ما صرح به في قوله فاذ حل
مستقما عما هو متوقف على وحسن الاستصحاب من المتوقف عن الشيء فمع المتوقف وان
كان ان شئ من المتوقف هو المحل على الا مصادرها فان كان محله ان الناس ان يكون
الاستصحاب عاد حله وفي الاستصحاب وموضوعه التوقف والطن اغني محض من لا
محض من غيره الذي مدان لا نفا لما كان يثبت ان محله الاستصحاب والمتغير
عد بدلا الى التوقف محض كون تركن انما يلد متوقفا مطبوعا في المحل لا الى توقع المستقيم
بالخصوص لتدفع نانه لا محض لا سيما في الرجل عن توقعه معين الوقى الى المتوقف
فلك لا عفا في ان مدلول اللفظ التوقف والرجاء من المكمل لا غير ولا محض
لا سيما مع غيره ولعل سبيل المتغير فانه مقدر بحجوه ولا لمة الكلاخ والحقيق
انه لا كان المعصوم معجز من الحركات القوية من الاستصحاب والتوقف ويجوز ذلك كانه
ثاني الفاعل المتعارفة عاقله اليه حتى كانه حادول اثبات بركم انما يلد معقولا كونه
على سبيل التوقف ومن الجرح في كونه مستقما عنه للمتغير بل لعل المحقق فالسرد
ايضا اعني ان كلف عليكم الفاعل قدسية في التوقف
والا دل على ان تترك
الفاعل كانه ان شئ في مثل هذا ان يقال ما لنا بفعل كذا اوله بفعل على ان
الجماد حال وقد اتى هذا بكلمة ان المصدرية لكون المعنى على الاستصحاب جازم على هذا
الجرح لتعلق بالظرف اعني ان شئ في امره يثبت لنا ان انه يترك الفاعل او ان غرض
لنا فيه وقد سمع من ظاهر اللفظ انه متعلق بدراع وعرض الذي في ضمن كلامه وهو
كلف لا جازم اليه وان كان المعنى عليه والمراجع اليه وقد افرضا جازم
عالم لا نفا بل او الظرف اعني لنا
فاسروا ان قد جازم من لسان
ملوك بني اسرائيل اربعين واربعين بعد ما طردوا عنهم وسبوا ذرا لنتهم
ما وصف به معنى ان موافقة للظرف في الحروف الا موال هو موطاه من اصل المعنى
ومعنا وصف به من السطوح في الجسد بقوله تعالى وزله سطة في العلم والجمع اقتضى
الحكم ما شافه الا ان فيه ما في موطاه من حرفة ويجرد المعنى من موطاه
استفاد الا نفا كلف وانما كان ما نفا لا تفتق به شئين ولنا الا العلم ولا مجمع
الاستفاد من الطول الا نفا ويل وموانه اسم اعجمي وافق عربيا موطاه
من الطول كلف بالاسفاد في نفا الى ظاهر المواقف ومنع العرب نفا الى حقيقته
العجمي
ان كلف ومن ابن يعقوب ان كلا من معنيين سفعهما
فالمعنى كلف بملك يثير ان في الحال الصغرى لمة لما ان المعطوف اعني ولم يثبت
كونه
سعة حال فانه ساء عليه فكذا المعطوف عليه لمة بل من المعطوف على الحال مع اصله في
في الحال كما يقول لقينه مصعدا ومجذرا معنى مصعدا وهو منقول انما

المراد

اشار الى الخافين في موقع التعليق عدته لما هو الحال في الحقيقة واعني عدم استحالة القول
 وانه مقرر عطف على وجوه مبرحه وانما لم يجعل الدوا والنايه ايضا للحال على الزلف في لان
 الاصل هو العطف والجمع فيما قصد انما هو جمعا
 الى ان نداء الفعل على المسند المحصور وهو قول ان ليس يمانع وذلك ان كون
 المصليين اصل الجسم العظم الجبهة الجبهة ان يكون الرجل ذا جهر ومنظر يكثر في العيون
 والاهيب افعال للمفعول من قولهم رجل يسيب اى ذوهيب بهاء السائل كانت
 معنى ان النام لم يكن سال راسه الا بالجهد
 لستحله مبنى على ان لا يشاء و الاصل هو توسع على معنى من ليس له سعة لان هذا معنى
 سعة العطاء فوله فان من الا يمين وهو عطف على جر كما ان اعني فيه والضرر للصون
 والوصف الا سراع والسرع العفاة الساكنة الطيبة والرضا من الغفلات من رضى كسره و
 فرقه وكان رضى الله معنى انما يوت عليهم عليه الكفا و اى اذ وقع من نبي اسرائيل ثم اعلبه
 واستلها
 فاعلم ان من يثبت بل فعله من ثاب واما تايده بالهاء ففاعول لعدم فعله بان يكون
 من الثوب والهاء زائدة الا ان يجعل اليها زائدة الا ان يجعل الماء بدلا من الماء فيكون
 فعله ما الا ان ابدال الهماء من غيرنا انما كانت ضعيف
 في الا وزن ان ابدال الهماء من غيرنا انما كانت ضعيف
 والهاء الثالثة نسبة الى الجدة لانه ان يجر من فاشت وكان اوله ويعقوب اليها
 قد انتهى كما يج فضل لا كلام في استنباطه معذرا ولا في جبر ان لا يفرق
 ما حوفا من المتعدي كذا في المفعول وان يكون اصله براسه فيكون فضله على
 بيزه وفضل فضله على انفضل لغرض وقعة وقفا ووقف وقفا وضد ضدا اى
 منعه وصد صدقه اى اعرض واخضع ورجعه رجعا ورجوعا مفعول ففعل عطف على
 صار اى حتى صار في حكم غير المتعدي وحتى جعل مصدره في زنة مضافا ورجع المتعدي
 كدخل وفضل وخرج وخرج ورجوعا وقد يجمع عطف على قوله واصل ففعل نفسه ولا معنى
 له والتعيط ليس الصيغة اى شد حرجا وقا طيونا اشتد حرجا في الاساس من على
 اهل دخل عليها واصل ان المحرس كان على اهل خباء والوايى باهل كقولهم اعرض
 لهما وفي الصحاح انما هو يقول في باهل وهو خطا
 فيه ضعيفه من الا شد لولا وجه للعدول الى الجازع في جملته من حلف
 لا شرب من هذا النهر لعدا استمر في العوى فله ان شرب من الزاب اى من فاه
 مذهب ابو حنيفة وهو انه الى الحقيقة حتى لا تحت بالكفر وبما الى العرف
 فقال كرس في الماء والنفخ والكسر لانه قوله نفخة من موضع من غران شربا كنفه
 او باناء
 ومن لم يدعه كما استعمل في طبع في ثاب لم شرب منه وادفعه
 على اى مع طبع ثاب مع في معنى اكل فليس بل يدعه واستشهد بقول السبا عر

بر

الام

عل

فان شئت دمت النساء سواكم وان شئت لم اطع نفاحا ولا يرحا والنفخ الماء العذب وقد جعله
 مفعول اطع وعطف عليه البرد ومعنى النعم وقد جاء استعمال الذوق فيه فلما دقت غاضا
 بالفتح والضم اى قليل نوح ما وقت اليوم في عيني يوما بل هو اسد منه اى مما اقبل به اهل ابله
 لمعهم عن الشرب اخرج ما كانوا اليه اذ الزمان مطو المكان فان قوله مما اسئل لا
 حقا في ان من اغرق غرضه ليس من شرب منه بمعنى الكرع ولا ممن لم يدقه قمع ثاب بل
 لهما معنى الى ان يدين حكمه والحكم في احد القسمين المتباينين له هو الجمع المبرر عنه فلول
 فليس منى في الا فقا عدم المنع بل الا حال والاتحاد به وقد اسئل المحرف
 وتبين استنباطه ففصله لعدم الدخول فوجه السؤال انه من اهل الجملين استثنى
 استثناء المنقطع لثبوت الحكم الخلف بها من اهل انما هو الذي من اقرت لكون
 الحكم في المحرف انه ليس معنى فيكون الاستثناء لزيادة المنع اى من الا ولى لكون الحكم
 انه ايضا منى بوجه فيكون الاستثناء للرفضه في الا عرافا استفادا المصنف من
 قوله فشر بها منه الا ففصله منه انه مستثنى من الجمل الا ولى على ما هو مقتضى النظر
 الصائب في اساليب الكلام المعارف بصفات المعاني وذلك انه وله شرب
 معروض بيان فخا لغيره الا كرس في الا حوربه وارسلها بع المنه عنه وقد اقتصر على ذكر
 الكارعين دون المخوفين فاعلم ان الا عرافا ليس بمنى بل رفضه ومنه اى حو له
 ومعناه اى معنى الاستثناء الوضعية في اغراق غرضه بالبدن كروحه الماء
 وشرب به بالفتح والاولى على ان معنى الاستثناء الوضعية في الا عرافا لزيادة
 المنع على ما هو مقتضى الاستثناء من الجمل النائية فوله فشر بها منه الا ففصله
 منهم منهم والجمل النائية حكم المتاخرة بمعنى ليس الاستثناء في الحقيقة
 واقعا بعد ليخرج كونه استثناء فيها بل سابقا عليها لانه انما قدمت محو
 العناية لان بيات حال الا عرافا بالعلم اسم من الا عرافا لرفضه كما قدم الصايون
 على جبران لذلك فكان في الحقيقة بعد معنى الجبر عطف على محل اسم ان او
 كونه حذوا محذوف الجبر عطف على بل ان مع الاسم والجبر او اعترافا فان قلت
 اى حاجه للاعتراف الى اعتبار النافية فله ان يكون الدال على الجبر سابقا
 وهذا منى مع المعنى والى فالو اوجب النصب لكونه استثناء من كلة
 موجب ذكره المعنى منه كما في قول الوزر في البكر ابراهيم منى ائت بنا ملكوت
 النوى والى جمل المتعسف وعرضنا يا ابن عرب ان لم يدع من المال الا مسحت
 او جلق هت رفعت مستحب مع كونه استثناء مفعول موقع المفعول به قبله الى انه
 من جهة المعنى موقع الفاعل لان معنى لم يدع لم يتركه معنى لم يبق منه من
 المال الا مسحت اى مستأصل من الامتيازات ومن لغة كذا والسبب لغة الجاز
 والمخلف الذي بقيت منه بقية وقد يقال المخلف هو الذي ذهب ماله و
 المعنى وجه البكر طريق في الحال من بعد ومما في متعسف لا علم بها واصابه
 سنة فخط ذهبت بالاحوال والا هو ال وقد روى البكر في سورة طه

بل

منج

الاستحسان نصب الاول ورفع الثاني وهي الرواية في كثير من الكتب
 كالصالح وغيره ولا يخلو مع المعنى بل العذر بالاشتراك او شيئا من ذلك
 فخذ في الموصوف وصدر الجمل الواقعة صفة والسقوط مع سبب بالسرور
 وهو طريق في الجمل ومن الغريب ما قبل انه مع شعبة ومن غرض الشجر و
 الوجل الغلاة لا اعلام بها و قال الامل الوجل الا بصر ياخذ من
 هكذا والمتعسف الاخذ في غير الطريق وعرض زمان بالاصافه عطيف
 على شعوب وفوس يملهم مع المعنى انما لو اجمع حيث مال وكاب معطى
 الا عراض عن اللفظ ان تعال الجمل الى المعنى كمن الشايع في مثل
 هذا المعام الجمل مع المعنى وفوس كان معنى فسرنا في علم بطيوع اسان
 الى ان لم يطبق مع المعنى لا معنى لفظ شربوا وانفوه اسان
 الى ان يظنون ليس في معنى يعتقدون اعتنا جارا على تعاليل المعنى ان
 الذين اعتدوا من وضع الظاهر موضع المفسر اسان الى ان العليل الذين
 لم يشربوا وصيروا لوالهم باعتبار المعنى والذين يظنون المعنى الذي
 هم استيقينا واخلص الحصار وبصيرة فاب الموحين وان لسا ووا
 الجمل المعنى والا اعتنا و جاز ان نفا ونوا في ذلك ولا يلزم من ذلك
 حلال في ايمانهم و جاز ان يكون خبرنا لوال اكثر الذين اتخذوا خبروا منه و
 الذين يظنون من وضع الظاهر موضع المفسر اسان الى الذين امنوا
 وزوجه الى داود طالوت بنت جالوت وردى انه ام طالوت جسد داود على
 الزوجه بعض الناس معنى ان الناس للمجنس والمعتان اعلى اتماها
 او البعض المدفوع مع اللقار والمدفوع مع مع المسلمون ومساو الا رض اما
 مساو اللقار فيها ومن المسلمين ويخوذ كل ما ينقص الى جرائها واما هلاك اهلها بالكلية
 بشوم عموم القوم وقد توهم ان في الوهمين الاخرين اللام في الياس للعدد اسان الى
 فزنى المسلمين واللغز معنى القصص اثر ذلك جريا على قضية العرب والمناشيه
 وقد جعل اسان الى مع ما سبق من اول السون كما وجب ذلك الى
 المعصية من يخالع معنى ان الواجب للمفضيل موما فيه من الحسنات على تفاوها
 لا مجرد المسبب والعناية على ما هو راي اهل السنة كما الله معني كالم
 كالحسين معنى الجالس والى ليس معنى الجالس واليدع معنى المادوم وهو كثير
 لا نه معو المعصية عليه هذا معوا محبا راي افضل الا ساء على اسبق عليه
 راي الخلاء وفي التعبير عن اللفظ الميم يلبس على انه من السهم بحسب الالذهب
 الوهم الى غيره في هذا المعنى الا يرى ان الشكوى الذي سحر بالها كثر اما يحل
 على على الا عظام والاهام فكيف اللفظ الموصوف لولكن
 لعل هذا يعارض فيه تعظيم المعنى ويثبت على علوشانه و اظهار العلم
 برضه مكانه وهذا دليل بين هذا مما لا تراع فيه واما الكلام

دائرة مذكورة

فيها ادعى من ان التفضيل لا بد ان يكون موجب في الشيء من الحسنات ولا دليل على ذلك وما ذكر من
 انباء الايات انها موبان للفصل لا بوجبات له مسبه صروا الى لم اصله ان
 فاسد ان لا يستقيم حوبا معطى ما وقع في التزليل من نسبة المسبب الى الله تعالى احدها ان الله
 تعالى لا يريد السرور في العباد البتة وانما يريد الخيرات والحسنات وبانها ان ليس بها
 الله كان وما لم يشاء لم يكن بل قد شاء ما لم يقع كما بان الكلام في طاعة العاصي قد وضع
 ما لم يشاء وكلف الركا في فسخ العاصي فعمل هذا لا يستقيم انه لو شاء ترك الا قتال
 والى خلاف في لوضع ولا انه لم يشاء ترك الا قتال والى خلاف في ما يقع على ما هو صرح عليه
 من انشاء الثاني لا نفا والا في ان ترك الا قتال حسن وقد شاء فاصطر الى
 بعد المسبب بمسبب القصر ليصح انه لو شاء لوقع فانه لم يشاء عدم الا قتال فبضم قروا ان
 شاء به شيئا يفرض الى احسان مع وما لم يكن كل ما اراد الله واقعا كما ذكرنا في استيف
 انه فعل كل ما يريد ولذا احصيه ما لا بد ان المعنى الى فعل العاصي والعصية الى عدمها
 ومن كان شئ من الا نفا في تيم من هذا الا انه الكمال بمسبب تعالى فان قلبه
 الا سند ركن بعد استيعان كل لوعلى فاعن العربة ان تذكر اسفا السراط ليشب
 انشاء الجزاء اي كمن لم يشاء عدم الا قتال فافعلوا او على فاعن الا سدا ل ان
 يذكر اسفا الجزاء اسفا السراط ان كمن افعلوا فاعلم انه لم يشاء عدم الا قتال
 في وجه قوله ولكن الله يفعل ما يريد فليس معناه كمن لم يشاء عدم الا قتال
 بل ثبوته ثبته لا نه ثبت ما يريد انما كان في هذا الواجبات من
 الا نفا وغيره معنى ان يدرك ما فاتكم من الا نفا في اياما لا ولو بعد الحصول
 بطريق المعامل او اعلم على واما بالادراك سبيل الى شئ من ذلك لولا بيع ذلك
 حله ولا سفا عيسى في اسقاط حقوق العباد واما ان السفا على يكون الا نفا
 زادة الفضل بطريق الا عزال والكلام عليه مستوفى في علم الكلام
 ولا نه جعل عطف على للمعطى معنى عز عن ترك الزكوة باللفظ او جعل
 مشا رضى على اللغو او تعيونا الله رضى عن الماروح حيث جعل ترك الزكوة
 موضع اخر من صفات اللغو ولما رضى مع هو على الا قول اسفا رضى رضى
 مجاز مسافة على ان كناية او مجاز رضى رضى المعنى الثاني في تفسيره
 بان يبراد بان في حق البارى واما بحسب اللغو فالحج والوجوه لا نه في الا
 في بعض الحسن والحكمة ولا انفعوا على ان البارى تعالى في من المتكلمين
 الحج بالذين يصح ان يعلم ويعد رضى على البارى سوا جعل الحيوة صفة
 وجوه اوله لكن في صفة على عز ذوى العلم من الحيوانات بطر واما العوض
 فقد فسر بوجه بني الا سفا في ولا يصدق على عز البارى ولقد صرح الجوهري
 بذلك حيث قال العيود اسم من اسماء الله تعالى وفي الا سفا المعنى الدائم الثاني
 والشيء اصلها وسنة وسين بالسرور وسين هو وسين اصلها
 من رماه فاقصد ان قتلا مكانه ورمي في الناس ان حاله عنده من روى

اسم

انما هو مستطاع عليهم حيث شبه لهم انهم في ذلك

يعلم

مظهر
 في آية الكرسي

ولو سلم من اسباب الاله سبب الاله فان قيل لا يمكن ان يكون عرض صحيح مثل الاله سبحانه
نصب كالحاج يعني بالاله سبحانه لاوله وعلى الوجهين تسليق موقع قال انا اجيب واميت الاله ان
يجعل استيفاء فاجواب سواله وكان الاله عز وجل ان اعراض ابراهيم عليهما السلام
عندي ان حاضرا ومدا ان ما انبت به ليس باحياء واما ما لا لاله الا حياء اعطاه الحكيمه والاله ما لا
ازالها له ميا شرا الاله سبب الظاهر كالقفل جوابه الاله عن وصف بوصف صاحبه
كالكتاب الحكيم ومدا سناد مجازي في الحقيقة الى بعض ما تلبس بها على الحقيقة اعني الجواب الذي
مدا من ملة بساط الحبيب وان عاوت جعل من ملة بساط الفعل لمفعول بواسطه الى
الحق مودعه وبسببه ولكن اسئل فان قيل ما كان ينبغي للشيء ان يفعل بل كان
عليه ازاله البهيم دفعا لجمع الاله فجام فلما انما يكون ذلك اذا كانت البهيم قد
والقياس على السامعين واما في السببه الواجبه معنى الاله عز وجل عدم الالهيات سيما
مع الحجاد الاله عن الخارج عن دايته التوجه فان الاله يلقى بحاله الاله تعالى الى دليل آخر لا تجد في
مجال الجواب اصله ليلزم انقطاع من اول الاله واول هذا اشار بقوله مع جوابه الاله عن
وقوله ليس من اول شيء ان باخذ بغيره ولا يخفى انه لا تاتي في طلوع الشمس وعروبها مثل مجسمه
الحجوة والحماة التي رما تلبس على بعض الاله غيبا من السامعين واما الاله ما ان من المخرى فطرا
واما ادعاءه الذي ياتي بها من المشرق فانه جرى على هذا وهو لا اثر من عروبها وبالجملة
لا يصدق في ذلك احد من السامعين هذا دليل على جواز الاله تعالى ان
اراه بعد تمام الحجة الاله في ذلك فلا يخفى على جواز اقامه الاله وله الكثرة وان اراد
فيلزم ذلك الاله ان الاله قد تحت على ما ذكرنا في كلامه اشعار بان ما ذكره من تعدد
الاله في ان الله تعالى ان كان منفردا بالاحياء والاله ما تاتي به من منفردا بالحيات والاله لو هب
واستحقاق الحيوة من مخوفه في المزمع حق ونسب من السامعين انه ان كان منفردا بالالهيان
بالشمس من المشرق الى اخره ولا يخفى عن ملة خطه الاله في ان الشمس تزلزل البروق للعالَم والنور
شبه حيوة والظلم شبه حماة والفرق وان كان ههنا في الواقع لكن الملة في هذا المعنى
فانقسم الى المعنى الذي له له وجه دفعا لدعاءه ورد اعليه ولهذا لا يتوجه للمعنى ان
منع كون ذلك من الله لا ينبغي بالاله ما لم ياتي من كان هذا فعليه فلا بد للمعنى من اسباب السركه
فيه او التعريف به فالحال فطاهر الاله عما في اعنائه مودعات مشهوره حيله لا بعد ان
يجعل بها يا محققات وتدفقات فلسفيه معناه او ارايت سكوت
الواو لا زيا او العاطفه الواقعة في النطق وتقرير المعاني ان كلامه من لعظم الم تر الى الذي خلق
كذا معنى انظر الى فتشج من حاله وانما تمثّل المعنى منه فقال ارايت الذي خلق الذي
صنع كذا معنى انه من العزايه تحت لا يرى له مثل ولا يصح الم تر الى مثل اذ يكون المعنى
انظر الى المثل ونسب من الذي صنع فلذا لم يستعمل عطف كذا الذي هو على الذي خارج واجه
الى التاويل في المعطوف في جعل متعلقا بمحذوف ارايت كذا الذي هو كذا من عطف الجملة او
نه المعطوف عليه نظرا الى انه في معنى ارايت كذا الذي هو خارج ليصح العطف عليه فظهر ان
عدم الاله سبحانه ليس بمجره امتناع ودخول محله الى على الكافي اسميته كانه حرفة

الباس

في
والله اعلم بالصواب

حتى لو قلت الم تر الى الذي حاج او مثل الذي من عدم الاله سبحانه بحاله
عند من له معرفة باساليب الكلام وان هذا ليس من زيادة الكافي في شيء بل لا
يدع الحبيب بكلمه ارايت من ايات الكافي او ما في معناه يقولون ارايت كذا او
مثل زيد تخالف في سائر اللغات نعم لو قيل ارايت زيدا كف صنع قصد الى التعجب
لكلمه كذا او فريضة اخرى فلذا كان باب آخر والامارات كذا بالحق
هذا اذ لم يجاهد واكثر المعنى له واستدل على كونه مدعى الظاهر بانطام مع مخرجه
في شكل حيث سبق الكلام للتعجب من حاله وبيان كلمه الاله سبحانه في مثل هذا المعنى
يسمى بالانكار كما مر او انما يكون مجرّ النجى اذا علم ان المثل كجائز بالواقع كما
في انه يكون في كلامه وان يكون في ولد ومجره الاله خيال لا ياتي في الظهور وما يقال
انه قد انطوى مع ابراهيم ايضا في شكل ليس مستقيم وانما ذكر مجرّ مقارنه في الذكر اذا لم
تذكر على الوجه الذي ذكر ابراهيم ومعنى الاله نظام في الشكل نعم لو قيل الاله نظام
في شكل يدل على كونه موحدا لكون الاله تيان توصيفا ومثيلا وتفضيلا كما سبق من
الاله خارج من الطلقات الى النور وبالعكس كما ان سنا ارايت
يعاين جواب عن الاله استدلال على اللغو بالاله نظام مع مخرجه وقوله الى على اعتراف
بالمجر جواب عن الاله استدلال بذلك على كبر الماتر والعزيمه بلفظ
المقدس يعني ليس المراد بها اهل القدره بل نفسها بدليل قوله وسى جاوره على عروشها
ان ساقطه على سقوفها بان سقط السقف اول ثم صم صم سقط الجدران
عليه ولا يرى لنا خير التفسير الى سورة الحججه واما قوله اي يحيى هذا الله بعد موتها
فلا يخفى ان المراد به اهل القدره بناء على الظن يعني لم يتبين انه يوم
او بعض يوم واما على ما روي انه قال ذلك بعد ما راي بغيره من الشمس فيجمل ان
يكون او محض بل او الغرض لتبديل المدة والاله فعله قدس ان لا يورى بغيره من الشمس
لم يكن المدة يوما ما لا تاتي مات خفي لان لا مدها بدليل ما ثبت مسانده
او واما بدليل سنوات فعله القدس الاله قول يكون الاله في نفسه لم الفعل وعلا
المجرم السامعون وعلى الثاني الاله للسكت وعلا منه المجرم خلق الاله اذ اهل
يتبين من السنة واصلا سنة وقيل تتسنى فلو ب الاله من النور على انه حضا في
لا متعوض لكن لا يوجد في معناه الاله كما لا يخفى ان الاله المتعوض المتعوض العظام
بليت وتفتت تنفذها تغلها سريعا ما جرم ابر ما نقص وما قطع او با فسد من
فوقت المجرم ابر اثابته من عظام المجرم اذا اراد انظر الى المجرم
فوقت عظامه او عظام الموتى اذا اراد انظر الى المجرم ساما محذوف
الاله في ان اسقط من اللفظ وجعل موضع الضم وهذا على فان يكون البصر بين
في باب التاويل وعند الكوفيين بالعكس لكن ترك الضم في اعلم بين كون الكلام على
منه فهم اذ التاويل اخبر المفعول وان جعل فاعل بين ضمير ما اشكل لم يكن في
التاويل قراءة بتفسير المفعول من بيت الشج عليه السلام وفراة الحامه

ومعه

فالسبب على الاقل حال التفتيح بحال الجنة بالربوبية في كونها زاكية متكررة المتأخر عند
الله كيف ما كانت الحال فلهذا احتج الى تعدد الخلق وعلى الثاني حال الخلق
على الترتيب في ان لا يفتقر كثرة اذ كانت زاكية زائدة في حسن حالهم كما ان الجنة بصفتها كلها
فوق المطر وصفتها جيداً ايضا تسبب مركب الا انه لو خط السبب فيما من المزدان وحاصل
ان حالهم في الدنيا جوع العليل والكثير منهم يضعف اجود حال الجنة في الدنيا والاصل والاصل
اليه يضعف كما رها قوله خرب حبله لعل معنى بالنظر الى الجنة وقوله برحل بالنظر
الى صاحبها ومعنى على كذا على لفظ المعنى للمعقول ايقع به وحرف عن يمينه اليه فظلال
الاعمال الحسنة على الاقل بالربوبية وعلى قول ابن عباس جعل السببات وعلى قول الحسن
لا تعرض له ولا سبب بالمقام فكلمة الفاء في قوله فاصابها اعصار ان يجعل ذلك باسناد
المؤمن والادنى اعقروا ما كان يصب على الطرف لصعق جسمه وكثرة صفة له
ونو صيغ ان ما صدر رتبة وكان تامة والتمال مقدر والاصل حسنة متعلق بآخره في
زمان اخرج ازمنة حصول الى الجنة واسناد اعقروا في خبر الزمان مجازي وكذا
الكلام في اعقروا ما يكون الى على الا انه رفع على الا بناء ولذا انقطعت خبره على ان
ذالسمية لا طرفه كما فعل عن سببونه في اذ انعم زيدا اذ التحد عرو
تعليلها بما فيكون في المعنى له جنبة من كل الاشياء والتميز فيجمع ان له فيها من كل الثمرات
ونذفع سوال انه لو كانت الجنة من الخلق والاعمال غاب عن كونها من كل الثمرات
و جواب آخر ان ليس المراد بالثمرات ثمرات الاشياء بل هي كل الثمرات من كون الجنة من الخلق والاعمال غاب
خاصة بل المتأخر التي كانت تحصل له في تلك الجنة من ان يجمع كونها ان المراد بالثمرات في الاية المذكورة
من المتأخر حتى يفسر ما يقوله ان كانت له في الجنة الموصوفين الا موال الدنيا من الذهب و
الفضة وقرنها ولا خلا فادى في قوله وكانت له في الجنة من جنس من اعيان الاية في قوله
المعجم مع بوضوح فلهذا في قول وجه السؤال ان الخلق والاعمال غاب داخلان في كل الثمرات
فما نحن اخصا حبا بالذكر في قدر الجواب ليس فيه جواب علام عطفا
بمعنى ان المصدر رتبة وان كان حاله للذخول على الى من قبل محبت من ان قام كثرها
لو انصب الخضر كانت لا سقيا فطما فلم يصلح للمعنى فلم يصح عطفا اصابه على
لكن فاجاب بان الاول والاولى بعد من قد لا للعطف متعلق بالمعنى كذا اصدق
واكن كان قتل ايوم احدكم لو كانت له جنه واصابه الكبر والاعزاز من ياتى له المعنى
على وصول اصابه الكبر في جزائه ليس من لانه اذا دخل في جزائه المتكر المتكر المتكر
احدكم ذلك ولا ينهيه وكذا فاصابها اعصار فانه عطفا على اصابه الكبر حتى ان يوصل
الجنة الموصوفه ايضا من منى باعيا رهن من العطش والحاصل ان الكلام انكار
واسمعا للمعنى هذا المجموع وقد يجمع ان قوله فاصابها اعصار عطفا على
ايوم لكونه في معنى النقي فمجرد ان يكون اصابه الكبر ايضا عطفا عليه وانما اتى
من قوله والفضل كيف يتبعه احسان هذه الا صواب ولا يعلون انه لفظ
يكن الا صافيا في جزائه مستوفاه ولا سقيا والذخول تحت قوله

بضعف

بالطبيعة او بالعطف لم يكن للكلام معنى اصلا
في ان الجواب لا يطابق ظاهر السؤال ومعناه ان لم يذكر كلمة من لكون ما ارفقا عطفا
على ما كنتم بناء على انه اقرب والسبب في جعل الطيب عليها جميعا نحو اسم المطابق بيان
لكنه ومن ان في اعادته حرف الجر الدالة على استعلاء كل من الا تعاقب كما ذكر في قوله
معالي ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم مع حصول الدلالة على تمول الطيب بعد ترتيب ذكر
الطيب في الكسوف والواضح في معرض المتقابل للمخرج ويعتبره النبي عن الحديث لكنه بطريق صفة
الجواب كما لا يخفى وانما يحمل الطيب على الخلال لان في الا مراد لا تعاقب دلا لانه عليه لا يقال
المتعاقب من المخرج واجب عبدا كان او رجا فلا يكون هذا على حذف المتعاقب في
يكم من ذلك لا ما يقوله في الا ان لا يكون لزم على الكسوف ايضا على ما
البيان والجيد والرد في منه سواد
تخصونه بالانفاق بمعنى يحولونه منغرة ا
تذكر بيان لعدم الجار والمجرب والمعنى بعد روى ذلك لان حال مودع وليس باخذ به
حاله في على الله اصل والترادف في
البيان بتساخا انما الى انه قد في
الطريق سقيا باخذ به على معنى لا باخذ به بوجه من الوصف الا بالانفاق في السامح
فاسموا الا غاض في السامح كونه واسمعا في على ما يشعر به قوله كما ان لا يتصور معنى
لب الطواع ان تذكر الشئ ولا يشر لنا في عند احد والمضيق وحمل الطلج على غيرنا
برصون بالانفاق والمسامحة في ذلك التار والبا في بالور للعدن او الله اسم والور
والقوة التار كما لا يجد والعداوة وكسر فيه الواو ويضع وقد سئل الا غاض المعقول
الذكر في الا ساس اعطى عنه وعطفت واعطيت اذا اعطيت وثنا قلت
ومن لا تعرض عينه عن صدقة وعن بعض ما فيه ثقت ومو عاتب واعطى المانع
على القوم اذ لم يظهروا فيها كما انما اعطى عليهم احيائها واعطى في في بعتهم اي زول في
لوانه او عطفا على عزمته واما اعطى بمعنى او عطى في الغرض وخذتم اليه او بمعنى
و جديته متخفا عليها فسرته قد ارفاهه فلا يوجد في كتب اللغة مع في تفسير الحسن
ما يبذل من حيث انه اجبر الا غاض من جباب الماخوذ منه دون الاخذ
والوعد سقيا في الخبر والشر قال العراء قال وعدته جزا وعدته شر ا
فاذا اسقطوا الجزا والشر قالوا في الجزا وعد والعدو في الشر لا يعاد والوعيد
اغذاء الا ومعنى ان يا مريم اسعيا نعيم
عليكم في ذلك فاس اخلف الله عليك عودك فما ذهب شكل خلفا في التصحاح
قال من ذهب له بالي او ولد او شي يستحق اخلف الله عليك اي رجا الله عليك
مثل ما ذهب فانه كان قد جعل له ولدا او شي فلف خلف الله عليك بخبر
الف اي كان الله عليه والذكر او من فقدته عليك
فالشكر مستعار من الوصف والتعظيم من الشكر العلاء العلاء عزله الغفير
الحكام الا ان لفظ العلاء في جميع عالم كونه على السمع بل هو اوعده في الاستعمال
والمعقول ان اوله الباب منظر ارفع مقام المضر

على

مذكور

سبح

الا سئل كيف جزاء مرتكب الفعل غير مذکور في الكلام مع انه المفعول الاع والاع مع والاع
فانه اذا علم ان جزاء الفعل ظاهرا علم ان جزاء الاعضا الذي هو كذا يكون ذلك او
فوقه بخلاف العكس
فليست في الكلام المصنوع جاء في امرأة
ويشيد الا ان جعل هذا في امرأة ما يصدق
به غير شديدا ان تعال وجوز زيادة المال او الركن في سبب فضيلة في وارثا له
الثواب سبب
كل كذا جعل علم التعميم بعد السلب دون العكس
احذوا
ما شرطوا شرع في تفسير قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله الا به المحل بالكسر وقت جعل
الدين الحنف المثل ما رضى لكم موصولة مفعول ارضوا وعلوه على محلي ارضوا ما دام رضى لكم
وما صي العتمة تا على رضى والجم بعد صفة له
ان صم ايمانكم فسر هذا الا انه خاطم
اوله بقوله يا ايها الذين آمنوا لكن اسما بقرينه دليل صحة الايمان وسأله انه يحمل ان يرد
ان كسح تا بعبس على الايمان الذي اخذتموه
من ذلك ان من الايمان معنى من
الايمان اذا علم فيه او المتفرعة عليه كالقصد في ترك الربوا وغير ذلك وقيل ذلك اسما
الا القصد في ترك الربوا
ومعنا ان المذكور من لفظ معنى علم واذا في معنى
اعلم لا بد من قبله ابا له بافحام الكلام تأكيد الاضافة وعند ان الحاصب كذا
القول في بعضها ما يخصان
فان لو كان مالم فاما هذا انما يصح لو كان لفظا للمختص
الذين آمنوا بالسمع واما المؤمنون فاما هذا انما يتصور ما حكمه العزير وان كان
ذو شوكه فاما قوله
وان وقع اسامة الى ان كان تامة وصح وقوعه فاعلم جبه
با عبا وما يضمن من معنى الحدث واما في قراءة عثمان في قصة وقدر ان كان الخرم دون
ان كان غريم لان العزير معروف بسم لا كان جندا الا لفظا لانه جزا والمهمل المبني المساهلة
والحجرة والمترفة بالفتح القياس وبالفصح ساذله من اسما الزمان واما الميسر فمصدر
وقد فيهما بفتح السين ومنها حال كون الايمان مصافين الى اخير ذي عشرة واعتر حذق الباء
جوابا عما قال الا فحقن انه عز جاز لا ليس في الكلام مفعول الا محرم وبعون
واخلفوا اوله جدا خليف غداة البنين وانجودا
وسئل ان الملمط لم يصبه
ورد بانه ورنه اخر الخليف انما لفظ المذبح والصديق يقع على الواحد والجمع انجر
بنا اليسر احتد بنا من عز في على شئ محضا اسرعوا ونقال اخلفه ما وعد ومما ان يقول
شأوا ولا شعلوا خلفا ايضا وجد موعود خلفا وعد الا مراجه على الا مخرج في التا
نه اقام الصلوة
فتوفقه مرفوع عطف على محلي والفتح على المجمع محلي يكون محول
معتقة باجره الا ان استسنا مخرج في موقع الصفة لمحل او الحال والمعنى كما كان هذا كان
ذاك وقد يقال هو نصب تقدير ان او رضى حذق المشداه اي فهو مخرج وليس بذاك
فمعلوما به نصب على انه جواب الشئ الذي يفهمه الشرط اي لا يعلم ان ذلك
فعلوا به لانيه عن نفي العمل او استعانة على ما شعربه طاهر الجبان
للفاعل من رجع وجوه عا المفعول من رجع رجعا وفراة الباء الفات في كلام واحد
ومع قليل منه ليرتبه من اياها فمن قرأه بياهم العنة
محليا او احدا

اي محليا اياه عينا اخذ اخذ عينا كما تقول بانفذه اذا بعثت شيئا او باع شيئا
وهذا معنى بعثته وباعك على ما قال في الاساس بعثته الشئ وبعثته منه واذا روى اسما امره والبعث
يدل على ان ذابها محليا فلهذا الدين
لوجوب ان يقال فاكبوا الدين اما وجوب
ذلك فلا في المسح كذا به الدين ان القدر المعلوم الثاني في الذمة من لو كلف ذلك من غير ذلك
المعاطة لكن ما عا عدم حسن النظم في ما روى في يقرن به العا في ما ساليب الكلام وبينه عليه
انه لو قلت اذا تدانيت الى اجل فاكبوا الدين كان امره ان يكتب ما لم يذكر في مضمون السطر
وتدكا كما ذكر فان قيل فليقل فاكبوا اي الدين لولا ليقع عليه كما مر من انما العا
بدن فليقل لا تعلم عوه الغير اليه لان عوه الى المصدر اعني القدين او الى اجل اظهر على انه
تدمع الا مركبا ما هو باطل في نفسه اعني التدانيت معنى معاملة الدين بالدين ومعاملة
ب
ولانه ايضن لشد وجع الدين كانه جعل الى اجل صفة ومن
تعلق كتاب تعلق الشايع بالمتبوع وان كان بحسب الاعراب مفعولا محذوف اي كائن بالعدل
متبوع به ومثل هذا الكثير في هذا الكتاب فلو كان طرفا مستقرا صلتا محذوف لا تاني تعلقه
بكتاب هذا المعنى ولا تفسير الكلام بانه يكتب بالقصد لا نه معنى يلبي بالعدل وقد فهم من
هذا انه مطلق بكتاب تعلق الطرف دون الوصفية وتوجه ان كتاب ما جعل متعلقا
بقوله فليكتب مع ان الفعل اولى بالعدل لعدا وجواسه ان سوق الكلام لشعر بان القصد
هنا الى باب حال الكتاب انه كلف بفتح ان يكون وبالجملة فذكر فاعل الفعل لفظ اسع
فاعلم كبح قليل الجرد في ما لفظ قيد وهذا معنى ما قال ومما امر للميد ايضن
بتحقيق الكتاب مع ان طاهر امر الكتاب فليقل
مثل ما علم الله كذا في الوفا في
مفسر بان ما مصدرية او كفاية ومفعول علم محذوف اي يكتب على الوجه الذي عليه الله
ولم يظهر من كلامه ان الكتاب في موقع المفعول المطلق او به وان لم يعل معاوت العامل
اذا جعل الكلام من قبل احسن كما احسن الله اليك وان من ان تاني حدث الفتح
وبالجملة هذا موقع نفي وحق
كما علم الله يجوز ان يتعلق بان يكتب ومما
طاهر بقوله فليكتب ومما من قبل ويرى فكر ويرى فاصير با قال ما بعد الفاء فيما
قبلها على ما سبق ويا ايها يتعلق بكونه قدالة بقصد الفعل بالمفعول به او المفعول المطلق
المختص به وحق في عين العبد بان الا قول امره ان يكتب بالواقع على التوجه الذي عليه الله
بعد الشئ عن تركها والالتزام بها ذلك فناء بان الله امره ان يكتب بالواقع على التوجه الذي عليه الله
نفس او مضمنا له او مضمنا ما اياه على اخلافه والاراء والالتزام بالواقع على ذلك
البيع بعد التهم عن ترك الكفاية المخطئة والاباء عنها وهذا الحسن من الله امره ان يكتب بالواقع
عن خلقه لكونه تاكيدا بل الا امره فليقل فليقل وبعثه الا امره ان يكتب المطلق الوارد
بعد المقتد عليه كذا في السابق فليقل فليقل سيما مع الفاء المشعر بالترتب ولم يعل المطلق
السابق على المقتد عليه لعدم الترتيب عند الذكر
ولا يمكن المحل ان من
عليه الحق يعني ان الكلام في الباع على الفعل نفسه الا انه لم يقدح الكفاية بعلين
الحكم بالوصف فانه يشعر بالاختصاص من مع ان جعل فعل الا رجحنا عن المقتد محلي

وعند قولهم لا تنح الى ما يقص
 فان اوضح بقوله ان كنت في امر
 منه وانما يقص غيري ان جعلني في غير امر منه وذلك بان وصفه بالامانة مثله وهذا
 معنى كلام المصنف لا ان يكون من اخصه بمعنى نسبة الى الامانة او وجهه اخلاصه
 لا يستحق الى معقولين ^{ظن الدارين به صيربه وجبه وله ايضه ومنه يمد به}
 وصير منه وابتداه واليه والمستكن في ايضه ولم يردن للدارين وصير عليه للجن وفروجه
 لا يمانه ان ايمان الدارين المديون عليه ان على الدين تركه اخذ الرهن منه
 والقدرة على القدرة المعتمد بها ولو لم يكن من المعقول من ايضه على كذا اصل او ثمن
 بهرتن يلبس انما السباكنه واداء الوقوع الممنه المصونه قبلها اعني بمنه الوصول
 فاذا وقعت في الدرع سقطت وعادت الممنه المعقولة بمنه وجذفت يار الذي
 لا لتقاربا كائن فصار الذي يمين يمنه ساكنه بعد الدال وجاز ذلك الممنه يار السكونها
 وانكسار ما قبلها فصار الذي يمين يار ساكنه بعد الدال وحمل هذه الياء لا بد من ياء
 اضطر فلا يقال في ابرر انتر رخله في مثل التبر والتعد وقد من ذلك في علم الصرف
 فلذا احكم بان ما نقل عن عاصم فليس يصح ولم تعرض في تفسير الكواشي لهذا القراءه مع
 ما لفتته نقل الروايات وتقدمها ^{كقولهم سيق نفسه معنى فمن جعله يمين}
 او على التراجع الى اخص فكون المعنى ان في نفسه واما على ما احسن من انه معقول سنة
 مستوفى ^{لمن استوجب المعقولة هذا على عاده في قطع الامور عن الحسنة}
 الى الاستخفاف وان حظ القايه بعد المعقولة البتة وحق المصير المعقولة له حيا فته
 وبها اطهر يتعلق بالقوية وصير المظهرين وصير منه للسماء والعلو بدل الى ما حذوف
 الى اطروا والتشيع ^{مصدر تشيع الياء الى اعرض بالبناء في حلقه من غير انتخاب}
 فهو بغيره وحيد فالجمله الاسمية مود العطف على الجراء ^{لا حين حنط}
 هذا على عاونه الطعن في القراءات السبع اذا لم يكن على وفق قواعد العربية ومن
 قد اعدم ان الداء له يدع الالف في الداء كما فيها من التكرار الفات بالادغام في اللاح
 وقد ^{بأن القراءات السبع متواترة والنقل بالتواترات على وفاء}
 النجاة فمن ظن ولو سلم عدم التواتر فاقول الامران ثبتت لغة نقل العدول وديرج
 ابيات ونقل ادغام الداء في اللام عن ابن عمرو من التثنية والوضوح ^{بأن}
 مدغم له ووجهه من حيث المعقول ما بينهما من شدة التقارب حتى كانا مثلها في بدل
 لزوم ادغام اللام في الداء في اللغة العصبية ^{لانها لم تكن اذ الداء في اللاح}
 في اللام لا زما ^{ان اهل البحر مود العلم بالبحث عن احوال الكلمة من}
 حب العرب والبناء اعني البيات متداول في اللوح على ما جواه كسا ^{بيد}
 البحر وكتاب المعقولة في صفة العرب ^{منها ما شئت بلم بدل بعض او}
 استحال من ثبات نظر الى انه اتيان لا توقف فيه او نزول حقيق بالمعقول يجوز
 بدل من الشرط المحذوع وفي الالف في الحراء وجملة ناسج الخط في السار وقيل
 لئلا يبدل القيس او بان يكون حصارا حدثت احدى ثوابه في كذا بالند

طية

لا تنح الى ما يقص
 بالبناء والاعراب

المعقولة من غرط على الشدة وانقلب في الوقف العا وصف الخطب بالجزل اسما
 قوة النار وكثرة الضيفان وفراط الاعداء الى النار ^{لان المعقولة تعليل}
 كما ينظم الكلام من كون التبدل المعقولة من كانت البدل هذا المعقولة عزلة بدل
 البعض ان جعل المعقولة والعذاب من علم الحساب ويمرله بدل الاسماء الى ان جعل من
 لقا حقه وثراته ونفاره وشمعها من معقولة منهم مصدر عقلت السن لا نفي الباطن
 وقوة العاقل لكون بعضا من الشخص كالراس ^{ان كلهم آمن مكل مبتدا}
 لكونه معقولة في المعقولة او بكرة موصوفة الى كل منج وآمن جره واجلم مسانعة ولما حصل
 الوقف على المعقولة وانما مراده لا حاجة الى قوله من المذكر ومن وان كان المعقولة
 مسانعة فلا حقا في عذر الوقف عليه وكان الغير الذي السند من ياب عنه للمؤمن خاصة
 والغير العابد الى كل المضاف الى المعقولة بما يجوز ان يقرأ بطرا الى كل واحد ومعه نظرا
 الى المجموع وفي قوله على المعقولة كل واحد من بعد ما قال ان كلهم تنبيه على عدم التباين
 في المعقولة ان ليس الحكم في كل واحد على كل واحد معنى الى باب الكل
 يريد القرآن او الخس يعني ان اللاح في كلامه للمعقولة والاحسان الى حصته من
 الحس او الى الخس نفسه ومع فريدل الترتيب على المعقولة في الالبعض وقد
 لا يفرق الى الكل ومعقولة الاستغناء وكما ان في جانب العلم فتنه المعقولة في
 المعقولة الى الواحد وفي الجمع الى التثنية كذا في جانب الكثرة يرس الى ان لا غرض منه
 منه في المعقولة وفي الجمع الى ان لا يفرق منه مع ان معناه ما فيه الحسنة من المجموع
 وذلك لا يوجد في الواحد والثنى وهذا ما قيل ان استغناء المعقولة اشمل وان
 الكثرة بكثر من الكثرة وما يذكر من قوله تعالى والملك على ارجائها ان الملك اعني من
 الملك يعني ان فويلك ما من ملك الامم وساهدا مع من فويلك ما من ملككم و
 هذا في الكثرة المعقولة مسلم للقطع بان لا رجل من لطف فخر عليه في لا رجال وكذا
 كل رجل وكل رجال واما في المعقولة للقطع وانما في ائمة التفسير والاصول و
 المعقولة ان الحكم في مثل الرجال فلعلم كذا على كل فخره على كل فخره وهكذا
 في كل موضع من هذا الكتاب ما يفسد واعرض عن علم الممثل ايضا بانه ان اريد
 ان يفرق رجل وثنى رجال عامان هو الغسا ووالا لكان لا رجل ولا رجال
 فني العام وان اريد ان يفرق رجل وثنى رجال عامان فلا يلزم ان يكون
 بها ^{من ثنى الجمع ومعه لا يلزم ان يكون المعقولة اشمل من الجمع}
 والجموع ^{ان رجل ورجال المتبعين عامان في حكم السن والمعقولة بمعنى ائمة}
 نبأول في حكم السن ما لا يباو له الجمع فيه وكذا الملك بعد كل وهذا في عا
 الظهور ^{واحد في معنى الجمع فذكر هذا المعقولة في مواضع من هذا}
 الكتاب ومعناه ما ذكر في كتب اللغة ان هذا الجمع يجمع ان يحاط بسنوي
 فيه الواحد والمعقولة والجموع والمذكر والذكور فخص اصناف بين الهم او اعتد
 صير مع اليه او نحو ذلك فالمراد به مع من الحس الذي بدل الكلام عليه فمعنى

المعقولة الغم والادراك

وحيث

وذلك ما سمعنا من ابناء القبا، فيها تغلبها على اربعة فليس، اذا انظر هذا منقول كان مقتضى
قياس الوقت كونه هذه الالفاظ مقطوعة البعض عن البعض ان يقال لم الله يسكون
المجموع وقع التهمة لكن اطبق القراء الا في رواية يحيى بن ابي بكر عن عاصم بن علي عن ابي بصير
التهمة قد مضى سببها وكثير من النجاة الى انه حركة لا لغا، الساكنين واوثر العتمة للتحفة
الحق فطرح على التفتيح في الله واليه ذهب المصنف في الفصل انا على ما كان سببها و
احتمل وجهها انه حركة المجموع في الله تغلب على المجموع بعد حذف التهمة مجتمعا واغرض
بان معنى الوصل تسعيط في الدرج والحذف وتقل الحركة ان يكون في لها صوت
وتغلب لا وانما وحركتها انما لها ولا ولا لم عليها واجاب **س** بان سمع لفظا كان
في حكم المدح في عليه لم يكن التهمة في الدرج بل في الله تندا، محاذ جمعها مجتمعا و
انما وحركتها على الساكنين مجتمعا لا في واحد انما في كسر الدال وحذف التهمة فالتصنيف
تدبر هذه الالفاظ ايا على سبيل الدرج والوصل فلهذا في التهمة فلهذا في التهمة
واما على سبيل الوقف وقطع البعض عن البعض فلا وجه لتقل الحركة من هذه التي
تلك لانه من احكام الالفاظ ان يقطع معنى وحقيقة فلهذا في التهمة **س**
السكنين وتغلب التهمة في واحد انما في تغلب الساكن في اربعة فليس وحصل لغا وصوت
لعدم السكت لانه انما يكون في الدارجة بعد السكت ولا تغلب ههنا بل في ادغ المجموع التي
من احوالهم في التي هي اول جمع وجاهز تغلب حركة التهمة الى ما قبلها مجتمعا سواء كانت
لوصل كان في واحد انما في اول القطع كان في التهمة اربعة على ما حكم سببها وبوتقة فلا وجه
لمنع الا في في قول الساعدي قلت من عند راي وكالحرف في خط رجله في بخط
حذف الساكن في الطرف لا مع الف وهذا ليس من اجراء الوصل مجرى الوقف
في شيء حتى يتوجه اعتراض ابن الحاجب بانه ضعيف لا يبنى عليه القراءة المجموع عليها و
يدفع بانه قد مر عند الحاجب الى الضعيف كما في التهمة اربعة فان في كمال ما
ذكر من حديث الوقف انما يجمع فمن جعل هذه الالفاظ على خط التعداد
واما فمن جعلها اسما والسور في اسم حروط ما بعد اوفا في قد يوقف عليه
فيل التركيب والتعليق **هـ** زعمت ليس اعتراضا لان في المدعي
اوعاء، فاما لا تكون اعتراضا على كلامه في السابق بل استغنيا راي عن وجه العدول
عند ذهب اليه سببها ورايو على وكثير من النجاة وتبعهم المصنف في المعصاة فاجاب
اولا بانها في حكم الوقف والنعاء الساكنين مقتضى واما في ما لو كانت
لا لنعاء الساكنين لم تكن كمال ما وقع في السور كذلك مثل لا مع صا وكاف في فاف
نوزن ومحمد ذلك في لم يقدرا لا يفتح بعد من ساكن ثالث كالا مع من الله في اغرض
بان الضعف في الوقف والنعاء الساكنين ومن الثالث وجهه بالتدبر دليل على المدعي
سببها وقع الا اعتراضا لما الدليل فهو ان الحركة لو كانت ملكا فاة الساكنين الساكنين الثالث
ما عرفت الحركة حيث يمكن السطوح في وجود الساكنين الثالث مثل واحد انما في
يسكون في الال والى والله في حقيقه لا تغا في على الجواز واما ما وقع الا اعتراضا

الرد

الرد

انما لا م عديم انما ان السطوح يدور في الحركة عند ملاقات الساكن الثالث في
اصح ومقتضى ما لو وقف في كل منها ثلث ساكنين الا ان العضد باولهم الى مجرى
المجموع بين ساكنين من غير ان يكون الثاني منها ساكن وقف فلا وجه لا اعتراض السور
بان ذلك يكون اول الساكنين حرف لين **ق** وجهه فراه قد استدل من
قال ان ساكنها ساكن بناء والحركة لا لنعاء الساكنين بان بعض العرب يحرك الساكنين في
مثل هذا النحاج بالكسر وعليه قراءة من قرا لم الله بكسر الميم ولا وجه له سعي الحركة
لا لنعاء الساكنين دون الفعل لان التهمة مقنونة لا اعتدله هذه القراءة اذ لم
تغلب على النعائات ومن فراه فعله فهو ان الحركة لا لنعاء الساكنين وقال ابن
الحاجب ما فقد في هذه الالفاظ، بعض الالفاظ واجب البناء لعدم الواسط ولا قد
راية العرب اسكتها وجب الحكم بالنعاء على الساكنين الساكنين وان كان على ما عليه
وضع كلام العرب ومسلما لا لنعاء الساكنين في البعض وانما اعوز ذلك فيها لا
العرض في وضعها مع التركيب لتفقد المعاني التركيبية كان لا حصل فيها الالفاظ
الذي هو مفضل التركيب ومشتبه والقطع عن التركيب عارض كما ان الوقف على الكلام
المعرب عارض واعتمد الجمع بين الساكنين ههنا كما اعتد في الوقف لا سكر الكمال في
عرض ذلك فيها وان كان احد من العرب والآخر حذفا واوثر في التوحيك الفتح حذرا
جمع الكسرات والباء وترقق اسم الله بعد ثبوت تخفيفه في الله فلهذا في التهمة
فقد لا مع عدم الواسط بين الميم والميم معنى فافه الالفاظ بل معنى فافه
ثالثا الالفاظ لا تغلب والنعاء التركيب ايا يوجب النعاء الالفاظ لا تغلب لان
النعاء يكون ان سمع من قبل العربات على احكام المصنف
اعجبا في حذف الالفاظ في الالفاظ على الالفاظ محلي نظر والقول باستغناء التوحيك
من وراثتها منقول عن الوصل فقال الكوفون اصلها توريه بفتح
الباء فعملت الالفاظ لا لم يوجد في الكلام فعملت في بعض الالفاظ فعملت بالكر
كالنوصية فعملت في ففت كالتعد في توصيه توصاه وقال البصريون الا حصل
وورثه على فعملت الالفاظ والالفاظ في توصيه توصاه وقال البصريون الا حصل
المفضل وذكر في الصافات ان من يحركها عربية فعملت مستقيم من الورد على انها
مطلوب في الالفاظ انما في انشائها كقولها نظره حوالة ودودة وحور
طالوت مع كونه اعجبا ان بعض استغناء من انطوى على الوجه الذي هو موضع
لا مع كونه اعجبا فلهذا وجهه واقول في ذكرها في حواشي وتفسير في بعضها كمال ما
هو اعجبا وعنده ولا يبين ذلك **س** سعدون نعم الباء ان حطو في
ما مورو من معدته احدثه عدا يعني ان من قال ذلك فسر الساكن على وجه
العدم وعلى عليه خاها الى الحسن ولم يجعل للعدا سائرا الى قول موسى وعيسى
عليها السلام **ع** من كسبه ان مطلقا ما طرأ الى الحسن ومن هذه
الكتب ناطق الى الكلب التلمية وهذا على الوجهين من عطف الضمف واعبى الفار

القول

بحسبها اما على وجه اعم من المعطوف عليه كانه الوجه الاول او مساو كانه الثاني ويظهر وجه
 اعاده لفظ انزل واما اذا اريد بالتزامن الذي هو في قوله تعالى من عند الله تعالى في الدائم
 وحل الكلام على ان انزل الكتاب لا رتبة المشهود لكن في وجه اعاده لفظ انزل
 خفاء وكذا ان وجه كونه فرقاً بين ان يوصى الله ما عطف واحكاماً ووجه الاول ان
 ليس في مرتبة الكتب الملائمة ووجه الثاني ان في المعطوف تفرقة وترتيباً فيما هو طابع
 وتعبير عن صدق وفوقه او كبر عطفه على اوله ومما ايضا من عطف الصف
 لكن باللفظ الى احكامه من المذمومة ووجه اعاده لفظ انزل في ما ذكرنا من
 الايمان الى ان القرآن ينزل من الله وانما غير المصنف اسلوب الجملة الاسمية
 الذي هو الطاهر الى قوله او اراد او كبر لانه كان في قوله من عند الله بعد
 من الله وليس من عند الله بالسماء والارض لما انزل العالم كله في النظر
 الطاهر وجهاً من الخلق الجزاء وارتفع الكل ليس بسند لفظ لا يصح ذلك في
 كل جزء وكل من قدس هذا مطلع لغوب هذا الكلام وارتباطه بما قبله كان بعد
 الله الذي له كمال التقوى والعلم والعلم بالحوال العباد كلف لسان
 من الصور يعني انه في موضع اللطف والمعنى في اي صورة وعلى اي معنى لسان صور
 تعالى صور صور من صور اي صار صوراً وصوراً واما صور بمعنى صور
 لنفسه فكان من صور الشئ يعني صورته مصورة
 وكان معنى اسم كان من غير عسى وهو عطف على خبر ان ان يلقى بالصور على انه عمد
 كغيره لان كل مصور في الوجود عدله وان كان في معنى عليه بعض الصور لا يكون
 ربما فعل هذا يكون المحاجج مجموع قوله ان الله لا يحسن عليه شئ الى قوله كلف لسان
 ولا يكون معناه ما ذكر من تأكيد العذاب بان عطف من
 الى غير هذا انما سبب ما في احوال الساقية من ان الحكم المفسر المعنى والمجازية
 على المعنى المذكور في احوال الخلق فتدبر تعالى لا تدركه الابصار لم يحكم في انا
 معناه لا تدركه شئ من الابصار وقوله الى ربها ناظر في حساب لا يعرف
 ان معناه ناظر الى الله او منتقل لوابه او نحو او نحو ذلك فارجع الى الاول وحل
 على غير معنى النظر اليه ووجه كذا لا يار بالبحر والحكم في انه لا يار بالبحر
 وفوقه امرنا مترقياً فيسقطا حقيقته ان معناه امرنا بالحق بالحق
 بالظاهري من النظر بان ما في جوفه فان طرقت النظر والاندك
 تجتمع الى العوض وانما قبل في الاصور ترتيب فيها ما سبب المطلب واعترض
 بان الاغراض عن النظر والاندك لا يار بالبحر لا سبب لم يعطيل
 طرقت النظر مطلقاً بل في ذلك المطلب حاجة ولا فساد وفيه واكواب
 ان المزمع لزوم ذلك فيما هو الاصل من الاستبصار والمرجع للتوهم وكفى
 بالواقع في تيه العبد في ابل الاغراض ان عاتق لزوم ترك الباطل
 في نفس منها معرفة معاني الاغراض ومن ان يرفع يعطيل ذلك في ترتيب

قل

في

لا يصح في المزمع وانما المزمع انما هو في المزمع كل من كان في عباد الاغراض عليه بعض الاغراض

علاقة لا يمتنع الصالح المفسر ان يظن عند الفصل ان معناه هذا لا غيره وهذا غير الحكم والمجازية

انها

البعض على البعض واستسنا ط ما في كل من العلة والكمات والفروع وانما في ذلك
 وما في المشابهة عطف على المحذور بل قوله لو كان اي لا لو كان كل محكم او لا في المشابهة
 وتوهم ان لا مشابهة معقول المحذور ولا اخلاقاً في معنى اخلاقاً في بعض التي
 ان هذه في الكلام اعم من انما في غير بيننا في نفس المحذور معني وارتداد
 جواب لفراسي والحق خبر ان المومن وحيز راجع وبين للمؤمن من تليق الشئ
 علمية فينا انما يدل الذي شهد به يدل على هذا المعنى سوف
 الكلام كما دل على بعيد ما يعلم يا دله باننا يدل الحق لكن في قوله لا يندس اليه الا
 الله كما كره وسماجه وادري كيف حق ذلك عليه مع انه بعض في معرفة الكلام
 بغير من فاعلم ان يمكن فيها غايات الممكن ومنه من المصائب بها
 استبان ان الله ان تفرق بعلمه ويكن من الغرض من انزل الى الله البراهين بالتوفيق
 وكيفية عنان الطرف والاول مع الوجه اما اوله فلا فله ان لو اراد
 بيان خط البراهين كما يدل على خط الشايعين كما ان انما سبب ان
 تعاقب واما البراهين فتقولون واما باننا فلا فله ان فافق حقيقته
 قد المزمع بل هذا حكم العالمين كليم واما باننا فلا فله ان لا ينجح الكلام في الحكم
 والمجازية على ما هو معني طاهر العباد في حيث لم يلق فيه حساباً بل لا
 بان يكون مفسر المعنى ويهتدي العلي والناويل ورده الى الحكم مثل الى ربها
 ناظر لا يكون محكم ولا مشابهة بالمعنى الذي ذكر في وهو كبر جداً واما ما رابعا
 فلا في الحكم بل يكون اما لكاتب بمعنى رجوع المشابهة اليه لانه رجوع اليه كما
 استبان الله به كعدو الزبانية ومحجوق وقد يبرح الثاني بان اما للمفضل فلا بد
 في معناه الحكم على الزايعين من حكم على البراهين كتحقيق التفصيل غايات الله
 انه حذف كلمة اما والباء من اللفظ وبان الله من قبل الحم والتفصيل والموتى طالع
 في قوله فاما الذين في قلوبهم زيغ فلا يدري بما في ذلك من علم سعي في الحكم و
 هو معجون قوله والبراهين في العلم الى اوله والباء والحوادث ان
 كون اما للمفضل اكثر من كل ولو سلم فليس ذكر المعاني في اللفظ بل في الملو
 سلم كون الله من الجمع والتوفيق والتفصيل فليس المعاني على سبيل الاستسنا في
 في حال اعني بتدوين اللفظ كافي في ذلك والحق انه ان اريد بالمشابهة ما لا
 سبيل اليه للمؤمن فالحق الوفاق على الله وان اريد ما لا تضم تحت سائر
 والمجمل واما ما في فالحق العطف وتقولون كلام مستأنف يعني على وجه
 الله دل والظاهر انه لا حاجة الى تقدير جديد او ليس مع تقويم على ما سببه
 كلام اكثر من وجه به في المشابهة او لكليات وعلى كل تقدير في الحضانة
 اليه المجدوف من كل امر او فاسية واما من ان الحكم من عند ربنا بان
 لا بان او المزمع من به وان ما ذكر عطف على قوله لا يار بالبحر يا دله
 وجوب كون تقولون حال من المعطوف في حفظ لقيام الترتيب كما في قوله

في قوله ان الله لا يار بالبحر والمجازية

حاله وبعده ما فيه وكل من قرأه بعد الله واني يرجع الوجه الثاني لا يثبت به
 يعني ان الكلام كانه او جاز ان لا يحسن من الله اذا غم القلوب لئلا ينقلب
 واما على قراءة لا تنفع من ذلك يزدحم في غايه وهو القلوب فتذكر انما على او ثابته
 اي جمع يعني انه من افعالهم اسم الفاعل الى المفعول او يعود متعلق به على
 حذف المضاف لان الجمع ليس للوعود نفسه على طريقه قوله كنت اعدك لهذا الوقت و
 الامم للتوقيت كما في قوله تعالى لا تدركك الشمس وموطا من معين الحساب او الجزاء
 كما في قوله تعالى يوعدهم بجمع الجمع اي حسابهم او جزائهم لئلا ينقلب المعنى الى هذا
 معناه ان لا يلبس معنى ان العدو من المصير الى الجلب على ما في الموضع
 الى اسم المصير بغير لفظ المصير وهو رتبة للدلالة على ان الحكم حرب على ما يدل عليه لفظ
 اسم الله كما في التعلق والوصف ولا يخفى ان في هذا ملاحظة ما لا يصلح المعنى قبل
 التعلين والمعاد الموعد بمعنى المصدر لا نه الله في معوله كلف
 لا الزمان والمكان وهذا من الحد حيث استعمل الفتحه التي هي اخف
 المحركات وذلك مثل من لا في حمد او اعط القوس ما ربه ومعنى اغني عنه ابراءه
 وكذا في تبيينه ان يجعل نصبا على المصدر وقد جعل معولا به لاني اعني من معنى
 الودع لانه في الاصل وضع الحجة تكن لا تخفى ان من المعنى لا يرض عنهم شيئا بل
 الرحمة او الطاعة ولا يرض الظن شيئا بل الحق نعم يصح ان يكون معولا به
 لان معنى اعني عنه كماه وشيئا بان معول كفي وكفي الله اكون معنيين الفاعل
 ومنه لا تنفع ان فاعله لا تنفع الجهد ومن تليداته كما في قوله قلت لنا من ما نرى
 شريته ان يولد له من خلقه في اي يدل طاعته فيكون ان يكون لا تدار
 معقلا بفتح او الجهد في ذا الجهد اي لا تنفع منك الجهد وانما تنفعه التوفيق اوله تنفع
 ذا الجهد منك جده الذي منحه وانما تنفعه التوفيق منك ولكن في العاقبة وقد نوه
 ان فاعله لا تنفع مضره منك الجهد مندا وجرأى لا تنفع ذا الجهد وانما الجهد
 ما يكون منك وليس بذاك والمراد بالذي من كفروا من غير رسول الله
 ليصح السمع بال غير عدلي ويحسن ذكره والذين من صلح بعد ذلك
 كما في قوله واني ناسم وحالم واما على تقدير النصب فهو في معنى المصدر
 الماخوذ من عالم اي عديم الغناء هو مثل عديم الغناء من ان الجهد
 او توفيقهم مثل التوفيق باوكل ومثل كما بين معول او انما في معنى المصدر الجيني
 الفاعل وفي ما سمي الجيني للمفعول تعالى فيكون له اجرهم وبعد عن رتبة
 وجعل في حذو منته اي عرفت بعد ما كان في وسط ورجل حارق معقوله تنقضي
 الحظ لا يمتد ما في دار بركة توفيقه الى رب بالضم كذا في بابا ت الله
 معني القرآن كذا في بابا ت الله كونه تفسير الدايه معني على كونه الكافي مرفوع
 المحل فان ناسم وحالم لشميل الا من ان اعني فعلوا واولئك الكذبة وما فعل
 بهم زعموا حذو منته واما على السبب وهذا سبب في لسان السبب

مذموم

كوله

مذموم

معني يوم بدر اي تلك الغلبة الموعودة ومن معونة الموكنين يوم بدر على
 هذا الجب ان يكون قد كان كل اية اية خطا بالجم بعد ذلك لتبين
 ان قتل الذين كفروا وابعاده على القصة الاولى لا تنكروا ما معشر اليهود فان ان غلبت
 النوع فتغلبون ان اتبع غدا وكثرون الى جهنم وعلى الثانية سيعلمون ان ثابا غلبت
 فترس معنى التزاة فالما واصل الفرق ان المعنى على تقدير ما الخطا ب
 امر النبي عليه السلام بان يخرج من عند نفسه لئلا يحسن الكلام حتى لو كذبوا كان
 الكذب راجعا اليه وعلى تقدير ما والغلبة امر بان يودي اليهم ما اجترأ به من
 الحكم بانهم سيعلمون ان كذبوا كان الكذب راجعا اليه الله فاولوا فعل الخطا ب
 الاضمار معنى كلام الله تعالى وعلى الغلبة بلفظ والا طهر ان الا حرا تحسن وكان
 جعلوا امر بلفظ لا اجز به والحق انه ليس علمه كالمصوب في اخره والمرفوع في كلي
 اي امر بان يحكي لهم بلفظ هذا الوعيد على الوجه الذي ناسب ولا حقا وفي اية
 لا ناسب ان بعد ان لم سيعلمون بلفظ القصة فاحسن التدبر في المعنى تدقيق
 وفي اللفظ تنبيه حيث قال وهو ان معنى سيعلمون ان كان من ان ما هو كما من
 من معنى المتوعد به ان الله امر الذي وقع به الوعيد من اللسان وضرب الله
 في المتوعد والباء صلة والذين يدل عطف على الكافرين وليا كان الا من
 بال خيار بهذا المعنى فلا بد من ان باللفظ الدال على حمله في الا حركات
 الا خيار فان اللفظ من عطف على ما انفسه بوقى الكلام بهذا وما ذكره بعضا
 القصة او فوق وما ذكرنا بحسب المعنى التقوي وذكر في قوله تعالى قتل الذين
 كفروا ان شهدوا ان المعنى لا جلع ولو كان معني خالجهم به ليقبل ان شهدوا بغير
 ما خطا بكذا هنا يجوز ان يكون المعنى قتل لا جلع وفي حق فذكر كل من لا سبب
 احد انه جهنم الخطا بلمركي قدس لا كان معني الماسم ان
 يكون هذا الكلام مع الذين اجاب بانهم سيعلمون لانهم السابقون ذكر المعنوي ان
 اية وويل على قوطيد اجعل الخطا بلمركي قدس اسندك عليهم بقراءة نافع ونفا
 ما قبله من الخطاب لليهود لان منهم من حضر القصة كمن الكفر او الخطاب لليهود
 او لكل من لا لكل في حصة نافع لليهود عليها في تفسير الكفر اي او الخطاب لليهود
 انه ذكر على ما بيني عنه البديل بقوله والله لو بد من لسانه ان في ذلك
 لغيره لا ولا الا بصر
 قدس في يود نفع من الفاعل على اللفظ الكاف وعمر المفعول للضمه انما لم يسلم
 وعمره باللمركي والمسلمين بغيره على وجه العدو ان عن الا قوله اعني تواراه
 الى الجمع وعمره بغيره يحمل ان يكون للضمه الكاف وان كمن للضمه الكاف منه و
 قوله قدس من الضم لان الكفار كانوا بها اسماء وضمين وقدر
 ستمائة وكذا لان المسلمين كانوا بملأه وضمين وعمره بالبديل عليه اي على ان
 الخطا بلمركي قدس قواة نافع يود نفع نفا الخطا بلمركي قدس من الذين

خطا بلمركي قدس قواة نافع يود نفع نفا الخطا بلمركي قدس من الذين
 خطا بلمركي قدس قواة نافع يود نفع نفا الخطا بلمركي قدس من الذين

كثر والمؤمنين في اعينهم لا يلهو ولا يلين بطن القرآن ان يجعل خطاب يرد به غير من له
 خطاب قد كان في قوله تعالى فليكن الكافرة اسارة الى ان الضمير للعبة الكافرة المذكورة
 بطريق الخبيث لا للمخاطبين تروى به بل بفتح الالف من الخطاب الى الغيبة ثم من
 الغيبة الى الخطاب وراعى في كل من في موقع الجزاء في ما فيه تعالى واخرى كما في
 اول البذل من فيمن او المعقول او الحار فليس عيانا عن انما طبع في بطن
 محب بل من محض الظاهر من التعيين عنها ايضا بطريق الخطاب الى الغيبة فاعلم ان
 لا الفات في الكلام اصله ولا تلفظ الى قول من روى ان فيه تلك العبارات على
 ما اشرنا اليه فلا لا قد مع ما يوافي في حال الطرح واللعو اعلم في
 الاشارة الى سبب الصبر على الصبر فلهذا اذا التفت عليه وجعل حب رحمة و
 ما تصادف حتى تله قد اود لا ففهم
 على وجه لا سجد السد الى وذلك ان من الغاية على وجه من الغاية على وجه
 المعقول لا حذر في كافي والمخبر ان المسلمين كما في ابيروني المشركون على المسلمين
 مع انهم كانوا اهل الله اهلهم واكثر فكون هذا لعلنا لا نكثر المسلمين فلا يافض
 في الاشارة وهذا احسن قوله وكان الكافرون بالله اهل على على
 المسلمون او حال لكن قراءة فافهم لا سجد هذا الحذر ان البعد عن ان خطاب
 بكم المشركون فكون ان يكون خطاب يرد به اهلهم هذا في فافهم فافهم
 ان تكون الضمير على قراءة باء الغيبة ايضا لم ينفى القرآن في
 وصف الى لا في فافهم ان فافهم واذا جازع العيش وصف ضعف الى ضعف المسلمين
 بالحق في قوله واذا يرد بكونه اذا التفت في اعينك فلهذا ان الضعف فلهذا
 الى عشرة الا صفات الى الا على حال الجوري وغيره الضعيف ان
 جعل الشيء مثلي او اكثر وضعف الشيء على وضعف فلهذا واضاف
 اهل الله واكثر اهلها ضعفين اهل مثلي ما كانت تروى ايضا على العذاب ضعفين
 الى مثلي عذاب غيرها في تعالى ان كان الا نسب ان تقول تسعة الا ضعا في
 ليس على ما ينبغي معاشه طاهره فافهم ان هذا روية عن وهو
 الاشارة الى فكون مثلي حال لا معقول ما لنا لكن الحذر على المعقول
 فالوجه انه بعد الى معقول ليس لكن في معنى العلم على سجد الى ايجابه لا
 عز له ان يقال بغير وجه فافهم والوجه ان يعصده تحسبها
 الى جعلها حسيته حسنة الى الحسم والى شرف الى ان تعقد المبالغة في
 كونه مشبهة لان هذا الحذر النسب معام البعير عنها والتمسب فيما عند الله تعالى
 على ما سجد قوله تعالى فكون من اهل الجنة الدنا والله عند حسن الابواب وموسى
 ومن الى لفي من فافهم هذا الوجه وعبار ما مودا شهود الى
 عز من فافهم عند الله هو والسكاك والى عذاب الى لا في لا غير من الحسم
 لا العطف وتكون احسن بعض النماة ليس في لا في هذا او ارفع في هذا الثاني

المذموم الاشارة الى الخطاب

المشركون

كثر احسن لا طريق سوى العطف كقولهم وما كان ذلك الا حلق في الاحسان لا شبهة في
 الاسلام وكم حلق وقد حذر بانها صفة كان يقع لا فافهم وطل لا باره وموسى
 وجه المحي بعيد جدا ووجه العطف هو على هذا الا مباح بان سطر المعنى بل
 العاطفة ان لا تكون متضا فيها بئس من ادوات المعنى لا بها موصوفة لا تسبق بها
 ما وجبه للشروع لان يعيد بها المعنى في من قد تفتت هذا الكلام وبه يظهر فساد
 ما قيل في البعد عن ان وصفها للمعنى فكون من مدحها متضا فيها كان في المعنى ومن
 المعنى ايات فكون من مدحها متضا وموصولة في وصفها وانها من المعنى ما وصف
 لا المعنى عن القول وفي الاغراض ان لا يرفع من كون مدحها متضا فيها ان
 يكون من المعنى المعنى وانما يرفع لكون عطف على زيد الذي حكمه ان يات ويا يوت
 انك لا والد لا على ان الضمير انما يكون لزيد الذي حكمه ان يات ويا يوت
 قال الامام المزني في ان من من العرب ان شذفتا من لفظ البس الذي يردون
 الى لغة في وصف ما يتبعونه فافهم وانها على ما وصف من كل طفل طفل وواحدة
 ذهبها وسر ساعه والمصنف اخذ الا سفة في ارفع من طريق الى علة المعقول
 ووجه الف موصوفه ويدرج في كافي لا بعد ان يكون المعطوف من صفت
 التي رفته ومنه المعطوف لا يات في شذفتا على ما ذكر في سورة النساء
 او المصنف من التامه الخلق قال الامام المعظم التام فافهم على حديثه هو بارع الجاه ولم يسن
 اشتقاق ذلك وكان من السوء في البيع لا بها تسام ليرا او من السوء لا بها على الحسن
 الا زواج اثبات الذكر والا في من الابل والعقر والصان والمعد ذلك المذكور
 يرد بديان وجه ذكر اسم الاشارة واخرى مع كونه الاشارة الى جميع ما سبق وقد
 جوزوا في الغير الا قوله والذكر والناث بالانظر الى الخبر وروى حبات على ما
 موصوفات الا طهر في يرتفع الرفع اشد اكل مع معني وجه يرتفع ويحمل الضم عطف
 على تعلق وانما جعل عطف ربيع في موقع الخبر لجات لان الا هو تعلقه بالفعل على
 معني ثبت تقوام عند الله بها دة لم باله خلق من ولا في عند الله هو القواب و
 نحوه ولم يسن عند الله الجنة ونصه لولا في الامام موقع طاهر سوى
 ان تعلق خبر على معني فافهم ذلك المذكور من اد عليه للمعنى او كذا كانت
 معني محض به ولا يجوز ان يختار في من جز تعلق الوصفه لا سجد الى ان
 يكون الحيات بعض من على الشهوات ويجوز الجزية للمعنى الى الذين
 اتوا اخذ بعيد جدا مما اذا جعل الامام متعلقا بخبر كالكثرة الباطل ولذا
 قال ويجوز وانما في جعل صفة للعباد فالجواب من جهة المعنى حيث حصل كونه
 بصيرا بالعباد المحضين لكن الصفات هي الصابرين وعطف
 عليها فانها صفات للذين يقولون اول الذين اتقوا او في القوسط الى مودين
 بعض الصفات وقد مر الكلام في ذلك قوله تعالى والذين
 يؤمنون بما اوتوا من الكتاب ولا يبدلون

مانته

الى

بعض الصفات

كانه

خلاص

هذا المعنى في قوله تعالى وما كان ذلك الا حلق في الاحسان لا شبهة في

قال عالم ما جاء في باب من معنى الفعل ولم يجد في الاستعمال هذه الحال بالواو ما بال عينك
 منها انما ينسكها خبرها وشراها حاضرين اشارة الى ان الفعل والفاعل على ما علمت
 من خبر من سوء والمعنى وما علمت من سوء كذا كذا ليس ذلك من حذف الهمزة
 التي في من العطف على المفعول الاول دون الثاني كما تقول علمت زيدا فاضله وعمروا
 وضيم بينه في هذا الوجه وفي الوجه الثاني لا علمت من سوء وفي الوجه الثالث اعني جعل
 به حاله محتمل الا مرين ما شرط في كل ارتفاع يرفع عليه اعتراض مشهور ومعلوم ان اذا كان
 الشوط ما ضيما والجزء مضارعا جاز فيه الرفع والجزم من غير تفرقة بين ان الشرطية
 واسماء الشرط ولا يمنع الجازم التفرقة على احد الجانبين وان كان مرجوحا كقول
 تعالى وجمع الشمس والقمر وما يقال ان المراد الارتفاع على وجه اللزوم ليس شئ
 لان اللزوم انما هو ورد كذا كذا لا مجال لتغيير نظم القرآن كما تزعم في قوله وان اتاه
 خليل يوم مسالة بقول لا غايب ما لا ولا حرم مما قطع على الورد في وقد يحارب
 بان رفع المعنى في الجزاء شأ ذكر في الشرط نص عليه الجوز وشهد به الاستعمال
 حيث لم يوجد الا في ذلك البيت الكلام في محتمل في الجملة بناء على ان ارتفاع
 مانع الارتفاع لكن الجمل على الموصولة اول كونهما اوفى لفظا بقراءة العامة واجرى
 معنى على سن المستفاد لان هذا الكلام حكاه الكاين في ذلك اليوم يجب ان يحمل
 على ما قصد الكسوة والوقوع ولا كذا في الشرطية فان معنى ما صفت صفت ان
 صفت هذا صفت هذا او ذاك فذا كذا الالة محض على انه لا استقبال ولا عمل سوء
 استقبال ذلك اليوم فان قيل هذا يوجب منع صحة كونها شرطية فلتا الشرط وان
 لم يدل على الوقوع فلا ينافيه فذبا يفرق اليه بحسب المقام وحدث الاستقبال برفع
 تقدير كان ان وما علمت من سوء على ما سيجي في مواضع وقد يقال ان في الصحة ما
 لان الجمل على تقدير الموصولة حال او عطف على مجرد الشرطية لا يقع حال ولا مضارع
 للظرف فلم يبق الا عطفا على اذكر وهو تقدير صحة محلي بالمعنى وهو كون هذا الحالة
 والوادة في ذلك اليوم ولا محض سوء في جعلها حال تقدير مبتدأ ان وما علمت
 من سوء وحدث في قوله الجمل على الابتداء والخبر اشعار بانها لم تعمل بغيره بل
 في موقع الابتداء بل المفعول كذا قد كان ما صنع اصنع لان علمت لم يستعمل بصيرته بل بغيره
 مستطاع عليه وهذا بين لمن بين احوال اسماء الالة استفهام والشرط في الالة
 محض اقول له ابتداء كلام معنى ان معنى قوله فخصا كفى قوله وجودا ما علموا
 حاصرا لكونه على بال الحسن ما قيل ان ذكره اول النسخ عن مولا الكافين
 وانما يلاحظ على جمل الجنب والمنع عن علي السوء ويجوز ان يريد عطف على قوله
 يعني اني اخذ من نفسي فهو على الالة في نعمهم وعلى الثاني تكبير
 الوجدانيات التي لا تكتف عنها المقال على غير الجيال وفي باله رادات اسمع منها
 بالادراكات وما ذكره المصنف في جملة الله ذلك مبلغه من جملة الله وانني نكشف ذلك
 من كانت عقيدته في اوليا الله واجبا في ما بيني عنه وقيعته فهم وضع ما قال الامام

ما علمت من سوء والمعنى وما علمت من سوء كذا كذا ليس ذلك من حذف الهمزة التي في من العطف على المفعول الاول دون الثاني كما تقول علمت زيدا فاضله وعمروا وضيم بينه في هذا الوجه وفي الوجه الثاني لا علمت من سوء وفي الوجه الثالث اعني جعل به حاله محتمل الا مرين ما شرط في كل ارتفاع يرفع عليه اعتراض مشهور ومعلوم ان اذا كان الشوط ما ضيما والجزء مضارعا جاز فيه الرفع والجزم من غير تفرقة بين ان الشرطية واسماء الشرط ولا يمنع الجازم التفرقة على احد الجانبين وان كان مرجوحا كقول تعالى وجمع الشمس والقمر وما يقال ان المراد الارتفاع على وجه اللزوم ليس شئ لان اللزوم انما هو ورد كذا كذا لا مجال لتغيير نظم القرآن كما تزعم في قوله وان اتاه خليل يوم مسالة بقول لا غايب ما لا ولا حرم مما قطع على الورد في وقد يحارب بان رفع المعنى في الجزاء شأ ذكر في الشرط نص عليه الجوز وشهد به الاستعمال حيث لم يوجد الا في ذلك البيت الكلام في محتمل في الجملة بناء على ان ارتفاع مانع الارتفاع لكن الجمل على الموصولة اول كونهما اوفى لفظا بقراءة العامة واجرى معنى على سن المستفاد لان هذا الكلام حكاه الكاين في ذلك اليوم يجب ان يحمل على ما قصد الكسوة والوقوع ولا كذا في الشرطية فان معنى ما صفت صفت ان صفت هذا صفت هذا او ذاك فذا كذا الالة محض على انه لا استقبال ولا عمل سوء استقبال ذلك اليوم فان قيل هذا يوجب منع صحة كونها شرطية فلتا الشرط وان لم يدل على الوقوع فلا ينافيه فذبا يفرق اليه بحسب المقام وحدث الاستقبال برفع تقدير كان ان وما علمت من سوء على ما سيجي في مواضع وقد يقال ان في الصحة ما لان الجمل على تقدير الموصولة حال او عطف على مجرد الشرطية لا يقع حال ولا مضارع للظرف فلم يبق الا عطفا على اذكر وهو تقدير صحة محلي بالمعنى وهو كون هذا الحالة والوادة في ذلك اليوم ولا محض سوء في جعلها حال تقدير مبتدأ ان وما علمت من سوء وحدث في قوله الجمل على الابتداء والخبر اشعار بانها لم تعمل بغيره بل في موقع الابتداء بل المفعول كذا قد كان ما صنع اصنع لان علمت لم يستعمل بصيرته بل بغيره مستطاع عليه وهذا بين لمن بين احوال اسماء الالة استفهام والشرط في الالة محض اقول له ابتداء كلام معنى ان معنى قوله فخصا كفى قوله وجودا ما علموا حاصرا لكونه على بال الحسن ما قيل ان ذكره اول النسخ عن مولا الكافين وانما يلاحظ على جمل الجنب والمنع عن علي السوء ويجوز ان يريد عطف على قوله يعني اني اخذ من نفسي فهو على الالة في نعمهم وعلى الثاني تكبير الوجدانيات التي لا تكتف عنها المقال على غير الجيال وفي باله رادات اسمع منها بالادراكات وما ذكره المصنف في جملة الله ذلك مبلغه من جملة الله وانني نكشف ذلك من كانت عقيدته في اوليا الله واجبا في ما بيني عنه وقيعته فهم وضع ما قال الامام

قال الامام في هذا المقام حيث نه احمر على الطعن في وليا الله فيكون خيرا على مثل
 ذلك الكلام الفاخر في تفسير كلام الله ولا يليق بالعاقل ان يكتب مثله في كتب الفقه
 لا يعرف ما الله اي محسنا لا وصف فان ما يقع سوالا عن شرح الاسم والصفة
 والحقيقة والجنس اجب فتح المهمة وكسر الحار واستشهد بالبيت لان لم يحى
 في المضاعف بفعل بالكسر متعبدا الا وبشره بفعل بالضم خالا هذا المحرف وعند
 مشرف اسا الساعر وفي البيت اقوا وهو اختلاف حركة الروي
 تحت القول اي على تقدير المضارع لكونه خطابا مثل اطيعوا ما بان سليمان باب
 بيها بلفظ ان لان ما بان ليس بنا سليمان بل بيها ايا كثيرين وكذا من ايشا ويهود الان
 عرضه بيان الانتساب عيسى ومريم الى اسحق فاقض على ذلك المشاهير من الابرار وقد
 يروي سليمان بن يهودا بن الربيع وهو على طريقه الاخيار واد مضروب به اي بسبع
 عليم من الثنايع او سمع عيسى سبع مقابلهتها مريم البنول اي المنطفعة من الارواح او
 من الدنيا الى الله وهذا المعنى فاطمة البنول او لا نقطعها عن نساء زمانها ونسبها وحسبنا
 وقد تروج زكريا سه اي بنت عمران من سائر ما بها ونسبها وحسبنا
 ذاقود خاله مريم لما قال عني زكريا عندي خالها وقال فرب ان يكون له من اسباع ولد
 مثل ولدا اختها واحب بان اسباع اخت مريم من الالاب واخت حنه من الام على ان عمران
 كخ ام حنه فولدت لها اسباع ثم كخ حنه على حللها كخ الربايب في شريعتهم فولدت مريم وكانت
 اسباع اخت مريم من الالاب وحالتها وهذا احتمال لا رواب فيه وقيل كانت حنه و
 اسباع عيسى فاقود مريم من اسباع اسباع وكثيرا ما يطلق الاخت على بنت لاخت وبهذا
 الاعتبار جعل عيسى وعبي بن خاله لما كان عيسى من بنت خاله محي وهذا ما قبل ما كان
 الى اسباعه في حديث المعراج في شأن محي وعيسى مما انا خاله لكن هذا لا يصح ما يقال
 ان اسباع بنت عمران الى ان عمرت المرأة بعجز الفهم عجوزا وعمرت
 عجزا صارت عجوزا ان اتصدق بذلك من يذروا وشكرا مفعول لما
 صمد الكلام من الفعل او حال وما كان الخبر ابتداء كلام منه واستشعار
 سوال وهو انما كيف قطعت بان لم يظنها كذا حتى نذرت عجزها واجاب بان مبي على
 المقدري بذكره محمرا ان كان ذكر او اشارة الى طلب ان يكون ذكر اعلى هو فاعده
 اشارة النص حيث سبق الكلام لنذر الخبر وفهم منه صمما طلب ان تلد ذكر الباقى محرره
 فكانها قالت طلبت ذكرا ونذرت خوره كان اني في علم الله عيسى لما علم المتكلم ان مدلول
 ما مونت حازه ما بين الصمر العابد اليه وان كان اللفظ مذكرا هذا في قوله فلما وضعها واماء قوله
 تعالي حكايه بنى اني وضعها اني فقد توجه السؤال بان كيف صح انصاع اني حاله عن الصمير
 المعتبر فيه معنى المائث فاجاب بان ثاب الصمير ههنا ليس باعتبار العلم بكونه مونثا كما في فلما
 وضعها ليلزم اللغو بل باعتبار قاعده اخرى هي ان كل صمير ومع بن اسمين مذكور ومونت بها جازان
 عن مدلول واحد طارفيه الذكر والتثنية كقولنا الكلام لبي حله فلفظه اني ههنا حال
 وبني بنزله الخبر فانت الصمير ليعايدا الى نظر الى حال من غير ان يعتبر فيه معنى الا نونه ليلزم

على

في

المعروف كان قبل وصفت ما في البطن انني كما في قوله تعالى فان كانتا اثنتين فانهن هما
برث وهو انما انشئ نظرا الى الخبر وكان المعنى ان كان من ثلث ثنتين ولا فهو فيه ومنهم من لم يفرق بين
الموضوعين وعم ان جواب المصنف ليس بوجه لان السؤال انما هو على تقدير ما ينشأ الضمير بناء على العلم
بكونه انشئ فلا يكون الجواب بان ذلك باعتبار ما ينشأ حال كما انشأ لان المعنى الضمير العائد الي من لم يلق
يعني اي فابده في هذا الاخبار وقد علم المخاطب حكمه وكونه المخبر علما فاجاب بانه ليس بقصد الاخبار
والاعلام ليس لمراد فاده الحكم ولا ربه بل بقصد اظهار التحسر والخير فقد روى صورة الجملة
الخبر لا عراض محمد سوى الاخبار قال الامام المروزي في قوله قومي ثم قلوا ايتم احي هذا الكلام
تفجع ونجرت وليس اخبارية في الاساس ما اردت الى ما جعلت اي ما جعلت
لوضوعها اي ولد ما وضعته والضمير لامرأة عمران وكذا ضميرها واما ضمير ذهب فللموصول وضمير
منه وجعله للشي فان جعله عطف على عظيم ثم وولد عيسى بن مريم
قوله والله اعلم بما وصفت على عظم شأن الموضوع وعلو قدره فقد دل على انه افضل من الذكر
فما معنى ذكره فاجاب بانه لقصد البيان والتفسير واللام في الذكر والانشئ للعهد اما الانشئ
فلسبق ذكرها صرحا واما الذكر فللإله اني نذرت لك في بطني محررا على انك ظلمت ذكره في كتابه
عن الذكر عطف على اني وضعته لان التسمية انما هي منها لان الله يدل قوله واني
اعيدها لك وما بين المعطوف والمعطوف عليه حملتان معترضتان كما ان قوله وانه لتعلم لو تعلمون
عظيم جملتان اسمه وشرطه محذوف والخبر معترضتان متداخلتان لان قوله لو تعلمون
اعراض من الموضوع والصفة وان مع اسمها وخبرها اعتراض من القسم اعني بلا قسم
بمواقع النجوم وجوابه اعني انه لقران كريم فعلي قراءة وصفت بالضم يكون وليس الذكر كالانثى ايضا
من كلام امرأة عمران عملا للتسليم على ما اشار اليه بقوله هذه الانثى خير من الذكر فان قيل
فعلي قراءة العامة او الخطاب يكون المعترضتان من كلام الله تعالى غير حكاية وما في
الاعراض اعني اني وضعته واني سميتها من كلام امرأة عمران فكيف ذلك قلنا ما ايضا من
كلام الله تعالى لكن حكاية عن امرأة عمران ولا يبعد في الاعتراض بكلام غير محكي من كلامه
محكي والحكاية هذا اعتراض في انشاء كلام واحد من متكلم واحد وهو قوله تعالى قالت
رب اني اخره كما نقول صرب زهد عمر ونعم ما فعل وبركرا وحالدا فليتنا مل فلم دكوت
لما ذكر انه عطف على اني وضعته ووجه المطالبة بتأيد ذكر ذلك كما توحيته بتأيد ذكر
اني وضعته انشئ فاجاب بان فائدة التقرب والطلب المذكور كما قلنا في ذلك التقرب والتحرر
لا الاعلام والاخبار وان بعضها مفعول الطلب والله متعلق به على تضمين معنى التوجه
والبوسل ومنه محذوف من التقرب على طريقه التنازع ولا وجه لتعلقه بالتقرب للفصل
وضميرها لامرأة عمران وفيها وبها المرم والمستكن في استعانة الله والبارز لذلك اي ذكر
التسمية وكان الانشئ انفعته على الضمير لامرأة عمران لكنه اعتبر الحكاية ولو فرغني اسعد على لفظ
المنشئ للمفعول ورفع طلب الاعادة لم يبعد وعمل اعيد على طلب الاعادة ومعناه اجعلها عايدة
بل جعل تحت وفي قوله واعوانه بنده على ان المراد الاعادة من ان غوصها الشيطان لا الاعادة من
ان تشبه الشيطان ونحوها على اقل هم اورد الحديث الدال على ذلك طعنا ولا في صحة مجرد

الذي هو
الموضوع وضمير

موجه

قلت

تساقط

ولعل

ذكر

فلم

فلم

فلم

فلم

فلم

فلم

فلم

انه لم يوافق هواه والا فاني امتناع في ان عسر الشيطان المولود حين يولد وكفى
بصحة الحديث رواه القاب اياه بحيث يصح كما يرى ويسمع ولا يكون ذلك في جميع
الافاق حتى يلزم الامتناع الدنيا بالصراخ ولا يملك المشبه للاغواء ليدفع بانه لا يتصور
في خوا المولود حين يولد وكفى بصحة الحديث وقاه الثقافات اياه وصحح مثل البخاري
ثم اورد
ومسلم من غير وجه من غير ما اورد على بقدر الصحة بان المراد بالمس الطبع في اعوانه
واستثناء رعيه وابنه لعصمه بها ولما لم يخف هذا المعنى بهما عم الاستثناء لكل من اصاب
يكون على صفتهما وهذا ما تكديت الحديث بعد تسليم صحة ما قلناه من تعديل الاستثناء و
القباس عليه وليست شعري من ان ثقب كحق طمع الشيطان ورجائه وصدقه في ان
هذا المولود يحمل الاعوانه ليلزمنا اخراج كل من لا يستعمله الى اعوانه فلعله بطبعه في
اعوانه من سوي مريم وابنها ولا يتمكن منه ولما ورد عليه ان الاستثناء لا صارحاً من
المس انما يصح تربيته على حقيقة المسن دون مجازة المذكور اجاب بانه يحيل
وتصور لطبعه بان وقع ذلك المعنى في احوال بصورة محسوسة والا فلا استثناء
والاصراخ وحقيقته انه استغارة بمثله سبه حال الشيطان في قصد الاعوان
بحال من عسى السبي باليد ويعينه لما يريد به على ذكره في مثل السموات مطويات يمينه
ولذلك قول ابن الرومي يحيل ويصور لا سعال الطفل الى دار الحوادث والافات
ويعمل بحال من يود فيه الدنيا بذلك فذكر ويكي لاجل ذلك والابدان من
الدنيا والابكار من لاجل العلم بذلك فقوله صارحاً حال مقيداً عننا وتعلقه اي
يرفع الصوت صارحاً من المس وقوله لما نودن معلون يكون وما موصلة ومن للبيان
وكان مامه وساعده طرف بكايه ويجوز ان يكون ما قصده خبرها لما نودن وبعده والا فاما
بكتيه منها انها لا وسع بما كان فيه وارتعد اذا ابصر الدنيا القليل كما ناسوق لبق من
اذا ما يهدد هذا صرح بالمشبه كما البيت الاول بمثل وفي الناس عيط مدصوته
الصريح وهو العياط وناقته عيطاً راداً استطالت في السماء وقصر عيط منيف وقد
يستدل على ان الحديث ليس على ظاهره بان اعاده ام مريم كانت بعد الوضع فلا يصح
حملها على الاعادة من المس الذي يكون حق الولادة والجواب ان المس ليس الا
بعد لا تفصال وهو الوضع ومعه الاعادة عابته انه غير عنه المضاع لقصد
الاستمرار بخلاف الوضع والتسمية فيه وجهان كان الظاهر ان يقال
فتقبلها قبولاً لانه مصدر فاجتنب لضعف معنى الماء الى عمل الفعول على الاحتصاص
المذكور الذي هو ما قبل به الشيء بمعنى المنعول بالواسطة اعني ما فعل به وهو قريب
من الاله واما حمل على حرف المصاف اي دي فتقول فصارت المعنى يعيها متلبسه بهذا
الاخصاص ثم جاز ان يكون يقبل بمعنى يستقبل فليكن فيكون الباء صلة
صاحب قراهم موالدي الى امر القوايني في البيت الذي نزل فيه الناز والقران ما تنقرب
به الى الله تعالى والا فاني صاحب قراهم مثلهما في حب رمانك
جاء في نسخة الاصل تعيرت لي احبها لما سبق من انشاع كانت اخت حنة بنى عمران بن

كذلك

فلام

فلم

فلم

فلم

فلم

فلم

فلم

فلم

ثان وقيل دكرها باسم لا تحت تارة والحالة اخوي تديرها على انها كانت احتالها وخاله
كاس ويجوز ان يكون عطف على قوله فيه وجهان لان هذا وجه ثالث في
بيان معني رضي بها في المنذر وقيل بل مقابل له فيكون عطف عليه
وخلا لا تراي خيرة وفضيلته على انه معني المصدر كما في قولهم لا خير يرجي ولا شر
تحتي وما في ما استقبلت مصدره اي خير الامران باخلاقه ولا ابرهنة حتى هو
م بعه وقيل موصولة اي خيرا لأمروا اخذته اول قبل قبل ان يتبدل بخير على هذا اسم
مفضل والاول اوفق بقوله وليس ان ينبعه وهو مضارع مخاطب مخدع اجري التنا
هذا الامر بقوله اي ملتبسا با واهله ومقدمة قبل ان يدرو ويوت
وقيل الباء معني في اي فيها يستقبلك منه مجاز عن التربة بطريق الاستعارة
او ذكر المذموم وارادة الارز وزنها على لفظ الامر من التربة بتفسير
ابنهما هذا الرق الذي لا يشبه استنباطا واصاف من اسم الاشارة في
المستعمل لجمال الغناء بالخير لما له من الاوصاف العجيبة الشان والماء في الداخل
به اليك للعدو والملايك والضمير للورق ابرته اي التي صلح بها اي بالزعيفين
والنضعة معني كارت محتاجة اليها لكن اوثق النبي صلح نفسه فرجع اي النبي بها اي
بالزعيفين والنضعة اليها اي الى فاطمة وذهب معها اليها وقال صلى اي قبلي
وتصالي نهتني دهشت وخربت عليه اي على الطبوق اي ايتته علي
جواز ولانة العاقر من جهة ان الولد عزله الترم والعقر عزلة غيرا وانه لا من جهة
مجرد علم انه زمان ظهور خوارق المعادات على قولهم ولان
ربك الحبل ارفع على طريقه شبه حكم الفرد من الجنس الى الجنس شبهه كقولان يركب
الحبل ويلبس الديباج وان لم يركب ولم يلبس الا واحدا والذرية يقع
على الواحد هو المراد ههنا والجمع مثل ذرية بعضها من بعض وهو منسوب الي
الذرية بالفتح معني الميت لان الله قد ينهم في الارض او يعني النمل الضعيف
لما روي من الله تعالى اخرجهم من صلب آدم كهيئة النمل من نصيبات النسب
وفي الاساس هذه ذرية الطيب وغيره وهي ما يتاثر منه اذا ذرته ومنه الذر
لصغار النمل والميت في الهواء ههنا كانها طاقات الشئ المذمور وفي الصحاح
الذرية وهي سلال القليل من ذر الله الخلق خلقهم الا ان العرب تركوها
يا لها من سبائك نداء بحب والصغير منهم بعض ما بعد مثله يالك من ليل حصرا
لنفسه اشار الى ان من لا يعرفهم بعدد المليل والعدرة لا يبي حضور المرخ
الذي شري الحمير او يجعل بايعها راحا وبالكا من متعلق بنا دني وبالحضور جز
لا بمعني ليس على زياده الباء والاسم مخدوف اي ليس هو تيجيل وفيها متعلق
فما راي كسر التوز وهو عيب عند الشرب استبعاد من حيث العادة
الا كما رما قالت الملايكه والافاعل جمع افعال وقيل افعوله صنفه كخمس
منه برحف ويضطرب ويحرك اراد بالرافل نسبة لان الالف

بظهر

والله

مرتبط

المنزل

لن

وايقن لا غير وما طوفها ولذلك ضمير قطار او الاصل لسطاران بسقط النون بالحرم
ولا حاصه الى جبل الالف بدل من النون الحقيقية داخله على الجراء سمي كلا حاجيت
جبل العظيم متبا ولا لها لكن منه مع بن الحصفه والمجاد اوارها صا مولا
ممنين النبي بطريق الخوارق قبل البعثه كاطلال الغمام لبينا عليه في طريق الشام وط
حمله على الكرامات ميلا الى انارها وكان يحمل فاكهه الصيف والشتاء ايصا على
ذلك والانه كرامة ظاهرة والجل على معجزه كذا بعد لان من شرطها الصبر والفضد
الى الاتيان بالكرامة الشبه من رزق المحارب فكل انفسك فواتقها اليهود
توسف الحار عابد من عباده ي اسر بل ومعني المظهر عنه حلقها ظاهرا عن ذلك
بواه ولا حاصلي سابقه القلوب ثم قل لها واركي معني بعد الامر بالصلوة امرت
بقيد في الصلوة وبي الجماعة او بالمواظبة على ذلك بحسب تعدد من عمله المصلين وينسب
اليهم او حقيقة الركوع مع الذين يركعون لانه الذين يصلون بالركوع على
سبيل التكم يعني انه خيرها بما لا سبيل اليه لظهور العسل وانتم تكونون الوجي و
يعتزون بعدم السماع فلم يتولوا معني عقولكم بالبحاح الى النقي سوي المشاهدة
التي هي طهر الامور انفسا اولا مهم اولا مهم قال الزجاج الاقلام
هنا اقلام حملوا عليها علامات يفرقون بها من كصل حرم على جهة التفرقة وسمي التهم
قالا لانه قيل اي يرى وكل ما قطعت منه شيئا فقد قلته ايهم كصل ثم يتعلق بمعني
من جهة المعني يلقون ولا يصح تعلقه به لانه ليس من الافعال التي تعلق بالا سنفهام ولا لما
يكني ما جاب بانه متعلق لمخدوف وهو في موقع الحال والمفعول له لكن تعلق بطور
سائي كون التعلق من خواص افعال القلوب فهو ايضا على اعتبار معني العلم ولذا قدر
صاحب المفتاح ينطرون ليعلموا وتعلقه بنقولون لا يفيد فائدة بعينه ها وفي كلام ابن
الحاجب ما يشعرون التعلق لا بخلاف افعال القلوب المتعددة الى مفعولين بل بحري
في عرفت وعلمت معني عرفت وما اشبهها مع لا بحري في غير افعال القلوب فالنظر
ههنا حمل على فطر البصيرة فصيح تعلقه ومتنقها اي ومن يحمل المسح
مشتقا من المسح لانه كان لا يصح ذاعاهاه الا بري او كان مسوحا بالبركة من الله تعالى
او مسح من الاوزار اي طهر وعيسى مشتق من العيس وهو يبيض بعلوم حرم فهو لا يحلى
بطايل ولا يقول بكلام غيب اذ لا معني لا اعتبار الاشتقاق في الاسماء العجيبة تكن
دخول اللام في المسح ربما تستعربا عن مشتق كالحلل لا يربهم الا ان يقال لما عرب
اخرى بحري الاوصاف لما كان في لغتهم معني المبارك وجوز ان يدل من اذ
تختصمون على قدر الابدال من اذ قالت الملايكه حاران يكون وقت هذا القول وقت ذاك
فكان الابدال ظاهرا واما وقت الاختصاص فظاهر انه قبل وقت البشارة عنه فاجتمع في جواز
الابدال الى ان يفسر بان قد تبع الاختصاص في بعض احواله والشاره في بعض احواله
بالنظر الى ذلك الرمان انها في زمان واحد كما قال وقع القتال والصالح في سنة واحدة مع ان
القتال في اقل اتنه والصالح في احوالها وحقيقته ان كلام الرمان والمكان قد يوجد حقيقيا

وهو القدر الذي سطو على الشيء ولا يغفل عليه وقد يوجد غير حقيقي وهو الذي يغفل وفي
عبارة الأصوليين الوقت قد يكون مغيارا كالمهارة للصوم وقد لا يكون للصوم
فصل اسم المصباح أي كيف يصح جعل الله على العاقبة جبراً عن اسمه وإنما الاسم واحد منها هو
عيسى فاجاب بأنه ليس المراد بالاسم هو العلم المعامل للعباد بل العلامة التي بها الامتياز
وسمي مجموع الثلاثة لا واحداً ولا كل واحد اذ ربما يقع الاشتراك فيه وليس المراد ان المجموع علم
واحد عن الله التسمية بغير من الشعر لظهور ان ليس الامر كذلك نعم لو جعل كل واحد علامة فزعم
لم سعد فان قيل ان مريم لا يصح عمله على اسمها لان الابن هو المسمى لا الاسم قلنا اذا اريد
به المفهوم لا اللفظ وكذلك المصباح وعيسى وجبها حال من كلمة لم يجعله حالاً مؤكداً
من المصباح عيسى كما في ما عدا الله تعالى لان ذلك لما يكون حيث يتم الشخص لمصوم الحال وشتر
لكون ناكداً ولا كذلك حال البشارة بل الاحوال المتصلة التي ذكرها ايضا انما يصح باعتبار التقدير
كما في محققين رؤسكم ومقصرين فان قيل علمه امتناع الحال عن النكرة فابعد في النكرة الموصوفة
قلنا حوالا حال في النكرة الموصوفة فالحال يبارع فيه احد فيلحق ان جعل العلم امر الاخر كما في
الهداية فان قيل لم جعل من المقربين ويكلم من الصالحين عطفاً على الحال اعني وجبها لا صفة النكرة
اعني اسم المصباح قلنا ان في لفظها والسبب معني وفي المهدى في محل الغيب على الحال
مبنى ذلك عطف كماله عليه وهو حال والا فلا يقع من عمله طرفا لغوا وفي قول ومعناه الى
اخره اشارة الى ان ليس كل من المعطوف والمعطوف عليه مستلزماً بحال بل المجموع حال
واحد يستلزم على لفظ المبني للغايل واستندنا على لفظ المبني للمفعول بحال نبياً كما استغنى وجعل
فانما ضياء وتعلمه عطف على بشرى الى اخره لا اعني ان هذه الوجوه سوى الرابع انما
يحتسب بعض الحسن على تقدير قراءه يعلمه بنا الغيبة واما على قوله النون فلا حسن الا
تقدير القول اي ان الله يستدرك بعيسى وتقول علمه وكذلك حقاً في شأه وتقول علم عيسى حال
كونه وجهاً ومقولاته بعلمه واعتدرا بان يشرك بعيسى وتقول علمه وكذلك حقاً في شأه وتقول علم عيسى حال
العبادة لكن ذلك حكايه من الله فكأنما وقع بطريق التكلم من الله تعالى في وجهه يستقيم العطف ولا اعني
ان مع هذا الاحتياج من انتظام الكلام واما حديث الالتفات فما لا ينبغي ان يلتفت اليه لان
التكلم في الحكاية لا يكون الا في الحكي الا ترى انك لو قلت قال النبي صلى الله عليه وآله ان الله ارسل رايحاً
فتشر السحاب فتقنا لم يكن كلاماً مستنداً غير داخل في خبر قوله الملائكة وان كان ما يصح
لعطفه عليه غير ظاهر وانما يحصل عطفاً على اسم المصباح صفة لعله لان سكا في طريق التكلم
حال مع القطع عن الاقرب الانسب ويتوجه على الاولين سوال الفصل من المعطوف والمعطوف
عليه بقوله وقالت رب اني يكون ولدي لغوه وكان ينبغي ان يوحى عن ذكر الاوصاف الاحوال
ولا محقق سوى اعتبار اهتمام به علام يحمل اي عطف ورسولاً ومصدقاً من المنصوبين
ان بقده ومن وجبها وماعطف عليه ولا وجه طامراً للعطف على شيء منها لانها كلها في حكم العبادة
وما اعني رسولاً ومصدقاً في حكم التكلم بدليل على ان جيتكم ولما بين يدي فيصير المعنى بشرى كونه جيتكم
هو ورسولاً ومصدقاً انا او تكلم هو طفلاً هو ورسولاً ومصدقاً انا فاجاب بأنه ليس عطفاً على شيء
منها بل منصوب محذوف هو مفعول فعل معطوف على علمه اعني قوله ولو سلم تصح العطف على

لا بد

محال

في الكلام

في المهدى وما عطف عليه

كل من كالي من غير ان يكون في اي قد جيتكم ولما بين يدي من الاباء لانها متعلقان بما
يتضمنه رسولا طفلاً باي قد جيتكم ومصدقاً باي صدقاً بين يدي ولا يحسن ان هذا نوع وروح
عن قانون التضمن ان يعنى تعاد بكم تعلم نية عن الوجه الاول لانه على تقدير عطفه على بشرى
او كالي يكون المقدير ان الله يشرك او الله خلقوا بشاء وتقول عيسى كمال عطفاً على الجز ولا رابط
الا سكت عظم اي اورد لكم بغير لقوله اخلق لكم من الطين كهيئة الطير وليس
متعلقاً بالكسر والاشتناف الصبر للكافي ليكون المرجع في اللفظ وان كان المرجع
في التحقيق الشيء الموصوف بالماله وفي المأيد سطح فها تانف الضمير على تقدير كالي
كهيئة الطير وليس الصبر كهيئة الطير انما لم يحلها عيسى ولا يخ فيها وقراءه فاجبها ليس من
الانتفاع بالحرف والاتصال فالب في الانسان من يح في النار ويخرج النار ولهذا
استشهدت بالبائنة مولى الروح وقية وجهته كالجبر في يحيى في النجاشي نصف نور حسن
شبه ناقته بان يحفر في الكائن ليو مع مكانه حال كونه مولى الروح وقية وجهته لا كالب
على الجبر كالجبر هو الحداد والصابع في الخرف فتح في النجاشي هو سائل العين وقد جاز
بالفتح اجتمعت اسم ابن نوح فذل الصواب كعب ابن حام
ولا حذر على قوله بايه اي منتظم معطوف عليه ظاهر الكنة في التحقيق من عطف المحل
اي جيتكم بايه وخيتكم لاجل اذ لا وجه لعطف المفعول على المفعول به ولما كان محال
ومصدقاً فها بينهما مستبعداً حراً كونه عطفاً على شيء آخر حواشي ان يكون مصدقاً انضاً
مردوداً على قوله بايه بالوجه الذي ذكرنا ولكل من حمل المحل في معنى الحال فيستقيم العطف
اي جيتكم مبدئياً بايه وكاننا لاجل ومصدقاً لما بين يدي المعنى لاني احل واعلمه الترتيب
شيم رقيق يغشى الحوش والامعاء الصبيبة شوكه في رجل الديك والمخلب الذي تقابل به وللشكر
في اطرافه وهي في الدون والمجل بالهز في الاساس في التصاميم الصخر صا صا والجزر
محررك عينيه ولما فتح وضربه الديك بالصبيبة وهي تحلبه في ساقه واسنه كصياح البقر
وهي قرونها والصياح الحصى وكلام الجوهري لا يشعر بانها بالهز والبارء لانه لم
يورد هذا الا انه ذكر في باب الهمز الجر ثم لا دليل في الصياح على الهمز لحوار الاعداء
وهو ما بين يدي الفاعل ضمير يعود الى ما بين يدي او الى الله وبها ما يكون او
الى موسى وهو في حكم المذكور علام يعرف بها انه رسول يعني ليس المراد بالآية المحج
ليرد الاعتراض بان مثل هذا القول قد يصدر عن بعض العوام بل المراد انه بعد ما ثبت
نبوته بالمحج وكان ذلك القول لكونه طريقه الانباء ودليل الاهتداء علامة لنبوته بعد المشرق
حد قوه يقين وزياده طمأنينة وقيل ان حصول المعرفة والتوحيد والاهتداء للطريق المستقيم
في الاعتقادات والعبادات هي ثلثي قوم بدلول الدين وخرقوا الكتاب وتلقوا الانبياء
من خوارق العادات ويعبره عطف على بانه المبين بما ذكرت لحصول التغاير بالبيان
وقراءه عدايه استشهد لهذا الوجه وقاتلوا الله يفرغ على الجي بالامات لا اعتراض وان زكي
بالكرواية وكلام لا بيان لانه يتقدم القول وما لفتح متعلق بقوله فاعبدوه على حذف اللام
اي اعدوه لانه ربي وربكم او متعلقاً بحرف على اي ايه داله على انه ربي وربكم وقوله

في

بانه

على

الاسم

وسعدنا من النور والهدى
طريق النيرة الى حال كذا عيسى
رسولاً

جهته

فاتقوا الله واطيعوا نبيه وما تعاقب بها وانما لم يحل ان ربي وبكم في معرض التعليل وبيان
السبب لقوله فاتقوا الله واطيعوا نبيه فانما لا يتطام بالنسبة الى طيعوني فلما علم
اساق الى ان الاحتشاش صحتها استعادة للعلم اليقيني الجلي لان الكفر ليس تحس يضيغون
انفسهم الى الله اي يميلوا بها ويتسبون بها اليه في النصره لربي امر الدين وقهر الخالفين وهذا
ما صل معنى محال من الماء اي من نصوري حال كوني داهيا الى الله ملجئا الى دينه والمقصود
طلب النصرة لرسوله في دينه فلذا مفسر بغير انصاره بانصار دينه ورسوله اما على
الاطلاق فيهما واما على طريق اللف والنشر غير المرتب وذكر في سورة الصف
وجها آخر حوارى الرجل من حور شده البياض ونحو هذا الثياب يتسبها وكأنه
نسبة الى الحور وزياده الالف من تعجيلات النسب يكون جواب الامر وقيل امر
مخوف اللام كما في قوله محمد تغدر بعتك كل نفس ولا تملكنا الخضرات
فاما الاموت على العرش كالحضرة بل يخجل الدود والحرب والا يزيد بكاء النساء بل حسن
الا حدوته وبكاء وبكاء الحكماى النوايح التي كانت تدل الضعفاء علينا وتحسن اليها وتالفتنا
في البوادي طلبوا شهادته اي شهادته عيسى لان الرسل لما كانوا يشهدون
لقومهم بما عملوا من الخير وعلمهم بما عملوا من الشر فاذا طلب من هو من الامه في الدنيا
ان يصير النبي شاهدا لما به كان على ثقته من ايمانه حازما بالثبات عليه عازما ان لا يخل
به قط وهو معنى التاكيد وفصل مع امه محمد وجه المرحوحه خمار وجه
الدلالة على هذا المعهود عيله النوع من الاعتقال وهو ان يخدمه فيذهب
به الى موضع فاذا صار اليه قلبه اقوامهم مكررا وانقدم كيد اعني ان هذا معنى
الجزية في المكروا اقدرهم على العذاب يعني ان هذا معنى المكروى في حوائجهم تعالى اولمكر الله
هذا الوجه ادليس لتعليق كونه اقدر على العقاب بران دون زمان كثر معنى اي
مستوفي لما كان ظاهرا الكلام انه يمتد بتقاربا لرفع السماء ولم يكن كذلك بحيث يحتمل ان
ان يكون معه او قبله او بعده ولم يكن في الاجبار بذلك كبر فابده احتاج الى تفسيره
بوجه شديد فابده فاعتد بها فذكر اربعة اوجه الاولى انه ثمانية عن عصمة من ان تنقله الكمار لكون
ذلك مردودا ومتوقفا لما خيره الى اجله وامانه في وقته الثاني انه عبارة عن قبضة من وجه
الارض ثم رفع السماء الثالث انه اختار بان موته يكون بعد النزول من السماء لا الان ولا في
السماء الرابع انه اختار بانها انما يرفعها الى السماء بعد تسلط النوم عليه بحيث لا يشعر
بذلك ففي هذه الالوجه المثلثة يكون توقيفه ورفعها اليه عزله حكم واحد بطونهم تفسير
للقوم به بانها رقبته وشرفه لا مكانه وضمير الفاعل للذين استعملوا والمفعول للذين كروا
من اليهود بيان للذين كذبوه والنصارى الذين كذبوا عليه بان ابن الله ونحو فلا انا مع
اليهود ولا يوفقه على الكفرة الى يوم القيامة للنصارى فيقبضهم ان المقيمين هم المسلمون المواقفون في اصل
الدين والمعتدون بنبوته الى رضى النبي صلعم فاحكم بينهم الصواب بينكم وهو مرتب على
قوله ثم ارجعكم فان كان الخطاب للذين يبعوا والذين كفروا واللعاب من لعينة الى الخطاب للدلالة
على شدة ارادة اتصال الثواب والعقاب لا الخطاب اوله اثبات ما جرى له الكلام وان كان

العقبات

الى

لم يعنى فيقول الخطاب على العايب والاصل مرجحك ورجعهم ثم فضل الجمل باعتبار ر
وصفي الامان والكفر وربت على كل ما يليق به بصيرا لعايب العايد الى الموصوف استاره الى عليه
الوصفين وحل هذا التفات من الخطاب الى العينة فيه كلهم تفسير الحكم قوله فاعذبهم بالنسبة
الى الذين كفروا فوفهم اجورهم بالنسبة الى الذين كفروا واعذبهم بالحكم مرتب على الرجوع الى الله تعالى اعني المعاد
وذلك في العامة لا محالة فكيف يصح في تفسير العذاب في الدنيا واجيب بوجوه الاول ان المعصود لما
وعدم الانقطاع من غير نظر الى الدنيا والاخرة كما في قوله تعالى خالدين فيها ما دامت السما والارض
الثاني ان الملام بالدنيا والاخرة مفهوم هذا المعنى اعني الاول والاخر ويكون ذلك عبارة عن الدوام
وهذا بعد من الاول حد الثالث ان المراجع لهم من الدنوي والاخروي وكونه بعد جعل القوفية الثانية الى يوم
القيامة لا يجب كونه بعد ابتداء يوم القيامة وعلى هذا فتوفيه الاحور ايضا بناء على نعم الدين ولا يحسن
ان في لفظ لستم في قوله فيما كنتم فيه تختلفون بعض نبوة عن هذا المعنى ان المعنى حكم بينكم في الاخرة
فيما كنتم تختلفون فيه في الدنيا الرابع ان العذاب في الدنيا هو التوقيف عليهم والمعنى اضم الى عذاب القوفية
السابقة عذاب الاخرة وهذا بعيد من اللفظ جدا اعني اعذبه في الدنيا والاخرة ليس الا الى افعال عذاب
الدين الا ان يقال ان اجازة الكل لا يلزم ان يكون تابجا لكل خرو فيجوز ان يفعل في الاخرة
تعديله لداين بان يفعل به عذاب الاخرة وقد فعل في الدنيا عذاب الدنيا ويكون عام
العذابين في الاخرة ودل على الذي وهو مذهب الكوفيين كما في قوله
امنت وهذا محتمل طليق وههنا احتمال ظاهر لم يذكر وهو ان يكون من الايات به في موضع الحال
ثم حوز في ذلك ان يكون نصا بضمير على احوالها على شريطة التفسير الا ان الرفع
بها جوار ولا يستغنى ووصف نصته من هو الى العران من سببه اي سببه
به والسبب في الاصل من اوصله والحل فيكون من الاستعداد المجازي كعشرة راضية او شبة
الفران لكونه حكمه بالانسان به الناطق بالحكمة وهو الحكيم فيكون من احراز المشبه به على المشبه
شكهم كما يقول مردق بريد لا سدها وشبه اسماله على الحكم الكثرة الانصاف بها
فكون استعاره تبعية وللمكنه ايضا وجد في احد الطرفين اي في الوجود
غير ان فلا مع احتصاص ادم دون عيسى بالوجود مع غيرهم من مشبهه عيسى بادم
لان المماثلة المعصية في نسب الشيء بالشيء هو المشاركة في بعض الاوصاف وهما في
ذلك اي في ان وجوده وحده اخرج عن القواعد نظيران لامتنة لاحد منهما في نفس ذلك المعصية
وصح التشبه بالاشتباه وجعل المشبه عيسى لانه المعصوم بنظر المقام والا فالاصح في
تشبه هذا الحكم بالنسبة ولان الوخور الطامرانه وجه ثالث في صح التشبه وترك
النسابة لانه ادل على المعصوم وقيل اللام متعلق بقوله وشبه وهو مبني لا ستمال التشبه
على شرط وهو كون المشبه به اتم والحل قدره جسدا فصار المحل بذلك قول كن
بانتباهه بشر الصحا لكمة ثم جعل كون على حكاية الحال المحسوسة من المقام للمضي اي قال
الحق من ربك حرم مبدا على ان يكون من ربك حالا من الضمير في الحق وانما لم
يجعل الحق مبتدأ خسر من ربك لان المعصوم والدلالة على ان كون عيسى مخلوقا كادم هو الحق لا ما
يرحم النصارى من اللاهوتية ويطعنون فيها مبتدأ وخبر على هذا المعنى لانه لا يتكلف

بما ادرك

لكن قوله من بعد ما جاء من العلم اوقوه كما ان فلا تكون من الممتزج او قولا اول محمد
والجيشي هذا محمد بن الجيشي قالوا ذلك حين جاءهم النبي صلعم صباحا بالجيش وقد فتحوا الحصن
والجيشي يعني جيشا لانهم خمسة اركان القلب واليمين واليسار والمقدمة والمساكن
لا يصر عليها خط تشدد فوق خط لما قد لا يصر عليها وتعالى القوم خلاصهم ببعض
من خلاص لان العاقب من خلف السيد جاوره في النجاشي صلعم في ستين رابعا منهم العاقب منهم
والسيد منهم وابو حارثه اسقفهم وكان من كبار علمائهم والسقف طويل في الحمار قال ابن السكيت
ومنه اسقف النصارى لانه يتجاشع والاطهر انه معرب اسقف الروم ولا يثبت
عطف على عاش لانه في حكم النفي لعطفه على باهل في بلاد المدورة للنفي غان بل من النفي ولا يثق
الصواب لا يثق لانه عطف على فتهلكوا وهو منصوب حواء الله لا يجوز مكانه من قبل باصدق واكن
الف في صفر روي صفر ورجب بالكسر والتونين وفي نسخة الاصل الفتح وعمله
اوجه لان المراد صفر ذلك العام ورجبه درعا عادية قديمه او عظيمه المراد كسكس من صوف او خرا او غيره
سرجل معلم باعلام كالرجال لذلك اي للانبياء او على نعمة عطف على نعمة محالة
الطعمية المواة ما دامت في اليهودج فلان جاء في حقيقته اي محم عليه ان محميه
وفيه دليل من جهة الدلالة على انهم احل لنا من اليه واعزهم لديه واما من جهة ذلك جايه
صلعم بترك ما بينهم ولجأهم الى الله تعالى وما انفس فيه اسقف النصارى ويحذر ذلك فاعا في
القصة لا الا انهم فيه دليل واي دليل لكن مني احتاج النصارى الى دليل واصلاها
ان يدخل على المبتد الام لا ابتداء لكن زحلفا الى الجبر كراهه تعالى حتى ما كده
عزله الساء على قد سبق ان قراه لا رتب فيه بالفتح بوجب الاستعراق وبالرفع
كوره بمعنى انه محتمل عدم الاستعراق احتمالا مرحوخا ويشترهنا الى انه اذا زدت
من الاستعراق في عزله الساء على الفتح في كونه نصا في الاستعراق لا الاعراب بالرفع
في كونه ظاهرا فيه من غير رجوع متعلق بالاطبع او بما احدثوا
فوجب عليكم الوحوب نفسير قولوا الاعراف والتسلم نفسير الشهادة والحصر من
المقام الا سخا من الحقي يعني ان اسم الاشارة المحقر والا ستر فال
سان حافكم نظم الكلام ليس على ما ينبغي لانتم على الاسعها بموسط الفين فمن
الاسعها وصرق انتم فلا تعلم علم كرا اي كينيه وحقيقته ثم اعلم بان يرك
من دينكم شبه النعاب والطام من دينهم وارايد بالمشركين اليهود والنصارى
فيكون من اصعب الظاهر موضع المضمم شيئا على علمه انه ليس منهم وتربصا بانهم مشركون وتاكيد الكونه صيفا
سلما وهذا النبي خصوصا يعني انه داخل في الدين اتبعوا واما حصن المذكور لشرقه
ولا حفا في ان مومني ائمة ايضا لذلك الاحتران براد الدين اتبعوه فيما مضى ثم النبي والمؤمنون وعلى
قراه نصا النبي فالدين عطف على الدين اتبعوه واما على فراه الحزب فصل العطف على النبي وعلى الذين
وهذا اوجه ما مات الله المراد بها النورية والايحليل يشهدون من الشهادة بحار اعراف الاعتراف
بحقيقتها واما القرآن ومعني يشهدون نشاهدون نعم الرسول المذكور في النورية والايحليل واما
اما الله جميعا ومعني يشهدون يعلمون حقيقتها عزله علم المشاهد

لما لا لام ابتداء

الفتح

انتموا

لا يشهدون

الثوب فيكون الباء في الباطل معنى مع واما على قراه الكسر فهو من ليس الشيء بالشيء طهنة به
واستشهد لا يستعمل اللزوم في معناه للاصناف بالشيء واللبس به بقوله صلعم المتبع بما لا
ملك كلابس ثوبي زور ويقول الفرزدق فلا باب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالجد
ارتدا وتازرا المتبع الذي يرى انه شيعان وليس به المراء المتصنف ولا بس
بص ثوبي زور هو الذي استعارة ثوبا يحمل به او يفسد ليقبل شهادته فهو يشهد به زورا
ونظيره انه له وليس فينلبس بجنتي زور ويصير كانه لابس ثوبين من الزور قال في العاقب
المتبع على معني احدهما المكلف اسرافا في الاكل وزيادة في الشبع ليقلي ويتصلع والثاني
المتشبه بالشيعان وليس به وبهذا المعنى استعمل المتحلي بفضله لم يرق وشبهه بالابس
ثوبي زور اي ذي زور وهو الذي يزور على الناس ويشترى بزي اهل الاهد رياء و
اصناف الثوبين الى الزور على معني احتصاصهما به من جهة كونهما ملبسين لا جلد
لجله او اراد ان المتحلي كس ليس ثوبين من الزور ارتدى وايشترى بالآخر
من كان مسروبا البيت لرفع من رياء يركي ما كمن رهيرا لعيني خذا للنساء حواسرا يندبته
يلطعن وجههن بالاسحار وكانت عادتهم ان لا يندبوا على القليل قبل اخذ الثمن يقول
من كان فرقا بقليل الكشاميا باولياءه فليحضر ساحتنا في اول النهار ليري ان كان محروما من
الذهب قد حل وتجد النساء مكشوفات يد كونه ما كان فيه من الفضائل على انصاف
الاقوات وتعاقب الليل والنهار قال المرزوقي رايت من العبد يقول اني لا نجح من ابى
تمام مع نكته رم جواب ما اختاره من كيف ترك قوله فليات تسوتنا ومن لفظه شيعه
جدا ومع ما قال المرزوقي في شرحه فليات ساجتنا وانا النجح من جار الله كيف لم يورده
على هذا الوجه وحافظ على لفظ الشاعر ورأه في القرآن ان القرآن يقولونه براهيم
فلا يؤمنوا متعلق بقوله ان يوتي اي مرتبط به بمعنى عامل فيه لفظا اما
يتقدروا حرف الحزان اعتبر فيه معنى الاعتراف اي لا تعترفوا بان ثوبي او لا تظهروا التصرف
بذلك واما بدونه بمعنى لا يظهر وامر يصدق ان ثوبي احد مثل ما اوتيت من الكتاب الرسول
وان يحاجوكم ويغالبوكم بالحجة يوم الا لا تباكم يعني ان علمكم بذلك حاصل لكن لا يظهر
للمسلمين لئلا يزدادوا تضللا في الدين ولا للشركيين لئلا يرغبوا فيه واكثر في
عطف حاجوكم كلمة او على الواو لعبد التعميم مثل ولا تطع منهم اثما او كفورا ولدا
لم يجعل معني الى ان فاما معني الاعراض يعني انه في الغالب يكون للمساكين وههنا ليس
كذلك فاما معناه فاجاب بان معناه الود عليهم فيما جا ولو انهم عدم زيادة شات المسلمين
وعدم رغبة المشركين وما يقال ان الاعراض منكم اخر ليس بشي لانه في انشاء كلام هو قوله تعالى
وقال طائفة الى اخر المعولات فليستدروا الذي مصدر زواه فبضة اي لا ينفع منكم واخفاوكم
صدتكم عن التوفيق وكذا قوله قل ان الفضل يعني انه ايضا اعراض المعني المذكور لكونه في اخر الكلام
او يتم الكلام عطف على قوله ولا تؤمنوا متعلق بقوله ان يوتي احد يعني ما ان يكون ان يوتي
معولا لقوله لا تؤمنوا ولا يتم الكلام عند قوله لا تؤمنوا معني دينكم واما ان يكون معولاج فيتم الكلام عند قوله
الا لمن تبع دينكم وح في موضع ان ثوبي ثلاثة اوجه الاول ان حلق بغير ضمير على حذف اللام اي لان يوتي

الفتح

الابتداء

الفتح

بجده

الروم

الفتح

احد مثل ما اوتيتكم ففعلتم ما فعلتم الثاني ان يكون خبر ان الهدي الثالث ان ينصب فعل مصر اي فلا
 تسكروا ان يوتي هذا الطائر يعرفه سبق الذكر لا يمنع دينكم اي لا يصل من كان على دينكم قبل ذلك يعرفه
 صيغة الماضى اي لا تعلموا الايمان وجه الهمار ضبط المعام فلا جمع الى شذح الكلام على معنى لا تؤمنوا
 هذا الايمان الا لاجلهم وعلى تقدير جوعهم عن الاسلام وانما حصره والفرض في ذلك لانه
 كان عندهم اقرب حصولا وايطي حولا وعلى هذا قوله ان الهدي لا يكون اعتراضا وهل يكون ان يوتي مع
 عامله المحذوف داخل في قل فعن المصنف انه يدل على انه قل ان الهدي هدي لله وقل ان يوتي احد
 مثل ما اوتيتكم فلم يلقه ما كنتم ما كنتم والمعنى اذ علمهم ان الهدي ما فعل الله من اتياء الكتاب غيركم وانكر
 عليهم ان يحضروا من يوتي احد مثل ما اوتوا لسوق ذلك عليهم ويكيدوا بما كادوا والادليل عليه
 لدلالة قطعها على انقطاع نوي عما قبله من ان يوتي احد من متعلق به ثم كلاما يجعله على حرف الام و
 تقدير الفعل كافر وقيل منصوب بالفعل اي ان يوتي او اتشيعون وقيل مرفوع
 مبتدأ محذوف الخبر اي ان يوتي بقرون او يذكرون ولما ينصل به يعني ان
 او يحاجوكم عطف على ان يوتي والمعنى لان يوتي احد مثل ما اوتيتكم ولما ينصل به ويرتب
 عليه من غلبتهم بالحجة يوم القيامة دبركم ما دبركم اي لم يكن لكم داع الى هذا الفعل والكيد
 وباعث شوي الحسد وجهه العدو لعل الوالو الى الاشارة الى ان كلاما من الامر من مستقل
 بكونه سببا للحسد وحقيقة المعنى انه لم يكن لكم باعث على هذا الكيد سوى علمكم بان الايمان
 والحاجة المذكورين كائنا في الدنيا وبه يظهر ان ليس الكلام متعلقا في ليكون لهم عدوا
 للتقرير كلاما معينه مناسب اعني الشيب والحمل على الافار حتى يحاجوكم يسرا
 ان او على هذا المعنى ان ادليس الهدي كله هو احد الامر لان الحاجة بعينها لا يصلح لذلك
 الامر تبطله بالاتياء ومرتبته عليه وفي قوله فيقرعوا ويدحضوا اشارة الى ان معنى عبد الله
 في حقه وقضاية لا مجرد يوم القيامة وذكر قراءة ان بالكسر عقيب هذا الوجه لئلا يشار إليها
 في كون او يحاجوكم معني حتى يحاجوكم والا كان المناسبات كوها عقيب عام الواجهة ثم
 الطاهر من كلام المصنف ان اتصاله بكلام بل الكتاب هو ان يكون مقول قولوا معطوفا
 على قولنا محذوف قولوا مع حرف العطف وقيل بل يدير قولوا بيان المقصود وتوضيح
 والا فلهذه الجملة الاخبارية اعني ان يوتي احد مثل ما اوتيتكم مقول قال طائفة عقيب
 امنوا بالذي انزل الى قوله الاتق مع دينكم من غير تقدير قولوا بالجملة فتعوله قل ان
 الهدي على هذه العروة اعراض وخوفا معطوف على حوران يكون وهو معطوف
 على قوله معناه لان يوتي وقوله لان فوهم بان لوجه دلالة لا تؤمنوا على هذا الضاعف فلا تنكروا
 وتعدون ان يكون معنى واكفروا اخره استمروا على اليهودية ومعنى لا تؤمنوا لا تقروا الامن
 كان على دينكم فانه لا دين سواه ما تله في الحقيقة ولن يوتي احد مثله وهذا انكار لان يوتي احد
 مثل ما اوتوا ويكون لاحد وسيلة محاجة وغلبة عليهم عند الله فقبل للنبي صلعم قل ان الهدي هدي لله
 فلا تنكروا ان يوتي احد مثل ما اوتيتكم او يحاجوكم وكون ان يوتي احد حتى يحاجوكم وعلى هذا الوجه
 لا يكون معني لا تؤمنوا ما سبق من لا تؤمنوا هذا الايمان الامن اسلم من اتباعكم
 تامنه من امنه على كذا ايتمنه الا وبقه اربعون درهما قال الجوهري كذا كان في الماضي واما اليوم

في قوله لا تؤمنوا
 لا تؤمنوا اي لا تعلموا
 لا تؤمنوا اي لا تعلموا
 لا تؤمنوا اي لا تعلموا

في قوله لا تؤمنوا
 لا تؤمنوا اي لا تعلموا
 لا تؤمنوا اي لا تعلموا
 لا تؤمنوا اي لا تعلموا

فالذي يتعارف الماني ويقدر عليه الاطباؤها وثلث عشرة دراهم وخمسة اسباع درهم وهي
 استار وثلثا استار يكسر الهاء والوصل اي وصلها اليها وشباعه وبغير
 وصل اي مجرد الكسر ويسكون الهاء على اجزاء الوصل بحرف الوقف تيمنا بكسر الهمزة من كسر
 حرف المصارعة ودام يدام كحاف تخاف لغة في دام يدوم ولا يجد في كبت اللغة واوتوا ضوئهم
 لرحال من ورث سلوا وتم لله يود محب قد ياتي منسوح متروك فيقولون ما بالاصواب
 ما دايقولون بتعدم الاستفهام الا ان مثله شائع في الكلام فيجوز على حرف متعلق بالاستفهام متاخرا
 فيجوز يوي معصوفا على انفتح الباب بمد وذا مصغرا فيقولون ما بالاصواب
 من مانع يمين شاهدك اي عليك شاهدك واعليه يمينه من حلف على
 من سمي المحلوف عليه تيمنا لا بها يكون معنى الحلف والمصدر في معنى المفعول ولو بواسطة
 ما لم يعطه فاعل اعطى معنى حلف انه اعطى في تمها الغذر الذي لم يعطه في
 الواقع ولا سطر الهم محار يريد ان يركب النظر عند قرينه مانع عن ارادة معناه
 الحقيقى كون محار من الاستفهام والسخط كما ان النظر يكون محار من الارام والاحسان يكون
 النظر من لوازم الاحسان وتركه من لوازم الاهانه ثم فرق بين استعمال النظر فيها او اتياها في حق من
 يجوز عليه النظري فذلك كدالة كالا انسان ويسمى بالاحواز كالباري وان كان بصيرا فعني ان
 له صفة البصيرة اذا استعمل في من يجوز عليه النظر واريد بالارام والاحسان هو كناية حيث جاز
 ارادة المعنى الحقيقي بل يرد على لا يكون مناط الاثبات والنفي والصدق والكذب
 والامر والنهي ومخوذك بل لينقل عنه آخر اذا استعمل في من لا يجوز عليه النظر فهو محار لا غير
 لان ارادة المعنى الحقيقي وجواز ارادته لا غير شرط للكناية وههنا العلم بالمتنازع
 النظر عليه قوته مانع عن ارادته وفي كلامه اشارة الى انه عند الكناية قد تحقق المعنى
 الحقيقي ويراد لا قصد اليه وقد لا تحقق اصلا وان جاز وما ذكره ههنا من شغل بما ذكر
 في قوله تعالى بل يراه مبسوطان والسموات مطويات بيمينه الرحمن على العرش استوى
 ونحو ذلك انها كلها كتابات مع امتناع المعنى الحقيقي قطعا فان احبب بان ارادة المعنى الحقيقي
 لا يستلزم حقيقة وهو طاهر ولا يلزم منه الكذب لان اراقة لا يكون على وجه العقد اليه
 اتياها وتقيها وصدقا وكذا بل لينقل منه الى المقصود قلنا فكذلك النظر في حق من لا يجوز عليه
 النظر يراد ولا يتحقق ويكون كناية واما ما تعالى من انه اذا اراد المعنى الحقيقي لم يجمع بين
 الحقيقة والحجاز وهو متنع مدفوع بان ذلك مما هو حيث يكون كل منهما مناط الحكم ومرجع الصدق
 والكذب واما اذا اراد ان لينقل الى الثاني فطاهر وقد صرح صاحب المتنازع بان في الكناية
 يراد بالكلمة معناها ومعنى معناها جميعا وفي الحقيقة معناها فقط وفي الحجاز معني معناها
 يعني الحقيقة الصريحة والافق صرح هو بان الكناية حقيقة حيث الحقيقة والكناية حيث كان
 في كونهما حقيقين ونحو قان في الصريح وعلمه وبهذا يظهر ان الكناية ليست بواسطة بل حقيقة
 والحجاز بل فيها من الحجاز وحيت كحل واسطة يراد بالحقيقة الصريح منها واما عند اصوليين
 فكل من الحقيقة والحجاز ان استمر المراد به كناية والا فصرح فليست الكناية واسطة ولا دخلا
 في الحجاز بناء على الاستعمال في غير موضع لعل ما توهم

في قوله لا تؤمنوا
 لا تؤمنوا اي لا تعلموا
 لا تؤمنوا اي لا تعلموا
 لا تؤمنوا اي لا تعلموا

في قوله لا تؤمنوا
 لا تؤمنوا اي لا تعلموا
 لا تؤمنوا اي لا تعلموا
 لا تؤمنوا اي لا تعلموا

في قوله لا تؤمنوا
 لا تؤمنوا اي لا تعلموا
 لا تؤمنوا اي لا تعلموا
 لا تؤمنوا اي لا تعلموا

واحدة

وجهه فانقل اي صفة فابصرف يعني انه على حد المضاف من الكتاب في القراءة والبناء
للاستعانة بالطرفية والضمير في التفسير لما حصل بالمرحوف والمضاف المحذوف هو
الشبه والصير له ولواه معني عطفه والباء صلة كافي فلو كان لسانه بالشعر اذا قاله مع نعل
وقيل للاله وانما اعتبر وجهه قراءه ابن كثير قلب الواو ومرة ثم نقل حرفها ليكون على القاعدة خلاف
نقل حرف الواو ثم حذفها على ما عرف في التصريف او ان ما في غير عباد الله قال المصنف
يا مغير عباد الله احسن طبا فالما سببه لان الكلام لم يتبع في نعيم عن انفسهم الا بغير عباد الله بل
عبادة غير الله وهو النبي صلى الله عليه وسلم الى قوله ان تعبدوا غير الله لم يقل ان تعبدوا غير عباد الله والاعراض
كانه قدح في الرواية وجابه ان المعنى عبادة غير عباد الله لموصوف غير عباد الله لا امرهم وقد جاب
بان الامر بغير عباد الله انما من الامر بعبادة غيرهم في الاعمال بل من نفي الاخر وفيه نظر لان الكلام في صحة
نفي الاعمال وروايه معال التفسير في المحل سنة فقال معاد الله ان امر بعباد غير الله ولكن نقول
ينبغي ان يكون بالنبض لانه تذكروا عباد الله لقول المذکور في قوله ثم يقول للناس واساروا الى المعنى لكن
كان للتشبه الذي اناه الكتاب ان يقول للناس كونوا منسوسين الى الرب متمسكين بطاعته تسبب علمكم
او تعليمكم فالباء متعلق بكونوا والمطوب هو الرابطة المسببة عن العلم وهذا انما يدل على ان
الربانية قد لم يكن مسببة عن العلم لا يكون معتدرا بها واقعة على وفق المأمورية لاعلى العاكس
كان مع المصنف وان كان لا اراد لك في نفي الامر وما ذكر من انه لم يثبت التشبه الى الرب الا للتمسك
بطاعته فعلى التسليم لا يدل على نفيها عن الغير من علم ودرست الله ووقع منه تعصير في العمل واما
روايه ولكن يقولوا الرسول فليسمع فليسمع ما يحسن استدراكه منه اصحابا الجمل
لا مردية لنا كد معني النفي سيما مع طول العهد وخلل الفصل والمعنى ما صح وما استعالم للشران
بوتيد الله الكتاب ثم يترتب عليه ان يقول للناس كونوا عبادا لي ولا ان يا مريم ما تحاد الملكة والنبين
اربابا وليس المعنى ما كان للبشر انباء الكتاب اياه ولا قوله كونوا عبادا لي ولا امره بالانحيا فليست امل
تلى وبما هما ان يكون لا يافه مقطوعا على ثم يقول قصدا الى ترتيب هذا التجميع على الانبياء معني ما كان
للسران بوقى النبوة لم يترتب على ذلك امر بعبادة نفسه ونهيته عن عبادة الملائكة والنبين
مع استواء القل في عدم سحاف العباده وعدم الامر وان كان اعلم من النبي لكن يفسره به لكونه
امس المقصود وادخل في الاستبعاد ووفق الواقع وقراءه الرفع لحوها عن التكلف اظهر
في المقصود والخطاب على كل حال لغات وسرها وانعقد الله لان ان الباطن لا يدخل
لن فلا يصح ان يراد من كما لا يصح ان لا يامر
لام التوطئة كانها وجبت طريق جواب القسم اي تهلت بغير الجواب وقيل هي التي يدخل على الشرط
بعد عدم القسم لفظا او تقديره ليدون ان الجواب له لا للشرط لكن جوبه كون ما موصولة بذلك على
ان الموطئ لا يجب ان يدخل الشرط وقد صرح في قوله تعالى وان كلامها ليوافقهم وكل اللهم موطئ وما
معني الذي ايتكمهم قدرا الضمير لا متنازع خلو الصلة عن العايد واما على يور الشرط
هي مفعول انتم والموصولة بتنداء وتو من به ساد مسند جواب القسم وخبر المبتدأ وعلى
الحق محذوف اي تومنون به ومعناه لا حل ايادي طامرك لانه ان اللام متعلق
بقوله ليو من وعلى التحقيق خبر بل هو ان المعنى واما بحسب اللفظ متعلق باسم المحذوف صرح بهذا
والس كذا كذا

والمتمسك بطاعة الله
تقديره
هذا النفي
في سورة يونس

في قوله تعالى فيما اغويته قلب بل يصدق لما بعد النفي اي بل يجوز ان قوله كيف يجوز في معنى
لا يجوز يعني ان ما معكم مظهر وضع موضع الضمير فهو العايد واعتبر هذا في قوله لما بالاشد يد للرب المحذوف
للاختصاص الى الضمير وفي قوله وجب عليكم الايمان اشعار بان جواب لما محذوف بعينه جواب
القسم وذكر ان الاوجه في لما ها هنا بالاشد ان يكون اصله ليس ما محذوف الجيم الاولى
بقا الكلام في اللام فعمل موطئ على ما هو اختيار البعض في من فعمل زائد وكلام المصنف
انها لندس وفي متعلقها بالكلام فيه كما في اللام على قراءه خرق الاصار جمل قصير بعقد
اسفل الحيا الى الوتد جل غير اسفار وجمال غير اسفار وناقه غير اسفار ليسنوى فيه
الواحد والجح الموت مثل الملك الى لا يرال ليسا فاعلمها وكذلك غير اسفار بالكسر
واما على دلتم الصواب واما معكم واما على دلتم في سورة اقرب وقد قال انه بينا
للمعنى بذكر الشهود عليه كنبق الحبل غزغته وقصده والاسفار على الموت الاشرف
عليه كما بلغ شفاء الحق والطلع على مبادي الموت مخلصون الى اخره تفسير
للاسلام المحدي باللام مع التقدم وضمير عبادتها للانفس الشياخ اي عدم
الفساد لقصد النعم على من مرارا كيف يطلع فسو الهذية بذلك كما معني نصب الله
يتم الكل طعة بن ابرق بكسر الطاء وضما علام عطف يتعربانه ليس عطف على كفوا
لان الظاهر يقتضي المعطوف عليه وشهادتهم هذه لم يكن بعد ايمانهم بل معه او قبله وقبل
لانهم ليسوا جامعين بنو الكفر والشهادة ورد بالمنع هم جامعون للكل لا معاين بتقدم الشهاد
الابوي انه صح جملة حاله مع انه احذر معارنه العايل فاجاب بانه عطف على خصمه المصدر من
معني الفعل كانه قبل من بعد ان امنوا وشهدوا كما عطف واكن وهو محذوم على ما صدق وهو منصوب
تعدران لانه قد يكون محذورا وذلك عند عدم الفاء كانه قبل لولا احري الى اصل صدق وان
وكما عطف ولاناعت وهو محذور وعلى مصلين وهو منصوب لانه قد يكون محذورا بزيادة
الباء في خبر ليس كانه قبل امسوا المصلين والاعطى الفت لاني لا حوص الرياحي وقيله وليس ليربوع
الى العقل حاجة ولا دتش يسود منها ثيابا فكيف نبوكا لكان كونه لهم هذه ام كيف بعد
خطا مشاييم البيت واصحوا ما افسدوا يعني ان مجرد الدم على مضى من الار تداد والعرم على
تركه في الاستقبال غير كاف بل لا بد من تدارك لما اخلوا به من حقوق على ان اصح منه محذوف
للمعول او من حولي الصلاح في الامور الطاهرة الباطن على انه لازم من قبل اصبحوا خلوا في
الصباح داخلون في عمله من لا يقبل توبتهم اشارة الى ليس المراد انهم يتوبون ولا
يقبل توبتهم بل هم من قبل من لا يحصل له التوبة بناء على عدم التوبين وفي هذا الحق كونه من
قبل للكناية دون المجاز حيث اراد بالكلام معناه لينتقل منه الى المعلوم لا دليل
فيه على التفسير فان قيل ليس ترتب الحكم على الوصف دليل على العبيد قلنا المراد الدلالة بلفظ
موضوع لذلك الفاء ولا لذلك الموصول فانه كثر ما يكون الاعراض احر كحقن الخبر في هذا
المقام رد على ملاي بدلا او عطف بيان ولا بد من تقدير وصف الحسن للدل
ولاد لاله عليه ولم يعهد بيان المودة بالانكارة وجعله خبر مبتدأ محذوف انما يحسن اذا
جعلت الجملة صفة او حالا ولا يخفى ضعف قوله ولو افسدوا

المرن
انفاله
منه
عطف
قول
في سورة يونس

يوتي بها حيث براد تحقيق الحكم السابق على تقدير الشرط وعدمه حتى ذهب بعضهم الى انها
للعطف على محذوف هو تقييد الشرط المذكور في لو اقتضى به وهذا المعصوم عند
قول الفقيه سواء كانت ملا الارض او لم يكن مقتضى الطاهر ان يقال لا يقبل فدية ولو كانت ملا الارض
او لا يقبل ملا الارض لو اقتضى به بدون الواو فاجاب بوجه الاول ان عدم قبول ملا الارض كتاب
عن عدم قبول فدية ملا لانه كان غايه العدمه وخبر به حقيقة ملا الارض نصير المعنى لا يقبل منه فدية ولو
اقتضى ملا الارض ذهبنا الى ان المعنى لو اقتضى به ايضا فيصير المعنى لا يقبل ملا الارض فدية ولو لم يقبل عليه
مثله الثالث ان لا يحمل ملا الارض او لا على الاقدا بل على المصدق ولا يكون الشرط المذكور من قبيل
ما يقصد به تأكيد الحكم السابق بل يكون شرطا محذوف الجواب ويكون المعنى لا يقبل منه ملا الارض ذهبنا
نصدق به ولو اقتضى به ايضا لا يقبل منه في ضميره نعتبر نفس ذلك المال من غير اعتبار وصف التصديق
لا هيثم اللبلة للمطلي ولا في الا ان خيرى
بعد ما اوجب الالكه فعند فحوها في العلم بقدر مضاف محذوف هو مثل فانه لا يفرق بالاضافه فيكون
التقدير لا مثل هتم في حسن رعيه الاول في جنس الحداها ولا مثل على ام الله وجهه في العلم والقضاء في
الوقائع على ما قال عليه اللام اقتضاه على وقد جعل مثل هذه الاعلام لا شها بان بالوصف بغيره اسم
الجنس ولا يحتاج الى تقدير المثل كانه قبل لا راي ولا حادي ولا عالم وخرج هذا الوجه بالتمام خلوص
هذا الاعلام عن اداه التعريف استغناء حتى لا يقال الا بالجنس ووقعه حيث لا يقع تقدير المثل كقوله
تلك على زيد ولا زيد مثله برى من الحمى سلم الجواج فكان في حكم شئ واحد فكان زياده المثل لا زياده
جده كذا حذف ملا الارض بضم اللام الاولى وفتح الثانية من غير منعه لتفكر كل الى ما قبلها
ثم حذفها ان يبلغوا حقيقة البريد ان اللام للجنس الحقيقة ومعنى بئله الوصول
اليه والاتصاف به او للعوض عن تعريف الاضافه فيقع على نوع من الجنس ومعنى بئله اصنافه
وحدانه بفتح الباء اسم صيغة قال المصنف وشيوع ملكه بفتحها يرحى بكسر الباء فان صح
فهو اضافه الى حاي اسم قبيله نخرج كذا مدح ورضي بمسبه على الكون وقد كسر ويون بالرياح
اي بروع نفقه لقربه من البلد وراح ذورح وقع كثيرا سامة بن زيد هو زيدان جارته وجد
في نفسه شئ ذلك عليه جاولا موضع تعرف فارس كل المطعومات لما كانت كله كل عند الاضافه الى
المرتبة للعوام الاخرى مثل اكل كل الرمان وكان القصد ههنا الى عموم افراد المطعوم على الطعام
على المطعومات بدلالة اللام او قد رخصا فهو جمع عام بالاضافه فوقع كله كل لما كذا للعوام
المستأدين من اللام والاضافه والحل مصدرنا خلافة على المطعومات بمعنى العاقل او على هذا المضاف
كنت اطيعه اي رسول الله صلعم لعله عند ارادته الحل من الحرام وحرمة اي ارادته الاحرام
اشارت عليه دلت وحملت نفي عليهم من نفي عليه فهو شتم بها وجحد ما
غاطهم عطف على ابراهه تضايفهم اشتعضوا غضبوا وشتق عليهم
على هيتكم كما يسهل عليكم واصله من الجرفى الشوق وهو ان يترك الابل والغنم رعى في سوقها
وانتصابه على المصدر من جرم حتى من اليمن وهم اصهار اسماعيل عليه السلام
العالمه من ولد علي بن ابي طالب بن ارميا بن يوح وهم احم تفرقوا في البلاد النصائح
سك في السماء جبال الكعبه وهو البيت المعمور سمي بذلك لانه ضريح من الارض اي البعد

و شها
و شها
لم
مثل

قوله

المعروف

سلم جراً

امر رايك دايماً ثابتاً غبطته المحي كانه ضربت عليه الغبط وهو الرجل لتركه خور كينه
كانها سمعت يشبه ان يكون من كلام المصنف نفساً الكلام قناعة ووجه الزدحام
2 ذلك في وجه خاص غير الاول فلا تكرار اد السرباى المسارب الذي يورد
ابله مع الملك فعيل بمعنى فاعل كندم واكمل الاكله شده الحمر مثل الاكله الا ان الاكله المحتر
المحترم الذي لا ربح فيه والاحبة الوهم اي اذا خجل الذي يورد ابله مع الملك شده المحتر
انتظار رجليه حتى يحل كذا في الصحاح وكثير سواهما كاخرا في الطير عن موازاة
البيت وان يطعمه وكعدم بعض ضواري السباع لصيد احرم وكاخرا من فصد من
الجبارين وكظهور الحصب في البلاد التي يكون ناحيه الركن الذي ظهر فيه الغيث حتى اذا
عم الغيث البيت عم الحصب البلاد ونحوه في طي الذكر وان لم يكن له عمل لا شها
وقصد الكثرة كما في الآية بل يقصد السكون عما ليس يذم وهو التلصص
وحملت قوه عيني في الصلوة كلام منشد اقصد به الاعراض عن ذكر الدنيا وما يجب فيها
ولست عطف على الطبيب والنساء كما قد سبق الى الفهم لا نهاليت من الدنيا ولم ينزل لان
ساره شرطت على ابراهيم ان لا ينزل غيره على ما حرام اسمعيل وذلك بدعوة ابراهيم
عليه الطاهر ان ذلك اشارة الى كونه حراً امناً لا يتعرض لدخله لا طمينا في خواطير
ساكنيه وزوال استعجاب كونه ارحماً فقرا لكن ورد في الحديث ان الله خلقه كره حرمتها
منه خلقت السماء والارض وعند ذلك على قدر الطاقة تقريره بملء ما كره
بعبارة اخرى عنه مع زياده بيان وقيل له في ذلك في حصول الاستطاعة على
اجاد نفسه كيف يكون ذلك جنى الصبي على استه زحف كل ما في اي حال يوتي به الى الشئ
هو سبيل اليه يعني به حق واجب بيان لما يقصد به الام الملك كلمة الاستعلاء
واشارة الى كماله الاسمه وتقدم الخبر والنصريح بذكر الناس ومعنى لا تفكرون عن ادائه
لا تفكرون عن وجوب ادائه ووجوب الخروج عن عهده الا بالاداء وان لم يزل
عطف على قوله يعني في مجرد العدول عن الصبر الى الطهر باكد لا امرين بل بلفظ العالمين المسعر
بانه عنى عن العالمين فضلا عن كفرو بانه عنى عنى من ساول من كفرا ايضا فيدخل فيه دخولا
اوليا وهذا معنى قوله وما فيه من الدلالة الى احره وبهذا يظهر ان عطفه على قوله وان لم
يقبل ليس عطفاً بغير ما قبله بل معاً بآية واما قوله ولانه يدك فالظاهر انه عطف على
قوله لانه اذا استغنى وليس يستقيم من جهة المعنى فالوجه ان تعطف على مضمون الكلام
الابق كانه قال لما فيه من التاكيد والدلالة بولاه يدك على الاستعلاء الكامل حيث لا
يفتقر الى شئ وما ستواة يوجد من الوجوه وذكر الاستعلاء في هذا المقام كناية عن النسخ
فكان كانه قصداً له ووقع لقوله عن العالمين وصبر عنه للوصول وعن سعد المصنف اشارة الى
تفسير الآية بكون الكفر على حقيقته اهل الايمان يكلم بالقبض ما كذا الا اهل الايمان والانسب كلفها
ما كذا الا اهل الايمان اذ لم يحج الا اهل كلهم وكان المراد بحسب الاضافة الى الايمان وكفرت بحسب
ملكهم اليهود والنصارى والصائبون والمجوس المشركون على يدك عليه قوله تعالى ان الذين امنوا الاية
فالاشرار ان كان مله هي عبادة الاوثان نظامه والانغليب منع البرصانه اي بتعذر قطعه

تقول

التي
2

انه

برج

المعروف

الناكدة

كما يقول القائل اذا كان في حديث نجر الى دوزيد كما كان يقول ان عرا من عطاء الانام وكما الايام
يتوثر اصناف الانسان بانواع الاجساد ويؤثر في اهل الايمان الى اهل الايمان ولو سارع ونسبته
وجري على طريقته لكل اجري واعلى دوزيد فانه من غلاء اللبام وعدة الكرام دوامة التوم
وزمانه زمان الخمش والثوم نفوله وعلى ذكره يدلي اثني عليه والعرضه تخرج بله على سبيل
الاستطرا وهو الترتيب سابع في عبارة اللبام والحقا على دوزيد له اساليب الكلام محرفه
تاره الى على دوزيد تشدد الكاء ورفع ذكره وياوله اخرى تاويلات هي من التحريف ادى توب
وهو استثناء من عام الاحوال هذه الاضافه كما في قولهم حب ربان زيد حيث لا زمان له فان
العقد الى صافه الحب المختص بكونه للربان الى زيد وكذا العقد الى صافه العام ومثله ان تيس
الوقبات فان المطبقين ارقام ان قيس لا قيس ففي مثل هذا الكلام بد من كرم المضاف والمضاف
اليه ثم الاضافه وحقيقته ان مطلق الحب مضاف الى الربان والحب المختص بالاصافه الى الربان مضاف
الى زيد كما كان استنبأ المعنى لا يكون من غير الوجه لا عند استقامة المعنى من استقامة المعنى نقول
ضربت عليهم الذلة في عامة الاحوال اي جميعها الا في حال اعتصامهم ولما كان استقامة المعنى
الى تقدير النفي حتى نفي فرائد اليوم كما انما ترك الايام كما اشار اليه بقوله اي لا غلهم قط لاهله
الواحد
بذلك بافلاان بغلان اذا كان حقيقا بان يقتل به اي صاروا احقا لنفسه فهو ارادة الانتقام
منهم وكذا وضربت عليهم المستكنه على تشبيه المستكنه بالغبية استعارة بالحكام اثنان لضرب
عليهم لها خيالا او تشبيه احاطها بهم واستمالها عليهم بضرب الغيبة على ذي الغيبة استعارة
بتعبه واما اعتنا ركونه كتابه كما في قبه ضربت على ان يخرج قوم فاستدم ما ذكره ههنا في
قوله تعالى ذلك بما هم عصوا احدا ووجه الثلثة المذكورة ثم الكفر وحله لسر
بسبب لا يريد ان يتفرد ليس بسبب بل مجتمعا وانما المراد انه ليس متفردا بالثبته
بل العيصان ايضا بسبب لانه ابن واذ لا يفي من الفصل لما هو العهد في اصوله
والتبصر الصريح عما هو في نفسه من حاشي الطاعات وعما به يصر صلاتهم عن ضلوه اهل الكتاب
عزكم بالنصب خو ليس من اهل الايمان يكون حالا من احد وجوران يريد اي يكون
اللام للعهد وعلى الاول المحذور على الرضا واستحقاق الثواب قال المصنف
الا نصاب بالاوزاف لسابقه نقض ذلك اشارته الى الشكر معني توفيه الثواب
واللصنف فلن يكره تعريض كراهة نعمته وانه لا يفعل مثل فعلهم وهي على لفظ المبني
للمفعول لا من لم لتبريه من اسناد الكفر الى كفو له كقوله تعالى وانا لا نذري الا ولنا في به
على لفظ الكبرياء والعظمة لم عدى الى مفعولين احدهما ضمير الخاطي الثاني نظام مقام
الفاعل والاخر الضمير المضروب والاصل ان كفرة كوة اي جراه بمعنى ان ترك بوقبه ولولا الضمير
الحرف لكان الواجب ان كفر لكم بنسبه مثل شكرت لله نعمته قال وفي هذا الصبر زيادة
سواء ان يثبت له معنى الكفران لشاره للمعنى البشارة فلان المعنى ان عالم
يتقواهم فلا يضيغها بل يشبههم عليها حسب ما يليق واما الدلالة على الاحتصاص فلما فيه من
الاستعار بان السبب هو التقوى لا التقدير عدله به سواء والا تاوي العزيم الذي لا يعلم من اين

واخر

بسم الله

سورة

موص

بسم الله

اشهر

الارض

رادهم

شده

الواو مرفوعا كالتاء

نفسه

بين

الى اوجه

وكلم

ومرطاس

طلو اهل الى مدار اشار

تاكيد ضمير الفاعل على حث

قال ولكن انهم نطلموها

بسم الله الضمير المانع

الفا على ص

اتي واما وى اذا جاء من حيث لا يدري والمجالات العذر والرجي والدلو والسفر والفا من من
كانت غلبه هذه الادوات حل حيث شاء ولا احتاج الى تجاور الناس ليشعير منهم
بعضها وفي الصحاح لا يعذب بلفظ المبني للمفعول وباء الغلبة وانا وبون اي وصف
الشاعر الزخ بالصرى وصرها الى البصر صر البيت في مرثية صاحبها تومني البحر وقيل كان
نقى القبان توبة لم ينج بخير ولم ينج من اناح المكان وفي الاساس غارا النجم ونقور راي غرب
ويلا بحر وم معطوف على عطف السريف قطع السام فامضى معنى اذا كان الصر
بي الريح البارده بمعنى ريح فيها صريح فيها ريح بارده فاما معياها واما الاخيه انه من باب
البحر يدانغ من الريح ريحا باردة مبالغة في بردها والافى يضرها كذا ان الله كاف الرسول اسوة
وفي الرحمن للصعفا كاف يحي شرجه في سورة النساء انشا الله تعالى هو من التشبيه
المركب ولا يلزم فيه ان يكون ما لي الاداه هو المثل شبه لقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كما انزلناه
ولقد بسط الكلام في ذلك في قوله تعالى او كصيب من السماء وصرخ بان تقديره مثله دوي صيب انما هو
لضرورة مرجع القمير نعم اذا صرح بتسميه المثل بالمثل لم ان يدعي مما اذا اصيف اليه المثل في الحيا
لناسية على ما قدر في مثل الذين كبروا المثل الذي نعق فلندبر ولهذا قدر في هذه الاية ايضا
الاهلاك وهو المثل كجسده الى تشبه المثل بالمثل لكن الاضافه في اهلاك ما ينفقون الى
المفعول واهلاك ريح الى الفاعل ولا بأس به وقد يتوهم انه على التقديرين لاخر من تشبيه
المفرد بالمفرد وليس بدالكيف وقد عرفت ان المثل عبارة عن النقطة وقوي بالشديد
فان قيل على كل حال من الغرائب سكال وهو ان ما ظلمناهم كلام في الفاعل ولكن انفسهم يظلمون
في المفعول اما على قراءة المشهورة فلصرخ بتقديم المفعول واما على قراءة الشديده فلا في الكلام على
انفسهم حيث جعل في موضع البداء مع انه المفعول في المعنى والذي من قبضه طامر المنظران يكون
الكلام في الفاعل اي محي ظلمناهم ولكن هم ظلموا انفسهم كما نقول ما انا قلت هذا ولكن غيري قاله
قلنا تقدم المفعول في المشهور لرعايه الفاصل لا الاختصاص والقصد الى الفعل من حيث تعلقه
بالفاعل اي ما ظلمناهم ولكن ظلموا انفسهم واما قراءة الشديده فنساء الكلام على انفسهم من حيث
فاعله لا فعله لسلها بمنزلة ان يقول ولكنهم لا غيرهم ولكنهم نقل اياها باكد المفعول
انما يجوز في الشعر كقوله ان من كلام في بنت حسان الله واعصيه في الخطوب اي انه
اذا لو كان من لام اسم ان لكان الله خبره فلم يصح جزمه وهذا ما قال النجاء ان حذف ضمير الفاعل
منصوبا بضعيف الامع ان المحققه فانه لازم تشقون باموره وحاجاته قال
الا صمعي بفتح السين وقالوا ابو عبيد الصم اصح لانها الامور اللاصقه بالعلماء له الواحد
شعر والشعور الفتح معنى الفت السغار توب على الحد والذات فوقا بجهد الصم الطاقه والفتح
المستق معني لا الوك جهد المنكس جهدا لان من قصر في حقل فقد منعك شيئا الى انها من الانكسار
وتماثلت على نفسي بجلت كيف وقع هذه الجملة يعني لا يا وكم قد بدت البغضاء قد بينا
الايات لظهور ان قوله وما نحن صدورهم البر حال وان قوله ودوا ما غنم بيان وتأكيد لقوله لا يا وكم
فحكه حكه ولذا لم يذكر عند تفصيل الموانع وفل لانه لما وقع بين الصفتين يعني انه صفة
واحسن منه اي مما ذكر وذلك لما في الاستناف من الفوايد وما في الصفات

حس

في

بسم الله

الشي على

مشتق

من افواههم

من الدلالة على خلاف المقصود او بها منه لا اقل وهو بقيد النبي يكون البطانة على هذه الصفة
وليس معنى قوله مستانفات كلها ان لكل علم واحد بالاختراع بل ان كل علم من العلوم بالالا
ستقلال ترك تعاطفها بنسبها على الاستقلال كما في قوله تعالى ذلك بما عصى الاب
او يعني انها مستانفات للتعامل على طريق الترتيب بان يكون الاخر علة للسابق الي
ان يكون الاولى علم للنبي يتم العمل بالجميع اي لا يجدوهم بطانة لانهم لا يوالونكم لانهم يودون
شكهم بغيركم بديل له قد بدوا بالنعصا وان كانوا يخفون للكثير لكن لا تحسن في ذلك قد
بيننا اد لا يصح تقليد لبدو والنعصا وان كانوا يخفون وبصالح تقليد للنبي فاباينا
الايات الدالة على وجوب معارضة اعداء الله وان كان الاحسن ان يكون ابتداء كلام ولا يبعد
ان يكون مستانفات كلها اشارة الى ما سواه وقيل هو لا وهو صواب الاول
والاواني يؤمنون للحال اي بقدر الاستدراك وقد ترك ذلك اعتمادا ولم يجعله عطف على جوبهم
مع ظهوره لان ذلك في معرض التحطية ولا كذلك الايمان بالكتاب كله فانه محض الصواب
والعمل على انهم يؤمنون بالكتاب كله وهم لا يؤمنون بشي منه لان ايمانهم كالايمان فان جامع
المحبة شديد في غير الحال يدون العطف وبوصف المختلط والنادم لا
نما تعلل ان ذلك عند الغيظ والندم ولما لم يكن في المختلط سيما محض الانهاض بذلك الظهور
استشهد له بالبيت والايمان اصله الا يا هم محذول لما والمراد بزيادة الغيظ
يشير الى ان هذا من كناية الكناية عبرة دعاء موتهم بالغى عن ملوومه الذي هو دعاء اراد ياد
غيظهم الى هذا الهلاك وبه عن ملوومه الذي هو قوله الاسلام وعزاه له وذلك لان مجرد
الموت بالغى هو اورد ما دله ليس مما يحسن ان يطلب ويدعى لعنا احرهم هذا معنى
الثاني للامر والدعاء المذكور كانه قال قل نحن نعلم بما في ضمائرهم من الغيظ والحقد فلو تواتر
وحوزون ان لا يكون قد قول من رسول الله صلعم اليها وان لم يومن كصفه
القول في المعنى طيب نفسا وكن مستبشرين بان الله يعجز الاسلام ويترك الكفر بحيث يزداد غيظ
الكفار الى هذا الهلاك على اسبق من طرق الجانية وكون هذه المعاني من لوازم هلاكهم غيظا لكن
لا بد للفظ قل من معنى مجازي او كناية في قوله على الاستعارة بسببها طيب نفسه واستبشاره
بذلك تحبسه نفسه واعلامها بذلك المس من شعار معنى الاصا من المصنفا عما جمع
المس والاصا لا فتان الكلام لانه افصح واحسن وقد جمع الله في كلامه الفصح والاصا
فصح هذا ولكن لا يخفى ان المستسبى عن ادنى مراتب الاصا وبدل على ارادى اصا حيز
بيوهم واما التد والسبى فاما يسرهم لاصا به منه والوصول اليها بحيث تعدد
كنتم في كفا الله كانه يسير الى ان اجزاء بالحقيقة هو ملووم لا يضركم لا تاتع ضمه الضاد
هذا ما قالوا ان في الجحوم والامور من المضاعف المضموم العين يجوز النسخ للحقه والكسر لاصل تحريك
المساكن والضم للاتع ولا حاجة الى اقل انه فروع بتقدير العار وقد قال الحكماء فيه شئ
وهو ان ذكر الحكماء معناه انكم كلما اردت فضلا في نفسك ازداد الحسود احترامافا وكان هذا تقليدا
له بالابداء وما في الاية انك يركها الصبر والقوى لكونها من كمال الاطلاق يكون في كفا الله وعجابه
من ان يترك كيد العدو اقاموا بشد محسن لاداء ولا طعام بقرامذ نحه اي الغيظ

من افواههم

على ذكره في بعض المواضع

خيالا

ذكره

ظاهره

من افواههم

نقلتم

من البعد ذباب لسيف طوفه الذي يصرب به فان رايتم جوابه محذوف اي قتلتم فافعلوا
واكرهم الله صفة للرجال تحققت حال الاخير عنهم لاحال ولهم ذلك الحال فلم يزلوا به متلبسين
الامه الدرع مهمون نشر ذال على المحصول بالدم اي شاربنا او الفعل منزل سرله المصدر يقوم بهم
اي يد لهم القدر اي سهام الميسر وفرب من ذلك كون الباء للتجر ندعه الوادي حاله ان يكون
فرقوا النبل منهم كالماء والمنضوج فابى عناء
احرا محوى صار في شل وام بفعل كذا
وقعدت كانا حربة ومنه فيقعد مذموما
او على فيه معنى يجمع عليهم اي جمع بين
سماع الاقوال العلم بالصفا يراد لا معنى لتفريقه سميما علما بذلك الوقت فلذا لم يجعل الصفة
المشبهة عالمه لان وجهه انها لا يصلح للعمل في الطرف الايري الى قولك يجمع لا توالم عليهم بينا انكم
وبالجمله فحقوا طعون بان التجميع عليهم ههنا صفة مشبهة لا صيغة مبالغة بحيث يقتضيه
معنى الحدوث والا فلا كلام في جواز علم صيغة المبالغة في المفعول به ايضا مثل انه يجمع دعاء
علم حال من اداه
فعرهم الله تعالى على الرشد اي ارشدهم وخلق فيهم عزيمة
الثبات وحقيقة او جد الله فيهم الرشد بلعزم منه وكلام ابن عباس يستعان بهتهم
كان غرهم وقصد الخروج عن الحرب استاءا لعداءه وذهب المصنف الى ان الظاهر انه لما كان
حظوه وحدث النفس لما ان هذا التوكل حال اصحاب النبي صلعم ووافق حال قوله تعالى والله وليهما
ثم اشار الى ذلك ليس سطحي لجواز ان يكون والله وليهما في موقع الحال على معنى انه عزما على القتل
والرجوع مع المانع القوي من ذلك وهو ان الله تعالى اقرها وحوز ان يراد والله وليهما حيث رجعا
على الله والفرقة وتبينت منه من الله تعالى طلبا الرضا ورضي رسول الله صلعم اقول لها
اي النفس اد احسارت ان تفتت وهاشت اضطربت وقلة انب الى هي ولى بالرائي واخذ
بالحمد بالتمني الزخ واجشأ في على المكروه نفسي وصرى هامة البطل الشيخ اي الحاد في الامر
ما روى وجه السؤال ان الابهة بنى عليهم ما صدر عنهم من القتل وهم الرجوع فلما معنى
الاستعاج بذلك وان ظاهر كلامهم ما مضى شرعا انهم همهم كان قصدا وعزيمة لا خيرة وحدث نفس
غير لما خود بها صفة الهمة ولا انها محصل الوصف وكانت سبيبا خيرا
جمع قل بالسكر هو الاصل اد لا وجه للتعريف ولا به انواع اربعة وهذا واحد منها لما استقل الدهن
الى انه اذا كان هذا جمع قل فراجع كثره قال والدان جمع الكثرة بالتعريف ثم قالت وجاب جمع الله
للعهد وكان عدوهم من تمام بيان ذلكهم وقلتهم اذ لو كان العدو اقل منهم واذا ب
كان لهم حال كثره وعزة لا قلته واذا له
زما الفلى قدرها الشك السلاح الشوكه شده
الباس ولعليك بسم الله بغيته كناه او مجاز عن شئ اخر يوحى الشكر كالايين
نمل لضرحت الدواني في كفاية الامداد يقول لصاحبك لا اقم غدا فان بالوع وارتدت لما كيد ولت
لن اقيم غدا
تم قال وان تصبروا الصواب يدون الواو
خرج من فوره من
لا انداء اي مستد ثامن حاله التي لا يطوفها ولا اقامه على شئ لاكت حاسدا واري
عدوا كانها وادعك والرجل اي الكرامة والنجاع وارى سوح الهرة وكسر الراي اضرب
على البرية واللام متعلق بما قبله رويكرها الملك الحسل بان وعلة هو ما يتبل وجودك
بالمقام ولو قليلا فها فيما تجود به فليس اي امهل سيرك واخره وعدد لك من عطايك

ان

من كتابها

معنى

الاستعاج

وسئل امرء

وحد جودك بالاقامة وان قلب فانها كثيرة واللام في لقطع طرفا متعلقه بقوله ولقد
 نصرم الله بيد علي بقدر ان كحل اذ يقول طرفا المضرك لا بد لانا من ادغروت لان دال يوم احد
 فيكون اجنبيا فيلزم الفصل به واما تعلقها بقوله وما النصر الا من عند الله فيصح على التقديرين
 لكن العامل هو المقوض بالا والنصر الواقع مستند فيه تردد والظاهر من كلامه هو الاول
 او تنوب عطف على لقطع اوليكت روحه شبهه النصر على تقدير تعلق اللام بقوله
 وما النصر الا من عند الله ظاهر واما على تقدير تعلقها بقوله لقد نصرم الله بيد فلان المضرك
 الواقع بيد كان من اظهر الايات وانتم البينات فصالح سببا للتوبة على تقدير الاسلام او لتعذيبهم
 على تقدير النفاق على الكفر بخودهم بالامات وان اردت التعذيب في الدنيا بالاسرف فالامر ظاهر
 فان قيل هو يصلح سببا للتوهم والكلام في التوبة عليهم قلنا يصلح سببا لاسلامهم الذي هو صالح
 سبب التوبة عليهم فيكون سببا لهم بالواسطة اعراض من المعطوف المتعلق بالامر والمعطوف
 عليه المتعلق بالعاجل وصل ان تنوب تنوب لما كان في وجه سببيه النصر للتوبة
 والتعذيب كتحجاء وفي العطف مع وجود الفصل بالاعراض المتعلق بالجموع نوع تردد وذهب
 بعضهم اذ ان يثبت ليس منصوبا بالعطف على لقطع بل هو ضميا وان عليه انه من فعل عطف
 المضارع المنصوب على الاسم المحرور اعني الامن والمرفوع اعني شيء وعلى التقديرين هو من عطف الحاضر
 على العام كن في مثل هذا العطف كظنه لا يضر وذهب بعضهم الى ان او يعني الى ان وهذا ايضا من النفس
 باضمار ان على ما بين في النحو وتعدى في الفرق من المعطف على الامر والعطف على شيء وان الاول
 سبب انواع التوبة من القول والرد وتوابع التعذيب من الجلاء والمنع من النجاة والباقي سبب
 التوبة والتعذيب معنى ان لا تقدر على ان يجرمهم على التوبة او يمنعهم عنها ولا ان يعذبهم او يعفو عنهم
 وكما يريد بالتوبة ما هو سبب التوبة عليهم اعني الاسلام والا فالمدكور في الآية هو ان يتوب الله
 عليهم لا يؤمنهم وقبله شيء ان يكون هذا وجها اخر في معنى ليس لكن من اعزهم شيء وهو انه
 نوع معانيه على ان كان علاج القوم لم يكن ذلك فيما سبق وكذا الفعل الآخر فانه مني للشيء على ان يدعو عليهم ويبل
 القليل انما هو هذا المحرر بيان سبب النزول واتباعه مصدر مضاف الى الفاعل
 من قوله الاول او تنوب عليهم والباقي قوله او يعذبهم فانهم ظالمون ونفسهم من خير المستدار
 يعني ان ذكروا يعذبهم عقابا بالظلم اي يترك التوبة بعد او تنوب عليهم اي يتوبوا فينوب الله
 عليهم ويقبل توبتهم دليل على ان الله لمن يساء في جانب المعظم هم التوب عليهم وفي جانب
 التعذيب هم الظالمون على ما روي عن الحسن وعطاء وهذا تعبير لما هو لول كلام الله تعالى
 حيث نفي ان يكون النبي عموشي من امرهم ثم قال والله ما في السموات وما في الارض اي الامر
 كله لله والى الله تاج مشينه يعجز من يساء تايبا كان او غريبا ويغيب من ساء كان ظالم
 او غير ظالم حكم وعصا لا يحيط بها كما هو وجه اوله الغني المطبق الذي لا يبال عما يفعل
 الا ان يحالجه الكرم فلذا قال والله عفور رحيم وعقبا لتعذيب بقوله فانهم ظالمون
 ومن الحجاب انه يجعل كل ما يوافق قوله من الروايات صحيحة غير انه النص القاطع وان لم نعرف
 لاسانه وجه صحه وما يحالجه اقترأ وان كان من صحاح الاحاديث والا ما رنفل الثقات
 وان يجعل محرد عقيب قوله او يعذبهم بقوله فانهم ظالمون دليل على ان الظلم هو السبب الموجب

وابهر

نوع

علم

معتبر

واللام في لقطع طرفا متعلقه بقوله ولقد نصرم الله بيد علي بقدر ان كحل اذ يقول طرفا المضرك لا بد لانا من ادغروت لان دال يوم احد فيكون اجنبيا فيلزم الفصل به واما تعلقها بقوله وما النصر الا من عند الله فيصح على التقديرين لكن العامل هو المقوض بالا والنصر الواقع مستند فيه تردد والظاهر من كلامه هو الاول او تنوب عطف على لقطع اوليكت روحه شبهه النصر على تقدير تعلق اللام بقوله وما النصر الا من عند الله ظاهر واما على تقدير تعلقها بقوله لقد نصرم الله بيد فلان المضرك الواقع بيد كان من اظهر الايات وانتم البينات فصالح سببا للتوبة على تقدير الاسلام او لتعذيبهم على تقدير النفاق على الكفر بخودهم بالامات وان اردت التعذيب في الدنيا بالاسرف فالامر ظاهر فان قيل هو يصلح سببا للتوهم والكلام في التوبة عليهم قلنا يصلح سببا لاسلامهم الذي هو صالح سبب التوبة عليهم فيكون سببا لهم بالواسطة اعراض من المعطوف المتعلق بالامر والمعطوف عليه المتعلق بالعاجل وصل ان تنوب تنوب لما كان في وجه سببيه النصر للتوبة والتعذيب كتحجاء وفي العطف مع وجود الفصل بالاعراض المتعلق بالجموع نوع تردد وذهب بعضهم اذ ان يثبت ليس منصوبا بالعطف على لقطع بل هو ضميا وان عليه انه من فعل عطف المضارع المنصوب على الاسم المحرور اعني الامن والمرفوع اعني شيء وعلى التقديرين هو من عطف الحاضر على العام كن في مثل هذا العطف كظنه لا يضر وذهب بعضهم الى ان او يعني الى ان وهذا ايضا من النفس باضمار ان على ما بين في النحو وتعدى في الفرق من المعطف على الامر والعطف على شيء وان الاول سبب انواع التوبة من القول والرد وتوابع التعذيب من الجلاء والمنع من النجاة والباقي سبب التوبة والتعذيب معنى ان لا تقدر على ان يجرمهم على التوبة او يمنعهم عنها ولا ان يعذبهم او يعفو عنهم وكما يريد بالتوبة ما هو سبب التوبة عليهم اعني الاسلام والا فالمدكور في الآية هو ان يتوب الله عليهم لا يؤمنهم وقبله شيء ان يكون هذا وجها اخر في معنى ليس لكن من اعزهم شيء وهو انه نوع معانيه على ان كان علاج القوم لم يكن ذلك فيما سبق وكذا الفعل الآخر فانه مني للشيء على ان يدعو عليهم ويبل القليل انما هو هذا المحرر بيان سبب النزول واتباعه مصدر مضاف الى الفاعل من قوله الاول او تنوب عليهم والباقي قوله او يعذبهم فانهم ظالمون ونفسهم من خير المستدار يعني ان ذكروا يعذبهم عقابا بالظلم اي يترك التوبة بعد او تنوب عليهم اي يتوبوا فينوب الله عليهم ويقبل توبتهم دليل على ان الله لمن يساء في جانب المعظم هم التوب عليهم وفي جانب التعذيب هم الظالمون على ما روي عن الحسن وعطاء وهذا تعبير لما هو لول كلام الله تعالى حيث نفي ان يكون النبي عموشي من امرهم ثم قال والله ما في السموات وما في الارض اي الامر كله لله والى الله تاج مشينه يعجز من يساء تايبا كان او غريبا ويغيب من ساء كان ظالم او غير ظالم حكم وعصا لا يحيط بها كما هو وجه اوله الغني المطبق الذي لا يبال عما يفعل الا ان يحالجه الكرم فلذا قال والله عفور رحيم وعقبا لتعذيب بقوله فانهم ظالمون ومن الحجاب انه يجعل كل ما يوافق قوله من الروايات صحيحة غير انه النص القاطع وان لم نعرف لاسانه وجه صحه وما يحالجه اقترأ وان كان من صحاح الاحاديث والا ما رنفل الثقات وان يجعل محرد عقيب قوله او يعذبهم بقوله فانهم ظالمون دليل على ان الظلم هو السبب الموجب

حيث لا تعذب بدونه ولا مغفرة مع وجوده مع انه لا يقيد الا مجرد الاستحقاق
 العادى بمعنى انه لو اضيف اليه في محال حتى العقل كان ملائما ولا يجعل قوله و
 ما في السموات وما في الارض وتعلقه بتعليق المغفرة والتعذيب بالمسبة
 ثم يذيله بقوله والله عفور رحيم دليلا على انه يفعل ما يشاء من غير وجوب
 علة ولا استحباب من العبد كل ذلك لما على قلبه من رين النقص و
 الميل الى الحق والافقوا جل في معرفة خواص التراكيب من ان يخفى عليه
 امثال هذا وما نحن فيد عوله ورجوا ان يعفوا الله عنه مع توضح
 بما كانوا عليه اسان الى ان هذا الحان اعني اصنافا مضاعفة ليست لتقيد
 النهي بها حيث يتبع الحزمه عند اسفائها عند من يقول بالمعقوف بل
 لزيادة التوبيخ والتنبه على انهم كانوا على هذه الطريقة المذمومة التي رتبنا
 سبقها آكله الربوا ايضا وقد مد ذلك الايقاد بما اتبعه الضمير
 عايد الى ذلك والعائد الى الموصول محذوف اي اتبعه اياه
 وان قال الناس ما قالوا من ان لعل وعيسى في كلام العزيز الكريم للاخبار
 على ما ذكره هو ايضا الانسان والمراد وصفها بالسعة يعني ليس
 القصد الى تجريد عرض الحسم بذلك لجميع كونها في السماء بل هو كناية عن غاية
 السعة والبطة بما هو غاية في ذلك في علم السامعين بظانها
 من استبرق اي ديباج خشن فيها ظنك بالطهارا اجتنابا من الجح و هي ما
 خرج البعير الى قمته للاجتناب الامن عصم الله استنارة منقطع
 وهو ظاهرا ومثلا لما في العلة من معنى العدم كان قبل ان هو كذا في امتي
 لا يوجدون الامن عصم الله فانه يوجد في امتي فمتنا وكل محسن
 صريح في ان استغراق الجمع للاحاد دون الجمع ناد من على القليل
 فيما مضى عازمين على التزك في المستقبل وصف لذاته بسعة الرحمة
 حيث ذكر اسم الله المعيد للمعاني في الوصف الذي سبق له الكلام مع استغراق
 الذنوب باللام والافصاح عن تقدير لونه غفارا لذنوب بما ورد من الاستغفار
 وتقرب المغفرة حيث اورد هذا الكلام عقب الاستغفار معتصما به
 وبين ما عطف عليه وبان التائب من الذنب كمن لا ذنب له حيث اورد الجمع
 المعروف باللام دلالة على انه يغفر كل ذنب حيث لا يبقى منها شيء وبانه لا مفرغ
 سوا حيث حصرت المغفرة عليه وبان عدله بوجوب المغفرة للتائب حيث اورد
 عقب ذكر الاستغفار ما يبين عن كونه المعروف بمغفرة الذنوب
 وفيه تطيب اسان الى معان آخر مدحجة في قوله تعالى ومن يغفر الذنوب
 الا الله راجعة الى العباد ووجه الاسعار بها ظاهرو مبنا على سعة الرحمة
 وقرب المغفرة من الاستغفار والتوبة والمعنى اسان الى محصيل
 في الجملة المعذرة التي هي من يغفر الذنوب الا الله ومنهم من يوجب ان توبة

سورة

قوله وفيه تطيب متدرج تحت ما عده من الامور وليس بذلك
 على قبح فعلهم غير مستغفرين هذا المجموع تفسير لقوله لم يصروا لان عدم الاصرار
 هو ان لا يقيم على القبح من غير استغفار بل يرجع عنه بالقوة ومنهم من يوجب ان
 عدم الاستغفار قيد في عدم الاصرار والمعنى انهم لم يكونوا مصرين غير مستغفرين
 ونبي عليه كلاً ما لا طائل الحث وهم يعلمون حال من فعل الاصرار
 الحال بعد الفعل المنفي وكذا جميع القنود قد يكون راجعاً الى النفي قيداً له دون
 المنفي مثل ما حثك لا استغفاني بامورك او مستغفلاً بها معنى ركت الحثي لذلك وقد
 يكون راجعاً الى ما دخله النفي لعدم الفائدة لان ترك الاصرار موجب للاجزاء
 والجزاء سواء كان مع العلم بالقيح او الجهل بالقيح او لى وان كان قيداً للفعل
 المنفي فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يكون النفي راجعاً الى القيد فقط
 وبثت اصل الفعل مثل ما حث ركباً بمعنى حيث عندك وقد ذكر في قوله
 تعالى لم يجزوا عليها صماً وعيباً بانها نفي الصم والعيب فانبات للحرور وان النفي
 اذا ورد على ذات فتيده بالحال يكون انباءاً للذات ونفيها للحال وهذا ايضا
 ليس لما اذا ليس المعنى على نبات الاصرار ونفي العلم وانبأهما ان يقصد نفي
 الفعل والقيح معا بمعنى اسقاء كل من الامر من مثل ما حثك ركباً بمعنى لا يحث ولا
 ركوب وهذا ايضا ليس بنبأ سب اذ ليس المعنى على نفي العلم وبمعنى اسقاء الفعل
 من غير اعتبار نفي القيد وانبأته وهذا هو المناسب في الآية اى لم يصروا على
 معنى ان عدم الاصرار متمم للنبأ وهذا ينبغي ان يحمل قوله وحروف النفي نصب
 عليها معاً والحاصل ان القيد في الكلام المنفي قد يكون لعقيد النفي وقد لا يكون
 لنفي القيد بمعنى اسقاء كل من الفعل والقيد فقط او الفعل فقط لانه
 قد يقدر بمعنى انما اعتبر في الجواب جزاء المعقنة عدم الاصرار المعقيد بالعلم
 دون مطلق الاصرار لان الاصرار مع الجهل قد يقدر صاحبه ويغيره
 ان الذين آمنوا على ثلاث طبقات يعني الذين صدقوا بالله ورسوله وآلهم
 عنده ليسوا بمؤمنين الايمان الصحيح والا كافرين وان الجنة للقيين والتائين اما
 على تقدير عطف والذين على المؤمنين فظاهر واما على تقدير كونه مبتدأ فلاخبار
 عنه بقوله جزاء وهم معقنة من ربهم وجته فهو من جهة المعنى بمنزلة العطف فلا
 يلزم كون الجنة اعدت للقيين خاصة دون المصرين لعقيد المذنبين
 لعدم الاصرار مع ما في الآلام من معنى الاختصاص ومنابع عقله واطاع ربه علم ان ليس
 في هذه الآيات سوى ان الجنة اعدت للقيين والتائين او للمؤمنين خاصة والتائين
 اجرهم مغفرة وجته اما مع شكوت عن حكم المصرين او دلالة ظنية على انهم
 ليسوا كذلك ولا نزاع في ان الجنة ليست معدة لهم ولا اجرهم لكن من ان البيان
 القاطع انهم لا يدخلون الجنة البتة وانه لا يكون في حقهم التقصيل والاحسان وهيل
 القسط بذلك الامكان للعقل ومعاونة الرب على ان الكلام وارد لترتيب اكله

طوبى له
 قوله تعالى
 ان الجنة
 اعدت للقيين
 والتائين
 او للمؤمنين
 خاصة

اولا وترغيبهم في الاطلاع عنه ثانياً بالقيد بعدم الاصرار لئلا يصرروا على
 شرط مفهوم المخالفة وهو ان لا يظهر فايد اخرى جزا واجب
 واج مستحق على العمل نعم بمعنى ترتيبه على الفعل بحيث لو اضيف اليه لم يستبعد
 في محاذي العقول والعادات لا بمعنى الوجوب على الله تعالى كما يقول المبطلون
 وفيما اورد من الامار دلالة بيته على ان دخول الجنة محض الجود والكرم لا الوجوب
 ان السفينة مزايا لا لابي العنابية لانا من الموت الى الحظوظ
 نفس وان ترست بالحجاب والحرس واعلم بان
 سهام الموت نافذة لكل مدرع منار وميرس ما بال دنياك
 ترضى اى بدته ونوب دنياك معقول من الدنس ترجوا النجاة
 ولم تكل ما اكها ان السفينة لا تجربى على اليسر بمعنى هم
 اى حث الناس والمخاطبين وفر الهدى زيادة الثبت لان المتقدين
 مهتدون ولا تهفوا ولا تخزنوا تليه سير الى آتة متعلق بما سبق
 من قصة احد من جهة المعنى واما لحب اللفظ فالظاهر انه عطف على سير وله
 الارض فانظروا وتوسيط حديث الربوا وما بعد قبل استطراد وقيل اسارة الى
 ان هذا نوع اخر من عداوة الدين ومحاربة المسلمين ومن في نفوسهم من قلوبهم السقيض
 بالنسبة الى كل قلب كما في قولهم هم من عطفه وحرك من نشاطه ان
 كنتم مؤمنين متعلق بالهن من جهة المعنى واما من جهة اللفظ فجزاؤه ما يدل عليه
 النهي ثم انه قيد بطلب الترك او للتكرار نفسه لا للفعل وفيه نوع تهج وبسته
 على ان ما يفهم من قوة القلب ما في الزهن فكيف قيل سوال على تقدير كون
 ذلك يوم احد وعلى القدرين فقد اشار الى ان الشرط والجزاء ههنا في المعنى
 المتقدي دون الاستقبال وذلك اما بتقدير كان اى كانوا فتعدنا لو اوتاهما على القول
 بان قد يحكى المجرد التعليل من غير نقل المانع الى المستقبل ولا بد من حمل متكم
 على حكاية الحال بقصد الاستحصار هي الايام لجعل الصبر اسارة الى
 حاضرة في الذهن وتبلى كل جديد في موضع الحال لما في الصبر من معنى الاسارة
 لقوله هي الجوعاء ضاربة باها ولو جعل الصبر الفقة او مبهما يفقد الايام لم يكن
 والحن فيه فهو ما علينا اى فتخرج يوماً علينا والاحسن ان يقدر
 فهو ما يكون الامر علينا بالاضرار ويوما لنا اى بالنفع لكون يوماً طرفاً لما
 لقوله ويوما لنا من شئ فلان اصببت كحزن ساء احزنه ويوما ليسر موت
 حمله مسوياً وقيله فلا ولى الناس لا يعلمون فلا الخبر ولا
 السر سر وانشد بن مالك فوب قيب قيب ونوب اجر ويوما لنا ويوم سر
 على ان نوب ويوم رفع قوب قيب ونوب اجر ويوم خسر ونوب سر على ان
 نوب ويوم رفع بالابتداء بتقدير اوصف اى نوب تى ونوب اجر ويوم الخسر
 هم اجز والعائد من الخبر محذوف وقال البنت امرئى من العيس

كسب
 نفسه

التيب الجدد
 لنا

هو رجل من قريش كان يعبد الشجر في العصور وكان ذلك منكراً عندهم قسبه رسول الله
لمخالفته دينهم وكان هذا الرجل يخالف قريشاً في عبادة الأوثان في الحرب بحال
قبل جمع بجل وقيل مصدر ساحل واخره في ان تصنع مثل صنعة في جرتي ويسقى
فقد حيا نهم قوله يرد المياه بصفت شعرة بالشهرة والمعنى يصل
الى القيايل النازلين بالمياه والمارين عليها ومدوا على لفظ اسم المفعول وقوله
فلا تهدين مع الرياح قصيدة مني مجودة الى القهقاع معناه وليست
السايتون بيان لخاصل المعنى لا اسان الى ان العلم محاز عن التبرير بطريق اطلاق
اسم السرب على المسبب على ما ذكره في سورة البقرة ليكون منياً لكونه من باب
الميل للنسب على تشبيه الحال بالحال فغاية الامر ان يقال فعلنا ذلك فعل من زيد
ان يثبت الثابت عند من غير الثابت لكن يرد عليه ان هذا زيادة لجور لا حاجة
اليه اذ يكفي ان يقال فعل من يريد ان يحصل له حقيقة العلم وانما لم يحصل الكلام
على حقيقة دلالة على ان العلم يحصل بعد الفعل وعلم الله اني لا يتصف بالحدوث
ولو سلم فالعلم بالمؤمن والكافر حاصل قبل ذلك الفعل واجاب بعضهم بان
المراد علم لا يحصل الا بالفعل وهو ان يعلمهم موجوداً منهم البسات ولا يلزم منه
التعريف في علم الله تعالى وكون ذاته محلاً للحوادث لان الحدوث انما هو في تعلق
العلم كما ورد في كثير من المواضع ولهذا المعنى زيادة لتحقيق في كتب الحكمة والكلام
معناه وفعلنا ذلك كناية عن قوله وتلك الايام نداولها على هذا
الوجه المثل المذكور وانما المحذوف هو العلة عكس الوجه الاول وانما
حذف الايدان يعني من قول الامر والا فبعد ذكر المعطوفات يعلم ذلك وان لم
يحذف المعطوف عليه لستهم تعليل الايدان ومعنى الممتنع فيها
الاتكال بما كان ينبغي ان يكون ذلك وحقيقة النهي عن الحسبان لان العلم
متعلق لما كان علم الله تعالى بالشيء من لوان لمحققة جعل عدم العلم كناية
عن عدم ذلك الشيء فصار معنى لم يعلم الله جهادهم لم يجاهدوا في الكلام
اسان الى ان التزم الذي هو مبني الكناية يعتبر اولاً في العلم ووجوه المتعلق
في نفيه ونفي نفيه وهذا يدفع ما يقال انه شرط في الكناية امكان المعنى الحقيقي
وههنا نفي العلم عن الله تعالى بحال اراد التوكل الخفيف تشبهاً للنسب
بالنهي وحذفها من غير ملاقاته ساكن بعدها كما في قوله اضرب عنك الهيموم
طارقها وقيل هو حرك لا لقاء الساكنين بالفتح ايثار الاخذ واتباعه
للام واتقاء لفتحهم اسم الله تعالى ولم يتركب هذا الوجه البعيد في وعلم الصابر
لامكان الوجه الصحيح السابع وهو اضمار ان على معنى لم يكن العلم بالجاهدين
والعلم بالصابرين اتمام حسبتهم ان تدخلوا الجنة مع الجمع بين عدم متعلق العلمين
اعني الجهاد والصبر والا صوب مع عدم الجمع بين الامرين لان مرجع واو الصبر
ان عطف مصدر بعد على مصدر الفعل السابق فلما ان معنى لا تأكل الشجر

معناه

قر

الساكن

علمه

ونشر

ونشر اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن اني الجمع
بينها فكذلك ههنا المعنى الواقع حالاً هو مصنون فلو لم يكن منه العلم بالجهاد
العلم بالصبر اني لم يتحقق الامر ان جميعاً على ان الواو الحال يتقدير
المبتداء اني احسنت ان تدخلوا الجنة ولم يسبق منكم مجاهدة متعده بالصبر والظا
ان المراد الصبر عليها فلما يعلم حال من دخلوا ويعلم الصابر من يعلم الله الذي
جاهدوا على التداخل معانين مشاهدين اني على عقله واشتغال
بأمر سواه وهذا ما قال الزجاج المعنى فقد رايتوه وانتم بصراً كما يقول قد
رايت كذا وليس في عينك علة اني قد رايت حقيقه فعيه توكيد
لا يذهب وهذه وهمه وقصده تعيناً تزويجاً مؤبداً بالهمزة موضع بالشام بها
استشهد جعفر بن ابى طالب رضى الله تعالى عنهما الى اهل بيته سألين الفزع السعة صرة
فربح وفزعاً واسعة رجل حران دو حرقه اجبرت على الجرح اسرعت فله
من غان بيان للكاف مثل اقدبك من رجل وقد يتك من ربع و
قوله حتى يقولوا طلب ان سقى له ذكر حسن وتقدتي به عين
عبد الله بن قيس قد سبقاته عينة ابن ابي وقاص فذكر الزوايين ثم شدا اني حمل
عليهم بسبقه لمخط في دمه لضطرب وما حمل الارسل صرح
صاحب المنساج قصراً قد اخرجوا الكلام لا على مقتضى خبر بل استعظا مهم
هلاكم منزلة استبعادهم اياه وانكارهم حتى كانتهم اعتقدوا فيه وصفيين الرسالة
والشبر والمهمل الهلاك فقصص على الرسالة نفياً للشر عن الهلاك وفيه بعد من جهة
عدم اعتبار الوصف اعني قد خلت من قبله الرسل حتى كان لم يجعله وصفاً بل
ابتداء كلام لبيان انه ليس مثلاً عن الهلاك كسائر الرسل اذ على اعتبار الوصف
لا يكون الفصل لا قلب لانهم لما انقلبوا على اعقابهم فكانهم اعتقدوا انه رسول لا كسائر
الرسل في انه لخلوا كما خلوا وحب التمسك بدينه بعد كالحب التمسك بدينهم
بعدهم فرد عليهم بانه ليس الا رسولا كسائر الرسل سيجلوا كما خلوا وحب التمسك
بدينه كالحب بدينهم وهذا صريح في كلام المصنف ومن زعم انه يلزم من حمله على قصر
القلب ان يكون المخاطبون مدكرين للرسالة فقد اخطأ خطأ مبيناً وذهل عن الوجه
ثم لا يخفى في ان الفاء في افان مات يفيد تعليق الجملة الشرطية اعني مصنون
الجزاء مع التقييد بالشرط وبالجملة قبلها وهي وما محمد الا رسول قد خلت
من قبله الرسل تعلقاً على وجه تشبهاً عن الجملة السابقة وترتبطا عليها وتوسط
الهمزة لانكار ذلك اني لا ينبغي ان يجعلوا خلوا الرسل قبله سبباً لا تعلقاً على اعتبارهم
بعد هلاكه بل سبباً لتمسكهم بدينه كما هو حكم سائر الاشياء ففي اقبالهم على اعتبارهم
تفليس بوجوب القضية المحققة التي هي كونه رسولا خلوا كما خلت الرسل
لم ذكر العقل بوجه ايضاً لم ذكر الموت بكلمة ان وقد علم انه يكون والجواب
ان كلمة ان في كلام الله تعالى لا يكون على ظاهرها قط لعله بالوقع او بالواقع بل

فهم

بهم

قصه

اعتبارهم

الظاهر

مهم

لا اعتبار معتقد السامع او امر آخر ياسب المقام اما علوه يعني على تقدير نزول والله يعصمك من الناس قبل وقعة احد يخفى بالعلماء استعمال العزيمه ليخص به العلماء وكلا الخواص ضعيف بل الجواب ان ليس كل اية يسمعها كل احد ولا كل سامع يستحضرها في كل مقام سيما مثل ذلك المقام الهائل الا ما كان من قول المناققين ظاهر متصل لان المناققين يسلطون في الظاهر وما قالوه ارتداد عن الاسلام الظاهرى واما حقيقة فلا اسلام فلا ارتداد فلا استثناء منقطع ثم قال ويجوز ان يراد بالانقلاب الارتداد ويكون انبائه لهم على وجه التعليق والاستعظام لما صدر عنهم من القرار والهناء وخذلان رسول الله واهواله والتجلبت بينه وبين الهلاك وهذا معنى عطف على الانكشاف قاصر الالف مستفاد من تقدير الفعل بالمفعول ورجوع اليه بعد الى المعنى فيكون المعنى انه صدر عنه ضرر لكن لا بالثبوت الله تعالى ومعلوم انه ليس عين نفسه المعنى ان موت النفس محال ان يكون الايمية الله فان قيل هم يجوزون وقوع الفعل بدون مشيئة بل على خلاف مشيئته فلم لا يجوز الموت بدونها قلنا ليس المراد الاستحالة العقلية بل بمعنى انه ثبت بالادلة ان الموت لا يكون بدون مشيئته فان قيل اتي حاجة الى اعتبار التمثيل وشبه الموت بالفعل لا ينبغي ان يقدم عليه التلاذذ ان الله ولم لا يفي جعل الاذن مجازا عن المشيئة نظرا الى كونها من لوازمه قلنا لا لا يفي في تصحيح قولنا ما كان له ان يموت لان هذا انما يصح في الفعل الذي يقدم احضارا وبهذا يظهر ان ما يوهمه القوم من ان المراد انه اعتبر التمثيل فاستغنى الاذن للمشبه ليس على ما ينبغي ولان ملك الموت عطف على مضمون الكلام السابق كالاختفى وانما الحفاء في تحقيق هذا الوجه بهذه المفعول له او حال والعاقل المصدرا عنى سلام قومه ائني تركهم ويخسبهم اياه ومن الحفظ بيان ما صنع والكلمة بالكسر الحفظ الجولوا اليهم مستفاد من ترك ذكره وليس معنى الايهام العموم بل ان لا يكاد يدخل تحت البيان والفتنة بالتشديد نصير كون الفاعل زبني لان الكثرة ناسب جميعه الفاعل وكذا رواية سعيد بصير وقيل كاي من مخرجي ايضا بعد التقدير والكثرة لانه مركب من ائني والكاف لا على قصد التثنية والقول بان الفاعل ضمير النبي مبني على انه بيان كاي والا فالضمير لكاي لانه الواقع مبتدأ واجيب بان هذا اعتبار المعنى فلا يحسن بعد اعتبار اللفظ وقد اعتبر حيث اقرض ضمير معه ورد بانه ليس من اعتبار المعنى في شيء فانه قد صرح في الكثرة غاية انه ليس بصنعة جمع ليونث ضميره فافهم على القياس لانه منسوب الى الرب بالفتح فافهموا عند قتل النبي تاخر اتي الوجه المرجوح وهو كون الفاعل ضمير النبي وقد يقال ان على تقدير كون الفاعل زبني لا ينافي في قول النبي ايضا بل ربما يشعر لفظ معه بانه ايضا قبل كما يقول ضرب مع عمرو

النزول الى

بعضه مفعول له او حال

زيد ولا يراد انه ضرب حال كونه مصاحبا لعمرو بل يقصد مشاركتها في الضرب اتصاله لزيد وبقية لعمرو وغاية انه لا يوافق رواية سعيد بن جبير والروايات بالاستغفار مبتدأ خبره اقرب على رواية الرفع وليكون متعلق بقوله مقدما وعن نكاح خبره واما على رواية نصب اقرب فهو خبر ليكون وعن ركاء حال من طلبهم او خبر آخر والطرف اعني ليكون خبرا للمبتدأ واعني الدعاء والاوجه ان الدعاء بالا استغفار عطف على صفة الذنوب لانه ايضا من جملة هذا القول وليكون متعلق بالدعاء بعيد القدم واقرب منصوب خبر يكون وعلى ما قالوا فهذا القول هو مجزئ اضافة الذنوب والاسراف الى انفسهم وليس كذلك فان قيل فعلى ما ذكره ومقدما حال عن المبتدأ او على ما ذكرتم من المعطوف على خبر المبتدأ ولا يبعد كونه في معنى هذا القول وهو اسم كان لانه في كلامه ليس الا خبر المبتدأ قلنا مثله واقع في عبارات المصنفين فان امت فعلى تقدير فعل وقيل هو عام في جميع الكفار والمخاطبون هم المؤمنون جميعا وعلى الاول كان الخطاب للصحابه والكافرون للعهد لما المنافقون واما اليهود والنصارى واما المشركون ولا تاتي النصب بها بخبر صدره لا تندفع الارباب اهو لها يصف مفاع بانه لا وحش بها ولقد صدقكم الله وعده من صدق الحديث متعبا الى متعبين ولقد كان الضمير الى حين ترك الصبر والتقوى وهو معنى صدق الوعد واما جعل الوعد هو اللقاء الرعب المردود بالتاكيد والتعليل فضعيف اذ لا يلائم الاستهزاء بالقتل ولانه كان بعد وقعة احد ما قبل الانهزام التي مكة او بعد على اختلاف الروايتين السابقتين ومما ياتي الآية على ان ذلك قبل الوقعة قولا ذريعا سديعا من قولهم موت ذريع سديع فاس لا يكاد الناس يتباغفون وحالت الزبح لجوز ان يكون على ظاهره لان الزبح اذا كانت من المقابلة اضرب بالمقابلة وان يكون كناية او مجازا من انقلاب زبح النفس اين متعلق حتى اذا الظاهر ان السؤال عما يكون حتى غاية له ونهاية ملك الجواب لا يطابقه لان المحذوف اعني منعكم نصر جواب اخلا متعلق حتى وايضا قد دل فاسبق انه متعلق بتجسوسهم حيث قال والمسلمون على انهم تجسوسهم حتى اذا قتلوا فالوجه ان السؤال عما يتم به حتى اذا ويدخل في معنى الكلام فاجاب بانه محذوف فاذا شرطية وحسب ابتدائية داخله على الجملة اولا حذف وحتى حرف جر بمعنى الى داخل على اسم هو اذا فانه قد تبع اسما كما في قولهم اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وما في قوله تعالى والليل انا نعشي فمن جعله بدلا من الليل وفي قوله الى وقت اسارة الى ان حتى ههنا ليست على دخول ما بعد ما في حكم ما قبلها وفي قوله اين متعلق حتى اذا دون ان يقول متعلق حتى اسارة الى ان وجه السؤال وبه يندفع اعتراض القريب بان منعكم ليس متعلق حتى اذ لا وانه الى كون زمان القتل غاية

بعضه مفعول له او حال

ما ذكرناه

منع النضر
هذا الفعل متعذرا ذكره والا ذكر ولحق ان يكون من قبل يا ايها النبي انا طلقتم
النساء وقد ذكرنا وجهها وهو قلب الواو متعة ثم تحققت بها
فالتاء متعلقة بيا ايهاكم وعلى الشائنة الطرف مستقره الجرح عطف على ما ارجف به
وطرفا المشركين يعني غلبتهم والا فالطرف كان للمسلمين فاسام من اسبغ به على مواساة
جعلته اسوة فيهم والتاء للسببية ولحق التبدلية كما في الوجه الاول والاتصال
الترتيب التغير والاستقصاء في الترميم والترس وعن ابن الزبير الصواب عن
الزبير لان ابن الزبير ولد في السنة من الهجرة وقيل بعد عشرين شهرا منها وغرو
احد كانت في ثمان سنين ثلاث من الهجرة ونعاسا بدل من امنية على انه
كان نفس الامنة وكذا على تقدير جعل امته حلالا من نكاحا بمعنى نعمت امته
ان اراد انه معقول له المصدر الذي هو نكاحا ففعله تقديم معمول المصدر وان اراد انه
بتقدير فعل هو تقديم فليس للفعل موقع حسن قد اهتمت امة الامم كان
مها له معنى لثبانه واهية اقلعه واحزنه فالاول من الاول والثاني من الثاني والآخر
متسا من المقام غير الحق اما معقول مطلق ليطبق على طريق
التوعية دون التاكيد وظن الجاهلية بدل منه واما مصدر موكد بمضمون الجملة
محدوف العالم وظن الجاهلية معقول مطلق اي يطبق على ظن الجاهلية يقولون
قولا غير الحق ثم في اضافة ظن الجاهلية سواء كان بدلا او معقولا مطلقا وجهان
احدهما ان يكون اضافة الموصوف الى مصدر الصفة ومعناها الاختصاص
بالجاهلية كما حاتم الجود ورجل صدق على معنى خاتم المحقق بوصف الجود
ورجل مختص بوصف الصدق والثاني ان يكون اضافة المصدر الى الفاعل على
حذف المضاف اي ظن اهل الجاهلية اي الشرك والجهل بالله والحق واسناد
ان يظن الى ضمير الظن ربما يشعربان المراد بغير الحق المظنون لا الظن فلا يكون
معقولا مطلقا فالوجه الجمل على الاسناد المجازي غير ما يقول اي اقول قولا غير ما
ولا فوك اي لا اقول فوك وكل منها موكد لقولك هذا المقول لرفع احتمال
الغير معناه هل لنا يسر الى ان من يمتدأ حقه لنا وفاعل الطرف
لا عماره على الاستفهام ومن من يدع ومن الامر حال من فاعل الطرف اعني
الصين في لنا وسئ كونه مرفوعا حقيقة ولا محروبا لله ولا لانا
يعني ان كون الامر الله تعالى كناية عن كونه لخواصه ايضا كونهم بكان من الله تعالى وكونهم
مستورين عالين على الاعداء فلا معنى لتفنن الامر بمعنى النضر والاطهار عنهم
يقولون في انفسهم اذ لو قالوا ذلك للمؤمنين لما كانوا متافقين بل
لم يكن بل جزاء الشرط اعني من علم الله ومن مبتدأ وخبر الشرط
والجزاء والعايد في الشرط اعني منه وصيرون وجوده لذلك وهو اشارة الى انه تعالى
ويصرح وقيل معناه عطف على قوله معناه هل لنا معاشر المسلمين

الاولى

في

غيرهم

قوله وليست

وليست الله محذوف او عطف على علة محذوفه مع معلها
كيف مواقع الجمل الخبر لاخيارية هي قد اهتمت انفسهم يظنون بالله يقولون هل
لنا يخفون في انفسهم يقولون لو كان الواحد الطليعة التي هي قل ان الامر ولم
سما من الجمل في موقع الخبر لطايفة قصدا الى ان مضمونها متقدري معلوم اليقين
لما فقين لاحاجة الى الاخبار عنه فالخبر محذوف اي وئطاطيفة او وظيفك طاطيفة
على ان الخطاب للجمع من المؤمنين والمناقضين او وطاطيفة اخرى ولم يفسهم انظار
وذهب الزجاجة الى ان قد اهتمت صفة ويظنون خبر ولا بعد ان يكون قد اهتمت
خبر لا في النكرة موصوفة في التقدير اي وطاطيفة اخرى وبالجملة الواو والحال
نص عليه سيبويه وقيل للعطف على الجملة الفعلية اسعرا لحدوث
الامن للمؤمنين واستمرار الخوف بالمناقضين ولا يخفى ان هذا انما يحسن على
تقدير ان جعل بعض الجمل في موقع الخبر كيف صح ان يقع ما هو مسأله عن الامر
بدلا من الاخبار بالظن اعترض بان ما جعل بدلا ليس هو المنة عن الامر بل القول
بها واجيب بان المراد القول بها ودفعة ما نقل عن المصنف في تقدير
السؤال وهو ان يقول هل لنا يغير الظن وترجمته ان الاستفهام لا يكون ترجمة
للغير لا يصح ان يقول اخبرني زيد قال في اذهب وكذلك كل ما لا يطابق له
لخواتم قال في اضرب وامرني قال في الضرب فاصل السؤال ان متعلق
الظن نسبة اجارية كونه من دواخل المستأد والخير فكيف يقع ما هو حكاية عن
الاستفهام ترجمته والمطابقة واجبة بين الحكاية والمحكي فاجاب بان السؤال
لما كان صادرا عن الظن بناء على انه طلب علم فيما يشك او يظن جاز ابداله منه اذ
الظن او العلم عند التحقيق يتعلق بما يقال في جواب ذلك الاستفهام كما يقول
امرني قال في اضرب ونهاني قال في لا تضرب فتقوله فلذلك جاز ابداله اي ابدال
ما هو مسأله عن الامر منه اي من الظن او ابدال يقولون من يظنون
بين الحال وذو الحال هو في التحقيق الواو في يقولون هل لنا وفي الظاهر
يقولون حيث جعل يخفون حاله
يقولون لو كان لنا والاجود ان يكون يخفون استينافا لا حلا لكثرة قوايد الاستيناف
وقله الا عمارا من بين الحال وذو الحال ه لانه لو كان بدلا من يخفون ويظنون
حال من يقولون هل لنا لكان مرتب على قوله ان الامر كله الله المقول بعد قولهم
هل لنا ومن ههنا قل المعنى ان الاجود ان يكون يقولون استينافا لا بدلا من
يخفون لتأدية الى ذلك ومنهم من علق عدم المقارنة بامتناع اجتماع قولين من
متكلم واحدات خبريان مقارنة الحال والعامل ليست على هذا الصنيع كيف وقد
سبق ان المراد قولهم في انفسهم على احوال وجهين طلب منهم الزلل
ذكر في معنى الآية وجهين مبنى الثاني على ان الزك الذي اوقعهم فيه ودعاهم اليه
اليه هو التوالت وبعض ما كتبوا اما الذنوب السابقة ومعنى السببية الخوارها
من يقولون سل لنا ولا تخاف في عدم المقارنة اذ يقولون لو كان لنا

قوله وليست

كافة الطاعات لحر البعض الى البعض واما فقول ما زين لهم الشيطان من الهزيمة
واما مخالفة ما امر به النبي صلعم من الثبات في المكنز واما الذنوب المتبقية
لا بطريق كراهتهم لجهاد معها فاستلزال الشيطان بها ايقاعهم في التواني بذكر ما يأم
لك الذنوب حالة القتال فصار الوجه الثاني اربعة اوجه لا خفاء فيها واما الخفاء
في الوجه الاول المبني على ان الزلزال ليس هو التواني والالتزام بل الذنوب المعصية
اليه من جهة منها التأييد وتقوية القلب والمعنى ان الذين تولوا انما سبب توليهم
استلزال الشياطين اياهم بعض الذنوب اتي ايقاعهم في الزلزال ودعاهم اليه
بان اقترفوا ذنوباً لهم لم يستحقوا معها التأييد الالهي وقوة القلب فلذا تولوا
والجار والمجرور اعني بعض ما كتبوا في موقع البيان والتقدير للزلزال كانه قبل دعاهم
الى الزلزال واقفهم فيه بان اطاعوا واقترفوا الذنوب كما يقول استلزالهم الشيطان
بقتل السلم فقول استلزال الشيطان اياهم هو التواني معناه ان الزلزال الذي يتضمنه
استلزالهم الشيطان هو التواني وذلك لكونه زللاً عن موطن القدم والمركز المأمور
وعن موقف الحق ايضا واذا اراد به الذنوب فالمعنى الاخير
وليعرفوا عن كثير في انه انما يواحد بالبعث ونبأه على ان ما كتبوا هو سيايات ما
وان اراد مفهومه الاعم فالذنوب بعضها الاحمال والله عفو
في القرآن ان الله عفو
غزى بالتشديد جمع على فعل كفسق وقد قبل
على هذا الجمع سيما في المقصود فاستشهد بقول امرء القيس ومعينه الا فاق
الصوتى لها قلب غيماً الجياض اجون الصوتى جمع صوة وهي الحجارة مضى عليها
في المنارة بعضها بانها غير ملوكة وبان حياضها دارسات ومياهاها آجحة
والقلب جمع قلب وهي البير القديم ومعينه رفع عطفا على خروج فيما قبله لمرك
ما هندوان سخطت بها نوى غزيرة عما يريد سطون ينافضة عهدى ولو حال دونها
خروج بدا من دونتهن خرون
على حذف التاء اذ لم يحى في جمع فاعل
فعل بالتحقيق بل فعله سيما في المقصود كقضاء وعصاه
اذا ضربوا وهو المستقبل مع قالوا وهو الماضي فيصير المستقبل من وقت المسامحة
طرفا للقول الماضي فاجاب بانه على حكاية الحال الماضية ومعناه ان يتدد
نفسك كانه موجود في ذلك الزمان الماضي ويتدد ذلك الزمان كانه موجود
الآن وهذا كقولك قالوا ذلك حين يضربون والمعنى حين ضربوا الا انك حين يلوطن
المضارع استحضار الصورة ضربهم في الارض وهذا مشعر بان الموقع موقع اذ عرض
لوجهين الاول ان حكاية الحال انما يكون حيث توقي بصيغة الحال والمذكور ههنا صيغة
الاستقبال لان معنى اخبروا حين يضربون فيما يستقبل الثاني ان قولهم لو كانوا
عندنا انما هو بعد موتهم فكيف سيقيد بالضرب في الارض كيف ما اعتبروا انما هو حال
حيوتهم واجيب عن الاول باننا اذا ضربوا في معنى الاستمرار كما في اذ القوا الذين
آمنوا فيعند الاستحضار نظر الى الحال وعلى الثاني بان قالوا الاخوانهم في موقع

لا يجوز ان يكون

جزا والمشرط من جهة المعنى فيكون المعنى لا يكونوا كاذبين كفردوا واذا ضرب اخوانهم
في الارض فماتوا او كانوا غزى فقتلوا قالوا لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا فالضرب
والمقتول كلاهما في معنى الاستقبال وتيقيد القول بالضرب انما هو باعتبار الجزاء
الاخير وهو الموت والقتل فانه وان لم يذكر لفظ الدلالة قوله ما ماتوا وما قتلوا عليه
فهو مراد معنى والمعتبر المقارنة عرفا كما في قوله تعالى فاذا قضيتهم من عرفات
فاذكروا الله عند المسعى المحرم وكقولك اذا طلع هلال المحرم اي في منصفه
ولا اترى ما ذكره تقدير الكلام المصنف وقال الرجاء انما ههنا مقبوع عما
مضى من ان كان وما يستقبل يعني انه مجرد الوقت او لفضد الاستمرار والذي
يقصده النظر الصائب ان لا يجعل انما ضربوا طرف قالوا بل طرف ما يحصل للاخوان
حتى يقال لاجلهم في حقهم ذلك المقتول كانه قبل قالوا لاجل الاحوال العارضة
للاخوان انما ضربوا بمعنى حين كانوا يضربون ما متعلق لجعل اجاب
بان متعلقه قالوا يدخل في جملة المنسبة به ويكون اللام السببية بالغرض حيث ثبت
ذلك على قولهم او لا يكون فلا يدخل في الصلة ويكون اللام على حقيقة العلية او العرضية
لكن يجوز ان يكون ذلك اسنادا الى قولهم كما في الوجه الاول فيكون اسناد جملة
حسوة الى الله تعالى بمعنى انه يرتب عليه الحسرة ويضعها عقيبته في قلوبهم وان يكون
اسنادا الى مصنفين لا يكونوا وهو اعني انشاء كونكم منهم قد جعله الله سبب حذرهم
فالنسبة بين مفعول يخلص مجازية على الوجه لكن في الثالث على طريق السببية المحمولة
من الله تعالى حقيقة بخلاف الاقلين فقوله فاعتقده ففعلهم مبتدأ وخبرهم
وصنها اعتقاده لذلك المعتقد الفاسد وهوانهم لو كانوا معهم لما ماتوا واضاء
مخالفتهم ومصادتهم الى المفعول والضرب للكارفين كما يوت العبد
هو حمار الوحش يموت غالبا بطبعه مع طول عمره لا يذبح ولا يهلك في قتال
للعقبة جواب القسم اسنادا الى ان اللام في ولين قتلتم هي الموطئة
للقسم وكذا في ولين متم طلاع السبي لملو الذهبية القطعة من الذهب
المسلمين عن ذلك الرعم بقوله ولا يكونوا كاذبين قالوا بالموت والموت
قدم الموت ملاحظة لقوله ما ماتوا وما قتلوا وان كان العقل مقدما
في المعنى اعني قوله ولين قتلتم في سبيل الله او معناه لانه اوفق بالمقام واحق بالمعزة
والرحمة وقدم في الاخبار بالحسن والموت لان المحمود الميت اكثر من المقتول
ولو قوع اسم الله يعني لما كان اسما للذات الجامع لصفات الكمال
على وجه الكمال كان ذكره في معرض الوعد منبها عن غاية الرضا والكرم والرحمة
في معرض الوعيد عن غاية التحفظ والاسقام وتقديم بدل على الحصر اي اليه الحسرة
لا التي عنده فلا رجاء ولا خوف الا منه وادخال لام جواب القسم على الخوف التقليل
ليشعر بتأكيد هذا الحصر والاختصاص وبان الوهية هي التي يقتضي ذلك
ما من يدعي الحصر انما يستفيد من تقديم الجار والمجرور وزيادة ما انما يستفيد

سلة

قوله

تأكيد ذلك فلذا قيل ان في كلامه حذفاً اي ما زيدا والظرف مقدم للتأكيد والالة
ربط اي ربط الله على جاش المتصل وجاش القلب بالهنة روعه
اذا اضطرب عند الفزع وفلا ناراً ربط الجاش وربط الجاش اي سويد القلب كونه
يربط نفسه عن القرار للجماعة وانما جعل الرق ولين الجانب مسيئاً عن ربط الجاش
لان من ملك نفسه عند الغضب كان كابل الجماعة المهيأة المحاذية بالخرن من البك
وهو الحال والخرن العظيمة سوا الحلق وترك حسن العشرة وغلط القلب العساة
وعدم الرقة وقلة تأثر القلب على الارشاد الاصل يعني ليس التوكل احوال
التدبير بالكلية بل مراعاة الاسباب مع تفويض الامر الى الله تعالى من بعد
الاول من ثم الالة المستشهد بها والثاني من هذه الآيات والضمير لله تعالى على حذف
المضاف اي من بعد حلالة فواسم الوقت او بدون الحذف للكان وقصده محمود
المجاورة وفيه ترغيب من جهة دلالة على انه لا ناصر سواه مع العلم بانه لا يفتر منه
ولا خذلان بدون الاستحقاق ولان ايمانهم اسان الى ما يقرب من ان
تعلق الحكم بالوصف مشعر بالعليق والجواب الايمان ذلك مبني على ان فيه التصديق
بصفات الله واحواله وانه الذي يتوالى امور العباد هدايا والولا عكولة
خيانة وسرقة في بيت المال ومنه ليس لم يقل وقوله اسعاراً بانه ليس من حديق
التي صلح في الفايق انه قول سنخ وعبر المغل من اخيانه عنده
لم يقل ومنه اسعاراً بانه كلام النبي صلح ذكر في الفايق ان النبي صلح حين صاح اهل
مكة عام الحديبية كتب بينه وبينهم كتاباً وكتب ان لا افلال ولا اسلا لم وان بينهم
غنية مكفوفة يقال غل فلان كذا اقطع ودنته في مناعة من غل الشيء ادخله فيه
فانقل وسئل البعير وعين في جوف الليل اذا نزع من بين الابل وهي السلة
وانقل واسل صارداً اغلول وسئل وايضا يكون ان يعين عين عليها وقيل الا فلال
ليس الذروع والاسلال سل الشوف والمكفوفة المسرجة اي المشدودة السرج
مثل لها الذمة المحفوظة التي لا تنكث كالم يقسم يوم بدر في إحدى الروايتين
وفي اخرى انه فقيهاً بالسيوة بعد ان جعلت له طليعة الجيش من وقت ليطلع طلع
العدوان حقيقة امرهم فعنت عناء على لفظ المبنى للفقول اي حصلت عنائهم
بعدت الطلائع تغليظاً وتقيحاً قد استغنت من المصنف هذه
البيان فان العيان قد جرت باللفظ مع النبي صلح والاولى انه تعظيم الجانية
حيث عدا في زلة منه غلولا الا لا عرض يحتمل ان يكون بها على طريقه
لا اريتمك ههنا ظاهرة هي نفسه والمقصود من الخطاب ان يكون بتلك الحال
وعن بعض ارباده في كتب التفسير انما يدق بالجماعة
بما احتمل من وباله تغنياً بما غل عما لزمه من البقرة والائتم ليتصل به يعني
ان ظاهره غير متصل لعدم الترابط هم درجات تشبه بحرف الالة
والضمير لمن اتبع وصواته الله ومن بار بسخط من الله جميعاً انصب اليه

ربط

علم

وعاء
وان كونه

اليتيم

البيت لابن قتيبة وقيل بلغاً اي قسراً اي منصوبون لهارجال بمنزلة الهدى فتم
بلا مبالاة ام هم طرف السور نكلها على تفاوت الدرجات وضمير تعزيمهم للرجال
لكونه مقدماً تقدير الكونه مقدماً تقدير الكونه مستجاباً لكونه مستجاباً لكونه
والمعنى اي على تقدير ذواتهم درجات انهم ذوو منازل متفاوتة احوال متفاوتة
عالم باعمالهم سيرا الى انه لا معنى لكونه سمياً بصيراً سوى العلم
بالمسبوعات والمبشرات فانه لذكر اي شرف وبهاة ذوة الشيء اعلاه
الضيق الاصل وكذا العنصر بضم الصاد وفتحها الحصة جمع خاص السواس جمع
سائس حكاهم في حكم ساس الرعية سياسته قام بامرهم مخوفاً كبح الناس اي يقصده
وتام الحظية بعد قوله الرابع به قوله فان كان في المال قل فالمال ظل زائل وهو حائل
ومح من قد عرفتم قداسته وقد خطب خطبة بنت خويلد وبذل لها من الصدقات
ما عاجله واجله من ماله كذا وهو الله بعد هذا بناء عظيم وفيه وجهان
مبناها على ان كلا من اذا واذا كما يستعمل طرفاً يستعمل اسماً فعلى الظرفية ههنا
المبتدأ محذوف اي منه او بغيره والظرف متعلق به ومن من الله خبره والذال
على المحذوف هو الخبران قد رمنه والظرف ان قد ربعه وكذا في اخطب ما يكون
الامير قائماً يكون الخبر محذوفاً والظرف دال على ان اي اخطب اكون الامير واوقاته
حاصل انا وجد قائماً وعلى الاسمية لا حذف لان امر فروع على الابتداء ومن من الله
خبره اي من من الله وقت بغيره على طريقة بنان صائمه واذا امر فروع على الخبرية
اي اخطب اوقات الامير وقت كونه قائماً وما ذكر من لزوم حذف الخبر انما هو على
تقدير ظرفية اذا من قبل طرف لغو متعلق بكان وفي ضلال مبتدأ
حذف كان وكان مع الاسم والخبر خبران المحقق المحذوف الاسم الذي هو ضمير الشأن
وان مع الاسم والخبر في موقع الحال قد اصبحت اي تلم ووجدت في موقع
الصحة لصحة وقلم جواباً فانه طرف يعني حين يستعمل استعمال السد ط
لمية فعل ماض لفظاً او معنى والجملة بعده في محل الجزاء صاف لما اليها كما اليها كاي ساير
الظروف لان من الاضافه وناصب ما وقع موقع الجزاء واي هذا جملة اسمية متقدمة
الخبر وقعت معقول القول فكانت نصاً على المفعولية وجملة قلتم كذا لما اصابكم كذا فعلية
معطوفة على قوله لقد صدقكم الله وعلى اي قوله لفي ضلال مبين لان الكل يتعلق بقصة
احد من غير لخلل اخبر والهمزة في اولها اصابكم متحالة بين المعطوف والمعطوف
عليه للمقدم بمعنى التنبه او التحل على الاقرار والعزيم على مصون المعطوف
لقوله من عند انفسكم في هذه الآية ومن عند الله في الآية المستشهد بها ولو كانت اي
بمعنى كيف لم يطابق هذا الجواب ومعنى كونه من عند انفسهم في هذه الآية انهم السبب
فيه لا الفاعل والخالق كما في عند الله يصيب بكم اصاب من منكم و
ما ارادوا صاب به جعله واجداً من العدو ما اراد فهو كاي في الآية
اشارة الى ان الظرف جز مبتدأ ودخول الفاء تضمن معنى السوط ووجه التبيين

علم

انصاف

فهم
اذا

قوله

او يتعلق بها فيجعلها مجردة وقيل المراد انها تتعلق بالا فلان والكوكب فيلزم ذلك
او يكتب زيادة كال وهذا يلائم الفناديل المعلقة تحت العرش لم يذكرها
فضلهم الخليفة في هذا الوجه يعني الشاخر الرشي والسرف في وفي الوجه الاول بمعنى
الشاخر الزماني وسوق كلامه ان من خلفهم بدل من الصلة او صلة بعد صلة كما في
التعب والجنس بدل من الذين هو بدل استمال والمعنى يستبشرون
لعدم الخوف والخرن على الذين خلفهم من المؤمنين فخير انهم يفتقون لمن خلفهم
من المؤمنين وباقي الضمير للشهداء الذين قتلوا في سبيل الله واحاد
وذلك انهم مدحوا بانهم يستبشرون لحصول النعمة والفضل وعدم الخوف والخرن
لن خلفهم وبسرى المؤمنين عطف على وقت واحاد وذلك ان استشار
الشهداء بان المؤمنين في نعمة وفضل وامر يتبين لاحالة الاخبار بان لهم ذلك وهو
معنى العون وان ذلك اني وبيان لان ذلك ووجه البيان على قواة
ان الله بالفتح ظاهر واما على قراءة الكسر فلان الاعتراض تأكيد وبيان
خبره للذين احسنوا اي مع فاعله او مبتدأ يعني اجر عظيم يعني ان الجزر هو الجملة
الطريقة او الاسمية واما على تقدير كونه صفة او مدحا فجملة اسمية استينافا في الروا
موضع بين مكة ومدينة حضر يومنا اي وقفتا واما العرب وقايعهم وخرى الاسد
ليست هي بدر الصغرى لان ذلك كان عقيب وقعه احد ونذر الصغرى بعد سنة
قال الامام الزانبي مدح الله تعالى المؤمنين على عزوتين يعرف احدهما بعزوة
حمراء والاسد وهي المذكورة في الآيات المقدمة والثانية بعزوة بدر الصغرى وهي
المذكورة في هذه الآية يعني ابابكر والزبير لان اسمائيت اني بكر وهذا
نوع تغليب وفيه جمع بين الحقيقة والحجاز الا ان ايراد بالاب الاصل اذ الطرف فيجمع
الاب وابل الام بدر اسم ماء لبني كنانة وهو في الاصل اسم رجل قدم معتمدا اي رجع
من مكة واتى من الظهران حتى واقفا متعلق بقوله فخرج في سبعين بخارا
اي اسيا فخرها بالناس الاولون المذكورون بقوله قال لهم الناس والآخرون
المذكورون بقوله ان الناس يعني ان المعرفة وانا عيذت فليس الثاني عن الاول ولا
اللام العهدية اسارة الى ما ذكر صرحا بل الى ما يعرفه المخاطبون فلان يصل جناح
فلان يده ويعاونه فيما يقصده تشبها بطائر يطير الى مقصد او مقوله
اكتفى به عن مصدر قالوا لان حكمها واحد لما لم يسمعا قوله اي مقوله لان الكلام
هو المسبق حقيقة لا نفس المصدر الذي هو اتباع الكلام بين الجواب او لا على ان نفس
التصديق والاعتقاد قبل الزيادة والنقصان فهو محل المقتضى والامار الدالة على انه
يريد وينقص على ان ذلك لحسب المعنى اعني ما هو من به قم بنا يريد
الذهاب الى مجلس العلم لوج اي ممرات ايمان الى بكره اي بسبب ايمانه
والاظهر ان ضمير مدح المصدر ومن والماء للتعدية اي يجعل ذلك الوزن ايمان اني بكر
وفي ذلك اي في قوله فاقبلوا الى اخره اتباع المتخلفين في الحسن

وكان
اما من جعل
الزنادقة
والمفسدين

لهم

اخر

من

واذا كان
المراد من
المراد من

المراد من
المراد من

ونسبة لهم الى الخطاء حيث فووا على انفسهم ما قاربه هو لا
الشيطان يعني ان ذلك ان كان اسارة الى القائل ان الناس قد جمعوا لكم فالسيطان
لخيل ان يكون خيرا وان يكون صفة والمعنى على التشبيه وان كان اسارة الى القول
حيث اصيبت قول نعيم الى ابليس وعلى التقادير فاوليا بان مقولتي يخوف
والاول محذوف اي الحق فكم من اولياء الذين هم ابوسفيان واصحابه وبديل عليه
قوله فلا تخافوهم حيث كان الظاهر عود صنيهم الى الاولياء فيجب ان يكونوا هم
المخوف منهم ليلا يلام النبي عن الخوف منهم ولخيل ان يكون المذكور هو المقول الاول
على ان المراد بهم القاعدون عن الخروج مع رسول الله صلعم والثاني من ركن
او محذوف للعلم به اي يوفقهم في الخوف او خوفهم من اني سفيان واصحابه وه
لا يصح عود صنيهم لاختافوهم الى الاولياء فوجب جعل فلا تخافوهم متعلقا
بقوله الذين قال لهم الناس الى قوله فاختشوهم وجعل الضمير لما الى الناس
في قوله ان الناس قد جمعوا لكم ورد القول الناس الاول فاختشوهم وقوله بقعدوا
نصب جوابا للنهي او جزم عطفا على النهي وقوله ولا تحسبون احدا الا الله
لا عطف على ان يؤمر باليدنم حذف النون وقوله والمراد بالسيطان نعيم او
ابوسفيان الظاهر ان هذا على تقدير وصفه بالسيطان واما على تقدير خبرية ففهم
لانه المشيطة ولما كان في هذا نوع لحكم قيل المراد بالسيطان نعيم او ابوسفيان
على كل من تدبر في الخبرية والوصيفة لجعل اية سفيان مشطبا يعني كونه باعنا
لنقيم على الشيط كاجعل محو فالذلك ونصير المعنى انه الحق فكم من نفسه واصحابه
وهو مسقيم وقيل لخوف هو ما قال عندنا بقرائة من احاديث محمد موعدا باسم
بدر القائل نفي الكلام في ان خطاب ذلكم الى قوله ان كنتم مؤمنين للقاعد من
الخروج معه عليه السلام والمخارجين معه او للجمع الظاهر الاول لان الخارجين
لم يحا فوهم بل خافوا الله وقالوا حسبتنا الله ولجونا ان يكون الخطاب للجميع قصدا
الى التعريض بالقاعدين فاوليا على احد الوجهين من وضع الظاهر موضع المصنوع
نعيما عليهم انهم اولياء الشيطان يعنون فيه يعني صحت المسارعة
معنى الوقوع والترعة فعدت نفي معناه لاخر نوك الخوف ان يضره
يعني ان الكثرة هو الخزن المعلن بهذه العلة واللائق الخزن من جهة كون المقاتل
او الانداد فتمحوا منكم عند الله وذكر في سورة المائدة ان المعنى يسارعون في
اظهار ما يبيعون منهم من انار الكد لاسلام ومن موالاته المشركين والخياف ان هذا
ايضا فيصح فيقرا الى تاويل من حيث ان التعويل على البديل يعني ان
البديل منه وان لم يصلح تمام الكلام لكنه في حكم المنحى والمقتضى انما هو البديل
وهو كاف في تمام الكلام لكون ان المفتوحة مع الاسم والخبر صالحا للوقوف موقع
القولين اما باعتبار حصول المقصود اعني تعلق افعال القلوب بالنسبة
بين المبتدأ والخبر واما باعتبار الحذف اي الحذف خبرية الاملاذ يابته على

المراد من
المراد من
المراد من

ار

الشاطر

يوم

اختلاف الزمان واستشهد بثل جعلت متاعك بعضه فوق بعض من حيث انه
يتم السكوت على المبدل منه عن المبدل اذ لا معنى لتوكل جعلت متاعك فوق
بعض ومع الايتان بالبدل يتم المقصود كما ترى فكذا ههنا مع الاقتصار على المفعول
الاول لا يبعث الكلام ومع الايتان بالبدل يصح وهذا القول الحاسي فاما ان قيل ههنا
هلك واحد صاحب يستبدون البدل اعني ما كان فليس هلك واحد ويصح معه
لا يقال قد سبق منه لجوز حذف احد المفعولين لانا نقول فرق بين الحذف والاختار
والانواع في امتناع الناحية وهو الا ان ههنا وجوز ان يتقدم مضاف بعين
ان الفعل بالابدال دون المفعولية كان من جهة مغايرة للمفعول الاول وعدم صدق
عليه فلو قد مضاف في احدتي الجاهل بحيث يصح الحمل ويصدق المضاف على الاول
ارتفع المانع وتام الكلام بالمفعولين وهذا كما يقال في قولهم ان الكلمة اما ان تدل على
معنى في نفسه ان قولهم ان تدل لا يصلح خبرا لان الكلمة ليست دلالة فلا بد من تقدير
مضاف في جانب الاسم والخبر ان تدل لانهما اما ان تدل اولاهما اما ذات ان تدل
وهو ان الذين كفروا فيمن قرأ الحديث ما العينة رفع على ان فاعل حقيق
وانما نلت لهم حين في موقع المفعولين الطول بكسر الطاء وفتح الواو والحيل الذي يطول
للدالة رعي فيه من منهم ان على تقدير تغيير الاملاء بالتحليل او قطع اجالهم
ان على تقدير تغييره باطالة العيش ومبناه على مذهبهم ان المفعول مقطوع عليه
للاجل لاميت بالاجل كيف جاز القائلون بان الحيز والشر بارادة الله تعالى
لجوزون التعديل بثل هذا امالاة عرض والعرض لا يلزم ان يكون مطلوب بل يكفي
جعل غاية للفعل وامالاة مراد مع الفعل تشبيها بالعدة وهم الذين لا جعلون فعل الله
معللا بالعرض واما المعتزلة القائلون بان فعله معلل وان العتية لا يصلح
ان يكون مراداه ومطلوبا وعرضا فقد جعلوا ازدياد الاثم سببا باعنا كما في
قعدت عن الحرب جينا او عجزا لا عرضا يطلب حصوله كما في حنك لتكرمين
ولما لم يكن الا زدياد حاصل قبل الاملاء ليصلح عنده باعنه عليه ذهب الى هذا
انما هو على طريق الاستعانة والتشبيه بالعدة باعنه بناء على حصوله في علم الله تعالى
سابقا فان قيل ههنا عبرة تشبيه بالعرض والغاية كما في فالتقطه آل فرعون
ليكون لهم عذرا فلا يحتاج الى هذا التكلفات قلنا لان هذه الجملة متا نفة
تعديل للجاعة قبلها فلو كان الاملاء لغرض صحيح ترتب عليه هذا الامر الفاسد
التي لم يصح ذلك ولم يصلح هذا تعديلا للتفهم عن حسان املاهم خيالهم فليتأمل
ان املانا لا زدياد الاثم يعني ان ما على هذه القراءة مصدرة وليردادها
في موقع الحيز كما يفعلون يعني من زدياد الاثم ولما لم يكن الاملاء الذي للتوبة
والدخول في الايمان ملائمة لمعارضة العذاب بل التواب جعل الواو حالية داخلية
تفي حيز النفي عن الحسن قيدا في زيادة الاثم بمرارة ان يقول ليزدادوا ولما يكون
لهم عذاب وظاهر ان هذا المعنى لا يحصل بالواو والعاطف بل ليس ههنا ما يحسن

عطف هذه الجملة عليه نعم للاعتراضية جهة الام من ليد في قوله
ما كان الله ليدرا المؤمنين لتأكيد النفي لما يجد من الفرق بين قولك ما كان مقصدا
حتى يعزل في الصحاح من التسمية امية ههنا عزلة وفوزته
واما امانه بمعنى مئة فلا تحذف في كتب اللغة للمصدقين اني باللسان لمعتم
المناقضين وكذا قوله لاننا قلنا على المصدقين وسوق كلامه في تغيير ليطلعكم
على العيب ليعلموا به يدخل في هذا الخطاب النبي ايضا وصغير صحبه المصترات
القلوب ومطلقا حال من يعرف والظاهر من هذا الوجه ان من حضر في رساله
للتبويض وبما الوجه الاول انها للبيان بان يقذروه ناطرا الى الامان
بالله وان ينزلوهم الى الامان يرسله والذوق يوحى قد ساع في
هذا الكتاب جواز صرف احد مفعولي باب علمت وعلمه في سورة النور بالحداد
الفاعل والمفعولين كما ذكر ولا تحسب الذين قتلوا في سبيل الله امواتا على قراءة
ما والعينة ففهم منه بعضهم انه لا يجوز ان لا كذلك وههنا ليس كذلك والجواب
ان المراد الجواز لعدة الدلالة وطهور القرينة وههنا كذلك على ان الذين تخلون وهو
الفاعل لما استعمل على ذكر الجمل صار هذا في حكم اتحاد الفاعل والمفعولين
سلي من اسان الى ان هذا غييل ولا طوق حقيقة وهو على حقيقة وانهم
يطوقون حية او طوقا من نار وقولهم بقلدها طوق الحامة الضمير للمفصلة العتية
التي كى عنها بالهيئة والتشبيه بطوق الحامة لغرض التزوم وعدم المزائلة وفي قوله
من الزكوة اسان الى ان الوعيد في ما نفي الزكوة وكذا كل واجب مالي والنهش
بالسين المجعلة للحية خاصة وبالمهملة بعثها وعبرها كالعقرب والكلب والغرن
جاءت التراس والاقراع الذي لم يبق على راسه شعر كثيرة سمه وطول عمر
من مال وعيونه كالملك والاحوال التي ينقل من واحد الى آخر ولا يعيد في الشرع
مالا ولعل في اهل السما ايضا مثل ذلك قال ذلك اسان الى قولهم
ان الله فقير ونحن اغنياء واليهود فاعل قال واما نصيب جن كان في الاسم
صير ذلك القول اي سواء كان عن اعتقاد واستهزاء او رفع مستاء وكان
تامة ومعنى سماع الله يعني معلوم ان الله سميع عليم بالمسموعات
فمعنى تخصيص هذا القول بالذكرا انه اعد له عقابا يناسبه على طريق الكناية
او سيجف يعني ان الكنية ههنا حقيقة واليهود في الاسناد واستعارة والاسناد
على حقيقة على جهة الوعيد يعني ان القصد بهذا الاخبار الى الوعيد
والنفي لتأكيد الاثبات كان من لتأكيد النفي اي بما يكون الوعيد على طريق
التأكيد كما ان الاخبار بوجود السماع قرينة له اي مقرونا لقولهم
ان الله فقير ونحن اغنياء مصنف ما اليه كيف مع اني يكراني مصحوبا له
ميتونا على يد ذوق عقق اي حزن حزن ففلك يا علق من عقق
والعقق كما وهو عدل في الصنف كعوز في العلم على سبيل التعليب قل ذلك

العقاب بسبب شيات اعمالك التي اكسرها وكثير منها بالابدن وبسبب ان الله ليس بظلام ليمترك عقاب من يمتنع من التوب والحوار ان لهذا مدخلا في سبب العقاب ان الظالم قد ترك عقاب السيئ كما يترك ثواب المحسن واما وجب الاتيان بصيغة المبالغة فيذكر في موضع آخر ملك اهم مبتدأ وخبر والجملة خبر كان وكان يعرف ان يذبح ذبيحة مبيت لذلك وهذه اسان التي ما ادعوها من العهد اليهم ما معنى يعنى ان الذي فلتتم هو الفاعل وعباراتهم ولا معنى للمعنى الرسل بها فالمراد المجي بعناه وموداه كما في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا على احد الوجوه ان يعودون للناس الذي في شأنه ورد في الظهار والقول ان على كظهم اتي يطرح التنوين الاصل في التنوين عند ملاقاته ان كان ان تحرر بالكسر وقد جاء الحذف كما في قول ابي الاسود الدؤلي فذكرته ثم عابته عتبارا قعلا وقولا جريلا فالقبة غير مستقيمة ولا ذكرا لله الا قليلا

الاصول ذكر بالتنوين محروفا معطوفا على مستعرب ولا اصاده لان الله منصوب واسم الفاعل معمد على النفس او على المبتدأ في التقدير كما يقول انت غير ضارب زيدا اتي لا ضارب والمعنى ذكرته ما كان بينا من العهود فاعتنتي اني استرضيته فارضا يزيل هذا الوهم وبهذا يزول وهم ان يثبت الى بعض المعتلة من عذاب العنبر وغيره العنبر المطلق ليس ان وجه ترك ذكر متعلق فان وياتي الى الناس اني يفعل بهم ما يحب ان يفعل به فتابع بلاغ اتي بتليغ واتصال الى الآخرة حوطب المؤمنين بذلك اتي بقوله لنبلون في مواالكم الآية والصبر عطف على حلال وصبر لغوها لما سئلوا والشديد يعني ان العزم مصدر بمعنى المفعول اتي العزم عليه يقال عزم على الامر وعزم ولم يسمع عزمه والفاعل هو العزم يعني انه يجب عليه ان يعزم على ذلك او الله يعني عزم الله اتي اراد وقصد وقطع وقرض ان يكون ذلك والحصل وذكر الامام المروزني ان حقيقة العزم توطين النفس وعقد القلب على امره فلهذا ولذا لم يجز على الله تعالى واذا ذكر وقت احد يشعوبان اذ مفعول لا طرف الا ان يكون المراد اذ ذكر الحادث وقت الاخذ

القسمة ونون التاكيد في بيان الكتاب وبالاعطف على جواب القسم في اجنبات كتمان الحديث قال ولا تكلمونه على انه الصبر للسان وان يتبينوا مبتدأ خبره ما حوذا لغيره اتي خوف من شيء لا دليل عليه بعيد العلم بمحققه ولا امان بعيد الظن لو كنت بينا روي نصح الماء وضمتها خطا با وتكلم فلا خبيثتهم تاكيد والفاء لا سعار بان افعالهم المذكورة عليه لينح الحسان والهيمنة والمفعول الاقل محذوف هذا انما هو اذ جعل التاكيد هو مجموع لا خبيثتهم اعني الفعل والفاعل واما اذ جعل التاكيد هو الفعل والفاعل على هو الا نسب اذ ليس المذكور سابقا الى الفعل والفاعل فالصبر المنسوب المتصل بالتاكيد

اليه ما نسب

وفصل

هو المفعول

هو المفعول الاول ولا حذف الا اني انه لم تحمل القرائين السابقتين على حذف المفعول الثاني من احد العنبرين اعني التاكيد او الموكد في اخبارك اتي بخيارهم اياك ومعنى يفرحون بما اتوا أنفسهم لقراءة على مع ولم يفرحوا عن قوله وقيل يفرحون بما فعلوا من كثرة عطفها على يفرحون بما فعلوا من تدليسهم لئلا يتوهم انه في حيد العقل ولم يفرحوا في قراءة على به اتي ههنا يقع ذكر القنات متعارفة واستمدوا اليه بنكر الخروج اتي طلبوا الحمد متوسلين اليه بذلك واستهووا طالبين الحمد بذلك قال في الاساس يقال استمد الله اتي خلقه باحسانه اليهم وانعامه عليهم في النصالح الصفاء واسم كتاب في المواعظ والنصائح واخر اسمه النصائح الكسار هل كل ان تاذن بطيب لقلبكها والا فليس لها حق شغل وقد عرفت العادة الحفول الحضر وموضع شد الانارة لأك الفقرة عليها قلم اتي تلم تظله سبحانه وانما عهد حذف الفعل من لبادون لم ذكر اذ اثبات من داب في عمله اجتهد فلا سناد ان الذكر مجاز ولا خفاء في ان تعميم الاحوال لا يكون على حقيقة اذ من الاحوال ما لا يتيسر معه الذكر قلنا قال في اغلب احوالهم قيا ما مصدر بمعنى الفاعل واما فعودا فيجمل ان يكون جمع قاعد على عظم شأن يدل من عليه تكبر العامل وما دبر فيها عطف على اختراع او على صنعها لا على ما يدل ليلسا سلك كل جزاء الصلة ولا يلزم الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجتنبي فان قيل من قوا عدهم ان المبدل منه في حكم المنفي ويزم خطا الصلة عن العباد قلنا لا من كل وجه دليل صحة زيد لقيت غلامه رجلا صالحا هذا والا حسن ان يجعل على عظم متعلقا بفكره ون على تعني معنى الاستدلال والاجتناب ولذلك اتي لكون الدلالة على وجوب الطاعة واجتناب العصية ما حوذا من رنا ما خلقت هذا باطلا حسن وصل فقنا عذاب النار به كما هم قالوا ان فيها دلالة على وجوب طاعتك فحن نطيعك فقنا العذاب الذي هو جزاء من عصاك او جنيعته فوفقنا القول للصبر بما فيها من الدلالة هذا المحذوف العجب يستفاد من العذر عن الصبر الى اسم الاسان الدال على ان المذكور يجب ان يعنى بكامل بمره نجيما منه واستعظاما له ولهذا قال وفي هذا اتي وفي هذا الكلام او في لفظ هذا ضرب من التعظيم ووجوب ان يكون باطلا حالا وعلى الاقل كما في صفة مصدر محذوف فقنا بلغت في جزائه هذا مستفاد من جعل الجزاء امرا طاهرا للزوم للشرط حيث لا ينافي في ذكره ما دام محولا على طلاقة فيحمل على اخضار الخصوص ليعتد الضمان اسم للصبر اللام اسارة يعني انها للعهد والتعبد عن التهور بل لفظ الظالمين بان ما يفعلون به ظلم وانه السبب لاستحقاق النار لكن قد سبق ان الضرر هي الا فم بطريق العقلية والسفاعة بطريق المسئلة فتعني الناصر لا يدل على نفي النفي ولهذا لم يكن فيها كما في قوله لا تنفعها شفاعة ولا هم يصرحون ككرام يوضح ما ذكر

قائما يدل على نفي السمع من داخل النار لا من الخارج منها لكن يدفعه عدم القول
بالفضل فان من جاز السماع عنه جازها في الامرين ومن لا فلا ^{لكل} ^{صفة}
اى الرجل بما يسمع في صورة النكوة مثل سمعت رجلا يقول كذا او جعلت ما يسمع
حالا عنه في صورة المعرفة مثل سمعت زيدا فاغثاك عن ذكر المسبوع لكن لا يجزى
انه لا يسمع اتباع فعل السماع على الرجل الا باخبار او مجاز اى سمعت كلامه وان الاوفى
بالمعنى فيما جعله وصفا او حالا ان تجعل بلا بيا ويل الفعل بالمصدر على ابراه بعض
النهاية كنه قليل في الاستعمال فلذا لا توصفته والحال انه ^{وان يقال عطفت}
على المجرور في منه كنه باعادة الجار تقديره انا اخذت من ان وان سابع
فقد رقت من شان المنادى والمهادى ونحوه اى ساها لكن ما ذكره فيهم المنادى
له والمهادى اليه التولية التى اهم ثم قسروا واستفيدت فيهم المنادى من ابراهيم وسكر
او من ان فيهم المنادى لا يستفيدت فيهم المنادى وذلك تقدير اخر فلذا جعل
شان المنادى عيان عن صفته وحالته التى هى النداء للمفخيم باعبار متعلقة
واقعان جميعا يعنى ان في النداء الى السمع والنداء له والمهادى اليه
اختصاصا للفعل به وانتهاء له اليه فتواء عذرت باللام التى لا اختصاص اولى التى
لانتهاء الغاية حصل المقصود ^{اى امنا يعنى يجوز ان يكون مقسرة}
بمعنى اى وان يكون مصدرية على حذف الياء اى ينادى لايمان بطريق طلب
الايمان وايراد صيغة امنا فان المصدرية وان دخلت الماضى والمضارع
والامر لكن لا ينبغي ان جعل الحاصل من الكل مجرد معنى المصدر بل معنى ان امنا
بلفظ الماضى حصول الايمان فى الماضى وان يؤمنوا فى المستقبل وان امنا طلب
وصحب واصحاب الجمهور على انه لم يثبت جمع فاعل على افعال
وان اصحاب جمع محب بالسكون ما وصحب بالفتح محف صاحب حذف الالف
الايماء الصبيح لقوله ما وعدنا على رسلك اى انه ذكرنا اقا لامر
احدما ذكر الرسول والاخر المصدقين وتصديق الرب تصديق الرسول
فصار ذلك قرينة لما قدرنا من المضاف وان هذا الوجه لان المعول والمحمول
على الرسل ليس هو الثواب او النعمة بل الاخارية واما على تقدير السنته رسلك
فلم بين متعلق على والظاهر انه وعدنا لكن لا بطريق الصلة ^{استجاب}
له هو الساب قلدا استشهد للمقدس نفسه تقول كعب العنقى في مرتبة اجنه
وداع دعايا من حيث الى الندى فلم يستجبه عند ذاك محجب
فقلت ادع اخرنى وارفع الصوت ثم وروى جاهر العمل ابا المعوار مثل
قريب وهذا فى المقدسة الى الداعى واما الى الدعاء فتسابع بدون اللام مثل
استجاب الله دعاءه ولهذا قل ان البت على حذف المضاف اى لم يستجب
دعاه اليه اشار فى سورة القصص على حذف الباء ويعنى ان يسمع ووجه

دعوة

تعلقها بما قبلها وما معنى استجاب بانى لا اصنع اى لعدم اضاعنى واما على
ارادة القول فتوقعه الحال اى قائلا اى ^{بيان العامل على ان المراد به}
الشئ هو العامل لعم الذكر والاننى ^{فكل واحد منكم استغنى العوم من اضافة}
البعض مع الابهام ومن بعض على حذف المضاف اى من اصل البعض الاخر او
على الاستقانة التمثيلية ونسبه ايضا لهم موافقة ومخالفة ودينيا واسلاما
باتصال سين يكون احدهما جازا من الاخر ^{على سبيل التظيم له}
اى للعامل او علم وذلك لما فيه من التفصيل بعد الاجال والتخصيص بعد التعميم
والاجاز على سبيل القسم بكفى السيات وادخال الحنات وعظم الثواب
من الله تعالى الجاه مع لصفات الكمال ^{وهي المهاجرة اى الى آخرها}
من الخروج من النار والاذن فى سبيل الله والعقل والقتال ويجوز ان يكون
فاضطروا عطف على يتضمنه المهاجرة من معنى الفعل كانه قيل وهي ان هاجروا
واضطروا واوذوا وقاتلوا وقتلوا وفي قوله واضطروا دون ان يقال
واخرجوا اى اضطروا الى الخروج اسعار ذلك وقوله بما ساءهم المشركون
متعلق باضطروا وفيه اشارة الى وجه تفضيل اخرجوا باضطروا الى الخروج
وذلك انه لم يكن من المشركين اخراج بل انداء وظلم اضطروهم الى الخروج وتغيير
في سبيل بقوله من اجل السبيل ونسبته يلام لما هو المتعارف من قولهم جاهدوا
فى سبيل الله اى لاجله ونسبته فان قيل هب ان المهاجرة والعقل القتال
من الاعمال فكيف الاضطرار الى الخروج والاذن في سبيل الله حمل ذلك
وعدم التضييق والكوت ونحو ذلك كلها افعال ^{على التقديم اى}
تقديم قلوا بالحقيقة او التشديد على قولهمها قراءتان ومبناها على ان الواو
لا توجب الترتيب ولا ينافى ان يكون المتعول هو المقاتل او على انه قيل
البعض وقائل الاخرون ^{وعند مثل اى قوله والله عده حسن الثواب}
ليس معناه ان الثواب بحضرة وبالقرين منه على ما هو حقيقة لفظ عده
بله مثل كونه تقديره وفصله وحيث لا يفتد عليه عني بحال الشئ يكون مخض
احدا يدل عليه لغوي فالاختصاص مستفاد من هذا التمثيل حتى لو جعل حسن
الثواب فاعل عند الاستبداء متوخا عنه كان الاختصاص لحاله
وهذا اى قوله الذين يذكرون الله الى قوله حسن الثواب يعلم كيفية الدعاء والاهمال
واعلام باسباب الاجابة والاثابة وقطع الطمع من ثمن الثواب بدون العمل
وسمحيل عليه بانه جاهل غيبي اما التعليم ففى النداء بلعظمتى عن اتم الرب
ونحن الموثقون مع هضم النقيض والاستبعاد عن مظان الرلوى والاقران
بالاعمال البدنة والقلبية والاعتراف يكون مضيق عامة مشتملة على الحكمة
الكاملة والدلالة على وجوب الطاعة واجتناب المعصية وكون الصانع
منها عن النقاين واظهار غاية الخوف من جلال عظمته وعنايته

الذي

لا ناصر سواه واما الاعلام ففي ترتيب الاستجابة على ايمانهم وذكر اعمالهم
 وافكارهم واستغفارهم عن المعاصي ثم تقبل الاستجابة بان الله لا يضيع عمل
 العامل فان المهاجرة عن الاوطان وحمل مشاق التكليف والجهاد في الدارين
 سبب لادخال الجنة وحسن الاثابة واما القبط والتجسس ففي ضمن ذلك
 ولقد احسن في التبيين هذه الدلالات كذا عقل او معاد فاما تحتها من الاشارات
 حيث رتب سؤال الوفاية من العذاب على الاذكار والاعمال والا فكار وسؤال
 الثواب والنجاة على وعده وصرح باسناد ادخال الجنة الى ذاته وكررا في الثواب
 من عند افسس في هذا السورة خيرة الى ان الاعمال وسائل عادية لا اسباب
 حقيقية وانما ان يعذب مع الاعمال ويثيب مع الاخلال اذ الكل من عنده
 والفضل بيده فلا ينبغي ان يفضي الرخاء الى امر من نعمته ولا الخوف بالاستجابة
 بافع الدعاء الى العمل الصالح والمضطرب موضع الاضطراب
 مبالغة الضرب بمعنى السوف في الارض انتقاء للعيشة والذهيق من الدهقان
 رئيس القربة ومعدم اصحاب الزراعة وهو معرب لان اللعب لغز
 استعار بان السبب غير النقلب والمستبب الاغترابه والنهي ورد عن الاول
 والمراد النهي عن النسيان اعني الاعتراف بحاجتنا او كناية فاقيل السبب بقلبيهم
 الغرورية ففي اللعب ليدته عزور ليس على ما ينبغي لاقتضائه اشارة
 الى ان معنى قلته على لعدم الاحق في امره غير متناهية واما عدم الشاك
 في امره غير متناهية فمترك بينه وبين نعيم الآخرة وثوابها بل جميع الثواب
 ما الدنيا في الآخرة اتي في حيثها وبالاضافة اليها وهو حال عالمها
 معنى النفي وقد تقدم مضاف اتي ما تقدير الدنيا واعتبارها فهو العالم
 اذ الجبار اتي المستلط العالي صافيا نزل بنا وصار ضيقا لنا والباء
 في بالحسن للتعدي والمصاحبة والعامل الام اتي مع مجرورها يعني
 الظروف وهو لهم لان جنات فاعل له الاعمال والجور بانفاق النجاة ان جعل
 جنات مبتداء والظرف خبرا مقدما فهو حال من الضمير في الطرف
 والجور ان يكون قائم مقام اما كان قال اما على انه حال واما على انه مصدر موكد
 بمنون جملة لهم جنات وعلى هذا لا يكون اسما لا يقام للنازل بل مصدر
 يعني اعطاه وبهينه والعامل محذوف اتي رزقوا رزقا واعطوا عطاء
 الخاصي بفتح النون وتحققت الجسم والساكنة ومعنى اصحم
 عطية صح عطية بغير تنوين يكون على وقف النجاة في منع الصرف وقبل المعنى
 انه في الاصل بمعنى عطية في العربة انا جعل علما ولو حظ المعنى الاصل
 على عله هو في الاصل القوي الغليظ من الكفار فابصر سرير النحاسي ليس
 هذا في الرقاية وانا قصدي دفع يمسك الشافعي في جوان الصلوة على الفا
 افضل الظروف يعني انا يجوز دخول الام في جنات دون اسمه

بجوده ما

مسي

الملك

كراهة توالي حرفي التاكيد واما جان ههنا لا سقاء التوالى لوقوع الظرف اغنى
 الحيز فاصلا كما في قوله تعالى وان منكم لمن بسطيت فان الام في لمن لام ابتداء دخلت
 على اسم ان لوقوع الحيز فاصلا ولها لام بسطيت فلام جواب قسم محذوف في الجملة
 صلة من وما انزل لكم النصير لاهل الكتاب او لمن يؤمن منهم نظرا
 الى المعنى واما خاسعين فيسعين كونه حال من فاعل يؤمن لان جميع اهل الكتاب ليسوا
 خاسعين ولا عبيد مستقرين ولا يجوز ان يكون حال من صيرهم المستقر في الطرف لان
 المعيد بالخشوع اما منهم لا كونهم من اهل الكتاب ولا يستقرون حال اخروا وليك لهم احوالهم
 استيناف واخفاص الاجر مستغدا لاضافة واجبه فاعل الطرف او مبتداء الطرف
 خبر وعندهم حال من اجرهم او من ضمن في الطرف ليعود علمه يعني
 ان الاخبار بكونه سرع الحساب كناية عن كمال علمه تعاديا لا جوار ومراتب الاحتقاق
 وانه يؤمنها كل عامل على ما ينبغي وقد ما ينبغي والجور ان يكون كناية عن قرب الجاز
 ما وعد من الاخر لكونها من لوازمه لخصيصنا اتي ذكر تخصيصا بعد التعميم
 المستفاد من الامر بالصبر المعيد باطلاقة الصبر على كل ما حب الصبر عليه واما اخص
 بعد العموم لسدته وصعوبته وكان اكل وافضل من الصبر على سواء فيكون كعطف
 خبر على التكميل والصلوة الوسطى على الصلوات كعدل صيام بالعنف
 من غير الحس وبالكثير المثل من الحس الخاجر متعلق بالعقلين
 كل اية اما ما اعتبر في الايمان تعيد واجب اجزاء الزمان والمسافة والله اعلم
 بسم الله الرحمن الرحيم باني ادم يريد الذكور والانات لا الاخياء
 خاصة لكنه مبهم ليجعل ان يراى المجموع او من بعث اليهم رسول الله صلعم
 فاعلم من اصل واحد يعني ليس معنى المبدأ ههنا ان يكون مجرورين مادة كانت
 خلقكم من طين بل اصلا تنوع عليه الفروع ودوحة تشعب منها السعب ولهذا قال
 سعبكم من نفس واحدة وجعلكم صغارا متفرعة عن اربعة واحدة
 عطف يعني لا يظلمه ما يعطف هو عليه سوي خلقكم من نفس واحدة ولا يستقيم
 لان خلق الزوج وب الرجل والنساء داخل في خلقكم من نفس واحدة فيكون كرا
 ولان يريم الرجل والنساء غير المخلوقين من نفس واحدة وانهم يتقربون بالخلق منها
 ومن روحها والناس اعني في ادم انا خلقوا من النفس الواحدة من غير مدخل
 للزوج والوجه الاقرب الى الجواب الى التعديل الثاني اصل والثاني الى الاول فالوجه
 الاول انه عطف على محذوف هي صفة نفس يدل عليه المعنى المفضل وهو ان من
 اصل واحد قلادة من وضع الاصل وانما اولاهم انشاء الفروع عليه وفي كذا الاصل
 مثل الفروع في المخلوق سما وقد غير عن البعض لفظ الزوج اسعا بان الحمل جنس
 واحد والا اصل اول الا قداما اشار اليه من ان المبدأ ههنا ليست بطريق المادية بل العقيدة
 في هذا الوصف بيان كيفية التفرع وتقسيل ما اجل او الامن الخلف فعلى هذا المراد
 باناس جميع في ادم الماضين منهم والحاضرين والآتين على التغليب في اصل الانتقاء

مريم

يبدل على علمه

والسبب لان ظل الزوج

فكر تكرارا ولان يوم ان الرجال والنساء غير المخلوقين من نفس واحدة

اذ لا يتصور من الماضي بذلك بل الآتين ايضا بالحقيقة والوجه الثاني انه عطفت على خلقكم
والمراد بالناس المخاطبين هم الذين بعث اليهم رسول الله صلعم لانهم المأمورون
بالانفاء حقيقة بل محض روي عباس انهم العرب خاصة بقية قوله تعالى وانقوا
الذي تسألون به والارحام فان المناشئة بالله وبالرحم طريقة العرب خاصة وتقع
بانه تعليل او الخطاب الاول عام والثاني خاص والمراد بالرجال والنساء من سوى
المخاطبين من الامم فان المعطوف اعني خلق زوجها وبث الرجال والنساء منها مغاير
للمعطوف عليه اعني خلق المخاطبين من نفس ادم بالوسايط مغايرة ظاهرة والى توسط
الوسايط يقولون لانهم اتى المخاطبين من جلد الجنس الفتيق من ادم والعدول من لفظ خلق الى
لفظ بث ربما ينجح بوجه ان خلق المخاطبين كانه من نفس ادم فطردون زوجها بخلاف
ما لو قتل خلقكم من نفس ادم وخلق منها ومن زوجها من سواكم وقيل يجوز العطف على
خلقكم مع عموم الناس لان المراد به اخراج الذرية من نسل ادم وقيل خلق حوا وقيل
لان المراد بالبث انهم خلقوا في تفسير لا من نفس واحدة فلا تكرار وفيه نظر وقيل هو
عطفت على واحدة كما ذكر في سورة الزمر في قوله خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها
زوجها الذي يقتضيه سداد النظم يعني قد ثبت من الاستعمالات وثنا
مقتضى القول ان يكون الوصف الذي علق به الحكم عليه موجبة لاداء عنه عليه
والجبة اليه فكيف كان ما ذكر من الاوصاف مرجحة للقوى ان كان القصد الى العلة
الموجبة وداعيا اليها ان كان القصد الى العلة الباعثة وبهذا التقرير يظهر ان لاجبا
التي جعل الواو في قوله وداعيا بمعنى او فاجاب بان ما ذكر يدل على القدرة
العظيمة والنعمة الجسيم والاول يوجب التقوى حذرا عن العقاب العظيم والثاني
يدعو اليها وفاء بالكر الواجب هذا اذا ارد بالانقاء ما نعم المتعلق بخلق الله
وحقوق العباد ويجوز ان يراد ما يتعلق بحفظ ما بينهم من الحقوق وهو يكون خلقهم
متواصلة متفرعة من اصل واحد علة موجبة لا تنادى الله تعالى في الاخلال بما يجب
من حفظ الحقوق فيما بينهم قوله وهذا المعنى مطابق لما في السورة من رعاية حال الانعام
وصلة الرحم والعدل في باب النكاح وارتد البعض من البعض وهو ذلك بالخصوص
بخلاف المعنى الاول فانه انما يطالبها من حيث العوم فان ابقاء الله تعالى
باجتباب الكفر والمعاصي وسائر القناج يتناول رعاية حقوق ما بين الناس
وهو خير مبتداء محذوف لان المعطوف على الصلة لا يكون
الاجملة بخلاف ما اذا قلت زيد نكح وذاهب بطرح التاء
الثابت لان النقل عندها حصل فلان الاول حرف مضارعة على
الاستعطاء اتي طلب العطف والحنو فالواو اذا كان جواب القسم طلبا فهو
للاستعطاء وقيل بل اذا كان القسم بما يقتضي ذلك كما الله الكريم الرحيم وكالرحيم
والعزابة والى هذا اشار بقوله واتقوا الله الذي يتعاطون باذكاره واذكار الرحم
وانا لسلك الله يقول نشدك الله والرحم واشدتك الله والرحم اتي ساقتك يا الله

عزاس
فكون
اشاوص

وبالرحم

وبالرحم وتعدية الى معنولين اما لكونه بمنزلة دعوت بقول شديك الله وشديك
بالله كما يقول دعوت ودعوت بها اما المقصود معنى التذكير كما قل ذكرتك الله
طالبنا ومستعطفنا قال حسان نشدت بني النجار افعالك والذئ اتي ذكرتم
ياها واصله من الشيد وهو رفع الصوت او تسألون غيركم عطفت
على سال بعضكم بعضا يعني لجوز ان يكون التساؤل فيما بين المخاطبين كما يقول تداعوا
فلا يكون ثم معقول ويجوز ان يراد بهم يسألون غيرهم فيكون على حذف المعقول
ويكون فاعل يعني فعل الحصول السائل في الجملة باعتبار كون الفاعل جميعا وان لم يكن
من الجانب الآخر سوال قال المصنف مرسمت في العرب من يقول تبا صرته بمعنى اصرته
فلا يتوقف على كون الفاعل جميعا لان الصبر المتصل متصل كما سمع هذا
كقولهم لا زال كما سمع مجورا وهو نسبة غريب حيث اعتبر اشتراك الطرفين في وجه
المشبه بمعنى كون احدهما متصفا بغيره والاخر بنفس لفظه استدلالا
للكون حيث كان الصبر متصلا بالمنفصل ومجورا لجان لا متصوبا او مرقعا ناصب
او ارفع بخلاف صمدت بزيد وعمرو حيث لم يكن صميرا متصلا واكرمك وعمروا حيث
لم يكن المتصل مجرورا وفي قوله هذا غلامه اساءة التي انه لا فرق في ذلك بين المجرد والخرف
الخير والمجور بالاسم المضاف وقد محل لصحة هذه القراءة اتي لساها
وخرجوها من الصنف التي القصة لما ذكره هنا ان عطفت الظاهر على المصنف المجرد
ليس بشديد وفي المفضل ان قراءة حمزة ليست بكل القوة اما وجه الصحة فلانه
لا يكون يدون اعادة الجاز لان الاعادة اعم من ان يكون حقيقة او تقدير على ما نقل
من المصنف اولاه لا يكون من العطف على الصبر المجرد بل من عطف الجاز والمجور
على الجاز والمجور والاول اوفق بقولهم لاجوز العطف على الصبر المجرد الا باعادة
الجاز واما القول فلان اضرار الجاز ضعيف كما في الله لا فعلن وقولن روية خير بالجر
لمن قال له كيف اصحت واما نحو الاعلاله او بداهم سايج فليس من اضرار الجاز بل
المجور وقول الساعر فاليوم قريت اتجونا وشمتنا فاذهب فابك والايام من
عجب معناه دنوت اول دنيت كلامك القبيح واسرعت في الذم والايام
فاذهب على طريقك فانها شمتة الايام واهلها وقد يقال ان الواو في والارحام للتشم
دون العطف ورد بان قسم السؤال لا يكون بالواو واجيب بانه ليس بقسم سوال
بل قسم اخبار واستيناف كانه قبل والارحام انه مطلع على يفعلون والارحام
قائما نظرا الى قوله واتقوا الله لانه المعصود ويدل عليه قراءة المصنف او والارحام
قائما يقال به نظرا الى قوله تسألون لانه اقرب ويدل عليه قراءة الخبر بقوله فاتقوا الذي
يتناشدون به واتقوا الارحام معنى قراءة المصنف واحد بقديس الرقة وقوله
واتقوا الله الذي يتعاطون باذكاره واذكار الرحم معنى قراءة الخبر واحد بقديس
الرقة واعادة اسم الله في الثاني دون الاول للبعد والتدبر من اتقوا الله
والرحم جملة من تمام كلام الحسن في القايح المحبة من الاجتناب كالحرم من الامر سيئ بها

هزدر

نولده

اشمور

بنة

عجب

بل قسم

قائما

يتناشدون

واتقوا الله

والرحم

الحديد الغناء في زاس المقرل وفي الصبح المحن بالتمريك الاعوجاج وصفه احسن
 معوجها وعقمت الشئ فانعطف عطفه فانعطف فبنت به من البشاشة التي سرت به
 واقتلت عليه تقول لا اولادكم اتي ريد بالتطف الاولاد او يقول ذلك لاجل الاولاد
 وحاصل كلامه ان عليه ان يبقى الرجم بمعنى ان لا يقطع بل يصله وذلك في الولد بان لا يترك
 فينسب ولد الى الغير ولا ينسب الراية فينسب ولدا لغير اليه للعاهر الحجر اتي لاحق
 للزاني في النسب كما يقال له التراب اتي لاشئ وقيل هو الرحم بالحجارة والدعوى
 بالكر ان ينسب الولد الى غيره
 كيف جمع بمعنى ليس في اللغة جمع فاعل
 على فعلى بل على فعال وفعلاء وفعل كرام وكرماء ونذر ومرضى فيتاخم جمع
 يتيم وهو جمع يتيم كما جمع اسير على اسيرى ثم على اسارى فيمن فتح المعنى او مقلوب
 تبايم جمع يتيم فان فصلا اذا كان اسما يجمع على فاعل كما قيل واميل وقيل ذلك
 في الصفات لكن القيمة اجري مجرى الاسماء كصاحب وفارس ولهذا قلنا يذكرونها
 المعصوف وقد ورد الاصل في قول الابرار اطلال عسر البراق العام سلام على
 احجاركن القديم والقديم ايضا مجرى مجرى الاسماء لكن ذكر المعصوف معها
 لاني التاويل
 فانما استغنوا هذا الاشتراط خارج مخرج الغلب اذا
 قد نزل لمجرد البلوغ من غير ان يستغنى بنفسه وينصب كالفلا غيره كن بلغ مجزوا
 توصيفا معقول له لغوهم ذلك سواء كان على التماس او للحكاية قل
 هو صبا لغة الوضع ضد الرفع والاوجه انما للقدية من وصفه وضاعته وضعه و
 النسبة الى الضعة والوصف بها
 وانما قوله في سوق كلام المصنف هو
 ان مقتضى التماس ان يصح اطلاق اليتيم بعد البلوغ لغة لتحقيق معنى الانفراد وان
 لم يطلق عرفا وان لم يعلم الاطلاق لغة وقد توهم في قوله ان لا يتم بعد البلوغ عدم
 الاطلاق لغة فاجاب بانه ليس لتعلم اللغة بل السريعة فلا يدل على عدم الاطلاق
 شرعا وعرفا لما لا نزاع فيه والاحتجاج الى الدليل ولما قد رآه لا يتم بعد البلوغ
 في حق الاطلاق عرفا وفي حق الاحكام شرعا وانما الاحكام للصغار خاصة توجه
 ان في قوله تعالى واتوا البيا في اموالهم انا اطلاق البيا في علي الكبار واسات
 الاحكام للصغار فاجاب بان ابتداء الاموال مجاز عن تركها سالمة لهم والطلاق
 لفظ البيا في حقيقة لغوية لا عرفية او مجاز باعتبار ما كان او ثل لقب العهد
 بالصغر ولا سنان اتي وجوب المراجعة الى دفع اموالهم اليهم حتى كان اسم
 اليتيم باق بعد عزرايل فلما قبض اتي بابت الولد وبقي الوزر على والده
 لاشترائه او لمنعه الزكوة ولا كسبه من وجوه عن حيله وبوت الاجر على تقدير
 عدم العصب ظاهرا وكذا على تقدير العصب اذا لم يعرف الغلام ماله وتفاصيل
 امواله فان الواجب عليه الصدقة وقد فعل لا يستدلوا بالاحتجاج لا بخدفا
 بدلا فكلوا اتي مال اليتيم مكانه اتي مكان مالكم وما ارج لكم التوزيع من السبي للحيث و
 الانتفاع السكن اصل الدار يخلوا الرخاوا وتقديره انهم ما استخلفه مما يدل عليه سيا

الانما

الانما

الامات ونقص عليه سبويه والمراد به الوحش من البقر والطبايلة العرق وكفى
 بهذا على ما قدر واذا وجه لا يثبت الكرم المتباعد لما اخذته الدار بدلا من الاخير
 سيما من غير ذى العقول وهذا ليس بتبدل لان معنى تبدلت هذا يدك
 انك اخذت هذا وتركك ذاك وكذا استبدلت وانما هو تبدل لان معنى تبدلت
 هذا بذاك انك اخذت ذاك واعطيت هذا قال الله تعالى ومن تبدل الكفر
 بالايان فاذا اعطى الردي وللهمز وله واخذ الجيد والسمنة كان هذا اعطاء الجيد
 واخذ الطيب لا اخذ الجيد وترك الطيب ليكون تبدل الجيد بالطيب وسجي
 في قوله تعالى لا تبدل لكلمة المعنى لا احد بدل شيئا من ذلك بما هو اصدق فالجواب
 ان في التبدل ما دخله الباء متروك وما تعدى اليه الفعل بنفسه ما حوز والتبدل
 بالعكس نعم للتبدل استعمال آخر يتعدى الى متعولين بنفسه او ليكن تبدل الله شيئا
 حسنا فاردنا ان يبدلها خيرا بمعنى جعل الحسنات بدلا للسيئات ويعطيهما
 بدل ما كان لها خيرا منه واخر يتعدى الى متعول واحد مثل بدلت السبي عترة
 فمن بدله بعد ما سمع واخر يتعدى الى المتعولين بنفسه والى المذهب به المبدل
 منه بالباء ومن مثل بدله نحو فداي من خوفه امنا ومنه قوله تعالى وبدلناهم نجفهم
 جنتهم الا ان جعل يصحح لكلام السدي فانه اذا كان للصبي شاة سمية
 في مال صديق للولي فياخذ منه مكانها مهزولة كان هذا تبدلا للجيد بالطيب
 حيث اخذ الردي وترك الجيد ولا يخفى ان هذا بعيد عن العلم حدا لا دالة
 لكلامه عليه وكان مراد المصنف انه لا صحة لما ذكره الا بهذا الطريق الذي لا سبيل
 اليه ولا دليل عليه فهو فاسد قطعاً وانما وقع للمصنف هذا الاشتباه من جهة
 انه اعتبر هذا الاخذ والاعطاء من الولي بالنظر الى حال نفسه واما لو اعتبر بالنظر
 الى حال الصبي فهو كلام لا غبار عليه فان الولي اذا جعل مهزولة من ماله
 مكان سمية من مال الصبي فقد اخذ للصبي الجيد الردي واعطى الطيب الجيد
 فيكون تبدلا وانما هو يكون تبدلا بالنظر الى حاله حيث اعطى الجيد والطيب
 ولا ينفق منها معها سنان مراد بالاكل الاستماع والعرف
 لصرا عن الشئ باعظم منافعها وانما وان معنى اني عايد المقارنة نعم اموالهم
 اتي اموالكم وبين فائدة التقييد بالمعينة بانه يدل على عاية في فعلهم حيث اكملوا
 اموالهم مع الغنى عنها ولم ينفقوا بينها وبينها كما هو حال البهايم وانه قصد بذلك
 تشهير ما كانوا عليه من ارتكاب هذا الامر القبيح واذا كان العبد لغيره فريض
 لم يلزم القائل بمفهوم المخالفة حوازل اكل اموالهم وحدها واصل السؤال انما يشبه
 على تغيير تبدل الجيد بالطيب باستبدال الاحتمال بالحفظ واعطاء الردي
 او قول السدي لا على تفسيره باستبدال اموال البيا في ماله وكلها مكانه لانه
 يكون نفيا عن اكلها وحدها وهذا عن اكلها مع اموالكم لمحقق انتهى عن التسمي
 وليس الاقل مطلقا يتناول هذا للتوجيه المتوال بانه اتي فائدة فيه بعد ورود انتهى



المنطلق على ما ذكره الامام الرازي لان التفسير الاول ليس لانهما عن كلهما وحدها
 قوله فكلوا مكانه اي ما لى البيت مكان ما لكم ^{معهم} سمع بهم شهرهم وسمع الناس ^{عليهم}
 الصبح الحوب الذئب العظيم عن العراء وقيل مطلق الذئب وجعل
 طلاق ام ايوب دينا عظيما لانها كانت مصلحة له في دينه وهي امراة ابي ايوب
 الانصار سمع نزيله رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل معناه ان طلاقها الوحشة قال ذلك حين
 اراد ايوب ان يطلقها فان قيل قد سبق ان العظيم فوق الكبير فاني فائدة في وصفه
 به بل كيف يصح ذلك قلما ذلك حيث اقر ذلك والعظيم ههنا في ضمن الحوب
 والكبر هو الكبير في العظيم ^{لما نزلت الآية في البتة في ريد وجه الربط}
 بين الشرط والجزاء في قوله تعالى فان خفتم الا تعسظوا في البتة في فأنكم اوما طاب
 لكم فانه عتبطا ههنا كما لو قلت ان خفت ان لا يكون القوم فاشتر ما سئلت من العبد
 معنى وثلاث وقد بينه بوجه ^ه ثلثة واجعة الى سبب النزول الاول ان خفتم
 الجور في حق البتة في حق الجور في حق النساء فلا يتأسروا ما يعرض اليه وهو الكبر
 والشرط للتفصيل بان لا يتجاوزوا عددا الاربع فلهذا بالية التي ما كانوا عليه من كراه العسرة
 والتمس في وانست تصيق لا توسعه لنا في المقصود الثاني ان خفتم الجور في حقهم
 الزنا ايضا ببساطة ما يدفع داعية الزنا فان فيه سمع ووجه لخصيص الامر في الزنا
 دون سائر ما كانوا عليه من المحرمات هو ان العبد الذي دفع هذين الذنوب مما سبب
 النزول كما يقول لمن يداوم على الصلوات وترك الجرم من الخطيات وانت يريد منه
 من ترك الزكوة لكثرة ماله او عن السرقة لغرض احتياجه ان خفت ترك الصلوة
 فعمل من تحصيل الاموال فان ترك الزكوة ايضا مما يجب ان يخاف اذ كسب واجمع
 المباحات فان فيها كثرة تفنيك عن السرقة والاختطاف الثالث ظاهر وقريب
 اعتبار النكاح في الشرط سبب النزول ومما سبب الجزاء المعبر فيه ذلك وقد
 النساء يعني ليقا في دلالة المعنى واسان لفظ النساء ^{فخاف لضعفهن}
 سوان ان سبب الخوف اجتماع الكثرة والضعف لعدم الداعي الى الجور
 عند العلة ووجود المانع عند القوة اذ كل واحدة تدب عن نفسها فليكن الجمع
 حقوقهن باني معقولي بظلم يقال ظلم حقه وتظلمه والكلام في جمع بيته على قيام
 ثم قلبه الى قيام وفتح الميم وانما الكلام في جمع بيته وقوله كما قيل ايا في معنى انه يقال
 للذكور والاناث عن الازواج له وانه جمع على الغلب اذ الاصل ايام جمع ايم فيقول
 من ايمت المرأة من زوجها بيمت ايا وايوما وايه يقال للرجل نزوج من قبل
 اولم يزوج وللراة تكرا كانت او نبيا ^{تقتطوا بفتح الباء فتستط فينشط}
 فتسوطا جازعلا عن الحق واما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً واقط يقط
 عزل ان الله يحب المقسطين من القسط بالكسر ^{ما طاب لكم ما حل لكم}
 عللا اختيار هذا التفسير على تفسير ما طاب بما استطابت نفوسكم وما لست
 اليه بانه لا يصح على العموم ولا تعارنه محض وعندهم ان المحض المتراخي باسح والا

٥٥

عدم

عدمه واعرض بان فيما ذكرت اجلا والا اصل عدمه وان جعل انما العزم قوله تعالى
 حريت عليكم امها نكم الآية سابقة في التبريل دالة على التفضيل فليكن دالة على
 التخصيص وايضا اذا كان ما طاب يعني ما حل وهذا الامد لا باحة تول المعنى
 الى انما ايج لكم واجيب بان الاباحة يكون راجعة الى القدر التي ايج لكم من غير
 المحرمات هذا النوع من العدد ^{وقيل ما ذهابا الى الصفة يعني رست}
 كله ما في النساء اختصا صها او غلبتها في عند ذوي العقول لان هذه الصفات
 انما هي اذا اريد الذات فانما اذا اريد الوصف كما يقول في الاستثناء ما يزيد اي
 فاضل ام كريم وفي الموصولة اكرم ما سئلت من هو لا الرجل من القايم ^{والثاني}
 او نحو ذلك فهو بكملة ما دون من حكم الوضع على ما ذكره المصنف وصاحب
 المتعاضد وغيرهما وان اتكوه البعض وههنا المراد الصفة اي انكم الموصوفة بالصفة
 اردتم من البكر واليب والسابعة والجميلة والقيسروا صداد ذلك الى غير ذلك
 من الاوصاف وقيل المراد الموصوفة بامناء التحريم والتضييق في تنقيحها
 وقد حفي معنى قوله ذهابا الى الصفة على بعض الافاضل فذهب الى ان المراد
 الوصف الماخوذ من المذكور بعد ما معنى ما طاب الطيب وهو صادق على
 الفاعل وعينه ومعنى ما سحر كن المسحر وانت خير بان السؤال لا يسقط المحر
 ذلك عن اعداد مكررة اي اثنين اثنين وثلاثا ثلاثا واربعاً اربعاً
 لما ان المستعمل هو المكرر مثل جالي القوم رطار جلا ليدل على التفضيل وتحقيق
 العدلين انها اخرجت عن اوزانها الاصلية الى اوزان اخرى وعن تكررها
 اي التوحد فان ذلك ايضا بغير المصغرة نظرا الى المجموع واكثر التحسين على ان
 فيها العدل فم الصفة الاصلية لانها معدولة لا يكون الا صفة وضع المصنف
 اعتبار الوصفية فيها بناء على عدم اعتبارها في المعدول عنه بدليل انما
 صودت بلسنة اربع وما ذكره المصنف عايد الى ما ذهب اليه ابن السراج
 ان فيها عدلين لفظيا ومعنويا لان معنى معدول عن لفظ اثنين وعن معناه اعني
 الاثنين مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ^{وهي تكررات رد لما ذهب}
 اليه الكوفون من انها صنعت الصرق للعدل والتعريف كما في عمر اذ لا تدخلها
 السلام وانما اذا اخرجت على النكرة محمول على البديل هذا ولكن لا بد للمصنف من
 مستشهد في استعمالها معرفة بالسلام ^{ومحلين النصب على الحال}
 ما طاب لامر النساء اذ لا معنى له وانما المعنى تعيد نكاح ما طاب بكونها معدودا
 هذا العدد ومفصلات هذا التفضيل نعم لو جعلت من بيانه لا بيقينية
 لم بعد جعلها حالا من النساء لكن الظاهر هو البعوضة ^{ولو}
 افردت وقلت اقستموا هذا المال درهما وثلثة واربعة لم يكن له معنى ولم يصح
 جعل درهما حالا من المال الذي هو الف درهم بخلاف ما اذا كره فان العبد
 فيه الى الوصف والتفضيل في حكم الاقتسام وكذا الظنيات في حكم النكاح

لن

د

ان معناه

تقرر

اعلمت انه لا يتنوع وذلك لان اولاد الامرين او الامور لا ينفرد
 الاباحه وجواز الجمع في مثل جالس الحرس او ابن سبي بن فاعلم يكون بدليل من خارج
 مثل ان محال تما حصر وزيادة في الفضيلة وتعلم العلم فيكون اولي بالجواز وحاصله
 ان اولاد الامرين والحال يان للقيمة الفعل والعقد في الكلام يكون فاعلم لما يقابل
 فعني اوان يكون على هذا النوع غير متجا وزاياها الى ما فوقها وهذا معنى قوله
 محذورا عليهم ما ورد ذلك وفيه اسارة الى دفع ما ذهب اليه البعض من جواز
 التسع بمكايان الوا والجمع فيجوز الشبان والذك والاربع وهي تسع وذلك لان ما
 تنح الحينس او ما فوقها لم يحفظ على العقيد اعني كيفه التكاح وهي كونه على هذا
 التقدير والتفصيل بل جاوز الى خمس وسداس وذروا الجمع الى الكلية
 حتى الاثني وفي قوله بين هذه الاعداد اسارة الى ان لزوم الواحدة انما هو على تقدير
 الخوف في كل من انواع العدد اذ لو كان الخوف في الاربع او الثلث لم يقف الواحدة
 المقنع ما يقع منه في الاساس المتناهي رضى الى ما يقع بقوله وسعيت على التعميم
 عليهم السر وهو طويل السغب بالفتح قال ولا تبايه سهله عاصمه في كلامها
 سغب اخر غص اخا السغب الا الذي ينفذ فينطق بعدي والكلام عريض وكان
 رد على من زعم ان السغب بالتكثير لا غير المهامر يجمع مهية وهي الجمهون
 من مهرها قطع لها مهرها ومهرها اعطاها مهرها وهي في مقابلة السرة يقال
 لغدا ن مهرها وسوية وعلى هذا ينبغي ان يحل ما في الصحاح ان المهرن هي المهر
 والذي يحكى قصيد بهذا الكلام الرد على صاحب الحار البيا في التفسير حيث
 سغب على ان افق وزعم انه لم يعرف في هذا الموضع الفقه واللغة ولم يفرق بين
 عالي وعا ل فين المصنف ان المخطي محط لان للقول محلا صحيحا والعا ل رتبة
 عالية متعالية من ان يحكى عليه مثل هذا على ان التقنين منقول عن زيد بن اسلم
 وهو باق في حال يعني كثر عياله فيقول عن الكسائي والاصمعي والمخطي راجل في العلم
 جاهل باساليب الكلام وعلو الكعب كناية عن علو القدر والرتبة لان الكعب
 والقدم من اسفل الاعضاء فانما علا علا الرجل وطول الباع عن اللحاطة والاشاع
 وقوله لان من كثر بيان لوجه الكناية بانه ذكر اللازم واريد الملزوم وفي ذلك ان
 في كثرة العيال ما يصعب عليه اني على من كثر عياله فامصدرته وجوز ان يكون
 موصولة والتعايد محذورا اني مع او يكون عليه تعني معه والعنبر لما لان
 الغرض بالتزويج التوالد فان قيل الغزل عن المهاجرا ايضا جاز عندنا لافق
 فما ذكر لا يصلح جوابا فان الاعتراض انما هو على تفسيره قلت يجوز العزل لاني في
 كون الغرض في التزويج الى الولد وصرف غالب الامراء لحكم العادة بخلاف التزويج
 فانه بالنسبة الى الشروع فطنة فله الولد من جهة اليكيفية والغرض كالواحد
 بالنية الى الاربع من جهة الكمية والعدد كنت تحللك الخطاب لعائشة
 ولجذاد مصدر جذ الخ لاني قطع من جذا ابا لكر والفتح استعمال بمعنى المفعول

الاقسام على اوط
 هذه الانواع غير مجموع
 من اسس منها ومعنى
 الواو ان يكون

راساس

السبق

والوسق ستون صاعا والعالية من راحتي با على المدينة وروني جاد عشرين كعبه را
 والمراد جيل جدمها كذا لان الايتاء والتخلية بمعنى الاعطاء الا ان التخل
 نوع منه وهو المحزون بطيب النفس والينا فحة من تبح الزرع الشري ورفع
 ووسعه وذلك انها توسع مال الارب وتغظم الصبر في منه جار محي
 اسم الانسان والا كان الواجب منها لعوده الى صدقاتهم ولما توجه السؤال بانه
 كان يجب تانيث اسم الانسان لكون المسار اليه جمعا اجاب بان مثله وارد
 في الكلام فان ذلك اسم اسارة الى السهوات ولما توجه انه لا بد فيه من التناول بل المذكور
 فليجعل الضمير عايدا اليها بتناول المذكور من غير توسط اعتبار اسم الاسارة
 اجاب بان القصصاء من العرب قبا عتروا ذلك حيث قال روية اردت
 كان ذلك مكي الى الخطوط وجعل المحبة ما ذكره روية لا نفس السب لاحتمال
 ان يكون يدكر الضمير باعتبار الخبر اعني توسع الهني كما في قولهم ما كانت اكل
 والكلام يسمى جملة فهو نحو قوله تعالى فاصدق واكن من جهة
 انه ذكر الضمير نظرا الى وقوع صدقاتهم موقع صدقاتهم كاحتمال ههنا المخطوف
 نظرا الى وقوع فاصدق موقع المحزوم اذا قيل لولا اخرتي الى اجل قربا صدق
 بالجزم لكونه في المعنى جواب التمني المستفاد من التخصيص في الماضي واعتبر من
 بان مثل هذا انما يجنب اذا كان العدوم الذي اعتبر موجودا هو الاصل كما في فاصدق
 واكن او الكسبي في الاستعمال كما في قوله يدالي الى لست مدرك ما معني ولا سابق
 منها اذا كانا جايئا وههنا الجمع هو الاصل لان لكل من النساء صداقا فاجيب
 بان افرادها اصل نظرا الى ان المراد واتاكل واحدة من النساء صداقها
 والا لولا منع لزوم الاصل او الكثرة والاقتضاء على محذور استقامة المعنى كما سر
 اليه بقوله لانك لو قلت واتوا النساء صداقهن لم يحل بالمعنى وما ذكر من ان المراد
 اتواكل واحدة صداقها محال لما ذكره المصنف من ان الصداق في معنى الصداق
 وتوحيد ما يستدأ خبر لان العز من ولما فت عنهن بيان لعقدية
 طاب بعض وغير محبات اتي عن مجعولات خيشه بيان لمعنى الطيب ههنا
 وما نفقه بيان ان المراد بالاكل ههنا الانفاق والاشاع يعنى يا شهر
 المنافع واظهرها وعنه اتي عن السعي ولا قبله اتي فيما ذهب والاية التي بعدها
 وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وآبتم احديهن فظارا فلانا خذوا منه
 شيئا وكأنه يجعل هذه الاية ناسخة خيب منع الاحد سواء كان الاعطاء بطيب
 والاظهر ان ذلك في بدل الخلع وانه ان طين في الهبة والاراء حال قيام التكاح وما ذكر
 من الاقوال ففي تحقيق معنى اعتبار الشرط اعني طيب النفوس توقفا بينها وبين
 طاهر الاثم وصريح الحديث يتأخرون في الصحاح تاتم لخرج عن الاثم وكلف
 وحقيقة تاتم ويخرج تخفيف الاثم والمخرج ثم لا يخفى عليك حال ما قيل تاتم لخرج
 من الاثم من تاتم خرج من الاثم كخرج خرج من المخرج والتبذير الاعطاء من غير طلب

المضى

كأنه تكلف البراءة والكوم
 في ذكر صميم منه وهو عوده الى الصداق المراد به الجنس قل أو كثر وتأكد لما ذكر
 من أن العقد بقوله عن شيء منه الى البعث على تغليل الموهوب وما ذكر من أنه
 لو قيل عن شيء منها لم يتناول ظاهره هبة كل الصداق لكونه بعضا من الصداق فالنظر
 الى ظاهر اللفظ والاجمع الصريح في طين كماله فليست بل وهذا
 وصفا للمصدر على الاستناد المجازي اذا المعنى حقيقة هو الماكول وعلى أنها
 صفتان بيان وتبيين لقوله على الذهاء يعني ان انصافها على المصدر في معنى الدعاء
 كما في سبيلك وهذا أتى ههنا مرثيا على الوجود وقيل على تقدير الدعاء
 اذا يصح حل الدعاء من الله على ظاهره والاول اذ لا بد لذلك على الوجهين الاولين
 ايضا واصناف الاموال اليهم مع انها ملك لليتيم في ذمتهم لم يقصد بها
 الخصومة الشخصية بل الجنسية التي هي معنى ما يقام به المعاش ونسب اليه القرب
 وتدخر لاوقات الاحتياج وهي بهذا المعنى لا يختص باليتيم كما قال الله تعالى
 ولا تقبلوا انفسكم فصدوا الى جنس النفوس دون خصوصيات انفس المخاطبين
 وقال فما ملكت ايمانكم من فتيانكم فصدوا الى جنس الايمان وجنس الاماء اذ
 ليس المعنى على الامر بنكاحهم مملوكاتهم فكأنها في انفسها قياتكم يعني
 انه من قيل انما هي اقبال وادبار على الجوز في الحكم وفيه حذف احد مفعولي
 جعل ففي هذا الوصف اعنى الذي جعل الله لكم قياما يمنع حمل اضافة الاموال
 الى الاولياء على الاضافة بادنى ملازمة فليست بل اضغمت ان هلكتم من ضاع يصح
 ضياعا بآلهم فليست بل اتى حقرنى واهانتى وجعلنى بمنزلة متبدل يسبح به
 الايدى قال المصنف الفصح لتبدل لان اليهم في المبدل زيادة لانه من البدل
 وهو الرفع سمي به لانه يرفع الوسخ او يرفع الايدى بالمسح بيد المال وغيره
 نقله سرعة وتبدلت بالمندبل تشبها به في حارة اتى في تشبها
 واتباعها للصلوة والجنابة بالفتح والكسر يقال للفتش والمث وقيل بالكسر التبرير
 والفتح الميت يريدون ان صلوة الجنابة في فروض الكليات والكسب قرص
 عين وقيل الخطاب لكل واحد لا وليا خاصة فالاضافة على حقيقتها
 والعرض الهن عن صرف المال الى من يصيبه هذه جملة مبناه
 على ان الخطاب لا ولياء وقول عطاء على انه لكل احد وكل ما سكت
 ابتداء كلام من المصنف لتفسير كل من المعروف والمكروحيث يصلح صفة للقول
 والعمل ويشعر بمعنى الفعل الماحوز هو منه واختير ما عقولهم الى
 اخره ليخصر لحيال معنى الآية على وجه يشعر بمعنى التدرج في حتى والتعقبات
 في الفاء فان انتم وشرطية الايناس للذوق فقولته قبل البلوغ متعلق بما حيزوا
 وذوقوا وذلك لان لا بدلا جعل مقدرا الى البلوغ وكان قبله اليه وقوله اذا انتم
 مع ان النظم حتى اذا بلغوا الشاة الى ان المعقود بالحكم هو الجراء واذا اليه طية

في
 لانه

بل

قديله عزله الطرف والى ما ذكر في الفقه من ان الشرط المقترن على الشرط يقترن معه
 في الحكم على ما بنا في شرح لم يخص الجامع وسيجي حقيقة في قوله تعالى ولا ينفككم
 الآية وقوله اتى ههنا يعنى اهتداء فان الرشد خلاف الغي والضلالة من حد نصر وجاء
 من حد علم وقوله من غير باضرا سارة اتى معنى الفاء في فان انتم وكذا قوله بعد بيان
 نظم الكلام كانه قل وابتلوا اليثام الى وقت بلوغهم واستحقاقهم دفع اموالهم
 اليهم بشرط اناس الرشد منهم لم يخص للمعنى على الوجه الذي بينا مع الشاة الى ان
 في حتى الابتدائه ايضا معنى الغاية بمنزلة الى وان اذ الشريعة هي الطريقة التي في معنى
 الوقت والايناس الاستيضاح في الاساس استوصيته وصفت بدى
 على عيسى اطلب ان يصح في واستوصيت الشمس تحاوضت اليها فاستغفر للذين
 اتى علم الشيء بينا ان الرشد كما يعلم ولا يصره هي استعارة محسوس لمعقول ان ارد
 بالابتناس تلك الحالة المحصورة المحسوسة وان ارد معنى الابصار فمعقول لمعقول
 لكن يستعقب تشبيه الرشد لمعقول بالشيء المحسوس والرشد الصلاح
 في الذين يعني ان لذلك مدخلا في الرشد بل هو العهدة العظمى اذ هو عند ما الصلاح
 في الدين والمال لا مجرد السهدي الى المصروفات المالية كما عند اتى حينه رضى الله عنه
 تج اتى تلقى وتدرج واسكل صفة من الشكلة وهي جرح لخالطها بياض
 احسن به من قول اتى ربيد الطاسى او عبد الباني فيما توادى لكونه وبات
 يسرى بصير بالذخى يد غفوس الى ان غنى شوا وانجبت عنهم قريبا ما يحسن له خيول
 خلا ان العناق من المطايا احسن به فحق اليه شوش نصف قوما سرون والاسد
 بطلب فركبهم وهو المراد بالبصير بالذخى والغفوس بالغنى المحممة
 القوتى والعناق البجيات من الابل والسوس جمع اسوس وسوساء وهو الذى ينظر
 بموخر عينه واحسن صله احسن تعلقت فحمة السين الى الحاء ثم حذفت احسب الخيل
 ابتقت وقيل طنت ووجدت وقيل المراد بالبصير الدليل العارف العمى
 قيل ان يكون هو بالفتح من كبر في سته كعلم واما كبر بالضم ففى الغدوير
 الامر على اتى شوق ولفظ الاكل بالمعروف والاستعفاف اما الاكل فلانه اساس
 الاستعاف ولا سيما ولا يؤمر به ولا يباح بالم يكن له حق واما الاستعفاف فلانه مبالغة
 في العفة ولا يحمق تجرد الاستعاف عما لا حق له فيه اصلا وما ذكرى ناظر وجه قوله
 وفي لفظ الاكل والاستعفاف دون ان يقول والامر بذلك تأمل المال الحذر الله
 اتى اصلا لا ط الحوض طينه واصلم ههنا البعير طلاء بالهاء وهو القطران ناهك
 في الخلب اتى مبالغ فيه حيث تنك الناقة والضرب باليد منهم كناية عن الاكل
 معهم نغم اخذ شيئا قليلا والعربة الشيء اليسير والهمة البعد وهو الضيق
 من اولاد الضان واراد بال الله ميت المال في كتب اللغة عقر عن الحرام واستعف
 وعفف بمعنى لكن في استعف مبالغ فيه من جهة دلالة التبع على الطلب كانه تطلب
 ذلك من نفسه ومبالغة فيه وزيادة العفة عفة فلانها في ما ذكرناه تطلب العقل

ستم

وصاحب فرض وعصبة كع البنت والمعنى ان الابوين ليسوا الى ان ليس
معنى اشتراط الابوين في استحقاق الام الثلث انه لو لم يكن الاب لم يستحق الام الثلث
بحكم مفهوم مخالفة بل يعنى انها لو لم يخلصا وكان معها الزوج لم يكن لها الثلث فحكم
المفهوم واجع الى القيد اعني حبس وعلى هذا لا حاجة الى ما يقال لم يثبت ههنا
حكم المفهوم لاستفاء شرط اعني عدم اولوية الحكم في السكوت فطار له
الزوج في الاساس طار له في القسم كذا وكان عيانة عن سبوة بلا نزاع وافقار الى رؤية
اما المضاف للزوج فمحققا واما الثلث للام فمفوضا وتقديرا وقوله والباية
للاب جملة اسمية لا عطف على معي الى طار
بقوله فان كان له اخوة حيث اشترط في كون نصيب الام المتدس وجود الاخوة
والاخوان ليسا باخوة وبهذا احتج ابن عباس بن علي عثمان به فقال لا يستطيع
رد قضاء قضى ومضى في الامصار اشارة الى ان ذلك اجماع واجاب المصنف
بان الاخوة يعيد معنى الحقيقة المطلقة من غير تعقيد بكمية معينة بان يكون اثنين
او ثلثة او اربعة او غير ذلك بخلاف النسبية فانها يعيد كمية الاشياء بالخصوص
كان الثلث في ثلثة رجال والتربع في اربعة رجال لخصوص تلك الكمية وهذا ما كره
المصنف في مواضع من هذا الكتاب لكنه خلاف ما صرح به في مواضع من كتبه
ان مدلول الجمع ما فوق الاثنين وانه يعيد هذا النوع من الكمية فوجه التوفيق حمل
ذلك على الحقيقة وهذا على التخويل لجامع معنى الاجتماع والعينية قيام الاجماع واليه
الاشارة بقوله وهذا موضع الدلالة على الجمع المطلق
الاعرابية وفي هذا اللفظ المستعمل اشارة الى انه ابتاع الاضعف للاقوى وفي قوله
الاثنين اشارة الى بقى ما توهم ان الصنف والكسوفتان متعلق بما تقدمه
يعنى من جهة المعنى واما لحسب اللفظ فهو خبر مبتدأ ر على ما قدر معناها
الاباحة اعني التسوية وعدم اختلاف الحكم بتعلقه بالامر من جميعا واحدا سواء
كان ذلك في الامراء وفي غيره وفي عيانة المفضل وهي يقال في او في الحياة لشك وفي
الامراء للتميز والاباحة اسعار بان ليس قولها متفقا عليه ولا حاجة الى ما يقال
ان الخبر ههنا يعنى الامراء اعطوا كل صنف نصيبه الذي ذكره وافسروا المال تلك
القسمه من بعد الوصية او الذين ان كان احدهما او كلاهما وعلى تقدير التأويل
لا يلزم جواز التقديم على احدهما فقط كما في مجالسة الحسن والحسين لان معنى الاباحة
ههنا التسوية في الوجوب وفي جالس الحسن التسوية في الجواز واو يكون للاباحة
والتسوية فيما هو معنى الامر وبالجمله فههنا مقام اودون الواو اذ لا يعيد سوى
وجوب تقديم الامر اذا وجد جميعا دون ما اذا وجد احدهما اذ لا يكون
وجوب التقديم اثنى الاجتماع فلا يتحقق عند الافتراض فكلمة او للتسوية بينهما في وجوب
الاخراج والاداء قبل القسمه وان كان الدين مقدما عند عدم وفاء الشريك بهما
فكذلك ان يكون اداء الوصية مظنة للتفريط قدمت في الذكر على الدين

قبل

عند

البعث والتحريض على وجوبها اعني على افعال حكم الوجوب فيها ولذلك اعني ولكون
تقديمها للبعث والمساومة الى اخراجها من التركة مع الدين حين نفى بها عنهما
يعنى ان من اوصى بريدان طاهرا كلاما وان كان الاخبار بانكم لا تدرون
من اقرب لكم نفعا من افراد الآباء والابناء لكن المقصود هو الحكم بان من اوصى
منهم فهو اقرب لكم نفعا اعني نفعه الذي هو نيل ثواب الآخرة بامضاء الوصية
اقرب واحضر وانما جعل الله تعالى ذلك اقرب نظرا الى حقيقة الامر وان كان
ظاهرا لا مراءى النفع الذي هو توفيرا للمال بترك الوصية اقرب فمن ابايكم
بتفضيلة لا بفضيلة وقوله امن اوصى ام من لم يوص بيان لمن افي نفع وقوله وجعل
ثواب الآخرة ابتداء كلام من المصنف
الا انه فان في موقع الجزلان
وكذا كل مبتدأ عقب بان الوصية يوثق في خبر بالا الاستدراكية ولكن مثل هذا
الكتاب وان صغر حجمه لكن كبر علمه وذلك لما في المبتدأ باعتبار تعينه بان الوصية
من المعنى الذي يصلح الخبر استدراكا له واسما لا على مقتضى خلافه وقوله فهو في
الحقيقة كالسبح والتعزيم وان كان قد يذهب الوم الى انه الخبر وقيل
اشارة الى افعال بلثة عيني مرضية في تغير الحالة الاعتراضية اعني قوله اباؤكم واناؤكم
لا تدرون ايهم اقرب لكم نفعا معنى الاقل على ان النفع رفع الدرجة في الجنة والباية
على انه النفع الذي يصل من اصحاب الغرايض المقدرة ويكون مناط استحقاقهم
الانصاف المتفاوتة فله وكثرة ومناط تقديم البعض على البعض والثالث على انه
الاتفاق الواجب لا ياء على الابناء او بالاعلى ومبنى التفضيل والانصاف على القول
الثالث فيما بين العن يقين اعني الآباء والابناء واليه اشار بقوله لا تدرون ايها ابي
والابن وجمع في الظن بالنظر الى ان كلا منهما ذكر بصيغة الجمع وعلى الاولين فيما بين
الافراد ولذا قال ايهم ووجه اعتبار التغليب في الآباء حيث يتناول الآباء والامهات
والاجداد والحجرات وفي الابناء حيث يتناول البنين والبنات والاحفاد وعدم
الملازمة للمقصود في الاقل والثالث طاهر وفي الثاني قيل مبنى على ان القول
بالتفاد استحقاق الارث على النفع حتى ان من قدم فيه اوصى عطف نصيبه فهو
انفع لكم مما لا مستند له وفيه نظر اذ لا تعلق لهذا بملازمة المعنى وعدمها ومنه من لم يحمل
النفع في هذا الوجه على ما يكون من العارث ويكون به الاستحقاق بل على ما يكون من
المؤثر للوارث بترك المال له على حسب ما عيّن له يعني انكم لا تدرون ايهم اكثر
نفعا بان يقين نصيبكم من تركته اكثر فلا يقدرون على تعيين الانصاف فافترضوا منها
فرضا لله وقسم من غير تعرض لذلك ولا اعتراض على فعل ويكون ذلك تاكيذا
لامر القسمه متعلقا به مناسا له واقعا في ثباته وفيه بحث من جهة ان ذكر الابناء
والآباء انما سبق من حيث ايهم وارثون لا مودون وقود الصبي في ايهم اقرب
وتعلق الاعتراض بذكرهم ينبغي ان يكون من الحقيقة وقد جعلته من حيث
المؤثرية ويمكن التفصي بان وارثه الابناء يستلزم مورثه الآباء وبالعكس فيكون

مذهبه

الحديثان كما مذكوران ثم ما ذكرنا من حق الاعتراض ان يؤكد مصنفون الكلام
الذي اعترض هو بين ذلك الكلام وان يناسبه مبنى على الاغم الاغلب الا شهد
والا فقد يكون الاعتراض بعد الكلام ولغير التاكيد الا ترى انه في قول الموصي بعد
ذكر الوصية لا يبين وعجزها طاهرة العطف على الوارث والاوتى على كل
ما فرض ويورث من ورث لان الميت يكون موزونا لا موزنا اسم مفعول
في الاساس ورثته منه وعنه واورثته وورثته فكل من الميت والمال موروث
قال الله تعالى وورثه ابواه والميت مورث اسم فاعل على قدي يورث وكل
من الوارث والمال مورث اسم مفعول وكلالة من حال من فاعل يورث
فيكون هي الموروث منه او مفعول به فيكون الوارث وكان على الوجهين تامة اونا
جزها يورث ولم يذكر كون كلاله حركا كون كلاله افعال الاول في باب النافع مع
ضاد في المعنى لان الكلام جيند اما المورث منه فلا يتوجه اليها يورث واما
الوارث فلا يتوجه كان نعم يصح ذلك اذا لم يقدر يورث مفعول ان كان الرجل
المورث كلاله ينطبق الى ثلثة ملخصة ان الكلاله فعلت من معنى الاعياء
وذهاب القوة الى القرابة لا عن جهة الولاد ثم استعملت بمعنى ذى الكلاله في الميت
الذي لم يلحق ولد اولاد والدابل اقارب ابعد وفي الوارث والذي ليس بولد للميت
ولا والد بل سمي اليه بقرابة دون هذا وهذا المعينان مختلفان لحجب المفعول
وهو ظاهر وحسب الاضافة اذا اقل يعتبر اضافة الى المحلف اسم مفعول
والثاني الى المحلف اسم فاعل وحسب الصدق اذ يصدق على من ترك اخا لام فقط
انه ميت لم يلحق ولدا ولا والدا ولا يصدق انه مختلف ليس بولد ولا والد ويصدق في
على الاخ انه مختلف ليس بولد ولا والد للميت ولا يصدق انه ميت لم يلحق ولدا ولا والدا
ماورث المجد عن كلاله ليست عن هذه صلة ورث بل بمعنى التبعين ومعلق
الصدور ان لم يورث المجد سببا وصاربا عن غير جهة قرابة الولادة
قال الاعشى في مدح النبي صلى الله عليه وسلم لما اراد الوفاة عليه وسلم قصده قريش عن
ذلك واخبروه بانه حرم الخمر واقل العصيدة لم يفتن عيناك ليلة ارمدا ويات
كابات التسليم مسهدا وفيها قالت لا ارثي من كلاله ولا من حتى حتى تلاقى محمدا
وفيها نبي يرمى ما لا ترون وذكره افار لمصرى في البلاد والجد
الكلاله ان سبب ان له مع الوارث تلك القرابة او الوارث معا وعلى الاول
ان على تقدير كون يورث من ورث وكون الرجل هو الموروث منه فضرر منها
يعود الى الاخ والاخت في هذا الوجه اسان الى الثاني وهو ان الضمير
يرجع الى الرجل واجنه او اخته بناء على ان يورث من اورث ومبنى كلامه على
الاختصار والاقتصار في البيان على جانب المعطوف عليه اعني الرجل لظهور ان
المراة كذلك يحكم او التسوية والا فخير له الواحد من الرجل والمراة وصير منها للاخ
والاخذ له اولها والواحد من الرجل والمراة والواحد من اخيه واخيه

الها

ميت لم ينفذ ولدا

له

واختها يعني لهم الاخوة للاثم اذا الاخوة للاب يراون على ذلك كونهم
عصبته والا ترى وان لم يعتبر الاستدلال بأحد السورة او بقراءة اني وسعد
لم يتغير الكلام لاولاد الا تم بل بعتم من عدا الولد والوالد من جميع انواع الاخوة وعينهم
انواع القربات كالجمعة والمولى فقوله سائر بمعنى الجميع وعينهم عطف عليه او
على الاخوة ولا يستقيم جعل سائر ههنا بمعنى الثاني على هو الا شهد في الاستعمال
والايت من امة اللغة والاطهر في الاستسقاء احسن سائر سائر بالهمن لانه ذكر الانواع
الثلثة للاخوة وهم جميع الاخوة لا الباقى منهم فالاحياء اولاد الامم من الخلف
وهو اختلاف العينين يكون احديهما زرقاء والاخر سودا ربه بذلك كونهم لا ياء
سئي والا عيان الاخوة للاب وام لشرف هذا النوع من الاخوة يقال عيان القوم
لرؤسائهم واسرائفهم واولاد العلات هم الذين للاب وامها هم مختلفون والعلة
الضمة وهي في الاصل المرة من العلل وهو السراب الثاني كان من وجهها ينهل
من الاولى وعمل من الثانية وعن الحسن كانه اعتبارا لصفة في الدين
ايضا بناء على تاخير الحال فيها واعتبارا لبقاء في الدين ايضا بناء على عطفه على وصية
كانه قيل او دين يوصى به على فاعده بعند المعطوف عليه ونقص هذا الوجه
اشارة الى انتقاب وصية بغير ضمان اني باسم الفاعل المضاف اليه المحم
على ذى الحال او التثني بتدبرا كانه قيل لامضارة ووجه الضم ان هذه اضافة الاسم
الفاعل الى المفعول قطعا ومعنى مضارة الوصية الاضلال بها وجعلها على غير
وجهها وهذا بعيد لان المعنى انه يعلم حالهم ويؤخر عقوبتهم
الى حين في يوصي ضمير الرجل هذا على ما سبق من الكفاة والا فيه ضمير
الرجل او المراة كما عملت يعني لجعل الضمير لما دل عليه الكلام
وقيل بدخلة باقرار الضمير المضروب جملا على لفظ من وجه خالدين مع انه حال عنه
جملا على معناه فان من يطعم الله كثير ون كان ترك هذا في جانب من بعض الله
تبيينها على ان الخالدين في النار قليلون بالنسبة الى الخالدين في الجنة اما حقيقة او
اعتبارا على غير من هاله لان خالدين لمن يطعم الله واذا جعلته صفة
جئات كانت جارية عليها بخلاف ما اذا جعلته حالا فان الحال ضمير بدخله
فيكون جارية على غير من هي له وكذا الكلام في حالا فعلى تقدير الوصفة لا بد
من ابراز الضمير معناه مخلد وهم الامساك من الخورج الى الموت
هو معنى الحسن المخلد ويوصى يعني يكون ذلك ارساذا الى الاصح
اذ لو كان الجائنا كان مفسوخا لان الوجب عين باقي وفيه كلام والحق في
بمعنى المصدر من المبنى للمفعول والموت واحد فيكون الوق في من المبنى
لغا على الامانة واحدا فيكون معنى يوقيهن الموت يستثنى الموت فاجاب
بانه على حذف المضاف اي ملائكة الموت او على الاستعانة بالكناية بنسبة الموت
لتخفيف مستوفي از واجهت ويكون في معنى اصل معناه دون ما استشهد فيه

من

من معنى الموت كناية او مجازا فان قيل هلا جعل الاسناد مجازا قلنا لان
الموت ليس من الملايات التي يسند اليها الامامة مجازا ^{ثلاث الاولى}
والثاني بآيتين الفاحشة في السماوات بقرب صيغة الاناث والبتعيض بقوله
من نسائكم وهذه آية والاذان ياتيا بها منكم في اللواطين بقرب صيغة المذكورين
والبتعيض بقوله منكم ومبناه على ان يكون فعل الزنا فيما بين المقدر الذي حصل
فأعمل بآية فالفاحشة فيما بين الموتين سحق وفيما بين المذكورين لواطه لكن الجمهور
على ان هذا انما يلزم في لفظ المثنى كالاتية الثانية اذ لا وجه للتبنيب سوى هذا ويحمل
الاذان ومنكم على التعليل يرتفع لزوم كون الفاحشة لواطه وكلتا الآيتين في الزنا
او فيما بينهما واللواط والآية لبيان حكم لحض النساء وهو الامساك والثانية
لما يعزم الفريقين وهو الايداء الى التوبة ^{التوبة ههنا مصدر تاب الله}
عليه لا مصدر تاب العبد بمعنى رجع اليه وهو ظاهر جاهلين سفعاء
ففسرها بذلك دون الجهل بكونه سوء ومعصية لان التوبة لا تخص هؤلاء بل رتبها
لاحتياجهم الى التوبة ^{فبقي ما وداه ذلك يعني ان القرب امراضا في}
وقد دلت قوله حتى اذا حضر على انتهاء الزمان القرب الذي يعمل فيه التوبة
لحضور الموت من جهة دلالة على ان ابتداء زمان الزنا من هذا ومعنى سلطان
الموت عليه وظهورا ثانيا وعلى هذا المعنى ينبغي ان يحمل قول الصحاح اذا قبل
الى حقيقة الموت خلاف قوله حتى اذا حضر الكظم بفتح حين مجرى النفس عن
غمر المريض اذا تردد روجه في حلقه فواق الناقه ما بين الحلبتين وذلك انهما
تحلبت ثم يترك برصها الفضيل لندر ثم تحلب ^{معناه البتيعض لما}
من دلالة قوله حتى اذا حضر على ان ما بعد الموصية الى حضور الموت كله زمان
قربت وبه يندفع ما يقال انه لا يلوح معنى القرب على التائب قبل الموت فالاول
ان يحمل من لا يتأخر وحمل القرب على ما قرب من وجود الموصية بحكم العرف
حيث لا يدخل العاصي في زمرة المصيرين والمقصود على التائبين من قرب يكون
هو قبول التوبة على وجه التحم والتاكيد والعظيم على ما يشعر به قوله فاولئك يتوب الله
عليهم وهو لا ينافي في قول توبة التائب من بعد آية وقت حضور الموت
بعد قوله انما التوبة على الله لهم انى لك دال به بأوليك واني بالصبر لانه لم يقصد تعل
نظم القرآن فليتنامل ^{اعلام بوجوبها عليه بدلالة كلمة على ومعناه}
اللزوم واستحقاق الذم على الترتك لمخالفة الحكمة كما في وجوب الطاعة على العبد
تعالى الله عن ذلك وعندا هل الحق لا وجوب على الله فكلم على الدلالة على الحق
الشئوت البتة بحكم جرد العادة وسبق الوعد حتى كانه من الواحيات عليه
كايان لا محالة بدلالة العدول الى الجملة الاسمية مع ظهور الفعلية ^{من المراء}
من الذين يعملون السيات قد يتوهم ان السؤال مستدرك لدلالة سوتى بين
الدين سوتى الى اخره على انهم الفاسقون الشاكرون للتوبة الى حضور الموت

وليس كذلك لان الموق يحتمل الفاسق والكافر وان المايت على الكفر يصلح مقابلا
لكل منهما فلذا احتاج الى الاستعسار والبيان بتجوز الامرين وطاهر كلامه ان قوله
ومم كفار عايد الى الفريقين اعني السويقين والمصيرين اما حقيقة ان اريد بهم الكفار
واما تسبها وتعليلها ان اريد الفساق اعتراضا وحال من الدين والدين واقع في
مقابله قوله قال انى ببت الا ان لا حال من صير يموتون على ما هو المتبادر الى الفهم
ليكون عايدا الى المصيرين خاصة ولما كان هذا احتمالا ظاهرا وجيذا في وجه
وهو ان المراد بالدين يعملون السيات هم الفساق وبالذين يموتون الكفار جرد
في حاشية يتعل عنه وقد لحق بالحق وجعله خلاف الظاهر لان الظاهر من النظم
النسبة بين السويقين والمصيرين من الفسقة او الكفرة لا المستوفين من الفسقة
والمصيرين من الكفرة وتبادر على الوجه المذكور انه لا معنى لمعنى قوله التوبة لم يمت
قلت المراء في التمرع والامتناع عن الغفران كما يقال تاب الله عليه اى غفاه وغفله
قلب مصمته اى متعلقا بالانقياس له ولا انشراح من قولهم باب مصمت لما بهم اغلظتم
كانوا يعملون النساء بحمل تفصيله قوله كاذن كذا وكان كذا الى قوله وكانوا يعملون
روايتهم ^{كالخان المراءى اشار الى ان الارث ههنا استعارة على تشبيه}
النساء بالاموال وقوله وهن كاهنات حال من ان باخذوهن وكاهنات تفسير
لقراءة الفتح في كرها ومكرها ت للضم البداء الفتح السلاطة حل السكان
وبدل عليه اى على كون الفاحشة هي النور وسؤال الحق لا الزنا ^{لشيخ ذكاي}
حل حبس الزانية حتى يقتدى بشرحها حد الزنا ولوط الجمع بالنسبة الى النساء
يهب الذي تحت اى اقتدى عليها وتبها الى الفاحشة زونا وبها ثا وحقيقة
استقبلها يا حبيها من النسبة الى القبح ^{كقطرة نسيه باق بقطر}
الرجل الرومي والنهر الرومي وحدها لغزات نها صاجها ليكشف ليحاطر بالعلمة
الى ان يرفع بالاجن ويجوز ان يكون بقدم متعلقا سكفن نصف نواصف عظاما
وفداخل اعضائها ^{الصدق جمع صداق كليت وكتاب الاوقية}
افعله من وقى وافعله من الاوق وهو النقل والمراد اربعون درهما على ما ذكرنا في
كتب اللغة وعند الاطباء هو المتعارف اليوم انها عشرة دراهم وخمسة اشباع
درهم وفي كلام المصنف انها لسان واربعون درهما واعتراض المرأة وتسليم
عمره ليعتد به ان ارادته المحرم وان قوله تعالى وايتم احدن قنظارا بعد الحوا
وان لم يكن عرضا بظهور ان ليس الاخذ حصول البهتان بل هو حاصل
قله يا عث عليه ^{استوصوا اقبوا الوصية فبهن بالجز وعامل خيرا}
مخدوف اى بآية خيرا او ايتوهن خيرا عوان جمع عاينة وهي الاسير لحوار
في جارية الزواب جمع رابة وهي امرأة الاب ^{ولجعل الله اى وقربى}
ولجعل الله بالرفع على انه في موضع الحال قد صرح في المفصل بامتناع الواو في
المصارع الميت خلا وجوز في مواضع من هذا الكتاب واعذر بان يتعذر

عائنه وقوع المظهر موقع المصنوع في بعض الصور كما في هذا الموضع اذا قدر والله
لجعل الله واما الاعتذار بانه الى ههنا بالواو وليلا يلبس بالصفت ليس شئ لانه
اذا كان مذهب المصنف امتناع الواو في الحال وجوازها في الصفة توكيدا
للمصنف كما كان دخول الواو بالالتباس اولى منه لعدم الالتباس ^{بوصف}
منه احد نهن اتي جعلها في حكم منة الوصل واستقامتها مثلها ثم ضم الميم
لالتقاء الساكنين اتياناً واما القراءة بكسر الميم فتخفيف للميم ينقل حركتها
ثم حذفها كما صرح به في بنات الاخت لا وصل لها ولذا سببها بقراءة قلتم في قلائم
بأسقاط الميم في الرفع كمنه الوصل ثم حذف الالف لالتقاء الساكنين وقد يقال
معناه جعل الميم واصلة ما بعدها بما قبلها باليسقط من الين بخلاف منة
القطع فانها قاطعة له عنه تخالفاً في البين ^{النصب عطف على ان يرتوا}
لان هذا اقرب واوفق بالظاهر من ان جعل نهيًا معطوفاً على لا تحل نظراً الى كونه
في معنى لا يرتوا النساء ولا تفضلوهن في جميع الاوقات الالسيب في وقت
من الاوقات كما قال لعله من اهل نعم النكوة بالنفي واما الجمع المعروف باللام
في النفي فظاهر في نفي العجوم او محتمل لا اقل وكانها اشار الى جواز هذا التقدم
ايضاً بناء على انه كثيراً ما يكون لغرم النفي قبل لا تذكره الاضمار بناء على تعلقه
بالتنفي دون المنفي كما قيل ان كوا الفضل في جميع الاوقات فتقوله الاوقات ان
يما يتي على المختار في موقع البديل فالنكحة بناء على ان مع الفعل واما النظم
فان ياتي في موضع النصب ^{من اى وجه يعنى ان ظاهر الجزاء لا يرتبط بالشرط}
ولا يترتب عليه فاجاب بانه على حذف الجزاء واقامة سببه مقامه
كيف استثنى يعنى ان نكاح ما سلف محال فلا معنى للنهي فيه فاجاب
بانه من قيل تأكيد الشئ بما يشبهه نقيضه كما في قوله ولا عيب فيهم عيان سيوفهم
من قول من قراح الكتاب واعلم انه فسرا ولا الامات على الترتيب والتفصيل
لما اجله لقوله كانوا يتلون النساء ثم استعمل ما فيها من اختلاف القراءات ثم با عليها
من السجلات وذلك غاية المحافظة على الترتيب ^{محرم نكاحهن قد سبق}
الى بعض الاذهان ان الحرمة قد يتعلق بالاعيان ويكون البلغ لا شعاع بانها منعت
من الشخص لكن التحقيق ان هذه احكام لا يتعلق الا بالافعال ومثل حرمة الام الملية
او الحزن على حذف المضاف بدلالة الفعل ثم يعين المحذوف الى خصوص القرائن
كالنكاح والاكل والشرب كونهما اظهر المقاصد واسبق الى الافهام وقد صرح به
ما قبل هذا الكلام اعنى قوله ولا تاكلوا مما ناكل اياكم ثم اذا حرم النكاح الذي هو وسيلة
الاستمتاع علم حرمتها بطريق الدلالة سواء كان بلك النكاح او بملك البنت فانه
يتصور في بعض المعطوفات على الامتهات ^{حتى سمي الموضع انا حيث}
قال وامها تكم الا اتي ارضعكم واخوانكم من الرضا عة ^{الا في مكلفين قد سبق}
او احريان ام النافلة وجن الولد فان كلاهما يحرم من النسب لان ام النافلة زوجة

الابن

الابن وجن الولد ام الزوج ولا حرمان من الرضاع كمن ارضعت ولد ولدك وكان امه
ارضعت ولدك وانما حكمت فلا حاجة الى استثناء هذه الصور لان ما هو جهه الحرمة
في النسب غير موجود ههنا مثلاً اخت الابن انما يحرم من جهة كونها شاك او ربيعة وكذا
البنات في فليتدبر ^{متعلق بربائكم على ان يكون حالها} ^{عن متممين}
اى غير مطلعين بل معقدين بان يكون الامهات للنساء المدخول بها والربا
من النساء المدخول بها ^{معينان مختلفان احدهما البيان والاخر ابتداء}
الغاية وما يقال ان جميع معالى من راجع الى معنى ابتداء الغاية فانها هي على ضرب
من التاويل والنسبية لان يكون الابتداء معنى كلياً صادقاً على الكل بالحقيقة نعم
قد يستعمل في معنى اتصال النسب وهو يتناول الامهات والنساء كونهما والذات
لهن والربا بالنساء يكون من مودات منهن في يصح جعل من نسائكم متعلقاً
بالامهات والزناك جميعاً حالاً منها ويظهر فائدة اتصال الامهات بالنساء
بعد اضافتها اليها من جهة زيادة قيد الدخول لكن الاتفاق على حرمة امهات النساء
مدخولات كن او غير مدخولات ياتي هذا المعنى فمن ههنا جعل متعلقاً بربائكم فقط
وما ذكره من الاطباب في الجواب فانها هي للبنين على ما جاز من القوايد فتقوله امير
لا رد اى مانع قوي من التعلق بالاقرب والد هو الله واللقب اسم محذوف اللام
والسكن واللام الموصوم بالنفي والتعريف نائياً للاشارة الى ذلك النوع والمصنوع بالاسم
لانه ابلغ وقوله فاني لست منك ولست منى قبل تمامه اذا ما طار من مالى التبين وقيل
صدور انا حاولت في اسد خور او هو لنا نيفة الذي ياتي ^{اهو ما اهل}
عن الازهر في التجوم المبهم هو الذي لا حل بوجه من الوجوه كما انهم من الحيل الذي لا
شبه فيه لمخالفة معظم لونه كحرم الامهات والبنات وكذا امهات النساء لخلاف
محرم الزناك فانها قد يحل وذلك اذ كن من نساء غير مدخول بهن ^{الاماروى}
استثناء من قوله قد انفقوا بمعنى لكن ما روى عن هذا الجمع من الصحابة لم يشعروا بحرم
امهات النساء ايضاً غير مبهم بل معقود بالدخول فيكون رواية القراءة ضعيفة
لما فيها من المذهب او القراءة منسوخة ^{كراه ان يخلط على امها اى حرم}
ان ترجع الام بعد البيت في الاساس ما ت عنهما وجهها فخلت عليها فلان اذا تزوجها
بعد وقوله كما كان في موضع المصدر على طريقة ابنت بناتا ^{قائدة التعليل}
يعنى له فائدة سوى اسفاء الحكم عند انقائه فلا يحقق شرط مفهوم التحالفة واخذ داود
بنطا هرا للتعقيد وشرط في الحرمة كونهن في تربية وهو المروي عن علي بن فهدان
وعنه في الجواب عن سوال الغاية وقوله وانتم الى اخره عطف على التعليل
على وجه البيان وقوله كما كنتم في العقد الى اخره جوازاً بينه والعائد على بناتهن اقامة
للمظهر مقام المصنوع والاصل علمهن يعنى ربائكم واللام في الاختصاص متعلق
بالظرف الواقع جوازي اعنى كما كنتم او بادل عليه الكاف من معنى النسب وقوله
لا اختصاصاً بكم على تقدير كونهن في محرمكم وقوله او كنتم على تقدير انشاء ذلك والظرف

شبه

اعني اذا دخلتم قل متعلق باحتصاصكم وليس بسيد والذاتي يقتضيه حسن النظم
 ان يكون اذا شرط جزاؤه كانكم والجملة ختمها من كل هل يصح ذلك بدون الفاء
 في كانهن فيه كلام مسرطنة بالجماع فلذا قال التمس وحق تمام مقام الدخول وما ذكر من الآثار انما يدل
 على ثبوت الحرمة بتقدير التمس لا على ثبوت الاية اياه وحمل الدخول على حقيقة
 فلم يبق الا القياس ولا يسيل اليه مع صريح قوله فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح
 عليكم من السر التي بشهوة ومن التطورات التي العزج وقد يروى
 دليل على قوله دون من تبنيتهم اتي الحد قوله ابنا وانما الجمع بينهما اتي وطيا واستمعا
 اذ لا كلام في حق الملك وما اورد من كلام الامامين يشهد بخلاف تفسيره حيث صرحا
 بان حرمة يملك اليمن ايضا مدلول الاية وما ذكر من ان التحريم في الاية تحريم النكاح
 انما جاء من قبل تقدير المضاف اتي حرمت عليكم نكاح امهاتكم فلا ينافي ان يعطى
 عليه الجمع ويراد به ما يعم النكاح والاستماع يملك اليمن ووجه دلالة او ما ملكت
 ايمانكم على اطلاق الجمع انه عطفت على واحدة في قوله وان خفتم ان لا تعدوا فواحدة
 او ما ملكت ايمانكم اتي فالتزموا او فاختاروا ذلك من غير تقديره بين الواحد والكثير
 والاختين وغيرهما وترجع التحريم ظاهر من جهة الاحتياط ومن جهة ان الكلام
 مسوق لمخلاف اية التحليل من جهة ما في دلالة اية التحريم على الاما من الخلاف
 والحفاء حيث لا يكاد يخفى انها في بيان النكاح ولكن المعنى مغفورا سادة
 اتي ان الاستثناء منقطع وقوله دليل اسارة الى انه لا ينافي ان يتقدم مقبلا فم
 التاكيد والمبالغة على طريقة تأكيد المدح بما يشبه الذم كما في قوله تعالى ولا تسكنوا ايمانكم
 اباؤكم من النساء الا ما قد سلف وذلك لانه عقيب هذا بقوله ان الله كان عفوا
 رحيمًا وذاك بقوله انه كان فاحشة ومقتا وساء بديلا
 لان الملوكة بالسودى وحقه لا يخل للمالك اذا كان لها زوج من الاتي يبين
 عطفت الجسني للفاعل على كتب الله والجسني للمفعول على حرمت جربا على فضيلة
 المناسبة ارادة ان يكون يائي المعنى والا فلا حاجة لحذف اللام اتي تقدير
 الارادة وفي قوله ان يكون اسغاوكم باموالكم اسارة الى ان المفعول مذكور لا محذور
 وقوله في حال كونكم خير يكون وحذف المفعول الاول في قوله جعل الله لكم قياما
 اتي جعلها لكونه ما خروا من قوله تعالى جعل الله لكم قياما وفي قوله بين لكم ما يحل
 مما حرم اسارة الى ان قوله ان سغوا ليس مفعولا لاحل لكم بل لما دل عليه الكلام
 من قوله حرمت واحل والوجود ان لا يقدر لان الاوفى الا بغير علم اسعرب
 كلام المصنف هو انه بين ما يحل مما يحرم ليكون الطلب بالاموال اتي صرفها واخرجهما
 في وجوب المطالب في حال كونكم محصنين غير مسافحين ومصالحين غير مفسدين
 لمصنوع العلم بالصالح والسفاح وهذا اعني القصد الى نفس الفعل من غير تقدير
 مفعول يتنا ولا عطاء مهرا الحرائر واما السراري والافتاق عليهن وغير ذلك

من قوله ان يكون اسغاوكم باموالكم اسارة الى ان المفعول مذكور لا محذور
 من قوله ان يكون اسغاوكم باموالكم اسارة الى ان المفعول مذكور لا محذور
 من قوله ان يكون اسغاوكم باموالكم اسارة الى ان المفعول مذكور لا محذور
 من قوله ان يكون اسغاوكم باموالكم اسارة الى ان المفعول مذكور لا محذور

الوطى

فما يتعلق بالمقام وغيرها من التفريات وقيل لان هذا القدر يفهم من قوله عني
 فكون كالمستغنى عنه وذكر عني مساحين بعد كالتكرار ويجوز ان يكون ان
 بيضا بدلا من وراء ذلك لانه وحيد لا بد من تقدير المفعول ضميرا يعود اليه ليصح
 بدل استئمال سئل اعني زيد حسته ولهذا اخر هذا الوجه عن سوال المفعول وجعل
 هذا الوجه مرجوحا لذلك ولعلنا فائدة الحال اعني محصنين غير مساحين
 المساح الزاني لان عونه مجرد صبت الماء فاسقط الراجع لوجعلت
 بأسر طية لم يلج اليه لان الجني مجموع السريط والجناء وفيه راجع واما في ولين
 صبر وعفرت من موصوله والا لزم الفاء في ان ذلك لم يعم الامور
 ويجوز ان يكون ما في معنى النساء ذهابا الى الوصف او الى ان يزيلهن منزلة عن
 ذوات العقول والتمتع به نفس النساء كما في قولك استمتع بالمال وعمل الاول
 حال منه كافي قولك استمتعت من المال بصره في الخير ومنتهى متعلق بالتمتع
 لغوا ولجمل الحال ومن لا يتدأ وعلى الثاني حال من ضمير على التثنية او التثنية
 وهو يرجع الى ما نظرا الى افراد اللفظ وكذا ضمير فاقوهن واجوزهن نظرا الى
 جمعية المعنى وبقي سطرها ضمير منهى الراجع الى المنكوحات المدلول عليه بقوله
 ما واء ذلكم اوبسباق الكلام واما على الوجه الاول فالنكاحات المنكوحات
 وبه لما ثواب على البضع اتي على الجماع والنواب على الشيء اخر له
 والبضع بالفتح في الاصل القطع والسوق جعل كناية عن الجماع فيقول بضع المرأة
 وباضعها رحمتها بالحجارة يعني بعد الوطى وذلك لان الشئ كان
 عنده مقطوعا به وفي الطرف وذلك انه كان يقول في بيع التدي
 الرتوا هو الفضل في القدر لا في كون احدهما فقدا والاخر نسبة فانه جازع عند
 الشاوي في القدر وقيل بالعكس بعد زاد في البت للطرح
 بعد اتي وشقي بالقيام والى ترى شقيا بهم الاكرم الشايل اذا ما
 راني قطع الطرف بينه وبين فعل العارفت المتأهل يعني انه لا يستطيع
 النظر اليه من سدة البغضاء وجعل ذلك سببا لزيادة محبته لنفسه لكونه
 دليلا على فضلها وكما قال ابو الطيب واذا انتك مذمتي من ناقص
 فهي الشهادة لي باني كامل والمعنى ومن لم يستطع زيادة يعني
 ان طولاً مفعول لم يستطع وان ينكح متعلق بطولا على حذف حرف الحق
 اتي على ان ينكح فان هذا معنى البلوغ والوصول بالطول الى نكاح
 الحرة وفي حواشي المصنف ان التقدير طولاً على ان ينكح من طال على الامر اذا غلبه
 ويان من فعله وقد يقال طولاً مفعول لم بتقدير مضاف اتي لعدم طول وان ينكح
 بدلا من طولاً لان الكاح قوة وفضل او مفعول طولاً اتي من لم يستطع ان ينكح
 المحصنات من طلبة اتي نلبه ولا يخفى بعد وهو اتي ما ذكر من المعنى
 هو ان طولا هو لا ما في قوله ابو حنيفة لان حمل عدم استطاعة الطول

149

على عدم ملك فراش الجرح وحمل النكاح في الشروع على الوطئ خلاف الظاهر حتى
ذكر في سورة النور انه لم يرد في القرآن وكان الظاهر من قوله ومن لم يستطع
منكم طولا انه لا يجوز نكاح الامة مع استطاعة الحق كذلك الظاهر من قوله من قدام
المؤمنات انه لا يجوز نكاح الامة الغير المؤمنة ولو كانت والاستسقاء على عدم
استتراط الايمان في نكاح الاماء بعد استتراط في نكاح الحر اذ ورد وصف الايمان
بقوله ان يتك المحدثات المؤمنات فوجب الحمل على الافضلية في الموصفين ضعيف
لان ما يتقاسمها بعدم الاستراط وهو قوله تعالى والمحدثات من الذين اوتوا
الكتاب فان قيل هو معطوف على الحرات فمن اين الدلالة على الجواز قلنا في حقه
التسوية بينها وبين المؤمنات في ائمن محرمات اذا تقدم الاستتراط وهو قوله تعالى
والمحدثات من الذين كن ذوات ا زواج والمواد ههنا بالمحدثات الحرات
المؤمنات عن ابتدال التوق بدليل مقابلهما بالغيثات وهن المملوكات
تقول العرب العبد قبي والامة قاتم ائمن من قيات المسلمين
كان استغناء ذلك من قوله والله اعلم بيمانكم لكن لا يخفى ان خطاب حرمت عليكم
الهناء نعم المؤمن والكافر وهل يشترط كون الامة للمسلم في جواز ان يتكها
المسلم حتى لو اسلمت امة الكافر فكيف المسلم قبل ان يخرج من ملك الكافر لم يكن
فيه كلام والاطهر المنع اذ لا سبيل للكافر على المؤمن فليس التزوج
متواصلون اساق الى ان من لا تضال وحيث به لقول ائمن حنيفه
وقد جاب بان عدم الاعتبار لا يوجب اعتبار عدم فعل العاقد قد يكون هو
الموتى او كيد فلا يلزم جواز عقدها والله المصا بقة والاحاح
الى المواتي من جهة ان ايدهن بمنزلة ايدى المواتي فجاز التغير عن الاداء الى
المواتي بهذه العبارة لان يكن الاداء اليهن ولو غير اذن المواتي ثم فيه تأكيد
لجواب اليهود واسعاد بانها اجوز الانصاع حتى انها من هذه الجهة لا سلمت
الا ائمن النساء وانما ياخذ المواتي من جهة ملك اليمن ائمن الحرات فسر المحصنات
بذلك بقدرته وقوعهن في مقابلة الاماء ولو كن عدا يهن ضعف عداهن وقا بلة
الشرط ائمن فانما احصن نفي ما يتوهم من تفاوت حال الاماء قبل التزوج وبعد
كما في الحرات وهذا سبغ الاستدلال بالآية على انه لا جد على المملوك قبل التزوج
فمن وجها لرفع ائمن انا خشى ذلك فانه شديدا
مؤكدة لما في اللام من معنى الارادة في مثل حيثك لا كرامك والتصرح بانها زانية
والتشبيه بمثل لا بالك تصح بيان المذكور بعد ما معول به فلا يرد ما يقال ان اراد
معد فلا بد له من معقول به فاما قوله على حذف المفعول وجعل اللام للتعليل ائمن
يريد ايراد هذه الاحكام لبين وفي يريدهن ليطعنوا بريدون كيدهم وعنادهم ليطعنوا
فليس بسديد من جهة المعنى ويؤيدكم ائمن الطاعات فسر بقول التوبة
اولئك ليس سب المعطوف عليه اعني ائمنين وثليست فاعلوا ما يبقون جونا به

ان

قول التوبة ليقابل ارادة ارادة ان يملوا ميلا عظيما فيحسن تعاطف الجليلين
المستملتين على تقابل المرید والمراد اعني والله يريد ان يتوب عليكم ويريد
توب يتبعون التوبة ان يملوا ميلا عظيما ولا يكون تكريرا للارادة الاولى
على اراء بعض المفتين مع زيادة تقوى الحكم بما عدتهم متعلق
بان يملوا وما بينهما اعتراض تفسير الليل العظيم وتعليقه بالمثل في قوله وهو
المثل عن القصد ميل عن العقد ما ليس الشيطان من بني ادم الا اياهم
من قبل النساء وفيه اشكال من جهة دلالة على انه لا يابس الا في حال الايمان
من قبل النساء والمقصود العكس وهوانه لا يابس البتة في تلك الحال والجواب
بان التعذر ما فعل الشيطان شيئا عند ياسه من عواذ بني ادم الا ان اياهم من قبل
النساء لم ليس دفعا للاشكال بل بيان لما يعرفه كل احد من انه المقصود فان اراد
ان ما ليس في معنى ما فعل عند الياس وائاهم من تنزيل الفعل منزلة المصدر
فلا بد من بيان جهة التجوز وقد جاب بان ما بعد الا في موضعه الوصف الحسن
مخدوف ائمن ما ليس حينا الاموصوفا بانه بانهم فيه من قبل النساء فكون قصدا
لزمان الياس على وصف الايمان وبنيا ان يكون له زمان ينفك عنه من غير
تعرض لنفي الايمان في غيره ودل بحسب المقام على الايمان لان اليا من فصار
الحاصل انه كلما ايسر اناهم من قبلهن والاقرب ما ذكر بعض الافاضل انه
في موقع الحال وان النفي والاستثناء ولما دل على لزوم الثاني للاول كالشرط
استعمل فيه وايدى انه كلما ايسر من جميع جهات ائمنهم اناهم من قبل النساء
وانا اعنى العسوة النظر الضعيف وفي فان تلك لغات ثمانية بالياء
وئمن بالسكر وئمن بالاعراب على النون والاستثناء متقطع
على التقديرين اذ لم يسبق لفظا او تقدرا مفرد يصح استثناء وقوع التجاز عنه
وان يكون في موقع النصب لا عين على ما هو قاعده الاستثناء والمقطع وعامله فعل
يؤخذ من مصنوع الكلام او كله الا كونهما بمعنى لكن الناصبة والجزء مخدوف في الا
فان قولك جاني القوم الاحرار في معنى كئن طارالم يحى وقد يكون مذكورا كما في قوله تعالى
الا قوم يؤمنوا آمنوا كسفنا عنهم الآية ولما لم يسبق ههنا مفرد يعتبر بمخالفة
المستثنى له في الحكم كالحج وعدمه في جاني القوم الاحرار وكان هذا استثناء من جملة
ما سبق من الكلام احتيج الى اعتبار حكم مخالف حكم سابق بحيث يصح فيها الاستدراك
فاخذت ان يظا هر انتهى السابق واعتبرا من تقابله كانه قبل لا يقصد والاكل بالمثل
لكن اقصدا فحارة وقارة باندل عليه انتهى من الحكم بان الاكل بالمثل منى مواخذ
عليه فاعتد حكما تقابله ائمن كئن وقوع فحارة عن تراص ليس بمفهي ولا مواخذ عليه
لزيادة الثواب متعلق بقوله نقط وعلى عقاب متعلق بزيادة وفي
قوله وصبركم عنها اسارة الى انه انما سات على اجتناب الكيا تراخا كان عن قصد
واختيار وجسر للنفية مع نيلها اليها كما قال واقا من خاف مقام ربه الآية

والكبيرة والصغيرة ظاهر هذا الكلام ان ليست الكبيرة اسما لغير من المعاصي
 بالقياس والصغيرة ما عداها على اذن البعض ولا انها اسمان لبعضين ككثيرين
 حقيقة لا يختلفان بالاضافة كما قيل الكبيرة ما ترفع عليه الشارح مخصوص
 والصغيرة بخلافها بل هما معنيان اضافيان يختلفان بالاضافة والاضافة اما
 الى طاعة او معصية او ثواب فاعلمنا فالاول ان معصية اذا نسبت الى طاعة
 فكان عقابها اريد من ثواب تلك الطاعة بحيث لا يصير مكفرة بها فهي كبيرة بالقياس
 اليها وان كان اقل بحيث يصير مكفرة بها فهي صغيرة لا يقال لجوز ان يكونا متساويين
 فلا يخصر المعصية في الصغيرة والكبيرة لانا نقول يكون صغيرة او كبيرة بالقياس الى
 طاعة اخرى ضرورة امتناع تشاؤم جميع الطاعات فلا سطر للحصر والثاني ان عقاب
 معصية بالقياس الى معصية اخرى ان كان ازيد فكبيرة وان كان اقل فصغيرة وان
 استقيما لم يكن صغيرة ولا كبيرة بالقياس اليها ولا يبطل الحكم كما مر واما الثالث فقتل
 الثواب بمعنى الجزاء وصحة فاعلمنا للطاعة والمعصية والمعنى ان عقاب معصية صدرت
 عن فاعل اذا كان ازيد من عقاب تلك المعصية اذا صدرت عن فاعل اخر فاعلمنا
 الفاعل الاول حتى ان ترك الاول بالنسبة اليه ريثما يبعد دينا فهي كبيرة بالنسبة اليه واما
 كان اقل لدنائة محد صغيرة كما قيل لا يحقر الرجل الرقيق دقيقة في الشهر فيها
 للوضع معاذر فكما يراى الرجل الصغير صغيرا وصغيرا الرجل الكبير كبيرا
 وهذا مما لا يشغره اللفظ ولا يستلزم في الاضافة الى ثواب طاعة ولا يلزم
 ما ذكر في سورة النجم ان الكبيرة هي التي لا تسقط عقابها الا بالتوبة وقيل
 هي التي يكثر عقابها بالاضافة الى ثواب صاحبها وقيل معناه ان يكون عقاب
 معصية ازيد من ثواب صاحبها على جميع طاعاته فكبيرة او النقص الصغيرة فالثواب
 على معناه وصحة فاعلمنا للكبيرة والصغيرة وهذا اقرب الى لفظه واعتبر بان
 لو كانت الكبيرة والصغيرة من الاضافات لا يعلم كون شيء من المعاصي كبيرة او صغيرة
 ولا كون الرجل هلي اجنب الكبار ام لا عالم يعلم قدر عقاب كل معصية او ثواب
 كل طاعة والنسبة بينها ولا سبيل للعقل الى ذلك فاجيب بان ما ذكره تحقيق لوجه
 النسبة بعد ما عرفت الكبيرة والصغيرة يتبعان الرابع لا تعرف لهما
 والمقرب بعد مجيء هو ان يرجع الاعراب والكثرة من اهل الجاهلية من عند
 ان يتبادر الى الكفر لا يبلغوا بعد ذكر الشرك وقيل التمتع عن التزام الاحكام والترفع
 عن قياد الامام مع الانقسام بسمه الاسلام واستحلال البيت استحلال حرمانه
 علما حال من ضمن برضى معني عالما او مغفول له ولا يحسد عطف على برضى
 كسكاه اى مكسوبا باني مغفول جعل يعنى ان الكسب استهان بغيره شبه احتجاب حال
 ذلك النقيب بالكسب اياه وضح جعل ما قسم له بعضا مما اكتسبه لان له اكتسابا
 آخر من غير الاموال وجعل من على البياض بعيد واشكوا الله حاصله
 لا يتقوا ان يزول نعمة من اخر ويكون لهم وهو الحد بل ان يكون لهم مثل ماله وهو

الطريقة

العبطة

في الصفة اعني

على

العبطة وقيل كان الرجال فلا يكون فيها عن التجاسد بل عن طلب مالم
 ولم يناسب الحكمة فان ترك سجين ذكر في الآية وجوها تلك منية على ان
 المراد بكل هو المال او الوارث او الموروث قال السجاء وتدي وفي الاول ضعف
 للفصل بين الموصوف اعني ما ترك بمنزلة قولك لكل رجل جعلت درهما فقيي
 واجيب بان العامل لم يجعل بل المفعول قد تقدم فجاء التخلل من ذلك فلم يضعف اذ
 حق للمفعول التاخير عن عامله وحيد يكون الموصوف مقدونا بصفة واورد
 على السامع ان جعل الجار والمجرور مبتدأ بنفدير الموصوف قليل وان لكل قوم
 من الموالي جميع ما ترك الوالدان والاقربون لا نصيب واما النصيب لكل فتردد
 والجواب انه مع قلته بابت في التذييل واما الاله مقام معلوم ومنا دون ذلك
 وان ما يستحقه القوم بعض التركة كما فيها من مؤن التحسين البتة ومن الوصية
 سرعا والذين عرفوا واما جعل من ابين للمخدوف فبعد جدا ويرد على الثالث
 او لا الا ان المولى اسم يشبه ان يكون في الاصل اسم مكان لا صفة ليكون من صلة له
 والجواب ان ذلك لبقية معنى العقل كما اشار اليه بقوله لانهم في معنى الوارث
 وفي قوله لانهم جمع الصنفين تاسم لا ينفى واما ان من المورثين من الاموال له بل
 مولى واحد والجواب ان ذلك لحسب التوزيع الجنبتي يعنى ان لكل من الاجاد دسما
 من جنس المولى قدا وكسرح حتى ان من لا وارث له فبقيت المال لمولاه واما ان تعين
 الموالي بالوالدين والاقربين يخرج الاولاد وان اريد مجزى والمعنى التقوى بحيث
 يتناول الاولاد فكذا تناول الوالدين والجواب انه ترك التصريح بالاولاد
 لظهور ما مرهم وصريح بالوالدين مع تناول الاقربين اما هم لسرهم وزيادة
 الاهتمام بهم وجوز ان يكون مضمونا ينبغي ان يكون هذا هو المختار
 ليلابح الخبر جملة طلبية كانه انما لم يحق لان مثله فلا يقع في غير الاختصاص وهو
 غير مناسب ههنا وكذا الوجه الثالث اعنى العطف على الوالدين لشهر الوقت
 على الاقربين دون ايمانكم هدم في يقال دما وهم هدم بالفتح
 والتسكون اى هدم فليس بآية الموارث الى قوله واولوا الارحام بعضهم
 اولى ببعض وفيه نظير لانه لا دلالة فيها على توارث الحليف سيما والعائلون به
 انما يورثونه عند عدم العصبات واولى الارحام فمتكوا به قبل
 لادلاله فيه على ارب ما كان في الجاهلية ايضا لجواز ان يكون معناه كونوا على ما عقدتم
 عليه من الناصر والعاقد ولا حد ثباته في الاسلام خلقا لان عقدا الاسلام كان
 عاقبتهم لشير اى ان العاقد الى الموصول محذوف وهو صنف المفعول
 وسموا الى الرجال قوما لذلك اى كونهم قوامين على النساء وظاهر كلامه انه اسم
 للجماعة من الرجال لا مصدر وصف به او جمع قائم كصحب وصاحب والمسيطر المثلط
 على الشيء يشرف عليه ويتعهد احواله ويكتب عمله في الغالب قيل في النسبة
 السابغة فالعقل قوة بها ميز بين الامور الحسنة والبيسة والحزم كال السعوط لغوا

مولا

الرجل

الامور والعزم النبات على الامر والقوة التمكن من متاعه الا قال الشافعي واختص
 الرجال بالامامة الصغرى اعني الامامة في الصلوة ان المرأة لا تصلح اماما لكل احد
 بل للنساء خاصة والحالة الدنية التي يتجملها الرجل وبغيرها فيسعى في تحصيلها والفتنة
 هي الايمان بيقين على الاولياء في الذم وتام تفضيلها على قانون الخديين بطلب
 من كتب الفقه وبالجملة قال الرجال خاصة ومن اصحاب التخي بكسر اللام اقصوه وهي
 رتبة الرجل والعمائم تجان العرب وسائر المسلمين فقال اتي رسول الله
 لعنن اتي الزوج جبهة متاتي من الزوج سعد وكان ذلك كان باجتهاد من النبي صلى
 اواراد الاطهر على قصد التقدير وامر المرأة ليكون ارفع للرجل والا فلا خلاف
 في انه لا قصاص فيما لا ينضبط كاللطمه ولحوها لا يباين الرجل وامرأة ولا يباين غيرها
 فما قال المصنف واما اللطمه وحوها فلا محل تأمل او تأويل مواجب العتب
 جمع موجب سم معقول اتي فيما يوجب غيبة الزوج ان يحافظ عليه حفظك
 في قالها اتي مالك والاضافة اليها للملازمة بالنسبة والمحافظه لزيادة المعنى
 على المحافظه حتى كانتا ملها وما مصدرية اتي على الوجوه الثلاثة التي
 ميني الاول على ان الباء للقابلية وحفظ مسند الى السبب الامر ومجان عن سبب
 الذي هو الايصاء والامر ومبنى الاجازة على ان الباء للسببية والسبب اما حفظ
 اياهن عن الجناية وتوقيعهن لحفظ العيب فالحفظ حقيقة واما الوعد والوعيد
 على المحافظة والحياة فالحفظ مجاز عن سببه ففعله وامر رسول عطف على وصي
 ورسوله فاعل امر اصلوا النهي على تضمن معنى الاحسان لنسب
 ارتفع ونسب عن بلدة انزعج والناس بالفتح السحاب المرتفع وذلك
 لتعرف اسنان الى ما سبق الامر من وعظمت وهجرتهن وصنجهن وما ذكر
 من الترتيب مع ان النظم بالواو مستفاد من قرينة المقام وموق الكلام للرفق
 في صلاحتهن وادخالهن تحت الطاعة في الاساس الجار جعل سببه يد البعد
 الى رجله مخالفة للسكال وفي الصحاح جعل يد في ربيع رجله ويشد الى حقوقه ان كان
 عربا وفي الحب ان كان مرجولا من نفس الثعلب لم يقل الجملاد ناديا
 وذلك انه عدول عما هو غاية في الجلاء الى ما هو غاية في الحفا ولا يبق اليه الا ان كان
 من هو غاية في الغلظة والحناء ومع ذلك لم يفعل انه مشروع فضلا ان يكون ما مر به
 المستحب خبيثة تلق عليها النياب وعن الاصمعي خبيات موثقة وقيل في
 فعل من غضب الحيزان ولولا سورها تمامه لمخطه فزوج ولم انفعه المبط
 ضرب السحر بالعصا ليسقط ورقها التعلثم التكت واليا في التخي للشيء الى جناية
 لم يجرها فلان لنا متع رضى يتع بقوله ورضي به او على ان جعل ابن
 متافا فهو على هذا من اضافة المصدر الى المشم بالفاعل وعلى الاول الى المشم
 بالمفعول عبيدة السلمان رواية الكتاب فتح اللام وفي جامع الاصول
 بكونها وعبيدة بفتح العين وكسر اليا وهومن اصحاب علي بن ادرج السلام

لم يذكر

ولم يذكر صحة النبي صلى وظهر كلام علي بن ابي طالب حكم الجمع او التفرق الى الحكيم
 على ما هو القول الثاني واجاب الزحاج بان الامام ان يفعل ما راي في كونه
 وكلهما في ذلك وجعل الامر ليهما واسم ان من قوله ان عليهما محذوف فيه
 الجملتان الشرطيتان اتي ان عليهما ان تعرفا او يتجعا وقد يقال ان
 الشرطيتين هما اسم ان على سبيل الحكاية كما يقول ان لا اله الا الله افضل الذن
 ولا راي لهذا وجه استقامة وقول الزوج اما العدة فلا كانه اخبار بان الحكيم لا يباين
 التفرق او فلا ارضى بها قط ولا اقصها وهذا اوفق بقول علي بن ابي طالب لا يتزوج حتى
 ترضى والاول بقوله كذب اعلم ما للحاضرين بانه كاذب ولا يتزوج خطابه
 على طريقه اللغات وقيل معناه اما العدة فليست في كتاب الله تعالى فكله
 على ان قوله ان يريد اصلا كما يوفق الله بينهما يستل على الفراق وغيره
 والالت في بريد اذكر من المحتملات الاربعه ثلثه وجوز الامام
 الرابع ايضا وهو ان يكون صير بريد الذوجين وصنهن بينهما للحكيم اتي ان يرد
 الزوجان اصلا كما يوفق الله بين الحكيمين اختلافاهما حتى يعلا باقتلاع
 لا تخوننا اتي لا يغيثنا ولا يذم جواريا من خويبت المكان اذ لم تحمل ماء ولا هواء
 استشهد به على ان الحب هو البعيد نسبيا حسب قابله بذى رحم او عين
 ذلك مقصود معطوف على المقصوبات بعد ما لكن العدول عن ما الى اومع
 ابهامه بل اعلمه بانه مجرور معطوف على محليين او مسجد ومن اذني صحة تفسيره
 وسان كما يليق بفصاحته واما على تقدير النفي فمن اذني تغليل اتي من اجل اذني
 صحة اوسان لحذف المضاف اتي من ذى اذني المنقطع به على لفظ اسم
 المفعول وقدمت في العدة التحق التلطف والترحم وقوي والجار الحب
 قيل هو فيعمل بعنى مفعول من جنه لجاء اتي الجار المحبوب المعنى وقيل معناه
 الجار القريب جدا حتى كان نفس الحب وقيل اتي ذى الحب بمعنى الجار
 محض به يقال للرجل اذا ورد عليه امر تعلقه وكذا جمل الحيث كناية عن العلو والقيام
 عن المقام وقد مر في العدة والمفا عطف على الجان والمزيد المنفعة
 والافكل منفعة اتي ان لم يكن للذم والتوبيخ لم يستقم لا معلوم ان كل
 منفعة فيه فلا معنى للاستعانة بانه اتي صدر فيه مقال ذرة اتي ما يكون
 وذرة وزن ذرة وهي التذلة او الصغى جدا من اجزاء الثواب وفيه دليل
 حيث جعل نفي اذني المكي من الظلم كناية عن عطاء الاجر والثواب تمامه عن
 نقصان وعن عدم زيادته في عقاب البتة او في شيء فلا ان ترك هذا الاعطاء والمنع
 ظلم لما صحت هذه الكفاية ومن الدليل على ان القصد الى الكفاية قوله وان تك حسنة
 ايضا عفا واما الدلالة على انه لا يفعل الظلم لما فاته الحكم لا العدة فلا ان الظاهر
 من قولنا فلان لا يفعل كذا في الافعال التي هي اختيارية في نفسها انه تركه باختياره
 والقادر على الترتك قادر على الفعل وايضا المندرج ترك الفعل الاختياري لا يكون

الا حيث يمكن له فعله بخلاف غير الاختيار من مثل لا ناخذ سنة ولا نوم فان المتدبر
 تنزيهه عنه وعدم انصافه ومبناه على سبق ميزان مدلول الكلام هو الترك لا عدم
 الانصاف وقد يقال ان الظلم اى وضع الشيء في غير موضعه ولكن في نفسه وقدرة ليشمل
 جميع الممكنات ويتوجه منع امكان ظلمه كقوله واما استحالة في الحكمة فلا تباين
 بالعدل على ما ينبغي وعلى ان يتعلق به غرض صحيح والقيح لا يكون كذلك بالفتنة الى الغنى
 المطلق وعندنا ايضا لا يتحقق عن الاجر ولا يزيد في العقاب لكن بناء على وعد
 المحترم فان الحلف منه لم يقع كونه نقضاً لما في الاولية وكذا لا يعنى وبهذا الاعتبار يصح
 ان يسمى حكماً وان كان لا يتصور حقيقة الظلم من الله تعالى لكونه المالك على الإطلاق
 لكونه مضافاً الى موث وجوز ان يكون باعتبار الحرف اعني حسنة لا يقال ثابث
 الخبر ثابته بعد ثابث الاسم لا تانقول الحسنة والسيئة المحققا بالاسماء ليس
 دخول التاء فيها مبدئياً على ثابث ما جريان عليه ولهذا يقول الصوم حسنة
 ايضا عت ثوابها لان مضافه نفس الحسنة بان جعل الصلوة الواحدة
 صلوتين فلا يعقل وما جاء الحديث من ان الثمرة بريها الرحمن تبارك وتعالى
 حتى يصير مثل الجبل محمول على هذا للقطع بان الثمرة اكملت ولم ترتب على ان الحسنة
 هي المتصدق بها لا نفسها وما يقال ان مضافه ان يكتب ثوابها مضافاً في حقيقة
 العمل وانما ينزلها منزلة اصفا فيها راجع الى مضافه الثواب ثم لما كان بالثواب
 صغفه وان جعل المضافه حسب المدعى ليحقق في الثواب المستحق اليه ولجلب
 عليه بقوله يوت من لانه اجراً عظيماً وهو المضافه حسب المقدار فان قيل دوام
 المنفعة وعدم تافه او قانها هو اصل الثواب فابن التفتيش حسب المدعى بل كيف
 يتصور تضعيف غير المتافه في قلب العمل المضافه من وصفه الذاتية الازمنة للماهية
 والتقدير بالمنفعة الخاصة الدائمة للثبته على هذا والا فالثواب نفس الجزء هذا
 وحديث ابي هريرة روى ان المضافه حسب المقدار على اختيار الامام
 او مضافه ثواب لغير حسنة يعنى الكثرة من غير تعيين هذا القدر اللهم الا ان
 على التفضيل في لا الحسن ارادة في معرض الاستشهاد للمضافه
 صاحبها من عند يشعر ذلك بانه تفضيل ما يقول لمن زدت على اجرة شيئاً هذا امر
 وهذا من عندى وقد جاز استعمال لذي استعمال عند في غير المكان وعلناه من لانا
 علماً ولما ساء تشك المعتدلة باستحقاق الثواب اجراً في انه يستحق بالعمل لان هذا
 معنى الاجر وقد يسمى المفضل به اجراً مع الاتفاق على انه ليس جزاء العمل بالاسم تحقيقاً
 اجاب بان ذلك مجاز باعتبار المحاورة من جهة انه ينع الاجر ولا يثبت الا عند
 نبوة فان قيل فليكن تسمية الثواب ايضاً اجراً من باب المجاز بعلاقة المسابغة
 اجيب بانه خلاف الاصل ولا يصار اليه الا بدليل كقوله وكتب عليهم شهيداً ووجه
 الاستدلال الدلالة على ان الشهيد على الامة سيهم ثم انه لا محالة الشهيد عليهم في الآخرة
 على هو لا اى الذين كذبوا الايتاء وذلك بان يشهد لانبياء انهم بلغوا

باعتبار

الحسنة

منها

وعلى هو لا اى انهم كذبوا فان قيل قد سبق قوله تعالى ليكونوا شهداء على الناس
 ويكون الرسول عليكم شهيداً انه علم يشهد لامة بالعدالة على الناس بما فعلوا قلنا
 لا منافاة لجوان ان يشهد لامة واما يشهد واعليه من فعل ساير الامم ويكون هذا
 تأكيداً لاجر وتشدقاً للامة ولحمل ان يكون شهداءه على المكدنين هي شهداءه
 بعدالة امة الشاهدين على المكدنين فانها بمنزلة الشهادة عليهم فيطابق الايمان
 وما نقل عن المصنف في قوله فكنى رسول الله صلعم بكاف وق لا بكاف جزع لانه تشرىف
 في غاية فانه جعل امة شهداء على ساير الامم ثم لحظه شهيداً على الكل ليسعربان
 هو لا اى ان المكدنين من جميع الامم حتى امة محمد صلعم فعليه معنى ان يحمل كلامه
 ههنا وقال حسناً الا ان هذا القدر من القراءة لو يد فنون
 يعنى ان تسوية الارض بهم كناية عن ذنبهم والباء للملابسة اى ليسوى الارض منلينة
 وقيل للبيئة او بمعنى على واما على الوجهين الاخيرين فقلنا قال في الاسان
 ساديت هذا بهذا وسوته به ثم لا حاجة الى الحمل على القلب لانه الفرق بين اسوتهم
 بالارض والشراب ولستوتها بهم لا يقدرون على كتمان بهد السجيل عليهم
 لشدة الاسوة وذلك في بقى القدرة على الكتمان بناء على شهادة الجوارح لا في بقى الارادة
 وقيل الواو للحال على الاول كانت الواو للعطف على حلة يودم الطاهر
 اعتبار تعلق معنى الظروف اعني يوشد بالفعليين جميعاً اعني يود ولا يكتون لان شهادة
 الجوارح انما هي في منازلة ما يقال ان يوشد متعلق بشهادة يود صفة يوشد
 والواو في وعصوا للحال ولا يكتون عطف على ان يودفوا اى يودو
 انهم كانوا لا يكتون تلك المقالة التي يرمون بها انهم يكتون الله حديث اسرا لهم
 ولا خفاء في ان لا يكتون على هذا ليس لشد الامر عليهم حيث تمتوا تسوية الارض
 بهم فلذلك تنوان لا يكون ذلك منهم فان قيل جعل الواو للحال لا يند كون مضمون
 الجملة متعلق الوادة وانما بقيد عطف ولا يكتون على تسوي فاذا ذكر لا يكون معنى
 الا ان اقوى وانهم لا يكتون بكسر الهمزة فكاي الوجه الاول هو عطف لا يكتون على تسوي
 المذكور بقوله اى يودودون ان تدفنوا الى اخر تفسيره قلنا اما حديث كسر الهمزة
 او كون المذكور م تفسير للعطف فبعد جذا واما افادة الحال دخول ترك الكتمان
 تحت التثنية فلا ت جعل حالاً من صيغهم فبعيد قطعاً كما يقول يود القوم ان تدخلوا
 ولا تكتون وانما لم يعدلوا جعل حالاً من فاعل يود على ما ذكر في تفسير الكواشي ثم قال
 ان يودون ان يدفنوا وهم لا يكتون صفة محذوم كتموها ههنا فبعد موافق هذا وكلام
 المصنف بعد عمل نظره وما ذكره من المعنى ذكره بعينه صاحب المستد من غير ان
 ان يكون الواو للحال بل مع اسارة ان كونها للعطف على تسوي ثم جوز كونها للاستد
 يعنى العطف على جملة يود وصح بانه لا يدخل تحت التثنية ويكون معنى لا يقدرون
 على الكتمان لا توالبيت للظرماع وهو في ديوانه هكذا وركبت قد بعثت
 اى في تاطلاع مثل خلاف الجفون محافة ان يرين النعم فيهم يسكنون انهم كل الذين

وامتته
انما انما
بما انما

على معنى عدم القدرة وقوله لا انهم اذا قالوا لعل
لوزادتم ذلك معنى ان كل صاحبها

لانهم

وكذا في استشهاده بقولهم وان به سكر التماس الا ان فيه اخلاق الجعقوف بالغا ف وسكر
 سانه بافرااد الضمير عود الى النوم ولم يطفز بالرواية على وجه يكون اخرا الصراع الاول
 ورائوا الرقابة بالآمال المحممة النافذة المنزلة من السوا المعينة وناجزة طلح جهدها السبق
 واخلاق الحقون الانعام المختلفة صفة من قولهم ما خلقنا انى محتملان والاظهر
 اخلاق بالثبات كما في الاساس وانه عليه الشراب والتماس ودان به غلب على
 عقله ودان فيه النوم ربح والسنة اول النوم والمضي بربك نفيسهم من قد تم
 مخافة ان يغلبهم النوم لكن اسناد الزين الى النوم مع في والباء والاخلط على سكر
 التماس لا نوافق ما وكرم من الاستعالات لان السكر على وقوع فعله
 في جمع يغفل بمعنى مغفول كحرف في جمع وما عدا ذلك فعلى التنبه كرسى او متوكل
 المعزول كحرف وسكرى عطف على سكرى اى وقوى سكرى بضم السين فيكون
 سكرى وسكرى بالفتح والضم في الصفة المسببة للونث مثل كلى وكلى على احواله
 ابن جيسش مع الواو لانه اذا وقع المعزول المنصوب موقع الجملة يصح معه
 الواو قدل على انه واقع موقع الجملة والواو جميعا هذا في حكم الاعراب واما من جهة
 المعنى فنزق بين قولنا جاء النوم سكرى وجا ودم سكرى اذ معنى الاول جار واولئك
 والثاني جا وهم كذلك باستيناف الاثبات ذكره عبدالقاهر
 يستوى فيه بيان لصحة عطفه وهو مقرر وعلى الحال عن صير الجمع
 استثنافا مفرغ واقع موقع الحال من المتأطيين اى لا يقدروا الصلوة جنباً كما ينا على حال
 من الاحوال الامسا فدين كيف جمع وجه التوازن الاستغفار عن كيفية جعلها
 ما لم يرض فخل واحد اسم على الاستقلال والواجع وعلى تقدير الاجتماع اكل منها معتبر في
 الاخرى ام ذلك من جانب واحد وعلى الاخرى ما ذاك وكيف هو حاصل الجواب انهما
 على الاجتماع واعتبار الثانية في الاولى ان لا يضلوا في حال الجنابة كاسين على حال الاحوال
 الامسا فدين والمراد نفى ما يقابل السعة ولا صحة للاستقلال مثل لا يضلوا جنباً ولا
 يضلوا الا عابري سبيل ولكن صفة ربما يشعور بانه استثنافا مفرغ في موقع
 الصفة اى ولا جنباً موصوفا بصفة الامسا فذلك قوله جنباً عابري سبيل اى جنباً
 معتبرين بدل على انه جعل الامسا فدين صفة جنباً كونه جمعاً منكراً كما في قوله تعالى لو كان
 فيها الهة الا الله لكن مثل هذا انما يصح عند تعذر الاستثناء ولا تعذر ههنا العموم
 انكثرة بالنفى كما تقول ما لقيت رجلاً الا امسا فدين فالواجب ان يجعل مفرغاً ويكون قوله
 جنباً عابري سبيل بياناً للمعنى لا تدبر الا عراب وقد ترجح الاول بانه لا يفيد الحصر
 فلا يرد المريض اسكالا بخلاف الثاني فانه يفيد حصر جواز صلوة الخت في وصف
 كونه مسافراً وكذا جعله حالاً وجوابه منع عدم افادة الاول للحرفان معناه لا يضلوا جنباً
 غير مسافرين والمريض جنب غير مسافر فيكون قوله وان كنتم مرضى فليصلوا الحكم واما
 لتعذر سوا كان الاحوال اوصفة لمعتين واما على سبيل البيان والقصد اى ان عابري
 سبيل كناية عن مطلق المعذورين قوله كيف يصح صلواتهم فان قيل من اين لزوم صفة

هذا

صلوة الجنب لتعذر السعة قلنا من جهة ان الاستثناء من التقي اثبات فان التعبد
 يدل على نفى الحكم عند مقامه فان هذا مما لا شك صحة فيه اهل العربية لا يترتب
 الصلوة عن معتسلي ان اراد ههنا عن معتسلي عاد المحذور والام يستقيم لانه لا
 على غير الجنب وان كان معيماً وظاهر الامة موافق مذهب الشافعي وهو ان السهم
 لا يرفع الحدث والجنابة وانما يرفع في الصلوة منها والجواب انه لا يندبر الموصوف جنباً
 لتعذر المحذور لكن يفيد الحكم بمن وجب عليه الاغتسال وهو لا اشكال
 الصلوة بالمسح قد سبق ان ذلك لحذف المضاف اى مواضع الصلوة ولجوز ان يكون من اطلاق
 الحال على المحل اذا كان الطريق الى اخره قد يذكرك لان ظاهراً الكلام جواز الصلوة
 مطلقاً على ما هو مذهب الشافعي وما ذكره المصنف في جهة التخصيص من سبب النزول
 او الحديث ليس تمام منهم اى من الازمنة حال من المحذور في ضمنه تعلق
 الظاهر انه متعلق بهم لا يتعلق بالاحيين خاصة ويكون جزاء الاولين محذوفاً اى
 فله ان يقرب الصلوة من غير ان يغتسل او متعلق بالاولين خاصة والاجتهاد ان
 عطف على جنباً اى لا جنباً ولا جافياً احكم من الغايظ او لا مسافري ولا محذوفين
 على ما قيل ارتكبا للفضل من المعطوف والمعطوف عليه بالشرط وبين الشرط والجزاء
 بالعطف لصنف حركتهم وعجزهم عن الوصول اليه اعتبر ذلك ليكون عدم الوجدان
 في الكل على حقيقة اعنى الاعوان وعدم الوصول والا لولى ان يحل على عدم القدرة
 على الاستعمال ليتناول المريض الى الماء العاجز عن الاستعمال
 كحرف عدو او سبع اولى او نحو ذلك ومع الارض بدلالة الاستساق من الصعود
 الا ان اشراهل اللغة على انه الشراب وهو المفعول عز ابن عباس وهو يشعر قوله
 جعلت لنا الارض سجداً وجعل تنابها طهوراً لوضرب السهم طهوراً فلو
 ضرب لانه جواب ان كان صبحي اللهم الا ان يجعل بدل استعمال منه ويكون اللام في الجزاء
 اعنى لكان ذلك ظهوراً بالنظر الى البدن لاستاء الغاية بمعنى ان المسح يتداء
 منه وان لم يلصق منه شئ ما ليد واعتراض المصنف بان هذا تعسفا لا يذهب اليه
 افهام العارفين يا ساليب الكلام وان الحق هو انه لا يكفي المسح بالصخرة التي لا تراب
 عليه والجواب بان من السببية وصير من الحديث المذكور كما في قوله تمت من الجنابة
 عدول عن الظاهر وقطع الصبر عن الاقرب والفاء للفظ منه او السببية بعلم من القاء
 وجعل المسح في معرض الجزاء كناية عن الترخيص ليناسب ذكره في هذا
 المقام وجعلته في معرض التقليل المناسبة من الكلام ووقوعه موقع ما يريد الله ليحكم
 عليكم من حرج في سورة المائدة ووجه الكناية ان اثار التفسير من توابع جري العادة
 بالعتق والعفة ولوانه تذكر المذوم لينقل الى ان لا زمة على ذكره في مواضع من هذا
 الكتاب وكون العادة ذلك مستفاد من كان عنادون ان يقال ان الله غفر المبالغة
 في الخطاء مستفاد من المبالغة في العنوة والمعفرة كيف نظم القائم
 مقام الفاعل صير المصعد او الجار والمجور وترك لفظ بين نماين المرض عنه والمسافرين

سكان المراء جنباً لا بد لا يغتسل

الواصل

لا تها سببها من واحد وكل من الاخيرين لا مراح ووجه السؤال انه كيف جمع بينها في الشرط
 المرتب عليه جزا واحدا هو الامر بالتيمم عند فقد الماء مع ان سببه الاولين انما هي
 للترخص والثالث بوجوب الوضوء والرابع لوجوب الغسل وليس الامر بالتيمم
 معني واحدا يعم الكل فاجاب بان القصد الى الترخيص في التيمم بالتراب
 لكل من وجب عليه التطهير ولم يجد الماء فقيدهم الوضوء راجع الى الكل وقد
 وجوب التطهير المكلي عنه بالحج من الغايط او الملا بسة الذبح هاهنا اغلب الاستدلال
 وجوب التطهير معتد في الكل حتى المرضي والمساكين وذكرها لخصيص قبل التيمم
 بناء على زيادة استحقاتها للترخيص لعله المرض والسفر على سائر اسباب الرخصة
 فكانه قد ان جاء احكم من الغايط او المسمم النساء ولم يجدوا ماء خصوصا المرضي والمساكين
 فيتمتعوا ووجه بطلان مصحون الشرط لمصنوع الجنازة ظاهر هذا ولكن ينبغي ان يعنى
 عدم وجدان الماء بعدم القدرة على استعماله ليس بترخص المرضي الواحد للماء العاجز عن
 ويصح ان المرض من الاسباب الغالبة والآفة باعتبار العجز عن الحركة والوصول الى الماء
 من الاسباب النادرة لا الغالبة ومن المقتضى ان انفراد بالامامة
 الوقوع حملا للكلام على المجاز المشهور الاول بيان حكم الحديثين الاصغر والكبير فلا ياتي
 بشرط الذكر والانثى على ما هو مذهب السافعي في كون ذلك من اسباب الحدث
 علما بالحقيقة سيما قوله لمستم فانه لم يكثر استعماله في الوقوع كثرة الملا بسة ومنه من حل
 قراة لامستم على الوقوع ولمستم على مس البثرة ثم ربما يفهم من النظم في سلك واحد
 ان قوله او جاء احدكم عطف على مرضي بمعنى او كنتم قد جاء لا على كنتم وما ذلك بضره
 لا زب واما تفسير الاسلوب وتوسيط ذكر الاحد وان لم يقل وان حينئذ فلا يخفى
 من حسن العيان ولطف الاسان وترك التصريح بنحو المخاطبين من المكان المستقذر
 ثم لا يخفى ان الناحل في خطاب هو ذلك الاحد مع باقي فكون تعليقا او اهماق اى
 تطبيع واحضار فقال ارضعتي فلان انما حثي رخصة اى حثي انما حثي حمله له
 وقرى من غيظ من في تفسير الكواشي من القبط باللام او بمعنى
 الم ينطد عطف على قوله من روية القلب لا على معنى اتم منه اذ لا معنى للبار ؟
 ولا للقطع بكونه من روية القلب جهه لانهم يهود الرقابة بالتقوى لانه
 اريد التكميل والوصفة وقديروا بغير تقوى وعن المصنف من الاسماء ما يتعارف
 عليه القرينان باللام والعلمية كاليهود ويهود والمجوس ومجوس
 توسطت ظاهرا ان كلا منها جملة مصدرة بالواو الاعتراضية لان يكون الاولى اعتراضا
 والاخران عطف عليهما وما بينهما يعنى وكلها بانه نصير او صله
 نصيرا يقال بضره على عدد ونضرة منه ملافة الوجوه الثلاثة المتابعة لثلاثة حذف مثل هذا
 المبتدأ ووقوع الفعل موقع ولهذا استشهد بسبب فهم من يعقل والمعنى لاراضه في الدهر
 لان حال المرضية اما الموت وفيه كل القرب واما الحيوة فليها سقى وطلب فان قيل
 ههنا اعتبار المبتدأ المحذوف موصوف الطرف اى وباس من الذين هادوا يجرون

بقره
 التسم
 التعريف
 في قوله تعالى ولا تقربوا
 في قوله تعالى ولا تقربوا
 في قوله تعالى ولا تقربوا

وتارة من تارتي في الذهر اموت فيها احب بان الشايع في مثل هذا المقام تقدم
 الخبر من المؤمنين رجال صدقوا وقد من في هذا الكلام يملونه اسان الى
 وجه العقيدة بعن والاستعاق من الحرف كالتحريف ازالة واعماله عن الوسط الى
 الطرف والمعنيان متقاربان لرجوعهما الى الازالة عن الوسط الى
 كان حقيقا بان بوضع فيها خفيف كانه يعنى بقول كسر اللام الى الكاف
 واراد بالجمع ما هو على حد ترورك ما يطلق عليه لفظ الجمع نظر الى المعنى والى
 ان له لفظا يطلق على الواحد مثل كلمة ومرة وراكب ان لم يكن هو صبغة جمع بل
 رجوع الضم اليه مفردا مثل مواضعة وقوع المقرد صبغة له مثل الكلام الطيب
 وحيث سقى عنه الجمع راداه ليس بمجوعا على حد رجال وافلاس والحاصل ان كلما
 وكلمة كثر وتارة وحمل وتارة فافتقرا بينا الجنس والواحد بالفاء الا انه عليه اطلاق
 الكل على الكثير لحيث لا يطلق على الواحد فلهذا كثر في كلامهم اطلاق الجمع عليه حتى
 قالوا ان جمع الكلمة كلمات وكلمة قولهم غير متع حال من مخاطب لا يخفى
 ما في اقسام الخطاب والنصيح بنسبة القول الى القائلين من حسن الماذب ولفظ
 العيان وهو قول ذو وجهين ذكر في التمهيد اوجه معنى الاول على ان
 متع متروك القول الثاني من غير ان يجعل كناية عن مقيد والمعنى اسع مدعوا
 عليك بلا سمعت مجابا فيك هذه الدعوى لحيث يصح انك غير مسمع ومبني الثاني
 على انه متروك القول محمول ذلك المطلق كناية عن المقيد لمقول مخصوص هو
 جواب توافقك كما في قول الشاعر عرج حسان وغيط عداه ان يرى مبرر ويسمع
 واع كناية لطلق الرزية والسماع عن رزية الا ان السماع الاحتمال الدالة على
 اختصاصه باستحقاق الخلافة بان ترك المقصود من غير ان يقدرا سارا بقوله
 غير محاب الى ما يدعوا اليه ويقوله فكانك لم يسمع شيئا والى كونه كناية عن المقيد
 بقوله ومعناه غير مسمع جوابا يوافي فعل او على انه محذوف المفعول للقول كما في قولك
 قد كان منك ما بولم اى كل احد والمعنى غير مسمع سالا ما عدا الجواب الموافق
 بالنسبة اليه بمنزلة العدم فاذا لم يسمع فكانه لم يسمع شيئا ومعنى الثالث على انه محذوف
 المفعول المحض بقرينة المقام او الحال اى غير مسمع كلاما رضاه بمعنى ما يتأسعك
 عن المسئوع لكونه غير مرضي عندك واليه الاسان في قوله فسمعك فانه عنك لكن لا يخفى
 ان قولك اسع غير مسمع كلاما رضاه معنى تام للحتاج الى جعل عدم السماع كناية
 عن نبو السمع ولا يشعر بالقد اليه فلا معنى لقوله فسمعك عنه ما ت قالوا لى ان عن
 مسمع في هذا الوجه ايضا متروك المفعول لكن لما كان الامر بالسماع حال كون مخاطب
 غير مسمع كالمناقص جعل كونه غير مسمع عبارة عن كونه ناني السمع عن المسموع
 لكونه في قوة كون المسموع لا يسمع عنه سمع لافرق الاحكام الاضافه والاعتبار
 جوز في هذا الوجه المبني على النبوان يكون غير مسمع مفعول اسع بتقدير
 موصوف هو الكلام ولزم اعتبار حذف المفعول الاول اعنى المخاطب دون المتروك

الفعل
 السماع

في قوله تعالى ولا تقربوا
 في قوله تعالى ولا تقربوا
 في قوله تعالى ولا تقربوا

لان يسمع عن الكلام وعدم رضاه به انما هو يكون الكلام غير مسمع اباه لا كونه مسمع
على الاطلاق وللمجمل اذا كان حاصل الوجه الثاني اسع غير محبات التي ما يدعوا اليه
بمنزلة من لم يسمع شيئا والثالث اسع ياتي السمع من المسموع كونه غير مسموع او اسع
كلاما بغيره السمع لذلك كان الفرق بينهما ظاهرا ولا يكون قوله فانك لم تسمع شيئا
وسمعت تاب عنه مستدركا ما التساؤل بانه لم لا يجوز في الوجه الثاني ايضا ان يكون
غير مسمع مفعول اسع فيقضي على ما توهم من انه لا فرق بينهما الا ان يكون المفعول
المقدّر جوابا يوافق او كلما لا رضاه وقد عرفت ان ليس مبنيا هاهنا على ذلك ولا
معناها ههنا لك ولا يخفى عليك انه اذا قيل اسع جوابا غير مسمع بمعنى كونه غير موافق
للتخاطب لم يستقم الا بان جعل عدم سماعه عيانا عن فهو السمع عنه وكان هو الوجه
الثالث لا الثاني فكانوا سبب عما ذكره من ارادهم الكلام المحتمل والمخبرية
مفعول او يكلونه خبر كان انما يقبلون بيان المعنى من غير اسعار
بان لنا حال بمعنى لادين او مصدر لعفل محذوف هو في موقع الحال او ليقولون
راغبنا لكونه حاصل معناه والحق هو انظرنا ولا سمعنا فمكروها وقد لووه الى الابل
الذي هو راعنا وغير مسمع كونه محتملا مغاير السبب والحاصل انهم يقولون الثاني
في نفس الامر وفي انفسهم الى ما ليس كذلك كيف جاؤا وجه الاستبعاد ان
احد محتمل قولهم وهو المدح لا يلائم المجاهرة بالعصيان ولا يقع موقع القول البتة
وكيف جمعوهما في قول واحد متعاطفين والجواب انهم لم يقولوا سمعنا وعصينا
لكن اشبهت حالهم حال من يقول ذلك فتخلوا به ولو سلم فانما قالوه فيما بينهم على طريق
المواجهة ليستعد ولو سلم فالمحتمل ودعاء الحق انما يستعد بعد المجاهرة بالاسب
ودعاء السوء لا المجاهرة بالعصيان فالكثرة وانما جاهدوا جميعا بالعصيان لكن
المجاهرة بالاسب انما جاءت من البعض وانما عكس الترتيب في الاجوبة بقديما لا في
كيف وفي الاخير جمع بين الحقيقة والمجان ظاهرا ولو ثبت قولهم شيئا الى
ان لو انما دخل العقل بان مع الاسم والخير في معنى مصدر ما خذ من مضمون الخير
قائل لعفل محذوف والمعنى لو ثبت قولهم سمعنا واطعنا واسمع وانظرنا كان حيزا من معنا
وعصينا واقوم من اسع غير مسمع وراعنا مع كثرهم يعني من الكتاب
والرسول ارادوا بالقلع العدم اي لا يؤمنون الا ايماننا معدوما وما على طريقة لا يقولون
فيها الموت الا الموت الاول اي ان كان الايمان المعدوم ايماننا فهم يحدون شيئا من الايمان
فهو بالمعنى تعليق بالمحال وانما على ان ما يحدون من الايمان لما لم يشتمل على جميع ما
وجب كان معدوما انعدام الكل باقدام الجزاء وانما سماع استعمال القلة في العدم
من جهة ان القليل من الشيء يكون في الحكم بالاعتدائه لاجل قوله نجبه فله في معنى
الغناء والدروس او لا قليلا منهم فان قيل يكون استثناء من ضمها لفاعل في
غير الوجوب وفيه اتفاق القراء على غير المختار مع ان صدر لا يؤمنون للذين جحد لهم الله
وابعدهم عن الطاعة والقليل الذين امنوا ليسوا منهم قلنا بل استثناء من اجنبهم

مضمون

او

المرتبة
مكتوبة

المرتبة عليهم فلا يؤمنون اي الا القليل منهم فانهم يلقونهم فامنا
للمهم نصيبه كثير الهوى والمسا لك البتة لا في كثير الهوى وقيل
لما يسطر او المهم من المهم يعني الحزن او يعني العصد والمعنى انه صبور على التواكب
لا يكاد تناء لم وثيقين كثيرا لهم ومختلف الوجه والطرف لا يوقف منه على يدى
غوره ولا تنف به امله على في حيث لا يتجاوز الى العيون والغاء
للتب قيل طمس الوجه ورداها على هيئة الادبار واخذ حسب الوجه وان اختلفا
مفعولا فلا سبيل الى السببية الا على تقدير ارادة الطمس لان السببية انما هي فيما بين
الموجودين لا المفقودين ووجه آخر ذكر في هذا الوجه للرد على الادبار معنيين
فانها التعقيب وفي الاول الاظهر السبب للوجه ان اريد الوجهاء بالتأنيث في ردها
بالنظر الى اللفظ والجمع في يلصقهم بالنظر الى المعنى لان المعنى ليس في ان الاصحاب
في حكم المذكور ليس من جهة ان الوجه لا بد له من صاحب على طريقة الالتفات
من الخطاب الى الغيبة هو مشروط بالايمان اي الوعيد مشروط وعلق
بالايمان وجودا وعدما بمعنى انه ان وجد منهم الايمان لم يقع الا وقع وحدا لا يان منهم
حيث امن ناس منهم فلم يقع الوعيد وقيل المعنى هو اي وقوع الوعيد مشروط
بعدم الايمان على حذف المضاف بدلالة الفعل ولان الله جواب
ثالث قد يرد ان الوعيد احد الامرين الطمس واللغو وقد وقع الاول نصير والثاني
بغيره فثبت وقوع الامر فان قيل قد شربت الطمس بخوا الصنعة واللغو بالفتح ولم يقع
خلاف الظاهر بدليل عطف المسخ عليه على وجه يشعر بان ليس بقصد البيان ولا
وهو توسط العصب بينهما ومعنى جوابنا على الظاهر وهو حمل اللغو على المعارف
فان قيل الواقع في كلا الامرين فلم قال في التبريل او بلغهم بكلمة او في التفسير
فقد كان احد الامرين قلنا يستقيم على المقدور الاخر فليدتر فان قيل لم قال في الاول
قد كان احد الامرين دون ان نقول وقد كان الطمس كما قال في الثاني قد حصل اللغو
قلنا لان الوعيد هو احد الامرين وقد صح التضييع عليه في الاول لمجرد كون الطمس
تبدل الاحوال بخلاف الثاني فانه لا يصح ما لم يصح التي كون الطمس غير التبديل او
لا خلا كون اللغو هو المعارف دون المسخ وكانه قال بعد الضم فوقع ايضا احد الامرين
قد ثبت لا خفاء في ان ظاهرا لاية المغفرة المستقرة بين الشرك وما دونه بان الله
تعالى لا يغفر الا اول البتة ويغفر الثاني لمن نشاء ونحن نقول بذلك عند عدم التوبة
فحملنا الآية على بقرينة الايات والاحاديث الدالة على قبول التوبة فيها جميعا ومعها
عندها لا خلاف من احد لا يقال حقيقة المغفرة المستقرة وترك اظهار الاثر والموا
على ما هو باق كالمعصية المنصت بها الشخص تاب او لم تب وهذا لا يتصور في الشرك
الا على تقدير عدم التوبة عنه اعني الايمان اذ هو مع الايمان بزول الكفارة ولا يبقى حقيق
يعفو انما المغفرة بالفتية اليه ترك الغيبة لما شئت منه وهما معنيان مفترقان
لا يقع اللفظ عليهما على السواء فلا حاجة في الآية الى التقييد بعدم التوبة اذ لا مغفرة

المرتبة

او

او

كون

وقد

من الامرين انما عدم وقوع الوعيد او بطلان المغفرة فانه ان لم يترك اللغو المستحق

مفردان

للسرك الباقى البتة بخلاف ما دونه لمن يشاء لا نأفوق الزايل بالاميان هو الكيفية
الحاصلة في النفس والاعتقاد الباطل واما كونه قد سرك فيا ق كونه قد في او شرب
الحمد وتمك الماخذه عليه لا يكون الا على تقدير القوة وفي لفظ ان يسرك دون السرك
ارساد الى ذلك واما المعتزلة فلا يقولون باللفظة بين السرك وما دونه من الكبار في
انها يغفران بالنوبة ولا يغفران بدونها فخلوا الآية على معنى ان الله لا يغفر الاشراك
لمن يشاء ان لا يغفر له وهو غير الثابت ويغفر ما دونه لمن يشاء ان يغفره وهو الثابت
وذلك لانه لا احتياج الى التيقيد وقد قد المقتضى لمن يشاء كان الظاهر من اللفظ المناس
للمعنى بعيد المنفعة ايضا على ما هو القاعدة في باب السنان لكن من يشاء في الاول هم
المصرون بالانفاق ففي الثاني الثابتون قضاء لحق المقابل والا فراق وليس هذا من
استعمال اللفظ الواحد في معنيين متضادين لان المذكور انما تعلق بالماضي وقد في
الاول مثله والمعنى في الموضعين واحد وهو من يشاء لكن مفعول المشه مقدر
في الاول عدم الغفران وفي الثاني الغفران بعد منه سبق الذكر فان قيل لا يخفى
في انه لا بد في من يشاء من عايد الى الموصول ليم فكون المذكور في المبتدأ من يشاء
الله ان يغفر له والمنفى ليس بموجه اليه قلت مراده التوجه الى نفس لفظ من يشاء
وقد يتوهم من ظاهر عبارة الكتاب ان العايد الى الموصول صهر الفاعل وليس بذلك
ولغايل ان يقول بعد تسليم جميع ما ذكرناه لاجهة لخصص كل من الغفران بما ذكره لان
السرك ايضا يغفر للثابت وما دونه لا يغفر للمضمر من غير فرق بينها وسوق الآية بتأدي
على النفقة واما بطلان المعتزلة حتى ذهب البعض منهم الى ان ونفق عطف على
المنفى اعني يغفر لمن يحب التقى عليها جميعا اي ولا يغفر ما دون ذلك لمن يشاء
اي بغير الثابت فيكون الآية للتسوية بينها لا للنفقة وهذا قريب من الخوف واما
التفسير بان الامع لا يبدل الدينار وتبدل القطار لمن يشاء ففي ان لمن يشاء متعلق
بالموجب والمنفى ومفعول المشه بالنسبة الى الموجه الانتخاب والى المنفى التقى
ومبنى المشه على الاستيها الى والاستحقاق فلا يرد الاعتراض بانه لا يطابق الآية لان بدل
الدينار هو من بدل القطار وليس مغفرة السرك اهون من مغفرة ما دونه
بل بالعكس واما المطابق لها قولنا ان الامع لا تبدل القطار وتبدل الدينار لمن يشاء
ولا خفاء في انه لا يفيد ما ذكر من توجه التقى والانيات الى المشه المبينة على الاستحقاق
ولعل قصد المفسر انما انما لزم في المثال المذكور تغفر المنفى بالمشية لئلا يناقضه السا
لاسماله عليه وعلى الكرم لزم تغفر من يشاء لمن لا يشاء هل للمصدر المدح ذما ولا
كذلك الآية لان مغفرة ما دون السرك لا يناقض عدم مغفرة السرك وهو
منفتر مفعول قبل المراد ان الافتراء هو ارتكاب ما لا يصح ان يكون قولاً كان او فعلاً
ففق على اخلاف الكذب وارتكاب الائم وقيل مسترك لفظاً والاطهارة حقيقة
في اخلاف الكذب ان تعده مجاز فيما لا يصح ويدخل فيها اي في الآية وفيما
تعلقت به من الذم والوعيد كل من تركى نفسه الا اذا كان لغرض صحيح في الدين

من يشاء ان لا يغفر له وهو غير الثابت ويغفر ما دونه لمن يشاء ان يغفره وهو الثابت

ل

لما بين

يطابق الواقع كما كان من البتة صلح لغرض رساد المناقعة بدهم من الكذب
الى التصديق مع شهادة الله تعالى له بذلك فقوله كذا بالهم مفعول له اي انما قال ذلك
تكذبا للمناقعة في الحيرا الذي تضمنه قولهم اعدل في القسمة انه خاين وهذا معنى
قوله اذا وصفوه بخلاف ما وصف به ربه وهو متعلق بالكذا ما عن تغلب الكذبة وكذبه
بمعنى بين كذبه وقال الكسائي كذبه اذا اخبرت انه جاء بالكذب ورواه
وكذبه اذا اخبرت انه جاء بالكذب ورواه وكذبه اذا اخبرت بانه كاذب ورواه
الكسائي كذبه بمعنى كاذب وهو المذكور في الاساس وليس مناسب ههنا
حق جزائهم ان لا يراد على عقابهم واما اذا كان الضمير لمن يشاء فمعنى
لا يظنون انه لا يغفر من توأهم لان الظاهر في حق المعاقب الزيادة على حقه وفي حق
المثاب التقصان منه في ان غمهم عند الله ان يكذب فان قيل هذا لا يكون
افتراء الكذب على الله تعالى لانه معناه ان يقول عليه ما لم يقل قلت معنى
عند الله في حكمه وقضائه فكأنهم قالوا حكم الله باننا انكباء قالوا التي سفيان
واسماعيل من حصيلتين اي فصلت الحصان اثنين اثنين فها شئ من كل
اثنين وفي مثل هذا بحث المطابقة بين الموصوف وما صيغ اليه اسم التفضيل
يمعنون بيان لغوهم وخطهم فقال عطف على وصفهم تغييره لان مرتبة
التفسير بعد الخبر اولها وبله بالارادة وام متقطعة ومعنى الاضراب عن ذمهم
بتركهم انفسهم التي ذمهم بالخل والحسد الذين لم يتركوا حصيلتين وقوف رذيله
ما في التنكية من العجب والكذب وكذا دليل على بطلان ما يدعون من الذكاء ومعنى
الهمزة انكار ان يكون لهم نصيب من الملك يعني لا يصيب لهم منه لعدم استحقاقهم
له بل لاستحقاقهم حرمانه بسبب انهم لو اتوا نصيباً منه لما اتوا الناس من قبل من
ومن حق من اتى الملك ان يؤثروا الغير بشئ منه وهم لم يلسوا كذلك وعلى هذا فالنساء
في دادن السبب والجزائية لشرط محذوف وهو ان جعل لهم نصيب لا لو كان لهم نصيب
على قدر المحصف لانه القاء لا يقع في جواب لو سيما اذن والمضارع ثم جزاء ان يكون
القاء عاطفة ومعنى الهمزة انكار كبحيخ العطوف والمعطوف عليه بمعنى لا ينبغي
ان يكون هذا الذي وقع وهو انهم اتوا نصيباً منه ويعقبه منهم الخل باقل قليل منه
وقايد اذن زيادة الانكار والتعجب حيث جعلوا ثبوت النصيب الذي هو سبب
لاعطاء سبباً للتعقوله وانهم لا يؤتون عطف على انهم قد اتوا وما بينهما اعتراض
لبان انهم قد اتوا نصيباً وليس لانكار راجعاً اليه بمعنى التقى والفتيل ما يكون في سبق
النواة والعظم القشر الزقية عليها وقيل النكته البيضاء في ظهرها بنيت فيها الخل
فقوله وهذا اي كون المراد بالملك ملك الله اوصف لهم بالخل حيث لا يؤتون مع عظم الملك
اقل قليل منه وارفق بقوله تعالى قل لو انتم تملكون الاية وهي ملغاة في قراءة
العامة اذن بضم المضارع اذا كانت مشغلة مثل اذن اكرمك في جواب انا اتيك
عذراً ولغو اذا كانت مشغلة بما قبلها مثل اذن اكرمك وان ما تني اذن اكرمك

من

ابو

ل

منه

مع

قد

انما

معلقة

واذا وقعت بعد الواو والياء الغاطفة فمن جهة حصول الربط بدونها وكون الحرفين
لعطف مستقل على مستقل يكون كالسقل فقول كما في قراءة ابن مسعود ومن جهة
ان لها دخلا في الارتباط حتى كان ما بعدها من تنه ما قبلها يكون كالمقسطه فيكون كما في قراءة
العامة واذا ايلبسون خلفك الا قليلا ويكون حكمها حكم المتأخرة فيها اذا قبل فلا يؤخرون
الناس بغيرها على انكار الحسد اي حال كونه كلاما واردا على ذلك وتحمل
عليه واستقبا حذر تغييره لانكاره لا ينبغي ان يكون وجه الضراب ان الحسد
اقبح من خلتهم بما في ايديهم لا يخل بما يد الفهم مع شبهة اعتراض على من هو كما مل
في الحكمة عادل في النفسه الزام لهم يعني انه على طريقة فقد جئنا فاسانا
اي ان كان اقصى المقصد خراسا وبعد الرجوع فقد وصلنا اليه فليكن بعدد
الرجوع والعنى ان كان حسدهم عليها اسار رسول الله والمؤمنين من نصير والعلية
واذا ياد العرف قد عرفتم ان ذلك ليس ببدع اذ قد اتينا اسلافة مثل ذلك فلم ندر ادوا
كادنا ولا يهوتوا غيظا وحققا فقله وانه ليس عطف على الزام اي وبيان انه ليس
ببدع واسلافة مرفوع استداله والعائد محذوف هو المفعول الثاني جريا على قضية
الاولوية والا فمضروب والمستند اليه هو العائد وقيل استكن وانشأه
عابره بذلك فيعنه حمل الحسد على الغيب والناس على الواحد منهم وابناء الملك العظيم
على كثر النساء فمن اليهود بيان ما يحتمله صميم منهم وصيريه من المرجع
وعن فضيل جواب آخر وهو ان المقابلة في الضعف دون الذات فلا يكون التقدير
الا للكلود العاضية مع اخلاف رواية في ان تلك المقابلة بالنفع وعندها والمجرد
الزمان على قاعدة العدم بعينه او باليون سوا ذلكا وصيا فتقوله عن فضيل
ينبغي ان يحل على رواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله الحسن القابل وفي قوله ابدلناهم
اياها اسالة الى ان البديل ههنا من قبل بطل خوفه امتن قيل بدل الله سبحانه
حسنات الا بعدل من سحقة من قبل تعدد الاستثناء المفعول ان لا يعذب
الا بعدل دون الزيادة على قدر الاستحقاق ومن يحق العذاب دون من لا يستحقه
فان كل ما خارج من الحكمة فبينا ان اي متصلا ففصل فبسطا فقال من العين كاتبة
كثير الاضمان وقيل ففلا من الغير وليس واضح استقفا وانها فالامر جوب لا يخرج
لا يتسحبه لا يزيله والتسحبه من الزمان ما لا حرفة ولا برد ومن كان لا سهوله
فيه ولا جزئية وقيل نزلت بيان لسبب النزول لان في العموم لما يقر من
ان العبي يعوم اللغظ لا خصوص الرب فلو ج على عبي بعد ما طلبه
رسول الله فنزل فساله ان ينسخ الباب فابى وللبيعة ههنا كلام آخر وهو ان
التي عم حمل عليا على عاتقه حتى صعد سلم الكعبة واخذ المفتاح وقد خصل الى
التي لو اردت بلغت السماء او نعم الشيء الذي اسالة الى وجه وقوع ما هو الموصولة
فأعل نعم وهو انه في معنى العرف باللام او المحضوص بالمدح محذوف سواء كانت
ما منصوبة على التمين للصبر بهم الواقع فأعل نعم ويعظمكم صفة لها او مرفوعة على انها

نم

لهم

فأعل نعم ويعظمكم صفة واما ما قيل ان ما بين يعبي شيئا فأعل بمعنى الشيء ويعظمكم
صفة موصوف محذوف وهو المحضوص بالمدح فبعد بل غير مستقيم فمن جعل
المحضوص خبر مبتدأ محذوف لبناء الجملة الواقعة خبرا عن حاله عن العائد على ان
جعل ما بمعنى الشيء المحذوف من غير صلة ليس ينبغي لما امر الولاية اي
لخصوصهم على قبل او بدخولهم في عموم الخطاب على ما هو الظاهر امر الناس الى
المعهودين وهم المؤمنون لانهم كانوا على الحقيقة والكاذبون في حكم البهائم
لان امتزاج الجود فان قيل لا حاجة في التخصيص على ما ذكر لان امر الجور والظلم
والحكم بغير العدل لا يدخلون في اولى الامر منكم اي من الذين امنوا على ما عرف من
مذهبه في تفسير الايمان قلت المراد ههنا التصديق على ما يشعر به قوله ان كنتم تؤمنون
بالله واليوم الآخر تذكروا ما وصوا به ولا تبغوا على ما وصوا به واستقام ما وصفتهم
به من الايمان والافلا الخاضعة للذين امنوا يعني الايمان بالتصديق والاعمال الى الامر
بطاعة الله تعالى وطاعة الرسول وعن اي حازم وهو بالحاء المهمل مسلمة
بن دينار المدني من عباد التابعين وثقاتهم روى عنه مالك والثرقي وابن
عتيبة وغيرهم واما بالخاء المجمة فمن قدماء الفقهاء السبعة
اي الولاية ووجوب الطاعة وضمان للسان وهذا يشعر بانزال الامام بالنسبة
وياب المراد بالشانع بين المؤمنين واو الى الامر وذلك لان مجرد الشانع فيما بين
المؤمنين واو الى الامر وذلك لان مجرد الشانع فيما بين المؤمنين الى الله ورسوله
واو الى الامر جميعا ومن طبع امر ظاهرا فمن بضمه النبي عم اميراهم امراء
الشيا بالالف الخلفاء بعد وقد خرج اي جعل محبوا بامر من فيما بينهم
الخاضعين للظواهر والعسكر الخصوص المغلوبة لاحد هم اموال
الناس بالعمدة الغلبة اي احسن بما فيه ذكر في الاساس من المجان
لا تعلق على الحساب بقولنا فتعنى الله احسن تاويلا اي عاقبة ومن الحقيقة اول
الحكم الى اهله رده اليهم وللخفي ان قولهم احسن تاويلا من تاويلكم بذكر قولك
زيد احسن وجهها من وجه عمرو والاحسن من عمرو وان كان مرجع احسن وجهها
الى احسن وجهه او على التسمية فالظاعوت على الاول حقيقة في مفهومه
الوصفي وعلى الثالث في مفهومه العلمتي واما المجان في النسبة بين الفاعل ومفعوله
بالواسطة واستدل على هذا الوجه بقوله وقد امروا ان يكفروا به من جهة انه انما
امر وان يكفروا بالسيطان لا يكفون عن الاشراف وقوله ويريد الشيطان لا يعطى
على الجملة الحالية لوضع المظهر موضع المضمرة على معنى يريدون ان يتحاكوا الى الشيطان
وهو بعد دارادة اظلالهم على الاولين يكون صميمه للظاعوت باعتبار الوصف
لا الذات اي امر وان يكفروا بين هو كثر الطغيان او شبهه الشيطان في شتمهم
المحدثان هو ابو غرير الحارث ابن سعيد بن حمدان وكان بنو حمدان ملوكا وامراء في شتمهم
للمصباحة والسهم للفضيحة وايديهم للتساحة وقلوبهم للحاسنة وعقولهم للرجاحة

المطاب

الشانع

صحة

الشر

فاعل

وابو فراس وحدهم بلاغة وبراعة وفروسيه وشجاعة حتى قال صاحب بن عبد البر
 الشعر ملك وختم ملك يعني امر العيس وابو فراس وقدا در كنه حرفه الادب
 واصابته عين الكمال فاسونه اللزوم في بعض وقايعها فازدادت روميته رقة لظافة
 فمتما قال وقد سمع جماعة تنوح بغيره على محو عالته اقول وقد ناحت نفوسه على
 اياها زنا هل تسعرون لحياتي فواد الحق ما ذقت طارقة النوى ولا خطر منك
 الموم بان اياها زنا ما انصف الدهر بلتنا يقال افا سلك الموم تعالى تعالى صرنا
 روحا لدني صغيفة تردد جسم تغذب بالي انصك ما سور ونيكن طليعة وبسكت محزون
 ويندب سالي لتدكت اولي منك بالدمع مقله ولكن دمع في الحوادث غالي والوجه
 فتح اللام لانها غير الفعل كالعين في تصاعدي ولام الفعل التي كان حقا ان يكون
 اذا اصل تعالج وقيل جاء اولياء المناق فغلي هذا يشبه ان يكون اذ
 الطريقة دون الاستقبال وفي قولهم لمحكمة نوع نهكم لا يعاقبهم الاسبه ان
 المعنى لا يقبل اعتذارهم ولا يفرج عنهم بل عاوا غلظ عليهم في التحريف والانداف
 وان الله يعلم ما في قلوبكم بيان لقوله قولا بليغا وليس من اللغات في شيء كاذا قلت قل
 لزيد افعل كذا بانك لا تطالب به زيدا وبلغا في هذا الوجه من البلاغة وفي الاول والثالث
 من البلوغ ثم ظهر قرن كل لي اوله المكافاة المحاجة وترك القائل رسولا قط اي
 تكلمه قط ليجتنب عموم رسولا مع ان اصلها لعموم الاوقات في الماضي نظرا الى
 استلزامه ذلك ونحو ان يراد الاذن على الاول كان بمعنى الامر والرضا
 وعلى الثاني بمعنى التيسير والتوفيق فغيا لسان رسول الله
 حيث عدل عن خطابه الى ما هو من عظيم صفاته على طريقة حكم الامير كذا كان كمت
 وتعظيم الاستغفار من جهة اسناده الى لفظ يني عن علو رتبته والنية من
 التعليق بوصف الرسالة هذا زعمت بمعنى لم لا يجوز ان يكون مراده
 لظاهرها لا في لا يؤمنون ومعا ونها والنية من قول الامر على ان المقسم به نفى فاحا
 بان محورها قبل القسم سواء كان الجواب نفيا او اثباتا يدل على انها لتأكيد القسم لا
 لظاهرها النفي في الجواب وذلك لان الاصل اجراء التحليل على الحق او المسكون
 على المقطوع والتخاد بهج اللفظ على التجاذب المعنى وترك التصرف في الحرف وبهذا
 يدفع اعتراض صاحب القذب بانه يجوز ان يكون في النفي بظاهرة النفي
 في المبني لتأكيد معنى القسم وما يقال انه يجوز ان يكون في النفي لتأكيد وفي
 الاثبات لتأكيد فليس على ما ينبغي وما ذكره من التحمل على المظاهرة لزوم الفصل
 بين اجزاء الجواب بالجملة القسمية فيدفع بانها ليست باجبية وقد عرفت بان
 المراد الفصل بين حرف النفي والفعل وهو مستحسن بالاجبي وغيره ومنها
 على جعل المظاهرة في حكم المظاهرة وذكر صاحب الامصاب انها لم يجز في الكتاب
 العنبر الامع صريح فعل القسم ومع كون القسم بعنائه مثل لا قسم بهذا البلد
 لا قسم بيوم القيامة هلا قسم بمواقع الجوع لا قسم بما تبصرون وقصد في تأكيد

الموم
 قوله

على حكم به

على

ما

القسم

القسم وتقطيع المقسم به بمنزلة افي يقال اعطاهم له كذا اعطاهم ان هو يستوجب
 ذلك ولا خفاء في ان هذا لا يحسن في القسم بالله ولم يسمع زيان لامع القسم بالله وانما
 كان الجواب مثبتا فدل ذلك على انها لخطبة القسم وكأنه يريد بها ما بناه المصنف
 من كون لا مطاهر لا التي في الجواب بان ذكرتي من الجواب مثبتا ان هناك قسما ومن
 القريب اعتراض بعض الفضلاء عليه بان اللام الموصلة هي التي تدخل على الشرط
 بعد تقدم القسم دلالة على ان الجواب له لا الشرط ومعنى توطينها وما ذكره بمقول
 عن هذا وقيل هذا ليلالهم القول بالامان هو المعرفة والاعتقاد واما على
 القول بان التصديق بمعنى الادعاء والقول وترك الآباء والجدود على هو الحق
 وبه يشعر قوله وليستوا شتيلا فالحق تنصيا لمخرج بضيق الصدر بمعنى شاسة الكراهة
 والآباء يدلل ان بعض الكفرة كانوا يستيقنون بالاسك لكن لمجدون بها ظاهرا فلا
 يكونون مؤمنين وتفسير التسليم بالاقتداء والاذا كان اسعارا بانه ليس امر ولاء
 التصديق المستند بذلك لغيره بانه فارسية يكرهون المقابل للكذب
 في شأن الزير والطير ان يلفظه قبل هذا سهولا لا حاطا لم يكن من الانصار وقصة
 الزير كان مع انصارتي على اصرح به ذلك حيث قال فقال الانصاري قضى لابن عمية
 وفي الصحيحين خاصم الزير رجلا من الانصار في شراع الحرة في الحديث القاري جمع شترج
 وهو سيل الماء والحررة ارض ذات حجارة سود والحذر الجدار الصغير والمراد
 ما يحيط بالمرزقة ويسمى المرز وقوله لان كان اي ذلك الحكم والقضاء لاجل انه كان
 ابن عمك فان ام الزير صفة بنت عبد المطلب وان صددية لا محفة من الثبلة
 فلما احفظا تما غضب وحمل على الحفظ وهي الغضب وزلت في شأن
 هؤلاء القائلين لو امر يا محم لعتلنا انفسنا وهي الآية الثانية وهي قوله ولوانا
 كبتنا لكن ضد عليهم ليس هو كآء خاصة بل للمؤمنين جميعا وفيه تخرج عظيم حيث
 جعلهم اقل اقتياد امريته اسدائل او على الاقليل فيكون استثناء
 معتدعا في موقع المصدر ان جعله استثناء من الواو ذهاب الى غير المختار
 لكن هذا لا يكون الكلمة منهم موقع حسن وكانه على معنى فعلا قليلا كانا منهم
 لانه الصادق فيما يخبر وتبلغ اليصدق واتي صدقها الله فيما او حتى اليه من صدقني القول
 افا قلت له الصدق لان اذ جواب وجزاء فيقدر له سواء يكون اذن
 لا يتناهى جوابا له ويتضمن لا محالة فيكون هذا اجراء عليه وهو البتات على الامان
 وليس المعنى انها تكون اذا جزاء الشرط لكن اذ جازع الى ذلك لاجل اللام فالمصنف قد
 الشرط اذ ان لو يتناول لا يتناهى فلو جازع ان يقدم قسم اي اذن والله ايتناهم على
 ما قال الامام المرز في قوله اذن لقيام ان اللام جواب بين مصرع التقدير
 اذن والله لغام وقايدة اذن اخراج الكلام مخرج جواب قابل قال ولواستباحتها
 ما اذا كان وقوع البيت حوا بالهذا السائل وجزاء على فعل هذا المستمع لما قال سيبويه
 لان اذن جواب وجزاء ثم قال وتجوز ان يكون اذن لغام جواب لو كنت كاتبة

في قوله الموم
 في قوله الموم
 في قوله الموم

فعلا
 في قوله الموم
 في قوله الموم

اجيب لخواين على طريقه قولك لو كنت حرا لاستغنت ما يفعل العبيد اذن لا
ما يفعله الاحرار وعلى قياس هذا القول لجعل ان يكون اذن لا يتناهم عطفا على
كان خيرا لهم لكن التعليق بالثبوت المشدق وقرب فلذا جعل المصنف الامام حيا
شرط محذوف على ان الواو بقدر الجواب بدون العاطف كما ذكره المرحوم في
فع العاطف اولى وجواب السؤال بالفاء عن العاطف اخرى والقول بانه مع
جواب السؤال المقتدر معنى عطفا على كان خيرا لهم لفظا بقرينة
والمراد العطاء المنفصل به دلالة من لدنه اذا كل من عتده فلو لا القصد الى التفصيل
لما احتج الى ذكر ولطفناهم ووقفناهم لان الهداية بعد التثبيت على الاما
لا يتعرف الى حقيقتها ولا استعماله بمعنى التعجب اتي وتكونه في مثل هذا المقام
مستعلا في معنى التعجب وانشاء المدح دون الاخبار بحسن الشيء فيه
يتسكن العين كما يفعل نعم مع بقاء الفاء خالها منقوحة وعلية وقعت القراءة وقد
يتصرف بقل ضمير العين الى الفاء فيقال حسن ضمير الحاء كما يقال في نعم نعم ليس
وسكون العين كل ذلك تبيينها بفعل المدح وتبينها على العقل ولذا لم يجر عند كونه
على اصل المعنى ثم دل بقوله بقول المتعجب حسن الوجه وجهك اتي انه يستعمل بحسب
التدليس ايضا استعمال فعل المدح فيؤتى بفاعله معربا بلام الجنس ثم بالمحذوف
بالمدح والرتق كالصدق يعني انه ليس وصفا محضاً بحسب جمع الموصوف
بل من الاوصاف الجارية مجرى الاسماء المستوي فيها الواحد والجمع فيكون
في المعنى جميعا حالاً من اولئك المشابهة الى الاربعة المذكورين او مضافا الى
وجوز ان يكون معرّفاً قصدياً بان الجنس من غير تطرائق تعدد الانواع فيكون
تيمنا عن اولئك باعتبار الجنس والحب المطابقة لكونه ملحقا بالاسماء كالفعل الماء
وقيل هو على الاول تيمنا باعتبار المتعلق الى حسن رفقا بهم الطوائف الاربع وعلى
الثاني لما انصب عنه اتي اولئك رفقا هذه الطوائف الاربع وحكي
ذلك اتي سدة الحب لرسول الله صلى الله عليه واله والفضل من الله جنة من الله صفة
للفضل لكونه في معنى النكوة او حال لما في اسم الاسان من معنى الفعل ولا معنى لجعله
صفة الفضل ثم ما ذكر من المعنيين يبيح اتي ان الجنس هو قوله من الله لكن يمكن تنزيله على
كون الجنس هو الفضل من الله ايضا بان الوصف والحال هو مناط الفائدة ومص
لجعله في موقع الجنس وقرن ما بين المعنيين ان الفضل على الاول هو الفضل من الله
بل المنفصل به والمشارا اليه بذلك كما سبق في الايتين للطبيعي من الاجزا العظيم المفضل
بالعطاء المنفصل به ومن الجمل مع الطوائف الاربع لا دخل فيه بحال الطوائف وعلى
الثاني الفضيلة والمنزلة في العبد والمشارا اليه ما تضمنه الآية الثانية من كالات الطوائف
الاربع والانعامات عليهم لا دخل فيه بحال المطيعين ثم لما كان قوله وكفى بالله علما
في معرض التنزيل لقوله ذلك الفضل من الله اعتبر بعلق العلم على الاول بما يلي بحال
المطيعين من نوابهم والفضل عليهم وعلى الثاني بما يلي بحال الطوائف وتوقعهم

بالله
و قد
في قوله
من الله
و قد
في قوله
من الله

لاكتساب الفضل والمنية والعقد في ذلك كله التي نفى ما دل عليه ظاهر الآية من ان الفضل
فضل من الله ورحمة اعطاها اياهم برحمته وخلفها منهم بقدره لا ضلالتهم
لا التوفيق لاستحقاقهم بل الفضل يبدأ الله يؤنيه من يشاء كانه جعل الخذلان
اشارة الى ان مثل اخذ خذ من قبل الاستعارة بالكناية على تسمية الخذلان بالسلام
واله الوفاة بقرينة ايقاع الاخذ عليه محتملا وليس الاخذ مجاز اليلنم الجمع بين الحقيقة والمجاز
في مثل ولياخذوا خذهم واسلمهم وذلك كالاظهار في اظفار الميم ليست بمجاز وانما
التعبد في بياها للميم واصنافها فلذا ههنا في ايقاع الاخذ على الخذلان الام
في لمن لا ابتداء هي التي تحي مفاصده لان في التاكيد كناية من الفضل منها خذلان توالي
المكين فيدخل على اسم ان اذا قدم الجزاء في هذه الآية والا فقل الخذلان في قوله تعالى
اتي لعنور والقسم وجواب صله من اذا خفنا في انها جبرية موكنة بالقسم
وانما الانشائية هي مجرد القسم والقسم اعني اقسام بالله لجوز ان يكون مقولا من بطون
على طريقه نقل من نقل اعني للتعدية وعلى الاول ايضا كان مقولا منه لكن لا على هذا
الطريقة بل مجرد الكثرة والمبالغة والا فاعني غير المتعدية هو المبتدئ في كسب اللغة
الشارع في الاستعمال في معنى الجماعه لظهور ان المعنى وان نكس الجماعه
التي ينطوي الى العذر اعتراض للدلالة على انهم يجوزون لما يصيبكم من الجن
كما يفرحون بما يصيبكم من الشدة والظاهر انه نكس لان تسمية حالهم بحال
عدم المودة يستلزم ثبوتها فيما بينهم ضرورة فيكون وصفا للنا فحينئذ المودة المحاطين
المؤمنين وقد علم انشاءها قطعاً بل ليس من سوق الآية الا لبيان نفاقهم وسوء
اعتقادهم في شأن المؤمنين فوجب الحمل على التهم التهم الا ان يراد وصفهم بما هو
في صورة الوداد على معنى يتولون ذلك وحالهم يشبه محض حال من لا ملامية بينكم
ولا محاملة ولا يفرق ولا موالفة فيكونان محتملين لان المعنى هو
الحذر فكان المعنى على قبحهم المتصاحبة المستغفلة للعوز واما اذا جعل افوز جبر
مبتدأ محذوف بالجملة الاسمية عطفا على جملة التمتي ولا اسعار بدخول العوز تحت
التتمي بل المعنى على الاخبار بانهم كانوا يفوزون على تقدير الكون معهم ولا ارضى لهذا
المعنى احتياجا الى تقدير المبتدأ بل يحصل لجزم عطفا افوز على جملة التتمي وليس
مبنى ذلك على رعاية عطفا الاسمية على الاسمية فان مصححون التتمي بالفعلية اسم ولا اتم
ينقلون ذلك حيث يقصدون قطع المعارع عن ان يكون جوابا للاسما وجعله مرفوعا
على قصد الاستيناف حتى يقولون في مثل قم يدعونك انه بتقدير المبتدأ اتي هم يدعونك
على ما يريد عليك في مواضع من هذا الكتاب وسؤيته بريد البيت ليريد من متفرع
الحديثي ورياسم غلام له فتقدم حتى تمتي الموت فقال اصبح فلان هامة اذامات
ومن دعاء العرب ان عظام دماغ القليل يصيرها وترق يقول اوركوي الى ان
يوجد نثار فالذين يسترعون الفاء لتفصيل المعنيين الى ان كان يسترعون
بمعنى يسترعون فالذين يسترعون هم المنافقون الذين استروا الحياة بالاشترى والضلالة

باعتهم

بالهدى امرؤا بن يتركوا التفاف ويجاهدوا كما جاهد المؤمنون فالقاء في فليقاتل
للتعقيب يعني ينبغي ان يعقبوا ما صدر عنهم من البسط على القتال والقاتل على
التفاف فالفرع على القتال بالذخول فيه والخروج عن التفاف وان كان يعني يتفون
فالذين يسرون هم المؤمنون الذين تركوا الدنيا واختاروا الآخرة امرؤا بن
يشبوا على القتال والجهاد ولا يفتطوا بسبط اهل التفاف والقاء جواب شرط مقدر
ان ان صداما فتون عن القتال فليقاتل المؤمنون من التفاف ان ذلك الخالف غير
وزعد المقاتل بقوله ومن يتقاتل في سبيل الله الآية والا يلقى بترتيب الآي قد
مظفورة على ظاهر الكثرة حافظ على تقدم ما هو مقدم في قصد المقابل والآية على تقدم
ما هو مقدم في استحقاق الامر العظيم عطف على سبيل الله لا على اسم الله
وان كان اقرب على ما في تفسير الكواشي لان خلاص المستضعفين سبيل الله لا سبيلهم
عقاب بمن اشد نعمة الهمة وكسر السنين وكان حين جعله امتياعا على مكة
ان لما في عشية سنة رآي رسول الله صلعم في المنام أسيدا في الجنة وقد مات كافر
فاستيقظ وقال اوليه يا بنه عتاب فشهد له بالجنة باقراط ظلمهم
الضيق للظلمة وكذا صميا ذاهم وصمير لهم للولدان وصمير مكانهم للآباء والامهات
ولا المستضعفين عطف على سبيلهم وقيل على مكانهم او على اراهم ما يصدق وجاز
حذف اللام من ارغاما لان بلغ اذا هم الولدان في معنى نودون الولدان ايضا
وقوله وجوز ان يراد عطف على العبد والاماء هو وصف للقرية يعني
انه وصف للشئ بحال ما هو من سببه فينبغي في الاعراب والتعريف والتكثير وفي
البواقي كالفعل فمعتبر حال الفاعل لا الموصوف فيكون جواز المظالم اهلها من جهة
ان اهل قد نوت وجوز الظلمة اهلها بلعظ الجمع المكسر واما الظالمين اهلها
فلا يجوز الا على لغة من ياتي مع الفاعل الظاهر بالعلامات دلالة على جمعية الفاعل
وهي لغة ضعيفة تعرف ببلع الكو في البراعية فان قلت الظالمين اهلها او
ظلموا اهلها كان كل من لصفة والفعل مسندا الى اهلها ولا صمير فيها وانما الآباء
الواو مجرور علامة كافي في كلوي البراعية ولا اشكال في الكلام على ما سبق
على بعض الافهام رغب الله تعبير لقوله الذين آمنوا بآياتهم والآية والحصر
مستفاد من المقام ومن البعيد المشعر بشي المقابل وصرح فيه بكلم الحمر ٩ بدل عن
الحضم ان عر ضهم ايضا البسط في الدنيا وسعه الملك فيكون في سبيل الشيطان خلاص
معاملة الكفار فلا يخطر بآي اعداء في سبيل الله واما في جانب آيات الولاية
فاني بكلم الحصر ولاية الشيطان للكفرة وتركها في ولاية الله للمؤمنين خلاص ولاية
الشيطان كانوا مكنونين اني صمير عيني على ما هو مقتضى الامر بكيف الايدي
عن القتال والا فتقتضي ظاهرا مثال الامر بكيف ان يكون كافي في الايدي وكا
يتفون على ما يشعربه قولهم لا لا تقاتل في سبيل الله والقاء في فلما كتبت للعطف على
ما قالوا وبه صار الامر محل النجى المشار اليه بقوله الم تر جواب لما مضى من قوله اذا

غير

ان

فاستيقظ

الضيق

ولا المستضعفين

حذف اللام

وقوله

انه وصف

البواقي

ان اهل

فلا يجوز

وهي لغة

ظلموا اهلها

الواو مجرور

على بعض

مستفاد من

الحضم ان

معاملة الكفار

فاني بكلم

الشيطان

عن القتال

يتفون على

ما قالوا

فرق منهم خيشون واليه الاسنان بقوله كغير فرق اني حين اوسع ولا في قوله الاشكا
عاطفه على محذوف يعني عن ذكر قوله لكن نفورا كما يقول ضربه لا اهانته لكن ناديا
من صانته المصدر الى المفعول يعني لا يقتد المصدر من المبنى للمفعول
بحيث يكون الاضافة الى ما هو قائم مقام الفاعل كما في قوله تعالى وهم من بعد
غلبهم اني مغلوبينهم وذلك لانه لا يكون الاضافة الاصل اليه كثر معنى بمنزلة
قولك حال كونهم مثل اهل مخوف الله بل المعنى مثل اهل خائفين من الله وهم
الخائفون فلينبه الفرق بين المصدر المبنى للمفعول والمضاف الى المفعول
هذا ولين قل قوله في السؤال الثاني يعني مثل ما يحكي الله على لفظ المبنى للمفعول
يا في ذلك ويشعر بان من المبنى للمفعول قلت كانه اراد ان العطف عند جعل صفة
للمصدر التي تشبه الخشية من حيث التعلق بالمفعول خاصة والمعنى خيشون الناس مخوف
مثل محي فيه الله حرا على طاهر ترك الفاعل وهذا يتدفع ما يقال انه لا وجه لنبذة
خائفتهم مخوفه الله ان ذلك مبني على ان التميز في المعنى فاعل وان
المحذوف عن التفضيلية يكون ما يقابل الموصوف با فعل التفضيل فالمعنى على تقدير
الحالة انهم اسد خشية من غيرهم يعني ان خشيتهم اسد من خشية غيرهم
وهو مستقيم وعلى تقدير المصدرية ان خشيتهم اسد خشية من خشية غيرهم يعني
ان خشية خشيتهم اسد ولا يقيم الا على طريقة جديدة على ما ذهب اليه ابو علي
وابن جني ويكون كقولك زيد اجد احدا بخلاف ما اذا قلت او اسد خشية بالجر
ضعفنا بفضيل خشيتهم على سائر الخشيات اذا فصلت واحدة واحدة بقوله
لانه اني لان اسد خشية وما عطف هو عليه وهو خشية الله وقوله من صمير الفرق
يعني الواو في خيشون وقوله فنصب نصب جواب التثني وقوله ذات خشية
اسانة الى ان لهم في مثل عيشة راضية باو يلى الاسناد المجاني وكونه من باب
النسب اني ذات رضى لكن قوله على هذا لا يكون من قتل جده وذكر ابن الجني
انه يجوز ان يكون من عطف المحل اني خيشون خشية الله او خيشون الناس اسد
خشية على ان الاول مصدر والثاني حال وانت حين بان حذف المضاف
اهون من حذف الجملة او في مقتضى المقابلة وحسن المطابقة واعتد على ان
بان التثني بعد اسم التفضيل قد يكون نفس ما انصب عنه لا متعلقا كما في
قوله تعالى فانه خير حافظا وهو ا خير سواك نحو خير حافظا وحين حافظا فانه
هو الحافظ في الوجهين فالخشية هناك نفس الموصوف ولا يلزم ان يكون الخشية
خشية بمنزلة ان يقول اسد خشية بالكسر لكن جواز هذا فيما اذا كان التميز بنفس
الموصوف لحسب المعقود واللفظ محل نظر وجوز على هذا ان يكون
محل اسد اني موقفة مجرورا بالفتحة وعلى الاول كان منصوبا والاو لى ترك لفظ
محل وقد ر هذا المحذور موصوفا لان المعنى على تشبيه خشية اسد لا بالاشد نفسه
وقيل عطف على قرى اي قرى بالرفع ووجه هذا التوجيه وهو

معنى

معنى

الاسم

انهم تفضل بكون نقلا لا استقباعه

يكون

خشم

فرق

قول من يجوز في المضارع الميشت ايضا الفاء تحت رقع فتلقى حذفها كما في الجملة الاسمية
 وحيث جزم فعلان تلتا وفي قوله كانه قل فيبدوكم اشارة الى انه ليس على حذف المتكسر
 كما قد توهم من الرشيبة يقول كعب بن مالك من يفعل الحسنات الله يكبرها والسود
 بالشر عند الله سبحانه فانما هذه الدنيا وزينتها كانه لا يدنو منها فان
 ويجوز ان يقال لما استعمل على الوجهين من مخالفة الظاهر ترك المحقق الى المتوهم
 ورفع المضارع في جزاء الشرط الماضي مع ان فانه قليل الاستعمال جدا ياباه كثير
 من النحاة فزال بعض الاستبعاد فانه كثيرا ما يحصل المتوقع كالمحقق والافيشيت
 وهو عند محمدا على التقديم واللاحق ان يقول ان اناء وعند البعض على اضا الفاء
 كما ذكره المتبردي في هذه الآية فان قيل لعل المراد ان هذا ايضا على نية التقديم فيكون
 قول سبويه قلنا في لا حاجة الى جعل انما يكون في موقع انما كنتم الله ان يقال
 ان رفع المضارع عند نية التقديم انما يكون اذا كان الشرط ماضيا وهما بحثا في
 وهوان كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا انما يحسن في كلا ان تعلبها الماضي الى
 معنى الاستقبال فلا يحسن انما كنتم يدرككم الموت الا على حكاية الماضي وقصد
 الاستحضار والعنى
 يقول لا غائب صدق وان اناء خيل يوم ساءه الاستبان
 يجعل الحليل بمعنى التقدير من الحلة بالفتح اي الحاجة لا بمعنى كجيب من الحلة بالضم
 والجرم بكسر الراء الحان ان ساءه سائل لم تغفل بل اعناه واعطاه وظاهر اللفظ
 من قل لا رجل في الدار ولا امرأة بالرفع لكونه جواب ارجل في الدار ام امرأة وليس
 كذلك لعدم المقابل بين جزم غائب وحرم وانما المعنى لا غائب ما في ولا حرم ان لك
 متى بالوجه ان جعل المصدر بمعنى المفعول اي لا غائب ما في ولا محسروم
 من حرمة المال اذا جعلته ممنوعا عنه او جعل لا بمعنى ليس ويعني عند
 ويجوز ان يتصل يعني لا يكون الجزاء يدرككم بل مضمون قوله لا يظنون وعلى هذا لا يكون
 قبيل معنى او في شئ من الاجور بل من من الاجل المكتوب لينتظم الكلام ثم لا تخفى
 ان وقوع قوله ولو كنتم في بروج حالكم يدرككم انما يحسن اذا اراد به الاستقبال اي
 وان يكون في بروج حالكم يدرككم انما يحسن وقوله لا يظنون شيئا اشارة الى ان
 فتلا تاني مفعولي فكلهم يقول ظلمني حتى والمحملة الواقعة العظمة في القصة
 الشبيه يقع يجوز ان يكون هذا ما شرط اللفظ بحيث الوضعين اللغوي والشرعي
 وان يكون باشتراك المعنى اي ما ينبغي ويلا طبعيا او شرعا وما لا ينبغي ولا يلا طبعيا
 كذلك ولا يظهر لعدم تعين الشبهة جهة وبأجله فالمراد من الخشنة في الآية النعمة
 والمالبية البلية بوليل اسناد الاصابة وانه لا معنى لاضافة معاصيهم الى الشئ
 وما سجد النعمة الى الله البلية الى الشئ عمره عليهم بان الكل من عند الله لا
 فاعل له سواء ولا واسطة في البلايا سوى انفسهم دون الشئ على ان عموها الرد
 عند قوله وما اصابك من حسنة فمن نفسك وهذا يدفع ما يقال انهم لم يجعلوا الشئ فاعلا
 للبلايا بل واسطة كما في قوله تعالى يطيروا بموسى ولهذا قال وما كانت آياتها

الا بؤمك فلا يكون جعل المبدء الفاعل هو الله وحده ردا لمخالصهم
 البؤمك تشاكها نقبوع في البقرة اي رسولا للناس جميعا ليس الى ان لنا
 متعلق برسول قدم لا اختصاص الناظر الى قيد العموم اي من سلا كل الناس لبعضهم
 على بانوهم من ورحا الكلام ردا عليهم مقابلتهم ولهذا احتار هذا الوجه على جعل اللام
 متعلقا بارسلنا ورسول مؤكدة او مصدرا فاعرض عنه ليس الى
 ان الجزاء محذوف والمذكور سبب له واقع موقعه والا لغيره في موقع الحال والعرض
 لا فاد بدل لعقوب السعيف بايمانهم والنتهي عن عصيانهم من لم عز يعقده انه ارسل
 نذرا لهم حفيظا عليهم فانثب احد الوصفين وبقي الاخر والرفع بدلت
 الظاهر انه من نية كلام سبويه رددت بتقديم الراد المهيمل يقال رددت كلاما
 اي دبرت وسويت وعن غيره رددت في نفسي كلاما ورواية الاكثريين زوربت
 في نفسي بتقديم الراد المحممة اي حببت وقيل هيات واصلحت كلا الفطين فاشبه
 النفات خلاف ما قلت يعني ان يقول لحمل ان يكون الخطاب والعدول
 الى المضارع لتقيد الاستمرار والاستحضار وان يكون للعبية مسندا الى ضمير
 طائفة وعلى كل تقدير العائد الى الموضوع محذوف واما من انبات
 الشعر الظاهر ان هذا اصطلاح بعد ذلك الاستعمال ومبناه على الشبيه لبس الشعير
 ملت الشعر على سبيل الوعيد متعلق محذوف اي ورد ذلك
 وعلى الوجه الثاني هو وارد على سبيل الاخبار حسا لا طاعهم ان الرد والعصيان
 تنقضي نسيان وتذكيرا للفعل على قراءة الادغام وتذكره وفيه ترك لما عسى
 توهم من انه على قراءة الادغام من بناء بمعنى اعتمد والبناء للثابت لم يسمع
 الا في قولهم جياك وياك اي اعتمدك بالتحمة وقد قيل معناه برك منزلا فليست
 الواو بآء والهمزة الفاعل لوافق جياك ثم استعمل في كل ثا مل اي شواء
 كان نظرا في جميعه الشئ واجزاء او سوابقه واسبابه ولواحقه واعقابه وان كان
 الاستسقاء يدل على النظر في الادبار والعواقب خاصة قال المصنف ٢
 في هذه الآية فوايد وجوب النظر في الخ والدلالات وبطلان التخييل وبطلان
 قول من يقول لا يفهم بطاهر المراد وبطلان قول من يقول ان المعارف
 الدنية ضرورية والدلالة على صحة القناس والدلالة على ان افعال العبد ليست
 بخلق الله تعالى لوجود الشافق فيها والكل طاهر سوى القناس الشرعي ووجه
 ان من حمل السائل في القرآن للنظر في معالي احكام الشرعية وعللها واطهر
 فوايد ذلك الحاق النظر بالنظر واما ان الشافق في الافعال بمعنى كون
 البعض منا في البعض وهذا عالم وكون البعض موافقا لمعنى العقل والشرع
 والبعض مخالفا الى عني ذلك يدل على اننا ليست خلق الله تعالى ومن عنده
 فلا نكله لوعلى قاعدة النعمة واحسان النجاة واستعمال الفضل يدل على استقاء
 معنوي النجاة في الواقع بسبب استقاء مضمون الشرط ففيدان الكون من عند الله

معنى

سبب لاسفاء الفاقص فيثبت ان كل ما هو من عند الله ليس يتناقض وينعكس
التي قولنا كل ما هو مستقص ليس من عند الله والجواب بانه لا يبعد سوى الافعال
المتاقصة بل الكلام المتناقض خاصة ليست لخلق الله تعالى مدقوع لعدم
القابل بالفضل بل الجواب انا لا نسلم ان كل ما هو لخلق الله فهو من عند الله
وانما يثبت لو لم يكن مكسوبا للغير تاشيئا من نفسه ظاهرا من عنده متعلقا بتقدته
وارادته وما على قاعده الاستدلال وفاداة اللزوم واختيارا ان كله لولا اسفاء
الاول لاسفاء الثاني على ما توهم ابن الحاجب فلا يثبت سوى ان كل ما هو
من عند الله فهو مختلف متناقض ولا يلزم سوى ان بعض المختلف ليس
من عند الله
الاختلاف وقد جعلها صفة للمختلف من غير ضرورة فان كون البعض متجانسا
للبعض صفة للكل ولا معنى لتخصيصه بالكثير منه وكان بعضه بالفا
الاعجاز هنا على تقدير كون من عند غير الله مشكلا لصفى الى جواز ظهور المحجزة
على يد الكاذب بل ربما يتدح في اعجاز القرآن حيث جاز للغير ولو لجست الاتفاق
الايمان با هو في مرتبة من البلاغة وهو طرفها الاعلى وما تقرب منه على ما هو
حد الاعجاز ولا محقق سوى انه لجل على الغرض والتقدير ان لو كان فيه مرتبة الاعجاز
ففي البعض خاصة او على ان يكون ذلك القدر مأخوذا من كلام الله كما في الاساس
وخبر قاصر عنه اي عن حد الاعجاز والاضافة بانه اي مرتبة هي الاعجاز
ولو اريد نهاية الاعجاز لم يلزم في القاصر عنه امكان المعارضة لجوان ان يكون في واسط
الاعجاز او بدايته علما المعاني فستروا علم المعاني بما يعرف به صحيح المعنى
من فاسد وليس المراد بالمعنى العرض الذي يصاح له الكلام فانه عندهم كالمطرب في
الطريق لا يجمع الخطا فيه او في التميز بل الصور والكيفيات الحاصلة من ترتيب
المعاني اليها يرجع البلاغة والسرعة وبها يقع التفاضل والتميز في مرتبة
الالفاظ على حددها وهي التي ليست بها الشيخ عبد القاهر تارة بالمعاني وتارة
بالالفاظ ويقطع بانها العدة في البلاغة وبها يقع الاعجاز لا الفاظ التي هي الاصوات
والحروف ولا المعاني الثواني التي هي الاعراض وتام تفصيل ذلك في شرح
تليخيص المعاني
الجان وان يوا في مواضع القناعة دون موقف او وقت دون وقت
هم تاس يعني الذين اخبر عنهم بقوله واذا جاءهم امر من الامر وفيه اهم ان المراد
ان صحتهم من قوله واذا جاءهم وليس المراد هذا لا يخفى على العارفين بصناعة
التركيب وقوله كانوا اذا بلغهم صفة اخرى لنا من ذكر في نفسه لانه ثلاثة اوجه
معنى الاول على ان مجي الامر وصول جنح السرايا اليهم وردة الى الرسول واول الامر
القائه اليهم واحتملهم به من غير اذاعة واعلم معرفة يدس والمصلحة فيه
ومعنى الثاني على ان مجي الامر اطلاقهم على الرسول واول الامر من الامن والحرف

التزان

المراد

موقف من

منه

من قبل الاعداء وردة اليهم ترك التعرض لم وجعله بمنزلة غير المسبوع والعلم
معرفة كيفية التدبير ومعنى الثالث على ان مجي الامر سماع السرايا عن قوا
المتاقصين وردة الى الرسول واول الامر وتركة موقفه الى السماع منهم والد
يستنبطونه هم المذنبون العلم معرفتهم بما ينبغي في ذلك الامر من الاذاعة
وعدها واستنباطها اياها من الرسول واول الامر لتعلمهم امثال تلك الامور
والعلم بمصالحها من قبلهم فمن هذا ابتدائية والطرف متعلق يستنبطونه وعلى الاول
تبعضية او بياية بحريه والطرف في موقع الحال والاطلاق اولى الامر على كبار الصحابة
المالكين المرجع في الامور والعلم بمصالحها او المظهر للامان ومصالح الامور التي
يقال اذاع السرايا انه جاء متقدما بنفسه وباقائه كما في وصل في الخروج في عواصمها
ضفي فيكون ابلغ من جهة ان المعنى فقل به حقيقة الازاعة وجعله محكما لذلك
والعقرب اسم لما سب به النار كما لو قد لما يوقد فاعل اذاع صهرا من هو في
الابق وهو امت على السرايا من راعى حازم ولكنه في النسخ غير عزب
كما صخر اذ فان اخرج بصخر يانل هو البسات من البعير والادوم جمع ادم وادما
وهو السديد الباس خضا لانه ارق جلودا صخرا جانا طهر والاستشهاد في
صخر وديرت باسكان العين فاستقرا لا يستخرج اتي لاستخراج ما يخرج
الا قليلا منكم ورد على الوجهين انه على تقدير اسفاء التوفيق للحال
لا استثناء وعلى الثاني انه استثناء متفرع من الموجب لان لولا دل على اسفاء
الجزء لكن ليس هذا اخراجا من حكم النفي بل الاجاب وانما كان معنى الاتباع
المقاء على الكفر كان معنى الاستثناء الاسفاء قليلا وليس لهذا كثر معنى والجواب
ان المراد التوفيق لا اتباع الرسول والكتاب ولا يلزم من اسفاء عدم التوفيق اضلا
وعلى تقدير الاطلاق فاسفاء مجموع الامور الثلاثة لا يستلزم اسفاء التوفيق
فجوز ان سقى في حق البعض فيمتدئ بنوره الى الايمان والاستثناء المنعج ههنا
مستقيم المعنى بان يقع على جميع اجزاء الكفر وانما الاستثناء القليل اتي بالسننة
الى البعض حتى انما يجوز ان يكون ذلك بدون التوفيق وقصد الاطاعة بل بمجرد الطبع
والعادة ولغة الاسكال ذهب البعض الى ان الاستثناء راجع الى قوله اذا عوايه
او الى قوله لعلم الذين يستنبطونه وبعضهم الى انه راجع الى ابقتم لكن المراد بالفضل
والرحمة ارسال الرسول وانزال الكتاب او النقرة والمعونة في الآتي
قلها فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم يخشون الناس وما لهم لا يقاتلون في
سبيل الله يريد ان قوله تعالى بل جواب شرط محذوف اي ان لم يوافقك
مقابل انت وحدك قوله عني نفسك بيان للمعنى لادلاله على ان اليعني عن
فانه استثناء متفرع لثاني معقولي تكلف والاول هو المستدالي وقوله ان قدما
بل من نفسك لان التكليف يكون بالافعال لا بالانفس والذوات وانما على
قراءة لا تكلف بالتوفيق فالعقول الساني محذوف لا التعريف بهم

فهم

على

والمعنى بان يمتثل ان يكون هو
المعنى نفسه نوله من له اللازم
ثم وصل بالباء

كما صخر

فان قيل اذا ترك الكل فرض الكناية فعل الامام قبالهم ولا تعنيف فؤادك
قلنا هو تعنيف على ترك ما هو من شغل الذين لا تعنيفهم في القتال والجهاد
واما الامر بالجهاد فمن التوريط لا التعنيف وقد كلف انسان الى ان عسى
في موقع الوعد الموجب على ما هو شأن الغطاء وهذا ما قال الزجاج عسى في اللغة
للطمع والاسفاق من الله تعالى واجب كانه قال ان الله سيكلف باس الذين كفروا
ومعنى لا يلبثون لا يبقون من الفناء للحرب وكانت في امير جائز يريد ان
لا يحسن الشفاعة في ترك الواجب ولا في فعل الفصح واقاب على الشيء اخذوا
هذا المعنى بالبين فان معنى الحفظ على ملام فيها وصليت بعلي يدل على ذلك وان جاء
محفوظ عليه وقيل بيت السؤال ليت سعدى واسعدى اذا ما قروها ميسورة رويت
يعني ليت عليا حاصل اذا اتوا بصحيفة اعلم ودعت لقرائتها الى الفصل في الحساب
لوقوع حسنا في ام على كثرة سني التي مقدر على الحساب في الدنيا لوفض في الاخرة
وبيت كذلك وقوله واسعدى اعترض معناه ان السعدى حاصل او يحصل الله ولا حاجة
الى ثبوت مروي في التي بالفتح لا في رواية السرا في روى لانه يسكن العنق والحفظ
الظاهر هو عقوبة بمعنى الحفظ اخرا الى ههنا لكون الترجيح بعد ذكر الخلاف
ودليله وقيل هو يناسب المعنى جميعا لان الاساك يناسب القدرة
فقال وعلبك اي السلام ورحمة الله وبركاته فكون من رد المثل فقول الرجل يقضي
اي الفصل الذي جيت به الاخرين فعلى هذا لا يوجه قوله فان ما قال الله وتلا
الآية لان رد المثل يعمل بالكتاب ولو قدر وعلبك لم يلام قوله لرددت عليك مثله
والرد فريضة الرد واجب ليس خلافا في انه فرض او واجب على
ما اصطح عليه بعض ائمة الاصول لانه فرض بالنقد والتقرقة منها اصطلاح من
الفقهاء روح القدس من اضافة الموصوف كجام الجوداي نزع عنهم
الارواح القدسية حيث يلحقوا بالذنوب او التوفيق الذي به جميع القلوب او الماص
روح القدس الذي هو حيز بل او الملك الذي بعث في الوجود ههنا متعلق
بقراءة القرآن فيه اسنان الى انه رد على القراءة خفيه فيقولوا وعلبك
بانيات الواو وانه الثقات وقيل الصواب بدون الواو كما كان مروي به شعنان بن
عنه لان الواو يعنى الاشتراك معهم فيما قالوا والجواب نعم لكن بفتح تحريك دعوى
السلام على الكافرين العكس فقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لما قالت عائشة
في جواب ربه من اليهود بل عليكم السلام والنعمة قال لم لا يكون في حاجة
قالت اولم تسمع ما قالوا قال رددت عليهم فيحتاج لي فهم ولا يحتاج لهم
في والاسم الموت وقيل اسم والذام الستم واللفظ وقد خص بعض العلماء
روى عن ابن عمر انه كان اذا سلم عليه رجل من اهل الكتاب يقول السلام عليك
وكان يقول متديا ايضا وكان يقول اردت الله عليك اي هو عدوك ولحق
لبحثكم على ان اللام جواب قسم محذوف والقسم مع جوابه جوبا لمبتدأ كواقع

والطمع

ان

في قوله لمن ليطيق اي لجشركم اليه ليس القصد الى تفسير الجمع بالجشركم
تفسيره بالاختلاف بل الى وجه استعمال الجمع مقدر بالى الداخلة في يوم القيامة فقد
ان التقدير لجمعكم في يوم القيامة وقيل لجمعكم في القصور مضمين الى الاحساب
يوم القيامة فذهب المصنف الى ان المراد به جمع فيه معنى السوف والاضطراب
كما يقول حشرت القوم الى موضع كذا فوصل الجمع ههنا بالى لهذا المعنى كانه قبل ليقول
وليطيقكم الى يوم القيامة لانه عز وجل اي لا اصدق منه لانه صادق
لا يجوز عليه الكذب ومن سواه من الصادقين ليس كذلك وهو فتحه
اي الصارق عن الاقدام على الكذب فتح وبسبب فتحه كونه مستلزما للحاجة
او الجمل او السفة فمما كان حكما لا يجوز عليه الحاجة وبما لا يجوز عليه الجمل فالضرورة
لا يجوز عليه الكذب ومبناه على ان الاخبار عن الشيء على خلاف ما هو مستلزم
للحاجة او الجمل او السفة وانه لا يجوز ان لا يحضر الا عرض يعود الى الغير وانما عند
اهل السنة فامتناع الكذب عليه شرعى وهو ظاهر وعقلى لكونه نقضا من جهة
ان ثبوت المعنى في النفي على خلاف ما هو عليه جهل فان قيل هذا انما ينسب الكلام
النفسى قلم لا يجوز في اللفظ بان خلق الاصوات والحروف الدالة على معنى غير مطابق
لامر حيث انه كلام للغير ومتعلق بقدرته وادارته على ما هو المذهب من انه خالف كلام
العباد صدقا كان او كذبا فان هذا لا يوجب كونه متكلما وكذا بل من حيث انه يكون
كلما فله ومنسوبا اليه لا الى الغير كاللفظ من القدر ان اجب بانه ايضا نقض لكونه
تكميلا وان لم يكن جهلا ولو سلم ففي الامتناع السد على كناية لو غررت
بالفتح على الخطأ ولهو انك بالنصب على انه مفعول اي لو جعل لهوايك يردد
فيها الكذب لكن المذكور في الصحاح وغيره انه لازم يقال الراعى لغرض بصوت
اي رده في الحلقى الوجه ان جعل على حذف الحان اي في لهوايك ولوروى غررت
بكون التاء ولهوايك بالرفع لكان اوجه لولا اي صادق هذه لطيفة
والا فالصدق بعد السؤال لا يتقدم في نفيه فيما مضى من الان منة الا ترى انه قصد
صدق ما ذكره الشرطية ولم يتقدم وان حملنا السؤال على عموم الان منة تقليدا اما على
ذلك بالسر حكاه باكتسبا وجوز الفتح على معنى كنفوا اليه هذا المعنى الغريبي
الى عبرته اسم قبيلة السج بالعين الساخنة اسم جمع لصحب او تسمية بالمصدر
كصيد يشاء مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسيحود من الغنم انهم قوم من عربة او المدينة
فاجتووها الى لم يوافقهم هواءها فاصفرت الابلانهم وانفتحت بطونهم فاسرى النبي
ان يخرجوا الى ابل الصدقة فشرىوا من ابلها والباها ففعلوا وصحوا ثم قتلوا الدعاة
واستاقوا الابل فبعث النبي صلى الله عليه وسلم قوما فاحذوا وقطع ايديهم وارجلهم وسمل
اعينهم وتركهم في اخرة حتى ماتوا تغافا ظاهرا مستغادا من الظلام
في المنا فبين على ان ذكر عبد الله في قوله ووالدك العبد انه ليس بالجس ولا العبد
بل الدلالة على لونه عبدا من ظاهره وقد اوردنا ذلك في شرح التلخيص فهذا هو المناسب

السفة وغينا لا يجوز عليه
او لغرض

مولد

اسئل فتوى العبد بكرة حجة

في قوله لا الجبس او العبد واستبعاد التعرق والاختلاف في شأنهم اما يحسن عند ظهور تفاقم

وهنا لا الجبس او العبد واستبعاد التعرق والاختلاف في شأنهم اما يحسن عند ظهور تفاقم
وتفهم فيه اشارة الى ان الطرفين اعني في المناقشتين
متعلق لما دل عليه فبين من معنى التعرق والاختلاف والى ان اختلاف المسلمين
في شأنهم واقترافهم فرقتين متحققين ما اردت من اسباب التفرق لا على ما صرح به
في الاول اى ردتهم في حكم المسلمين لما كان ظاهرا لآية ان ردتهم الى الكفر لخلق الله
العبد على هذا المذهب اختلف في المعنى عن ذلك وكذلك قوله اريدون ان تتدوا
من اصل الله فلم يحله على خلق الضلال منهم بل على الحكم بصلاتهم او لخلدان المعنى اليه
على ذكر في الاركان وقوتى والله ركنهم يدركهم وكما ردتوا الى الفسقة وكثروا
فيها يدل اركسوا فيها اى في الفسقة وانما ذكره هنا قراءة تلك الآية مع ما خرجها لفتاها
وتشاكلها في جعل البقيل مكان الافعال واصل الركن قلب الشيء على باسمه ورداؤه
الى آخره يقال اركسوا فركسوا فلا يعمم اى لا توادهم تعسير لقوله فلا تتخذوا منهم
اولياء وقرن به قوله وان آمنوا لانه لا يجزى بالمهاجرة يريدون الايمان فلا معنى جعل
مجردها غلبة للمعنى عن اخادهم اولياء وهذا افتقر قوله حتى بها جروا بقوله حتى يظهر
ايمانهم بهجرة صحيحة مسبوقة على ما يفهم من قوله في سبيل الله وهذا الاعتبار لازم ان يكون
معنى قوله فان تولوا فان اعرضوا عن الايمان الظاهر بالهجرة وان كان مقتضى ظاهر
اللفظ وان تولوا عن المهاجرة في سبيل الله وقوله فخذوهم حكم سائر المسلمين فحصل
حياء الشرط اعني قوله فخذوهم الى آخره وقوله وجاءت يوم تعسير لقوله لا تتخذوا منهم
وليا ولا نصيرا واستبعدت الكلية من تكرير معنى لا تتخذوا وشكر المعقول وزيادة
ولا نصيرا وقوله فخذوهم عطف على يتولون نظرا الى انه معنى الطلب اى اقلوهم
والذى يقتضيه النظر الدقيق انه عطف على قوله فخذوهم حكم سائر المسلمين وقصد
المصنف الى ان هذا الشرط وان كان فاقولهم من حيث وجدوهم ولا تتخذوا منهم
وليا ولا نصيرا لكن المقصود هو الامر الاعم بالاعتزال الذى ذكر بعض العلماء اى فان
تولوا فاجعلوا حكمهم حكم سائر المسلمين فلا يتركوا قلوبهم حيث وجدوهم ولا يتولوا
مجانبة كلية فلا يقبلوا منهم الولاية والنصرة استثناء من قوله فخذوهم
لان قوله ولا تتخذوا منهم ولما واي كان اقرب لان الحادى هو الذى منهم حرام بلا استثناء
لجلا فقلهم وقيل الاستثناء ترجيح لقول الجمهور ان المراد النسبة
الاتصالية لا الاتصال النسبي والقوم اى الموصوف بقوله بينكم وبينهم مشا
ريد مناة علم ومناة في الاصل اسم الصنم كانوا في الصلح الذى جرى وقت خروجه الى مكة
او قوم فمكن باعادة قوم اشارة الى انه وان كان في الظاهر من عطف
الصفة على الصفة فهو في الحقيقة من عطف موصوف بصفة على موصوف بصفة اخرى
لان عطف صفة على صفة لموصوف واحد وكذا الكلام في الصلة لانكم اى
كاتبين لكم بان يقاتلوا قومهم لكاتبين عليكم باى يقاتلوكم واللاست لا عليكم ولا لكم
والوجه العطف على الصلة لان الاستثناء يسع ما سبب ترك التعرض

فيه

ركسه فاركس

هو قوله

بذل

المعنى

قوله

لهم امران احدهما الاتصال بالمعاهدين والاخر الاتصال بالكافرين عن القتال ان كان
العطف على الصفة ونفس الكلف عن القتال ان كان العطف على الصلة لكن قوله فان اعتزلوكم
الى آخره ليس بامر باللفظ لان معناه ان كفوا عن قتالكم فلا سبيل لكم عليهم فينبغي
ان يحل الاستثناء على وجه يفيد ذلك اى اقلوهم الا الذين اتصلوا بالمعاهدين او
الذين كفوا عن قتالكم ليكون هذا تعبيرا له وذلك في العطف على الصلة اذ معنى العطف
على الصفة اقلوهم الا الذين اتصلوا بالمعاهدين او بالكافرين ثم سأل ان لكل الاتصال
بالمعاهدين والاتصال بالكافرين اثر في استحقات ترك التعرض فلم لا يجوز ان يكون
فان اعتزلوكم تعبيرا بحكم الاتصال بالكافرين بمعنى ان الكلف نفسه سبب ترك التعرض
فان جروا على طريقة الكافرين ودخلوا في منبرهم فلا سبيل لكم عليهم واجاب بانه
جائز لكن الحيل على ما ذكرنا اظهر لا يستغنى عن هذا التقسيط والتأويل فان المعقوم
من قوله فلم يقاتلوكم نحو الكلف عن القتال لا الاتصال بمن كف واليق باسلوب الكلام
فان مثل هذا الكلام وارد بعد الاستثناء ويكون مشبوقا للمعنى نفسه يقال اضرب من انزل
القوم الامن يضل باحسانك اذا كان جاراك فان جاراك ترك فلا تعريض له وقيل يقال لا
باحسانك او بجبرانك فان جاراك احد فلا يعرض له وايضا صهيح اعتزلوكم ليس بعبارة
الى قوم وعلى تقدير العطف على الصفة يكون ما تقدم من الضمير الواقعة بعد الواو طرفة
عابرة الى قوم فيلزم بعض انفكاك النظم بخلاف العطف على الصلة فان الكل حينئذ
عايد الى الموصول فقد عطف على الفعل المدلول عليه بقوله اى لانه قال
فقد رينا بالصلوات او بدلا وذلك لان الانتهاء الى المعاهدين والاتصال بهم حاصله
الكلف عن قتال المسلمين ففتح ان يجعل محبهم الى المسلمين بهذه الصفة وعلى هذا الغرض
بيان الاتصال بالمعاهدين او بدلا منه كذا وبعضا او استمالة على ما قبل وانما الاستثناء
فعلاني ان جواب كيف نصير الى المعاهدين ومن ان علم ذلك
حصرت صدقهم فيكون حلا موطئة مثل قوله فاعربنا ولا يحتاج الى اصرار قد اعرض
بان المقصود بالحالة في الموطئة هو الوصف فلا بد من قدسيا عند حذف الموصوف
فيكون ما ذكرنا انما كزيادة الاصرار من غير ضرورة بيان الجواب من جهة
ان المراد بالمحبي الاتصال وترك المعاندة والمقابلة لاحقية المحي او من جهة انه بنا
حجة لتكيفية المحي بنوعه بضم الميم وكسر اللام قبلة من كناية فيهم العاقبة قوله معنى
التسليط لقائل ان يقول انما حادى كذا فتدرك في قلوبهم المصلحة وتسلطهم
فليس حقيقة التسليط لذلك فانه لا يكون قبيحا وقد يقال انه لا دلالة في الكلام على حوان
التسليط وانما يلزم ان كانت مسببة جازية والجواب انه لو قصد العقل بالمتعق لم يكن
لهذا الكلام فائدة وقد قالوا انه جملة مفترضة لاقتان على المؤمنين والذلة على ان
تركهم للقتال بسبب ان الله لم يسلطهم وقد ذف في قلوبهم الرعب وقوتى فليتلواكم
هذا اللفظ في الاقتان لكن قراءة العامة اليق بقوله ان يقاتلوكم والفتاء في يقاتلوكم
لطف الجواب على الجواب ولا حاجة الى تقدير شرط اجز اقبح قلبا لان معنى اركسه

مروا

رسلا

لوه

قوله

قله على تراسه بانه مقول له قد توهم بعضهم انه استثناء منقطع لانه المتصل
بدل على جوار الفعل خطأ وان المؤمن ذلك فاختار انه على اصل الاستثناء اعني المتصل
وهو مقنع مقوله او حال او مصدر ولا يلزم جواز الفعل خطأ سرعاً لان معناه
ان من شأن المؤمن ان لا يفعل الا خطاء ومعنى الحارث بن زيد
ذكر في سورة العنكبوت ومعنى الحادث بن هشام الاظم الحصن الذوق اعلى السنام
والغارب ما تحت الكسيف والى السنام والفعل فيها مثل في الخلق والعرف عن الرائي
واصله ان من يريد ان يحطم لكل الصعب يبريد عليه وباخذ المسفات التي بين
الذوق والغارب ويقبلها كانه يحكمها وينزل القوادعها الى ان يسكن سوزته
فيعني عنه بعد كنهه شديد الى كلف الكفاف الجمل وينزل به ساء الغنم والمذنب في
المدينة بنون ولا ينفون ايجي عليه اقبل ومال حرا الوجه الكسفة الغنم على حكم
الاسلام برهانه لا يشترط ان يكون قدما من باختاره او افعي بالاعمال وقيل
لا يخرج لغيره الى رفع القياس المذكور في كل شيء متعلق بالمتن والا لكان
المناسب في شيء ليغتم كانه قيل يتساويان في كل شيء وقوله يعقضي منها الدين بيان لعدم
يعقلون عنه يودون عنه الدية التي لزمته والعاقلة من الصفات الغالبة
من غلبت العقيل اعطيت دية واصله ان ابل الدية تعقل بغضاء المغفول ومعناه اي معنى
الصدق بالدية العفو عنها كما سمي المصدق بالظهر واسقاطها عفا في قوله تعالى الا ان يعفو
ولحقه وان تصدقوا معناه العفو على في المعسر واسقاط الحق عنه وقد دل الحديث على
ان الصدق يطلق على كل احسان واعطاء وحق فعلمه اني المقد في قوله تعالى
فقد بر رقة اي فعله خير رقة وسليم دية الى اهله في جميع الاحيان الاحسن ان
يتصدق اهله بالدية في يسقط الدية ولا يلزم تسليمها وليس في هذا الاستثناء دلالة على
سقوط التخبر حتى يلزم تقرير عليه آخر قبل قوله ودية مسلم ويكون الاستثناء متعلما به
لا بالمقد قبل تحرير رقة وليس على عاقلة اي عاقلة الغالب لاهل القبول
شي من الدية لا على الغالب نفسه ولم يعرض له لان دية الخطاء انما يكون على العاقلة فحق
الحاجة الى التقى لانهم كفوا رة الدية في حكم الارث والكا قولاً ليرث المسلم
فحكمه حكم من المسلمين في وجوب الكفارة والدية لا مسلم من الحارث حتى
يكون الواجب الكفارة فقط وهذا معنى قوله من المسلمين وليس المعنى ان المتولي
ههنا مسلم من المعاهدين وحكمه حكم مسلم من المسلمين سرع ذلك لم يجعل توبه متعلما
بعلل المعتمد بل قدر شرع او قل لمكون فعلا لغا على الفعل المعلق فيصح حذف اللام
قوله هذه الآية معني ومن يعقل من مثا منعدا الآية الا براق والارعاد التهديد والا بعداد
واصله ابرق السماء وارعدت اي صارت ذابرق ووعده واتي والاصم ابراق واحد
ولم يجعل قول الكسيت ابرق وارعدت ابرق وعبدك اي بصا برحمتك ليشطر كلمة
مثلا ان يقول في قتل ابي كما قال كني باليسف ساء اي ساء هذا وقوله مكتوب جند
مقدم مبتداه اي في هذا اللفظ مكتوب بين عينيه والجملة في موقع الحال بلا ولا

كانت

مسلم

المتصل
المتصل
المتصل

المتصل

على

المتصل

الاشعية منسوب الى اسعف بن جبر مولى عبد الله النسي يضرب به المثل في الطبع
ولكن لا حقيقة لمن ساذي اوله لغا سمعت لودانا دب حيا وقيله وتار لتوفيت بها اصاب
ولكن انت سمع في رباد والعجب انه خرج باسنة الله في مثل هذا المقام العلف والسيد
وذهل عن حمل الآية على ذلك وتعامل عن الدلائل البينة في عدم خلوع عصاة المؤمنين
وفي العفو والعقوة عما عدا السرك من غير يقيد بالقوة على ان المصنف قد ذكر في مواضع
من الكتاب اق كلمة من وما والمعرف باللام لا يدل على عموم او خصوص وانما ذاك
الى المقام التوكل الدخول في الشئ لقوله مبالاة العاقول المعق من الجمل ويحرم
فكيف بلالة الا الله اي كيف يصنع بهذه الكلمة اذا حاصرتك او فكيف اصنع بها وكيف
استغفر لك معها وصنعه بعيدا للآية ومعنى وددت ان لم اكن تحتها سلام لا يكون
عمر هذا الذنب لان الاسلام بعد الذنوب تزلها وتحولها فالرفع صفة للذات عدون للونه
في حكم النكوة حيث لا توقيف فيه وكذا الحر صفة للمؤمنين السكينة ما كان يعرض
من اسكون واليقية عند نزول الوحى الرض الدق والكر سركت عنه ان بل وكشف
ما به من برحاء الوحى لكان انطراى الى ان الى موضع الحاق كلمة غير اولى الصبر عند شق
شق في الكلف الذي كتب فيه الآية وكانوا في اقل الاسلام يكتبون على الحافرة الكرامة
والاكثاف والحاقة الحارة البيق والكرات الحوص معناه الاذكار يعني ان الجملة
الحقبة كثر ما يورد للاخبار والاعلام بمصنوعه بل لمعاني اخبرنا به وكذا الانعام
الاخبارى الذي في حكم الاخبار بالمتن ومعنى لهاب به ليدعى من هاب الداعى عنه
صاح بهاتف ابرجع وهو في الاصل دعاء فيه تفرغ والتضع الذل والهوان اما
المفضلون درجة واحدة فهم الذين فضلوا على الفاعدين لا غيرهم عليهم اعتراض
وهو انه ينافى ما سبق من ان الفضل درجة الدين ذكرهم الله هم المفضلون على الفاعل
غير اولى الصبر وحاصله انه يصح ان لا بان معنى على الفاعدين درجة على الفاعدين
غير اولى الصبر وثانيا بان معناه على الفاعدين الاجزاء والحواب انه لا ينبغي ان يثبت
على احدان الفاعدين في الموصفين للبعد والاسارة الى غير اولى الصبر وان المفضلين
انما هم قوم واحد من المجاهدين لا تفصيل ولا يقسم بينهم بحسب الذات بل بحسب الاوصاف
والاعتيادات حيث يعتبر تفضلهم تارة على الاجزاء فيكون بدرجة لكونه مجرد العمل الذي
هو يدل النفس وما في يد من الحال على اسمايم بقوله با مواعظهم وانفسهم وتارة على غير
اولى الصبر فيكون بدرجات لكونه لحب العهد والنية المسار بها بقوله في سبل ابنة
الصالحه للتلوق لها في يد والكر واذا كان المفضلون جماعة واحدة منهم المجاهدون والمفضل
عليهم جماعة واحدة هم الفاعدون غير اولى الصبر وقد فضلوا بانه درجة وتارة في حين
توجه السؤال بانه ما هذا التفضل الذي بدرجة والذي بدرجتين وكيف استقام
في ذلك مع اتحاد المفضل واتحاد المفضل عليه فاجاب بان الاول باعتبار الفضيلة
التي بها فضلوا على الاجزاء اعني العمل والآخر باعتبار الفضيلة التي بها فضلوا على غير
الاجزاء اعني العهد والنية التي هي كبر فصار المعنى ان المجاهدين فضلوا على الفاعل

المتصل
المتصل
المتصل

المتصل

على ما في الصفات التي يكون العقد بها إلى الحروف حتى كأنها فعل في صورة الاسم
كما أن اللام اسم في صورة الحرف حتى أن المصطردين الاضطراب يعني
أن الهجوع من الوجوب بحيث أن بعد تركها فمن الحق عدم الوجوب علم دينا ومحصنة
حب طلب العفو عنه رجاء وطعنا لاجزائنا وقطعا فهذا جواب عن ذكر العفو بطريق
الاطراح وتبادر في الجواب عن ذكر عدم الموازنة على غير الواجب لفظ العفو
كطود يعني أن المندرج يحمل غريزة المذهب صعب الطريق فاصم لمن التجاء إليه
على أنه خير مبتدأ أي هو يريده وللجمل عطف على الشرط أي يجمع لاعل من
يخرج ولا على أنها جمل لا لخص وليس معنى قوله على أنه خير أنه مرفوع على الحقيقة كأنه
خير المبتدأ فان ذلك إنما هي الجملة من الفعل والمفعول بل المعنى بناء على أنه
خيرا لا عطف على المجهول ثم يكون واقعا في الاسم أو مجزئا عن الجانم والناس
فريقين وقيل رفع الكاف أي ضمه الذي توهيته رفعا فيه اجزاء الو
مجرى الوقت والعدول في الوقت من لا سكان إلى المقتل على لغة من يقول
هذا بكر ومردت بكر اجزاء للصهيحة المتصل بمجرى الجزء من الكلمة وضم الهاء بعد ذلك
اجزاء للوقت المتغير بمجرى الأصل والتشبيه بقول الساعى عجب والذهر
مكرر عجب من عيني بني لم اضرب في نقل الحركة من الضمير المتصل إلى آخر المضارع
المحذوم في الوقت الحقيقي وليس فيه اجزاء الوصل بمجرى الوقت وعكسه وعينه
حتى من ربيعة والخوف بالجان التشبيه بالبيت في اضمار ان بعد العطف
لمضارع منصوب على مضارع غير منصوب والماعطف في الآية هو وفي البيت الواو
والفاء فيه اختلاف رواية واذا قد انصب المضارع فلا بد من اضمار على مصدر
الفعل اتبني أي ومن يكن منه خروج ثم ادرك الموت وسيكون متى ترك ولحق
والجمهور على أن هذا في الواو والفاء في غير جواب الأشياء ضرورية فكيف في تم
وحقيقة الوجوب الوقوع كأنه يشير إلى وجه صحة استعمال وقع في معنى
وجب وحاصل كلامه أن لفظ الوجوب حقيقة في الوقوع فيصح إطلاق الوقوع
وارادة الوجوب بمعنى اللزوم واستحقاق الذم على الترك أولزوم محال
الحكمة وأما جعله دلالة على أن وقع بمعنى وجب إليه فظاهر الفساد وكذا الاستدلال
بكلمة على أن دلالة لها على ذلك عند كونها صالحة لذكر ولو استدلت بأن الاجر
حقيقة فيما يستحق ويستوجب لكان شيئا ولا ردة عليه أنا نقول بالوجوب لكن
بحكم الوعد والاستحقاق والمعنى فقد علم الله ليس المراد أن الوقوع
كنائية أو مجاز عن العلم لأنه المتعقب للموت لا الثواب نفسه لأن المذكور بعد الفاء
هو وجوب الثواب لا نفسه بل الظاهر أن هذا محصل المعنى على ما يعطيه كون المعنى
إلى الله وإضافة الاجر إلى المأجر يعني الاجر الذي يليق به ويعلم وأقامة المظهر مقام المعنى
بقوله على الله اللهم هذه لك الظاهر أن هذه إشارة إلى العيني وهذه
إلى الشئ لا على قصد المعاد الخارجة لله تعالى على تيسيل التصوير وتيسيل مناس

منه

منه

امام

الله على الايمان والطاعة متابعة رسول الله اياه وقيل إشارة إلى التسعة
والصنعة والمعنى ان بيعة كبيعة رسول الله لا كبيعة الناس ما أدرك
هذا أي لم يدرك حجة ما طلب من الاجر والثواب فنزلت الآية دلالة على أنه لا يدرك
الاجر الكامل الذي لا يتم فيه بالنسبة إليه على العقد أي على طريق الاقتصار
والشئ الوسط من غير قواطع وتقييد اربعة ورد جمع يريد وهو ثا عشر
مثلا كل ميل اثنا عشر الف قدم والعقد سح ثلاثة اميال قال المصنف كانوا يبنون
ربط في الطريق ليموتوا الشك بين كل سكتين اثنا عشر ميلا وثمة يقال محذوف
الاذناب يسمى ذلك البعل برنبا وهي كلمة فارسية معناها في الاصل تردد ثم سمي بها
الراكب والمساقر وان الاتمام افضل لان العسر رخص فيه بطريق بني
الجنح كأنه توتهم فيه جناح فرفع كنههم يقولون هذه رحضة اسقاط لآفة اذ المعنى
للمتخير بين الاخف والاثقل وهذا معنى قوله العسر في السفر عزيمة غير رخصة
وفي الحديث صدقة يصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقه حين سأل عمره عن الصدقة
حال الامن مع أن الواو في الكتاب حال الخوف فان قيل كيف جعل بالة على خلا
الكتاب اجيب بأنه لا مخالفة اذا التقيد بالشرط لا يدل على نفي الحكم عند عدمه بل
على مجرد ثبوته ولو سلم فعلا اذا لم يظهر له فائدة اخرى وههنا الشرط خارج يخرج
الاغلب ولا دلالة فيه على التخيير وفاقا مقوله في حال الخوف خاصة معناه أن العسر
ليس ناشئا بالنقص في حال الامن كأنه ثبت نفسه من لا يرى صلح الخوف
قيل هو ابو يوسف ولم يجد ذلك في كتب الفقه واختلافات وكان الخطأ
له متساو لا لكان اما على الجمع بين الحقيقة والمجاز واما على أن المراد به من يتولى امور
المسلمين سكا كان ارضيفه عنه ولو جعل الخطاب له خاصة وثبت الحكم في غيره
بالقياس او دلالة التخيير لم بعد علم ان يوم في موقع البيان لما قبله والمعنى
أنه يجب عليه ان يكون امامة الجماعة كما مائة الرسول لاصحابه والا فضل الامامة
والجماعة شئ مؤكدة لا واجب على التحقيق والصهي في فهم للخبائين جميعا اذا
كان الخطاب في كتب الرسول وكل امام والافه للخبائين فمن يحضرهم البتة
ويصل بهم يعني غير المتصلين لامتناع ان يكون الخار رسول حال السجود
المصلين هم المصلين انفسهم وفيه نظر اذ دلالة على أن ذلك حال السجدة بل بعد
عنها على قيل ان مراده بغير المصلين الفارعون من السجود والذاهبون إلى الغدوة
والحق ان الاظهار في طائفة اخرى دليل ظاهر على ان ضمن ليا خدوا وسجدوا ولو نوا
للطائفة الاولى بغير قراءة لان الاحي في حكم المتقيد بخلاف المبرق
فانه منفرد حكما فيقوا والسجود على ظاهره لان ذهاب الطائفة الاولى
إلى وجه العدو عند ان حقيقته به يكون عقيب صلواتهم كما هو عند مالك وبعضه
قول مالك قوله تعالى ولما أت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا معك لدلالة
على ان الطائفة الاولى قد صلوا والثانية يصلون معه لا منفذين

وامتناعكم جمع امتعة بالالف والياء
 مجاز واحدا لاسلمة حقيقة فلا يجوز جمعها في لفظ واحد والجواب انه حقيقة اذ لم
 بالحد الذي لا يعد جعله بمنزلة الآلة استعان بالكتابة كما يقول الطغاف المنيعة والتبع وفيه
 استعاب بان الاستعان بالكتابة ليست من اطلاق اللفظ على غير الموضوع له في شيء
 واتما اقتصر في الاول على هذا الاسلمة وههنا صم اليه اخذ الحد الذي لا ينفك
 كونه في الصلوة فمتهرون فرصة التهم فاحتج الى زيادة المعط والنقط
 كيف طابق وجه السؤال لان الغالب من حال ان الواقعة بعيدا الامر والتم ان يكون
 لتعديل فعني غناء الفاء ولا يستقيم ههنا فواجه وقوعها ههنا ومطابق الحكم المذكور بها
 بما قبله والجواب انها لدفع الوهم الثاني من الامر قبله ليعتري قلوبهم ولعلوا ان
 التحذر في نفسه عبارة كان التي عن الفاء الا ينس الى التهلكة لذلك لا يمنع من الاقدام
 على الحرب وهذا ظاهر على مذهب الثاغفي رحمة الله اما الاجاب فذهب
 لكن لا دلالة في الآية عليه سوى ان يقال ان قوله ان الصلوة كانت على المؤمنين
 كما بامورنا مشعرا بوجوبها في الوقت المحدود لها في الشرع من غير جواز للتأجيل
 واما وجوب القضاء للام في اقبها الصلوة للعهد وعلى القول بعدم الوجوب
 للجنس وقوله فاذا اطمان بتقدير القول اي في اجابة الصلوة قائلا فاذا اطمان فغلب
 القضاء في فاذا ذكر واليه او على تأويل قضيتهم بآدم القضاء وقيل معناه
 تفسير على وجه يوافق مذهب ابن حنبل حيث لم يجعل قبا وما وقعوا وعلى جنسهم
 تقصلا لاجال الصلوة بل عبارة عن المداخلة على الذكر والدعاء والفاء لوطعتها
 على قضاء الصلوة وقوله فاذا اطمانتم فاذا اقمتم شروع في تفسير الآية من تنه هذا
 القيل وان كان المناسب ان يفسر اذا اقمتم تعالى الاول كان الاطمان هو
 من المحاربة والمسا بقاء والفاء في فاذا اطمانتم لتنه عليها وعلى كون غرضها
 التسعد وحركة السر والفاء لترتيب الاقامة على التسعد ونعيقها التامة والعطف
 على فاصلة بتم في الارض وذكروا خوف واستطاد وجري على كونها في الفان
 في التسعد واما اذا كان راجعا الى حالة الخوف فلا خفاء في ان الاست تفسير لا طماننا
 بالامردون الاقامة فيكون بكسر حروف المضارعة وقيل الهمة ياء
 فواكلوا وسلموا وضعفوا وحقيقة وكل بعضهم ام الحرب الى البعض طمعة بكسر الطاء وفتحها
 فسألوا اي فاطموا به اليه فسألوا اي جادل دابا ودافعا عن طمعه لما عرفك
 لظهور انه ليس من الروية بمعنى الاضمار ولا بمعنى العلم اذ لم يتعدا الى مفعولين احدهما
 الكاف والآخر المندوف الغاية الى الموقول ولكن لجهت ادم عطف على الهن اعني
 لا يقولون والصبر لاحكم اي لجهت كل احديهما لاجل الجائعين يعني ان اللان يستحيل
 حصصا ليس اذ روي بالضم كالمقار لان المراد به اليهودي لكن الاصح الفتح
 على ان المراد به الجمع بركات منه واما براء لا يثنى ولا يجمع لكونه في الاصل مصدر مثل
 سماع وذلك لتقابل الجائعين ولما لم يزل قوله لا يخاصم اليهود وجوز براء على صيغة الجمع

فاحد الوجوه التي لا تنس الا في هذا القول

والفائدة

كلامه

ولا يستحقون منه الظاهر انه تفسير لا يستحقون من الله بناء على ان
 حقيقة الاستحقاق من الله تعالى ثم فلا بد في فنيه ولا معنى للذم في عدمه بخلاف الاستحقاق
 من الله تعالى بخلاف الناس وهذا كما يقول في قوله ان الله لا يبيح ما يحرم مع
 ان الاستحقاق ليس المحال ليسرق اي يثبت ان السرقة زيدا اليهودي دون
 طمعه وحلق طمعه عطف على ترمي وتوركه عطف على الحلف ومعنى ذلك ان الله عليه
 فرقته به انت حاتم من قبل زيد اسد والجملة بيان لوجه التهمة وجعل حاتم
 خيرا عن المخاطب وهما انتم وهو لا من قبل ثم انتم هو لا طمعه وندبهم وجههم
 والتمثيل بانت حاتم في ان الشروق الكلام لبيان انصافهم بالوصف العجيب الذي عليه
 الا ان البين بالجملة بعد وكلا حيطان وكل اليه الامر يحافظ عليهم
 وام في مثل هذه المواقف اعني اذا وقع بعد ما اسم استغفار مثل ام من يكون ام ما كنتم
 ام كيف ينبع يكون بعني بل لا متصلة ولا منقطعة ويجوز ان يحل على احدهما تأويل
 بغيره غير دل على هذا التمسيد وقرع او يظلم نفسه في مقابلته ومن ههنا بالسرك
 فقد نظر الى قوله تعالى ان السرك لظلم عظيم مما يكون منه وهو لا يرتاد
 والهلاك عليه او لقومه اي يثبت لقوم طمعه على الاستغفار ما قرط منهم
 خطيئة صغيرة لانها بالخطاء انتب والكنية باللام لما سيجي من ان الذي يحق
 صاحبه العقاب والتمس في من الواو كان الذي يتم الاعمال اي يكسر بها باحباط
 وصمته باللام وقيل للكسب وقيل لاحد الامرين المذكورين لانه في البري بالخطيئة
 ايضا يكون باهيا نعم في تنب الجهاد الذي هو جمع الاثم والبهتان على السرط الذي
 هو كسب الخطيئة او بالام ثم الرقي به او بها اسكال وكذا في مغايرة احتمال اللام والبهتان
 اعني الا تصاف بها لكسب اللام والزم في به ووجه العطف على الاول ان المراد بالام
 في جانب الجزاء ما يعتم الخطيئة ايضا تغليبا او نظرا الى ان الرقي بالخطيئة اعظام لها
 وادراج في حكم الاثام او الى انه قد يطلق على مطلق الذنب كما في كذا الاثم وعن الثاني
 بان تغاير المعصوم كافي او ان التخييم الحاصل من استكبر يعطي التغاير وانه على سلوب
 من ادرك الفتان فقام ذلك المرعي ولا اسعار في كلام المصنف بهذا
 الكاف على اصل تحريك الساكن وذلك انه ادغم الياء في السين لحدف حركتها
 لاستقامتها الى ما قبلها وهذه لغة بعض العرب كما قرئ يحطف ويحصىون بكسر الخاء
 منهم من بني طمعه بهذا بالنظر الى المعنى والمال والافلاذ كوفي الكلام
 لبني طمعه ولا دلالة عليهم ليرجع الصبر اليهم واما الصبر بحسب اللفظ
 فيبغي ان يكون الذين يحتانون على ان المراد بهم يوطئون لثامهم طمعه في الاثم والحياة
 حيث يقرن ويخوذ ان يكون نزول الآية فيهم دليلا على ذلك كما ما صهر يفتلوك
 فليطاعة فان قل مقتضى كله لولا ان ينفخ فيهم لوجود الفضل قد هو اقلنا
 المعنى لولا فضل الله لاضلوك اذ قد هموا وانت عني مطلق على حقيقة الحال
 ولما قال مع علمهم بان الجاني صاحبهم ليتحقق ان قصدهم الاضلال واما على تقدير

سببه

عالم

سم

سبل
الذنب

وليس

الثاني

روى

كون الطائفة هم مني نطفة فقد استدل بعض الى الكل وكذا اذا لم يكن الطائفة كلهم
عالمين بكلمة العصة ويجوز ان يكون من امر مضمونا فلا يحتاج الى تقدير
المضاف ولم يجعل بدلا من مجازهم بتقدير المضاف او بينهم بدو لا لا معنى له
وقيل المعروف يريد بيان مغايرته للصدق كلام ابن ادم الحديث استشهد به
في عموم المعروف لكل جميل وارا ديقوله هو هذا بعينه سدة فاعلمها بحسب الحاصل
كيف قال يعني لما كان الاستثناء لا امر كان المناسب ان يبين حكمه ويقول ومن امره بذلك
فاجاب بان العرض الاصل من ذكر الامر بالحيز ذكر فاعل الحيز حتى كان كناية عنه
او ذكر الفعل في قوله ومن يفعل كناية عن الامر على طريقة قولك نعم ما فعلت لمن يقول اكرمت
زيدا وحصل الشايق ويجوز ان يجعل ذلك اسانة الى الامر بصدقه او معروف
او اصلاح فيكون معنى من امر ومن يفعل الامر واحدا وهو دليل على ان
الاجماع محجة مبناه على ان سبيل المؤمنين فان فسروا ما هم عليه من الدين الحنفي العقيم
فالمراد به ما يعنى الاصول والعزوم الكل او البعض وعلى ان الجزاء مرتبط على كل من الامرين
الذكورين في معرض الشرط لا على المجموع للقطع بان مجرد مشافة الرسول كاف في استحسان
الوعيد وان ابتاع غير سبيل المؤمنين لو كان جائزا لما كان نصهم الى الشافعية في استحسان
الوعيد معنى وعلى ان ترك ابتاع سبيل المؤمنين ابتاع غير سبيل المؤمنين لان المظن
لا يخلوا عن ابتاع سبيل البتة وعلى ان ليس المراد بالمؤمنين احاد الامة ولا المجتهدين بل
انقاض الدنيا بل المجتهدين من عصية الى غير ذلك من التفسير على ما ذكر في كتب الاصول
تكرير التاكيد يعني قد ذكر هذا فيما سبق معينا بقوله ومن شرك بالله فقد افرى
ائما عظيما فذكر هذا لتعقد التاكيد اولها بان حال طاعة في اسراكه او حال ائتمار من العرب
في عدم اسراكه والمكابرة هو المعالبة والترفيع عن الانقياد وقوله هربا حال او يمتنع وقوله
واني لئلا دم لكسر الهمزة والواو والحاء وجوز فتحها عطفا على ان لم اشرك الا انة لا يحسن
لاهامه العطف على اني اعجز ولما كانت الآية نازلة في شأن الباب دل سبب النزول
على ان المراد بقوله ويغض ما دون ذلك لمن يشاء لمن يكون بابا من ذنوبه فلا يغض حواجز
المغضرة بدون التوبة وقلب الواو والفاء الى همة في قواة الشايعين ونبأهم
جامعا بين لغة الله التي طرده اياه وبتعبه عن الجبر ولا طاعة الى ما قاله
المصنف ان المراد بلغته الله ما يستحق به اللعن استلزام عن السجود واستحقاقه بذلك
ان البعيد والرجم ونظيره قوله ابيت اللعن اني ما فعلت ما يستحقه ومعنى الجمع مستفاد
من الواو يسع ما به بالنصب لانه تقييد بظن ورحمة الله للمجرمين جعل
هذا من امانى الشيطان احترازا واقترازا وانما هو من امانى الرجس على الشاهد القرائن
البحر النافذة شئت اذ بنا وحرم الاسماع بها والحق في الفعل الذي طال مكثه عندهم
فان الف والولد له هي فلا يركب ظهرو ولا جرد من ولا يبع من مري وقيل قطم الله
بالنصب لانه تقييد خلق الله كذب عكرمة لان الحادة بضمها معروضا وجمع
بين التبعة وهذا القول الشيعي يقتضي تقييد خلق الله بما هو بلغ من اخصى كيف وقد ذكر

منهم

ذكر

تأويل الشافعية في قوله

منهم

التي

في البهايم

في البهايم ما يقتضي الى الكفر لان شريك الاذان وان يقتل الدين مستناد لاصلهم
ولا يمتنع هو الوشم هو ان يغرز الحديد بامرهم بحشيش بكل وحش المستوشم
من يفعل كذا ويطلبه والوسم ان يجد المرأة اسبابها وترفعها شتمها بالشعاب
والنقص تفت شعور الوجه والتخيف المكسر واللين ويثب الرجال بالنساء
الاول موكد لعنه لاحقا في ان مضمون سيد ظهرو حات هو الوعيد لا غير فيكون
وعن الله تاكيدا لعنه ثم انه من حيث انه جبري يحكم غير الحق فيكون جبرا لا كيدا لغرض
ان لا يجل دفع العير وهو الباطل وفاعل الحق مضمون الجملة الحنوية فالمحققون
على ان مدلول الخبر هو الصدق وانما الكذب احتمالا يعني بناء على ان ما يكون
مدلول اللفظ لا يلزم ان يكون ثابتا وقد حققنا ذلك في شرح النخبة تؤكد
ثالث بليغ لدلالة على صدق اخبار الله تعالى وحقيقه مقالة مع اسكان ان يكون احدا
منه قصدا الى انه اصدق من كل قابل ما يستحقون هو الايمان والعمل الصالح
وما يجحدون هو اتباع الشيطان واستماع امانه في ليس صميم وعدا لله
لكن معنى الموعود على طريقة الاستخدام او بغضه المصددي اني ليس وعدا لله
بالاماني وقوله اني ليس بنا لم يان وتخصيص المعنى واسانة الى ان النار في بابا ما ينكم
مملها في قولك ليس زيد بقاءم ما وقع في الغلب اني اثر فيها يقال
وقر في الصحرة اذا اثر فيها وقيل وقر في الغلب سكن فيه وثبت من الوقت
ليقولهم اني الشركين لو كان الامر كما يزعم المسلمون لكان خبرا
منهم هذا هو بينهم وقوله تعالى اقربا الذين كذبوا بائنا وقال لا وتين ما لا
وولدا ايضا اسانة الى تمني المشرك فبت ان لهم امانا وان لم يكن لهم ايمان
غاية الامر ان امانهم مبنية على المقدس واليقين بالشرط وذلك ان الآية نزلت
في العاصي من وابل قاله خبات برالاريت كان في عليه دين فاقضيت فقال
والله حتى يكفني بمحمد قلت لا والله لا الكفر لمحمد حيا ولا ميتا ولا حين قال
فاني ادمت ذبعت حيتي ويكون لي ثم مال وولد اعطيك وكان
اهل الكتاب بيان لمتهم والجملة حال او عطف على قولهم مثلا مع المعنى
ويقصد انهم كون الخطاب للمسلمين تقدم اهل الشرك مثل هذا
الخطاب يعني قوله ان يدعون من دونه الا انا فانهم عن مجاهد مقابل
لعوله وعن مسروق فهو الغاير فهو الهاك الحصر مستفاد عن تعليق
الحكم بالوصف في من يعمل سوء من يعمل من الصالحات كن اين الدلالة على ان جزاء
سوء واحد هو الخلود في النار وان عمل كثيرا من الصالحات والناية
لتميز الايام فكون الطرف حالا من الصبر في عمل وجعلها لا ابتداء والطرف
حالا من الصالحات اني كايه صادرة من تكمرا وانني ليس بديد من جهة المعنى
ولان ظلم المستي ظاهرا العطف على ان كلا التزييتين وليس بديد
على قدر اني البهايم ان يكون عدم الظلم عن غير الصالحين مستغنى عنه لان

عقل

بعض

ذكره عند احد الفريقين كذا ولا تظم المستثنى كذا وكان في نظام دلالة
 جواب اسكال وهو ان الفضل لما لم يجب لم يكن نقصه ظاهرا يعني ان مع الظلم
 عيان عن عدم النقص في الفضل مبالغة في الحاقه بالثواب حتى كانت واجبة
 لا وقد سبق به الوعد وهو ما على معنى ان المراد الاحسان في الفعل والثمر
 محال عن اصطفاية او استعارة تمثيلية مبنية على تشبيه الحال بالحال
 والحوادث جهة يعني انها كثيرا ما يحكى في اسعارهم لا يفتن بغير امر القيس الا بها
 والحوادث جهة بان امر القيس من تلك يقول ملك اسم امه وبهيات او اسفل من بلد
 الى بلد وابيا في بيان مزيد في الفاعل ولو جعلتها معطوفة على الجملة
 قبلها واتبع ملة ابراهيم لم يكن لها معنى لانها لا تصلح صلة من وان اراد بالحكم قبلها
 ومن احسن دينا اى لا احسن منه فلا تنها بتقدير وتأكد لقوله ومن جعل من الصالحات
 الى آخره وهذا لا يصلح لذلك ولا يفتل بينها جامع يصلح لفظها وانما يجعل
 الجملة حالا بتقدير قروذ والحال صميم اتبع لقوله القافية في ذلك بالنسبة الى ما ذكر
 من فائدة الا عراض الا ان هذا الخط ليد موضع بقرب الطائفت الغفيرة جمع غارة
 عملته عيناه عليه القوم خواري يضم الحاء وتزيد الواو وفتح الواو ما حوثر من الطعام
 اى تبص وهذا دفين جوارى استثنى من قوله ابنة متصل بذكر العمل
 يعني ان قوله ومن احسن دينا الى آخره ما عراض بين كلامين معنى لا في ابناء
 الجملة ولا في آخر الكلام واما قوله واتخذ الله فلما لم يتعلق الا بقوله واتبع ملة ابراهيم
 كان اعتراضا في آخر الكلام ما يتعلق في محل الرق عطف على اسم الله ابراهيم
 صير المستثنى في نفيكم لوقوع العطف بالمفعول والجار والمجرور وهو متصل
 اعني زيد وكبرني في ان المسند اليه بالحقيقة شئ واحد هو المعطوف عليه باعتبار
 المعطوف لا في ان المسند اليه هو المعطوف وانما المعطوف عليه محذور التوطئة
 والمراد بالكتاب اللوح لا القرآن اذ لا فائدة في قولنا اللوح من القرآن
 في القرآن تعظيما بمعنى منه اى اورد هذا الاعتراض لتعظيم المستثنى
 وللذلة على القول كذا واقسم بما يتلى المناسب اقسم بدون الواو حثمة
 ولا خلا من حيث اللفظ حيث عطف على التقدير المجزوء من المعنى
 حيث صار المعنى نفيكم في حق ما يتلى عليكم من الكتاب مع انه غير داخل في الاستثناء
 فان قيل لم لا يجوز ان يكون فيهن بمعنى الصلة اى في حقهن ومعناه فيهن
 يتلى بمعنى التطريف اى نفيكم في الكتاب ويجوز ان يكون في بيان معنى
 النساء بلا من فيهن حق العاقبة ويجوز ان يكون بلا بدون اظهار ما في بيان معنى
 النساء ثم انه بدل بعض لاني صير فيهن يعود الى النساء والظاهر من مذهب
 ابدال المجزوء من المجزوء بغير العاقل وان كان ظاهرا عبادته على ابدال الجار
 والمجرور كما اختاره ابن الحاجب انما جعل هذا الوجه من جوارى لافيه من الفضل
 بين البذل والمبدل منه بالعطف وان لم يكن بذلك الاجنبى واما في الوحين

معنى

متعلق

في الجوارى
 في الجوارى
 في الجوارى
 في الجوارى

الاخرين

في الجوارى
 في الجوارى
 في الجوارى
 في الجوارى

الاخرين وهو ان يكون صلة يتلى اى لا معنى لتعبد المتلق بهذا القيد في حق
 الحكم عليه بانه في اللوح اى في حق القسم مع ما في الاول من الفصل بين العامل
 والمفعول سيما في اجزاء الصلة بالجنس بخلاف الجملة الاعترافية او التسمية
 والمستضعفين مجزوء معطوف على بيان في النساء فان قيل
 هذا لا يقيم الا على تقدير كونه صلة وقد جعله بدلا في الرجوع الثلثة حوازا
 في الاول ودجوا في الاخرين فكيف سكت عن بيان اعرايه على التقادير الثلاثة
 مع ما فيه من الخفاء حل ما قيل انه منصوب معطوف على محل فيهن وبعض تقدير
 واحد مع ظهور قلنا هو مستقيم على التقادير اذ ليس العقد بعطفه على البذل
 ان يكون في موقع البذل على ما هو مقتضى الحال بل هو في موقع المبدل منه بناء على
 ان البذل هو المعنود بالنسبة وان المبدل منه صميم مجزوء ولا يفتح العطف عليه
 بحسب اللفظ والدليل على ذلك اننا انما قال وان تقوموا مجزوء كالمستضعفين
 بمعنى نفيكم في بيان في النساء في المستضعفين وفي ان تقوموا الا ترى انه اعتبر التعلق
 بنفيكم لا ببيان حتى انه ربما يشعر بان صميم كلامه على البذل لا الصلة ونظير هذا
 ما ذكر في قوله تعالى فاطعام عشرة مساكين الآية ان قوله او كسوتهم عطف على
 محلهما وسط ما تطعمون وانه بدل من اطعام مع ظهور ان الكسوة لا يصلح بدلا من اطعام
 ولجوز ان يكون خطأ عطف حيث المعنى على قوله وكانوا في الحامية
 اذ الخطاب حنث لا هل الجاهلية او لانه من المسلمين بان يورثوا المستضعفين
 ايضا وعلى هذا لا وصاء بان يحيا فطوا على حوالهم واموالهم والخاصل
 اتم استغنوا في النساء اى في احوال نساها من التورث والتزويج والحق
 ذلك فاحسبوا بان الله بفتكم فيهن وفي عهدهن وفيما يتعلق اخوانهم واقواتهم
 فما يحتاج الى البيان وكان الخطاب على كل تقدير لمن نساها في ذلك الحال
 ويجوز ان يكون منصوبا على طريقة امرتك الخيرا وعلى معنى ما يرمك
 بان يقوموا فخذ من الخار واصل الفعل وقربة المحذوف ان في الاقراء
 معنى الامر وانما قال لهم وحقوقهم تعليل للمستضعفين على بيان في النساء
 يوقع استعمال الحق في معنى التوقع سابع في كلام العرب
 ختم من الجبوت راي الحفريات بمعنى المصدرا والصفة لا على وجه التقييد
 ثم تابعت الحمد اى جعلت هذا الكلام متابعا بقوله من بعد اخرى
 ومحال ان يستطعوا يعني المحال العادى للدلالة كلمة لمن على تأكيد
 النفي بمعنى انه لا يكون البتة وذلك معنى الاستحالة عادة والمراد العدل في القسم
 او في المحبة لم يجوز ان يكون المراد صعوبة العدل حتى كانت من قبل ما لا يستطيع
 قال والا صوب قالت على ما في بعض النسخ لان الفت لانه حارس
 ذكره في الاصلاح والصحاح وهل في اى حال المرأة الخطية الخطوة بالكسر والضم
 وهي ان يخطوا المرأة عند زوجها والصنف ضد ذلك ارفع راسك

بالحال

اى يلبه وتعطين الامر ما خوذ من رفع النائم راسه قد قفها في قبر واحد
 قبل صرورة وقيل لسقوة عطف على اتقوا اى بحسب الظاهر والنظر
 اى المعنى واتما بحسب التحقيق الا عرابى فالشرطية متعلقة بفعل محذوف معطوف
 على ما تعلق به ان اتقوا وذلك لان الجملة الشرطية لا يصح ان يقع بعد ان المحذوف او
 المفسر فلا يصح عطفها على الواقع بعدها سواء كان انشا او اخبارا وسواء كان الفعل
 قبلها وصفا او امر او غير ذلك وبهذا يظهر ان ليس سبب العدول عن العطف
 على اتقوا هو كونه انشأ والشرطية خبرا او كون الوصية والامر مما لا يتعلق به
 الشرطية حتى تعلق الجزاء بالشرط التعلق المعنوي وان كان خبرا مستقلا
 هو مجموع الشرط والجزاء وجود العائد في الشرط كاف وذلك ان قوله من كان
 يريد ثواب الدنيا فعند الله ثواب الدنيا والآخرة ليس بمنظم وان قدر له ايضا
 ما لم يقدر ان اراد اى ثواب الدارين ليكون الواقع في معرض الجزاء للشرط الاول
 هو الشرط الثاني اى من كان يريد ثواب الدنيا فان اراد ثواب الدنيا والآخرة
 فله عند الله ذلك ويجوز ان يكون المعنى فيه اشارة الى ان لو هو في ليست
 للصحة وان الطرف اعني عليكم كما يجوز ان يجعل مستقرا واقعا خبرا كان المحذوف
 يجوز ان يكون لغوا متعلقا بمحذوف هو الخبر ولا يخفى انه كان في الاصل صلة
 الشهادة وقد نبهناك على ان متعلق المصدر قد جعل خبرا عنه فيصير شعرا مثل
 الحمد لله فلا يمنع الشهادة اشارة الى ان الجزاء محذوف وقوله فانه اولى
 بها واقع موقع اى ان لم يكن احد هذين لم يمنع الشهادة عليه لان الله اولى بالتحقق
 وانظر لها من غير لم يثن الصبر ان كان العبد استغناء دينه الضمير والسؤال
 عن وجه صحته فالجواب النام وهو ان الضمير ليس بمذكور يعنى احد الجانبين
 ليلزم افراده بل لما دل عليه المذكور اعني مجموع الجانبين لاني اشواط احده
 الاخرين دلالة على وجودهما في الجملة وان كان السؤال عن وجه العدول عن الظاهر
 وجعل الضمير للدلول دون المذكور فالسؤال باق وجوابه لانهم لا يابى للعقد
 التي يقيم اوليته وان لا يتوهم انها بالنسبة الى الواحد فقط وقراءة اى ساء هذه
 على ان الجانبين ليصح جعل الضمير لا عنيا والعقد اجمع كراهية
 ان يعدلوا لما جعل المعقول له عائدا الى المنتهى اعني اتباع الحق كان المعنى على كراهية
 العدول او ارادتهم العدول لكن لا خفاء في ان اتباعهم الهوى لم يكن كذلك الا ضرب
 من الاول فالاولى ان يجعل عائدا الى الحق وطلب الترك فيعكس اى انها لم عن
 اتباع الهوى ارادة لعنكم من التلذذ الغرور ايتقوا على الايمان لما كان
 الحاصل والايمان لمن احسن حصول ايمانهم طلبا للتخصيل الحاصل من تقوى الايمان
 الحاصل والمطلوب بتعاضد الايمان اعني فيما مضى وما يستقبل او المتعلق
 اعني البعض من الكتب والترسل والكل او المورد اعني اللسان والقلب
 ولان ايمانهم عطف باعتبار المعنى اى لانهم كانوا من مشركين ولا ايمانهم

على القسم

المراد

انما الله لا يبدل
 العهود ولا يغير
 النواصير ولا يبدل
 النواصير ولا يبدل

وتوجيه الجواب ان الاشكال انما يتوجه لو كان الايمان بكل من المذكورات مطلوبا
 على تحق وهو متحقق بل المراد بذلك الايمان بكل حصول البعض لا ينافيه
 ولو سلم فلا تلت حصول الايمان بالكتاب في عشرين سنة الصواب
 ثلاث وعشرين كما في فقيد التعريب دون التحديد ومن يغير بشئ من ذلك
 المذكور في قوله يا الله وطلائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فقد ضل لان الحكم
 المتعلق بالامور المعاطفة بالوعد قد يرجع الى كل واحد وقد يرجع الى المجموع
 والقول على القرائن وهما قد دللت القرينة على الاول لان الايمان بكل
 واجب والكل ينبغي بانشاء البعض وقيل هذا ليس من جعل الواو بمعنى او في
 قلنا بل ولا يحتاج الى ما ذكر من الكفر ببعض كفى بكلمة وان كان له وجه بل يكفي ان
 الكفر ببعض مركب للايمان بكلمة وقرين الكفر بكل واحد وعدم الايمان بكل واحد
 على سبيل المبالغة لان اللام لتأكيد النفي والدلالة على انه ليس شيئا
 ذلك ولا هو بصدده ولما كان ظاهرا لانية مخالفا لمذهبه في هداية الكفار اولى
 الهداية باللفظ ونعم ان المراد نفي ما توخها ونفيها وهو الايمان بالخاص بالكتاب
 يعنى ان سوق الكلام لنفي ذلك لان المراد مع ما صحتها ونفيها ليعتد جعله خبر
 لم يكن الله وفي هذا المتيقن من ان الكفر معذور بالتوبة وان يكون مرارا لا يحصى ويذون
 التوبة ليس معذور وان كان مرة واحدة فما فائدة المعفزة واللفظ على تقدير التكرار
 ووجه الدفع ان ليس المعنى ان من تكرر منه الكفر فهو غير ثابت على الايمان او
 غير معذور ولا ملطوف به بل انه لم يبق بصدده ان يحدث انما يستحق به المعفزة
 واللفظ ليمتنع على احداث الكفر بدوهم من بداله اذا ندم كانه ظميره
 راي غير الراجح الاول قالنا على صهي يعود الى ما يعلم من راي الآخر لا الى مصدر
 الفعل على يقال وقيل هم اليهود لا الموثقون كما في الوجه الثاني لكن
 بخبر دايم موسى ثم كفروا بعيسى لا يمت لهم آمنوا ثم كفروا فليلزم آمنوا ثم كفروا
 بعبادتهم العجل ثم آمنوا بالتوبة ثم كفروا بعيسى او امنوا بموسى ثم كفروا بغيرهم
 آمنوا بدوهم كفروا بعيسى مكان اخبر بمعنى الاخبار الخاص الذي هو
 اذار والافتراد وضع بشر كان احب الحق اليكم والذين نصب على الدماء لا يعت
 لوجود الفاضل فلا مركبة حيث لا ضرورة فتقولوا اليهود اى اتخذوهم اولياء
 وقال عطف والبيان ما افادته الجملة لا خفاء في انها جملة انشائية
 معتمدا على النهي المعتمد بالظروف وحين صير الشأن جليا يكون اخباره ولا يخص
 سوى الاولين بالخبر اى اذا سمعتم يحرم عليكم القعود معهم ما نزل عليهم بكة لا هذا
 الذي نحن فيه فانه ليس قد نزل في الكتاب قبل ذلك وكان الذين
 نواعدون يعنى ان المسلمين سواء كانوا اخلص المؤمنين او منا فقههم قد نواعدوا عن
 مخالسة الخائضين في الآيات من المشركين واجار اليهود الا ان القاعد من الاخبار
 كانوا منها فحين قيل لهم انكم اذا مشاهم ولا كذلك القاعدون المشركين بكة فخطا

ان

المعنى باللفظ

نفي

موسى

قوله موسى

قوله

توجيه

واذا رايته الذين وان كان ظاهراً رسول الله صلى الله عليه وآله ان المراد جميع المسلمين
وخطاب قد نزل عليكم وان كان لجميع المسلمين الا ان المراد بقوله انكم اذا مثلتم
هم المنافقون منهم خاصة ولذا قال ان الله جامع المنافقين والكافرين
لانهم اذا لم يتكروا يريدان ترك الانكار مع العدة والاختيار يكون رضا بغيرهم
وهو كغير ولا كذلك ترك الانكار خطر المؤمنين على المشركين فانه بغيرهم فلا يكون
دليل الرضا بخلاف المنافقين وقيل ان الرضا بالكفر انما يكون كقوله اذا كان
مع استحقاق له او عدم استحقاق بخلاف الرضا بالكفر العدة ومع استحقاقه
فقدما الى زيادة عدائته كما قال الله تعالى حكاية عن موسى واسدود على قلوبهم
فلا يرون متواجتي برق العذاب الا ليم
الذين يتربصون اما بدل من الذين
يتحدون فيكون مضروباً او مرفقاً لما سبق من انه نصب على الذم او رفع واما صفة
للمنافقين في قوله ان الله جامع المنافقين فيكون مجزئاً لا في قوله وبشر المنافقين
ليكون مضروباً لكثرة الفصل وانما نصب على الذم ولم يتعرض للرفع لظهور وانما
قال منهم اي من المنافقين لئلا يوقع انه نصب على الذم من الكافين او من الفريقين
جميعاً لا ليعني ان اصل الخطاب لعوم المسلمين وقد خص حبس القرينة في
قوله انكم اذا مثلتم بالمنافقين منهم خاصة وفي يتربصون يكمل بالخلص الاخفاف
الحقيقة وعدم الظن والتمريض التعريض والجنس ونعمكم بالنصب
على معنى لم يكن من الاستحواذ والمنع والم يكن من الكون جارا والكون بينا المودة
وهذا نصب باصمارة في جواب الاستفهام بالواو من قتل فالحق بالحجاز من غير
نطراي الاستفهام
يقول ابواب النساء كانه يميل ويحتمل لعظم قدر
والا فالظن ليس وفي ما ينزل من النساء ليجتاح التي فتح ابوابها للتمظهر الشئ ليس
كالنكتة من البياض
من خادعة فخدعته يعني من باب المعالمة
لانه ابلغ واليق بالمقام وعنا المصنف لولا المانع الذي هو حرف الخلق كان
مضارعة لخدع بالضم لانه الاصل في الغاية ما لم يمنع مانع السمعة والصب
الماجا هرون استثناء منقطع وما في وجدا مصدرية بتقدير المدة والفاعل
لم يتكلمه اي مدة وجداً منهم بعه من التكلف لم يتكلفوا
و لكن حديث
بالمصنف اي لسمع حديث الدنيا حال كون ذلك الكثير ليس غرق بهذا الحديث
او قاته مع الجملة المراد الا القليل من الصلوة او القليل من الذكر وهو ما سبق
احياناً ويجوز ان يراد بعدم معنى لا يصلون قط لان ما يفتق من صلواتهم او
ذكرهم ليس بصلوة او ذكر كثير نوحه الاستثناء مشكل
والبقيش التمتع وعيش مغانق وحرير وان روي مغانق بالكسر فعلى الاسناد المجازي
روي ابو زيد ليس اي ان راي متعدي الى متعولين مما المرأة والرجل
والمرأة فاعل وقفاة ابن اي اسحاق يرقن الناس والا صمارة من المصنف
ويراؤونهم كذلك اي بمعنى بصروهم اعمالهم على ترك المعقول الثاني عنوا

جوابه
على ان اسم المفعول من فاعله
والدوران والشد وان من
وعلى مغانق

يرافق اي كل مذبذبين ولا يذكر ان حال من فاعل براون ويراون صفة كسالي او
استئناف جواب ما اذا قصدتم بصلواتهم على الوجهين لا يحسن عطف ولا يذكر ان
عليه فلذا جعله حالا وكذا لا يحسن جعل مذبذبين حالا من فاعل لا يذكر ان لانه
ليس قدما للمنفق الذكر مع ابهام كونه قيد المنفي فنفى المعنى بالكلية
الرجحان ما حاقنا البعيا اي يلقي في المعال ككثيرا واصلة الذل في البيت من جاب
الى جاب حتى يصل الى القعر ويقال دخل في المجلس يرمي به الرجحان اي يتهري
وبه قريش عن ابن عباس لو اسعوا وبه قريش ولا تيقن قوا الجاه
اي طريقهم الذي يدقون فيها وروى اركبوا
الاستبذ بدين المنصفين الى هؤلاء مجتمعين معهم
بالمنافقين اعتبر هذا المعنى ليرتبط الكلام بما قبله
بعض الاستبذ بعضها اسفل من بعض وما ذكرنا انما هو نفس الدج
والوجه التحريك لان افعالا يكون جمع فعل بالتحريك كجمل واجمال لا بالسكون فانه
ساكن المدحاة المدارة ومسايرة العداوة
في ذلك الاجز بقرينة ذكر هذا الكلام بعد ذكر انهم معهم
والجملة بعد صفة له من اذا حدث خبر على حذف المضاف اي خصال من اذا
حدث والاحسن ان جعل تلك خبرا مقدما او مبتدأ لخبر وخصال من اذا مفسر له
اي في الوجود لك
مقروء اي مغلوب قرع راسه يريد ان يحاج نفاق
لان العاقل يعني ان الشكر المبهمة مقدم في الوجود على الايمان بالمعنى
فروحي هذا الترتيب في الذكر وان لم يكن الواو للترتيب والشكر المتأخر عن الايمان
هو الشكر المفضل الى عمل القلب واللسان والحواس والحاصل ان ما دون تطرف في الغنى
يعرف ان لها منافع فيشكر وان لم يعرف انه قديم منصف بالحب الايمان به او من اوصاف
الكامل بمعنى زيادة التطور الى معرفة المتعم والتقدير بانه قد رما حب على العبد
وبكف هو ثم ترتب عليه تفاصيل الواجبات العقلية وكان الشكر المبهمة اصل
التكليف من الايمان وعينه لا بالعكس لتوجيه السؤال ترك ترتيب الوجود
ولما انصرف بعد ظله فاولئك ما عليهم من سبيل استشهاده بقوله ان يدا فترد
الانقطاع اي لكونه استثناء منقطعاً منصوب المحل بمعنى لكن الظالم
على لغة من يقول هي لغة بني يثيم يجوزون في غير الجنس البدل اما يفرح
من التاويل كاليافير من الاينس واما على جعل البدل بمنزلة غير المذكور حتى كان
الاستثناء منقطعاً والنفى عام الا انه صرح بنفي بعض افراد العام لزيادة اهتمام بالمنفي بعينه
او لكونه مظهر لاهم الايات فيقولون ما جاني زيدا لا عمرو والمعنى ما جاني الا عمرو
فكناها هذا المعنى لا تحب الجهر بالسوء الا الظالم وذكرنا ان زيادة تحقيق هذه النية
عنه فان قيل ما بعد الاجنب لا يكون فاعلا وهو ظاهر فينتفى البدل وهو غلط
قلنا انما يكون غلطاً لو لم يكن هذا الخاص في موقع العام ولم يكن المعنى ما جاني احد

محدوفه
منه
نفى

الاعتراف فان قيل فيكون لفظ الله مجازا عن احد واسبيل الا ذلك قلنا لا بل
ليكون لاجب الله ما ولا بلا حبل حلو واقعا موقعا من غير جوارح في لفظ واحد ولهذا
لم يجز الا بال فيما اذا تعذر هذا التأويل مثل لا عاصم اليوم الا المرحوم ويتبين الانقطاع
ومنه لا يعلم بغير ان رفع الا الله ليس من جهة انه من جنس من في السموات
والارض جعل بلا شبه بل من جهة ان المعنى لا يعلم العيب احد الا الله وذكر من في
السموات والارض للتحقيق والتأكيد ثم حيث اني بعد الاعلام بانه لاجب
الجهنم بالسوا لا جهنم المطول حيث على العفو بقوله او يعفو عن سوء بعدما اطلق اى
جوز الجهر بالسوء واذن فيه وجعله مجزيا حيث استثناء من الجب وانما حث عليه
لاجل الحث على الاحسان الافضل وذكر عطف على حث ابداء الخير واحقا وق
بقوله وان بدوا ما في صدوركم او تخفوا شيبا اى قوطية ومهيدا للعفو ثم عطف العفو
عليها كن شيتب فصيديته بالغزل والوصف بالحسن والجلال ثم يخلص الى ما هو الغرض
من المذبح وانما عطفته عليها سيما بكلمة او مع دخولها فيها لا عند ادبه والثنية على ذلك
ومنفذته وكونه من الخير مكان وسيط عال مرتفع وكان المراد بكون الجهر محبوبا بانه
غير مكرهه بحيث يتناول المباح والافترق المحبوب بمعنى المنعوب لا يكون اجب
وافضل والدليل وجه الدلالة انه لو لم يكن الغرض هو العفو فقط وكان
ابداء الخير واخفاؤه ايضا مقصودا بالشرط لم يلحق الاقتصار في الجزاء على كون الله
عفوا قدرا او اؤاموا كما انه اسان الى ان الواو في قوله ويقولون بمعنى او
وانما لاحتاج الى هذا اذ لم يفسر معه للوصول اى والذين يقولون وتوهم مؤمنين بالله
من جهة ان الايمان ببعض رسل الله يستلزم الايمان به صدور لما ذكرنا
من افعلة اسان الى ما سبق من ان طريق الايمان هو الحق فالكفر ببعض انكارها
وبكذب وهو يستلزم الكفر بالجميع لا واسطة بين الكفر والايمان بمعنى
الصدقين وعدمه علة ما هو المراد في الآية فلا يرد المنزلة بين المنزلتين لانه انما يعبر
واسطة بين الايمان بمعنى الصدق والعمل وبين الكفر هم الكافلون في الكفر
اعتبرا لكان ليكون الخير مقيدا وليس الحصر وقد يقال هو مستفاد من توسط
الفصل وتعريف الجنس فالغرض به ان يقول سوف تؤكد الوعدا حتى
الموعود الذي هو الايتاء لا الاخبار بانه متأخر الى حين لان صيغته يفعل موصوفا
للاستقبال كالحال قد دخل حرف الاستقبال لا يكون الا لتأكيد اثباته كما ان لا يفعل
لما كان لنفي الاستقبال كان ان يفعل لتأكيد ذلك وهذا معنى ما قال بسبويه لم يفعل
نفي سوف يفعل وان كان ظاهرا عبارة انه نفي التأكيد وانما افترجوا
ذلك على سبيل التفتت هذا بعينه جواب عن الاستعظام سؤال الزوية وسمة
خللا سيما وقد طلبوها في الدنيا ومع كبر من الدلالة على انها غير جارية للوثنين
في الآخرة وان سواها لا للفتت بل لطلب تيسر الحق منك وباطل قتاله ورحيله
بكذا من المصادر المصنوعة باضارا للعقل مثل بعدالة وسحقاله ومعناه الدعاء بالهلاك

مستلزم

على

فيا لك خطاب لهذا الامر مع الاطاعة وتداء على قصد النجاة وسلمان
بان الكاف وليس من حذف النادى في نفي مطلق عليهم مشرف تطلعه
وقولهم مرفوع عطفا على المشاق وكنا معا هدهم وصبر عليه
لقولهم ومعنى تم على الامر استمر على ان قوله فيظلم من الذين هما ذوا
يدل لظهور انه متعلق بخبرنا على معنى السببية ولا ساقى ذلك بعد جعل المتعلق
والسبب هو قولهم نقصهم الا بان يكون هو بدلا كما في قولك بزيد كنهه افقتنت
ومنه على ان الفاء في فيظلم تكرار للفاء في فينا نقصهم عطفا على اخذنا منهم مينا ق
غليظا وجزاء شرط مقدما ما لو جعلت للعطف على فينا نقصهم كما في قولك بريد
وكنه او فكنه او تم كنهه افقتنت لم يحج الى جعله بدلا ولا يخفى ان هذا الابدال
بعد ما لفظا فطول الفصل ولكونه من بدل الجار والمجرور مع حرف العطف
او الجزاء مع القطع بان المعقول هو الجار والمجرور فقط واما معنى فلذلك على
ان يحرم بعض الطبقات مستتب عن مثل هذه الجرائم العظيمة ومقرب عليه
لحقيق ان العقاب اى على تقدير العقول تحرمنا والمحصص على البعض والمعطوفات عليه
الطبقات اى على تقدير العقول تحرمنا والمحصص على البعض والمعطوفات عليه
مستلزم من التقديم على الفاعل المحذوف والمذكور لكن بشكل الثاني بتأخير
بعض المعطوفات عن العامل اى وبصدهم عن سبيل الله واحدهم الزبوا
واكلهم اموال الناس وقد اتفقوا على انه لا يجوز عند قصد التخصيص بزيد مودت
وبعده وعلى الاول انما يرد الاشكال على جعله تقديم بظلم للاختصاص ولا يحصى
سوى توسط الفعل بين المقاطعات وترك تاخير عن الكل تحدد الا ههنا نذكره
ثم في كلامه دلالة على ان جعل الحروف مزيد ليس معناه عدم اقادتها معنى وانما
يعيد تأكيد مصموم الكلام لا المقدد وانه ان اكد الحكم المقتد فالناكيد راجع الى
المقتد كالا فادة لم يصح هذا التقدير لتوقفه على ان يكون بل طبع الله متعلقا
بذلك المحذوف عطفا عليه بمعنى بل طبع الله عليها بنفس كفرهم فكيف اذا انضم اليه
النقص والعقل ليكون قرينة على ذلك المحذوف لكن ليس الامر كذلك لانه متعلق
بقولهم قلوبنا غلف ردا وانكارا كما يفصح عنه قوله تعالى وقالوا قلوبنا غلف بل انهم الله
لكفرهم فلا يكون متعلقا بذلك المحذوف ولا دلالا عليه بل استطرادا ناظرا الى
قوله قلوبنا غلف عطفا على مقدرا اى لم يخلق قلوبهم غلفا بل طبع الله عليها
وكذهب المجترة نعم عند من عجز قلبه بحيث لا يعرف بين عدم
قابلية المحل وعدم مشيئة الفاعل وتأثير الوجه ان يعطف وذلك
ليكون عطفا على المقصود دون الاستطاعة وليلان الامات الدالة على ان
الطبع عليها بسبب الكفر من غلوان يضم اليه شئ ما معنى المجي يعنى ان من شرط
العطف ان لا يكون المعطوف نفس المعطوف عليه مذكورا في جملة حقيقة الفائدة
ويصحح الجمع وههنا المعطوف نفس المعطوف عليه اودا حل في جملة

بل

له

النقص

قوله

فأجاب أولاً بان الكفر المعطوف غير الكفر المعطوف عليه أو داخل فيه قد دفع
 الاشكال عن القدرين وإنما بانه يصح على القدر الاول ان يجعل من عطفاً محجور على
 المجموع كما في قوله تعالى هو الاول والآخر والظاهر والباطن وعلى القدر الثاني ان عطفاً
 المحجور على بعضه كما في قوله ذكره الامام وجميع المحققين ^{الزنية اي النسبة}
 الى الزنا وقيل كان اي الملقى عليه النسبة او المقنول رجلاً بناً فوق عيسى فان قيل
 الثاني قلنا اذا قلنا يقتضي ان يكون الفاء النسبة على الرجل مثل اراد قبل عيسى وليس
 كذلك فالاصوب كان رجل بالرفع على ما في بعض النسخ او جعل فلما اراد ان ينادى كلام من
 في تفضيل حال الرجل في النفاق والفاء النسبة لا داخل في حيث قيل فلما انما يلزم
 ذلك لو كان عود الضمير اليه باعتبار وصف الفاء اسبه او المتواليه ^{والشك}
 ان لا يخرج والظن ان يخرج بعرض الخاصة من ذكر الجنس على ادراك النسبة ومثله كثير
 في تفسير الالفاظ وقوله فطنتوا عطفاً على لاحت وقوله فذلك جزاء الشيطان ان ينادى
 هو الحق الذي يتبعونه والمعنى انهم صمتمون على الشك لكن قد يلوح لهم اشارة لمحصل
 ظن ثم يزول ويعود الشك وهذا ادل على شدة الحيرة من استمرار الشك بلا انقطاع
 قلنا نقيسنا بربانية المتيقن اسم معقول فيكون تأكيداً للنفي دون النفي
 او يميز كما في قلته علماء لا بد من اعتبار التهمك ادلاً قاطعة في نفي العلم المتابع المستعير
 بنيت نوع ما من العلم بالكنية على سبيل التأكيد من الاستعراقية ^{جملة}
 فتشبهه لكن الام فيها جواب قسم محذوف اي والله وقد سبق في قوله تعالى وان منكم
 لمن سطون انها حبرية موكدة بالقسمة الانشائية واقعة صلة اوصفة بلا تاويل
 والاستثناء مفرغ من اعم الاوصاف والموصوف المقدر مستأد مقدم او فاعل
 للظرف صفة مستأد محذوف والاستثناء في موقع الخبر اي وان احد من الاولين
 واحد من الامم مقام معلوم لمن يتعد لكنه جزم بالاول ^{ما اردت التي كذا اي}
 محلك وحقيقته ما اراد ان انتم بك اليه ويدل عليه اي على ان صهي مودة للاحد لا عيسى
 على ما قيل قراءة اي حيث جمع الضمير فدل على انه كجماعة من اهل الكتاب وانما جعل الموصوف
 المقدر احداً ثم فسرهم جمع دون ان يندر من اهل الامم جمع لان حذف في مثل هذا المقام اشيع
 والظهر واوفى بقراءة العامة ^{قاعدة الوعيد بمعنى ان ذلك الامر الذي يخبرون}
 عنه واقع اليه وكان لا محالة ^{وقيل الضمير ان في به وموته لعيسى فعلى هذا يكون}
 عليهم شهيداً للشرية كما في قوله تعالى ويكون الرسول عليكم شهيداً دون القهيد
 ويجوز ان يريد عطفاً من حيث المعنى على قوله وهم اهل الكتاب الذين يكونون في زمان
 نزوله ^{والصبي ما حرم من ايسر الى ان التمسك للتعظيم والتقدم للخصم}
 وهو ما عدلهم فان قيل التحريم كان في التورية ولم يكن كعز عيسى عه ونحو صلح ولا
 عن شيد الله فلما المراد استمرار التحريم وفي جعل العهد والاكل ونحو ما بنا للظلم دفع
 يقال ان العطف على المفعول المقدم بنا في الحصر مثل زيد صردي وعمر ومن جعل الظلم
 بعينه كما في قوله تعالى ذلك جزينا لهم ببغيتهم وجعل تصديقهم متعلقاً بحذف ظلم

نفسه
معنى

والصبي ما حرم من ايسر الى ان التمسك للتعظيم والتقدم للخصم

على الصدر او بعضه يشهدون انهم اهل الكتاب الذين يكونون في زمان نزوله

عليه

عليه ولا يثبت اي ما من عوام من موقعه لحاشي حفظ المصحف لا في لفظه اذ لا كلام
 في نفل النظم تواتراً فلا يجوز الحق فيه اصلاً وهل يمكن ان يقع في الخط لحن بان يكتب
 المقيّمون بصورة المعتمدين بناء على عدم تواتر صورة الكناية فبينه الكلام والصحة انه
 لا يجوز لانه ايضاً متواتر وما روي عن عثمان بن عفان انه قال ان في المصحف لحناً
 رد الرقابة واليه الاشارة بقوله ان السابغين الى آخره يعني لا يصور ان يكون في كتاب
 امة ثمة تركها السابغون ليس هذا للاحتقون ^{على التكرار اي البدل}
 او التاكيد لكن المدح اوجه لكونه مقصوداً منقياً عن التعظيم والرسول في انفسهم اشارة
 الى معرفة الرسول بته وصفاته ومعرفة السابغين ونسبتهم انما هي بالنظر الى الادلة
 العقلية اذ لو توقفت على بعثه الرسول عاد الكلام وتسلل ^{الرسول}
 مبهتون لا يخفى على الناظر في سوق الجواب ان ليس حاصله هو ان الحجة للناس
 على انه قيل البعثة ليست بحسب عدم الوجوب بل بحسب عدم العلم بالوجوب
 بل حاصله ان الناس وان كانوا متمكنين بالنظر وتحصيل المعرفة لكن في البعثة زالة
 للماضي وبهم لا الزام بالحجة وتقصيل الامر الدين فلو لا البعثة لقالوا ارسلت رسولاً
 يزيل المانع ونبيته على الناصيل ^{كما يرى علماء العدل جميع علماء الاسلام}
 فاصحاب الكلام كذلك فلا تحضيم للعدلية ^{مليقاً بعلوم الخاص الذي}
 لا يعلم غير مشعر بانه جعل العلم بمعنى المعلوم واراد بالمعلوم ذلك التاليف
 والنظم المختصر ومثل هذا لا يكون من جعل العلم محلاً عن النظم والتاليف بل
 لو جعل صهي لا يعلم مصداقاً لا مفعولاً لم يكن العلم بمعنى المعلوم بل على معناه
 المصدرى ويكون تاليفاً بياً بالعلم لا العلم نفسه لكن فيه تحرير من جهة ان
 التاليف ليس نفس التلخيص اشارة على هذا الوجه يحتمل ان يكون لآلة كما يقال
 فعله يعلم انما كان يعلمها اذا كان متقنياً وعلمياً بمعنى فيكون وصفاً للقرآن بكامل
 الحسن ونهاية البلاغة واما في الوجه الثاني والثالث فالعلم على معناه والظرف
 حال من الفاعل او المفعول ومتعلق العلم مختلف هو كونك اهلاً او مصاححاً العباد
 وظاهر كلامه انه على الثاني حال من الفاعل وعلى الثالث من المفعول ومبني قوله
 بما علم من المصاحح على ان التلخيص بالعلم تليق بالعلوم او على ان العلم بمعنى العلوم وموقع
 الجملة على الوجهين بقدر الصلة وسابها اعني انزل اليك واما على الرابع فحال من الفاعل
 ومعنى العلم انه رقب عليه حافظه والملازمة كما قال في آخر سورة الحن فانه يسلك
 من بين يده ومن خلفه وصداً اي حفظه من الملازمة لحفظه من الشيطان وقد علم الله
 بالدين ان كان رقباً عليه حافظاً له والا نسب بهذا الوجه ان يجعل يشهدون بمعنى الشهود
 والحفظ لا بمعنى الشهادة ^{جمعوا بين الكفر والمعاصي مبناه على ان الكفار مكلفون}
 بالشرائع فيعصون بترك الواجبات وفعل المنهيات وقد جعل النظم بمعنى العقوق
 مجازة الحد في الكفر واما جعله بمعنى كفر بعضهم وظلم بعضهم على طريقة قوله كان قلوبهم اظلم
 وطباً اي ليساً فانما يصح على مذهبه ووجه صحته لفظاً ان يكون على تقدير موصول احسن

استنبط على الرواية
شبهة الدرس
سجل على الخط

وله

لولا

رصد عليه

ائى ان الذين كفروا والذين ظلموا ومثله كثير في الكلام قال حسان ائى يجوز سؤالي
 صلح منكم ويدهم وينهم سواء ومن يدهم وينهم منا وقد قال الآخر ما الذى دأبه
 احتياط وحزم وهواه ليستويارو على اسناد فعل البعض ائى الكلى لشاركتها واتخاذها
 وان لم يرض البعض بفعل الآخر لقوله فومئذ قتلوا ائى ائى لا يلفظ بهم ترك
 الهداية ائى الطريق السقيم في الدنيا لا يلقى بالحكم كيف وتدين الطريق فلذا حمله على ترك
 اللطف بهم حيث لا يكون الا طريق الكفر الموصل الى جهنم واما في الآخر فلا يلقى هداية
 الكثرة الا طريق جهنم فالهداية على هذا انكم اربعمى مجرد الدلالة واما على الاول فقدم الهداية
 مجاز عن ترك اللطف بهم والا طريق جهنم استثناء منقطع بمعنى لكن سلكوا طريق جهنم
 ائى اقصد قدام محله على كبر خيرا كما يراه الكوفيين لان البصريين لا يجوز ان صار
 كان مع اسمها الا لئى بالانتطاع اسبه لان التزيين لا يكون مقولا عليه بل لا
 وفيه لان معنى قال عليه افترى لانه ذوروع ائى انه جند المضاف او
 الوقوع في ذى الوقوع وان معنى الاضافة الى الله تعالى انه محتج بحجج قدرته من غير
 توسط المادة لا هل التحقيق في هذا الكلام فان صحت بيان البتة والمخوف
 الابوه لاهوتيه ائى الهية من جهة تاسوتيه ائى السانية من جهة الام وبدل على ائى يقولون
 بذلك قوله تعالى ائى المسيح الآيه وقوله سبحانه ان يكون له ولد ووجه الدلالة ان
 سوق الكلامين للرد عليهم وقد تعرض فيها لئى الاتصال بائيه بطريق الولدية وقد بين
 ان اتصاله به تعالى ائى هو بان رسول الله فانه موجه دياره بقوله وكلمته وان الله
 ابتداء جسدا حيا بقوله وروح منه ائى ذوروع كائى منه الامادة وحكاه الله
 او ثى ويكون التقدير الالهية بلانه ارفق فهو الغنى عنهم بمعنى لا يحد
 ولذا لن يستكف استكف منه امتنع وانقبض انفا وحسبه كانه يطلب
 ان يمتحن عن نفسه ما يوجب الدلالة والصنع الكروبيون من كبر ائى اقرب
 قريبا ائى بالنا والياء بلنا لغة كاحمرى من حيث ان علم المعاني لا يقتضى
 عند ذلك لا الكلام في ان مقتضى علم المعاني والدوق الصحيح التعليل وهذا هو المعنى
 ولا من قوة يقال لن يستكف من هذا الامس الوزير والامير ولا السلطان ولا الوزير
 ولكن ينبغي ان ينظر المستدل ايضا ويعرف ائى لا يغيب ان الا التعوقية في المعنى الذى
 هو منظم الاستكاف والترفع عن العبودية وذلك ههنا وزعم المضاري هو التجرد
 والروحية التى في عيسى من جهة انه لا اب له وكان القدرة والتاسد الذى به
 تحيى الموتى وتبرى الاله والارض وهذا في الملائكة اقوى لانهم لا اب لهم ولا ائى
 ولهم باذن الله من قوة قلع الخيال ومن افعه مضاعف الاعمال والنقص على الاحوال
 والاحوال ما ينقل في جنبه الاحياء والابرار وهم مع ذلك لا يستنكفون ان يكونوا عباد الله
 فكيف بعيسى ولا دلالة لهذا على الافضية والاكليية بالمعنى المتنازع فمن كان له
 ذوق حليق فليدق وقد جاب بوجود آخر الاول ان سوق الآيه وان كان للرد على المضاري
 لكن ادبح فيه الرد على عبد الملائكة الساكن لهم في رفق بعض المخلوقين عن مريم العبودية

ائى
 اطاع
 الكفار
 لا يجوز ان يكون
 من مظهر من مظهر
 عاراة الكلام
 ان مجرد الابدسهم
 طلقا محار عن ترك اللطف

ائى درجة المعبودية وادعاء انسابهم الى انهم بها هو من شوايب الالهية وخصه المقربون
 لانهم كانوا يعبدونهم دون عبيهم ورد بان هذا لا يلقى الدلالة على توفيقه الثاني كما هو
 مقتضى علم المعاني الثاني ان هذه الدلالة انما يكون بعد سبق بالافضية كما في حديث
 السلطان والوزير دون مجرد النظر في التركيب كما في لا يتعلم زيد فلا عمرو وانما
 الافضية بهذا شبه دور ولوسلم فعلى افضلية المجموع دون كل واحد ولوسلم
 افضلية كل واحد من المقربين لا جنى الملك على جنس البشر كما هو المتنازع ورد بان
 المدعى في مثل هذا الكلام يكون مقتضى علم المعاني هو الترتي من الادنى الى الاعلى
 دون العكس او التسوية وقد عرفت ان الجمع المعرف بالنام على الاحاد سيما
 مثل الحكم بعدم الاستكاف ومدعاء ليس الا دلة الكلام على ان الملك المقرب
 افضل من عيسى وهذا كان في ابطال القول بان خواص البشر افضل من خواص الملك
 فمن جاز ونبغى ان يكون في موقع الصفه بمنزلة وان يكون مثله جبرا مقدما وجاود
 من اجود كما جازت من المجدي بل يتضطرب ويرفع طامته حتى يعترف
 بالفرق بين الاثنين ففي هذه الآيه دلالة على افضلية المعطوف بخلاف ذلك اذ
 لا دلالة على كون المضارنى فوق اليهود قد دل على ان ذلك ليس من مجرد تعاطف
 معمولي فعل فينفي بل معوض الى المقام ويقال ان فيها ايضا دلالة على فوقة المضاري
 واولويتها بالرضا بائى كونهما اقرب موده المؤمنين ومرا د المصنف ليعتق الفرق
 بين ما قبل الوقوع وما بعدها وبان ما عداها افضل في الآيتين انما يستفهم لو كان
 في الآيه السانية اظهرا ومساويا لا قل وليس كذلك بل ربما يدعى ان الاقرب مودة
 اولى بان لا يرضى حتى يتبع ملته وقولك مودة الاقرب انه عطف
 على دلالة لا على ما فيه وهوان المسيح لا ينافى الى آخره هوان المعنى
 الذى فيه بعض الانحراف لان العرف ان المسيح لا يستكف عن ان يكون عبدا
 والملائكة مع كونهم اعلى طبقة ايضا لا يستكفون ان يكونوا عبادا فالقول بان المسيح
 لا يستكف ان يكون هو ولا من فوقة وهم الملائكة عبادا لا يلزم ذلك ولا يدل على
 نفي الاستكاف عن الملائكة وقد يقال وجه الانحراف ان عدم الاستكاف لم
 من عبودية مع الملائكة لا يتصور من استكافه من عبوديته وحده وليس بسبى لان
 لا عادة كلمة لا ما لغة وكذا ما يقال ان وجوده في المعطوف يمنع العطف على الضمير
 في يكون او عبدا لانه ليس بمعنى وذلك لانه واقع في جنس النقي كما بحكمة وهو كاف
 في العطف مع امثل ما يات احدا يكون راكبا ولا غلامه ولا كل واحد
 يشير الى انه لا حذف في مثل هذا الوجه مثل زيد قائم وعمرو عطفنا على زيد
 لكن صحتها اقرار بالخروج منظر فقد طاح ائى ذهب وسقط السؤال
 لان عبدا لا يكون جبرا الا عن ضمير المسيح وحده فليزم اقواده غايته انه عطف
 على فاعله شئ فكان مثل زيد راكب وهو وفي مثله تعدد الفاعل كالفعل نعم
 يجوز ان يجمع جمع التكسير مثل زيد تعود وهو غلامه وانما جاز العطف على المستر

العلم
 قوله
 وهذا
 من المعنى
 هذا المعنى
 علمه
 في

المقالة بيان الحق والهداية ليس بذلك الحسن واما على تقدير المضاف الى كراهية
ان تفضلوا مذهب الكوفيين ولا رضاه البصريون ليعود وقلته بالقبية التي حوت
المضافات واعطى عطف على فكنا ومعنى كمن اشترى مجرأ مثل حجر
من اشترى عبد يؤمن الى التحرير اي استراء بنية الاعناق والله اعلم وهو الحق
بالبحر ونما يعلم سورة المائدة **بسم الله الرحمن الرحيم**
وفي العهد صد العذر والنقل الى الفعل لا تعذر الا المبالغة
قوم اذا عقدواهم يتوافق الناقه وكان هذا في عامة الشنا عن فارزه الخطبة
في صون وكان الرياسة حيث قال بعد هذا البيت قوم هم الانف والادباب
غيرهم ومن سوى ثائق الناقه الذنبا وفي البيت اسارة الى ان يكون العقد
يعني العهد مستعرا عن عقد الجبل حيث رشح ذلك بذكر الجبل والدلو وما يتعلق
بها الصراج جبل يسد في اسفل الدلو ثم يشد الى العراق ليكون عوناً وللؤدم
فاذا انقطعت الاقدام امسكها العنق والعرقوبان الحقيقان المعترضتان
على الدلو كالصليب والاوزام السيتور التي بين اذان الدلو والطراف العياقي
والكرب الجبل الذي يشد في وسط العراق ثم يثنى ويثبث ليكون هو الذي
يلام الماء فلا يعرض الجبل الكبير ويقال ملأوا الدلو الى عقد الكرب لمن سأل فمالي
من الامر من مواجب التكليف جمع موجب اسم مفعول يعني ما وجبه
التكليف من اداء الواجبات لزوماً والمذوبات رجحاناً واجتناب المحرمات
والمكروهات كذلك وهذا اوفق بعوم اللفظ واو في بعوم الفائدة لكن الجبل
على تحليل الحلال اي اعتقاد حله فلا يعمل على دفعه وتحريم الحرام كذلك اظهر
نظراً الى ما يشعر به سوق الكلام من الاحمال والتفصيل لا يقال السورة للثبوت
على امتهات الشكالك في الاصول والعقود لا يتحقق بالتحريم والتحليل ولكن بقوله
وتعاونوا على البر والتقوى واعملوا على عدلها هو اقرب للثبوت فلا يلزم تحليل الجبل
والتحريم ولو سلم فليكن من التعزيع على الاصل لا التفصيل للجبل كما يقول مستولو
او امر الله ايتوا الصلوة واتوا الزكاة وصوموا رمضان لا نأقول المراد ان ما
وقع في معرض التفصيل هو التحليل والتحريم فظاهر ان ليس جميع السورة كذلك
وان المذكور بالتفصيل اوفق منه بالتعزيع وهي الاضافة التي بمعنى
من قد اشترطوا فيها كون المضاف اليه جنس المضاف كالصفة للخاص وهذه
الامرياء لعكس ومن في البهية من الانعام لا يكون الا سائبة وفي خام من فصة ابتدائية
او تبعيضية وكان ينبغي ان يوضح تفسير قوله الاما يثنى عن تقدير الانعام وعن الوجه
الثاني في اضافة البهية الى الانعام وهو جعلها بمعنى اللام على جعل طائفة الشبه
اختصاصاً بينها او بمعنى من البياينة على جعل المشبه نفس المشبه على طريقة زيد
والاجتزاء اخراج الجزئية وهي باجن النعم من العلف من الكوش الى القسم فتمتعة ثم
بتلعه وقاية زيادة البهية دون ان يقول احلت لكم الانعام على السائبة طاهر

الرجوع الى المعنى الذي لا يصح من اللام ومنها على ان حذف لا اي لا تغفلوا
او رتبة ذلك وذكر

وعلى

وعلى الاول قصد الانعام والتعشير واقراد لفظ البهية لقصد الجنسية
الانعام ما يثنى يعني ما يثنى استثناء متصل من بهية الانعام وليس من جنسها
لان المثال لفظ فخا ول جعل المستثنى من جنس المستثنى منه بتقدير مضاف محذوف
فما يثنى يكون عبارة عن البهائم المحرمة لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة التي قوله على
وبابا اي بلام ذلك او من فاعل ما يثنى آية تحريم على طريقة اسأل التجار
سقباً يحايه ليكون ما عبارة عن البهية المحرمة لا عن اللفظ المنقول ولا يعقد في هذا
المعنى اعتبار التجوز في الاستناد فلا يحتاج الى تقدير المضاف واما جعل الاستثناء
مفعولاً من الموجب في موقع الحال اي الاما يثنى عن الحالات المنقولة فيعيد جملته مع
الاحتياج الى التاويل في كونها منقولة فقوله من القرآن بيان لما يثنى وقوله من جنس
بيان لما يثنى من القرآن وقد جعل بياناً من القرآن او بلامه
للحق ان هذا اقرب معنى وان كانت ابعد لفظاً وذلك لان جعله حالاً من جنس
كلم انما يوضح انما يريد بهية الانعام الظاهر وانما يريد الانعام المستثنى منها البعض
علما صريح به بقوله كانه قيل احلناكم بعض الانعام ففي جعله حالاً من صميمكم بغير قيد
لاطال هذه الحال وليس كذلك ويمكن دفعه بان المراد بالانعام اعم من الانثى
والوحشي مجازاً او بقلبي اودلالة اوكيف ما شئت واطلاها على عمومها مختص
بحال كونكم غير محليين للصيد في الاحرام اذ معه يحرم البعض وهو الوحشي واما
جعله حالاً من فاعل احلنا المدلول عليه بقوله احلت لكم ويستلزم جعله قائماً
حرم ايضاً حالاً من مقدراته حال كوننا غير محليين الصيد لكم في حال احرامكم فليس
بعيد الا من جهة انقصاب حاله متحاذين من غير ظهور ذى الحال في اللفظ
وتزجيجه بان التحليل والتجسيم شأن الشارع دون المكلفين ليس بشيء لان معناه
تقدير الحلال والحريم عملاً واعتقاداً وهو شائع في الكتاب والسنة كما ذكر بعد هذا
من قوله المائدة من احز القرآن نزولاً فاحلوا حلالها وحرموا حرامها ولذا امر
بالامتناع من الصيد وقولاً لا يخرج عليكم تعليل لقوله احلناكم اسم
ما اشعر يصح في امثال هذه المواضع بلفظ الاسم ليدل على ان صفة حيث له
اشتقاق ظاهر ودلالة على معنى نأيد على الذات ودليل عدم الوصفية انه لا يخرج
على الموصوف ولا يعمل عمل الفعل ولم يعد المجرى في السقاية مع ورود النص
بذلك نظراً الى عطفها عليها ولم يجعل من قبيل ومثليته وجعل لقدم فضلها على سائرها
لا للتفصيل بالمشهر الحرام فاني رسله ايضاً فاصل وقتل المشهر الحرام شهر الحج
قضاء الحق المناسبة والافا لشهر الحرام رجب وذو القعدة وذو الحجة والمحرم
وشهر ربيع شوال وذو القعدة وعشر ذى الحجة فلا استعناك الا في شهر دون بعض
ووجه الصحة معظمة من شهر ربيع فغلب
فبذلك ان يحلوا اصل الكلام
يقى منع اخلال قلايدها عن اخلالها اي انفي جواز اخلالها وبقي السقاية عن اخلال قلايدها
هذه صفتهم اسارة الى ان امين ويتفقون صفتان لموصوف محذوف

للفضل

ان

اي شئ

اما

بالكلية

لان تكون يتقون صفة أمين ليس عليه ان اسم الفاعل اذا وصف لا يعمل في الصفة
 لصفت سببه بالفعل وان آمن اذا كان متعول لا يعمل ان عين معتد فام يصف عليه
 فسقط ما قال ابو اليقظ ان يتقون في موضع الحال من الضمير في آمن ولا يجوز ان يكون
 صفة لأمين والمعنى لا يعمل امثال آمن نعم يتوجه انه اذا كان الاعتماد على الموضوع
 المعتد كان اشتراط الاعتماد لغوا ولا يمنع في سبب من الصدق تعظيما لمفعول
 المعتد ان قال ذلك تعظيما لهم والاستحسان لا يكار بها لغة قيل هي محكمة
 اخلفوا في ان في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تخلقوا شبعا يراة الله الى قوله ولا آمن
 الحرام محكمة او مستوحدة ففعل محكمة وقيل مستوحدة لما فيها من حرمة القتال في الشهر الحرام
 وقد سخط بقوله تعالى واقتلوهم حيث تقفونهم وما وقع في الكتاب واقتلوهم حيث
 وجدتمهم محل بطور من حرمة منكرين من المجردين الحرام وقد سخط بقوله تعالى انا
 السركون بحسب الآية ما كان للمركب الآتية والاخذ في ان نسخ ولا آمن اذا كان للمسلمين
 والمركب انما هو في حق المسلمين خاصة وهو في الحقيقة كخصيص كمن لما كان المخصص
 متراخيا لا متراخيا سمي سحا على ما هو قاعه من الحول الحسية وفيها استثناء الفضل بالنجاة
 دون التواب لان المسلمين ما كانوا يعرفون الآخرة ولا يعرفون بها وما اسفوا وهم
 الرضا من الله فقد كان في ظنهم فوصفهم الله تعالى بذلك بناء على ذلك وهذا جواب
 عما يقال ان المسلمين لا يتقون الفضل والرضا فان قيل يخلون في عموم آمن البيت
 الحرام يتقون فضلا من الله ورضوانا لكن يرد عليه ان ذلك انما ذكر في موضع التعديل
 لكنت عنهم واسماء النجاة والرضا ان المتوهم الذي لا يكون البتة لا يصح علمه للكفر والظلم
 انه مبالغ في الكفر عن المسلمين بان توهم الابتعاد بوجوب الكفر بجمعة واجاملا عليه
 الجحيم والعار وترغب منه حميد بن قيس هو ابو صفوان مولى بني اسد بن زيد
 الغنوي الاخرج الكشي من قريش من عمر بن قيس سمع مجاهد وعطاء وروى عنه مالك بن
 انس والشورى بقوله والاخرج بالواو وليس على ما ينبغي ويتقون بناء الخطاب قيل
 استئناف على حذف الاستعظام وقيل حال من حينها خلوا فاصطادوا
 اباحة لانه لا يتوسع ورقع المنع فلا وجه للاجواب وقيل هو اي كسر الفاء يعني
 قد نكس الفاء وعلل وجهه بانه يدل من كسر الهمزة الذي كان في اصطادوا بدون الفاء وقيل
 لا لانه لا ماله الطاء وان كانت من المستغلة على ان الشرطية اورد عليه انه
 لا قد نكسهم على الصدق بفتح كذا اوجب بانه لا يتوخى على الصدق الواقع نعم الحبيبة والدلالة على انه
 كان ينبغي ان لا يكون وتوهم الاعلى سبيل القرض والتقدير كما في قوله تعالى ان قوما
 مسرفين وجور ان يكون متديرا كقوا على نقل المقدس ذهب الى هذا نظرا
 الى ان الاصل هو ان يكون الهمزة للتقدير والا فحوز ان يكون من حرمة ديننا الباطل ولم
 حرمت واجرم من المقدس الى واحد وان تعدوا على حذف الجار لانه الواقع موقع
 المفعول الذي لما واسطة البتة وقوله ولا يحل لكم بيان لحاصل معنى المقدس ان مفعولين
 ان لو كان محرما بكم بمعنى يحل لكم كان ان تعيدوا على حذف الجار البتة وان تعادوا

فعل

اخره

بعد فتح مكه

صدفكم

امر معطوف على النهي فله اعني لا يحرمكم وهو على الشرطية اعني اذا حللتهم فاما
 واصل تقوى وبق لا يها من وقت قلبت الواو تاء ولام الفعل واوا كالسروية
 حلها هو القاعدة في فعل اسما من التثنية فبقنا ول اي اللفظ لعموم
 العفو والانتصار ان يتناول البتة والتقوى العفو ويتناول الامم والعدوان الانتصار
 وفي هذا الشارة الى ان ليس المراد فيما سبق تفسير البتة بالعفو والتقوى بالاغضاء
 وتفسير الامم بالاستقام والعدوان بالتشفي حيث انها نصب على المصدر والحقت
 الهلاك واصافته الى الانك كانهم زعموا ان من مات خرج روحه من انفه ومن قبح
 او جرح من جراحته والمبا عرموضع البعير وهي الاثاء كانوا يحفظون ابعاد الابل
 فاذا جاء الضيف بعقدون له بعيرا فيخلفون الدم في معاوسونها ويظهر بها الضيف
 ويقولون لم يحرم اي الضيف من قوله اي فسد لاجله قلبت الصادرا بام سكنت
 وهي طي واول من قال ذلك حاتم الطائي والعقل مستند الى الجار والمجرور اي من فعل
 لاجله الفسد اثنوها او هونها وهو يضطرب حال من صنف وكانه اي يقع تذكير
 مقدومة بهذه الحال بان يضطرب بعد قطع الخلقوم والرتي وتشتجب او ذا
 كما هو الحكم في المذبذب وليس المراد ان يكون التذكير في هذه الحال فانها لا يحل
 وذا النصب المنسوب لا يعتدي لقائه والله ربك فاعيد اي
 فاعيدون فابدلت النون الحفيفة في الوقت الغادر على اقرا والنصب تذكيرا اسم
 الاشارة والضمير والوصف اعني المنسوب لجعل لا تسمه عليه فيقضي لطيفه لوجهه
 وقصده اصلها طوبى اجالها عودا عابدا او عادتها عودا او الى
 ناول لان الجرم والتحليل انما يتعلقان بالافعال دون الاعيان والفسق حقيقة
 انما هو متا وفي هذه الحركات لا انفسها وقيل هو الميسر فلا يكون معناه طلب معرفة
 ما هم له فنام يقسم لطلب كيفية فسمه الجزور وكونه فسقا على هذا ظاهر وانما على
 الاقلام من جهة كونه توسلا في طلب علم الغيب الى عناية الله كما سئل الامام الحنفي
 والسمر من الكهنة والمجنون واما مجرور استغلام الغيب واعتقاد ان البر طريقا
 ولومن يقبل علم الغيب الذي قد يطبع عليه بعض العباد حوام فبني كلام كيف
 وقد اظهرنا على جوان الاستحسان بالقرآن وطلم علم الغيب بالنظر والرياسة وان لم
 هذا من طلب علم الغيب بناء على تخصيصه ببعض الاقسام كانت الحجة مخفية بالاطراف
 الى معرفته ولا كلام منه والكهنة والمجنون بهذه المسألة حيث يزعمون
 ان في الجحيم وما لها من المواضع والاحوال والاتصالات طريقا الى علم الغيب ودلالة
 على الحق والسر والكهنة فيما يدعون من اختار الجن او بعض ما يظهر لهم من الصور
 والخيالات فامر ظاهرا جواب الشرط وقوله فقد روي اعتراض بالفاء لبيان قبحه
 ان المراد بالرب فما كنتموا من ربني ربني هو الصنم الان لما ايقن
 المسرب بضم التاء بالشعر المستدق ياخذ من الصدق الى السر والجحيم اصل الشبهة
 يريد ان اسما تجابث حتى وقع البعض منها على اصولها واخلصوا الى

لغة

ان

نولم

الاسم

نولم

ولام

كفنه

كنتم

امر

بدلالة سبق النبي عن خشيتهم
 من تسانع و الملك ثانياً في تعقولي تنازع
 انما النعمة كرا غيرا كمال الدين بخلاف الاول
 صاحباً والمضروب الثاني تحتل ان يكون حالاً او يمتد او ان يكون مقولاً ثانياً على
 تضمن معنى الضمير واما الدلالة على الايدان والاعلام بانه الذي الرضى فكانها من المقام
 وانما يقل ما اذا احل ان يفتح كونه مقول قولهم على تقديره فاجاب بانه جاز ذلك
 نظراً الى ثبوتك بلغة الغيبة ما فاستدأ هذا احد القولين وقد سبق تمام
 الكلام فيه وصيد ما علمت اي يصيد لانه الذي احل فعطفه على الطيبات
 من عطف الخاص على العام وقوله او يجعل ما شرطه عطف على الطيبات يعني على هذا
 التقدير لا يكون عطفاً على الطيبات بل مبتدأ وحضر الشرط والخبر على المختار والجملة
 عطف على جملة احل لكم الطيبات ولا يحتاج الى عطف المضاف وان نقل عن المصنف
 انه قال تقدير المضاف لا يطل كونه ما شرطه لان المضاف الى الاسم الحاصل بمعنى
 الشوط في حكم المضاف اليه يقول علام من يضرب اضرب اللهم سبطك كذا
 قال النبي في عهده بن ابي لهب حين اراد سفر الشام فقاط النبي
 علياً في قوله على كل احد علم بالاعت في علمه وبلغت الغاية وصبر اهله ولا يأخذه ولطاف
 يعود الى علمه في قوله على كل احد علم وهو مقول احد ولا اعتماد الا على موصوف
 متقدماً بقدره صدر الا فاضل لجوز العزل بالاعتماد على المضاف والفعل وحرف
 الجز وحرف النداء وصبر اليه لا يقتل اهله ووجه دلالة نقله من على هذه الغاية
 الجليدة انه علق بقوله فما علمكم الله فاقادته انما يحل صيد الكلب علمه من اخذ العلم
 من الله الذي هو اعلم العالمين بل لا يشبه تعلم احد الى علم او مما عرفكم
 عطف على ما علمكم والاول مبين بما يتعلق باحوال المخاطبين من كيفية التعليم
 للكتاب ولطائف الجبل في ذلك وذلك بالهام والفكر والثاني بما يتعلق باحوال
 الكتاب في باب الاضطهاد من الجزئيات التي هي شرط في حل الصيد وذلك بالفتح
 وكلاماً من تعلم الله ايانا فقلنا الاول الحال الثاني اعني تعلو من ينزل النفس
 والمفضل للحال الاول اعني مكثفين وعلى الثاني قيد زائد فيعلم الكلام ان المعلم
 للكتاب مكثف ففيها في ذلك الباب الامساك على صاحبه اي لا يشبهه
 او موقوفاً عليه ومستقراً على ثباته لا على طبيعته وجيلته وبه اخذ السافعي ثم عتبه
 بحكم الصحابة بذلك ولا يخفى من يغلب بل نعم يضار من العرب فلا يارب
 اي في الكل وقد استاء في امر الجحوش بالذبح والحدوث وانا رخص لهم في الاماء
 الكليات نويد اي في بدء الاسلام حتى لم يكن في النساء والمسلمات كثره
 ولا متحدى احداً قبل اخذ الحذن هو الزنا في السر والسفاح هو الزنا على سبيل
 الاعلان بشرائع الاسلام لان الكفر انما يكون بالمرئ به لا بالايان نفسه
 يريد ان كالتبديل لقوله تعالى احل لكم الطيبات فغظيما لسان الاجال والمحدث

في قوله على كل احد علم بالاعت في علمه وبلغت الغاية وصبر اهله ولا يأخذه ولطاف يعود الى علمه في قوله على كل احد علم وهو مقول احد ولا اعتماد الا على موصوف متقدماً بقدره صدر الا فاضل لجوز العزل بالاعتماد على المضاف والفعل وحرف الجز وحرف النداء وصبر اليه لا يقتل اهله ووجه دلالة نقله من على هذه الغاية الجليدة انه علق بقوله فما علمكم الله فاقادته انما يحل صيد الكلب علمه من اخذ العلم من الله الذي هو اعلم العالمين بل لا يشبه تعلم احد الى علم او مما عرفكم عطف على ما علمكم والاول مبين بما يتعلق باحوال المخاطبين من كيفية التعليم للكتاب ولطائف الجبل في ذلك وذلك بالهام والفكر والثاني بما يتعلق باحوال الكتاب في باب الاضطهاد من الجزئيات التي هي شرط في حل الصيد وذلك بالفتح وكلاماً من تعلم الله ايانا فقلنا الاول الحال الثاني اعني تعلو من ينزل النفس والمفضل للحال الاول اعني مكثفين وعلى الثاني قيد زائد فيعلم الكلام ان المعلم للكتاب مكثف ففيها في ذلك الباب الامساك على صاحبه اي لا يشبهه او موقوفاً عليه ومستقراً على ثباته لا على طبيعته وجيلته وبه اخذ السافعي ثم عتبه بحكم الصحابة بذلك ولا يخفى من يغلب بل نعم يضار من العرب فلا يارب اي في الكل وقد استاء في امر الجحوش بالذبح والحدوث وانا رخص لهم في الاماء الكليات نويد اي في بدء الاسلام حتى لم يكن في النساء والمسلمات كثره ولا متحدى احداً قبل اخذ الحذن هو الزنا في السر والسفاح هو الزنا على سبيل الاعلان بشرائع الاسلام لان الكفر انما يكون بالمرئ به لا بالايان نفسه يريد ان كالتبديل لقوله تعالى احل لكم الطيبات فغظيما لسان الاجال والمحدث

وغيره

ويترتباً على المحافظة عليها وتقليظها على المخالفة
 للصحة والاختلاف في ان ليس وجوب الوضوء في الصلوة حال القيام الى الصلوة
 لانه ان اريد به ما سبق الصلوة قطع عقيب القيام فليزم ان يكون الوضوء في الصلوة
 او بعدها وان اريد القيام المسمى الى الصلوة او متوجها اليها يلزم ان يكون الوضوء
 متصلاً بالصلاة بعد القيام فلا يمكن من الصلوة قطع لجعل القيام مجازاً عزارادته
 بعلاقته كونه متبناً عنها او عن قصد الصلوة وارادتها بعلاقته كونه من لوازم الوجه
 الى الصلوة فبعد عن لازم الشيء بالقيام اليه والوجه فكون من طلاق احد
 لازم الشيء على لازمه الآخر لا من طلاق اسم المذموم على لازمه او المستحب على
 بناء على ان ارادة الشيء على لازم الآخر لا من طلاق اسم المذموم على لازمه او المستحب
 على سبيله بناء على ان ارادة الشيء لازم له وسببه على انه لو سلم فيكفي في تقايم
 الوجهين اعتباراً لعلاقتين اختياراً الوجه الاول لان في الثاني نوع مكلف
 ظاهر الا انه بوجوب الوضوء على كل قائم الى الصلوة نظراً الى عموم
 الذين آمنوا من غير اختصاص بالمحدثين وان لم يكن في اللفظ دلالة على تكرار
 الفعل وانما ذلك من خارج فاجاب اولاً بان يجوز ان يراد بالذين آمنوا اقر
 بخطاب قتم من المحدثين خاصة بعقوبته دلالة الحال واشتراط الحدث في الد
 اعني انهم وهذا اولى مما يقال ان الخطاب على عمومهم لكن خص الحال الحديث
 كانه قل وانتم محدثون وذلك لدلالة على عموم الاحوال والمرات فلا حاجة الى
 تخصيص الاقوال انما يجب على كل مؤمن الوضوء عند القيام ولو مرة واثباتاً بان يجوز
 ان يكون الامر للذنب ويعلم الوجوب للمحدث من السنة وهذا بعيد جداً لما فيه
 من مخالفة ظاهر كون الامر المطلق للاجباب واطباق العلماء على ان وجوب الوضوء
 مستفاد من الآية مع الايقار الى تخصيص الخطاب بعد المحدثين من غير دليل
 صدق انه لا ذنب بالنسبة الى المحدث فالوجه هو الاول واما امتناع ان يكون
 الخطاب على عمومهم والامر بالنسبة الى البعض للاجباب والى البعض الذنب فمبني
 على اشتراك الصيغة لفظاً وكونها حقيقة في الاجاب مجازاً في الذنب لان يكون
 لطلق الطلب او للطلب الرابع على ابراء البعض لانه لا اعتداد به ومع ذلك فاللغاة
 نحاله كما في الاشتراك اللفظي ثم نسخ فيه ضعف من جهة انه لا يظهر له نسخ
 من الكتاب والسنة المتواترة ومن جهة اطلاق الجوز على ان المائدة ثابته كلها لا نسخ
 فيها التي يقتد معنى الغاية مطلقاً من غير دلالة على الدخول والخروج
 وذلك لان الشهور من كلام اللغة انها الانتهاء الغاية بخلاف يقع على قد الحد وان يقع
 في المكان كمن يمنع المجاوزة والامكان غاية فمن هنا ورد استعمالها في المعين فمال بعضهم
 الى الاشتراك اللفظي وبعضهم الى ظهور الدخول وبعضهم الى عدم الدخول نظراً الى
 ما وجد من كثرة الاستعمال وما دلت اليه نظره من ان كان الغاية ان يوصل الى اخرها
 او توقفت الى اولها وفصل بعضهم بان صدر الكلام ان لم يتناول الغاية فذكرها

قوله

في اللفظ

لذا احكم البها فلا يدخل مثل نوا الصيام الى الليل فان تناولها كما في واعتلوا ايديكم
الى المرافق فذكرها للاستطاع ما وراها فبقى داخل تحت الحكم وهذا ليس على اطلاقه او
يدخل في مثل قرات القرآن الى آخره بخلاف قراته الى سورة كذا لا يدل فيه
اي سوق الكلام كان يدبر لما وهذا لا يدل على الوجوب الا ان يقال انه
بيان لما في الكتاب لكن لا يحسن ان يطلق ليس يحل والمراد الصاق المسح
بالراس يريد ان المسح وان كان متعديا بنفسه فقد دخل الياء في المفعول على تقدير
معنى الا لصاق وهو مطلق في مسح البعض والكلى لا دلالة على احدهما بالتعيين وعن
بعضهم ان الياء تبعد النقيض سواء دخلت في الالة مثل مسح يدى بالتدليل
او في المحل مثل مسح راس السيم ونقل ذلك عن ابي عبيد الله اذا توجع فيمكن
ذهب الى ان الاول ليس مراد لمصولة في ضمن غسل الوجه مع عدم تادتي القرض
به بالاتفاق بل المراد بعض مقدار كفارة بينة النسيم بمقدار انما صلبة وهو الواقع
ومنى ذلك على عدم اشتراط الترتيب والافجوز ان يكون عدم اعتبار ما يحصل في ضمن
غسل الوجه مبنيا على فقد الترتيب واما الاستيعاب في قوله تعالى في باب السيم
فامسحوا بوجوهكم وايديكم فيا لمة السهوة وبان السيم خلف عن الوضوء الا
انه نصف يدك مسح الراس وغسل الرجلين لحققتا فغطفت على التراجع
وهو الراس لان اعفاء الوضوء اربعة فلما ذكر المعسولات بلفظ الثلاثة كان المسح
رابعا بالصدور وان كان ذكره في القرآن في المرتبة الثالثة فان قيل العطف على
المسح لا للمسح يكون جمعا بين الحقيقة والحجاز حيث اريد بالمسح بالنسبة الى المعطوف
عليه حقيقة مينا للنسبة الى المعطوف الغسل الشبهة بالمسح في قلته استعمال الماء قلنا
لا كلام في قوة الاشكال ولا يحقق سوى الحيل على تقدير رادة العامل في المعطوف مراد به
المعنى المجازي فيكون الارجل معطوفة على الراس في الظاهر ومن عطف الجملة في تحقيق
اي وامسحوا بوجوهكم يعني اغسلوا غسلا شبيها بالمسح الجبر بالحوار كما في غدا يوم
محيط وجحر صب حزن وهو في المعنى منصوب معطوف على المعنول والنية
على الاقتصاد في سناد من صورة العطف ولما ورد عليه ان الجبر بالحوار لم يحج مع
الالباس وهما ملابس اجاب بانه لا لباس لان المسح لم يضرب له غاية في السمع وهما
قد ذكر غاية بقوله الى اللعين فدل على ان ليس جرم وعطفه على المسح لغرض
تعلق بفعل المسح به لئلا يقتضى الى ما ليس في السمع وهذا لا يوقف على ان يكون كل
غسل في السمع له غاية كما فهمه البعض ليرد الاعتراض بغسل الوجه بل على ان كل
مسح فهو لم يضرب له غاية في السمع والنقص مسح الحنف ومم لانه لم يذكر في الكتاب او
النية غاية لا يضح بدونها وانت جبر بانه لا دلالة لكلام المصنف على هذا المراد
وجه من الوجوه وقد يقال ان العطف على المسح من قبل علقها بينا وما باردا
وهو انه ليس كلام المصنف يقتضي وقوع اشكال الجمع بين الحقيقة والحجاز ان كان
من عطف المعنوي الى بيان كيفية تعلق الغسل بالجبر وان كان من عطف الجملة

مع

مع

مع

كل لا يخفى ان هذا المعنى اذا جازا وهو موصوف وقيل مراده العطف على المسمى

على معنى

على معنى فاعملوا ارحكم واقرب ما قبل في اجاب غسل الارجل ان قراءة النصب
بوجب الغسل لانه لا محال للعطف على محل الجار والمجرور مع الالباس فوجب
عمل قراءة الجبر عليه بطريق المسالك والحق على الحق لا نفاء الا لئلا يضرب
الغاية او يعذر وامسحوا بوجوهكم مراد به الغسل الشبهة بالمسح شبيها على وجوب
الاقتصاد او بالانضمام الجمع بين الحقيقة والحجاز دفعا لاختلاف القرائن ولو
سلم تساويا وحواز حمل قراءة النصب على المسح بالعطف على المحل بقراءة
ان في العطف على المنصوب محلل الفاضل بالاجتناف فغايتها ان يصير الآية بمنزلة
المحمل او يدل على جواز الامرين وقد دلت الاحاديث المسهولة على وجوب
الغسل والوعيد على التذكير وكان هذا اوفق بما عليه الاكثرون ولا في تحصيل
الطهارة المعقودة بالوضوء واقرب الى الاحتياط لما في الغسل من المسح او
للباليد ون الاصابة فيقتض الرجوغ اليه وقيل ان اللعين عطف على عطف
ولان المسح متعلق بالماطة وهو مفعول له لما دل عليه جمعا بالغاية اي طائفتها يلبط
والجوز الخفيف والمساهلة اي فطروا ابدانكم يعني ان اطهروا
بمعنى التطهير والمفعول المعتمد هو ابدانكم ليكون غسل الجنابة وبوافق قراءة
فاطهروا واصله تطهروا ومعناه غسل البدن وكذلك قدى ولكن يريد
لما ظهركم من التطهير لتطهروا من الاطهار اذا اعوزكم التطهير بالماء
ربما تشير الى ان السيم خلف عن الوضوء والغسل لا التراب عن الماء ومعنى
تطهروا البدن ازالة الحدث الذي هو نجاسة حكمية بمعنى كونه ما نفاصح الصلوة
لا بمعنى كونه خبيث نجس الطعام او الثوب الرطب بوضوء او بعد الصلوة
بمحل حدث او حنث غسل موضع خروج النجاسة منه واما ما يحل الماء عند
اي جنبة باستعمال المائعة والاثام اليه وقيل بمعناه تطهير القلب عن صفة
التمرد عن طاعة الله فيثبتكم يعني اتمام النعمة ليس لغرض بل
ايكم المنشط والمكره والنشاط والكرهية هو الميثاق ليلذ العفة
قال ابن الجوزي كانت هذه المايعة في العفة الثانية مرتبة ملك عشرة
من النبوة واما العفة الاولى ففي سورة احزاب عسرة قال عبادة بن الصامت
فما يعناه فيها على النساء يعني ما ورد في سورة الممتحنة وبيعة الرضوان ما اسير اليه
بقوله تعالى لقد رضى الله عن المؤمنين اذ بايعواك تحت الشجرة
تجر منكم قد سبق ان جرم بجى متعديا الى مفعول مثل جرم ذنبا وليس هذا من ان
مفعوله يكون الامر المكسور كالذنب لا السخف والى مفعولين وكما هذان هذا ليس
منه لوجود حرف ينه في موقع المفعول الثاني فاعتبر تعيين معنى الجمل ليعتق
كون الاول هو النقص والثاني مع حرف الاستعلاء وجوز ان يكون قوله تعالى
ولا جرم منكم شأن قوم ان صدقكم عن المسجد الحرام ان تعتدوا من هذا القبيل
لحق حرف الجنابة على ان تعتدوا وتقبله بقوله ٢٤ من اتبع على مثل مشعربان

او في

في قوله

قوله

يعود اليه

الحرم

جعله من المقتضى الى مقول ليرحل في ثابته كلمة على لصين معنى الحل فان تبع
 متبعين معنى قطعاً اقيم الاول مقام الفاعل وجعل في الثاني حرف الاستعلاء
 لصين معنى الاحالة والاصل من تبع لمياً وتطير في المصادر البيان اى المطلق ولو كان
 اصله البيان بالفتح لما صح الادغام للالتباس واما احتياج الى التفسير لانه فعلاً
 بالسكون في المصادر بل بالفتح ايضا لا يكون الا حيث حركته واضطراب وكان
 في استداد البعض حركته معقولة بها هم اولاً اسأله الى ان انتهى ان كان
 في الظاهر للبعض على ان يحلهم على ترك العدل لكنه في المعنى من لهم ان يتركوا
 العدل بناء على البعثة والطاعة لها وقوله اعدوا استيناف لبعثه التاكيد
 لكن لا مراً لعدل تأكيد للنهي عن تركه وهو اقرب استيناف لبيان سبب الامر
 بالعدل لكونه اى العدل لطناً في العقوبة ومغضياً اليها فعلى الاول القرب
 بينها مناسبة الطاعة للطاعة فكان العقوبة كالطاعات ونهايتها وهو السبب
 الطاعات اليها واقربها من جهة الكمال وعلى الثاني مناسبة اجزاء السبب الى
 السبب وكان اقرب اجزاء الوسيلة اليها بمنزلة الجزء الاخر من العلة واللام
 للاختصاص يعنى غناء صلة القرب وهي من يقال قرب منه والى في الفعل
 بن لدفع الالتباس قال الله تعالى ولحقنا قرب اليه من اجل الوريد
 وفي نسيم مبناه على ان صهي هو اقرب لخصوص مصدر اعدوا المراد به العدل
 مع الشركين يترك الاعتداء عليهم واما اذا كان المطلقة فلا يتبعه وقوله بعد
 الصفة يعنى كونه معللاً بان العدل اقرب لكونه اقرب فانه صفة العدل لا وجه له
 ولهم معقولة واجر عظيم بيان للوعد كان معقولة الظاهر نصب معقولة واجرا
 مفعول وعد في آخر سورة الفتح فاحتج في ذكره بطريق الجملة الاسمية اعنى لهم
 معقولة الى بيان وتعتبر فيه بوجه الاول ان ثانياً معقولة وعد مسترول
 ومعنى وهذا الله الذين استوا كلام تام معناه قدم لهم وعدا وقوله لهم معقولة
 استيناف في موقع البيان الموعود جواباً لسؤال اى شئ وعد لهم اى موعود
 وتذكر السؤال هكذا اليك الله الجواب بالجملة الاسمية اذ لو قيل اى شئ وعد لهم
 اى موعود وتذكر السؤال هكذا اليك الله الجواب بالجملة الاسمية ان لو قيل اى
 شئ وعد لهم فليلاهم معقولة الثالث انه مفعول وعدا عشار كونه في معنى قال
 لكونه نوعاً من القول الرابع انه مفعول وعدا بهذا الاعتبار بل باعتبار الحكمة
 بمعنى وعدهم هذا الكلام على طريقه قوله تعالى وتركنا عليه في الاخرين سلاماً قل
 نوح في العالمين ثم بين فائدة وعدهم القول بقوله وانا وعدهم من التحليف بالمعاد
 هذا القول فقد وعدهم مصبونه من المعقولة والاجرا العظيم لانه يلزم بموجب
 عدم اخلاف المعاد ان يقول لهم ذلك البتة واذا قال ذلك لهم وفي حقهم
 كان خائلاً ووعداً لهم بنبوت المعقولة والاجر فصح انه وعدهم مصبون القول لكن
 بالواسطة ثم بين ان هذا القول يقال لهم ويتعلقون به عند الموت فيسرون به

تبع

كما

نول

في قوله
 وعدهم
 الموعود
 الجواب
 بالجملة
 الاسمية
 اذ لو قيل
 اى شئ
 وعد لهم
 اى موعود
 وتذكر
 السؤال
 هكذا
 اليك
 الله
 الجواب
 بالجملة
 الاسمية
 ان لو قيل
 اى شئ
 وعد لهم
 فليلاهم
 معقولة
 الثالث
 انه مفعول
 وعدا
 عشار
 كونه في
 معنى قال
 لكونه نوعاً
 من القول
 الرابع
 انه مفعول
 وعدا بهذا
 الاعتبار
 بل باعتبار
 الحكمة
 بمعنى وعدهم
 هذا الكلام
 على طريقه
 قوله تعالى
 وتركنا عليه
 في الاخرين
 سلاماً قل
 نوح في
 العالمين
 ثم بين
 فائدة وعدهم
 القول بقوله
 وانا وعدهم
 من التحليف
 بالمعاد
 هذا القول
 فقد وعدهم
 مصبونه من
 المعقولة
 والاجرا العظيم
 لانه يلزم
 بموجب عدم
 اخلاف المعاد
 ان يقول لهم
 ذلك البتة
 واذا قال ذلك
 لهم وفي حقهم
 كان خائلاً
 ووعداً لهم
 بنبوت المعقولة
 والاجر فصح
 انه وعدهم
 مصبون القول
 لكن بالواسطة
 ثم بين ان
 هذا القول
 يقال لهم
 ويتعلقون به
 عند الموت
 فيسرون به

عليهم الشكوات يوم القيامة فيسرحون اليه ويهون عليهم الالهوالات التي يكون
 قبل الوصول الى الثواب من الموقف والحساب والصلوات راوا رسول الله
 فقولك رايه فام ان كان من روية البصر مقام في موضع الحال بتقدير قد اوفى موضع
 البصر بتقدير العقل منزلة المصدر مثل سمعته قال وعثمان على من جلت من ملة
 وفي عزوته كان العدو وتجاه العيلة وصلوات الحروف المذكورة في القرآن هي صلوات
 ذات الرقاق وهي ارض كانت لونها مختلفة من سواد وبياض وصفوة وحمرة
 كالرقاع المختلفة الالوان وشبه ان يكون سمي بذلك لما روي في المعنى على انها جمع
 نمر وهي لا اختلاف لونه وان كان المستفاد في جمع النور وذكر في دلائل النبوة
 ان عزوة ذاتي الالوان وهي عزوة ذات الرقاق كانت في السنة الخامسة من الهجرة
 لفي الكفار فضلت هذه الصلوات ثم انصرف المسلمون والكفار من غير حرب وفي المغرب
 الاثني رجع نمر به سمي ابو بطن من العرب عزاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد عزوة
 بني النضير ولم يكن بينهم قتال وقتل سمي به الموضع لكثرة نمره وقتل اصحابه سحابة
 انهم على لون التوربي في خطه نقاطاً ندموا الا كانوا اتي هلا وهي كلمة تديم
 وحله على ندموا على ان لا كانوا ليس يريد العضاء سحر عظم وله شوك قالها اى
 تلك الكلمة ثلث مرات الشيف عذبة اى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعاقب الاخرى
 ومعنى بسطة اليد مدها وكذلك بسط اللسان واما البطش السهم
 حاصل المعنى فلا يكون يتسوطوا اليكم ايديهم والسنة من الجمع بين المعنيين المختلفين
 للفظ واحد والمقبر والتأثير من واحد لا يستلزمها في معنى التاكيد
 والعقوبة وفي اكثر الحروف مع قرب مجرى العين والهمزة وقيل معناه يتقابل لغوه
 لما استقر سوا سائر فالمياف على هذا الميثاق بالايان والتوحيد والتقياء
 الملوك من بني اسرائيل يعقبن احوالهم بالامر والنهي واقامة العدل وعلى الاول
 ميثاق الجهاد والتقياء المتجسسون عن احوال الصلوات فيما يتعلق بالجهاد
 بعد ذلك الشرط الموكدة المعلق بالوعد العظيم اورد عليه ان الوعد بتكفير السيئات
 وادخال الحسنات جزء للشرط والجزاء هو المعلق بالشرط لا الشرط بالجزاء
 فعبارة الكتاب على القلب والجواب انه لا يوجب بالتعليق مصطلح الاصول اعنى
 جعل امر على خطر الوجود من ثباته ومقيداً حصوله حصول شرط ومبتدأ عنه
 بل معناه اعنى جعل الشئ من شرط بشئ ومتعلقاً به وقد جعل الشرط من شرط
 بالوعد حيث اجر حصول الموعود بعد حصول مصبون الشرط وهذا كما قال
 الشيرازي انك اذا قلت والله لا افعل ان تبتنى صار الشرط متعلقاً على جواب
 التين كما تعلق عليه الطرف اذا قلت والله لا افعل يوم الجمعة وقد لحاظ
 بان التعليق في الحقيقة من الجائز لان كلامها سبب للاخر من وجه فالشرط
 من جهة الوجود والعين والجزاء من جهة الوجود العقلي او بان الوعد العظيم
 هو قوله لئن فعلت معكم يعني ناصركم ومعينكم والشرط متعلق به من حيث المعنى كما

اي

نول

اي

نول

يقول انا معتنق بشايتك فيمكن الوعد هو قوله لا كذا في كذا هو الظاهر عندنا
ان ليس معنى كلام المصنف ما فهم من حمل الشرط على الفحوى لظهور ان ليس المعنى
من كذا بعد اقامة الصلوة وايتاء الزكاة والايمان بالرسول بقدر ما شرطت هذا الشرط
وعدت هذا الوعد وانعمت هذه الاقامة ولا خفاء في ان الضلال بعد هذا القبح
واظهر فلا حاجة الى حمل الكفر على الارتداد خاصة بل يتناول النفاق على الكفر
بعد هذا الاخبار والاعلام بصحوة الشرطية بل الجزاء قال السرا في انا
على المجازاة مثل والله ان ابني لا افعل قال القسم انا نافع على الجواب لانه الاخبار
والوعد المحتمل للصدق والكذب والوفاء والخلاف والقسم بما يؤكد الاخبار
اى حدثناهم اى فعلنا ما افضى الى النفع وليس يفيج الحق بل ليس
لا فيه من احكام والمصالح والاعراض الصحيحة وهذا في الظاهر من اطلاق المسبب على
السبب وفي الحقيقة من الاستقار البتة وهو من العسوق اسارة اى انه
ليس مغرب فارسي وهو الردي من الزمانهم على نقل من الاصمعي اخوان
في الدلالة وفي اكثر الحروف ايضا المحرفون الحكم بان اخبار في معنى الكفر وجمي
على الاول يخرفون بيان القسوة والسيان عيان عن الشرك ومن لا يتدأ اى خطا كائنا
من التوراة والتكبر للتعظيم وعلى الثاني يخرفون بيان على معنى المضى وقيل لا يحسن
استنباطا في جواب ما اذا فعلوا بعد القسوة والسيان على حقيقة ومن للتبعض
والتكبر للتكبر ثم ذكر وجه ثالثا فيه التمان بمعنى الشرك ومن لا يتدأ وما ذكرنا
عبارة عما في التوراة من وجوب الايمان بمحمد صلى الله عليه وسلم والتكبر على قصد
الاصناف اى هذا في الظاهر يدل على ان الاطلاع على خيانتهم دأبهم على ذلك
كأن في المعنى الحيانة عن ان الحيانة دأبهم وعادتهم وانهم يسوون عطف على الفتك
سماه ساء السم وسم الطعام جعل فيه السم على خيانة بمعنى المصدر كالعافية
او صفة فعلة على طريقة النسب كعيسة راضية ولان واما وصف الموت كغنى
وقدم اول ذكره والتاء للمبالغة كرواية وعلية مت الكلام اى ان لم يكن خائنا كائنا
للقدر فعل الاصبع اى خائن اليد عارفا من اهل اذعان وقيل معناه فعل مقدار
الاصبع اى لم يكن يجوز خيانتهم وفي الحواشي ان ما قيل هذا البيت اقرب من ان يكون
قوارسى بما يتفق الى جواب صلف اى لورابت قوارس خيانت وما عدت وقيل
اسم صلف نذل بالساع عرف طمع في جواربه وعمايان جبلان مقابلان وصلف
اسم موضع وقال الجوهرى جبل ساهق في ديار بني عجيل
استنباط من صمتهم راجع في المعنى الى جميع ما سبق من الاحكام المخالفة والمعينة
لحسن الخلق وانه ذلك رجا ايمانهم على طريقة قولاه قولنا
قبلهم يعنى ان صمتهم لما ندم اول الذين قالوا تسطورة بصفت لخال
او في موقع المصداق هذا النوع من الاختلاف ومنه الغواية بالكسر والمدة
وبالفصح والقصر لغة اهل الحجاز وكذلك نولى اى تخليهم حين يتوالت بعضهم

المخاوات

كناية عن

مغل

بمعنى ان الله

دعوى على

الشرط بالموكرو

ان القسم ليس

مغفل

المخالطة

على

بعضا ويلبسكم بخلطكم فقا محتلفين على هوا شتى وصفته اى
رسول الله صلعم مبتدأ خبره بما لا بد منه وعن الحسن مخالف للظاهر لفظا
ومعنى كلفه اطلاق التور عليه ولا با الله اولاً ثم ظاهراً لا يحاز علمه وصفه
بالجبن من ابيت الشئ او صحتة او من ابا ان الشئ ظهر اوسيل الله
على ان يكون السلام من سماع الله وضع موضع المظهر على اليهود والنصارى
القائلين بانصافه سقيته شبه الخلقين هو المسيح لا يعنى بدلالة حمل الشخص
على الشخص مع صفة الفضل والتاكيد بان والفضل ههنا مجرد التاكيد لخصول
العصر بدونه ولان العصر ههنا المستدلى به على المسند استلزاماً للمسيح كما في قوله
اكبرم هو القوي وكقوله علم فان الله هو الذى هو اى الجالب للحادث لا غير الجالب
لجلا ف زيد هو المتعلق فان معناه لا عين زيد حيث اعتقد وانه
خلق يعنى لما اعتقدوا انصافه بصفات الله وانصافه بصفات الله انما يناسب
الحكم بان المسيح هو الله اواله فمن يمنع من قدرته ظاهر اى ملك محبان
عن يمنع او بضم معناه ومن الله يتعلق به على حذف المضاف لكن ذكر في سورة
الاحقاف في قوله تعالى فلا تملكون لى من الله شيئا فلا يقدرون على كفه عن معاني
ولا يطيقون دفع شئ من عقابه ثم قال ومثله قل فمن ملك من الله شيئا وحقيقته
من يستطيع امساك شئ من قدرة الله ان اراد ان يهلكه الله تعالى واذا لم يستطع
امساكه ودفعه عنهم تمكن منهم منه فلذا قسم بالمنع احدا بالحاصل وحقيقته
الملك الضبط والحفظ عن جزم يقول ملك الشئ اذا دخل تحت ضبطك دحولا
قاما وان املك داس البعير اذا لم يستطع دلاله معقول له اى قال
ذلك دلاله واراد عطف عليه او لخلق ما يشاء لخلق الطير لما كان ظاهراً
ما يشاء التعميم في المخلوق دون المخلوق منه كان هذا الوجه انبى باللفظ
كالا ول بالمعنى وقوله المجزى على به يجوز ان يكون صفة البشر مستنداً الى الجار
والجور اعنى على به اذ لو كان مستنداً الى صفة المخلوق لوجب ايمان وان يكون
فاعل بنسب ولا ينبى على التنازع اى ما اجزى على يد الشريك ان يشهد الله
لا اى ذلك البشر الجنبون روى بنت حميد الارقط قدنى من نصر
الجنبين قدنى بلفظ الجمع قال ابن السكيت يريد ابا خبيب ومن كان على رايه
وخب اسم ابن عبد الله بن الزبير فقتلوا خرب من العدو دون العتق واما
على لفظ البشى فيقول عبد الله وابنه وقيل واخوه مصعب وبالجمله توجيه التمثيل
انه لما حاز جمع خبيب لابنه واشباع ابنه فاولى ان يجوز جمع ابن الله لابن واباع
الابن والابن بن عم التريقين عزيز وعيسى ع واندفع اشكال ان القائلين
بالنسخ هم النصارى فقط دون اليهود وانهم انما يقولون بنوة عيسى علم
فقط دون انفسهم وانما لم يحمله على التوزيع بمعنى انفسنا الاحياء وانبيائنا
الانباء جملة الجمع على الاثنين محاطة على مساكلة الاحياء لان ظاهراً خطاب

بمعنى ان الله

نسب

ل

بل انتم لبشر باني هذا المعنى ويدل على ادعائهم النبوة باني معنى كانت
يؤمنون مستفاد من تعبير التعذيب بالذنوب وقد كان يمكن ان يقال ان كنتم
انباؤه واجنابهم فلم يعذبكم وجعل عذاب الدنيا المسخ الواقع في اسلافهم عذاب
الآخر مسرا لتار اياما لستم بالانباؤهم اذ المسخ تعذيب البتة بخلاف سائر الانباؤا
والحنف فانتها كثرت في الاحياء واولاد الانبياء قال المرحوم عظيم لعنتم ان نيل
عظيم بال على والانا م سلمم وكنتم اهل الحفاظ والعلي فمضت الملمات الزمان
وتمتتم النار اياما معدودات فما يعقدون به بخلاف العذاب
المخلد الذي لخير به نبينا ويهد به كتابنا والحاصل انه اذا قيل لو كنتم انباؤه واجناب
لما عذبكم لكن اللازم مستفاد في زمان صغوا استعوا للانام وظلوا بالحجة اذا قيل لما
عذبكم في الدنيا بالمسخ وفي الآخرة لما من عمون ثم الالتزام واما الملائكة في العبادات
والمشهورات التي يعتقد بها الجمهور بقي ههنا اشكال قوي وهو انه اذا كان
معنى قولهم نحن انباؤه امة اشباع ابته فغايرة الامم ان يكون على طريقة الابن الحقيقي
للبشعة لكن سائر ينم ان يكونوا من جنس الاب في امتعاء القبايح وامتعاء البشعة
والمخلوقة لمحسن الرد عليهم بانهم ليس من جملة من خلق ما ذكر من استلزام المحبة
عدم العصيان والعقاب ربما يخشى بان من شأن المحبة ان لا يصح للمحب والحق
المعاقبة منه على انه ايضا محل مناقشة لان ذلك سائر المحبين والاحبابهم المحبوبين
واقول اما الجواب عن اشكال انباؤ البشرية فظاهر وهو ان انباؤا مطلقا بشرية
ان يكون رد الادعي انباؤه بل موثبات انتم بشر ومن جبري يابرا لمخلوقين فمهم المظن والخاص والحق
للبشرية والعذاب لا كما ادعوا من انهم الانبياء والاحباب والحقرون وانما هو لا بد من
البشرية وهذا صنف بشر يقول من خلق لا بعد ان يكون يعرفون انباؤه في موضع الصفه على حذف العابد
الانباؤ انباؤهم واما اشكال الجنبه فمفصل في جوابه المراد انكم لو كنتم اشباع ابني الله كنتم على صفه ابنيها
في ترك القبايح وعدم استحقاق العقاب لان من شأن الانبياء والاحباب والحقرون ان يكون على
صفه المشرعين الذين هم الانباؤ ومن شأن الانباؤ ان يكون على صفه الاب في شأن
الاشباع ان يكون على صفه الاب بالواسطة فمفصل هو على حذف المحاف اي لو كنتم اشباع
ابن الله كنتم من جنس اشباع الاب اعني اهل الله الذين لا يفعلون القبايح ولا يستحقون
العقاب فمفصل ان قولهم نحن انباؤه الله يعني وجوب ثبات الابن وكونهم اشباع
واحياء الله فورد عليهم الامران جمعا بان ادعيتهم نبوته لو كان انباؤه لما حاز عليه الفصح ولما صدر
ولو على سبيل التولد لم يواحد ولو بالحق فلهذا الانباؤ ليسوا كذلك وما ادعيتهم من كونهم اشباع
والاحباب الوضوح لا عذبتهم بل اذا بطلت النبوة بطل كونهم اشباع الاب واحياء الاب
بواسطة ذلك فالحطاب في قوله ولو كنتم انباؤه الله بقوله الاشباع والمبتوعين على التعليل
في قوله كنتم غير ما علقن الحق المسوعين كعصا وعيسى في قوله ولو كنتم احبابا لم يصيبتموه
حق الاشباع وان خبر ما في قوله فلم تدننوه وفقدون بالمسخ ومن الماويان لا تنفوا
اللازم تقدم على الشرطه فلا معنى لخصيص خوار النبوة بالمبتوعين الذين لا قطع ندسهم ولهم

انهم

منهم

بل قطع خلافه وكيف يصح هذا مع عموم خطاب المشرطه وادعائهم بالحق من الحقيقة والمجاز
وقبل المراد ابطال ان كونوا انباؤه حقيقة لا بفهم من ظاهر اللفظ او مجازا كما قرره فيكون
او كونه اقاوة المطلوب وهذا مع بعده انما يصح لو كان مع التعرض لا يقال ما ادعوا
من كونهم اشباع الابن ومنهم اهل الطاعة كان ينبغي ان لا يخفى على من هذا ان هذا لا يعمد
الغدره وكال الاستغناء والغدره عن صفات المخلوقين والمعنى يقولون اننا من المذنبين
ويعذب من شاء ومع هذا فلو قال ومنهم اهل النبوة كان انباؤ على جنس فتوزر بشرية
ان يعلقه بماكم تعلق الطرفه كما في قوله وانتم انما تملكون انباؤا على كل سبيلين وهذا
اول من جعله لا فذلك قوله لا في قوله من ضم من على ما لا يخفى فمفصل ان يقولوا انباؤا
في موضع المفعول كما في قوله في معنى انباؤا اليكم رسول الله ولم يعمد المحاف فاذ حذف
اللام بلا تاويل بل لكن لا بد من تدبر لا الى البلا يقول ما جانا من بشرية تعلق كيفية العبادة او قد
طرف النفس الى الشرايع المندرجة داخله الحق بالانباؤ فمفصل انماكم متعلقين بغير
نصيح عنه القادر وقد سأل سبيد كالتى ذكر بعد الا وافر والنوامي بيا بالنسب الطلب كمال
حسنا وخصا جنبا ان تكون صفته على الغدره جنس من المحذوف خلاف قولكم واعبدوا بكل
ما لعبادة حتى لا يلبس القادر الفصحة على الطرف اللازم حيث لو ذكر لم يكن تلك الفصحة
مختلف العبادة في الغدره المحذوف فبانه او انباؤه كما في هذه الالة وانه شرطا
كما في قوله فمفصل يوم البعث وقول الشايع فقد جندنا خراسانا وتارة معطوفا عليه كما في
قوله فانتموت وقد يصاد الى الغدره القول كما ذكر في سورة الفرقان في قوله تعالى فقد كنتم
بما تقولون ان هذه المعاقبة بالاجتناب حسنة رابغة وخاصة انما انتم اليها حذف القول
وجعل هذه الالة وهذا البيت من ذلك القبيل اخرج ما يكون بدل من حيث نظمت
اي في جنس مواضع اوقات كينونتم الى الرسول على طرفة حطب ما يكون الا بمرافقا وقبل
كانوا املوك كنتم فيكون المجاز في لفظ الملوك وعلى الاول في الاثبات للكل وانما كان لبعض لم يسكن
اثبات النبوة فمهم هذا المسلك لان امره خطره وقوله لانه لم يبعث فعلى لذكر انباؤه بلطف
الجمع مع تلكه الكثرة وقبل ادعوا في زمانهم فمفصل هذا يكون بالخصص في عموم القبايح
فلا يلزم التفصيل على جمع العالمين وعلى الاول في عموم عالم يوت فمفصل لخصص تلك المعبرات
لا يفضيهم على كل احد من العالمين فان قيل على الغدره ان العالمين على عمومها لا يلزم تفصيلهم
على احد من الامم فضلا عن سائر الامم لجواز ان يوتوا جميعا لم يوت احد من الناس وقد اوتى
لا احد اوصاف ما ادعوا فقلت سوف هذا الكلام لا يكون الا بالخصص فيقول اعطاني
السلطان ما لم يعط احد ومعناه التفصيل على الكل فان كان المصطلح عا قافيا فيقوم او خاصا
فعلى الخصوص ولو كان على عامه لم يكن اقتناها لجواز ان يوتيتهم من القبايل والعواضل ما لم
يوت احد من الناس ويوتى كلا من الاحاد اوصاف ما ادعوا فمفصل سيما انما
الارض المندرجة لا يوجهم حال كونها ميراثا لوزيته على ياروى انه صعدا برهم الجبل الى جبل
لبنان فقبل له نظرا احراركم بعرك فمفصل وميراث لذكر تلك على هذا لجواز ان يوتى

سما على اصل معناه او خطا في التلويح فيكون كبت على حقيقته وكذا لا تورد على اربابكم
تخيل الجوف والجاذب شئ من ان قال الرجلان ذلك حال كونهما متحققين بنسب اسرائيل على ان
الجماعة وقراءة قانوني نعم الياء شاهدة للمعنى الثاني وهو كون واو قانون في
قراءة النسخ بنسب اسرائيل للقطع بان الجوف من الجارية والياء بنسب اسرائيل لقانوني
خلاف ما اذا جعل النسخ للموصول اي من الجاهل بعين النفس وكذا ان نعم انما يكون كمال قايده
في حق اللذين يكونان من الجارية فان نعم انما عليهما ووقعت الامانة والجاهل بفنون الحقون
فكلهم قد انعم الله عليهم لا احتضا في اللهم الا ان يراوا لانهم بالبنوفين ثبتت على الحق والامانة
لا هو الشجع للقوم او الخوف على ما بعد الكنى وانما اذا جعل قانوني بالنسب من الاخره فمحمول
ان يكونوا بنسب اسرائيل لانهم لم يكونوا بالمعنى الجارية لانهم لم يكونوا بالبنوفين ثبتت على الحق والامانة
ان قانوني بالنسب لم يرد ان يكون من خيف الرجل اخره خوف على وجه الكيد المؤتمن فمحمول
انهم لا يدخلون اليه وان كان ذلك يكون والجاهل في زمان قليل وكثير فلا دلالة على انهم
دلالة على كونهم في حق منظار ولا بد الا بدني على ما هو الظاهر من الدلالة البيان اعني ما هو
فيهم اريد بفتح النسخة او لاثنين من الارادة والدليل على انهم قصدوا الذم
حققة النسخة لا النسخة من النسخة والاشياء عند المناسب في مقام اظهار الجاهل على ان
ولا معنى بالدلالة في احتمال هذه المواضع سوى الترجيح باشتال هذه المحركات وحدها
يعني ليس القصد الى الاخبار وكذا كل خبر عاجل به علام القديس بقصد به معنى مناسب سوى
انما في الحكم او لا منه كما ان الاستغفار في قول علي رضي الله عنه اني نفعان فما اردت من القصد
معنى الاستغفار والدلالة على انك لا تكفيان بل للث والخرن وكذا في
على النسخة لم يرفع المحصل لا ما كيد لوصد الفصل بالمعقول كما يقول ضرب زيدا وعمر ثم هذا لا يوجب الا انما
المعقول بل بقدر المعطوف معقول اخر اي واخر الا انفسه كما يقول ضرب زيدا وعمر وكذا في
المعقول على معقول الفعل لا ينفي الا انفسه كما في مدلول ذلك ومعقوله الكلي لا ينفي المعقول فمحمول
المعقولة فان ذلك ان النسخة كان لم يثبت بها فلم يكونا في محله ففتح النسخة عليه وعلى
اخره والوجه الثاني ان لا يكون القصد الى الفعل بل الى ما في قوله من موافقة شئ كالحال لا ملك
الانفس وانما والثالث ان يرد باخر من نواحيه في الدن فتناول حرون والوطن
او فيما عدنا فالقرب على هذا مكانا وعلى الاول حكم ومعنى النسخة على ان موسى كان
معهم في التهام لا ومعنى النسخة الطرف اعني اربعين سنة ثم في قوله او ينسخون على ان النسخة كان موقفا
حتى وطلوكم بعد الاربعين او موقفا حتى لم يدخلها الا الغواشي من ذراتهم ثوب كالمعقوف
في الباطن والاضواء والكشف عليهم مع ذلك متعلق بمطابقة تثبت يتصور ويتصور وثبت
وتنذب مما ابتادهم لعلنا اخره عن القول الاخر وموانع رجاء بنسب اسرائيل اسمي اعلى ويسم
نسخة لم يزل لم يزل تلاوة حليته باخر برهان باخر منه مصدر قد زف او حال من بناء او من النسخ
في اتل وبالغرض عطف على الصدق ان قلنا ما لغرض ومعنى النسخة الاستغفار ومطابقة الواقع والكم
الصحيح ووجه الكل الى النسخة في الواقع والموصوف بذلك واخره بنسب الياء لانه وان كان اخره
المعقوف لكنه منفي معنى الفعل ومصدر في الاصل على تقدير حذف والنسخة انهم ما تنوب كالتوا

قال القصد بهما بشئ واحد فانما هو الامانة والعدل

في النسخة بنسب اسرائيل

والخلاف اسم لما يلحقني اتي يعطى يقال طوت فلانا على كذا حالا اذا وهبت له شيا
على ما فعلت عند الحاجة والكل في الاصل مصدر ولذا اطلق على المتعدد قريبا قريبا بنسب
ولكون ان يكون المعنى قرب كل منها قريبا تقربا قريبا بنسب
وسكون اليه وفتحها الاية الذي في رؤس الطرود يصب فيها الدهن والحق والفرق
ما اجتمع عليه من الاوساخ بمن له قشره نأدي ذلك الطلاب الاحدين منه استحقاقا
بهم واستحقاقا او مطايبه واستدباة وتغزبا وقت الاخذ والقراءة اتي او نواحي
بارساح القمع فما ايقاه اتي جعل قوله انما يتقبل الله من المسكين يا عيا
واعلمهم مغفوك نعم عليه ذنوبه اتي وصحتها وشهرها وهذا كما يقول ما اخره نيا
ان لم يزل ايشم فقل قد سبق دلالة بآء على هذا المعنى في بناء بعض
لا كما يستعمل عن اتي قلما يقال قيات مثل قياة وكنت مثل كناية
المستبان اتي المتصان من مبتدأ خبر الجملة الشرطية بعده اعني ما قاله فعلى
البادني وجوز ان يكون ما موصولة وقوله ما لم يعتد اتي ما دام لم يظلم ولم يتجاوز لم يظلم
حد المساواة مع حد المكافاة وقوله على ان اتي وحق محولا على ان قوله لانه اتي
البادني كان سببا في اتي في سبب صاحبه لتلليل لما ذكر من ان عليه مثل اشم صاحبه
وقوله الا ان الاشم استدراك جواب عما يقال وهل على صاحبه انم حتى يكون له مثل ولسه
اتي نعم عليه انما الاية مخطوطة عنه ما لم يخرج عن حد المكافاة واستدل على هذا الحظ
بدلالة الفعل وهو ان صاحبه مكاف وواقع ودلالة الحديث حيث قد يكون الكل على
البادني خاصة بخلاف عدم الاعتداء فدل على ان عند الاعتداء خاصة يكون الصاحب
انم ومعلوم انه ليس اشم البادني ولا مثل انم نفسه بل انم نفسه عما قد دل على ان ذلك
لا يكون حال عدم الاعتداء ومعنى الخط فان قيل اتي طلبة الى هذا التكلف وقد
دل الحديث على اختصاص الجميع بالبادني عند عدم الاعتداء فلا يكون للصاحب
شئ من منه وهو معنى الخط والسقوط قلنا قد حمل الجميع على اشم البادني ومثل
اشم الصاحب فلم يدل على ان نفس اشم الصاحب لا يبق عليه بقى ههنا بحيث وهوان
قد يرد المثل تحتل في الآية كما ذكرنا ما في الحديث فقد ذكر الجميع بلطف واحد هو ما قال
اتي انم ما قاله فلا سبيل الى جملة على انم ما قال البادني ومثل انم ما قال الآخر انما
بالنظام اجمع بين الحقيقة والمجان فالقرب ان يحمل على ظاهره ويجعل انم غير البادني
فاجهتين جهة نفس السبب وهو من هذه الجهة ساقطة عنه بالذليل وجهه
وهو على البادني لكون الجهة من قبله على طريقه من سن سنة سنة فله وزر ووزر
من عليه ولا يكون هذا من حمل وزر الوان وراحي واما ان البادني ليس له
المعارضة بالمثل ايضا لرفع الالحاكم لجبري على البادني ما هو الحكم من الحد والتعريف
قد لك بحث آخر فان قلت فحينئذ هائل وجه السؤال ان كلاً
من المتبينين ما يتصور له انم فيسقط عن غير البادني ويثبت من البادني مع انم فيض
انم واما فيما يخص جهة فلا قتل من هائل فلا انم له فلا مثل لان لم ليحمل قايلا فيجتمع عليه

اي

3

الاثنان والحجاب انه المراد مثل الائم المقدّر الذئ كان يثبت على تقدير بسطة
 الداعي قائل وهذا القدر كانه اثبات المثل وحاصله ان المثل يقتض شأنا في
 الجانب الآخر سواء كان ماله المثل مخففا اثبت فاستط كما في مضمون الحديث او مقدرا
 لم يثبت اصلا كما في مضمون الآية ثم هذا لا يثبت انما هو كسب قصد القائل وارادة
 سواء ثبت او لم يثبت ومضمون من جادل في الآية ايضا ثبوت الائم في جانب تهايل ايضا
 ثم تحيل قائل فقال المراد بانني بعزتي على فلك محترظني انك تقبلي لانك كنت التيب
 فيه او بانني محيل عليك في القيامة على ورد في الحديث انه اذا لم يجد الظالم بارضى حصه
 حمل عليه من سيئات اخيه وقبل معنى بانني بانم قتل على تقدير المصناف
 فلا يخارج الى تقدير المثل ومعنى ائتك ائتك الحاصل قبل ذلك ولا خفاء في انه لا يسن
 المقابلة بالتكلم والخطاب لان كليهما ائتم المحاطب ثم جاء الشرط
 آخر السؤال الى ههنا لتقع البحث اللغوي بعد تفسير مقول هابيل بتمامه
 ليفيد لوجاه في الجزاء بلفظ الفعل لكان المعنى انه لا يفعل هذا العقل من غير
 تجرؤ عن الكتاب الانصاف هذه الصفة الشنعة المصنوعة التي هي باسط اليد
 الى اخيه بالعقل بدل باسم الفاعل على ذلك واكد النفي بدخول الباء في خبرها على تقديرنا
 وما هم بمؤمنين من انه لتأكيد النفي لا النفي التأكيد وجعله مانا باسط جزاء الشرط
 صبي على انه واقع موقع جواب القسم والشرط والا فهو كسب اللفظ جواب
 القسم ولذا لم يكن مع الفاء واللام في لين بسطة هي الموطنة للنقسم
 عبثه جزاء تكسر الحاء والمد والتوين القراء بالمدة الغصاء لاسمه به ازوج
 اتين وتغيرت راحته عكفت احاطت وهو اي الحكم بانه زنا كذب
 صرف الشعر محمول مستوب الى غير قائله حيث نسب الى آدم والابنبا
 معصومون من الشعر ليجوز فيه من جهة الا عراب او القافية وذلك ان الشعر
 على قدره كثير من العلماء ومنهم الا امام محي السنة به تغيرت البلاد ومن عليها فوجده
 مغير قبح تغير كل ذي لون وشكل وقيل شيا به الوجه الملح فالملح ان وقع لمخطاء
 لانه صفة الوجه المحرور وان خضع فاقواء وهو عيب في القافية وان كثر
 وقول من قال الوجه مرفوع فاعل قل وبشاشة نصب على التميز بخذف التنوين
 احيا وللوصل مجرى الوقت الحسن وقد صح ان الانبياء معصومون
 من الشعر روي عن ابن عباس روي ان محمدا والابنبا وم كلهم سواء في النهي عن الشعر
 لكن رياه آدم بالمستراي كلاما مستورا فلم يزل ينقل الى ان وصل بيزن فخطان وهو
 اول من خط بالعرصة فخط في المشرية فقدم واحز وجعل شعرا عربيا
 ليعلمه اذ لو كان يعني ليعلم لم يكن لقوله كيف يوارى موقع حسن واما على تقدير ليعلمه فهو
 في موقع المفعول اي مائة بحاج عن السؤال بكيف يوارى على سبيل المحان
 الاستعانة بالبيعة الخروقة في اللام حيث شبه ترتيب على بحث العذاب في المكان
 ونسبته عنه عرتب ما يقصد بالفعل عليه وكلامه صريح في هذا المعنى وان كان قد سبق

الحن
 ما

الى الوهم ان مراده ان اسناد التعليم الى الغراب مجاز لكونه سبيبا ولوار هذا
 لقال فكانه علمه ثم بعد التجوز في اللام هل الاسناد مجاز في فيه تامل واما على تقدير كون
 الضمير لله فاللام متعلق ببعث لا يبحث وهو ظاهر من حيد بتعصية
 او ابتداء لان ما لا يجوز ان ينكشف ليس هو الحد فكيف بها اي بالسواء عنها اي عن العودة
 كما في كسفتها من القبح ومن السواء الفضيحة العظيمة لكونها من قبل ليلها والبيت
 لاني زبيل ظل ضيفا احكم لا خينا في شارب ونفحة وشوار لم يرب حرمة النديم
 وحقت بالقيم للسواء الهبة بمعنى الاخلال والمخافاتي لم يعظم حرمة وحقت
 تلك الحرمة بان هناك وتر عني ثم دعا قومه لتفهم من النظر الى هذه الفضيحة التي
 هناك حرمة النديم وما يقال ان معنى قوله فكني بها عنها كني ال عر بالسنوة
 السواء عن الفضيحة العظيمة كلام لا حاصل له فاوارى بالنقب على
 جواب الاستفهام لا يظهر لعدوله عن الظاهر الذي هو العطف على كون جهة مع
 ما في جعله جواب الاستفهام من التكلف او من شرطه كون الاقل سبيبا للآتي
 والعجز لا يصلح سبيبا للعودة ولا يصح ان عجزت وارت فلا بد ان يصار الى ان الاستفهام
 لا انكار بمعنى النفي وهو سبب اي لم اعجز وارت وهو من قبل انقصي ركب فيغفر
 عنك بالنقب ليست انكار التقويحي على الامرين وليعربانه في العصبان وتوقع
 العقب تركب خلافت العقل حيث يجعل سبب العقوبة سبب العفو ويكون
 الترخ على هذا الجعل فكذا ههنا نزل نفسه منزلة من جعل العجز سبب المواراة
 دلالة على التعليل المؤكد للعجز والعصاة عما يهدي اليه عزاب واما حمل قذاة السكين
 على فانما اطارى فوجهه ان الاستفهام لا انكار بمعنى النفي والفاء في موقع الجزاء
 اي اذ لم اعجز فلانا اوارى ولو كان العصد الى جعل التباد العطف والتمحاض الا انكار
 على جميع الامر من العجز والمواراة مع شائسة العقيب والتنب لم يفتح الى تقدير
 المستد كما في قولك انقصي ركب فيعقب عنك بالترفع ولا اعتذار بانه مجرد ايصاح
 انه ليس بحاسب ليس جواب راهل خبا والبيت لحاوت بن عمر الاضارح وقيل
 لمضرب ما لك النعني بصفته بالذهاب وتيقن الحروب اي رب اهل خبا
 متعاطفين متراحمين قد تحاربوا بسبب عاجل شرا ناجاينه وكاسبه ولا يخفى
 لطف ابهام العاجل والاحل وبعد فاقبلت في الساعين اسأل عنهم سواك بالامر
 الذي انت جاهل اى لما اقبل الناس يبعون اليهم ليكشفوا عن سبب الشراع
 بعد ما كان بينهم من الالفة والمودة اقبلت لهم اسأل نجا هذا ليلا ييب الى
 اجل ان الله قد فعل لكم فوق ما اكل بصلب وازاد وروى فوق من احكام صليبا
 بما زار راي شذ صلبه باراز من احكام العقدة واكثرها شدة البت لعددي
 بن زبيل من قصيدة ففتح بها النعمان وبعاية في حليبه عطف على نفس
 اي بالنظر الى ظاهر اللفظ انا حسب التحقيق فهو عطف على المصناف المحدث
 اي قتل نفس لا يلزم ان يكون المعنى او غير قل فساد الظاهر التشبيه انما وقع

ولذا قال
 لا تفرط في الكلام
 لا تفرط في الكلام
 لا تفرط في الكلام

الاربهم

لعل الواحد يقبل بالجمع ولذا قال وجعل حكم حكمهم وأما الجواب فليس تمام لأن غاية
أن كل واحد منهم في الكرامة وموت الحرم بمنزلة الآخر وأما أنه ينزله بالجمع وإن أهانه
كرامته وهتك حرمة بمنزلة أهانه كرامات وهتك حرمت فلا كلام يضم إليه أن
ذلك باعتبار المعنى موافق لكل والكل على السواء وهذا مراد المصنف ثم سأل أنا هل
أن الأمر كذلك وأنه لا يفرق بين الواحد والجمع في ذلك لكن ما الفايده في ذلك
فاجاب بأن فائدة الذكر جعل أمر القتل والاحياء عظيمًا في العذاب خطيرا عند
ليكنوا عن الأول ويرغبوا في الثاني فقولهم عظم ذلك أي قتل النفس عليه أي على
المعترض فمنع عن القتل
من الكتب والمجئ والطرف متعلق بشرقون وبكلمة ثم ينبغي أن يحل على الاستبعاد
لأن الافادة احسن من الاعادة
بحار يوثق رسول الله ليس بتفسير
لعوله تخالفون الله ورسوله دلالة على أن ذكر الله للتعهد وقوله محاربة المسلمين في حكم
محاربة الرسول تبينه على أن ما ذكر في الآية من حكم قطع الطريق ساقط للخطا
على المسلمين في حكم محاربة الرسول تبينه على أن ما ذكر في الآية من حكم قطع الطريق
ولو بعد الرسول بأعضاء ولا بهم كما يوثق الرسول حيث يحاربون من هو على طريقته
واصل شريعته ولا يتوهم أن الحكم فيهم بطريق الدلالة والقياس وما يقال أنه إنسان
الأن ذكر الرسول لمزيد على تعهد كلام خال عن التحصيل كيف ولا ذكر المؤمنين
بعد
مصدقين يعني أن فساد النصب على الحال يجعله في معنى اسم الفاعل
أو على أنه يصدر الفعل هو في معناه وإن كان غير فاعله وهو يسعون أو على أنه مقول
ليسعون
فأوحى الله تعالى أن من جمع إلى آخره يعني أنزل عليه الآية وهم
أن معناه ذلك والآية في اللفظ ما يدل على أنه للتفريق دون التخييل والتفهم لجود
أن يكون بالوحي وإن يكون بالنظر في أن هذه أحرم مختلفة في الخط والحفة فيجب أن يقع
بقابلها جبايات مختلفة ليكون جزاء سيئة مثلها ولا تلهي ليس للتخفيف من الأغلب
والأهون في جنايته واحدة كثير معنى والظاهر أن المراد أنه أوحى الله هذا التقويم
والثاصل ثم أخذ في تفسير الآية على وجه توافق ذلك وبدل على أن هذا الحكم لا يخص
قاطع الطريق على ما يفهم من ظاهر جاري يوثق الله ورسوله لأن من نزل الآية في الكفار
أن الآية لتعليم اللفظ لا لخص من السبب وبهذا يدفع ما توهم من التكرار في قوله ومعناه
أن يقتلوا من غير صلح إلى آخره وعند الشافعي لا ينفي من بلد إلى بلد المذهب
عنده أن يشرذوا وتفرق جمعهم عقاب قطع الطريق خاصة لأنه إخراج
عن هذا الحكم لأن موت القضاء والاستعداد الأموال أن يجوز ذلك ولأن الارتفاع
بالقوة إنما يكون حقوق الله لا حقوق العباد
فأما الأول فكأنه يعني فليكن
القتل من الورثة وأولياء الجراح والمال وم أصحابها ما قدر أمرهم أي ما خطر شأنهم الذي
هم فيه والمراد بالوفاة المستقر أو ذوالوسيلة على طريقه لأن وناظر في الجملة يدل على
أن معنى الوسيلة ما يتقرب به وجهه على كل ذي لب ليسع به نعم فعل الطاعات وترك

الجنس

بغيره

المعاصي

المعاصي وهذا لمثل التزوم العذاب لهم لا يريد به الاستغارة القليلة
بل أراد مثال وحكم يعظم منه لزوم العذاب لهم أي لم يعقد هذا الكلام اثبات
هذه الشريعة بل استقال الذهن منه إلى هذا المعنى وبهذا الاعتبار يقال أنه كناية
ويمكن تنزيله على التمثيل الاصطلاحي بأن يقال حالهم في عدم التقضي عن العذاب بمنزلة
حال من يكون له أمثال ما في الأرض يحاول بها التخلص من العذاب فلا يتقبل منه ولا يخلص
السبب من ذلك هي كلمة الشهادة والحق قوله دعاك الهوى والشوق
لما توتت هوى الفصحى بين الغصون طروب تجاذبه بها وورق الحام لصوتها وكل لكل
مُغفد ومجبت ومن يك اسمي بالمدينة رجله فاني بوقارها لعرب الشعر لصاني
الحارث البرهجمي وقار اسم حمل له أوعلام أو قوس وقيل المراد الوصف أي أسود
كالقار وقوله لعرب حيران وخبر قيار محذوف أي قار أيضا غريب فكذا ههنا
صير ليفتح واية عايد إلى ما في الأرض والعايد إلى المعطوف أعني مثله محذوف
أي ومثله ليفتح واية كاحذف الحذف في وقار وقد يقيد بأن التقدير ليفتح واية
بما في الأرض وبمثله لجذف وبمثله أوبان التقدير ليفتح واية ليرجع الأقل إلى ما في الأرض
والثاني إلى مثله ولا أدري كيف يقع أمثال هذا للتضيق لشرح هذا الكتاب
وليجوز أن يكون الواو في ومثله بمعنى مع ويكون قوله معه للتأكيد وهو يكون مرجع
صير ليفتح واية شيئا واحدا هو ما في الأرض الموصوف بغيرته مثله أو المجموع ويكون
الفاعل في المقول معه هو الفعل المحذوف بعد الواو أي ثبت أن لهم بمعنى لو ثبت حصول
ما في الأرض جميعا لكن لا يخفى أن المصاحح أعني ما في الأرض ليس بمفعول لذلك الفعل
المحذوف ولا متعلقا به من جهة المعنى بل بمعنى الحصول المستغارة من الطرف
الواقع حيران أعني حصل لهم ولا يجوز أن يجعل هو العامل في المقول معه
لأنه إذا كان العامل معنى وجان العطف تعين العطف مثل بالزيد وعمرو ولا يجوز
عمرو بالنصب
دليلين ناصحين لأن نافع بن الأزرق يهودي منافق
فكيف كالحب ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الخطاب الشنيع مع كونه قدامين انصاره
واعوانه القوتين له من قريش واعوانه وأخاله من بني عبد المطلب بن عبد المطلب وعكروته
مولى ابن عباس فكيف نقل مثل هذه العبارة في حقهم فتوله ويرفع عطف على نافية الضمير
الضمير يروى والقدر في جمع قدرته وهي النوع من الاقتراء والمريمية الشك
وفضله سيده على قراءة العامة لما كان ظاهر التركيب من قبيل الاضرار على سريطه
التفسير بناء على جواز النصب بالفعل المذكور على تقدير تسليمه إلى القائل لا يمنع ذلك
كما في قوله تعالى وذكركم فليكن وأما اليتيم فلا تقهر وكان من مواضع اختيار النصب
لكون الفعل امر لا يقع خيرا لليتيم فلا تقهر وكان من مواضع اختيار النصب
على قراءة الترفع أجمع إلى إخراج الكلام على باب الاضرار على سريطه التفسير قد هب
سيده إلى أن الكلام مجملتان على المرفوع مبتدأ محذوف الخبر أي قياتين عليكم
نرا الحكم حكم السارق والسارق لم ابتدأ فاقطعوا فلا محال التسلط كون كل من الاسم

وبه

والفعل في كلام آخر مستقل وذهب المبرد الى ان الفاء وليت هي الفاء التي يعمل ما بعدها
 فيما قبلها كما في ربك تكلم بصوت النصب بالفتحة على ما بين ذلك في موضعه واما هي الفاء الجزاءية
 الداخلة على الخبر فنفس المبتدأ ومعنى الشرط بناء على ان اللام ليست حرف تعريف كما في الموضع والكاوية
 والصائغ والتاخر وهو ذلك ما لم يقصد باسم الفاعل معنى الحدوث ليصح وقوعه بل
 هي اسم موصول واسم الفاعل في معنى الحدوث حتى كانت فعل في صورة الاسم والمعنى
 الذي سرف والتي سرقته فاقطعوا ايديا ومثل هذا الفاء يمنع عمل ما بعدها فيما قبلها
 بالانقاف والامر في مثل هذا الموضع يقع خبر المبتدأ بلا تاويل ولا يكون من قبيل زيد
 فاضرب وذلك لكونه في الحقيقة جزاء الشرط اي ان سرف احدنا قطع ونفيل سيبويه
 قواة النصب على قواة العامة انا هو على تقدير عدم التاويل والعرف عن باب الاضمار
 على شرط النصبين وهذا ما قال ابن الحاجب الفاء الشرط عند المبرد وجعلنا عند
 سيبويه والا فالحتم بالنصب او عيان سيبويه انه قال بعد تقدير وجه الرفع وقد قرا
 ناس السارق والسيارقه بالنصب وهو في العربية على ما ذكرت من القوة واجت العام
 الالترفع يعني ان قواة النصب مبنية على كون الكلام من باب الاضمار على شرط النصبين
 وهي اقوى في العربية من الرفع والعامة اتفقوا على الرفع فجعلته على كلامين لئلا ينعقد
 ونحن فقد صنف قلوبنا في اطلاق الجمع وارادة التثنية اكناء تثنية المضار
 اليه عن تثنية المضاف احترازاً عن تكرار التثنية نقولاً على لقراءت الحالة العلوية
 من الصالح الشرعية انه لا يقطع من كل واحد منها يد فليكون هذا من قبيل قلوبنا لا من
 قبل اقرانها وعلما ان لا يجوز قصد التثنية للاباس احد من قطع
 يمكن في درسم مع ان الذرهم اقل قليل واليد قوام لا فعال وعذاب الدنيا اهلون فليكن
 حال من اكتسب الاثم في حكم عذاب الآخرة جزاء وتكالاً لمفعول لها
 يمكن العطف اسما بان الفطع للجزاء والقطع على قصد الجزاء للثقال والمنع عن
 وقيل يسقط حد الجزاء لانه ان يكون من تميم تعذيب يعذب من لسانه بعض الشيء
 ولذا اخر عن بيان ان التوبة تسقط القطع او لا يسقط وقوله ادعى وابعداي من اقامة
 الحد وقوله من التعذيب صلة البعد ومعنى ثبوت الحياة في اقامة الحد بقاء النظام
 او بقاء اليد بان تذكرات رفق القطع فتدفع عن السرقة لانه قول بل يعني
 لا كان التعذيب للسرقة على السرقة والمغفرة للثابت عنها قدم ذكر التعذيب ليقع
 على ترتيب ذكر السرقة والتوبة لا يهتم ولا يبيال يعني ان اسناد الجزاء
 الى الذين ليسوا رعون وان كان مجازا لكن لا يقدر له فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة
 بل مراد لاخرت انت ولا يملك اي في اظهاره لان كثر المنافع ثابت وانما
 المسارعة الى اظهاره ثم ان ذلك يكون لطهور الاثار لا بالاجتناب والالم يكن متافيا
 اسرع شئ حال من صدرت منهم اي لتساقطهم بتقدير موصوف مقروء في سبيل اسرع
 شئ والا حسن ان يجعل في موقع المصدر اي اسرع تواف وما ذكر من قوله لا يقال بالي
 ناصرك عليهم انا نحن لو كان حجية الخوف منهم لا الخوف عليهم حيث لم يوجبوا في الايام

ونقول الى هؤلاء لا بامنا لصادره لفظا ومعنى وهو من الظهور بحيث لم يكن
 حاجة الى ذكره ومن اولئك المقربين لشئالي ان اللام في لقوم آخرين مثلها
 في سمع الله لمن حمد في الزجوع الى معنى من اتى قبل منه وكان الاول ان يجعل سمع الله
 لمن حمد من هذا دون سماعه لكن قصده محذور كون السمع بمعنى القول واما على الوجه
 الثاني فالسماح على حقيقة واللام للتعليل دون الصلة بعد ان كان في
 مواضع تعبير لقوله من بعد مواضعه وتبيينه على الفرق بين حقوق الكلمة عن مواضع
 والحق قوله من بعد مواضعه فان معنى الاول محذور الامالة والازالة عن مواضع
 فان قيل فليكن على هذا ان يفسر المحرف المدال بالرجوع على ما ذكر في سورة النساء
 لا بالجلد على ما يشعر به سياق الكلام لانه لم يهل يعني موضع بل اثبت في موضع
 الرجوع قلنا ان بل عن مواضعه الذي كان فيه واهل يدونه ليجاز التعديل بها
 المحرف المذان تعبير من المصنف لا ان يكون مقولهم كذلك في
 وما محضنا ان اتي ذار وجين والا فلا احصان السر عن لا يتصور في الكلام
 لشدة الوجه اعلانه علاماته والصبر للرسول قد جاز على ان حنفه
 في اشراط الاسلام الا ان يقال ان ذلك قبل نزول الحزمة او كان على عتبة شريعة
 مؤسسية ٢٢ وقوي السحب هو في لغته بمعنى المفعول كالخبر والاكل
 والصيد والغنم والذبح وقيل هو مستوح بقوله وان احكم بما اتى الله لان
 الجرم بالحكم رفع للتجديد بين وبين الاعراض لا يقال ما اتى الله هو الحمد لا انا
 نقول لا معنى لاسم بان يحكم بالحمد واما اهل الحجاز ليس هذا مذهبهم
 وهو اعظم من الحدود وان الشوك اعظم مما استحقوا به الحدود او الصلح اعظم
 من ترك الحدود لانهم كانوا تعليل المحذوف اي انا قال فلن يفرق بين
 خلقا جميع خلق في الصحاح هو من في سريره بالكسراي في نفسه ويقال ضل سيرة
 بالفتح اي وجهته التي تمر فيها وفي الاساس حل له سريره بالفتح طريقه ومنه اصبح
 اميا في سريره في مقبله ومنصرفه وروى بالكسراي حرمه وعياله من سريره
 النجا والبعد قوله بالمؤمنين كلبا هم يعني ان اللام للعهد والجدس والدلالة على الكمال
 وتفي ذلك مع ان المصنف منهم اصل الايمان وادناه لكم ٢٢ وايضا اولئك على الصبر
 بتعديدهم عن ساحة عز الحضور حالا من التورية اي من الصبر المستمر في الطرف
 العايد الى التورية لانها مبتدأ مقدم في الية قال ابو القاسم كيف حال من صميت
 الباعل في يحكونك وعندهم التورية الجملة في موضع الحال او التورية مبتدأ وعندهم
 الخبر ويجوز ان يرفع التورية بالطرف وفيها حكم الله ايضا حال والعامل ما في عندهم
 الفعل وحكم الله مبتدأ ومفعول الطرف وقول جعل التورية مفعول لان عندهم
 ما يقينهم عن الحكم وقوله فيها حكم الله بين هذا المعنى ونحوه على التعديل
 ثم اثبت التورية بقوله فيها حكم الله تعالى مع انه اسم عجمي ونا، التانيث
 انما يكون في الغرض في الموقاة المعافاة الذوداة الارحمة بلع بها الصبيان
 على يحكونك لان التحكم مع وجود ما فيه الحكم الحق المعنى عن الحكم وان كان محلا

سهم

في القدر

الطرف المصدر بالواو
 محمل نظر
 من عند
 من عند

للتعجب والاستبعاد لكن مع الاعراض عن ذلك اعجب وابعد
 ان يقرأ بالتوراة والجملة بما نعلم فيها هدي وكذا الكلام نورس
 اعترض عليه بان التوراة اعظم من الاسلام فكيف يدعى نبي بانه رجل مسلم فالوجه انه للتوراة
 بان الصفة والنسبة على عظم قدرها حيث وصف بها عظمهم كما في وصف الانبياء
 بالصلاح والملازمة بالايان فان اوصاف الاسراف اشراف الاوصاف والآلاف
 في ان النزول من الاعلى الى الادنى تصور في البلاغة كما في قوله شمس صفاها هلالا ليلتها
 وههنا قد ذكر وصف النبوة فالوصف بالاسلام نزول ولا كذلك الصفات التجارية
 على القدم سبحانه فان مدلول الموصوف هو الذات وان كانت موصوفة بصفات الكمال
 لانفس الصفات حتى ان مدلول اسم الله هو ذاته لا الوصف بالالوهية التي هي اعظم
 من الكل وما ذكرنا من تعظيم الوصف انما يقتضي كونه في نفسه صفة مدح لا ان يكون ابراه
 لعقد مدح الموصوف وحمل كلام المصنف على هذا المعنى اتي على سبيل هين الصفة
 لهم بعيد جدا والجواب ان المراد انها صفة اجريت عليهم على طريق المدح دون التخصيص
 او التوضيح لكن لا يقصد المدح بلينهم ما ذكرتم بل يقصد التعريض على حال واريد بآثارها
 التعريض باليهود وانهم يفتخرون بملذلة الاسلام من دين الانبياء وكلهم
 ذلك اتي على بعد مدحهم عن ملذلة الاسلام حيث قال بن اسلموا وها رعا والزهاد
 تفهموا الزبانيون والعلماء ولدها دون لاخبار لان الحيوة كانت فيهم خاصة
 اتي بسبب سؤال انبيائهم بيان لما حصل المعنى على ما هو قاعدة تعليق الحكم بالوصف
 من الاسعار بالحقيقة وعلة ماخذ الاستيفاء لا دلالة على ان ما صدر به لثنا فيه
 جعل من اللين كيف وقد جعل هذا التعريض مكشفا لبيان هدي عدل على ان ما موصوله
 فليظن وكذا الكلام في قوله وسبب كونهم اتي الزبانيون والاخبار عليه اتي على كتاب الله
 شهداء فان كانوا عطف على استحفظوا وهو صلة وصحبه عليه لما فيكون موصولة
 لا مصدرية والعرض من بيان هذه السببية ان ليس الباء في ما استحفظوا عملها في كمالين
 تعلق في جر بمعنى واحد بل الاولى صلة كما في قوله حكيت بحكم كذا وهذه صلة
 وان كانتا واخترت على شيء واحد بالذات هو كتاب الله وعيسى عطف على
 النبيون بن موسى وحيتي يحلوهم على احكام التوراة اسنان الى ان اللام
 في الذين هادوا البت صلة عملها في قولك حكم لزيد على عمرو بل المعنى يحكم بالاول
 الذين هادوا وذلك بان يكون حرمان الاحكام على وقت التوراة وهو معنى حملهم
 على احكامها من عتبان يتركونها على ما تشبهون ويعزلون عنها وان جعلت اللام على
 متوال ليكون لهم عدوا وسخا بمعنى ان الحكم في العاقبة يصل لليهود ويعود النفع
 اليهم كانت عملها في قولك حكم لزيد على عمرو وكذلك حكم تلفظ الماخي
 اشعار بان هذا الوصف المعبر في المعطوف عليه مراد في المعطوف فكذلك التعريض
 على ما قال اولوا وجانبوا دين اليهودية ويجوز ان يكون على الاول كان الصمير
 للزبانيين والاخبار والاستحفاظ من النبيين يعني سواهم حفظهم من التعريض البديل

على ما كان عليه
 في كلامه في قوله
 والكل منكم

واستدعائهم ذلك لا معنى للكليف كما في هذا الوجه فان الطلب الكائن من الله
 هو معنى الكليف وانما دخول كونهم علم شهدا تحت الطلب فلا دلالة في اللفظ
 عليه وانما هو من جهة المعنى كانه قبل وكانوا علم شهداء بحكم الله وطلب منه
 الادها ان الصايقة والملائكة وصف لهم اتي للكفزة الذين لم يحكموا
 بما انزل الله يريد ان الثلاثة واحد بالذات لو كن طريقهم على طريق
 بالركوب كما يقال ركب من عتبان لسالك طريق الضلال وقيل ركب اثره
 وطريقه اتي ببعده والقدرة الرئيسية المقدودة المقطوعة وحذوا الفدية بالعدة مثل
 في كال التساوي وفي مصحف اتي به مكان وكتبنا عليهم فيها وايضا
 في مصحف اتي مكان والجروج قصاص وان الجروج قصاص والمعطوفات كلها
 في قراءة اتي عمرو بالرفع وفي قراءة ابن كثير وابن عامر الجروج فقط وفي قراءة
 الباقر الكل بالنصب ولما كان العطف على المحل انما يحوز في ان المسنوعة دون
 المفتوحة تترك المفتوحة ههنا مع الاسم والخبر منزله جمل من المبتدأ والخبر
 لينتج كون ان مع الاسم في محل الرفع مستدار وذلك انما اجرا كقنا الجري قولنا
 او نحو ربا عاك الكنية على الجملة حكاية وايضا يقول الزجاج ثم حوز ان يكون الرفع
 على استنبات الجملة من عتبان يدخل في خبر كقنا بقوله او لا استنبات عطف
 على قوله انه للعطف على محل ان النبي وجعله عطفا على اما لا حوز اذ هم
 معتولة معقولة ونحو ذلك ما حوز من خصوص المادة والافعال لا يدل
 الا على مجوز المبادلة والمقابل ما يقتضيه الموازنة هذا على قاعدتهم
 كقاعدة الجاني وهذا يدل على ان خبر المبتدأ بمجوع الشروط والخبر ان
 حيث لم يكن العائد الا في شرط فلفظ ربه التي يستحقها دلالة الاضمار
 العتدة للاختصاص له لا ببعض منها واللام يكن حاصلا له لان بعض الشيء لا يكون ذلك
 الشيء وهو يعطى لما جعل من حيث جعله مقتضا للاستحقاق التام من غير نقصان
 ثم لا خفاء في ان هذا لا يكون ترغيبا في العفو وظاهر عبارة لاق السطر بقوله تعالى
 فاجروا على الله في الدلالة على تعظيم الفعل الذي استحق به الاجر لكن لا يحسن ان فيه التعجب
 في ذلك الفعل والدلالة على استحقاق الاجر وانه لا يفيض منه لانه انا اتقي به
 ان يزد من مثله على يدي عمرو فقد نفي يدي عمرو بمعنى جعل نداء متبعاعرا
 فلانه انما يحسن معنى ان وجهه صحنه هو ان اسم اعجمي فلا بأس بان يكون على ليس متوازان
 كلام العرب وهو فاعل او فاعيل بالفتح ان ينقصا على الحال بقرينة عطفا
 على ما هو حال المحم قطعاً وان نقصا على انهما معقولان بقرينة انه عطف عليها ما هو
 معقول له قطعاً وقد راعى تقدير معقوله الكل الفعل المعلق بعد الاولين لكونهما
 فعلين لفاعله ولذا حذفت اللام فمما يخالف الثالث فخالفت بين النوعين
 وقد جرت عادته في مثل هذا المقام بتقدير الفعل موجرا عن المعول الواقع بعد العطف
 للاسناد بان في ترك العامل دلالة على زيادة الاهتمام بالمعول ان موصوله

فرائض
 ايم

واستدعائهم

قد ذكرنا انهم يسمون الحروف المصدرية موصولة حيث يتم اسماءهم ويعتبرون الحروف
 التي الاسمي والحرفي وقد جرت عادة بحرف صلة ان الامر والشيء ومعناه مصدر طلي ولان
 من موقع الاعراب وهو ههنا النصب عطف على الالحيل كانه قيل ايثناه الاحيل والحكم الطلي
 تراهل الكتاب وحاصله انما امرنا بان يحكم اهل الكتاب فلما قدره كذلك ولا يخفى ان
 الكلام بعد موضع خفاء وقد حقه في سورة نوح في قوله تعالى انا ارسلنا نوحا الى قومه
 ان انذ رقومك انما ان التاصيم للفعل المضارع والمعنى انا ارسلنا بان انذري بالامر
 بالانذار وعلى هذا يكون المعنى واثنا الامر بان يحكم اهل الاحيل وهو معنى امرنا بان يحكم
 اهل الاحيل يرد ذلك ان يكون متعبدا لما في التورية لدلالة ظاهر هذه المعاني
 على انه متعبدا في الاحيل من الاحكام قلت او كبرت وان لم تشرع ومنهاجا خاصا
 وجوز ان يقال هو اني الثاني للعهد نظرا الى انه لم يقصد الى حين بدلول
 لفظ الكتاب بل الى نوع مخصوص منه هو بالنظر الى مطلق الكتاب معهود وبالنظر
 الى وصف كونه سماويا حبس فلذا جاز الامر ان غاية ان عهدية ليست الى حد
 الخصوصية الفردية بل الى خصوصية نوعية احض من مطلق الكتاب وهو ظاهر
 ومن الكتاب التماثلي حيث حض ما عدا القرآن هيمن عليه اصله ايم ويحي
 في اخر سورة الحشر ولا سيما انما انما القضا والصبر لما دل عليه كل احد من الجماعة
 ولا يخفى عما كان لهم في تقرير معنى النصين عبارات مثل ان جعل
 المصنف حالا او بالعكس وغير ذلك مثل احد البك فلا تاتي انتي اليك حمد لان المقصود
 اعتبار معنى الفعلين كيف ناسب المقام شرعه سريعة والشرعة الظاهرة الظاهرة
 التي توصل الى المآد فمن الدين يوصل الى ما يحق الابدية والمضاج اشار الى الدليل
 الموصل الى معرفة الدين قيل هذا دليل وجه الدلالة ان الخطاب بعم الامم
 ومعنى لكل احد من قدام الله فيكون لكل امم دين يحض ولو كان متعبدا بدينه اخرى
 لم يكن ذلك الاختصاص والحوار بعد تسليم دلالته لانهم على الاختصاص الحصري
 مع الملان من جوان ان يكون متعبدين بشرعية من قبلنا مع زيادة خصوصيات في ديننا
 بها يكون الاختصاص في معنى العقل لا شينا في الجزات اني لطلب اولوهم
 لظهور ان ليس المعنى انه بلنكم استيناف لاجل ان مرجعكم الى الله بل الى امركم به او
 انه واجب عليكم هذه العلة وان لنا الملك انا حكم اني الحكم الامري ومعناه
 الامر بالحكم او مرتبط عطف على الجزع وقوله بواي امكنه اذ لم ارضها لئلا يكون
 فالمعنى انكم الاكتمه على تقدير انشاء الرضا والبولت جميعا اما اذا حصل الرضا او الموت
 فلا تترك واستمعوا فمهم اني عديم مسرقين والسرف نجا وزه الحرف في النقة
 منه وجهان في الاقل الجاهلية فوقها والحكم النفاضل خاصة والعرف التوبخ وفي الثاني
 الحكم عام والجاهلية الملة الباطلة والطريقة الجاهلة والعرف تعذر اليهود واعترض
 على الاقل بان طلب النفاضل انما كان من قريظة حيث قالوا بنو النضير اخواتنا فان قتلوا
 منا قتلا اعطونا سبعين وسقا من تمر وان قتلنا منهم واحدا اخذوا منا مائة دينار بعين

من
 الدنية
 او دونه
 لانه اني قد قتلوا كل صنف منكم شره ومنها جاوا الحسنى لوشاء ان يحكم
 كل من يشاء وعبر عن كل قتلهم بكونهم قتلوا كل صنف منكم
 ام ينفون عطف على كل صنف بنى على وقوعه في كل صنف
 او دونه
 لانه اني قد قتلوا كل صنف منكم شره ومنها جاوا الحسنى لوشاء ان يحكم
 كل من يشاء وعبر عن كل قتلهم بكونهم قتلوا كل صنف منكم

وسقا

وسقا واروش خاياتنا على النصف من اروش جراحاتهم والحوار انهم اذا اطلوا
 ذلك فبقوا النضير بطريق الاولى الى قوله فلم ير من بنو النضير بالسوية بل الطلب
 بالحقيقة منهم وانما قريظة مدعون متقادون لذلك وامامنا قيل بعد هذا الغفل
 ان قريظة لم يطلبوا النفاضل بل بالسوية فهو ظاهر اي هذا الخطأ
 يعني النفاضل الكلام الذي هو قوله ومن احسن من الله حكما وانما لم يجعل الامر صلبة
 لان احسن حكم الله لا يحض قوما دون قوم ولما لا انهم في موقع المفعول
 معه كما يقول بالزبد والجمعة عمروا اي ما ينفع من دينهم خلاف دينهم مع موالاتهم
 لا تترأى انما اذكري في الغايق ان قوما من كلمة اسلموا وكانوا مقيمين
 بنا قبل الفتح فقال عليهم انا نرى من كل مسلم مع مسك فقبل لم يان سوك الله
 قال لا تترأى انما ايتي حب ان يتناعدا بحيث اذا اوقدت فاما ما لم يلج احديها
 الاخرى واسناد التترأى بحاج كما يقال دور قلان بقاظر يتكسبون بقتلهم
 بالاحض الا ان العقد الى وجه استعمال في يقال تكسب في سعيه وتكسب اسرع وهو
 منكس في الحاجات وانكسب القرش في سعيه كذا في اللباس والكسب استعمال
 المسارعة بالي دولة من دوله عقبه ونوبة يستعمل لغة في الخير والشر
 وان غلب عرفا في الخير عطف على ان ياتي بتقدير الصبر اي عسى الله
 ان يفعل وان يومر النبي عليهم يعني ان الامر على هذا مصدرا من
 بكذا الاسم بمعنى ان عطف على ان ياتي بتقدير الصبر اي عسى الله
 ان يقول الذين آمنوا به او با عشار ان قول المؤمنين لما كان سببا عن الاتيان
 بالفتح اقيم مقامه مبالغة في المجادة معه وقيل هو من قيل فاصدق واكن
 كانه قتل فعسى ان ياتي الله بالفتح او يقول المؤمنون فان قيل
 جرد عسى ليس في موقع خبر السند او يحتاج الى العائد قلنا نعم الا انه لا يصح
 بدون الزايط لا يقول عسى زيد ان يخرج عمرو وانما جعله عطف على الفتح فجاز
 لكن لا مجال للحل ما ذكر في الكتاب عليه فاما ان يقولوا اي المؤمنون
 هذا القول لليهود ولان المنافقين حلفوا لليهود بالمعاونة وفنه
 معنى التفت اذ ليس للمؤمنين التحكم بذلك شهادة ولا فية فائدة بخلاف ما اذا كان
 من قول الله تعالى فانه شهادة بذلك وحكم منه بحسب السامعين
 ذوا اكار كان له حلال يقول قف فبقف وسرفيس وكان بني لبعض الامور على الجار
 وكانت النساء يظعن يروث حماره وقيل لعمدون زوشه بحرفه فبقف
 ذوا اكار بالحق لا محبة والعنسي بفتح العين وسكون القون مذبذب الى عمن
 وهو يريد من مدح بن ادوس زبدى شجب وقيل على يدى وحسنى
 وفي كبر من الكبت المعبرة انه قتل على يدى وحسنى وعبد الله بن زيد الانصاري
 طعنه الوحش وحسنى وعبد الله بالسيف قال عبد الله بن زيد لم ترائي
 وجيهم قتلنا مسجدة المعتمدين سالي الناس عن قبلة فقلت ضربت وطعنت

من
 من
 من نوره

طعن في عدة آيات قوله صعب اليه رسول الله خالدا قيل الصواب فبعث اليه
ابوبكر خالدا كانت
شجاع بنت المذركا ههنا يدعي زياتا ان ربهنا وديني سيح واحد
ثم جعلت ذلك الوحي ملكا فاذا عت النبوة في بيته يرفع قبورها قوم ثم زوجت نفسها
من ميسلة وجعلت دينها ودينه واحدا ومنها يقول فليس من عاصم اصيحت نبينا
انني نبيت بها واصبحت انبأ الناس ذكواتا فلعنة الله والاقوام كلهم على شجاع
ومن بالاكل اعياها اعني ميسلة الكذاب لا شققت اصداق ما مور حيثما كانا ثم
لما قتل ميسلة ثابت شجاع وحسن اسلامها وكذلك طلحة بن خويلد الاسدي
ثابت في زمن عمر كذاب استغفر واستغفر ديوان شعرا في العلم
الشرم في قضايله استغفر واستغفر بروي امت بالمدة وتحف الميم
من الامم اى صارت ايماء امت بالتشديد من الامم
قد ذكرنا قصته في سورة البقرة ص ٢٠ في قوله تعالى اولئك الذين اشتروا
الضلالة بالهدى القادسية موضع بين وبين الكوفة خمسة عشر ميلا
حارب فيها سعد بن ابي وقاص مع رسم صاحب جيش يزيد السعدي
ولم يحبه العباد يريد انه لا يتصور ههنا الحالة الجليسة التي يكون في الحيوان يعني
العادة بل لو انهما ابن الزاجع من الجزاء مثل اني القول بان حبي المبتدأ
هو الحزب ولا فضره تردد ودمته راجع الى من وهو كاف والقصد الى السؤل
على ذلك المذهب واعتبر الواح صير الجمع لظهور المعنى بعد عنى
انني حفي عليه وفي الاساس عنى عليه والسالى اتم مع شرفهم قبل خالصه
تضمن معنى العلو والفضل ولا دلالة لبيان الكتاب على هذا المعنى وقيل المراد ان
الحزب والمجوز صفة اخرى لقوم لا متعلقة باقوله بقوله اتم مع شرفهم تفسير لقوله
على المؤمنين وقوله حافظون تفسير لادله قدم الاول اندانا به صفة مستقلة
لانهم من ثم اذله لكن لا يحفى ان قولك يقوم على المؤمنين ليس من جيلس كلام التبريل
وقيل المراد انه استعمل هذا الكلام على لبون بانهم غلبوا غيرهم من المؤمنين في النزاع
حتى علمهم هذه الصفة وكان هذا القابل فهم من قوله مع شرفهم متاخره ههنا
الصفة لذواتهم في الانصاف بحفض الجناح وان كان على بهذا المعنى كما لو فني
وحوه اتي في الدلالة على المعنى لا في اجمال الوجهين
عليه اتي القابل او المعترض او اللام او على كل من اللذان وحقا وفي انه صفة
لللام لا لكل من التثنيات لاختلاف العايل فالوجه جعل الصفة للام والمعنى
على اعتبار مثل هذا الوصف في كل من الاولين كانه قيل لانه عذر قول قائل شق عليه
ذلك ولا اعتبار من معنى من ليس عليه ذلك
ليصح في الكل اني منها ما هو فعل اختياري للعبد ليس بخلق في زعمه عفت
التي تريد ان قوله انا وليكم الله متصل بقوله يا ايها الذين آمنوا لا تحذوا اليهود وما
ينها لتاكيد النفي اخصا صهم بالموالة اى جعلهم منفردين بذلك وقصر

الموالة عليهم الرفع على الدل لم يجعله وصفا لا ستركا الموصوفين
في كونها وصفتين والوصف لا يوصف الا بالاجزى مجرى الاسم كالمؤمن مثلا جلا
الذين آمنوا فانه في معنى الحدود الاخرى انه جعل الذي يؤمن صفة الخناس
الجلية عن معنى الحدود وفيه اى في هذا الابدال او الاختصاص وبالجملة
في ذكر الذين يقيمون بعد الذين آمنوا تميز للمؤمنين الخلق السنة وقيل باع المؤمن
السنة فقط كالمنا فمعنى ان قصد باقامة الصلوة واتاء الزكاة والزكوع الكفاية
والدلالة على الاخلاص او عن المؤمنين فلهذا السنة لكن مع تقصير في العمل
وعدم مواظبه عليه ان ارد بها ظاهرها من الاستمرار والاعباد بالصلوة والزكاة
التي هي امارات العبادات واما على تقدير الحالة والاسان الى ما كان عليه
على لم يكون تميزا عن عداه وعن ليس بصفة ابتداء الصدقة في ابتداء الصلوة
وعلى هذه الغاية من البر والاحسان ويكون الحصر للباغية وزيادة الاختصاص كان
مرجحا اى واسعا من مرجح الحاشية في اصبعه بالكسر اى قلتي جعلوا علما
لكونهم حزب الله اى مشهور بذلك من قوتهم فلان علم الكرم او في الكرم اى مشهور
بحيث اذا ذكر الكرم لم يتبادر الى الفهم غير فكذا ههنا لما اقيم حزب الله
تقام الصفة العائدة الى من يتولى الله علم انه من الشهرة في كونه حزب الله بحيث
لا يتبادر الى الفهم غير وعلى هذا الوجه لا يكون ذكر الله توطئة وتمهيد للخلق
الوجه الثاني المبني على انه ليس من قامة الصفة مقام المظهر قد خل
خادمه اى جارية لان الخادم واحد الخدم غلاما كان او جارية قيل فيه
دليل على ثبوت الاوان بصفة الكتاب من جهة انه لما دل على ان الخادم المباداه هو
من منكرات الشروع دل على ان المباداه التي كانا من معروفاته والحقوق
الثابتة فيه وان كان ابتداء مشروعية بالصفة المبني على مقام عبد الله من يد
الاخبار وهذا لا ينافي كون مشروعية الاذان اول ما قدموا المدينة والمادة
آخر القرآن نزولا وفي قوله لا بالانام وصح الى ما ذكرنا والى انه لا يمنع اجتماع
الدلالة الشرعية على حكم واحد لانها معربات وامارات لا موثرات وموجبات
الا الجمع اعتبر هذا المعنى لظهور ان ليس المراد انهم يعتقدون كونهم
فاسقين ويعتقون ذلك كما يعتقدون ايمانا اذا اريد تعلق ذلك الفعل بكل
من الامرين ثم لما كان الجمع بين ايماننا وكفرنا غير ظاهر الانظام مع قولهم منا جعله
راجعا الى معنى المخالفة فانتظم حق الانظام ويجوز ان يكون الواو
معنى مع كانه تدل على الفعل مع المصاحبة والمقارنة في الوجود لكن ظاهر
كلام النجاة المصاحبة في المعنوية للفعل المذكور وهو يعود المحذور وهو ان
يكونوا ينفون كونهم فاسقين مع شي اخر وهو ايماننا نعم يستقم هذا اذا بدل
الواو بغيره لجعل ظرفا في موقع الحال اى ينفون منا الا الايمان متعارفا
لنفسكم ويجعل اخر هذين الوجهين عن بيان سبب النزول وقراءة

اشارة

يكون

كان

الكثير

وكتبت اصابني بوجه عوسر ان لم اشق على ابن حرب غارة لم يخل يوما عن نها
تغوس حيث دعي على نفسه بالخل ونفيه المال الكثير وعدم انفاقة في وجوه المحامد
ومعالي الامور ان لم يصيب الغارة ولم يعرفها من كل اوب وصوب على عادته
بن صخرين حرب ولم يقل على ان ابن صخرين يكون الحرب اسهرا به والبق بالمقام
بحسب معناه الاصل حتى كانه كناية عن ملازمته للحروب كما في طب الجبهة عزم
المراد به الدعاء بالحد لان فانه ليس يتبع لاستحقاقهم ذلك فيكون
من الطلاق المستب على السبب او في حق الغارة وسوا الاحدود فبالعكس
انه السجاء هي اليد واثباتها محار عن جوده فلا محدود ولم يلزم من ذلك الطلاق
المتخي على الله لم يقع بعدم ورود السجاء واليقوق بذلك لكن في قوله كيف يشاء
تأكيد للوصف بالسجاء شائعه من ذلك ووجه التأكيد بجمع الاحوال المستفاد
من كيف ووجه الدلالة على انه لا ينفي الاعلى فمقتضى الحكمة التعليق بحسب الحكم
الذي لا يشاء الا ما هو حكمه ومصلحته منه سيج بصين سجد وكذلك فانه
سرج اتي سرعته مع ما مر عدنا من سياهم مستفاد من المقام ومن وضع
الظاهر موضع المصنف وجعله علما فيما عدلهم من الصفات والصفات وهذا الاعيان
كان في الكلام اعلام بغير معاصي اهل الكتاب ودلالة على سعة نعم الله حيث
تقرب على من له تلك الصفات الامشقوقا بالقوى حيث لم يكتف في
تكفرت سياتهم بحد الامان ضم اليه القوى التي هي اجتناب المعاصي وحل اومع
الايمان بالطاعات فان قيل فكيف بين آمن ومات عقيبه مع الاجماع على
ان الامان بح ما قلنا قلنا هو ايضا قد ترك المعاصي واتى بما وجب عليه وادرك
وقته كما قال الحسن للقرزوق حين اجتماع في جنازة ما اعددت لهذا
المقام فقال سهاد ان لا اله الا الله متدكلا سنة فقال الحسن هذا العمود فان
الاطنات شبه الدين بحمة عمودها الكلمة التي هي اصل الدين واطناتها الطاعات
ولا قيام للحمة بدونها سيع التمر يضح ولم يسقط بهذا ان الاعضاء بدلت اهم
متوسط بها وكثير منهم ما اسوق عملهم اتي مقول في حقهم ذلك ومعنى
التحج مستفاد من المقام ولكن يميز او موصولة فاعلى ساء والمحضوص محذوف
وكثير منبذاه ولم يودعه شيئا منها فقط اشارة الى ان قوله فابغيت رسالتك
لشئول الشئ لان الشئول وحله يترتب ما ذكر في جواب السؤال من الوجهين
وممن عزم ان الجواب هو ان الشرط عدم تبليغ شئ من الرسالة والجزء اعظم تبليغ
الكل فجمع انه ليس كلام المصنف ليس بشئ اذ لا قابلية في قولك اذ الان في البعض اشق الكل
من حيث هو الكل بعضها ليس باولى فعني بالنظر الى اصل الوجوب
والى ما يرجع الى التبليغ ولا يتقدم في ذلك الاختلاف مراتب الوجوب قطعاً
جلده وحفاة اصلا وقرعاً فيه وجهان حاصل الا ان ترك
تبليغ ادنى شئ كتبت لمن ترك التبليغ بالكلية وهو في غاية الشناعة وهذا قال

ورسول محمد صلى الله عليه وسلم
في الخبرين
داود بن ابي
الحسن

انما حاجب هذا الشرط والجزء كان المراد من الخبرين المبالغة كانه قبل وان لم تبليغ
فقد ارتكبت امرا عظيما والثاني ان يرك تبليغ ادنى شئ استوجب عذاب كما ان الكل
من جهة ان كل من التبعض يصنع ما ادنى منها لعدم حصول عرض الدعوى بمزلة من ترك
بعض اركان الصلوة وهذا ربما قس فيه فالوجه هو الاول ومثله قوله عليه السلام كانت
نهيمة الى الله اتي في الله كاتال الحب في الله والبغض في الله وقيل
نزلت جواب آخر عن السؤال وعنا من قد اخرجتم الترمذي عن عائشة
وحبسه محذوف انما اختار هذا دون العكس وهو ان يكون المذكور
خيرا عن الثاني وقد حذف الاول لانه اقدس حيث جعل السابق قديمه اللاحق
وقدم للاهتمام بالمقدم ووافق بالاستعمال كقوله فاتي وقاربها لغيب فان الام
انما يكون في حيزان وقد يعارض بان ترك العضل بين المبدأ والجناب والالحاق
بالاقرب اقرب والاستعمال في قوله نحن بما عتدنا وانت بما عندك راض والاقرب
مختلف بشهده حيث لم يقل راضون وانما عتدنا التاخير لتسلم عن العضل
بمقاسم ان وحقه وللعلم ان الخبر ما ذا على ما اشار اليه بقوله كذلك هذا المذكور
في كتب النحويان اختيار سيدي في تحوير يد عمرو قائم ان المذكور خبر عن الساتر
فما ذكر المصنف من ان سيدي اسديا هذا ينبغي ان يحل على اشد ساء هذا المجرى
الرفع على الابتداء لا للرفع على الابتداء مع حذف جنة ونية التاخير ذلها ذلة
في البيت بذلك اللهم الا ان يقال ان الطرف اعني ما بعينها بمعنى من يعاينا
متعلق بقاء وهو ساء هذا يكون الخبر الاول اذ لا يصح ان يقال ما بعينها بل بعينهم
ولو جعلته متعلقا بالطرف الواقع خبرا عن الاول اتي انا في شقاق ما بعينها
وبقاء خبرا عن الاول على انها جملة معترضة لم يكن فالحسن فيه اصلا لا خلافا للخبرين
وذكرهما من غير حذف وقد يقال ان المصنف اختار في الآية خاصة كون الاول
والحذف من الثاني مع بقاء الكلام لان الكلام مسوق لبيان حال اهل الكتاب
فصرف الخبر المذكور اليهم اولى والضايقون اسد التوق ضللا اعل ما ذكر المصنف
ذكرهم متاخرا قدم لمزيد الاهتمام اولى والدلالة على هذا العرض اولى وايضا في صرف
الخبر الثاني قطع للضار عن التهود وتفرقة بين اهل الكتاب في الضلال
والضالين والضالين اسهل صح تعاطفها وجعل المذكور خيرا عنها وترك كلمة
التحقيق المذكورة في الاولين دليلا على هذا المعنى والبيت لبشرين ان حازم وقيل
انما جرت نواصير ال بدد فادوها واسدى في الوثاني وذلك ان بن بدر من قران
ومن خلفاء اسد طوزوا بين الام من طي وعهد بولام اليهم بحجروا بنواصيرهم وقالوا
امننا عليكم ولم نقتلكم وحسبهم فنقول لبشر اذ واعزامة الحق والمحوسين
معادالا فاعلى منا نطقكم اقتدا كما ظنونا هذا ان ارتفاعه
للعطف على كل ان واسمها هذه عبارة الاكثرين وكما تم جعلها الخوف مع الاسم
جميعا ببدلة اسم مفرد هو المبدأ او الاسم وحده منصوب بان ليس في هذا التركيب

لان الله عظم على الصائمين قطعاً
نوم لوصح ان المناقذين واليهود
او على المعوقين بن ح

دل

له

انهم بقاء

الخبر

محل رفع اليه غاية انه كان قبل دخول العالم مرفوعا وعيانا البعض ان العطف
انما هو على محل الاسم فقط ومعنى كونه مرفوعا محل ان كان قبل دخول العالم
مرفوعا لم لا يصح والله به التأخر يعني انما يستلزم الفراع من الخبر لفظا
كما في ان زيدا قائم وعمر زيدا وقدرنا لخوان زيدا وعمر وقائم فلم لا يحل الآية على هذا
بان يجعل من آمن منهم الى آخر خبر عن الذات آمنوا والذين هادوا فقط فيكون من
قبل ان زيدا وعمر وقائم لا عن المجموع لمكون مثل ان زيدا وعمر وقائم فاجاب
بانه لا يصح الاستلزامه اختلاف العالم في المبدأ والخبر حيث كان العامل
في الصائغ هو لا يتأخر من جهة كونه عطف على محل ان مع اسمها وفي الخبر هو ان
قطعا ولو جعلت الخبر مرفوعا بان وبلا ابتداء جيبا لزم اجتماع العالمين على معقول
واحد وفيه نظرا لانه انما لزم ذلك لو كان المذكور خبرا عنها لصير مثل ان زيدا وعمر
قائما وانما على تية التأخر واعتبار معنى الخبر قدرا فيكون المذكور معقول ان
فقط وجزا المعطوف محذوف كما في ان زيدا قائم وعمر عطف على محل ان مع اسمها
وبالحكم ما ذكر لو انهم تجزى في جميع صور معنى الخبر قدرا والقول بانه يبي ذلك على
ذكره من قايمة التقديم لا يكون دفعا لهذا الاعتراض وقد جاب بان من آمن
منهم صالح خبره المجموع والاصل عدم التقدير قلوا يقع الصائغون بالعطف على
المحل لزم المخدور فيعين الرفع على الاستدلال ولزم تقديم الخبر ونية التأخر وهو معارض
بان الصائغون صالح للعطف على المحل تقدير الخبر ونية التأخر كما لزم في محل عليه
من غير لزوم مخدور والحق انه محتمل للوجهين والبيان في الترجيح وكذا اذا اخذ
مثل ان زيدا قائم وعمر محتمل العطف على المحل فيكون من عطف العزادات
وان يرتفع بالابتداء فيكون من عطف المحل صبا وعن الادب ان كلها
بجلا ف اهل الكتاب وهو ظاهر وبجلا ف المناقبة حيث دخلوا في دين الاسلام
بجلا ف اهل الكتاب وهو ظاهر وبجلا ف المناقبة حيث دخلوا في دين الاسلام
قلهم ان قل المخاطبين مع كونهم ارغلا في البقي عن قومه البيت
فلو قيل في الآية والصائغ مكان الصائغون وفي وياكم مكان انهم لكان
التقديم على الخبر حاصل اجاب بان المراد بالتقديم الذي للمحل ما ذكرنا من القوائد
هو تقديم ما حقه التأخر كقيد المفعول على الفعل والخبر على المتأخر ولا التقديم
في الذكر بان تذكر شئ قبل شئ كقيد الفعل على الفاعل والاستدلال على الخبر
وخرق هذه الجملة الحاصلة من هذا المرفوع المتأخر مع خبره المحذوف مجرى
الاعتراض لكونه جملة في انشاء الكلام لقصد التأكيد اما في الآية فليست واما في البيت
فلان ابناات التقي للمخاطبين مع كونهم ناديين في الجانية واعلم ان في الشرح لا يعقل بان
يرجعوا ويعتدروا توكل فينبو لنا مع كوننا بصدد الاسم ودفع نقصه عنهم
والعاد لم يكن حقيقة الاعتراض لمحقق العطف كسيف قتل وجر الاستبعاد
انه في الظاهر كحصيل الحاصل والحوار وجهان احدهما التأويل في من الذين آمنوا
بان يراد الايمان باللسان فقط فلا يكون الايمان بالقلب بحصيل الحاصل وثانيهما

ان

مضى

بالخبر

التأويل

التأويل في من آمن بان يراد به البات على الايمان فيصح في حق المؤمنين الخلف
من غير مخدور فظهر انه لم يذكر احدا الوجهين وترك الآخر كما توهم نعم في الشائ
مخبر جمع بين الحقيقة والمجاز ويدفع بان البات على الايمان ليس عن الايمان بل هو
احداث الايمان قد دان من مطلق الايمان ومع هذا فالوجه هو الاكل اذ في ضم المومنين
الى الكفرة في هذا المعنى اخلا ليعلم بكونهم وبما ذكر من التكم في تقديم الصائغون
فما يحل من آمن ذكر بل انه اوجه الرفع على الابتداء والنصب بدلا من مجموع
الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى او من الذين هادوا والنصارى وهذا هو المعنى
بقوله ومن المعطوف عليه اي من الذين عطف على اسم ان ولو قال فما عطف عليه
لكان اظهر اذ قد سبق الى بعض الاولها ان المراد به المعطوف عليه اعني اسم ان
وحي يكون الذين هادوا والنصارى في حكم الصائغون في الرفع والعطف ومختل ما ذكره
المصنف اذ في جعلها في حكم الذين آمنوا في النصب والعطف محلل الفاصل بين البدل
والمبدل منه بخلاف ما اذا جعلنا في نية التأخر كالتصاين وما يقال من ان الابدال
من المعطوف يستلزم الابدال بين المعطوف عليه اعني اسم ان كما ذكره المصنف
في قوله تعالى اذا عجبكم كثرتكم وحينئذ لا يكون وجه آخر مجموع فان قيل ما ذكر
ما ذكر من الوجوه الثلاثة في محل من آمن هل تجزى في وجهي المراد بالذين آمنوا
ومن آمن او يختص البعض البعض قلت ان جعلت احداث الايمان والبات عليه
من اقوال الايمان جازا جزاء الكل في كل من الوجهين والاختصاص الرفع على الابتداء
والنصب على الابدال من المجموع بما اذا اردنا بالذين آمنوا المناقبة والنصب
على الابدال من المعطوف بما اذا اردنا بهم خالص المؤمنين فاني المراجع الاسم
ان يعنى على تقدير ارتفاع من آمن على الابتداء اذ على تقدير كونه بدلا فخير ان هو قوله
فلا خوف عليهم ورضي عنهم عايدا الى اسم ان فلا حاجة الى تقدير محذوف
والعجب من توهم العكس اين حول الشرط يعني ان ما وقع موقع الجواب
وهو قوله فريقتا الذين هما احداهما انما يفضل حكم افراد
الجمع الواقع في قوله فريقتا الذين هما احداهما انما يفضل حكم افراد
بقوله فريقتا الذين وقد يتلوهون يعقون ان يكون الجاني في كل قوم فريقتين فبينما
تدافع وتأنى ان على تقدير قطع النظر من هذا المانع لا يحسن في مثل هذا المقام تقديم
المفعول مثل ان اكرمت اقمي احوال اكرمت انما يشعر بالاختصاص وتقرير الفعل
مع السماع في المعقول وتعليقه بالشرط يشعر بالسك في اصل الفعل وقيل لانه
لا بد من التأخر لان ما يشر الشرط هو الفعل وتقدم المفعول بعده عن المؤثر
فيجوز ان رابط لانه بتقديم المفعول اسبه الجملة كاسية الفتحة الى التأخر واما
قدرا الجواب محذوف يا صبيو دون استكرها كما هو صريح في قوله تعالى
افكلا كما في سؤال بالانتم في انفسكم استكرتم لانه ادخل تحت التوجيه على ما قالوا
حتى الرسول عليهم هذا اسم والسبب بما وقع في التفضل مستقبلا غاية الاستفهام

نه

محل

الخاصة

مذكوراً بطريق الاستحضار وهو مثل الانتفاء فان الاستحكاك انما يفيض الى ذلك
 بواسطة المناهضة واما في الآية الاخرى فقد قصد الى الاستحكاك نظراً
 الى وجه في نفسه واقتضائه الى المناهضة وما يثبت عليها من التفضل حتى يقبلون
 يعني ان كذبوا على اصله وانما عدل في يقبلون الى المضارع بقصد الاستحضار وانما يذكر
 وجه الاستحضار وهو انهم بعد تحمؤن قلبي محذوم لان هذا جنس عن سلامهم وانما يقع
 ذلك في مخاطبين كما في تلك الآية على الظاهر لان فعل الحسان ليس المتحقق
 فلا يكون الواقع بعد ان المحفنة الا انما نزل لغزبه منزلة العلم بطلهم المحال
 من العقول كما انه سيرا الى ان طلب الرؤية ادخل في المعنى والضم فم لا يستعاضد
 السراحي لان طلب الرؤية كان من الذين كانوا معه في الطور وعبارة العجل من المتخلفين
 على تقدير عاتم الله يعني تقرر فعل متعد يكون عوايا لضم مبتدأ للعقول
 منه وكذا صموا بالترك هو مرجح فيكون كانه فارسي معرب وقد كملت به الصفاة
 واجمع يما ذكر وقد تركه اتي طعنه وكذلك اذا نزع وطعن فيه بالقول ورجل تراك اتي عفا
 لم ينفق عيسى عليهم في قوله يا بني اسرائيل اعبدوا الله زني ورتكم
 كما يبع المحرم يعني ان حرم ههنا استعانة ببقية عن المنع والظالمين من
 تعبيرهم لانهم كانوا يعتقدون ان لهم انصار الذين فتنى الله عنهم ما اعتقدوا مع استنارهم
 وشبههم وان كان من ناصر بلوغ وحتم انما قل من انصار بالنظر الى الظالمين
 كما قال في قوله تعالى ومارتك بظلام للعبيد وان كان لفظ ظالم اللفظ في معنى المقصود
 على انهم اتي هو كلام الله على معنى انهم وانما حق كونه كلام الله بهذا
 المعنى وكونه قول عيسى بالمعنيين الآخرين جريا على قضية الانسية وعلى الاولين
 القصد الى نفي بضر الله لهم وعلى الاخر الى نفي الجنس هذا عند جمهور النحاة
 وذهب صاحب المفتاح الى ان المقدر ما لا بهامية لا من الاستغناء لانه
 فندبر الحرف العامل لواوجب البناء لزم بناء المضاف اليه والحواس اية لا تقدر
 بل الاختصاص الاضا في هو الاختصاص الذي يعيهم من اللام او من وما من الله
 فقط قد حوت عادة باستعمال قط للتاكيد عموم الاقراء وان كان وضع الاستغراق
 زمان الماضي وعمومه للبيان لانهم كلهم كفروا اللهم الا ان يرا ذلك فوا
 بقوا على الكفر فيكون للتبعض كما ذكره بالكفر في قوله الطرف حال من الكفر
 اتي كائنا في قوله وليس متعلقاً بتكثير انهم لمكان من الكفر اتي لهم الزمة القصوى
 في ذلك من المضارعي وان كان في موقع الحال لكنه في معنى ان يصف وهو التخصيص
 في مسر العتاب مما لعله او يعني ان لهم في ذلك خصوصية
 نوع شديد الام النوعية مستفادة من الشك والسدة من وصف العذاب
 الذي لا يكون الا بالام لا يكون الوصف مفيداً غير فائدة التاكيد
 الشهادة بدلالة الفاء ولا حاجة الى تقدير المحذوف اتي انصرفون لا يبقون
 لاستقامته العطف والتعقيب وتخلل الهن بينهما بقصد التعجب وطس

الخاصة

الخاصة

الخاصة

الخاصة

الخاصة
 والخاصة
 والخاصة
 والخاصة

الخاصة

ان اموال العبط وما امة الا لبعض النيات الحصر مستفاد من المقام العطف
 ولان كل ما يستطيع فعله الاقل المضار والمنافع مخصوصة وعلى الثاني
 على عمومها وانما التاويل في نفيها و او تفقدون العاجز في كلامه دلالة
 على انه يجوز ان يكون في تمالك لعقد الالهام والله هو السميع العليم على معناه
 توحياتهم وتهدئتها وان يكون كالتحقق والوصف بالعجز والسميع العليم كناية
 عن القدرة فلو كان حالهم منافاة لحال الربوبية وبيان المناهضة في هذا الوجه
 بالتعرض للجانبين وفي الوجه الاقل الجانب واحد يحصل العلم بان شأن
 الرب ان يكون قادراً على كل ممكن واليه اشار بقوله وصفه الرب ان يكون قادراً
 على كل شيء وهو ان تحقق قدنياً فمن في كون هذا علواً ومحاوراً حدا
 ولا تحقيق الحقائق مالم يتجاوز الى الباطل والاوجه ان يجعل غير الحق حالا
 من دينكم والمعنى ان كنتم تصرون على الباطل فلا تغلوا فيه حبل ولا تغتوا في الارض
 معسدين ضلوا لما بحث ليكون تكراراً لقوله قد ضلوا من قبل وقوله عن
 سواد السبيل وان كان متعلقاً بالاجز فالعنى على تعلقه بالسلافة
 ان لم يكن ذلك اللعن الا لاجل المعصية المستفيدة الحصر من العقول عن جعله متعلقاً
 يلحق الى الجملة الاستيناف في المقولة في جواب باي شيء سيئت كان ذلك
 اللعن فوجبان يكون ذلك هو السبب لنتم الجواب مؤكداً حال من
 قال والعشمة مصر بدلالة لام الجواب في ليس قلة عيسى اتي عدم مبالاة
 ثبات التناهي مع ما يتلون متعلقاً باعراسهم كيف وقع ان الظاهر
 من المعصية الفعل القبيح ومن لا اعتدأ الظلم وتجاوز الحد فكيف يكون
 ترك التناهي ذلك فاجاب بان المعصية قد يكون ترك المأمور به كما يكون
 ارتكاب المحرم عنه ثم فيه انفاء على العناد بل اعترافاً فكوناً واعتذاراً
 ما معنى وصف المنكر بفعل يعني انه لا معنى للشيء عن المنكر بعد فعله فلا
 لا اختيار عنهم بانهم كانوا لا يفعلون ذلك وذهب عنهم واما يتوجه السؤال
 لو كان في الكلام دلالة على وقوع الفعل حال اعتبار تعلق النهي اذ لا حفاء
 في صحة قولنا كانوا لا يفعلون ولا يستغفون عن منكر فعلهم فان الاستغناء عن نفس
 ما لا يصعد فعوله يجوز ان يراد لا يصلح جواباً آخر بل هو عطف على قوله لا شيء
 بعضهم بعضاً فلو قدمه على السؤال لكان السبب وقوب مودتهم
 كانه ليس لي ان التناهي عنهم بالذين قالوا انا نصارى اشعار بقرب مودتهم
 حيث يدعون انهم انصار الله واوداء اهل الحق وان لم يظهر فلا غشاد حقيقة
 الاستسلام كما ان التناهي عنهم بذلك في بعض العهد كان ادخل في تفسيرهم والتمنى
 عليهم سؤر في تفسيرهم او فقدت البالغة يعني الجبان في المسند
 والذم عن هو ذلك الماء ويحتمل معنى التبعيض فامصدرية لاموصولة لان
 من الحق في موقع المتعول فلا عائد ولا داعي الى اعتبار

الخاصة

الخاصة

الخاصة
 والخاصة
 والخاصة
 والخاصة

شهداء على الناس في معرفتهم الاستشهاد والاشارة الى قوله تعالى وكذلك
 جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس لم يكن كلاما اي معنى بنا سبقت فيه
 لانهم يتكبرون الطمع بل الطمع في حال عدم الايمان على ان في صحة مثل قولنا ونحن نعمل
 كذا بالاول والحالية نظرا بالنظر الى الاستعمال ويجوز ان يكون فعلى هذا يكونان حالين
 متداخلين وعلى الاول لا متداخلين ولا مترادين لعدم صحة ذكر الشاينة بدو
 الاول وعدم كونها حلا عما هي حال عنه ولستم مثل هذا مثلا صنفين فالخالفان
 المتعاقبان فلا انة اقتسام وان يكون معطوفا على لا توهم بان يكون عطفا
 على النفي ان يجمع بين عدم الايمان وبين الطمع او على النفي ان يجمع بين الايمان
 والطمع وذلك لجمع ما لا يدخل في الاسلام لان المسلم هو الذي ينبغي ان يطمع في صحة
 الصالحين وما ذكر صاحب المقرب من انه على الاول ورد الجمع على النفي وعلى
 الثاني ورد النفي على الجمع يوم ان الاول لجمع صنفين وليس كذلك بل هو جمع
 يفي وابيات بما يعلوا عن اعتقاد لشعوب ان القول على حقيقة
 لكنه مقتد بان يكون عن اعتقاد واخلاص وقوله هذا قول فلان اي اعتقاده
 يشعرون به بحاج عن المذهب والاعتقاد وبالحكم فالقصد الى ان الانية ليست
 المحرر القول التزهد هو التكلف والمبالغة في الاعراض عن متاع الدنيا وطيباتها
 والتعسف فلة التمسك في الطعام والملبس وقوا من رقة القلب فذوال
 العشق والداكبر جمع الذكور على خلاف القياس كانتهم قصدوا العزوف بها هو
 العصفورين ما هو خلاف الاني وقال الاخفش هو من الجمع الذي لا واحد له
 مثل الفناء برفا يا بيل ولا يقتدوا ذكر اربعة معان مبنية على
 ان الاعتداء انا بمعنى التحايز حد الشرع او حدا لا اعتدالي في الانفاق واما
 بمعنى الظلم على الاطلاق او مقيدا بحرم الطيبات حلالا حال غاير فقام الله
 ظاهر في ان الرزق قد يكون حراما وحلها على الحال الموكدة خلاف الظاهر
 ولذا جعله صفة مصدر محذوف اي اكلا حلالا ان السابغ المتبادر الى الفهم
 وصف الماكول به دون الاكل وصفه وجه آخر ذكره في سابق وهو ان يكون
 مقول كلوا على ان قد رزقكم حلال منه اولفوا في الانتهاء الى ما
 امر به وعما هي عنه قبل الوجه ترك الواو الا ان يجعل من استعمال المترك في
 معنييه اعني بلوغ النهاية والامتناع عن المهني ومن جيب عليها بيتا وما و
 باردا بان يقد في المعطوف انتهاء بمعنى مطاوع بنية او كحل على الانتهاء اي الامتناع
 الى ما امر به عما هي عنه والامتناع عما هي عنه اي ما امر به وهو ترك اكل
 فكلنا نكته يعني ان الصبر ليعتقد الايمان لما اشاء الله من ما في
 ما اعتدتم مصدرية وما يقال ان الصبر افعالا في حكم المفرد كالايم ليس بشئ
 لا يبيح من ان الانعام ليس بجمع من قصد في الاساس فيسند في الامر

وله

وله

لسان الله

اذ الصانع حكيم لا يفعل ما ليس بمصلحة ولا يعطي ما ليس بمسحق وكما ان يكون انسان
 الى الغرض من الله بدار الامار على خذ في الحقا قد دون السبب ان ما اعطى
 التوفيق ان قول من الخطاب الذي هو ليس بسبب اعماله الروح له ولا بعد الحسنى الكلف
 ايضا وان لم نذكر ما دخلها من جعل الكلف عينا عن وعيها من المكلف
 فواقي الساقية ما لغت والضم ما من الحليين من الوقت لا نها حلت ترك سابعه بغيره
 الفصل لدرهم حلت والمطامعة ان جعل محجل لا زما او وقتا ينظر
 الكلف في الله به لا حل قوله باخره وهو لا ربح كما ان المطامعة ان جعل المحسول من
 الله ربح او فني بالطمع في السبب لا جعل المثل في فانه لا ربح
 لان الكسب يستفاد من فنيه بما دون ربحه ربحه لا فنيه ما يكون ربحه ربحه ربحه ربحه
 سفره لا فنيه فنان لو فني السفر وكذا في التعليل في اليومين سفره ربحه في الثاني البنية
 ليعلم انه يحل في يومين وعلى هذا لا يحل ان يكون احد يومين
 وقيل ان احد اليه حله بغيره ليس هو الكلف من لا حل الحبر بل لا حل في الله في المجموع
 على التبعين من ان ذلك الحبر يريد ان لا ربح في لمن احده اليه في
 قوله تعالى حلت كل من هذا الخطاب لك فاطون عند المحقق خبره
 محذوف وحقيقه بالحاج المحقق لو جاز انما الذي يرضى به ذلك ويطبق اليه
 والثاني انه الحاج على الحقيقة وقوله من من النجس والناظر متعلق بصالح
 ورجعه بالكره عيشه وانما جاز ان لا ربح وقوله في قال متعلق بالوجهين ليس
 انقضاء الله ليعلم انكم ومحكم من له الحبر وفيه الخطاب واما على الوجه الذي هو المتعارف
 اليه بقوله ويجوز ان لا يملك عطفا على قوله ان ذلك الحبر ان لا ربح فالحق انقضاء
 الله ليعلم انكم محله من اصولي الشئ معنى حله وقد جاء
 منحد بالكره ورتب النوس ولا ثالث لهما بنية العذر مع عدم الدال المحضع
 الكثرة انما من ربح حلت بنية العذر ان ثاب في الثقل والجدال في حال ان سابعين
 واصل العذر المحققين كانه يساكن الواو على هذه والمي فتق بشفق في ان ربحه
 واحدها فحقوق وكذا ان فاشق او جعل الحصاص بالكره
 من احده الصنف الى فاعلمها كمن الوجه كمن على الانساق والحيات
 ان لا يمدد الرجل النجس من فعل الحصاص ليس بمصدر بل جمع خضع والمعنى
 انه اشد الخضوع خضوعه له من جهة ان لا يفعل بفصل بل من جهة ان البقرة
 سدة الخضوع وكل سدة فهو سببه الى ما و منه اشد معنى الى صافته
 حننا الى حصاصه في قوله كمن حسن الحسن وجهه وذلك لان اللاد ما يتبين منه
 افعال صفة لعل كذا في حبه وليا من جوده ذلك يعني منه اسم التفضيل
 وان لا يحل عنه اي عن الله في عطفا على ارتكابه تعالى حلت عنه وحل سببه لفرار
 تركه وخراجه على ارتكابه وعدم الحلية عنه وقوله او لم يطف على الله
 وقيل نزلت في صبيح فعل هذا لا يكون في سري معنى يسمع

يقد

محتاج

على

میرزا

[illegible]

مولاك فتدرك فيل فعله لانه لا ينج لكن لم يجعل ما يوصله كان الفعل من قبل
الى معقول واحد عن المعرفة ولو جعلت اسماها من قال معقول على اللفظ
ولم يجمع قبل مع الحكم من سنان وعما بن عبد الله بن الجيرة
وتوفى بن عبد الله فقلوه ام قل اصحاب السرف في عمرو بن عبد الله فاسووا
اسم من الجيرة وكان ذلك الصل والاسم في اول يوم اذ كان ذلك
الوقت اول يوم من رجب ومع موقوف في ذلك اليوم من يوم في الا فتن
تفرق فوقف الجيرة فجلسها واني ان باخذوا بعد ذلك ردحا والا سار في بعض
او جعل كل ما اخذوه اسرا على العليل وعن ابن عباس رضي الله عنهما ما سمع
ابن قتيبة اخذ يعني ان روايته مخالفة لرواية الغنيم والمخفى شروخ
في تفسير قوله تعالى سلوكل عن الشهر الحرام والا طهر ان شهر لسالون للمؤمنين
او لمحمد لا للكفار خاصة اذ لا يملك الا سوله الا نبي سها يملكه عن الجيرة اسار
لعله عن العليل ان السوات عن نفس العليل في الشهر الحرام وكذا الجواب
قال كما قيل ان السوات عن فرد معين اقدم عليه عبد الله بن جحش والجواب
عن قيات ان يكون الصدقة حدح الاسلام وتكونه للغير بناء على ان
الملك اعيديت كانت غير له ولي وذلك لان هذا البيت بقرينة لا زعم وان
المصدر وان كان في كذا فاعلم ما يقصد به الحسن كلف وقد وصف بقوله منه
وعند ان الملك يجمع مجموع الوصف ومن حيثما كان اذ لا من المعرفة وجعل سوله
غيره كثر فاعلم ان سوله من معقول عطاء واكثر الا فاعلم ان سوله منه بقوله
احملوا المشركين كلام المصنف في القرآن فاحملوا جزاء لعله تعالى فاذا ارسل
ال شهر الحرام يعني الشهر الحرام المحبب الذي في اربعة اشهر حرم قتالهم فيها واما ان
يكونه فيسجد في الا رضى اربعة اشهر فله سنان في سوره العليل في الشهر الحرام مطلقا
فان قيل هذا الا نية انما نية الا فكنه بقوله حب وجد مجموع دون
لله فانه حاشا الله في حق البلد الحرام دون الشهر الحرام فله بعض
على ان الا يجب ان يطلق برفع الحرام المقتد كالحرام الخاص ولو سلم قال كما
على ان وقت الزمان والملك فانه يفرق فانه يجعل مجموع الا فكنه بقرينة مجموع
الا فكنه ويرفع رقة الا شهر فانه في قتال فانه كثر في الا ثبات ويري
لا نية من ابن بلزم انما في المشركين فله بل هو عام بعد الوصف
او بقرينة العام ولو سلم فقل المشركين فله لان حرام المشركين حرام مطلقا
من غير قصد بالاشهر الحرام واعلم ان الحرام عطف على سبيل الله
لا حاشا عطف على الشهر الحرام في به اذ لا اعاده بالحرول عطف للكفر بالحد
الحرام الا سلف وجهها حاشا عن المصنف قد بحث بالمتن حاشا لها ان
عطف وكثره على حد عن سبيل الله انما جاز فيل فانه يعلنه التي من حاشا و
المسجد الحرام اعطوف على سبيل الله لوجه من الا قول ان الكفر بالله والصد عن سبيل

في آية

اذا

قوله

مما

الحرام

اشد

محمدا ان معنى فانه لا فصل بالاجنب من سبيل الله وما عطف عليه ولا عطف للكفر على
الصد قبل ما به منزلة ان تعال وصد عن سبيل الله والمسيح الحرام الثاني
ان هذا المصنف لفظ الحاشا وقله لا بعد فصله والا قول اوجه فله سنان
مخدوف ان وصد عن سبيل الله عن المسجد الحرام ومعه في غانة الدوا
وامع عطف على دو امه ان اجاز عن ان العليل لا يملكه عن العليل
من يردوا المسلمين عن دينهم وان استطاعوا اسبغاد يعني
استعمل ان مع الجيرة بعدم الوقوع اسان الى ان ذلك لا يكون ان على
سبيل الوقوف والتقدير كما يوضع الحرام ويومعني الا سبغاد
نظا وعلم ان الكفار على ردة ان ردة اياه احاشا للممد ر الى المعقول اليه
اي الى دينهم لما يفتون في تعلق بحبب وفي المسلمين سنان لما يفتون ومن
ان بيان ما للمسلمين عطف باسنادها على باحداث والصور للردة ومن
ناب على ما للمسلمين وبها اجمع السافعي بناء على انها لا حطت
الا حاشا مطلقا لان للمسلمين فليت ومو كما في فانه لا تاعلى انها
حاشا سوطا في وعند اسفاه السوط سنان الحروط لان السوط المحرم
والمتعلق ليس بهذا المعنى بل غاشه السبب والملازمة وانما السبب او
الملازم لا يوجب اسفاه الحسب او الا فله لجه لاربعه الا سنان ولو كان
سوطا بهذا المعنى في تصور حاشا في العليل لم يعمم السوط واخرج ابو حنيفة
رحم الله عنه بقوله تعالى ومن كفوا ان لا يملكون فاعلم ان سوله فانه يحمل
على المعيد علة بالاوليين وروى بان ذلك ان يكون له كان العبد
في الحكم واحداث الحاشا في السبب فله يجوز ان يكون المطلق
سببا للمعيد وتمام ذلك في الاصول فله في الا حاشا في يظهر من صلي
ان اردت بحاشا بالله ان اسلم بقرينة عند ان حاشا فله تلك الصلوة حاشا في
رحم الله وفيه نظر جعل الله اهل رجاء يعني انهم مع كمال العمل
جعل الله تعالى له معرض الرجاء له فله وحلوم ان من رجاء النبي لم يسكن
على طلبه ومن جاف النبي حرم عنه وترك ما يغضب الله فله سنان عشا
الا فله وكيفية يروجون الرجاء بل يقطعون بالنجاة وهذا كما ترى
تعرض باهل الحق فله للمعقل ان يكثر منها فحاشا المعقل
وسبب المال فله بها فوم لا فله الى المعنى ان فيها ما يوصي الى
الا فله ان فله انما كذا كذا بدليل قوله وحاشا في بعد ذلك
غيره بالصلوة وانما سبكار في موضعي اسم النوع من السجدة
يوضع العليل هو من سبيل بعد التوقفا ولا جاز الى بعد الموصوف
في اربعة اشهر والرجاء الى اصحاب الاسم سابع سنان رغب الغنم في بعض
ومعه حرام ان العليل منه والشر وكذا فيك تقع التذويب

111

والتمراي حرام فله وكثيره وقوله الذي لم يطعم فقد في العسر والفتنة فيها معا وان
 كانت بحسب اللفظ صفة النفع فان قوله فان طعم الى لفظ طعم لم يعمدوا
 مع الحسب بالفتنة وعبدالل بن عمر بن الخطاب كل من شرب من ماء من ايام فله وكثيره
 وجعل يسي الكل بالخير صفة منه كذا في باب وجه التسمية واما في باب وجوب العقل
 والحسب لكن لا يلزم الطهر في من ثبث العقل بحرقه فله عراز عن نفسي
 الصالح في فقد ثبوت ثوب الفتنة عن العسر ولم يشرب احيا طاروا جزا عن
 شربه الحرام فقال يشرب اذا قرأه الا حين ايقظ في الا ساس
 يسرا رجل بالقدح ليسر بالكسر يسروا الخ وروى في قوله تعالى وقرأوا القرآن
 وقامرتهم بقرآنهم بالفتح عليه وقامرتهم بالفتح وقامرتهم بالفتح فاجتهد
 الرجل وامر بالكسر لا عني فيه فحليبه وقامرتهم وقامرتهم بالفتح فاجتهد
 ويسر يسر بالكسر لعل بالقدح واما على كذا رايه
 اجم البتة فيمنع من وتبيل يسروني يعطوني ويقسموني كما فعل بحزور العمار
 بامم الم تعلموا اني انما رس زهدم ويروي انما يتا سوا عني الم تعلموا
 وزهدم اسم فرس سمي به لسرعته ومعنى الا صل فسر الساري وقيل
 اذ ليسروني اذ باعدوني ويعطوني وقيل الصالح كان وقع عليه سببا في قوله
 بالعباد ومن الا ذلح بعض ان الا في قوله العسر ثواب لها الا زلا م و
 الا فلاح الواحد زلا م وقيل بالفتح في قوله الفذ الى لفظ الفصل لا سببا
 جعل الا جزاء ما منه وعبد من كان له بها عذر الا نصبا والسبب على
 الترتيب واذا جعلها عسرة فلم يبين فيه كنهه التسمية وفي تزعم من الجزور
 ايضا اخذ في رد انه وما ذكره المصنف من انه يخرجه من حرج له قدح مما
 لا نصب له مخالف ما نقل عن النيات وقد عرفت في مطالعنا في رساله ملحق بمصلاها
 بالكتاب لعل الله تعالى وفي حكم الميسر اياه في حرمته التي رويها بان شرط
 الا من ان جانب صار مغلوبا فالا لفاق واما في حرمه اللعب لنفسه او غيره
 الرهان من جانب بان ياخذ المال ان غلب والا لم يوجبه منه شيء ففي الشطرنج
 حله في بدليل قوله في ايم لظهور ان ليس الا في عيبها
 والتمرا عطف على شرب والطرب على الا لعله ولا يظهر منها فزني بعندها
 والا برام مع بزم وهو الذي لا يدخل في التمار ومعنى الكثرة اي كثره الا ثم
 فيها مع ارب تعاطى كل منها ليس الا اثما واحدا ان كل منهما سببا في شرب الخمر
 بعضي الى التساب اثم كثره وهذا يسمى الخمر الحرام الحاشا واما معنى قرب الا
 فغواب مجر الا تعالى لهما بل العزم عليها ايم والجهد بالفتح الطاعة والنافع
 المستغنى وفي الصبي في كذا من معنى الطاعة
 سئل في حود في ولا ينطق في سورتين حين اعصب الشك هل لا في الا سورة
 الدول في محاب زوجية وصل لا سماء بين خا رصة العزاز في احد حكم والعرب

فداني

في الدنيا

اي حدي ما سهل ولم يسق على من الا حوالا لسئل في مجتبى والخلف بالحاء
 المعجمة روي الحصة بالاصح فان الزهرى ان ياخذها بين سبائل ورمى
 بها او ترمى بها بالخشبة بين السبات والابها فله معونه والرواية
 الصحيح بالحاء اي يملكه غيره بوجه وسكف الناس اي يملكه سائر الناس
 عن طهر عن لفظه طهر يختم في الظاهر وقد سبق بحقيقة طهر العت وطا مر
 اللفظ ان المولى الغني بالمال فالتوضيح بينه وبين قوله عليه السلام
 خير الصدقة جدها الخجل ان هذا فيما له اكل بالالفجر جرحه وما جبر
 بحسب جرح الى التكفف وذلك فيما له اكل له سلة جرحه وقوله
 في كل حبس لا يثب يكو اه الا الى الله يسئل المولى بالغني غني العلب
 وقوله تصديق في طامره طار وعفته بيات ومعنى مجلس تكلف
 بعد عن الكسب اولا يعود بواجب العسر والتوكل
 الدنيا والخرقة ذكر انه متعلق بتقوى الله تعالى وعلى الا ذل
 قوله كذا في اي مثل ذلك البين اما ان يكون انسان الى جواب
 سئل لو كان اذا انفق بغيره فيه معينا او الى جواب سئل لو كان عن
 الخمر والميسر ولا بعد في الا سائر في ذلك الى الا بعد ووجه الفصل فيه
 وبين ذلك المسار للمع ولا حاجة الى الا عند اربانه ليس بالحق في
 كونه عطف على سائر الا في الا ما هو في بعد النبي عن المنكر وعلى الناس
 في سبب المسار للمع بعد كذا في جمع ما سبق من البيانات وعلى هذا
 فنقد في التعليل اعني ان الله المتكبر على ذكر المتعلق بعذر الامام
 وقوله في قوله في انماها واكثرها خافوا في كذا بين كذا في الا ثبات
 البعد انما في الا واكثر متعة في الا في التعلق من كذا الخزان وقوله
 ويجوز ان يكون عطف على قوله في كذا المعنى فيسقى عطف
 على اعترافا وحين علمهم ويوقعهم للذين اغتروا او ان كان قد سمع
 كونه للبيان وامل الخ على صا حشر في الزوج فيم ينيق قوله ولا
 سلكوا المنكرات في معنى الكل في هذا المعام واقرهم او وقع في الجرح
 بحسب سق عليه جدا وان لم يكن عطف كالا نطاق
 حركتها على الا في معنى بعد حذف حركه الا لا في هذا جاس بحسب المعنى
 لا ان حذف مع الحركه في لزوم في فله ايم حذف الا لعل ايضا لا لعل
 كمن اصغروا في الكفاية على طبع الامم فيعط كما مع قانوف الخط
 الا ما يفسح فيه طامع اي من غير حرج ويصيق وهذا لم نقل الا ما يطعون
 اوله تزوجوه من انفسكم او غيركم وفي الا ان المولى بالحرركات
 الحركات خاضه كالا في نية اي غير مفسوخ بعد له تعالى في سوابق
 الا في المحصنات من الذين لو اوالا لكما ساحت اثنت الخجل في
 الكفايات ولا يجوز ان يكون من مفسوخ هذا المعام لك طاق

النفائات

لان الحجة باقية وان كان في كذا
 من انكنايات كالا في كذا

على انه لم ينسج من ايامه شي ومنى الكلام على ان قضاها على البعض بدليل
غيره صواب نسخ ولو اعجزت كلمة لو في مثل هذا المعنى لا تكون له نفع
الشيء لا نفعه غير ذلك ولا نفعه في المعنى وكذا الكلام ان لا يكون له نفع
المعنى ولا يستعمل بل المعنى فيها بنيت الحكم البينة وهذا
نعم ان لا تكون له نفعه والواحد عند بعض المعطوف على مقدر وهو
هذا المذكور ان لو لم يكن كذلك وعندنا الحبيب للحال لكن معناه
ان يكون له نفع بعد الواء اعني المعطوف مع الحرف في موضع
الحال ولا يستقيم هذا التقدير الحبيب ولو كانت الحال كذلك
وكانت والحال لو كانت كذلك ولا معنى لها اولئك الذين
الى المستحسن والمستحسن على نوع من التعقيب في دعوى كون
صيغة ما عدا ذلك غير صحيحة على الاطلاق لا نفع الحمل على تعقيب
الافان او اسبقها المستحسن في معناه سيما وجه نزوع اب
يكون كل من الواء والتبني صوابا وليس بعد واما اسبقها
او كمال في مجموع المذكورين وان كانت غير الفعل وانما احد جعل
فانما مرادنا بحسب الاشياء ان المعطوف في جوب المعطوف وانما يحاز
عامة الهماء وهو الكثرة وجعل والله يدعو في يحيى واولاد الله يدعون
سجدوا لهما فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا
وعدت في قفا على اولئك يدعون الى ان يروى مع اعداء الله ويعتدل
بقوله ولا يستقيم ان يقال الله يدعو باذنه وان لم يدعوا
على غير ما في كثير من النسخ فهو انما نسخ وجعل لا زائدة على
قال الخطيب في الصحاح وان لا يورث على غير ما في تفسيره
فان في قوله انما يحاز الى هذا الفارق ان الله يدعو باذنه ان
اولاد الله يدعون فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا
هل يباشر ان يباشر الله على سبيلها ص سبيلها بغير الله فادعوا فادعوا
السيرة والبركة ومعنى الى اصل فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا
عائنه رضى الله عنها فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا
استمتع بما خلق ذلك وهذا ان الحديث في نوحان اعترافا ما استعمل
عليه الا زلزالا من رضى الله عنه فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا
محمد رضى الله عنه فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا
بامور رضى من هذا يعني دورا به وفيه لقوله عن عائشة رضى الله
عنها انها كانت تحلب شاة الداء يعني ابكر سيف وهي حرة المحض
ناب عن الترويع او علم الدم وهو النور في نفسه واما لو كان على الارض
لما خلق المروى عن عائشة رضى الله عنها اولاد فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا
بل قوله ان رضى الله عنه

بأذنه

المراد

المراد

ان

على ظهوره بالتدريج على ظهوره من لكونه من ايامه فادعوا فادعوا فادعوا
المراد ان رضى الله عنه فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا
في اكثر الحقب وهو عند عشرة ايام بليا لها على لو كانت اعطاه
فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا
اقل من ذلك اعني ما دون العشرة حتى ان جعل وطها الى ان تعطل
او عظم عليها وقت صلوة كما في كتاب اللام وقد تدرك باره وسقط اخرى
وبالاعتناء بترج جانب الله يعطى وكذا المعنى وقت بعد رضى الله
الله عسى والحرمة لصبر الصلوة في ذمها فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا
وفي اقل الحقب يعني ان يجعل على هذا معنى اقل من العشرة في الحقب قبل احسن
البلد وانما اقل الحقب عند ابن صنف رضى الله عنه ايام بليا لها وعند الساج رضى الله
عنه دليل وهو قول واضح حيث جعل الحمل مع فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا
والله عسى فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا
عما عسى تدرك من قوله بذكر منه بواحد غصب ابن حطيم وسقطت عند ما
اخذ من الركب مما هو اعنه كالوطي قبل الظهر او الظهر والى ما
في غير المكان وهذا مما جعل باعسا لخلق الحرف على موضع
الحرف وقبل باعسا بغير حكم الكلمة في الا عراب من جهة حذف الحرف كما في
وسكن القوت وقبل باعسا على الحذف على الحذف بعد حذف الاء كما في
زيد اسد فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا
الحكم بانه موعا الى ان هذا البسم هو على اسم النطق بالمعنى
في ارضاه من بالذوق اذ لو لم اعسا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا
المروى بالحي الى استعارة ما كلفته لان في جعل النساء محارثا لله على
ان النطق بذكر على ما استعارة ما كلفته لان في جعل النساء محارثا لله على
هذا الموضع لمعنى الشجاعة ومنه نقض اليهود ولا رضى ذلك جاربا
على اتقان في الله ان تعاد الساسا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا
معها وجعل الحسنة بمكينة فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا
الما في حال ما يباين المحارث في عدم الا خصا ص بجه دون جه في اطلاق عليه
لفظ الحسنة به فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا فادعوا
المستند في قصدا الى التغير والاعتراف كناية عن ترك المجامعة قصدا الى
السعي عنها وحسب امرهم الله كناية عن القيد قصدا الى كونه على وفق المأمور
به وتر عيسى فم عن الدبر واسان الحرف كناية عن حيا معها محض حب يحصل
الولد قصدا الى هذا يعني ان يكون الغرض الاصال لا حيا واليه في سنة
هذا تعرضات باليه والنصارى والارباب في اسان عن الفعل ومن يجري
مجرا مع قوله من الكناية بان خبر جندار موقوفه ومما ذكر الى لفظ بعدله

والمفسر

لا يجوز على قولنا انما في نفسه انه وان كان فاما ان لا يعاب على الخلف بالظن
بل في الكفاية فقط وانما يعسر ما كسبت فلو كان بالخلف على حله في ما علم اعني
الغيب لا يوافق مذهبنا وان كان ذلك فان فيه المواجهه لا فوجه كماله
في العباد بل هو عند نعم الغيبس والمقصود به ومنها مع اللغز في العقاب
لك في المقتضى على الجبر ومنه ان على قولنا ان في نفسه في تفسير اللغز
والكسوة بالاصح وما هو مع العبد ولهذا لا يجوز على مذهب ابن حبيب
رجح انه فان كان فاما ان لا يعاب عن عيب لا قصد صلا ايضا الواعى القاب فيها
مع العبد على الاطلاق في ليس مذهبنا لولا ان كان عند في الغيبس بل العقاب
فقط ومن قال ان كماله من المعينين بحري على كل من الجذب حين انزل ان
يصح في كل منهما على المواجهه على العقاب في العقب او للفرق في الدنيا اذ
في حشر اللغز والكسب بما يلحق به كلف عدمي حتى سواء في قولنا او
الحوال ونفسه بكتبة عند من لا يملك او الاضاح من وموعد في بعض قول
الكت على كذا واصف عليه كما يقول خلعت عليه والحوال ان الا كماله
والا فساد عدي في القس على قربان امراته من لفض من العبد على ان
من في هذا الموضع كما فيه محذور ان لا يكون معلقا بغيره ان او يفتنون بل
بالظن في الواقع جزا المبتدأه اي حاصل لم من لسانهم تزيين اربعة اشهر واذ
محقق في هذا حال من الضمير في الطرفين والاذ في موه الوجه الحار في
الحوال ولذا قال ذلك ومن المراه في خوف المذلل اي يجعل
مؤخره فاما بالغا لفته او اطله في في غير الا كماله بكونه عينا ولا يفت حكم
الا كماله وكوت القوي في الا شهر مذهب ابن حبيب به انه ووجه ذلك انه
قراءة عباد الله عليه موارب الا على ثوابه وانس وارب كانت احداهما
او كماله من السوء وليس المراه الحسك بقراءة او بعد الكسوة من
بها ليرد بانها ساقة ما عسى قد موارب اجمع لفظ عسى لا فاقه
الا على ان ذلك فغيب جعل الصل انسا وداستعمال عسى استعمال كما واذ في
ضمير الموصول وتعد موارب في موقع الخبر وضمير موصول لطلب الضرر وضمير
لك ذلك وواستفاد على رعا واليقول الغلو في الرضا وارضاء المراه وفي
حامل ولا حل الفقه معلق بغيره لكن في قولنا بغيره الغيبس
لقوله وان عزموا وجواب الشرط فان الله وعلى قولنا ان في
مع انه الى الغي عطف على قوله ومعنى قوله فان فاذا الى لغز كلف موزع
الفا وان كان الفاء في قوله فان فاذا كما سراج ان ذلك بعد اربعة اشهر
كما هو مذهب ابن حبيب به انه وكذا قوله فان الله سمع شرا بان من الذر و
جعل سمع وميو اطله في لغز محب عن اطله في ليس ما سمع اجاب الى الجواب
عنها وتكون العفصل عفت العفصل صحيح لكن ذلك انما هو محب الذكر والمكيب

الوجه فلا يعاب ليعي العطف فضلا عن التعقيب فعمل الفاء على الترتيب بحسب
الذكر والاسم في كماله على قوله تعالى واذ في نفي ربه تعالى على
اراد النداء ليصح الفاء مع ان القول تفصل لنداء ولا فاقه في ان نحو ان يترك
منها الشرا ايضا على تعدد العزم والادلة ولا كذا في تزيين اربعة
اشهر على ان قوله فان فاذا قوله فان اهدتكم لفسن نعسل لكم العسل
السا في بل لا على به من العزم ورب عليه من العزم وما ذكر من تزيين اربعة
والامدقة اي الكلام الجمل ارضه بحسب اللفظ وكما غالب وان ارضه كلام العسل
فليس مذهبنا وبالحكم فلا فاقه في ان الله طاهر في ذهب اليه السا في ربه
وفعل عن كبر من الصبيته ارضه المدحول من لانه لا عد على غير
المدحول بها وعنه ذوات الاقارب الجمل او صغر او كبر موضع الجمل او بالاشهر
ولا بد من قيد الحربة او عن الا في قوله لا فاقه في اللفظ بطلن
نفي ما عليه الجمهور من ان الجمل الموقوف باللام عام مستوفى لجمع الا في قوله وذهب
اي انه لا عموم فيه ولا خصوص بل هو موضوع لمعنى الجمع والخصم معنى فام
في الكل وفي العقب والتقييد وارض مع الدليل والحق انه كراما يقول في المطلق
الحق لفسنا وان مع الا قوله وفي قبل العالمين انه مع لفسنا ول كل ما سمع به وفي قوله
وما انه يريد ظاهرا للعالمين انه تكميلا وجمع العالمين على معنى انه لا يريد سنا
من الظلم لا حد من خلقه والا قرب ان يقال موعاد خص من الكدورات
كالا سمع المشرى في صم الا خلا في على ما يصلح له لكن الصلوع ههنا باعتبار
اخر من موه الحسبه العالمين بالكل وبكل بعض ما ذكرنا وان لم يكن المشرى
اللفظ فان صلوحه انما هو بغيره الوضع موه جبر في معنى الا مرطام
هذا الكلام على ما سمي في قوله تعالى والوالدات يرضعن ان هذا المعاد
الواقع جبرا كسدا في معنى الا في نصير من زيدا اخره بالوضع على فعل جبر المسد
جمل انسا به مثل ابن زيد وفي الغيال ومع الزجل زيد على احد الوجهين وبل
ان لا مرجح بكم وارض بالذكي ونقد بر القول بكونه لا حاشا اليه ولا شتر معه
ما ذكره في هذا المعام من التاكيد ونقد خصا ذلك في شتره بخصص المعيا
ووجه هذا المعام ان نسبة ما هو مطلوب الوضوح بما هو محقق الوضوح
في الاما على كماله او في المستعمل اذا لم يكن هذا المعام وهذا يظهر ان
في قوله فكان من اشتلن الامر بالترص لسانها والوصا فكان من اشتلن
الامر فهو جبر عنه موجه اني الحال او الاستفصال وناوه على
المسيو او جازله ايضا فضل تاكيد اما لكر الاسباب كما ذكر في كسدا
اسوت السباح بان هناك حكم عليه فاذا ذكرته كان اوضح عند من ان يترك
اشدا وقد في ذلك زيادة ثابت لم يكن بلك اليك اذ ان الله كذا
ولا يوجد في كتب اللغة ولا في استعمال العرب ان المصنف نعت في اللغة مكنى

استعماله او من مصدر من وكذا وكذا ان قصد قصد استعماله انما كذا ما ينه من اللبس
لان فيه ان في ذكر النفس وفاعل كل من خبر ذكر النفس او ما تنكس وذلك ان
النفس و زيا دة البحث وتعلمها على الطمع ان باضمن الطمع من النفس تعالى
غلبه على كذا ان احذنه منه وهذا الجحش ان يوجد في ذلك لا نه في محصل امر
انما رفته وجهه الوان للمحقق مع طمع في كذا ان ما لعله في الاخر بالتحقق والتبين
وسو الحيف برلك في علم السلام دعي الصلح ايام ابراهيم عليه السلام
ان الوان ليس في اشهر حشر كابين الطهر والحيف بل معنى الحيف في كذا النفس
المذكورة لا بعد ذلك اما الحديث فله ان لا يذل الا على اسمي لم معنى الحيف
ولا نذاع فيه واما الوان في طمع و لو جلت كذا في علم ان في كذا النفس في الا
هو الحيف في كذا ان سئل في الحديث وفي استعمال العرب معنى الحيف مع جها
ولا ان عراض مجتبه في كذا ان معنى الحيف مع جها والذ في طمع من كذا في ان
يكبر كذا في معنى الحيف في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
وجه الدلالة في الحديث وفي استعمال اقرباء وتقرى ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
الغنى مجتبه معنى الحيف في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
وجوه حديث ابن عمر في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
ويصل اليه اللغة كالجور في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
القباب واما ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
يقص بالعدو ما لم يقطع بالعدو الذي هو الحيف في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
عند الكسب من الحيف في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
ان يفر معام الا طهر ان يفر من كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
ان يعطى بالدم اولى مما قبل ان المحسوب طهر محوش بد من كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
الطهر الذي وضع فيه الطهر في محسوب وان لم يكن في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
يندفع ما قبل ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
الطهر واللبس كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
ان انما ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
ذلك حتى جوز في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
ان طهر واحد ما غير ان يعطى به بالدم وقد تعرض بانه لا يكون ساعه بل الحظية
من الثالث طهر واحد ما غير ان يعطى به بالدم ومن الدم ويحس بان الا في كذا ان في كذا ان في كذا ان
بالوجه والكثرة عرفا ووثق الثاني كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
جلبت في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
ذلك البعض من كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
باسم العدو الا قبل او لا كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
ما دام زنده واخلطت بالدم كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
ما دام زنده واخلطت بالدم كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان

ما دام زنده واخلطت بالدم كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان

ما دام زنده واخلطت بالدم كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان

النفس واما المحقق فقد بدفع ما في الطهر المحقق من ادل على سبيل
السمع من الحيف وسو طاهر من العيب وانه لو سلم اشراط الا عند اسب من
فذلك من جهة الدجس في الطهر نفسه
فكون الحق بالطهر بعد له في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
يعتد الباقى في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
موسم الجاه في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
مسي واما في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
المعنى بل يقوم لانه ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
انصل بالطنق بالول الحلة كان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
العدو وفي كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
الفصل طمس بدو في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
في قول الا عني ان كل عجم ان حاش غزوة تشد كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
ما لا في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
في الحيف في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
الحيف بانه في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
جد جاد العار في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
اذ جئت لقا ربيها الربيع ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
احلفت قربة الزمان ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
الناس من في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
طهر كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
معنى الحيف في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
هذا الحلة في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
ينكر على نفسه طهر غيبة عن الجحش وركوبه كل عام في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
كل من القصد ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
الغرم والغرام البصر مورشه صفة غزوة ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
من اظهار النساء وشبهها فهو على اللورب ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
السهورات قد طو ما بالامر من وليس بعلة لكذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
عند وادعنا في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
نربص تلك في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
تتبعون معنى ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان
فان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان في كذا ان

نوبها

الناطق بغير ان يكون قليل الوجود من الرجال من الولد او من دم
الحض في ذلك اوجه لا نه الخلو في الدم ووزن الدم ان يضع جفون ينظر
والخلو بها ان لا يخلو فلهذا واوكتبت حفيضا عطف على كنه حبليها وبجودته لذلك
اي لا سيجال من الطلق في او لظلمته الا سعاد يعطى لعلهم يعني
ان قوله ان كنه من ليس نرطا لعله لا يخلو من لولم من قبل كنه ذلك بل هو
نعلق بكين حصارا الى عطف ذلك الفعل بحيث ان عدم الا قد ام عليه من لولم
الا بان في حدة ذلك التريص يعني ان ذلك انما في الى التريص والخاص
محدود في الحضي ان الرجل يعني ليس الحضي ان بعد لهن ارجو كنه لهن
منهن بالوجه ما بال بارون حلف الباء لئلا يستفاد الحضي انهم احق للتمسك بالوجه
منهن كنه ذلك في ذلك ان يلبس بها اراحتها ويلبسها ابا واما قد يقال في حضي كلام
ان ابا المرأة يجب الوجه للتمسك او المشاكلة او من باب الصيف احسن من
الاستاء وليس كذلك جرجه زيادة في الحضي وفضل ذلك ان
الدرجة من المرتبة والمزلة من حب تعين الصحوه كرجع السطح والسطح فلذا
يعبر بها عن المزية والرفع وروى عن الفضيل واصحابها معنى الدفوع والتعارب
نحو ذلك في الصبي اذا جالس تعارب مواضع التعلق لا نه وكذلك الصحوه بصحة
بالسبب الى الا حصارا وكشي على خصلته وروى التدرج في الا مورو والاسوداد
من الله تعالى على التوفيق بان يوضع كل في طريق الظاهر ان هذا هو لول
المشي الذي قد ربه الكبر لول معنى قولنا ورا حصارا بعد ورا حصارا لا جمل
في الحدوث وان جاز الا جمل في الوجود في جمل انما اذا عمل على الكبر
انما ذلك بل انما ان الحضي من بعد من وانه لا كنه في التريص والاشياء لا
يراد في ليل من ان الا جملات لا تخفى ولكن لما كان الا رسال مدعنا نفس
ان يخل على التوفيق ليس على فافهم وليس شعور لولم كنه في الا نه ذلك على
التوفيق كنه يكون يعلم كنه الطلق ليسك وسعديك اي ابا
بعد الباء واسعا وبعدا سعا وعلى حدة الزايد ومعنى الباء انما في اخاف
به وحنانك اي رفته بعد رفته وهذا ذلك اي فطما ليرى بعد قطع وفو البك
اي مداولة بعد مداولة من مداولة اي يدعي اخذته هذه
بعد ان علمهم اسارة الى معنى الفاء في فاسك اذا ال مساكين مجرور في او
ليرى باحسان انما يصور قبل الطلقات لا بعدها يعني انها للترت على
السك كنه فلهذا اعلم كنه الطلق فالواجب اصدالا من
معناه الطلق في الرجعي يعني ان الله ح العهد والاسكان الى ما قبل عليه قوله
وبعد لهن احق بروجع يعني ان الطلق في المعنف بالرجعي نكاح فالمن
على اصله والفاء على طامرها انما (لسمه) قبل هذا انما يدل على
جمع الطلق او الطلق في طامرها اجد ليس نسب واما انه بدعته فله لست

قال
اقر

الواسطة وقد علم من الحديث ان ما ذكر في قول تعالى وطلعت من اجداث من ان
الحضي مستعمل في لعد من اليه من الحضي لا بعد كون الطلق قبل الحدوث لكون
في الظاهر وذلك انه امر باستعمال الظاهر ولو كان في حضي الاستعمال ما ذكر لزم كون
الحضي في الحضي لا يابس بارسال التلق يعني انه ليس بمرام وطلعت
بدعي وان لم يكن من السنة ووجه التمسك انه لا يجوز للشيء عليه السلام بعد تربيته
سيما بمحضر من السر شديس جليل بغير عيب الله انفق اعلل ان الصواب
احق عبد الله لا انا وثابت اصله لا احق انا وبات في الفعل ومعنى اكره
انكسر في الاسلام ان بعضه لا اخاف ان بعضه الى ما بعد كنه في الدين وقد يقال
الولد كنه ان القبيحة وليس بذلك لانا الذي باعرون هذا القول
ليس لولا ذوا وقطاع بل للحكام لانهم الذين باعرون هذا القول
كان في اسناد الا حصارا الباء والهم وان لم يكن مسبوفا بالزواج قبل لا سعدان
كمن الخطاب مما لم يصدقه في خطبة وروى الخطبة كانه قيل انها كنه لولم
لا ذولج والحكام ويغفر الى كل منهم ما يليق به من الاحكام من
الصدقات يعني الدال يقال للمهر صدقة بغير الدال وصدقته الصداق وسكو
الدال وصدقته وصدقته في الفقه والكفر نكاح انا في تفسير ان
لا نفيما ترك الا فامع في تحليف ما حدث من التمسك اسعارا في عدم الا فامع
لا باحصار منه ولا لتسوز منها لا يوجب حلا لا خذ
اسعارا بان عدم الحياح لا يخصص في بعض ما اوقف على ما سطره طاهر
الا سلفا حيث كان في معنى ان لا يحا فانه جليل كل ان باحدا واسعا مما
اشتهوه من وهذا لم يفسر على الا سلفا بل في حق الهم فان حفي الى الفاء لكن
عموم ما احدثت لشعب بحوار الزيادة انما فلذا قال وموجا في الحكم
اقر لعيني منهن من صفات الاحسان ان لولم امر لعيني من
لك الله في الله يعني بالها كنه قال المصنف هذا يعني على
فهم خذوه لو بغرط ما ربه كان ورثا في ثمنك في فقهها اربعة في ابي دنا ر
وماربه بنت طامح في وصف ام المملوك من غنى جليل من الائمة تعالى
انها احدث خطبتها الى الكعبة وفيها ورثا في كنه في عام في لولم كنه لولم
في البني الميمن الموعوب ويجوز ان يكون وجه الكناية بالقطوع في كل المال
ما استمر في العرق من قولهم اخذوا مال طلق في هي ربع القسط من
اذ ان سلفا في ووجه واسر والنجوى في كنه في المظهر لولم
من العنبر المرموع البارز والا فالعيز حينا معين والبدل استمال في ربح
اشترى واشترى والبدل كل او بعض وبعضه قراءة عبد الله صفت
في سلفا الموعوب اعني كنه الله في كان طلقها الوجه الا ول
ناظر الى كنه الطلق في كنه ورثا في الكبر وروا في الى كنه في العهد وروا

فهم
فهم

الى الرة والانكار واقبل على التأمل والاستنباط ليعلم توس من جانب الطور جذوة بار
وفي ظلمة الليل اليهم غرة نهار وتعرف بها آيات بينات لغزوم يعقلون ولا يحسب
الظالمون ويحمدوا فضلا البلاد والاذكيا من كل حاضر وباد في كل واد وناد وان عمت
انما يحاد ومن هدي الله فهو المهتد من بطله فاله من هاد وان كان يدعو عيب
في ريت فليات حديث مثله او ثبت بغيره في حمله فان الفضل يدعيه برونه من شيا
والله ذو الفضل العظيم وعلى الله التوكل في ان هدي الى سواء السبيل وتجعلني
من رحمة في ظل طليل ويعصني بطل الامام وثبتني يوم نزل الايام في قريب حجب
وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قوله الحمد لله الشافي في اللغة
الجمع نزل الى المجموع المتلو ونزل بالكلام للنزل على الشئ على التمام المتكامل عند التواتر
المكتوب في المصاحف يطلق تارة على الكل وهو المصاحف وكلامه وتارة على الكل
وهو اللانق بغير الاصول ولما كان اثباته بالشرع وقدره في الشرع على انصافه
بما يوجب جدوته وكان الذي يقصد نفسه من ذلك الحوادث صدر المصنف
كتاب به بنيد من تلك الصفات لتكون مع رعاية براعة الاستنباط دلالة على
اثبات ما هو مفضل خلافاً للمعزلة واستبره مقاصد في الكلام حتى مناجت في
نفس بعض الخلفاء العباسية بسبب سورة القرآن فتنة عظيمة قل فيها
جمع كثير من علماء السنة واساره ان ما ثبت بالشرع من كلام الله حادث فمن
ادعى كلاما وحاول تاويل الظواهر الزالة على حدوثه كان عليه البيان فان قيل
الشرع اثبت الكلام صفة لله فيكون قد بما صرة امتناع الحوادث بذات الله
واخر الشارع بذلك حيث قال القرآن كلام الله غير مخلوق ومن قال انه مخلوق
فهو كافر بالله العظيم اجيب بان الصفة هي المبدأ ومعناه ايجاد الاصوات والحروف
في محالها فيرجع الى الصفات الاضافية ومعنى المخلوق المفعول ورد بان المعنوم
من المتكلم من قام به الكلام واجزاء العرف في محل لا يوجب انصاف الموحدة به
ولا اضافة الى الموجود اضافة الكلام الى المتكلم ثم المروي ان الله تعالى انزل القرآن
دفعه واحدة من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا فحفظته احفظه او كلفته الا ان
الصحيح ثم نزل منها الى النبي عليه السلام منحي على حجب المصاحف وكما في الحديث
وعمر عن ذلك بالنسبة لما فيه من الدلالة على التدريج والتكثير في التنزيل لانزال
التحريك من الاعلى الى الاسفل والغرض وان جاز تحريكه في محله من حيث الى
اخر فانه اذا تحرك الجسم تحرك ما فيه من الاعراض وليس ذلك من الاستغناء
المستحيل في شئ فان معناه استقال العوض من محله الذي موته الى محل اخر
لكن الكلام به لا غير من ذلك التي لا استقرار اجزاها فليكن يتصور انزاله في محله
انزال المحل الذي هو المقوم به الحروف المملوطة المسموعة في الجملة ولو عذر الكلام الى
المتزل اليه اوصوفها بالمعنى او المكتوبة في الكلام مجازا كما في وصف الكتاب
بوصفها حبه او حامله فيكون كل من الانزال والقرآن على حقيقته

حتمه
خلق

فانما
المراد
المراد
المراد

منه الانزال

ويصح حمل الكلام المؤلف المنظم عليه حقيقة ويتم الدلالة بذلك على حدوثه كما سذكر
خلاف ما اذا جعل الانزال مجازا عن الظاهرة واجاده في اللوح المحفوظ او المكتوبة
فليت حمل قوله كلاما مؤلفا حال بوطيه كما في قوله ثم قرأنا عيسى بالامولة لفقد
التقدير والتاكيد ولا بدل او نصب بتقدير اعني لغوت الملاوفة لان مجازا
والمعنى انزل كذا او نزل كذا او الكلام هو المنظم من الحروف المسموعة المعبرة وفي
وصفه بالتأليف اي التركيب من الكلمات والجمل وبالمنظم اي جعل النظم
والجمل مترتبة المعاني مناسفة للدلالات حسب ما تقتضيه العقل لا تواترها في النظم
وصم بعضها الى بعض كيف اتفق في الكلام النفس وزيادة متهيد وتأكد
لا من الحدوث ومعنى مجازا موزعا حصا ودفات من بحر الدية اذ اها حصضا
ومنه مجوم اللغاة لخصتها المرزاه واصلة من البحر للمكوك الطالع اذ الخوم عندهم
معالم الاوقات قوله وجعله بالتحديد اي فاحته سورة تشمل على الحيد وخالته
على الاستعانة فلا يتدفع في ذلك جعل التسمية من الغايه وفي هذا تنبيه
على ان هذا الترتيب انما هو محصل الله وقد عليه رسول الله فامره في ترتيب
قوله اوجاه اوصى اليه كلاما اذا نظم بكلام خفي عن الغيبة على اثنين حال من الضمير
المضروب ومتشابهها يدل من الحال اي اوجاه متشابهها وحكما لا من محل الجود
اي اوجاه على متشابهه وحكم وقد جعل بغير اوجاه على الترادف او التداخل
اوضا بقدر ابعث والمراد بالحكم المتضخ المعنى وبالمتشابه خلافة فيشملان
جميع اقسام النظم من النص والظاهرة والحكم المأول وغير ذلك سور
حال او مفعول ثان على ضمير فصل معنى جعل التصدير سجي في الكتاب
معنى السورة والآية وضمير منهن للسور والآيات على معنى ميث من الآيات السور
بالفصول اي واخر الاي وبين السور بالغايد اي واخر السور والغفيل
في مثل منهنما وجمع بينهما منزلة اللازم اي اوقع التبيه والجمع بينهما في مثل
اي دخل للمواصف المذكورة في اقتضاء الجود قلب القرآن منافع للمنافع
الدنية والدناوثة لا يشاده نظام المعاش وحياة المعاد فاصاله الى
العباد يجب لانزال ثم التبريل من اصول النعم وطلائها وما في الاوصاف مكلات
وسمات لما في الافتتاح بالتمجيد والاختتام بالاستعانة من التعليم والارشاد
الى سبب المزياد واحباب تحايل النقصان ولما في التكميم اتي
التمشابه والحكم نيل الثواب بالثامل والاجتهاد وحصول المقصود بادني
الثقات ولما في التفصيل والتبيين من شط القاري ونهليل الامر عليه بحث
يحصل بادني سعي على طائل لما سجي في الكتاب اشارة الى ذلك قوله سرت
وما من الاصفاف من قص الموصوف على الصغر لا العكس والمعنى ان المذكور
من صفات الحدث دون القديم لاختصاص بحركة الكاسه بالحكم وما حل فيه ودلالة
باقي الاوصاف على الجري والانتظام المستلزم للامكان المستلزم للحدث بناء

المراد

المراد

حتم

حتم

المراد

على انه لا قديم سوى الواجب ولا معنى للحادث الا المسبوق بالعدم واذا لم يكن المبدؤ
صفه للقديم يعين الحادث لكن الخضم في ان كل ممكن حادث وانه لا قديم سوى
الواجب وصفه فان قيل هو محجوج لان كل ممكن مستند الى الواجب الله
وعنده ان الاسناد ليس الا بطريق الاحتيار وان اثر الاحتيار حادث فليس
ذلك في غير الصفات على ما بينا في الكتب الكلامية فالاولى ان يقال
المعنى ان هذه الصفات المجزأة على القرآن صفات كلام لفظي هو حادث
بلا نزاع ولا اشتباه لكلام نفس قديم يدعيه الخضم فلا يكون القرآن الا ذلك
الحادث واما الاستدلال بالامتناع والاحتكام على حدوث بناء على ان
كل ماله اول واخر حادث بالضرورة فمن غاية الضعف لان ذلك في الاوليه
الزمانيه لا الاوليه الزمانيه عجب وضع الاجزاء المتداخلة ما لوجوده اوليه زمانيه المستدع
ما اخرج من العدم بمنازاة بسوع حكمه فيه والمنشأ الحادث والمختزع المخرج من العدم
بزيادة سعي وصف للقدرة من الخلق وهو الشيق ومن مقارنته المعاني جمع ملها
تاكيد الاما حدوث واجله اغراض بالواو وقوله سبحانه بالقائه وبنها
راخيه من معنى الجزاء اي اذا كان اقرب الاشياء واحصاها اضافة اليه وموان
القرآن حادث فليسج وانه عن كل نقيصة من لا قديم سواه وحادث كل ما عدا
ومعنى استثناؤه عن الاوليه عدم المسبوقية بالقديم مع التابعية على الكون
والقديم عدم المسبوقية بالعدم ولا يلزم بينهما عجب المهوم بل بحسب الوجود
وقيام الدليل ومعنى الشئ الموجود على ما يراه بعض المعقله وما يصح ان يعلم ونحوه
محال ان يكون استيعبا على ما في الكتاب فيقدم منها بالوجود كما في قوله
تعالى والله على كل شئ قدير بالمسقطه فزله بان حدوث عن العدم
وفي هذا زيادة تاكيد حدوث القرآن ورد على القائلين بقديم الصفات قوله
انشاء بدل من انزل زيادة نصيح بما قصد ونفصل لما اجل ودلالة على ان الازل
ومحج مع تاخوه في الوجود اجود بالقديم لكونه داخل في كونه نفعه وكما با وجبا
وقرانا ومنها ما ومصادقا احوال مترادفه او في موقع المفعول الثاني على انشاء
معنى الضمير السطوع ارباع انوار الصبح شبه التبيان بباشر الصبح في موضع
والاجب لا يخلل سطوعا وما ثبت به الدعوى من حيث افاد ببيان
يشي بيقينه ومن حيث العلية به على الخصم حجة مشاهدا للنافع المستفاد
الشرع المنوط به نظام المعاش ونجاء المباديل باب كل خير وكما لمصداق
بمثابه صدقه فكانه الى الصدق وما بين يديه ما تقدمه بالزمان ومثلا اصل المكان
ثم استعبر دون كل معجز حال من الممكن في باقيا اي متجاوزا لاسيا المتجزئات
في معنى البقاء وكذا من بين حال من الممكن في دايما اي مخصصا متفردا من بين
الكتب السماوية حيث لم يهد حريان حاسوا على الاسنة واهل اللغات
المختلفة ووجه الزمان في حيزه وخبيل الوجه مستعار للظاهر المكشوف

نافع

سجنا

القديم

بالقديم

قوله من غير ان يكون له وجود

في

الزمان

من الزمان الفهم به وصف آخر لمعجزا او اسنفا لتحقيق معنى الاعجاز واكمل من تحدي
جعلكم اكم على ولم يوجد في كلام غيره فكانه فاس او وجد في لغة في اللغة
فانما له بمنزلة روايته ولفظه به دفع لما عسى يتوهم من سناد الانعام والابكام
الى الله تعالى ان الاعجاز بالصفة اذ الحجاز انما كان البلاغة على ما يشاء سوق كلام
العرب البرية اخلص منهم كليل القيل وظل ظليل والجرى طلب المعارضة واصلة
من الجداء بباري فيه الحجازان وخطيب مصقع الحيلين مجتهد خطيبه من ضفيع
اذ اصاح وقيل لانه ياخذ في كل صقع اي جانب من الكلام على انهم طائفت فصحى اولئك
او من فاعل لم يتعدوا ولم يهض على انه بيد للنسب دون المتن كما في قوله تركوا الشعر اخص
مع انهم وحقيقته من كمين على ذلك وتنضم وصبر انهم ينبغي ان يكون للطفاء او النحاة
خاصة وصبر شتارهم الى الاخر للعرب العرباء عانة والسطح وسيل واسع فيه فاق
الحصى والدمنا ارض ببلادهم ذات رمال وعرق العصبية ان المعاون والمحاماة لتعاطية
مكينة وتحيل لم يتبع اي لم يتجر كتر شمع ومع اشتغالهم حال من غيرهم ولا غنى لطف
موقع الحيايين اي يتوض واحد منهم مع لوهم في غاية الكثرة ولم يصدق قسلا عصية منهم
مع اشتغالهم بالافراط فيها المضادة المعاداة والمضادة ايضا للنظر والاشارة
الاتقال شريعة يقال التي تشره اي حليته ونفسه وصا ومجبة تعني انهم مع ما كانوا
يتحركون بالكلية لم يتحرك اصغر عضونهم في تلك العصبية والمعارضة بالراء البعثة المقاتلة
وبالراء المهمل المضارة من المزة ومن الاثم يقال عزمه اذا افسده دون المناضلة اي قدام
المدافعة وفي ادنى مكان من المراتم والحب ما يحبه الان ان اي بيده من مناجاة واياد
والخطط الشدايد وعظام الامور والسطط بخا ورة الجدة والمجزة بالضم والفتح الماثرة
ومن كل خصلة توثري والشرطية اعني قوله ان اناسم بيان وتقرير لما قبلها
ولفظ اجد ان كان معنى الواحد من العدد فظاهرا وان كان اسما لمن يصلح ان يحاطب مذكرا
كان او مؤنثا واجدا والكثرة ومولا تقع في الاشياء الامع كل فلانها حيث في موقع الشئ
اي ماله احد المنجزة الا انه بمفاخر قوله وقد جرد اغراض للبيان والنا كند
او حيايه عامليه لم يتصدوا في وفي عطف فلم يعارضوا عليه بعض بثوة عن الحلية وسناد
اي مجاز لانه الامر ويحمل الحقيقة لان معناه اظهر على ما يتم الحجة والسف واللاظف
بمعنى بطلان الذي مواسم فيصرف لانه افعال التفضيل بدليل الاولى والاويل بقا بلا الاخر
والاخرى والاواخر الا السيف من وضع الظاهر موضع المصغر لزيادة التقرير بخلاف
على ان السيف فانه للجنس لا للشيء الذي جرد وموحيال اي مع علمهم بذلك وحقيقته
ماز والعاقل لم يعارضوا والخراق منديل يلف ليضرب وتلكه لاعب للحنف ومغفل مضاعف
الحجة حد السيف ترجع حابه مع اهام انما يحيل طفره وغران خاصا فاطما ولا غنى
ما في الكلام من حسن الترمي في بيان الاعجاز التواني حيث ذكرنا اننا عرض لما يقارب قصر
سورة منه واحد من البلاء مع كثرتهم ولم يتوجه ذلك لطلب من عصبية مع شتارهم
بالاوطاف في العصبية والنزج بالكلية وانهم اثر السيف وبذل الارواح مع علمهم ان استعمال

الاصح من لفظ وا

عليه

نفسه

من غير ان يكون له وجود

في

الزمان

السيف العاطل خارج عن منهج الاستقامة غاية الخروج فلم يلبث واصل الكثرة والعلو والكواكب
 الاول جمع كوكب بمعنى مجمع الماء مثل حال سطوع الايات وظهور المعجزات واضمحلال
 الملققات وانطاس الكثر خذفات وخير البحر وطه على الانهار واشراق الشمس وطسها بالبحر
 ولكنه ان عبرة شبيهة القرآن بالبحر الشمس وشبه لانها بالكواكب والكواكب
 والصلوة على خير من اوعى الله اليه لم ينزل خبر الرسل والانبياء ونحو ذلك بل فيهم الصلوة
 التمجيد حيث بنى على الاحكام ثم ذكر ما مفضل المناق ثم الكنية ثم الاسم ثم النسب الى
 ما ثم افضل قرشي افضل العرب افضل الناس ثم من كان احب من ناسه الشبان وعلو
 الرتبة والنت بالعضة والتأييد بالحكمة الى غير ذلك وقدم ذكر اللوا مع لوني على الشيف
 مع عدم مناف لان علو النذر فيما بين المتنبئين الى الحد الاعلى دخل كمال الحسب وجلاله
 المحل فان قيل فرع الشئ اعلاه وفرع القوم سديم فامعنى ذلك الفرع قلنا الفرع
 تحت مصدر بمعنى العلو على ما قال في المحل والصحاح فرع القوم عليهم بالشرف او بحال
 وقد يقال انه تجريد اسرع منه سبدا على النذر مبالغة في علو قدره او استعارة مكنية
 شبه شجرة طينة لها اعضاء عالية يتبعها نطلها كما تقول زيد ذو خيل شيب وشيبك عيشل
 او الفرع شتار لا ولادة اشواة الى شرف اصوله وفروعه وبعده من هذا الا في ذى الفرع
 لوني والفرع هو البنى عليه السلم وذي اللوا صفة ما شتم الشاذح الغرة واستهيب
 والغرة البياض في جهة النفس والتجمل في قوايمها وذلك استعارة للشرف والاشهاد
 حتى صار عند العرب بمنزلة الحقيقة اغراض اليم الهداه به مبارك الاسم اغر القتب في الحديث
 ان امثي يا تون يوم الغنم غرا مجلدين من ارض الرضو وقال الجومر في الحبل البياض في قوام
 النفس وقد جعلت قوايمه محلا الا في من لا يكتب سبة الى امر العرب حين كانوا لا يحسنون
 الخط وخط غريم او الى الامم بمعنى ان كان ولدته امه وندامد له وشهادة بنوته حيث
 احاط بالمعارف الالهية وعلم الشرائع والاحكام واحوال الامم ان لقة تحت حمار
 مكتوب في الكتب وان لم يكن لها كانت اخذ امهنا والاطمار جمع ظهر سمة بالمصدر
 وقيل جمع ظاهرا كقضاء واصحاب واشهاد وحق ان جمع فاعل على افعال لم يستحق قيل
 ان اصحابا جمع صحيح بالكسر بحقيق الهزقة كمن وانار او صحيح يستكون اسم جمع كمن وانار
 فان قيل في المثل اجنا وما ابنا ما ابى الذين جنوا على هذه المخلقة الذين اهدم
 هم الذين كانوا ابنا ما احكاه ابو عمرو وهما جفت جان وبان قلنا قال الجحيم اطن
 ان المثل جفت جانها لان فاعلا لا جمع على افعال واما استناد واصحاب مجمع شريد
 وصحيح الا ان يكون هذا من التؤدة على ما جئ في الامثال قوله من الاحسان الاصفا
 يريد ما هو المتعارف عند العادة وان كان موضع اللغة اعم وتقدم الاختان للسمع
 ومن للبعضة ويحتمل البيان بان محمل قل الجمع اسس والاطمار ان كان اهل البيت
 المشار اليهم بتوكله في بيوتهم تطهر برا فخطف خلفه وصحابة على طاهره
 وعطف على المهاجرين في بيوتهم وكثر من الصحابة خارجون وان كان المؤنبر
 الانبياء فالعطف لزيادة الشرف والفضيلة وعلى رضى الله عنه داخل في كل على

الاحسان اصل المود
 والاصحاب اصل
 المودة

كل حال قول العلم بين كل علم ومجوده الذي هو القوام وعليه يتفرع الشفيع والذبايق
 والنكت والطائيف بمنزلة الظهور لساير الاعضاء والعمود للجنة ومعدومات
 العلم ان حصلت بالتمرن على العمل فرما خضت باسم الصناعة او لمجرد النظر
 والاستدلال في العلم وقد يقال الصناعة لما تدرب فيه صاحبه وتمكن او لما يكون الفهم
 الاصل في العلم هو العمل وبالحكمة للصناعة تعلق بالعمل ولذا قال لوانى ملكة
 نفسانية فقدر بها الانسان على استعمال موضوعات ما نحو عرض من الاغراض
 صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها قوله طبقات العلماء فيه اى في معنى العلم
 واقدام الصناع في عمود الصناعة فتعود الصنعة الى المتن وما عطف عليه بطريق
 الترتيب دون الجمع كما تقول زيد وعمرو قام ابوه وفداخوه ولا بد في مثله من اعتبار
 تقدم وتاخر وجواز تساوى اقدام الصناع اذ ربما عكس الاطلاع عليه خلافا
 طبقات العلماء والشروطية بيان وبينه للتفاوت ونقطه اذ ليس بالمقام الا ان كان
 او في تباديه معنى التقارب وقلة التفاوت وعرف العالم لان المعنى ان سبق العالم العالم
 يعلم العالم الاخر لذلك العلم وفي ذكر الخط والمساواة الى تشبيه سبق الشرف
 والرتبة العملية بالحسبة بخال الركبة تصالها كناية عن شدة الامر وفراط الاجتهاد
 في المسابقة وخير ترقى للامور وان كان المعنى على ترقى السفاضل لانه امر للتفاضل الى ان
 عذالف بواجدهم الى قوله ولم ارشال الرجال تفاوتنا لدى المجد حتى عذالف بواجدهم
 ولم تقل واحد بالف لان العبد بالكثرة او الى المحاسن جمع حسن على غير الناس
 وكأنه جمع محسن والنكتة كل نقطة من بياض في سواد او عكس ذلك الكلام دقائه
 ولطائفة التي ينبثق الى تفكير ذلك في الارض والنقذ جمع فقره وسي حل في صاغ
 على شكل فقره والظهور يشبه بها اللطائف ويستعار لما هو في النكتة كالبيت
 في النظم مفعول لا يكشف محذوف اى الاستار والفعل على اوجدهم واياه للمبالغة
 كالاحمرك كانه اوجد غريق في الوحدة وعدم النظر يستل ان نسب الى ذلك ومن
 الخاصة متعلق باوجدهم يشبه ان يكون حاله قدم وجها للضمير واذا اذيرى كالمستغنى
 عنه ويظهر المحذوف من بنى عدنان عجايبها واسطهم جيارهم من واسطة العند للجومر
 التفتحة التي في الوسط وفيهم صفوتهم من فض الحاتم واعادة كلمة الايلا بنحو الروا
 ونقص في سلك الواحد والاضحى والمجاشع عاستهم اى الزيادة الخاصة عناية جمع في استع
 لم البصيرة في شرح ذكر الايداق وخير حقاقتها الغوامض الاسرار وعناية جمع عاتى
 اى اساءة لاخلاص ولم وكانت عادة العرب في اطلاق الاسماء خزنوا صيهم اذ لا لا ووسما
 بذلك قوله ثم ان املا العلوم قد ما عرفت ان تفاوت العلماء ونفاضها لما هو
 شكت العلوم ولطائفها فيبقى ان يتحقق ان الزيادة العلوم استملا على ذلك علم التفتيح
 فيكون اقصى التفاوت ما بين المفسرين واطلا اميل من ملا الانباء بالكسر فتوكلان
 بمعنى الاستدلال او بمعنى امتلاء الكرملاء للفقول بما ينفعهم في القرحة الطبيعية
 ومن في الاصل اول ما يخرج من البئر ولا يخرج من تالاسمى والعمر والقرحة انهما
 وجلا من كلوة ما لم غنى واقتدر او مالا بالغ على ان
 معنى مفعول او معنى ص

الاحسان اصل المود
 والاصحاب اصل
 المودة

لما كان

والاخرى الى الطرفين فبعضها كجود وفاء وحسنه
 وبما جازى بها من حسن هذا زادته سائر الامور

عام على التفتيح وان كان الاستدلال على العلم والاعمال وقدم

اقومها بغير غلب القوا راجع ومومن لابل والغرس فانكامل كنهه وتكمل الخط وتوكلنا
 عن لطف ما فيه من الجوده قوله علم التفسير هو العلم بالبحث عن احوال كلام الله تعالى حيث
 الدلالة على المراد ويناول التفسير اي ما يتعلق بالرواية والتأويل اي ما يتعلق بالدلالة
 لا يتم لتعاطيه اي لا يمكن من تناوله ولا تقدر عليه وبسبب الاستنباط وقيل لا يفيض
 كما ذكر في موقع المصدر اي اذكر هذا مثله ما ذكر او يحال اي حال كونه مثله ما ذكر
 الجاحظ في كتابه هذا المعنى وموانه لا يتم لتعاطيه كل في علم وليس في كلام المسنف نقل
 لكلام الجاحظ كما لا يخفى على من له معرفة بالساليب الكلام فان قوله فالغنية الى قوله
 ولقد رأت كلام مسنن مستحق والصوغ بزر عليه فاق النون بالكر الكفو الغنا وي
 جمع فتوى اصلها فيقال كذا المعنى استحقاق المعنى من الغنى لانه جواب في جادته او
 احداث حكم او تقوية لبان مشكل بظلال النصص بالكر جمع قضة وبالفتح مصدر ان التورية
 القاف والراء المشددة احد النسخ الحفظ بقل الكتب القديمة الى الورقة قتل
 الحجاج اسمه ابوب وقدرية اسم امه والحسن البصري كان بارع الفصاحة يبلغ المرو
 كنه العلم جميع كلامه في الوعظ ودم الدنيا بلغ من الشن شتعا وثماني كنه اسم امه
 يسار من اصل نبيان وكان مولد لبعض الابصار واسم امه خيرة وكانت مملوكة لام
 سلمة وبنال كانت ام سلمة باحدا الحسن اذ اكل من كنهه بدهيا ويدر عليه وينديم
 من على افضل التفصيل غريث اثره رعاثة للجمع اعني افعيل من غي نحو اذا انطوى الخو
 وتكلم فيه ومنه النجاة جمع ناح وسيبويه عمرو بن وعزم واحد اللغة عن الخطاب الاخص
 وغيره ونجم من اصحابه ابو الحسن الاخص وطرب وكان الاخص من اصحابه اكبر
 سنانا منه ومعنى سيبويه راحة السماع مات في ايام الرشيد اللغات هي الالفاظ
 الموضوعية يخرج جمع لغة كنهه وثبات اصلها لغوي او لغوي والهاء عوض والهمزة مثبت
 اللجته غير ذلك عن كنهه تمارسة اللغات وضبطها ولسان الى ان يكون في علم من اللغة
 استعمال الاسنان ونحو ذلك اللسان والشرط اعني وان يتردوا خاتمة في موقع احوال
 والفاعل خبر المستند اعني لا يتصدى ومنهم حال عن ايد قوله عاض على الدر صله واء الى
 عليه واطلع ويزع بالضم والفتح فاق علم المعاني علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام على مقتضى
 احوال وعلم البيان علم يبحث فيه عن احوال السكت والمجاز والكناية وجعلها محض
 بالقرآن يعني ان معرفة اسرار القرآن ووجه اعجازه بغير الهياكل الافتقار واستعمالها
 فيما سواه من الكلام فكان معرفتها بها لا بغير مما او كانت له لا بغيره ثم لا انما
 اي لست الارتياد طلب الماء والكلاء آتونه جمع او ان اي جنبا بعد من كما سجي
 في قوله تعالى اولئك عليهم صلوات من ربهم وكذا ارضه والتفسير البحث والتحقيق ومطابقة الشئ
 الموضوع الذي يظن كونه فيه او مظهر العلي تراكيب البليغ بعد ان يكون متعلق
 بجمع وما عطف عليه محظ متعلق باخذ يقال خذ الخطام وخذ بالخطام قد رجع بيان
 او خبر او اي كان في التعليل والتفصيل والتناطير والمدافعة فارسا اعني مع الخط
 من سائر العلوم كان كانه في علم النجوم مقدم الرتبة في معرفة كتاب سيبويه قال

في قولك في علم النجوم مقدم الرتبة في معرفة كتاب سيبويه قال

السيرة في ومواليه لم سبق الى مثله احد قبله ولم يلحق به احد بعده والطريق الى الاخص
 اذ لم يعلم احد قراءه على سيبويه او سمعته وانما تولى على الاخص بعده فمن قرأ عليه
 اخرجوه واخرجوه وابو عثمان المازني وكان المبرد يقول لمن يريد ان يتقوا على كنهه
 عظمه واستصعبا بالمأجبة قوله وكان عطف على قدره من سبيل الطبيعة
 سهل القول الى حقايق المعاني والنبول لها ومع ذلك اشغال وتوقد اي
 نفوذ في الدقائق فالتوقد كسب للاشتغال والاشغال للاشتغال يعني له
 طبيعة كالماء والتأثير اللطيف الاشارة الخفية الرمز الالهي بالحاجب الكثر
 المقتض الياس الحاسي الصليب الحيا في النامي بالغ في اشتراط الاوصاف ثباتها
 ثم نفى اضدادها ثم عاد الى طريق الاثبات فقال منفردا وموضعا ولا يعجزني
 مثل هذا التركيب وان كانت القرينة دالة الدرنة العادة الاسلوب العن
 والطريقة المتراض التي تمت رياضة الرقيض للرياضة لكن لم يرض ببيان الفكر
 ان اريد به النتائج على ما هو الطامة فغنى بلعها التلخيص لاجلها او تلخيصا بمتابع او
 من الشعب والعزوع وان اريد بالمقدمات المسبقة بالفكر فيقهرها بترتيبها
 على وجه يودي الى المطلوب وقد علم بيان وتركيب لقوله ذاد الرصف النظم
 والترتيب ما في كلاما وقيل قبل مصدرية والمصدر فاعل حصل اي طال
 اندفاعه الى المضائق وقيل كافه للفعل عن طلب العمل ولذا يكتب
 متصله وبحوز الفصل كما في قول المكت فطال ما يال مروان انتم
 ولقد رأت اخوتنا جمع الضمير بعد افراده كما في قوله فوقت اساطها وكيف
 سواها اشارة الى انهم اخوة لنا معشر العدل وان تجمع القلة ولغة القية
 اشارة الى انهم وان قلوا اعدوا بالنسبة الى من سواهم فليهم الشرف والفضيلة
 والكثرة المعنوية ان الكلام كنهه في البلاد وان قلوا كما غيرهم قل وان كثروا في
 الدين متعلق بما تضمنته اخوتنا من معنى القوى والنظام والتعاون كقولهم الاح
 في الله والمعة سمو انفسهم اصل العدل والتوحيد لانهم اوجبوا على الله ثواب المطيع
 وعقاب العاصي والتكليف من اجزات وسائر ما مومن مصالح العباد وغير
 ذلك مما يناسب العدل ونفرا الصفات القديمة لما في اثباتها من اثبات
 التقدمة والكثرة المناسبة في للتوحيد بما معين صفة افضل شرعوا استنبطوا
 حتى كانوا على الطريق سؤفا غميرا ومنقول له اطرافا مستعار من اطراف
 المدينة لسوادها ونواحيها اي جمع كنهه من جنس ما ابرزت لهم حتى اجتمعوا
 اي صار تجمعهم وشوقهم سببا لاجتماعهم فليس هذا نهاية للفعل بل سببا عنه من
 سائلين ان املوا مفعوله محذوف اي كذا ما او متروك اي افعيل الاملاء في الكشف
 وعيون الاقارب عطف على الكشف والعيون اخبار والا فويل جمع اقوال
 وبها يتعلق بوجه التأويل وهو يطلب ما يؤل اليه الكلام وحاصله صرف
 الكلام الى مرجعه وماله وذلك استعمال النواحي في التداين والتامل في التقارين

الاهل

وعلى العبد سبيل
 الدخول والخرج والخرج
 وغير ذلك من الاصول
 الاصول

اللفظية والمعنوية وموجازة وانما المحذور القول بالراي فيما يتعلق بالسماع كسب
القول مثلا وموارد بالسفوف الاستعانة طلب الاعفاء يقال اعف من كذا اي
دعني منه والاستشفاع طلب الشفاء يقال استشفعني واستشفعني
اي سألني ان اشفي لي قال مضى زمن والناس يستشفعون لي بفضل الربي
الغداة شفيح حادس ساقني ولصنعتي معنى يحل على الاجابة اي الذي
الاجابة اليه واجبة على خاضه لانه وان كان فرض لغاية لكن المحض فيه التيسر
لغيري فصار بمنزلة فرض العين على والموصول بصلته فيبذل اجرة ما ادى وما هذه
يفيق ان يجعل موصوفه ليكون الطرف اعني من رثائه صفة اخرى والا كان جالا
من خبر المبتدأ اذ المعنى لا يبعد على جعله جالا من ضمير عليه قوله فضلا
مصدر فعل محذوف يقع متوسطا بين شي وانبات لفظا نحو فلان لا ينظر
الى الفقيه فضلا عن اعطائه او معنى نحو تصارت الهمم عن ادنى العدد فضلا عن ان
ترة اية اي لم يبلغه فضلا عن الترقى والتصدية الى استبعاد الادنى اعني
ما دخله النفي بعينه عدة بعدا عن الوقوع كالنظر الى العترة وبلوغ التمام واستحالة
ما فوقه اعني ما دخله عن بعينه عدة بمنزلة المجال الذي لا يمكن وقوعه كالا عطاء
والترقي ومومن قولك انفتحت الدرامم والذي فضل منه كذا اي بقي وقاعل
الفعل ضمير النفي اي استقاء الاعطاء بالكنية والذي بقي منه عدم النظر ومكدا
استقى الترقى وبقي النفاضة والاحسن انه لا يحل لهذه الجملة وان جعلها بعضهم
جالا ومن الخطا في هذا التركيب ما يقال ان فضلا بعينه محاذوا وان المستبعد
عدم النظر وقصور الهمم قوله الى الكلام الموشح اي الى فهمه على ما ينبغي والمراد
كلامه في الكشف عن خفايق التنزيل يرشد الى ذلك قوله الى طائفة من الكلام
ومن زعم انه القرآن لم يحجم حول المراد فاملت غطف على قالوا وما فيها اعراس
لدفع الاعراض قوله في الواع بعين او ابل السور المفتحة بحروف الهجا مثل
الم والمض وغيرهما وكان اي المسجل جازت به اي بذلك المبسوط والمنار علم
الطريق تنجونه بقصودنه ويعتمدون عليه واحذرى المثال اقدس به صم الغزم
صار ما ضيا لا فتور فيه يقال ضم على الامر اذا مضى على رايه فيه وصحت غزم فيه
بالتحنيف ولا يقال ضميتها بالشديد مجازي مصدر او اسم مكان والاختيار
السلوك بكل بلد متعلق بوحدة او بالمصدر والبلد والبلدة واحد فلهذا
انتب الضمير من اهلها فيه مسكة اي بيته وقدر ما يتمك به من علم او عقل
وتذكرة الضمير بالنظر الى لفظ من وجعه في دليل ما تم للفظ الى المعنى وتاينت
الصفة اعني عطش الاكباد للكونه جماعة وافراد فليس مع انه خبر قد استتمام
باعتبار موصوفه مذكر اللفظ مثل ضرب وفوج او غل الشبهة يقول كمثل
هم عدولي منتظمين منتشوقين الى ايناسه بصاره من عطش منيعول صفة
ومن التبعية وموكنانية عن محذور اي حصل في بعض الارباع اذ انما للمفاج

في قوله اعف من كذا اي
دعني منه والاستشفاع طلب
الشفاء يقال استشفعني
اي سألني ان اشفي لي
قال مضى زمن والناس
يستشفعون لي بفضل الربي
الغداة شفيح حادس ساقني
ولصنعتي معنى يحل على
الاجابة اي الذي الاجابة
اليه واجبة على خاضه
لانه وان كان فرض لغاية
لكن المحض فيه التيسر لغيري
فصار بمنزلة فرض العين
على والموصول بصلته فيبذل
اجرة ما ادى وما هذه يفيق
ان يجعل موصوفه ليكون
الطرف اعني من رثائه صفة
اخرى والا كان جالا من خبر
المبتدأ اذ المعنى لا يبعد
على جعله جالا من ضمير
عليه قوله فضلا مصدر
فعل محذوف يقع متوسطا
بين شي وانبات لفظا نحو
فلان لا ينظر الى الفقيه
فضلا عن اعطائه او معنى
نحو تصارت الهمم عن ادنى
العدد فضلا عن ان ترة اية
اي لم يبلغه فضلا عن الترقى
والتصدية الى استبعاد
الادنى اعني ما دخله النفي
بعينه عدة بعدا عن الوقوع
كالنظر الى العترة وبلوغ
التمام واستحالة ما فوقه
اعني ما دخله عن بعينه عدة
بمنزلة المجال الذي لا يمكن
وقوعه كالا عطاء والترقي
ومومن قولك انفتحت
الدرامم والذي فضل منه
كذا اي بقي وقاعل الفعل
ضمير النفي اي استقاء
الاعطاء بالكنية والذي
بقي منه عدم النظر ومكدا
استقى الترقى وبقي
النفاضة والاحسن انه لا
يحل لهذه الجملة وان جعلها
بعضهم جالا ومن الخطا
في هذا التركيب ما يقال
ان فضلا بعينه محاذوا وان
المستبعد عدم النظر
وقصور الهمم قوله الى
الكلام الموشح اي الى
فهمه على ما ينبغي والمراد
كلامه في الكشف عن
خفايق التنزيل يرشد الى
ذلك قوله الى طائفة من
الكلام ومن زعم انه
القرآن لم يحجم حول
المراد فاملت غطف على
قالوا وما فيها اعراس
لدفع الاعراض قوله في
الواع بعين او ابل السور
المفتحة بحروف الهجا مثل
الم والمض وغيرهما وكان
اي المسجل جازت به اي
بذلك المبسوط والمنار علم
الطريق تنجونه بقصودنه
ويعتمدون عليه واحذرى
المثال اقدس به صم الغزم
صار ما ضيا لا فتور فيه
يقال ضم على الامر اذا
مضى على رايه فيه وصحت
غزم فيه بالتحنيف ولا
يقال ضميتها بالشديد
مجازي مصدر او اسم مكان
والاختيار السلوك بكل
بلد متعلق بوحدة او
بالمصدر والبلد والبلدة
واحد فلهذا انتب الضمير
من اهلها فيه مسكة اي
بيته وقدر ما يتمك به
من علم او عقل وتذكرة
الضمير بالنظر الى لفظ
من وجعه في دليل ما تم
للفظ الى المعنى وتاينت
الصفة اعني عطش
الاكباد للكونه جماعة
وافراد فليس مع انه خبر
قد استتمام باعتبار
موصوفه مذكر اللفظ
مثل ضرب وفوج او غل
الشبهة يقول كمثل هم
عدولي منتظمين منتشوقين
الى ايناسه بصاره من
عطش منيعول صفة ومن
التبعية وموكنانية عن
محذور اي حصل في بعض
الارباع اذ انما للمفاج

كانه قال فاجات ذلك ولهذا وقع جواب لما فانه يكون باضيا لفظا او معني
بالشبهة خبر المبتدأ اي ملتبس بها ومن جعل اذا مكانه في موقع الخبر جعل اللفظ
طائفة من الضمير في الخبر وموكنانية والثابة اي العلم المشهور اعطش الناس حال
من الامة او الامير ان جعلت الاضافة لفظية والامنيقول لما يدل عليه
اذ المفاجاة من معني وجدت وهذا الشبه باعتبار المصنف المشادة المشغل
وقياس واجبة شدة ولم يستعمل البناء الضمير الملتصا والمهمة المعازة
البعيدة والموادة علينا اي الرود وجمع الضمير للتنظيم حيث حاول مثل هذا الامير
الوفادة علينا وللشواضع والاشارة على ان وفادته لا يكون على وحدي بل مع
اخوان من الافاضل فملت عطف على جواب لما ولا يحل من معني النسبة
والجازاة على المستعملين لان الجليل والعلل انما يات بهذا الوصف
لا ذات المنظم والباء في به صلة على معني ان العلل عتت به لكثرة تعلله بها
او للتفدية اي اعجزته العلل بمعنى انه لم يبق له وجه دفع ورايتني عطفت
على قلت بمهيد الاخذ في طريق اخر اخذت مني السن اي اثرت وتفتت من قولي
يتعقم بصوت الشن القوية اراد جفاف جلده لكثرة ما مزق ربث اثرت
الشر الذقاقة ما بين سمين الى سمين وموكنانية المنايا على ما نطق به الحديث
مع ضمان صفة للطريقة او حال من اخذت اي متاربا لظني ولو غي بالتكثير يقال صحت
الشي ضمانا اي كلفته واولعت والتدبير التوفيق للشداد وموكنانية
والعقد من القول والعمل فنذر منه اي من الكتاب بقربه السياق او من
الطريقة الماخوذ فيها لكونها عبارة عن الكتاب ولم يتل فقد عتت اشارة الى
ان الفراغ في تلك المدة القليلة لم يكن الا محض تدقيق الله تعالى حتى كانه لا يسمع
لاسيما هذه الى منه مدة خلافة الى كرضي الله عنه ستان واربعة اشهر وقيل ثلاثة
اشهر ونسب ليل يعني كان يقدر تمامه في اكثر من مدة خلافة الخلفاء الاربع فالتحق في
مدة خلافة اقصم مدة خلافة وما بين اي الخلفاء الفراغ في تلك المدة وانما ملت
باعتبار الخبر اعني اي قوله في ما تفتت فيه منه ضمير فيه لما وضمير منه للكتاب
وقيل بالعكس قيل الاول لما والثاني الله قوله والطرف جال نسبيا
قدم للاهتمام وقيل بالعكس اي ما تفتت منه في سبيل الله وطلب رضاه قوله
سورة فاتحة الكتاب فاتحة الشيء اوله وخاتمة اخره اذ هما الفتح والدخول
في الامر والختم والخروج منه ولعدم احتصاصها بالسورة ونحو ما كان التا للنقل
من الوصفية الى الاسمية دون تاينث الموصوف في الاصل ويكون اول الشئ
بعضه والمضاف اليه كاسم الكتاب المفتح بالفتح المحتم بالاستعانة فانه
مواجموع الشخص الممنون الكل الصادق على الآية والسورة كانت الاضافة
بمعنى اللام كما في الشئ دون من كما في خاتم جديد وقد تومر ان كل ما هو من الشئ فاضا
اليه يعني من كانه راجله وفساد صين ثم وجه تسمية السورة بفاتحة الكتاب

اي المراد من قوله المستعملين حال

لا يحل جازا ولا يحل جازا

وموكنانية

سورة فاتحة

من الدلالة على تلبس الفعل كله باسم الله بخلاف تقديره بربك ولأن المذكور عند عدم
 مو القراءة دون الابتداء بها كما في قوله تعالى اقرأ باسم ربك والنجوى انما يتقدم
 متعلق الظرف المستفاد انما هو قد فرغ من هذا وكن قوله بعد ذلك فوجه
 ان يقصد الموجه معنى اختصاص اسم الله تعالى بالابتداء بشي بان المقدّر ابتداءه بكتابة
 اشارة في الموضوعين الاستواء الامرين وقول الاعراب الاعاب سكان بادية
 يعني ان قولهم بالرفاء والبش هو الشائع بين الوب واليمن والبركة قول بعض الاعراب
 ومعنى الرفاء الموافقة من رفا الثوب اصله قوله فقلت الى الطعام اتي ملوا
 اليه البت السمين الحارث الضبي قيل للفرزدق وقوله انوارى فقلت امنول اتم
 فتالوا الحن قلت عمو اطلاما اي انعم الله ظلاما من نعم نعم الانه حذف النون على
 سبيل الشدود وقال بوس من وعيت الذارعت اذا قلت لها اني فرتي فاعجل
 قال ومنهم حال منه فحذف بلفظ المتكلم هو المقول والآنس يروى فتح الهنود والنون
 وكبر الهنود وسكون النون لان الاسم يشير الى ما ذكره الشيخ عبد القادر من انما يحكم
 اعتمدوا في التقديم شيئا بحري بحري الاصل غير العناية والاهتمام الا انه لا ينبغي ان يقال
 قدّم للاهتمام بل ينبغي ان ينسب اليه لم كان اعني ونم كان انتم ثم ان بعض وجه الاهتمام الاختصاص
 قوله فوجب ان يقصد الموجه معنى اختصاص اسم الله بالابتداء النظام انه قصر افراد لان
 ابتداء المشرئين باسم الذات والوحي كان مجرد الاهتمام دون الاختصاص بفعل الموح
 قطع شركة الاضمار ومعنى اختصاص اسم الله بالابتداء جعله من بين الاسماء منفردا
 بذلك وحاصله قصر الابتداء على اسم الله تعالى فالجور بالياء هو المقصود دون المعصور
 عليه كما يستحق الونم الا ترى ان معنى قوله تعالى فحفظ برحمته من لشيء
 جعل احسن مقصودة على من يشاء دون غيره لا بالعكس ولذا قال المصنف
 في اياك بعد معناه خصك بالعبادة اي جعلك منفردا بها لا تعبد غيرك قالوا ان جملته الفصل
 لخصيص هذا اليه بالمسند نعم قد يدخل البناء في المقصود عليه كما قال في الجدة دلالة
 على اختصاص الجدة والثاني هو الاول وليكن هذا على كونه متعلقا في موضع
 قوله وذلك بتقديم اي تقديم اسم الله وتاخير الفعل اي اتي لان اختصاص اسم
 الله بالابتداء انما يحصل بذلك لا بتاخير الفعل الذي هو اقراء فانه يقيد الاختصاص
 بالقراءة فتعبر الجواب لا يناسب السؤال لانه كان سؤالا عن سبب تقدير اقراء
 مؤخرًا وانما جعل المتعلق بالفعل ههنا المجزوء وفيما سبق هو الجار فامره تسهيل
 لان المقصود واحد لا يتصل معنى كلامه انه يجب على الموجد ان يخص اسم الله بالاء
 بان يندى به وان كان متعلقا بفعل القراءة لا بان يقول لفظ معنى في قوله معنى
 اختصاص اسم الله يابى هذا المعنى عند من له ذوق ولذا اترتب هذا الوجوب
 على كونهم يبدلون باسماء الهتهم لان طريق رده ان يقول ابتداء باسم الله لا باسم
 غيره لان يقول ابتداء باسم الله لا بالالفعل المتعلق به كما فعل اي تقديم
 الاسم وتاخير الفعل قوله والذليل على اي على انه يجب تقديم الاسم وتاخير الفعل

مسلم

قوله

وإنما هو الجواب

في هذا المقام بقصد الاختصاص انه لما ادى هذا المعنى بالحكمة الاسمية من غير حذف
 الحرف على الابتداء افادة للاختصاص بالاستدلال ليس على ان التقديم بقصد الاختصاص
 بل انه يجب تقدير الفعل متاخرًا ليكون على وفق ما وقع عند الذكر وانما دلالة
 التقديم على الاختصاص فاما هو حكم الفجوى والذوق والاختصاص ان الكلام انما هو
 على تقدير اسم الله جبر المبتداء لا متعلقًا بركبوا واذا تقرر هذا فقد يتوجه السلوك
 بقوله تعالى اقرأ باسم ربك حيث صرح بتقديم الفعل في مقام الاو محيل
 الفعل مقرونا باسم الله تعالى ولذا ذكره بلفظ الفاء فاجاب بان تقديم
 الفعل الاو بالقراءة ههنا اسم كونهما اول سورة نزلت على القول الاصح
 وما ذكره من وجوب تقديم الاسم انما هو عند عدم الداعي الى رعاية الاصل
 الذي هو تقديم العامل في المفتاح ان باسم ربك متعلق بالقراءة الثاني ومعنى
 الاول اوجبه القراءة وميزان بما يشتر بان يعلق باسم ربك بالقراءة تعلق المعنوية
 على زيادة البناء وليس له كنه معنى وشي من كلام المصنف ان المعنى اقرا معني
 باسم ربك اي قل باسم الله ثم اقراء ومع المقصود او هو وجوب الابتداء بذكر اسم الله
 دون غيره حاصل والمالم يقدم على فعل الامر اعني اقراء بل لو قدم لكان المعنى
 مستغنى عنه ولم بعد وجوب اصل القراءة قوله حتى تصد رغبة للنفق اي
 اي عدم الاعتداد بيقيني عند التصدير بذكر اسم الله بدلالة الحديث توفي زيادة
 لفظ ذكر اشارة الى ان ليس المعنى انه يجب ان يكون ابتداء الامر اسما من
 اسماء الله تعالى بل ان يذكر اسم الله تعالى وهذا يندفع ما خبط ببعض الاوهام
 ان الابتداء بالتمية ليس ابتداء باسم الله لان اسمه هو لفظ الله لا لفظ اسم قوله
 كلا فعل كلمة لا هت يعني الا انه ظاهرا هو اها فيما بعد ما لكونها على صورة الحرف
 وقد صرح الشيخا في بانها في مثل هذا المقام اسم قوله على معنى متبركا يعني
 ان التقدير ملتصقا باسم الله ليكون المقدّر من الافعال العامة لكن المعنى يجب
 القرينة على هذا فلهذا جعل الظرف مستقرا لا لغوا قوله وهذا الوجه اعرب
 اي محض وامر داخل في العربية واجتناب اي وفق بمقتضى الحال لان استعمال البناء
 في المداينة والمصاحبة اكثر من الاستعانة ودلالة على تيسر اجاء الفعل
 بالترك اظهر ولان في التبرك باسم الله من الشاؤت ما ليس جعله بمنزلة الاله التي
 لا يكون مقصودة بالذات وانما الترجيح بان الاول جعل الموجود كالمقدوم
 وهو تكلف فليس على ما ينبغي لان مثل ذلك يعد من المحنات قوله
 من حق حروف المعاني اي الموضوعات لمعنى على ما يتناول الاسم والفعل واما ما تكتب
 منها الكلمات فينبغي حروف المعاني يعني ان الاصل في البناء سيما بناء الحروف
 هو السكون مخففة وكونه عدما والعدم هو الاصل في الحوادث ولما عذر ذلك
 في حروف المعاني المبني على حرف واحد لو فهم الابتداء بالساكن كان من حتمها
 ان يبنى على الفتحة لكونها اخت السكون في الحنة وان كانت باعتبار المخرج هو الكثرة

في

اي

هذا هو الجواب

هذا هو الجواب

في

قوله

وانما ثبت لام الجرح وبأوجه على الكسرة اما اللام قبلها فيلتبس بلام الابتداء في مثل هو لا
وظهر لاء فانعتت لام الابتداء على الاصل اعني البفتح وكسرت لام الجرح ليكون وكه
على وفق اثرها واما الباء فلانها لازمة للحرفية والجرح اى ملاصقة لها غير متباعدة
عنهما بمعنى انها لا يوجد بذاتها على ما معنى المزج في اصطلاح الحكماء وكلا الظانين
يناسب الكسرة في الجرح فلانها يقتضي عدم الحركة والكسرة يناسب البسم لفظة
اذ لا يوجد في الفعل وفي غير المضروف من الاسماء في الجرح الا اذا ذر الجرح
واما الجرح فلموافقة وهذا بخلاف كاف التشبيه فانها لا يلزم الحرفية وان لم يثبت
الجرح بخلاف الواو فلانها لا يلزم الجرح وان لم يثبت الجرح فيه اذ قد يكون عاطفة
ومن اعتذر بان واو القسم لا يلزم الجرح في نفسها لانها جرح لسانها عن الباء فقد
اعتبر خصوصية التشبيه وليس يلزم مع الاحتياج الى هذا الاعتذار في تاء القسم
لانها بدون اختصاصية لا يلزم الجرح وموظا من ولا الحرفية اذ قد يكون اسما كضمير
الخطاب ولا يخفى ان الكاف ايضا لا يلزم الجرح بغير خصوصية التشبيه وكلام
الزجاج ان الباء انما كسرت للفصل بين ما جرح وقد يكون اسما كالکاف في مثل ما جرح
ولا يكون الا حرفا كالباء ويشبه ان يكون ميزا مراد المصنف قوله اجد الاسماء
الغشوة كانه لم يعتقد باسم الله لانه مقفول عن الله واعتد بانهم مع انه عز وجل لا
الزيادة موجب بعد الصيغة كضارب من ضرب بخلاف الحذف كدم
في موه ولا تخفى ضعفه قوله بنوا وابها على السكون يعني بحسب التحقيق وما عليه
الاستعمال وان كان بحسب التقدير وما عليه القياس فقد يغتفر الباء متحركة
كما صرح به حيث اصله سمو قوله ليدل على زيادة واما خصوصية هذه
فلقوتها وكونها من هذا الخارج قوله اذ كان ذاهبهم مشعر بان ذلك ليس لامتناع
الابتداء بالسكان اللهم الا اذا حلت عن سنانك فخرج بذلك في ضرورة المقتضاج
واما في المذات فالامتناع لذاتها لا لسكونها واذ انظرت وجدت الابتداء
بالتسكين غير مفروض في لغة العرب وقد يستدل على الامكان بانه لو امتنع لتوقف
التلفظ بالحرف على التلفظ بالحركة ابتداء ضرورة تقدم الشرط على المنوط
لكن التلفظ بالحركة موقوف على التلفظ بالحرف ضرورة توقف وجود العارض
على وجود المعروض وجوابه مبني على الشرطية يجوز ان يكون الحركة لازما غير متقدم
للمحرك المبتداء بها لا شرطيا سائبا على انك اذا حققت معنى حركه الحرف لم يكن
هناك عارض ومعرض لسلامة الحكم يشبه ان يكون السلافة عن اللكنة والاشاعة
علة رخص التمام بالسكان والوضوح على عانة الاحكام والرضانه عليه رفض الوقف
على المتحرك لانه محكي مقلدا من لسان على ما يشهد به بحسب التسليم قوله باسم الذي
في كل سورة سمة الباء متعلق بما قبل الباء اعني رسل في بارز لا يقرء اي تترك الراء
عن الركبت والحمل للفحلة كذا في رسل التزاعي ومنها للابل والحمل صفة بارز لا فان قتل
الكلام مما اذا وقعت هذه الاسماء في الابتداء وسيمه هنا في التورج قلنا

قوله

قال

قوله

قوله

اذ لم يجاوز فيه الحد ورضي بالتوسط او كسوتهم عطف على محل
من اوسط قال المصنف وجهه ان يكون من اوسط بدل من الطعام والبدل
هو المقصود ولذلك كان المبدل منه في حكم المنجي فكانه قبل فلفظاته من اوسط
واعترض المعطوف على البدل في موقع البدل ضرورة وابدال كسوتهم من الطعام
غلط لا يقع في التزويل واجيب بالمنع بل قد وجد على ما سبق من انه قد يعطف
على البدل ويكون المقصود الانشابة الى ما نسب اليه المبدل منه لعله في
حكم المنجي عنه وقد جاب بانه علفته ميتا وما وباردا والمقدرا طعام من اوسط
ما تطعمون والباس من كسوتهم ورد بانه يكون عطفا على المبدل منه مع
من غير الكلام والجواب ان المراد ان النظر الى ظاهر اللفظ عطف على البدل
فان قبل هنا وجه ظاهر هو عطفه على طعام وجعل من اوسط صفة الطعام
علما هو الظاهر اوصفة مصدر محذوف اي اطعما من اوسط او مقول به
اطعما من اوسط فالباء عطف على هذا الوجه المتعسف المتكلف احيب
بانه اخار ذلك ليكون الكثرة بما يتعلق بالحق كمن قدام اذ الكسوة اسم
للقوب فيناست ان يعتبر في جانب الطعام المطعوم بخلاف الاعتاق فانه
حليسا اخذ فليكن باسم المعنى اعني التزوير ومن حاول رد الكل الى نبح واحد
فذهب الى ان المقدرا طعام او الباس كسوة تقدير او طعامهم
كاسوتهم على الوصف والاختفاء في زيادة الكاف وفي ان التحسين على هذا الطعام
والتحسين التحسين وايجاب احدى الكفارات اختيار للذهب المختار
في الواجب المحتر احد الامور لا على التيقن لاما نسب الى بعض المعتملة ان الواجب
واحد معنى عند الله وهو يعلمه المتكلف فيختلف بالنسبة الى المتكفين وبعضهم
ان الواجب واحد معين للتحلف ولكن يسهط فيه وبالاخر ذلك
الذكر انما احيته ذلك لانه ادخل في الاستعمال فاولى كلفظ الفعل بانه ان الرجل
اذا قال اكرمت زيدا واحسنت اليه واعطيته كذا فيقول نعم ذلك وصار كذا
اعدت جميع ما ذكره الا انك افقرت فكذلك ههنا ولو قيل تلك وانه اشارة الى جميع
المذكورات كان يصرح بها لاكتناية عنها الكفاية انما بحسب ما بحث
ظاهرا هذا بخلاف قاعدة اصول الحنفية فان سبب الكفاية عندهم ان ينظر
الحسنة فاما دارة بين العبادات والعقوبات فبها يجب ان يكون دارة بين الخطيئة
والا با حمة كالبين المعقودة على امر في المستقبل يعني ان طريق الوصول الى وجوب
الكفاية بعد الحسنة ولهذا زيادة بيان في كتب الاصول فحيث ان جعل الباء في قوله
بالحسنة على غير التيقن اذ لم يبين الحالت اى بالحث كما اذا حلف ان
ترك الصلوة فانه لا يعصى بالحسنة وانما يعصى بها اذا استلزم حرم ما احل الله او
تحليل ما حرم الله اعلام سرية علامتها واما ما رتبها لكون عطف احكام
عليها محال بحث ان يرد ان جملة الاعلام وان تباد الاحكام بمعنى كلامه الدالة
ان مراده

وهو الواجب
المجمع وسقط لواء واحد وبعضهم ان
الواجب

على الاحكام
 ان يجعل ما مصدرية
 المنجرح منه اى ما يعلم من التكلف ولولا العائد لكان الاحسن
 فمن بلغ ما ينبت به دلالة الفاء على انه قد ثبت الصواب
 وثبت وجوه الفساد فيها ودلالة سوف الكلام على ان العامل اذا دخل ونفسه بعد
 ما ياتي عليه ينبغي ان لا يثبت في الاستفاء ولما في الجملة الاسمية بعد هل الاستفاء
 المنتهية للفعل من كمال الدلالة على طلب الاستفاء حتى كانت ثبت ولحقق
 ولذلك قال رجب من عمل الشيطان فانه لولا تقدير البيان او النفاط لم يحسن الاخبار
 عن العين برجب على الافراد ويكونها من الاعمال على ان منهم من ذهب الى ان الرجب اسم
 معني لكن الاكثر من الى انه بمعنى النجس يقال في المستقدر طبعاً والرجب كثر ما يقال
 في المستقدر عقلاً واسكن بالله في علم الغيب اى استغنى بالانكلام لما مر في قول
 السورة من انه دخول في علم الغيب الذي استأثر به علام الغيوب ثم افرد
 عطف على ما ياتى هم الى آخره اى بعد التثنية عنها وذكر الانصاب والازلام للتأكيد
 لا سعاد بانها المقصود وكوئنا حذرين يعنى انه على ترك المعقول والتمثيل
 منزلة الآدمر وبيننا سيرا الى التفرقة بين المتعاطفات ويعلم منه وجه
 التراخي المستفاد من ثم على انه يحتمل ان يكون المقصد الى التراخي في المرتبة فان الشا
 على الامر فوق احداً على معنى اى اوليك يعنى ان تعليق نفي الجحاح
 هذه الاحوال وليس على سبيل اشتراطها فان عدم الجحاح في تناول المباح لا شرط
 لشرط بل على سبيل المدح والثناء والدلالة على انهم بهذه الصفة وتوسيط قوله وقيل
 لما نزل بين هذين الكلامين وما لوهم انه وجه آخر في بيان معنى الآية ودفع ما فيها
 من التكرار وليس كذلك بل على الاول كات الآية نازلة في المؤمنين عامة ومدخل
 فيهم هذه الطائفة وعلى الثاني في هذه الطائفة لكن الحكم عام جمع رديج
 هي القليلة امراء كانت لنفسه اوجبه ابو البشر قبل الصواب اعادة
 او عالم الانسب الواو فان العهد مشروط بالامرين
 وبدل عليه اى على حكم الآية في العهد اما لانه الاميل والخطا والحق به
 التغلظ والاشعار بان من العظم بحيث يستوي في العهد والخطا ووجه الدلالة
 على انه لا يقال ولا استقام في الخطا وقيل اى على ان الاصل هو العهد وهذا مع انه
 لاحاجة له الى الدليل لادلالة فيما ذكر عليه وقيل اى على ان الخطا ملحق بالتغلظ
 ودلالة عليه ايضا وقيل اى على ان مورد الآية فمن بعد وتوسيط قوله ولان
 الاصل ياتي ذلك وعن سعيد بن جبير اخر هذا الوجه وان كان قانون
 الجواب بتقديم اى لانه لا سنوات لانه ضعيف والمذهب الاول عدل
 الى قوله اى حقيقته في ان المثل لا في شدة الهدى فانه انما هو عند محمد
 دون السابقين لولان من قوم النبي اخذ اعترض بان قراءة رقع جزاء ومثل
 يقتضي ان يكون الجزاء قابلاً من النعم للصيد فان كان الجزاء اثمته فليس فاعلم
 من النعم بل الجزاء يتم بيشترى بها فاعلم واجيب بان ما يشترى بالجزاء ايضاً

العسر

اوجه
الشيء

وله

الصيد فان كان الطراقم

فان طعام المساكن جزاء بالاجراع وهو مشترك بالقيمة والحاصل انه يصدق عليه
 انه جزاء او انه مشترك بالجزاء ولا ينافي بينهما على ان النجس الذي في الآية يعنى
 الكلام في صحة تقدير المثل بالقيمة بل المدعى وحجابه بل وجوبه اذا لم يرتكب نجس
 فان ظاهر الآية الحقيقيين بين امور ثلاثة هي الجزاء بالهدى والنجس بالطعام
 والصوم وذلك انما يظهر استقامته بعد التوقيم بان يشترى هدياً مثل الصيد
 او طعاماً ما يطعم منه من مسكين القدر المحض او يصوم عن طعام كل مسكين
 يوماً وما جعل الواجب هو التطوع على النقيض فاذا لم يوجد باحد الامرين الاطعام
 او الصيام بعد التوقيم مخالفت لما في ظاهر الآية فابى عنه نزاهة ظاهره فان قوله
 او كفارة عطف على جزاء مثل والمعنى فعليه جزاء مثل او كفارة طعام او عدل
 ذلك صيام وهذا يحيز صريح بين الامور الثلاثة لكن ليس مذهب الشافعي
 ما ذكر من اجاب التطوع من غير تحريم الجزاء مثل ما قيل على الاضافة
 حاصل الكلام انه من اضافة المصدر الى المفعول واما على قراءة الرفع فلم يكن
 الجزاء على حقيقة المصدر بل بمعنى الجزاء ولم يذهب الى ان الختام كسقط مثل
 وسلوك طريق الكفاية كما في قولك اما اكرم نفسك لانه يصعد بيان الجزاء ما هو
 لا بيان ان عليه جزاء ما قيل وقراء السلمي على الاصل اى جزاء
 مثل ما قيل بنصب مثل فالواو فيه دليل احاطة على الغير لضعفه فان
 وجوه المشابهة بين النعم والصيد مختلفة فلا بد من الاجتهاد في تميز الاقوى
 من الاضعف ولهذا حكم الصحابة في النوع الواحد من الصيد بالنوع الواحد
 من النعم مع اختلاف البلاد وتفاوت الازمان واختلاف النعم سببها
 صواباً لانه اى يصير به ضمان اى صار به يصدق به ويحتمل
 ولم يرد الوجه يعنى لم يقصد ان العدل الواحد يكفي في الحكم بل قصد جنس
 العدل فان من يكفي للامرين كما يكفي الواحد لكن لا دلالة على النقيض هدياً
 حال عن جزاء ما كوا هذا انما يستقيم على مذهب الاخص في تحريم اعمال الطرف
 بدون الاعتماد والافخاء مبتدأ او الطرف المحذوف اعني عليه عين وقية
 نظر لحوال ان يعبر بالطرف معتمداً على المستدأ اعني من قبل وكان ثم نزاد ان
 على ان الواقع موقع الجزاء لو كان طرفاً والمرفوع فاعلم ان الجزاء الفاء كما في المضارع
 المبتدأ او الماصى بدون قلة تقدير المستدأ كما ذكر في قوله فينقسم الله منه
 فتكون التقدير ههنا مفعول عليه جزاء فتكون الطرف معتمداً على المبتدأ
 المحذوف لانه واقع موقع تقنين اى النقيض والنجس لان كنان منهم
 يحتمل الطعام والصيام مبين بان يطرق الاضافة وبان يطرق الابدال
 وفي التثنية يقصد بالواحد الحسن دون القدر ولحقها الحكم على النقيض
 ما في البطن من الشجر والنخل بالكسر ما على الراس مستقيم جزاء مستاء
 محذوف لانه دخول الفاء لان الجزاء اذا وقع مضارحاً لم يصح الفاء فاعلم بعد

المبتدأ وكذا المنفى فاقول ان المضارع يجوز زيدون الفاء فلا يكون الفاء فائدة
 واذا جعلت الجملة اسمية ظهرت الفاعلية مبني على ما ذكر من ان الجزاء اذا كان
 مضارعا مبتدأ او مفعلا فوجهان لكنهم صرحوا بان وجه دخول الفاء بتقدير
 المبتدأ وجعل الجملة اسمية مصداق الخبر ليس الى ان الصيد والطعام
 يعني المفعول وصير طعامه للصيد ومعنى اطلاق الصيد اطلاق الاسباع والاطلال
 مطعومه اطلاق اكله على حذف المضاف والظاهر ان هذا من عطف الخاص
 على العام وعند اني ليل الصيد والطعام على معناها ولذا قد اختلفت في صيد
 البحر وقال وان يطعمه وصير طعامه لحيوان البحر فلا يكون من قبيل عطف زبد كونه
 بل من قبيل عطف حسن غلام زيد لان قوله وتفسيره قديمة دالة على ان المراد
 التمتع باكله لظهور ان المراد هو التزود على ما فسر به وقد اختلفت في حكم
 ليخرج عطف والبيان من عطف البعض على الكل والبيان المعتمدين جميعا ان
 من ثباتا بالبلد اقام به وقد اخذ ابو حنيفة بالمقدم بانه لا يقال
 بمفهوم الخالفة ولو سلم فاجاب مصيد غيرهم يا ضا فذ المصيد الى المخاطبين
 قول بمفهوم اللب والقالون بالمفهوم ايضا لا يقولون به الا من لا يعتد به
 والحوادث ان المراد انه اخذ بما يفهم من هذا الكلام فانه لا يدل على حرمته
 صيدا محرما في حال الاحرام فيبقى ما سوى ذلك على الحال الاصلية ويدل على
 ان المراد صيد المخاطبين المحرمين قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم والحاصل
 انه لا خلاف بين الحنفية والشافعية في ان المسكوت هل هو مدلول للنقض بانه
 ام لا فعند الحنفية لا بل هو باق على حاله لا تعرض فيه للنقض اصلا وكذا الكلام في مفهوم
 اللب ان كل حرم صيدكم لا يدل على حرمه صيد المخاطب واما صيد غيرهم
 فعلى حاله عني به جنس الاشهر على ان الامم لتعريف الجنس وتعرف
 الى الكل لا سقاء قديمة البعوضة وعلى الاول للعهد ببلالة العرف ان كان
 ان يهرب ويواجه في الحرب وسمعت بعض اسنادنا يقول من هذه الآية ان يسمح
 بها وجه المعتزلة حيث جمعوا الى الحق الفل
 من سعد بن بكر حرما ويزهد فيها حتى يقتلها خيرا لا يد همك من دهمه عنه اني لا
 يرو عنك عن جماعة عددهم وكثرتهم البيت لا في تمام وقوله لم يبق من حل هذا الناس
 باقة تنالها الوهم الا هذه الصنون واما راجع الى المسئلة ويكون في موقع
 المصدر لا المنفوك بها لو اسطه كما في سألته درمعا بمعنى طلبته منه لانهم لم يبالوا
 بتلك الاشياء واما سألوا عنها وعن حالها لم يبالوا كقولهم يفتن المسئلة بل المسؤل
 عنه اجاب بانه على حذف المضاف الى جواب المسئلة او بآباء السنية دون
 الصلة في الأساس هذا راجع رسالتك وجرعها ومزجوعها اي جوعها
 بحث الناقه على لفظ المبني للمفعول مستندا الى المفعول اني وضعت في قوله

ذكره والاشارة الى ان هذا من عطف

نفس الطعام ص

عند العادة حتى

والحي

واذا نجت من صلب الفحل عشرة اربط اسنبل الى المفعول الثاني وترك الاول وله
 ولا يبرر عزماء عطف مجزوا اذ بها ووقع الاكفاء في العائد الى المبتدأ بغير مجزوا
 وحرموا ولم يجمع اليه ولا يبرر كونه من ثمة الحنفية في موقع خبرا من وكذا الكلام
 في قوله واذا العتمة المعنى لانه ليس عطفا على الشرطية قلها كما يقوم بل على مجزواها
 اعني مجزوا فلينال وقوله جعلها كالبحر عطف على قوله كان يقول الرخل
 ولكنهم نظم القرآن ولكن الذين كفروا فان قيل هذا ليس مجزوا هو لا
 جميع الكفرة يفترون فكيف يصح ما ذكر في معنى واكثرهم لا يعقلون من انهم
 لا يعرفون قلنا يريد ان اسناد الاقراء اليهم من جهة صدور عنهم في الجملة
 حيث يفترون عقلا ومنهم الزو ساء احسنهم اي الكفرهم وجدان ابايهم
 على هذا المثال ولو كان آباءهم جهالا ضلالا والمصنف يجعل الواو في مثل
 هذا الموضع للحال مع ان ما دخلته الواو ليس حالا من جهة المعنى بل ما دخلت
 لو لو كان الحال ان اباؤهم لا يعلمون وبعضهم على انها للعطف على تقدير
 لا يسترهم الضلال اي ضلال الآخرين عن دينكم اذ كنتم مستقيمين على الدين
 وصير فلا يزال من هو لمن يناسف وصير انما هو وبنه لمن تركها وصير بينهم
 للوصول ولما توهم من ظاهرها الآية الرخصة في ترك الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر والاذن في ذلك بل لا من اشار الى الجواب بوجه الاول انه
 لمنع عن هلاك النفس حرق واسفا على ما فيه الكثرة والفسقة من الكفر والضلال
 الثاني انه سلم لمن يامر وينهى ولا يقبل منه فتد عليه الفسق وبعد العهد فو من الوحي
 والرسالة الثالث انه للرخصة في تركها اذا كان فيها مفدة فوفها الرابع
 انه لا امر بالثبات على الايمان والهدى ايها القوم انصروا في الظاهر
 للآية لكن المراد الامر بالحسنة وكذا صير دعوتها انفسكم بالرفع مبتدأ
 حين عليكم اي واجبه عليكم لازمة ستان انفسكم ورعاية حالها ان يكونوا خيرا اي
 اخبارا استينافا من غير تعليق يا مرون يكون جوابا للامر بمعنى ان لزمت انفسكم
 لا يسترهم من ضل فالضمة على الاول برفع وعلى هذا التحريك لا كذا كذا
 او ثرت على الفتحة للتابع وكذا على تقدير كونه نصا وانما لم يقل فيه وجوه ولم يجعل
 هذا بالنا ويل عطفا قوله ويجوز ان يكون نصا على قوله فيه وجهان لكونه مجزوا
 من جهة المعنى اذ ظاهره نهي من ضل عن الصلة والمعنى نهي المخاطبين عما
 يورث الى الصلة من جهة من ضل على طريقه لا يترك ههنا ولا يترك
 عطف على لا يسترهم وهو محذوم على الجواب او النفي اربع ابيان احد في نص
 قوله يا ايها الذين آمنوا سجدوا لله اعلموا اني ما في القرآن احدا
 ونظما وحكما ومجمل الكلام ان المحضر اذا اراد الوصية ينبغي ان يشهد على وصية
 اثنان من ذوي شيم اودنه فان لم يجد ما بان كان في سفر فاجاز من عزمهم ان
 وقع ارتباطهما فاما على صدق ما يتولان بالتقليط في الوقت فان اطلع بامان

في بيان الآية السنية كما في الآية السنية

او التمس

ومعنى انها كذا اقسام اخران من اولياء الميت ولا خفاء في ان يختلف الشاهد من
ثم رد اليمين على الورثة ان ظهر خيانتها ليست من التواعد الشرعية المقرة الا ان
قوجب القول بسخما واذا اتفق الاكثر من انه لا نسخ في سورة المائدة لزم حمل آيتين
على فرضيتين يدل دليل نزول الآية والا يفسد الواحد وان صح الا انه ورد في الآية
التي آيتين التأكيد في بعضها بالآخر والوصي فان يجلان ان وقع فيها ديبية
ثم ان ظهر منها جناة واربعها فلكل شئ من مال الميت كما في مورد الآية فخلق الورثة
وانما سميت الوصية شهادة لان من اوصى بشئ فقد اخبر عن نفسه وشهد
عليها وفي ابداله منه دليل على وجوب الوصية يعني الوجوب الشرعي الذي هو
قوة الذنب بدليل نصيب وما يكده بالزوم ولا دلالة في قوله ما ينبغي ان يتهاون
بها على الذنب حتى يقال المراد بالوجوب هنا التأكيد والاهتمام لا الوجوب
المعارف وذلك لانه مشترك بين الوجوب والتدب فغايته انه لا يوكد
الوجوب بالنسبة الى الذنب بل بالنسبة الى الاباحة فقط ثم وجه دلاله الا ان
على الوجوب انه لا يكون الوصية من لوازم ذلك الوقت كما لو تقرر ذلك
في الاذهان بحيث يقع العقيد بحسن الوصية عن حين حضور الموت ومثل هذه
الدلالة لا يرد في قانون الملاغة وهذا ما قال الامام انه جعل زمان حضور
الموت زمان الوصية وهذا انما يكون اذا كانا متلازمان وانما يتم التلازم
بوجوبها وجعل الاقارب اولي حيث اطلق الشهادة منهم وقيل
الشهادة من الجانب عمال ضرورة فقد هم بدليل بن ابي مريم قبل الصرا
يزيل بالراء المفتوحة بعد الماء المصنوعة وكذا الصواب عدني من ما
ان اريدتم اعني من بين القسم وهو قوله فيقسمان بالله والقسم عليه وهو قوله لئن
احق وقد روي جواب الشرط اعني تخلفوها ليكون الاعتراض هو الجملة الشرطية
اذ لو كان هو الشرط فقط لكان الجزاء مضمون القسم فلم يحسن توسطه بين القسم
والجواب بل التقديم عليها او التاخير عنها على معنى ان هذه عاداتهم
يدل عليه التأكيد بقوله ولو كان ذا قرينة فانه اذا لم يخلف لذي القرينة فلفظه
اولي ولا خفاء في ان هذا انما هو في تخلف الشاهدين دون الوصيتين
ما يقع لجسوسها قد حوت عادة تياخير السوال والجواب عنها
ووجوه القراءة والاعراب عن تعيين تمام الكلام وتبان التوام وانما
لا يعنى شيئا الصبر في مثل هذه المواضع فان الاوليان لم يلفظوا واحدا لفظان
فان قيل لو جعل بدلا من الصبر في يقرمان بقى الصفة بلا عايد الى الموصوف
قلت لو سلم كون البذل في حكم الطرح بالكلية فهو بعض الموصوف فيرجع الى اقامة
المظهر مقام الصبر فاحزان فتشاهدان اخران شعرا به مستدا
حين يقرمان مقامهما وقيل بل فاعل فعل محذوف ماضي فيحذف اخران
ويقرمان مقامهما صفة وكذا من الذين اسحق وفي قوله فيقسمان لانه خبر عن هذا

فهمه

المضمرة

ومعناه من الذين جنى عليهم ليشير الى ان استحقاق الائم عليهم
كناية عن هذا المعنى وذلك لان معنى اسحق الشيء لا يقرب ان ينسب اليه والحاجة
للائم المرتكب له بل ان ينسب اليه الائم فاستحق الائم في معنى ارتكبه وناه فالدن
اسحق عليهم الائم اى جنى عليهم وارثك الذي يفتا من اليهم هم الورثة
فيه قضيت وصنما يستحق عايد الى الائم وقد بسط الكلام بعض البسط من قال
استحق صنما الى الاصل والوصية والحار والجرور والائم وانما جاز استحق
الائم لانا اخذه ياخذ الائم فسمى انما كما يسمى ما يورث منكم بعرض مظلمه وكذلك
سمى هذا الموجود باسم المصدر وانما على المصدر فيحمل ان يكون لتركها في قولك
اسحق على زيد مال بالشهادة اى لزمه ووجب عليه الخروج منه لان الشاهدين
كلا غير على خيانتها اسحق عليها ما ولياه من امر الشهادة ولزمها الخروج منها
وان يكون بمنزلة في او من اى اسحق فيهم او منهم والحق انه مستد الى الائم
على طريق المشاكلة والتعنين بقوله ومعناه من الذين جنى عليهم وذلك
لان بناء قوله فان عثر على قوله اننا انما لمن الائم لان المعنى ان كتمان الحق من الجاني
ثم ان اطلع على انها خانا وحيث بقوله استحقا انما على المشهور عليه استحقا
انما بذلك فاحزان يقومان مقامها بالشهادة فكنى عن قوله خانا وحسنا بقوله
استحقا انما لتساكل الكلام للتسايق وهوانا انما للمزاجين ولذا قال فاستحق
ان يقال انما لمن الائم ثم عثر عن المشهود عليهم بقوله استحق عليهم الائم لتساكل
التعبد عن الجانيين بانها استحقا الائم ويخرج به اى بقوله واخران الى اخر
من يرتى رد اليمين على المدعى من جهة انه قد صح الرد في الجملة وان كان في المقصة
ومدلول الآية بعد حلف النكر فغاية الامر انه نسخ الرد بعد الحلف بالاجماع
ففي الرد قبل الحلف اذ انما صح فوجه عندهم لادلالة على هذه الزيادة في الفقة
ولا في الآية بل ظاهر الآية ما يابها لانه صرح بالرد والتعصيص في قوله او خانا
ان ترد ايمان وجعله فاعده لمثل هذا الواقع وكذلك قوله فان عثر فاحزان
لا يتبع عن استيناف دعوى بل يثبت عنها معناه من الورثة يعني
ان الاوليان فاعل اسحق والتعصيص محذوف وهوان لجرودها وقدرها
لشهادة لادلة الحلف على اولوتها شهداتها وهما بالحقيقة الاخران اللذان يقومان مقام
الاولين على وضع الظاهر موضع المصنوع لكن لم يكن ان جعل فاعل اسحق ضمير
اخران لا فاعل الا ان يقال انما لما قاما مقام واحد فرد الصبر في اسحق وجعل
الاوليان بدلا منه لكنه بعيد جدا مع التناهي في لفظ التثنية سابقا ولا خفاء عن
يقومان والاوليان يتوجه ههنا لوجه اليمين على الورثة اذا كان من جهة انكارهم و
شرى الوصيتين كانت اليمين عليهم جميعا ولا معنى لتعديدهم الايتين من بينهم والحوان
بان المراد بالذين اسحق عليهم اهل الميت وقداية اعتم من الوارث وعينه والاوليا
ما الوارثان من بينهم تعنى الاقربان الى الميت بحيث يربان ويعلم حال الواحد والثلاثة

كناه

وله

المرء

بطريق دلالة النص لا يستقيم على تقرير المصنف حيث اعتبر موصوف الذين استحق
عليهم هم الورثة بل الوجه ان هذا على ما هدم من ذواتهم بعد الحلف ايضا كما تقدم
ذلك الذي تقدم اي لسرعة الحكم على هذا الوجه اقرب الى ما في الشهاد
او فيها فوا الى احد الامرين الذين ايها وقع كان فيه الصلاح وما اذا الشهاد على الصدق
والامتناع من دأبها على الكذب وهو يدل الاستعمال لما بينهما من الملازمة يعني
الكلمة والجزئية والبعضية بطريق استعمال الجدل منه على البطل كاستعمال الطرف على
المطروقة بل بمعنى ان ينتقل الدهن اليه في الجملة وتقصيه نوجه اجابتي مثلا اذا قيل
انتوا الله تباركوا الذين الى انه من امر من الامور وان يوم من ايام افعاله بحسب
الانباء اليوم للجنة للرسول والامم ام غدا ذلك كان كذا وكذا على القضية
الوافقة حين كان ويوم مقصود مكان ظرفا لغوا ما ناستصحب باجبتنا خشار
فيه وجه كون ما وابعني اي شئ لان الوجه الآخر لحياج الى حذف العائد مع حرف الجر
اي شئ الذي اجبت به ولما جعله بمعنى اي شئ تعين ان يكون سوال عن المصدق
اي اتي اجابة اجبتهم والمقصود وان كان واحدا في المال لكن الاعيان والغير مختلف
ما معنى سؤالهم يعني ان على كل من السوال والجواب اشكالا اما
على السوال فلا ان الله تعالى علام الغيوب فامعنى سواله فاجاب بانه يقصد
توبيخ القوم كما يقع صريح الاستفهام لذلك ولعلنا نورد في شرح الفتاوى تحقيق ذلك
عند بيان وجه دلالة الاستفهام على ما سئل منه حسب المقامات عند امتناع اجابة
على حقيقة السوال انه كناية او محذور من نوع من انواع المحذور اما على الجواب
فلا ان الانباء قد نفوا العلم عن انفسهم مع علمهم بما جبروا به فيلزم الكذب فاجاب
بوجه الاول انه ليس لمن العلم بل كناية عن اظهار التسكين والانتفاء الى الله تنقيص
الامر كله اليه الثاني انه على حقيقة لكن على خصوص في الزمان وهو اول ثم لجبتون
في ثانيا لظان وبعد رجوع الفعل اليهم وهو شهداءهم على الامم فلا يكون قولهم لا علم لنا
منا فيما لما ثبت الله تعالى لهم من الشهادة على انفسهم الثالث انه على طريق التبيين
والاشارة ان ان علمهم في حق الله بمنزلة العدم وفيه تنويص الامر الى الله تعالى فيه
الرابع انه ليس لمن العلم بجوابهم عند التبليغ ومن حياة الانبياء بل ما كان منهم والعاية
وفي اخر الامر الذي به الاعيان وعليه المدار واعتراض على هذا الوجه بانهم يرون
عليهم اثا رسوخ الحاتمة فلا يصح نفي العلم جالهم ولما كان منهم بعد الانباء وهذا
معنى قولهم وكيف يحكي عليهم اي على الرسول امرهم اي امر الامم وقد راوهم سود
الوجود ذوق العيون موحيين من الله تعالى لا يقال هذا انما يدل على سوء الحاتمة
وظهور السقاوة وادتهم الى الهلكة الشهوة لا نأقول معلوم ان ليس المراد بما نا
اجبتهم نفس الجواب الذي يقولونه او الاجابة التي تحدث عنهم من بل ما كانوا عليه
في امر السريعة من الامثال والانتقاد وامثال الآوامر واجتناب المناهي او عكس
ذلك فان قيل قول عيسى فلما توفيتي كنت انت الرقيب عليهم وانك على كل شئ

اموره
المرسل

مفني

لوجه دخول الباء اي اداء الجتم
لوجه اقرار او انكار او لا كما هو الاصل في المعقول على ان الجواب

حوالي حال

في الحاقية لا على صفة الجواب لغيره
عليهم باحواله قبول لم يخلت عليهم
واذا لم الى الهلكة

شهود يدل على عدم العلم جالهم بعد قلنا قول عيسى فلما توفيتي هو انما
لما يحتمل على الوجه الاليع واعتذار بانه لم يكن لم يطعم بعد التوفى واظهار انه لا ذنب له
في ذلك ولا تقصير والحاصل انه لا يدل على العلم جالهم بعد بل على نفي القدرة على البقية
على ان الكلام اي بناء على ان الكلام قديم بقوله انك انت على طريقة
اما ابو الخيم وشعري ثم نصب عطف على قديم بتقدير الضمير اي بعد ما به
او هو صفة لاسم ان عطف على مضمون الكلام اتى بقى من علام الغيوب على الاختصاص
او التدار واعتراض بان جواز وصف الضمير ينقل عن البصرين والكوفتين الاعيان الكسائي
في ضمير الغائب مثل لاله الا هو العزيز الحكيم فلما اعتذار بانه قد ينقل الاقوال الضعيفة
ليس ينبغي وكذا بان بعضهم قد حوراضا في الضمير كما في اماك بعد فالوصف اولى لان
الاضافة لا بعد الا التعريف او التحصيل ولا يصح في الضمير وقول الوصف محتمل
لان مجرد هذا قياس كيف والعايلون بالاضافة في اماك هم الخليل والاخصس
والمارني ولم يقولوا يا توصف ومن الناظرين في الكتاب من زعم ان قوله وهو
فتعنت لقوله قديم الكلام فلا ترنا بانه لا يريد النجوة بل الموارد انه بتقدير اعني
على الوصف والتفسير فانه قد علم من انك انت انه معروف بالعلم فاحس الى تعين العلم
اذ قال الله تعالى يدل من يوم جمع فيكون كلمة اذ ولفظ الماضي من قيل ومارني
اصحاب الاعراف لانه سبب الطهر يعني ان القدس هو الطهر بانه حصول
الشئ بنبذ روحه الذي حيوة واصيف الروح الى الطهر على معنى انه حيوة الذي الذي
هو سبب الطهر من الاثام ففهمنا لجوز في الزرع واخر في اضافته والدليل على ان
المراد بروح القدس هو الكلام ذكر قوله تكلم الناس في معرض البيان
على حذف الطولية وهو مبداءها الذي يكون الصبي في العهد فالطولية تبيد
الى الملوغ وقيل روح القدس حبريل والاضافة كما في رجل صدق
لانه ظهر في نفسه ومعنى يده تعنت به لجعل المحذ نابة معتبرة
ما معنى قوله طفلا وهكذا يعني ان التكلم في الكهولة معهود من كل احد فامعنى
اضافته الى التكلم في الطولية الذي هو من الايات فاجاب بان القصد
الى عدم تفاوت الكلام في الحالين لا الى ان كلامها آية
تقدير كون هذا من قبيل الخفين البعض من الشئ بالذكر بخلاف ما اذا اراد
بالكتاب لفظ وبالحكمة الكلام المحكم الذي يتكلم هو به في نفسه
الى الهيئة المضاف اليها اسما للمعقول الى الطرف كالمقصود عليه
لا الى ضمير الكاف بمعنى الهيئة التي اصنفت الكاف اليها ليلزم امرار الضمير
وتأنيثه وقيل لما قال الله تعالى لعيسى قبل هو عطف على قوله
اذ قال الله يدل من يوم جمع وعلى هذا القول في الدنيا ليترب عليه ليس الشعر
واكل الشعر قوله تعالى وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم الآية وقال هذا
يوم نفع انصا دعين بويد الوجه الاول والاوجه ان يجعل هذا نبيما لما ذكر لا وجه

نفي

نصف
اطم

الصف

كل الاضائي ان هو انصف على الاضائي
لا معنى لقوله وتسماله نولس

ثانياً والمعنى ان عيسى لما شاهد احوال الآخرة علم هذا الخطاب والحوادث
 اختيار ما اختار في اللبس الماكل وغيرهما وبت ان العلماء سعد المسيح في البراء
 ولا ولد يموت ولا يتأخر بغير بلع ان هذه الرواية امرهم على السنة
 الرسل اذ لم يكن الحواريون انبياء يوحى اليهم ولم يكن انفسا امرهم بالايمان لمجرد
 الهام والالقاء في القلب ليكون اوحى من قبيل واوحى الى موسى واوحى
 ذلك الى النحل على هو سائر الحواشي المحقة وقسرا لاسلام بالاحلاص لبحسب الشاهد
 عليه بخلاف ما اذا اريد الانعقاد في الظاهر ولا يحسن ان يقال آتينا واشهدنا
 متعادون في الظاهر وبحسب الاستعمال عيسى في محل التعذيب اي
 الصبح لظهور ان المنادى المفرد المعرفه سبى وان الحركة الاتية عليه فلا يكون
 اعرابه ولتولد وجوز ان يكون مضموما والمعنى انه في موقع لما كان فيه ما اخره بغير
 جعل الحركة كما ان مفتوحا على هو القاعدة في المنادى المفرد الموصوف باين مضى
 ان علم من اختيار الفتح المحقة وان كان الصم بدليل قول الشاعر حاربه عمر وكان
 غمره وبعده وعلى الكرم يا نبي حارث فخرهم والفرحيم انما يكون في المصنوع لان المفتوح
 مع الصفة يزيل اسم واحد كالمركب ولا ترخم في وسط الكلمة ولان في رخم المفتوح
 اخلاصا بالفتح المحقق للناسب والابناع التحمل الذي اصابه الحمار وقيل الذي حار
 دار وما ياتر فاعل بعد واتي انما وامتثاله على ان ما مصدرية او ما مثل من امر
 نفسه وهواه على انها موصولة فاذن بان دعواهم باطله قد جسي كانت
 في تفسير هذا المقام على ما هو ظاهر الكلام من كون الحواريين شاكرين في قدرة الله تعالى
 وفي صدق عيسى كاذبين في دعوى الايمان والاحلاص وفي كون طلبهم المائدة له
 للاطمينان وسائر الاغراض الصحيحة التي ذكروها لا ما ذهب اليه الامام علي بن ابي
 وغير من اهلهم كانوا مؤمنين وسوالهم للاطمينان والتثبت كما قال ابراهيم بن
 ابي كيف لم يأتوا في التوثيق وهل يستطيع سؤال عن الفعل دون القدرة بغيره عن الفعل
 بل انهم ومعنى ان كنتم مؤمنين ان كنتم كالمسلمين في الايمان والاحلاص ومعنى
 تعلم قد صدقنا تعلم علم مشاهد وعيان بعد علمنا علم ايمان واثبات الدليل
 على انه ذلك ان المؤمنين قد امروا بالفتنة بالحواريين في قوله تعالى يا ايها
 الذين آمنوا كونوا ايضا بالله الآفة ولكن الجواب بان الحواريين فرقنا من مؤمنين
 خالصه عيسى والمأمور بالفتنة بهم وكما قد دون فهم اصحاب المائدة فان قيل
 فلم سال عيسى بترول المائدة ولم يزلها الله تعالى قلت لكل الزام المحجة
 باجابة مقتضىهم واطهار المعجزة الباهرة والى السؤال والجواب اشار بقوله
 وانما سال عيسى بواجب للزم الحجة بكما لها ليشهد عليها ليشعربان
 علمه ان الشاهدين لكن فيه قد تم ما في جنس الصلة وحرف الحق وكلاما فتوى
 فلا بد من تعلقه بمحذوف تفسيره من الشاهدين ثم جوز ان يكون حاله انما سم
 كان على ما في قوله تعالى قل ان كانت لكم الذارا الآخرة عند الله خالصة

لا مان

ان

ورثا

ورثا ندمان لاصفة او بدل لان الله لا يوصف ولا يدل منه ان يكون يوم
 يعني ان كان العبد اسما لليوم فيه سرور لمحضه فاسم كان ضمير المائدة على حذف
 المضافين وان كان اسما للسرور يهود بدليل اضافة اليوم اليه في قولنا يوم عيد
 فلا حذف ولكن جعل المائدة سرورا محبان في الاسناد لكونها سبب السرور
 والفرح ونظير ما اتي بطريق قولنا يكون ويمكن قولنا برئته وبرت بالرفع
 والمجزم في قوله حكاية فقه لم من لذلك ولما برئته وبرت في الرفع صفة
 واستيناف وبالجزم جواب الامر للقدمين منا ولا يتابع يعني يكون الاول والآخر
 باعتبار الرتبة والسرف دون الزمان واما اول الناس وآخرهم فالزمان كما في الواجب
 الاول الا انه لا يحضر اهل دينهم عذابا مفعول مطلق يعني تعذيبا
 كاثبت ثانيا على ان العذاب اسم للتعذيب كالكلام للتكلم والمناع للمنع
 اذ لو جعل ههنا اسما لما يعذب به لقلل عذاب لان التعذيب لا يقتضي الى مفعول
 والحذف والا يصل خلاف الظاهر فلا يرجع اليه مع ظهور المصدرية فعلا قدنا
 يكون صهرا اعذب في موقع المفعول المطلق كما في طينته زيدا قائما ويقوم مقام
 العائد الى الموصوف كما في قوله لا اعذب صهرا عذابا وجوز ان يجعل من قبل ضربته
 ضرب زيدا عذابا لا عذب تعذبا فيكون مع كونه في موقع المفعول المطلق
 عابدا الى الموصوف المثله العقوبة من مثلت بالحيوان اذ بالفتيل اذا
 قطعت شيئا من اطرافه وشوّهت به الغلوس ما يكون على السكلة والشوك في لحمها الحزين
 بضم الحاء وسد يد النون وقد سكن الباء ونحفت النون اجبي بفتح الباء لا اوت
 وسكون النانية امر من جبي بجي والصحيح انها نزلت قوله تعالى اني من لها
 عليكم ولقوله انزلت المائدة من السماء خبرا وحكا فلا يصح الرواية عن الحسن منه النفي
 مع التاكيد بالفتح سبعا نك من ان يكون لك شريك اسارة الى ان الخاذلما
 الهين تشريك لها معك في الالهية لا افراد لها بذلك اذ لا نسبة في الوهيتك وانت
 منزّه عن الشراكة فضلا ان تخد لها دونك على ما يشهد ظاهر العبارة وجوز ان يكون
 اسارة الى ان من دون الله في موقع الصفة والمعنى الهين سوى الله فيكون المجموع
 لله وهذا ابان للشريك فترحم عن ذلك لا يخفى ان قوله اسعار بان في متعلق
 خلق ويقدم صلة الجرور على الحار تمنع فلا بد من تقدير متعلق بغيره الظاهر
 طريق المشاكلة قد عرفت انها ذكر النسي بلفظ عنوه لوقوعه في حجة ففيل المعنى ولا اعلم
 ما في ذائك مفر عن الذات بالنفس لقوله يعلم ما في نفسك وظاهر قوله ففيل في نفسك
 لقوله في نفسك ليس بهذا وانت خبر بان لا اعلم ما في ذائك وحقيقتهك للنفس
 بكلام مرصفي بل المراد انه عر عن لا اعلم معلومك لا اعلم ما في نفسك لوقوع التعبير
 عن العلم معلوم في تعليم ما في نفسي بتقدير الجملتين معا لا فائدة للحصر انا
 علم الغيوب لله تعالى وبقيته عن سواء فالاثبات بتقدير تعلم ما في نفسي لان ما انظر عليه

علم

موسم

اول حسن

كالكوكب وقد ذكر في سورة البقرة ان النور ضوا النار ووضو كل نبي ولو يعلم فاقراء
النور كهيئة قطعاً فاحاد جنس متشابه النور لا يقتضي اقراء اللفظ الا اذا اراد الجنس
فيضرب الوجه الاول قلنا مرجع كل نبي الى النار على ما قال ان الكواكب اجرام
نورانية نارية وان الشهب منفصلة من نار الكواكب فيخرج ان النور من جنس النار فقط
وانه ضو النور وضو الكواكب وغيره وافراد اللفظ للقصد الى هذا المعنى وهو الضو العبد
الى الجنس وهذا قريب مما يقال في مثل الطهارات ان الجمع للعقد الى اختلاف
الانواع وكذا الكلام في السموات والارض لانه ما خلفه الا لغة فان قيل اى حاجة
الى هذا واحد قد يكون في غير اللغة قلنا لظهور ان هذا المحذور على النور دون محذور
الوصاف والافعال الكلامية وقوله ثم الذين كفروا يربهم يعدلون وفي الوجه الثاني
ثم هم يعدلون به اسعار بان الياء في الاول صلة كقروا ويعدلون من اعدوا
وفي الثاني صلة يعدلون من العدل بمعنى التسوية وتقديم الصلة لاهتمام وتحقيق الاستبعاد
وهذا المختص من غير مختص لثاني التقديرين على كل من الوجهين ووضع المظهر
اعني ربهم موضع المستعملين موقع الاستبعاد ولفظ الكتاب يوم ان القرآن ثم
الذين كفروا يربهم يعدلون وليس كذلك وهذا العطف على الصلة ليس على قصداً
صلة واحدة بواحدة ليتوجه الاعتبار بانه لا معنى لقولنا الحمد لله الذي عدلوا به
بل هو داخل تحت الصلة بحيث يكون المجموع صلة واحدة كانه قيل الحمد لله الذي كان
منه تلك النعم العظام ثم من الكثرة الكثران وانما لم يحل ثم على التراخي مع استقامة
لكون الاستبعاد اوفق بالمقام وقوله استبعاد ان يعدلوا به ربنا يسعربان ذلك
على الوجه الثاني فقط والظاهر انه على الوجهين بعد ما ثبت ان محبتهم
يقوله خلقكم ومنهم من يقول ثم قصي اجلا وباعثهم يقول واجل مسمى عنده والواو
للعطف او الحال واو هو الذي خلقكم طريق الخطاب لان دليل الانفس قريب
الى الناظر من دليل الافاق والمسا الى يقول خلق السموات والارض وجعل
الطلمات والنور والسكر عليه اوجب وقد استمر في كل من الدليلين الى ابتداء السنين
وبابنها فليست بـ اجل القيامة يعني وقت البعث فعلى هذا الاجل الوقت المعين
الذي فيه ابتداء الموت او البعث كما في قوله تعالى فاذا جاء اجلهم وعلى الوجه الثاني
هو الوقت المستد الذي فيه الحياة والموت كما في قوله اجل الذين سنة وعلى الثالث
ما يقع في الوقت محال الاغنى الوقت على ما هو اللفظ الكلام السابق سلبا
جواز التقديم لكن المشهور في استعمال الضمائر تاخير المبتدأ مع الوصف عن الخبر
الطرف فالموجب اى الزمخ القديم فاجاب بانه قصد العظم فانه ما ياسب
الاهتمام والتقديم وظاهر عبارة الكتاب ان هذا العظم مستفاد من الاستفهام
العبارة في مثل هذا الفكر كانه لغزانية وعظم رتبة ما يبال وسببهم عن حاله والاستفهام
يقضي صدق الكلام وبهذا يتدفع ما يقال انه يكتفى في اثبات التقديم الشرح فاني جازم
الى اعتبار الوجوب والاجاب كما في عبارة الكتاب ولا يحتاج الى تأويله بل الى الراجح

ذكره

واجب في حكم البلاغة واما قوله ولدينا كتاب ينطق بالحق فغاية الاسمان لم يقصد فيه
هذا العظيم وان كان الكتاب معظماً في نفسه لانه ليس باسم للمعرفة من كتابين كما
قصد ههنا التفرقة بين الاجلين بل اخرى على ما هو الشاير واما قوله تعالى وعنده
علم الساعة بتقديم الطرف مع تعريف المبتدأ فلا فائدة الاخضاع
متعلق بمعنى اسم الله لا خفاء في انه لا يجوز تعلقه بلعطاء الله لكونه اسماً لا صفة وكذا
في قوله في السماء اله وفي الارض اله لان الهاء اسم وان كان بمعنى المعبود كالكتاب
بمعنى المكتوب بل هو متعلق بالمعنى الوضعي الذي ضمنه اسم الله كما في قوله حاتم
في طي حاتم في تغلبت على اثنين معنى الجواز والمعنى الذي يقتضيه ههنا يجوز ان يكون
هو الماحور من اصل اشتقاق الاسم اعني المعبودية او ما استشهد به الاسم من الالهية
وصفات الكمال ودل عليه هو الله مثل انا ابو النجم وسعري اى هو المعروف
بذلك في السموات والارض الى ما يدل عليه التركيب المحصري من التوحيد والتفرد بالالهية
او ما يقرر عند الكل من مقولته هذا الاسم عليه خاصة هذه اربعة اوجه لا شئ بها
ويكتفي باعتبارها وليس معناه ان يحل يعط الله على معناه اللغوي او المعروف او
المؤخذ بالالهية او بقدر القول واما الخامس فهو ان يكون في السموات خبرا
اخر المبتدأ وهذا معنى قوله يكون الله في السموات خبرا بعد خبرنا في خبرين
احدهما بعد الآخر فهذه العبارة سابعة في هذا المعنى وان كان ظاهراً بها خبر كان
بعد خبر وليس كذلك ومعنى كونه فيها انه عالم بما فيها على التام والتمثيل بسمت
حاله علمها بحالته كونه فيها لا في العالم اذا كان في مكان كان عالمها وبما فيه حيث لا يخفى
عليه منه شئ وخوفاً ان يكون كتابه فيمن لم يستطع حواص المعنى الاصلي ولا يتيسر الكلام
يدون هذا التجار او الكتاب وكذا قوله تعالى وهو معكم اينكمتم ولا افهق
كلام مبتدأ مستقل غير مرتبط بما قبله ولا حاجة الى جعله استينافاً بمعنى سؤال
وان جاز ذلك وقد حرت عادية في مثل هذا المقام بتقدير المبتدأ ولا يظهر
وجه تقديم ووجه التقرير على تقدير خبره في السموات ظاهراً ومعناه انه كامل
العلم بما فيها وعلى تقدير تعلقه بمعنى التوحيد بالالهية ما ذكر من الاستلزام واما
على تدبر المعبودية او المعروفة بالالهية او الاخضاع من بهذا الاسم فلا تقرير لانه
لا دلالة لاستواء السمع والعلانية في علمه على هذا المعنى اذ ربما يعيد او يعرف بالالهية
او يختص بهذا الاسم لكن ليس له كال العلم لكن لا يخفى انه اذا رد المعبودية بالحق فله
وجه او خبر ثالث ظاهراً هو العطف على كلام مبتدأ وليس بمسبوق لانه
خبر ثان لا ثالث وانما يكون ثالثاً اذا جعل في السموات ثانياً فالوجه ان يجعل
عظماً على مضمون الكلام السابق اى هو تقريره على وجهين وكلام مبتدأ على التوالي
او خبر ثالث على احدى الوجهين الاولين وسبق الذهن الى جواز كونه خبراً ثانياً على
الاربعة اباية ومن آيات ربهم للتبصير لان الآية الواحدة وان استغرقت
في حكم الشئ في بعض من جميع الآيات وظلها على السنين كما ان عم ابن الحجاب انما

شعرى

يستقيم لو كانت النعمة في النقي بمعنى جميع الافراد وما قال انها لو كانت بتقيضها
 لما كانت الاولى استغناؤه عن جميع لصحة قولنا لما ياتيهم بعض من الآيات اي بعض
 كان مردود على محذوف اي متعلق به في معرض الجزاء وان كان في الحقيقة
 سبباً للجزاء او المعنى ان كانوا معرضين عن الآيات فلا يجب فقد كذبوا بما هو اعظم
 آية وهذا أشد من الاعراض ولما رتب المعنيين اي معنى لكن له في الارض وملكه
 جمع بين العبارتين على وسنق واحدة حتى كان احداً مستعملاً مكان الاخرى وكان
 ينبغي موقع ما لم يكن لان الما ينزل منها على جواز ان يراد بالسماء المظلمة مع
 وصفها بالمدار بمعنى المقود لكن ينبغي ان يبين وجه ارسالها كما جعل ارسال
 الماد منها بمنزلة ارسالها نفسها تعانهم الامر عظيم عندهم والقرن اهل كل عصر
 وعن الزجاء القرن اهل مدته كان فيها بنى او طبقه من اهل العلم قلت الستون او
 كثرت سكوت ابصاراً جسيبت عن النظر لما لو ان هذا الشارة الى ان
 لغال الذين كثروا من وضع المظهر من المصنوع لم يكن يدمن اهلكهم لانهم اعطوا
 ما هو في غاية الوضوح وعلى وفق المفقوح كما اعطى اصحاب المائدة فيجب ان يهلكوا
 لعدم الفائدة في انانهم وكذا عند زوال الاختيار بروية الملك كما في حال الناس
 بروية ملك الموت لغواء وجودهم اذا لا انسان انما هو خلق للاستلابة بالتكليف
 فتقوله لم يكن در جواب اذا علموا لانهم كانوا يقولون بمعنى ان لهم مقالبين
 واقترحين احدهما ان ينزل على محمد بن ملك في صورته بحيث يعاينه القوم فاجيبوا
 بقوله ولو انزلنا ملكا لقضى الامر والاخر ان ينزل الى القوم ويرسل الى القوم
 مكان الرسول البشير الملك فاجيبوا بقوله ولو جعلناه امي الرسول المنقول الى القوم
 ملكا لجعلناه في صورة رجل وصنع جعلناه للرسول المنزل الى القوم لا مطلق
 الرسول سواء كان الى محمد او اليهم لانه ليس يلزم ان يجعل رسلا الا انما خص
 بان يعاينه القوم ايضا ليصح قوله لانهم لا يغيثون مع روية الملائكة في صورهم
 في صورة دحية هو عند الحديث كسر الدال وكذا في الصمغ وعلى الاصح في فتح الدال
 ويجوز ان يراد ذكر في قوله والبشرا عليهم ما يلبسون وجهين معنى الاول
 على ان يلبسون استقبالي تقدير في وقت حين يحل جعل الرسول ملكا على آية
 حال تحقيق وهو ما علم حين ارسال محمد صلعم وبسهم على الاقل الكذب وقولهم
 انهم لم يلبسوا بملك وما هو صوله وعلى الثاني كذب محمد صلعم ونسبة الآيات
 الى الشجر وما مصدرية ويكمل الوصول في قوله كما هم محذولون الان انتم وتبين المعنى
 لا تقيد بمعنى اللفظ وقوله فهو اي الحذفان هو المراد لليل به عليهم لما يلزم بسبب القبح
 الى آية تعالى حيث اهلكوا يعني ان طاق بهم عن اهلكهم كما في طاقهم العدو
 ثم فيه الاسناد الى السلب الذين خسروا انفسهم نصب على الذم اورد
 لم يجعل مبتدأ خبر لا يؤمنون جعل النظر مسبباً عن السبق يعني ان كلامه مطلوب
 لكن الاول للثاني واما لم انظروا فانما لم يحل على الشراخي لانه واجب النظر في آثار

كلامه
 قوله
 ان بين
 موضع

تفسيره
 فهم

الحاكم

الحاكمين حقه ان لا يتلحق عن السير وقيل لجوز ان يكونا واجبين وتم لغاوت
 ما بينهما كما في توصائهم صل كيف جعل عدم ايمانهم مسبباً عن خزانهم
 ليخبر بان القاد يفيد السببية وان لم يكن داخل على الجزع عن الموصول مع الصلة
 وقد سلم في الجواب تلك السببية حيث اقتصر على تقدير الحذر ان يجب ان يحل
 سابقاً على امتناعهم من الايمان وسبباً له وهو الحذر ان يجب ان يصح ان يجعل سابقاً
 على امتناعهم من الايمان وسبباً له وهو الحذر ان في علم الله تعالى ولما كان هذا كما
 خالف اصول المعتزلة حيث جعل العلم بايمهم لا يؤمنون سبباً لعدم الايمان حيث
 لا سبيل لهم اليه كما هو رأي اهل السنة اشار الى دفعه بقوله لا خيار لهم الكفر ولو
 قال ما خيارهم لكانا طهر في القصد يعني ان علم الله تعالى بايمهم سبباً كون الايمان
 ويؤثرون الكفر صار سبباً لامتناع عن الايمان باختيارهم واما عند اهل السنة
 فقد صار ذلك سبباً لعدم ايمانهم حيث لا سبيل لهم اليه اصلاً وهذا يدفع ما قال
 الامام الرازي من ان هذا يدل على ان سبق القضاء بالاختيار والحدلان موالذي
 جعلهم على الامتناع من الايمان وذلك عين ما ذهب اهل السنة ولم عطف
 على الله لجوز ان يريد ان من عطف المفرد على المفرد اعني الجزع على الجزع والمستند
 على المبتدأ كما يقول في له الملك وله الحمد ان له عطف على له والحمد على الملك وان
 يؤيد ان له ما سكن عطف على الله ما في السموات والارض فقد حذف المتبادر والجزع
 بقدرته السؤال والاقل اظهر والمقصود ان يدخل هذا ايضا لحب قتل ليكون
 احتجاجاً ما بنا على المؤمنين الله ما استقر في الاكثية وله ما استقر في الاقل منه
 ولما جعل سكن من السكنة دون السكنون اذ لا وجه للسكون عن التحرك في مقام
 البسط والتقرير واظهر ان الملك والمعرف اولى عن الله ههنا
 الاستفهام يعني قدم المفعول في الايتين للاختصاص على ما ذكر في مواضع من هذا
 الكتاب جعل الله اذن لكم لانكار ان يكون الله اذن لهم لانفس الاذن فانه
 قد كان من شياطينهم وما ذكر في الفتح فزان هذا التقدي دون الاختصاص
 لان هذا منك من ايج فاعل كان مبني على انه جعل الانكار بمعنى لا ينبغي ان يقع
 جعله يعني لم يقع ففتح الاختصاص وهو يروق يعني ليس المعنى على خصوص
 الطعام بل مطلقاً ففتح تعدياً عن كل شيء يعظم والضمير لغير الله فان
 قتل مع عبيد الاصنام والاصنام لا يطعم كما لا يطعم قتلنا ففتح ذلك
 بالنظر الى اطلاق غير الله فان من يطعم كما لا يطعم من معبودات الكفرة
 فقلت اورد على طاعتهم في اطعام الاصنام وقيل ان لا يكون
 عطفاً على امرت لظهور انه لا يصح عطف لا يكون على كون اذ لا وجه للالفاظ
 ولا معنى كقولك امرت ان لا تكون الوحمة العظمى لما احبها ههنا
 الشرط والجزاء احتيج الى التاويل ليفيد تعالى الاقل يكون من قبل من ذلك
 الضمان فقد ادرك للدعي ومن كان هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله

الاول
 الكلام

عيسى مذهب اهل السنة

اول حرف الاستفهام يدل على ان الكلام راجع الى نفس المفعول لا الى الفاعل

على المبتدأ ايضاً كما
 او سكوناً قد يكون

المرعي

ورسوله ومن قبل صرف المطلق الى الكامل وعلى الثاني من ذكر المذوم واردة الا ان
لان ادخال الجنبه من لوازم الرحمة اذ هي وجدها دارا لتواب اللان لم تترك الغدا
وتوقض باصحاب الاعراف فكان قادرا على طاعتهم او ايا الله ما
لوجه ارتباط الجزاء بالشرط بضمير القهر يعني انه استعانة بقبلي
فلا يلزم انجته الشئ اعظم العام لا يخص الوجود ولا المعدوم الممكن واللام
على اذهب الى كل من ذلك فرفه وقد توهم ان الخمسة اقسام متعاقبة بعضها
فيها الشئ لانه اما موجود او معدوم والموجود اما واجبا وحرم او عرض
والعدوم اما ممتنع او ممكن ومناه على نفى المجردات وعلى عموم الجرم الجوهر
القرود والجسم وعلى تخصيص المستقيم بالمعدوم ليلالغ بالنعيم
لان قولك لا شئ اكبر شهادة منه انبلغ من لا شهيد ثم ابتدئ شهيد
الانبات النبوة والوحي بعد انبات الصانع وصفات الكمال من العلم والقدرة
وغيرها وان يكون الله شهيد هو احوال فشيبة الاسلوب الحكم
كانه قتل معلوم ان الله هو الاكبر شهادة لان الكلام الالهي بالمقام هو
الاخبار بان الله شهيد في بفتح مع قولنا الله اكبر شهادة ان الاكبر شهادة
يشهد في من المذموم ومن اهل الكتاب يعني ليس له اشارة الى الذين
انتباههم الكتاب خاصه ولدا كان مستدركا حيزه فهم لا يؤمنون ايضا على الذم
اورفعنا في ندم جمعوا بين امرين متناقضين تفسير لقوله تعالى
ومن اطاع ممن افترى على الله الآله والامر ان افترأهم على الله تعالى ما هو
باطل عن ثابت وكذا سهم ما هو حق ثابت بالحق وظاهر العبارة ان كلاما من
يناقض الآخر ووجهه ان يراد انها لا يجمعان عند العاقل وان من نفى ثابت
بالبرهان فاولى ان يبقى مالم ثبت به ومن اثبت مالا حجة عليه ان ثبت ما
عليه البرهان ونفي الثاني تناقض اثباته وقيل المراد ان كلاما من الامر
مستل على الساقف لان تضديق الباطل واثبات المنفي في قوة انه ثابت
اي بحسب الرعم ليس بيات اي بحسب الواقع وكذا كذب الحق ونفي الثاني
والكل تكلف والمعنى جمعهم بين الامرين انهم ذهبوا اليها جميعا لكن ورد في النظم
كلمة اولان المعنى انه لا اطالع لمن ذهب الى احد الامرين فكيف يجمع بينهما
وجوز ان يشاهد هم وان حال وجهان في تقرير ذلك لا وجهان
مقابلان للتوخي ليس الا وجه فلا له وقوله حين لا ينقصونهم في موضع شرط جزائي
مكانهم واجله جزائهم على حذف مضاف يصلح الطرف جوا عنه الا ان مشاهدتهم
من كانت افك قد سبق حقيقة في سورة البقرة حيث لا يرد عليه الاعتراض
بان من تذكر ويوثق كيف يقف ان يكونا اشارة الى استدلال من اخذ
الكذب على اهل القيامه وهو انهم يطبقون على حقائق الامور وعلى انه لا مستقيم
في الكذب ومن كان كذلك لا يجوز ان يكذب فاجاب ببيع المدغمه الساية

معنى

تفسير

لجواز

لجواز ان يتر واين ما ينفعهم وما لا ينفعهم لغاية الدهس والحرع كما انهم يتيقنون
بعدم الخلاء من النار ويسالونه واما قول من يقول الى جواب الفاعل
بعدم جواز كذب اهل القيامه عن هذه الامه الصريحه في كذبهم وهو ان المراد
ما كنا مشركين عند انفسنا وفي معتقدنا وذلك صدق لانهم كانوا يعتقدون
انهم موحدون ومعنى قوله تعالى انهم كذبوا على انفسهم انهم كذبوا في الدنيا
ثم دفعه بانه محل اي تكلف بالتحال لاستعمال الخيلة واجتهاد مرفعه بنفسه
احد على غير الطريق والخرع لا فصح الكلام الى ما يليق به لان الآية لا يدل على هذا
بوجه ولا يتطابق عليه لانها في شأن حشونهم واميرهم في الآخرة لا في الدنيا بل يقرب
اشد بولان اول الكلام وبعدهم حشونهم واصل عنهم ما كانوا يعتقدون وذلك
في امر القيامه لا في ويكون اذا جازك في محل الجزم بيني على ان اذا
عنده ليس بلان الظرفية بل لحيثي عليه اعراب الاسماء كما مر عرافا
قبل اصل الخرافه ما احتجفت من الفواكه من السجور جعل استنباطا يتلحق به من الاحاد
وفي المستقضى انه رجل من خزاعه استهوت له الجن فزج الى قومه وكان حديدتهم
بالاباطيل وكانت العرب اذا سمعت بالاصول قالت حديد حرافه ثم كثر
حتى قيل لا ياطيل خرافات وقيل ابوطالب فالتن على الاول عن عظيمه
وعلى الثاني عن الحنفه وجمع الضمير لا ستغفام فعلة ولا الخلف على الناظر في الآيات
ان الوجه الاول وسدته الشئ جعلته وساده له صدىع بالامر اظهره وبكلمه به حجاب
الغضاخه النقص والعيب عيوبنا بين من اطلاق الجمع على الآتيه مبالغة او المراد
عيون الكل اي كانه قبل من جهة عينك وعين كل مسلم كما يقول ليقدر عنك وعين
من معك على وجه الآيات اي دون العين بربك انه ليس عطف على يرد
لدخل تحت التني ويكون المعنى لتتنا لا يكذب بل هو عطف على المعنى عطف
اخبار على النساء وهو جاز باقتضاء المقام وكذا دعوى والا عود وانا على تقدير
الابتداء فقد جرت عادة بذلك ولا يظهريه بصور وتقرر المعنى والحقيق لكونه
كلما مبتداء وبكل مثل هذا على حذف المبتدأ من غير ضرورة ثم جواز ان يكون
عطف والمعنى على معنى مجموع الامرين الذي وعدم الكذب وان يكون حالا وهو
ظاهرا واما قراءة الضمير فعلى تقدير ليت القارء وعدم كذب فان اصار
ان بعد الواو كاصا دها بعد الفاء وبان كرم من معنى الجزائيه والبيئيه اي ان لم ارد
بالم كذب ففيه نظر في محتمل متعلق بقوله بالظلم ولتضمنه معنى البيئيه
عطف عليه بشهادة جوارهم مجاز عن الجنس لاستحالة حقيقته
وقد حقق الكلام فيه في موضع اخر يعني سورة الغنكوت الى جسر نهم
وقت محي الساعه اشارة الى ان الغاية مصنون الشرط والجزاء وحقيقته
ان يكون الغاية مصنون الجزاء مقيدا بوقت مصنون الشرط او جعل محي الساعه
فاليجوز على الاول في اطلاق الساعه على جميع ما يتعلق بها من نفس اليوم

اشارة

سورة

ان روي

قوله

ومقدما من جنس الموت وعلى الثاني في معنى الساعة حيث اراد به المجرى وما يقرب
منه بحيث يعنى ان وقت الموت وقت وقوع المجرى وان لم خرها ذكر يعنى
في هذا المقال وبالنسبة الى هؤلاء القائلين وانما قوله ان هي الاحيوتنا الدنيا فقال
آخر وقوم آخرون وقوله للذين يتقون دليل على ان ما سوى اعمال المعين
لعب ولهولانه لما خفف خبره الاعمال الآخرة وما ليس من اعمال الآخرة فهي من اعمال
الدنيا واعمال الدنيا لعب ولهو فاما ليس من اعمال المعين لعب ولهو وكلمة
قد يهلك اوله اى انه لا يهلك المجرى بل يربط حوده ذاق تأجيله بالسكو وبعد
واه انا ما حيت منهللا كانت تعظم الذي انت سائله والمعنى ان تكذبك لما كان ظاهر
الكلام كالمناقض مائة على ان الجور بايات الله تعالى المنزلة لصدق النبي كذبك
فما يدعيه من السوء والشراب اجاب بسلامة الوجه الاول ان المراد بغير كذب
تكذبه وجعله تكذيب ابيه والتمس له رسول الله والثاني ان المراد نفي التكذيب
بالقلب وانما باللسان والثالث ان ليس قصدهم تكذيبك لاك عدمهم موافق
بالصدق وانما بقصد كون كذبتى والجور باياتى تمس عن النبي بالكرس لسلوك
عنه وترك ذكره واعرضت عنه وافعل اظهار الجواب الشرط الثاني المحذور
والشرطية جواب ان كان كسر المقصود بيان حرصه على سلامتهم او بلوقع الخوف الى حيث
انه لو استطاع جعل العقوبة في الارض والتوقي في السماء انه لفعل وانما الى بلوقع كاذب
في قوله وان كان كسر لبق الشرط على المعنى ولا ينقلب مستقيلا لان كان لقوة دلالة
على المعنى لا عليه كماله الى الاستقبال بخلاف سائر الافعال فلا يكون من
الجاهلين قبل الجدل بهذا الحكم وهو انه لا يجهم على الهداية لخروجه عن الحكمة ولم يشعر
بقصره بان هذا نفي عن الحكمة التي هو عليها كما بينى عنه فالكلمة وحزمهم على سلامتهم وهو
من قبيل لا تطع الكافرين لا حشيتن الله عا فلا بانه هو الذي متعلق ببل
لعدوته من جهة المعنى اى حال قدرته خاصة على الجاهل الى الاستحالة بحال قدرته خاصة
على بعث الموتى من القبور لكن على هذا ليس بقوله ثم انه ترجعون كثير دخل في التمثيل
الا ان يراد انه انسان اى ما يترتب على الاستحالة من الآثار في الدنيا والآخرة
وقيل معناه يعنى ان الموتى يحاز عن الكفرة شيئا كقهرهم وجهلهم بالموت فيكون
استعانة ببعية وانما على الوجه الاول فالعزرات على حقايقها وانما قالوا ذلك
دفع لما يستدعيه كلامه من عدم تنزيل اية ما وسم ذلك وادعاءه مقدور له لكن لم يقع
لعدم المسببة بناء على صارت ووجه الدفع ان ما ذكرنا عناد والمذكور في الجواب محمول
على الآية المحيطة او المعقبة للعدايب ولا يخفى ان الجواب لا يكون مطابقا الا ان يحمل على الاستدلال
الحكيم فما يخص به التوفيق وصحته لما يروى بالباء والمستدلة وصحته للكتاب
وكيف ما كان فهو بيان لما وجب وفيه احتراز عما يتعلق بقدر العباد واداءته فانها
لا يكون من هذا القبيل وانما يعلم بيقعا لما يقع فبعضها اشارة الى ما هو المذهب عندهم من
ان الغرض من الحلف المكلف وانما ذلك الثواب هو منفعة مستحقة دائمة مقعولة

ان ما ذكرنا من ان الله لا يهلك المجرى بل يربط حوده ذاق تأجيله بالسكو وبعد واه انا ما حيت منهللا كانت تعظم الذي انت سائله والمعنى ان تكذبك لما كان ظاهر الكلام كالمناقض مائة على ان الجور بايات الله تعالى المنزلة لصدق النبي كذبك فما يدعيه من السوء والشراب اجاب بسلامة الوجه الاول ان المراد بغير كذب تكذبه وجعله تكذيب ابيه والتمس له رسول الله والثاني ان المراد نفي التكذيب بالقلب وانما باللسان والثالث ان ليس قصدهم تكذيبك لاك عدمهم موافق بالصدق وانما بقصد كون كذبتى والجور باياتى تمس عن النبي بالكرس لسلوك عنه وترك ذكره واعرضت عنه وافعل اظهار الجواب الشرط الثاني المحذور والشرطية جواب ان كان كسر المقصود بيان حرصه على سلامتهم او بلوقع الخوف الى حيث انه لو استطاع جعل العقوبة في الارض والتوقي في السماء انه لفعل وانما الى بلوقع كاذب في قوله وان كان كسر لبق الشرط على المعنى ولا ينقلب مستقيلا لان كان لقوة دلالة على المعنى لا عليه كماله الى الاستقبال بخلاف سائر الافعال فلا يكون من الجاهلين قبل الجدل بهذا الحكم وهو انه لا يجهم على الهداية لخروجه عن الحكمة ولم يشعر بقصره بان هذا نفي عن الحكمة التي هو عليها كما بينى عنه فالكلمة وحزمهم على سلامتهم وهو من قبيل لا تطع الكافرين لا حشيتن الله عا فلا بانه هو الذي متعلق ببل لعدوته من جهة المعنى اى حال قدرته خاصة على الجاهل الى الاستحالة بحال قدرته خاصة على بعث الموتى من القبور لكن على هذا ليس بقوله ثم انه ترجعون كثير دخل في التمثيل الا ان يراد انه انسان اى ما يترتب على الاستحالة من الآثار في الدنيا والآخرة وقيل معناه يعنى ان الموتى يحاز عن الكفرة شيئا كقهرهم وجهلهم بالموت فيكون استعانة ببعية وانما على الوجه الاول فالعزرات على حقايقها وانما قالوا ذلك دفع لما يستدعيه كلامه من عدم تنزيل اية ما وسم ذلك وادعاءه مقدور له لكن لم يقع لعدم المسببة بناء على صارت ووجه الدفع ان ما ذكرنا عناد والمذكور في الجواب محمول على الآية المحيطة او المعقبة للعدايب ولا يخفى ان الجواب لا يكون مطابقا الا ان يحمل على الاستدلال الحكيم فما يخص به التوفيق وصحته لما يروى بالباء والمستدلة وصحته للكتاب وكيف ما كان فهو بيان لما وجب وفيه احتراز عما يتعلق بقدر العباد واداءته فانها لا يكون من هذا القبيل وانما يعلم بيقعا لما يقع فبعضها اشارة الى ما هو المذهب عندهم من ان الغرض من الحلف المكلف وانما ذلك الثواب هو منفعة مستحقة دائمة مقعولة

او ترقى

على وجه التعظيم والعوض منفعته مستحقة غير دائمة ولا سبيرة بالتعظيم والحديث
استشهادا للتقويض والاتصاف جميعا معناه زيادة التعميم الى البالغة
فيه والتاكيد بحيث لا يقع وهم خروج شئ من الافراد لكون الوصفين من اوصاف الجنس
دون النوع فيشعر بان المقصد من هذا الجنس وهذا يسقط ما قبل ان الوصف
بالخصيص اولى منه بالتعميم ويظهر انه لا يخالف ما ذكره صاحب الفناح انه ذكر
في معرض الارض مع دابة ويظهر بخاصة مع طائر لبيان ان المقصد من لفظ دابة
ولفظ طائر انما هو الى الجنس والى قدرهما وللقوم كلام في ان هذا من قبيل الصفة
او التاكيد او عطف البيان والاول هو الوجه وكذا في قوله تعالى لا تتخذوا الهين
انما هو اله واحد ولهذا زيادة توضيح وبيان اورده في شرح تحفي الفتاح
والصديق الثاني اى ما هو على صورة الضمير وصيغته كما يقال صين الفضل وكلامه في
المواضع يشعر بان ارايتك بمعنى اجنبي مقبول من دوة القلب وفي البعض بانه
من دوة البصر وذلك انه قال وانما وضع الاستفهام عن العلم موضع الاستحسان
لانه لا خير عن الشيء الا العالم به فوضع التسبب موضع التسبب وقال ايضا لما
كانت المشاهدة الاشياء ورؤيتها طريقا الى الاطالة بها علما وان صحة الخبر استعملوا
ارائت في معنى اجنبي اولا يذكرونها من ذكر القلب يربطان بضمير محبان
عن الترتيب او هو حقيقة ان علق الاستحارية اى بقوله اعير الله دعوت
انما خص السؤال بهذا الوجه لان الشيطان اعنى ان انكم عذاب الله او انكم
الساعة في متعلقان بفعله اعير الله تدعون فيعلقان بما عطف عليه على وجه
الاضراب اعنى بل اياه تدعون وما يترتب على ذلك اعنى فكيف حال تدعون
فيصير المعنى انكم عند ايمان العذاب تحضون الله بالذخاء فكيف عنكم
ما تدعون له فيدخل فيه قوارع الساعة اى شديد القيامة فيلزم ان ينكشف الدعاء
لخلاص ما اذا علق الاستحار بالمقدر الذي هو من يدعون فانه لا يقع قوله
اعير الله تدعون مع ما عطف عليه ويترتب عليه منقطعاً مستقلاً لادالة الكلام
على تعليق الشوطيق فلا يلزم دعوى الله في كشف شديد الساعة فضلا عن الكشف
وفيه نظر لظهور ان المعنى على هذا التقدير ايضا تدعون غير الله عند ايمان العذاب
او النساء ويوجه السؤال غاية الامران على الاول اظهر لعبدانه لم يكن
لهم عذر لان لا تقيد القوم والمقدم وذلك انما لحسن اذ لم يكن له في ترك الفعل عذر
وعنه مانع الاعتقادهم رفع يدل من عذر الله من قبل ولا عيب فيهم
غيبان سوفهم لبراج عليهم من زواج بين الرجلين قام احداهما من قبل
الاخرى ومنه المزوجة بين العليلين تعمل هذا من ذلك اخرى كما يفعل
الاب المسفق هذا محل للاعتزال ونبتت عن ظاهر المقال ولا ينبغي ان يخفى على احد
هذا استدراج واستهلاك عند غاية الفرح والسرور وافتتاح ابواب الآمال
والآمان والمطالب جميعا ليكون الاحد والهلاك اسد عليه واقطع وليس من قبل

لا تكلف

على

او ترقى

التثقيف والتأديب والبلايا بالحسنات والسيئات لم يزيدوا على العزج
بيان وتقرير لقوله قد جوا وجواب اخذناهم بزيادة الامس فانتدب اى دعاه له فاحاط
ومن غير حال من العزج او من صنف لم يزيد والى كائنا او كائنين من عند ذلك وعلى حد
بغته يصف على المصنف او الحال فبالوجه الذي اشتد حزنه حتى سكنت والجمع بين وجه
ومحتشرون فليسوا ان الكمل من معاني الالباس محتمل مناسبت الشاقة في جهة
الخروج في اسفل القدم واستأهل شاقه عبارة عن ذهابه بالكلية كانه ذهب تلك
العزج بالكلية اذ ان بوجوب الحمد لان مثل هذا تعليم للعباد ومقول على تشبه
اى ما يتكلم بذكر زبدان صهيون عايد الى التسع والابصار والغلوب تبادل
اسم الاشارة لا كانت البغية يريد وجه صحة المقابلة بين بغه وجهه مع ان
الشايح مقابلهم جهره تخفيه هناك تعذب قد بذلك يستقيم الحظر غير الظاهر
ايضا يملكون لكن لا تعذبا وسخطا بل اثابة ورفعة درجة ليقلل بهم تلهي به لغف
وتلو تسخر كانه جعل العذاب من قبل الاجزاء استعارة بالكناية فاستند اليه
كاجعل الامس والامور دوما من اسماء الدواهي بمنزلة العقلاء في شد الكثرة فجمعها بالواو
والنقون والامس من المراتب او من المراتب بمعنى القوة والافق الواسع واتي من الملائكة
عطف على يستبعد فلا يدخل تحت الاستبعاد وان كان المعنى عليه وعطفه على ملك
خزائن الله تعيد ذلك لكنه ليس بحسب الانظام من جهة اللفظ انه قد صرح في اثناء
الكلام بان العزج الى استبعاد دعوى الملكية ومعناه على ان ذلك محال كما صرح في اخر
الكلام ودعوى المحال مستبعده وقوله الذين هم اشرف جنس اشارة الى ما ذكره ابو
الحبان في ان هذه الآية يدل على فضل الملائكة على الانبياء لان المعنى لا ادعى منزلة اقوى
من منزلة لى وقال القاصي عبد الجبار ان كان العرض من النقي التواضع فالاقرب
لزوم الافضلية وان كان نقي القدرة على افعال لا يقوى عليها الا الملائكة فلا وهو النقي
بالمقام ولوسلم فيكون الافضلية بزعم المخاطفين فان قيل دعوى الملكية
من المسكنات اى من دعوى الامور المسكنة لان الجواهر متماثلة لجوز ان يقوم بكونها
ما يقدم بعضها ولهذا لما قيل لا دم ما بها كاربكا عن هذه النجاسة الا ان تكونا ملكين
اقدم على الاكل طمعا في الملكية مع ان النبي لا يطعم في المحال فالجواب ان المقدمات
على تقدير تمامها انما يبيد امكان ان يصير البشر ملكا واما ان يكون ملكا فلا يمارها
بالعوارض المتناقضة بلا خلاف وهذا كما ان كلاما من العناصر لجوان بصير الا حين
لان يكون وعلى هذا ينبغي ان يحل طبع آدم ولوسلم بئوته وكونه سباعا الا كل مثل
للانفال والمهتدى كلامه كالصريح في ان نفس قوله هل يستوى الاعنى والبصير لانه
اوجه وان قوله افلا تتفكرون معنى على كل وجه بما يناسبه وقد ذكر على سبيل
النشر العبد المرتب واما يقال ان المراتب من المراتب والمهتدى وانما اما
من منع الوحي ولا يتبعه واما من يدعى المحال فياياه لفظه عند التأمل لانه من جملة

المشرطه

وله

واستشعر

الكليه

ما

المستمع ومن يدعى
المقول

المقول فان قيل انما يكون من جملة المقول لو كان عطفا على عندى خزائن الله فقليل
عطفه عليه بذلك يكون دونا قلنا المراد من جملة المقول في الواقع ومحمول على هذا
المعنى البتة اذ لا فائدة في الاخبار بانى لا اعلم الغيب وانما الغايب في الاخبار بانى لا اعلم
ذلك لكونه نفي لا دعاء الامرين الذين ما حواص الالهية ليكون المعنى ان لا ادعى
الالهية ولا الملكية ويكون تكريرا لقول لى اى ملك دون اعلم الغيب اشارة الى هذا المعنى
والا لا اعلم الغيب مزبذ مذكور للنفي وفي لا قول لحتمل المذكور وانما فيه فان قيل
سابق لادعى الالهية ولا الملكية لعدم دلالة لن ينسكت المسيح الاية على فضيلة الملائكة
قلنا في مقام نفي الاستكشاف ينبغي ان يكون المتأخر اعلى لئلا ينعقد ذكره وفي مقام
نفي الادعاء بالعكس فان من لا يتحاصر على دعوى الملكية فاولى ان لا يتحاصر على دعوى
الالهية الا سيده استبعادا وانذاره لاحقا في ان الانذار بالقول والوحي لقصد
ترتب التقوى عليه انما يتبع ويؤثر فمن يكون له تقصير ويتوقع فيه اعتدادا ان لحتمه
من غير ولى ولا سفيغ فلهذا فسد الذين يحاقون بالمسلمين الفريسيين في العمل او بالكفرية
الحايعين من الحشر وجعل قوله ليس لهم من دون ولى ولا سفيغ جالا من الحشر واما
ولا يقدر حصول الاتقاء للمؤمنين المسلمين ولا يؤثر الا تبار في الكفرية المتمردين
ولا في الذين يعقدون مجرد الحشر من غير اعتداد ان لا ولى سوى الله تعالى ولا
سفيغ وهذا كله ظاهر لكن في تعليل قوله لا بد من هذه الحالة لقوله لان كلا محسور
نوع خفاء وانما يصلح هذا تعليل لاهم الخوف الى الحشر ان مجرد الحشر بالخلاف
بالمسلمين بهذه الحال واوضح جباهم عطف على هؤلاء والارواح جمع رخ والحبان
جمع حنه ما عليك من حسابهم من شيء لحتم ان يكون منى فاعل الطرف
المعتمد على النفي اعني عليك ومن حسابهم وصف له قدم فصار حالا ومن شئ
من شيء مزبذ للاستعزاء لكن تشبه بقوله ان حسابهم الاعلى رضى الدال على المحر
يصنع النفي والابيات لشعربانه اذار يكون شئ مستند والطرف جنه
المعتمد للحصر لان وقوع النكرة في سياق النفي كاف في صلوح الابتداء من غير تقدم
للمحر عليه ومن حسابهم حال من الضمير في الطرف ولما فيه من الحصر قال في تقرير
معناه حسابهم عليهم لازم لهم لا بعد اهم اليك وكذا تقدم عليهم على المستند في قوله
وامن حسابك عليهم من شيء ولهذا قال في معناه كما ان حسابك عليك لا تغدال
اليهم هذا ولا يخفى ما بين على في الآتين من الفرق المعنوية فان معنى عليهم
حسابهم انه لازم لهم وسبقهم عليهم ومعنى على الله حسابهم انه الذي لحاسبهم ولو
دواخذهم ولا ينبغي ان يفهم من التشبيه بقوله ان حسابهم الاعلى رضى ان المعنى
ما عليك من حسابهم بل على لسانه في ما صرح به اخرا من ان المعنى ان حسابهم
عليهم لا عليك فقوله بعد شهادة متعلق بقوله وان كان اللام هي الوصلية
التي لا تفرقها الواو الا الشرطية الاصلية والمعنى لا يلزمك الا اعتبار الظاهر
وان كان الامر عند الله على ما يقولون فكيف اذا لم يكن واما الثانية اعني وان كان

انه

من

اساس

الامر

لهم باطن فشرطه وقوله وقيل الضمير للمركب عطف على قول الكلام المبني على كون
الضمير لفقهاء المسلمين لا يواخذات ولا هم بحساب صاحب جانب المعنى
الى يواخذ واحد منكم ومنهم بحساب صاحب ولا فلا يصح رجوع الى انت ولا
الى من عطف السبب دفع لما يتوهم من انه لو جعل عطفا على جواب النفي
يصح ان يقع جوابا للنفي وليس كذلك اذا لمعنى لتوكل ما عليك حسابهم فيكون من
الظالمين العيني العظيم استند من لفظ ذلك المساربه الى العيني القريب
المذكور انكارا لمعنى متولون مفعول له او مصدر ومعناه فلو لم يأت المعنى
المزاد منه المثل بقوله ليقولوا والا فقد سبق ان معناه اللغوي اتملنا فان قيل
لأخفاء في ان هذا القول مستتب عن هذه العنق الذي كان للمركب بالظالمين
الواقع فيها به وهو بحسب اللفظ متعلق ببعض البعض الواقع معها فكيف
يصح ذلك قلنا ليس المقصد ههنا الى منه ومنه به بل هو مثل قولك ضربت
كذلك اى هذا القريب المحقوص ومثله كثير قوتى انه فانه بالكر الظاهر
انه اراد انه قوتى انه عمل فانه عنفد كلاما بالكسر وبالفتح والواقع كذلك الا انه لم يمت
وجهيهما فانه ذهب ومنه البعض الى انه لم يتعزز للقرارة فيه وان قوله فانه كلام
المصنف والمعنى قوتى انه بالكسر والفتح فانه بالكسر على الاستيناف وبالفتح على الابدال
فهلت على عهد اى فانه يثبت عاقبة هذه الزدرة وما تأملت فيها من الضمير
والخوف وكتب في ذلك من اهل السعة والجهل مع انك كنت عالما بحقيقة الحال
والثاني انه جاهل بما يتعلق به فيعند الجهالة مفعول ولا يكون من الجارية
مجرى اللانتم وهذه الآية شتى على هذا الوجه بقوتى مذهب العقلة حيث ذكر
في مقام بيان سعة الرحمة ان عمل السوا اذا فارق الجهل والقوة والاصطلاح
فانه يفقد ولذا قيل انما نزلت في عمر وحين لم يعلم المصرفة وتاب واصح فلا يدل على
ما ذكر قلنا ان مثل هذا التفضيل المذكور في الآيات السابقة وقد
دل قوله والذين كذبوا باياتنا صم وبكم على اهل الطبع وقوله والذين يخافون ان
يحسروا على اهل امار القبول وقوله والذين يؤمنون باياتنا على المسلمين المعززين
ولا يبعد ان يجعل الذين يخافون ان يحسروا ايمانا الى جميع ما سوى اهل
الطبع واهل النجوى ويكون ما سبق من ايمان واما ما في قوله والذين يؤمنون
ذلك التفضيل اشار الى المعزز الذي يتعلق به اللام في كتيبتين وقدرا لما يفي
نظرا الى ما علم المعنى وذكر تفضيل الآيات لفظ المضارع لغرض الاستمرار وبقائه
الماضى والآتى عن عباده ما يبعدون تفسير لقوله ان اعبدا الذين تدعون
وفيه استمهال لهم حيث لم يعلموا ما دل عليه العقل والسمع ان اعبت اهلهم
فانا حال وانا من الهدى في شئ تفسير لقوله قد ضللت انا وانا من الهدى
فان قيل ما يقين بالافوتى لما بين من اصول البلاغة ان قولك هو ضال ابلغ
من ضل وهو من المهتدين ابلغ من هو مهتد فغيبه بالعكس قلنا انا الاول من القيام

من

مستند

مولد

امارة

م

لان

لان النبي اذا اجمع احواله الكثرة كان ذلك غاية في الضلال واما الثاني فلما من
غير من من ان يحاربهم بمؤمنين يكون التاكيد النفي لان التاكيد يعنى انكم كذلك
يريد انه من تاب الغرض مثل ليعن اسركت لمحيطن عملك على حجة واضحة
مستفاد من التكملة وقيل على منه من رضى على حجة من جهة رضى فقلنا
هذا من رضى صفه لئنه على معنى كائنه من رضى صادرة عنه وصحة كذبتهم على هذا
لئنه لاننى اذ العقد الى التعقذ والتعقذ منه وبينهم وذلك ان صدقت
باللينة وانتم كذبتهم بخلاف ما اذا قيل وانتم كذبتهم بركى واما على الاقوال
فتستحق التعادل يعود الضمير الى رضى لان المعنى انى صدقت به وانتم كذبتهم وموقع
من رضى صفه منه كن معنى بينه متصلة بمعرفة رضى مرتبط بها دالة عليها
جعل للغيث متفاح على طريق الاستعارة بمعنى ان الاستعارة بالكناية تشبها
باللعب بالاشياء المستوفى منها بالافعال والى انات المتفاح تخيلية كاطفار
المنه فقلنا فانه اراد انه هو المنفصل الى آخر بيان للترادف لادالة على ان الاستعارة
تمثلية والا لكان المناسب ان يتبدل هذا الكلام استعارة او تمثيل والمصدر
مستفاد من تعليم الخبر اعنى عنده مع التصريح بقوله لا يعلمها الا هو وبعض عليه
استعراق متفاح الغيب وبكلمه ويعلم ما فى البئر والحر لضم الى علم الغيب علم
الشهادة واما جعل المتفاح استعارة للعلوم بقدره الاضافة الى الغيب فليس
كلام المصنف وجعلها جمع مفتوح بفتح الهم بمعنى المحزون ايضا استعارة يمكنه
جعل للغيب مخازن او دعما هو وحقى عنده فلا يطبع على الغيب غيره فيكون
هذا ايضا عبارة عن علمه بالمعنيات كما دل عليه قوله لا يعلمها الا هو عن قدرته
على جميع الممكنات كما قال الامام الرازى وقوله ومن علم موصولة
عطفت على المتفاح ووصل اليها عطفت على متصل بها كما يقول لان زيدا يقوم
وعمر وابتعد وقد جعل شرطه لغيد الالهام المناسب للقيام ويعتذر لوقوعها
اسم ان مع وجوب صدارتها بانه يجوز في المتنوع وانما خبر بان عموم الموصولة
مغن عن ذلك وما قيل ان اطلاق المتوصل على الله ولو بطريق الجور سيد لما ينبغى
من تحديد الوصول ليس بعيد كالتركيب لقوله لا يعلمها يعنى من جهة المعنى
على ما بين واما من جهة اللفظ فهو صفة للذكورات كما لا يعلمها صفة لورقه
واما ما يقال انه تأكيد للاستثناء الاول او البدل منه وانه ليس استثناء لا يعلمها
لنوع كونه نغيا من الآيات ليكون لا يعلمها انما تا من النفي فلا ينبغي ان يصغى اليه
المحصل السدح العذج ليل على الوجه والفاء على الظاهر وجعل خطاب يتفرقا كم
للكثرة كون الكلام مسوقا للتوبيخ والتهديد على ما يفهم عنه قوله ثم ينسبكم بالكنتم
تقولون ومن اجله عطفت على من ساء على سبيل التقييد والبيان
يريد ان صهر فيه ليس للتمهيد يعنى يوقفكم فيه على ما ذهب اليه كنتم من المعصين
لان قوله يعلم ما جرحتم بالتمهيد دال على حال النكته بالتمهيد والكسب فيه والكلمة

مولد

التابع بالانحاز

ان

يُبدل على ما خال البعث عن ذلك بل الصنير جار مجرى اسم الانسان عائد الى مضمون قوله
 كونهم متفرقين وكاسيين ومعنى في هو حاصل معنى لام العلية والغرضية والاصل المتفرق
 هو هذه الكون في القبور وقد ضرب احلا للبعث والجزاء فيقتضي بالبعث من القبور
 ولكن لا يخفى ما في هذا من البكيت وانه لا حاجة اليه لان قوله ويعلم ما جرحته
 بالنهار اشار الى ما كتب في النهار المتتابع على ذلك الليل لا دلالة فيه على الاقفاط
 على هذا النوع في قولنا يفعل ذلك التوفي بالليل والبعث بالنهار وتبقي من الحياة
 المدة كلام منظم غاية الانشطار هو الذي عرفتموه قاء هذا قد سبق
 معنى هذا النوع من التعريف باللام في اوليك هم الغفلون وانه غير تعريف العهد
 والجنس لكن يعرف معناه من معنى التاميل في اخذ الاستعاق عطفا عليه بالواو
 دون او المراد انه داودا على الاحمال او المراد بالمعهود هو المعروف بكالم المدة
 فالساني بمنزلة المتعبد له قالوا وانما لم تحمله على ما هو الظاهر من عادة حصر مطلق
 الفاعلية عليه لكونه خلاف مذهبه واعتراض بانه خلاف مذهب الملة السنة
 ايضا لان لعينه قدرة الكسب وان لم يكن قدرة الاجاد وان جبر بان القدرة
 على الامور ليس لعين الله على المذهبيين فالخبر مستقيم من غير لزوم ان لا يكون غير الله
 قادرا اصلا او الا اقرب ما قيل بانه لا يصح ان يقصر على الله مطلق القدرة على الامور
 المذكورة لاستمالها على شرو روقايج كثيرة فلم يقدّر عليها غير الله لكاتب واقعة
 بقدرة الله وحده وهو خلاف مذهبه ويجوز ان يراد فعله في الاول ان
 استعينا الى بعد ورود النهي المسار انه فاعرض عنهم والمعنى هو النهي والذكرى
 هو الذكر البتة لذلك النهي وعلى الثاني في ما من قبل ورود النهي والمنهق فيج
 المجالسة المعلوم بدليل العقل على ما هو رأي المعتبر في الحسن والفتح العقلين
 والذكرى بذكر الله ذلك الفتح بدليل السمع والنبه عليه فاعرض وقد رعد بكلمة
 الشرطية لفظ كان لعينه معنى المعنى لان كان لفظ دلالة على المعنى لا تعقيب
 كلمة ان الى الاستعمال قال الله تعالى ان كان قميصه قد من قبل اني كنت قلته
 نص على ذلك بعض المحققين من النجاة فان قيل فعلى هذا ينسبك جبر كان
 المحذوف لا شرط دخلته في الشرطية المؤكدة فلا يصح دخول نون التاكيد عليه
 قلنا صح ذلك لكونه في الظاهر شرطا اكد حرفة بما كراهة لمساخاتهم
 مع مصدر ساء لسيوه اضعف الى المفعول اى اساءة المستهزئين للمؤمنين
 ولما ان يكون الصنير اى صنير لعلمهم للمؤمنين اى تذكير المؤمنين المستهزئين لبيت
 المتقون على تقواهم ولا ياتوا بترك ما وجب عليهم من التقي عن المنكر
 لان قوله من حسابهم ياتي ذلك لانه حال من شئ قدّم عليه فصار قيدا للعامل فاذا
 عطفت ذكرى على شئ عطفت المفرد كان جهة المقيد معتبرة فيه وكون المعنى
 الى ان عليك من حسابهم ذكرى وذكرى ليس من حسابهم فان قيل لا يلزم وصف
 المعطوف عليه بشئ وصف المعطوف به قلنا نحن لا ندعي ذلك بل انه اذا عطفت

وان لا يفتقر الى ما في السورة وان

المتكدره

من دلاستما جرت الاستدراك فالعتود المعينة في المعطوف عليه الساتنة
 في الذكر عليه معتبر في المعطوف البتة لحكم الاستعمال يقول ما جاء في يوم الجمعة
 او في القار او دكنا او من هذا النوع رجل ولكن امرأة يلزم ان يكون مجي المرأة في يوم الجمعة
 وفي القار بصفة الركوب ويكون من ذلك النوع البتة لا يجوز الاستعمال لخللا في
 ولا يفهم من الكلام سواء بخلاف مثل ما جاء رجل من العرب ولكن امرأة فانه
 لا بعد كون المرأة من غير العرب الخنذا دهنهم لا خفاء في ان ليس للمسلمين
 دين من الايمان المشروعة من بين من الايمان وقد اصنفت اليهم دين واحدا منهم
 الخنفة لعنا ولها فذكر لذلك فلما في الاول انهم اخذوا الدين القرض عليهم
 شيئا من جنس القرب والتهو كعباءة الاصنام ولحقها والدين المعترف الواجب
 عليهم وان كان في الواقع دين الاسلام لكن على هذا الوجه ليس المراد به هذا المعهوم
 بل مجرد ما يصدق عليه مفهوم الدين الواجب الثاني انهم اخذوا القرب والله
 ذنابهم على ما صرح به المصنف وليس من القرب في شئ ومن جعل المستاء كونه والخبر
 معرفة على ما يتوهم الثالث انهم اخذوا دينهم الذي فرض عليهم وكلفوا به اعنى
 دين الاسلام لعنا ولها حيث يحضرون واستهزوا فاحاصل الاول اخذوا الدين
 الواجب لعنا والثاني حملوا القرب دينا واجبا والثالث استهزوا بالدين الحق الذي
 يجب ان يعظم غاية التعظيم ومعنى الاضافة في الاول والثالث ظاهر وفي الثاني
 انه عادة لهم يذل وجهها اخر وهو ان المراد بالدين العبد الذي يعاد اليه كل حين
 معبود بالوجه الذي سرعه الله كعبد المسلمين او بالوجه الذي اعتقده من القرب
 والتهو كاعباد الكفرة من المسلمين وغيرهم وابسالى نبي يعز جرم يعزها
 ولادم حرق البيت لعوف بن الاحوص جيتي حمل دماغني لعيني قشتم فقالوا لا يرص
 لك فرفههم نبيته طلالا للصلح يتلف ويحس على تسليم نبيته للهلكة من عيذ جرم جنوه
 ولا دم ارفوة والنفوا لجانهم لان العدل ههنا مصدر الوقوع مفعولا
 مطلقا وهو ليس بما جود نعم يكن ان يراد بصنير القدرة على ما هو طريق الاستخدام
 فيصح الاستدلال به كما في قوله تعالى لا يوجد منها عدل لكنه تكلف لا حاجة اليه مع
 صحة الاسناد الى الحار والمجرور كما في قولك سير من البلد واخذ من المال
 قيل نزلت يعني اية الذم على من دون الله ما لا ينفعنا ولا يضربنا ويرد عطفت
 على ندعوا له اصحاب ينبغي ان يكون في موقع الحال من خيران نزعهم العرب
 هذا ما يقول به العرب والعجم واكثر اهل الملك ويدعي ما هدته جمع كثير من الثقات
 وليس لمنكره دليل بقول عليه ما محل الكاف شروعي في وجه الاعراب
 واللفظة بعد تمام تفسير الآية على موقع تسليم قل المراد انه كثيرا ما يقع في هذا
 الموقع ان يسلم فعطفت عليه وان اقيموا بهذا الاعتبار على طريقة فاصدق وان
 وبهذا ليس هو قوله لانه قيل امرنا ان يسلم وان اقيموا لكن لا يخفى ان ان يسلم مصدره
 ناصبة للمضارع وفي ان اقيموا مفعول وقيل لا حاجة الى هذا الاعتبار بل المراد

ما ينبغي ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون

عر

عر

في ان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

انه عطف على مجموع اللام وما بعدها ثم جاز ان يكون عطفا على ما بعد اللام وان مصدره
موصول بالامر على من غير من
الحق مبتدأ يعني ان قوله مبتدأ والحق صفة
عليه ان المراد به المعنى المصدري بمعنى فضاء الحكمة والصواب لمضج الاخبار عنه بطرف
الزمان اعني يوم يقول وقدم الخيف يكون كونه التابع في الاستعمال مثل عنده علم الساعة
وان كان المحرر عن مناسب ههنا وما ذكر من المحرر بقوله لا يكون شيئا الا عن حكمة وهو
مستفاد من المقام اذ لو جعل تقديم الخبر اعني يوم يقول للمحرر كان المحرر على عكس ما ذكر
اي فضاء الحق لا يكون الا يوم يقول وهو فاسد وجوز ان يكون حق ههنا
الكلام ان تقدم على قوله ويوم في طرف لقوله وله الملك ولا اقرب انما قال ذلك
لاحتمال ان يقال انه افعل كما قيل في ادم شيب بعلانه ذكر صفاتها وحاله معها وابرقيش
كان يشيب الخ بالرقبات فاصيف اليها فيمن يروى فيفسر بغير التوقين والا ففهم عطف
بيان له وهذا المستباضود ص بعضا لمحدثين او اريد عطف
على فجوز ان يثبت به وعاد على هذا مجرور بدلا من اية او عطف بيان على الاكثار بمعنى
التحقيق والتثبت لان الفعل كائن مثل ذلك التعريف قد سبق ان اسم الانسان
في مثل هذا المقام اسان الى هذا الا ان لا شيء شبه هذه واورد بدل الارادة
التعريف والبصير ليجعل لذكر اسم الانسان وتبينها على انه من رؤية البصر
لكن استعيرت للعرفه ونظر البصر لان الملكوت بمعنى الربوبية والالهية ليست
ما يتصور حقا الشغب قال الجوهرية بالسكون والفتح لغة ضعيف
شغب على العزم هيجت عليهم الشر وقلان طويل الشغب
التعريف اسان الى وجه الجمع بالواو والنون والاول ان يكون ههنا ساد
للقوم الى طريق النظر والاستدلال وتبينها لهم على الخطاء اظهر لان قوله ان لم يهد
دني بدل على انه كان عارفا بان له ربا سخر العباد ومنه الهداية وان قومه على
الضلال وسعربان حاجته كانت مع منكر مبالة في الاكثار حيث اخرج الى القسم
فان اللام في ثين موطئة ولكن وفي لاكون جواب هسم وقوله يا قوم اني ربى ما
تسركون صريح في ان الكلام مع التوهم وحله على حصول اليقين من الدليل
خلاف الظاهر واثبت لا يخافون اسان الى ان الواو الحال بالاضارع
المنفى وان حاز ان يقع حالا بالواو لانها مع الاسمية اظهر واكثر واني
نفسية الظلم بالكفر لفظ ليس قد شاع استدلال المعتزلة بهذه الآية على ان صاحب
الكثرة لا آمن له ولا حاجة من العلة ابر حيث دلت على اختصاص الامن بمن لم يخلط
ايمانه بظلم ان يفتق واجب بان المراد بالظلم ههنا الشرك الذي هو ظلم
عظيم كامل ويشبه ان يكون غير ظلم اسان الى هذا دليل ما روى عن ابن مسعود
انه قال لما نزلت هذه الآية شق ذلك على اصحاب رسول الله صلعم وقالوا
ايضا لم يظلم نفسه فقال عم ليس هذا ما يظنون انما هو ما قال لقول لا يظلم
شرك بالله ان الشرك لظلم عظيم فاستار المصنف الى دفع ذلك بان ليس للانسان

فطارة

قوله

بالشرك اي خطيبه مما لا يتصور لانها صناد ان لا اجتماع فلا معنى لا شترط استغناء
والحديث وان صح عن الثقات لكنه جاز واحد في مقابلة الدليل العقل الفطري فلا
يعمل به والقول بان النسق ايضا لا جامع الايمان عندكم كونه اسما للفعل الطاعة
واجتناب المعاصي حتى ان الفاسق ليس مؤمنا كما انه ليس بكافر بانه كافر اطلاق
على ثين المصدق بل ربما لا يتفهم من ذكره بلفظ الا هذا حتى انه يعطف عليه
عمل الصالحات مثل امنوا وعملوا الصالحات وامنوا وقاموا الصلوة
والجواب انه ان اراد بالايان مطلقا المصدق سواء كان باللسان او
عن انه تجمع الشرك كالتناقض وكذا ان اراد بتقديق القلب لجواز ان يصدق
بوجود الصانع دون توحيد كما ذكره في قوله تعالى وما يؤمن اكثرهم بالله
الا وهم مشركون ولما اريد المصدق به بجميع ما يجب به المصدق به
لحيث يخرج به عن الكفر فلا يلزم من ليس الايمان بالشرك الجمع بينهما حيث يصدق
عليه انه مؤمن ومشرك بل نفيته بالكفر وجعله مقفلا ومفحلا وايضا فبالايمان
ثم المكفر ثم المكفر مرارا وبعد تسليم جميع ما ذكرنا فاختصاص الامر بغير العقلاء
لا يوجب كون العصاة معذبين اليه بل خائفين ذلك متوقعين لاحتمال
رجحان جانب الوقوع وقدرى بالتوقين فمن يشاء مفعول برفع
ودرجات نصب على المصدر او الطرف او العتق ان جاز ان تقدم
الصبر لموقع او لا يبرهم اذ المذكورين من ذرية كل منها على عيار تغليب في جعل
لوط من ذرية ابرهم لانه كان ابراهيم ها جدمعه الى السام فان رجح العود
الى نوح بالتقرب رجح العود الى ابرهم بانه المقصود الذكوة دلالة على انه لما قدر
مرحبه التوحيد وذيت عنها اكرمته الله في الدارين برفع الدرجات وجعل
مساها لانياء من ذرية كرامه باقية الى يوم القيامة مع كون بعض آيات ابناء
كروخ وادريس وشيث تدليل قوله يستدل على كون المراد بالقوم في قوله فقد
وكلنا بها قوما من الانبياء الثمانية عشر المذكورين اعني نوحا وابرهم وعدهما
ومن تابعهم بوجهين احدهما قوله تعالى اولئك الذين هدى الله فبهم ايقده
قائه اسان الى الانبياء المذكورين فان لم يكونوا هم الموكلين لزم الفصل بين اولئك
الذين آمنوا هم الكتاب واولئك الذين هدى الله بالاحسين وبانها ان قوله تعالى
فان يكفر بها هو لا ومتصل بقوله اولئك الذين آمنوا هم الكتاب الآية مرتبة
عليه وهو اسان الى الذين هدى الله فبهم ايقده فبهم واخبرناهم لو اسر كوا لخطبت
اعمالهم فالمعنى فان يكفر بالكتاب والحكم والنبوة اهل مكة المشركون فقد وكنا
بها القوم الذين لم يسر كوا به ولم يتصور ذلك منهم الا على سبيل القدر والتقدير
فانهم المظهر مقام المعنى ونكر تعظيما وتكراما وقيل كل مؤمن من بني
ادم سواء آمن بالنبوة او من قبله من الانبياء والباء في بها صلة كافرين
على ان يتعلق بالمذكور ببناء على جوار اعمال ما بعد الحرف الجزاء الزيد فيها قوله

مدفوع
الفعل

سبب الطرف او على ان يتعلق بمقدور سابق يعبر المذكور فاحقق هدامهم اني
 منعزدا بذلك بمعنى اجعل الاقتداء معصوما عليه فان قيل الواجب في الاقتداء
 واصول الذين هو اتباع الدليل من العقل والسمع لا يجوز سبب المنعني ان يقتل
 عنوه فامعنى امره بالاقتداء بهم قلنا معناه الاخذ به لكن من حيث انه طريقهم
 بل من حيث انه طريق العقل والسمع فغاية تعظيمهم لهم ونسبته على ان طريقهم
 هي الحق الموافق للدليل العقل والسمع والهاد في اقده للوقف
 ولا حاجة الى تكلف حقه صميم المصدر على ما نقل عن ابي علي واستحسن ان
 يوقف على اقده لان الهاء منبهة في مصحف عثمان بن عفان وغيره ولايات لها
 الا في الوقت دون الذبح فيمنعها اتباع المصنف وقيل المراد انها كانت
 ايضا شبيهة بها الصبر احتوايا عن مخالفة المصنف دليل
 قراءة في جعلونه تالفا للقرآن فاني اليهود هم الذين كانوا يجعلون التوراة
 قراة لظن مقطعة لئلا يتكلموا من ابداء البعض واخفاء البعض لا قرآن وانا على
 قواة الباء المحذرة فيكون المقام جعلوا غيبا لا يراهم شيئا من اركانهم
 سبب ذلك العقل وانا قالوا جواب عما يقال كيف يتصور
 هذا القول من اليهود وهم معترفون بان الله انزل التوراة على موسى فاجاب
 بانهم قالوا ذلك مبالة في انكار انزال القرآن على النبي او غضبا وذهولا
 عن حقيقة الكلام على ما اساء الله بقوله وروى ان مالك بن النضر المازني
 لكن الوجه هو الاول ولذا رتب عليه تحجب الالتزام والتوبيخ وما يتعلق بذلك
 حتى عزو غاية كونه نورا وهدى اى لم يبق بعد ذلك كذلك
 وقد انما يعنى اذا كان القائلون هم اليهود فوجه التزامهم بان الله تعالى انزل
 التوراة ظاهرا لا عقرا فهم بذلك واقفاهم به واما اذا كان القائلون قريشا الالتزام
 انهم كانوا يسمعون ذلك من اليهود ويسلمونه ويقولون لما نزل علينا لكننا اهدى
 منهم الخطاب لليهود فان قيل لا خفاء في ان قوله وعلمتهم من قبله
 مقول قل من انزل وليس فضلا اجنبيا عنه وبين قل الله فالى حاجة الى التعريف
 كونه بالتعريف خطايا لليهود او لغرض قلنا هو لا يدخل من جهة المعنى
 في جوف من انزل الكتاب اى اخبر ولنا قالوا انه في موقع الحال او عطف على مقول
 قل على انه مقول اخرا بالاستدلال وعلى قدر كون الخطاب لغرض من هذا الخطا
 لمن امن منهم ان التعليم انما وقع لهم لا للكفرة ولم يتعرض لما في الكلام على وجهين
 وعلى القرائين من الانفات لوضوحه عند من خاطب ما سبق من كتابه
 معطوف على ما دل عليه صفة الكتاب لا ارى حاجة الى هذا التكلف لجوان
 ان يكون عطفا على صريح الوصف اى كتاب مبارك وكاين للانداز وقيل هذا
 اعنى عطفا الطرف على المفرد في باب الجح والصفة كثر لانها مكان
 يعنى انها مستقرة وما وجد وحقق من البيوت والقرى كالام ولاها مرجع جميع

من قراه من

القدر ينزله الام ولا انها اصل القدرى لعظم شأنها وبعض المجاورين
 اعنى نفسه امتثاله اياه من بعد اخرى ولا ارى سببا باعنا على انفسار مثل
 هذه الايات سوى الاعلام بكونه على طرفي البلاغة في باب النظم والشعر
 فاولها الكذابين لان الشواهد سببا لذهبي ولا يناسب الرجال سببا
 الانباء وكونها في بطن دليل على ناع فيما سقوت به من امر النبوة ونسبته لها على
 استعمار شأنها وازالتهما يادى الثقات وهذه عبارة يريد ان يبين
 وتبني العقل الملازمة في بعض ارواح الظالمين بعقل الغريم المسقط في استيفاء
 حقه السباق في نزاع الزوج اذها في الزوج اخراج المظالم لانهم
 لا ارمي الا بريح السرخ ما بين الموت الى البعث والعداب مقدرون بالهوان
 مصنف به فاذا اصنف اليه دل على كمال التمكن منه والاختصاص كانه حقه ومكبه
 في استيفاءكم بتقدير فكلم كانه على حذف المضاف ولم يجعل المضاف
 المقدور عبادكم لان جعلهم شركاء في العادة كان على الحقيقة لا الزعم واما المضاف
 كونه شركاء في الخادم عباد الله فهوها الله وعبدوها كان ذلك نعامهم انما
 اخذتهم عبيدا كالله اخذهم عبيدا وقري فورا بالنبوة جمع قرد
 كرجال ورجل واما قرا دى على فغالى فجمع على خلاف الفاسد كانه جمع قردان
 في القدر ككران وقع المقطع بينكم يريد ان العقل المبني للفاعل اللازم
 استند الى صمد مصدر بمعنى وقع المقطع كانه المبني للمفعول يستند اليه مثل
 جمع بينكم اى جمع الجمع بمعنى اوقع الجمع واعترض بانه واقع في الكلام مثل قيل شتم
 الخلف هذا فالاولى انه استند الى صمد الامر لتفوية في النفس اى يقطع الامر
 بينكم وقرب من هذا يقال ان بينكم صفة اقيمت مقام الموصوف الذي هو السند اليه
 اى امر بينكم كاحل عليه قراه من قرا يقطع ما بينكم على ان ما موصولة او موصوفة
 واما على قواة رفع بينكم فان جعل بمعنى الوصل ولا يكون من الظروف فظهر
 وكذا ان جعل ظرفا اعترازا من الظروف كما حلت في سورة العنكبوت مودة بينكم
 بالاضافة واما على لزوم الطريقة فعن المصنف ان الطرف اسم لاسم مكان
 اوزمان ينصب بمعنى في ثم يقع فيه فيستعمل استعمال المفعول فيه عطفا
 على قالو الحث والنوى لا على العقل قد يسارع في الكلام يخرج اى من الميت ويخرج
 الميت من الحى وحسن التقابل كما في قول الدليل في النهار ويوم النهار في الليل وكان
 عطفا اسم الفاعل على الفعل المضارع لانه في معناه اذ سوق الآية على كون الصنف
 بلوط اسم الفاعل وانا عدل في خروج الحى من الميت استحضانا ذلك لكونه اولى في الوجود
 واعظم في القدرة لكن لا يخفى ان قوله يخرج الحى من الميت في موضع البيان لقالي الحى
 والنوى ولذا ترك العطف ومخرج الميت من الحى لا يصلح بياناً ولا الحسن عطفا
 عليه فلما جعله عطفا على قالو الحث افعى ربا حاشى من يرتفع وقيل
 اسم رجل ونزوى بفتح الراء والباء المفعول بواحد تقرى ليل الشجر

في العادة
 في العادة
 في العادة

الى المضارع

لا يبيّن في صفه الحزن كان بقايا ما عفا من جبارها تعاريف يثبت في سواد عذاه
 تردت به ثم انفرقت عن دمعها تقوى ليل عن ساض نهار
 سيق الحزن قلتما انشيق الحجاب عن وجهه كما اذا انشيق الليل عن ساض نهار
 يعني ان الحجاب
 يعني ان الحجاب ستر الحزن قلتما انشيق الحجاب عن وجهه كما اذا انشيق الليل عن
 ساض نهار استبان وقال الطائي قبل هواي توام وقيل هو الحزن هذي
 مخايل بوق خلقة مطروروي زياد خلقة لهيب وازرق البحر بدوقيل ايضه واولا
 الغيت رشتي لم ينكس ما هو في معنى المصطفى لا يبيّن في السوال كون الاضافة
 حقيقة على كون اسم الفاعل في معنى المصطفى اقتصر في الجواب على منع ذلك والا
 فتكون في معنى المصطفى لا يستلزم كون الاضافة غير حقيقة لجوان ان يكون معنى
 الاستمرار ايضا ما نفا من كونها غير حقيقة على ما صرح به في ما لك يوم الدين ولهذا
 كان بين كلامية تدافع وذكر في وجه التوفيق ان الاستمرار لما يتناول الماضى
 والحال والاستقبال في النظر الى حال الماضى لجعل الاضافة حقيقة كما في ما لك
 يوم الدين والى الآخرين عين حقيقة كما في جاعل الليل سكنا لئلا يلزم مخالفة
 انظاهر يقطع ما لك يوم الدين من توصيفه الى البلية وجعل سكنا منصوبا بفعل
 محذوف فليتل ما فان هذا هو المنشاء وما يقال انه لما بعد معنى المصطفى عن شبه
 الفعل ومعنى الاستمرار وان ليس بشئ لان شبهة الخاص ما هو بالمتعارف
 وباعتباره يعمل ولهذا يشترط معنى الحال والاستقبال الذي هو حقيقة المتعارف
 عند الجمهور والمتعارف قد يحكى معنى الاستمرار كثيرا فاسم الفاعل بالاستمرار
 لا بعد عن شبه الفعل بخلاف معنى المصطفى واما ان اللام الموصولة يدخل الذي
 بمعنى المصطفى دون الذي بمعنى الاستمرار فلا في المعنى في كون صلة هو محض المحذوف
 الذي هو اصل الفعل حتى يتولوا اثر فعل في صورة الاسم كما ان اللام اسم في صورة
 الحروف محاذ على كون ما دخلته اللام التي في صورة حرف التعريف اسما صورة الاستمرار
 يبعد عن معنى الحدوث العقل فيكون محض مفرد فلا يقع صله بخلاف المصطفى
 محجولان حبانا ومحجوبان حبانا بربانية معقول به او معقول
 مطلق والحبان بالضم والكسر الحزن والتميز والماضي من الاول بالفتح ومن
 بالكس فاء المستقر يعني فاء والفعل وهو العاق والمعنى
 فلكم اي موضع استقرار واستقرار ليكون معنى المكان والمصدر جميعا ومنكم
 مستقر معنى كسر القاف الطف وارق يعني ان العفة هو العفم والحذاف
 وقد فبق النظر فكان البق بالاستلال بالانفس لما فيه من الرقة والنفاء بخلاف
 الاستدلال بالافاق فعبه القهور والحلاء ويجوز ان يكون الحزن محذوفا
 الطرف اذا كان عاملا معنى الحصول والاستعداد ويستحق المستقر كان حبرا
 ولا يقال ان الحزن محذوف ولا يحتاج الى قرينة واذا كان بمعنى فعل ماض مثل
 زيد جالس في الدار وعمر في المسجد فالظرف لغو والحزن محذوف ليجتاح

ظرت

مقصر

عطف

الحال

معتبر

نوله

الى قرينة فلذا يخرج من النخل وقوان معنى الحذف الحزن جلا ف حاصله من النخل
 كان قنوان عند علي حب ويلزمه ان يكون من النخل عطفا على قنه
 ويكون من العطف على معنوي عاملا كما يقول حزم من الدار زيد ومن المسجد عمرو
 ولان النخل في المعنى عطف على قوله كالمشي الذي في معنى الحزن ان يكون الزيد
 على حقيقة واعرض لي البتة معناه امكنى وحقيقة ابدال الحزن عن غيره والعرض بالضم
 الجائب والغايب في خبر المبتدأ المقرون بان الوصلية تشاع في عبارة المصنفين
 مثل زيد وان كان عينا فهو لحن وكذا كلمة والاصل لكنه اولاه خيل وجهه
 على ان جعل الشرط عطفا على محذوف والفاد جوابه والشرطية خبر المبتدأ
 ظاهر وان جعل الواو والحال على ما يراه المصنف والشرط غير محتاج الى الجزاء فليكن
 الحزن بالجزاء حيث قرن بالمبتدأ الشرط واما لكن والافخاج الى تقدير اخر ان
 ليس بخواد لكنه لحن وحنات من اعاب فيه وجهان اورد على الاول
 انه لا دلالة فيه على ان الاعاب بل لحن في النخل والقنوان وسدق بان ذلك
 متوض الى شهادة الفعل ودلالة القام واورد على الثاني ان يؤول الى ان تكون
 المعنى ومن النخل حنات من اعاب وفناده ظاهر والجواب انه اذا عطف
 حنات على قنوان كان من اعاب عطف من النخل فنصر من عطف مبتدأ
 على المبتدأ واحزن على حزن غائبة ان العطف على المبتدأ يكون نكرة غير مخصوصة
 ولم يعرف منع ذلك كيف وقد قال السا عن عندى اصطبار وشكوى عند
 قائلتي فهل يا محب من هذا امر وسعها وقد جاب بان من اعاب صفة
 حنات ومن لم كانت معذرة شبه لحن النخل جاز وضعها لكونها من جنس
 من النخل مجازا لكون هيتها قد ركة من خلاها كما يدرك القنوان وفيه جمع بين الحقيقة
 والحال او بان المراد انه من عطف الجملة اي وتخرجها وحاصله من الحذف
 والكرم حنات من اعاب فني قوله عطف على قنوان يجوز لا حاجة اليه على هذا
 التقدير ايضا لجوان ان حنات من اعاب عطفا على قنوان وذلك المحذوف
 اعني من الحذف ومن الكرم عطفا على من النخل اي من حنات اعاب
 يعني انه على حذف المضاف لان البتة ان لا يكون من اعاب نفسه بل من البتة
 والا شجار عطفا على نيات كل شئ الاقرب لفظا ومعنى ان جعل حنات عطفا
 على خضر والزيتون والرمان على حياض لكنه لم يذهب الى هذا لانه قد اخرج
 الحنات من البتات يتبعه من صله ولان كثرة صفات البتات واقفا بها
 مع وجه الشب وهو الما وادخل في مقصود القام اعني بيان كمال القدرة
 والحكمة ثم قال الاحسن ان ينصب الزيتون والرمان على الاختصاص لانهما
 انصبا بل اختلاف قواء مع اقضاء ظاهر الكلام خفضها عطفا على اعاب
 فنا سبيل جعل العدول الى النصب لقصدا الاختصار كثر منه اقتصر على المقصود
 من البيت اي كنت منه برياء والذي كذلك فحذف الحزن من المعطوف كاحد

فان في اسم النخل الحزن والدار والدار

على

نوله

في الآلهة الخال منه والشعر لا يدق من طرفه الباهل حيث ينان عن ناس من قشبي
 قتال القشبي هو الحق من الحق ليقرى عليه الحاكم فقال بقصده فيها راي بامير
 منه ووالذي بربا ومن اجل الطوى زماي انما من لصوص وماوعاها والذي في
 مضى رجان ويروي ومن حول الرمي بضم الحيم وهو طرف اليد والطوى الحسبي
 بالحجر وخوم والمقصود ان متساها من الرميون ومنه محذوف من الرمان وضمير
 متساها عايد الى الزيون لكن على حذف المضاف اي بعضه وهو مستغدد
 من جهة العني ووجه التشابه القدو اللون والطعم وانما قيد بهذه الحال ليدل
 على ان خلقه بالتقصيد والاختيار لا بالخرق اتفاق الحال كيف يخرجها قبيلا
 لسيرا الى ان التقيد بقوله اذا انزلنا شعرا بانه 9 صغيف غير متفهمه فتقابل
 حال البيع وبديل كايض الفناوت على كال القدح وعلى هذا الاسم ما يتدل من المصنف
 ان عطفت بيعة على من سبق الاختصاص على طريقه وجبريل وميكائيل للذلاله
 على ان البيع اولي من الغصن فلذا لم يقل ان غصن ثم وبيعه
 بلا قبل الا ان يفتض لمحذوف جوابا عن سوال مقدر كانه قل من جعلهم شركاءه
 فقل الحق وذلك لانه لو كان بدلا لكان التقدير وجعلوا الله الحرة وليس له كبر معني
 الله الا ان يقال ليس في حكم النسخه بالكلية ما فائدة التقديم لا خفاء في ان
 السؤال على الوجه الثاني وان المعنى ما فائدة تقديم شركاء على الجن وان قوله لذلك
 قدم اسم الله يعني على تقدير كون الله طرفا لغوا سعادا تعلق بشركاءه على ما قل
 وهو ظاهر او جعلوا على ما هو الظاهر من كلام المصنف وذلك لان حق الطرف
 الدعوان تيا خزع عن المعقول به وانما قلنا ان ذلك على تقدير كونه لغوا اذ على تقدير
 كون الله شركاء معقولي جعلوا بان يكون تقديم الجن الطرف على المستدرك انما
 جاريا على الاصل غير معدل بالاهتمام والاستعظام واعتراض صاحب الفناج با
 جعل تقديم
 على تقدير كونها المعقولين وقيل هم الذين زعموا يعني ان جعل الشركاء في الحق
 لا في مجرد العبادة فان قيل فامسيت على هذا شركاء واحدا لشركاء احب
 بان لا يلبس ذمة واتباعا لغرض اليهم كثيرا من الامور فمن جعل ابليس خالي الشرف
 وكل صار معقولة السياتين فقد جعل الله شركاء فان قيل الشرح هذا قول عن
 المعقولة يعني قلنا لا فان المراد بكل جنبا رايهم الا عيان الصان للحيات والافاق
 والمعقولة لا يقولون بذلك ومعناه وعلوا كانه يريد ان خلقهم حال تقديره
 والمعين على تقدير العلم كانه قبل وقد علموا ان الله خالقهم لا الجن وقيل ضمهم
 للجن فعلى الاول معناه جعلوا غير خالقهم شركاء لخالقهم وعلى الثاني جعلوا
 الخلق شركاء لخالقه يعني وجعلوا الله خلقهم هذا ظاهرا على تقدير
 كون الله مستقرا او هو يدعي السموات يعني ان الاضافة حقيقة بمعنى على ما يراه
 البعض في ببت العذباتي الخافين ثم بين وجه الحقيقة على وجه لا يخل بالنسبة على

حال

ان

نوله

دعائي

معللة

واجبة وحاصله يوجب معنى الباطنة والشفقة واسفاء المثل والنظير وهو لا يوجب كونه
 نفسه في السموات وقوله او هو يوجب ربما يشعر بانه على هذا التقدير جزم مستدرا البتة
 وليس بذلك بل الوجه الملازم جازيه في المقادير الملازمة جازية في التقادير الملازمة وجعل
 ان يكون جنس المبتدأ اما على ان يكون الحيلة الانسانية حتى مبتدأ واما على ان يكون
 انه استغفاهم انكار بمعنى لا يكون واما على تقدير القول فتعسف ظاهر
 وقدحى بالحزم رد اعني بدلا من الله او صهي سبحانه او وصفه الله على تقدير كون الاضافة
 حقيقة وتجاوز الرد على من قوله وفيه ابطال الولد من ملأه او حله الظاهر
 ان العلم بكل شئ وجه مستغل فيكون الوجه اربعة الا انه ادرجه وجعله مع خلق
 كل شئ وجهها وحلا لان المعنى انما يحقق بالاجاد الاختيار في ذلك بالعلم ولا ريب
 بنا فليس في لزوم كون الولد كالوالد في العلم بكل شئ
 ام سوء على باب استه صلب وشام الصلح جمع صليب قيل هو فذلك الجيف وقيل
 طلب المضارح فان الاخطل كان من يضارحى العهد يعني صورة الصلح متفوتة
 على استه والشامة الخال وما بعد اخبار لان الله علم لا يجوز ان يقع صفة الاسم
 الانسان ولا يعبد ومن بعده لا سفا وما به يستحق العباد من الصفات التي
 جعلت من احوال الاستحقاق البصر هو الحق هو اللطيف وقد قال انه نور العين
 فكانه اراد بالنور الجوهر الذي قام به الضوء او بالجوهر عن معناه المتقابل للعرض وقد
 استقصينا في شرح مقاصد الكلام ما في الآية من الاستدلال والجواب بالانزاد
 عليه لانه متعال اسارع الى دلالة الآية على امتناع الرؤية لان ظاهرها تفتي
 الوقوع وهو لا يوجب في الامكان يعني عدم رؤية بعد سلاحه كحاسة وحصول السرايط
 المتعلقة بالمراي لحب ان يكون لامتناع رواية وانقاد بعض السرايط المتعلقة بالمروء
 اذ وجود المعلول عند تمام الاسباب والسرايط لازم وعليه منع ظاهر
 وارد على لسان رسول الله م كانه قيل قل ذلك بدليل عطف وما انا عليكم بحفيظ
 فلنفسه ابصر قدرا الفعل متاخرا لكون المعنى على الاختصاص واللفظ على التباد
 يقول من جاء فللاكرام جاء ولا يقول فجاء للاكرام الا بتا ويل والله هو الحفيظ
 يعني ان تقدم الصبر واليلاء حروف النفي للصبر وان كان الحيز صفة لا فعلا لان الحفيظ
 خبري وهو الله لا انا واما تقديم عليكم فلا هتمام ورعاية القاصلة فمن يجوز تقديم
 الطرف المعقول لما بعد حرف الجز الجزية والا فيمحذوف جوابه محذوف
 اي قوله تسبها له جواب الشرط الذي هو مسبب والشرط سبب وقدح المحذوف
 متاخرا للاختصاص المناسب للمقام بضم الراء مبالغة وذلك للتدل الى
 باب افعال الطبايع بمعنى درست او عقيت وذلك ان درس جاز لان ما
 وشعرا بالاعين وكذا عفا وهي حال موكل على تجوزها بعد اتملة الفعلية
 كما سبق في قايما بالسطر او المحزون الهك فان قيل كانوا مقدرين بالله وعظمت
 فان الاصنام انما يعبد لكونها شفعاء وعند الله فكيف يسبويه قلنا لا يفعلون

ان

ان

ان

و بعد انکه معلوم شد از این سفره ای که فرایده الملکون
التمیله اولاد که از خدمت مرگها و اولاد الی بحث را

الحمد لله

بان يكون مجازا عن الذي بمعنى المكان
 من قبل الاستعارة تشبها لذلك المعنى بالمعنى المأثور به الواجب الذي لا بد ان يكون
 اذا كان يعني اي يعني ان كان من استنماية فهو مستند خبر يكون
 وما مفعولا ان علق عنها فعل العلم وان كانت موضوعه مفعول يعلمون على انه
 متعلق الى مفعول واحد خلق الله هذه الدار لنا انسان الى وجه كون العاقبة المصانة
 الى النار هي العاقبة الحسنى ولقد بين ذلك زيادة بيان سموة العنصر حيث قال ان الله
 تعالى وضع الدنيا مجازا الى الآخرة واراد من عبارة اعمان الخلق ليلجوا خاتمة الخلق ومن
 عمل على خلاف ما وضعه الله فقد سخط فاذن عاقبة الاصلية هي الخلق واما عاقبة
 السعد فلا اعتداد بها لانها من نياح تحريف النجار فيه انصاف حيث ذكر
 العليين بطريق واحد حيث قال اعلموا على ما كنتم ابي عامر اني على ما كنتم ابي حسن
 حيث لم يخاش في الكلام ولم يصريح بالعذاب وقع هذا فسوف تعلمون بغير عن
 شديد وتدل على ان المندرج والفق يان العاقبة الحسنة له لا لمعنى ان عالم بذلك
 القوم وانهم عند استعملونه غدا واشيا ههنا لا لهم لم يصح في الترتيب
 تشبها على انه مقدر محقق حتى كانهم كانوا يجعلونه بمنزلة الاصل بل صرح بذلك
 في التفسير عن قوله فقالوا هذا الله بنعمهم وهذا لشركائنا في انوار الله
 التي لا يابسها في الخرش والالعام على الله الذي هو الخالق واثارهم اياها انه ان
 ينقطع مما جعلوه لله في نصب الاوثان شئ تركوه وقالوا ان الله غني عن هذا وان
 قالوا وان شئ في نصب الله احذروا وردوه الى نصب الصنم وقالوا انه فقير
 وان هلك بالالاوثان شئ اخذوا بدله فانه لم يفعلوا مثل ذلك فيما الله وان ذكروا
 نصب الاوثان فقط تركوه وان كان بالعكس اخذوا من نصب الله واعطوا للشدة
 وقالوا الا لا الهنا من نفعهم وعلمهم عطف على ان راي من علمهم على الوجه
 الذي لم يصح لهم وصل ذلك التزيين بربان ذلك الجوز ان يكون
 اسما الى مصنون قوله وجعلوا الله تماذا والآية وان يكون اسما الى نفس هذا
 التزيين الذي هو تزيين قتل الاولاد على اسبق مرانا كاحلف عبد
 روي انه راي في المنام انه كان يخدم صرم ونقيب له موضعها فقام يحفر وليس له
 وللبوصد الا الحارث فتدليس ولده عن ثم بلغوا الجحيم احدهم الله عبد الله
 فلما تفرع عشرة احدهم بنده واطاعوه وكذب كل منهم اسمه في قدح فخرج على عبد الله
 فاخذ المشقة للحرم فقامت قريش من ايديها وقواوا حتى ينظروا فابطلوا به الى
 عرافه فقال قتلوا عشرة من الابل ثم اضربوا عليه وعليها القدر فان خرجت على
 صاحبكم فزبدوا من الابل حتى يرضى ربكم واذا خرجت على الابل فقد رضى ربكم
 صاحبكم ففعلوا عشرة اخرجت على عبد الله فلم يزلوا كذلك حتى جعلوها قايه فخرج
 القدر على الابل فخرجت ثم تركت لا يصعد عنها ان ولا سبع ولذلك قال ٤٢ ان ابن
 الذي يحين بغير نظرف ليسير الى انهم انما جوز والفضل بالظرف وفي السفر

كنوز

كقوله الله رب اليوم من لاها واما بغير الظرف ولو في الشعر لقوله فوجها ولو
 بمرجع ربح القلوص الى مراده باضافه ربح الى اني مراده اضافة المصدر
 الى فاعله والفضل بالمفعول اعني القلوص فمردود ولعل وجه الرقابة لا ضرر
 فيه لاستقامة الوزن والغاية بالاضافة الى القلوص ورفعت الى مراده الرفع
 الطعن والمترجم ربح قصر والقلوص الشاية من الثوب وصنم ربحها للكتيبة
 والذتي حمله على هذا عذر اشد من الجرم حيث طعن في القنارة السبعة وروايتهم
 وزعم انهم انما يقرؤن من عند انفسهم وهذه عبارة المصنف بطعن في تواتر
 القرات الستة ونسب الخطا ما انهم كافي هذا الموضع وتارة الى الرواة عنهم
 وكلاما حطالان القرات متواترة وكذا الروايات عنهم وعما يستشهد بها لا الهاد
 وقد وقع الفصل بينها بغير الظرف ينبغي ان يحكم بالجواز كما قالوا في قوله ثم على
 ما سمر وقد شفت غلايل عبيد العيس منها صدورها فعبدا العيس فاعل شفت
 وقع فصلا بين المصنات وهو غلايل والمضاف اليه وهو صدورها وقوله ينبغي
 يداها احصى في كلها جرح نعم الذراع معاد القصار يرف فالذراع بالمضب فصل
 بين نعم ونسب اذ يحل على حذف المضاف اليه من الاول واضار المضاف من الثاني
 على انه ذهب اليه صاحب المصنف لان خطيبه اثبات والضمحان ابعد من ذلك
 او بعيدا لعله بان ذكر صاحب الانصاف بان اضافة المصدر الى مفعوله وان كانت
 محضة لكنه يشبه غير المحضة فانصافه بالمضاف اليه ليس كالنقل عنه وقد جاز
 في الغير الفصل بالظرف فيمن هو عن الغير الجواز الفصل بغير الظرف
 فعلى معنى الصيرة لظهور ان قصد التذنية لم يكن الارادة واللبس وانما ذلك
 قصد الشا طين مشبه قصدها للقاء وقد كثر في سورة الانعام حديث
 اسناد الكل الى قدرة الله تعالى ومثلية بحث كان ينبغي للمصنف ان يرجع اليه
 وترك تاويل التفسير والالقاء والتخلية والخللان لكن المصنف استمر على طريقته
 وهو من الضيق اتي من الجرح بمعنى الضيق مصدر موكدا اي
 خلاص ما في البطون المذكورين خصوصا ووجه دلالة المضب على كون خالصة بمعنى المصدر
 انها لو كانت بمعنى اسم الفاعل لكانت خالصة من ذكرنا قلزم تقدم الحال على الجور
 او من الضيق في الواقع خيرا قلزم تقدم الحال على تعامل المعنوي الذي
 هو الجار والمجور ويمكن ان يتكلف في تطبيق عبارة على الامرين واما جعلها
 حال من الضيق في الظرف الواقع صلة فلا معنى له عند التامل انصاف واذا
 اريد انها في حال الخلو من البطون والحدود عنها يكون المذكور فهو معنى
 كونه حال من ضمير الخبر لا الصلة واما في قراءة ابن عباس فخاصه بدل اوجي
 مستداه خبر المذكور والجملة حتم ما في بطون والعني جدد وخيان ابي الحى
 منه دون الميت ويذكر الضمير يعني في قراءة رفع ميتة لنا ويل الميتة
 بالميت واما في قراءة الضيب فالضيم لما في بطوننا ويصف الضمير

الكذب قال جعل قولهم كانه عين الكذب ومحضه فانما نطق به السنه فقلت
الكذب لخلية وصورة نزلت يعني آية قد خسر الذين قتلوا اولادهم الحنفية
اطامهم يستألي ان يسعها مقولته لانه عطف وحملهم عليه انما هو بيان للعين
والا فتول بعين علم في موقع الحال الاول فجميع ريقه وهو ارض فيها زرع
وخضب والصبي للتحمل لان الاكل انما تطلق لما يكون للتحديد والنبات
ومن جعل اسمها لكل ما ياكل يجوز عني ان يكون الصبي ككل من الامرين او لانه يتناول
وكذا يصير مرة يعنى الى كل من التحمل والزيوت او الى الكلى يتناول المذكور
او الشجر لانه يتناولهم كان منشا التوهم ان المطلق ينصرف الى الكامل وهو
من التوهم ما ادرك وانبع ولا يخفى ان مثل هذا السؤال يتوجه في قوله انظر وا
الى ثم اذا امر ولا يقال في هذا الجواب ولا يسترقوا في الصدقة بعينه العرب
ولو علقه بالاكل والصدقة بعينه الاطلاق لكان اقرب واما اذا اراد بالحق الزكاة
المفروضة فهي مقدرة لا يحتمل الاسراف الفضل لا يجمع فضيل والنجاء جمل جمع
محمول بكسر العين وفتح الحيم المتددة وقد سويهم من قوله كلوا مما رزقكم الله
استدلال على ان الحرام ليس رزق من الشكل هكذا الحرام ليس ياكل سريعا
وهو ظاهر الرزق ياكل سريعا لقوله تعالى كلوا مما رزقكم الله فالحرام ليس
رزق او من الشكل الاول هكذا الرزق ياكل سريعا ولا ياتي من الاكل سريعا
سحرام فالرزق ليس رزق وكلما انها بعيد لوصف كل رزق ياكل سريعا
والا لا يدل عليه دليل قوله استدلال على انما رزقها في قوله والدليل عليه
ان عني كون واحد منها زوجا والتفسير بقوله من الضان اسن ظاهر وكونها مستدا
وجزا على قراءة اثنان ظاهر لكن لا ينبغي ان يبين موقعها على القراءة المشهورة
والظاهر ان من الضان يدل من الانعام واثنان من جملة في ثمانية او من ثمانية
ان واج ان جوازنا للبدل بدلا والمعنى انكار ان يحرم الله يعني ان المقصود
انكار فعل التحريم لكنه اورد في صورة انكار المعقول لطريق ما كانا يدعون من الفضل
في المعقول والسرديد فيه فلو ان انكار طريق برهان من جهة انه لا بد للعقل من متعلق
فاذا بنى جميع متعلقاته على الفضل لزم منه على هذه اى على الطريقة الدارفة
من مقتضى من المطاع التي حرمتموها قد بذلك ليعرف في التحريم على
عمومه ولا على ما ينبغي بعد استنباط الاربع الذكورة لوجود محرمات يسواها على ان
في جعل الاستثناء مقصدا متصفا في اللفظ اى الا اذا ان يكون بمعنى الا الموصوف
بان يكون احدا الاربع على انه تدل من محرمات يكون الكلام غير موجب او الا وقت
ان يكون على انه مقدح بمعنى لا احد شيئا من المحرمات في حال من الاحوال الا في حال
ان يكون المطعوم احدا الاربع فان وجد حينئذ محرمات والجواب انه قد ورد في
المحرمات في عين الاربع في عين هذا الموضع كقوله تعالى انما حرم عليكم الميتة والدم
للخزيرو وما اهل به لغير الله فاسب ان يحمل هذه الآية محرمات على ذلك لتطابق الاشكال
انما

في قوله تعالى

الاول

الان

سنة

قوله

المحرمات الآخر يدفع بان المعنى لا احد فيها او حتى عند تبليغ هذه الآية محرمات الاربع
وهو لا ياتي في الوجان في وقت اخبر ان يكونا في تحصيل عام الكتاب بمجر الواحد او الاطلاع
جائز فان حاصل القول بانه لا محرم سوى الاربع هو ان ما عداها ليست محرم وهذا
عام فائيات محرمات آخر تحصيله لا للنفى وقد رخص في العروق بعد الذبح وهو
هذا الترخيص مذکور في فقه الحنفية واما عند الساقية فحرمه الدم على عمومها والكبد
والطحال ليسا دمين في العروق وان نطق الحديث بكونها دمين نظر الى التحقيق والاطباء
فيه تدينق ويجوز ان معقولا المنة على هذا الوجه بوسيط قوله فانه رخص
اذا لو كانت الاربع متعاطفة لكان المناسب ما حرمه عن اكل عود الصبي الى الاربع
بان وبان لكن لا يظهر انه عايد الى الحزير بفسه دلالة على انه نجس العي لا يوجد
ظاهر ترك المواخلة على تناول الحرام بناء على العقدة والرحمة من الله تعالى والا
من العبد واما قوله في موضع آخر بعد ذكر المحرمات الا ما اضطررتم اليه فظاهر الا با
يريد بالاضافة اى باضافة مال الى صبي زيد في المثال واصافة شحوم الى
صنها البقر والغنم في الآية زيادة الربط والا فاصل الربط حاصل بدونها من
البقر والغنم الشحوم ومن زيد المال لان من متعلق بهذا القول واما من جعل من البقر
عطفا على كل ذي ظفر وحرمنا عليهم شحومها تبينا للتحريم منها فالاضافة للربط المحاج
اليه ومن الشرب هي الشحوم الرقيق الذي غشي الكرش والامعاء والسحفة
ينفع السمين وسكون الهاء المهملتين النخبة التي على الظهر الملتفة بالجلد فمابين الكتيبت
الى الوزكين والحوايا الامعاء جمع حوت او حوتية اويا استعملت على الامعاء
وما يعظم ان الحوايا عطف على ظهورها اى ما حملت الحوايا لكن الاخر عطفها على ما حملت
يقدر الحضاف اى شحوم الحوايا وقوله اويا استعمل على الامعاء بيان لذلك وقيل
الحوايا عطف على شحومها على الاقل كانت عطفا على المستثنى بمعنى حرمنا جميع شحومها
الاهة الثلاثة فكان المناسيب هو الواو دون اولان المخرج من حكم التحريم لثبوتها لا اجدها
فقط واجب بان الاثبات تن وافي النفي في هذا العموم لكونه بمنزلة النكرة في سياق
النفي فيصير المعنى لم يحرم واحدا من الثلاثة لا على النقيض وذلك ينفي المجموع ضرورة
وهو معنى ابا حنيفة الكل وفيه نظرا لان الاستثناء انما يبيد نفي الحكم من المستثنى بمنزلة
قولك اسن التحريم عن هذا او ذاك والعموم انما لوجه نفي الحكم على هذا او ذاك لمنزلة
قولك اسن تحريم هذا او ذاك ومنهناك فما سبق على هذا المعنى وحاصله ان النكرة اذا
تعلقت بنفي عممت ضرورة ان نفي الجواب اليهم لا يتحقق الا بنفي الكل واما ان تعلقت
بالنفي كما في قولنا الايمن لا يحسن الناحية حرقا فلا يعيد سوى تعلق النفي بغير ميم
وهذا ما يقال ان اوفي النفي قد يكون لتعني احدا من فقه وتدينق لحد الفعلين
فلازم فالوجه ان يقال كله اوفي العطف على المستثنى ايضا من قبيل جالس الحسن
او بن سبرين كما ذكره في العطف على المستثنى منه يعني انها لا فانه التساوي في الحكم
فيحرم الكل ولحققة ان مرجع التحريم الى الله كانه قل لا ياكل احدا ثلثة وهو معنى

الاسم

العموم وهذا ما يقال من المصنف ان الجملة لما دخلت في حكم التعميم فوجه العطف بحرف
التعميم انها بلغة في هذا المعنى لانك اذا قلت لا يطعم زيدا او عمر او كان لم ان يطعم زيدا
على حدة واما اذا قلت لا يطعم زيدا او عمر او خالدا يعني ان هؤلاء اهل ان لا يطاع
فلا تطع واحدا منهم ولا الجماعة وبهذا ينشأ فساد ما يتوهم من انه يريد ان على تقدير العطف
على المستثنى منه يكون المعنى حرمتنا عليهم نحو مناهيهم او حرمتنا عليهم الخوايا او حرمتنا
عليهم ما اخلط بعظم فيجوز له ترك اكل ايها كان واكل الاخرين والظاهر ان مثل هذا
وان كان جائزا فليس من المسترع ان يحرم واحدا منهم من امور معينة وانما ذلك في الواجب
فقط لا يخلفه رد على من جرد الخلف في الوعيد بناء على انه كرم وفضل
بخلاف الوعد ووجه الرد ان الخلف في كل منها كذب وهو قبيح لا يجوز على الله تعالى
كذب المجبر فيه نعم فيكون كاذبا في شئ الله لكن الكفرية كتحريم ذلك
على حقيقة الاشراك وتحريم الخلال وسائر ما يربكون من القبايح وكونها ليست بمعصية
لكنها موافقة للشئ الذي تساوى معنى الامر على ما هو في القدر من عدم القدرة في الامور
والمراد وان كل ما امر الله تعالى فلو لم يكن معصية مني عنها واجتمع وان اعتقدوا ان
الكل يشبه الله فكيف يصعدون ان الشوك وجميع القبايح معصية ومخالفة للامر بحقيقها
العذاب بحكم الوعيد ويعفوا عن البعض بحكم الوعد فهم في ذلك صدقون الله على ما دل عليه
العقل والسرور من امتناع ان يكون اكثر ما جرى في ملكه على خلاف ما يشاء والكفرية
يكذبونه في حقوق الوعيد على بعض ما هو بشئ الله ويؤمنون ان الكفر والمعاصي اذا كان
باراحة الله تعالى لم يكن عليها عقاب ولم يكن مخالفة للامر بل ربما كانت فرصة عنده وعلى
تقدير ان لا يكون الكفر بشئ الله تعالى لم يكن المجرة الا كاذبين لا كاذبين وقد ذهبوا الى هذا
نقد بقاء ما بعد ولا خصي من الايات الواردة فيه ولم تأووا الى الشئ بشئ القصد
والاجزاء رجحا بالغيب وحاصل الكلام في هذا المقام ما قال الامام وهو ان في كلام
المؤمنين مقدمتين احدهما ان الكفر بشئ الله والثانية انه يلزم منه ان دفاع دعوى النظم
وما ورد من الاذم والتوبيخ انما هو على الثانية اذا الله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد قل
ان شيئا من الكفر والاسم بالادمان وتعذيب على الكفر وبعث الانبياء دعوتهم الى دار
السلام وان كان لا يدين الا من شيئا فان كان الامر كان عظم يعني ان الفاء في هذه جواب شرط
مقدر فلو شاء لهدىكم نزل البياض لقوله الله محبة البلاء لغة فهو ايضا انما هو على تقدير ذلك
الشرط لا في نفس الامر فلا يلزم منه ما يعطيه كله لو من ان عدم هدايته للكل انما هو لعدم
مشيئة ذلك فعل ما يقتضيه ويعود اليه مذهبكم يكون ما عليه الخيال كون عيشة الله تعالى
كل ان انتم عليه بعيشة فينبغي ان تقدروا على ذلك كما يعتدون ايضكم على انتم عليه
ولا يكون عنكم معاداة ولا ادرى كيف ذهب على المصنف انه لو اراد هذا المعنى لكان لهم
حجة ظاهرة وهي ان تلك المعاداة والمخالفة ايضا بعيشة الله تعالى والمعتدون على ان الحجة
انما للمعنى الكتاب والرسول والبيان والمعنى واذ قد ظهر ان الحجة لكم فله الحجة الباطنة
لكن لا يهدى الكل اليها لعدم مشيئة فان الامور كلها بعيشة الله تعالى ومع هذا فهو يبعث

البينة

قولهم

ما

الانبياء ونزل الكتب ويضبط الادلة الامارات في ذلك حكما ومصالح لا يهدى اليها غير
واما لانه يفعل بالمشاء وحكم ما يريد بونث ويجمع سكت عن البينة مع انهم
يقولون هلم لانه اراد بالجمع ما يعم المعنى قوله والمعنى ما تواتر ان الى ان هلم ههنا على اللغة
البحرانية فكانت شهادتهم ربما ليسعربان لا يشهد مستعارة بمعنى لان استعارة
بتعبئة وقيل بحاج من ذكر اللانم واراذه الملزوم لان الشهادة من لوازم التليم وقيل
كناية وقيل مساكلة المراد ان يحضروا بين وجه الاضافة بالعهد ووجه الوصول
حيث لم يقل شهدكم ليشهدوا بعلومية مصمون للجملة ثم بين وجه امتناع ان يقال
شهدا يشهدون على ما زعم السائل بان ظاهرا يدل على طلب شهدا بالحق وليس يعرض على
ما يشهد به المقام ولا يلزم بل متناقض لقوله فان شهدوا فلا تشهد معهم يعني لانهم
لان اللانم للشهادة بالحق هو التليم لا المنع منه وما حرم منصوص بفعل
اللانم على ان ما موصوله والعايد محذوف او يحرم على ان ما استنفائية والجملة
اعني حرم مع مقوله المقدم معقول اتل من حيث تضمنه معنى القول كانه قبل التلاني
شئ حرم ولا سانية الى هذه النكتة قال في الاول يفعل اللانم اني من ههنا ما دل
بمعنى قول آخر ولا يخفى ان المصنوع يحرم مجرد ما لا حرم ففي القبط ادنى تشام لوصف
المقصود وان في ان لا تشركوا مفسد ونظم الكلام لا يخلوا عن اشكال لان انما ان
مصدرته او مقدره فان جعلت مصدرية كانت في موقع البيان المحرم بدلا من بل
او من العائد المحذوف وظاهرا ان المحرم هو الاشراك لا بنية وان الاوامر الواردة بعد ذلك
معطوفة على لا تشركوا وفيه ارتكاب عطف التلاني على الخيري وجعل المعاني الواجبة
الامور بها محترمة فاحتج الى تكلفات مثل جعل لا من بدلة وعطف الاوامر على المحرمات
باعتبار حرمة اعتدادها ونظم الخبر معنى الطلب واما جعل لا ناهية واقعة موقع
لان المصدرية على ما هو المذهب للمصنف فعلا من سبوعه عن بيان با جماع الناصب
والجائز لكون الجائز في نفس الفعل والناصب في لامع الفعل فلا سبيل الى ههنا
لان زيادة لا الناهية عالم يقل به احد ولم يرد به كلام وان جعلت ان مفسر على ان لا ناهية
والنواهي بيان للحرمات يوجه اشكال لان اخذها عطفا ان هذا امر طر مبيها على ان
لا تشركوا مع انه لا معنى لعطفه على ان المقدره مع الفعل وثانها عطفا الاوامر المذكورة
على النواهي فانها لا يصلح بيان للواقع المحرمات بل الواجبات والمصنف اخبار كون
ان مفسر لان العطف الاوامر على المذكورات قد نزه ظاهرا على انما نواهي ولا سبيل
في ان جعل ان مصدرية موصولة بالذي لم يعرف فاجاب عن الاشكال الاول بان قوله
وان هذا امر طر ليس عطفا على ان لا تشركوا بل هو تعليل للاتباع متعلق بانهم على حذف
اللام وجاز عود صيغنا يتبعون الى الضراط لتقديم في القبط فان قيل فعلى هذا يكون
اتباع عطفا على لا تشركوا وبصير التقدير فاتباع طر لانه مستقيم بغير جمع بين قرى عطفا
اعني الواو والفاء وليس مستقيم وان جعلنا الواو استينافه اغراضه قلنا
ورود الواو مع الفاء عند تقديم المعول فضلا سيما شايخ في الكلام مثل ويكلمك وان الماحدة

باب

الانبياء

فلا تدعوا مع الله أحدا فان ابنت الجمع اليه وصنعت زيادة العنا فاجعل المفعول متعلقا
بمخذوف والمذكور بالغا عطفا عليه مثل عظم وادعوا لله فلا تدعوا مع الله واشركوا
وعن الاشكال الثاني بان عطفت الاوامر على التوحيات التي الواقعة بعد ان التفتت للاوامر المحررات
مع القطع بان المأمور به لا يكون محمدا بل على ان التحريم راجع الى اصداها يعني ان الاوامر
كانها ذكرت وقصد لوانها التي هي المنهي عن الاصداد حتى كانه قيل انما احرم ان لا تشركوا
الى الوالدين ولا يتخسروا الكبد والميزان ولا تتركوا العدل ولا ينكثوا العهد ومثل هذا وان لم يحجب
الاصل لكن ربما يحجب بطريق العطف واما انضاب ان لا تشركوا بعلمكم يعني ان لا تشركوا
الشرك فيما به عطفت الاوامر الا ان جعل لا ناهية وانا لمصديقه موصولة بالنهاية والاولا
عليها هذا قاعدة حتى يكون المعنى ائبل عليكم يعني الاشرار والتوحيد هذا اخذ
نظاير الحال في تقدير عطفت ان هذا صراطي على ان لا تشركوا على كون ان ناصبه ولا تشركوا
منصوبا بها والا فغند التحقيق لا استقامة لان ان لا تشركوا انما يصير مفعولا ائبل اذا
جعل بلا ما حرم وما حرم ليس في الاشرار بل الاشرار على تقدير جعل من يره حتى يكون
المعنى ان لا تشركوا الاشرار فلا استقامة لعطف ان هذا صراطي على ان لا تشركوا لانه ليس
بمحرم قطعا بل الوجه عطفت على ما حرم من اجل فقر من خشية هذا الخيال
ما اشهر من ان هذا الخطاب للفقراء الذين لهم املاق بالعقل ولذا قدم رزقهم فقيل
لن ترزقكم واياهم والخطاب في لا تشركوا اولادكم خشية املاق لا غناء ولذا قدم رزق
اولادهم فقيل لن ترزقهم واياهم الاما يسعها يعني ان الواسع فقل بمعنى قال
انما امر برب النفس ولا يحجز النفس هذه وقوله ذلك ثانياً مفعول انفع اسان الى قوله
لا تكلف نفسا الا وسعها ومن العسوط متعلق بالحد والمجربى خبران فيغفر
بكم يشير الى ان الباء للتعدي واما يدى سيا في موقع الحال اى حال كونكم مثل ايدى سيا
وسعى الحقيقة وفي موضع المصدر اى تغرقوا مثل يرقم وهو يريق لا اجتماع بعد الفاء
في فتعرق جواب للفتى والمضارع المحذوف التاء مضروب باصا ران وقاعله ضمير
وممن من لم يحذف التاء بل ادغمها في فاء الفعل فتعرق فتعرق بتدوير الراء
هذه الآيات يعني من قوله قل تعالوا الى لعلمكم تتعرق كعب الاخبار بالاضافة
هو كعب بن بايع بقطيتين من فوق والحق المسئلة من جبر اددك من التوى ولم يرد
في خلافه ٣ على وصاكم به يعني جمل ذلكم على وصاكم بظهوره انه ليس عطفا على
الفعلية الواقعة حين ذلكم والاتباء قبل التوصية لانها في القرآن المنزل بعد
مكة واول الجواب لشعربان ثم للتراخي الزمان لان التوصية كانت قبل التورية واخر
ليشعربان للتراخي الزمان لان التوصية كانت قبل التورية واخره ليشرع بانه للتراخي
الزمني لكون اتياء التورية وانتال القرآن اعظم من تلك التوصية لاستمالها عليها وعلى
امثالها مع احكام اخرى فتعرق بغير الجواب هو انه يرد على السائل مقدمة الغاية
بالايقاع قبل التوصية لانها كانت قبل التورية ومما يعدها لكونها تمام نيل توصيتها
الامر على لسان ابيها ثم يحكم بان لم للتراخي الزمني لان ابداء التوصية

فان لو ج

اسه

وان كان

وان كان قبل الايتاء لكن تمامها سيما المعلقة بهذه الآية الظاهرة من الخطاب ليس
على الايتاء والحاصل انه قدح في بعض مقدمات التنازل ثم اجاب بما يتم على تقدير تكلم
تلك المقدمة ايضا ثم في تقرير اسان الى انه قوله وهذا كتاب انزلناه اليك عطفت على
آيتنا موسى الكتاب داخل في حين ثم ولم يذكر على اسلوب آيتنا موسى الكتاب ولم يقل
وانزلنا اليك الكتاب المبارك اظها في الشرفه ومزيد وثنية ولذا جعل الفاصلة
ثم اعلمهم ببقاء نبيهم نبيهم وههنا لتكلم ترجمون صه قيل شطرت سورة اسعار
بعض هذا القول تاما للكرامة ليخبر ان تاما في موقع المفعول له وجان خط
اللام كونه في معنى تاما فيكون فعلا لفا على الفعل المعلن والكرامة في موقع المفعول به
اي اتماما ولما استبعد كون تاما بمعنى اتماما لانه مصدر ته وهو لازم يذهب بعض
الى انه في موقع المصدر لانها المحذوف المدلول عليه بانيتها على طريقه انيت بياتا لكن
تقرر المصنف لا يسا عدة على من كان محسنا يريد ان الذي احسن اياها للجنس او للعهد
والعهد واما موسى فقا على احسن صهر يعود الى الذين ومفعوله محذوف واما العلم والسرايع
الذين احسنها موسى واجاد معرفتها فقا على احسن صهر موسى ومفعوله محذوف وهو
العائد الى الموصول وتاما على هذا حال من الكتاب واما على قراء احسن بالرفع حين
مبتداء محذوف فالذين وصف للذين والوجه الذي يكون عليه الكتاب وتاما
على الوجهين حال من الكتاب وعلى الذين في الوجه الاول متعلق به وهو على معناه
المصدرين وفي الثاني مسقر حال بعد حال وتاما بمعنى تاما اى حال كون الكتاب كائنا
على احسن ما يكون ولا حنفيه لحيه في تعبير بالنسبة الى عتدين الاسلام وغنى ما عليه
القرآن كراهة ان يقولوا لان نفس هذا القول لا يصلح مفعولا لاننا بل
عدمه فحمله الكوفون على حذف لا اى ليل يقولوا والبصريون على حذف المضاف اى
كراهة ان يقولوا لما فيه من اللفات من الغيبة في يقولوا الى الخطاب على
ان تلك الغيبة ايضا اللفات من خطاب فاسبقوا وابتغوا وكلاما في حق حيث اجبر من
عنهم وجعلهم غائبين عند حكاية اقوالهم الردية ثم خاطبهم عند قصد توبيخهم فيهم
وهو من احسن المحذوف حيث دل عليه لفاء الفصيحة الحالصة منها
في فتعرقا خراسا كقوله الذين كفروا وصدقا يشير الى ان سوء العذاب
جزاء للتكذيب والصدق بمنزلة عذاب بعد العذاب جزاء للكفر والصدق لكن قوله
تعالى بما كانوا يصدقون ياتي هذا المعنى وبذلك على ان سوء العذاب جزاء للصدق
واما جزاء التكذيب فباق على حذف او ياتي كل ايات ربك فسر اياها الرب
بهذا ليقابل ايات بعض الايات ولو علمت على حقيقة لاقتناء الكلام على اعتقاد
الكفرة كما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم في ظل من الغمام لم يبعد
لجرح العرب هي ما بين حفيان موسى الى اقصى اليمن في الطول وما بين رمل بينين
الى منقطع سمان في العرض سمت خرب لا حاطة ببحر السودان ونهرى دخله والقرآن
فلم يفرق كما ترى وجه التمسك بالآية على ان مجرد الايمان بدون

نوله

خفاء

تاما كلاما

محسنة

اسه

بحر فارس

ان يكون فيه كسب خبر ليس بنافع ظاهر من كلامه ولا اعتراض بان اولاد الامرين فحق
 سياتي التقي بفيد العوم كالنكدة على ما ذكر في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما وبقوة قد علم
 النفع يكون للنفس التي لم يكن منها الايمان ولا كسب الحق مدفوع بان هذا لا يستقيم
 ههنا لانه اذا استقى الايمان استقى كسبا الخير في الايمان بالصورة فيكون ذكره
 لغوا في الكلام فوجب حمل او ههنا على المعنى الذي ذكره المصنف وهو السوية
 بين النفس التي لم تؤمن قبل ذلك اليوم والتي امنت ولم تكسب خيرا والحاصل
 ان العوم انما يلزم اذا عطف احدا لامين على الاخر باوهم سئل عليه النفع مثل
 لم يكن امنت او عملت لا اذا عطفنا ونفي امر على نفي امر كما يقول امنت اولم يكن
 كسبت وههنا قد تعدد الاول للزوم التكرار نفس الثاني لمخصم العوم انما هو في
 نفي لا العطف باولا في عطف التقي باو فغوله او كسبت عطف على امنت اولم يكن
 كسبت واجب عن التمسك بان الآية من باب اللف التقديرية اي لا ينفع نفسا
 اياها ولا كسبها في الايمان لم يكن امنت من قبل او كسبت فيه فتوافق الايات والاحاديث
 السائدة بان مجرد الايمان ينفع ويورث النجاة من العذاب ولو بعد جنون بلام
 مقصود الآية حيث وردت تحسب الذين اختلفوا ما وعدوا من التوسيع في الهداية
 عند انزال الكتاب حيث كذبوا به وصدفوا عنه اي يوم ياتي الايات لا ينفعهم
 بل يعقهم على ترك الايمان بالكتاب ولا على ترك العمل بآيه وقرب من ذلك
 ما قال ابن الحاجب ان المعنى لا ينفع نفسا اياها ولا كسبها وهو العمل الصالح
 لم يكن امنت قبل او لم يعمل العمل الصالح قبل فاختصر العلم به الموت الذي هو
 اي الايمان بعضه لما اتم يعنون البعض اعم من ان يكون من جزاء الذات او من
 صفاته اقامته بها اختلفوا فيه فان الاختلاف في الدين تفريقه ونفسيته
 واخذ كل قوة قسمته وكذا الايمان بالبعض والكفر بالبعض تفريقه الى قسمين
 مستوحاة بآية السيف حيث دلت على وجوب التعرض لهم بالقتال
 والعتاب على اقامة صفة الجسد المتيقن بان لوجه ترك الحاق العباد
 او المثل مذكور فيكون الواجب عشق امثال نفس على الدل بتقدير اعني
 ايضا وجه حسن والقيم مصدرة عن القيام والمعنى دينا قائما ثابته لا زال له مثل
 رجل عدل ملة ابراهيم عطف على بيان لما في الاضافة من زيادة التوضيح
 والذين استوفوا الطريقة المخصوصة الثانية من النبي صلى الله عليه وسلم من حيث الاقتداء له
 دينا ومن حيث عمل ويتبين للناس ملة ومن حيث ينهها الله تعالى او من حيث مردوها
 الواردون المتعطسون الى زلال ينال الكمال شرعا وشريعة والذين يضاف
 الى الله والى النبي والى احاد الامة والحلة الى النبي والى الامة وكذا الشريعة
 وحسبنا حال من ابراهيم جاز الحال من مثل هذا المضاف اليه كونه
 في المعنى بمنزلة الحال من المضاف الذي هو معمول الفعل وما اتاه
 يريد ان المحيى والمكات مجاز ان عما يقارنها ويكون معها من الايمان والعمل الصالح

في كتابه العزيز على من يقرأه

لانه المناسب للحكم عليه كونه خالصة لوحده الله كالصلوة وسائر العبادات جعلنا
 ممن خلص لله امر محيا ورحمة ورزقنا الفوز بسدوف مغفرة ورضاه
 بالنبي وآله الطيبين الطاهرين واحمد الله رب العالمين والصلوة والسلام
 على رسوله محمد وآله اجمعين وسلم تسليما كثيرا ٥ - ٥

تم الكتاب بعون الملك الوهاب في شهر ربيع الثاني سنة
 ست وثمانية الهلالية على يد عبد الحق الكريم
 ابن اسحق ابراهيم المحرر عفر الله ذنوبها
 وستر عيوبها في الدارين
 اللهم اعقر لصاحبه
 ولكاتبه لغايبه
 نعيم





بسم الله الرحمن الرحيم كتاب خبر مبتدأ محذوف منه على ما افتاده من كون الفاعل هو
على خط التقدير والافاذا كان المحل اسم السورة فطامر انه المبتدأ ثم ضمير موعايد الى الحروف
او الى السورة باعتبار حضورها في العلم والذكر باعتبار الحروف لوجوه المبتدأ اسم السورة لم يبعد وكان
مبتدأ الى الثاني ولذا حمل الكتاب على السورة والافاذا الكلام على أسلوب قوله المحذوف لا ريب فيه
وقد حمل على نفس الكتاب الفاعل للهداية والافاذا والذكر مع ان مثل هذه الكلمات لو حمل
للعرض الذي هو السورة كان ابلغ فكانت بنى المفعول على المفعول واليكبر وانما لم يجعل كتاب انزل
مبتدأ وخبر على معنى كتاب وان كان يكون خلاف الظاهر وشيخ حذف المبتدأ وصح
الشكل حرجا خاصا في انه مجاز علاقته اللزوم وكان الغرض المافيه مواضع حقيقة الحرج والحق
من الكتاب وان جازتها فهو كما به وبما يقتضيه الوجه الثاني وهو تقدير المصنف ليكون الحرج
على حقيقة ان حرج من يتلفه فانه صريح في ان الحرج لا يخص الاحكام وليس معنى التخصيص الممان
ثم اشار الى ان الحرج في هذا الوجه وان كان على حقيقة فاعلم ان الممان كان في طلب عدم الممان
بالاعدا او بالنهي لكونه ممتلا للطلب او الممان اعني اشياء الحرج وهذا يخصر لا يخص
الفعل الداخل عليه حرف النفي ليعاير المعنى ولما كان البيان على ثنائي تفسير الحرج فقدم ذكر
الاول بقوله وكذلك اذا بين الى آخره لكن بعد ملاحظة قوله لا حاجة الى ما ذكره من الاشارات
فليقدم ما في قبل ملاحظة من يتلفه بالنهي او صرح بترجيحه لا قبل فانه لو تعلق ما قبل بلفظ
النهي المخرت على الاشارة قلت لان كون الاشارة للانداء والذكر من الواضحات
التي جرى مجرى الضرورات مع كونها محل صريح الفعل ومذكور بطريق التعداد والرب
والترفع واما لزوم ناجية النفي فعلى النفس الاول للخرج غير مسلم فانه مخرت على عود الاشارة
الى وعلى الثاني ترك للاهتمام المناسب للتمام كما لا يخفى حتى كان الواجب قبل الاشارة لخصال التمام
في محل ذكره في معنى بعد ما بين متعلق لتعدد توجه الذهن الى معنى محذوف اي موقع
من الحركات اي انواع الاعراب فان اعرابه قد جرى ولا ينظر ما هو محذوف عليه موقعه
النصب بان يكون مصدر لفعل محذوف على هذا ما ان يكون عطف على محذوف كما في الجبرود اعني ليعذر
لانه لا يكون معمولا لا انزل وهو فعل الله ولا يمكن وهو فعل الحرج مع انه المذكور فعلى ما في
كالانداء فلا يوجد شرط حذف اللام وهو كونه فعلا لما على الفعل المعلق وكذا اذا ترك الممان
للانداء وحمل التذكير فعلى الله فانه مفعول الممان في الزجر الا اذا ارد بالذكير الممكن منه
واما اذا جعل لا يمكن في صدره حرج في معنى لا يمكن ولا يخفى فيكون الفاعل واحدا لكن الظاهر
في المحقق هو الفعل الظاهر او ما به خبر مبتدأ اي وهو ذكره عطف على جملة بكونها فيكون
الممكن مستغلا خلاف ما اذا جعل عطف على كتاب فان المعنى انه جامع بين كونه كتابا وتذكيرا
في قول ان مبتدأ شعاد بان ان مع الفعل وان كان في معنى المصدر فهو مركب من حرف
سم فلا يكون كلمة فلا يكون اسما فلا يكون اعرابا لا محلا وكذا الموصول لا يسمي مع صلته
وجبه معنى ليس الحرج في بوم ونه فيكون في المصدر واللاكون كيف وقد فسره والنهي بلفظ
عن الفعل او التذكير فخط من باب ذكره اللازم وادارة المعلوم فالتخصيص عدم كون الحرج في حرج
وقد عبر عنه بعدم كون الحرج في صدره كما عبر في لا ارتكك عطف عن عدم كون الحرج في صدره

لعدم دونه المتكلم اياه فيه ومثله في الامر قوله في ولقدوا منكم غلظه عبر عن او المحو مني بان غلظا
على الكلام ما هو المتكلم بان جذوا في المحو مني غلظه لان هذا لا يفسد من القرآن وانما اشعار
بانه لا يخص الكتاب فيكون من وضع الظاهر موضع المحقق بل نعم الكتاب والسنة لظهور فائدة اليك
دون الله ولا يخفى ان الممان الاشارة في السورة في الاشارة في قوله لا يفسد
ان يعلم معناه ليتمكن من انفا عما حيث تركون في الله ويقعون غيره باحتلال او لبا من دون الله
في حرف الله كما في الوجه الاول او ما به علم من حرف الله في حرف الله كما في الوجه
الثاني وما عرخته بمعنى ما لا يمانه الموكدة لما شعبه الكلام من الغلظة مثل غلظة ما ذكره في قوله
مثل كثر اما تذكره وانما به علم من الله في صفة مصدر محذوف وقد ذكر في صفة النفي فنصب على قوله
مثل كثر اما يسمي البلاغة فصاحة وانما قد ذكرنا الى الحذف الذي هو الاصل قبل النفي
حيث جاء احلها لكون مرجع النفي في او سم فالبون فانه ضمير الغلظة فصاحة كمن قوله اردنا احلها
نفسا جاء احلها ما ساء فكلها بغير افتقار خربت معطلة خاوية على عروشها خارجة عن الاشباع وليس
خدا من الجمع بين الحذف والممان في شيء وانما كان في قوله فادرس فحذف روي لما ذكر الشيخ
عبد القادر وغيره من ان الممان في الجملة الاسمية اذا كان ضمير في الجمال وجب ان يكون الممان
لما عدت والجمال بضمير اشعر بان الجملة ترفع استغلا وانما به استغلا فلا يدع في
ما بين وقد سلكنا الكلام في ذلك في شرح التلخيص وهذا خلاف ما اذا عطف الجملة على فعلها
واحدا ومرفوعا من فانه يجوز ان يكون الممان لا يستغلا لم اجتماع حرفي عطف بالجملة الى اصل
فان واو الحال واو عطف استغلت للجملة ترفع على الممان على الاشراك وبعد الاستغلا لم يبق
ما عطفه وكان الاعراب استغلا لا يمانا وخلاف ما جملنا بضمير بعض عدو وكلمته فوه الى ان
مرفوعه في معنى المحذوف احطوا استغلا من وكلمته في فاعل محذوف فان هذا صحيح
فصح وذكر بعض المحققين من الحاجة ان الضمير اذا كان في مصدر الجملة كان في هذه الاشياء من ترك الممان
لمصدر الوباء من اول الامر خلاف مثل شعر نصف النقاد لما غامرة ورقيقه بالغب لا يدرب
وبالجملة فالا غرض على الواجب انه سوى من ما اذا عطف الجملة على حال فعلها وما اذا لم يعطف
ما كانا نوايد عونه بيان وتفسير له عوامر واشادة الى ان الدعوى بمعنى الاعاء على ما هو المتعارف
والمصدر بمعنى المفعول ثم جرد ان يكون بمعنى الدعاء كما في قوله في دعواتهم فيما ساء انك اللهم وتضم
في سلام واخر عوامر ان الممان في قول بعض العرب اللهم اشركني في صالح وبيوت
المؤمنين وحي اما ان يوجه الاستغلا كما في قوله في دعواتهم بالغب اي استغلا منهم بالغب او
مصدر دعوت زيد اي لم يكن دعاءهم بل هذا القول ليعلم بان ليس الجنب في دعاء
وحي عوامر نصب خبر كان بقرينة الحمل على الممان فانه اذا كان احد جزئي جملة كان مع
الفعل فالكثرة الواجب رفعه بالاسم وبصاحب الخبر وان قدم كقولنا في كان حارب
فوه الا ان قالوا ما كان يجهنم الا ان قالوا ما كان فيهم الا ان قالوا ما كان عاقبتهم انما في
وذلك لان ان مع الفعل لا يكون الا مصدر مفعول ولا في ضمير في انه لا يوصف في الجملة
لا يكون خدا من قبل اشياء الاعراب فيها لفظ والقرينة يلزم جعل المندم مستدله ولهدا
جعل هذا الوجه هو الواجب ثم جرد ان يكون دعواتهم في اسم كان نكرا الى نظام اللفظ وقطع

بالاعراض

نساء

القول في عبادة الشفق لم يخرج من طوله ولا من عرضها فقلت وبعد التكميل فما زاد على ان حرس ونفس
سوى ان تحس وضعا قال عند هذا الطعن في بعض الكبر من شاعر الاولياء ان في الدنيا الرازي
الذي يقال ان الامام جني نوحه من حرازم الى خراسان كانت الف نغمة تحت الالاء ولا حصر للاجيب
والنغمة بعد ما وصلت مقدره حاشية الى خراسان كانت ساقها في حرازم فاستقبلها بفرح
وقالوا لها الامام كيف تركت هذا السلطان ولم تمشي هذا الانعام والاكرام فقال نعم الا انه كان
مثل هذا في حق بعض الخلفاء فقلت اني اني لا ينبغي ان يشك عاقل في انه ليس على وجه
الارض هذا القدر من انعام الا بالتحقيق ولا في المذكرين الا على مهل وتبرير وان لم يكن له ان يشاه
الف نغمة تحت الذهب والنغمة فضلا عن الالاء ولا يمكنه عشرة فواسخ مع تلك المعالي والحوالي
وقد ما كان الا حول ربي الواحد اثنين ولم يسمع به براه في واليقين لكن من لم ينبغي لم يعبأ بغيره
القول والنزود ومن لم يحل له نودا فمال من نود ما وقع به في المعنى تاني معقول تكلفه معنى
الا حرا ليس هو فمعنى الاخوان احداث سبب الخس وابقاءه وهذا يصح بان النجوة في الحسد لا في
الاستناد بعد عنه لا م القسم لان لما صدر الكلام كثره الاستغناء مني بالقدري فيجب ان
الاغترال لما ثبت من ان القدر به تجوس هذه الامة والمغترلة هم الذين جعلون خالف الشرود والفتاح
غيره خالف الجرات والحسات وهذه على طرفه الحكاية والافا كقدرته عند المغترلة هم الجيرة والمغترلة
اسم لمعرفه النفس بالها وما عليها على ما مع الفروع والاصول فلذا جعل حيلة العبد في الاضلال من الغفلة
المكاذيب والاكاذيب بمعنى وان كان عامر لم يجمع كذب ومولانا في معنى الا كذوبة
وانصافه على الطرف مولانا في جعل المقدر كونه على لانه يفرق للمعنى وبما حله حذف في من الطرف المجدود
ولم يحل من الغيب على انواع الخافض لان المعنى على الطرفية والنت في صفة الريح لان يمتد الكف
بفضل حشنة فيه كما غسل الطوف الثعلب علان الثعلب عدوه وانراعه واستعمل في حنوا في الريح لما انه
حرك واضطرب ضمير منه لادن وضيم منه له او لغيره الا طرفه جمع طريق كما دفعه ورغيف
وخدا مثل شبه حال وسوسه بني آدم بقدر لا مكان قال اتيان العبد لمن يعاديه من اني حقة مكنة
ولذا لم تذكر النوف والفتحة او لا اتيان في فيما اخلفت حروف المغترلة في ذلك في المعقول به
اخلفت في هذا في المعقول فيه وكانت اي حروف النغمة بل خلافا والاعترلة للمعترلة في حروف
استعمالا فيهم وقد ورد الاستعمال في فودته الا اتيان في حقة الغدام واللف بكلمة من والي حشنة
والشمال بكلمة في مكان السؤال ساقط فقول له لوجر كان وقوله جازا او صفة كبد القوس مقيضا وحرك
الهم منها فقلت فيخرج اللام اسم مفعول مضاف الى ما المتكلم اي على اولاد الذين اخلفهم فقلت على
الكسب وجمع المال بل لا يصعبوا بعدى فقلت اى فلتا فابدل احد حرفي الضعيف باا عدوا بالخوف
لم يحل في زاوية عابه وصغره وخزقه لان اسم المعقول منه مذم كسب لانه باقى ذمها في حقه وميت في
منه جواب الشرط الذي هو من شغل فان من شرطه انكم قوم تخلصون نقاء الخطاب وان كان
ضمير ابايد في قوم ويصغاب من حيث كونه اسما مذكرا لكن فيه حقة خطاب من حيث كونه خرا عن ضمير
الخطاب في انكم فقلت جانب الخطاب بكونه اشرف على الاملان في محل الانباء على طرف الحكاية
اي في شغل هذا القول وقلت يا آدم لم يعط با آدم عا ما بعد قال اي قال ما ايتى اخراج
ربا آدم اسكن لان ذاك في مقام الاستغناء والجراد بما طف عليه ايتى من المعقود على انصراط

ثبت

والا اتيان من الجفات وحذر من منه الا اتيان على بني آدم والكرامة لا بهم وانما لم يحل عطف على ما فعل
لا شئ يقول اني فلتا للملايك يا آدم فقد رقتا لكون الحلة عطف على فلتا للملايك والهاء بدل قبل
لانها لم تعد حرفا متبعا في موضع اخر ورد بان الهاء كذلك وقال ابن جني بدل على ان الاصل
سواء الهاء فقلت في المذكر ذوا الالف بدل من الهاء اذا الاصل حرفي بالشدة بدلا للمعترلة على خرا
وانما لم يحل اللذان حرفي الثاني كما وضع حذف احدى اللامين لخصا لم ابدلت الاخرى التي
كرامة ان شبه آخره اخرى مستغنى في المعقول ان اراها الفصح لغني كونه مذمورا في
حكم الله سواء ورد الشرح ام لا فلا دلالة او لغني كرامة الطبع وعدم الكلام للمعقول السكتة
فلا تراعى ولا خلاف في ان مثل هذا لا يرفع على الشرح لان الثانية مدة ظاهرة
ان في مثله لا يجوز انقلب كما لا يجوز في واري اري فيكون اوري بالقلب شادا وادرا على
خلاف القياس وان ارد عدم الوصوب كما وح في او نصل فالامر طامر كلا ولا
اي على كماله ونظرا كما نظر من قوله وحذف الغرس ما ان ليس الارض لا كلام ولا اي وطاء
خفيا كلاما وطاء قال الاخرى اذا اوردوا القليل مدة فعل او طمور شئ حتى قالوا فله كلاما
كروا وقالوا كلاما لا قال يكون فقول الغم في كلاما لا اي كان مكثف زمانا سببا كما لغتوه
مكثف لا ووجه الدلالة على فضيلة الملايك ان المعنى لم يبعثا في مكانا في كل الشجرة الا كرامة ان تبصر
ملكين الهاء منه ان الشجرة صر ملكا او يكونا في حشنة الملايك من الكمال وقد قرر ذلك ولم ينكر
عليه فدل قطعا ان الملكة افضل من الشجرة وانما اتركب اخم المعنى طمعا في ذلك فلو لا انه
افضل لم يترك وبما حله فليس لا استدلال في حروف الملغون لغرض بانه لا بعد الا فضلة في
الاخر في حكم الله يجوز ان توافق رائدة في المعترلة كانه قال انهم كما اني من الناصحين لاصحاب
في ان اللام في كل متعلق بالنا صحت على حذف المفت او التوسيع في الطرف فلكا حصة ولما فيها
من قول واقسم اي لكا من الناصحين بان ضمير المعقول في فاصحة وقوله فكل خيرك ففاصة مني تزيلا
لغوا في انهم استغناء من غير منزهة فيهما واقصا لا يقبلها هذا على عاتبه في حوزة اخلاف متعلق
الفعل في حاشي المتعاطلة كما تقول فالتفت زيدا على المسير مع ان خلف زيدا على الاقامة كما خفض
الفعل في يجوز طرفه ان طافه وحله فوق اخرى في الاساس وضع الاشياء طرفه وطريقه
طريقه اي وضع بعضها فوق بعض وقال اعطف على سمي وعلى عادة متعلق بها
اي متعارف من تنزيل الحلة لا سميته الحالة منزلة المعقود في حشنة ترك الواو في المعقود على وجه
لا يرمع عدوه اتم طوا وبالعكس وليس قولك جان زيد ومولانا في معنى جا فاك لما اشار اليه
الشيخ عبد القاهر من الغرض من جان زيد كونه في هذا نوع ابتداءا في الالباق
تقدم الباء على النون منبهة الى نداء امره سعدت لوي بن غالب كانه قبل في كاس
المعقود المتشابه ليدشارة الى ما ذكره ابو الفداء من حراز وصف المعقود باللام او الاضافة باسم الامة
نما ويل المذكورا والمتشابه والافا في اسم الكثرة اخص واعرف من المعقود باللام فضلا عن المقاب اليه
ومن حق المعقود ان يكون اخص على انه كثيرا ما يذكر في هذا الكتاب ووجه الاعراب على خلاف
المشهور وخلاف المفصل وسبجي في سورة القاس ان الذي يوسوس صفة الخناس
او ان يكون اشادة عطف على ان يرد معنى يكون الاشادة الى البعيد فلا يحتاج الى الحيل على التظيم

طريقه

وتقول ان موارد السوء من القوى متعلق بان يكون ما هو الوجه الربط بمعنى لا تفاوت الا يكون
القوى اشمل وقولنا تفصل لتفصيل لا شادة الى الناس القوى او الناس الحواشي ونوسيط
بيان معنى الاشارة بين وجه الاعراب لان قوله ذلك خبر او جعل ابتداء كلام كان وجه
البعيد طارحا كون الشارح منقضا مذكورا في كلام اخر حال بمعنى ان الخلاص من ضمير اخرج
على ما قال اي اخرجي وليس المعنى انه حكاية حال ما فعله على ما هو مذهبنا وان كان الامر كذلك
وقد قيل من قد منع الدلالة فضلا عن كونه مبنيا فانه ما يورث الضرر والملاهي الحكم خصم
والخصم لا يراه مع جواز زوجه بل وقوله في وقت اخر وربما كان اشد قوة على الايقاد فراه
من كان ابعد وعلى صنف والخصم لا يراه على تلك المسافة بل صاف اخر في حديث روضة النصف
كما كان يكون متواردا وسجي ولا لا على ذلك في قصة سليمان وفي سورة الجن وفي سورة
الاخفاف ما خارا من مسعود بوجه حتى نصيبين والفعل بان خبر الواحد لا يعارضنا بما يصح لو ثبت
ولا لا النص وانما جاز عند اهل السنة ان كل من الله في عين الناس قوة ربه الله في قدرته
التي اولى ابلغ من الاول لولا انه على جعل الشاخصي حيث يتوالم الحو منون ويطلعونهم
على ضمير على براكم المحرك لا يلا على هذا لانه لا يلا في قبيد لا شارة كقوله بل في الفعل على هذا منع ان كل
ما فعل من المصنف ان العطف يكون للتشريك في معول الفعل والذي هو معول الفعل هو هذا المستكن
دون هذا البارد والافاق التواضع ايضا معولات لحوامل المتبوعات عنده حيث كان واجبا
الى الياس لان جعل ضمير ان انما كان تفصيل النظم المناسب للقيام وهذا العطف مانع ولا عبرة
بالمعنى مع وجود المانع والتقليد ليس بطريق للعلم والالزام فتنة الايمان والملاحاة
الحقا فتنة المبشئة على تقليد قداما ولو كره الله من منى على ما يراه من عدم المعرفة بل لا حرج
والارادة ومنه النبي والكلوا عنه والافقائهم اخرجنا جمع كانت ان الله عزنا بما ولوا وروا عنهم
بقول ان الله لا يجرى الفخشا ومنهم قدوة بجمرة قدوة في الحديث الصحيح ان القدرة تجرس
هذه الامة لما اول كل من فرقة السعد والمغفرة جعل الاسم لا في فعل عن المصنف ان القدرة انهم افعال
الله ثم خاضه لانهم من العرب الاخذ من دخل في القدرة جاليس منه وهو فعل الفعل فعلا عرب
فوجب ان يلقب به كما يلقب بالاشياء الخارجة عن العادات بخلاف من لا يلقب به الا فقال الله
خاصة وذكر المطر في المغرب ان القدرة بهم الذي يشقون كل امر يقدر الله تعالى وينشرون
القباح اليه وتستمع العدلية بما يعكس لان الشئ الما يلقب به المحدث لا اله الا الله ومن ثم انهم
اولي هذا الاسم لانهم يشقون القدرة لانهم فوجاهل بكلام العرب ويخبروا في اثبات
معنى المحرسة ففعل الفعل شعور الصفات القدرة قول بقدر الالة وقيل القول بان الله في
خلق القبح ونشئ عنه شئ قول المحرسة ان الاله خلق الشئ ثم تنزه عنه بخلق الياس وكلاهما من
الضعف حيث يرى في قول الشئ يلقب به الى ملائمة كثيرا وقد كثر هذا في تفصيل القدرة
تفصيله وتركوا الالمان به خبره وشبهه والبقية للعبد مع اختصاصه بالله تعالى فيضوا اليه فاستقام
اللفظ واما اثبات المعنى فظاهر لان المحرسة يشقون الشرور والقباح الى اخره من والجملة
الى نزوات وهذا عذوب المغفرة بعينه لم ما ورد في الحديث من قوله عليه لكل اخه محرس محرس
هذا الاله الذي يقولون لا قدر وقوله عليه نبأ في هذا يوم القيمة ان حضرا الله تعالى

موج

الاحد

وتدقيقه قول الله ما ذكرنا مما يحسن لو كانت الا اذنه لشي امر به وكانت اضافة الغنيح اليه تعالى
بطريق المباشرة والخلق اضافة اليه بطريق اللاحق والطلب وقد اقيموا قدر قول الله تعالى
اقموا على امر كان ظاهره عطف الانشاء على الاحياء وان كان على سبيل الحكمة ونحو ذلك
الكلام ومثله سابع وايضا لو لم يقدر لا وهم ان معقول قول موجع فوك امره في اقيموا باللفظ
كلية الضلال من الاحياء بانهم يصلون ولولا تقدير الكلفة وحقت نفس الضلال لبطل الالاف
والعطف اي وقفهم لا يمان ضرورة في تفسير القدرة هذا واجعل المصنف المعنى هو خذل ربه
اخضع مع انه الظاهر على كلامه بعد وحقت عليهم الضلال فاعترفوا وعادوا لنيل برهات
ما ذكره في بعض كتب الكلام وعلمه انما الامام انه تعالى لما علم من افعال استحال من اخذ
الاخذاء وهذا معنى الجبر الا انهم يقولون انه علم منه الضلال باختياره وهو معنى الاختيار
فلهذا كان المحمدا اثبات الكلفة والاختيار وان كان مجموعا في ذلك الاختيار والفعل ففعا
بقدره الفاعل المحمدا وفتح الفعل باعادة الشاخصي اولها على صلتهم انما يصل الى ما يشاء
الذي فعله خدائهم المحمدا اسم زمان او مكان فيسجد اي العظوة ما اخطأ نكل للذة اي ما اخطأ
ولا يقد فعل المصنفين اللذين من السرف في الاكل والشرب والكبر والبطالة في اللبس والمعنى
لان الفعل لا يتصور بدون فاعل فاعل الله على بالكلفة انما دل غير خالصة من ذوي مضمونا
ومرفوعا حالا او خبرا بعد خبره ويومان المعنى انما لا يقول خالصة لهم يوم القيمة بالنصب على
الحال من المستكن في الطرف والفاعل الطرف والمعنى مقدرة المخلص لهم فيه تكمل لاه اولهم
بجز انزال الرمان بالاشراك كان ذكر ذلك تكليا او استغناء ومعلوم انه لا يربطان عليه حتى ينزل
فهم من قبل لا يرى القبح بما يتجسد وكنت في ذكره خالفا ما سبق في ال عمران في قوله ان شر كوا ما الله
ما لم ينزل به سلطانا وقول فاذ اجابا اجابهم بصيغة الجمع نظر الى حال الامة وان كان المراد
باجل الامة اجل نزول الغياب المقتدر لهم ولذا لم يثبت فعلا القوم بل بالخطوة رتبة فعل
الشرط عن حرفة لم يلدوه الضمير لما كانوا عليه وخطوة غدا الناس بالضم والفتح اي رحمتهم
وكثرتهم اذ كانوا اذ ذاك في الدنيا وجن الجنة الوصول لا شاة ووجه كون الاتباع
مصلين ان القادة قد اذروا ما شاعهم باسم وحدودهم عن رايهم كعامة وثبات على الضلال وقوة
على الضلال عطفوا هذا الكلام على قول الله اي ذنوا عليه بمعنى ان القادة لما سمعوا قول تعالى
لكل ضعف قالوا للضعف ما لكم فضل علنا ولوا بد حقيقه العطف لزم ان يكون هذا معقول قال واد
كحقت فالمعنى فقالوا انكم علمنا من فضل ولا تفاوتون وتلكون من عايش الله البلاء فيقتضيه
عينا الضعة بوزن الضعة ظاهرا كالصغور والحق والتفلس يصل ضمير من لبت او خاص
جسم الجمال والحكام انصافه اوله لا يأس بالضم من طول ومن عظم وقدره كانهم نصب جوف كحكمة
فثبت قبله اوله انصافه جوف جمع احرف الازواج جمع ربح اصناف الى الاعاصير على وجه البيان
ان الاله حال لسوا اخر من كلام شفة من ضمة وكان المندرج تحت به ونحبه ما يلفظه عند قلناه
استخفوه وقال نسمع بالعدوى خبر من ان نراه فقال ايست اللعن واستعدك الفلك ان الاله حال لسوا
مخوذ براد ضمير الاجسام وانما المراد بصغرة لسانه وقلبه ان قال بلسانه وان فاعل فاعل لما يلفظه
المندرج لاه وسره كل ما راي منه وفري عواش بالرفع بمعنى يقيم الشين على جمل الكلام

الاختار

قال

يرت

السنة

المقدرة نسبا ونسبا والا فمقدرة الكثرة ايضا مرفوعة بما موعه الوسخ متعلق بالكتاب
والدليل على ان الكثرة ترتب الحكم على الموصول والصفة مستلزمة مع موصوفا اسم الادة
واذا علم ان معنى المكلف على الوسخ ذات الوسخ في ذلك الاكساب فمقدوره بما فيه
يسر لا عسر كمن نه على انه مع شدة لا يحصل الا بالعداوة والتوقف لا تقوى ولا تعدا
وضع لا يتوهم ان ذلك الجدة والشكر تقوى وعادة والجهل ليست وعبادة
بانه حكم الجدة بدل على ان ما ثبت ضمرا ان عند كون المفسد اليه في حيلة موشا ليس بغيره
الا بالنسبة لا بقول المظلة راس المقدور وان كان مفتوحا ففعل القوة ان يورد على بعض
الجانب فان شدة ما حل الحرف في ما كان يظن به اليكم وسمع النعم ليس للقول ان فهمهم لمظلة
وما احسن ما قال المفسر اذا وصف الظالم باليحل فاذر وغيره فيا بالصفة ما قلنا ونالك
السبح الشمس انت خفيته وقال الراجح للشيخ لو انك جابل فاما موت ذوات القوة ذميمة
ويانفس جدي ان وحسرك عاذل ومع هذا فقلت استدلالة كون فعل خرا بما كالموت فمفهوم
لنحتاج الى الجواب بان جعل النعيم الدائم مع التعظيم خرا لما صدر عن العبد من الاعمال تحس
والا فمولا يصح شكر البعض فالفاضل انه عليه من سوابق الاحتقان وكان لم تعرف معنى الفضل انه
ليس بطريق الاستحقاق والاستحقاق حيث لو ترك كان فلي واسحق الذم ولكن
حكاية عطف على اعتبار طه والظواهر الام لان الكون ليس فعل الذي يلحقه المعنى ليكون حكاية
الله كلامهم لطف لمن سمعه ولا خفاء في ان هذا الاستعظام الا اذا كان قولهم على المعنى خفيته كانه
لغرض ان يحكى الله وليس كذلك فلهذا قيل الام متعلق بمحذوف معطوف على قالوا او كل عاقل
وكل الله ذلك ليكون لطفنا اخلق لنا اول هذا على عارضة في نعيم المظنون هذا المترجم
بلا مرجع ثم مني الكلام على ان وعد يستعمل في الجز والشريعة وفي الخاص هو او حدث لا يستعمل
في الجز ولا في ان اصحاب الجنة مصدقون بالكل والكل هي ستميم فكان ينبغي ان يطلق في غيرهم
انها كما نتم لمجوز نعيم الجنة بعد ما واد ساكنة او ممتدة مصفوفة من ارجية وارجية واد جنة وموتوا
الى قولنا في الجنة واخرجون لا امر الله اما بعد لهم واما يقرن عليهم بعرفون
كلاما بسيماهم ينبغي ان يكون في العوضات قبل دخول الجنة والثناء والثناء والعرف بعباده يكن
الظاهر كلاما بسيماهم فيما سيجي ان الكلام بعده وله وجه اذا نظرنا في قوله ان متعلق بقوله نعيمهم
الملايكه وليس شي ابل هو ان هذا الكلام من المصنف بيان للمعنى والثناء الى ان نكرم الى اصحاب الجنة
كون ترغيبه منهم وميل الى اصحاب الماد لا يكون الا يعرف صاف اعدادهم وقد فهم انما طرقت
في الكتاب من انه فعل نادر واخرا شرط محذوف كما هو مذكور في الحابل اعني واذا صرفت كمن
واو العطف تاب عن ذلك وليس في الكلام مفعول بل موعطف على موقوف وشدة انه جعل الشرطية
اعني واذا صرفت اعدادهم عطف على ما واد اعني من جهة المعنى ما اعترض من اذا نظر الى اجل
الجنة حتى يكون العرف ثلثي اصحاب الماد حال نكرم الى اجل الجنة فتع لفظ العرف موقفا
وهم يظنون لم يبا سوا برشد الى انه ليس حال من المعنى حتى يعرف اليه النعم المعنى لم يظن
في حال الطمع بل في حال الناس وانما هو عطف او حال عن النعم يعني انهم عند عدم الدخول كانوا في
عليها بناد وادوا حتى شئت مما لا عينا كما حرام على عني ان يطاع الكرى قبل اخره وان

الاول
ذلك

ترغبا حتى فلا يترك باخذ وفصل ولا من بعدا بام المعنى وجاز وفهم التوهم بالجمع لما ان الداد
لست واد مكلف فعل التامين اشعار بان قولنا كما نسوا ايضا مجاز لعدم سابعة الذكر
كما نقول ابتداء حل فمقدوره فان ما بعد حل يصلح للاسم وكذا ما بعد والعاطف والعرض المور على من
ذمهم ان يورد عطف على محل من شغف يكون في معنى حل شغف في شافع على انه غامر انه لا معنى
لقولنا حل شغف في شافع فمقدوره ان فان فصل الطرف مفرد ففعل ما علم من شغف بزيادة من
والفقدور حل يكون لنا شغفا او يورد فيكون من عطف الفعل على الفعل فقلت فرق بين شافع الشيء
والمقدور به فليخذا الام عطف على فعله على حلا طرفية او سميته ان حوزا جعل المرفوع مقبلا
والطرف خرا ولم جعل هذا من قبل حل يذ عرفت المحكوم عليه بالفتح على ان في مثل حل يقع في
شافع او يورد لا يلزم ان يعثر عطف الفعل على الفعل والاسم على الاسم بل عطف الجملة الفعلية على
الجملة الفعلية وقولنا اني اسحق او يورد بالنصب فالمعنى على الرفع عنى الشغاف او يورد
وعلى وان وجعل النصب معنى الشغف للشغاف بدون الورد وعلى ثانيا معنى الشغف للشغاف
مقبلا الى الورد وسما وسما الله المشهود جعل او معنى الى ان واثر من على الى نصر على المعنى السنية
فمفهومها جميعا يعني ان يعنى الليل النهار فمفهوم جعل الليل لاختصاصها بان كل على تقديم
المفعول الثاني وهو الليل من شدة الثوب ومعنى جعل النهار لاختصاصها بالليل بان يكون المفعول الثاني
هو النهار وسحق لعدا زيادة فمفهوم في سورة الرعد في سورة البرمير وطلبت
حسنا حسن الملاحة لقراءة جمل لان الظاهر انه حال من النهار وصمرا على العمل للقاء لانه انت مبيت
بالطلب والسرعة وصمرا للمفعول لليل وصف الطالب للشيء باجرا او هو الما سب غاثة انما شدة
سمن ذلك الى نصر نفع على مقتضى حكمته وعلى وفق اراءه او المشبه بها بالما مورا
بالحرمان على هذا الوجه ثم استفادة الامر لذلك وما ذكره يعني عطف الكلام الدال على
خلفين حسرات باخرة بان مطلق الخلق والامر لا يفره بكلاما ونسما وذلك على ان طغية واخره
لا يحقق هذه الاشياء ولا يشركه لا حد فيهما ان كان الروط لغيره ان من الخففة من القلة
واللام من الفارقة وقد ضمرا ان سفر لان ذلك انما موعه المفتوحة الرور جمع زابر والمرد
النصف وما يشعره اي بالزجل او بانه يصلح الصلوة الطويلة فيكون منصوب عطف على يعلمه
والمعنى لم يكن على وجه الارض على تقرون على ان يعلمه فمفهومه علائيه بل لم يعلمه الا سيرا
سبعون ضعفا اي مثالا الى منها قول الحسن كقولنا ان لغنا وان قرب الرجة معلق
بالاخبار في الاجال كما ان المعصية معلقة بالثبوت والايمان والاعمال الصالح فثبت اعلا كما
الكثرة لا ثبوت منه الوقت او على شدة من لاف عدة في فعل معنى مفعول ان يستوي
فقد المذكور والموت وان يجمع على فعل كجر من وقلي لا على فمفهومه في الذي لمعنى فاعل ان لا
نسما فقه وان يجمع على فعلا ككلاء ورجاء فيجوز ان يكون الاستواء في قرب على الشدة بما هو
معنى مفعول كما ان الجمع في قلاء واسرا على الشدة بما هو معنى فاعل او على انه بركة المصدا
وزن المصدا وسنوي المذكور والموت النقص صوت الحامل والرجال والضعف صوت الارب
اولا ان ما ثبت الرجة غير حقيقي هذا خارج من قانون النماء لانهم لم يفسد قواهم الا باستداد الالفهم
بني ان يكون الموت حقيقا او غير حقيقي ولا ينبغي ان يكون المفسد فعلا او صفة واعراض الثوب

معنى

بان الوجه المذكور ليس بطرقة ليس فيها وجه آخر وهو ان يكون نذكر الضم
 لاكتساب الجمع المذكور من الحذف البكر كما ذكره في قراءة ما ان من كان له لفظ بالياء التي تنة
 واشتقاق الاقوال عن الحذف حقيقه اقله جعله قليلا في زعمه كقولك اذ في خطه
 كما ذكرنا في زعمه جمع بجماعه يعني الجمع الذي على حدته دخل مما يجوز ذكره وبانه نظر الى
 اللفظ او المعنى الكريمة التي هي بغير اللفظ لانه واقع فيقول لكل واحد من ربه منزلة
 يخرج نباته حسنا وفي قوله عن الترتيب اخرجت للتسوية في قول في قوله
 ربي ومقدم ربه في قوله عن الرب وبعده امرتك الجزاء فعل ما عوت به فقد تركت
 زامان وذاتك لن مواجبات خلفت وتمامه فان من حدث ولا حال يعني طرف
 الحسنة في شئ من القوم خلفت كما ان القوم ناهوا وليس حقيقه حدث
 لا بناء المحدث او حدث او محادث ولا معطى بالبناء فكانت الى الجملة القسمة
 مكنه لمعنى التوقع للعلم المقسم عليها لان اختصاصها الى الاقسام عليها ولعل تورد في مضمونها وتوقع
 عند سماع كلمة الضم في كذا او كذا او كذا في قوله عليه السلام الجواب في قوله
 على الاستعانة لا خلاف في جوازها على السعة وان كان المحذور الدال بيان لوجه خصاصة
 معنى الاختصاص المذكور المعنى حسب المقام الى الاختصاص الخاص لان القوم كانوا مشركين
 بعدون مع الله غيره فدل قوله بعدوا الله على معنى خصوه بالعبادة ثم عليه بقوله ما لكم من الله
 غيره الضلالة اخص من الضلال يعني بانى وان جائه في الفقه بمعنى واحد كالللال والملا
 الا ان مقابلا الضلال بالضلال وفيه عند قصد المبالغة في العبادة يدل على ان المراد بالمرء والناس
 للوحدة فيكون بعض من ضل الضلال هو العبد الواحد ويؤلف مقناه الى اقل ما ينطلق عليه اسم
 الضلال وهذا معنى كونه اخص ولا يبعد تفسيره بالاقل قوله افطامه ان نفسه ابلغ من نفس طمس
 المحمل لكثرة اولادهم ان الضلال كما يحمل الحمل على نفس واحدة ولا كذلك احتمال رجوع النفس في
 المرة الى الوحدة بمعنى ليس في ضلال بل في ضلالا مثل ما كان رجل بل رطلان لانه محتمل في
 هذا المقام بالكلية لا محال فيه للوهم وهذا معنى ما قال الحذف نقي ان يكون مع طرف الضلال
 واثبت انه في الغاية المقصود من العبد حيث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في العالمين وفيه اظهار الكبرياء
 وفطرته فنادى جميع حيث وصفا من مولده المنزلة من العبد بالضلال المعنى الظاهر في الذي
 لا ضلال بعده واما ما يقال ان الضلال اخص بمعنى ان كل ضلال ولا على فلا يلحق باعتبار ان الحذف
 وبما انه فلا وجه للاختصاص بان لا يوجب نفي الاسم ولا حاجة الى الجواب بالحق وان كانا كذلك حسب
 المعنى الا انهما لا يتساويان حسب الوجود وهذا والقوم من كلامات خارجة عن النص كقوله
 ان كان الضم الى محذور كونه كمن متوسطا بين كلامين متضادين يعني وانما في قوله السؤال والجواب
 ظاهره وانما ارد ما لا يستدرك ان الجملة التي سبقها او لا يقع فيها وهم لما لم يفسد ذلك في ذلك الوهم ما اذا
 كقولك زيد ليس بشيء ولكنه طيب في الكلام اشكال لان نفي الضلال ليس بما يقع فيه نفي كونه رسولا
 وعلى صراط مستقيم وما في الكتاب غير واف بخلاف بل ترك ما ذكره من التاويل الى ان يترك ان يقال
 ربما يفسد المعنى عند نفي الضلال انما الرسل انما لكن بومهم انما والعبادة بما لا وجه له في
 البعيد ان يقال ان نفي الضلال ربما يفسد المعنى في سلوك الطريق حيث لا سلوك لا عبادة كما لا ضلالا

ادامه

والظاهر ان الحذف لم يفسد سوى انه عند نفي احد المعنيين قد سبق الوهم الى انشاء المعنى بالآخر
 لا الى انشاء الاخر الذي لا يلحق لما به فاقول ما وقع في مرض الاستدراك الى ما قبل الضلال
 مثلا يقال زيد ليس بعالم لكنه فاعدا لا يقال لكنه شارب الا بعد التاويل بل بان الشارب
 يكون فاعدا ولا يقال ان القوم جنس يشترط الضلال او ذواته ترك والاباء وعرى
 الرسل فهو جنس فن الضلال تروم منه كونه على ذن الاباء وترك وعرى الرسل فوقع الاضداد
 بانه رسول وثابت على الصراط المستقيم استدراكا لترك ولا فناء في ان هذا السلس كلام
 خبر عن ضمير الحجاب بكسر الطاء معنى المكلم فما عود ضمير المكلم اليه كما ان الموصول في
 قول علي رضه وقع خبرا عن ضمير المكلم فاعدا اليه ضمير المكلم مع ان حق الضمير لعايد الى الموصول
 الفقه مثل انما الذي سمعته في حقى قال المادني نولا اشتهاه وكثرة مروره لروية بمعنى
 محدثة اسد الان امة فاطمة بنت اسد سماء باسم امها فاعدا بكلمات كبرية كونه المخطوطة وفيهم
 بالتصريح كليل السندرة فهي مكانا عظيم بمعنى اقبل اجل خبير فقلنا اسما قدرته الداهية
 مثال لصفته ولم يلزم هذا الاعتراف بزيادة الصفات على الذات بل بانه قدرة وشبهة
 بعينه مثال حال وانما بالحوال الاضافات وتعلقات الافعال مما لم يعل احد قدما قبل
 الاثار والشؤون التي تليها منه كما يتحقق من منة نوح بمعنى عايد بخصفها كما يدخل
 وحاصل النجى عايد الى عوى السيرة والا فلا تصور فيهم بما قطعوا انما شفاء منطلق
 لفظه مع اسم مضروب على الطريقة وضع صيغة صلة الموصول نفسه من جهة كونه طرفا مستقرا معنى
 الاستعداد ومن جهة معناه الموصوف مولا معنى المصاحبة لانهم اقمهم على رجل عن متعلق
 بانه افعال الفصل من اصل الفعل وهو الفهم ومنهم ضفة رجل من الفضيلة فمذوقه والمعنى
 انهم اشد فيهم الكلام صدر عن رجل سواء قوامهم منهم كلام صدر عن رجل ليس منهم ومنهم اعراف
 بحال ذلك الرجل منهم عال رجل لا يكون منهم مع على تقدير السؤال سائل تمام الجواب
 ان تبين وجه اختصاص قول نوح باللفظ والربط اللفظي وقول مولا بالاستدراك والتبديل
 المعنوي ففعل ففته نوح ابتداء الكلام فليس ففته سوال خلاف قصه مود فانه معطوفة
 على قصه نوح فكانت ففته ان يقال قال مود مثلا قال نوح ام لا وفصل لان نوحا كان
 مواظبا على عوبهم مواظبا للجواب عن شبهتهم فكان كلامه شديدا للملاءمة تحرف اللفظ لا كذلك
 حال مود فاردت التوفيق بريدان الذين كفروا اخذوا ان يكون صفته حمزة وان يكون
 صفته ذواته والحمزة وان كانت في موضع اللزوم فلا كذلك الداه فلا يوجه السؤال بانه لم
 بوصف الملاءمة من قوم نوح للذم ولا بانه لم وصفه للقدم في سورة المؤمن فاق قوله وقال
 الملاء الذين كفروا من قوم ما هذا الا بشر مثلكم وادع قوم نوح على ان يترك ان يقال ان مقتضى
 المقام ذم قوم مود حقا لشدة غدا ومم بقوله انما لست بكن في شفاء هذه الامة مع كونه معصوما عندكم
 بالحكم والرشاد ذم قوم نوح في سورة المؤمن لفظا ومم ما هذا الا بشر مثلكم معقول
 فذكره من غير ما علم من كلامه مرارا من ان اخذوا الا بلفظي النص على الطريقة تحت
 القيد المحرر بكسر الحاء وفتح الباء بريدان استدراكا لشد الحسن على انه يكون شاعرا
 من قولك سميت زيدا يعني ان المادني منقول القسمة الذي قد يكون مع التاويل والا قول مود

قادر

هو من اذم منهم كلام صدر عن رجل

عان بالضم والتخفيف بلوغه الذي ما قام فانه بالغ والشديد الجواز ان على الغلب جارتان
وروة وجراوة جيم اخف الدعاء والبعثة الصوت الحنف فتيقن النفا ما ان المظهر من قولك
سفت ما اخو احرص صفه ثور ولا ستم ان يراو به احرص البني المشهور عليه السلام
لاذ كان الجدا لا على النوح عليه السلام ولا يعرف احرص احرص ثور ما حوزة ففعل الصواب
اخو جديس والاصوب استفاضة كما عدوا اكثر النسخ كمن خصوصا يريد ان يفقد المعجزة
وكوننا نفعنا آية موحدة لا مانع ان يكون بالنسبة الى من شأه كما واما بالنسبة الى الغير فالجواب
اخبار الصادق او القوانين والحوزة كل مثلاً موجب الا مانع من موهود عليه السلام بالنسبة
التي هو اخباره تعالى واخبار النبي عليه السلام لا خروج النافذ من المحررة في الفعل انشاء التي
ملفت ان يضر بها الا ساس ما قد خرجها اذا خرجت على خلفه الجمل من اخرجه بمعنى استخرج
الجوازا الواسعة الحرف الوراء الكثرة العشرة التي انت من يوم ارسل فيها الفعل
عشرة اشهر والحوازم من خفيها الولد والعدد مني وضاع كما بالغ في نجات ولد على لفظ
الحسن للمفعول من نفع الرجل النافذ نفعها اذا ولي نافعها حتى وضعت فعوانا والاصل نفع
ولدا سقوى الى مفعولني فاذا نبي للاول قبل نجات ولد اثم اذ اني للثاني قبل نفع الولد تنفع
شعدهم الحان نفع ما بين رجلا مصداقاً لما قد مر كما وموضع صدره لم تصيقت بثلث بالصف
وتثبت بالثبات غنم بالكون اوضح من تغلب النصف ولذا لاف الذكور وفي الجبل علاه
من باب علم الزنا صوت النصف فخطا بالنصف جعله حتى كما ليل تعرض لهم الشماخ
لمرارة النطق نودن العنب المتخذ من الاقليم قد يسكن عنه وللغذاء الحركات الثلاث
الوجه بكرة الزوا العرف الاسفل من الحايطة والعرف بنوع النفا والعين السطوح الجمل ومن
كل مصطف وقيل الوجه السطح الذي كعمل بعضه على قبض وكل ساخر حفي واما بالنوع فكل
ومنه الوجه من ينابيع ابي بنع وسبل والذوق اصل الاذن والموضع الذي تعرف
خلف الاذن وخذا سبل بين طويل والحد من كل خالصة وجيدة زيا فة مثل الفين المكرم
الى محالة مثل الفعل المتعطف قد جعل من من مفعولاً سبقه قرأ من ان الكدل قد يكون
للان والنفس ولا خفاء انه على هذا يكون بدل الكل وفي الوجه الثاني بدل البعض
فرضوا انهم به موضع ارسل به كانه نشر ان ان مفضي الظاهر سلوك طريق المداواة وسوف
الكلام على وفق اعتقاد الخصم والا فحق قولهم انما ارسل به كانه فدون تسليم لكسالة فكيف
يكون اصل كلامهم او شان ربه عطف على ما امر به فالامر على هذا واحد الا هو وروى على
الا قول واحد الا امر كن بمعنى الموصوف به وكذا على الثالث لكن على حقيقة معناه المصدرى وضافة
الاقتال اليه انما حسن على هذا البصيرة اشادة الى ان الرجعة في الاصل الزلزلة مما في
الصحة التي نفى اليها فوافق هذا ما روي في موضع اخر من فاخذتم الصحة وما روي انه
انهم صيغة من السماء ففعلوا صحح بالكسر ومما لم يروم بقره وما قال انه كان دليلاً للثبوت حتى
نوحوا الى مكة فانت في الطريق خالف ما في الكتاب وانظر في لادسنا على ان يكون
في ما عندنا فتح الارسال في بعض اضرابه وقولنا اننا نون النفاضة في البعض الاخر عكاشة
بضم العين وتشد بالالف وقد خفف ومواني محض الا سدى بكسر الجيم عن ابي حنيفة قال قال سرك

ابو دغالة

صلعم بدخل الجنب من امتي ذمعة سمعون النبي يقضي وجرهم اضاءة انقذ الله البدر فقام عكاشة
بن محض الا سدى فقال يا رسول الله ارجع اليه ان يجاني منهم فقال رسول الله عليه السلام اصعله
منهم فقام رجل من الانصار فقال يا رسول الله ارجع ان جعلت منهم فقال عليه السلام سبقتك يا عكاشة
والفهم للذمعة جملة مستأفدي مبتدأة لقصص التوبخ كما قال قرف انكم على الاضداد الجنب
او واروه على انه جواب سوال فيكون مستأفدا اصطلاحاً ولم يجعل من قبيل التسمي لاني انما
معينة من غير داع اخر لان الظاهر من فعل الفعل بعض الاغراض والادوات نفي ما سواه
لا سيما اذا كان ذلك الفرض من لا يكون الفعل بدونه في الجملة فذكره لا يكون لا يات بل لنفي غيره
ولهذا فسر مشعشع بتابعين في الشهوة ومن معه مفعول معه وعطف على الضمير سدوم
بفتح السين قربه قوم لوط والدال معية في رواية الازهر في روى غيره وروى اشارة
الى وجه اخر فبما بل يكونا من الذات بقوا في ما روي ففعلوا او الموقوفات كوط لا انما انكفت
من انك قلبه وحرقه سدى اذا الناس الذين يكونون في القوم وليسوا من قبيلهم جرك غير مطر ابي
ساذ لا يورد في الناس ولا يطردون بها جرك ابي حنيفة لا يصيبه الخطر محقق من الرخصة بكسر
الواو الخطرة الضعيفة وحاصل الفرق بين مطر وامطران في الامطار معنى الارسال حتى انه يعدى
الى من اصابه بعلى والى ما ارسل واجيب بنفسه ومطر يعدى الى من اصابه بنفسه وذكره في الانفال
انه كثر الامطار في معنى الغدا ومن من قبل ان امطر لا يستقل لان الشتر ومطر في الجزة الا انما ارجع
ومعنى الخيل والشاء ما سود راسه وايضاً انما في فكانت معونات ثقيب قبل الاول
ان جعل اركبها لنوبة موسى اذ كانت بعد فذرتوه شعيب ولم يكن ظهوره على سبل التمدد
حسبها جها ومي باحسنى اى ذات خشن او انان باحسنى وحصل الخيل ان زطام من بين
العنبر جاوره امرأة فطر اليها تحسبها جمل لا تعقل ولا تخط ما لما فقال الا انما لعل ما لي وشاعن ما لي
وشاعن ما لي ثم انما سميت ما فخذ جرحاً ما عفا واعطى الروي من شاعن ففاسمها بعد الخلط فلم ترض حتى قد
شاعن ما فخذت واطهرت الشكرى فاخذت منها ما ارادت ففوت عند ذلك وقيل اخذت
بامرأة فقال حبسها جها ومي باحسنى ضرب من ثالة وفيه دها وفي اشال الجهم كقولك بنك اثم
طاد برش قدم بعد الاصلاح فيما بيان كون المعنى على التوفية والا فالجانب انما في
المصدر الى انما على حيث جعل الارض مملوكة على الاستعداد الجارى كما جعل الليل والنهار ما كوت
وقيل كما نوا جلسون ففعل هذا لا يكون الكلام مثلاً ولا يكون سبيل ان من وضع الظاهر
موضع المضمرة يكون فيه به فعل وحل يكون مودون وما عطف عليه حالاً ففعل لا بل استئناف والا
الحال وقوله مودون من ان ينفرد بالمفعول المحذوف لا دلالة على اعمال الفعل الاول والا لكان الجناز
بعد ولهم كيف اسلوب كان اصل السؤال والجواب محمدي بنى عليه من الوجهين والظواهر
انما اخذ مقتداً للشرط فان قبل حلال الكلام على طامره ففعل لان ان لا تغلب الماضى المصدر
بقدر ولا المقدم على الشرط فكيف اذا اجتمع الامر ان طامره ان لا ففعل الماضى لا تغلب له بالعود
ولا سبيل الى الحل على معنى ان غذا ففعل انما قد افترقوا الشذ لا بما ان المانع من طوعه ولا ففعل
لا مفعول ولا لان المقدم بالعود مولا ففعل انفسه لا طوعه كذا قال وفيه نظر لوروه على الوجه الثاني
اعني قد جعل قد افترق جواب القسم حذف اللام فانه مقتداً للشرط ولا يد فاعيد جعل الماضى بمعنى

الضم

قربات

والجواب ان الالف في قوله تعالى لا اله الا الله لا تكون في قوله لا اله الا الله

المستعمل في قوله لا اله الا الله والواقع ومقتضى الحال حتى كان قيل قد افترقا الا ان انما بالعود وكوه
ابو البقاء وما جله فاستفاد هذا الكلام على تقدير القسم وعدمها بدونه محل نظر ثم ما ذكر من
التعجب مستفاد من سوق الكلام وفرد النعام وخفة الاستئناف فيقولون ان جواب القسم لا يكون
استئناف كلام ومن البعد ما يقال انه على تقدير القسم رد الكلام ثم يتم ما بلغ وجه فلا يكون مستأنفا خلاف
الحال على التعجب وكذا ما يقال في تقدير القسم انه اذا قصد بالشرط والامتناع من الفعل والحال على معنى
تمتوا وهذا معنى على عدم العود على الكفر كما يقال بوقت من ابد ان فعلت كذا لكان الجزم بان الله قد رد
ولام جواب القسم والدليل عليه حاصل الجواب اننا لانعلم ان المعنى الا ان شاء الله عودنا
بل خلافا ومنع الاستئناف هنا ولو سلم فلان انه يلزم منه عودا مستمرا للكفر والنجس لولا ان يكون
من قبيل التعليل بالحال ولما كان في المنع الاول نوع تقدير لا يفهم من مثل هذا الكلام سوى الا ان
الله عودنا ما ذكرنا مستند اسماء الدليل عليه وموانع لوردا الا ان شاء الله عودنا لما كان لذكر شفع العلم
بعده كثر معنى بل كان في السبب ذكر شمول الارادة وان الخوارش كلها منشئة الله فاذا علم انه
لا يظهر حقيقة لتغيير المصنف ترتب ما يدل هذه الالامات في ترتيب الترتيب وفي هذا الاستئناف
معنى الاختصاص على ما مر به في مثل الله يسفوف لم الله بسط الوقت في غير فرق بين المظهر
المشكوك والمعرف الموصول وغيره ومنها وان توسط بين المبدأ والمفعول لا يفسد حقيقة الفعل فتعني
الحكم عند استئنافه وهو معنى الاختصاص واما في الثاني فالأول المظهر لكان ضمير الفصل وتعرف الخبر
ومن جعل الموصول الاول من قبيل الازمنة الى حيث الجزم لم يعرف معناه وفي هذا الاستئناف
بمعنى ابتداء ان الذين كذبوا شيعت من غير عطف واما الخبر على المبدأ وكبره وذكر الذين كذبوا شيعت
مباشرة حيث بنى حلاكم حيث انهم كانوا لم يقيموا في وادهم وانهم خسروا اخرنا حيث بنى
ان ما جعلوه نصيحة قد صادف قضية ظهور اثرها في الدنيا وسخطوا في العقب واستقام لما جرى
عليهم حيث بنى ان حلاكم في الدنيا كان باخشة المذكورة وقد اخصوا بالخسران العظيم الذي
مواصل حلاكم الاخرة الجنت غناه الى سال ومع عيشته وناماه وكفى غنى ذالجبني
اي مثل قطرون عظيمي انهم اكثره وسعة مستقي باخذ الاثمن واس الير لغيره في الخوض
اعدت اليكم انتم اليكم العذر وبلغت أقصى القادة في العذارى بالكره من كسر حرف المقادير
واعلموا اني بالضم والكسر جمع لحيه اي وفروا وكثروا شربا عشتا شدة الزمان بغير التفات
جمع توى على فعل وسر جرى الماء في الرونس واشتد الشفت قوى والفتق وهو من الالامات
في صفة الناقة فان نظرت بوجاهة خضعت الى علم في العود قالت لا بعد بادرى توى فخرج
الجاري كانه ناهيك موتى على ظهر فرود مستشدا الثوبان عاف ناهية ثيابا فطن والرجل من
صوت هدد ضمير نظرت الناقة وفي العود حال منه والموتى المشرف والفرود المكان الفلظ
المرجع وجزاء الشرط ما فطن وقالت صفة علم صفة الناقة بالسرعة والفتق المكان بالنقد
عن الانسب حيث يتردى فيه الناقة برطها وراكيها من صوت بعد خروجا وسرعة وقيل جزاء
الشرط قالت وثنا فطنى حال من ضمير نظرت او قالت وكلتا بعض السنف الى جملها عافا
يا سوق جمع ساق اي فعل السنف في اسوق من النوق الكثرات الشتم الغطيت الانسية
من كل وجه يعني ان ذكر السماء والارض لتعظيم الجهات لا لتعظيم ما منه البركات كما هو رأي من

بالط

بالط والالتفات المستغلة كالكلام من استغلق الباب وهذا استغلق على الكلام
ازيح يعني ان لفظ فتحي استفادة بغيره وفي لفظ امر الابواب استفاد بانها مستغلة حيث
اعتبرت في فتح الابواب احوال وقد نال لا حاجة الى جعلها مستغلة لانه سببه نفسه
البركات عليهم بفتح الابواب في سبيل التناول وجاء اعتبار الاستغلات من ضرورة الفتح كما
فطن برودا في بيان اذا جعل معنى البينة فصب على الحال لكونه بمعنى اسم الفاعل وعلى الالف حذف
المخالف وان جعل معنى السبب فصب على الحال من سببه لكونه بمعنى اسم الفاعل ومن ضمير جازم
معنى اسم المفعول او على المصدر من جازم لكونه نوعا منه فتد عطف وخت على غير
الانكاد فقد اختلفت كل قسم في الواو والفاء وثم الواقعة بعد عمرة الاستفهام فقبل عطف على
مذكور قبل لا مصدر بعد لم بدليل انه لا يقع ذلك في اول الكلام وقيل بل العكس لان الكلام
صدر الكلام والمصنف ملقا في بعض المواضع على هذا وفي البعض على ذلك فمعنى المعام
صاف الكلام ولم يلزم بطلان صداده العمرة اذ لم يقدما شي من الكلام الذي دخلت
من عليه وتعلق معناه بمضمونه غاية الاحوال بتوسط بين الكلامين المتعلقين لا فائدة انكاد
جمع الثاني مع الاول او وقوعه بعده من اجل اوجبه من اجل ان لا يفتى ان الحق على المحل ان هذا
راد من قال هذه العمرة مضمرة مفعول لا كاد او القدر ان مضمرة على المعطوف مفعول بعد
اعتبار عطفه ولم يرد انما مفعول مفعول حروف الصلة غير مذكورة لا فائدة معناه
عطف بانها برودا في القدر الى الانكاد ان يقع بعد اخذ قوم شيب امن اهل التوى ان طيهم الناس
بانها وضمير الناس ضمير من غير اعتداد ترتب معنى فالعروضة كان عطف الجمل الاول بالفاء
والثاني بالواو ودخلت العمرة لا فائدة انكاد ان يقع بعد ذلك خذ ان الاثنان ومع وضوح معنى
الكلام ووضح لفظ الكليات اعني بعد ذلك امن قد سبق الى معنى الاوامر ان المراد ان انكاد الامس
من الاول عطف اخذ الاثنان خلافا لثاني فان انكاد مع انكاد الاول لا بعده فان قيل خلا
جعل المعطوف عليه فاذم ما هم با كانوا اكسون وانه اقرب قلت لان صاف ولو ان اهل
التوى الى اكسون صاف الكسور والاكيد خلافا ما قبله فان كان حال التوى وقصة حلاكم
قد انما لعطف عليه انت وان كان هذا اقرب فلم يرجع معنى كان الى سب
ان سببه على طريق الواو ليكون في خبرا من استفاد انكاد وقوعه بعد جزم فاقى حاذ الى
استئناف العاد وقد ترتب القدر الاثنان على حده فاجاب بانها ليس اخذ ان لم يكره كما سبق
على طريق الجمع بعد القسم فقد الى زيادة التخذ والانداد والقد لم يخل ضمير ان منو الخ اهل التوى
الماليد انما واليهم بقوله ولو ان اهل التوى والناقة المعصية اليهم ففانما اليهم بقوله فان
اهل التوى واما على فعل العدة الظاهر ان اعتداد النصين انما هو على قراءة التوى
حيث وكو المفعول الثاني واما على قراءة ايها فهو من قبيل الترتيل مثلا لا ادم ولا حاذي لندبر
المفعول الثاني اي لم يبين لهم هذا الطريق المستقيم ثم تعلق معنى قد تقدم استفهام
وتنق وشرط فعل بدخل في خبر شئ منها ولا يخفى ما في الوجه الثاني من الضعف التوى معنى
الاختصاص في الوجه الثالث انه استفاد وانما في قوله ولا تفتق في مثل معطوف عليه معلات
الاول لم استدل على ان كونه عطف على جواب لوبانه مستلزم انما كونه مظهر على فلو نعم

وله

لما بعده كذا لو من انشاء جليتها واللازم ما على القول تعالى فمعهم لا يسمعون ان يفرون على علم القول
وقوله كذا على طبع على قلب الكافر من عاينهم اهل القري من الوارثين والموروثين وقوله
في كذا القوم من الدلالة على ان حالهم ضافية للامانة وانه لا يسمعون البينة وهذا يدفع للاغراض
بان غاية الامر كذا نعم كذا راخذتني ولا يلزم منه كذا نعم كذا على قولهم لان معناه انما جرى
والا حذر على الكفر حيث لا يوجب زوال ما لا يدفع بان الكافر قد اذعن غير موافق ولا حفي للبلع
سوى هذا غاية الامر انه قد يكون داء وقد يكون زائلا كما في الكافر الذي وفق للامانة في غاية
الفساد هذا وان قوله موضوعي بصفة من قلمهم من اقتراف الذنوب والاحسان بهما مع كونه رتبة
في البيان ليس مستقيم لان القوم ليسوا كذلك كيف وقد وقع اخصايم بذنوبهم اصل جواب
لو عدل على الانشاء قطعي فكيف يقع انهم موضوعون بصفة من قلمهم من الاضمار بالذنوب
وما يقال ان المراد بالاحسان بالذنوب اخذتني واكتفى بها لا الاطلاق كما هو المراد استحقاق الاية
فما ذكره طاهر من النظر في قوله وهذا التفسير يروي الى طومر عن هذه الصفة وان الله لم يشأ
لا يصفوا بها هو مفيد لذلك كمن شرط البينة حال لا حياء ان الكلام في ان اورد الحسن
لانك القدر المعلوم حالما وقصتها او تلك القدر انك مدته شائها مثل ذلك الكتاب فان ذلك
عزلة المحصور واعترض بان الحال راجع الى تقدير البينة لان العمل فيه ما في اسم الاية
من معنى الفعل ولو سلم فالسؤال اما يدفع على تقدير كون ففقد ما لا لا جاز بعد خبر القول بان حصول
الكفاية بانهم اطلعوا على الذي هو كذا الجزئية على طرفه هذا حلوا ضمن طاهر فالسؤال اما متى
تقدم احيائية فضلها بما يتوهم عدم حصول الكفاية ليس بشي القوم ان ليس هذا من قبل طولا ضمن
معنى عزيل كل من الجزئية مستقل والاية بمعنى ما وجدنا الى ما سبقين اغراض ان كان القوم
والان كان لا يحتمل المذكورين من جهة الكلام انما في ثم جاعتم عطف على ما حدوا بكونوا
جواب اذا وليس الجنب بتدبر القول ولاننا في جواب كان الانب اوله لان هذا
وجبت ان لا يتوهم معنى الكلام الكفر وقد اشار في اول السورة في قوله بان لا يكون الى وجه رابع
موتصفا معنى الكذب في المشهورة اشكال وموان مدلولها ان موسى حفي وجب
على قول الحق العكس كما في قوله نافع لان الفعل او الزك يكون واجبا على الرجل الوطيل عليه
الحكم على الغلب او على جعل وجوبه على قول الحق مجازا عن لزومه له بعلاقة الزوم او على تقدير
الحق معنى الحريص او على جعل قول الحق منزلة رجل طيب عليه شيء ثم جعل نفسه اي قابلية
لقول الحق وتحماسه به منزلة الواجب على قول الحق فتكون استغارة ممكنة ومختلفة وقوله في الواجب
صدرة وتلك خيل لا سوار بهما وقيل كذا في ذلك حتى تعالجوا قوام قوب لا يلين
ولا يقرى مضارب اخرى يقال امرت الناقة في الزنا والعبادة الصلح والضيعة والوط
النعم الذي لا غناء عنده وقياس جمع الضايح لانه عوض الماء عن الحدة كبا طرة في سجاد
والحجر عندهم النعم وهو زوم وقصر معناه للذكور من الالة والبيت وبيت الكتاب اخرا نفع
الجامع ذكره ولا اري به حاذي هذا التمثل وانما يقتصر اليه في اخرا ضمن غير المتحد في متديا
فقدى وقوله ان تخرق معناه ان يبالغ ولا يعني بالمبالغة المذمومة وقوله عطف على تخرق
في قوله ان اكون اما قد فاعله شفاء بان الحفي وان اسند الى موسى فالعنى على استناد

فان حال

قوله

وام غار منقول البينة معني
تخيلى ولو لم يثبت عنها غار على

ال

ال وصفه اعني كونه الفاعل وبعضهم حفي بدقيق وموان هذا انما طعن في ان اسند قول الحق
الى الحكم كما قال انما واجب على قول الحق وانما واجب على قول الحق واجب على قول الحق ان يكون
انما الفاعل له فليس له كذا معني كيف قال فأتت بها وجه السؤال ان طاهر الكلام ملك حصول
الشيء على تقدير الحصول فاجاب ببيان معارضة المطلوب للمحصل وهذا هو من قال السؤال عن انما
الشرط والجزاء واجبا جعل السؤال كيف قد جاز الشرط وما معناه والجواب ان الشرط ان كانا كذا
والفعل فليس كلام الكتاب في سورة الشعراء قال للامانة حوله ان هذا الساهر يعلم برهان في حكم
من ارضكم بشيء في ايمانهم من قالوا له وانه وصفت قال الملا من قوم فرعون ان هذا الساهر افره
واسند على ما اتقاه من الملا فالوجه عن فرعون بطرف البينة الى القوم بان القوم ما جابوا فرعون
وخاطبوه بقولهم ارجعوا وارجعوا وارسل قلوبكم كلى الكلام سلفي من فرعون اليهم لما كان بعد الخراب والخطاب
وجه اذ تخرق في نفسه فخرارة سجاد كقول الحق ان لا يلائم مثل تلك المنظم بل كذا كذا
ما بينهما فمن مثل ومن مكنة ان فالوادة من حسن مثل ومن حسن مكنة فمعني ان بعضهم مثل لعدد
مولاه وبعضهم مكنة وهذا سلب من الزكيب عن قولهم ان رب القوم من ركب ومن ركب
بمعني انهم من خدك الحفي ومن جعل القدر ان بعض هذه الروايات من ركب ومثل وبعضها من ركب
مكث لم يوف الا سلب يتوهم كسر نون بعد مددة وضم نون ثالثة بعد واو مفتوحة فوردت
الموصل بعث فيها نون وقد سوغ لهم نفي ليس اوصم بالانقاء قبل الا باء للسو والرضا
ما كثر او فوقه اجزاء شبه ان يكون ناظر الى راي من يقول ما ضاع اعدام الاجسام كما في
الانعام ملق وضع لما عسى نفهم من طاهر الكلام ان خورهم وسجدتهم كان بالقاء انما اياهم وانما
ذلك فهم معني انه لم يزل شاة خالمة في شدة الحرور سرعة حال من الحق نونما لهم معقول له
بلا حياء معني ان هذا الاتحاد الصوري لتعدد التوهم على ما نقضه المقام فان القاء الحلة الحرة قد يكون
لا غرض اخر سوى افاضة الحكم ولازمه كما قرى قوله تعالى حكاية رب ان وضعها شي في لعداها
الا نام المزور في قوله قوم قلوبا سمع اخي هذا الكلام طوي ونجح وليس ما ضاد او انما تعاقب
ترك في سورة الشعراء هذا الوجه لان قوله انما نطيع لانما سمع من خرا واكثر وكذا نفع كما نفع
بانه جعل ارفع استغارة بعبته نفعه وجر قرص وانما على الوجه الثاني فضا اصله ممكنة ارفع
خسنة وقد صمم البعض وحاشاه من سوء الفهم من قوله كما نفع الما ان الاول ايضا كذا لان الجامع
ثم القوم وصف النظم لانه فليل لعمدة ووقع قوله لعمدة واجبا وذا كذا كذا وليذكر في
موقع المعقول ليعرف انما موسى وقوم معني ان الزك فرعون موسى وقوم ولم يصفهم كما كانوا
عليه وكان ذلك الزك وعدم المنع مودا الى ما دعاه قوم فرعون فسادا والى ترك موسى
وقوم فرعون تعظيما وتركهم البينة عبادة فكان فرعون تركهم لذلك فعقل بر على طرفه ليكون لهم
عدوا والنصب باضمار ان عطف على موصوب للاستفهام وهو يذكرهم فعدوا لهذا
في الاستغارة على عاقبة في الحال لعمدة الواد كانه قبل لعمدة ويريد ان من قبل العطف على
القوم فان جواب الاستفهام كذا ما يكون باطون ونكر انما فكان يصف كذا كذا ففقط عليه
مذكر كذا كذا كذا جعل فاصلا بالنصب في جواب التخصيص متزلا اصدق باطون عطف
عليه وان كن فويل ضاع فرعون لا هذا اصنافا بيان لوجه احاطة الالة الى فرعون مع انه

منه

بشر ان نفي ذلك كان تعين انه قد دل على ذلك بقوله ميتات وبه على ما روي من انه تعالى
جعل الوقت شهر ذي القعدة وعشر ذي الحجة نصب على الحال منهم من كل مثل قول
ثم الشعر بلقيس ولم الوصول بالصلح خزان الكلام على ان تم من الافعال انما قصته على تعين معنى
التعريف والمنصوب خبر وتكلمه ان خلق الكلام نفي لما رواه القوم من تكلمه ان نفي تعين
المحذوفين كلامه القديم بلا صوت وحرف فسمعه كما قيل من جميع الجهات بلا جهات وهذا
خفق موسى عليه السلام باسم اليكليم وعلى ما ذكره المصنف فخصصه من جهة انه سمع بلا توسل
ملك او بشر بل خلق في ذاته الرواية عن الطراي مسبوقة عنه شاذة لما ان النظر يقتضي الخلق
والشيء الذي لا يولد منه والرواية موافقة لادراك بالما صفة بعد النظر فكيف يصح جعل النظر مستقيا
شاذا عن الرواية التي هي أحداث الرواية فاما مقارنته له بالزمان وان كانت متقدمة بالذات
وفيها ذكر اشادة الى الاستدلال على الرواية بقوله تعالى وجوه يرميها نظرة الى زمانها فاطر
كيف سأل موسى عليه السلام اشادة الى احد وجعل الاستدلال بهذه الالة لانه على خزان الرواية
ودفع له وقد كلف على الدفع في كنف الكلامه وذلك ان الاركان لبعضها من الخلق
في كان في جهة هذا على لغة أهل السنة ويقولون انما يتم هذا اذا كانت الخاصة على هذه
الحالة والفرقة هذه الحال لكن لم لا يجوز ان خلق الله تعالى في العيني قوة لا يمكن من رده ما ليس في
جهة بمعنى هذا النوع من الاركان الذي جعل عند النظر وفتح العين وتقبل الخلق فقول ومنه
يلغى ان يكون الضمير لهذا القول والمال ليس جسم ولا عرض فمال ان يكون في جهة وان كان قاهر
الخلق عليه فان ذلك مما لم ينفه احد باستحالة ذلك لا يرد له الاستحالة العقلية كما لا يرد
بدلالة نفي على شاذة الحق لصفاته الخفاة الذاتية لظهور ان ليس في كلمة لن ولا لا على هذا بل
عدم الوقوع في السنة ولا محال حيث المستحيل والمحال على قياس موقف رتبة اذا
على جماع الكلام في ان كلامه في الاركان بالما صفة لا ليس في متبادر جهة ووجهها ما اشهر انه في
نفس اليكليم من ان السماع انما يكون لما خلق في بعض الاحرام فيكون لا محالة في متبادر جهة والاشارة
ان في قوله وما جاء موسى لمفاتيح وكلمته ربه قال ذب اذ في النظر الملك والاشارة على هذه
التفاسير وان موسى عليه السلام لما قال الذوق حاج له شرف ابو صال وحل صاحب العمل
قد استغفر في من المستغفر ان من يكتفي له معرفة الذات والصفات وما يلزمه من الاعتقاد ذات
بالاجال من غير اشتغال بتفصيل المعاني والدلائل على قانون الكلام فقال له صاحب الحال ولا احكام
ان حاله بالخلق وقد ضلها ارباب المذاهب على دفعها وموضع متبادر الحكم فقول ان شاع
النظر الى الله تعالى ومقابله بالخاصة في لا يفتن على صاحب الحال البتة على ذلك في علمه فكيف
على من مواعظ منه كما تكلمين فكيف على من مواعظ منهم كالاشياء وفي هذا روي على من اجاب عن الاستدلال
بانه يجوز ان لا يعرف موسى ذلك واشادة الى ان الله تعالى بالرواية والاكتمال على تحصيل طوابع الاعا
وانه والاشياء على بل التوفيق على ما رواه العارضة في ذاتها هذا ذهب اكثر اصحاب
الحواشي الى ان اصحاب الحال موافقا لما عرفت ان ليس الله الكلام او ابو الحسن البصري
لما انه ليس من قدامهم وان كان من اذكياءهم ومنه ما روي ان يعرف بنوامير احوال هؤلاء المذكورين
الذين جعلهم الحكيم فعمله بكتب الرواية على الزيج والفضال لا في صفوف عبد القادر المقدوني
فيخلق لوجود الرواية بوجودها لا يكون وضع للاستدلال الثاني بالاية على المكان الرواية في
مروور وان الاستدلال انما هو على الامكان من جهة ان المعلق على الممكن يمكن ولا يمكن ان الاستدلال

حال عدم الاستدلال في وانما الجماع اجتماعي كركن زيد وسكونه كل منهما يمكن والجمع في وان كان قصده
الاستدلال على عدم الوقوع في الجبل او لا اثر على عدم الاوقات كلام مدح منصرف النظم من
او حيث الشيء في الشيء ارجسته فيه فان كان طلب الرواية اشادة الى دفع ما قيل ان
طلب الرواية ان كان للقوم ولما ذكر من الاعراض فلم يرد على موسى ما جرى ومهم ثابت ثم نفي
عطف على ما نظر انتم بالشيء صاد موسوما به وعلى وتبين به صادر من به البكفة القول بان الرواية
بلا كلف موكفة شذوذه عليها الاكاف الشنع جمع شنع بالضم اسم من الشناعة ولقد عورض
ما اشده او اشاده من العديان بلاعة كغوا بوزن رهم ولما في حرم لغوي موكفة هم عطلوه
عن الصفات وعطلوه عنه الافعال فيما لها من متلفه من فاعله الخلق حتى اشركوا بالله ذرة حاكه
واسا كيفة هم علقوا ابواب رحمة الله في لا تزال على المعاصي موكفة لهم قواعد في العباد بوزن
ومذا جب مجرول مستد كفة بكي كتاب الله من ما وبلهم بد موعة المنفعة المستوكفة وكذا الحادث
النبي وموعها منهم على الخلق غير متكففة فانه اسطر من سحاب عذابه وعفا به ابد اعلمهم وكفنه
ونفسه اخر فخلق هذا لا يمكن لطلب لا جل القوم ولما ذكر من الاعراض ولا يتقبلون فاعلم
ان تومض لك حتى تروى الله جعرة وباجد الوجبة من زعموا بالوال المعينة وضمهم با في
الحروف ومن لا زحري فتح الواو وموعها الزيد يعرف ذلك الجوهر بنون فلا تكرار بالاشية
ال ما قيل من درج حق خضراي في قول الخلق ويا قوة جارا في قول سبعة بن جبريل والبريد
الجمع والادراج موش فلذا قيل عشر اخرج قيل وقد ذكر وجه اخرج والمعنى وكثيرة
كل شيء اربا شعربان من مريضة لا يتعصب ولم يجعل ابتداءه خالما من موعظه وموعظه مفعولا به
لان ليس كثر معنى ولم يجعل موعظه مفعولا وان كانت سراط النص حاصلة لان الظاهر ان
تفضلا عطف على موعظه كما اشاد الله بقوله من الموعظه وتفضل الاحكام وفاعله لا معنى فقولك
كنا له من كل شيء تفصيل كل شيء وانما جعله عطف على محل الخادم والجوهر فيبعد من جهة اللفظ والمعنى
واشادة في تخصص المعاني الى ما ياسب المقام والحال لظهور انه ليس على غيره فقول او دلت على كل
شيء كالا ففصاح والفقير هو انما في ما سمع من ان المكروب على نبي اسرائيل موعظه ففصاح
فقط والجواب بانه يقال للحسن والاحسن لا يكون في القوم بعد جدد انصف احر من
اشياء الى مو في صفة البلغ من الشفاء في بوجه فكذلك انصف الما صفة البلغ في الحسن من المعنى
عنه في الفصح كيف انقذت بيان للمعنى واذا قدر يكون في موقع الحال او باليت
الحق عمل في جواز صفة كلام والخطاب ان كان للقوم خاصة ومو لا يظهر في القوم
والا فخلق كما في قرادة شاور بكر باننا والمثلثة من اضافة المصدر الى المفعول به بمعنى
على الحقيقة وبالنظر الى المعنى ايضا والافعال قدروا الاضافة الى الطرف ايضا مفعول منزلة المفعول به
كما ذكر في ما لك يوم الدين لم ابتداء عطف على ما ذكر من تفسير الجواز العمل على ان
يكفي ان يذكر كونه في المعنى بعد قوله وانما قدوم موسى من غير ابتداء لذكره الا فاعله الا انه اثر
هذه الرواية الا اعتناء بذكر ذلك والتفريع عليه وبني كلامه على ان الواو في كانوا اعراضه
لا حاله وقد ذكر الوحيان في سورة البقرة ولا اشهد بغيره لان السقوط في
البداهة يكون عند شذوذه القديم لا مجرد وجعله كناية لا مجازا لعدم المانع عن الحقيقة وجعل

الفاعل في قوله المبني للفاعل ضمير العنق دون العلم لانه اقرب الى المقصود لان كونه كناية
عن الندم انما مبرحيت يكون سقوط النعم على وجه العنق ثم الايدي على هذا حقيقة والكلام
كنايته وعلى نصيب الزجاجة استعارة بالكنايه وحل الكلام كناية لانه لا يلائم عليه الا ان يقال ان
سقوط الندم في القلب كناية عن ثبوته للشخص وانما اعتبر التشبه في محل لان اليد يمكن
استعارة تصرفه لانه لا معنى لتشبه اليد بالقلب الا بهذا الاعتبار وتنفوا اصطلاح
آثر هذه الاستعارة لما انا ابلغ واوعى باننا في المقصود من حل رافعا العلم وزوده القلب
انما على ضمير لان ما خلفه لا يصلح فاعلا لانه يلزم ان يكون ضميرا مفعولا لكونه
مفعولا معنويا باللام وبالاضافة اليه معناه من بعد ما وانتم اذ لم يسميتم من جنس وانتم
ومعناه ولا من بعد عيني وخملي لان خلفتي يدل عليه ولا معنى لتلك كناية من قبل بغيره
بمعنى وكنيته بذلك بل من بعد ما كنت فيه وعليه فيم عكسها والسبب بالنسبة الى عده العمل
الاول والى وخبره بنى اسرائيل التي في قوله خلفت من بعدكم خلف في ان المارة المفيدة بالنسبة
الى الاحوال التي كانوا عليها من الاوصاف الملازمة لمعنى النعمان عن اجوركم الى عا اركم
ومواظباتكم موسى حال كونكم كما فطن لعمده لما حذر اعتذارا عن موهم في ذلك من الاوب
اولا يعتقد لا يجعلون على الاول من الجمل في الواقع على ما عدوا لاصل والخفصة وعلى الثاني
من الجمل في الظن والاعتقاد على طرفة وجهه الملائكة الذين هم عباد الرحمن انما ان عسى
فقط كناية عسى معناه لا فائدة زيادة الفكل والاحتمال ولا تفكر له خبر وهذا على التشديد كان من
نفع زيادة وكذا استغنى في صدر الفلا وخبر ذلك مما لا ينع الانشاء هناك الا ان هذا في كلام
المضغين ولا يوجد في كلام العرب ومنهم من جعل اسم عسى ضمير المصروف والجزء من هذا ان
يكون فوط وقية جعل عسى فعل شرط ولا يزال في جملة منطوقها بما في كناية في الشول والا
مع الاطلاق والسكرت عن احدي الدارين واظهر الامان فسر امنوا بذلك لظهور
ان ليس المعنى على احداث الامان الى التصديق بشيء على كنه تفكر كون الله غير الكفر
وان اردوا بالامان ما يشمل الاعمال او كانت السنة هي الكفر فخلص الامان شأونه احدث
ما هو الواجب ومن وجوب التوبة لاختلافه ان الشرط على تفكر ما في التوبة نفسها
واشقيته بآخرة نعم الا ان ابن سينا من روح الله ابر من ذلك هذا مثل اي
نشل حال يكون الغضب حال سكوت الناطق الامور التي ومرجعها الى كون الغضب استعارة
بالكناية عن الشخص الناطق السكوت استعارة بخرجه عن طوقه وسكونه في مكانه وعلينا ان كناية
من اللطف والبراعة والنباهة من الغضاضة والبلاغة فما الذي اخبرنا به وخبرنا اذ اختلف
الرياح الوغاضع ثم اكشف النعمان فاقبلوا اليه وطلبوا التوبة يتغير بان هذا راجع الى
قصة طلب التوبة وانها واحدة وسط بين قصة عبادة العقل عاينين جنتهم بعد الايمان
الهم بالانحاء من ان فرعون وانما الكتاب وفرض اليقظة الا انه يرد عليه انه لم يذكر
خاتمة عبادة العمل بعد تمام قصة اليقظة وطلب التوبة لا جليل النعم وذكرا ولا تلك من بين
التوبة وخبره في صفها من غير تعرض عالم واخر اطلبهم التوبة واخذ اليه بتمام عفته من غير
تعرض حال موسى عليه السلام ومن منها ذهب كثر من الى ان هذه قصة اخرى ومروا لا يعرفون

الكلام

المتأدون غير ما خزن من صفات الكلام قال الامام في السنة عن النبي انه قال امر الله تعالى
موسى ان ياتيه في ناس من بني اسرائيل بعدد من الله من عبادة العمل في خاتمة سبعين رحلا
قالوا ذلك الكلام قالوا في ناس من بني اسرائيل بعدد من الله من عبادة العمل في خاتمة سبعين رحلا
من صفات الكلام وطلب التوبة ثم انبعث ذكر قصة العمل ما ينصل بها نظام الحال ومعنى
الغضاضة الغرائبه ان يكون هذه القصة مقابلة لاول صفاته للكلام عن الاضطراب وانما كان
انظم بذكر قصة ثم النقل منها الى الاخرى ثم الرجوع الى الاول جعل لك الى الضلال
والاعتدال بسبب المحنة اضلالا وهداية من الله تعالى ورجع ذلك الى الاستعداد الذي الذي
لا يطلب انما على حقيقته كما في اقد مني بذلك حتى لي على فلان لان اصل في الوجود هو التوبة
التي هو قول القادر لا الاقدام ابو جبرية بالجهم والراي المجمع على وزن طحة مولى لال
الزبير محمد شاعرو سلع كل شيء كونه التوبة التوبة التي بصفة على كل موجود وانما حلة
للوجود والجملة وسابغ ما يتناول الموجودات من الصفات ثم في حديثه على التوبة وذكر
المكتوب باللام واخر الصفات التي ملائم الاستحقاق والاستعداد فاشوب بالاخصاص علم
انما وجد عظم والكل وانتم واشمل تناول الدارين سبي الدارين في ابد الاباد منكم في
موقع الحال من الذين يذكرون ومن لبعضهم دون البيان لانهم بعض التي طين لانفسهم ومن في جملة
معلم يكون او حال والحزب في آخر الزمان مجمع آياتنا اشارة الى ان التوادم للاخصاص باعتبار
فقد الاستغفار من الجمل المضاف الذي يوجب اليه كناية بغير الرسول وصاحب المخرجات
لبنى ومواشاة الى ما قد يقال في الفرق بين النبي والرسول ان الرسول من يكون لكتاب خاص
والنبي عام وان كان مفقود الرسول ايضا علم كما لمسل وفاقا بدليل ان اسمعيل ولو كان النبي
ويونس من المرسلين وليس لهم كتاب خاص وما اهل فقرة الله بالاول جعل في خاتمة في
مع انما النبي رجا بشعر بان هذا يقع على حذف المضاف كما يشعر قوله تعالى جنت لربان
الطوف في الوجه ان لست مستغفر في موقع الحال من ضمير انعموا والحق انه لغرض الوجه وما ذكر
بيان للمعنى وانما على الثاني للقاء في المعقول كنه انعموا القرآن والنبي وعلى الثاني
في انما على كنه انعموا كنه انطق هذا الجواب كنه انطق هذا الجواب كنه انطق هذا الجواب
على قول موسى انك في هذه الدنيا خسر في الآخرة ووجه نص على الحال لا يظهر
وجه الحاجة الى ذكره الا حسن ان يكون منتصبا باضمار اعني انما لفت فقرة عن الفصل بين
والوصوف وان كان جازيا وبقر اجنبي واما معنى فلي له من نوع اصالة واستقلال
بدل من الصلة فيكون من التوابع التي لا اعراب لها كالميل المشقة والادال لانا في البيان
كما في صراط الذين ولم يخلو عطف بيان لتفكير المدلولين ولانه ليس نحو والافتاح والتفسير
وسوق كلامه يشعر بانه يدل اشتمال وكذا الثاني كناية حال عاملة بمعنى الاشارة في
هذا الشخص واسم الفهم الفاعل الذي هو خبر من كان على ان من موصوفه كان لا يلام اليه شيئا كان المعنى
ان شخص حصل روحه وكان مائة وهذه الكلمة حوت جوى المثل في النعم حتى لا يفرط كناية
عن الافراد نظرا الى الجز وان كان مرجع الفهم جازيا بالاعلام كناية من كان نالوا وهذا حال فيه
معنى الشرط اي وان كان هذا وان كان واذك وانما او غيرك بدل من هذا الشخص والخطا

خبر

لغوت الخفاء تفتيته التي هي مثل بشر الى ان ليس المراد بالمثل صفها الحال والنفسه
لنقطع بانه من باب تشبيه المركب بالمركب بل انما هو من سرف الكلام انه تشبيه لصفه
الكلب او النفس بنفسه في غايه الخسة والذلة والشرطه وان جعلها حالاً بانما لوجه الشبه لكن
نعم من جعل الشرطه حالاً وانما حال من الكلب فقد في التشبيه ان الشرطه مركب وانما على الوجه
الذي انما هو في قوله وقيل صفاه ان وعظيمة فهو حال فلا خلاف في ان الشرطه مركب وكان الاول
ان جعل الشرطه على الوجه الاول بانما لا حالاً ثم ان الخوفين في وقوع الجملة الشرطه حالاً من غير
ان جعل خبر متبادراً او مصدر بالواو مثل وموان على كلبه كذا كلام الا اذا قصد التسمية بقطع
النقص على النقص مثل انك انما تاني وان لم تاني او الماكيد مثل انك وان لم تكم مني وانما جاز صفاه
لانها في معنى عطف النقص او لانها في موقع المفرد على ما اشار اليه بقوله في الاما لم الذلة من
اليهود بان لوجه ربط هذا الكلام بمقابل العلم الى قتل المقوم او سائر اصحاب مثل يورديان
وجه المطابقة بين نفس النقص والمقصود بالدم وذلك بانما حذف مصاف من احدى
ممر الخاف من كل على المعنى وآما الى ان الخاف من ممر الاكثر من عرفنا في بعض الامور اصيلاً قد راسي
نعال فلان موقوف بالدم والدم وهو عرف فيه ومنهم من يرويه غيرنا باليقين المعينة من الفرق
في الاما والمراد وصف حال اليهود يورديان لانما بذل انفسهم بعد تفديدهم فمما لهم
لرسول الله عليه السلام وولاه على تركهم كونهم من اجل الطبع الى الاستفعال بامر الله وارثا و منهم
ال لوزم التوحيد و وصف البارئ تعالى بما يلقى به من الاوصاف ووعونه بما هو احسن الاسماء
واولئك هم انبياء فلون بان كونهم اصيل لان الانعام ليست كاحداً منفلت فيم تتعلق حالها
وقوله وقيل الانعام الى اخره وجه خاص في كمال عقلهم وكونهم افضل من الانعام التي هي احسن
الاسماء نفس المعنى لكن تعليله بقوله لانما يدل على معان حسنة ليس شاملاً على ما لا يخفى بالحق من كل
فهو منحو كمنصور وانما على كبره تقطع فلانما يخفى عن الفصح بانه وتشتك وانكر ان اسمه الذي
يملكون فلهذا هذا المصاف بفرسه المقام وايضا في الدن يكون صله الموصول ولو كان يورديان وتله
الاوصاف الحسنى لان الخلاف الاسم على ما يدل على معاني او على ما يدل على معنى تام غير جواز لانما
شأن مع لانه في ان يورديان لا اوصاف الحسنى مثل العلم تعلم فلهذا وانما في كل شيء وانما في كل شيء
والمراد لكل كان وفردك لان نفيكم بما ذكرنا في الاسماء هذه لكم شعرا بان قول
ومن خلفا انه يورديان بالحق في مقامه ولقد وزانا لخصم وما يلقى اعراض لنا سنة حديث الاسماء
حديث يعلم حيث كان اوتي مع هذه الاسم الاظم الاستدراج استفعال من الدرجة بمعنى الفعل
من شغل الى علو فيكون استفعالاً او بالعكس فيكون استفعالاً وقد استعمل في البيت في مطلق صفاه
اي ليشغل صماخ من البدر استفعالاً من السماء استفعالاً حتى تفر الى نكرة ذلك القول وتفتته
وليس استعماله في المعنى حسب الاشتراك اللفظي لكون ما في البيت من استعمال المشترك في معناه
آثر في الفاء والمعنى اختار الموت يصح وكذا البيت ان حقيقته من الفعل لان المصدرية
لا تدخل الافعال غير المحذرة التي لا محاذرة في ذلك لم يخرج في هذه الحقيقه الى حرف النفي والعارف
بينها وبين المصدرية وكذا في الدوا على الجملة الاسمية مثل ان كل من خلق وبقول والشرطه
فان اذا سمعتم وان لو استقاموا لكن وقوع الجملة الاثباتية خبر ضمير الثاني مما فلا ياقش فيه والمصنف

لده

يستمر عليه واسم يكون ضمير الثاني على تقدير فلا يعني ان ينوهم من كلامه اختصاصه بالثاني اعني
نفسه لا اجل بالاسم وكما ان المانع من جعل مثل هذا على سائر الفاعلين هو انه ظاهراً الاصل
لما فيه من التزام الاضمار قبل الاكراه بصدوره حيث يكون عنه غنى يكن الثاني في ضمير الثاني
فانما انما من هذا الفعل مع انكراد منه اي ان الثاني من ان يكون الثاني وقوله في اعرافه
عظيمة على بنظره او منصوب جواباً للنفي فانما لا يبارزون بان وتوضيح المقصود لا يعذر
لقد المذكورات يعني ليس بعد هذا البيان الواضح حدث آخر يفسر ورويه ليوثنا
او على العكس اي نسبة الشيء باسم الضد والمخالف فانه في غايه الفخر والوجوه المذكورة
فما سياتي للاعلام ثم صارت كحقيقة من قبل الاعلام وقيل اشتقاق
من اي صدر الكلام بلفظ مثل وصرح آخر بانما لا يبارزون في لان الاشتقاق في غير المقصود
في باباه الاكثر من على ما ذكره في موضع آخر وكذا اشتقاق اي من اوبت وعبادة اجسي
في المختص ان ايان يقع المزة فعلان وبكره لم فعلا والنون فيها زيادة جملة على الاكثر في
زيادة النون في فخر ذلك ولم يجعل فعلا من لفظ ايان لما منع منه وهو كون ايان طرف رما
وان طرف مكان واي من لفظ اوبت وصفاه اما اللفظ فعلان باب طوبت وشربت
اضفاف باب جيتت وعيتت اما المعنى فعلان البعض او الى الكل مشتقاً منه فاصلاً
على هذا اوي لم قلت الواو يا واذنعت في الباء فصارت اما كقولك طوبت اكلت
عباد وشربت اللحم شاماً والمعنى حتى يدسها الله بنبية علي ان الضمير في موقع المفعول
للمصدر والفاء على غير مذكور في المصنوع كما ذكرتها من نفس اي كل
من اعلقا يورديان مغللت على الاولين مجازاً من شغل الكلام على حذف المضاف من السابعة
ومن السموات اي فغل على اهل السموات والارض خلقاً وكم وعدم العلم باحوالها او ففها
وصرف شدايد لم واحوالها وعلى الاخر الكل على ظاهره اي فعلت عند الفوج على السموات
حتى انشئت وعلى الارض حتى الهدت وعلى الوجوه كلمة في استعاره منبهة على عكس الفعل
فيها وقيل عليها متعلق بقولك فتدرون صلة بالباء كما هو الاصل اي كمن في عالم
او حتى تفرش للفرابة محقق لهم من الخفاوة او حتى بالنسبة الى غيرهم لا فوج به فيمكن ان يكون
لذلك وليس كذلك وعلى الوجوه كما ذكر في موقع الحال اي مشبهها حاك كالانبياء الى غيرهم
واعتمادهم ولما جاء في الاول الاكفاء بالاكيد لانه لا زيادة في انما على عند الله
زيادة ولكن اكثر الناس لا يعلمون وان لم يفرغوا لذكرهم الا ما اشار اليه استثناء
منقطع او متصل على التاميل ومن استثنى بيان خلاف ما هي عليه ولقوم متعلق بالتدوير
والبشر من جهة المعنى وان كان في اللفظ معتمداً لواحداً او بناه على ما رسلت جامع من التلاوة
والشهادة لقوم والصفة بالفتح الفعلة من الهم وعادة ما يكون هذا الفعل بالكثر كالكثره
والفعلة فكانه التذكير احسن لطفاً للمعنى وان كان الثالث اوفى باللفظ والاختلاف
في ان رعايته جانب المعنى اولى ووجه الاختلاف اما الى ان الذكر موالدي مثل في غالب
الاحوال الا انني وجامعها وايضا خلق الاكفاء ولا جعل منها زوجاً ازالة استعجاشه فكان
نسبة الموانسة اليه اولى ما كان اخف تعجب وكان زيادة والمراد ان الحقة يكون

في البعض خاصة خلاف العادة ميلاده مصدر او اسم زمان اضيف اليه عام الوقت في
الصالح خرجت الناقة القث ولذا قيل عام الابام وان كان عام الخلق واخر حث
ماوت به تافه الخلق وان كانت اماه ناه من المويه بيان لما خذرت بالتحف
فما لما ذكر ان جسي از تحف حث بالشهد على طرفة مست وقلت لكن توسط حراة
ماوت لا حسن الا اذا كان موفا علت من المربة لا فعلت من ما يوجد جاد وخرج
على ما هو الظاهر والحكمي عن ابن جسي ومنه سمي الطريق مورا اقرب المارة قرب ولا وثقا
وما لك امرها بيان لحفة جعل ربما صفة له او بدلا منه ولفظا فقالا محذوف
او محذول عليه بلفظ ومورا لا ابلين المس في الملاك بالمارث على ما فعل احمد بن حنبل
والترمذي عن سمرة بن جندب انه قال قال رسول الله عليه السلام لما حملت حواء وما
بها ابلين وكان لا يقبض لها ولد فعال سمي بعد الحادث فسمته فعاشر وكان ذلك
من وجع الشيطان واهره فان قيل الاشرار في انما هي الله ليس اشرار كما على الجيفة لان
مفاه في حق الاولاد ايضا لسميتهم اولادهم بعد انبثني وعده مناف وعده محسن والاعلام
لا ينفذ له مفهومات الاصلية والحادث صريح في ان المراء ازم وحواء وقدر الحفاف لا ينفذ
الاولا عند الحاجة وكلمة لما لا ينفذ على هذا التقدير لان الاشرار اولادهم لم يكن حتى انما الله
صا لما بل بعده بار منه مفاول قلت اشراركم بانه ولو لم يكن شيمه الولد بعد الحادث اتباعا
لاحر الشيطان رجوع وان لم يكن محظورا على انهم لا يخلون الاعلام الحفاف عن ايمان الى الحفاف
الاصلية وملاحظة لما وهذا التقدير من الحاف كان في تقدير الحفاف والحادث من باب الاشارة
ولم ير في موضع البيان للكاتب ولست كلفا للوفان الحفاف بل الحمد فلا نلزم ان تقع مضمون
الشرط والخزانة يوم واحد او شعبة او سنة بل خلف ذلك باختلاف الاقوال ومعلوم لما ظهر
الاسلام طهر البلاذ عن دس الشرك والاحاد والمواكب السلطان فمع اثبات الشرا والفساد
على ان سمته ولد بعد الحادث حصل شرك لا شر كما لا يشاء بل عدول عن الظاهر وكذا حصل فقال
الله عاشر كونه غير متعلق بهذا الاشرار المذكور بل خلفي الى حال المشركين خلاف الظاهر
ورجاء آخر قد استند هذا الوجه بان الحاف لم يخلو من نفس قضي كلم ولا كلم
وانما هو مجمع فرش ولم يكن زوجا عرسه فرشته بل جسي بنت ستمه من خراة وقرش
او خراك مفسر قون عايد الا انه حق في البنت موقوف بالذكور لانه كان سيد فرش واخر سم
والحق رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغنى اللام للثوب كما في اللام او المراء الى قضيت
وما في مادي استقامته او موصولا قال في الثاني معنى البنت فقالوا اما قضيت لثوب
منكم في اغلقه من تخلفكم واضعته من عزكم بقبضكم بستر الله والحاكم اياه الى اخر فرج
من من اظفركم وما متدا معنى الذي والخبر من الحاد ولا تخاذي صنفه وروي ولا يباري ومعه
في به لرسول الله صلى الله عليه وسلم والباء للسمته وفظة ام مقيد مشهورة مذكورة في الثاني وفي غيره
والبنت من ابيات سيموها بك بصوت عال لا يذرون من صاحبه وهي خرافة رب الناس
جبر خراة رفقن قالوا فمضى ام مقيد عايد لا جاد بالقدري واعتدت لم وقد فاد من ام
رفقن محذوف نصي مازوي الله عنكم به من خراة لا يباري وسود وليم بن كعب مقام قتالهم

ومقدما للمؤمن غير صديرا انكم عن شائنا وانما لما فاكم ان تسالوا الله لشهد عاها شاه جابل
فجلب لبرص حرة الباه حرد فعا جرها وعفا لبا غالب روجا في مصدر ثم موزو البقرة
اصل الصرع الذي لا يفلو عن لبن وقيل من الصرع كله ما خلا الالباء وخصني نص الطرف
اجزاء للموقت محو المصمم وانه شرح السنة ان الصوت مسلم الجني قبل من اسفل مكان جرح
بالعلم اتولا فعدو على خلاف شي قدرا العذرة للعلم قوله لا يستغفون لهم فعدوا لان نفي
العذرة ابلغ في العجز من نفي الاجاد وحصل في الوجه الثاني الخلق بمعنى الاطلاق ان الاضطراب
والاغمال في الاتحاد كما هو في حث الاضام ولهذا قد نفي الاضام الذي حث
للقول واخراج وقيل الفصل في التفرقة بين ظن الله وظن العبد والى ان يردكم في بعض
ما رواه عن طريقه النفس والاكثر عليه التماس او على انه يجوز ان يرد بالهدى ما صار له من الاسم
كما يقال فلان على هدى وشرار وخير وصلاح وان يرد حقيقة مفاه المصدري وهو الدلالة
على انهم من المصمم او الدلالة الى الغنة ومعنى لم تشعركم ولم يبعوكم على الاول لم يخلصوا ذلك
ولم يقدروا على هدايتكم وادشاكم فعمل خدا يكون قوله لا تعني وان طلبوا منهم ان يفره متعلق
بالوجه الثاني لان الذي يطلب من الله خير العباد ورثا وهم وبدل على ان تعني لا تشعركم لا يبعوكم
الى ما رواه قوله تعالى فادعهم فلبس خبرا كذا لا يقدرون على استجابتكم واما على ما ظنتم انكم
ولا يكون لكم معهم فلاح على قدرى الدعاء وعدده وانه قوله لا فلاح معهم اياه الى وجه الثاني
سواء عليكم على سواء عليهم كما في سوار عليهم او نذرهم موضع الفعلة اشارة الى ان منصف العباد
والشامع في الاستعمال بعد سنة التسوية واختلاف موالفهم الاول بالمصدر وجا صلب ثواب ان استنوب
منها حوا حلت الدعاء واستمداد الصمت لا احداة ملوكون اشراركم فعلى هذا لا يكون
كفاة في الاجاء والعفلاء مسوقا على سبيل الفرض والتقدير على حال ان الفاضل هو ضعيف
جوزة المرد وشهها بما ومنه يبعو به لا فلاحا لخصني الحال مثل ليس لجرى حراة لا يقال في هذه
المرارة من جهة المعنى ايضا اشكال ونحوها يدل على نفي التماثلة والمثورة على اثنائها لانا نقول حث
الاستغناء ونفسه الاشكال بالملوكين يدفع ذلك اوجى الى كناية اشارة الى ان كلمة الى مراد
وان لم يصح به والتعرف الا في عوض عن الاضافة وجاء الكتاب الذي يستلزم وبالله لا محالة وهو
يقول العا جني ضيق للتذلل والاعراض ووجه دون الحال على ما لا يخفى لا تذاقهم بفتح التاء
وضم الهاء او كسر ممانى عن المداقة وموا المناقشة والمضائق ان ذلك امرك وذك ان
وصل من قطعك عنه عفو عنه واعطا من جرمك اتيان بالمعروف والعفو من طمك اعراض عن الجاهل
والماصل ان كلاهما ذكره بيل فرد من افواه المذكور ان في الاذنة ان يكون العدة في
العقد والارادة كانه تجس الناس يعني انه استعادة تبيعة شيئا لا غدا على المعاض
بالنزع كيف يارب والغضب بالرفع الى كيف ذاك او كيف اذنع والغضب متحقق
بقشر الانسان وجملة على الانعام الى الم غامه وقطاع كل ذكوة وشعوف ومولا
العلب من الجب مولى عايف كخيل ان يكون من عايف بصف ومن عايف بطوف قوم
او الخيل جالوا موى بالجم والحاء المعجمة اي وثبوا وكتبوا الكايشة مقدم عرف الفرس حث
نفع عليه يد الفارس ونفاه فوارس الخيل لا قبل ولا قزم الخيل جمع اقبل وهو الذي لا يقو

والمقصود به على الثاني لم يصد عنهم ذلك

على

على ظهر الفرس والعزم بالزوا المعجزة ذوال الناس من سلفهم يريد ان اخواتهم مندا، وعقد لهم
 خبر مندا الى الشاكن والعايد اليه ضمير المفعول كما تقول جادته زيد بصرها ومثل هذا يحتاج
 الى ابراز الضمير في الصفة وكون الفعل وكذا في البيت الخلل مندا، وحالوا مندا الى ضمير
 الغنم والخلل خفيف لان جعلها بمعنى الفرسان وجعل ضمير حالوا اليها وضمير كواشيها لا فراس بل لول
 عليها نذكر الخلل والخلل براد بها الا فراس على طريقة الاستخدام خلاف الظاهر من غير ضرورة
 وانعزض بان ازاها بضاف الى الجملة الفعلية فالخلل مفعول فاعل فعل محذوف كما في ازاها السماء
 انشئت فلا يكون مما جرى فيه الخبر على غير ما هو واجب بان ذلك في ازاها الشربة وهذه المحرور
 انظر في ان قومهم قوم فراس الخلل زمان خولهم في كواشيها ولم يعرف في الخبر هذا التفصيل بل كما
 انه قد علم في باب الاضمار على شريطة التفسير ان الضمير بعد ازاها لا واجب بناء على جواز
 اضاها في الجملة الاسمية في الجملة ومنها منع او بعد جعل الخلل فاعل فعل محذوف لان الظاهر
 لا يصلح ضمير المكون مندا الى ضمير القوم اللهم الا ان جعل الخلل بمعنى الفرسان وضمير كواشيها لا فراس
 وقد بعد لم جمع الضمير يعني على الوجه المحماد فان خرج الضمير عن الشيطان انما لا الى
 اخلافا واخرى وهو غلط وهذا طرأ الى كون اجتناب معنى جمعه وعلاطفه الى كونه بمعنى اخذه
 او موقوفه على انما هو الغلوب فيكون على هذا المشبه بلفظ محذوف الاحادة وعلى الاول
 مما اذا عبادا اطلاق الحب على البيت فاعلموا بما فيه فيكون من قبل سماعه من جملته لان
 الاستماع الى ما في السماع فني لانه يقتل الكلمة فلو اضم اليه عدم المحاوره او اوردوا ام
 بغيره على جميع الوقت بطور اقتضاه في العيش كالعيش على عيشه طمنا في العتمة وفي الاساس حيث
 قهر او قهرا وذلك عند بقاء العيش قبل العصر وهو تقريظ يعني ان في التقديم المعتمد
 لا خفاص تعريف على سوام حيث لا يخصصه بالعبادة بل قد يشركون وقيل التقديم لربانية العباد
 والتعريف من المعام وسوق الكلام الى انما بالعبادة على وجه الاطلاق فان لم نألفوا انما مستغنون
 عنكم وعن عبادكم ان لنا عبادا مكمين لهم انقرب والاضمار في اللفظ على التفسير والتعريف
 بالاحاطة وقف الله لا غنى له بل قد ايدى العمل على ذوقه رضى الله ورضاهم في النبي والرسول
 بشي الله الرحمن الرحيم ان معنى ربا خبر فعل ما هو ان الله يستع
 وعلى انى على ربه الله فلا تزل يديه الخ ما شاء ففعل من هذه سبيل الخراخري ناعم البال ومشي
 اضل وهذا مع اختلاف غناه على كون الفعل في الغنية وقوله بعد ذلك وقيل شرط على كان له ملا
 الى غناه في الحب مناه على كونه اسما لا يعطاه العاذل زادا على سمعه وعلى الوجهين السؤال
 لغونه نفع وعلى فزادة سا لوك الان قال استغفار كما في سألته (ربما يخص الورد انما انما في
 شفقون ويجمعون التقى بالخبر كالمقصود من المال نزل فتننا معشر لا خفاء ان النصير الى الاحاطة
 فذكر حرف النداء خارج عن قانون الاستعمال فاعلم ان الظاهر ان السؤال على الوجهين فصدر
 الجواب شمر بذلك بل بالورد الاول اوقف حيث سألوا رسول الله كيف تقسم وكنى الخ في ضمير
 الا ان قوله والمراد ان الذي اخصته حكاه الله الى اخره يشعر بان على الوجه الثاني سيما وقد ذكر
 بعد تقديم الورد الاول فقبل قل لهم من رسول الله حاشا وهو الحكم فيها حاشا فانه يدل على ان ذكر الله
 لفظهم الرسول فان قبل خلا كان ذكر الله في الوجه الثاني ايضا كذلك اورد في الاول ايضا فذكر من الحكم

سورة الاحقاف

سورة الاحقاف
 لا تفسد الايمان
 ولا تفسد الايمان
 ولا تفسد الايمان

به تعالى حسب الامر والرسول حسب الاشكال وما وجه التخصيص قلت الظاهر يجوز الامر في البيت
 والاحاطة في كل واحد على واحد اختاروا واختاروا على التبعين في الاخر التخصيص الحقيقي
 وحصل الامام اشارة اليهم حيا على ما هو الاصل في الامام اعني العبد سيما وقد انظر اليه قريبه لاحقه
 من قوله او ليكن هم المؤمنون جبا لفظ اوليك الصريح في اشارة اليهم وتوحيدهم الجزو توسط الفصل
 مع القطع بان اصل الايمان لا يتغير في المذكورين السبعة بالفتح الباس من ورف الخلة فخصها بالروح
 والوفا بل التغيير في شدة حركه وانما شدة في الملو والتغير لما كانت هذه مطلوبة في الحواس
 مستغنة لذكر الله على ما يتغيره قوله تعالى فيشعر بطور الدين لحسن ربه ثم يبين بطورهم وقلوبهم
 الى ذكر الله وقد امرت ام الدرداء بالخاطبة بالذبح بالذبح اجل المصنف الفرج والموجب الذي
 بعد الوصل فيفسد ربه على ذكر الغيبة والحلال والذكر واما الذكر الذي ياسب بعد ذلك فخصه بذكر
 الزاوة والقباب فاشبهت به ايا من روح الله فاحر به يحصل اليقين الحاصل من الايمان
 والوفا والاتق بالفرج والالتزام اوردوا الى التيقن وعلما فيه مذهب الاكثر من الايمان
 لا بعد الزيادة والنقصان وفيه ردد في الكتاب والسنة ما يدل على قبول ايمانهم ففعل ذلك باعتبار
 زيادة المعزز فانه كل نزلت انه صدق المؤمن بما فزاد ايمانه عدوا وانما نفس الايمان في حاله
 وقبل باعتدال ان الاعمال تجعل من الايمان فيكون زيادة الاعمال والاصوب والذهب المضيف
 ان نفس المضيف مما تفعل الزيادة والنقصان للفرق الظاهر بين نفس الايمان وارباب الملكا
 ونفس احاد الامة ولهذا قال امير المؤمنين على رضى الله عنه لو كشف الغطاء ما ردت نفس
 وكذا بين ما قام عليه دليل واحد وما قامت عليه اركانه وقوله اقوى وانما اسم تفصيل من
 المزدوق وقوله قد جعل اشارة الى احادنا ويلي المانع في قوله وعن ابن حنبل رضى الله عنه ان يكون اشارة
 ان تاويل اخر وهو الزيادة بزيادة الشعب كما يصح عنه قول عمر بن عبد العزيز على ان المراد بالشرع
 ما سوى الشئ والفراس من الشئ والفرع وفي رواية الهادي ومسلم نفع وسبعون بل سبع
 وسبعون والبعض ما بين الثلث الى الثلث وقيل ما بين الواحد الى العشرة ولهذا انى لا ذكره
 الشرع من الكلمة عكس من استثنى في الايمان بان يقول انا مؤمن بالله وموحد به التيقن
 والله ذهب كثر من الصحابة وقوله ان الله تعالى ذكره للمؤمنين من الوصل وزاوة الايمان والتخصيص
 بتربية القديم من الطهارة والصدق ثم رتب عليها انهم هم المؤمنون حتى وان لم يخرجوا من كلمة
 فلو صح قطعهم بالايمان لصح قطعهم بالحقان واللازم مختلف لكن قد علم ان المراد بالمؤمنين الكاملون
 وعدم القطع بمالك الايمان لا يستلزم عدم القطع باصل الايمان على ما يصح عن هذا التفصيل قول الحسن
 وهذا احدا وملاش الاستثناء في الايمان وقيل الاستثناء اعني مؤمن ان الله للفرس
 ويقضي الاحوال في مشيئة الله تعالى او لشكل في حصول الايمان وفي الايمان المعنى الذي ترتب عليه
 وحول الجنة وما لجلسه لشكل في حصول الايمان له في الحال وحج يدرنغ النزاع وبهذا الكلام في
 هذه المسئلة في شرح المقاصد اتباعا لا ربه يعني انه ذكر عنوان الجنة الذي هو من ثمرات
 الايمان على سبيل الطمع والوجاه دون القطع مع ان الظاهر من جاني النبي الخلل ان يفسد يوم الجزاء
 والجزاء عن الزام الحقة طاهر وموان الكلام في مطلق الايمان ومنها المراد او لم يؤمن باحياء
 الموتى وفي مثله خلاف في عدم الاستثناء سيما وكان الطلب لزيادة الايمان والالتزام

موتنا قد

وخطاب فاضل بالمؤمنين وعلى غير المؤمنين للملايكه نظر الى الاختلاف في ان الملايكه حل فانتموا يوم
الرب بالشغل بمعنى ضم الغنى وضمه يمشرون عن الملوك بذلك لانه شغل باله الى السكن
اراد اعالى الاغاف لا كلام في ان فوق الاغاف طرف لا مفعول الا ان الغزف فوق الاغاف
لمحل ان يراو به ضرب الاعمال التي المكان الغزف من الاغاف وان يراو به ضرب الرودس الموعود
فوق الاغاف واضرب حامة فذكر في ال عمران وقرن حامة عظاما على المرفوعات قبله
فاعل ان في البيت الثاني عشية كنيته جاء وكذا اللون في حمرة ومواصل لون الحذو
ومعبادة عن التكاليف السلاح سواء الرأس ووسطه والشوى مالمس مقيلا يقال رما فاسواه اذا لم
يصب المفضل البنان الاصاب جعلها عبادة عن الاطراف نحو ما ننظر وجه التخصيص وقبل الوجه
ان يراو بها المواقفة والمقابلة في عده بالغنى والكسر وضمه بالغنى على طريقه الاغاف
من الغنى في ساجا وفيه ارشاد الى ان الخطاب المعتبر في الالفاظ اهم من ان يكون بالاسم
على ما هو الشائع كانه اياك تعبدا وبالحرف كانه في ذلك بشرط ان يكون لمن وقع الغائب عبادة
عنه عليكم ذلك اب الزموا ووجهه اي ذوقوا العذاب الا انه عدل في المعذور
عن الجواز او نصب على ان الواو بمعنى الواو بمعنى للعطف على تقدير نصب ذلكم بمعنى عليكم
ذلكم والظاهر الذي وضع موضع المضموع الكافون لما كان فيها ضمير لسان او ضمير ما
الموصولة او سيكون في موضع الجزاء او ناقصة خبرها بهم اي لما كان في المعذور دفع عنهم جنتهم
ولا ينبغي جعل كل زيادة وقدم في عطف على كانهم شعرا وميلا الى المعنى اي مواشاة وقدسية
و في قوله من يولهم يومئذ مائة على اي على انه استفاد بما سيكون في لانه وعيد وما كيد للمعنى
من كان فيه التولية سيما قد ذكر الحرف في قوله الماض وان كانت الشرطه في نفسها لاتدل على وقوع
الشرط والتولية انما وقعت يوم جنن لا يوم يرد العطارون الكادون الرماعون والالغو
في اللفظ مستوي وجودها وعدمها في حق عراب ما بعد ذلك خلاف الغنى على الاستثناء فان
الاعمال او مشارك للفاعل واسطة في الفعل وزن متخفف متعقل كالمعبر جعل في المفصل تدبر
من باب المتعقل ما عارض بان حقه تدور لانه واوب بل هو متعقل فاذا ضاع عن الوجود الامام لم يزد في
وجه انه ان تدبر متعقل نظر الى شيوخ ويا ياليا وعلى هذا الحد ان يكون خبر متعقل نظر الى شيوخ
الجزء ياليا ولهذا لم يزد ولا يجوز قد قبضه من باب التحدوث على ان الوجه لم يكن
الا يوم جنن فانهم لم يتكلموا ثم ان يكون هذا الجند مقدر لان الكلام على تقي القائل
دون الفعل والدليل عليه قوله ولكن الله قتلهم وقد استدلل الله لا يذبحون افعال المعباد
على الله تعالى حيث نبي الفعل عن المؤمنين والذين عن النبي صلى الله عليه وسلم والتشبه الله به ويكون
معنى اذ ومنه اذ يا شيرت صرف الالات والاعمال ما رمت ظفرا اذ ومنه كما وجب
بان معنى اسناد الفعل الى الله تعالى انه كان يضره وبان معناه الالات واذ ذلك فعل الله
فقطه وانما فعل بعد الجرح وبان اسناد الرمي الى الله من جهة ان افعال الثواب الفعل الى عبود
الكثير من كل الافعال تعالى وبان الرمي المعذورون بالثواب الرعب في قلوبهم واذ ذلك فعل الله تعالى
ولا خفاء في ان الكل عدول عن الظاهر فالاخيار اول خزي الله بالاخصان ما فعلكم
ويروى به والذين يتلو قسما على بلاهما ومواته تعالى وبسبب صفة البلاء اي جيز الصنيع الذي

لا يمكن ان يكون

بعضه الله او تجزئة بعباده
وهذا الوجه ما لفظ فلا يستفاد بها عن الاضمار وما
معنى فلا يدانها بان الله تعالى مع المؤمنين اي ما صرح في جميع الاحوال للفصل وكون
الموت غير حقيقي ولو لطف لهم لما وقع فيهم اللطف يعني ان قوله لتولوا في معنى عدم انتقامهم
باللطف فلا يرد ما قيل ان قوله لتولوا سمعهم لتولوا بدل على عدم التولي وهو خير فيما قيل ما سبق من ان الله
تعالى لم يعلم فيهم خبرا فانه يستلزم انتقامهم منهم ضرورة ان علم الله تعالى مقادير كل شئ لا يخفى ان الا
بالطريق لان قوله لما وقع فيهم اللطف بوقت ليعضى اصل لوان يكون قد وقع فيهم اللطف وهذا
خير كذا لا يجوز فلا محيص سوى ان جعل من قبل لولم لطف الله لم يعصه اي لا منع فيهم اللطف ويكون
صهم التولي على تقدير الاستماع فعلى طرف عدمه بطرف الاول وانما لا لم ان عدم التولي لعدم الاستماع
خبر وانما الخبر ان سمعوا او حصل منهم الضد لا الاغراض وانما ان سوق الشريعة الا و
هو ان الله لو علم فيهم خبر لا سمعهم كمن لم يعلم فلم يسمعهم والماتية ان لو سمعهم كان فيهم الاغراض
لا الضد فكيف على تقدير عدمه وقد تنوهم اني مقدحان ليعاس اقول ان هذا هو علم فيهم خبرا
لا سمعهم ولا سمعهم لتولوا ينجح لولم علم فيهم خبرا لتولوا وفادته من وجب باننا يلزم النسخة
انما سده لوكا انت التامه كنية وهو مجموع هذا المنع وان صح في قانون النظر الا انه خطا في
نفسه لانه لا يتقاه على كون المذكور في ما معقود شرابط الانساج ولا يصحح كل كلام الله تعالى على
ذلك وبعضهم من داه ذكر هذه العبادة حيث يكون البيت له وهذا البيت لان
البيت يعني انه ليست هذا ما وبل المعقود وعند اهل السنة ان قول بني الكافرو لما عنه
حتى اذا ارد ان يومض وانه لا يريد حال منه وبني قلبه كيف شاء وكذا اذا اراد المؤمنين ان يرفع
ولم يرد الله وبالحكمة فالسعد من سعده الله والشتي من اشد الله على ابن عباس والغياك فلا يكون
قول الظالمين بل زده قول الجاهليني لا يصحح لا يعلو من ان يكون تعبدا او تعبدا على تقدير
الغنى اما ان يكون عروفا جوا بالاعتراف و دخول النون ما في من معنى الغنى كانه فوك انزل على الدابة
لا يترك ولا يترك حتى يكون التاكيد لانه وان كان خيرا جوا بالاعتراف بمعنى ان يترك لا يترك كل لكن عدم
الطرح مطلوب فاشبه الغنى وكذا عدم اصابة الغنى وانما ان يكون عروفا صفة فقه و دخول
النون التشبيه الغنى بالغنى كانه قوله
الوجه وعلى تقدير الغنى اما ان يكون واردا بعد اوتوا كذا وتوصيا بمعنى لا يتعبه ضرا الظلم الذي هو من
اسباب اصابة الغنى او اذ اصابه صفة فقه بعد القول فقولا وصفه الغنى يعني ان جعل عطف على
بعد اوتوا قد زنا لا على تعبدا وقوله فاذا كانت جوا بالاعتراف على شكلان فامر وموان الشرط
المعذور بواب الا فيكون مضمون شمل سلم بذلل لانه ان سلم تدخل فجب ان يكون المعذور خيرا ان
تقوا الانصبي الظالمين منكم خاصة بل بكم وفادته من وجب باننا يلزم النسخة
ما ياسب الكلام ولا يلزمه ان يكون المعذور من جنس المملوك فلي شمل لا تدان من لاسدنا كل
الانبات الى ان تدان باكل ومنه شمل يتقوا الغنى لا يصحح الغنى اي ان لم يتقوا نصيبكم فالمعصية
قد شرطت لغنى لا بمعنى لا مضمون الامر ولا نقضه فلا ينبغي ان يكون المعذور جواب الامر ففعل
وارد ان المعذور ان يتقوا الا يصحح وان اصابكم لا يصحح الظالمين خاصة بل بكم فافهم حواش
الشرط الثاني مقام جواب الشرط المقدرا الذي هو مضمون الامر تشبيهه عند انت خبر بان

نول وادوا غاها فمحت سكاك الالاف واليا كسك كسك على سدما واد كلام بال اول وان كان حرف مد والاني حرف مدغ ككها في كسك

المعصية

لم

والطبيب هو المال سارة الى الدنيا كغز واحد

مرض الكبد وجعل
اعتبار نظام الوصفي يقتصر الحاص

1001

ليس الاجاب الى هذا المقدر بل انما عطف الانباء على الاخبار بل ان المعنى على ذلك لان هذا من
كلام الملاكة قطعاً وانما الكلام في ذلك ما قدمت ايديكم حيث لم يكن من كلام الله تعالى
ان من غدا غدا ان النار يعني ان غدا الحزن اشارة الى غدا نادى جنتهم كمن على
خلف الحفاف او على فضاء لا يستقيم والانداد بانهم يدورون من قرب وقيل كلام
رفع لان الله تعالى ان الله لم يزل ينادي اهل النار اهل النار اهل النار اهل النار اهل النار اهل النار
برج اثباته بل دليل الخطاب ورجوع النفي الى العدم فاجاب بان ذلك طريق التوزيع كما قال في مقابلة
البحر بالبحر فان العبد يدل على الكثرة بل الاستغراق فان كلامهم لم يكن كثر الظلم لانه في مقابلة
فصار المعنى ليس نظام هذا ولا ذلك الى ما لا يحصى فالجواب على هذا راجع الى الكثرة والكنية وفي
الوجه الثاني ان الشدة والكثرة ابلغ استغراقاً فمعنى الغدا تحت لولاه لان تقديرهم غدا
في الظلم بعدد من موعده في الفعل وفي قولهم بانهم يدورون زيادة ولا لا حيث لم يقل
لنا او بانهم يدورون مع سبني بانهم يدورون بل بانهم يدورون بل بانهم يدورون بل بانهم يدورون بل بانهم يدورون
عليهم وقولهم عرفوا ال فوعون بيان لقوله اخذناهم بذنوبهم اي اخذوا لان حوز الكفر لا يخرج
عن الحصف به بانه لا يؤمن من وادهم مفعول فرق الشدة من الوجب باللفظ من المحدث
في غير اداة الجارة والقطعة منه شدة ومعناه فافعل الشدة من وادهم يعني انه نزل
غدا لا لازم وحمل الورداء طرقال لغارب معنى من في يقول ضرب زيادة من وادهم يعني انه نزل
وراءه وليس هذا من فعل يخرج في عراقيه اذ ليس الطرف مفعولاً في الاصل لان حوز التزليل
منه الا لازم والحاصل ان الشدة وادهم كناية عن شدة من في الورداء فتوافق فواتح المسم
وكسر ك او حاصلين الى افت و منهم وهذه الورداء التي تضر بها حمة ليست بغيره اما
نور حمة لما فاعل لما ذكر في التفسير وغيره انما قراءة عاصم في رواية حفص واني عاصم
وحمة واما انما ليست بغيره اي واضحة الوجه فيه مفرقة من لما ان شتان الا في المذكرة
لا خلا عن كلف وحمل وخروج عن الظاهر حتى ان خلف احد مفعول حيث وان حوز الحصف
في مواضع اخر الا انه ايضا مكلف وكذا الضم والفاعل مثل ولا تخش ابدا ولا تخش جاعبة
المؤمنين وعنه غير مفعول المؤمنين مما عطف على الباء النجاسة او زيادة لان مثل هذا المقام اوصف
ان المصدرة كل نيل المقوم مني موصوفهم بنوي فله التواجد والجمع والرباط اسم للمحل التي
ربط مثل الاضافة من اضافة الشيء الى نفسه وليس بشي بل في التفتيح الرباط اسم للمربوطات
الا انه لا يستعمل الا في الجمل لا اضافة باخبار عوم المفهوم الاصل ان المصنف اول
وقد عطف على تخش الروي وروي على نون الروي باضافة التوجه الى باب المصطلح المقع
خرايبات نيت وروي خرايبات بالحاء والزاي المجهول وبعده واذا ذكرت المكارم
عنه في مجلس اسم لما فتعنه ولا يندرج على ذلك الا من ملك القلوب خد الحق وصدق
كن يعني ان معنى بالمراد الى اعتبار ان احوال القلوب من القادر والادوات والكواكب
كلها من خلق الله تعالى وانه الذي تطلعها من الكفر الى الايمان ومن المعصية الى الطاعة وبالعكس
لا كما قال القاضي عبد الجبار لولا الطواف الله ساعد فاعنه لما حصلت هذه الاحوال فما ضيف
الى الله تعالى على هذا التاويل كما يضاف علم الولد وادبه الى ابيه طبعاً لما يعونيه وتربته

مولد

بين

فبذلك والضمك اولاً او كانت العجا وان شئت العجا وسوان تملك المرض في الامساك
هنك فاعل مرضا حتى اصبح حرفاً وهو المتشبه على العلاك وحرفه على الامر منه حرف في قوله او ان
سببه عطف على الجائفة فالجواب على هذا المعنى التسمية حرفاً اي مرضاً موصفاً على طرفه صفة
سببه الى النفس وقوله المعنى متعلق بتمتة مفعول وخلف تقدير الحذف بقوله لان طاهر
الا سببه كمن في تقدير العلم بالصف اشكال برسم اشياء العلم بالاذن قبل وقوعه والخطاب
ان العلم متعلق به ابدأ اما قبل الوقوع فانه يستتبع وحال الوقوع بانه تقع وبعد الوقوع بانه وقع
قبل الحذف بقوله ان كمن شكك مشرونا صارون يفعلوا ما بين وان كمن شكك ان يفعلوا
الفن لان الحال قد تبادلت فعمل لا يحتاج الى هذه الدلالة والبيان في رعا لا يوافق
العشرة المائدة وبقاوم المائدة الا ان يكون رعا لا يوافق العشرة العشرى وبقاوم الا ان
الا لغيره يمكن علماً امكنه من الشئ ومكنه منه اقدرته عليه والمراد الا ان والرفعة
والاوقية او يعون رعا من الفضة وسنة زمانه من الوجب ليجل ان يكون من كلام محمد
سرسن وهذا عطف ما سبني من ان الاقنة اثنان واديعون مثلاً ونادى كل نادى كل
على هذا البلا بوزن من عطفه على امر العطف على مفعول غا ملين محليين اعني كل وخشني في صدارة
الكل امر وخشني امر على التثنية بقوله على عرض الانا والاقتواب الآخرة لا يكون
عرضا اي خطا وخشاع الدنيا ان اقبل بفتح الحزة اني كتابه انة وكذا انه لا تغرب
لغرب اي يذهب في الارض ويخرج عشرين الف من الدنيا فامكن منهم
فما قدر عليهم ووجه الكسر بوزان فعلا ما كسر في المعارج انما يكون في الضعفات
وما نزل كالكتابة والوراعة والحراية والحراية والكتابة ليست من هذا الفصل الا على سبيل التشديد
ومعناه فلي المسلمي لولا لا تغلب الحكم بالوصف على ان مولاة بعض الكفار كما يلق
ما تكلف فعل الموصي ان لا يراهم الا الموصي واسم علم ما تركت ان السورة
احدا من الفرق الا انما كانت من اى حصة وبلغت في شارة قصي الفانية اما الكافون والمهاقون
فطاهر واما احل الكتاب فتقوله قالوا الذين لا يؤمنون الى قوله تعالى يوم يلقى ذوا الحقرين
يا ايها الذين امنوا لا تخفوا واما انكم الالة ونعوض الشدة حيث لا يخف سال عن ذلك
ابن عباس رضي عثمان رضي فوج مطابق الجواب للسؤال ان الشئ على السلام كان بين موضع
السورة والآية ولم يبق منها وكانت الفقتان مقابلة فلم يعلم ان هذه كالات
من الا فقال لتوصل كما كالات بالآية او سورة متباعدة لما انفصل عنهما بالقسمة فتقرن بينهما تلاوة
لا كما يعرفون الالة بالآية بل بين وايد القادر وشبهة الا كما يقول ان من كتب اشارة الى
قوله وان خيرا لكم فاجتبه كما والى آية السيف قال الله تعالى ولا تقولوا اني انزلنا
السلام لست موصفاً فقد الى هذا العهد والقدرة لعلكم ان هذا الاسم لا كلام للمجاهدين وبنو العهد
مكلف سجدته باسمه الجامع موصوفاً بالزجدة الفاعلة والافهام بالصفة الفاعلة فاعرفه
ان النبي عليه السلام كان يكثر التسمية الى احل الحرب فاجاب بانه كان انداء وعنه الى السلام
من غير بند ونقص عهد فلو صح السلام عليهم حين قبلوا الحرة لكونه اشياء باللفظ وكلمة السلام
كثرة تارة كثرة استعمال من مع لاهم التوفيق والحفة مطلوب في الكثرة لقوام

سورة الحاقة

المؤمنون

الكفر اربع من النقص في معنى وصف الكفار في مقام الذم بالفسق وان الكفر في كل ما هو
اخراج البعض بقوله واكثرهم وهذا اعتراض من فان تابوا وان كثروا بعد ان يكونوا
كانه قيل كيف اثبت لهم الايمان بمعنى ان التركيب الاضافي وان لم يكن لغرض الاثبات
واقبال السنة لكنه يدل عليه من جهة كونه اشادة الى السنة النافذة وقال مفناه
بمعنى اجاب عن استشهاده ان حجة رجمه بان معنى لا ايمان لهم انهم لا يؤمنون لما كان في
ثباته اصلا واستدل على كونهم كفارا ان ابد تعالى وصفه بالثبوت بقوله وان يكتفوا بالثبوت
لا يكون حيث لا معنى والجواب بان ذلك باعتبار اعتقادهم انهم ليسوا بشي لان الاضمار من
تعالى والخطاب للمؤمنين فان قيل الاستدلال بالثبوت على البعث اشادة او افتقار ولا ايمان
لهم عبادة فخرج فثبت بل ما قول جماعة من الاولاد والحلف انهم لم يسموا بعد انفاذ المعنى ثم حيث
لم يكن عليه الكفاية خلافا للسابق رجمه ابد متعلق بقوله فاعلموا ان يكون ثبوتهم
للمعقول لا الطلب ومن صرح بما اى بالباء فهو لا يخفى هذا مذهب الفسراء
ومع خلاف ما ذكره النجاشي واخاذه في المعقل حيث قال فاذا التفت بمنان في كلمة واحدة
فلب التفت الى حرف لبي اى على حسب حركة الاولى ان امكن كقولهم اوم وايد واو يد صرح
ابن الجاني بانه يتبادر محضه في قولنا ان التفت الى حرف لبي اعم من ان يكون محضه او من
وقال ابو البقاء لا يجوز ان جعل من من كما جعلت سمرة ان لا ان الكسر منها مقولم وفي
انها اصلية نوزعا منها المتبادر صلة المقبول بالياء لا يكون الا فيما هو معنى الجمل
على الاقراء دون المحقق والثبت وحده فاما ما زاد من معنى الجمل على الاقراء بالياء لا يتناولون
فقد ادى التخصيص على النقال واكثر الناطق على ان التبرع به العتق والى الكسبيين
معنى التفتين بمعنى ان فقه الايمان الصحيح ان لا يشي المؤمن الا برب العلم بانه تعالى المقادير
النافع ليس الى العبد من ذلك الا ما شاء وفلا به بل خلقه يتقدم الله به ما يدرك كالفرج
بان مثل هذه الافعال التي يصلح المبادى تعالى تحلله فعله وانما للبعد الكبر وضيق القول
والالات وليس الجمل على الاسماء المحاذي لمضى عند العادف بما سأل الكلام ولا
الاتمام بالانفاق على اشياء كت ابد ما يدركم وكذب الله الرسل بالهنة الكفار بوارده
اما الاول فليقررا ان قوله خلق النفل لا يصح استناده الى الثالث مالم يصلح محلا
واما الثاني فقلنا ان حيزا عن شناعة العبادة كما لا يقال ما خالف الفاضل والاول
والعقدات وبما جعل الزنا واللواط والمقدور عليها وان لم يكن منها ونذهب غلط
فكلهم فقه العطف على المذكورات المرفوعة في كلام المحقق فمضى ان يقال غلط فكلهم
مثل ندمهم ما يدركهم في الخطاب يتصور بانه اورد عبادة النعم سبوا وقصره فيض ان يكون
ويذهب عن ذوات كسائر المذكورات في النعم كونه في موضع جواب الامر بمعنى ان قابليتهم
بفعل الله كذا وكذا وهذا معنى الوعد وهو قول القوم في جملة اجوبة الامر على قراءة
الرفع اى من جهة المعنى حيث ذكر مضارع مرفوع مع حرف العطف بعد مضارع
مرفوعة في جواب الامر فينهم منه ان المعنى وثبت الله على من شاء على هذا المعنى لما انهم
يرون قوة تباكم وضعف حالهم فيتوبون فيقبل الله توبتهم واما على قراءة النصب فالا شبه

قوله

انه من جهة اللفظ حيث عطف على الجزم المقدور منصوبا الى ما يلزم بعد ثم وثوب على عكس
فما صدق ان كان حيث قدر المضارع المنصوب عروفا اى اخرتني اصدق فعطف على الجزم
الى ان والشر الناطق على ان المارة على قراءة النصب من طريق المعنى والشر
من العلم نفي المعلوم اى لا يتوكلون مالم يوجد الجهاد وعدم لما ذكره النجاشي فذكرنا ولا من البعث
والانصاح والتمسك اخذ بظاهر اللفظ وتفسيره وهذا بيان المقصود الاصل وما نزل الله المعنى
والثاني ان راد حش الحاشد معنى يكون ذكر الجمع لنفي الحكم عن كل فرد كما هو الحال
اشاع فيلزم النفي عن ذلك المعنى المقصود على ما هو طريق الكفاية وما ذكره في آخر البقرة من ان
اكثر من الكتب معنى على ما يراه البعض من ان استنواف المرفوع في مثل الرجل والرجال استعمل
بناء على ان الثبوت في الجمع انما هو لكل جماعة لا لكل فرد ومقام لفظي ولكن في شرح النقص
في شرح المفصاح اومن مناهي لان غادة التفتيات صدق بالمعقود ومعارضة
فما فيه الكفر بذلك والكثرة زيادة من غده بناء على مذهبه والا فالحكم في الآية هو الكفر
لا غيره ويكون بعد اى عطف على تنعيم على قصد التفسير والمعنى لا يكون مقيد لما
الا فانه يولد اذ من كونه صلا مستمر اى يطمان لان يتم وذلك ما بعد عبادة
بالطهين وقته كنهه وصاها عطف على دم انطوى تحت ذكر الايمان بانه الايمان بالرسول
بمعنى انه كانه مذكور بطريق الجمع موقوف الكفاية لما اشتق من تعارضه وعدم التماثل اذ يجب
عن الآخر من اى الحاشية المقصودة على اية من الحاشية في احوال الذن وعدم اختيار رضى
الفر على رضا الله تعالى فان الاذن متعلق بعد الله بمعنى ان المؤمن وان ذكره وبما سم
الاشادة بعد العطف ما وحاف مرضه نوح ان تكونوا من المخلصين الا ان نوسيط
كلية عسى في هذا المقام يناسب ان يكون لحم الطاع الكافرت وعدم انكال المؤمن لا لا لا طاع
وسلك سبيل الملوك مع كون القصد الى الوصوب لكن هذا غلط ما يذهب اليه المحقق من ان
عند هذه الصفات الا هذا واجب بل من غير الا هذا فكيف يكون وبراين عسى ولعل
ومن الغيرة انما ذكره ذلك لان استشهاده كان بالشعر وقيل ان عطف
رضي الله عنه قد شوم من هذا ان القياس كان متى حتى نزل الآية ونصحه على رضى الله
اياه المذكور فيما سبق خلافا وهذا وهم وتحرر عطف على سبغ منها اى المذكور
وتجمع خطوط الدنيا لا اى لا جل دون الله ام نزل عادال قوله على قد خلصت الى المصلحة
ذلك الادع لا بد من ان طرفة الطول مثل في التبرع فصل المار طرعا الاب والام الى احدا
اكرام افضل وعن ان الاعراب طرعا فذكره وثبته من قوة الشيطان عطف على مرفوع اغنية
كافا وقع على انفة وباب وطيرة عبادة عن قلبه الانفات وعدم المبالاة كيف عطف
الزمان على المكان لا يفتى ان لا يجب في وجه السؤال الى انه ليس بينهما من الماسة ما يصح معه
العطف فانه طامة المضاد بل وجهه ان كلاهما متعلق بالفعل لا نوسيط العطف كسائر المتعلقات
لا يعطف بعضها على البعض وانما يعطف على البعض ما هو من جنسه ولا يفتى مع استعلاء مثل
ضربت زيدا وعمره او وضعت يوم الجمعة ويوم الخميس وصلت في الدابة وفي المسجد ونحو ذلك فاما
بانه من عطف المكان تبدوا المضاف او الزمان على الزمان كذلك ولعل المؤمن اسم زمان غا

قوله

ما جوزه القياس وان كان بعيدا من الفهم فللاستعمال كانه فعل في ارضه انما مات
لما وقف الحروب ثم قال كالايج عا ذكره ان الواجب هو ان نصف يوم حتى نصف يوم
ليكون في عطف الجمله على الجمله لا يقول بعد نصف يوم يكون عطف على مواطن بالماويل او بدون الياء
وذلك لان اذا عطف اكثر من بدل من يوم حتى فيكون زمان الايج ب تاكثره طرفا للنصفه
الواقعة في المواطن اكثره لان الفعل واحد ولا في الاصل في العطف ان يتقيد المعطوف بما
تقيد المعطوف عليه وبالعكس مثل عجبني قيام زيد يوم الجمعة وقيام عمرو وبالعكس يوم
حتى مقيد بزمان الايج ب تاكثره لان العاقل شئ على البدل والحدل منه جمعا فقولوا
المواطن واللازم ما قبل اخر اللامعاب تاكثره في المواطن وهذا التقيد يندفع ما يقال
جدا انما يلزم لو كان الحدل منه في حكم التخييه مع حرف العطف ليؤول الى نصفه كانه في
مواطن اكثره اذا عجبتم وليس كذلك بل يؤول الى نصفكم في مواطن واذا عجبتم على ما ذكره
المصنف منع ظاهر فصح ان الفعل في المعطوف والمعطوف عليه لا يلزم ان يكون واحدا
لكن لا يكون له فخر في افراد الا يؤول الى قولنا اضرب زيدا اليوم وغدا واضرب
معيوم وجني نصفه واضرب زيدا قايما وغدا قايما الى غير ذلك فلا يلزم من تقيد في حق المعطوف
تقيد تقيد في حق المعطوف عليه بذلك ولا ينظم ان هذا هو الاصل حتى يمتنع خلافه الى الدليل
وانما يقال ان هذه التثنيه تدفع اصل السؤال ايضا لان الزمان انما لا يعطف على المكان
لو كان زمان ذلك الفعل ومجلسه بلازم لكان فاعاد الفعل في نفسه نظر لان مراد العاقل الاشخاص
فيما اذا كان المعطوف فعل واحد في اللفظ مثل ضربت زيدا وعمروا في الالف ويوم الجمعة حتى عوي
فيما اذا عطف الثمانية مثل اكرمتم اول الزايدين واخرهم في الالف ويوم الجمعة الا اذا
نصبت اخرها ضمما او ذكر استثناء من قوله الواجب ان يكون كذا يعني ان هذا هو الوجه
فيما اذا كان اخر عجبكم بدلا ليعني تقيد المعطوف وما اذا انصب باضماره فيكون فلا مانع
من انصاف يوم حتى لهذا الظاهر ومن سقط الكلام ما يقال ان هناك مانعا اخر هو لزوم
كون نصرتهم يوم حتى في جميع المواطن لانه السابق الى الفهم على تقدير عدم الابدال
انما عطف ان يكون الاستثناء من قوله وموجب ذلك كذا لا من قول الواجب كذا لانه
بت القول لهذا الوجه الذين حصروا بدل من ثمانية عشر ومضما حال من غير
خبروا والظلال لا يستدري الذين اخذوا يوم الفتح والظلال ان شئت اليوم من فله
ففي اللفظ والاعمال تاكثره معنى ان وقعت مغلوبه فلما اخر فصار في هذه الكلمة
لا يتخلل الا انزل عن مكانه التخذ في القصار اقبل من البطن اصحاب الشجرة اهل بيعة
الرضوان اصحاب البقرة المذكورون في قوله امن الرسول ما انزل اليه من ربه
والمؤمنون فكروا غشا في رجوا جاعة واحدة معنى وقع في العيشين استدر الشؤر
ومع عبارة عن شدة الحرب وحفنه حكمة اشادة الى ان ما ذكره من ان الماء
يعني منع اخذ ما حاصل والا فالاحرف وضع اسم ما كان فعول بالاحصاء شيئا
الجب ما بعده الوصل من مفاخرة كثر انك عن احياء الارزاق والنساء على استرجاع الاحوال
لان تركهم في ذل الاسر يعني الى الفقه في احصائهم فثانته اتي فيلزم امره وشانه فليكن

فرضا الى بجز الفرض ونفي المشركين برده انه من قبل منع اللازم لمنع المذموم شل لا
اي سلك من غير دفع الاستدلال بالآية على كون الكفار محالين بالشرع من عطاء
ما هو يمنع به من الفضل الا فضال واعطاء النعمة فاسلام تالذ بالنسبة الى سائر المسلمين
فضل لا تضاهي الى انما عطف بواسطه حمل الطعام الى مكة تناله بفتح الناء بلفظ صفة بالتي وحسن
نعم الجهم فلا ب من محاليت اليقين والحلاب بجز الاستباق عودا منع ما لم يسهل كان
مصدرا او صفة محدودة الموصوف في مفعول به ونفس مشتقة الله تعالى بالجاب الحكمة واقضاء
المصلحة من ايج مسائل الاغزال وان تقيدوا ونفس لفظ وان يدسوا ويرعطف على
الامان بالله اي في غنم هذه الاصول لا دبعة لان من آي واشبع لم يعطيه كلام
التقرب يشعر بانه لا يقرب في هذا الكلام ولا يصح ما لا يلائم هذا الجواز لان اعطى يده ويده
نما دونه القاء او تقيد الا عطا بالياء ونفسه على ما ذكره في الاساس وغيره فاعاد الولا على
غنى الحاجة ولا فية خلاف اعطى غنى بول بعد حمل عن فية او معنى الباء ثم لو كان التقيد
الى معنى السببية صا حرا غنى بول كان لهذا وجه لا فية من غنى والباء ما ذكره في قراءة عكره
وانزلنا بالمعصيات لجوز ان يكون المراد السباب لانه اذا كان الا نوال منها فهو كما يقول اعطى
من يده خرمي واعطى يده ومعنى صوب افعوا وبصعوتة وجعوت صادر وصحة بعد ما كان
فاقرا استوحشا لا يبعثنا زيادة بيان ودلالة على ان المراد المعنى الصريح لا يجوز ان يكون
غيره حتى يجوز ان يبعث على زيادة ما على تقدير كونها بالاذن ما يستعمل البنية في هذه
او النعمة شامع وبما جلا فاعراض التقرب بانه لا دلالة على هذه الاضمارات ليس في
يحمل شامع وبما جلا فاعراض التقرب بانه لا دلالة على هذه الاضمارات ليس في
وذلك ما ذكره في الوجه الصحيح وهو منع التقرب للجنة والعلية ومن ذهب الى هذا كان قطع الانه
كونه عربيا لما ذكره الجوهري من انه يصف لغة وان كان انجما مثل نوح لانه يصف عذرا وما كونه غلاما
فانما تقرر من ان الوجه عند ملاقاته الشوق الساكن هو التزكك الحذف والقول بالوصفة ليكون
خلف الشوق من اللفظ والالف من الخط قيا سا كان في قولك زيد بن عمرو حاصر قومه بل دخل
المخاطب وشهادة الاستعمال ان الوصف اعني الشوة ثابتة وانما الكذب والحلف في الحكم
وهو كونه معدودا ما مثل اذا التكب على من قال زيد بن عمرو حاصر قومه بل دخل
سند الال كونه ان عمرو وقد تحمل فحما بان النصفة حقا للعلية او للذبح فانكاد المعنوية
نصفين انكادوا لو علم فلا مستلزم تسلما وذكر بعضهم ان القول خفي بمعنى الوصف فلا حاجة
الى تقدير الجرح كما ان احد احوال متقاله شكر في النفس فليكن ذلك الحكم فقط ويومع كونه
خافي لظاهرة قوله ذلك قولهم يا قواسم فاعرف قول الذين كفروا ليس وفي التعليل المذكور
بل وجه اخر فيه وجها لا خفاء في ان جعل ذلك قولهم يا قواسم من قبل كسبه يد
وا بصره يعني وسعته باذن غير ضايب للتمام فلما جمل على وجين حاصل الا ان انه محذور
ملغوظ لا مفعول له كالمجملات وحاصل ان ان راي ومذهب لا اثر له في علومهم وانما يرويه
ويكلمون به جعلوا او غداوا ومنهم من اخذوا ما كلف ما ذكره انه فضل وان بها حيز
منه لقطع بانه فاعلون ولا يحس سوى ان جعلوا او بمعنى او ليكون اشادة الى القول الاخر

في حيز تقابل انما يكون ان يوازي يكون فعلا مجرد تعداوا حروف والا فوردته فعلا على ما صرح
به الزجاجة لا تناسب ما قصد من الاستغفار والعرق في شرب البض الذي انما البض هو
ما قلقت من الشرب الاعلى ومحمدة زائدة لانه من الغوف فقال اليسوا من قرون في الكلام
واختصارا كانه قال قتلا رسول الله عليه السلام لانه فقلت انهم بعدوهم فقال والحد
على ما في الكتب عن عدك بن حاتم انتهت الى رسول الله عليه السلام فخرج عنك صليت من
خرجت فقال اخرج عنك هذا الكوثن وتبعته يقول اخذوا احبارهم ورحلتهم اربابا من
وون الله قال انهم لم بعدوهم ولكن كانوا اذ اخلوا لهم شيئا استحلوه واذا اخرجوا عليهم
شيئا حرموه الا يرى الى قوله قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين الاستعداد
بالآية لا كلام ما ذكر في تفسيرها فليزج اليه وما اورد الى الذين اخذوا تم حوز
ان يكون الضمير للاجناد والرهبان المتخذين وقوله انه من شرك بيان لا من المصحح بذلك فهو
ما قال المسيح يا بني اسرائيل عددوا ذنوبكم انتم من شرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة
وحق الاكل والمسيح بالذكر لان الضمير في قوله في هذا المعنى فلا في السابق استنادا
بذلك والا فالحكم بتم اليهود انما لان الاجناد علماء منهم من ولد هارون في نور عظيم
مستعد في الاضائة الى الله ويريد ان يريده الى اخره فيفسر لقوله وانتم منهم نوره والا فالحكم على
كل من يكون ولو بعد جن فلا ينافيه فناء بعض وباد الكفر واداب الامم بان
قد اخرج الى محرم لم يرد يعني ان الاستثناء المفعول وان اخضع بالحق الا انه قد مال المعنى
وخرج ليعونه القرائن ومنها سنة المعامات بعض الاغراب محرم التي فخرى فيما النوع
كما ذكر في قوله تعالى فشر بواحدة الا فلما وهذا ما قال انه لا حرج في الاتيات الا ان
لنفس المعنى ولو اكنت محرم جعل المثلث بمعنى نفس فغاية حرج في كل وقت لان كرهت في
معنى ما اردت وانقضت في معنى اجبت انما ان يستعد الاكل لا اخذ الى جعل
ما راعه بعلاقة الزوم وانفسه بعد استعد الاكل يقولهم اخذ الطعام الى الكه وكذا تناول
الذي معناه الاخذ وهذا معنى قول الارب الى قولهم اخذ الطعام وساول البشير طيل جبر مستطيل
جعل عبادة عن الرشوة لان هذا الخبر يرسل الى الخلف فيجوز صاحب فثبت الرشوة به
وبجوز ان يراى المسلمون دون ان يقول ويجوز ان يكون اشارة الى المسلمين رعا
مرشد الى ان اللام على هذا الجنس العموم دون العهد وادب المسلمون وقربوا باليهود
والنصارى تعللوا عليهم ومداخل في الاجناد والرهبان مطبق الاول وانما على الاول
قال اللام للعهد لا غير سواء في استخفاف الشهادة اشارة الى ان الذين يكثرون
رفع بالانذار خيرة فشرهم لا نف عطف على كثر ما فيه ان الناصح يربط هذا
اصل هذا الكلام والناظر في هذا ذات حقاذا وصف بانها محرم على انقادها حارة
حرفا ثم جعلت مستعلة على الكهوز وطوى وكوبا وحول الاستعداد الى الجاد راجح وادناه
شبهة حرا الكهوز المكون لها ما على قراءة على بانها قال الاستعداد الى الناذ كانه لا اصل
وقوله يكون بالياء لان النفا على كلامه والثابت غير خفي ولما فصل تغلغل في
قال الكل حتى يطلع اي نفع وملاء اخلاءه لا يثوب جمع وثرو معا لال اكثر او قال

موسم

الاجرة

كذلك كانه من شمر بان كان النافعة يصلح صلاها المصدرة وان يكون يصلح مصدرا لا لا كما وقع
في بعض كتب الفوائد لا مصدرا لا لتمامه في كتاب الله فيها اذ كان معنى ان يتصرف
لا عواب لانه ومعلق الحروف الثلثة قال ابو علي في كتاب الله لا يجوز ان يتفكر بعدة
للزوم الفصل من اجزاء القضا بالذي موثقا عشرة فانه خبر ان وقوله عند الله في كتاب
الله وبوم خلق السموات والارض ابدل البعض من البعض ليعود ان ذلك العدد واجب متفرد
في علم الله في كتابه ومن اول ما خلق العالم ولا يخفى ان الله على قدر ابدال في كتاب الله من عند الله
يعود المحذور لان العالم في الدل موعدة وقال ابو القاسم هذه مصدرة مثل العدد وعند الله
محمول في كتاب الله خيرة او خيرة من الله في العدة اثنا عشر في كتاب الله
كالنفس والتقدير لقوله عند الله ويجوز ان يكون اثنا عشر متدا خيرة عند الله والحد خبر ان الله
محذور في قوله شمر الزيادة الناكدة وما يقال انه لا يقع الا بالام او لو قيل ان هذه الشهور اثنا عشر
سنة كان كلاما مستغنيا عن ما فيهم رجب مفراضيت الهم لا خصا صم تغليظا من
بقوله بن جادى وشبان وقيل لو سم رجب النبي فانه رجا وافق شعبان فكان بين رجب وشبان
اور شعبان فكان من شعبان وشوال وسوارب الا قسم لانه لا يسمع فيه صوت منبغت ولا حقيقة
سلاح وتصل الاسد لانه ينج فيه الاسد من الوماح فقال انقضت السهم اي زعت فصل كاقرة
البخيرة زعت حبة القنطرة عطاء اخر الخلف فهو عطاء بن ابي رباح لا نحو اي لا يباشروا
الامم والبغية بقوله بعض اي في الاربعه الحرم لبيان فضلكم وعظم حرمكم وانما جعل لما ذكر
اشي عشر شورا على ما نقل عن ابي عباس لانه اقرب وانس بسوق الكلام قال القراء العرب
يقول فيما بين الثلثة الى العشرة فبعض وفيما جا وزلم فيها كني عن جمع القلة كما كني عن جماعة الاناس
وعن جمع الكثرة كما كني عن الواحد المحوشت من شين مشهور العام اي جانب وناجسة
كف ما تنق احد الواجبين لخصيص الاشهر المشهورة والاخر العدد اورد كمنه بالشكل بان
المعصية ليست من الكفر خلاف الطاعة من الايمان على ما يورد في الاكثرين والجواب انه يجوز
ان يكون باعتبار العدد حيث انكروا التخصيص وقدر واعين حكم الله فيه وبالقراءة نفيرة واحدا
واحدا ما حرم الله ما حرم الله احرا ان النقال في الاشهر الحرم وترك اخفاص الاربعه
المعصية لان الاخفاص واجب وكله او للتقوية وانارة ان معنى الكلام تمام فامر سراجعت
ما حرم الله من النقال في الاشهر او ترك الاخفاص ولا مانع من الجمع وقوله من غير خصص لموقف محرم
الاربعة من غير موافقة فقيها الواجب ثم ظاهر الكلام في تفسيره لانه غير منظم الا اذا
قامت فثبت ان مقدم تفسيره ليعوا على تفسيره فلو انه وجب مونة انما هو من جهة ان يكون بانها
تكون اربعة اشهر من شين مشهور العام ولذلك قال في ذلك قوله ثم لما تم الكلام على هذا
الانظام وبيان الحكاية بن احل النبي بن وجه كونه زائدة في الكفر ثم استعمل بالقراءات
وكان القصد من قوله النبي مصدر فناء ايها ما ان القراءة على ما قال وقوى لمن جها ثم اخذ في
السؤال والجواب خذ لهم اي تفسيره ليعوا بانهم سموا عالمهم لدلالة قراءة النبي على
على ان المحرمين هو الله تعالى والا فحق كثر من المواضع جعل الحرمين موافقا لوجه لا فيفسر لانه
باد ضخم يشير الى ان اللام للعهد والامم بالارض حقيقها وعلى الاول لبعض والعهد

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالهم التي هلكوا فيها

اي

الى المعنى المكلف عنه الدنيا وشهواتها ان يعلم ان اثارها فليعلم وكذا في غيره ما دل
ضمير ما نفع اثاره ولا على لفظ الاضافة ووجه المنع بطلان صدارة الاستفهام في قوله عليه
انما تعلم من علمهم وما في ما لكم من انفسهم من مجموع الكلام من معنى يصفون لان الاستفهام
التوضيحي في صيغة في ذلك الوقت لا ما تعلم من الطرف من معنى الحصول والاستعداد وكذا المعنى
في ما كان فاما ما تنفع كونك فاما لا اتي متى حصل لك حال كونك فاما الاوردى عنهما اي
مستمرهما وانما في الاستفهام مفعول في موضع العطف لغزوة والا في غزوة تنوكل بدل منها
وقيل انما في الاستفهام مفعول في موضع العطف لغزوة والا في غزوة تنوكل بدل منها
ماض محض لا يفتل الى الاستفهام فاجاب بوجهين مشار بين حاصلهما ان الجواب قد ورد والمذكور
عن قوله العلاء والفرق عايد الى جهة العطف فالا في قوله العلاء في ان لا تنصرف فيه
اي لا تنصرف ولا في قوله العلاء في وقت اصعب من هذا والى في قوله الاستفهام المعلوم
نفي الجواب فلا قد لا ابد بل غيره لانه في حكم ابد في سائر الزمان وسائر الاحوال
من المضمون لا المحذور بل وانتم عالمون بذلك ما التي في قلبه يشعر بان جعل ضمير عليه
للمسؤول على ما هو الجواب للسياق ومنهم من جعله لصاحبه لانه الذي خاف وحزن لانه
لانما في كون ضمير وايدة للمسؤول البتة لانه عطف على قدر ضمير لا على قوله فانزل الله
والرفع اوجه لانه التقى في ايام التفتد بالظروف السابقة اعني اواخره واخرها في قوله
لكن لا يخفى ان خدا واد وعل قوله وايدة في قوله فالا في التعليل بان جعل على كلمة ابد في خبر
المحفل والتفسير غير مناسب بل هو ثابت ولا كذلك سفل كلمة الذين كنوا في عبادته
عن جعل في قوله الى الكثرة من غير مفعول متكررة فيما بين الناس واما التعليل بان قولنا جعل الله
كلمة الله في العلم فلهذا اعني زيد غلام زيد فمذموم بان في اضافة الكلمة الى ضمير اسم الله زيادة
اعلام المكانة وتثنية التثنية وفيما في في كلمة في ما كيد الحكم والدلالة على الاختصاص ولو
جعلت وانما عطف على فصل يكون في ما كيد الاختصاص في قوله لم بعد ما ذكر
انما نفع على قدر ان يكون في فصل لا يبعد بالفتح ان لا يملك فقال ذلك
في الحساب والدلالة على شدة الحاجة الى المقصود وناسي الجرح وعليه التفسير والاضاع الاجازة القويضة
التي يثبت بها القبول اي سيجعلون في ثلث الف الفين لا على الزنبة والباء في ما بعد على
الاول للضمير وعلى ان في صلة علقون ولا جواب للطف بالله على هذا الوجه وقوله عايد سدة صدد
جوابي الضمير ولو جعلا على الرحمن ما على الاول فطامر واما على الثاني فلان قوله يقولون لو استغنى
في معنى ما بعد لو استغنى لانه بيان لقوله سلقون بالله ومصدق له وجاء به على لفظ
انما في معنى ان فطامر القاسم اي يملك انفسه الا انه في طريق الغنى والتكلم في جواب انفسه فكذا
في متعلقاته ومفاد اخفقت وبما فعلت صددود الضمير عن الانباء سواها مما حوزة الكثرين
كن ما كان في معنى المصنف ان بعد هذا المصنفه الشخصية بعد ما راعى الله تعالى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلا بد من قوله في الاخرة المسمى في علم الرتبة وقوة التصرف وازاد الكلام في صيغة الاستفهام
وان كان المقصد الى الانكار عايد ان قولهم عايد عايد في قوله لا اقول والافضل بل في مقام
التعظيم والتجمل مثل عايد الله عايد عايد في امرى في معنى عايد الله عايد عايد في امرى

وكرر صبره والله يقوله حين سئل عن البثورات الجفاف والسمان ولو كنت مكانه ما
اخبرني اني اشتراط ان يخرجني استبانة استخرجت من القاني ليس من عادة
المؤمنين بغيره بان المضارع لا يستمراد وقد ذكره النقي فاما في الاستمراد وان يكون عادتهم
الا يستندان ولو جمل على استمراد النقي كما في اكثر المواضع اي عادتهم عدم الاستندان لم يعد
شهادة لهم بالانظام لان المراء بالمعنى امامهم انفسهم واما الحسن المشاكلة لم تناولا
او لبا يناسب هذا الكلام المقام واما الوعد بالتوب فليس في قوله اقضوا الا قضاء حسن التوب
بل من جهة ان مثل قولنا احببنا الى فاما اعلم بالحسن وعدله باجرل ما يمكن من التوب
كما ان قولنا اسات الى فاما اعلم بالحسن وعيد ما شئت العقاب كيف مرقع حرف الا
ومن جهة ان يتوسط بين كلامين متباينين ففما وانما في معنى نوع تعاقب فطامر الا انه انهم لم يردوا
في الخروج فلم يستقدوا وان كان كونه ابد انما في معنى عندنا كن لم يردوا في انما في معنى عندنا كن لم يردوا
واجاب بان في قوله اخرجهم بسلم من خروجهم وكراة الله انما في معنى بسلم من خروجهم
الخروج فيقول الى معنى لم يخرجوا ولكن تخطوا عن الخروج ويمنع غايه الانظام والمفسر في
وضوحه كما هم فيكون الواجب استغناء للعلم والاضاع في سائر الاسرار ولو قدر ولا وضوحا
العلم على انما استغناء ممكنه والاضاع في سائر الاسرار ولو قدر ولا وضوحا
معنى وهو جميل واول البيت بعام لو قدرت على كل ما ضا الى ما عاير الخاطب القبط الغنية
بغيركم الغنية قال الاصمعي الغني كذا الى اطلبه الى ومعنى الغني وايضاً سواء في الغنى
في التي سقطوا فيها لا حشود واعنه من عواقب التفتد في الاذن او حله المال واليعال
على قدر الخروج او ثبات الاصف فان الكلام اعني لانه الغنية سقطوا لانه غير الغنية رة
لما لهم اما لو خلفنا بالاذن لوقفنا في غير الغنية لانه الغنية او تحيط لهم الان
فعلى الاول الحما في محط حيث استعمل في الاستعمال وعلى الثاني في فتم حيث استعمل
في الاسباب او الكلام تشبهت حالهم في حاله الاسباب حالهم عندا كلمة النار
ومعاد في جمع صفة وقداوات مصائب بالهزة تشبها للاعلى بالزاد كوحايل والا فاق
عدم الغنى كما وف ومعايير صاحب الضمير الغنى من نفسه كبا عه بغيره في اصابة
قال التفتد اسبغى الكاعب الغني اذ اسبغى الصبايات والفتب اشتباه اذ عه غلة
الصيب جمع صيوب وفيه الاستفهام حيث لم يفتل القلوب الاوردى الى قوله فمروا
معنى انه لما كيد ما سئني من الاختصاص والدلالة على انه المراء وفي كلامه اشارة الى رفع فقال
ان المعنى الا ما كنت ابد في التوج وجف به العلم فيديل على ان الحواش كلها بفضاء الله
وحق المؤمنين فيه بيان معنى الفاء وقدم الطرف والعدول في صيغة الحكم الى
لفظ الموصون في حضي العواقب فان قيل كيف يكون كل من سئني احسن
من جمع العواقب وفيه لزوم ان يكون كل من احسن من الاخر قلب لوزن كل من احسن
جهة الحسن اشبهت بما او احسن لا موزنة الدنيا ولا متغيرة ان تفتد في صيغة الامر
ما كيد لعدم تفاوت المال كما يدرجا في ذلك ليعنى ما به على العبد ويقتل غايه الغنى
ولا في الملوحة بمعنى غير وان تفتد الثقات والماز بالفتن التمر ووقع ما يقال

في

كيفية على مع الكفر بالنفس الذي هو دونه وكيف صح ذلك مع الفرض بتعليله بالكفر في قوله
وما منعهم ان يفعل منهم نفعا لهم الا انهم كفروا فقالوا متغنة التي متغذبا الى متغذبا متغنة
منه فلم يفتح الى اعتبار حذف حرف الجر من ان يفتل او حله بلا وما صلحهم الله فابعين
قد بنا قش في ذلك بان قوله طوعا او كرها لا يدل على جعلهم طابعين بل غاية نريد انهم
يقولون لا يمكن ان توجد السوال بان النطق يكونهم كادعين بان في ذلك كلف المتأخر لا يندفع
بذلك عرضه للنفس جعله عرضه فلا يذعن عنه الجائز الا في الضرر او من حيثة بالكفر وحشية
تكلفته على مشقة فاما بال زحوق النفس يعني كيف يصح فعلها الموت على الكفر
بارادة الله تعالى وهو منزه عن ارادة الفاعل وحاصل الجواب ان الكفر ارادة الله تعالى
انما لهم ورواها النعمة عليهم الى ان يكونوا على الكفر مستغنيين باسم فيه من النظر في الحقيقة
والقول بان ما يورد الى الفصح ويكون سببا فيه حكم التبع في جز المنع واجاب الجواب
بان ارادة الموت حال الكفر لا يستلزم ارادة الكفر كما لم يرض برد المعالج عند صدور
المرض والسلطان بردا لمقتضى عند مجرم العذر ورواه الامام بان استلزام ارادة التي لا ارادة
ما هو من ضرورته ضروري وحصول الكفر في ضرورات الموت على الكفر خلاف ما ذكر من الاشكال
فان حاصل المعالجة انما المرض وحرر زوال التي لم تنع ان يكون عذرا له وكذا اختلاف العذر واولا
لجوده واتخاذها على الحرب ولست ارادة الموت على الكفر ارادة زوال الكفر في كون
ارادة ضرورات التي من لوازم ارادة من نظر قرب ضروري لشي لا يخط بالبال عند ارادة
او قلهم في السبابه المنفعة شبه لما الحق في راس الجبل وفي الامام فيها افصح موافق
في الجوهر وروى في قوله الحصة وهو المروي في الحديث الداراة في هذا الباب وهو محل
اسودا على عصبه مثل تلك المرافة في روائه مثل البضعة يذوقها خذ يوم قابل على رضى الله
الخروج فخر نفس الصدقات الشايع في استعمال الجمع المعروف بالامام فكل من الحكم على
فرد من افراد الواحد على ما قرع غير قرع وهذا ليس لارادتها للنطق بان ليس كل فرد من افراد الفقراء
وغيرهم فلا جل الكلام على قصر جنس الصدقات على الاضاف الى النية بمعنى انه لا يتناول جميعهم ثم رتب
على ذلك انه لا يمكن ان يصر في النية وان يصر الى البعض فقط كما ان الخلاف لا يلزم ان جعل لكل
فرد من فرد قريش كل مني الكلام على ان الامام لم يرد الاختصاص دون الملك مع انه الاصل
فيما قبله كالصدقة خلاف الخلاف على ان هذا ليس مثل قولنا انما الخلاف في قريش بل مثل قولنا انما
الخلاف في العلوية والعباسية وغيرهم من اصناف قريش على الفصل والتميز بالامام ولا هي ان
لا يجوز صرف حكم الفقراء غيره وقد يقال ان القصر انما يتم بانجاب وبما ان الصدقات ليعملوا
وسلب وبما ان ليست لغتهم والا فباب يقتضي العرف الى ذلك وانما يجوز ان يملك على
ما هو الاصل من يعلق الحكم لكل فرد فجعل على سبيل التوزيع بان يكون كل صدقة لفرد وتقام
لكن النظام قد اوردنا في شرح التفتيح فكلما الحالات هي ما نعمل على التفرع من البدية
وغيره فمما يصاد واخرى في المتفرد هم على لفظ اسم المعقول والباء المنعوبة يقال هو
منقطع به اذا انقطع به السردون فلهذا يقال زاده وعلب خرابته على طرفه غير
درجت في الموضفين متغنيين بغيره وعنى وهو مبتدأ محذوف الجزاء حيث هو حاصل حقيقة

الى

طبعة

ولا يان هذا انما هو على تقدير كون الامام لم يرد الاختصاص في اما على تقدير كون الملك فلان
الكلمة انما يتحقق فيها سبق لا في الاربعة الاخيرة من التخصيص بان لما في كل ومن الكلمة
صله تلك الزمان ومن العزم لكل الفاديين فالهم اي فمالهم ولا صدقات وما لها اي
للصدقات ولما ففمن في الكلام حذف واختصار وما صلحهم استغفام وتجب ثبات
وول عليه قراءة حمزة او لا معنى لقولنا موازن رحمة سوى ان اذن في الرحمة وليس من قبل
وجل حذف او لا يوصف الرجل بالرحمة بهذا المعنى ونقل من المومنين اي سمع منهم ويسلم
لهم ما يقولون بفضيلة صلا النقصه يقال قصه فلان اي طعن فيه وانه عطف على المندفع
وخبر كذا اي خبر مبتدأ محذوف لاصفة اذن او ليس المعنى على ان اذن خبر كذا بل على ان مع
او ما خبر كذا حيث نقل معايركم والداخل ما في الامور في الصحاح والديوان فيهم الدال
ما ابتاه صفة نبي من النبوة نفشي ونفسي وقواني خبر مني سدا حتى وفقرى بالانجيل
ورسوا لو كان اشارة الى ان المذكور خبر الاول لانه المتعرج المستعمل في كلام سبويه انه لثاني
لكونه اقرب مع السلافة من الفصل بين الحديث والخبر فيقول معناه يعني انه تكبر بعد العذر فاداة
الناكيد كان في قوله تعالى ثم انما ذكره لان غلوا السوء لجهالة ثم نالوا من بعد ذلك واصلوا ان ذلك
من بعدكم لغفور رحيم وكقولنا انما غير الله علم الى العالمين اني اذ انزلت اما بعد ان خطبنا في
قولنا انما نسي وان اعدا احرامت مواثيق عهده على مثل هذا انه كذا لم يرض من الناكيد لاصطلاح
وفي شبهه لا ياب الفصل سيما لما يكون من متعلقاته ثم ان هذا المكره لما كان محض متعمدا عادة كان
وجوده غلوا العزم فاما الفصل به بيننا الخاء وما بعده ومع هذا لا في ضعف واما اشكال
انصاب نادحهم فالحق انه قوي لان لما كان كذا الاول لم يقتض الا ما اقتضاه ولم يعمل الا
فيما عمل فيه من غير ان يفرق بعمل وبالملة لجعل ان الثانية تكرار الاول مع ان لها مضموما غير
مضموما وخرقا غير مخرقا ليس من قاعدته التكرار بعد العذر والمحرز كما مر معاذ لا يفتي ان
بعض الابد فيكون فان لا يعني مع اسمها معطوفا على انه يعني مع خرجه على
ما صرح بذلك في التفسير وضح ذلك عذرا عما يتوهم من انشاء الضم واستناد بعضهم
الى السورة مجاز على الوحي وكذا المستند على الوجه الثاني في فصل محذرا لاراد بالجزء وحال
الضمار ما سبق الا ان في قوله ان الله يخرج ما يخرجه من بعض نبوة عن هذا الوجه الا ان محل ما
يخرجه على ما يورعون ما يخرجه ففعلوا كما انهم معترفون بشي ان انما كان استغفام
وما يتولا منه من الاثام والتعذر وغيرهما عابدا الى بعض متعلقات الفعل يلزم ان يكون اصل
الفعل معلوما للثابت متورا عنده الاعتذار بعبادة عن فواثر الذنب من قولهم عند رب المذلل
درست او عن النطق من قولهم عند رب الماء انقطع لانه لجعل العذر سببا لنطق الذنب
اغلوا ذكره جعل النسيان مجازا لا استعمالا حقيقته على الله تعالى واشاع المرافعة على
نسيان العذر وحل النسيان على الكمال لانهم الجنب كذا فصح الحصر المستفاد من الفصل في رتب
الخبر والا حكمه فاسن مبداهم وكفى الحيلة فاعلة ضمير يعود الى قوله او لك سمعنا سقرن
وزاجر الخيرة وحال وان لم يفتي به اي زاجر عن الامام سوى الفصل بالانبار فقوله سمع
يحل على التعذر بالانبار فلا يلزم التكرار وان كانت الاقامة بعبادة عن الدوام والخلوة ثم كون

النار المحلدة حسبهم في الاجماع والابلام لا ينافي فيه زيادة اليه كمن قوله وانما حيث لا ينافي
بناء في ذلك فلما حمل الغدا بالمعنى على نوع آخر قول النمر في الفصل قول او سائر اول
حتى اذا الكلاب قال لما لا اجل الكلاب جمع كلب والكلاب الصائد والمطلوب ثوب الكلب
والطلب نظامه كلاهما ان كان المقوم منقول به لا حال بناء على ان كان في الاصل صفة فقط
مطلوباً بمعنى ان يجعل صفة له اي لم ار مثلاً ما اراد به المقوم مطلوباً لكن الا حسن من جهة المعنى
سواء العكس اي لم ار مطلوباً مثلاً ما اراد به المقوم الذي خاضوا ذكره فيما سبقت وفيه
اخذ من حذف النون حيث اعلم اي بطلت حسنة لا ثواب عليها في الدنيا ولا
في الآخرة وفصل في الدنيا بالموت والموت والذل والضعف وفي الآخرة بالشد الغدا
قوله وايضا كمن انقلاب احوالهم لان حقيقة ومروان جعل الشيء عالياً فاعلمنا وجدت في
مداني قوم لوط لانه قويات قوم لوط وسود وصالح فيس نوكد الوعد لان النبي
في الايات متماثل في النبي ولهذا قد يخص تأكيد من غير قصد الى معنى الاستعمال
وسمعت بعض اهل التمهيد بعد السند ان علي المصطفى وليس القائل من لا ذكره واشتقاق
ولا المتقول فانه غرابه واختصاص ما من مسلم الا وهو مقول ذلك تصديق الكاذب
بمعنى الكاذب والصادق بحسب نظامه خلف الجلاس فلهذا المعنى فالكاذب عام والصادق
الجلاس والمطلوب نزول ان الامر بالعكس فقلت فمعنى اشتقاق خلف الى الجاعلة انهم
راضون به متفقون عليه وكذا سائر الافعال ومعنى كلمة الكفر في قوله ولهذا قالوا لعل الكفر
كذب النبي عليه السلام بقوله لكن كان ما يقول محمد خذ الى آخرة واما قوله ومما عالم نبالوا فلما
بلا لم هذه الجاعلة الا ان يراهم فعمل عام لورده على الجلاس والجواب ان انفسهم بل نفس
واستناد الافعال اليهم تصدور لم عن البعض في الجملة اثني عشر افعالا عن المصنف فورد
ان يكون زيادة الالفين شتقا لانهم كانوا يعطون الدية ويكرمون بزيادة يتمون شتقا
بريد الخ لتمام المعطوف عليه اعني بصرف اشارة الى الزكوة فيحسن ترتيبه على
اثناء المال المتدار اليه بقوله لكن انا انما من فضل ومنه في هذا فالر الصلاح في المال بعد القعدة
الشفقة في الحج والعمرة والظاهر ان القيمة لله لانه الملام لسوق العلم سائقا ولا خفا
اعني لئلا ياتي من فضل ويوم بلقوه ولان قوله تم انما اخلعوا الله ما وعدوه وما كانوا يكرهون
بناء في كون القيمة للبعث اذ ليس لقولنا اعتصم البخل اتفاقا بسبب اختلافهم في وعد كثير من
قال الامام ولان غاية البخل ترك بعض الواجبات وهو لا يوجب حصول النفاق الذي
هو كثر وحصل في القلب كانه من كثير من النفاق ثم لما كان النظام من اعتقاد النفاق
جعلهم منافقين فقال اعتقت فلما نادمه اي صبرت عاقبة امره ذلك ولهذا قال الزجاج
مغناه لما حلوا في الاماضي اخلصهم عن الذنوب في المسبب اول المصنف بالذلة لان سبب خلاف
وعدا تصديق والاصلاح ومنه في هذا قال النبي عليه السلام اية الخاف ثلاث اذا حدثت
كذب واذا وعد اخلت واذا ايتت خان عن ربيع البين على ثابته انما يشعربانه
خلف اربع زومات وان ثمن مال كانت اكثر من ثمانية الف وعشرين الف ورواه
المعالم انه خلف اربعين وبلغ ثمن ماله ايامه وثمان الف درهم الجوز جبل البحر به فبهر

الكتاب من طائفة

نار للنفس الى بنت استغنى للناس على اجرة صاعين الا يرى ال فولد لم غدا سبهم
اجبوا علقا على سواد فغنى ان يكون سواها صاد الا انه على الملوثة والغدا على الدوام
فرد حق في نظر ان طاهر استغنى ان استغنى فانه يدل على الجواز في الجملة وفيه لفظ
الترخيص اشعار بان النبي عليه السلام كان عالما بحقيقة الاستغناء فكانوا لا انه رخص له في ذلك
بغير علم غير انهم غابوا الظهور وعلى غايته التاكيد حيث لم يحصل استغناء النبي صلى الله عليه وسلم وقوله في
اولا ان استغنى لم اولا استغنى لم وثانها سواء عليهم الا ان الكلام لا يخلو عن نوع النكاح وبنه
الامر منها بمعنى الجزع على قصد التوبة فلهذا في قوله فقال انفقوا طوعا او كرها ولكن لا يلاذ
على انه لا نفاق بين حال الاستغناء وتركه لا يصحني اي استغنى الصبح وقد شاع
ذلك في العبادات صبيحة الحزنة العاص الوصف من نقصان ان روى ما كسر واما
على النسخ فكانه اريد القلة والاجود رواية النفاق العاصي اي العاص ومنه في معنى
ثاني منقول اصحى والامر والناس ان عاقدي نواهي الخيل في عادية العرب وحمل العاقدة
بمعنى المعقود عالا حادثة اليه لكنه قيل ان اوقع في خيال السامع انه فهم العدد المخصوص دون
الكثرة فورد الاجابة بالزيادة في هذا اللفظ والرافة والروية كما جعل برهم عليه السلام
جاء قوله ومن عاصي ان لم تمشل امر ترك عبادة الاضام قوله فاكمل عفوهم وخصم بذون ان يقول
فانك شدد العاص فحمل انه برحمهم وبغفرهم رافعه لهم وحققا على الاتباع وقال النفاضة
فهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بمعنى العدد المخصوص لانه الاصل فورد ان يكون ذلك عدا
خالفة حكم ما رواه فان لم يظنهم يريد بان انهم يظنون ذوقا لما ينومهم من نعم
يتخلفون لا يظنون سره اجاب من هذا اري يا شيه العاص الا ادى الفصل العاص
شجر واما اذ خاف فاعل الطرف والفرقة مسيرة ساعده جازا منقول له على انه
مصدر المبنى للمفعول ليكون فعلا فاعل الفعل المفعول مرة مكره معنى كان يسمع ان تعال
اول مرة لان الموصوف بها موصوف في كلمة كما لمصاف اليه فاجاب بان المصاف الى
المعرفة المعقودة فورد فيه التذكير والتأنيث مثل هذا فضل النساء وفضل النساء وان كانت
التذكير اكثر واما المصاف الى التذكير المضافة لتعريف التفضيل فليكن في نفسه الا التذكير مثل
هذا فضل امرأة ورون فضل امرأة لانه شدة الشبه بالمتشبهين عن هذا المصنف في اول
مرة لانه افعال التفضيل واما اخر مرة فلا وجه لذكره منها لانه بكر المصنف فاعل لا اسم مفعول
وفي تذكيره الاشكال فام فمفعول الى الماويل ولم يرد الاستعمال الا به فقال هذا اخر
آية تزلت واخر سورة كتبت ولم يسمع آخره وهذا موضع آخر لتسبيل فيه التذكير على
فصل الفصل ان اخر المرات اخر الفصل مرة مرة بكتف جازت العلوته حتى يتم النبي عليه السلام
بها وان لم يصل ولا احدى العلوته التي يتم لها مع على مانه لا خارج ولا مفعول فاعلم انه
لا يجوز انما منع القرآن والكتاب لا كلام في ان كلامي كما وضع للموضوع الشخصي فقد وضع
للمفهوم الكلي العاقل على الكل والبعض وشاع الاستعمال بذلك واما السورة فليست
الا اسم للموضوع فاعلها على البعض مما ذكره في فصل اريد عطف على قوله ومنهم الذين
يعتدرون بالاعمال المعقودة بالاعتقاد مدغم معتقدون يبعج حله على الاعتذار بالفتنة لا مفعول

جزءه

من عدد في الامور اقصيه واما المحدثون بالبحث فامره فاعلم لان معناه الذي
في العذر من غير نصرة تعالى جاء فلان محشور الى مختلفا مستعدا حيا
لهم في ابدانهم استلزامه من الضيق والمريض والذي عدوا الى الخروج ثم العشاء ومن ليس
نقته ولا موكوب لانه انما من آله الخروج فعلى هذا لا يكون الذي سالوا المحدثه قسي ثا
الا ان يراه بال الخروج النقص او يراه بالذي عدوا من لا يكون له شيء من الآله والمحدثين سالوا
المحدثه من لا يكون له عام الكفاية على ما ينبغي بل بعضها الذي يتم ما ذكره معونه ونتم منه
قال الامام علي السلام سمعته اذ كان على ما ينبغي بل بعضها الذي يتم ما ذكره معونه ونتم منه
ساد وضحون خفاء وعبد الله بن كعب الانصاري وعليه من زيد الانصاري وسالم بن عبيد
وثقلته بن عتبة وعبد الله بن مفضل المذني انوار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله ان الله قد بنا
للمخرج معك فاجاب فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا اجد ما احكم عليه قولوا او هم يكون
ومرابط من بعض وجهه لانه اسند الفضل الى العيني وخفاء الكثرة والاسلان ومروا بالنسبة
الى العيني يكون للدمج خاصة فهذا الاشارة جعلت الفضل كائنا وجمع فاقى ثم اوقع الدمج بمنزلة
ونفسه بعد الامام في نسبة الفضل الى فاعلم ان لفظه وان كان معلوما من جهة العقل ان نسبة
الفضل الى العيني انما يكون من جهة الدمج وكذا في بيان الامر المجمع الذي قد بينت في جرد من جرد
من مثل بعض العيني ومما وخصه ان معنى فوك بعض العيني بعض شيء من اشياء العيني كما ان
معنى فوك كلاب ريد غاب شيء من اشياء ريد والتميز رفع الامام من ذلك الشيء فكذا من
الدمج كما ان من رجل بان كلف الخطاب ومثله كثر في الكلام قال ابو الطيب قد صاك
من دمع وان ورتنا كرايا واذا كان من الدمج قايما مقام ومما كان في محل الضيق على التميز
واما حديث التوحيد فالاولى ترك لانه كلام لم يصد عن له معونة حقيقه التوحيد وحسن مرفعه
وبما سلبت الكلام وفق صلب مراحه نعم وحسن كانه من معونة الحكم في اول
الامر معلولا ومع ما قيل لا حش ان يكون قلب حارب الشرط وتولوا اسندنا الى كلف
صنفوا اذ قيل لهم فوك من اجابكم قائم مقام المفعول الثاني والثالث لجزله فوك
ثالثا الله انكم كذا وكذا انما كانت الامور دون البشارة قال الميداني الحاشية
المعجزة وشدة الازيم فاعلمه الذي عليه الشجر يعني اني معاودة الى الدماع من الازيم
ما سلبت بشرة بغير من ليس شجر فيه مراحه ومستغث والمعنى اني معاتب وبنوع من
برحي منه الجبر والرجوع فان وصاكم وحكم يعني على قدر الحق والافالمون
لا يرضى عن لا يرضى عنه الله وقد نفي عن ذلك الاعراب اصل البذر والواحد اعوان
فقال رجل اعوان اذ كان يدوي يطلب ساقه القشب والكلاء سواء كان في العوب او في
مواضع العرب اهل القنري والامصا والواحد عزون في القناريين الحلية وبيع
والقدرون الحارثون لانهم يصحون في زروعهم ومواسيهم لانه لا ينفقه ففعل
كونه غرامة وخبرنا الاول جمع دونه والعقب جمع عقبه والفتى جمع عقبه وفي البيوت
والاحمر دونه وعقب مره للناس وعره عليهم ورجع عليهم نحو ما ذكرنا لان تربيتهم
بالسكنى الاول ويصنف وعادهم عليهم باجالة وواو ابو السوء واصابه حرا وش

الذي يجمع مع قوله والله سمع لما يقولون اذ اترجعت عليهم الصدقة والاعراض هذا من كلامين
لان في كلام ولا في اخر الكلام والتشيل قوله تعالى وقالت البعوض انهم لما قالوا لاد الله مغلولة
ان جعل الله عليهم من هذا القتل والمعنى ان ينفقه من حصول القربان هذا حاصل المعنى
لا يكون الكلام على حذف المضاف بل على الكلام على انه نفس القربان فكذا في الاستحاضة
والبجاجة من لفت بذلك لانه حين اراد الميراث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شق ايمانها
لها نصيب فارتدى ما حذاها وارتدى بالآخر والجماد كساء علفه وانما ترون علف على من
او حذاها خبره الاولون او من المهاجرين او رضى الله عنهم ومروا بخيار المضاف واعترض على
ما ذكره نقله بر جيني اذ سماه لاجنة تخصيص المهاجرين دون الانصاف بالصلوة الى القبيلتين
وشهدوا بحدوثها في التحويل من بيت المقدس الى الكعبة كان بالمدينة بعد ثمانية اشهر من
بدا غزوة بدر بعد ثمانية عشر شهرا في السابع عشر من رمضان السنة الثانية الاولى على ما نقل
قالا انصارا لهما حكا القبيلتين وشهدوا بحدوثها في التحويل من بيت المقدس الى الكعبة كان بالمدينة بعد ثمانية اشهر من
ومرطامه واجب عن الاول بانه سكت عن اشراك الانصاف في القبيلتين وشهدوا بحدوثها
امره وانما ترون لما خصهم من نعمة العقبين الاولى في السنة الحادية عشر من النبوة والثانية
في الثانية عشر ومن ايمان اكثر من بعد ما نعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مصعب بن عمير المديني
مع اهل القبيلة الثانية لنبعها حلقا وليفتنهم القرآن وعن الثانية بان المهاجرين انتصروا
لظهور ان ابدا بما كان من مكة اولها الى الحشدة لبعض الصحابة في السنة الحادية من النبوة
وثانها الى المدينة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه في السنة الرابعة عشر منها وانما انت في الاول قدوم
حضور واصحابه من الهجرة وغزوة المدينة كانت في ذي القعدة من سنة ست فكانت في تمام
الهجرة لان الثانية قدت بالاقامة بالمدينة تصديق ذلك ان يكون والذين يتبعونهم
بالواو وكون الاجنبيين غير الانصاف وانما الانصاف من جلا السامعين فالحج فزودة والانصاف بالخير
عطف على المهاجرين وذلك ان الاجنبيين عطفوا على الايات الثلاث في السور الثلاث بالواو
والاول على من اتهم المهاجرين والانصاف وانت بيع انظر الى الذي ورد في السلم كانه من عدم حضوره
مشا حد السور وقراءة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الايات على الصحابة على عرسي ابدعه وزاد في عطفها
وذكر ان نفي للمهاجرين فزدة ورفع على الانصاف واختصار قوله والساقون الاولون فظهر
خلاف ذلك ومن اهل التميز قوم يروا وادجرت العادة بتدوير الموصوف فعلا كان
كان في هذه الاية او طرأ كانه قوله تعالى ومناجرون ذلك دون الطرف العاقب بان قدوم
من اهل المدينة مردوا او بعض منا دون ذلك ليكون جنبا ما قيل على ما هو اصل من التقديم
منه فمن من تولى تكلف الخروج من المذمة اني حرام بالما والواو المعلى بلعنه خرسعة وادعوا
صفة وقد جعلوا في قوله حرسعة ولحق كلمة لما يقولون معهم حصول الوفا وعليه اكثر النسخ وكانت
الى صلوة وكفيت في المسح عاودة وفيه ما ليس في فوك علف انما باللفي بولان
الواو كالصريح في خط كل بالآخر لجزله ما اذا قلت خطت الماء باللفي وخطت اللفي بالماء
خلاف اياه فان عدلوا لليس الا خط الماء مثلا باللفي واما خط اللفي بالماء فلو ثبت لم يثبت
الا بغير الاقوام ودلالة العقل ونقد صاحب الفتح قرب من هذا حيث جعل التفسير

الفديرة

خلطوا علما صالحا بشيء وآخر بحيث يصحح الا انه جعل الصالح والشيء في احد الطرفين غيرهما في الآخر
حيث قال بان الطاعوا واصلوا الطاعة بكسرة واحرك عصاره وادركوا المعصية بالنون فاحلوا
على هذا ما يقال في المحلوس سواء كان هو المذكور بعد الواو وبالعكس ولا خلاف في كون المعصية ما ذكره
المذكور السنة حتى لا يجوز عنده خلط الماء والبن معنى خلط الماء بغيره سواء كان البن
او غيره وخلط البن بغيره سواء كان الماء او غيره ويجوز على هذا ان يفتح قوله شاه بدرهم
عن المصنف قال سبعة الواو في حزم معنى الباء اي بدرهم وكيفية ان الواو تجمع والاشارة
والاء للالتفات والجمع والالتفات في واو واحد فذلك في طريق الاستفاده كمن
قبل ان يتوب عليهم لا سوال عندنا لان التوبة على الفاعل معنى الرضوخ لا يتوقف على التوبة
ولا عند من لا ان يتوقف على التوبة لا على ذكره ولم يرد في المشهود وبركهم
الا لما يمكن على قراءة تطهرهم بالجرم سببا في وانتم تتركهم وحق احتمال الخطاب
عقبه المذنب تطهرهم لان تركهم ليس الا خطأ والالم يكن لقوله كما معنى ثم الوابط في الجملة
الوضعية اعني تطهرهم على تقدير كونهم في الضمة للصدق فاعلموا على تقدير كونهم خطايا فقول
لا لانه من جهة المعنى مطلق بالفتن اي تطهرهم لما وبركهم لما
معنى ان الله ينقل التوبة لا غيره والاكيد معنى انه يفعل ذلك البنية ولا محالة كما سبقت في انهم
الفتن بعيد ذلك والجرم المضارع في موافقه وقبل الخصص بالسنة الى رسول الله صلى الله عليه وآله
فعل التوبة لا رسول الله لما ان كثرة رجوعهم الى رسول الله وتوفيقه على عن سرارى المسجد اليه
وعلمهم منه ان باخذ موالم ويطهرهم بما سطه انهم عندوا ان يقولوا بولسهم اليه لكن في العادة
ان يقال انما الذي يفعل التوبة هو الله والله هو الذي يفعل التوبة بدون كلمة ايا فذكر في قوله
وان الله من شأنه قبول التوبة للمكذبان وان كان معناه ان ترك مفضي الالهة كما ذكر في
قوله تعالى ان الله لا يلفظ المعاهدة ان صفاء ان الالهة بناء على خلف المعاهدة فليس ذلك من جهة
الفصل بل من ترتيب الحكم على اسم الله وبما عت على اولا لا للوقوع في بداهة من
قربة فيرى وعيد معنى انه الى آخر الكلام وعيد تطهر فانه التطهر ثم يرون ان عالم
الغيب والشفاعة فيلزم ما كنتم تقولون ومنه المرجع مما الذين لا يتقون في حق اهل
الكتاب من عترة او عقول مخرجون الحكم في ذلك الى يوم القيامة واما اهل السنة فيقولون
بان حكمهم العقاب بمقتضى الوعد لا الوجوب لكن كوز التقوى واما لفظة عن المصنف
كله اما للشك فلا يجوز على الله فيكون للقاء كونه قوله تعالى او يردون وتعل في قوله تعالى فذكر
فالمعنى لكن افرم عندكم من الخوف والرجاء فقولوا فافراد اخر اصعب امر
اي ما فيها والاحسن ان يحل الضمير لهما حتى لا يمتنع اهل المدينة والنام في الضمير والتم
من قولي المدينة يرون ولا يبنون ويذكرون ونسب وهو الذي اي ابو عامر اذا حب قسرين
بكسر الفاء وتشديد النون مفتوحة او مكسرة المعادة المتعالية بالعرض اذ مفعول له او مفعول
مخروف الفعل مقتضى على الرصد الاستعداد للشرق فقال رصدا وصد واد صدته له
ناظر والبيان ما ذكر في سبب النزول من ان الالة نزلت حتى اخذوا مسجد الضاد والوا
لنبي صلى الله عليه وسلم ان يعلى فوعدهم الصلوة فيه بعد انقول من عترة بتوكل التي نافق

سواء كانت عنفا وذكلام على السنة انه مفضل لما رب الله على معنى اعدا لمن حارب
الله ورسوله من مثل ان يخذل الضاد لان ابا عامر اذا حب لم يزل في يوم جنين
وسمى الصلوة بغير التخطئة الحسنى على ان مفعول به وان اردنا لا اذن الحسنى على ان مصدر
فهي اراضة الصلوة وهو اولى الالكل على مسجد قبا واول من اكل على مسجد المدينة لان
الحوازم بنى مسجد بنى ثقيف ونرجع اعدا على الاخر اذ وقع داخل في المناسبة من الموانة
بنى مسجد ثقيف ومسجد بالمدينة سببا وقد بنى الضاد بنو عترة في عوف فلما لفصل الزيادة
على احوالهم الذين بنوا مسجد قبا بعد ان تكن المناسبة او قول ابن جريرة رضي الله عنه
ان الالة نزلت في اهل مسجد قبا لا يعارض نفي النبي صلى الله عليه وسلم على انه مسجد
ولله المدينة ويقعون الماء اثر البول في تقدير المفعول الثاني وعمل ان يكون اثر البول طسرا
والمفعول الاول مخدوم استغناء عنه بالظرف اي يقعون البول الماء مثل شمع الا حاد الماء
وله من ايام وجوده قبل ذلك لظهور انه لم يوسس على التقوى من اول يوم من مطلق الايام
والمعنى ان ناسه على التقوى كان جنبا من اول يوم من ايام وجوده لا حادثا بعده
وعمل الظرفية اي في اول يوم وما قيل ان العذر من سبب اول يوم لان من لا
يدخل الزمان وانما الزمان قد وندروا بكثرة وفرة في الضمير في الامر من قبل
ومن بعد واخر ان يرد في الصلوة من يوم الجمعة والتصور عطف على مخدوم اي رشح
ليكون ابلغ والتصور اقل فانه ربه يشرح والتصور اقل فانه ربه يشرح والتصور اقل فانه ربه يشرح
الصلوات الارض الكلة وخرطب بطنه ووزنه فعل وقد عمل على القلق كشك السلاج
فوزنه فاعلم ونظير الاثر في حال الزرع والصب فقال على القلق هذا حاد بالكسر وارت
لمر بايات الباء مجمع في جازية بفتح الميم الالة المستدرة وانما اكسرت فصي
من كلام وحارثة بالحاء المحللة والاء المحللة وانه جامع الاصول الى جميع صفات الكسر و
حارثة بالجم والباء المشابة التفتيشه وكان مستقيما فارتا وابوه ضاقتا من اهل مسجد الضاد
ولا فقه عن في الصالح فقه المعنى بالضم قولها وتعال بعم عن ونفاه عن ونعمه عن ويعنى
عن كلمة بمعنى اي اجعل ذلك كرامته لك وانما واقرار المنكس فيجوز ان يكون اي
الا ان يصير حال فلو لم كان قلوب تنقلب كمن لم يبق قنانه للاجرات ومجلا للكل
والشبهات او الا ان ينقلب وسفر كما بواي من النطق بفعل او النمر في القبر
او الا حراف تاد حضم معنى الكلام على ان عمل الاراك هو القلق الذي من اخر البلد
او ان الروح الانساني من قبل الاجسام القنانه للنطق فان سئل احتمال الحضم لمنع الحمل على
التمثيل كونه محاذ مشدود على بالقرينة لما فقه قلت جعل الكلام تمثلا للضمير والمجاز في هذا
الكتاب وانه غيره اكثر من ان يحصى وناه على ان منع القدر لا يلزم ان يكون بطون
النطق بل الغرائز بالجزا ان يغير فمعمل الكلام محاذ او ان لا يغير فحققه وقد جاب بان
التصور لجزا ان يكون بطون الكتاب بالشرطي مواسم من الشرط قلت الماء واوا
ونه الفائق هو الحقل لما بين العلل من التماثل والفاوى فعمل هذا يكون المضاف مفعول
اي بدل المعنى والصفة ضرب البلاء على البلاء عند الجباية نقل الى العذر وقد يطلق على

المعقود عليه وهو المأخوذ منها أي لم لا نفس والاموال في الدنيا والآخرة في
معنى الامور انما ان افعال واجب والامر بنسب الدليل في صورة السلم في سبيل وجه
كون ثقلون بيا لا اشتراؤه غايته الحسن لانه قبل ان يشرى بان امرهم بالانفاق الا انه لم يخل
في معنى الامر بيا لانه لا حسن في ثقلون من قبل المعقود وادور على قوله في مقدم الحسني
للمعقود ان من قبل غلب افعال لا ثقل واجب بان الحسد اليه جمع المعقودين بمعنى ان كل
موجد في معنى واحد الصف مقبول لم يرتفع المتفقون عن الفعل ولا في حاشية الى هذا
لان وقوع الامر من قبل افعال لا يوجب الترتيب فيما بينها ولا يوجب رجوعه الى الحاشية
احسن من ان يما ذكر في هذه الامة حيث اورد في صورة غن جعل فيه احد العاقلين
قوله والعدل مالا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب ولم يخل المعقود عليه ان يصير
مقبولين الله بل يقبلون ايضا وفيه اشعار من الاعلاء في الدنيا وجعل الوعد حقا ما ناله في كماله
لا ينفك الباطل وانواعه من الاجراء في المعقود منه واجب الاستعداد لهذا النوع في الالة على
غايته الترتيب وحكم بان ذلك المقادير العظم من العنود العظم لانه لا فوز عظيم سواء اي اورد
اخذت به عهدا قبل هذا الاوجه لانه ولد ولم يكن ابوه جازيلا وفردوى انه مات ابوه
ولم تلت سنين وقبل بل شهران والابن ابيع البعزة منزل بني مكة والمدينة ماتت به امه
في رجوعها من المدينة بعد ما ذهبت بالبنين على السلام اليها واقامت ستة اشهر وهذا
اصح لان موت ابن غالب كان قبل الهجرة بسنتين واحد عشر شهرا ونصف شهر وما ذكر
انما يتم لو كان نزول الامة عقب موت ابن غالب وليس بلازم لو كان يكون النبي عليه السلام
يسبقه الى وقت نزول الامة فان الترتيب مع الكفاية انما يفسر في هذه السورة
كلاهما بربانها ما خروا ان معنى على طريقه فمعنى بعض الحرف كان في قوله والاسلمة على طر
الا اشتقاق المعقود المعقود ان اوه صوت ليس من المصاير والافعال التي تستحقها وان
الاولى مضاعف رما على لا يقع منه اشتقاق فعال لما روي في حذف بعض الحروف الاصول
ولانه من الحوامد بمعنى ما امر الله من قوله وما كان الله ليضل قوما وهو مشاء خيرة لا يوافق
شدة حذف موصوفها لندرج نفس السامع كل غريب ووجه الدلالة انه جعل
لعدم الاطلاق غايته في بيان وجوب الاتقاء فعلم ان المعقود للاسلام اذ اقدم على بعض
مخفورات الشريعة فقد اخطأ الله بمعنى سماه صالا ولا يندم لمعنى خلق فيه الضلال ثم حكم
عذبا على العموم وعندهم محضرم بالان يعلم بالفضل كونه محظورا قريبا واجب الاتقاء
لغيره لغيره كانه في ان المكارم بالان ما فوط منه ترك الاول في قوله ذلك مما يحسن في سورة
الفتح انت انت تعالى عذاه خلف غايته وما جت صدور الخلل شطرنم اي زمان غلت
وعملت ومعنى عانت عانت واقتلت خرم عنته فادعاني زمان حارنا واوله
وكما خسرنا كل بضا شجرة اي كنه طنة لا الفتا ان تسليم سبل سائر الناس وانما يستغفرون
ونفقرهم فظهر الامر خلاف ذلك كان قال بعده فلي ترقع البع بالبع بعضه بعضا
عذابه ان تكسر اذا جاء بوما اي زمانا ما لم يجمع كلف غير خافي ولا صغير فذكرهم
المضارع في جواب اذ او من قبل اي يلد من تركي ما هو غير كثير ولا قليل فزس صاموس

وعندما

من

صا

صادم وانما خلق المدود واللعام يدا وادور وادور وادور في السور
وكذلك سائر ناس واساس وسوس والافعال كل شئ من الامور انما يكون به وسوس
ما اورد من الآية والتمج جادة القنط محقق الميم وشهد الواء شدة حزة ونه كاذم
الشان اولا سبيل الى جعل ثقلون اسم كاذم كذا من ان تقدم خبره على اسمه خلاف
وضع العربية ولا الى جعله من باب التنازع والعال الثاني والافعال كاذم واما نحو
ليس خلق الله مثلا وكان يقوم زيد فيجوز التنازع ولا يكون من تقدم الخبر في شئ الا ان
الصورة ولو كان فلا استعاج فيه كونه ولم يكن له كفو احد ثاب تعليم من على
الفرق لاجل كيد ورتب الرفع فانه نوع جنة يحتاج صاحبها الى ان تباب عليه
من الخالفة فوالذي لا غنا عنه ولا خير فيه وظرف النعم تفر راحة وقدر الانفس بالكلية
لانه لا معنى لصيق الذات سيما على الذات وقدر النفس بالكلية لانه لا يقف بالمعنى
كوة بعد اخرى لم يخله على الكبر لئلا يكيد ليعلم ثقلون ليتوبوا به انفع الشمس نوما السر
يدفعه وهو عادية عن السيرة ما خلفه الا حسن بربك اي الكبر والحق فقال اني
التي معاذ الله هكذا وقع في الكتاب وهذا كان ينبغي في قوله ان ليس حسن الانظام ان يقول النبي
عليه السلام في حقه في هذا المقام مثل هذا الكلام ثم يرد عليه كما لم يقف ونه عن مكانه
حتى تثبت ان باقيا حلاله بغير الدسب وجامع الاصول ان هذا النصف وغرف والنصوب
فعال معاخرته بمعنى معاخر من قبل فصرح بذلك فيها وهذا المقام فاما قوله لا احد من الناس
في الكتاب وانه الموقن للنصوب والحق والحق من ان قبل الطيب طيب الله ثراه ولقد
كان غايته في التصفح كثرة الاثار في النفس من الغنى والتواضع اما اللاتمة من قبل
العلم اغفر لنا انما المعصاة في ان الصورة على العناء والمعنى على الاخفاص منع جيل بالمدينة
ومم الذي صدقوا يعني ان الصاوقين عام فمن ضحك في الذن والابان والمعاذ
على العاخرة او خاص بالمعاصرين والافعال في الثالثة وكذا الخطاب عام لجميع المعقودين او خاص بهم
الكتاب او بالظلمة المتكلمين امر واما ان يصحبه لان قوله ولا يربوا وان كان مضارعا
منصوبا معطوفا على ان يخلقوا كنه في المعنى نبي بلغ اي ما صح وما اشتداهم لهم ال خلقوا
واحدة عن نفسه من فقه غيب منها عده فيكون اخر بضده وهو ان يصحبه على ان ساءوا الضراء
كاذم اخر عليه ولهم الله يترج مع في الاصل الاوس بالاقلام والحواس
سبب في الغيرة لان من وكل الشيء برجل فقد استغنى في هلاكه وانما نشه ورجح من الطائف
والمداد غيرة الطائف اذ لا غيرة بعد سوى غيرة بنوك ولم يكن فيها قال كذا في التهمة
والطائف انما غيرة خبي وادى قبل ورجح ورجح وادى الطائف ورجح اخر غيرة
او وقع في رسول الله صلعم على المشركين را ما يجوز الطائف وبنوك فلم يكن فيها قال
الاكت لم ذلك يعني ان صمير كنه ما يد الى الانفاق وقطع الرواوي
ناويل في ذلك المذكور كان في قوله في خطوط من سواد رطل كانه في الجلد تولى البصق ولا يد
في الخرد من هذا الخاويل في قوله الاكت لهم به عمل صالح واد حصل الضمير من عمل صالح فلا بد
من تقدير عابد لان هذا الاستثناء المخرج في موقع الصفة للمكرة قبله في الجمل كالك

في ان حقا مصادره فعل محذوف او متع به ان المحقق مع الاسم والجزء ذكر المحررين ان حقا
في موقع الطرف اي ان حقا كما جاء في حقا ان حقا لم يكن مقوم وان لم يتبادر او
فاعلى لا يظن لا اعتبار على الاستفهام وهذا الوجه لا يلائم على حقا الكافون بكونهم
نائب ان يعلى حقا المحررين بعد لم واما انهم فتقدم اللام على العين فيصير ضايف
كروا في مثل البناء يظن بعد الالف الزائدة حمزة وان اجبرت هذا الفعل اعني تقدم
اللام قبل قلب الراء ياء يصير ضايف كذا فتشغل الواو حمزة والاول اوجه والاضاء
اخرى في القول حكم الوضع والاستعمال والاضاء الشمس والنور في القول وعند
الحكاية والضياء ما يكون بالذات كالشمس والنور بالعرض كما على وجه الاذن فيكون نور القمر
مستفاد من الشمس ولا ادل ذلك من اللغة فلهذا شاع نور الشمس ونور النور ولم يذكر
في المستفاد من ضياء وذا نور لظهوره وضمه فوره لتقدمه لا مذكور بصلح لذك سوا لكنه
الاضاء على حذف المضاف لان القمر ليس ضايف ثم الظاهر ان المراد به التوضيح لا الحذف
اخر ما عدو السنين القمرية والشمس الهلال لا يتوقعونه اذ حصل للضياء المطلق الحساب
والحرارة فالوجه المتوقع او حسن الضياء من قبل الثواب الاجل على ما هو حقيقة اوله والاضاء
واضاه فالحرف والاستعمال وارد بالكل وان كان البعض محاذرا وهو مبني واضح
لان الجمع بين الايمان والعمل الصالح ظاهر في انه السبب في مقام الترفع في الكبر
اسباب الضياء واجتناب اسباب سوا الجدا ثم الترفع في الايمان المضاف الى الارب
اصنوا وعلى الصالحات كالنقص على انه ذكر الايمان المفسر في العمل الصالح لا مطلق
الايمان غايته الاحرار ذكر لا صانته وزمارة شرفه فلا يكون ذكره مستورا كما لا دلالة على
استقلال الايمان وقد يقال سلم ان المحقق سببا لحسن المصروف بل لا يمكن ان يكون
ان يلزم من حسن الاذاعة والاذاعة حتى يلزم ان يكون للمفسر دخل في الجدة او الشريعة
ولم لا يجوز ان يراد ان ذكر الايمان المحقق موقوفه سبب ثم لا يحق ان النزاع انما هو في
سبب الهداية الى طريق الجنة لا الى الاستغناء على سلوك السبيل المؤدى الى الثواب
وان لا يكون موقفا الى الجنة لا بدخل الجنة فلهذا وضع ذلك غايته المحاذرة لان اللام
نذا لتعقل كونه لا غايته بمعنى الادعاء والادعاء وان جاء بطلا المعنى وسبق في كماله
بدل على ان المعنى انما هو كماله كما جاء في دعاء القنوت ذكر مثل هذا المعارج
بعد كلمة اللهم ثم المراد بالادعاء انما نفس هذا التضرع واما العبادة كما في قوله تعالى
واخفوا لوجهكم وما تدعون الى عبادة من غير وجهه انما هو التضرع والتوجه ان يكون
كل من يحق ويتعقل اي كل عاقل واعمل وقيل كذا بيان عن المعنى والتعبد اوله في
كسوف الضمير قد علموا الطرف متعلقين بعدوت في البيت السابق وقد علموا
اي الحانوت بنفسه شيا وتكلم مثل مثل مثل سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل
في العمل مثل شتمه مثل مثل سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل
اجابة بمعنى انهم سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل سؤل
تجلبه تعالى لهم فكيف افضل يعني انما هو في العمل على الشرط او الجاهل في كسبهم

لان حكم الثبوت لا الاستفاء ما جاب بانه عطف على المنى الال عليه كماله لا ان ذاك
في الناس على الاطلاق وهذا في الذين لا يرجون لقاء الله منهم وقد يقال ان الاستفهام
يقول ان الذين لا يرجون لقاء الله لا يبالوا على استحقاقهم العقاب وان الله تعالى انما يعلم
استدراجا ورجا بالناس بدل ضميرهم بغيره لا لا يتم فيك فلهذا الذين لا يرجون مقرا
باسمهم وذكر المؤمنين انما وقع في الذين شيئا ومفعلا بحسبه في موضع الحال ان كانا
حسبه مستورا واللام لانها في الكيفية والاستعداد بالثبوت والاكثرة في الاستعمال
على حسبه انما هو لعمدة الاستعلاء على الجنب وتصوره السك كماله بغير الثناء على وجهه فانما
فانما بانما في معنى مشتق وتعالى فلان نوره متماثل ونفسه متماثل اياح ابد كل المسمى ان
الصحة وبه مسح من جلاله كانه لم يدعنا عشرة ضمير ان لان حقا المحررين المستفهام
الدخول على المنداء والجزء ولو بعد التحقيق فانه لا يخلو لا العمل على هذا لا حاجة الى ضمير
اثنان في قوله كان ثوبه خثاني وانما التمثل محذور بطلان العمل بالمحذف يجوز
ان يكون عطفا على علمه لان معناه احداث الكذب ومعنى هذا الاحرام عليه كمثل
لانما في الامام والمفسر في حقه حاصل المعنى ان السبب في اعطائكم هذا ان الامران وهذا
ما هو على تقدير العطف وانما على تقدير الاغراض فلهذا انما يتقرر ما قلل موافقه وموافقه
السببية وكيف في عمل النقص يتعلم ان ات على المعقولة كما يفسر عنه قوله لنظروا
يعلمون خير او شر انما انما معنى استعصى على اي حال واذا تعلق بالفعل لا يكون الا حالا
فكانه جملة مستفاد المعنى اي شي ولجئتم ان يكون ما ذكره حاصل المعنى وملخص المقصود وانما
النقص على الحالة اي لنظروا على اي حال يعلمون الامور الكاذبة على الجرام على حال الشر
ثم الظاهر ان هذا باب المعقولة شيئا وقد جعل النظر بمعنى تعلم لكن كون المعقولة عنه
في المعنى والا اصل متعلق بفعل آخر عمل نظره فاعمل شيئا نظره فاعمل شيئا
الشر فستبشع الزينة والاراك لا نفسها فالشديد من حقه انه يستبشع ذلك والروية اراكم عن
المرى متعقبا وعلما انه ايضا اراكم عن المعلوم ومشاهدته من غير اشغال اليه من صورته
فقد المحقق نظره ورويته وعلما واحد لكن المذهب عندنا ان الشر صفة غير العلم وكذا
كان موضوع النظر حسب اللغة غير موضوع العلم فلهذا جمل على الجاهل ان يتكلم
انه تبعث النسخ قد تم الجواب عن التبدل بقوله ما يكون لي ان ابدل من تلقاء نفسي وقوله الا ما
يرجى الى تنهم الجواب فلهذا جعل شاملا للنسخ والتبدل بالمعنى الذي سبق مفروض لا يحق
وتفسر النسخ بالاذاعة من حقه انه لا يقل والاشكال للام لقوله انت بقران آخر من نسخ الكل
برودة قوله ان اخاف لان التبدل او الاتيان بالغير من جهة النور لا يكون مقصودة
واعرض بان قوله ما يتعبد لي وما يمكن ان ارد بغيره اني قال لك بغير الاذن مقصودة
وان لم يفسد ذلك لم يكن الجواب مطابقا لالم انما اقر حوا التبدل من جهة النور واجت
بانه على الاطلاق والمعنى ان التبدل من قبل نفس لا يمكن ومن جهة النور معروف
على النور لا دخل في حقه وانما على اتباع النور وانكرتم من الكاذبة ومن
العلم والافطنة وكذا انكر بالعلم والنسخ على الله من يقول اعطائة قبل مولفه

حاله

بلموت بن كعب وقابل من اليمن فلقبوا بالبياء الساكنة المفتوح ما قبلها الفاء حتى جعلوا ثقبته
في جمع الاحوال بالالف ونقصه فراه ابن عباس حيث جعل الفعل للنظم وهو الذي علمه
كلام القراءه المستعملة فان الفعل لله وعلى هذا فعمل رواده القراءه او رادكم بالضمير
على قلب الالف ميمه نظرا الى هذه الفقه بان جعل البياء الفاعل الالف ميمه وكذا في لغات
بالجيم اي ثبوت وراثت اليه اي ثقبته من الميمه وضلت السونق اي طينته جعلته
حلو او كوزا في راد انقلب اليه من الالف في اخرى واي ودي وحلي بمعنى انها لم تفعل
ما على ما هو القياس عند خلق الضمير ميمه
انقلب ميمه هذا بالنظر الظاهر والافتقار الى كذا في حرف على حده لما خرج خاص
بلام لا ابتداء حصول لام الابتداء على الماضي على النظر والاحسن ان جعل لام جواب لو كونه
عقلا على وكان جبرائيل لم يختر عنه اي جعفه وامر واقع فتغ الا بناء عنه وفي قوله
البحر يجمع المعلومات ورفع لما يقال ان الشيء ما يعلم ويخبر عنه في الحاله لا في فعله كل احد حتى
يلزم من شيء عدم علم البعض ففقه في السموات والارض بما كبر لفته لما حرك
به الحرف من انه يقال عندنا كذا الشيء ليس هذا في السماء ولا في الارض لا اعتقادا في الفاعل
ان كل ما يوجد في الارض والسماء وامر في الارض كما هو في الحركات في كل ما سوى الله تعالى
اذا اراد بالسماء والارض جفها العلوي والسفلي فليس الكلام الزاقي لا اعتقادا في طينته ان
الامر كوكب ونحوه لا انزل معونه القدران وتقولون فصد الى الاستمرار وحكاية الحال الحاضر
فخبر عنه المصنف بقاوا بنبينا على ان المعنى على المعنى وانما المضارع لما ذكره ومنهم من لم
ينظر الى هذا وغيره ان كان يقولون كما في القرآن يعني ان الصادق عن انزال
الايات يعرف هذا الظاهر الملائم لسوق الكلام لا ما يقال معلوم ان الصادق عنادهم
وانما الجيب عن المعنى به علم الله سبحانه معنى قوله القدران المستاصل ثمانية غدا ذكرهم
مع القطع بغيره الا لا ولا غفلا او غفلا على ان الصادق عنادهم والاخره جوابا
وقد ذكر في مواضع من كلامه ان العامل في هذا التمامه معنى الجاهل التي فيها عمل الفعل في
المفعول به واذا جعل عامل في البشره هو الجواب كان معنى الجاهل هو العامل في
اذا الاولي عمل الفعل في الطرف فبصر المعنى فما جاوز وقت الاجافه وقت الحركه
فولم شعنا بغيره كذا عن كلام العرب في الجاهل عليه كانوا مشغولون المطر الى منازل
الفرار اسقط منزل في الغرب وبلغ مقابله في الشرق والنوا النفره والخلع
كيف جعل الكون بمعنى ان غايه الشيء ما به الشيء وينقطع ويكون معناه غايه والكون
في الفلك فغايه الشمس في التحويل تنقده فكيف صح جعله غايه في قوله يشرقكم في البحر حتى
اذا لم كنتم في الفلك فاجاب بان لم يجعل غايه بالشرطه التي هي اذا كنتم في الفلك
كانا ربح مع ما في خبركم وشغلنا بها فان قلت قد عوا بعض اذا كان الجواب
هو جانا فما موضع وعوا فاجاب بان بدل شمال من لغوا واورر عليه انه لم
يجعل استفهاما جوابا ما اذا صنعوا بعد هذه الحاله او جوا بالشرط وجانا جالسا
استلوه فاذا ركبوا في الفلك وعوا الله واجب عن الاول بان البدل او في الالف

بعض

بالضمير والالف على كونه المنصور مع افتادته باستفاد من الاستيفاف مع الاستفاف عن
نقد السوال وعن الثاني بان شدة الاجاب الى الجواب بعضي صرف ما جعل الله لا الى
الحاله الفصل المنقورة الى نقد قد مع ان عطف لغوا على جانا يالي الجالبه والفرج بالرفع
الضمير لا يكون حال في الجاهل والضمير على كذا لا على تقديره ليعمل حالا مقدره
المستفاد في تفتيح عالم غزله ما اذا عرض الحكم على الجاهل وكل يغيره سواء صنفه وقلة
جباية كالا سدا في فعل اشادة الى ما ذكره ابو علي ان الضمه في فعل لثقل غزله فتحت
في فعل فلذلك اخبر انهما وجعا فعلا على فعل كما جوا فعلا على فعل كما سدا وسدا
في ذلك اي متعاضدا ما ظاهرا الى ما عثر في مفهوم النقي من المراتع الى الفساد قلت
على اي البين بمعنى الافراد والمقال المنقورة قد يكون لفظ وان الذي لا يكون لفظي هو البين
بمعنى النظم وبال على انفسكم ما خور من خصوص قريبه المقام وانما في حيث ان الطرف
اللفظ بعد ما جعل خرا وصار مستورا كما في الجمله فاما المعنى كما في على انفسكم ان النقي مقدر
اي ممكنه فاذ مع اني فارق من ربع ربع اذ اوقف ونحوه والفعال الحفال والفعال
لعمل النقي اي النقي وهو الا فاعله اوله وكنت احرار انما بالعرفان اي لا
احاف ولا اسأل احدا جات طريقت مرقوع بانفاق من دفع الثوب اي مخترع
من حفا وصفه وهذا التصوره في باب الحديث والافق حديث مرقوع الى حصره الذي
باستناد جيلهم واحمد بن حنبل والترمذي وغيرهم من ائمه الحديث وكان ان يقوم حول
النا ويل كما في الايات كنه حري باللفظ فيم يتعلق باللفظ والروايه عالم بدوعه
مانع الامجاد او الشجرة الجاربه جواه اذ كاد ان قال ذلك لا كاد ان فعل الحنة
ما شذم منه والافلا حازه الى ذكره كونه معلوما ويجوز ما لم في حصة الله من انه
على الاول صل عابهم وجاد التمدد لان من عاصم مريده والمعمول طرف وعلى الثاني انا
حال من عاصم كونه في الاصل صفة قدفت وانما متعلق بالطرف اعني لم وكان
افقاهه الى الموصوف كافيها الى الصفة واعرض صاحب الثوب بان من قبل ليس
معمول اغتبت فضلا عن التل بل موصوفة لفظها فيكون الفاعل فيه بمعنى الاستفاد
والمفعول كما في سائر الظروف المستفزة وتوسل فذو الحال هو التل وهو معمول للممار
لا للفعل وان معنى كلامه ما يفتقر في علم النجوم الى الجوز والصفة والحال وغير ذلك
هو الطرف لا عامل المقدار ان كان وحاصل او يكون والمفعول حتى ان الضمير قد لحول اليه
والعمل قد صاد له وان الصفة معمول الى الموصوف معمول له وان كل مورد طرف الجرم هو في
الصحن معمول للفعل الذي تعلقت الجاد والحجور لما ان حروف الجوان وصف لا فضاء معاني
الافعال الى الاسماء حتى ان الفاعل في الحال في مثل مررت بمعد ما لسته هو المفعول
لا حرف الجر مع النفع بانما عامل الحال وفي الحال لا اشكال في كلام المصنف والاعتبار
عليه ولا فرق في كون من التل معمول اغتبت بن ان يكون من التل على ان الممار بالتل
زمان كون الشمس تحت الافق في الجلاء والصفى على ان الممار جمع ذلك الزمان ولا
حاجة الى ما يذكره القوم في هذا المقام من التل بلائله صدق قوله الزموا بنا وعلى انه

في الاصل حرف له اقسام ثمانية كما يشعر بذلك قوله وتفسيره ان الوجود ما كان له ان يكون
فعل وحركته حركة فاعا كما هو ذلك ان على الفاعل شي وقوله لا ينفك هذا يدل على انه من الوجود
ان لا شيء ازيله لا من الوجود بل من الوجود على ان ذلك فعل لا فعل ولا فاعل انهم جمع قولهم يجمع به
البيان ان سبب ما سلف نشر الى ان ما سلف على هذا الوجه نصب على انواع
ما فعله والى السند وما على الاول قد ذكر قوله ما خيار ما سلف على انه يدل اشتمال
من كل نفس ذلهم الصارف فسر المحل بالمرتب او بمتولي الامر ثم اطلق ما لا علم كلا
واما على قوله انفس فهو مقابل لما اطلق ان جعل ما كيد او من اسما الله تعالى ان جعل مدح
لنفس عليكم غلبه برزكم من غير انفسه على جهة من سبب فسر المحل لا
او بالجملة والخصم كونه ان من جهة المعنيين المعبرين فيه ان المالك مستطيع جامع بما يمكنه وقد
مر في سورة المائدة والمائدة بكلاهما متعلق بخصم
من هذه قدره وقدر الحق بالثابت وهو يثبت لان المعنى والثوب انما يعتبر باخبار الوصف
الذي يعينه للموصوف به وكونه لا ريب فيه مستند مما ذكر سابقا من الاول ولا خلاف من التوابع
بقوله في ما بعد الحق لا انفسه الى اخره وانهم لا يوصفون بفعل فاعلا على علم ضم
من قوله على الذين فسقوا الى اخره وانهم لا يوصفون بفعل فاعلا على علم ضم
في الكفر بسبب انفسه الى ان كلف قبل لهم يعني ان مثل هذا الاختصاص انما ياتي
على من اعترف بان من خواص الالهية بدأ الخلق ثم اعادته بلزم من بعده عن الشركاء في
الالهية عنها وقوله وقال للنبية ابتداء كلام لا عطف على قد وضعت اخلا ولا دخل لذلك في
الحوادث فقال هذه الخلق قد اشرنا في سبب ان على ذلك لاجل لا زنا ومعتد بانفسه الى
مفعول من مثل هذه الخلق والى الثاني باللام وبالي ولا فرق بينهما في اللغة وقد جعل
لمعنى الفعل ومنه حدث العروس الى بيت الزوج والعدو والعدو الى
ومع العلم تفصيل اخر فوات ثبات الذي لا يترك له الشبهة لا شذوذا الى الله كان خلاف
الخلق وقد علموا انه لا ينفك من ان الخلق واجب الانتفاع في السموات والارض
بالاكثر الجمع في الوجود الثاني لان القول يكون الاضمار اللفظ واللفظ وكذا
في الوجود الاول اعني الانتفاع في الافراد بانه ان ارد اكثر المسلمين لان افراجه انما هو
بانه الذي يدعي ان له شركا وذلك باخل وان ارد اكثر الناس فما لاكثر على حقيقة
وما كان هذا القرآن افتراء اشارة الى انه ليس على حذف لام ما كيد النفس بل
ان يفتري في معنى مصدر بمعنى المفعول كما اشارة الله اخرا بقوله وكان مما لا يعلم ان يكون مثله
مفتري لكن ما ذكر من قوله ما صح وما استغفام وكان مما لا يعلم ان يكون مثله
او مجرد توسطه كان لا ينفك ذلك والتفسير عن المفعول بالمصدر لا متعلق له تناكيد معنى النفس
ووجه الاستدراك عن عدم الافتراء بالنسبة الى ان كان مصداق الكذب المستزلة
كان صادقا بطريق الاول وقوله لا نه محض فعليل كونه الصدق كلف المستزلة ووجه
العكس مع ان فيها اخبارا واعلا ما به خفي عن الرب يسر الى انه حال من اسم
كان المقدور وخبره بقرابي خفي وثبت لتمامه وقوله لا لزوم الحجة فاعلا في

لما يدعي التفسير لاصله التفسير ومعنى الاكاد ما كان يعني ان يقولوا ذلك الذي قلتم والمعنى
اسم يقولون ذلك اسم يقولون ذلك وانتم لا تقولون على الاثنان مثله وان استغف
بلك من استطعن وهذا معنى فاعلا المعنيين وادعوا من دون الله ما استطعن
تقدم النظر على النظر عكس القول اشارة بانه متعلق بادعوا ولذا فسر ما استطعن
ما خلق ولكن ان فعله متعلق بما استطعن حالا او غيره الا ان اطلاق ما استطعن
بمعنى الخلق والحذف ليس على ما ينبغي فلذا افترض على الوجه الواحد من بعض الوجوه
المذكورة في قوله تعالى وادعوا شهداءكم من دون الله والحال في قوله فلا تستعففوا حجة
بعد للنفس ووجه الخفي على سادعوا الى الكذب استغفركم من قوله لم يخطوا
به على انما بانهم ما ذنبوا فان الصدق والكذب بالشيء يعني ان يكون بعد العلم به
والاحاطة بكنهه ومعرفة ما له وجهه والا لكان مساغة الله في غير اوانه وذكر كلف
الوقوف الاول عليه كلفا في قوله ولما بانهم ما ذنبوا عليه ثلاثة اوجه معنى الاخرين ظاهري
والثاني ان قوله اسم يقولون افتره وروى في حق الاول علمه اعادته وطهر كلفه
وكذا لو احسوا وعادوا وقوله بل كذبوا ما لم يخطوا به على في حق الذين شكوا في
ذلك وقد كان حصول العلم وروى الى النكاح بالثاني الثاني بل متوقفا منظر افسر عوا
الى الكذب قبل ذلك قد مر في ذلك والمثلث ان وجه الاعاد امران حسن النظم
والاستتمال على الاخبار بالمعنى وقد كان الخفي ذلك حصول الحال ووجه ذلك
المعنى متوقفا منظر اوان كلف العلم حسن النظم حاصل فاعلا والى الكذب
قبل ذلك قد مر في ذلك والمثلث ان وجه الاعاد امران حسن النظم والاستتمال
على الاخبار بالمعنى وقد كان الخفي واما الاول ففقه ضعف وخفاء اعرف به البعض
وحاول ان لا يثبت بل زيادة بالتطويل اخرون والذي يلوح من كلامه انه تعالى في اوله
بكذا بهم بعد اثنان بيان المرجع والمآل والعلم بحقيقة الحال اسم يقولون افتره على انما هو سورة
مثله فانه يدل على انهم لم يرجعوا عن كذبهم بل اصرروا بها وحسدوا وعادوا لولا انهم اصرروا
عن ذلك الى الاخبار عنهم بما عوا شنع في نظر العقل من وجه وهو المساغة الى الكذب
قبل العلم واثنان اثنان في وجه انصاف بوزن الحيل وفيه الانصاف وعدم التث
وان كان الكذب بعد العلم شنع من جهة ان الحيل وما ينفذ في بعض الموارد ولذا
قال تعالى فلا تعلموا الله انذار او اسم تعلمون كلف اشارة في نظر العرب ليس في استغف
الحيل والتعليل والانتفاع كلف بوجه او مسلم بل ربما سخره الشيطان منهم حتى قيل
فما من نطق لا غش او لو سلم ففهم الى كذب افتره شنع لا محالة في الجملة قد ثبت
انهم كذبوا قبل العلم جعلا وفعلوا وبعده حذوا فاسم كذبهم في الحالين بذليل عدم
انقطاع الهم منهم والى بكلمة التوقع والالزام على ان اثنان المرجع والمآل وحصول العلم
بحقيقة الحال كان متوقفا منظر اوان مع ذلك سادعوا الى الكذب لعل ثابته وعلمه
انتاخ الاباء على افعالهم وبعد الاثنان وطهر العجز وحصول العلم انفسهم واعلى الكذب
يعنيهم وعادهم وليس هذا بدلالة كلفه كما بل كلف الافرغ ودلالة العقل حيث لم يقطع

عنهم الذم وشهادة الاصل وموان حكم الباقى المتفاء حتى ينقص الاشياء...
اللفظ السابق اعني ام يقولون افشروه وبهذا الاعتناء كان كذا...
لا باعتبار ان الكلمة كماله على ذلك فاما انما نزل على سبيل...
لذلك باسم الكذب فمعنى التوقع ان زوال الجهل كان متوقفا...
بنوعه الى ووجهه بعدة وقوله معناه ان معنى التوقع ما...
الكذب قطي العلم معناه او يكون الاستعجال بمعنى ان المتعارفين...
من يومن به ومنهم من لا يومن به فحمل ان يكون الحال وان يكون...
على الثاني المحذور وعلى الاول المعاندون وعلى يكون المعاند...
في نفسه وحسب فليس مع ان ارد بالصدق مجرد العلم والاعتقاد...
من غير اية واستكنا والتحقق معنى كونه في ذات كونه واشتد...
من المتعاضد وان يوافق على كذا واستمر واعلم ان اصل الكذب...
وانما الخوا اعني فعله على وكلمة على معنى فلفظه وشيء...
على الكذب والباس من جانتهم ولاجل هذا لم يعل على وان كان...
بانه السب لان طامه قوله قل لي على وكلمة على اياها...
انصرف نوع منه فانه متعارف وشبه فوج الهواء كما للخل...
منه الثانية فبه وما ذكره انب عاقل ان المراد ابعاد البعوض...
مع نوع رتبة لا ينقص شيئا من اصله بل يجمع شيئا من...
والكلام على هذا شبيه بالنوع اذ في العلة في الكاليف...
مطلق والكلام بالصدق ان لا يطم شيئا من الظلم وانما...
فاما ان تعلق بالظرف ان يكون عاجلا في يوم محرم...
ما سني وانما ذكره في تعلق كون موقفه الباقى فندبره...
لان طول العهد مفضي الى التاخر لكن المتعارف باق...
لم يلبثوا الا ساعة في القيود وضموا من الوصفه...
بما وضع واوضح كلاما على لفظ المبني للمفعول...
الحقام وسوف الكلام وقد مر ان الجملة كثر ما يورد...
الاعلام فاما معنى ثم فانه لا يستقيم معناه...
مترتبة على وجوههم الله وانما لم يملك على التراخي...
من ذلك فلهذا الترتيب في ذلك وكما في تراخي فيما...
على فاعلمه ليس في اولها برسى ليعود ان غفاله...
منقطع لان المسكن وان كان من جنس المسكن منه...
ولذا جعل الحكم ان كان دون ان يملك وقوله كلف...
بما ان لوجز اوتيا ط الجواب بالسؤال لان معنى...
بمعنى جلب الفعل وهو الذي يقال له الاستيقاظ...
بمعنى جلب الفعل وهو الذي يقال له الاستيقاظ

قوله

الاستعمال

الاستعمال هو استعمال الموعود وانما لا يكون وسط الاستعمال...
على قبضة الحاسية كاللايقين وان الاستعمال لا يستلزم...
ومحذور من شئ هلا قبل البلا ولا يعني ان المتعارفين...
كان هو الليل الا انه اريد ههنا الاستعداد بما...
الذي يثبت فيه الرجل بالعدوان توقع به ويقسم...
الليل هذا المعنى ولا يوافق ايضا مشهور ذلك...
ومصالح المعاش حتى حسن الاكفاء بدلالة الالتزام...
بمعنى الثالث كالسلام بمعنى التسليم لا معنى...
فنه لم يحسن جعله في المعنى كالذي لا يفاد...
ان يستعمله مع ركاك هو في المعنى بل معناه...
النوعه وفي الجملة العفنة وبه يتغير قوله...
يحمل ان معنى اي شئ من الاشياء هو العذاب...
التيكبر للفقير والتعجب بمعنى اي شئ حال...
شدة مولد كل من نراه او تسعة هو العذاب...
ذلك الشيء هو العذاب نفسه وكونه للغير...
موجود كل الاحوال المثل المتعجب منه...
والاستعملون بالاسم والاياء وانما بان كون...
عنا هو التوقف على ما قل ثم تعلق الاستعمال...
اجرتها وهي ثلاثة الاول ان الاستعمال...
محدوف موكول الى معنى الحقام وقسم السامع...
بعض المحملات الثاني ان الاستعمال...
وسند كره في سورة التعلق بحسب العادة...
ومقتضى الظاهر في الوجهين يستعملون...
ان تعلق الحكم بعناد وصف الاجرام...
وخارج الشرط ثم اذاما وقع على...
كون حرف العطف في صدر الكلام...
لحو از ان يكون دخول العفنة على حرف...
عليه بعدا قبل العفنة ثم اذاما وقع...
عليه فان كلا الطرفين وارد في الكلام...
القول الى فقال لم اثم اذاما وقع وان كان...
فصل فاعلم ان الاستعمال هو...
على حقيقته بل على ما يلقى كما انهم...
ما ذكره في العاين من ان معنى ان الله...
لا غير

الابتداء سنة ٩٩٨
٩٩٨

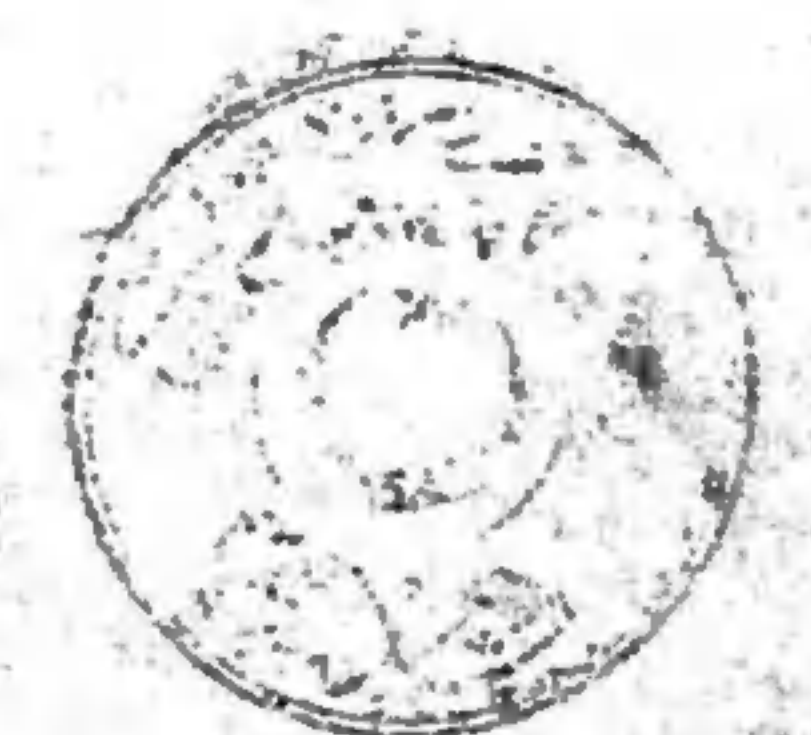
الكتاب
اقض صلواتك على النبي
فتركت في القضاء في اليوم
الرابع والخمسين من شهر
رجب المكارم ٩٩٨

لا اله الا الله
اشهد ان لا اله الا الله
اشهد ان محمدا عبده ورسوله
٩٩٨

٢٨٨
٩٩٨

الحاجب فصر المبدأ على المسند وان كان المشهور المذكور في المقام وغيره
انفكس وانما هو الذي سمعته الحق فمن فروع الجس الذي ذكره الشيخ عبد الله
وقد اوردناه في اول كتابهم المفضلين من شفاء مفقود شرف النظام و
بالج على الابد ان هذا الشفاء على ما مرجع القضاء الى الموعظة والنفس على التوحيد فان
الشفاء والدواء للمريض حصول الشفاء عن العقدة ثم عطف على موعظة وينبغي
تنظيم القواعد في عاودتها والجليل للدرت العالمين والصلوة والسلام على سيد
المرسلين محمد وآله واصحابه الطيبين الطاهرين وسلم واياكم كثيرا كثيرا
وقع الفراغ من تبيين تبيين هذه الاوراق
في ليلة الثلث قبل الصبح من ثمانين
جاذي الاواني في عام ثمان وثلاثمائة
مدينة تبريز في المدرسة المباركة
الفتاة الكريمة عليه الرحمة
الواسعة

بسم الله الرحمن الرحيم



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisim	Amca Zade
Yeni	Hüseyin Paşa
Eski Kayıt No	67